

حاشية العلامة ابن حجر الهيتمي
على شرح الإيضاح في مناسك الحج
للإمام السنوي

تدقيق
المكتبة الشامية
للطباعة والنشر

مناسك
الحج

الإمام النووي

المكتبة الشامية
للطباعة والنشر

حَاشِيَةُ الْعَلَّامَةِ ابْنِ حَجْرٍ لِهَيْتِي
عَلَى شَرْحِ الْإِيضَاحِ فِي مَنَاسِكِ الْحَجِّ
لِلْإِمَامِ السَّنَوِيِّ

دار الحديث
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان
ص ب ١١/٦٠٨٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ وَالْقُدْرَةِ وَالْعِزَّةِ وَالْمَنِّ الْعِظَامِ الَّذِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بعظم شغائر بيته الحرام بما أوجبه على الكافة من إحياء معالنه بالزيارة إليها في كل عام وجعله محل تنزلات رحماته الجسام ومنيع الخلوص لمن أمه من الجرائم والآثام وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة أنتظم بها في سلك أوليائه الأئمة الأعلام وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الذي شرف الله به بيته وبلده الحرام صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه بدور الهذى في دجنات الظلام ما همعت غيوث إمداده على من اقتنى آثاره في تلك المشاعر العظام (أما بعد) فهذا ما اشتغلت إليه حاجة المتفهمين لإيضاح الشيخ الإمام والصدوق المهام محي السنة والدين وعلم منار الأئمة المحققين سيد وقته وحكيمه ومحرم المذهب وعليه كيف وقد أجمع الأئمة بعده على أنه البالغ في العرفان والاجتهاد الغاية القصوى والحقيق بتغير الوجوه على مواطن أقدامه فضلاً عن تقديم آرائه في القضاء والفتوى حتى قال السبكي مع جلالته :

وفي دار الحديث لطيف معنى إلى بسط لها أصبو وآوى
لعل أن أنال بحر وجهي مكانا مسه قدم النواوى

من تسويد تعليق لطيف يتم مفاده وبين مراده ويحقق أكثر مسائله ويحرر بعض دلالته ويزيف ما أورد عليها مما لا يستحسن ويوجب عنه كالإمام الرافعي رضى الله عنهما جزأهما عن أهل المذهب خيراً حيث أمكن فقصدت إلى ذلك تاركاً الإسهاب الممل والإيجاز المخل ومقتصرأ على أحسن ما يشار إليه ومقاد ما يحتاج للتنبيه عليه وقد أزيد نزرأ يسيراً لنحوهم وقع في تقريره وأدخل دخل في تحريره سائلاً من نظر فيه بعين الإنصاف والتحقيق أن ينبه على خلله وأوهامه وخطئه فإنه سود في زمن قليل ويحتاج لتحرير وتكميل مع الاشتغال عنه لسوء ما اقترفت من الذنوب وقبيح ما جمعت من العيوب وأنا أسأل الله العظيم أن يوقظ له الفضلاء لينبها على ما فيه من ظلمات الأوهام وأن ينفعني وإياهم به في دار السلام إنه جواد كريم رؤف رحيم (قوله رضى الله تعالى عنه وأرضاه وجعل جنات الشهود متقلبه ومثواه الحمد لله) الحمد هو الوصف بالجميل أو الثناء كما قاله المحققون وزاد غيرهم في الحد الثاني زيادات لاحاجة إليها إلى التنصيص على أجزاء الماهية أو نحوه كما قرر في محله والجملة خبرية لفظاً إنشائية معنى على ما اشتهر وقول بعضهم إنها خبرية لفظاً ومعنى رددته في

هَدَانَا لِلْإِسْلَامِ وَأَسْبَغَ عَلَيْنَا جَزِيلَ نِعَمِهِ وَالطَّاعَةِ الْجِسَامِ وَكَرَّمَ الْأَدَمِيَّينَ وَفَضَّلَهُمْ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ

شرح الإرشاد (قوله ذى الجلال الخ) الجلال العظمة المستلزمة للاتصاف بكل صفة من صفات الكمال ومنها التنزه عن كل سمة من سمات النقص، والإكرام التفضل على عباده، والفضل الإنعام وتفسيره بالنعمة حيث قيل هو ما أنعم الله به على عباده تفسير باعتبار أثره، والطول السعة في تفضله وإنعامه وغيرهما، والمن جمع منة وهى النعمة الثقيلة فقوله العظام صفة كاشفة ويصح أن تكون مؤسفة (قوله هداانا) أى دلنا أو أوصلنا إذ الهداية تستعمل فى كل منهما (قوله وأسبغ علينا جزيل نعمة) هو من إضافة الصفة للموصوف أى نعمة الجزيلة العظيمة المشبهة فى انغمارنا فيها حتى صارت لنا كالظرف بالثوب السابغ على لابسـه فتشبيه النعم بالثوب استعارة بالكناية وإثبات الإسباغ لها استعارة ترشيحية إذ هى أن يقرن المشبه بما يلائم المشبه به وقد ترشح أيضاً الاستعارة التحقيقية بما يلائم المشبه به كما فى قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فإنه شبه فيه الاستبدال بالاشتراء ثم قرن بما يلائمه من الربح والتجارة ونظيره قوله جاوزت بحراً زائحاً تلالماً أمواجه وآثر رضى الله عنه ما ذكر لأن الترشيح أبغ من الإطلاق وهو أن لا يذكر ما يلائمهما والتجريد وهو أن يذكر ما يلائم المشبه ومن جمع التجريد معه لاشتتاله على تحقيق المبالغة فى التشبيه لأن فى الاستعارة مبالغة فى التشبيه فتشبيها وتزيينها بما يلائمه تحقيق وتقوية لذلك وقد يجتمع الترشيح مع التجريد كما فى قوله :

لدى أسد شاكى السلاح مقذف له لبد أظفاره لم تقلم

(قوله والطافه) جمع لطف وهو ما يقع به صلاح العبد آخرة ، والتوفيق خلق قدرة الطاعة فى العبد أو إرادة تسهيل سبيل الخير أو الوقوع فيه بلا استعداد وعلى كل فهما متحدان فى الماصدق مختلفان فى المفهوم هذا فى اصطلاح محقق العلوم العقلية وأما فى اللغة فهما متحدان فى المفهوم والماصدق (قوله الجسام) جمع جسم أى عظيم وفيه من التشبيه والاستعارة ما لا يخفى على من تدبر نحو ما مر (قوله من الأنعام) هو الخلق أو الجن والإنس أو جميع ما على وجه الأرض أقوال أشهرها الأول وعليه فكلامه شاملاً للملائكة لكن التحقيق الذى عليه أكثر أدل السنة أن فى تفصيل الآدميين عليهم تفصيلاً وهو أن خواصنا وهم الأنبياء لا غير أفضل من خواصهم وعوامهم . وأن خواصهم كجبريل أفضل من عوامنا كأبى بكر رضى الله عنه وكرم وجهه . وأن عوامنا أفضل من عوامهم فعلم أن المراد بالعوام منا الصلحاء ومقتضى قول ابن يونس من أعجابنا وقال الأكثرون منا إن المؤمن الطائع أفضل منهم وأن المراد بهم المطيعون ويمكن أن يجمع بينهما

وَدَعَاكُمْ بِرَأْفَتِهِ وَرَحْمَتِهِ إِلَى دَارِ السَّلَامِ ، وَأَكْرَسَكُمْ بِمَا شَرَعَ لَكُمْ مِنْ
حَجِّ بَيْتِهِ الْحَرَامِ ، وَبَسَّرَ ذَلِكَ عَلَى تَكَرُّرِ الدَّهْوَرِ وَالْأَغْوَامِ ، وَفَرَضَ
حَجَّهُ عَلَى مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا

بأن يقال المراد القائمون بحقوق الله تعالى وحقوق عبادته فهو لاء كما يسمون صلحاء يسمون مطيعين
وليس المراد مجرد العدول فيها يظهر ويختل خلافة وعلم أيضاً أن ما نقله البيهقي عن جمع من أن
الأولياء منا أفضل من الأولياء منهم وكذا ما ذكر عن ابن يونس محمول على ما قررته وإلا
فهو ضعيف وأنه لا فرق فيما ذكر بين ملائكة الملائ الأعلى والأسفل وإن سلمنا أن الأولين أفضل .
هذا ونساء الدنيا أفضل من الحور العين لحديث أم سلمة في الطبراني والأوسط والكبير قلت يارسل
الله أنساء الدنيا أفضل أم الحور العين قال فضل نساء الدنيا كفضل الظهارة على البطانة قلت
يارسل الله ولم ذلك قال لصلاتهن وصيامهن وعبادة الله عز وجل وفي رواية قال بل نساء الدنيا
أفضل من الحور العين بفضل الظهارة على البطانة قلت يارسل الله وبم ذلك قال بصلاتهن وصيامهن
لله عز وجل ، وحديث أبي هريرة عند البيهقي وأبي يعلى وفيه فيدخل الجنة رجل منهم يسمى على
ثنتين وسبعين زوجة مما ينشئ الله تعالى وثلثين من ولد آدم لها فضل على من أنشأ الله تعالى عبادتهما
في الدنيا وهذا يدل على أن النساء أكثر أهل الجنة ويجمع بينه وبين ما ورد من أنهن أكثر أهل النار
بأنهن أكثر أهلها ابتداء وأكثر أهل الجنة انتهاء (قوله برحمته ورأفته) الرحمة أعم من الرأفة وهما متحدان
وعلى كل فالمراد بهما في حقه تعالى غايتهما وهو التفضل والإحسان أى فهما من صفات الأفعال أو إرادة
ذلك فيكونان من صفات الذات وكذا يقال فيما ضاهاهما مما يستحيل معناه على الله تعالى (قوله دار السلام)
هى الجنة سميت بذلك لأن تحببهم فيها سلام من بعضهم على بعض أو من الملائكة عليهم أولاً لأن أشرف
تحية تناولهم سلام قولاً من رب رحيم أولاً من دخلها سلم من الآفات أو السلام من أسمائه تعالى فهو
في الأول بأقسامه اسم من التسليم بمعنى التحية وفى الثانى مصدر سلم وفى الثالث يحتملها لكنه
استعمل بمعنى السليم من النقائص أو بمعنى المسلم فى الأولى والعقبى (قوله بما شرع لهم) أى بين وفى
نسخ شرعه (قوله الدهور) هو كالأدهر جمع دهر وهو الأمد الممدود وفى الخبر المتفق عليه النهى
عن سبه وأنه الله ومعناه أن ما أصابك من الدهر فانه هو الفاعل له فسيب سب الله كذا قيل وقضيته
جزمة سب الدهر وقياس قولهم يكره سب الريح مع أن سبها سب الله الكراهة فقط وكون سب أحدهما
سباً لله تعالى إنما معناه أنه يخشى منه أنه يثول لذلك لانه مدلول له وإلا كان كفراً فضلاً عن كونه حراماً
على أنه سبب النهى ما كانت العرب تعتاده من ذمه لما يروونه من أنه الفاعل للنوايب فقال تعالى وأنا
الدهر أى الذى أفعل ذلك لا الدهر فى زعمكم وبهذا يرد على من زعم نصب الدهر ظرفاً لما بعده فى

مَنْ النَّاسِ حَتَّى الْأَغْيَاءِ وَالطَّغَامِ

الخبر من أقلب الليل والنهار لأنه يلزم على الرفق أنه من أسنانه تعالى ورجه ما تقر من أن إطلاقه عليه تعالى مجاز لا حقيقة (قوله من الناس) فيه تصريح بأن الحج كان واجباً على من قبلنا فقول ابن خليل شيخ الحب الطبرى الصحيح أنه لم ينب إلا على هذه الأمة نظر فيه العز بن جماعة ورده غيره بما جاء في نداء إبراهيم عليه السلام لما أمر أن يؤذن في الناس بالحج من أنه قال إن الله كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق فأجيبوا ربكم فهذه صيغة أمر والأصل فيها الوجوب وأيضاً فقله تعالى والله على الناس حج البيت الآية دليل ظاهر في ذلك واستدل له القاضى بما فيه نظر ظاهر والناس يشمل الإنسان والجن بناء على أنه من نوس كما في القاموس وصرح به قبله صاحب عباب اللغة وعليه ففرض الحج يشمل الجن أيضاً ونقله بعض الحنابلة عن قضية كلام أصحابهم وصرح به السبكي في فتاويه فقال لا نقول لإنهم مكلفون بشرعية نبينا ﷺ في أصل الإيمان فقط بل في كل شيء لأنه إذا ثبت أنه مرسل إليهم كما هو مرسل إلى الإنسان والدعوة عامة والشرعية عامة لزمهم جميع التكاليف التي توجد أسبابها فيهم إلا أن يقوم دليل على تخصيص بعضها فنقول إنه تجب عليهم الصلاة والزكاة إن ملكوا نصاباً بشرطه والحج وصوم رمضان وغيرهما من الواجبات ويحرم عليهم كل حرام في الشريعة بخلاف الملائكة لا تلزم أن هذه التكاليف كلها ثابتة لهم في حقهم إذا قيل بعموم الرسالة لهم بل يحتمل ذلك ويحتمل الرسالة في شخص خاص انتهى ثم الحج لغة القصد وقيل كثرته إلى من يعظم ويجوز فتح أوله وكسره وهما مصدران وقيل الأول مصدر والثاني اسم وفي شرح مسلم أنه بالفتح هو المصدر وبالفتح والكسر هو الاسم منه وفي كونه بالفتح اسم مصدر نظر . وشرعاً على ما في المجموع قصد البيت للأفعال الآتية وقال ابن الرفعة هو نفس تلك الأفعال أى لأنها أجزاءه فلا وجود له بدونها حتى يقال إنه قصد البيت لأجلها وهو ظاهر وقد يؤول الأول بأن اللام فيه بمعنى مع أو يقال قصد البيت لأجلها يستلزم قصدها وعلى كل فليس المراد بالقصد المذكور نية الدخول في النسك المعبر عنه بالإحرام بل ما هو أهم من ذلك وهو العزم كما هو ظاهر . والعمره بضم أوليه وبضم أو فتح فسكون لغة الزيارة وقيل القصد إلى مكان عامر . وشرعاً زيارة البيت للأفعال الآتية على ما تقر في الحج (قوله حتى الأغنياء والطغام) الأول جمع غني بمعجمة فوحدة وهو قليل القطنة والثاني بمهملة فعجمة كالسحاب قال في القاموس أوغاد الناس جمع وغد وهو الأحمق الضعيف الرأى وحتى هنا عاطفة وإن قل المعطف بها حتى أنكروه الكوفيون وشروط عطفها التي ذكروها خلافاً ووفقاً موجودة هنا لأن معطوفها اسم ظاهر وبعض مما قبله كقدم الحاج حتى المشاة وغاية لما قبله وهي إما في زيادة أو نقص كمات الناس حتى الأنبياء وزارك الناس حتى الحجامون والظاهر أنها هنا

(أَحَدُهُ) أَبْلَغَ الْحَمْدِ وَأَكْمَلَهُ ، وَأَغْظَاهُ وَأَعَمَّهُ وَاشْتَلَّهُ ، وَاشْتَدَّ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، إِفْرَاراً بِوَحْدَانِيَّتِهِ ، وَإِذْعَاناً لِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ وَصِدْقِيَّتِهِ ، وَاشْتَدَّ أَنْ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ الْمُصْطَفَى مِنْ خَلِيقَتِهِ وَالْخِتَارُ مِنْ بَرِيَّتِهِ ، صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَيْهِ وَزَادَهُ فَضْلاً وَشَرَفاً لَدَيْهِ

بالمعنى الثانى وكان حكته هنا بيان أن فرضية الحج مع عظمه لم تقصر على العطاء بل تناولت غيرهم أيضاً فإن قلت شرط عطفها على مجرور إعادة الجار فرقاً بينها وبين حتى الجارة وهذا غير موجود هنا قلت هذا قول لابن الحجاز خالفه فيه ابن عصفور فجعل إعادته حسنة لا واجبة على أن ابن مالك قيد الأول بأن لا يتعين كونها للعطف وهو ظاهر وإن اعترضه أبو حيان لأن ابن الحجاز علل اشتراط إعادة الجار بالفرق بينها وبين الجارة ولا يحتاج للفرق إلا في محل يحتملهما أما ما يتعين فيه العطف فلا فائدة لاشتراط الإعادة وهى في كلام المصنف متعينة للعطف إذ لا يحتل الجار والعطف إلا إذا صح أن يحل في محلها إلى كاعتكفت في الشهر حتى آخره لأن الجارة بمعنى إلى غالباً ولا يصح أيضاً كونها ابتدائية لكون الخبر غير مذكور (قوله أبلغ الحمد وأكمله إلى آخره) أبلغه أنهاء وأكمله أنه من الكمال والتمام والأول انتفاء نقص العوارض والثانى انتفاء نقص الذات وأشمله أعمه ومراده بذلك نسبة عموم المحامد إليه تعالى إجمالا لا تفصيلا لعجز سائر البشر عن ذلك ومن ثم قال سيدهم ﷺ سبحانه لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك (قوله وصديقه) هو من المصادر المأخوذة من الأسماء كالشبيبة والزبدية ونحوها والصمد هو الذى لا جوف له أو الذى يصمد إليه فى الحوائج أى يقصد وقيل غير ذلك (قوله من بريته) أى خليفته والجمع بينهما للتفنن فى العبارة (قوله وزاده فضلاً وشرفاً لديه) أى عنده جرى على هذه العبارة فى المهاج والروضة أيضاً وهى صريحة فى جواز الدعاء له ﷺ بذلك بل فى استحسانه وهو كذلك كما بينته فى إفتاء طويل ومن جملة ما ذكرته فيه أن الخليمى واليهقى صرحا بما يفيد ويرد على من أنكروه نظراً إلى أن الدعاء بالزيادة يقتضى النقص من أن مقامه ﷺ يقبل الزيادة فى الثواب وغيره من سائر المراتب والدرجات إذ غاية كماله وإن لم يكن لها حد لا تمنع احتياجه إلى مزيد ترق واستمداد من فضله تعالى الذى لا نهاية له وسؤال الزيادة لا يستلزم إثبات النقص ألا ترى إلى الدعاء الآتى عند رؤية البيت اللهم زد هذا البيت الخ ومن ثم استنبط بعض المتأخرين من حديث أن الدعاء عقب القسرة باجعل ثواب ذلك لسيدنا رسول الله ﷺ أو زيادة فى شرفه معناه الدعاء

(لَا بُدَّ) فَإِنَّ الْحِجَّ أَحَدُ أَرْكَانِ الدِّينِ، وَمِنْ أَعْظَمِ الطَّاعَاتِ رَبُّ
الْعَالَمِينَ، وَهُوَ شِعَارُ أَنْبِيَائِ اللَّهِ وَسَائِرِ عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، صَلَوَاتُ اللَّهِ
وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، فَمَنْ أَمَّ الْأُمُورَ تَبَانُ أَخْكَامِهِ، وَابْتِغَا
مَنَاسِكَهَ وَأَنْفَائِهِ، وَذَكَرَ مُصَحِّحَاتِهِ وَمُفْسِدَاتِهِ؛ وَوَجِبَاتِهِ وَأَدَابِهِ
وَمَسْنُونَاتِهِ وَسَوَائِقِهِ وَلَوَاحِشِهِ وَظُلُومِهِ وَدَقَائِقِهِ، وَبَيَّنَّ الْحَرَمَ وَمَكَّةَ،

بِتَقَبُّلِ ذَلِكَ فَيُنَابِ عَلَيْهِ وَإِذَا أَتَيْبَ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ عَلَى الطَّاعَةِ كَانَ لِمَعْلَمِهِ نَظِيرُ ثَوَابِهِ أَوْ كَذَا لِمَعْلَمِ
مَعْلَمِهِ وَهَكَذَا وَلَهُ ﷺ مِثْلُ ثَوَابِ الْجَمِيعِ فَبِهَذَا مَعْنَى الزِّيَادَةِ فِي شَرْفِهِ وَإِنْ كَانَ شَرْفُهُ مُسْتَقَرًّا كَامِلًا فَعَلِمَ
أَنْ مِنْ طَلَبِ الزِّيَادَةِ لَهُ طَلَبُ تَكْثِيرِ نَحْوِ أَتْبَاعِهِ سِبَا الْعُلَمَاءِ وَرَفْعِ دَرَجَاتِهِ وَمَرَاتِبِهِ الْعَلِيَّةِ بِهِ يَرُدُّ مَا وَقَعَ
فِي فِتَاوَى الْبَلْقِينِيِّ وَإِنْ تَبِعَهُ وَلَدَهُ عِلْمُ الدِّينِ فَقَالَ أَخَذْنَا مِنْ كَلَامِ وَالِدِهِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ اجْعَلْ
ثَوَابَ مَا قَرَأَنَاهُ زِيَادَةً فِي شَرْفِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ وَقَدْ خَالَفَهُمَا شَيْخَا الْإِسْلَامِ الْمُنَاوِي وَالشَّمْسُ الْقَائِي
فَقَالَا بِاسْتِحْسَانِ ذَلِكَ وَوَأَفْقَهُمَا صَاحِبَاهُمَا الْمُحَقِّقَانِ الْكَمَالُ بْنُ الْهَامِ وَشَيْخُنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَا
وَقَدْ ذَكَرْتُ عِبَارَاتٍ أَوْلَتْكَ وَغَيْرَهَا فِي الْفِتَاوَى فَانْظُرْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مِهِم وَقَدْ وَقَعَ فِيهِ خَبْطٌ وَغُلْطٌ
فَاحْشُ فَاحْذَرُهُ (قَوْلُهُ وَمِنْ أَعْظَمِ الطَّاعَاتِ) فِيهِ رَدٌّ لِقَوْلِ الْقَاضِي حُسَيْنٍ إِنَّهُ أَعْظَمُهَا وَأَفْضَلُهَا
إِذَا الْأَصْحَابُ عَلَى خِلَافِهِ وَإِنْ وَرَدَ فِي أَحَادِيثٍ مَا يَشْهَدُ لَهُ نَعَمْ حُجَّ التَّطَوُّعِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ عَلَى
مَا ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَقَالَ إِنَّهَا مِثْلَةُ عَزِيزَةِ النُّفْلِ إِهْرَ وَفِيهِ نَظَرٌ وَكَلَامُهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي رَدِّهِ إِنْ أَرَادَ
حُجَّ تَطَوُّعٍ لَا يَتِمُّ فَرْضُ كِفَايَةِ كَحُجِّ الْأَرْقَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَإِنْ أَرَادَ مَا يَقَعُ فَرْضُ كِفَايَةٍ فَلَمْ يَفْضَلْ
حُجَّ تَطَوُّعٍ صَلَاتِهِ بَلْ حُجَّ فَرْضِ صَلَاةٍ تَطَوُّعٍ وَهَذَا لَا نَزَاعَ فِيهِ وَمَنْ تَمَّ وَجْهًا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْإِسْتِغَالِ بِالْعِلْمِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ النَّافِلَةِ بِأَنَّ الْإِسْتِغَالِ بِالْعِلْمِ فَرْضُ كِفَايَةٍ وَهُوَ
أَفْضَلُ مِنَ النُّفْلِ وَيَأْتِي مَا ذَكَرْتُهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ فَرْضَ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ مِنْ فَرْضِ الْحِجِّ وَنَفْلُهَا أَفْضَلُ
مِنْ نَفْلِهِ وَهُوَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْعِبَارَاتِ فِيمَا فَهِمَ مِنْهَا كَلَامُ الْعِبَادِي فِي زِيَادَاتِهِ مِنْ أَنَّ حُجَّ
التَّطَوُّعِ أَفْضَلُ مِنْ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا سَأَلَتْ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ حُجَّ فَأَكْثَرَ أَتَجَمَّلُ نَفَقَتِهِ فِي صَلَاةٍ أَوْ عَتَقَ فَقَالَ ﷺ طَوَافُ سَبْعٍ لَأَنْفَرُ
فِيهِ يَفْضَلُ عَتَقَ رَقَبَةٍ وَقَضَيْتُهُ أَنَّ الْحِجَّ أَفْضَلُ مِنَ الْعَتَقِ وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ إِذْ الْعَتَقَ أَفْضَلُ
أَنْوَاعِهَا (قَوْلُهُ وَهُوَ شِعَارُ أَنْبِيَائِ اللَّهِ تَعَالَى) ظَاهِرُهُ أَنَّ سَائِرَ الْأَنْبِيَاءِ حَجَّوْا لِأَنَّهُ جَمَعَ مَضَافَ فِعْمٍ
وَهُوَ الظَّاهِرُ وَقَوْلُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَلَّغْنِي أَنَّ آدَمَ وَنُوحًا حَجَّا دُونَ هُودَ وَصَالِحَ
لَا إِسْتِغَالًا بِأَمْرِ قَوْمِهِمَا ثُمَّ بَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى إِبْرَاهِيمَ فَحَجَّهِ وَعَلِمَ مَنَاسِكَهَ ثُمَّ لَمْ يَبْعَثْ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيًّا

والتسجد والركعة ، وَمَا يَتَمَلَّقُ بِهِمَا مِنَ الْأَحْكَامِ ، وَمَا تَمَيَّزَتْ بِهِ عَنْ سَائِرِ
 بلاد الإسلام ، وَقَدْ جَمَعْتُ هَذَا الْكِتَابَ مُتَوَرِّعًا لِجَمِيعِ مَقَاصِدِهَا ، مُسْتَوْفِيًا
 لِكُلِّ مَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ مِنْ أَصُولِهَا وَفُرُوعِهَا وَمَعَادِمِهَا (وَتَضَمَّنَتْهُ) مِنَ النَّفَائِسِ
 مَا لَا يَنْبَغِي لَطَالِبِ الْحَقِّ أَنْ تَقْوَتْهُ مَعْرِفَتُهُ ، وَلَا تَعَزَّبَ عَنْهُ خَبَرَتُهُ وَلَمْ أَقْتَصِرْ فِيهِ عَلَى
 مَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ فِي الْغَالِبِ بَلْ ذَكَرْتُ فِيهِ أَيْضًا كُلَّ مَا قَدْ تَدَعَوُ إِلَيْهِ حَاجَةُ الطَّالِبِ ،
 بَعِيْثٌ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ الْمَنَاسِكِ فِي مُعْظَمِ الْأَوَاقَاتِ وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى
 السُّؤَالِ لِأَحَدٍ عَنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي أَكْثَرِ الْمَسَادِرَاتِ ؛ وَقَصَدْتُ فِيهِ أَنْ
 يَسْتَعْنِيَ بِهِ صَاحِبُهُ عَنْ اسْتِفْتَاءِ غَيْرِهِ عَمَّا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ ؛ وَأَرْجُو أَنْ لَا يَقَعَ

بعده إلا حجه معترض بأنه جاء في أحاديث كثيرة أن هوداً وصالحاً حجاً منها قول الحسن في
 رسالته أن رسول الله ﷺ قال إن قبر نوح وهود وصالح وشعيب فيا بين الركن والمقام
 وزمزم ومن ثم قال السهيلي في الروض والمحب الطبري وغيرهما الأشبه أنهما حجاً ويقول
 جماعة إن جميع الأنبياء والرسل حجوا البيت ومشى عليه صاحب البيان وابن الرفعة والدميري
 حيث قالوا لم يبعث الله نبياً إلا حج البيت وحج نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم قبل النبوة
 وبعدها قبل الهجرة حججاً وعمراً لا يعرف عددها كذا قال ابن حزم لكن صح أنه حج
 قبل الهجرة حجتين .

« فائدة » قد يتوهم من الخبر الذي ذكره الحسن كراهة الصلاة بين الركن والمقام
 ازمزم لأنه مقبرة ويرد بأن مقبرة الأنبياء لا تكره الصلاة فيها لأنهم أحياء في قبورهم
 يصلون ويتعبدون فإن قلت الكراهة بل الحرمة لازمة من جهة أخرى وهي أن المصلّي ثم
 يستقبل قبر نبي قلت شرط الحرمة أو الكراهة تحقق ذلك وهذا غير محقق هنا (قوله من
 أصولها) الضمير فيه وفيما بعده للمقاصد ويصح عوده لأحكام المناسك وما معه ويكون
 المراد جمعه لذلك بطريق الإشارة والعبارة (قوله ولا يعزب) أي يغيب (قوله عن استفتاء
 غيره) قد يشكل عليه قوله في مجموعه لا يجوز لمقتضى مذهب الشافعي رضي الله عنه

لَهُ شَيْءٌ مِنَ السَّائِلِ إِلَّا وَجَدَهُ فِيهِ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ وَأَخَذَ فِي الْأَدِلَّةِ فِي
مُظْهِرٍ لِبَيَانِهَا لِلَاخْتِصَارِ وَخَوْفًا مِنَ الْإِهْلَالِ بِالْإِكْتِنَارِ ، وَأَحْرَصَ عَلَى
إِبْطَاحِ الْعِبَارَةِ وَإِعْجَازِهَا بِمَحِثِ يَهْمِهَا الْبَاطِلِ وَلَا يَتَنَبَّهُهَا الْفَقِيهُ لَتَعْمُ
قَائِدَتُهُ وَيَنْقُصَ بِهِ الْقَاسِرُ وَالنَّبِيهُ ، وَقَدْ صَنَّفَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو
ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي النَّاسِكِ كِتَابًا قَبِيلاً وَقَدْ ذَكَرْتُ مَقَاصِدَهُ
فِي هَذَا الْكِتَابِ وَزِدْتُ فِيهِ مِثْلَهُ أَوْ أَكْثَرَ مِنَ النَّفَاسِ الَّتِي لَا يَسْتَعْنِي
عَنْ مَعْرِفَتِهَا مَنْ لَهُ رَغْبَةٌ مِنَ الْعُلَّابِ ، وَطَلَى اللَّهُ اعْتِمَادِي وَإِلَيْهِ تَقْوِيضِي
وَاسْتِنَادِي .

(وَهَذَا) كِتَابٌ يَشْتَمِلُ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ : (الْبَابُ الْأَوَّلُ) فِي
آدَابِ السَّفَرِ وَفِي آخِرِهِ قَعْلٌ فِيهَا يَتِمَّلَقُ بِوُجُوبِ الْحُجَّ . (الْبَابُ الثَّانِي)
فِي الْإِحْرَامِ وَمَحْرَمَاتِهِ وَوَجَائِبَاتِهِ وَمَسْنُونَاتِهِ . (الْبَابُ الثَّلَاثُ) فِي دُخُولِ

أَن يَكْتَفِيَ بِمُصَنَّفٍ أَوْ مُصَنِّفِينَ وَنَحْوَهُمَا مِنْ كِتَابِ الْمُتَقَدِّمِينَ لِكثْرَةِ الْاِخْتِلَافِ فِي الْجُزْمِ وَالرَّجِيحِ
وَقَدْ يَجُزُّ نَحْوُ عَشْرَةٍ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ بِشَيْءٍ وَهُوَ شَاذٌ مُخَالَفٌ لِلْمَنْصُوصِ وَمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَهَذَا
وَالْعَامِلُ لِنَفْسِهِ كَالْمُقْتَفِي فِيمَا ذَكَرَ فَلَا إِشْكَالَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ مِنْ كِتَابِ الْمُتَقَدِّمِينَ بِخِلَافٍ مِنْ
عِلْمِ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي فِي كِتَابِهِ إِلَّا عَلَى الْمُعْتَمَدِ فِي الْمَذْهَبِ كَالْمُصَنَّفِ وَأَمْثَالِهِ فَيَجُوزُ اعْتِمَادُهُ عَلَى مَا فِي
كِتَابِهِ نَعَمْ الْحَقُّ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ نَوْعِ تَفْتِيْشٍ فَإِنْ كَتَبَ الْمُصَنَّفُ نَفْسَهُ كَثِيرَةَ الْاِخْتِلَافِ فِيمَا بَيْنَهُمَا فَلَا
يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْتَمِدَ مَا يَرَاهُ فِي بَعْضِهَا حَتَّى يَنْظُرَ فِي بَقِيَّةِ كِتَابِهِ أَوْ أَكْثَرِهَا أَوْ يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ الْحُلَّ قَدْ
أَفْرَهَ عَلَيْهِ شَارِحُهُ أَوْ الْمُتَكَلِّمُ عَلَيْهِ الَّذِي مِنْ عَادَتِهِ حِكَايَةُ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ كِتَابِهِ وَبَيَانِ الْمُعْتَمَدِ
مِنْ غَيْرِهِ . فَإِنْ قُلْتَ إِذَا خَالَفَ الْمُتَأَخِّرُونَ أَوْ أَكْثَرُهُمُ الشَّيْخِينَ أَوْ الْمُصَنَّفَ فَيُتَوَخَّلَّ بِمَاذَا ، قُلْتَ
الَّذِي أَثَرَنَاهُ عَنْ مُشَابَحَتِنَا عَنْ مُشَابَحَتِهِمْ وَهَكَذَا أَنَّ الْمُعْتَمَدَ مَا عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ أَوْ الْمُصَنَّفِ إِلَّا

مَكَّة - زَادَهَا اللهُ شَرْفًا - وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَفِيهِ ثَمَانِيَةُ فُصُولٍ وَهُوَ مُنْظَمُ الْكِتَابِ
وَفِي آخِرِهِ بَيَانُ أَزْكَانِ الْحَجِّ وَوَأَحْيَايَتِهِ وَسُنَنُهُ وَأَدَابُهُ مُخْتَصَرَةٌ (البَابُ الرَّابِعُ)
فِي الصُّمْرَةِ (البَابُ الْخَامِسُ) فِي الْمَقَامِ بِمَكَّةَ وَطُرُقِ الْوَدَاعِ وَفِيهِ جُمْلَةُ
مُسْتَكْرَرَاتٍ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِمَكَّةَ وَالْحَرَمِ وَالْكُتُبَةِ وَالْمَسْجِدِ وَأَحْكَامِهَا (البَابُ
الْسادسُ) فِي زِيَارَةِ قَبْرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَدِينَةِ (البَابُ السَّابِعُ)
فِيمَا يَجِبُ عَلَى مَنْ تَرَكَ فِي حَجِّهِ مَأْمُورًا أَوْ ارْتَكَبَ مَعْظُورًا وَفِيهِ نَقَاشُ
كثِيرَةٌ (البَابُ الثَّامِنُ) فِي حَجِّ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ وَمَنْ فِي مَمْنَاهُمَا بِهَذِهِ (فَصْلٌ)
فِي آدَابِ رُجُوعِهِ مِنْ سَفَرِهِ (وَفَصْلٌ) فِي الْوَلَايَةِ عَلَى الْحَجَّاجِ وَبَيَانُ
مَا يَجُوزُ لِمُتَوَلِّيهِ مُصْلَحُهُ وَمَا لَا يَجُوزُ وَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَمَا لَا يَجِبُ وَفِيهِ نَقَاشُ
كَثِيرَةٌ (وَفَصْلٌ) فِي أَذْكَارِ نُسُحٍ فِي كُلِّ وَقْتٍ خَتَمْتُ الْكِتَابَ بِهَا
وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ

ما اتفق المتأخرون قاطبة على أنه سهو وغلط وما عداه لا عبرة بمن خالف فيه فإن قلت إذا
اختلفت كتب المصنف ما الذي يعتمد عليه منها قلت أما المتبحر فلا يتقيد بشيء وأما غيره
فيعتمد المتأخر منها الذي يكون تنبؤه فيه لكلام الأصحاب أكثر كالمجموع فالتحقيق فالتنقيح
فالروضة فالمهاج وما اتفق عليه الأكثر من كتبه مقدم على ما اتفق عليه الأقل منها غالباً
وما كان في بابيه مقدم على ما في غيره غالباً أيضاً (قوله وهو حسبي ونعم الوكيل) جملة
ونعم الوكيل معطوفة على هو حسبي بناء على ما عليه جمع من جواز عطف الإنشاء على الخبر
لكن المشهور امتناعه فعليه يقتدر في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره في المعطوف عليه ويجعل خبراً
عنه بالتأويل المشهور في وقوع الإنشاءات خبراً للمبتدأ أي وهو مقول فيه نعم الوكيل وحينئذ
فهى جملة اسمية خبرية معطوفة على مثلها بلا محذور أو جملة نعم الوكيل معطوفة على حسبي وهو
مفرد غير مضمن معنى الفعل فلم يكن في قوة الجملة فلم يلزم عطف الجملة الإنشائية على الجملة
الخبرية بل على المفرد ولا محذور في عطف الجملة على المفرد ولا في عكسه بل يحسن ذلك إذا

(ثَبَتَ) فِي الصَّحِيحَيْنِ مَنْ ابْنُ مُرَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بَيْنِي الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ عَمَدًا رَسُولُ اللَّهِ وَإِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ وَالْحَجُّ وَصَوْمُ رَمَضَانَ .

(وَثَبَتَ) فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَخْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ حَجَّ كَذَا الثَّبِتَ

رَوَى فِيهِ نَكَّةٌ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْمُحَقِّقِينَ جَوَزَ عَطْفَ الْإِنْشَائِيَّةِ عَلَى الْإِخْبَارِيَّةِ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ مَعْلُومَةٌ مِنَ الْإِعْرَابِ لَوْ قَوَّعَهَا مَوْقِعَ الْمَفْرَدَاتِ وَلَا عِبْرَةَ بَيِّنَتِهَا وَخَرَجَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ مِنَ الْحِكَايَةِ لَا مِنَ الْحُكْيِ إِذْ لَا جِهَالَ لِلْعَطْفِ فِيهِ إِلَّا بِتَعَسُّفٍ قَالَ وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْجُمْلَةِ الْمُحْكِيَّةِ بِالْقَوْلِ وَنَوَقَشَ فِي ذَلِكَ بِمَا لَا يَجْدَى بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ حَسْبًا خَبَرًا بَعْدَهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ وَكَوْنُ الْإِضَافَةِ لَا تَقِيدُ حَسَبَ تَقْرِيفٍ لَكَوْنِهِ بِمَعْنَى مَحَبٍّ أَوْ فِي مَعْنَى الْفَعْلِ إِنَّمَا هُوَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ قِيلَ وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حَمَلَةٌ وَهُوَ حَسْبِي لِإِنْشَاءِ التَّوَكُّلِ فَهُوَ مِنْ عَطْفِ إِنْشَاءٍ عَلَى إِنْشَاءٍ أَوْ مِنْ قَبِيلِ عَطْفِ الْقِصَّةِ عَلَى الْقِصَّةِ وَهُوَ لَا يَتَّبِعُ فِيهِ اتِّحَادُ الْجُمْلَةِ الْمُتَعَاظِفَةِ خَبَرًا أَوْ إِنْشَاءً بَلْ فِي الْعَرْضِ الْمُسَوِّقِ لَهُ الْكَلَامُ وَرَدَ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْقِطْعِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ وَعَلَى التَّنْزِيلِ فَهُوَ إِنْشَاءٌ لَطَلَبَ الْكِفَايَةِ لَا لِمَا ذَكَرَ وَالثَّانِي بِأَنَّهُ التَّحْقِيقُ أَنَّ الْقِصَّةَ عِبَارَةً عَنْ جُمْلَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ مُتَنَاسِبَةٍ سَمِعْتُ لِعَرَضٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ إِذَا عَطِفَتْ عَلَى مِثْلِهَا فَالْمُحَظَرُ بِالذَّاتِ فِي ذَلِكَ الْعَطْفِ هُوَ الْمَجْمُوعُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَجْمُوعٌ فَلَا يَتَّبِعُ فِيهِ إِلَّا مَا هُوَ مِنْ أَحْوَالِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ لَكَوْنِهِ مُسَوِّقًا لِعَرَضٍ كَذَا بِخِلَافِ الْخَبَرِ أَوْ الْإِنْشَائِيَّةِ الْعَارِضَةِ لِلنَّسَبِ الْمُحْتَبَرَةِ فِيمَا بَيْنَ أَطْرَافِ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ جُزْأً مِنْهُ فَلِذَا لَيْسَتْ مِنْ تِلْكَ الْأَحْوَالِ وَقِيلَ الْوَاوُ لِلْإِعْرَاضِ لَا لِلْعَطْفِ وَهُوَ مُبْنِيٌّ عَلَى وَقُوعِ الْإِعْرَاضِ آخِرَ الْكَلَامِ وَفِيهِ خِلَافٌ (قَوْلُهُ مِنْ حَجِّ هَذَا الْيَتِ) يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ الْحَجَّ بِرِجْعِيٍّ فَتُخْرَجُ الْعَمْرَةُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ مَا يَشْمَلُهَا فَيَكُونُ مَعْنَاهُ قَصْدُهُ لِلنَّسَبِ وَكَذَا صَادِقٌ عَلَى رُفْدِهِ لِحَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ فَعَلَيْهِ تَكُونُ الْعَمْرَةُ مُحْصَلَةٌ لِلخُرُوجِ مِنَ الذُّنُوبِ كَيَوْمِ الْوِلَادَةِ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْعَمْرَةَ تَسْمَى حَجًّا أَصْغَرَ كَمَا يَأْتِي ثُمَّ رَأَيْتُ فِي حَدِيثٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ مِنْ حَجٍّ وَاعْتَمَرَ وَظَاهِرُهُ

قَلَمْ يَرَفْتُمْ وَلَمْ يَشُقْ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ. قَالَ الْمَلَكُ
الرَّفِثُ

أن ذلك الثواب لا يحصل بمجرد الحج لكن في حديث البيهقي حصوله بمقدمة الحج ولفظه إذا خرج الحاج من أهله فصار ثلاثة أيام وثلاث ليال خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وكان سائر أيامه درجات والذي يتجه أن يقال إن في الحديث المتفق عليه ترتبه على الحج المحتمل لأن يراد به ما يشمل العمرة فيرتب عليها وحدها أيضاً وأما اشتراط جمعها وترتبه على المقدمة فإن صح ذلك فهما فلا ينافيان مأمراً لأن كل ما فيه زيادة ثواب الظاهر أنه ﷺ أخبر بما قبله ثم أعلم تلك الزيادة فأخبر بها أو أن ذلك يختلف باختلاف أحوال الناس (قوله كيوم ولدته أمه) يشمل التبعات وورد التصريح بها في رواية وأقوى به بعض مشايخنا لكن ظاهر كلامهم يخالفه والأول أوفق بظواهر السنة والثاني أوفق بالقواعد ثم رأيت بعض المحققين نقل الإجماع على الثاني وبه يندفع الإفتاء المذكور تمسكاً بالظواهر ويؤيد ذلك قول المجموع عن القاضي عياض غفران الصغائر فقط مذهب أهل السنة والكبائر لا يكفرها إلا التوبة أو رحمة الله تعالى وعن الإمام أن ذلك عام في كل ما ورد واستدل له المصنف بخبر مسلم فيمن أحسن وضوءه وصلاته كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم توث كبيرة وذلك الدرر كله وبه يرد قول مجلي رداً لكلام الإمام وهذا الحكم يحتاج لدليل وفضل الله واسع ويرده أيضاً أن ابن عبد البر لما نقل عن بعض معاصريه التابع لابن المنذر أن الكبائر والصغائر يكفرها الصوم والصلاة فقال عقبة وهذا جهل وموافقة للمرجئة في قولهم ولو كان كما زعموا لم يكن للأمر بالتوبة معنى وقد أجمع المسلمون أنها فرض والفروض لا يصح شيء منها إلا بالقصد وقد قال ﷺ كفارات لما يئنه إذا اجتنب الكبائر انتهى وأما خبر أنه ﷺ دعا لأمتة عشية عرفة بالعفو حتى عن المظالم والدماء فلم يستجب له ثم دعا لهم صبيحة مزدلفة بذلك فاستجيب له حتى عن المظالم والدماء فضعيف فقد ضعف البخاري وابن ماجه اثنين من رواته وقال ابن الجوزي إنه لا يصح تفرد به عبد العزيز ولم يتابع عليه قال ابن حبان وكان يحدث على التوهم والحسان فبطل الاحتجاج به (قوله الرفث الخ) ظاهره أن كل معصية قولية كانت أو فعلية صغيرة أو كبيرة تسمى رفثاً لأن النجور ونحوه يعم جميع ذلك فحينئذ يفهم من ذلك أنه يشترط في التكفير المذكور الخلو عن كل معصية كما يشترط ذلك في الحج المرور لكن قد يتوقف فيه بما يأتي وفسره الأزهري بما يريد الرجل من امرأته أى من الجماع ومقدماء وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم بالجماع أى دون مقدماته وعليهما فالحج المرور امتاز بخصوصية الخلو عن كل

اسْمُ لِكُلِّ كَفَرٍ وَخَنٍّ وَفُجُورٍ وَجُحُونٍ بَيِّنٍ حَقٍّ ، وَالْفَيْسُ الْقُرُوجُ عَنْ طَاعَةِ
 اللَّهِ تَمَآكِي (وَتَبَتَ) فِي الصَّحِيحِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ
 اللَّهِ ﷺ قَالَ الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا وَالْحُجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ
 إِلَّا الْجَنَّةُ .

معصية بخلاف هذا فإنه يشترط خلوه عن معصية الجماع ومقدماته وعن الفسق دون غيرها
 لكن يعارضه تفسيرهما الفسق بالمعاصي إلا أن يثبت عنهما أنها أُرَادَا بها الكبائر وعلم مما تقرر
 أن المراد باللغو وما بعده في كلامه الإثم وفي اللغة اللغو السقوط وما لا يعتد به من كلام وغيره
 ويطلق على الإثم كما في « لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم » والحنأ الفحش والفجور الاتبعات
 في المعاصي والزنا والزور الكذب والباطل والخون عدم المبالاة مما يصدر منه من قول أو فعل
 (قوله والفسق الخروج عن طاعة الله) أى بارتكاب كبيرة وكذا الإصرار على صغيرة إن
 غلبت معاصيه طاعته وإلا فجرد الخروج عن الطاعة لا يسمى فسقاً شرعاً وحينئذ فإن أريد
 بالفسق في الحديث هذا المعنى كان من عطف الخاص على العام ونكتته الاتهام بشأن هذا
 الخاص وإن أريد مطلق المعصية كما دلت عليه عبارة المصنف كان من عطف المرادف بناء
 على ما نقله عن العلماء في الرث ولاخفاء أن الأول أحسن وأبين (قوله والحج المبرور ليس
 له جزاء إلا الجنة) معناه أنه لا يقتصر فيه على تكفير بعض الذنوب بل لابد أن يبلغ بصاحبه
 إلى الجنة ومن استوجبها لم قصره الذنوب المتقدمة والمتأخرة بخلاف الخروج منها كيوم الولادة
 فلها إنما تتناول تكفير الذنوب الماضية فقط وحينئذ فاختلاف سياق الحديثين يدل على أن
 المبرور غير الذى لا رث فيه ولا فسوق وما ذكره المصنف في تعريف الرث والبر يقتضى
 اتحادهما فالأوجه أن يحمل ما نقله على مفهوم الرث شرعاً وما قاله ابن عباس والأزهري على
 المراد به في الحديث فإن قلت يمكن أنه صلى الله عليه وسلم أخبر أولاً عن المبرور بأن فيه
 تكفير الذنوب الماضية فقط بقوله كيوم ولدته أمه ثم أخبر عنه ثانياً باطلاع الله له بأن فيه
 تكفير الذنوب الآتية بقوله ليس له جزاء إلا الجنة قلت هو ممكن لكنه خلاف ظاهر سياق
 الحديثين كما هو ظاهر نعم قد يؤيده خبر ابن حبان الحجة المبرورة تكفر خطايا سنة واعلم
 أنهم اختلفوا في تكفير المستقبل في أن صوم عرفة يكفر السنة الآتية كالماضية فيقال بنظر ذلك
 هنا ففى المجموع ثم عن الحامى معناه إما غفران ما يقع فيه وإما العصمة عن وقوع ذنب فيه
 وعن السرخسى أن هذين قولان للعلماء وعبر عن الأول بأن ما فى السنة المقبلة من المعصية

وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمُرُورَ هُوَ الَّذِي لَا يَخْلُطُ مَاتَمٌ وَقِيلَ هُوَ الْقَبُولُ

يجعل الله صوم عرفة كفارة له لا يقال يلزم من تكفير الذنوب في المستقبل إسقاط التكليف بها لأننا نقول لا يلزم ذلك لما يأتي قريباً ولا يتأتى ما مر من قول الروياني وصاحب العدة ونقله عنه في المجموع تكفير المستقبل لا يوجد لمبادء غير يوم عرفة لأنه مردود بنجر الجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهما ويرد أيضاً بالأخبار الواردة في أن من فعل كذا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فإن قلت قد ورد التكفير بعبارة كثيرة فما الذي يكفره غير الأول وقد لا يكون على الشخص ذنب قلت قال في المجموع أجاب العلماء بأن كل واحد صالح للتكفير فإن وجد صفات كفرها وإن لم يصادف صغيرة ولا كبيرة كتب له به حسنات وزفت له درجات وإن صادف ذرة أو كبريت رجونا أن يخفف منها وعبر عن ذلك الزركشي بقوله يعطى من الصواب قدر ما يكفر ذلك القدر لو كان عليه ذنب ولذلك يقول الكفارة لها فضلان المذكورة بشرط اجتناب الكبائر والثواب المرتب عليها وقد يكون في فضله ما يرفع الكبائر أيضاً ويشهد له قوله تعالى إن الحسنات يذهبن السيئات اهـ ومراده برفع الكبائر تخفيفها كما عبر به النووي أو رفع الوقوع فيها بعد ذلك (قوله هو الذي لا يخالط مَاتَم) أى إثم ولو صغيرة وإن تاب منها حالاً كما اقتضاه ظاهر إطلاقهم لكنه غير جلي المعنى ثم رأيت الزركشي صرح به وجعله أصلاً مقيساً عليه وعبارة خادمه وإذا اغتاب الصائم أوسب أو فعل شيئاً ممانهى عنه ثم تاب فهل يزول نقص أجره الأقرب أنه لا يزول لأن أثر التوبة إنما هو في سقوط الإثم لا في تحصيل ثواب صفة الكمال وقواه بعض المتأخرين بأن التوبة إنما تتعلق بالمسيات دون ترك المأمورات كما يدل عليه الآيات والأحاديث وثواب صفة الكمال في الصوم من باب ترك المأمورات فلا تؤثر فيها التوبة ولذلك أن المحرم إذا رقت أو فسق في حجه ثم تاب لا يمكن أن نقول عاد حجه كاملاً بعد ما نقص فكذلك هذا قال ولا فرق في التوبة بين أن تكون بعد انقضاء زمن الصوم أو قبله قلت ولأن في الحكم بالعود تسهيل الإقدام على المخنورات والأولى تحذير الصائم ليزداد حذراً وكفناً عن المسيات في الحديث فيمن قال إن فعلت كذا فأتانا برى من الإسلام وكان صادقاً قلن يرجع إلى الإسلام صادقاً انتهت ملخصة وما ذكر من أن ثواب الكمال من باب ترك المأمورات فيه نظر إلا أن يزول وهل يشترط ترك ذلك إلى التحلل الأول فقط لانقضاء معظم العبادات أو إلى الثاني لأنه ما لم يفعل لم يتم حجه فيصدق عليه أن حجه خالطه الإثم فيه نظر . ثم رأيت المصنف قال في فتاويه في الحديث الأول والظاهر أن عدم الرقت والفسوق يعتبر من حين الشروع في الإحرام إلى التحلل انتهى وهو صادق بالأول والثاني وهو الأقرب في الموضعين وفسر الحسن البصري المبرور بأن يرجع زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة . وفي نسخة أعد محقق

ومن علامات القبول أن يرجع خيراً عما كان ، لا يمازِد المعاصي

جابر رضى الله عنه سئل رسول الله ﷺ ما بر الحرج قال إطعام الطعام وإفشاء السلام رواه الحاكم ومصححه لكنه قال إطعام الطعام وطيب الكلام ورواه عبدالرزاق أيضاً وقال إطعام الطعام وترك الكلام أى الذى فيه معصية وهذا كله لا يتانى ما قاله الأصحاب وغيرهم لأن ما اعتبروه من عدم المعصية مطلقاً يؤخذ من التعبير المبرور الوارد فى الحديث إذ هو مستلزم لذلك لأنه مأخوذ من البر وهو الطاعة والمبالغة فيها للدلول عليها بصيغتها تقتضى تجنب المعصية أصلاً ورأساً فإن قلت سلمنا ذلك لكن فى الحديث زيادة وهى إطعام الطعام وإفشاء السلام قلت إن أريد الإطعام الواجب لا اضطرار ونحوه والسلام الواجب وهو الرد فهو داخل فيها قالوه وإن أريد الأعم فالقاعدة أنه يستتبع من النص معنى يخصه وهو أن المدار هنا على مزيد الطاعة وهو حاصل بتجنب المعصية وإن لم يحصل إطعام لأنه كمال فقط فلا يتوقف عليه المجازاة بالجنة لما علم واستقر من القواعد أن المتكفل بها من غير عذاب هو الخلو عن المعصية فقط فتأمل ذلك فإنه مهم (قوله ومن علامات القبول) جواب لما يقال على القول قبله لا اطلاع لنا على القبول (قوله ولا يمازِد المعاصي) ظاهره أنه يترك المعصية ولو صغيرة إلى المات وفيه وقفة والأوجه خله على أنه لا يرتكب مفسقاً ولا صغيرة ويصر عليها لأن اجتناب الكبائر مكفر للصغائر فكأنها لم تفعل ولا يتانى ذلك وجوب التوبة منها كما لا يخفى لأن عدم التوبة منها يستلزم الإصرار عليها وهو قد يكون كبيرة فوجب التوبة منها ثلاثاً يجر تركها إلى كبيرة فإن قلت الإصرار صغيرة فالاجتناب مكفر له أيضاً قلت قولهم إذا غلبت الصغائر الطاعات صار فاسقاً صريح فى أنه لا فرق حينئذ بين أن تكون صغائره مكفرة أولاً بل لا يأتى ذلك إلا إذا كانت مكفرة لأن كلامهم فى الغلبة وضدها فى غير مرتكب الكبيرة أما مرتكبها فهو فاسق مطلقاً غلبت طاعته أولاً فإن قلت كيف يحكم على من مبالغة مع أنه لا ذنب عليه قلت التكفير من أمور الآخرة والحكم بالفسق المستلزم لوجوب التوبة ورد الشهادة ونحو ذلك من أمور الدنيا بناء على أن قوله تعالى إن تجنّبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم يحتمل أن المراد اجتنابها إلى وقت وقوع الصغيرة ويحتمل اجتنابها إلى الموت وهو ظاهر اللفظ وحينئذ فلم يتحقق التكفير قبل الموت فاتضح وجوب التوبة من الصغائر والنظر إلى أنها هل تغلب الطاعات أم لا ثم رأيت المصنف فى المجموع قال فى خبر مسلم ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يؤت كبيرة وذلك الدهر

وَالدَّلَالُ عَلَى فَضْلِ الْحَجِّ كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا وَفِيهَا أُشْرْنَا إِلَيْهِ كَفَافَةً
قَدْ شَرَعُ الْآنَ فِي أَبْوَابِ الْكِتَابِ وَمَقَاصِدِ مُتَعَبِّاتِ اللَّهِ تَعَالَى مُشْتَدًّا مِنْهُ التَّوْفِيقُ وَالْمُتَعَدِّاتُ
وَالصَّيَانَةُ وَالرَّعَايَةُ .

كله وفي خبره أيضاً الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارات لما بينهن إذا اجتنبت
الكبائر في معنى حذين تأويلان أحدهما تكفير الصغائر بشرط أن لا يكون هناك كبيرة فإن
كانت لم يكفر شيء لا الصغائر ولا الكبائر والثاني وهو الأصح المختار أنه يكفر الصغائر وتقديره
تغفر ذنوبه كلها إلا الكبائر انتهى وما صححه واختاره ينافيه ظاهر الحديث والآية المذكورة
غالب ذلك (قوله والدلائل على فضل الحج كثيرة مشهورة في الصحيحين وغيرهما) منها
قوله ﷺ تابعوا بين الحج والعمرة فإن متابعة ما بينهما تزيد في العمر والرزق وفي رواية
فإنهما ينفيان الفقر والذنوب وورد حجج تروى وعمر نسقاً يدفعن ميتة السوء وعيلة الفقر والمراد
بالمتابعة كما استظهره الحب الطبري الإتيان بكل عقب الآخر بحيث لا يتخلل بينهما زمان يصح
إيقاع الثاني فيه وله احتمال أن المراد به العرف ولو قيل بترجيحه لم يبعد ومعنى تروى أى بعضها
في إثر بعض ويأتى ما ذكر من الاحتمالين والعيلة الفاقة وصح في فضل الحج والعبرة أحاديث
أخر كثيرة منها قوله ﷺ الحج يهدم ما قبله وقوله اللهم اغفر للحاج ولمن استغفره الحاج
وقوله استمتعوا بهذا البيت فقد هدم مرتين ويرفع في الثالثة وقوله إن الله تعالى يقول إن عبداً
صححت له جسمه ووسعت عليه في المعيشة تمضى عليه خمسة أعوام لا يفتد إلى المحرم وهو محمول
على تأكيد استحباب الحج والعمرة في المدة المذكورة والقول بوجوبه في كل خمسة أعوام أخذاً
من ذلك خارق للإجماع وقوله ما أمر أى بمهملتين افتقر حاج قط وقوله عمرة في رمضان
تعدل حجة معى وصح أيضاً من الذين لا ترد دعوتهم الحاج حتى يصلر وأن النفقة في الحج
كالنفقة في سبيل الله بسبعائة ضعف .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الباب الأول

(في آداب سفره وفيه مسائل)

(الأولى) يُسْتَحَبُّ أَنْ يُشَارَرَ مَنْ يَثِقُ بدينه وخبرته وعلمه في حجه في هذا الوقت وَيَجِبُ عَلَى مَنْ يُشِيرُهُ أَنْ يَبْذُلَ لَهُ النَّصِيحَةَ وَيَتَخَلَّى عَنْ الْهَوَى وَحُطُوظِ النَّفْسِ وَمَا بَتَوَهُّهُ نَافِئاً فِي أُمُورِ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْمُسْتَشَارَ مُؤْتَمِنٌ وَالَّذِينَ النَّصِيحَةَ .

(قوله من يثق) خرج به أخذ الثأل من المصحف فإنه مكروه وقبل حرام وفعل البلر ابن جماعة له اختياره (قوله في هذا الوقت) بين به أن الاستشارة ليست في أصل العبادة بل في وقتها ويؤخذ منه أن الكلام فيمن لا يتضيق عليه الحج وأما من تضيق عليه فلا يتدب له الاستشارة إذ لا فائدة فيها مع التضيق نظير ما يأتي في الاستخارة وظاهر صنيعه أن الأولى تقديم الاستشارة وليس ببعيد حتى عند التعارض لأن الطمأنينة إلى قول المشير الآتي أقوى منها إلى النفس لغلبة حظوظها وفساد خواطرها (قوله ويجب على من يستشير الخ) صرح الأصحاب بأن من علم عيباً بنحو مبيع أو خاطب أو مخطوب وجب ذكره لمن يريد نحو شراء أو تزويج وإن لم يستشر فقياسه هنا وجوب النصح إن أدى تركه إلى ضرر له وإن لم يستشر (قوله وما يتوجه الخ) معطوف على الهوى وكأن المراد به أنه لا ينبغي له أن يشير عليه بأمر تعود مصلحته إلى الدنيا فحسب بل الواجب إخباره بما تعود مصلحته إلى الدين وحده أو مع الدنيا (قوله فإن المستشار مؤتمن) هو حديث رواه أحمد وغيره وله شاهد حسن وفي رواية فإن شاء شار وإن شاء سكت فإن أشار فليشر بما لو نزل به فعله وينبغي حمل التخيير حتى لا ينافي ما مر على ما إذا لم يترجح عنده الإشارة وإلا وجبت (قوله والدين النصيحة) هو جزء من الحديث الصحيح المشهور .

(الثَّانِيَةُ) إِذَا عَزَمَ عَلَى الْحَجِّ فَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَخِيرَ اللَّهَ تَعَالَى وَهَذِهِ الاسْتِخَارَةُ لَا تَعُودُ إِلَى نَفْسِ الْحَجِّ فَإِنَّهُ خَيْرٌ لَا شَكَّ فِيهِ وَإِنَّمَا تَعُودُ إِلَى وَقْتِهِ فَمَنْ أَرَادَ الاسْتِخَارَةَ يَصِلُ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَعِذُّكَ

(قَوْلُهُ إِذَا عَزَمَ عَلَى الْحَجِّ) يَلْحَقُ بِهِ الْعَزْمُ عَلَى كُلِّ وَاجِبٍ أَوْ مُنْدُوبٍ مُوسَعٍ بَلْ يَنْبَغِي نَدْبُ الاسْتِخَارَةِ حَتَّى فِي الْمُبَاحِ (قَوْلُهُ فَيَنْبَغِي) أَيْ يَنْدُبُ لِلخَيْرِ الصَّحِيحِ مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ اسْتِخَارَةُ اللَّهِ وَمِنْ شَقَاوَةِ ابْنِ آدَمَ تَرْكُهُ اسْتِخَارَةَ اللَّهِ (قَوْلُهُ وَهَذِهِ الاسْتِخَارَةُ لَا تَعُودُ إِلَى نَفْسِ الْحَجِّ الْخ) يَتَّخِذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا اسْتِخَارَةَ فِي الْوَاجِبِ الْمُضَيَّقِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ مَعْنَى الاسْتِخَارَةِ طَلَبُ خَيْرِ الْأُمُورِ مِنَ الْفِعْلِ الْآنَ أَوْ تَرْكِهِ وَهَذَا لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا فِي الْمَوْسَعِ دُونَ الْمُضَيَّقِ لِأَنَّهُ لَا رِخْصَةَ فِي تَأْخِيرِهِ (قَوْلُهُ يَصِلُ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ) أَيْ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْكِرَاهَةِ إِلَّا بِحَرْمِ مَكَّةَ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَوْ نَوَى بِصَلَاتِهِ الاسْتِخَارَةَ وَغَيْرَهَا حَرَمَتْ فِي وَقْتِ الْكِرَاهَةِ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِي نَيْتِهِ مَصْحُوحٌ وَمُفْسَدٌ فَغَلَبَ خِلَافٌ مَا إِذَا لَمْ يَنْوِ الاسْتِخَارَةَ فَإِنْ وَقَعَهَا فِي وَقْتِ الْكِرَاهَةِ لَا يَنَاقِي حَصُولَ الاسْتِخَارَةِ بِهَا صِنْفًا وَصَرَحَ الْمُصَنِّفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ بِحَصُولِهَا بِالْفَرَضِ وَالنَّفْلِ كَالرَّائِيَةِ وَالتَّحِيَّةِ وَاعْتَرَضَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَأَطَالَ فِيهِ وَيُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِحَصُولِهَا حِينَئِذٍ سَقُوطُ الطَّلَبِ أَمَّا حَصُولُ الثَّوَابِ فَلَا يَدْفَعُ فِيهِ مِنَ النَّيَةِ نَظِيرٌ مَا ذَكَرُوهُ فِي تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ وَنَحْوِهَا فَقَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ لِلْكَمَالِ لَا لِلِاشْتِرَاطِ وَوَاضِحٌ أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَنْ تَقَدَّمَ هُنَا عَلَى الشُّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ لَا يَخَاطَبُ بِسَنَةِ الاسْتِخَارَةِ إِلَّا حِينَئِذٍ فَهَذَا هُوَ الَّذِي يَتَرَدَّدُ فِيهِ بَيْنَ حَصُولِهَا بِفِعْلِ فَرَضٍ أَوْ نَفْلِ آخِرٍ أَمَّا لَوْ خَطَرَ لَهُ الْهَمُّ أَثْنَاءَ صَلَاتِهِ فَلَا يَحْصُلُ لَهُ شَيْءٌ مُطْلَقًا وَشَمِلَ قَوْلُهُ وَالنَّفْلَ أَكْثَرَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ وَالْحَصُولَ بِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ ظَاهِرٌ نَظِيرٌ مَا ذَكَرُوهُ فِي تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ مَعَ أَنَّ فِي حَدِيثِهَا التَّعْبِيرَ بِرَكَعَتَيْنِ أَيْضًا وَبِالرَّكَعَةِ وَالْوَجْهَ عَدَمُ الْحَصُولِ بِهَا نَظِيرُ التَّحِيَّةِ أَيْضًا وَخَبَرَهُ ثُمَّ صَلَّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكَ يَشْمَلُهَا وَأَكْثَرَ مِنْهَا لَكِنْ اسْتَنْبَطَ مِنْهُ مَعْنَى خُصَصَتْ بِغَيْرِهَا وَلَا يَخْصُصُهُ حَدِيثُ الرَكَعَتَيْنِ لِأَنَّهُ مِنْ ذِكْرِ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِ الَّذِي هُوَ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكَ وَهُوَ لَا يَخْصُصُ (قَوْلُهُ ثُمَّ يَقُولُ) أَيْ عَقِبَ الصَّلَاةِ لَا فِيهَا قَالَ الْمُصَنِّفُ وَيَسْنُ اقْتِنَاحَ هَذَا الدُّعَاءِ وَخَتَمَهُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْ كَسَائِرِ الْأَدْعِيَةِ وَيَسْنُ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَثْنَاءِ الدُّعَاءِ أَيْضًا إِنْ كَرَّرَهُ (قَوْلُهُ بِعِلْمِكَ) الْبَاءُ لِلْسَّبِيَةِ وَيَحْتَمِلُ كَوْنُهَا لِلْقِسْمِ (قَوْلُهُ وَأَسْتَعِذُّكَ) فِي رِوَايَةٍ وَأَسْهَدُكَ وَالْمَعْنَى مُتَقَارِبٌ

بِقُدْرَتِكَ وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ
وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ ذَهَابِي إِلَى الْحَجِّ فِي هَذَا الْعَامِ
خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي وَعَاجِلِهِ وَآجِلِهِ فَأَقْدِرْهُ لِي
وَيَسِّرْهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ . اللَّهُمَّ وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَمَعَاشِي
وَعَاقِبَةِ أَمْرِي وَعَاجِلِهِ وَآجِلِهِ فَأَصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ وَانْقِذْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ
ثُمَّ رَضِّى بِهِ .

(قوله فإنك تقدر الخ) كان حكمة تقديم القدرة هنا على العلم عكس الأول أن الباعث على الاستخارة شهود أن علمه تعالى محيط بسائر الكليات والجزئيات فكان تقديم العلم ثم أنسب وأما هنا فقد وقع سؤال الفضل وشهود القدرة على المستول . أكمل من شهود العلم به إذ هي المتكفلة ببذل المطلوب فقدم في كل من المقامين ما هو الأنسب به وإن احتجج إلى شهود كل من العلم والقدرة في كل من المقامين (قوله إلى الحج) أشار إلى ما في حديث البخاري من أنه يسمى حاجته وجنته فالسنة تسمية الأمر الذي يستخير فيه ليكون ذلك أبلغ وأوضح وظاهر قوله أنه شر إلى الاكتفاء بالتسمية في الأول وهو ظاهر وإن قيل يسميها فيهما (قوله وعاقبة أمرى وعاجله وآجله) لفظ الحديث وعاقبة أمرى أو قال عاجل أمرى وآجله فجمع المصنف بين الكلمتين احتياطاً ومنه يؤخذ قاعدة حسنة وهي أن كل ذكر جاء في بعض ألفاظه شك من الراوى يسن الجمع بينها كلها لينتقل الإتيان بالوارد ثم رأيت ما يأتى في كثير كبيراً في دعاء عرفة وهو يؤيد ما ذكرته وينبغي التفتن لدقيقة قد يغفل عنها ولم أر من نبه عليها وهي أن الواو في المتعاطفات التي بعد خير على بابها وفي التي بعد شر بمعنى أول لأن المطلوب تيسيره لا بد من أن يكون كل من أحواله المذكورة من الدين والدنيا والعاجل والآجل وغيرها خيراً والمطلوب صرفه يكتفى أن يكون بعض ألفاظه المذكورة شراً وفي إبقاء الواو على حالها فيه إيهام أنه لا يطلب صرفه إلا إن كانت جميع أحواله لا بعضها شراً وليس مراداً كما هو ظاهر (قوله حيث كان) في رواية للنسائي حيث كنت (قوله ثم رضى به) في رواية للبخاري ثم أرضى وفي أخرى للنسائي وغيره ثم أرضى بقضائك وفي رواية ومعادى ومعاشى وفي أخرى ومعيشى وفي أخرى بعد اقدره لى وأعنى عليه وفي أخرى بعد حيث كان لا حول ولا قوة إلا بالله فيسن الجمع بين ذلك كله

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُقْرَأَ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ بَعْدَ النَّاتِحَةِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى قُلْ:
يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَفِي الثَّانِيَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ثُمَّ لِيَقْضِيَ بَعْدَ الاسْتِخَارَةِ لِمَا
يَنْشُرُحُ إِلَيْهِ صَدْرُهُ.

(قوله قل يا أيها الكافرون الخ) الأكل أن يقرأ قبل سورة الكافرون وربك يخلق ما يشاء ويختار إلى ترجعون وقيل الإخلاص وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إلى ميئاً لأنهما مناسبان كالسورتين إذ القصد منهما إخلاص الاعتقاد والعمل فناسبا هنا وإن لم يردا إذ القصد إظهار الرغبة وصدق التفويض وإظهار العجز وقياس ما قالوه في الجمعة أنه لو نسي ما يقرأ في الأولى قرأه مع ما في الثانية ومن تعذرت عليه الصلاة استخار بالدعاء المذكور وظاهره عدم حصولها بمجرد الدعاء مع تيسر الصلاة إلا أن يقال المراد عدم حصول كالها لظاهر خبر أبي يعلى إذا أراد أحدكم أمراً فليقل وذكر نحو الدعاء السابق وورد في حديث ضعيف أنه عليه السلام كان إذا أراد الأمر قال اللهم خرنى واخترنى فينبغي ذكر ذلك بعد دعائه (قوله ثم ليض الخ) أى فإن لم ينشرح صدره لشيء فالذى يظهر أنه يكرر الاستخارة بصلاتها ودعائها حتى ينشرح صدره لشيء وإن زاد على السبع والتقييد بها في خبر أنس إذا هممت بأمر فاستخر ربك فيه سبع مرات ثم انظر إلى الذى سبق إلى قلبك فإن الخير فيه لعله جرى على الغالب إذ انشراح الصدر لا يتأخر عن السبع على أن الخبر إسناده غريب كما في الأذكار ومن ثم قيل الأولى قول ابن عبد السلام أنه يفعل بعدها ما أراد إذ الواقع بعدها هو الخير ويؤيده أن في خبر أقوى من ذلك بعد دعائها ثم يعزم أى على ما استخار عليه انتهى وفيه نظر إذ ما ألقى في النفس نوع من الإلهام الموافق للشرع فاعتماده والتعويل عليه أولى ومن ثم لم يعتد بانشراح نشأ عن هوى أو ميل إلى الفعل قبل الاستخارة وقد قال ابن جماعة ينبغى أن يكون قد جاهد نفسه حتى لم يبق لها ميل إلى فعل ذلك الشيء ولا تركه ليستخير الله تعالى وهو مسلم له فإن تسليم القيادة مع الميل إلى أحد القسمين خيانة في الصدق وأن يكون دائم المراقبة لربه سبحانه وتعالى من أول صلاة الاستخارة إلى آخر دعائه فإن من التفت عن ملك يتاجيه حقيق بطرده ومقتته وأن يقدم على ما انشراح له صدره فإن توقفه ضعف وثوق منه بخيرة الله له امره ولو فرض أنه لم ينشرح صدره لشيء وإن كرر الصلاة فإن أمكن التأخير أخر وإلا شرع فيما يسره له فإنه علامة الإذن والخير إن شاء الله تعالى (قوله إذا استقر عزمه الخ) ظاهره بل صريحه تأخير التوبة عن الاستخارة واستقرار العزم بعدها وجرى ابن جماعة على تقديمها وأيده بأن المستخير عاصياً كعبد متباد على إياقه وبرسل إلى سيده بأن يختار له من خيار ما في خزائنه فيبعد بذلك أحق بين .

(الْقَابِلَةُ) إِذَا اسْتَفْرَغَ عَزْمُهُ بَدَأَ مَاتُوبَةً مِنْ جَمِيعِ الْمَعَاصِي

الحق (قوله: بدأ التوبة) من المهم بيانها مع جل تتعلق بها وبخلاصة ذلك أن شرطها ندم من حيث المعصية وإفلاح حالاً وعزم أن لا يعود وخروج من المظالم بردها أو يرد بدلها إن تلفت لمستحقها ما لم يبرئه منها ومنه قضاء نحو صلاة وإن كثرت ويجب عليه صرف سائر زمنه لذلك ما عدا الوقت الذي يحتاج لصرفه في تحصيل ما عليه من مائة نفسه وعياله وكذا يقال في نسيان القرآن أو بعضه بعد البلوغ فإن فقد المستحق ولو بانقطاع خبره بحيث أيس من حياته فيما يظهر سلمها أو أرسلها لقاض أمين ولو غير قاضي بلده فيما يظهر فإن تعذر تصديق بها على الفقراء بنية الغرم إذا وجده كما في الروضة وغيرها أو تركها عنده وبحث الإسئوى أنه يتخير بين وجوه المصالح كلها وهو ظاهر وإلى ترجيحه يوجب كلام العز بن جماعة وغيره وزاد أنه له الصرف لنفسه من نفسه إن وجد فيه شروطه وعليه يدل كلام الغزالي في نظيره قال ويجب عليه الاقتصاد فيه على الأمر الوسط وقيد ابن جماعة ذلك بعلمه بالأحكام الشرعية وظاهر أنه غير شرط وإنما شرط حل تصرفه فيه علمه بجواز صرفه إليه وكف نفسه عياله أى الذين تلزمه نفقتهم وموتهم وينوى معسر الغرم إذا قدر بل يلزمه التكسب لإيقاض ما عليه إن عصى به لتصحيح توبته كما رجحه الإسئوى والأذرى خلافاً لابن العباد فلم يصح ما في الإحياء من أن من استطاع الحج ولم يحج حتى أفلس فعليه الخروج منه فإن لم يقدر فعليه اكتساب قدر الزاد حالاً فإن لم يقدر وجب عليه السؤال ليصرف إليه من الزكاة والصدقة ما يحج به فإنه لو مات قبل الحج مات عاصياً اهـ. ولا نظر لمن استبعده كعص الثمانيين وغيرهم وعليه فينبغي أخذاً بما قالوه في مجاوزة الميقات أنه هنا يلزمه الحج ماشياً إن قدر عليه وإن طالت المسافة ما لم يتضرر بالمشى أى شرراً يبيع التيمم فيما يظهر ولو استدان المباح وصرفه في معصية أو عكسه فهل يجب عليه الكسب لذلك فيه نظر والذي يظهر عدم الوجوب بدليل أنه يعطى من الزكاة ويحتمل خلافه ويؤخذ من كلامهم في باب الوصية أنه حيث لم يكن الدين ثابتاً لزم المعسر مع نية الغرم الإسهاد عليه ليوفى من تركته إن خلف شيئاً وحيث عصى الميت معسراً بالاستدانة طوبى وإفلا. قال منهم إجماعاً وكذا لو كان موسراً وحيل بينه وبين التسليم بنحو حيس أو بعد يتعذر معه ذلك قال ابن عبد السلام يؤخذ من حسناته رده الزكشى بما أشار إليه الإمام وصرح به في الإحياء أن المرجو من فضل الله تعالى أن يعوض المستحق لأن المدين غير عاص بعدم وفائه ويجب نحو قاتل أن يعلم المستحق ويمكنه من الاستيفاء منه إن أمكنه وإلا نوى ذلك إذا قدر وذهب الإمام وتبعه العز بن عبد السلام وأقره المصنف إلى صحة توبته وإن لم يسلم نفسه بالنسبة لحق

وَالْمَكْرُوهَاتِ وَيُخْرِجُ مِنْ مَظَالِمِ الْخَلْقِ وَيَقْضِي مَا أَمْسَكَهُ مِنْ دَيْنِهِ وَرَدُّ الْوَدَائِعِ
وَيَسْتَحِلُّ كُلَّ مَنْ يَحْتَقِرُ وَيَبْذُرُ مَعَامَلَةً فِي شَيْءٍ إِلَّا مَصَاحِبَهُ وَيَكْتَسِبُ وَصِيَّتَهُ
وَيُشْهِدُ عَلَيْهِ بِهَا وَيُؤْكُلُ مَنْ يَقْضِي عَنْهُ مَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْ قَضَائِهِ مِنْ دَيْنِهِ
وَيُتْرَكُ لِأَخِيهِ وَمَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ

الله تعالى ويبقى عليه حق الآدمي وإثم الامتناع بل قال في الشامل وتبعه جمع إنه حيث ندم صحت
توبته وإن لم يرد المظلمة وهو ظاهر فيبدأ بالنسبة لحق الله تعالى إن وجد الإقلاع وإلا كره
المغضوب ما دام باقياً وقدر عليه فلا ويجب في التوبة عن نحو غيبة أو قذف أن يخرج نحو المغتاب
يعين ما قاله حتى يصح تحليله له فإن تعذر عزم على فعله عند إمكانه فإن تعذر أصلاً استغفر الله
لنفسه ودعا له والمرجو حينئذ من فضل الله أن يرضى خصامه عنه بكرمه (قوله والمكروهات)
أي ندبا (قوله ويخرج من مظالم الخلق) صرح بها مع دخولها في المعاصي اهتماً بشأنها وتنبيهاً
على المحافظة عليها لأنها مبنية على المشاحة والمضايقة (قوله ويقضي ما أمكنه من دينه) أي
الحالة وجوباً والمؤجلة ندباً ويظهر أنه يجب عليه في الحالة صرف جميع ما في يده إلا ما يترك
للمفلس (قوله ويرد الودائع) يحتمل الوجوب والتدب والذي يظهر أنه حيث علم رضا المالك
بشيء عمل بقضيته وإلا فحيث قال الفقهاء في باب الوديعة إنه يضمن بترك شيء وجب عليه
فعله لأن فيه ضياعاً لها وإلا فلا (قوله ويستحل الخ) أي وجوباً فيما يعلم أنه عليه وندباً فيما
لا يعلمه فإن قلت المجهول لا يصح التحليل منه قلت ذلك بالنسبة للأموال الدنيوية أما الأخروية
فيحتمل الصحة مطلقاً لأن المدار فيها على الرضا وإن لم يعتد به ظاهراً أخذاً من قولهم إن
المعاطاة في البيوع ونحوها لا مطالبة بها في الآخرة أي من حيث الأموال المأخوذة بها وإن أخذت
بمعقود فاسدة لأنها أخذت بالرضا من أربابها إلا أن يفرق بأن الرضا هنا وقع في معين فاعتد
به بخلافه ثم على أن المعاطاة قال بصحتها كثيرون فخنف في أمرها ومن ثم لم يؤثر الرضا في
الربا (قوله وصيته) أي بحقوق الله تعالى وحقوق الآدميين (قوله ويشهد عليه بها) أي
من تثبت به وجوباً إن لم تكن ثابتة قبل وإلا فندباً ولا يكتفى بعلم الورثة مطلقاً لأن النفس
تشح بالأموال إذا استولت عليها (قوله ويؤكل من يقضي الخ) أي وجوباً في الحالة وندباً في
المؤجلة (قوله ومن تلزمه نفقته) عطفه على الأهل ليشمل غيرهم كزوجه ودوابه وهذا
الترك واجب بل لم رفعه للحاكم وحينئذ فيجب عليه منعه من الحج حتى يترك لهم كفايتهم
مدة النعاب والإياب أخذاً من كلام الدارمي وقول الماوردي بخلافه ضعيف كما هو ظاهر على

فَقَعْتَهُمْ لِي حِينَ رُجُوعِهِ . قَلَّوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَالٌ وَهُوَ مُوسِرٌ فَلِصَاحِبِ الدِّينِ
مَنْعُهُ مِنَ الْخُرُوجِ وَحَبْسُهُ وَإِنْ كَانَ مُعْسِراً لَمْ يَنْكُ مُطَالَبَتُهُ وَلَهُ السَّفَرُ بِغَيْرِ رِضَا
وَكَذَا إِنْ كَانَ الدِّينُ مُؤَجَّلًا فَلَهُ السَّفَرُ بِغَيْرِ رِضَا وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُخْرَجَ
حَتَّى يُوَكَّلَ مَنْ يَقْضِي عَنْهُ عِنْدَ حُلُولِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

أَنَّهُ نَقَلَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ بِالْأَوَّلِ فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ يَمْنَعُ مَعَهُ أَنَّهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِلَّا الْآنَ مَا مَنَعَ سَبِيهِ قُلْتَ
لَمَّا جَرَى سَبَبُ الرُّجُوعِ وَكَانَ فِي غِيَتِهِ ضِيَاعٌ لِمَوْنِهِ وَجِبَ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ نَحْوِ الزَّوْجَةِ أَنْ يَتْرَكَ
لَمْ كَفَايَتِهِمْ عِنْدَ مَنْ يَتَّقُ بِهِ لِيَنْفَقَ عَلَيْهِمْ وَفِيهَا وَفِي مَمْلُوكِهِ إِمَّا قَطْعَ السَّبَبِ بِالطَّلَاقِ وَنَحْوِ الْبَيْعِ
أَوْ فَعَلَ مَا ذَكَرَ دَفْعاً لِلضَّرَرِّ وَجَمْعاً بَيْنَ الْمُصْلِحَتَيْنِ وَيُفْرَقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا يَأْتِي فِي الْمَوْجَلِ بِأَنَّ
الدَّائِنَ مُقْصَرٌ بِالتَّأْجِيلِ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ مُطَالَبَتُهُ بِتَرْكِ مَا يَتَّقِي بِحَقِّهِ إِذَا حُلَّ بِخِلَافِ مَوْنِهِ فَإِنَّهُ لَا تَقْصِيرَ
مِنْهُ بِوَجْهِهِ وَأَيْضاً فَمَوْنُهُ فِي حَبْسِهِ فَلَوْ لَمْ تَنْزِمِهِ بِبُكَاءِ لَضَاعِ خِلَافِ الدَّائِنِ (قَوْلُهُ تَفَقُّهُمُ)
الْمُرَادُ بِهَا جَمِيعُ مَوْتِنِهِمْ حَتَّى ثَمَنُ الْأَدْوِيَةِ وَأَجْرَةُ الطَّيِّبِ وَالْمَسْكَنِ (قَوْلُهُ فَلِصَاحِبِ الدِّينِ
مَنْعُهُ) أَيْ وَلَوْ ذَمِيّاً وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ السَّفَرُ وَإِنْ قَصَرَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ رِضَاهُ وَإِنْ صَفَّهَ
مُوسِرٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ لَهُ مُطَالَبَتَهُ وَإِنْ صَفَّهَ الْمُوسِرَ وَبَحِثْ إِنْ وَلِيَ الْمُدْيُونُ مِثْلَهُ لِأَنَّهُ الْمَطَالِبُ
وَلَهُ الْخُرُوجُ إِنْ وَكَّلَ مَنْ يَقْضِيهِ مِنْ حَاضِرٍ لَا غَائِبٍ أَيْ عَنِ الْبَلَدِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَى مَرَحِلَتَيْنِ
كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيُظْهِرُ أَنَّ الدَّائِنَ لَوْ كَانَ مُسَافِراً مَعَهُ فِي رُكْبَةٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنْعُهُ نَظِيرَ مَا يَأْتِي قَرِيباً
وَأَنْ وَلِيَهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْإِذْنُ لِلْمُدْيُونِ فِي السَّفَرِ إِلَّا إِذَا عَلِمَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَأَنَّهُ لَوْ عَزَلَ وَكَيْلَهُ
الْمَذْكُورُ فِي أَثْنَاءِ سَفَرِهِ امْتَنَعَ عَلَيْهِ السَّفَرُ حِينَئِذٍ مَا لَمْ يَضْطُرَّ إِلَيْهِ لَخَوْفِ وَنَحْوِهِ لَا تَنْفَاءَ السَّبَبِ
الْمَجْزُوعِ الَّذِي هُوَ التَّوَكُّيلُ وَمَنْهُ يُوَسِّدُ أَنَّ الرَّهْنَ الْوَقْفِيَّ لَا يَبِيعُ السَّفَرُ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكْفُوا بِالْمَالِ الْحَاضِرِ
بَلْ اشْتَرَطُوا أَنْ يُوَكَّلَ مَنْ يَقْضِيهِ مِنْهُ كَمَا تَقَرَّرُ (قَوْلُهُ وَلَهُ السَّفَرُ بِغَيْرِ رِضَا) أَيْ وَلَوْ لِسَفَرِ
خَوْفٍ وَإِنْ قَصَرَ الْأَجَلَ لَكِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ بَقَاؤُهُ إِلَى زَمَنِ يَصِلُ فِيهِ إِلَى مَجْلٍ تَقْصُرُ
فِيهِ الصَّلَاةُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُسَمَّى مُسَافِراً حِينَئِذٍ « فَرَعٌ » صَرَحَ أَصْحَابُنَا بِأَنَّهُ لَوْ تَجَدَّدَ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَالٌ
فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ لَمْ يُلْزَمِ الرُّجُوعُ إِلَّا إِنْ صَرَحَ الدَّائِنُ بِطَلْبِ الرُّجُوعِ مِنْهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ سَكَتَ
فَإِنَّهُ لَا يَأْتِمُ بِاسْتِمْرَارِ السَّفَرِ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي ابْتِدَاءِ السَّفَرِ بِأَنَّهُ يَفْتَقِرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يَفْتَقِرُ فِي
الْإِبْتِدَاءِ وَهَلْ حُلُولُ الْمَوْجَلِ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ كَتَجَدُّ الدِّينِ أَوْ يَفْرَقُ بِأَنَّ الدَّائِنَ هُنَا مُقْصَرٌ
لِرِضَاؤِهِ بِذِمَّتِهِ وَلَئِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقٌّ فِي مَنْعِهِ مِنْ ابْتِدَاءِ السَّفَرِ فَلَا يَمْلِكُ مَنْعُهُ مِنْ اسْتِمْرَارِهِ
بِخِلَافِ صَاحِبِ الدِّينِ الْمُتَجَدِّدِ عَمَلِ نَظَرٍ وَظَاهِرِ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَا مَنَعَ لَهُ يَقْضِي الثَّانِي لَكِنْ

(الرَّابِعَةُ) يَحْتَدُّ فِي إِرْضَاءِ وَالِدَيْهِ وَمَنْ يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ بَرُّهُ وَطَاعَتُهُ وَإِنْ كَانَتْ زَوْجَتُهُ امْتَرَضَتْ زَوْجَهَا وَأَقَارِبَهَا وَسُتِحِبَ لِلزَّوْجِ أَنْ يَحْجِجَ بِهَا فَإِنْ مَنَعَهُ أَحَدُ الْوَالِدَيْنِ

الأول أقرب (قوله استرضت) أى ندبا على تفصيله الآتى فى الزوج ويظهر أنه يندب لغير المرأة أيضاً استرضاء أقاربه إن أمكن وقد يفهم ذلك قول المصنف : ومن يتوجه عليه بره وطاعته (قوله ويستحب للزوج إن يحج بها) كأن وجهه مع ما فيه من الاتباع تحصيل عبادة لها أو قيامها بما لا يطلع عليه غيرها من باطن أمره فعلى الأول كالحج فى ذلك كل سفر لعبادة وعلى الثانى لا فرق بل حيث جاز له السفر واحتاج لمن يقوم بما ذكر سن له استصحابها ولعل هذا أقرب ومثلها فيما ذكر السرية (قوله فإن منعه أحد الوالدين الخ) ظاهره أنه لا فرق بين أن يمنعه أحدهما أو كلاهما وهو كذلك خلافاً للمأوردى ولا بين أن يكون هناك أقرب من المانع أولاً وهو ظاهر وبه صرح القنوى لأن العلة فى المنع هى وجوب البر كما يأتى ولا ريب أن الجد يجب بره مع وجود الأب بل كلامهم صريح فى ذلك إذ الجد يسمى أباً حقيقة عندهم فما يحته الولى العراقى وغيره مما يخالف ذلك ضعيف ولا بين المسلم والحر وضدهما وهو الأوجه خلافاً للأذرى حيث قيد بالإسلام لأن المنع هنا إنما هو لوجوب بره والكافر يجب بره وإنما لم يراع الأب الكافر فى الجهاد لظهور أن المنع ثم للحمية والانتصار لدينه فى الجملة وإن كان الكفار المقاتلون أعداءه ولا بين أن يأذن الزوج أولاً لأن رضاه لا يسقط حق الأبوين وظاهره أيضاً أنه ليس له المنع من القرض وإن لم يجب على الولد لكونه فقيراً وهو كذلك على الأوجه كما اقتضاه إطلاقهم خلافاً للز بن جماعة وإن تبعه الزركشى وقولهم لأنه عاص بمنعه إنما هو باعتبار الأصل ويؤيد ذلك قول الشافعى رضى الله تعالى عنه إن أراد الحج ماشياً وهو يطيقه لم يكن لأبيه ولا لوليه منعه انتهى فقضية إطلاقه أنه لا فرق بين مسافة القصر ودونها مع أن الحج فى الأول غير واجب عليه كما يأتى وإنما جاز له منعه من الجهاد لكونه أخطر فلا يقاس به الحج فى ذلك لا يقال الحج هنا غير واجب والبر واجب فكيف قدم عليه لأننا نقول هو وإن كان غير واجب إلا أنه إذا وقع بسقط عنه واجباً ويحصل له كاملاً عظيماً بلا كبير خطر فسمح له فيه لذلك وعليه فلو أذن السيد لرفيقه فى الحج لمجرد غرض العبد فقط فهل للأب منعه كالزوجة إن أذن لها الزوج فى غير حجة الإسلام أم لا فيه نظر والأول غير بعيد لأن حججه لا يسقط به حجة الإسلام نعم قضية قولهم لو كان للمملوك أبوان حران لم يلزمه استدلالهما أنه ليس للأب هنا المنع مطلقاً إلا أن يحمل على ما إذا سافر لغرض السيد دون

ظَلَرُ قَبْلِ كُنَّ مَنَّهُ مِنْ حَجِّ الْإِسْلَامِ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى تَمَنُّهِ بَلْ لَهُ الْإِحْرَامُ
بِهِ وَإِنْ مَرَّ الْوَالِدُ لَيْتَهُ صَارَ عَاصِيًا بِتَمَنُّهِ وَإِذَا أُحْرِمَ لَمْ يَسْكُنْ لِلْوَالِدِ تَحْلِيلُهُ
وَإِنْ مَنَّهُ مِنْ حَجِّ التَّلَوُّعِ لَمْ يَجُزْ لَهُ الْإِحْرَامُ فَإِنْ أُحْرِمَ فَلِلْوَالِدِ تَحْلِيلُهُ
عَلَى الْأَصَحِّ

مجرد غرض العبد وظاهر أنه لو كان منع أحد الأبوين لنحو خوف الطريق اشترط إذنه في الغرض أيضاً ويؤيده قول بعض المتأخرين أخذاً من قضية كلامهم أن للأب منع ابنته المزوجة وإن أذن لها زوجها ما لم يسافر معها وقول العز بن جماعة لو كان لأحدهما غرض يعتبر في تأخير الحج عنه شرعاً وجبت الطاعة كما إذا كان يريد السفر مع رفقة غير مأمومين ويمكن أن يتأخر حتى يجد رفقة مأمومين وكحجة الإسلام فيما ذكر عمرته والقضاء والنذر وظاهره أنه لا فرق بين النذر المعين والمطلق وقد يستشكل انعقاد نذره بأن ندب حجه بل جوازه متوقف على إذن أصله إلا أن يجاب بأن الحج قرينة في ذاته وإن حرم السفر إليه فانعقد نذره كما يعلم من كلامهم في نذر صوم الجمعة وما يأتي في نذر الزوجة للحج إذ قضيته انعقاد نذرها بغير إذنه وإن كان له منعها وشرط المنع من التطوع أن يكون هو المقصود من حيث ذاته فلو قصد معه تجارة أو إجارة كالجلبين والعكامين وزاد رحمه أو أجزته على مؤن سفره لم يشترط إذن أحدهما حيث كان الطريق آمناً الأمن المأمون أخذاً من قولهم له السفر بغير إذن أبويه لتجارة وإن بعد ما لم يكن فيه ركوب بحر أو بادية خطيرة وما أفق به الولي العراق وإن لم يكن محتاجاً لذلك ومن ذلك أن يكون مؤننه في الحضر من ماله وفي السفر من مال غيره كما هو ظاهر وشرطه أيضاً أن لا يسافر المانع في ذلك الركب فيما يظهر ترجيحه وإلا فلا معنى لمنعه إذ علته حصول بره لا خوف الطريق وبه يعلم رد قول ابن المقرئ تبعاً للأذرعى يشترط كون الولد آفاقاً فليس لأحدهما منع من كان من حاضري المسجد الحرام لقلة الخطر انتهى ويؤخذ من قوله إذ علته الخ أنه لو أدى إحرامه إلى منع بره كعجزه عن خدمته اللازمة له جاز منعه حينئذ وهو محتمل ويحتمل خلافه لعدم تحقق الموجب حال الإحرام وظاهر أن الأمر الجميل لا يكتفى بكونه في ركبه بل لا بد من مصاحبته له مصاحبة تلتقي معها الرية فإن قلت لم جاز السفر للتجارة بعبده السابق بغير إذن أبويه وإن كان القصد به زيادة ماله ونحوه فحسب كما اقتضاه إطلاقهم ومثله السفر لطلب العلم بغير إذنهما وإن كان سنة لا فرضاً وما الفرق بين هذين وحج التطوع قلت يفرق بينه وبين السفر للتجارة بأن النفس مجبولة على حب المال

وَأَمَّا الزَّوْجَةُ فَالزَّوْجُ مَنَعَهَا مِنْ حَجِّ التَّلَوُّعِ فَإِنْ أُحْرِمَتْ بَنَسِيرِ إِذْنِهِ فَلَهُ تَحْلِيلُهَا
وَلَهُ أَيْضًا مَنَعُهَا مِنْ حَجِّ الْإِسْلَامِ عَلَى الْأَظْهَرِ لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَى الْفَوْرِ وَالْحَجِّ عَلَى التَّرَاضِي وَإِنْ
أُحْرِمَتْ فَلَهُ تَحْلِيلُهَا عَلَى الْأَظْهَرِ

والاستكثار منه فلو توقفت السفر له على رضاها لشق ذلك على النفوس ولم تحتمله بخلاف
العبادة المتطوع بها فإن توقفتها على رضا الغير الأكيد منها لا مشقة فيه وبينه وبين السفر لطلب
العلم بأن نفعه متعدد بخلاف الحج فموسع فيه ما لم يسامح في الحج (قَوْلُهُ وَأَمَّا الزَّوْجَةُ الْخ)
في هذا المحل اضطراب طويل وخلاصة المعتمد منه أنه يسن للحره استئذان زوجها في الإحرام
بنفسها كما قاله الشيخان ولا ينافيه قول المصنف هنا وفي المجموع له منعها من حجة الإسلام
فإنه لا يلزم من جواز منعه حرمة إحرامها بغير إذنه لما يأتي بخلاف الأمة فإنه يجب عليها
استئذانه واستئذان السيد والفرق أن الحج لازم للحره فتعارض في حقها واجبان الحج وطاعة
الزوج أي فجمعنا بينهما بأن جوازها الإحرام بغير إذنه وجوزنا له التحليل ويظهر أن
المراد بلزومه لها أن من شأنه ذلك وإن كانت فقيرة نظير ما مر آنفاً ويحتمل خلافه لما يأتي
وأيد الزركشي الفرق بقولهم يحرم صوم النفل لا الفرض بغير إذنه وفيه نظر لأنه إن أراد
بالفرض رمضان أو القضاء المضيق فالفرق بينهما وبين الحج واضح وإن أراد الفرض
الموسع فهو حرام بغير إذنه كما اقتضاه كلامهم في باب التفقات فكان قياسه أن الحج كذلك
ولغموض الفرق بينهما رجح السبكي والأذرعى وغيرهما ما صرح به الحاملي وغيره واقتضاه
كلام آخرين من أنه لا يجوز لها أن تحرم تطوعاً ولا فرضاً مترخياً بغير إذنه وقد يجاب
بالفرق بين فرض الصوم الموسع وفرض الحج الموسع بأن الثاني أخطر لأنه يترتب على
الموت قبله الحكم عليها بالفسق من آخر سني الإمكان بخلاف الموت قبل فعل فرض الصوم
الموسع فإنه لا يترتب عليه ذلك فموسع في ذلك لخطره ما لم يسامح به في هذا وأيضاً فلو جوزنا
لها الصوم من غير إذنه لأضر به لكثرة تكرره في كل وقت بخلاف الحج فإنه لا يتكرر كذلك
فلم يكن في تجويزه لها بغير إذنه إلحاق ضرر به ويؤيد ذلك أنه ليس له منعها من صوم عرفة
وعاشوراء وليس وجهه إلا أنه لا يتكرر في السنة فلم يكن في تجويزه لها بغير إذنه ضرر وإنما
امتنع عليها فعل الحج وإن كان كذلك لطول زمنه وإذا جاز هذا مع أنه نفل لما ذكر فليجز
في فرض الحج الموسع لذلك من باب أولى وبما تقرر علم أنه يحرم الإحرام بالنفل بغير إذنه
على كلا المقاتلين وهو ظاهر لكن هل يأتي فيه ما مر من جوازه للولد بلا إذن إن كان لتجارة
أو لإجارة أو يفرق محل نظر والفرق أوجه وحيث أحرمت بلا إذن جاز له تحليلها لأن

على الفور والنسك على التراخي كما قاله المصنف وأخذ منه الأذرعى وغيره أنه لو تضييق عليها لخوف غضب بقول طبيين عدلين لم يكن له تحليلها وعليه يفرق بينه وبين الاكتفاء بواحد في التيمم بأن ذاك محض حق الله تعالى وهذا حق آدمى فاشترط فيه عدلان كالمرض الخوف ويؤخذ منه أنه لا عبرة هنا بمعرفة نفسها لأنها مبهمة في إسقاط حقه وألحق الزركشى بذلك تضييقه عليها بنظر أو قضاء أو فوات وليس على إطلاقه لما يأتي في كل من التفصيل وما ذكر في العضب غير بعيد ولا أثر لما قيل من إمكان التحصيل بالاستنابة إذا وقع بخلاف حق الزوج فإنه لا بد له لأننا نقول قد تتعذر الاستنابة وأيضاً فلها غرض في مباشرتها ذلك بنفسها وقد تزيد أجرة مثل النائب إن وجد على مؤن سفرها فلا تكلف هذه المشاق واستثنى الأذرعى من جواز التحليل ما لو سافرت معه وأحرمت بحيث لم تفوت عليه استمتاعاً بأن كان محرماً فليس له تحليلها كما لا يجمع العبد من صوم تطوع لم يمنع أمر الخلعة قال وهو القيام وإن قال الماوردى بخلافه انتهى، ويؤخذ منه أن مدة إحرامها لو طالت على مدة إحرامه جازز أمر تحليلها وهو ظاهر إن تحلل وإلا فلا معنى لجواز ذلك وهو محرم فعلم بذلك رد ما اعترض به عليه من أن أعمال الحج لا آخر لوقتها قد يكون غرضه قضاء نسكه نهائراً والاستمتاع بها بعده ليلاً ولا يسمح بفعلها ذلك نهائراً غير أنها علمت من أنه لا يجوز له ذلك إلا بعد تحلله واستثنى غيره الحابسة نفسها لقبض المهر لجواز سفرها بنهر إذنه والنذر المعين قبل النكاح مطلقاً والمعين أو المطلق بعده يأذنه نظير ما ذكره في نذر الصوم فقول المجموع إن النذر كحجة الإسلام محمول على هذا التفصيل إذ هو الموافق للقواعد ولما ذكره هو وغيره في نذر الصوم وبحث في المجموع أن له تحليلها من القضاء مع كونه على الفور لكن مقتضى كلام المتولى خلافه وعلى تسليم كلامه فحلله كما يؤخذ من كلام الإسئوى ما إذا كان سبب القضاء وطأه وكذا وطأ غيره قبل النكاح بخلاف وطأ الأجنبية بعده في نسك أذن فيه الزوج أم لا على الأوجه وبخلاف استدخالها ذكر زوجها وهو نائم أو مع جهله بإحرامها أو نسيانه له فيما يظهر فيهما فإن له في القضاء المنع والتحليل إذ لا تسبب منه فسلم أن كلام المجموع محمول على قضاء لزم بعد النكاح لا بسبب فعله وكلام المتولى على ما عدا ذلك والقضاء بالفوات فوري لا تسبب له فيه فيأتي فيه ما تقرر كما قاله الإسئوى فحيث تأخر النكاح عن تحللها من الثابت فلا منع وإلا جاز وظاهر كلامهم أن له تحليل صغيرة لا توطأ ولو طفلة بأن صبرها وليها محرمة ولا يخلو عن نظر ثم رأيت الإسئوى قال لا يجوز له تحليلها لفقد العلة وهي تعطل حقه من الاستمتاع ونظر الإسئوى في قيام الولي مقام نحو طفل وللذى ينتجه أن يقال حيث رأى في ذلك مصلحة جاز وإلا فلا ويحتمل الجواز مطلقاً وحيث أمرها

وإن كانت مُطْلَقَةً حَبَسَهَا لِلْمِدَّةِ وَلَيْسَ لَهُ التَّحْلِيلُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ رَجْعِيَّةً
فِي رَاجِعِهَا ثُمَّ يُحْلِلُهَا وَحَيْثُ قُلْنَا يُحْلِلُهَا كَمَنْعَاهُ بِأَمْرُهَا بِذَنْبٍ شَاءَ فَنَتَوَى هِيَ بِهَا

بالتحلل وجب وإلا لم يجز لها وما قيل من أن الإقلاع عن المعصية واجب فهو مبني على ضعف
وهو جهة الإحرام بغير إذنه على أنا وإن قلنا بذلك على الضعيف أو فيها إذا أحرمت بنقل
فالأوجه أنه لا يجوز لها التحلل أيضاً لتحقيق الانعقاد فلا بد من تحقق ما يقتضي الخروج منه
وحيث قد قيل تختص الحرمة بالابتداء فقط لاستحالة وجوب الاستدامة مع حرمتها قلت لأوجه
التعميم لانفكاك الجهة إذ الحرمة من حيث تفويت حق الزوج سواء كان بهذه العبادة أم
بغيرها والوجوب من حيث خصوص هذه العبادة التي لا يجوز الخروج منها إلا إن تحقق سببه
والعمرة كالخروج في جميع ما ذكر فيمتنع الإحرام بها بغير إذن الزوج ولو من نحو التعميم مع
محرم خلافاً لما اقتضاه كلام الأذرعى .

(قائدة) قال الماوردى في الصوم الممتنع بغير إذنه لا يمنعها منه إلا إن أراد الاستمتاع
بها قال الأذرعى وهو حسن متعن انتهى وعليه فهل يقال بنظر ذلك هنا أو يفرق ~~صحل~~ نظر
والذى يتجه الفرق فإن النسك فيه خروج من منزله فجاز له المنع منه وإن لم يرد التمتع بخلاف
الصوم فإن المنع منه مع عدم إرادة التمتع عبث ومنه يؤخذ أن له المنع هنا وإن كان مجبياً
أو محسوراً وهى رتقاء أو قرناء وأما بحث بعضهم في صوم النفل أنه ليس له المنع منه فبعد
لأنه وإن عجز عن الوطء هو غير عاجز عن مقدماته فلو منعناه من منعها لفوتنا عليه المقدمات
التي هي في حقه كالوطء في حق غيره (قوله وإن كانت مطلقاً حبسها للعدة) أى رجعية كانت
أو بائنة وإن خشيت القوات أو أحرمت بإذنه وقد سبق وجوب العدة كما يأتي ثم إن لم تدرك
فمكن فاته الحج فيها يأتي فيه وظاهر قوله حبسها وجب ذلك عليه ويوافقه تعبير الروضة وأصلها
بعليه حبسها لكن عبر في المجموع بقوله وله حبسها ومجمع بينهما بأن الأمر بالإمكان واجب على
الكفاية فن عبر بعليه نظر إلى أنه من جملة مخاطبين بذلك ومن عبر بـله نظر إلى أن ذلك لا يختص
به (قوله إلا أن تكون رجعية فراجعها ثم يحللها) أى إن كانت أحرمت بغير إذنه ولو أحرمت
في العدة لم يحللها إلا بعد الرجعة في الرجعية وله منع الرجعية وغيرها من الخروج للنسك فإن
انقضت العدة مضت فيه فإن أدركه فذاك وإلا فكما يأتي وإن أحرمت ففارقها بفسخ منه أو
منها أو موت أو طلقها رجعياً أو بائناً أقامت على إحرامها ولم تتحلل ثم إذا خرجت له فإن
أدركه فذاك وإن فاتها فإن كان سبب وجوب العدة منها فهي المفوتة فعليها القضاء وإلا ففي
القضاء وجهان وقضية ما في المجموع ترجيح المنع كما لو أحرمت بتطوع فطلقت واعتدت
وفاتها فإنه لا قضاء عليها لعدم تقصيرها والحاصل أن لزوم العدة متى سبق الإحرام لم

التَّحَلُّلُ وَتَقْصُرُ مِنْ رَأْسِهَا ثَلَاثَ شَهْرَاتٍ فَصَاعِدًا وَإِنْ انْتَنَعَتْ مِنَ التَّحَلُّلِ فَلَزَزَ وَجْهَ وَطَوَّاهَا
وَالْإِثْمُ عَلَيْهَا لِتَقْصِيرِهَا .

(أتململة) لِيَحْرَمَ عَلَى أَنْ تَكُونَ قَفَقَتْ حَلَالًا خَالِصَةً مِنَ الشُّبْهَةِ
فَإِنْ خَالَفَ وَحُجَّ بِمَا فِيهِ شُبْهَةٌ أَوْ بِمَالٍ مَفْضُوبٍ صَحَّ حُجُّهُ فِي ظَاهِرِ الْحُكْمِ لِكُنْهٍ
لَيْسَ حَجًّا مَبْرُورًا وَيَبْعَدُ قَبُولُهُ . هَذَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِيِّ وَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ
رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَجَاهِرِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ السَّلَفِ وَاتَّخَذَ . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لَا يَحْزِبُهُ الْحُجَّ
بِمَالٍ حَرَامٍ .

تخرج قبل انقضاء العدة وإن فات الحج كما لو أحرمت بعد الطلاق بغير إذن متقدم فإذا انقضت
أتمت عمرتها أو حجها إن بقي وقته وإلا تحللت بعمل عمرة ولزمها القضاء ودم للفوات وإن
أحرمت بإذن أو غيره ثم فورقت بموت أو غيره فإن خافت القوات خرجت وجوباً للنسك
لتقدم الإحرام وإن أمته جاز لها الخروج له لما في تعيين الصبر من مشقة مصابرة الإحرام
(قوله والإثم عليها) أى مع الكفارة كما يأتي تحقيقه في مبحث الجماع (قوله حللاً خالصة من
الشبهة) أى إن أمكنه ذلك وإلا فذلك يكاد أن يكون متعديراً فالمطلوب في هذه الأزمنة المتأخرة
التي أيس فيها من الظفر بحلال كذلك الاجتهاد في تقليل الشبهة ما أمكنه لأن هذا هو غاية الممكن
(قوله ليس حجاً مبروراً) كأن سنده في ذلك ما أخرجه الطبراني من جملة حديث ضعيف
وإذا خرج بالنفقة الخبيثة فوضع رجله في الغرز أى الركاب فتأدى ليلك ليلك ناداه مناد من السماء
لا ليلك ولا سعديك زادك حرام ونفقتك حرام وحجك مأزور غير مبرور وإنما يتم له ذلك
إن كانت النفقة الخبيثة تشمل ما فيه شبهة ولا يخلو عن نظر لإذ قوله ونفقتك حرام يدفع
ذلك ومن ثم اعترضه أبو زرعة بأنه لا ينبغي الجزم في الشبهة بأنه غير مبرور لأننا لا نتحقق
ارتكابه حراماً قال فكان ينبغي أن يقول يخشى عليه أن تكون تلك الشبهة حراماً فلا يكون
حجاً مبروراً وجبت وجبت فليجهد في حل قوته في طريقه وإلا فن الإحرام إلى التحلل وإلا
ففي يوم عرفة وإلا فيلزم قلبه الخوف لما هو مضطر إليه من تناول ما ليس بطيب فعسى الله
سبحانه وتعالى أن ينظر إليه بعين الرحمة لأجل خوفه قاله الغزالي (قوله ويبعد قبوله) صريح

(السادسة) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَكْتِرَ مِنَ الزَّادِ وَالنَّبَقَةِ لِيُؤَاسَى مِنْهُ الْمُخَاجِرُونَ
وَلِيَكُنْ زَادُهُ طَيِّبًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ
مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَسَّمُوا الْخَلِيفَةَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ،
وَالزَّادُ بِالطَّيِّبِ هُنَا الْجَدُُّ وَالْخَلِيفَةُ الرَّدَى وَيَكُونُ طَيِّبَ النَّفْسِ بِمَا يُنْفِقُهُ لِيَكُونَ
أَقْرَبَ إِلَى الْقَبُولِ .

(السابعة) يُسْتَحَبُّ تَرْكُهُ الْمَاهِكَةِ فِيمَا يَشْتَرِيهِ لِأَسْبَابِ حَجَّةٍ وَكَذَا كُلُّ شَيْءٍ
يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى كَذَا قَالَهُ الْإِمَامُ الْجَلِيلُ أَبُو الشَّيْخَانِ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ النَّابِيُّ وَغَيْرُهُ
مِنَ الْعُلَمَاءِ .

في أنه لا يلزم من عدم بره عدم قبوله وهو ظاهر لاختلاف ثمرتيهما إذ ثمرة المبرور ما مر
أنه ليس له ثواب إلا الجنة وثمره القبول الصحة كما في خبر لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا
أحدث حتى يتوضأ والثواب كما في خبر من أتى عرفاً لم تقبل صلاته أربعين صباحاً (قوله
والمراد بالطيب هنا الجيد) أي المستحسن أي عند أهل تلك الناحية فيما يظهر وعمله إن لم
يعلم محبة المعطى لشيء بخصوصه وإلا فإعطاؤه ما يحبه أولى وإن لم يكن جيداً عند غيره
وليس التصديق بالقليل تصديقاً بغير الطيب لقولهم ليس من التصديق بالخير التصديق بالفلوس
وقولهم يسن له التصديق بما تيسر ولا يأنف من التصديق بالقليل وليس المراد أن التصديق
بالخير غير سنة بل المراد أنه مفضول بالنسبة إلى التصديق بالطيب فإن قلت قضية الآية
الكرهية قلت المكروه إن سلم إنما هو تعمد إثارة إخراج الخير وإمساك الطيب أما المخرج
نفسه فإنه حيث كان متمولاً أثبت عليه أو يقال الآية محمولة على خير غير متمول ولا متفجع
به واحترز بقوله هنا عن الطيب في غير هذا الموضع فإنه كثيراً ما يستعمل بمعنى الحلال فقط
(قوله يستحب ترك الماهكة) هي في الأصل الحصومة والمراد بها هنا المشاحة فيما يعامل فيه
بما يتعلق بعبادة وظاهره أن الكلام فيمن يشترى أو يستأجر مثلاً لنفسه أما من يفعل لغيره
بولاية أو وكالة فيجب عليه الاجتهاد في الشراء أو الاستئجار بضمن المثل أو أجرته فأقل كما
لا يخفى (قوله الثامنة يستحب أن لا يشارك الخ) اعلم أن المحافظة على ما ذكره فيها من أهم

(الاشارة) يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُشَارَكَهُ غَيْرُهُ فِي الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ وَالصَّدَقَةِ لِأَنَّ تَرْكَ الشَّارِكَةِ أَسْلَمٌ لَهُ فَإِنَّهُ يَنْتَفِعُ بِسَبَبِهَا مِنَ التَّصَرُّفِ فِي وُجُوهِ الْغَيْرِ وَاللَّهِ وَالصَّدَقَةِ وَلَوْ أَنَّ لَهُ شَرِيكَهُ لَمْ يُوَثِّقْ بِامْتِنَانِهِ رِضَاءُ فَإِنْ شَارَكَهُ جَازَ وَبُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى دُونِ حَقِّهِ (وَأَمَّا) اجْتِمَاعُ الرُّقَّةِ عَلَى طَعَامٍ يَجْمَعُونَهُ يَوْمًا يَوْمًا فَحَسَنٌ وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ بَعْضِهِمْ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضِ

الأمور في السفر إذ بسببه تتولد مقاسد لا تحصى قال الجلال الطبري واجتماع الرقعة كل يوم على طعام أحدهم على المناوبة أليق بالورع من المشاركة ولا ينافيه قول غيره قد تناهد الصالحون من السلف ومعنى التناهد بمناة فنون أن يخرج كل نفقة ويدفعون إلى من ينفق عليهم ويأكلون جميعاً لأن كلام الطبري فيمن يتوهم منه شح وما وقع لصالحى السلف كان ممن لا يتوهم منه ذلك إذ لا يخطر ذلك لأحد منهم لإيثارهم على أنفسهم وإن أدى إلى تلفها والواو في قوله والراحلة والنفقة بمعنى أو (قوله فإن شاركه جاز) أى إن كان كل من الشريكين مكلفاً مختاراً رشيداً غير نائب عن غيره (قوله ويستحب أن يقتصر على دون حقه) أى ولا يلحظه بقلبه ولا يرى لنفسه قدراً لبعد ذلك عن مكارم الأخلاق وحسن الصحبة (قوله إذا وثق بأن أصحابه لا يكرهون ذلك) أى ولو بأن يظن رضاهم بذلك أخذاً من قولهم يجوز الأكل من مال الغير إذا علم رضاه أو ظنه (قوله فلا يزيد) أى وجوباً (قوله وليس هذا من باب الربا في شيء) أى لأنه إنما يكون ضمن عقد دون نحو فسخ على بحث فيه (قوله قوياً) ظاهره حل ركوب الضعيف ومحلّه إن لم يحصل به ضرر لا يحتمل عادة (قوله وطياً) ظاهره أن ركوب غيره خلاف السنة وقد يراه بأنه يضره ويشوش عليه خشوعه لكن هل ركوب الضعيف حيث جاز ركوب غير الوطى يحصل أصل سنة الركوب أو يكون المشى أفضل فيه نظر وظاهر إطلاقهم أفضلية الركوب تقتضى الأول وقد يقال إن أحدهما يركوبهما أصل الخشوع فالمشى أفضل أو كماله فقط فالركوب أفضل .

إذا وثق بأن أصحابه لا يكرهون ذلك فإن لم يثق لم يزد على قدر حصته، وليس هذا من باب الربا في شيء. فقد صحت الأحاديث في خلط الصحابة رضي الله عنهم زادهم.

(الثامنة) يستحب أن يحصل ركوباً قوياً وطياً والركوب في الحج أفضل من المشي على المذهب الصحيح. وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أن رسول الله ﷺ حج راكباً

(قوله والركوب في الحج أفضل الخ) صوبه في هذا الكتاب ولا ينافيه لزوم المشي بالنذر وعدم إجزاء الركوب عنه وإن كان أفضل لأن شرط لزوم المنذور كونه قربة ومتى قيدت لذاتها امتنع أن يقوم غيرها مقامها وإن كان أفضل كما يعلم من صريح كلامهم في باب النذر وهذا كذلك فقد اشتمل على مشقة لا توجد في الركوب فهو نظير ما لو نذر التصديق بدينهم فإنه لا يجوز له التصديق بدله بدينار فإن قلت ينافيه قولهم لو نذر الصلاة بمسجد المدينة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام أجزأته بمسجد مكة قلت ممنوع فإن المكان لم يقصد بالنذر من حيث ذاته بل من حيث إيقاع الصلاة فيه فإذا أوقعت فيها هو أفضل منه وجد ذلك المقصود وزيادة بخلاف ما نحن فيه فإن كلا من نحو المشي والركوب قصد لذاته فلم يقدّم غيره مقامه ومن ثم لو نذر سكنى المدينة لم يجزه عنها سكنى مكة كما أفيت به لأن كلا من المكانين هنا مقصود لذاته لاختلافهما في المشقة وغيرها وبه يفرق بينه وبين إجزاء الاعتكاف في مسجد مكة عنه إذا نذر في مسجد المدينة لأنه لا يختلف من حيث المكان إلا في الأفضلية فأجزأ فيه الفاضل لأن فيه جميع مافي المفضول وزيادة والحاصل أن الشيتين إذا اتفقا جنساً ولم يختلفا إلا في الفضل أجزأ الأفضل بخلاف ما إذا اختلفا جنساً أو تفاوتا في وصف غير الأفضلية كالمشقة مثلاً وورد في المشي في التسك فضل عظيم منه ما أخرجه الحاكم وصححه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من حج من مكة حتى يرجع إليها كتب له بكل خطوة سبعمائة حسنة من حسنات الحرم وحسنات الحرم الحسنة بمائة ألف حسنة وتضعيف البسقي له بأن عيسى بن سودة أحد رواة نذر به وهو مجهول. ردود بأنه لم ينفرده به لأن الحافظ ابن مسدى وغيره أخرجه من (م - ٣).

وَكَانَتْ رَاحِلَتُهُ زَائِلَتُهُ . وَيُسْتَحَبُّ الْمَجْلُ عَلَى الرَّحْلِ وَتُسْتَحَبُّ دُونَ الصَّحَائِلِ وَالْمَرْتَجِ
لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَلِأَنَّهُ أَشْبَهَ بِالْمُتَرَاضِعِ وَلَا يَلْبِقُ بِالْمَجْلُ غَيْرَ
التَّوَاضُّعِ فِي جَمِيعِ هَيَأَتِهِ وَأَحْوَالِهِ فِي جَمِيعِ أَفْرَادِهِ وَسَوَاءٌ فِيمَا ذَكَرْنَا مِنَ الرُّكُوبِ الَّذِي
يُسْتَرِيدُ أَوْ يَسْتَأْجِرُهُ .

حديث سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أبي شازة الذي رواه عنه ابن سريانة وقال ابن
مسدد هذا حديث حسن غريب ومن ثم رواه ابننا كم من الوجه الذي رواه البيهقي ورواه
إسناده كما مر ومن قال بقضية هذا الحديث الحسن البصري وغيره وارتضاه المحب الطبري
 وغيره ومع ذلك فهو لا يقتضي أفضلية المشي لأن ثواب الاتباع يربو على ذلك أثناء من
قول السبكي إن صلاة الظهر بمشي يوم النحر أفضل منها بالمسجد وإن تساوى إن المضاعفة تختص
به لأن في الاقتداء بأفعاله صلى الله عليه وسلم ما يربو على المضاعفة انتهى . ومحل الخلاف
 فيما يظهر فيمن استوى خشوعه ورحضه في حال مشيه وركوبه ولم يطلب منه الركوب
 لظهوره لاستفتاء ونحوه وإلا تعين الإجماع أن الركوب أفضل والعمرة كالحج فيما ذكره كما
 هو ظاهر بل لا يبعد أن يلحق بهما في ذلك كل عبادة احتيج إلى السفر لها لا يقال ركوبه
 صلى الله عليه وسلم يحتمل أن يكون تخفيفاً على أمته إذ لو مشى المشي من معه وفيهم الضعيف
 والعاجز وأن يكون ليظهر فيستغنى أنا نقول لو كان لذلك لم يتركه دائماً بل في أكثر أحواله
 فلما لزم الركوب في جميع حججه ولم يصح عنه مشي فيه لاقيل ولا كثير علمنا أن ذلك لأفضلية
 الركوب المستلزم لتوفر الخشوع والاستعانة على استيفاء الأذكار وغيرها لا لما ذكر . وأما تصحيح
 الحاكم خبر أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه حج النبي صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه
 مشاة من المدينة إلى مكة فهو مردود عليه إذ لم يحج صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة إلا بحجة الوداع
 وكان راكباً فيها بلا شك (قوله وكانت راحلته زائلته) أي لم يكن معه صلى الله عليه وسلم راحلة
 أخرى لحمل متاعه وطعامه بل كانا معه عليها فالزائلة بعير يحمل عليه المتاع من الزمل وهو الحمل
 ويؤخذ من ذلك أن الحج على الزاملة أفضل منه على غيرها لأنه الألبق بالتواضع (قوله ويستحب
 الحج على الرحل النخ) هو ظاهر في أن محل أفضلية الركوب على المشي حيث كان على الرحل ويلحق
 به غيره إن شق عليه ويؤيد ذلك تعليلهم الأفضلية بالاتباع قبل وصرح به في المجموع واعترض
 بأنه لم ير فيه وقد يقال الركوب على أي كيفية كان أفضل لوجود الاتباع فيه من حيث كونه ركوباً

وَيَنْبَغِي إِذَا اكْتَرَى أَنْ يُظَهَرَ لِلْجَمَالِ جَمِيعَ مَا يَرِيدُ خَلُّهُ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ وَيَسْتَرْضِيهِ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ يَشُقُّ عَلَيْهِ الرَّحْلُ لِمَذَرٍ كَضَفِّ أَوْ عِلَّةٍ فِي بَدَنِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِالْحَمْلِ بَلْ هُوَ فِي هَذَا الْحَالِ مُسْتَحَبٌّ وَإِنْ كَانَ يَشُقُّ عَلَيْهِ الرَّحْلُ وَالْقَتَبُ لِرِيَاةٍ وَارْتِفَاعِ مَنْزِلَتِهِ أَوْ نَسَبِهِ أَوْ عَمَلِهِ أَوْ شَرَفِهِ أَوْ جَاهِهِ أَوْ ثَرْوَتِهِ أَوْ بُرُوذِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنْ مَقَاصِدِ أَهْلِ الدُّنْيَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عُذْرًا فِي تَرْكِ السُّنَّةِ فِي اخْتِيَارِ الرَّحْلِ وَالْقَتَبِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيَّرَ مِنْ هَذَا الْجَمَاعِ بِمُقَدَّارِ تَفَهُؤِهِ وَاللهُ أَعْلَمُ . وَبُكَرُهُ رُكُوبُ الْجَلَالَةِ

وإن لم يوجد في صفته وحينئذ فمعنى نفي المصنف السنة عن الحامل والمواضع نفيها من حيث صفة الركوب دون أصله وأكثر السلف على كراهة ركوبها لغير مرض ونحوه بخلافه مع ذلك فإنه سنة . وبما تقرر علم أن ركوب الإبل أفضل لأنه للاتباع وأن ركوب غيرها من الدواب محصل أصل سنة الركوب . فإن قلت روى أحد والطبراني إذا ركبتم الإبل فتعوذوا بالله واذكروا اسم الله فإن على سنام كل بعير شيطانا فكيف مع ذلك يكون ركوبها أفضل ، قلت ملحظ الأفضلية الاتباع على أن هذا الحديث لا يقتضي كراهة ركوبها بل ولا أنه خلافه الأفضل وإنما الذي يقتضيه تأكيد نذب التعوذ والذكر عند ركوبها ليندفع بذلك ضرر ذلك الشيطان الذي على سنامها (قوله) وسواء فيما ذكر الخ (الظاهر أن شراء المراكب أفضل من استئجاره إلا لعذر ليتصرف فيه على حسب اختياره ويسلم من كثرة الخصومات والتبعات الواقعة بسبب الاستئجار وحيث استأجر في الذمة (قوله) وينبغي الخ) أي يجب حيث لم يشترط عليه حمل أروطال معلومة من جنس معلوم ولا عبارة بالعرف في ذلك لا يضطربه وكثير يعولون عليه وهو خطأ صريح (قوله) وإن كان يشق عليه الرحل والقَتَب لرياسته الخ (قد يستشكل بقولهم في باب صلاة الجماعة لو لم يأت به العرى لنحو منصب سقطت عنه كالجمعة وفي باب الخيار لو اطلع على عيب لمركوبه أو ملبوسه ولم يلق به نزع أو الزول عنه فلم ينزعه ولا نزل عنه لم يسقط حقه من الرد ونحو ذلك كثير في كلامهم لمن تدبره فلم لم يقولوا بمثل ذلك هنا مع أنه أولى لأنه مجرد سنة ليس فيها حق لآدمي وذلك إما فرض كفاية أو عين أو مافيه حق آدمي وقد يجاب بأنه لا يلزم من المسامحة في ذلك لكثرة ما يترتب عليه من الضرر المسامحة في هذا لما فيه من إظهار السنة الذي لا ضرر فيه بوجه إذ الغالب في الأسفار عدم الالتفات إلى الرياسة والمناسب بخلاف الحضر (قوله) ويكره ركوب الجلالة) أي سواء كان

وَمَيَّ النَّاقَةُ أَوِ الْبَعِيرُ الَّذِي يَأْكُلُ

مسافراً أبو مقيا ومعه أن يركبها بغير حائل وأن يكون عرقها متغيراً بريح النجس وأن لا تلعف بطاهر حتى يزول تغيره وإلا لم يكره ركوبها (قوله وهي الناقة أو البعير) تبع فيه تقييد الحديث بالإبل وكأنه جرى على الغالب وإلا فالخيل كذلك وبعض النواحي يركبون البقر فلتكن كذلك أيضاً إن قلنا محل ركوبها أيضاً وهو ما يؤمى إليه كلامهم لكن الحديث ربما يؤمى إلى خلافه ثم رأيت السبكي في فتاويه لما ذكر ما انفرد به وقال إن أدلته ليست قوية ومن ثم كان المعتمد خلافه من ميله إلى تحريم المشي على الكلمات المكتوبة على البسط ونحوها كوقوف وبركة لأن حروفها إنما خلقت لينتظم منها كلامه تعالى وكلام أنبيائه وملائكته قال فكل ما خلقه تعالى ينبغي للعبد أن يستعمله في الغرض الذي خلق لأجله من إكرام وإهانة فتي وضعه في غير موضعه لم يجز إلا أن يجيء إذن من الشارع في إباحة ذلك ألا ترى إلى الحديث الصحيح أي في البخاري في باب المزارعة بينا رجل يسوق بقرة فركبها فقالت إني لم أخلق لهذا خلقت للحرث فالبقرة لما خلقت للحرث ونحوه أنطقها الله تعالى لمعانة راکبها وإذا قيل يجوز ركوب البقر فيما لدليل خاص وإما أن يكون الركوب من جملة الأغراض التي خلقت له وإن كانت الحرث أغلب أغراضها انتهى المقصود منه ملخصاً وبتمامه يعلم أنه متردد في حل ركوبها كما تردد في على أن أول كلامه ربما يميل لتحريمه وآخره يميل لحله وبؤيده حديث الطبراني عن ليث بن أبي سليم وبقيّة رواته ثقات أنه صلى الله عليه وسلم قال حج موسى على ثور أحمر عليه عباءة قطوانية ووجه تأييده أن البقر لو خلق للحرث فقط لم يحل ركوبه في ملة فدل ركوب موسى عليه الصلاة والسلام له على أنه خلق للركوب أيضاً ويلزمه من كونه من جملة ما خلق له حله أيضاً فشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما ينسخه عند كثيرين وعلى مقابله الأصح فالحجة في حكايته صلى الله عليه وسلم لذلك وتقريره عليه وأيضاً فقدم الخلق لشيء لا يدل على التحريم ألا ترى إلى قول المفسرين والفقهاء منافي قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها أنه لا يدل على تحريم الأكل وإن سلمنا أنها إنما خلقت للركوب لأن التعليل بالشيء لا يقتضي الحصر فيه بل يكفي كونه أظهر أنواعه هذا مع قطع النظر عن الأحاديث الصحيحة المصرحة بحل أكلها . ويؤيد ما قررته في البقر قول الحنابلة بجواز الانتفاع بالحيوان في غير ما خلق له كركوب البقر والحمل عليها واستعمال الإبل والحمير في الحرث اهـ وقول ابن بطال من أئمة المالكية القائلين بخمره أكل الخيل في هذا الحديث أي المار في البقرة حجة على من منع أكل الخيل مستدلاً بقوله تعالى لتركبوها فإنه لو

الْمَشْرُوعَ لِلْعَامَّةِ، الصَّحِيحَ عَنِ ابْنِ مُعَرَّرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّجَالُلَةِ مِنَ الْإِبِلِ أَنْ يُرْكَبَ عَلَيْهَا .

(العاشر) : إذا أراد الحج أن يتعلم كيفية هذا فرض عين إذ لا تصح السادة من لا يعرفها ويستحب أن يتصحب منه كتاباً واضحاً في التمسك جامعاً لمقاصدها وأن يُدرِّم ساطعته ويكررها في جميع طريقه بصير محفظة عنده ومن أخاف بهذا خفنا عليه أن يرجع بغير حج لإذلاله بشرط من ثروته أو ركن من أركانه أو نحو ذلك وربما قلل كثير من الناس بعض عوام مسكة وتوهم أنهم يعرفون التماسك فغفرت بهم وذلك خطأ فاحش .

كان ذلك دالاً على منع أكلها لدل هذا الخبر على منع أكل البقر لقوله في الحديث إنما خلقت للحرث وقد اتفقوا على حل أكلها اهـ ثم رأيت غير واحد من أئمتنا صرح بخواز المسابقة على البقر بلا عوض وشروطاظر وصرح في حل ركوبها (قوله العذرة) مثال إذ كل نجس كذلك (قوله كيفية) المراد بها هنا معرفة مصححاته ومصححات أركانه ومفسداتها ولا يأتي هنا ما قالوه في نحو الصلاة حيث قصد بفرض معين التولية لأن قصد ذلك مبطل ثم بخلافه هنا إذ لو طاف أو سعى أو وقف بقصد النقل لم يضر في انصرافه لما عليه من الفرض تبعاً لأصله إذ لو نوى بحجة الإسلام النقل لم يضر ذلك فكذا أركانه ولا كذلك في الصلاة (قوله وهذا فرض عين) أي بعد الإحرام كما يأتي . وأصل ذلك ما نقله الغزالي وغيره من إجماع المسلمين على أنه لا يجوز لأحد أن يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه وإنما لم يأخذ بظااهره من وجوب ذلك قبل الإحرام كما قاله البلقيني لأن إحرامه كيف وقع فهو صحيح إلا في بعض صور نادرة يعز وقوعها فلم يلتفت إليها والأعمال إنما يدخل وقتها بعده فلا فائدة في الوجوب قبله نعم لو أيسر ممن يتعلم منه بعده اتجه وجوب تقديم التعلم عليه . قال الغزالي جماعة : ومن العجب أن أبناء الدنيا يسهل عليهم إتفاق الكثير ولو في الحرام دون اليسير في سفر من يصحبهم ليعلمهم . ويجب علية أيضاً أن يتعلم ما يحتاجه في سفره من نحو تيمم ورجوع وصلاة على راحلة ومعرفة وقت وقبلة بتفصيله الآتي (قوله كتاباً الخ) مر لاعتماد النقل من

(الحادية عشرة) يَنْبَغِي أَنْ يَطْلُبَ لَهُ رَفِيقًا مُوَافِقًا رَاغِبًا فِي الْخَيْرِ
كَارَهَا لِلشَّرِّ إِنْ نَسِيَ ذِكْرَهُ وَإِنْ ذَكَرَ اعَانَهُ وَإِنْ تَبَسَّرَ مَعَ هَذَا كَوْنُهُ مِنْ
الْعُلَمَاءِ فَلْيَتَمَسَّكَ بِهِ فَإِنَّهُ يُعِينُهُ عَلَى مَبَارَاتِ الْحُجَّ وَكَسَائِمِ الْأَخْلَاقِ وَيَمْنَعُهُ بَعْدَهُ
وَعَمَلُهُ مِنْ سُوءٍ مَا يَطْرَأُ عَلَى السَّافِرِ مِنْ مَسَاوِيهِ الْأَخْلَاقِ وَالضَّجَرِ .
وَأَسْتَحَبُّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَجَانِبِ لَا مِنَ الْأَصْدِقَاءِ وَالْأَقَارِبِ ،
وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْإِخْتِيَارُ أَنَّ الْقَرِيبَ أَوْ الصَّدِيقَ الْمَوْثُوقَ بِهِ أَوْلَى
فَإِنَّهُ أَعْوَنُ لَهُ عَلَى مُهِمَّاتِهِ وَأَشْفَقُ عَلَيْهِ فِي أُمُورِهِ . ثُمَّ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَخْرُصَ
عَلَى رِضَا رَفِيقِهِ فِي جَمِيعِ طَرِيقِهِ وَيَتَحَسَّلُ كُلُّ وَاحِدٍ صَاحِبَهُ وَيَرَى لَصَاحِبِهِ

الكتب قيود لا ينبغي عليك استحضارها هنا ومن ثم لو أمكنه الاستغناء عنه بمأهل كان
اعتماده أولى (قَوْلُهُ الحادية عشرة ينبغي الخ) دليله قوله صلى الله عليه وسلم لخفاف بن
نذبة يا خفاف ابتغ الرفيق قبل الطريق فإن عرض لك أمر نصرك وإن احتجت إليه رفدك
رواه ابن عبد البر وغيره وفيه إيماء لما اختاره المصنف بقوله بل الاختيار أن القريب الخ
قيل ملحظ ما نقله قبله قوله صلى الله عليه وسلم لأكم بن جون أغز مع غير قومك يحسن خلقك
وقد يقال في رده إنما اختص الغزو بذلك لأن المطلوب فيه مزيد الشجاعة وظهور الآثار
الحميدة وهي مع حضور الأجانب أقوى لأن خشية العار منهم أشد من خشيته من الأقارب
والذي يظهر أن ملحظه إنما هو الفرار من سوء القطيعة على تقدير وقوع موجبها الغالب
حصوله في السفر ولا ريب أن قطيعة نحو القريب أشد ويؤخذ من قول المصنف فإنه أعون
إلى آخره أن محل اختيار تقديمه ما إذا وثق منه بذلك وإلا استوى مع الأجنبي بل ربما
كان الأجنبي أولى إلا أن يكون له مبرة تصل إليه فيقلعه لأن الصدقة عليه أفضل لقوله
صلى الله عليه وسلم أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح أى العدو أو نحوه (قَوْلُهُ ثُمَّ يَنْبَغِي الخ)

عَلَيْهِ فَضْلًا وَحُرْمَةً وَلَا تَرَى ذَلِكَ لِنَفْسِهِ وَيَصْبِرُ عَلَى مَا وَقَعَ مِنْهُ فِي بَعْضِ
الْأَخْيَانِ مِنْ جَفَاءٍ وَغَوِيٍّ فَإِنْ حَصَلَ بَيْنَهُمَا خِصَامٌ دَائِمٌ وَتَنَكَّدَتْ حَالَتُهُمَا
وَعَجَزَ عَنْ إِصْلَاحِ النِّعَالِ اسْتَحَبَّ لَهَا تَعَجُّيلُ الْفَرَاقَةِ لِيَسْتَقَرَّ أَمْرُهَا وَيَسْلَمَ
حَبْلُهَا مِنْ مُبْعِدَانِهِ عَنِ الْقَبُولِ وَتَفْشُرُ نَفْسُهَا لِيُنَاسِكُهَا وَيَذْهَبَ عَنْهَا
الْحَقْدُ وَسُوءُ الظَّنِّ وَالْكَلَامُ فِي الْمَرِيضِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ النَّفَائِصِ الَّتِي
يَقَرِّضَانِ لَهَا .

(الثانية عشرة) يُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ يَدُهُ قَارِعَةً مِنْ مَالِ التِّجَارَةِ

أَيُّ يَتَدَبَّ وَقَدْ يَجِبُ فِي بَعْضِ صُورِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ (قَوْلُهُ اسْتَحَبَّ لَهَا تَعَجُّيلُ الْفَرَاقَةِ) وَقَدْ
يَجِبُ فِي بَعْضِ الصُّورِ أَيْضًا وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ لَا يَصْحَبَ إِلَّا بِمِثْلِهِ أَوْ دُونِهِ فِي الْإِنْفَاقِ فَقَدْ قَالَ
سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا تَصْحَبْ مَنْ هُوَ أَكْثَرُ شَيْئًا مِنْكَ فَإِنَّكَ إِنْ سَاوَيْتَهُ فِي التَّفَقُّعِ
أَضْرَبَكَ وَإِنْ تَفَضَّلَ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَيْكَ اسْتَذَلَّكَ (قَوْلُهُ الثَّانِيَةُ عَشْرَةٌ أَنْ تَكُونَ يَدُهُ قَارِعَةً
مِنْ مَالِ التِّجَارَةِ الْخ) هَذِهِ الْمُسْتَلْةُ فِيهَا اضْطِرَابٌ وَحَاصِلُهُ مَعَ بَيَانِ الرَّاجِحِ مِنْهُ أَنَّ ابْنَ
عَبْدِ السَّلَامِ يَقُولُ كَالْحَاسِبِيِّ وَجَمَاعَةٌ حَيْثُ اجْتَمَعَ قَصْدُ دُنْيَوِيٍّ وَأُخْرَوِيٍّ كَقَصْدِ التِّجَارَةِ وَالْحِجِّ
وَالْوُضُوءِ وَالتَّبَرُّدِ فَلَا ثَوَابَ لَهُ أَصْلًا لَمَّا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ غَيْرِي فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ هُوَ الَّذِي أَشْرَكَ . وَفَصَلَ الْغَزَالِيُّ كَجَمَاعَةِ آخَرِينَ
فَقَالَ إِنْ غَلَبَ بَاعَثَ الْآخِرَةَ فَالْثَوَابُ وَإِلَّا فَلَا . وَظَاهَرُ كَلَامِهِمْ يَشْهَدُ لِلثَّانِي بِلِ حُصُولِ
الثَّوَابِ بِقَدْرِ قَصْدِهِ مُطْلَقًا عَمَلًا بِعُمُومٍ فَمَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ . ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُنْصَنِفَ فِي
الْمَجْمُوعِ قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَعَنْهُمْ يَسُنُّ لِلْحَاجِّ الْخُلُوعَ عَنْ نَحْوِ
التِّجَارَةِ فَإِنْ خَرَجَ بَيْنَهُمَا فَثَوَابُهُ دُونَ ثَوَابِ الْمُتَخَلِّي عَنِ التِّجَارَةِ ۝ .

وَهُوَ نَصٌّ صَرِيحٌ فِي تَرْجِيحِ كَلَامِ الْغَزَالِيِّ بِلِ فِيهَا ذَكَرْتُهُ أَخْصَرَ مِنْ أَنْ لَهُ
ثَوَابًا بِقَدْرِ قَصْدِهِ وَإِنْ غَلَبَ بَاعَثَ الدُّنْيَا وَبِهِ يَصْرَحُ أَيْضًا قَوْلُ ابْنِ الصَّبَّاحِ إِذَا لَمْ

ذَاهِبًا وَرَاجِعًا فَإِنَّ ذَلِكَ يَشْتَغِلُ الْقَلْبَ فَإِنْ اتَّبَعْتَ كَمْ يُوَثِّرُ ذَلِكَ فِي صِحَّةِ
حُجَّتِهِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ تَصْصِيحُ الْإِخْلَاصِ فِي حُجَّتِهِ وَأَنْ يَرِدَ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى. قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ» وَتَبَيَّنَ فِي الْحَدِيثِ الْمَجْمَعِ
عَلَى صِحَّتِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ. وَيَنْبَغِي لِنَحْنِ حُجَّ
حُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَأَرَادَ الْحُجَّ أَنْ يَجْعَلَ مَتَبَرِّغًا مَتَحَصِّنًا لِعِبَادَةِ فَلَوْ حُجَّ مَكْرَمًا جَاهِلًا
أَوْ نَفْسًا لِلْخِدْمَةِ جَازٍ لَكِنْ فَاتَتْهُ الْفَضِيلَةُ

يَكُنِ الدَّاعِي لَهُ لِلْعَمَلِ خَالِصًا قَصَصَ ثَوَابِهِ وَكَأَنَّ الزُّرْكَشِيَّ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ فِيمَا
إِذَا قِيلَ لَهُ صَلِّ وَلَكَ دِينَارٌ وَفِيمَا إِذَا أَحْرَمَ بَنِيَّةَ الصَّلَاةِ وَدَفَعَ الْغَرِيمَ الظَّاهِرَ عَدَمَ حَصُولِ
الثَّوَابِ فِي الْمُسْتَلْتَنِينَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الظَّاهِرِ أَوْ مَبْنًى عَلَى كَلَامِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَقَدْ عَلِمْتَ مَا فِيهِ
أَوْ مَوْزُولٍ بِمَا يُوَافِقُ مَا قُلْنَاهُ وَحَلَّ كَلَامَ الْمَجْمُوعِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ قَصْدُ الْحُجَّ هُوَ الْبَاعِثُ فَقَطْ
يَرِدُهُ قَوْلُهُ بَيْنَهُمَا فَالْمَعْتَمِدُ مَا ذَكَرْتَهُ وَيَدُلُّ لَهُ خَبَرُ أَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
خُوَلَةَ قَالَ بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَقْدَامِنَا لِنَقْتَمِ فَرَجْعَنَا وَلَمْ نَقْتَمِ فَقَالَ اللَّهُمَّ لَا تَكْلِمَهُمْ وَنَقَلَ
ابْنُ أَبِي حَزْزَةَ فِي خَبَرٍ مِنْ قَاتِلٍ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَالِيَا فَهُوَ وَسَمِيلُ اللَّهِ عَنْ الْحَقِيقَيْنِ أَنَّهُ
إِذَا كَانَ الْبَاعِثُ الْأَوَّلُ قَصْدُ إِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ لَمْ يَضُرَّهُ مَا انْتِصَافَ إِلَيْهِ وَيَجَابُ عَنْ خَبَرٍ مِنْ
عَمَلٍ إِلَى آخِرِهِ بِمَعْمَلِهِ لِيُوَافِقَ مَا مَرَّ عَلَى إِذَا مَقْصِدُ بِعَمَلِهِ كَحُجَّةِ الرِّيَاءِ وَنَحْوِهِ لِأَنَّهُ قَصْدٌ مُحَرَّمٌ فَلَا يُمْكِنُ
مَجَامَعَةُ الثَّوَابِ لَهُ وَيُؤْيِدُهُ مَا صَحَّ أَنْ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَرَأَيْتَ رَجُلًا غَرَا يَلْتَمِسُ الْأَجْرَ وَالذِّكْرَ مَا لَهُ
فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا شَيْءَ لَهُ فَأَعَادَ الرَّجُلُ ذَلِكَ فَأَعَادَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ قَالَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ
إِلَّا مَا كَانَ خَالِصًا وَابْتَغَى بِهِ وَجْهَهُ وَأَجَابَ عَنْ الْغَزَالِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِنَاءً عَلَى طَرِيقَتِهِ بِأَنْ
الْمَقْصُودُ مِنَ الْفِعْلِ الْإِشْتِرَاكُ التَّسَاوِي وَهُوَ عِنْدَهُ مَحْبُطٌ لِلْعَمَلِ كَمَا مَرَّ ثُمَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ عَمَلِ
الْخِلَافِ حَيْثُ قَصْدُ الدُّنْيَا لِنُفْسِهِ فَقَطْ أَمَا لَوْ قَصِدَ لِكِفَايَةِ عِيَالِهِ وَالتَّوَسُّعِ عَلَيْهِمْ وَعَلَى
الْمُحْتَاجِينَ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَغْرَاضِ الصَّحِيحَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْصَلَ لَهُ الثَّوَابُ بِلِ كَمَالِهِ لِأَنَّ كَلَامَ
الْقَصْدِيِّينَ الْآخَرِينَ ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ جَمَاعَةَ ذَكَرَ مَا يُؤْيِدُهُ فَقَالَ إِنَّ قَصْدَ بِالْمُنْتَجِرِ التَّوَسُّعِ عَلَى أَهْلِ الْحِجَازِ
وَلَوْ بِالْعَمَلِ بِالْإِشْرَاطِ وَأَخْلَصَ فِي هَذَا الْقَصْدِ كُلَّ مَا جُورَ أَوْ لِلتَّفَاخُرِ بِكَزَّةِ مَالِهِ وَالتَّرَفُّعِ بِهَا عَلَى غَيْرِهِ

وَلَوْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ كَانَ أَكْثَرًا لَأَجْرِهِ. وَلَوْ حَجَّ عَنْهُ بِأَجْرِهِ فَقَدْ تَرَكَ
الْأَفْضَلَ لَكِنْ لَا مَنَعَ مِنْهُ وَهُوَ مِنْ أَطْيَبِ الْمَكْسَبِ فَإِنَّهُ يُحْتَصِلُ لِغَيْرِهِ
هَذِهِ الْعِبَادَةِ الْعَالِيَةِ وَيُحْتَصِلُ لَهُ حُضُورُ تِلْكَ الشَّاهِدِ الشَّرِيفَةِ فَيَسْأَلُ اللَّهُ مِنْ
فَضْلِهِ .

ونحو ذلك من الأغراض الفاسدة فلا ثواب له بناء على ما يأتي عن الجمهور وأما على ما يأتي
عن المحققين فله الثواب ويفارق ما مر من قصد الرياء ونحوه لأنه قصد بنفس العبادة المحرم
وأما هنا فقصد العبادة وضم إليها قصد محرم آخر منفك عنها فهو كالصلاة في المغصوب ولم
أر أحداً تعرض لزيادة في هذا المقام على مجرد نقل كلام الغزالي وابن عبد السلام . وبما
تقرر يعلم محمل قول المصنف فاته الفضيلة وقوله ترك الأفضل فالأول محمول على ما إذا
قصد الدنيا فقط والثاني على ما إذا قصدهما وما جزم به كابن الصلاح من ندب ترك التجارة
في الإياب أيضاً هو المعتمد لكن فصل ابن جماعة فقال إن عرض له المتجر في رجوعه ولم
يقصده قبل فلا منع وإلا منع سواء أقصده من بلده أو قبل الحج وما ذكره في الشق الأول
محتمل إن كان عروض ذلك بطريق العرض حيث لا يصرف السفر لهذا القصد وعلامته أنه
لو ظن في أثناء رجوعه ربحاً في متجره لو قطعه لا يقطعه لأجله .

(فائدة) قال الجمهور لو صلى في مغصوب لا ثواب له وقال المحققون له الثواب فالأول
تقريب رادع أي ليس المراد به حقيقة نفي الثواب بل الردع عن المعصية (قوله ولو حج
عن غيره متبرعاً الخ) من دلائله ما أورده الحروي عن عباس رضي الله تعالى عنهما من حج
عن ميت يكتب للميت حجة وللحاج سبع حجات والدارقطني أنه عليه السلام قال من حج عن أبيه أو عن
أمه فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشر حجج وصح أن أبا أمامة التيمي كان يكثرى للحج
ف قيل له لا حج لك فلقى ابن عمر رضي الله عنهما فسأله فقال له أليس تحرم وتلبى وتغوف بالبيت
وتفيض من عرفات وترمي الجمار قال بلى قال فإن لك حجاً جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله
عن مثل ما سألتني عنه فسكت عنه رسول الله ﷺ ولم يحبه حتى نزل ليس عليكم جناح أن

(الثالثة عشرة) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ سَفَرُهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ هَذَا قَبْلَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَلَّمَا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ إِلَّا يَوْمَ الْخَمِيسِ فَإِنْ قَامَهُ يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ إِذْ فِيهِ هَاجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ بِأَكْرَأَ لِحَدِيثِ صَفْرِ النَّفْطِ رَضِيَ اللَّهُ

تبتغوا فضلا من ربكم فأرسل رسول الله ﷺ إليه وقرأ عليه ذلك وقال حج وهذا كالصریح فيها قدمته آنفاً في كلام الغزالي وغيره ويؤيده أيضاً ما أخرجه الدارقطني إذا حج الرجل عن والديه تقبل منه ومنها واستبشرت أرواحهما وكتب عند الله برأ قال الطبري ومعنى القبول منه ومنها أنه يكتب له ثواب حجه ويسقط عن حج عنه فرضه وقوله كان أعظم لأجره يؤخذ منه أن الحج تبرعاً عن الغير الذي لم يحج أفضل من حجه عن نفسه تطوعاً وعن غيره بأجرة وهو قريب إذ الأصل والغالب أن العمل المتعدى أفضل من القاصر ويدل لذلك حديث المروى بل فيه دلالة على أن الحج تطوعاً عن الغير الذي حج بأن أوصاه به يكون أفضل أيضاً نعم نقل الروياني عن الأصحاب أنه يستحب أن يحج الإنسان بعد حجة الإسلام حجة ثانية قبل أن يحج عن غيره ليكون قد قدم نفسه في الفرض والتطوع (قوله الثالثة عشرة يستحب أن يكون سفره الخ) لم يعول على ما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم خرج في حجة الوداع يوم الخميس لما فيه من الاضطراب ومن ثم نقل التاج السبكي عن والده أنه يسر الخروج للحج يوم السبت لأنه صلى الله عليه وسلم خرج فيه لحجته لكن رده جمع يقول ابن حزم الذي أقره الثقله عليه صح خروجه صلى الله عليه وسلم إليها يوم الخميس لست بقين من ذي القعدة نهائياً بعد أن صلى الظهر بالمدينة وصلى العصر بنى الخليفة من ذلك اليوم وأول الرواية عن عائشة رضى الله تعالى عنها أن خروجه لخمس بقين من ذي القعدة بأنها لم تختب منزل ذي الخليفة لقربها ومن ثم صح عن ابن عباس رضى الله عنهما أيضاً أن اندفاعه منها كان لخمس بقين من ذي القعدة واستدل لذلك أيضاً بحديث أن الظهر التي صلاها بالمدينة يوم خروجه كانت أربعاً فلزم أن خروجه منها لم تكن يوم الجمعة الذي هو خامس عشر من ذي القعدة وقوله إلا يوم الخميس صح أيضاً أنه كان يحب الخروج فيه وإذا قامه يوم الخميس والاثنين فالذي يظهر أن الأولى السبت مراعاة لتلك الرواية وإن ردت بما مر ولما روى من أنه صلى الله عليه وسلم خرج في بعض

عنه أن النبي ﷺ قال اللهم بارك لأمتي في بكورها . وكان إذا بث جيثاً أو سرية بعثهم من أول النهار . وكان صخر تاجراً فكان يبعث بتجارته أول النهار فأنزى وكثر ماؤه رواه أبو داود والترمذي وقال هذا حديث حسن

أسفاره يوم السبت ومن قول عمرو بن أم مكتوم يرفعه لو سافر الرجل يوم السبت من شرق إلى غرب لرده الله تعالى إلى موضعه قبل ويكره السفر ليلة الجمعة لخبر إذا سافر الرجل ليلة الجمعة دعا عليه ملكاه ذكره الغزالي في الخلاصة وفي الكراهة نظر وقد يقال يحتمل الكراهة إن قصد الفرار من الجمعة كالزكاة ويحتمل خلافه وهو الأقرب والفرق أن الزكاة وجد فيها سبب الوجوب وهو انعقاد الحول وأما هنا فلم يوجد سبب الوجوب بالكلية فلا وجه للكراهة ويحرم السفر بعد فجرها على من لزمته ما لم يخش انقطاعاً عن رفقته أو تمكنه في طريقه (قوله رواه أبو داود والترمذي) أي والنسائي وابن ماجه (قوله وقال حديث حسن) صححه ابن حبان وفي بعض نسخ الكتاب لكن في إسناده مجهول والظاهر أن هذه النسخة ليست صحيحة فقد نقل الحفاظ من المتأخرين التحسين والتصحيح المذكورين وأقروها وقد يجاب عن تلك النسخة على تقدير صحتها بأنه يحتمل أن ذلك في بعض طرقه وبعضها لا شيء فيه فكان المدار على هذه دون تلك وزاد ابن ماجه في الحديث المذكور عن أبي هريرة والطبراني في الأوسط عن عائشة رضي الله تعالى عنها مرفوعاً اللهم بارك لأمتي في بكورها يوم الخميس ولفظ الطبراني واجعله يوم الخميس وهما ضعيفان والأول الصحيح مطلق فيكون الحكم له إذ لا يقيد المطلق الصحيح إلا بصحيح ثم نصهم على نذب السفر في هذه الأيام صريح في عدم نذبه في غيرها لكن لا من جهة تغير ونحوه لكراهة رعاية ذلك أو حرمة فقد قال ابن جماعة ولا يكره السفر في يوم من الأيام بسبب كون القمر في العقرب أو غيره ولما قيل لعل رضي الله عنه أتلى الغوارج والقمر في العقرب قال فأين قرهم وقال له منجم سر ساعة كذا تظفر فقال ما كان لعمد صلى الله عليه وسلم منجم ولا لنا من بعده واحتج بآيات ثم قال فمن صدقت في هذا القول لم آمن أن يكون كمن اتخذ من دون الله نداً اللهم لا طير إلا طيرك ولا خير إلا خيرك نكذبك وتخالفك ونسير في الساعة التي نبيتنا عنها ثم قال للناس ألا إياكم وتعلم النجوم إلا ما تهتدون به في ظلمات البر والبحر إنما المنجم كالكافر ثم توعد المنجم بأنه إن

(الرابعة عشرة) يُسْتَحَبُّ إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ مَنْزِلِهِ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بَعْدَ الْقَائِمَةِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَفِي الثَّانِيَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فِي الْحَدِيثِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : مَا خَلَفَ أَحَدٌ عِنْدَ أَهْلِهِ أَفْضَلَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يَرُكْعُهُمَا عِنْدَهُمْ حِينَ يُرِيدُ السَّفَرَ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ بَعْدَ سَلَامِهِ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَلِإِبْلَافٍ قَرِيشٍ قَدْ جَاءَ فِيهِمَا آثَارُ السَّلَفِ مَعَ مَا عَلِمَ مِنْ بَرَكَةِ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَكُلِّ وَقْتٍ . وَمَنْ الْآنَارُ أَنْ مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ عِنْدَ خُرُوجِهِ مِنْ مَنْزِلِهِ لَمْ يُصْنَعْ لَهُ شَيْءٌ يَكْرَهُهُ حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ مَنْزِلِهِ عَنْ سَجَاعَةٍ ثُمَّ يَدْعُو بِحُضْرٍ قَلْبٍ وَإِخْلَاصٍ بِمَا تيسَّرُ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْإِعَانَةَ وَالتَّوْفِيقَ فِي سَفَرِهِ وَغَيْرِهِ مِنْ أُمُورِهِ . فَإِذَا نَهَضَ مِنْ مُجْلُوسِهِ قَالَ مَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ

لَمْ يَتَّبِعْ لِيُخْلِدْنَهُ فِي الْحَبْسِ وَلِيَحْرِمَنَهُ الْعِطَاءَ ثُمَّ قَاتَلَ الْخَوَارِجَ فِي السَّاعَةِ الَّتِي نَهَاها عَنْهَا فَظَفَرُ بِهِمْ وَهِيَ وَقْعَةُ الْهَرَوَانِ الثَّانِيَةِ وَنَقَلَ ابْنُ رِشْدٍ أَنَّ مَالِكًا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَكُنْ يَكْرَهُ شَيْئًا فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ بَلْ كَانَ يَتَحَرَّى الْأَرْبَعَاءَ وَالسَّبْتَ أَيْ رَدًّا عَلَى مَنْ يَتَشَاءَمُ بِهِمَا . وَأَرَادَ مَلِكٌ غَزَاؤًا فِي وَقْتٍ فَحَزَنَهُ الْمُنْجَمُونَ مِنْهُ فَأَنشَدَ :

دَعِ النُّجُومَ لَطَرَقِ يَعْيشُ بِهَا وَانْهَضْ بَعِزْمٍ صَحِيبُهَا الْمَلِكُ
إِنَّ النَّبِيَّ وَأَصْحَابَ النَّبِيِّ نَهَوْا عَنِ النُّجُومِ وَقَدْ أَبْصَرْتَ مَمَالِكُهَا

فَخَالَفَهُمْ وَظَفَرَ وَغَنِمَ (قَوْلُهُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةٌ يُسْتَحَبُّ إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ) وَقَعَ فِي بَعْضِ نَسَخِ الْكِتَابِ تَصْحِيحٌ خَبِرَ مَا خَلَفَ أَحَدٌ عِنْدَ أَهْلِهِ أَفْضَلَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ الْخُ وَحَكَى بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَقْرَأُ فِيهِمَا الْمَعُودَتَيْنِ وَآخَرُونَ أَنَّهُ يَقْرَأُ فِيهِمَا لِإِبْلَافٍ قَرِيشٍ وَالْإِخْلَاصَ فَيَنْبَغِي الْجَمْعُ بَيْنَ ذَلِكَ فَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى لِإِبْلَافٍ قَرِيشٍ ثُمَّ الْكَافِرُونَ ثُمَّ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ وَفِي الثَّانِيَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ثُمَّ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ وَفِي حَدِيثٍ فِي تَارِيخِ الْحَاكِمِ مَا اسْتَخْلَفَ عَبْدٌ فِي أَهْلِهِ مِنْ خَلِيفَةٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ يَصْلُحْنَ فِي بَيْتِهِ إِذَا شَدَّ عَلَيْهِ ثِيَابَ سَفَرِهِ وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ بِقَائِمَةِ الْكِتَابِ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَقَرَّبُ إِلَيْكَ بِهِنَّ فَاخْلُفْنِي بِهِنَّ فِي أَهْلِي وَمَالِي فِيهِنَّ

عنه: اللَّهُمَّ إِلَيْنِكَ تَوَجَّهْتُ وَبِكَ اِمْتَصَّيْتُ اللَّهُمَّ اَكْفِنِي مَا اَمْنَنِي وَمَا لَمْ اُخْتَمُ بِهِ اللَّهُمَّ زُوِّدْنِي التَّقْوَى وَاغْفِرْ لِي ذَنْبِي .

خليفته في أهله وماله وداره ودور حول داره حتى يرجع إلى أهله فيسن صلاة الأربع على الكيفية المذكورة وذكر هذا الدعاء بعدها . ويعلم من مجموع الحديثين أن أصل السنة يحصل بصلاة ركعتين ثم الأربع كما ذكر بعد شد ثياب السفر وظاهر كلام المصنف كالحديث أنه يسن فعل الركعتين في البيت وإن كان يذاته مسجد وهم ظاهر لكن يأتي له آخر الكتاب أن السنة لمن قدم من سفره أن يصلي ركعتين في المسجد ثم ركعتين في منزله فيحتمل أن يقال بنظر ذلك هنا ويحتمل الفرق بأن التقصد ثم الشكر كما يرشد إليه قوله ثم دعا وشكر الله فطلب منه تكراره في المسجد وبيته وهنا عود بركة الصلاة على منزله وأهله فطلبت منه في بيته فقط ومنه يؤخذ أنه لو تعددت بيوت زوجاته سن له تكريرها فيهن ثم قوله من منزله يشمل كل منزل نزل فيه في سفره فيسن عند مفارقتها توديعه بركعتين كما صرحوا به في الحديث أنه عليه السلام كان لا ينزل منزلاً إلا ودعه بركعتين ولا يعارض ذلك استدلال المصنف للمنزل الذي هو البيت بالحديث الذي ذكره لأن ذلك لكونه أكد لما فيه من عود البركة على الأهل ومحلهم والذي يظهر حصولها بأى صلاة كانت كركعتي الاستخارة وأن كيفية نيتها أن ينوي سنة الخروج من البيت للسفر . وقوله فقد جاء فيهما آثار للسلف منها من قرأ آية الكرسي قبل خروجه من منزله لم يصبه شيء يكرهه حتى يرجع ومنها قول الإمام الجليل ابن الحسن القزويني من أصحابنا من أراد سفراً ففرغ من عدو أو وحش فليقرأ لإيلاف قريش فإنها أمان من كل سوء . ووجه المناسبة في آية الكرسي افتتاحها بالحى القيوم الذى لا تأخذه سنة ولا نوم وذلك هو المتكفل بحفظ من يخلفه وعدم ضياعه إذ لا يستحفظ بالحقيقة إلا من اتصف بما ذكر وهو الله سبحانه دون غيره وفى لإيلاف قريش ما فيها من نعمتي الإطعام من الجوع والأمن من الخوف المناسبين لذلك أيضاً أى مناسبة ثم ما رواه من حديث أنس رواه ابن جماعة عن أنس أيضاً وزاد أوله اللهم بك انتشرت وبك اعتصمت أنت تقنى ورجأتى وبعد وما لا أهتم به وما أنت أعلم به منى وبعد ذنبى ووجهنى إلى الخير حيثما توجهت وقوله بما تيسر إلى آخره قيل من أحسنه اللهم بك أستعين وعليك أتوكل اللهم ذلل لى صعوبة أمرى وسهل على مشقة سفرى وارزقنى من الخير أكثر مما أطلب واصرف عني كل شر رب اشرح لى صدرى ونور قلبى ويسر لى أمرى اللهم إني أستحفظك وأستودعك نفسى ودينى وأهلى وأقاربى

(الخامسة عشرة) يُسْتَحَبُّ أَنْ يُرَدِّعَ أَهْلَهُ وَجِيرَانَهُ وَأَصْدِقَاءَهُ وَأَنْ يُوَدِّعَهُمْ
وَيَقُولَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لِمُصَاحِبِهِ أَسْتَوْدِعُكَ اللَّهُ ذَنْبَكَ وَأَمَانَتَكَ وَخَوَاتِمَ عَمَلِكَ
رَزَوْدَكَ اللَّهُ التَّعَوُّيَ وَغَفَرَ ذَنْبَكَ وَيَسَّرَ لَكَ الْخَيْرَ حَيْثُ كُنْتَ .

وكل ما أنعمت به على وعليهم من آخرة ودنيا فاحفظنا أجمعين من كل سوء يا كريم (قوله
الخامسة عشرة يستحب أن يودع أهله الخ) ورد أنه عليه السلام كان إذا أراد سفراً أتى أصحابه
فسلم عليهم وإذا قدم من سفر أتوا إليه فسلموا عليه . وروى أبو يعلى والطبراني عن أبي هريرة
رضي الله تعالى عنه إذا أراد أحدكم سفراً فليسلم على إخوانه فيسن له أن يذهب إلى من ذكرهم
المصنف ليودعهم ويتحلل منهم ويطيب قلوبهم ما أمكنه . يلتبس منهم الدعاء لما أخرجه
الطبراني إذا أراد أحدكم سفراً فليسلم على إخوانه فإنهم يزيدونه بدعائهم إلى دعائه خيراً وإنما كان
هو المودع لأنه المفارِق والتوديع منه والقادم يؤتى إليه لهنى بالسلامة والمراد بالأمانة في
قوله وأمانتك أهله ومن خلفه وماله عند أمينه وذكر الدين هنا لأن السفر مظنة التفریط فيه
وخواتيم الأعمال لأن المدار عليها ثم هذا الدعاء الذي ذكره مجموع من حديثين صحيحين زاد
النسائي آخره وأقرأ عليك السلام . وينبغي للمقيم أن يزيد عليه إذا ولى المسافر اللهم اطوله
البعد وهورن عليه السفر لأنه عليه السلام قاله لمريد سفر قال يا رسول الله إني أريد أن أسافر فأوصني
قال عليك بتقوى الله والتكبير على كل شرف أو مرتفع فلما ولى قال اللهم اطوله البعد رواه
أحمد والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه . وأن يطلب من الخارج الدعاء لما صح أنه عليه السلام
طلبه من عمر لما أراد العمرة بقوله يا أخى لاتنسنا من دعائك وفي رواية يا أخى أشركنا
في دعائك . وأن يشيعه بالمشى معه كما قاله جع للاتباع أيضاً رواه أبو داود وكذا الحاكم وصححه
وأن يضافه عند مفارقتها فيما يظهر للاتباع أيضاً رواه أبو داود والنسائي وأن يواسيه بشيء إن
كان محتاجاً كما هو ظاهر أخذاً من اعتذار ابن عمر رضي الله عنهما لمن ودعه بقوله ليس لي ما أعطيكه
ويسن للخارج طلب وصاية القيم له بالخير للحديث المذكور ودعاؤه له لما رواه أحمد والنسائي
وابن ماجه أنه عليه السلام قال إذا خرجت إلى سفر فقل لمن خلفته أستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه
وابن السني أنه عليه السلام قال من أراد أن يسافر فليقل لمن ي خلفه أستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه
ويقاس به الدعاء المتقدم فيقول لهم أستودع الله دينكم إلى آخره كما صرح به المصنف

(السادسة عشرة) السُّنَّةُ إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ بَيْتِهِ أَنْ يَقُولَ مَا صَحَّ
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ
 أَضِلَّ أَوْ أُضَلَّ أَوْ أَزِلَّ أَوْ أُزِلَّ أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلِمَ أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ . وَعَنْ
 أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْتِهِ فَقَالَ بِسْمِ اللَّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى
 اللَّهِ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ يَقَالُ لَهُ هُدِيَته وَكُفِّيتَ دَوْرَتَهُ . وَيُسْتَحَبُّ هَذَا
 الدُّعَاءُ لِسُكُنِ الْخَارِجِ مِنْ بَيْتِهِ . وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَقْصِدَ بَشْيَءَ عِنْدَ خُرُوجِهِ وَكَذَا
 يَنْبَغِي بَدْيَ كُلِّ حَاجَةٍ يُرِيدُهَا .

بقوله ويقول كل واحد لصاحبه إلخ . وحكى ابن صلاح والجمال الطبري وابن جماعة أن إنساناً
 في زمن عمر رضي الله تعالى عنه فارق زوجته وهي حامل فقال حين ودعها بإخلاص
 وصدق نية أستودع الله ما في بطنك فلما قدم رآها مات ورأى على قبرها ناراً ففتحه فإذا
 الولد يدب حولها وهي جالسة وسمع منادياً يقول ألا أيها المستودع ربه خذ وديعتك أما والله
 لو استودعت الأم لوجدتها رواه الطبراني في الدعاء وأن يكون خروج التوجه من المدينة على
 ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام من طريق الشجرة للاتباع أيضاً (قوله السادسة عشرة
 السنة إذا أراد الخروج إلخ) ذكر آخر الرابعة عشرة دعاء عند نهوضه إلى الخروج وذكر
 في هذه دعاء آخر عند إرادة الخروج فيحتمل أن الأول عند نهوضه للخروج وإن لم يشرع
 فيه والثاني عند شروعه فيه، ويحتمل أن يجمع بينهما عند إرادته وعليه فالذي يظهر أن الأول
 تقديم الأول لأنه نص في المقصود لخصوصه به بخلاف الثاني فإنه يعم كل خروج ثم قوله في
 هذه إذا أراد الخروج قد ينافية قوله عقبه في الحديث كان يقول إذا خرج من بيته الموافق
 لتعبير الراوي فيه بقوله ما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيته صباحاً إلا رفع بصره إلى
 إلى السماء وقال الحديث إلا أن يؤول خرج بأراد على حد فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله
 من الشيطان الرجيم وفيه وقفة وقوله بعد لكل خارج يؤيد الأخذ بظاهر الحديث إذ اسم الفاعل
 حقيقة في الحال ثم رأيت بعضهم كابن جماعة عبر هنا بقوله السنة إذا خرج أن يقول وذكر ما قاله
 المصنف هو مطابق للحديث فالأخذ به أولى إلا أن يرد ما يصرفه عن ظاهره وعليه فيكون

(السابعة عشرة) إذا خرج وأراد الركوب استحب أن يقول بسم الله ، وإذا استوى على دابته قال الحمد لله سبحانه الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون ، ثم يقول الحمد لله ثلاث مرات ثم يقول الله أكبر ثلاث مرات ثم يقول سبحانه اللهم إني ظفقت نفسي فاغثني لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت للحديث الصحيح في ذلك ويستحب أن

الأول عند النهوض إليه والثاني بعده . ويؤخذ من الحديث أنه يسن رفع بصره فيه إلى السماء ولا ينافيه حديث النبي عن رفعه إليها فيه لإمكان حمله على إدامته أو على ما إذا اختل به خشوعه ثم قوله من أن أصل الخ صح في رواية أخرى بلفظ الجمع في الكل وصح أيضاً كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من بيته يقول بسم الله لا حول ولا قوة إلا بالله التكلان على الله وصح من قال لا حول ولا قوة إلا بالله كان دواء من تسعة وتسعين داء أسرها الله . وقوله عن أنس الخ هو حديث صحيح وقوله من بيته أي أو من منزله الذي يرحل عنه قياساً على ما مر آنفاً في الصلاة فيه (قوله السابعة عشرة إذا خرج وأراد الركوب الخ) يسن أيضاً أن يبدأ برجله اليمنى ويجتهد أن يكون ركوبه في الشق الأيمن إن عادله نحو ولده أو عبده أو زوجته وإلا فليتناوبا الركوب فيه مرة ومرة وقوله وأراد الركوب أي أخذ في أول مقدماته وقوله على ظهر دابته ظاهره أنه لا يقول ذلك في المغصوبة وعليه فيوجه بأن نعمة التسخير لم تتم عليه ويشهد له ما قبل من عدم نذب التسمية عند أكل المغصوب والذي يظهر نذب ذلك فيهما لأن الجهة متفكة وهل يلحق براكب الدابة من ركب عتق آدمي أو يفرق بأن من شأن الدواب الإباء لولا التسخير بخلاف الآدمي محل نظر والإلحاق غير بعيد ولا نسلم ما ذكر فإن من شأن الآدمي الإباء عن مثل هذا أيضاً فكان في تسخير نعمة أي نعمة ويزيد بعد قوله وكآبة المنقلب والخور بعد الكور ودعوة الظلوم ومعنى مقرنين مطيقين ومتقلبون مبعوثون وناسب ما قبله لأن الركوب قد يتولد عنه الموت بنحو تعثر الدابة فكان من حقه وقد اتصل بسبب من أسباب التلف أن لا ينسى موته وأنه هالك لا محالة منقلب إلى الله تعالى ليحمله ذلك على الاستعداد للقضاء بإصلاح حاله قبل أن تنفط نفسه بفتنة وينبغي أنه إذا فاتته ذكر الركوب في أوله يأتي به في أثناء نظر البسملة في الوضوء وغيره قوله ويستحب أن يغم إليه الخ يسن أيضاً اللهم

يَعْمُ إِلَيْهِ : اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبَرِّ وَالتَّقْوَى ، وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تُحِبُّ
وَتَرْضَى ، اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا ، وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ . اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ
فِي السَّفَرِ ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ . اللَّهُمَّ إِنَّا نَتَوَدُّ بِكَ مِنْ وَشَاءِ السَّفَرِ ،
وَكَاثِرِ النَّقَبِ ، وَشَوْءِ الْمُنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ وَالْوَلَدِ ، لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي ذَلِكَ .

اصحنا بصحتك واقبلنا بدمتك أى انقلاباً مصحوباً بأمانك وعنايتك اللهم ازول لنا الأرض
للحديث الحسن في ذلك وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا ركب راحلته قال بأصبعه
ومدها اللهم أنت الصاحب في السفر الخ فينبغي ندب ذلك بسبابه الخ ليلاحظ هنا ما رفعت
له في تشهد الصلاة من الإشارة إلى التوحيد بالقلب واللسان والأركان ويظهر أنه لو لم
يتيسر له الخي أشار بالمسرى ثم غيرها ويفرق بينه وبين نظيره في التشهد بأن الإشارة
بالمسرى ثم تبطل سنة وضعها على الركبة ولا كذلك هنا . وقوله الصاحب في السفر
يستفاد منه أن هذا من أسماء الله تعالى لكن هل هو مقيد في السفر اتباعاً للفظ الحديث
إذ أسماء الله توقيفية ولم يرد إلا مقيداً أولاً بتقيد بذلك محل نظر والأول أقرب والمراد
بالصحبة هنا غايتها من اللطف وإسداء الإنعام والإفضال وكذلك يقال بتظهير جميع ما ذكر
في قوله والخليفة في الأهل والمال .

(تنبيه) مما يؤيد مارجحته في الفتاوى أتى سئلت عن قال الله ساق هل يجوز ذلك
لقوله تعالى وسقاهم ربهم شراباً طهوراً ، فأجبت الذي صح عند الأشعرى وجرى عليه
أكثر أئمتنا وهو المعتمد عند النووي رحمه الله وغيره أنه لا يجوز اختراع اسم أو وصف
له تعالى إلا بقرآن مصرح به لا بأصله الذي اشتق منه فحسب . واختلفوا هل يكفي الورد
في الخبر الصحيح ، والذي صححه النووي في الجميل أنه يكفي قال بل هو الصواب خلافاً
لجمع أشرطوا التواتر ولأجل هذا اعترض عليه شرح مناجاة في قوله فيه تبعاً للفقهاء
بالاكْتفاء بأنه لم يرد فيه توقيف وردوا على من أجاب عنه بأن ورود ما منه الاشتقاق
المصدر أو الفعل لا يكفي على الأصح بل لابد من توقيف في نفس اللفظ الذي هو الاسم أو الصفة ،
أجيب بأنه صح في الخبر أن الله صانع كل صانع وصنعتة ، ورد بأن هذا مضاف والذي في
المناهج معرف بأل فلا دليل في ذلك على هذا وبأن الشرط أن لا يكون الوارد على جهة
المقابلة ومن ثم لم يجوز أن يقال الله زارع أو ما كر أخذاً من أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ،
ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين ، ولا الله رام أخذاً من قوله تعالى ولكن الله رى ،

(الثامنة عشرة) يُسْتَحَبُّ إِكْتِنَالُ السَّيْرِ فِي اللَّيْلِ ، حَدِيثُ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : عَلَيْكُمْ بِالذَّلْجَةِ ، فَإِنَّ الْأَرْضَ تَطْمَئِنُّ بِاللَّيْلِ .

ولا الله مثبت أخذاً من ثبت به الأقدام ونظائره كثيرة . والجواب الصحيح أنه صح من حديث الطبراني والحاكم انقروا الله فإن الله فاتح لكم وصانع وهذا دليل واضح للفقهاء إذ لا فرق بين المعروف والمنكر وأما قول الحلبي من أكابر أئمتنا يستحب لمن ألقى بفرأ في الأرض أن يقول الله الزارع والمثبت والمبلغ فهو جرى منه في الثلاثة على المرجوح أنه يكتفى بالورود ولو على جهة المقابل لكن إن لم يوهم نقصاً واعتماد الغزالي ضعيف كما صرحوا به على أن لك أن تقول في الله ساق أنه لا يجوز ولا على الضعيف لأن شرطه أن لا يوهم نقصاً وهذا يوهمه وإنما لم ينظر الحلبي إلى إيهامه في الزارع . وما بعده لأن ذكره مع إلقاء البذر في الأرض قرينة ظاهرة على أن المراد الله المحيي لهذا البذر . وأما إطلاق الله ساق فوهم لأنه لا قرينة فيه ترفع الإيهام ، لا يقال قرينة المطلق كافية لأننا نقول لو نظروا لذلك لم يشترطوا نفي الإيهام لأن كل موحد قرينة حالية تنفي الإيهام . وبما قرر علم أنه لا يجوز على الأصح أن يؤخذ من قوله تعالى وسقام ربهم شراً طهوراً الله الساق كما لا يقال الله الراي والمثبت وغير ذلك مما مر . ووعاء السفر بالمد شدته ، والكآبة بالمد أيضاً تغير النفس من حزن ونحوه . والخور بمهملتين النقص والتأخر . والكور بالراء من تكوير العمامة أي لفها وجمعها ، ورواه مسلم وغيره بالنون مصدر كان إذا وجد واستقر وهو الأكثر الرجوع من الاستقامة أو الزيادة إلى النقص ، كذا نقل تفسير هذه الثلاثة عن العلماء وفيه وقفة إذ يصير المعنى عليه وأعوذ بك من النقص بعد الرجوع إلى النقص فالوجه أن يقال المراد بالكور هنا نفس الاستقامة أو الزيادة لا الرجوع منهما ليلتم المعنى . ثم رأيت ابن خليل ذكر نحو ذلك فقال والكور التقدم والزيادة ، والكون من قولهم كان فلان على حالة جميلة فحار عنها أي رجع وقولهم حار بعد ما كان . واعلم أن نسخ المتن اتفقت على ذكر المسال أولاً وآخرأ وعلى حذف الولد في الآخر واختلفت في إثباته في الأول والذي في حديث مسلم وغيره حذفهما من الأول وحذف الولد منهما وكأن المصنف ألحق ما لم يرد بالوارد لشدة التفات النفس إليه أيضاً على أن الأهل قد يشمل الولد فهو تصريح بما علم وظاهر كلام المصنف كالحديث أنه يسن ما ذكره وإن لم يكن له أهل ولا مال ولا ولد وهو محتمل إذ قد يطرأ له ذلك فإن ينس لقطع ذكره وأنثيه احتمل أن لا يذكر الولد (قوله لحديث أنس) رواه أبو داود والحاكم وصححه (قوله بالدجلة) هي بضم فسكون أو بفتحتين قال

وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يُرِيحَ دَابَّتَهُ بِالزُّوْلِ عَنْهَا غُدُوَّةً وَعَشِيَّةً ، وَعَنْدَ كُلِّ عَقَبَةٍ ،
وَيَتَجَنَّبُ النَّوْمَ عَلَى ظَهْرِهَا . وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا نَوْقَ طَائِفَتِهَا ، وَأَنْ

في الصباح السير في أول الليل وآخره وقول البيهقي يكره السير أوله للنهي عن إرسال الفواشي
أى بالفاء ما يفشو من كل شئ والصبيان حتى تذهب فحمة العشاء رده في المجموع بأنه ليس
في الحديث ما يدل له إذ الحديث محمول على كراهة إرسال ما ذكر فيه من غير متعهد
وحافظ له فالاختيار أنه لا يكره ومن ثم أطلق هنا كغيره من إكثار السير ليلاً وما رواه
الطبراني من النهي عن ذلك في سنده مقال فلا يصلح أن يحتج به للكرهه وبما تقرر يعلم
أن تخصيص ابن جماعة للنبد بآخر الليل وتفسيره بالدخلة بأنها السير آخره مردود . ويجوز أن
يكون معنى طي الأرض ليلاً الطي الحقيقي إذ في رواية عليكم بالدخلة فإن لله ملائكة موكلين
يطؤون الأرض للمسافر كما تطوى القرايطيس أو نشاطها على المشي حينئذ واختاره بعضهم
وفيه نظر بل الأول أولى لأن الأصل بقاء اللفظ على حقيقته الممكنة حتى يرد ما يصرفه
عنها (قوله ويستحب أن يريح دابته الخ) المعتمد أخذاً مما في الروضة في الدابة المستأجرة
التي لم يعلم رضا صاحبها ومثلها المعارة فيما يظهر أنه إذا اعتيد الزول والمشى للإراحة أو عند
العقبات الصعاب فإن شرطاً شيئاً أتبع وإلا وجب ما اطرده العرف به على الذكر القوي الذي
ليس له وجهة بحيث يخل المشى بمروءته عند العقبات دون الإراحة . قال مجلى لأن الزول
للعقبة معتاد بمطلق العقد وفي الإراحة معتاد بطريق التبرع أما ضد من ذكر فلا نزول عليه
مطلقاً : فما أطلقه ابن جماعة تبعاً لصاحب المذهب وابن الصلاح من وجوب الزول حيث
اعتيد ضعيف لكن هو انورع والاحتياط ويظهر أن المراد عرف الركب الذي هو فيه دون
عرف بلد مالك الدابة أو راحته وفي عبارة الروضة ما يدل لذلك . قال الجلال الطبري : ويسن
أن لا ينزل حتى يحمى النهار وأن ينام فيه نومة يستعين بها على دفع الوسن . وقال غيره :
يسن الإسراع في المشى عند الإعياء للحديث الصحيح أنهم شكوا إلى النبي ﷺ المشى فدهاهم
فقال عليكم بالنسلان فنسلوا فوجدوه أخف عليهم والرفق بالإبل أى مثلاً إن سافر في الخصب
لتنال حظها منه والإسراع بها عند الحذب لتصل إلى المقصد وفيها فضل قوتها لحديث بذلك
(قوله غلوة) دليله حديث البيهقي كان رسول الله ﷺ إذا صلى الفجر في السفر مشى قليلاً
وناقته تقاد (قوله ويتجنب النوم) أى كثرت عرفاً لغیر عذر فقد صح أنه ﷺ نام على
راحته وللمؤجر منعه منه في غير وقته لأن النائم يشغل كذا نقله الشيخان وأقره . والذي يظهر
أن المراد بوقته الوقت الذي يعتاد غالب الناس النوم فيه في السفر . وإنا وإن سلمنا عدم

يُجِيعُهَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ ، فَإِنْ حَمَلَهَا الْجَمَالُ فَوْقَ طَاقَتِهَا لَزِمَ التَّأَلُّفَ الْإِمْتِنَاعُ مِنْ ذَلِكَ . وَلَا بَأْسَ بِالْإِرْتِدَافِ عَلَى الدَّابَّةِ إِذَا أَطَاقَتْهُ : فَقَدْ صَحَّتِ الْأَحَادِيثُ لِلْمَشْهُورَةِ فِي ذَلِكَ . وَلَا يُمَكِّثُ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ إِذَا كَانَ رَاقِفاً لِتُظْلَمَ يَطُولَ رَمْنُهُ بَلْ يَنْتَفِيحُ أَنْ يَنْزِلَ إِلَى الْأَرْضِ ، فَإِذَا أَرَادَ السَّيْرَ رَكِبَ إِلَّا أَنْ يَسْكُونَ لَهُ عُدْرٌ مَقْصُودٌ فِي تَرْكِ التَّنَزُّلِ . وَالْحَدِيثُ مَشْهُورٌ فِي النَّهْيِ عَنْ اتِّخَاذِ ظَهْرِ الدَّوَابِّ مَتَابِرٍ . وَفِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ عَلَى رَاحِلَتِهِ ، وَهَذَا لِلْحَاجَةِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ .

(التاسعة عشرة) أَنْ يَتَجَنَّبَ الشَّيْعَ الْمَقْرُطَ وَالزَّيْنَةَ

ظهور ثقل فيه حساً يكون الحكم كذلك وأنه لا فرق بين أن ينام على أُنْتَبِهَ أَوْ غَيْرِهِ إِذِ الْجَنَّةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ لَهَا ثِقَلٌ حَسِّيٌّ أَوْ طَبِيعِيٌّ مَزُولٌ مَنَزَلَةُ الْحَسَى وَلَا مَحْذُورٌ فِي النَّعَامِ بِإِبْقَاءِ نَوْعٍ مِنَ الشُّعُورِ مِنْهُ فَلَا أَثَرٌ لَهَا فِيهِ مِنْ ثِقَلٍ (قَوْلُهُ وَيُحْرَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْمِلَهَا فَوْقَ طَاقَتِهَا) الَّذِي يَظْهَرُ فِي ضَبْطِهِ أَنْ يَقَالُ هُوَ مَا يَقْضِي أَهْلُ الْخَبْرَةِ بِأَنْ مِثْلَ هَذِهِ الدَّابَّةِ سَئاً وَنَرْعاً تَعْجَزُ عَنْ حَمْلِ مِثْلِهِ أَوْ يَتَرْتَبُ ضَرَرٌ يَلْحَقُهَا مِنْهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَقَلَّةِ مِشْيَئِهَا عَنْ عَاقِبَتِهَا لِأَنَّهُ يَشْعُرُ بِعَدَّةٍ بَاطِنَةٍ وَإِنْ لَمْ يَطْلُعْ عَلَيْهَا وَتَحْتَمِلُ خِلَافَهُ (قَوْلُهُ وَأَنْ يُجِيعَهَا) أَيْ إِجَاعَةً يَتَرْتَبُ عَلَيْهَا هَذَا الضَّرَرُ الْمَذْكُورُ فِيهَا يَظْهَرُ أَيْضاً (قَوْلُهُ وَلَا بَأْسَ بِالْإِرْتِدَافِ عَلَى الدَّابَّةِ إِذَا أَطَاقَتْهُ) أَيْ الَّتِي هِيَ مُلْكُهُ وَكَذَا الْمَمْلُوكَةُ لِلْغَيْرِ إِنْ عَلِمَ رِضَاهُ بِذَلِكَ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ إِرْدَافِ وَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرٍ حَيْثُ أَطَاقَتْهُ وَعِنْدَهُ مَالُهَا أَحَقُّ بِمَقْدَمِهَا لِلْحَدِيثِ بِذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَقْدُمَهُ . وَيجوزُ التَّعَاقُبُ عَلَيْهَا وَيَسْنُ أَنْ يَرْكَبَ غَلَامَهُ (قَوْلُهُ وَلَا يُمَكِّثُ) أَيْ يَكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ مَالِمُ يَفْرُضُ تَضَرُّرَهَا بِهِ أَوْ تَطَرُّدِ الْعَادَةِ بِالْإِزْوَالِ حِينَئِذٍ عَلَى احْتِمَالِ الَّذِي يَظْهَرُ خِلَافَهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ وَإِنْ أُمِكنَ وَالْفَرْقُ بِأَنَّهُ لَا مِشْقَةَ فِي زَوَالِهِ بِشَرْطِهِ السَّابِقِ ثُمَّ رُكُوبِهِ بِخِلَافِ مِثْلِهِ فَإِنْ فِيهِ مِشْقَةٌ فِي الْجُمْلَةِ وَالْأَوَّلَى عِنْدَ زَوَالِهِ أَنْ يَبْدَأَ بِحِطِّ الرَّحْلِ قَبْلَ الصَّلَاةِ حَيْثُ اتَّسَعَ الْوَقْتُ وَيَعْلَفُ دَابَّتَهُ قَبْلَ أَكْلِهِ (قَوْلُهُ الشَّيْعَ الْمَقْرُطُ) قِيدَ الْآكِدِيَةِ تَجَنَّبَهُ أَيْ الَّذِي يَنْبَغِي تَجَنُّبُ الشَّيْعِ مَطْلَقاً وَالْكَلَامُ فِي مَالِ نَفْسِهِ أَمَا الزِّيَادَةُ عَلَى الشَّيْعِ مِنْ مَالِ الْغَيْرِ الَّذِي لَمْ يَعْلَمْ رِضَاهُ فَيَحْرَمُ مَطْلَقاً وَمِنْ مَالِهِ وَمَالِ الَّذِي يَعْلَمُ رِضَاهُ يَحْرَمُ إِنْ ضَرَّهُ وَإِلَّا فَلَآ ، وَضَابِطُ الشَّيْعِ أَنْ يَصِيرَ بِحَيْثُ لَا يَشْتَهِي لِأَنْ لَا يَجِدَ لَهُ مَسَاجِدَ .

وَالرَّفْعَةُ التَّبْطُّ فِي أَلْوَانِ الْأَطْعِمَةِ ، فَإِنَّ الْحَاجَّ اشْمَعْتُ اغْبَرُ . وَيَنْبَغِي أَنْ
يَسْتَمِيلَ الرَّفْقَ وَحُسْنَ الْخُلُقِ مَعَ الْعُلَامِ وَالْجَمَالِ وَالرَّفِيقِ وَالسَّائِلِ
وغيرهم ، وَيَتَجَنَّبُ الْمَخَاصِةَ وَالْمُحْشَنَةَ وَمُزَاحِمَةَ النَّاسِ فِي الطَّرِيقِ وَمَوَارِدِ

(قوله والرفعة) والتنعيم هنا كالزينة والتبسط ألقاظ معانيها متقاربة أخذاً من القاموس وغيره
(قوله والتبسط في ألوان الأطعمة) محله كما هو ظاهر وعليه يدل سياقه فيما إذا كان يفعل
ذلك لنفسه بلا عذر أما لغيره أو لعذر فلا بأس به بل قد يتأكد في حق ضيف ونحوه
ولا يبعد كراهة نحو الرفعة له بعد الإحرام نظير الصائم (قوله ويتجنب المخاصبة الخ) هذا
لا يختص بالحاج وإنما المراد أن تركه يتأكد للحاج أكثر من غيره . نظير ما قالوه في الصائم
وكالحاج في ذلك كل مسافر لعبادة . وقوله إذا أمكنه ذلك يجتزئ به عما يقع في ركب الحجيج
من وقوع المزاحمة في الطرق وعلى الماء حتى يؤدي إلى تلف الأتفس والأموال ، وحينئذ
فالذي يظهر أن يقال إن زحمة أحد باختياره بأن كان بممكنه الترفع عنه أو الوقوف حتى
يمر ولم يخش انقطاعاً ونحوه فلم يفعل كان له حكم الصائل فيدفعه بالأخف فالأخف مالم
يتعين الأعلى طريقاً في الدفع وإن زحمة لا باختياره كأن زحم الآخر أيضاً فتارة يمكنه دفع
مزاحمته فيترك فيكون كالصائل أيضاً لتقصيره بترك دفعه مع سهولته عليه وتارة لا يمكنه
فهذا مما يتردد النظر فيه فيحتمل أن يقال هو كالمكره على الحناية فإن خشي الأول فوات
نحو نفسه فله دفع الثاني ومزاحمته وهكذا مطلقاً أو فوات ماله فإن كان الثاني يخشى على نفسه
لم يجز دفعه بل يجب على الأول وقاية نفسه بماله لأن حرمة النفس أكد وإن كان يخشى على
ماله فلا أول دفعه ببقية الآتي ولا يخفى حكم الثالث والرابع وهكذا مما ذكر . ولو زحم
وحده أو مع دابته بحيث لم يبق له فعل وصارت حركته اضطرابية ففي جواز دفعه حينئذ
نظر . وظاهر كلامهم في باب الصيال جوازه ولو أمكنه الوقوف حتى تنقضي المزاحمة وجب
عليه فإن خشي منه فوات النفس جاز له المزاحمة أو فوات المال امتنع أو خشي فوات
نفس الغير فإن خشي فوات ماله فقد تعارض تلف ماله وماله غيره فإن كان أحصد المالين
قناً ثم حيواناً محترماً قدم وإلا فإن كان أحد الحوفين مظنوناً والآخر متيقناً فظاهر تقديم
المتيقن وإن استويا فيه نظر ولا يبعد احترام مال الغير ، وكذا يقال لو تعارض تلف نفسه
ونفس غيره . ويفرق بين هذا وما مر فيمن لم يبق له فعل بأن نفس الغير المتلفة هنا لم يخش
منها إتلاف وإنما الخشية من غيرها إذ الفرض أنه لو وقف قتل ولو زحم قتل غيره ، وهذا
ما يظهر الآن وقد يفتح الله برؤية نقل في المسئلة يكشف عنها القناع فإني لم أر أحداً حام حولها

الماء إذا أمسكته ذلك ، وَيَصُونَ لَنَاهُ مِنَ الشَّمِّ وَالغَيْبَةِ وَلَمَتَةِ الدَّوَابِّ وَجَمِيعِ الْأَلْفَافِ النَّبِيحَةِ ، وَلِيْلَاحِظْ قَوْلَهُ ﷺ : مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْشْ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ . وَيَرْفُقُ بِالسَّائِلِ وَالضَّعِيفِ وَلَا يَنْهَرُ أَحَدًا مِنْهُمْ وَلَا يُؤَبِّخُهُ عَلَى خُرُوجِهِ بِلَا زَادٍ وَلَا رَاحِلَةٍ ، بَلْ يُؤَاسِرُ بَشِيءًا مِمَّا تَبَسَّرَ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ رَدَّاهُ رَدًّا جَبِيلًا وَدَعَاهُ بِالْمَعُونَةِ .

(العشرون) كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْوَحْدَةَ فِي السَّفَرِ وَقَالَ : الرَّأَكِبُ الْوَاحِدُ شَيْطَانٌ ، وَالْاِثْنَانِ شَيْطَانَانِ ، وَالثَّلَاثَةُ رَكْبٌ . فَيَنْبَغِي أَنْ يَسِيرَ مَعَ

ولا بأدنى إشارة (قَوْلُهُ وَلَعْنَةُ الدَّوَابِّ) أَيْ لَوُرُودِ النَّهْيِ عَنْهُ كَضَرْبِهَا عَلَى وَجْهِهَا فَظَاهِرُ كَلَامِهِ حَرْمَةُ لَعْنِ الدَّوَابِّ وَهُوَ كَذَلِكَ وَهَلْ ضَرْبُهَا عَلَى وَجْهِهَا كَذَلِكَ أَوْ لَا كُلِّ مُحْتَمَلٍ ، وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ أَخْذًا بظَاهِرِ النَّهْيِ وَقِيَاسًا عَلَى حَرْمَةِ وَسْمِهَا . نَعَمْ إِنْ لَمْ يُمْكِنِ الْعُدُولُ إِلَى غَيْرِهِ وَخَشِيَ عَلَى نَفْسِهِ جَازَ لِلضَّرُورَةِ . ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ جَمَاعَةَ قَالَ : وَيَجُوزُ ضَرْبُهَا عَلَى حَسَبِ الْحَاجَةِ ، وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتَهُ (قَوْلُهُ وَيَرْفُقُ بِالسَّائِلِ وَالضَّعِيفِ وَلَا يَنْهَرُ أَحَدًا مِنْهُمْ وَلَا يُؤَبِّخُهُ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَلْعِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ مُتَجَعِدٌ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَأَمَّا السَّائِلُ فَلَا تَنْهَرُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ وَإِلَّا نَهَرَهُ : يَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا أُلْحِظَ وَلَمْ يُمْكِنَ دَفْعُهُ إِلَّا بِكَذَلِكَ فَحِينَئِذٍ لَا مَنَعَ مِنْ أَنَّهُ يَنْهَرُهُ لَكِنْ بِمَا لَاشْتَمَ فِيهِ وَلَا لِمَنْ يَلِ بَنَحُو : لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ، وَخَفِيَ اللَّهُ فِي إِحْلَاكِهِ وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَخْفَى عَلَى الْمَوْقِفِ (قَوْلُهُ الْعَشْرُونَ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْوَحْدَةَ فِي السَّفَرِ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا تَزُولُ الْكَرَاهَةُ إِلَّا بِثَلَاثَةٍ وَهُوَ كَذَلِكَ وَحَمْلُهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ فَيَمُنُ أَنْسُ بِالنَّاسِ فَيَخَافُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِنْفِرَادِ لِلضَّرَرِ مِنْ شَيْطَانٍ وَنَحْوِهِ بِخِلَافِ مَنْ اسْتَوْحَشَ مِنْهُمْ وَاسْتَأْنَسَ بِاللَّهِ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَوْقَاتِهِ إِذْ رَاحَتِهِ فِي ذَلِكَ انْتَهَى . وَنَحْلُهُ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِيهَا إِذَا تَبَسَّرَ اسْتَصْحَابَ أَحَدٍ لَهُ وَإِلَّا كَانِ احْتِيَاجُ السَّفَرِ وَلَمْ يَرْمِ مَنْ يَسْتَصْحِبُهُ فَلَا كَرَاهَةَ فِي ذَلِكَ . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّأَكِبُ شَيْطَانُ الْمَرَادِ بِهِ الْمُنْفَرِدُ وَآثَرُ الرَّأَكِبِ جَرِيًّا عَلَى الْأَغْلَبِ وَالْحَدِيثُ حَسَنٌ : وَرَوَى الْبُخَارِيُّ : لَوْ أَنَّ النَّاسَ

الناس ولا يتفرد بطريق ولا يركب بنيات الطريق فإنه يخاف عليه الآفات بسبب ذلك . وإذا توافق ثلاثة أو أكثر فينبغي أن يؤمروا على أنفسهم أفضلهم وأجودهم رأياً ثم ليطيعوه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إذا كانوا ثلاثة فليؤمروا أحدهم . رواه أبو داود بإسناد حسن .

يعلمون من الوحدة ما أعلم ما سار راكب بالليل وحده (قوله ولا يركب بنيات الطريق) أى بمناعها ويسراها بل يمشى وسطها لئلا يغتال فيبعد عليه الغوث ، ومن ثم صرحوا بأنه ينبغي أن لا يتقطع عن رفقة بحيث يغتال ولا ينأى بعيداً عن الطريق والركب سائر ، وينبغي للرفقة أن يتناوبوا الحراسة إذا نزلوا وينضم بعضهم إلى بعض ولا يتفرقوا لقوله صلى الله عليه وسلم إن ذلك من الشيطان رواه أبو دود والنسائي (قوله وإذا توافق ثلاثة أو أكثر ينبغي أن يؤمروا على أنفسهم الخ) أى يندب ولوتعارض الأفضل والأجود رأياً فهل الأولى تأمر الأول لأنه أعلم بمصالح الدين أو الثانية لأنه أعرف بمضار السفر وللخطر فيه مجال ويتقدح ترجيح الثاني لأن حفظ مضار السفر هو المقصود بالذات لأن التأمر إنما طلب لذلك (قوله ثم ليطيعوه) أى وجوباً والظاهر وجوب طاعته في كل ما يأمر به وينهى عنه مما فيه مصلحة مالم يخالف الشرع وهل لم عزله بغير حجة وتولية غيره أولاً لصحة توليته فلا يعزل إلا بمقتضى كل منهما محتمل وميل النفس إلى الثاني وهل له الحكم بينهم في نحو أموال وأنكحة من غير تحكيم لأن تأميرهم إياه تحكيم أولاً بد من تجديد تحكيم في هذه الأمور احتياطاً لها لخطرها أو يفصل بين أن يؤمروا على أنفسهم في كل ما يعرض لهم فيجوز أو في أسباب السفر فقط فلا يجوز ؟ كل ذلك محتمل أيضاً والأقرب الثالث وعليه فلو أمره وأطلقوا يأتي الاحتمالان الأولان ولا يبعد ترجيح الثاني منهما والذي يظهر أن تأمر الأفضل والأجود أولى لا واجب بل لا يبعد جواز تأمر الفاسق لأن هذه الولاية منوطة برضا المولى فحيث رضوا كلهم بواحد جاز ولو ناقصاً ومقتضى كلامه والحديث هنا أن الاثنين لا يسن لأحدهما تأمر صاحبه ولو قيل به قياساً لم يبعد لاسيما إذا قلنا إن مفهوم العسد

(الحادية والعشرون) بُكْرَهُ أَنْ يَسْتَصْحِبَ كَلْبًا أَوْ سَجَرًا ، لحديث
أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ سَمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : إِنَّ الْبَيْرَ الَّذِي
فِيهَا الْجَرَسُ لَا تَصْحَبُهُ الْمَلَائِكَةُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ يَسْتَدِرُّ حَسَنًا . وَرَوَى
أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ
رُفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ أَوْ جَرَسٌ . حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَفِي الْحَدِيثِ فِي سُنَنِ
أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْجَرَسُ مِزْمَارُ الشَّيْطَانِ .
قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : فَإِنْ وَقَعَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ

كَيْسَ بِحُجَّةٍ وَلَا يَنَافِيهِ كَوْنُهُمَا شَيْطَانَيْنِ لِأَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ نَدْبُ التَّأْمِيرِ لِلثَّلَاثَةِ وَلَوْ فِي السَّفَرِ
الْمَكْرُوهِ فَكَذًا يُقَالُ بِمَثَلِهِ هُنَا . وَإِذَا أَمْرُوهُ فِي السَّفَرِ فَيَنْعَزِلُ بِمَاذَا ؟ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُمْ إِذَا
أَمْرُوهُ فِي سَفَرٍ طَوِيلٍ انْعَزَلَ بِإِقَامَةٍ تَقْتَضِي مَنَعَ التَّرْخُصِ أَوْ بَوْصُولِ مَا يَمْنَعُ التَّرْخُصَ
ابْتِدَاءً ، وَإِنْ أَمْرُوهُ فِي سَفَرٍ قَصِيرٍ لَمْ يَنْعَزِلْ حَتَّى يَبْلُغَ الْمَقْصِدَ وَيَحْتَمِلُ انْعِزَالَهُ هُنَا أَيْضًا
بِإِقَامَةٍ لَوْ كَانَتْ فِي الطَّوِيلِ لَمَنَعَ التَّرْخُصَ وَيَحْتَمِلُ خِلَافَهُ وَالْفَرْقُ (قَوْلُهُ الْحَادِيَةُ وَالْعَشْرُونَ
يَكْرَهُ أَنْ يَسْتَصْحِبَ كَلْبًا أَوْ نَخْلًا) ، ظَاهِرُهُ اسْتِصْحَابُهُ فِي السَّفَرِ لِلْحِرَاسَةِ ، وَقَدْ حَكِيَ فِيهِ
الْقَاضِي خِلَافًا ، وَقَضِيَّةُ كَلَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ الْحَرَمَةُ لَكِنِ الْجَوَازُ أَوْجَهُ وَأَقْرَبُ لِكَلَامِهِمْ
وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا تَصْحَبُهُ الْمَلَائِكَةُ كَمَا اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ ، وَلَا يَنَافِيهِ أَنْ مَنَ اخْتَدَ كَلْبًا
نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ إِلَّا كَلْبَ زُرْعٍ أَوْ حِرَاسَةٍ كَمَا فِي الْحَدِيثِ أَيْضًا ، لِأَنَّ
نَقْصَ ذَلِكَ أَشَدُّ زَجْرًا وَعَقُوبَةً فَخَفَّفَ فِيهِ بِاشْتِرَاطِ اتِّخَاذِهِ لَاحِجَةً بِخِلَافِ عَدَمِ صَحْبَةِ
الْمَلَائِكَةِ فَإِنَّ الَّذِي فِيهِ فَوَاتُ ثَمَرَةٍ صَحْبَتِهِمْ فَقَطْ إِذْ الْمُرَادُ بِهِمْ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَالْبَرَكَةِ وَالظَّاهِرُ
الَّذِي تَقْتَضِيهِ الْقَوَاعِدُ أَنَّ مَنْ قَالَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَغَيْرُهُ لَا يَنْقُطِعُ عَنْهُ ثَمَرَةُ صَحْبَةِ
الْمَلَائِكَةِ بَلْ يَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَهُ بِمَا قَدَّرَ عَلَيْهِ مِنْ قَلْبِهِ أَوْ لِسَانِهِ أَوْ يَدِهِ أَنْ لَا يَنْقُطِعَ عَنْهُ ذَلِكَ
أَيْضًا وَإِنْ لَمْ يَقُلْ مَا ذَكَرَ لَعَذَرَهُ : وَصَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْسَلَ رَسُولًا يَقُولُ :

من جهة غيره ولم يستطع إزالته فليقل : اللَّهُمَّ إني أبرا إليك مما فعله هؤلاء .
فلا تخرمنى مرة صُحبة ملك .

(الثانية والعشرون) السُّنة إذا علا شرفاً من الأرض كبر ، وإذا هبط
واديًا ونحوه سَبَح ، وتكره المبالغة برفع الصوت في هذا التكبير والتسبيح
للحديث الصحيح في التمهيد عنه .

(الثالثة والعشرون) يُسْتَحَبُّ إذا أشرف على قرية أو منزل أن يقول :
اللَّهُمَّ إني أسألك خيرها وخير أهلها وخير ما فيها ، وأعوذ بك من شرها وشر
أهلها وشر ما فيها .

(الرابعة والعشرون) السُّنة إذا نزل منزلاً أن يقول ما رواه مسلم
في صحيحه عن خولة بنت حكيم رضى الله عنها قالت : سمعت رسول الله

لا تبقي في ربة بعير قلادة من وتر أو قال قلادة إلا قطعت . قال مالك أرى ذلك من العين ،
فيكره أن تقلد الدابة وترأ أو نحوه لذلك (قوله الثانية والعشرون إذا علا شرفاً من الأرض
كبر وإذا هبط واديًا أو نحوه سَبَح) مناسبة الأول للعلو والثاني للهبوط ظاهرة (قوله
وتكره المبالغة برفع الصوت في هذا التكبير الخ) مثل ذلك كل ذكر ندب فيه الجهر
(قوله الثالثة والعشرون الخ) زاد غيره رب أنزلني منزلاً مباركاً وأنت خير المنزلين ،
رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطاناً نصيراً ؛
(قوله يستحب الخ) سيذكر آخر الكتاب في ذلك مزيداً فليكن منك على ذكر ولا فرق
في ذلك بين مكة وغيرها وشرفها لا ينافي أن لها شراً نسبياً (قوله التامات) صفة كاشفة

ﷺ يَقُولُ : مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا نَهَمَ قَالَ أَتَوَدُّ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّائِمَاتِ مِنْ شَرِّ مَا نَعَلَ
لَمْ يَصُرْهُ نَحْيٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ . وَبُشْتَبَ أَنْ يُسَبِّحَ فِي حَالِ حَطِّهِ
الرَّحْلَ ، لَمَّا دَوَّنَاهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا إِذَا نَزَلْنَا سَبَّحْنَا حَتَّى نَحْطَ
الرَّحَالَ . وَيُكْرَهُ النَّزُولُ فِي قَارِعَةِ الطَّرِيقِ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : لَا تُرْسُوا عَلَى
الطَّرِيقِ فَإِنَّهَا مَأْوَى الْمَوَامِّ بِاللَّيْلِ .

(الخامسة والعشرون) السُّنَّةُ إِذَا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ أَنْ يَقُولَ مَا رَوَيْنَاهُ
فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ

إِذْ كَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى جَمِيعَهَا أَيْ أَقْصَيْتِهِ وَشَوْوَنَهُ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا نَقْصٌ بَوَاحٍ ، وَيَنْبَغِي أَنْ
يَكْرُرَ هَذَا الدُّعَاءُ ثَلَاثًا (قَوْلُهُ لَمْ يَصُرْهُ شَيْءٌ) لَا يَخُجُّ شَمُولُهُ حَتَّى لِلنَّفْسِ وَالْهَوَى كَثِيرُهُمَا
(قَوْلُهُ وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَسْبَحَ فِي حَالِ حَطِّهِ الرَّحْلَ) يَسْلُ مَا بَعْدَ الْإِحْرَامِ وَعَلَيْهِ فَيَسْتَنِي
مَنْ أَنْ شَعَارَ الْحَرَمِ التَّلْبِيَةِ وَيَحْتَمِلُ خِلَافَهُ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ (قَوْلُهُ لَمَّا رَوَيْنَاهُ عَنْ أَنَسٍ) ،
لَا يَنَاقِ رَوَايَةَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ عَنْ أَنَسٍ : كُنَّا إِذَا نَزَلْنَا مَنْزِلًا لَا نَسْبَحُ حَتَّى نَحْلَ الرَّحَالَ
لَأَنَّ مَعْنَى لَا نَسْبَحُ لَا نَصْلِي الضُّحَى ، وَبِهِ يَعْلَمُ أَنَّ الْأَوَّلَ أَيْ فِي غَيْرِ الْمُرْدَلْفَةِ لَمَّا يَأْتِي فِيهَا
تَقْدِيمُ حُلِّ الرَّحْلِ عَلَى الصَّلَاةِ حَيْثُ اتَّسَعَ وَقْتُهَا كَمَا مَرَّ لَأَنَّهُ مِنَ الْإِحْسَانِ لِلدَّابَّةِ (قَوْلُهُ يَكْرَهُ
النَّزُولُ فِي قَارِعَةِ الطَّرِيقِ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْإِضَافَةَ بَيَانِيَّةٌ وَأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ الْحَقِيقَةُ الَّتِي هِيَ أَعْلَى
الطَّرِيقِ ، وَيُؤَيِّدُهُ لَفْظُ حَدِيثِ مُسْلِمٍ الَّذِي سَاقَهُ إِذْ فِيهِ ذِكْرُ الطَّرِيقِ فَقَطْ ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ
أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْكَرَاهَةِ بَيْنَ النَّزُولِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا وَهُوَ ظَاهِرٌ ، لَكِنْ قَضِيَّةُ الْحَدِيثِ الَّذِي
ذَكَرَهُ اخْتِصَاصُ ذَلِكَ بِاللَّيْلِ لِأَنَّهُ يُقَالُ إِنَّمَا ذَكَرَ اللَّيْلَ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ فِيهِ أَشَدُّ لِأَنَّ الضَّرَرَ فِيهِ
أَقْرَبُ (قَوْلُهُ الْخَامِسَةُ وَالْعِشْرُونَ السُّنَّةُ إِذَا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ) أَيْ أَظْلَمَ وَلَفْظُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ
اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا الرَّاوِي فِي الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ : أَقْبَلَ اللَّيْلَ ، وَهُوَ صَادِقٌ بِجَمِيعِ أَجْزَاءِ
اللَّيْلِ وَلَوْ عَقِبَ الْغُرُوبِ ، وَبِاللَّيَالِي الْمَقْمَرَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَلَوْ عَبَّرَ بِأَقْبَلَ اللَّيْلَ كَانَ أَعْمَ وَأَوْضَحَ
ثُمَّ ظَاهَرَ الْحَدِيثُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي قَوْلِ ذَلِكَ بَيْنَ الرَّاكِبِ وَالْمَاشِي وَمَنْ فِي قَافِلَةٍ كَبِيرَةٍ

ﷺ إِذَا سَأَلَ فَقَبِلَ اللَّيْلُ قَالَ : يَا أَرْضُ رَبِّي وَرَبِّكَ اللَّهُ ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّكَ وَشَرِّ مَا فِيكَ وَشَرِّ مَا خَلَقَ فِيكَ وَشَرِّ مَا يَدِبُّ عَلَيْكَ . أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ أَسَدٍ وَأَسْوَدَ ، وَالْحَيَّةِ وَالْمَقْرَبِ وَمِنْ سَاكِنِ الْبَلَدِ وَمِنْ وَالِدٍ وَمَا وَلَدَ : قُلْتُ : الْمُرَادُ بِالْأَسْوَدِ الشَّخْصُ . قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ : كُلُّ شَخْصٍ يُقَالُ لَهُ أَسْوَدٌ . قَالَ الْإِمَامُ أَبُو سُلَيْمَانَ أَتْلُفَتِي : سَاكِنُ الْبَلَدِ هُمُ الْجُنُّ ، وَالْبَلَدُ الْأَرْضُ الَّتِي هِيَ مَادَى الْحَيَوَانِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا بَشَرٌ . قَالَ : وَيُمْحِتَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَالِدِ إِبْلِيسُ وَمَا وَلَدَ الشَّيَاطِينُ .

(السادسة والعشرون) إِذَا خَافَ قَوْمًا أَوْ شَخْصًا آدِيبًا أَوْ غَيْرَهُ

وغيره وهو واضح (قَوْلُهُ قَالَ يَا أَرْضُ رَبِّي وَرَبِّكَ اللَّهُ) كَانَ وَجْهَ ذِكْرِهَا قَبْلَ الْإِسْتِعَاذَةِ مِنْ شَرِّهَا كَوْنِهِ كَالْوَسِيلَةِ فِي حِفْظِهِ مِنْ ذَلِكَ (قَوْلُهُ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّكَ وَشَرِّ مَا فِيكَ وَشَرِّ مَا خَلَقَ فِيكَ وَشَرِّ مَا يَدِبُّ عَلَيْكَ) إِنْ قُلْتُ مَا فائدة الجمع بين هذه الألفاظ مع اتحاد مفاهيمها قلت إما التأكيد والاعتناء بتكرار الاستعاذة منها لعظم ضررها ، ويحتمل أن يقال هي متغيرة إذ الاستعاذة في الأول منها نفسها بأن لا يقع في وهدة أو يتعرّض بشيء منها مرتفع ، وفي الثاني من شر ما فيها بأن لا يتعرّض بشجرة أو نحوها ، وفي الثالث من شر ما خلق فيها وإن لم يخلق منها أي لم يغلب عليه عنصرها كالجن ، وفي الرابع من شر ما دب عليها وهو بعض الثالث صرح به لما ذكر أولاً (قوله ومن ساكن البلد) قصد به رد ما كانت تفعله الجاهلية كما حكاه تعالى عنهم بقوله وأنه كان رجال من الإنس يعوذون برجال من الجن فزادهم رهقاً (قوله الشخص) فسر أيضاً بالحياة العظيمة وخصت نحبها (قوله عن الخطابي قال ويحتمل أن يكون الخ) كأنه أخذ ذلك من قوله تعالى عن إبليس أفتتخذونه وذريته الآية . فإنها تدل على أن إبليس بلد (قوله اللهم إنا نعوذ بك) هو على حذف مضاف كما لا يخفى (قوله ونعوذ بك من شرورهم) زاد غديره اللهم

قَالَ مَا رَوَيْنَاهُ بِالْإِسْنَادِ الصَّحِيحِ فِي سُكْنِ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَغَيْرِهِمَا عَنْ
أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَلَفَ قَوْمًا قَالَ :
اللَّهُمَّ إِنَّا نَجْعَلُكَ فِي غُورِمٍ وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شُرُورِهِمْ . وَاسْتَعْبَأَ أَنْ يُكْتَبَرُ
مِنْ دُعَاءِ الْكَرْبِ هُنَا وَفِي كُلِّ مَوْطِنٍ ، وَهُوَ مَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ
وَمُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ
الْكَرْبِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْعَلِيمُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ، لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ . وَفِي كِتَابِ
التِّرْمِذِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا كَرِهَ أَمْرًا
قَالَ : يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ . قَالَ الْحَاكِمُ : إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

(السابعة والعشرون) فِي أُمُورٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا لِلْكَافِرِ جَاءَتْ فِيهَا أَحَادِيثُ
وَأَثَارٌ قَدْ جُمِعَتْ فِي كِتَابِ الْأَذْكَارِ بِشَوَاهِدٍ وَاضِحَةٍ أَذْكَرُ مِنْهَا هَهُنَا
أَطْرَافًا مُخْتَصَرَةً مِنْهَا : إِذَا اسْتَصْعَبَتْ دَابَّتُهُ قَبْلَ يَقْرَأُ فِي أُذُنَيْهَا : أَقْبِرْ دِينَ
اللَّهِ يَمِينُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ

رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ كُنْ لِي جَارًا مِنْ شَرِّ هَؤُلَاءِ وَشَرِّ الْبَنِي
وَالْإِنْسِ وَأَعْوَانِهِمْ وَأَتَابِعُهُمْ عَزَّ جَارُكَ وَجَلَّ ثَنَاؤُكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ (قَوْلُهُ مِنْهَا إِذَا
اسْتَصْعَبَتْ دَابَّتُهُ قَبْلَ يَقْرَأُ فِي أُذُنَيْهَا) خَرَجَهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُمَا (قَوْلُهُ وَإِذَا انْقَلَبْتَ دَابَّتُهُ نَادَى يَا عِبَادَ اللَّهِ) ، دَلِيلُهُ أَمْرُهُ ﷺ بِذَلِكَ كَمَا
وَرَدَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ : وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدٍ مُنْقَطِعٍ إِذَا ضَلَّ أَحَدُكُمْ شَيْئًا أَوْ أَرَادَ عَوْنًا

يُرْمَمُونَ. وَإِذَا أَفْلَحْتَ ذَابَّتْ نَادَى يَا عِبَادَ اللَّهِ اخْسُوا مَرْنِينَ أَوْ ثَلَاثًا .
وَيُسْتَحَبُّ الْخِدَاءُ لِلسَّعَةِ فِي السَّيْرِ وَتَنْشِيطُ الدَّوَابِّ وَالنَّفُوسِ وَرَوِّحُهَا
وَتَسْهِيلُ السَّيْرِ وَبِأَحَادِيثُ صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ . فَإِذَا رَكِبَ سَفِينَةً قَالَ :
بِسْمِ اللَّهِ يُجْبِرُهَا وَمُرْسَاهَا إِنْ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ . وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ الْآيَةُ .

(الثامنة والمشرون) يُسْتَحَبُّ الْإِكْتِسَارُ مِنْ الدُّعَاءِ فِي جَمِيعِ سَفَرِهِ
لِنَفْسِهِ وَلِزَوَالِ الدَّيْرِ وَأَحْبَابَتِهِ وَوَلَاةِ الْمُتَمَلِّقِينَ وَمَسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ بِمُسَمَّاتِ أُمُورٍ

وهو بأرض ليس بها أنيس فليقل يا عباد الله أعينوني يا عباد الله أعينوني فإن الله عباداً
نُزِيرَاهُمْ ، وسو مجرب كما قاله الراوى . قال بعض الصوفية قدس الله أرواحهم : وإذا
خضع منك شيء قتل يا جامع الناس ليوم لا ريب فيه إن الله لا يخلف الميعاد اجتمع بيني
وبين كذا فإنه مجرب : قال المصنف : وقد جربته فوجدته نافعا سبباً لوجود الصلابة عن
قرب غالباً ، ونقل عن بعض مشايخه مثل ذلك (قَوْلُهُ يَسْتَحَبُّ الْخِدَاءُ لِلسَّعَةِ) وهو
يضم الخاء كما في الصحاح والمحكم ويجوز كسرهما ويقال له الحدو وهو تحسين الصوت
الشجي بنحو الرجز المباح (قَوْلُهُ) وَإِذَا رَكِبَ سَفِينَةً قَالَ بِسْمِ اللَّهِ يُجْبِرُهَا وَمُرْسَاهَا الخ) ،
ورد عنه صلى الله عليه وسلم أن قراءة ذلك أمان من الغرق : ووجه مناسبة بسم الله الخ
ظاهر . وكأن وجه مناسبة وما قدرُوا الله حق قدره آية الزمر كما في رواية الطبراني أن
قائل ذلك يتذكر به عتو قوم نوح على الله الموجب لغرقهم ، فكان في ذكر ذلك الحمد
على الرجوع إلى الله المتكفل بالخلاص من الشدائد وإن كانت لو وقعت اقتضت الشهادة .
ألا ترى أنه يقتل لنائزلة الطاعون على المعتمد وإن كان من مات به يموت شهيداً ، كما
يقتل لنائزلة هجوم الكفار على بلادنا وإن كان من قتلوه يكون شهيداً (قوله للحديث
الصحيح الخ) هو استدلال لطلب الدعاء للمسافر من حيث هو ، وأما الدليل على طلب
خصوص الدعاء للمؤمن فهو ما رواه المستغفرى مرفوعاً : ما من دعاء أحب إلى الله
عز وجل من قول العبد اللهم اغفر لامة محمد رحمة عامة . وورد في حديث أنه صلى الله

الآخرة والدنيا ، للحديث الصحيح في سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : ثَلَاثُ دَعَوَاتٍ مُسْتَجَابَاتٌ

عليه وسلم سمع رجلاً يقول اللهم اغفر لي فقال له ويحك لو عمت لاستجيب لك : وفي حديث آخر : عمم في دعائك فإن بين العام والخاص كما بين السماء والأرض . وشمل قوله بمهمات أمور الآخرة الدعاء بالمغفرة لهم ولو من جميع الذنوب وليس مراداً فقصدهم العراقي كشيخه العز بن عبد السلام يحرم طلب نفي ما دل السمع الأحادي على ثبوته كاللهم اغفر للمسلمين جميع ذنوبهم لما دلت عليه الأحاديث الصحيحة من أنه لا بد من دخول طائفة منهم النار ولا ينافيه ما تقرر أن اغفر لي ولجميع المسلمين سنة . ولا قوله تعالى ويستغفرون لمن في الأرض ، واستغفر للذنوب وللمؤمنين والمؤمنات . أما الأول فلا أنه إن أراد في بعض الأشياء صح أن يشرك معه غيره أو أراد الكل صح في حقه إذا لم يتعمن كونه من الداخلين النار ، وأما في جميعهم فإن أراد المغفرة من حيث الجملة أو السر في الدنيا صح إذا لامنافة أو مغفرة الجميع لجميع المسلمين من آدم إلى الساعة في الآخرة بأن لا يكون معه عقاب حرم لما سبق . وأما الثاني والثالث فلا أنه لا عموم فيهما من حيث المغفرة لأن كلا منهما فعل في الإثبات وإنما فيهما عموم من حيث المغفور له ، وربما يتوهم أيضاً من تعبير المصنف بذلك حل أسر عورتي يوم القيامة عن الأبصار وهو كذلك خلافاً لزرركشي كالقراقي ، لأن ما صح أن الخلق يحشرون حفاة عراة ليس على عسومه كما صرح به البيهقي وغيره فإن من المؤمنين من يبعث في أكفانه كما ورد في عدة أحاديث : وورد من طرق أنه صلى الله عليه وسلم دعا لأم سلمة بأن الله تعالى يستر عورتها يومئذ لما سأله في ذلك حين سمعته يقول يحشر الناس حفاة عراة . ويحرم أيضاً طلب ما دل السمع الأحادي على نفيه كاللهم اجعلني أول من تنشق الأرض عنه يوم القيامة . قال القراقي وأقره الزركشي : وقد يكون الدعاء كقراءة كالدعاء بطلب الراحة من أهوال يوم القيامة أو بتخليد مؤمن في النار ، أو استدامة الحياة للراحة من هول الموت ، أو لجميع بني آدم السلامة من إبليس وجنوده ، أو بأن يرى الله في اللحظة ، أو أن يفيض عليه ما هو مختص بالقدر الإلهي كالإيجاد والقضاء النافذ انتهى . ومحل إن تعمد وعلم بالمنع . واعترض بما ذكره في طلب الراحة بالسبعة المظللين بالعرش وبقوله تعالى وهم من فزع يومئذ آمنون ، قد يحمل كلامهما على طلب الراحة من جميع الأهوال من الموت إلى الجنة ومع ذلك لا يحلو

لَا شَكَّ فِيهِ : دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ ، وَدَعْوَةُ الْمُسَافِرِ ، وَدَعْوَةُ الْوَالِدِ عَلَى وَلَدِهِ ، وَلَيْسَ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَلَى وَلَدِهِ .

(التاسعة والعشرون) يُسْتَحَبُّ لَهُ الْمُدَاوِمَةُ عَلَى الطَّهَارَةِ ، وَالنَّوْمُ عَلَى

عن نظر إذ لا قاطع بمحصل ذلك لكل أحد ، وما ذكرناه في تخليد المؤمن في النار ينبغي حمله على المطيع وإلا فالخلاف فيه شهر ، وفي رؤية الله تعالى في اللحظة فيه نظر ظاهر إلا أن يحمل على رؤية في الدنيا مستلزماً للإحاطة على ما فيه من الخلاف في تكفير المحسنة وقضية المنقول عدم كفرهم مطلقاً وإن كان الأوجه تكفير من قال كالأجسام (قوله لاشك فيهن) تأكيد (قوله دعوة المظلوم) أي بالنوع الذي ظلم به فقط إذ لا يجوز له الدعاء على ظالمه بغير ذلك . واستشكل بما في مسلم عن سعيد بن زيد أن امرأة خاصمته فقال اللهم إن كانت كاذبة فأعم بصرها واقتلها في أرضها فكان كذلك . ويحاج بأن هذا مذهب صحابي واستجابته كرامة له مع اعتقاده جوازه . وأجيب بغير ذلك مما فيه نظر . ويحث الزركشي جواز الدعاء على الظالم بالفتنة في دينه وسوء الخاتمة كقول سعد في الدعاء على من ظلمه وعرضه للفتن فاستجيب له . ولقول موسى واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا . ونوح عليه السلام ولا تزد الظالمين إلا ضلالا . أي ولأنه عليه السلام دعا على عتبة بن أبي وقاص يوم أحد لما كسر ربابته وشج وجهه الشريف بقوله : اللهم لا تحل عليه الحول حتى يموت كافراً فكان كذلك سنده صحيح لكنه مرسل . وورد نظير ذلك عن الصحابة وأعلام الأمة سلفاً وخلفاً ، وقبل يتمتع : وحمل الجواز على المتمرد لعموم ظلمه أو كثرت أو تكرره أو فحشه أو إيمانه لحق أو سنة أو إعانته على باطل أو بدعة . والمنع على من لم يظلم أو ظلم في عمره مرة . هذا وفي الحديث أن الدعاء على الظالم يذهب أجر المظلوم . وأخرج الترمذي : من دعا على ظالم فقد انتصر . قال بعضهم : والدعاء على من ظلم المسلمين لا يذهب أجر الداعي لأنه لم يدع لحظ نفسه (قوله ودعوة الوالد) الظاهر أن عمله إن كانت بحق بأن كان الولد عاقاً بأن فعل معه ما يتأذى منه تأذياً ليس بالهين فحينئذ فالوالد مظلوم فيكون داخلاً في الأول لكن صرح به للاعتناء بشأنه (قوله التاسعة والعشرون يستحب له المداومة على الطهارة الخ) ينبغي أيضاً لمريد النوم آخر الليل نصب ذراعه وحمل رأسه على كتفه للاتباع ولئلا يستغل في النوم فيفوته الصبح أو أول وقته وعمل جواز النوم ولو قبل الوقت إن ظن أنه يستيقظ قبل ضيقه وإلا حرم على ما فيه مما بسطته في شرح العباب . وينبغي عند إرادته أن يتعوذ بالله ويستودعه

الطهارة. ومما يجاء كدُّ الأمرُ به المحافظة على الصلاة في أوقاتها الشريعة. وله أن يقصر ويجمع، وله ترك الجنب والتصر، وله خل أحداهما وترك الآخر، لكن الأفضل أن يقصر وأن لا يجمع للخروج من خلاف التمسك في ذلك، فإن أبا حنيفة وغيره رحمهم الله تعالى قالوا القصر واجب والجنب حرام إلا في عرفات والمزدلفة.

نفسه وماله ويقرأ آيات الحرس المشهورة وهي ثلاث وثلاثون آية من أول البقرة إلى المفلحون، وآية الكرسي إلى خالدون، ولله ما في السموات إلى آخرها، وإن ربكم الله إلى قريب من المحسنين، وقل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن إلى آخرها، ومن أول الصافات إلى لا رب، وباعشر الجن في الرحمن إلى يتصرون، ولو أنزلنا إلى آخر الحشر، وأنه تعالى جد ربنا إلى شططا. وينبغي إذا غشي الصبح أن يقول ما في مسلم أنه ﷺ كان إذا كان في سفر وأمر يقول سمع سامع بحمد الله وحسن بلائه أي نعمته علينا ربنا صاحبنا وأفضل علينا عائذاً بالله من النار. زاد الحاكم يقول ذلك ثلاث مرات ويرفع بها صوته، وسمع بكسر الميم مخففة أي شهد شاهد أمر بلفظ الخبر أي ليشهد الشاهد بحمد الله أو بفتحها مشددة أي بلغ سامع قولي هذا لغيره تنبيهاً على الذكر والدعاء وعائذاً إما على حقيقته أو بمعنى متعوذاً كما يقال مستجار بالله بوضع الفاعل مكان المفعول كسر كاتم بمعنى مكوم. وإذا جهد الظهر جهداً شديداً من كثرة السير فليقل اللهم احمل علمي في سبيلك فإنك تحمل القوى والضعيف والرطب واليابس في البر والبحر للاتباع كما أخرجه الطبراني. ويسن لمن سمع نهيق حمار أن يتعوذ ويصلي على النبي ﷺ. ويسن أن يستصحب معه خساً لم يكن النبي ﷺ يدعهن سفرأ ولا حضراً، المرأة والمكحلة والمشط والسهوك والمغوى وهي حديدة كالمسلة تحك بها المرأة رأسها وتفرق شعرها، وقبل مثل المشط لها ساعد جرت عادة الكبير أن يحك بها مالا متصله يده ويفرق بها شعره، وفي رواية الإبرة والخيط والمقراض والمخصف والقارورة. زاد بعض الصوفية الركوة والحبل ولا بأس به بل ربما يحتاجهما المسافر أكثر من غيرهما (قوله لكن الأفضل أن يقصر وأن لا يجمع الخ) إنما يكون القصر أفضل لمن بلغ سفره ثلاث مراحل، وحينئذ فلو تعارض هو وصلاة الجماعة قدم الجماعة لأنها فرض كفاية وهو سنة. وقول أبي حنيفة بوجوبه عارضه قول أحمد بوجوبها عيناً فينساقطان وترجح هي بما مر. فإن قلت أجد لا يقول بالبطلان إذا انتفت الجماعة وأبو حنيفة يقول به إذا انتفى القصر فكانت رعاية خلافه أولى، قلت قوله بوجوب القصر عارض سنة صحيحة وهي قول عائشة رضي الله عنها يا رسول الله

قصرت وأتممت فقال أحسنت : فلم تتأكد مراعاته : على أن أحمد عنه رواية مشهورة أن الجماعة شرط للصحة فساوى خلافه خلاف أبي حنيفة ، وبهذا يعلم أن الجماعة ترجح على القصر وإن فرض أن أحمد لا يوجبها عيناً في السفر . فإن قلت هي سنة في حق المسافر فلا مرجح ، قلت لا مانع من أن تكون سنة ويثاب عليها إذا وقعت ثواب فرض الكفاية ، وعلى النزول فهي سنة أكد كما لا يخفى ، فإن لم يبلغ سفره ذلك فالإتمام أفضل ، لأن أبا حنيفة أوجبه وبحث بعضهم أنه لو قدم من سفر طويل وبقي بينه وبين مقصده دون ثلاثة أيام فالأفضل له الإتمام ، وفيه نظر ، لأن الحنفية يجوزون القصر حينئذ كما قاله بعض مشايخهم على أنه وإن ثبت مانع لا يراعى خلافه ، لأن الثابت عنه عليه السلام في الصحيحين وغيرهما أنه في سفره لم يزل يقصر حتى رجع إلى المدينة لكن سفيان الثوري يقول إذا رجع من سفر طويل لحاجة قبل بلوغه مسافة القصر لم يجز له القصر ، فلا يبعد حينئذ رعاية خلافه على نظره فيه . نعم الأفضل للملاح يسافر ومعه أهله ومن لم يزل مسافراً بلا وطن وإن كان من العارفين بالملازمين للسباحة كما هو ظاهر خلافاً لمن وهم فيه الإتمام مطلقاً لأن أحمد يوجه عليهما ، وإنما قدم على خلاف أبي حنيفة لاعتضاده بالأصل كما أن ترك الجمع أفضل لأصلاته ، وفارق القصر بأن فيه إخلاء أحد الوقتين عن وظيفته وظاهر كلامهم خلاف ما يرمى إليه كلام المصنف هنا أن أفضلية تركه ليست مراعاة لخلاف من منعه لأن السنة صحت بخلافه وإنما هي لما ذكر ، وفعله عليه السلام غاية أنه يدل على الجواز لا الأفضلية لما قام عندهم ، ومن ثم اختبر أفضليته ولا نظر لمن منعه لأنه خالف سنة صحيحة هي مداومته عليه السلام عليه . ويكره ترك الترخص بالقصر والجمع وغيرهما لمن وجد في نفسه كراهته إلى أن نزول ولمن تركه شكاً في جوازه : أو كان ممن يقتدى به ، واستشكل بأنه كيف يشك في جوازه ويؤمر بفعله ، ويجاب بأنه يؤمر بفعله قهراً لنفسه المتخيلة لمنع ما علم واستقر وزجراً لها عن الخوض في مثل ذلك ، وقد يكون الجمع أفضل من تركه أيضاً ، وذلك فيما إذا كان لو جمع لأدرك عرفة ولو ترك لفاتته ، ولا يقال بوجوبه حينئذ خلافاً لمن اعتمد لقولهم إذا تعارض الوقوف وأداء الصلاة قدم الوقوف ووجب تركها ولا يصلحها صلاة شدة الخوف فلا قواف وإن تركه ، وكذا يقال فيما لو كان لو جمع لأنقذ أسيراً ولو صلى كلاً في وقته لم ينتقله فلا يجب الجمع خلافاً لمن زعمه أيضاً ، لأنه إذا تعارضت الصلاة وإنقاذ الأسير وجب تركها لأجله كما قال ابن عبد السلام فلا وجه لوجوب الجمع ، على أنه إلى الآن لم يخاطب بنبر صابغة الوقت في جمع التقديم فكيف يجب عليه إيقاعها في وقت غيرها ، وكون وقتها

وَإِذَا أَرَادَ الْقَصْرَ فَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ الْقَصْرِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِالصَّلَاةِ . وَإِنَّمَا يَجُوزُ

فِي السَّفَرِ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ إِرَادَةِ الْجَمْعِ لِقَبْلِهِ ، وَبَعَثَ وَجُوهَ فِيهَا لَوْ نَوَاهُ تَأْخِيرَ أَوْ شَارَفَ وَصُولَهُ دَارَ إِقَامَتِهِ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ ، فَإِنَّهُ إِنْ تَرَكَ الْجَمْعَ وَدَخَلَ بِلَدِهِ صَارَتْ الْأَوَّلَى قَضَاءً مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى فِعْلِهَا أَدَاءً بِالْجَمْعِ قَبْلَ دُخُولِهِ فَتَعَيَّنَ الْجَمْعُ حِينَئِذٍ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهَا وَإِنْ صَارَتْ قَضَاءً لَكِنَّهُ قَضَاءُ لَا إِيْمَ فِيهِ ، لِأَنَّ شَرْطَ مَا فِيهِ إِيْمٌ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ وَقْتِهَا لَا لِعُدْوِهِ هَذَا بِمُخَالَفَةِ مَا لَا يُوجِبُ أَنَّهُ أَفْضَلُ وَلَا وَاجِبٌ ، وَجَمْعُ التَّأْخِيرِ أَفْضَلُ مِنْ جَمْعِ التَّقْدِيمِ لِسَائِرِ وَقْتِ الْأَوَّلَى وَلَنْ يَبْتَغِ بِمُزْدَلَقَةٍ ، وَجَمْعُ التَّقْدِيمِ أَفْضَلُ لِلتَّارِكِ وَقْتِ الْأَوَّلَى وَوَاقِفٍ بِعَرَقَةٍ لِلتَّابِعِ فِي الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِ . وَاسْتَحْتَجَّ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ مِنْ أَفْضَلِيَةِ جَمْعِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِيَا ذَكَرَ مَا لَوْ خَشِيَ مِنَ التَّأْخِيرِ الْقَوَاتِ لِيَعُدَّ الْمَنْزِلَ أَوْ خَوْفَ نَحْوِ عُدُوِّ فَالْجَمْعُ تَقْدِيمًا أَفْضَلُ ، وَمَا لَوْ كَانَ إِذَا جَمَعَ تَقْدِيمًا صَلَّى جَمَاعَةً أَوْ خَلَا عَنْ حَدَثِهِ الدَّائِمِ أَوْ كَشَفَ عَوْرَتِهِ وَمِثْلَهُ غَيْرُهُ مِنَ الشُّرُوطِ وَالْأَرْكَانِ كَالطَّهَارَةِ بِالمَاءِ وَالصَّلَاةِ قَائِمًا وَإِذَا جَمَعَ تَأْخِيرًا كَانَ بِخِلَافِ ذَلِكَ أَوْ بِالْعَكْسِ فَالْجَمْعُ بِالْجَمَاعَةِ وَبِالْخُلُوعِ ذَكَرَ أَفْضَلُ ، فَلَمْ أَنْ أَفْضَلِيَّتَهُ هُنَا لَيْسَتْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ جَمْعًا لِثَلَاثٍ يَشْكُلُ عَمَّا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْجَمْعَ خِلَافُ الْأَفْضَلِ وَإِنَّمَا هُوَ لَمَّا اقْتَرَنَ بِهِ مِنَ الْكَمَالِ الَّذِي خَلَا عَنْهُ الْجَمْعُ الْآخَرُ (قَوْلُهُ وَإِذَا أَرَادَ الْقَصْرَ فَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ الْقَصْرِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِالصَّلَاةِ) بَقِيَ لِلْقَصْرِ شُرُوطٌ أُخْرَى مِنْهَا كَوْنُ السَّفَرِ طَوِيلًا بِأَنْ يَكُونَ مَسِيرَةً يَوْمِينَ مُعْتَدِلِينَ بِسِيرِ الدُّوَابِّ وَعَلِيهَا الْأَحْصَاءُ الثَّقِيلَةُ مَعَ الْمُعْتَادِ مِنَ الزَّوْلِ وَالِاسْتِرَاحَةِ لِلْأَكْثَرِ وَالصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا ذَهَابًا فَقَطُّ تَعْدِيدًا فَإِنْ شَكَّ فِي طَوْلِهِ اجْتَنَبَهُ ، وَكَوْنُهُ جَائِزًا وَلَوْ مَكْرُوهًا فَلَا تَرْخِصَ فِي سَفَرٍ عَصَى بِهِ لَا فِيهِ وَلَا فِيَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ كَجَرْدِ رُؤْيَةِ الْبِلَادِ بِخِلَافِ قَصْدِ التَّنَزُّهِ كَمَا بَيَّنَّتُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَكَوْنُهُ لِقَصْدٍ مُعَيَّنٍ فَلَا يَرْخِصُ مِنْ لَا يَدْرِي أَيْنَ يَتَوَجَّهُ سِوَا أَسْلَافٍ طَرِيقًا أَمْ لَا وَسِوَا أَمَّا كَانَ مُسْتَقِلًّا أَوْ عَبْدًا أَوْ زَوْجَةً أَوْ نَحْوَهُمَا مَعَ مُتَبَوِّعِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ مَقْصِدَهُ . وَمِنْهَا مَجَاوِزَةُ السُّورِ إِذَا كَانَ مُغْتَصِمًا وَإِنْ اشْتَمَلَ عَلَى مَزَارِعٍ لِأَعْرَانَ وَرَاءَهُ وَإِنْ كَثُرَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُورَ اشْتَرِطَ مَجَاوِزَةَ عَمْرَانَ حُوبَ سَفَرِهِ وَخَرَابَ لَمْ يَنْهَجْ . وَمِنْهَا أَنْ لَا يَقْتَضِيَ تِمَامُ فِي جُزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ فَلَوْ جَسَلِ الظُّهْرِ خَلْفَ مُسَافِرٍ يَصِلِي الصُّبْحِ أَمَّ ، وَإِنْ فَسَدَتْ إِحْدَى الصَّلَاتَيْنِ كَشَكَّ فِي سَفَرِ إِمَامِهِ وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا قَاصِرًا دُونَ ثَلَاثَةِ الْقَصْرِ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ مِنْ حَالِ الْمُسَافِرِ . وَمِنْهَا أَنْ يَلُومَ سَفَرَهُ حَتَّى تَقْضَى صَلَاتُهُ وَتَنْتَهِيَ بِلُغُوهِ مَبْدَأُهُ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ نَحْوَ الْعَمْرَانَ . وَمِنْهَا الْعَمَلُ بِمَجَاوِزِهِ فَلَوْ قَصَرَ وَجَمَعَ جَاهِلًا بِذَلِكَ لَمْ تَنْصَحْ صَلَاتُهُ لَتَلَاغِيهِ . وَخَرَجَ بِنِيَّةِ الْقَصْرِ نِيَّةُ الْإِعْمَامِ وَالرَّدُّ فِيهِ وَالشَّكُّ فِي نِيَّةِ الْقَصْرِ نِيْمَ فِي الْجَمْعِ وَإِنْ تَذَكَّرَ فِي الْآخِرَةِ حَالًا .

الْقَصْرُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ كُلُّ وَاحِدَةٍ رَكْعَتَانِ . وَلَوْ قَاتَنَهُ مَقْصُورَةٌ
فَقَضَاهَا فِي السَّفَرِ فَأَلَاوَلِي أَنْ يَفْضِيَهَا تَامَةً ، فَإِنْ قَصَرَهَا جَازًا عَلَى الْأَصَحِّ .
وَإِذَا أَرَادَ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا فَإِنَّمَا يَجُوزُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي وَقْتِ أَحَدِهِمَا ،
وَبَيْنَ الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ فِي وَقْتِ أَحَدِهِمَا فَإِنْ شَاءَ قَدَّمَ الثَّانِيَةَ إِلَى الْأُولَى ، وَإِنْ
شَاءَ أَخَّرَ الْأُولَى إِلَى وَقْتِ الثَّانِيَةِ ، لَكِنْ الْأَفْضَلُ إِنْ كَانَ نَازِلًا فِي وَقْتِ
الْأُولَى أَنْ يُقَدِّمَ الثَّانِيَةَ ، وَإِنْ كَانَ سَائِرًا فِي وَقْتِ الْأُولَى أَخَّرَهَا ، فَإِنْ أَرَادَ
الْجَمْعَ فِي وَقْتِ الْأُولَى فَلَهُ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ : أَنْ يَبْدَأَ بِالْأُولَى ، وَأَنْ يَنْوِيَ الْجَمْعَ

(تنبيه) قال في التدريب ما حاصله : لا يقصر في سفر قصير إلا في موضع بأن خرج
قاصداً سافراً طويلاً ثم نوى الإقامة ببلد أثناء الطريق أربعة أيام فأكثر وبينه وبين تلك البلد
التي نوى الإقامة فيها مرحلة مثلاً : فالأصح أنه يترخص ما لم يدخلها انتهى . ويرد بأنه لم
يقصر في سفر قصير بل طويل لأن عزمه عليه ابتداء هو المحذور للقصير وبنته الإقامة المذكورة
لا تكون معارضة له إلا بعد دخول المحل الذي نوى الإقامة به لاقبله فقصره قبله إنما وقع في
سفر طويل لا قصير فلا استثناء (قوله ولو قاتنه صلاة مقصورة فقضاها في سفره) أي
ولو في سفر آخر (قوله وإذا أراد الجمع إلخ) المعتمد كما قاله جمع متأخرون أنه يجوز
جمع الجمعة والعصر تقديماً لا تأخيراً سواء قلنا إنها ظهر مقصورة أو صلاة على حياها وهو
الأصح . والمعتمد أيضاً أنه لو سافر أثناء الظهور مثلاً ثم نوى الجمع جمع كما قاله جمع متقدمون
ونقله في المجموع وأقره واعتمده الأذرعى وغيره . وقول ابن الرفعة بخلافه بحث مخالف
للمنقول ، وذلك لوجود السفر وقت النية (قوله لكن الأفضل إن كان نازلاً إلخ) مردد له
وما يلحق به وقضية كلامه ككلامهم أنه لو كان سائراً وقبها أو نازلاً وقبها استوى جمع
التقديم والتأخير ، وهو متجه حيث لم يوجد مرجح آخر مما مر إذ لا مرجح حينئذ إلا أن
يقال إن المبادرة لبراءة الذمة الموجودة في جمع التقديم ترجحه (قوله فإن أراد الجمع في
وقت الأولى فله ثلاثة شروط) يفهم منه كسائر كلامهم أنه لا يشترط تحقق بقاء وقت
الأولى . وقول البلقيني يشترط ، رده ولده جلال الدين بأنه مصل لها في الوقت يبقين لأن
وقتها إن بقى فهو جامع وإلا فهو فاعل للثانية في وقتها ، ولا يقال الشك في بقائه يمنع من

قَبْلَ فَرَاغِهِ مِنْهَا ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ تَكُونَ النِّيَّةُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِهَا ، وَأَنْ لَا يُفَرَّقَ
 بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِصَلَاةٍ سُنَّةٍ وَلَا غَيْرِهَا ، فَإِنْ هُتِدَ أَحَدُ هَذِهِ الشَّرُوطِ بَطَلَ الْجَمْعُ
 وَوَجَبَ أَنْ يُصَلَّى الثَّانِيَّةُ فِي وَقْتِهَا . وَلَوْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بَعَثُوا الْكَلَسَيْنِ
 أَوْ الثَّلَاثَ لَمْ يَضُرَّ ، وَإِنْ فَرَّقَ بِالتَّيَمُّمِ بِأَنْ تَيَمَّمَ لِلأَوَّلَى ثُمَّ سَلَّمَ مِنْهَا ثُمَّ تَيَمَّمَ
 لِلثَّانِيَّةِ وَشَرَعَ فِيهَا مِنْ غَيْرِ تَأْخِيرٍ جَازَ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ . وَإِنْ أَرَادَ الْجَمْعُ
 فِي وَقْتِ الثَّانِيَّةِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْسُو تَأْخِيرَ الْأَوَّلَى إِلَى الثَّانِيَّةِ لِلْجَمْعِ ، وَتَكُونُ
 هَذِهِ النِّيَّةُ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الْأَوَّلَى ، وَلَهُ تَأْخِيرُ هَذِهِ النِّيَّةِ مَا دَامَ مِنْ وَقْتِ
 الْأَوَّلَى مَا يَسْمُهَا ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ تَأْخِيرَهَا حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ أَيْمَ وَصَارَتْ قَضَاءً
 وَقَدْ سَبَقَ حُكْمُهَا فِي التَّنْصُرِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْدَأَ بِالْأَوَّلَى وَأَنْ لَا يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ،
 فَإِنْ خَالَفَ وَبَدَأَ بِالثَّانِيَّةِ أَوْ فَرَّقَ جَازَ عَلَى الْأَصَحِّ بِخِلَافِ مَا سَبَقَ مِنَ الْجَمْعِ
 فِي وَقْتِ الْأَوَّلَى

الحزم بنية الجمع تقديماً لوجود الأصل المستصحب وهو بقاؤه ويفهم منه أيضاً جواز جمع
 التقديم للمتجيرة وهو ما اعتمده السبكي للحكم بصحة صلاتها شرعاً لكن المعتمد خلافه
 لأن شرطه تقديم الأولى صحيحة يقيناً أو ظناً وهو منتفٍ هنا (قوله قبل فراغه منها) أى
 ولومع السلام أو بعد نية الترك (قوله وإن فرق بالتيمم) أى والطلب الخفيف (قوله ما دام
 من وقت الأولى زمان يسعها) أى أداء فتكفيه النية في كونها أداء فلا يمتنع الجمع ما دام
 الباقي من الوقت يسع ركعة وإن حرم عليه تأخير النية إلى زمن لا يسع الصلاة . ومأقرته هو
 حاصل ما جمع به المحققون بين عبارة الروضة والمجموع الموافقة لعبارة هنا ويدل على ذلك
 قوله هنا فإن لم ينو تأخيرها حتى خرج الوقت أتم . وقول الإسنوي إن عبارة المجموع موافقة
 لعبارة الروضة تسهواً ، ومحل الحرمة فيمن أخر النية عامداً فإن أخرها لنوم أو شغل سها بسببه
 عنها أى وقد عذر به لا كلب الشطنج فالأوجه أنه لا حرمة وإن كانت قضاء ، وكذا الجاهل

(فصل) إِذَا جَمَعَ فِي وَقْتِ الْأُولَى أَذَّنَ لِمَا تُمُّ أَقَامَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ،
وعلى قولٍ لَا يُؤْذَنُ وَإِنْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ فَكَذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَعَلَى قَوْلٍ
لَا يُؤْذَنُ ، وَعَلَى قَوْلٍ إِنْ رَجَّحُ حُضُورَ جَمَاعَةِ أَذَّنَ وَإِلَّا فَلَا .

(فصل) وَيُسْتَحَبُّ صَلَاةُ الْجَمْعَةِ فِي السَّفَرِ وَلَكِنْ لَا تَتَأَكَّدُ كَتَأَكَّدُهَا فِي
الْحَضَرِ .

(فصل) وَتُسَنُّ السُّنَّةُ الرَّابِعَةُ مَعَ الْفَرَائِضِ فِي السَّفَرِ كَمَا تُسَنُّ فِي الْحَضَرِ ،
فَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ صَلَّى أَوَّلًا سَنَةً الظُّهْرِ الَّتِي قَبْلَهَا ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ
ثُمَّ الْعَصْرَ ثُمَّ سَنَةَ الظُّهْرِ الَّتِي بَعْدَهَا ثُمَّ سَنَةَ الْعَصْرِ .

(فصل) الْمُسَافِرُ إِلَى مَافِي تَبْلُغُ مَرَحَلَتَيْنِ فَصَاعِدًا أَنْ يَمْسَحَ عَلَى

بوجوبها فيما يظهر لأنه مما يخفى على العوام (قوله فصل إذا جمع في وقت الأولى أذن لها إلخ)
هو المعتمد (قوله فصل ويستحب صلاة الجماعة في السفر ولكن لا تتأكد ككتأكدها في
الحضر) أى لوجوبها فيه وندها في السفر (قوله فمن جمع بين الظهر والعصر صلى أولاً
سنة الظهر إلخ) هذا في الأولى وكذا يقال في المغرب والعشاء ويجوز غير ذلك ما لم يقدم
سنة بعدية على فرضها أو يخلل بسنة بين الفرضين في جمع التقديم أو يقدم قبلية للثانية على
الأولى فيه أيضاً فيما يظهر ، لأن وقت الثانية براتبها قبلية إنما يدخل بعد فعل الأولى :
فقول الحب الطبري وغيره له تقديم سنة العصر في جمع التقديم لأن وقت الظهر صار
وقتاً للعصر فكذا لسنه فلا يتوقف على فعل الظهر وإن توقف عليه العصر لأنه كالتابع ضعيف
بل آخره يرد على أوله كما يعلم بالتأمل (قوله فصل للمسافر إلى مسافة تبلغ مرحلتين
فصاعداً) أى سفرأ تقصر فيه الصلاة وقد علمت شروطه قريباً (قوله أن يمسح على خفيه

خَفِيهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ ابْتَدَأُوهَا مِنْ حِينَ يُحْدِثُ بَعْدَ لُبْسِهِ ، وَلَا يَحْضُرُ
الصَّحُّ إِلَّا عَلَى خَفٍّ سَاتِرٍ لِمَعْلَى الْفَرَضِ مِنْ رِجْلَيْهِ ، وَيُشْتَرَطُ سِتْرُهَا مِنْ
أَسْفَلَ وَمِنْ الْجَوَانِبِ الْأَرْبَعِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ سِتْرُهَا فَوْقَ الْكَفَّيْنِ ، وَلَا يَصْرُ

ثلاثة أيام وليالين) أى المتصلة بهن سواء أسبق اليوم الأول ليلته أم لافلو أحدث فى أثناء
ليلة اعتبر قدر ماضيها من الرابعة وعلى هذا القياس يقال فى اليوم وفى مدة المقيم ولو أقام بعد
يوم وليلة وقبل الثلاث انتهى مسحه فلا يستوفىها ومتى مسح فى الحضر ولو أحد خفيه فهو
كالقيم (قوله ابتداءها من حين يحدث بعد لبسه) أى من انتهاء حدثه ولو توشأ بعد
حدثه وغسل رجله فى الخف تم أحدث فابتداء مدته من حدثه الأول كما قاله الشيخ أبو على
وبحث البلقينى فى فتاويه أن المجنون والمغنى عليه غير المرتد لا تحبب عليه المدة سفراً
ولا حضراً لأنه لا صلاة عليه فلم يستبح بهذا المسح الصلاة بخلاف النائم لوجوب القضاء
عليه . ومقتضاه أنها لا تحبب على الصبي وهو مناف لإطلاقهم . فإن قيل معنى قوله لا صلاة
عليه أنه ليس مخاطباً بها لعدم صحتها منه بخلاف الصبي ، قلنا ينتقض بالنائم . واعلم أن
الفعل أفضل من المسح فهو جائز بلا كراهة وقد يسن كأن وجد فى نفسه كراهته أو تركه
شكاً فى جوازه أو رغبة عن السنة بل يكره تركه كما مر نظيره مع جواب ما فيه من
الإشكال . وليس المراد بالرغبة عن السنة ما قالوه فى باب الردة من أنه لو قيل له قص
أظفارك فقال لأفعله رغبة عن السنة لأن ذلك كفر ، وإنما المراد أن يرغب عنه من حيث
ثقله عليه لعدم إلهه له أو لظنه أن الفعل أفضل منه دائماً أو لنحو ذلك مع اعتقاده جوازه
وكان يخشى نحو فوت الجماعة لو غسل قدميه . وقد يجب إذا كان لابساً كأن يجد ماء لا يكفيه
لو غسل ويكفيه إن مسح بخلاف ما إذا لم يكن لابساً وهو على طهر وأرهمه الحدث ومعه
ماء يكفيه للمسح فقط : والفرق استصحاب ما هو متلبس به فى تلك بخلاف هذه فلا وجه
لتكليفه الإتيان بفعل مستأنف لأجل طهر لم يجب عليه بعد وكان بقى قدماء ولم يجد إلا برداً
لا يذوب فإنه يمسح به وجوباً وكان يضيق الوقت بحيث يخرج أو يرفع الإمام رأسه من
ركوع الجمعة الثانى أو يخشى فوت عرفة أو إنقاذ نحو أسير أو غريق أو تتعين عليه الصلاة
على ميت ويخاف انفجاره لو اشتغل بغسل قسميه فى المسائل الأربع (قوله ويشترط سترهما
من :) أما ومن الجوانب الأربعة) فارق ستر العورة فإن الواجب فيه السر من الأعلى

إِذَا حَصَلَ السَّرُّ الْمَشْرُوطُ لَوْ كَانَ يَرَى كُفْيَهُ مِنْ قُوَّتِهِ ، وَلَا يَحْجُوزُ النَّسْحُ إِلَّا أَنْ يَلْبَسَهُ عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ ، وَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّسْحِ الْوَاحِدِ مَا شَاءَ مِنْ الْقَرَأَتَيْنِ وَالنَّوَافِلِ مَا لَمْ تَنْقُضِ الْمُدَّةُ ، وَلَا يَحْجُوزُ النَّسْحُ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ وَلَا غَيْرِهِ مِنَ الْأَغْسَالِ الْوَاجِبَةِ وَالْمُسْنُونَةِ ، فَإِنْ أَجَنَّبَ أَوْ حَاضَتْ الْفَرَاةُ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ وَجَبَ نَزْعُهُ وَاسْتِنَافُ الْبَسِّ عَلَى طَهَارَةٍ ، فَلَوْ غَسَلَ رِجْلَيْهِ فِي النَّحْفِ ارْتَفَعَتْ جَنَابَتُهُ وَصَحَّتْ صَلَاتُهُ لَكِنْ لَا يَحْجُوزُ لَهُ النَّسْحُ حَتَّى يَتَأَيَّفَ الْبَسِّ عَلَى طَهَارَةٍ . وَصِفَةُ النَّسْحِ الْمُخْتَارِ أَنْ يَمْنَحَ أَغْلَاءُ وَأَسْفَلُهُ

والجواب دون الأسفل بأن محل البس ثم الأعلى وهنا الأسفل فلم يجب ستر ذلك فيها ووجب ما عداه ، ولأن من شأن الثوب أن لا يشق ستره من نحو الأعلى بخلاف الخف فلا ينتقض ذلك بالسراويل (قوله وله أن يصلي بالمسح الواحد ما شاء من القرائن إلخ) محله في غير دائم الحدث كالمستحاضة والسلس أما هو فإن أحدث غير حدثه الدائم جاز له المسح ، ثم إن أحدث قبل أن يصلي فرضاً بوضوء اللبس مسح واستباح فرضاً ونوافل وإن أحدث بعد ذلك مسح لنقل فقط لأن مسحه مرتب على طهره وطهره لا يفيد أكثر من ذلك ، فلو أراد فرضاً آخر وجب النزع والطهر الكامل لأنه محدث بالنسبة لما زاد على فرض ونوافل ، أما حدثه فلا يحتاج معه إلى استنفاف طهر إلا إذا أخر الصلاة بعد الطهر لغير مصلحتها وحدثه مستمر فهو حينئذ كغير حدثه ، ومثله فيما ذكر ما إذا كان لابس متوضئاً وتيمم لجراحة أو نحوها ، وكذا محض التيمم لغير فقد الماء بأن يتكلف وقد لبس على التيمم الوضوء والمسح قبل البرء وإن حرم عليه الوضوء لما فيه من الضرر ، فإن قيم لفقد الماء لم يستبح المسح أصلاً لبطلان تيممه بروية الماء (قوله فإن أجنب إلخ) خرج به ما لو تنجست رجله في الخف وأمكن غسلها فيه فإن له إتمام المدة لعدم الأمر بالنزع لها بخلاف نحو الجنابة (قوله فإن اقتصر على جزء يسير إلخ) يشترط أن لا يكون على ظاهره

خَطُوطاً ، فَإِنْ انْتَصَرَ عَلَى جُزْءٍ يَسِيرٍ مِنْ أَعْلَاهُ أَجْزَأَهُ ، وَإِنْ انْتَصَرَ عَلَى أَسْفَلِهِ أَوْ حَرَفِهِ لَمْ يُجْزِهِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَسَوَاءٌ مَسَحَهُ بِيَدِهِ أَوْ بِمُؤَدٍّ أَوْ بِمَرْقَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَكُلُّهُ جَائِزٌ . وَلَوْ قَطَّرَ الْمَاءُ عَلَيْهِ أَوْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ وَلَمْ يُبْرِها أَوْ غَسَلَهُ أَجْزَأَهُ عَلَى الْأَصَحِّ لَكِنْ يُكْرَهُ الْقَلُّ ، وَإِذَا انْتَضَتْ الْمُدَّةُ أَوْ ظَهَرَ

شعر فإن كان ومسحه لم يجز جزءاً كذا قيل وفيه نظر ، ولا يبعد تخريجه على مسح شعر الرأس في الوضوء (قوله أسفله) أى أو عقبه (قوله وسواء مسح يده إلخ) ظاهره اشتراط فعله وهو ظاهر إن كان غافلاً عن النية وإلا لم يشترط فتعريضه لنحو مطر يجرى مطلقاً وانغساله وانمساحه لا يجرى إلا إن كان مستحضراً للنية أخذاً مما قالوه في نظير ذلك من الوضوء (قوله أو ظهر شيء من رجله) أى ولو بالقوة كلان انحلت شرجه وإن لم يظهر من الرجل شيء . هذا وبقي للمسح شروط منها كونه طاهراً فإن كان نجساً امتنع المسح عليه ، وكذا المتنجس بغير معفو عنه فيمتنع المسح على الطاهر منه ولو بالنسبة لنحو مس المصحف ، إذ القصد الأصلي من المسح هو الصلاة وغيرها تابع لها . أما المتنجس بمعفو عنه فيسمح غير محل التجاسة ويستبيح الصلاة وغيرها ، هذا هو المعتمد وإن أطال فيه كثيرون . ومنها كونه قوياً وإن كان لابساً مقعداً بحيث يمكن تتابع المشى فيه في حوائج المسافرين المعتادة لغالب الناس عند نحو حط وترحال وضبطه المحاملى كالشيخ أبى حامد بثلاثة أميال فأكثر والجوبى بمداقة القصر تقريباً واعتمده الإسئوى والأوجه كما أشار إلى بعضه ابن النقيب خلافاً لمن وهم في فهم كلامه مع كلام غيره ضبطه بمنازل مدة لبسه من ثلاثة أيام بلاليهن للمسافر ويوم وليلة للمقيم فلا يجرىء مالا يقوى على التردد في حوائج تلك المدة لضعفه أو لثقله أو سعته المفرطة أو ضيقه المفرط ولم يتسع بالمشى عن قرب عرفاً فيما يظهر . وليس معنى قول الرافعى يشترط أن يكون قوياً بحيث يمكن متابعة المشى عليه لا مرحلة ولا فرسخاً بل قدر ما يحتاج إليه المسافر من التردد في حوائجه انتهى التحديد بالمرحلة أو الفرسخ حتى إذا كانت حوائج السفر المعتادة تزيد على فرسخ لو جمعت لا يعتبر كما توهم بل المراد أن الفرسخ لا يتقيد به ذلك بل المدار على الحوائج سواء أراد مجموعها على الفرسخ أم نقص عنه . ورجح ابن النقيب أن المراد المشى في مداس ورده الزركشى بتصريح صاحب الاستقصاء بخلافه وهو الأوجه : ومنها أن يمنع نفوذ الماء لو صب عليه كما في

شئ من رجليه في محلّ الفرض خلع الحفّين ثم ينظر فإن كان محدثاً
استأنف الوضوء وإن كان على طهارة النعل فلا شيء عليه فيستأنف اللبس على
تلك الطهارة إن شاء . وإن كان على طهارة مسح فينبغي أن يستأنف الوضوء ،
فإن اقتصر على غسل القدمين أجزأه على الأصح . والأفضل أن يستأنف
الوضوء . وإنما ذكرت هذا الفصل في مسح الخف لأنه مما يحتاج إليه المسافر
لتوفير ماء الطهارة وتخفيف أمرها . ومائل الباب كثيرة . لكن قد أنشئت
إلى مقاصدها والله أعلم .

(فصل) يجوز التنفل في السفر طويلاً كان أو قصيراً على الرحلة
وماشياً إلى أي جهة توجه ، ويستقبل الماشي القبلة عند الإحرام والركوع
والسجود ، ولا يشترط استقبالها في غير هذه المواضع ، لكن يشترط أن

الجموع إلا من مواضع الحرز فليس المراد ماء المسح خلافاً لمن اعتمده . ويجوز مسح
مغصوب ونقد لا خف محرم لأن المعصية فيه من حيث اللبس الذي به الرخصة وفيها من حيث
مطلق الاستعمال الأعم من اللبس وغيره (قوله فينبغي) أي يندب خروجاً من خلاف من
أوجه (قوله لترفيه) في نسخ لتوفيره والمعنى متقارب (قوله أو قصيراً) المتجه ضبطه
بميل أو نحوه كما في المجموع عن الشيخ أبي حامد وغيره وارتضاه صاحب العين وغيره .
وضبطه البغوي كالتقاضى له بأن يخرج إلى محل لو كان به لم تلزمه الجمعة لعدم سماعه أثناء
محمول عليه . وشرط السفر أن يكون مباحاً والمقصد معيناً ، فلو خرج في معاطف الطريق
أو عدل ولو لغير زحمة أو توجه لمقصده في غير طريق لم يضر ، إذ الشرط سلوك صوب
المقصد لا طريقه (قوله على الرحلة) يفهم منه أن من يهوج أو سفينة أي ولا يحتاج إليه
في تسيرها يتمتع عليه ما ذكره وهو كذلك فيجب عليه الاستقبال وإتمام الأركان بخلاف
من يحتاج إلى تسيرها لدعوة ذلك عليه (قوله والركوع والسجود) أي والجلوس بين

لَا يَسْتَقْبِلُ غَيْرَ جِهَتِهِ مُقْصِدِهِ إِلَّا إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَرْتَحِمَ وَيَسْجُدَ عَلَى الْأَرْضِ ، وَالرَّاكِبُ الْمُتَسَكِّنُ مَنْ تَوَجَّهَ الدَّابَّةُ إِلَى الْقِبْلَةِ يَلْزَمُهُ الاسْتِقْبَالُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِالصَّلَاةِ لَا غَيْرُ ، فَإِنْ لَمْ يَتَسَكَّنْ بَانَ كَانَتْ دَابَّتُهُ مَقْطُورَةً أَوْ صَبَّةً لَمْ يُشْتَرَطِ الاسْتِقْبَالُ فِي نِيَّهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي هَوْدَجٍ يَتَسَكَّنُ فِيهِ مِنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فَيُشْتَرَطُ اسْتِقْبَالُهَا ، هَذَا حُكْمُ التَّوَانُلِ ، أَمَّا الْفَرَانِضُ فَلَا تَجُوزُ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ بِحَالٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَهَا مَاثِيًا وَإِنْ كَانَ مُتَقَبِّلًا ، وَلَا تَصَحُّ مِنْ الرَّاكِبِ السَّجْدُ بِالْقِيَامِ أَوْ الرُّكُوعِ أَوْ السُّجُودِ أَوْ غَيْرِهَا ، فَإِنْ أَتَى بِهِذِهِ الْأَرْضَ كَانَ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَإِنْ كَانَ فِي هَوْدَجٍ أَوْ سَرِيرٍ أَوْ نَحْوِهَا عَلَى دَابَّةٍ فَصَلَّى وَهِيَ وَاقِفَةٌ غَيْرُ سَارِقَةٍ صَحَّتْ صَلَاتُهُ عَلَى التَّذَهُّبِ

السجدين بخلاف الاعتدال فإنه ملحق بالقيام كالتشهد وفارق الجلوس بين السجدين لسهولة القيام فيسقط عنه التوجه فيه يمشى قدر ذكره ، وشمى الجالس يتوقف على القيام وهو ممتنع فلزمه التوجه فيه . ومنه يؤخذ أنه لو كان يمشى زحفاً أو حبواً كان الجلوس بين السجدين في حقه كالاعتدال وهو قريب في العاجز عن القيام دون غيره (قوله غير جهة مقصده) ظاهره أنه يشترط استقبال جهة المقصد لا عينه وهو متجه والفرق بينهما وبين الكعبة واضح وأنه إذا استقبل جهة المقصد أو عين القبلة فلا فرق بين كون وجهه لمقدم الدابة أو مؤخرها وهو ظاهر (قوله والراكب المتمكن إلخ) قضيته ككلام الروضة وجوبه عند التحريم فقط وإن كانت الدابة واقفة ، والمعتمد كما نقله في المجموع وأقره واعتمده ابن الرفعة والإسنوي أنها ما دامت واقفة ولو لاستراحة أو انتظار رفقة يجب الاستقبال ، ثم إذا سار لسير رفقة أو لحاجة أخرى أتم لجهة مقصده وإلا امتنع حتى يفرغ من صلاته لأنه بالوقوف لزمه فرض التوجه . ثم المراد بالتمكن هنا السهولة وبعده التعسر بحيث يحصل له مشقة وإن قلت كما يفهم من كلامهم (قوله أو صعبة) أى أو لا يسهل انحرافه عليها لعجزه (قوله فيشترط استقبالها) أى

الصَّحِيحَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَا يَصَحُّ ، وَبِهِ قَطَعَ
إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ ، فَإِنْ كَانَتِ الدَّابَّةُ سَائِرَةً لَمْ تَصَحَّ الْفَرِيضَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ
الصَّحِيحِ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ الثَّانِي رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْجَاهِزُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ ، وَقِيلَ
تَصَحُّ . وَتَصَحُّ الْفَرِيضَةُ فِي السَّفِينَةِ الْجَارِيَةِ فِي الزَّوْرَقِ الشَّدُودِ عَلَى
السَّاحِلِ بَلَا خِلَافٍ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا تَصَحُّ أَيْضاً عَلَى السَّرِيرِ الَّذِي يَحْمِلُهُ
الرَّجَالُ فِي الْأَرْجُوحةِ الْمُشْدُودَةِ وَالزَّوْرَقِ الْجَارِيِ لِقِيَمٍ بِمِثْلِ بَشَادَةِ
وَنَحْوِهَا ، هَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ضَرُورَةٌ . قَالَ أَصْحَابُنَا : فَإِنْ خَافَ الْإِنْتِطَاعَ عَنْ
رُفْقَتِهِ أَوْ نَزَلَ لَهَا أَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ فَقُلْهُ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرِيضَةَ عَلَى

وتمام الأركان كما مر (قوله فَإِنْ كَانَتِ الدَّابَّةُ سَائِرَةً إلخ) محله كما قاله المتولي ما إذا لم
يكن لها من يلزم لحماها بحيث لا تختل الجهة وإلا جاز وهو ظاهر ، وبؤيده فرقههم بين
الصلاة على الدابة السائرة والسريير الذي يحمله رجال بأنها لا تثبت على حالة فلا تراعى
الجهة بخلافهم . فَإِنْ قُلْتَ سِير الدابة منسوب إليه بخلاف سير حملة السريير ، قلت ممنوع
بدليل صحة طوافه محمولاً بشرطه الآتي (قوله السفينة) أى وإن حولته الريح عن القبلة
بتحولها لكن يجب عليه أن ينحرف فوراً للقبلة ويبنى (قوله هذا كله إلخ) من الضرورة
صلاة شدة الخوف وعجز نحو مصلوب عن يوجهه (قوله عن رفقته) أى وإن لم يتضرر به
قياساً على التيمم لما فيه من الوحشة والذي يظهر أن المراد برفقته هنا المنسوبون إليه لا كل
الركب لحصول الوحشة بفرأهم فقط أنه لو كان معادلاً لآخر وخشى من نزوله وقوع صاحبه
لميل المحمل أو تضرره بميله أو بركوبه به بين المحملين أو احتاج في ركوبه إذا نزل لمعين
وليس معه أجير لفلان كان جميع ذلك عذراً ولو توسم من صاحبه النزول أيضاً أو من
ضديق له إعانته على الركوب إذا نزل فهل يجب عليه سؤاله كسؤال الماء في التيمم أو يفرق
حل نظر ، وعدم الفرق أقرب ، وبؤيده ما يأتي في سؤال المعضوب من توسم طاعته .

الرَّاحِلَةِ وَتَجِبُ الْإِعَادَةُ ، وَحُكْمُ الْمُنْدُورَةِ وَالْجَاذِرِ حُكْمُ الْكَتُوبَةِ .

(فرع) إذا صَلَّى النَّافِلَةَ عَلَى دَابَّةٍ عَلَيْهَا سَرَجٌ أَوْ نَحْوُهُ لَمْ يَلْزَمُهُ وَضْعُ
الْجَبَةِ عَلَى عُقْبِ الدَّابَّةِ وَلَا عَلَى السَّرَجِ وَالْقَتَبِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ بَلْ
يَكْفِيهِ أَنْ يَنْتَحِيَ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِلَى طَرَفَيْهِ وَيَكُونُ سُجُودُهُ اخْتِصَافَ
مَنْ رَكَّوعٍ ، وَيَجِبُ التَّمْيِيزُ بَيْنَهُمَا إِذَا تَمَكَّنَ وَلَا يَجِبُ أَنْ تَبْلُغَ غَايَةَ وَسْعِهِ
فِي الْإِثْنَاءِ . وَيَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ مَا يُبْلَقُ بَدَنَ الْمُصَلِّي رَاكِبًا وَثِيَابَهُ مِنَ
السَّرَجِ وَغَيْرِهِ طَاهِرًا . وَلَوْ بَالَتِ الدَّابَّةُ أَوْ وَطِئَتْ نَجَسًا أَوْ كَانَ عَلَى
السَّرَجِ نَجَسٌ فَسَرَّهَا وَصَلَّى عَلَيْهِ لَمْ يَضُرَّ ، وَكَذَا لَوْ أَوْطَأَهَا الرَّاكِبُ
نَجَسًا لَمْ يَضُرَّ عَلَى الْأَصَحِّ . وَلَوْ وَطِئَ الْمُصَلِّي مَاشِيًا نَجَسًا عَمْدًا بَطَلَتْ

(قوله على الراحلة) ظاهره اختصاص الراكب بذلك وليس كذلك بل الماشي الخائف
مثله فيصليها حينئذ ماشياً كالنافلة (قوله وتجب الإعادة) هذا هو المذهب لكن اختار
في المجموع من جهة الدليل أن كل صلاة وجب فعلها في الوقت مع خلل لا يجب قضاؤها
(قوله والحنزلة) أى وإن أمكنه إتمام القيام على الدابة ، كما اقتضاه إطلاقه كغيره ورجحه
جمع متأخرون ، لكن نقل الإستوى الجواز وصوابه الأول وهو القياس فهو الأوجه (قوله
لم يضر) أى لأنه لم يلاق النجاسة بخلاف مالو دى فيها ولحماها بيده . ويعلم مما قالوه في شروط
الصلاة أنه لو تنجس عضو من أعضائها أو ما عليها أبطل مسكه لحماها فذكر تنجس الفم
مثال (قوله عمدًا) أى ولو يابسه ولو قلت ولم يجد معدلاً عنها أو كانت مغفراً عنها أخذاً
مما يأتى في نجاسة المطاف ومثله مالو وطئها سهواً وهى رطبة غير مغفوة عنها كما قاله جمع
متأخرون أخذاً من ذرق الطيور في المساجد لا يضر إذا عمت به البلوى كطين الشارع الرطب ،

صَلَاتُهُ ، وَلَا يُكَلِّفُ التَّحَفُّظَ وَالْإِخْطَا فِي التَّمَشِّي ، وَيُسْتَرْطُ الْإِحْتِرَازُ عَنْ الْأَقْصَالِ الَّتِي لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا ، فَلَوْ رَكَّضَ الدَّابَّةَ لِلْحَاجَةِ جَازٍ ، وَلَوْ أَجْرَاهَا بِلا عُذْرٍ أَوْ كَانَ مَاشِيًا قَدَا بِلا عُذْرٍ بَطَلَتْ عَلَى الْأَصَحِّ . وَيُسْتَرْطُ فِي التَّنْفُلِ رَاكِبًا وَمَاشِيًا دَوَامَ السَّفَرِ وَالسَّيْرِ ، فَلَوْ بَلَغَ النُّزُلَ فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ اشْتَرَطَ إِمَامُهَا إِلَى الْقِبْلَةِ مُتَّكِنًا وَيَنْزِلُ إِنْ كَانَ رَاكِبًا . وَلَوْ مَرَّ بِقَرْيَةٍ مُجْتَازًا فَلَهُ إِمَامُ الصَّلَاةِ رَاكِبًا . وَحَيْثُ قُلْنَا يَجِبُ النُّزُولُ فَلَمَكْنَهُ الْاسْتِقْبَالَ وَإِمَامُ الْأَرَاكُنِ عَلَيْهَا وَهِيَ وَاقِفَةٌ جَازٍ . وَلَوْ انْحَرَفَ الْمُصَلِّي مَاشِيًا عَنْ جِهَةِ مَقْصِدِهِ

وَزَدُوا بِذَلِكَ قَوْلَ ابْنِ الْعَبَادِ الْوَجْهَ عَدَمُ الْبَطْلَانِ أَيْ فِيمَا عَمَتْ بِهِ الْبُلُوْى مُطْلَقًا أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الْجَمْعِ يَعْنِي عَنْ ذَرْقِ الطُّيُورِ إِذَا عَمَ فِي الْمَسَاجِدِ . وَوَجْهَ رَدِّهِ أَنَّ الَّذِي أَفَادَهُ كَلَامُهُمْ فِي ذَرْقِ الطُّيُورِ أَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِالنَّجَاسَةِ الْمَعْفُوعِ عَنْهَا لِتَعَدُّرِ التَّحَرُّزِ بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَعْفُوعِ وَإِنْ عَمَتْ الطَّرِيقَ لِسَهُولَةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهَا غَالِبًا فَلَا عِبْرَةَ بِهَذِهِ الْحَالَةِ النَّادِرَةِ وَمَحَلُّ عَدَمِ الْبَطْلَانِ فِي الرُّطْبَةِ الْمَعْفُوعِ عَنْهَا أَنْ يَحْصِلَ لَهُ مِنْهَا ثَلَاثُ سَيِّرٍ أَيْ عَرَفًا وَإِلَّا بَطَلَتْ مُطْلَقًا (قَوْلُهُ بِلا عُذْرٍ بَطَلَتْ) مِنْهُ عَرُوضٌ صَبَدَ يَرِيدُ إِمْسَاكَهُ خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ : ثُمَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَدُوِّ زِيَادَتُهُ عَلَى عَادَتِهِ فِي مِثْلِهِ وَإِنْ كَانَتْ دُونَ الْعَدُوِّ (قَوْلُهُ دَوَامَ السَّفَرِ وَالسَّيْرِ) يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ انْقَطَعَ سَبِيْرُهُ كَأَن زُلَّ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ وَجِبَ عَلَيْهِ إِمَامُهَا لِلْقِبْلَةِ قَبْلَ رُكُوبِهِ وَإِلَّا بَطَلَتْ كَمَا قَالَ الْمَصْنُفُ وَقَبْدَهُ الْأَذْرَعِيُّ بِمَا إِذَا لَمْ يَضْطُرَّ لِلرُّكُوبِ وَهُوَ ظَاهِرٌ ، وَلَوْ عَبَّرَ بِاحْتِيَاجٍ لَكَانَ أَوَّلَى (قَوْلُهُ فَلَوْ بَلَغَ الْمَنْزِلَ) أَيْ الَّذِي يَرِيدُ النُّزُولَ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصِدُهُ وَإِلَّا نَوَى إِقَامَةً مَدَّةً بِنَقْطِهَا سَفَرُهُ وَكَذَا لَوْ وَصَلَ لِبَلَدٍ إِقَامَتُهُ وَنَوَى الْإِقَامَةَ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُ مَا كَثَرَ بِمَحَلٍّ وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ خَا (قَوْلُهُ وَلَوْ مَرَّ بِقَرْيَةٍ مُجْتَازًا) أَيْ مَارَأَ وَلَيْسَتْ وَطَنُهُ وَإِلَّا انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِمَجْرَدِ دُخُولِهَا وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْإِقَامَةَ ، وَلَا أَثَرَ لِحُلِّ أَهْلِهِ أَوْ عَشِيرَتِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَطَنُهُ إِلَّا إِنْ نَوَى الْإِقَامَةَ وَلَوْ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ (قَوْلُهُ أَوْ حَرَفَ دَابَّتَهُ) أَيْ أَوْ انْحَرَفَ عَلَيْهَا وَلَوْ بِرُكُوبِهِ مَقْلُوبًا كَمَا فِي الْجَمْعِ خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ لِقَوْلِ الْمُتَوَلَّى لَوْ تَغَيَّرَتْ نِيَّتُهُ وَأَرَادَ الرَّجُوعَ

أَوْ حَرَفَ دَابَّتَهُ عَنْهَا فَإِنْ كَانَ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ لَمْ يَضُرَّهُ وَإِنْ كَانَ إِلَى غَيْرِهَا عَمْدًا لَمْ تَصَحْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ غَالِطًا يَقُنُّ أَنِهَا طَرِيقُهُ فَإِنْ عَادَ إِلَى الْجِهَةِ عَلَى قُرْبٍ لَمْ تَبْطُلْ ، وَإِنْ عَادَ بَعْدَ طَوْلٍ بَطَلَتْ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَإِنْ انْحَرَفَ بِجَمَاحِ الدَّابَّةِ فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ إِنْ عَادَ عَلَى قُرْبٍ لَمْ تَبْطُلْ وَإِنْ طَالَ بَطَلَتْ .

(فَرَعٌ) إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى يَقِينِ الْقِبْلَةِ فَإِنْ وَجَدَ مِنْ يُخْبِرُهُ عَنْ عِلْمِهِ

لوطنه صرف وجه دابته ومضى على صلاته له ومثله ما لو قصد غير مقصده في أثناء صلاته وإن كان وراءه (قوله عمدًا) أى وإن كان مكرهاً لندوره (قوله وإن كان ناسياً إلخ) المذهب أنه لا يسجد للسهو في الصور التي ذكرها وإن كان للسجود وجه وجهه إذ هو الموافق لقاعدة ما أبطل عمده يسجد لسهوه وإن كانت أكثرية : ومن ثم تناقض في السجود هنا كلام الشيخين وغيرهما تناقضاً كثيراً (قوله إذا لم يقدر على يقين القبلة) أى ولو بأن نالته مشقة في تحصيله أخذاً مما ذكروه في الوقت (قوله عن علم) مثله محاريب جادة المسلمين وقراهم القديمة إن نشأ أو مر بها قرون أى جماعات من المسلمين سلمت من الطعن : وإن صفت وخرت ، بخلاف خربة أمكن بناء كفارها وطريق استوى نشوء أو مرور القديقين به ، وإنما يمتنع الاجتهاد في ذلك جهة لا يمنة ويسرة . ومثله أيضاً كل محل علم أنه ^{مستحب} صلى فيه لكن يمتنع الاجتهاد فيه مطلقاً وما لو أخبره عدل بأنه رأى جمعاً من المسلمين أنهم يصلون لهذه الجهة ، أو نحو القطب هنا والمقول له لم يعلم دلالاته على القبلة فيمتنع الاجتهاد في الجهة فقط : والذي يظهر تقييد الجمع المذكور بكونهم كثيرين بحيث تقضى العادة بقوة مستندهم ويمتنع على قادر على اليقين كأعمى ومن في ظلمة إذا قدر على مس الكعبة أو الهرب المعتمد الأخذ بقول خبر عن علم ما لم يصل لحسد التواتر أو يكون نشأ بمكة أو بذلك المسجد وارسم في ذهنه من الأمارات ما يحصل به اليقين من غير مس فعينه لا يجب عليه المس فيما يظهر بل له اعتماد تلك الأمارات فإنها تفيد ما يفيد المس : وقول القاضي أبي الطيب إن الضرر بالمسجد الحرام ^{له} الرجوع إلى خبر المعايين للكعبة محمول على ما ذكرته من التفصيل وإلا فعمومه ضعيف أو غير مراد خلافاً لمن توهمه :

اعْتَمَدَهُ وَلَمْ يَخْتِمْ بِشَرْطِ عَدْلَةِ الْمُخْبِرِ سِوَاهُ فِيهِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ وَالْبَيْدُ
وَلَا يَسْتَدُّ الْكَافِرَ وَلَا الْقَاسِقَ وَلَا الصَّبِيَّ وَإِنْ كَانَ مُرَاهِقًا ، وَسَوَاءٌ فِي
وُجُوبِ الْقَتْلِ بِالْخَبَرِ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ
يُخْبِرُهُ فَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْاجْتِهَادِ لَزِمَهُ وَاسْتَقْبَلَ مَا ظَنَّهُ قِبَلَهُ ، وَلَا يَصِحُّ
الْاجْتِهَادُ إِلَّا بِأَدَلَّةِ الْقِبَلَةِ وَهِيَ كَثِيرَةٌ أَقْوَامًا الْقُطْبُ وَاضْغَفَا الرِّيحُ ، وَلَا
يَجُوزُ لِمِثْلِ الْقَادِرِ الْقَلِيدِ فَإِنْ فَهَلَ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَإِنْ أَصَابَ الْقِبَلَةَ لِأَنَّهُ
عَاصٍ مُفْرَطٌ ، فَإِنْ خَافَ الْوَقْتُ عَلَى كَيْفٍ كَانَ وَتَلَزَّمَتِ الْإِعَادَةُ . وَلَوْ خَفِيَ
الدَّلَالَةُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ لِنَسِيمٍ أَوْ ظُلْمَةٍ أَوْ لِمَارَضٍ الْأَدَلَّةِ قَالَا صَحُّهُ أَنَّهُ لَا يُقْلَدُ
بَلْ يُصَلَّى كَيْفَ كَانَ وَيُسَبِّحُ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْاجْتِهَادِ لَجَزَهُ عَنْ
تَعَلُّمِ أَدَلَّةِ الْقِبَلَةِ كَالْأَمِيِّ وَالْبَصِيرِ الَّذِي لَا يَعْرِفُ الْأَدَلَّةَ فَيَجِبُ تَقْلِيدُ مُكَلَّفٍ
مُسَلِّمٍ عَدْلٍ عَارِفٍ بِأَدَلَّةِ الْقِبَلَةِ سِوَاهُ فِيهِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ وَالْحُرُّ وَالْبَيْدُ
وَالْقَلِيدُ هُوَ قَبُولُ قَوْلِ الْمُسْتَدِّ إِلَى الْاجْتِهَادِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ اجْتِهَادُ رَجُلَيْنِ

وَعَلِمَ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمُهْرَابَ لَا يَصِيرُ مُعْتَمَدًا لِلْأَعْمَى حَتَّى يَمْتَنِعَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِالْخَبَرِ وَالتَّقْلِيدِ بِحُضْرَتِهِ
إِلَّا إِنْ كَانَ رَأَى الْمُهْرَابَ قَبْلَ الْعَمَى أَوْ أَخْبَرَهُ بِهِ عِدَّةُ التَّوَاتُرِ وَلَوْ فَسَاقًا أَوْ كُفْرًا (قَوْلُهُ
اعْتَمَدَهُ) أَيْ وَتَلَزَّمَهُ سِوَاهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذَا لَمْ يَشَقَّ فِيهِ وَبِهِ فَارَقَ عَدَمَ وَجُوبِ رَقِي حَاطِلِ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكُفَّةِ وَمَنْ قَامَ لَوْ فَرَضَ أَنَّ فِي السُّؤَالِ مِثْقَالَ لِبَعْدِ الْمَكَانِ مِثْلًا لَمْ يَجِبْ عَلَى الْأَوْجِهَةِ
(قَوْلُهُ وَلَا يَعْتَمَدُ الْكَافِرُ إلخ) أَيْ إِلَّا فِي تَعَلُّمِ الْأَدَلَّةِ مِنْهُ حَتَّى يَحْصُلَ لِمَمْلُوكَةٍ عِلْمِيَّةٍ بِحَيْثُ
صَارَ يَسْتَقِيلُ بِاسْتِخْرَاجِ الْقِبَلَةِ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى مَا أَخْبَرَهُ بِهِ الْكَافِرُ فَلَهُ حِينَئِذٍ الْعَمَلُ بِعِلْمِهِ
فِيمَا يَظْهَرُ ، وَهَذَا غَيْرُ مَقَالَةِ الْمَاوَرَدِيِّ الَّتِي ضَعَفَهَا الشَّاشِي كَمَا لَا يَحْتَقِ عَلَى مِثْلِهِ (قَوْلُهُ
أَقْوَامًا الْقُطْبُ) أَيْ الشَّمَالُ وَهُوَ كَمَا قَالَ الشَّيْخَانُ تَبَعًا لِأَهْلِ الْفَلَكِ نَجْمٌ صَغِيرٌ فِي بَنَاتِ نَعَشِ
الصَّغْرَى بَيْنَ الثَّرْقَدَيْنِ وَالْجُدَى وَمَحَلُّهُ النِّصْفُ مِنَ الْخَطِّ الْخَارِجِ بِالْوَهْمِ مِنَ الْجُدَى إِلَى الْكُوكَبِ

قَلَّدَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ، وَالْأَوَّلِي تَقْلِيدُ الْأَوْثَقِ الْأَعْلَمِ ، وَأَمَّا الْقَادِرُ عَلَى تَعْلَمِ الْأُمَّةِ فَهُوَ كَالْعَالِمِ بِهَا فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّقْلِيدُ ، فَإِنْ قَلَّدَ قَصَى لَتَقْصِيرِهِ ، وَلَوْ كَانَ ثُمَّ تَيَقَّنَ الْخَطَأَ فِي الْقِبْلَةِ لَزِمَهُ الْإِعَادَةُ عَلَى الْأَصَحِّ وَلَوْ ظَنَّ الْخَطَأَ لَمْ تَلْزِمُهُ

المنير بن الفرقد بن وقول أهل الهيئة ليس نجياً بل نقطة صغيرة تدور عليها الكواكب المذكورة وهي وسطها بخالف لما ذكر في التسمية لا في الحقيقة ، والمرجع في التسمية لأهل اللغة ويختلف باختلاف الأقاليم ، ففى العراق يجعله خلف أذنه اليمنى ، وفى مصر خلف اليسرى . وفى اليمن قبائله مما يلي جانبه الأيسر ، وفى الشام وراؤه (قوله قلد من شاء منهما) أى قبل الصلاة أما فيها بأن دخل مقلداً فقال له أشتر أخطأ بك الأول فإن كان عنده أعرف من الأول أو قال له أنت غطى قطعاً وإن لم يكن أعرف وجب عليه التحول إن بان له الصواب مقارناً للقول بأن أخبره به وبالخطأ معاً ، فإن لم يبين مقارناً بطلت ولو تغير اتجاهه عمل بالراجع عنده من الأول والثانى ولو فيها فإن استويا تخير إلا إن كان التغير فى الصلاة فلا يتخير بل يعمل بالأول على ما نقله الشيخان وأقره وصوبه الإسئوى . وعملوه بأن التزم جهة فلا يتحول إلا بأرجح ، لكن ظاهر كلام المجموع وجوب العمل بالثانى ولو مع التساوى ، ويجب إعادة الاجتهاد لكل فرض عيى إن نسي الدليل الأول وكذا إعادة التقليد (قوله الأوثق الأعلم) قد يفهم منه أنه لو كان أحدهما أوثق والآخر أعلم استويا وهو ظاهر لأن كلامهما فيه معنى ليس فى الآخر فهو كإمامة الأئمة والبصير (قوله وأما القادر على تعلم الأدلة إلخ) محل حرمة التقليد وجوب القضاء فيمن وجب عليه تعلم أدلتها عيناً بأن أراد سفرأ ليس فيه عارف بها أما إذا وجب تعلمها على الكفاية كالمقيم أى بمحل فيه عراب مستند أو عارف كما هو ظاهر وكالمسافر فى نحو ركب الحجيج أو أقل منه فيما يظهر وعلم أن فيه عارفاً بالأدلة كما فى الإحياء لكن قضية كلام السبكي أنه لا بد من ثلاثة ويرجه بأن الواحد قد يموت أو ينقطع بخلاف الثلاثة فإن الغالب بقاء بعضهم إلى انقضاء السفر أو بين قرى يمكنه معرفة القبلة بمحاربيها فله التقليد ولا يقضى إذ لا تقصير منه ، وبه يعلم مجمل قوله فيما مر ولا يجوز لهذا القادر التقليد إلخ .

(فائدة) صرح الغزالي هنا بحرمة إقامة العاى ببلد ليس به عالم بتفصيل الشرع ، وظاهره أنه لافرق بين أن يكون بقرب تلك البلدة بلد أخرى فيها عالم أولاً وهو محتمل ، ولا ينفيه قولهم يجب

الإِعَادَةُ حَتَّى لَوْ صَلَّى أَرْبَعَ صَلَوَاتٍ إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ .

(فصل) إِذَا عَدِمَ الْمَاءَ طَلَبَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ تَيَمَّمَ

فِي كُلِّ مَسَافَةٍ قَصْرَ نَصَبٍ مَفْتُحٍ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَالَمِ هُنَا الْعَالَمُ بِالْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي يَلْزِمُ الْعَامَّةَ تَعَلُّمَهَا لِاضْطِرَارِهِمْ إِلَيْهِ مَعَ تَكَرُّرِهِ فَلِذَلِكَ لَمْ يَكْفِ فِيهِ إِقَامَةُ عَالَمٍ بِيَلَدٍ قَرِيبٍ مِنْ بَلَدِهِ بِخِلَافِ الْمُفْتَى هُنَا لَا مَحْتَاجَ إِلَيْهِ إِلَّا فِي الْأُمُورِ الْخَفِيَّةِ فَكَفَى فِيهِ بِأَنْ يَكُونَ عَلَى دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ (قَوْلُهُ أَرْبَعَ صَلَوَاتٍ) أَيْ أَوْ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ كُلِّ رُكْعَةٍ لِحُجَّةٍ ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَبَيِّنَ لَهُ الصُّوَابُ فِي ظَنِّهِ مُقَارَنًا لظُهُورِ الْخَطَأِ وَلَا بَطَلَتْ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ قَرِيبًا لَمْ يُلْزَمْ بِبَعْضِهَا إِلَى غَيْرِ قِبْلَةٍ مَحْصُوبَةٍ .

(فصل إِذَا عَدِمَ الْمَاءَ) . (قَوْلُهُ طَلَبَهُ) أَيْ وَجُوبًا بِنَفْسِهِ أَوْ بِأَذُونِهِ الثَّقَةِ وَيَكْفِي وَاحِدٌ عَنْ جَمْعٍ وَإِنَّمَا يُعْتَدُ بِهِ فِي الْوَقْتِ ، وَحُلُّ وَجُوبِهِ إِنْ تَوَهَّمَ وَجُودَ الْمَاءِ فَإِنْ تَبَيَّنَ فَقَدَهُ فَلَا طَلَبَ لِأَنَّهُ عَيْثُ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ يَسْتَوِي فِي النَّظَرِ حَوَالِيَهُ لِبُجَاهَتِهِ الْأَرْبَعِ مَعَ تَأَمُّلِ مَحَلِّ خُضْرَةٍ وَطِيرٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَسْتَوِي صَعِدَ أَوْ هَبَطَ ثُمَّ نَظَرَ حَوَالِيَهُ إِلَى حَدِّ الْغُوثِ وَهُوَ مَا تَسْمَعُ فِيهِ رَفْقَتَهُ اسْتِغْنَاءً مَعَ حَاجَتِهِ عَلَيْهِ مِنَ الْأَشْغَالِ وَالتَّفَاوُضِ ، فَعَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ أَنْ يَدُورَ الْحَدُّ الْمَذْكُورُ لِأَنَّ ذَلِكَ أَكْثَرُ ضَرَرًا مِنْ إِيْتَانِ الْمَاءِ فِي الْمَوَاضِعِ الْبَعِيدَةِ ، هَذَا إِنْ أَمِنَ عَلَى مُحَرَّمٍ مِنْ نَفْسٍ وَمَالٍ . قَالَ الْإِسْنَوِيُّ : وَاخْتِصَاصٌ وَلَمْ يَخْشَ انْقِطَاعًا . وَلَمْ يَفْضَحْ وَقْتُ الْإِلَامِ بِحُجْبِ التَّرَدُّدِ : هَذَا كُلُّهُ إِنْ تَوَهَّمَ الْمَاءَ فَإِنْ تَبَيَّنَ بِمَحَلٍّ فَإِنْ كَانَ عَلَى نَحْوِ نِصْفِ فَرَسَخٍ وَأَمِنَ مَا مَرَّ وَاتَّسَعَ الْوَقْتُ وَجَبَ طَلَبُهُ وَإِلَّا فَلَا ، لَكِنْ لَوْ كَانَ الْمَالُ الَّذِي يَخَافُ عَلَيْهِ هُنَا قَدْرًا يَجِبُ بِذَلِكَ فِي تَحْصِيلِ الْمَاءِ ثَمَنًا أَوْ أَجْرَةً لَمْ يَمْنَعْ الْوُجُوبُ وَمِثْلُهُ الْإِخْتِصَاصُ وَإِنْ كَثُرَ عَلَى الْأُجُوهِ ، وَفَارَقَ مَا مَرَّ بِأَنْ الْمَاءَ ثُمَّ مَتَوَهَّمٌ فَلَا يَضِيعُ لِأَجَلِهِ لِحَقِّقِ بَخْلَافَهُ هُنَا ، أَمَّا إِذَا تَبَيَّنَ فَوْقَ نِصْفِ فَرَسَخٍ فَلَا يَلْزِمُهُ طَلَبُهُ مطلقًا وَلَوْ تَبَيَّنَ آخِرَ الْوَقْتِ وَلَوْ فِي مِزَلِهِ الَّذِي هُوَ فِيهِ أَوَّلُ الْوَقْتِ خِلَافًا لِلْمَاوَرِدِيِّ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِ الْعِبَابِ وَغَيْرِهِ : فَالْصَّبْرُ أَفْضَلُ وَإِلَّا فَالتَّعَجُّلُ . وَيَجِبُ تَجْدِيدُ الطَّلَبِ لِكُلِّ صَلَاةٍ إِنْ تَوَهَّمَ حَدُوثَ الْمَاءِ وَإِلَّا فَلَا . وَلَوْ وَجَدَهُ يَبِثْرَ وَلَا دُلُومَهُ لَزِمَهُ إِدْلَاءُ ثَوْبِهِ غَيْرِ سَائِرِ الْعَوْرَةِ لِيَبْتَثَلَ فَيَعْصُرَ مَاءَهُ لِيَتَوَضَّأَ بِهِ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ بِيَلَهُ أَزِيدَ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِ الْمَاءِ فَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَّا بِشَقٍّ لَزِمَهُ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ أَكْثَرَ مِنَ الْأَزِيدِ مِنْ أَجْرِ آلَةٍ وَثَمَنِ الْمَاءِ . هَذَا مَا فِي الْمَجْمُوعِ وَالْفَرْقِ دَقِيقٌ ، وَكَأَنَّهُ أَنَّ فِي هَذِهِ إِذْهَابَ عَيْنٍ بِالشَّقِّ بِخِلَافِ الْأَوَّلِيِّ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا نَقْصٌ صِفَةٍ بِالْبَلِّ وَالتَّفَاوُتِ فِي تِلْكَ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي هَذِهِ فَتُنَاسَبُ النَّظَرُ فِي كُلِّ إِحْدَى مَا ذَكَرْنَا فِيهَا وَإِلَّا لَزِمَ تَسَاوِيُهُمَا مَعَ تَفَاوُتِ النِّقْصِ فِيهِمَا وَهُوَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ . وَأَيْضًا فَالشَّقُّ أَخْرَجَ الثَّوْبَ إِلَى الْآلِيَةِ الْمُخْضَةِ فَنَظَرَ فِيهِ إِلَى الْأَكْثَرِ

ولو وجده وهو محتاج إليه لطلبه أو عطش رقيقه أو ذائب أو حيوان
مُحْتَرَمٌ نِيَسَمَ ولم يتوضأ سواه في ذلك العطش في يومه أو فيما بعده وقبل
وصوله إلى ماء آخر : قال أصحابنا : ويحرم عليه الوضوء في هذا الحال لأن
حرمة النفس أكَّدُ ، ولا بدك للشرب ، وللوضوء بدك . وهذه المسألة مما ينبغي
حفظها وإشاعتها ، فإن كثيرين من المجاع وغيرهم يخطئون فيها ويتوضأ
أحدكم مع عليه بحاجة النفس إلى الشرب ، وهذا الوضوء حرام لا شك فيه .
والقول عن الجنابة وعن الخيض وغيرها كالوضوء فيما ذكرناه . ومن

من الأزيد من أجرة الآلة وثمن الماء بخلاف البل فإنه لم يخرج الثوب إلى ذلك فنظر فيه
إلى ثمن مثل الماء فقط ، ويوجه النظر إلى الأكثر من الأزيد بأن الأزيد منهما لو انفرد لزمه
بذل مقابله والثوب المشقوق قائم مقامهما فنظر فيه إلى الأكثر من الأزيد منهما . وسوى في
الروضة بين المستثنين وهو الذي يظهر بباديء الرأي . والشد كالأداء : وصوب الأذرع
وغيره النظر إلى ثمن مثل الماء فقط في المستثنين . ولو علم وصوله إليه بحفر قريب لا مشقة
وجب وإلا فلا ، قاله الماوردي ، وقيد الأذرع بما فيه نظر . والذي يظهر وجوبه عالم
تزد مؤنته على الأكثر من الأزيد من أجرة الآلة وثمن مثل الماء قياساً على شق الثوب .
وما قاله الأذرعى كأنه مبنى على ما مر عنه فيه . ولو وجد من ينزل البئر للاستقاء بأجرة مثله
ووجدما فاضلة عما باقى لزمته :

(قولهم : ولو وجده وهو محتاج إليه الخ) المراد بحاجة العطش أن يخاف منه نحو مريض
أو بطء به مما باقى . ولا يجوز نيسم عطشان عاص بسفره وشربه للماء حتى يتوب وإلا وجب
تقديم الطهارة بالماء . وظاهر كلامه في هذا الفصل وهو المعتمد الذي لا محيد عنه أنه لا فرق
بين عطشه وعطش رقيقه من آدمي وحيوان وإن كان من أهل القافلة الذين لا ينسبون إليه
بوجه خلافاً لبعض المتأخرين ولا بين خوف العطش على من ذكر حالاً أو مآلاً وفقاً لما في
المجموع تبعاً للرأى عن الجمهور وإن نظر فيه الإمام فلو كان يرجو وجوده في غده ولا يتحققه

خَيَّاتٌ لَهُ نَفْسُهُ أَنَّ الْوُضُوءَ فِي هَذَا الْحَالِ فَضِيلَةٌ قَبْلُ جَاهِلٍ شَدِيدُ اخْطَآءٍ ،
وَلَمَّا فَضِيلَةُ الْوُضُوءِ إِذَا لَمْ يُمْكِنْ هُنَاكَ مُخْتَارٌ لِلشُّرْبِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْحَتَّاجُ
لِلْعَطَشِ رَفِيقَهُ الْمُخَاطِطَ لَهُ أَوْ أَحَدًا مِنَ الْقَائِلَةِ أَوْ الْوَكْبِ ، فَلَوْ انْتَبَهَ صَاحِبُ
الْمَاءِ مِنْ بَذَلِهِ وَهُوَ غَيْرُ مُخْتَارٍ إِلَيْهِ لِلْعَطَشِ وَهَنًا مُضْطَرًّا إِلَيْهِ لِلْعَطَشِ كَانَ

فله التزود لكن لو وصل إلى الماء وقد بقيت معه فضلة فالأوجه ما أفق به البغوى من أنهم
إن عثروا على ماء لم يعهدوه كأن وقع مطر أو رَأَوْا بئراً لم يعهدوها فلا قضاء ، وإن وصلوا
إلى ماء عهدوه نظراً إن عطشوا أنفسهم أو مات بعض دوابهم أو أسرعوا في السير على خلاف
العادة ولو لم يقع ذلك لم يفضل شيء لم يقضوا وإلا قضوا وأنه حيث علم في الركب عطشاً
حرم الطهر به . وينبغي أن يلحق بالعلم غلبة الظن ، وبالعطشان من يحتاج إلى الماء في المستقبل
قبل وصوله إليه . ومراده بالحیوان المحترم ما حرم قتله ، وغيره ما جاز قتله كترك الصلاة
بشرطه المعروف وأنزاع الحصن والمرتد والکاب العقور ، أما غيره فإن كان فيه نفع كصيد
وحراسة فمحترم جزئاً ، وإن لم يكن فيه نفع ولا ضرر فقد اضطرب فيه كلام الشيخين ،
والأوجه حرمة قتله إذ لا مقتضى له بل في المجموع في البيع أنه لا خلاف في ذلك ، ونقله في
شرح مسلم عن الأصحاب فما اعتمده الإسئوى ومن تبعه ضعيف وإن نقله عن النص وما أفق
به شيخ الإسلام الشريف المناوى من أنه يجب عليه الطهر بالماء أو ترك نحو تارك الصلاة
لكن بعد أن يقول لهم إن تبتم تركه لكم وإلا استعملته وترككم تموتون عطشاً ظاهر موافق
لكلامهم ، لكن مقتضاه وجوب قوله لهم ذلك وفيه وقفة إلا أن يعمل على من يجهل ذلك
على أنه لا يأتي في الزانى المحصن لأن توبته لا تمنع إهداره ، وشمل قوله وهو غير محتاج إليه
للعطش وهناك مضطر إليه مما لو لم يحتاج إليه إلا في المستقبل وهناك محتاج إليه حالاً فله أخذه
منه قهراً وهو ظاهر إذ الحاجة الناجزة مقدمة على الحاجة المتوقعة لاحتمال أن لا تقع ،
وبدل لذلك ما صححه في المجموع في الأطعمة في هذه الصورة من وجوب الدفع لصاحب
الحاجة الناجزة وقوله واعلم أنه مهما احتاج إليه إلى قوله فله التيمم أى يجب عليه كما صرح به
أول الفصل وكاحتياجه للعطش احتياجه لنحو بل كعك وفيت به لا لطبخ فلا يجوز ادخار
الماء إليه ، هذا ما في المجموع وظاهر أن عمله حيث لم يضطر إلى الطبخ به . وبث القمولى
أنه يتمتع ادخاره إلى جميع ذلك . والولى العراقى أنه يجوز إلى كل ذلك وهو ظاهر في
المعنى لأنه يضطر إلى استعماله في ذلك كثيراً بل ربما زادت المؤنة عند عدم الطبخ على

لِلْمُضْطَرِّ أَخْذُهُ قَهْرًا وَلَهُ أَنْ يُقَاتِلَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ قَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ كَانَ صَاحِبُ الْمَاءِ مُهْدَرِ الدِّمِ لَا قِصَاصَ فِيهِ وَلَا دِيَّةَ وَلَا كَفَّارَةَ ، وَكَانَ الْمُضْطَرُّ ضَوْفًا بِالْقِصَاصِ أَوْ الدِّيَّةِ وَالْكَفَّارَةِ . وَلَوْ اخْتَبَجَ صَاحِبُ الْمَاءِ إِلَيْهِ لِعَطَسَ نَفْسَهُ كَانَ مُقَدِّمًا عَلَى غَيْرِهِ . وَلَوْ اخْتَبَجَ إِلَيْهِ الْأَجْنَبِيُّ لِلْوُضوءِ وَكَانَ لِلْمَالِكِ مُسْتَفْنِيًا عَنْهُ لَمْ يَلْزَمْنَهُ بِذَلِكَ لَهُ ، وَلَا يَجُوزُ لِلْأَجْنَبِيِّ أَخْذُهُ قَهْرًا لِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ التَّيَمُّمُ . وَاعْلَمْ أَنَّهُ مِنْهَا اخْتَبَجَ إِلَيْهِ لِعَطَسَ نَفْسَهُ أَوْ رَفِيقِهِ أَوْ حَيَوَانَ مُعْتَرِمٍ فِي ثَانِي الْحَالِ قَبْلَ وُضُوءِهِ إِلَى مَا آخَرَ فَلَهُ التَّيَمُّمُ وَصَلَّى وَلَا يُبَدِّلُ . وَلَوْ لَمْ يَحْدِ الْمَاءَ وَوَجَدَهُ يُبَاعُ بِشَمَنِ الثَّمَلِ وَهُوَ وَاجِدٌ لِلشَّمَنِ قَاضِيًا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي سَفَرِهِ ذَاهِبًا وَرَاجِعًا لَزِمَهُ تَرَاوُهُ ، وَإِنْ كَانَ يُبَاعُ بِأَكْثَرِ مِنْ

مؤنته بكثير ، لكن لا يسع مقلدا مخالفة ما في المجموع ببداء الرأي ولا بكلف استعماله في الطهر ثم شربه كما أفهمه كلام المصنف . ولا يجوز شرب النجس من المائين ونحو الوضوء بالطاهر هذا في نفسه أما في حيوانه فيجب عليه سقيه ماء طهره والنجس لأنه لا يعافه .

(قَوْلُهُ عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ) أَى لِنَفْسِهِ أَوْ لِحَرَمٍ تَلْزِمُهُ مَوْنَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَوْ كَانَ لِرَفَقَتِهِ وَقَدْ عَدِمُوا نَفَقَتَهُ سِوَا احتاجه لِنَفَقَةٍ أَوْ تَدَاوٍ أَوْ كِسْوَةٍ تَتْرَكَ لِلْفَلَسِ أَوْ أَثَاثٍ لَا بَدَّ مِنْهُ قِيَاسًا عَلَى مَا قَالُوهُ فِي السَّكْفَارَةِ أَوْ مَرْكُوبٍ أَوْ مَسْكَنِ أَوْ خَادِمٍ يَحْتَاجُهُ وَكَذَا عَنْ دِينِهِ وَلَوْ مُوجِلًا ، وَالْعَبْرَةُ بِكِسْوَةِ الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ وَمَوْنَتُهُمَا كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ هُنَا وَفِي الْمَجْمُوعِ لَا مَوْنَةٌ يَوْمَ وَلِيْلَةِ كَالْفِطْرَةِ وَلَا الْعَمْرِ الْغَالِبِ كَالزَّكَاةِ ، هَذَا فِي الْمَسَافِرِ فَأَمَّا الْمُقِيمِ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يَعْتَبَرُ بِمَسَا فِي الْفِطْرَةِ . وَلَا يَجِبُ اسْتِفْرَاضُ ثَمَنِ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ غَائِبٌ وَلَا اتِّهَابُهُ وَلَا قَبُولُ ذَلِكَ بِخِلَافِ الْمَاءِ لِقَلَّةِ الْمُنَّةِ فِيهِ ، وَبِخِلَافِ مَا لَوْ يَبِيعُ لَهُ بِشَمَنِ مُوجِلٍ يَتَمَدُّ بِوُضُوءِهِ إِلَى حُلِّ مَالِهِ وَإِنْ زَادَ عَلَى ثَمَنِ الْمَثَلِ لَكِنْ زِيَادَةُ تَلْقِيقٍ بِالْأَجَلِ عَرَفًا ، وَالتَّرَابِ كَالْمَاءِ فِيهَا ذِكْرٌ وَفِيهَا بَيَانٌ .

فَمَنْ الشَّيْءُ لَمْ يَلْزَمْهُ شِرَاؤُهُ سِوَاهُ قَلَّتِ الزِّيَادَةُ أَمْ كَثُرَتْ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ شِرَاؤُهُ ، وَقَدْ نُ الْمَثَلِ هُوَ قِيَمَتُهُ فِي ذَلِكَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ .

(فصل) وَإِذَا لَمْ يَجِدْ أَمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ طَلْبُهُ مِنْ بَعْلِهِ تَنْدُهُ بِهَبَةٍ أَوْ مَنٍ ، فَإِنْ رُهِبَ لَهُ لَزِمَهُ قَبُولُهُ ، وَإِنْ بَعَثَ مَنْ يَطْلُبُهُ لَهُ كَفَّاهُ عَنِ الطَّلَبِ بِنَفْسِهِ . وَارَوْجَدَ بَعْضُ مَا لَا يَكْفِيهِ لَزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى الْأَصَحِّ ثُمَّ تَبَيَّنَ لِلْبَاقِي .

(قَوْلُهُ سِوَاهُ قَلَّتِ الزِّيَادَةُ) أَيْ شِرَاءُ الْمَاءِ وَآلَةُ الاسْتِقَاءِ وَلَا نَظَرَ لِبَقَائِهِ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَعَ فِي الْبُيُوتِ فَتُوتَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ خِلَافَ الْأَصْلِ ، وَلَئِنْ فِي التَّكْلِيفِ فِي الشِّرَاءِ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَمَنِ الْمَثَلِ مُشَقَّةٌ عَلَى النُّفُوسِ لَا تَحْتَمِلُهَا فِي الْعَادَةِ .

(قَوْلُهُ وَثَمَنِ الْمَثَلِ الْخ) قِيَمَةُ الْإِمَامِ وَأَقْرَبُهُ فِي الْمَجْمُوعِ بِمَا إِذَا لَمْ يَنْتَ الْحَالُ إِلَى سَدِّ الرَّمَقِ وَالْإِلَامِ يَجِبُ شِرَاؤُهُ لِأَنَّ الشَّرْبَةَ قَدْ تَسَاوَى دَنَائِرُ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَشْتَرِيَ لِمَلُوكِهِ مَاءَ طَهْرِهِ فِي السَّفَرِ (قَوْلُهُ مَنْ يَعْلَمُهُ عِنْدَهُ) قَدْ عَلِمْتَ مِمَّا مَرَّ أَوَّلُ الْفَصْلِ أَنَّ التَّوَهُّمَ كَافٍ وَأَنْ شَرَطَ صَحَّةُ الطَّلَبِ دُخُولُ الْوَقْتِ وَالْإِلَامِ يَعْتَدِيهِ ، وَمِمَّا سَبَقَ قَرِيباً أَنَّ الْقَرَضَ كَالْهَبَةِ (قَوْلُهُ وَإِنْ بَعَثَ) أَيْ وَلَوْ قَبْلَ الْوَقْتِ لَكِنْ يَشْتَرِطُ وَقُوعُ طَلَبِ الْمَأْذُونِ فِيهِ وَيَكْفِي فِي الطَّلَبِ أَنْ يَقُولَ مِنْ مَعَهُ مَاءٌ يَجُودُ بِهِ وَلَوْ بِأَثْمَنِ بَحِثْ يَبْلُغُ صَوْتَهُ رَفِيقَتَهُ الَّذِينَ يَنْسُبُونَ إِلَى مَنْزِلِهِ عَادَةً لَا كُلَّ الْقَافِلَةِ فِيمَا يَظْهَرُ لِعُسْرِهِ .

(قَوْلُهُ بَعْضُ مَاءٍ) أَيْ أَوْ تَرَابٍ . وَقَوْلُهُ يَكْفِيهِ لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ بَلْ هُوَ مَوْهُومٌ وَإِنْ جَعَلَتْ مَامَوْصُولَةً وَلَعَلَّ الْأَصْلَ لَا يَكْفِيهِ فَسَقَطَ لَا مِنْ النَّاسِخِ وَقَدْ يُقَالُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ احْتِرَازٌ بِذَلِكَ عَمَّا لَوْ وَجَدَ ثَلْجاً أَوْ بَرْداً لَا يَذُوبُ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ اسْتِعْمَالُهُ إِذْ لَا يَصْلُحُ لِلْفَسْلِ الْوَاجِبِ وَلَا يَلْزَمُ الْحَدِيثُ مَسْحَ رَأْسِهِ بِهِ لِفَقْدِ التَّرْتِيبِ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَيَمَّمَ عَنِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ ثُمَّ يَمْسَحَ الرَّأْسَ بِهِ ثُمَّ يَتَيَمَّمَ عَنِ الرَّجْلَيْنِ لِأَنَّهُ مُتَيَمِّمٌ مَعَ وَجُودِ مَاءٍ يَجِبُ اسْتِعْمَالُهُ ، لَكِنْ قَوَى الْمُصَنِّفُ مُقَابَلَةً مَجِيئاً بِأَنَّ هَذَا الْمَاءَ لَا يُؤْثِرُ فِي صَحَّةِ التَّيَمُّمِ لِلْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ اسْتِعْمَالُهُ فِيهِمَا وَيَجِبُ عَلَى نَحْوِ مُسَافِرٍ تَقْدِيمُ الْحَبْثِ وَإِنْ كُنْ بَعْضُهُ فَقَطْ وَلَوْ اسْتَعْمَلَهُ فِي الْحَدِيثِ لَكَفَاهُ كُلَّهُ بِخِلَافِ نَحْوِ الْحَاضِرِ فَيُخَيَّرُ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّهُ مِنَ الْإِعَادَةِ ، وَقِيلَ يَجِبُ تَقْدِيمُ الْحَبْثِ مُطْلَقاً كَمَا لَوْ وَجَدَ مَدْرَأً وَاحْتِاجَ

(فصل) ولا يَجُوزُ التَّيَمُّ إِلَّا بِرُأْبٍ طَاهِرٍ مُطْلَقٍ لَهُ غُبَارٌ يَسْلُقُ بِالْعُضْوِ فَإِنْ تَيَمَّمَ بِرُأْبٍ مَخْلُوطٍ بِرَمْلِهِ جَازٌ ، وَإِنْ تَيَمَّمَ بِرَمْلِهِ مُحَضَّرٍ أَوْ بِرُأْبٍ مَخْلُوطٍ بِخَصٍّ أَوْ نَحْوِهِ لَمْ يَصِحَّ . وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَسْتَصَيِّبَ مَعَهُ تَرَابًا فِي خُرْقَةٍ وَنَحْوِهَا لِيَتَيَمَّمَ بِهِ إِذَا لَمْ يَجِدْ فِي أَرْضِهِ تَرَابًا .

(فصل) وَالتَّيَمُّ سَحُّ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْقَعَيْنِ بَضْرَبَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، وَالسُّنَّةُ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى ضَرْبَتَيْنِ ، وَسَوَاءٌ تَيَمَّمَ عَنِ الْجَنَابَةِ أَوْ اخْلُصَ الْأَصْغَرُ ، وَصَفَتُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ .

للتيمم والاستنجاء فإنه يستنجى به وإن كان حاضراً ، كذا ذكره بعضهم ، وعلى تسليمه فالفرق غامض ، وكأنه أن في كل من حالتي الأولى أعنى الصلاة بالوضوء مع النجاسة وبالتيمم مع علمها نوع كمال قساويا فيختار بينهما بخلاف الثانية فإن أحد حالتيها أعنى الصلاة بالتيمم مع النجاسة ولا يظهر مع علمها أكل فوجب وإن استوت صورتان في أنه لا يد من الإعادة في كل منهما (قوله مطلق) احترز به عن المستعمل وهو ما بقي بعضه أو تأثر منه بعد الاستعمال وإن لم يعرض عنه ، وليس منه تيمم كثيرين من تراب في خُرقة ، ولا يضر تغير ريحه أو طعمه بنحو خل أو ماء ورد إذا جف .

(قوله جاز) أى إن كان الرمل المخالط خشناً لأنه حينئذ لا يمنع لصوق التراب بالعضو بخلاف الناعم وإن ارتفع منه غبار كما في المجموع لأنه كاللصق فالمراد به ما يلبصق بالعضو . ودخل في اسم التراب ما يؤكل تداوياً كالأرمي أو سفهاً كالأبيض لانهوطين مشوى وصح ، وأنهم بتراب المسجد والأراضي الموقوفة أو المملوكة كهو بمغصوب ، ومن بحث في الموقوفة الجواز فقد أبعد ولو بحثه في المملوكة أخذاً من قول الشافعي رحمه الله تعالى يجوز أخذ خلال أو خلاين من مال الغير لأنه مما يتسامح به لكان له وجه وحينئذ فالأولى حمل إطلاقهم هنا على ما إذا علم من المالك عدم الرضا ولو بقرينة (قوله مسح الوجه) أى دون منابت شعره وإن خف ومما يغفل عنه ما يقبل من الأنف على الشفة فليتنبه له (قوله واليدين) أى ثم اليدين .

(قوله بضربتين الخ) المراد بهما النقل ولو بالعضو المسموح كأن يمسك وجهه في التراب

(فصل) لا يصح التيمم لفريضة إلا بعد دخول وقتها ، وكذا النافلة
لراتية على الأصح ، ولا يصلى بتيمم واحد أكثر من فريضة واحدة ، وله
أن يصلى معها ما شاء من التوافل قبل الفريضة وبندها في الوقت
وخارج الوقت .

ومن يد إلى يد ولو وقف بمهب ريح بقصد حصول الغبار فلما حصل بوجهه رده لم يكف
لعدم النقل فلو أخذه منه ورده إليه أو من الريح ومسح به أجزأه . ويشترط مقارنة النية
لأول الضرب والمسح وإن عزبت فيها بينهما على ما رجحه الإسوي لكن الأوجه خلافه كما
اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما وأفهم التعبير أنه لا يكفي بضربة وإن أمكن .

(قوله لفريضة) أى ولو مندورة معينة بوقت ولا يصح أخذ التراب أيضاً قبل الوقت .

(قوله إلا بعد دخول وقتها) أى ولو تبعاً فتييم للثانية في جمع التقديم عقب فعل الأولى
ويصلها به ما لم يدخل وقتها ، ولو تذكر فائنة فتييم لها ثم دخل وقت نحو الظهر جاز فعلها
به إذ القسط التيمم للفريضة في وقتها لأصلاتها به ووقت الفائنة تذكرها فلو تيمم لها ظناً أنها
عليه لم يصح وإن تيقنها بعد (قوله وكذا النافلة الراتية) احتزبها عن النقل المطلق فتييم له
كل وقت إلا أوقات الكراهة فلا يصح التيمم له فيها . ومثله كل ما يكره فعله في تلك الأوقات ،
هذا إن تيمم فيها ليصلها فيها ، ومثله ما لو تيمم في غيرها ليصلها فيها على الأوجه كما لو ترويضاً
ليصلى به في مكان نجس ، أما لو تيمم فيها ليصل مطلقاً أو في غيرها فلا منع على الأوجه أيضاً .

(قوله أكثر من فريضة) كالصلاة في ذلك الطواف وصلاة الجنازة وإن تعينت
كالنفل ، ويجوز الوطء مراراً ومع فرض آخر بتيمم واحد لاجتماعه وخطبتها ، وفارقت
خطبتها صلاة الجنازة مع أن كلا فرض كفاية بأن لنا قولاً أن الخطبة قائمة مقام ركعتين من
الظهر فكانت أقوى . واستثنى صاحب الخاوى الصغير مما ذكر من تجردت جنباته من الحدث
وعجز عن استعمال الماء وتيمم قال فله أن يصلى أكثر من فرض لبقاء وضوئه وتيممه هذا
إنما هو عن الجناية فقط انتهى ، وليس كما قال لأن الجناية مانعة .

(قوله إذا صلى بالتيمم لعدم الماء الخ) الضابط أنه إذا صلى بمحل من شأنه عدم
ندرة فقد الماء فيه سواء غلب فيه فقد أم استوى هو والوجود لم يقض وإلا قضى ،
حقولهم المقيم يقضى والمسافر لا يقضى جرى على الغالب :

(فصل) إذا صلى بالتيمم لندم الماء الذي يجب استغفاله لم تلتزمه إعادة الصلاة سواء كان سفره قصيراً أو طويلاً ، ولو وجد الماء بعد الصلاة في الوقت أو في أثناء الصلاة صحّت صلاته ولا إعادة عليه .

(فصل) إذا لم يجد ماء ولا تراباً صلى على حسب حالة الفريضة

(قوله ولو وجد الماء بعد الصلاة في الوقت) يستثنى منه الميت إذا وجد الماء قبل دفنه ولو بعد الصلاة عليه فإنه يجب غسله وإعادة الصلاة عليه احتياطاً لخاتمة أمره . واحتز بقوله وجد عما لو علم بعد الصلاة بوجوده عندها أو بثر ظاهرة الرسوم دون خفيها في المحل الذي يجب الطلب منه أو وجود ثمنه في رحله وقد نسيه فإنه تلتزمه الإعادة كما لو صلى بنجاسة عجز عن إزالتها بخلاف ما إذا حدث بثر ثم لم يعدها أو أدرج ماء في رحله من غير علمه أو أضل رحله في رحال وفيه ماء وأمن في الطلب أو غصب مأؤه أو حال دونه سبع أو ضل عن القافلة أو عن الماء أو أتلفه ولو في الوقت وإن عصي به ولو لنحو تنظيف وتبرد ونحوه يجتهد خلافاً لبعض المتأخرين أو مر به فيه وبعد عنه وإن عصي أيضاً فيما يظهر لكن بشرط أن يظن أن لاءه أمامه حتى يخرج الوقت . وينبغي إلحاق الشك بالظن فيما ذكر احتياطاً للصلاة ويحتمل خلافه . وبحث الإسئوى إلحاق الحدث عمداً بعد الوقت من غير حاجة بالإتلاف .

(قوله أو في أثناء الصلاة) أي التي تسقط بالتيمم بأن كان بالمحل السابق ولم ينو بعد وجود الماء إتماماً ولا إقامة وبالتسليم الأولى تبطل وإن علم تلف الماء فلا يسلم الثانية فإن اختلف شرط من ذلك بطلت لبطان تيممه . ويجب في نقل مطلق لم ينو له عدداً لاقتصار على ركعتين ولو رآته حائض تيممت في حال الجلاء وجب النزح أو رآه الزوج لم يؤثر . وخروج بما ذكره توهم الماء قبل الصلاة ولو بنحو سماع شخص يقول عندي ماء أو دعني فلان لا عكسه ولم يقترن به مانع من استعماله كجرح وعطش فإنه يبطل مطلقاً ، أما توهمه بعد الشروع فيها فإنه لا أثر له وإن كانت لا تسقط بالتيمم ، وتيقن الشفاء كتيقن الماء وليس توهمه كتوهمه .

(قوله إذا لم يجد ماء ولا تراباً الخ) مقتضاه أنه يجوز الصلاة حالاً : ومن رجي وجود أحد الظهورين في الوقت ، لكن بحث الأذرع امتناع الصلاة مادام يرجو أحدهما حتى يضيق الوقت ، واعتمده بعضهم قياساً على أن من تحير في القبلة لا يصلى إلا إن ضاق الوقت ، وفرق بينه وبين ما لو اجتهد في إتمامه فلم يظهر له شيء حيث يجوز التيمم ولا يجب عليه تكرير

وَحَدَّثَهَا ، وَزِمَهُ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ بِالسَّاءِ أَوْ الثَّرَابِ . وَإِذَا خَافَ مِنْ اسْتِنْمَالِ الْمَاءِ تَلَفَ النَّفْسَ بِمَرَضٍ أَوْ جَرَاخَةٍ أَوْ نَحْوِهَا أَوْ تَلَفَ عُضْوٍ أَوْ قَوَاتٍ مُنْفَعَةٍ مُضْوٍ أَوْ زِيَادَةَ الْمَرَضِ أَوْ كَثْرَةَ الْأَلَمِ أَوْ مُحْصُولَ شَيْءٍ فَاحِشٍ عَلَى عُضْوٍ ظَاهِرٍ تَيَمَّمَ وَصَلَّى وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ .

(فصل) مِمَّا تَعَمُّ بِهِ الْبُلُوغَى وَبِحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ سَائِلُكَ طَرِيقُ الْحَسْبِ

الاجتهاد إلى أن يضيق الوقت بأن هذه فيها بدل دون الأولى وفيه وقفة ، ويجاب عن القياس بأن ذاك مقصر إذ محله فيمن وجب عليه نعم أدلتها عيناً فقصر أما غيره فيصلى حيث تحرر ، وعن الفرق بأن تلك إن كان فيها بدل لكنه لا يغني عن الإعادة فاستوت صلاته مع صلاة فاقده الطهورين في الصحة ووجوب الإعادة ، فكما لا يشترط في تلك ضيق وقت فكذا هذه ، على أن ابن الرفعة وغيره يقولون في الماءين يجب عليه تكرير الاجتهاد إلى ضيقه لكن الذي يتجه أنه ضعيف أيضاً (قوله وحدها) احترز به عن القافلة ومثله في ذلك من عليه نجاسة عجز عن إزالتها ولو كان جنباً امتنع عليه ما يمتنع على الجنب إلا الفاتحة في الصلاة فتجب عليه (قوله أو التراب) محله إذا وجده بمحل يسقط القضاء وإلا لم تجز الإعادة في الوقت ولا بعده وإن لم يكن صلى فيه أصلاً خلافاً للبعوى لأنها عبث لا فائدة فيها وإنما لزمت الصلاة به في الوقت لحرمته (قوله وإذا خاف) أى بقول طيب عدل رواية أو بمعرقه نفسه ولو بالتجربة فإن لم يجده ولا عرف وخاف نحو مرض في الروضة عن السنجى وأقره أنه لا يتيمم وجزم به في التحقيق ، لكن نقل الإسئوى عن البغوى الجزم بخلافه واعتمده وهو اللاتق بمحاسن الشريعة كما قاله ، ويؤيده قول المجموع عقب كلام السنجى لم أر من وافقه ولا من خالفه لدلالته على أنه لم ير كلام البغوى ولو رآه لتعقبه به ، وقوله في الأطعمة عن النص لو خاف المضطر من سم بطعام جاز له أكل الميتة ، وعليه فيجب إعادة ما صلاه مع الجهل إذا برىء من نحو مرضه أو أخبره ثقة بجواز التيمم أو عدمه فالإخبار قيد للإعادة لا لوجوبها لأنها وجبت من حين أقدم على التيمم جاهلاً (قوله ظاهر) هو ما يبدو عند المهنة غالباً كالوجه واليدين .

(تنمة) لا يصح التيمم وعلى بدنه نجاسة حيث كان بمحل يسقط الإعادة ومعه ماء يكفيها أو بعضها وإلا تيمم وأعاد ولو تيمم عن نحو جنابة ثم أحدث استباح القراءة واللبث في المسجد ،

حَكْمٌ مِّنْ يَمُوتُ مَعَهُمْ ، وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ جَدًّا ، وَقَدْ جَعَلْتُ فِيهِ مِنْ كُتُبِ
 أَهْلِ بَيْتِهِ بِحَمْدِ اللَّهِ تَسَالَى مَا يُقَارِبُ مُجَلَّدًا ، فَأَشِيرُ هُنَا إِلَى نُبْذَةِ مَنْهُ لَا بُدَّ لِلتَّاجِ
 مِنْ مَعْرِفَتِهَا . فَإِذَا مَاتَ وَاحِدٌ فِي الرِّكْبِ أَوْ الْقَافِلَةِ وَجِبَ عَلَى الَّذِينَ عَلَيْهِ مَوْتُهُ غُسْلُهُ
 وَتَكْنِينُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ ، فَإِنْ تَرَكَوا وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ مَعَ الْقُدْرَةِ
 اتَّعَمُوا كُلُّهُمْ ، وَإِنْ فَعَلَهَا بِمَعْضُهَا سَقَطَ الْحَرَجُ عَنِ الْبَاقِينَ

وحيث نوى استباحة القرض استباح النفل ونحوه من المصحف أو الصلاة استباح ما عدا
 القرض العيني أو نحو من المصحف لم يستبح شيئاً من الصلاة . ولا يكتفى أن يقول نويت التيمم
 ولا فرضه . (قَوْلُهُ وَجِبَ عَلَى الَّذِينَ عَلَيْهِ مَوْتُهُ غُسْلُهُ وَتَكْنِينُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ)
 يستثنى منه مستثنان الأول أن يخافوا نحو عسود أو ظالم لو اشتغلوا بتجهيزه فلا يأتون بركته
 للضرورة ، ويختار لم حينئذ مواراته بالممكن . الثانية أن يكون بقرب قرية أو محل نازل فيه
 أهل خيام مثلاً كما هو ظاهر أو بطريق كثير المارة فيجوز لهم ترك تجهيزه على ما قاله
 أئمتنا ، ويلزم من بقره من المسلمين تجهيزه وهو مشكل ، فإن فرض الكفاية متوجه إلى
 الكل ، وجواز الترك للبعض في مثل ذلك يؤدي إلى التواكل نظير ما قالوه في تحمل الشهادة
 ونحوه ، اللهم إلا أن يجاب بأن النفس جبلت غالباً على المبادرة إلى القيام بتجهيز الميت .
 فيفرض ترك رفقته لتجهيزه الذين بقره يبادرون إليه بخلاف الشهادة ونحوها فإن أكثر
 النفوس تنفر عنها فلو جوزنا الترك في ذلك للبعض أدى إلى التواكل أو بأن من شأن المسافرين
 العجز عن التجهيز أو صعوبته عليهم ، فحيث كان بقرهم من يقوم به جاز لهم الترك . نعم
 ظاهر المنقول المذكور أن الذين معه أو المارين به لا يلزمهم تجهيزه وإن علموا عدم قيام
 أولئك الذين بقره بذلك وهو بعيد جداً ولا أظن أحداً يقول به ، فالوجه أنهم متى ظنوا
 أن أولئك جاهلون بموته أو تاركون لتجهيزه لمزمهم تجهيزه كما هو واضح . وخرج بما سبق
 حالو من مسافرون بميت أو مات أحدهم وكان بمحل ينذر المارة به فيلزمهم تجهيزه . نعم إن
 وجدوه مخطئاً مكفئاً وعليه أثر غسل لم يلزمهم إلا دفنه لأن الظاهر أنه قد صلى عليه ، وبه
 يندفع قول الزركشي لا دليل على الصلاة فكيف سقط عنهم ولو أرادوا الصلاة عليه في هذه
 الحالة أخروها عن الدفن لأن المبادرة إليه بعد الصلاة الأولى أهم ومتى تركوا تجهيزه الواجب
 تغير ضرورة مما مر أتموا وعزهم الإمام بما رآه . وتسويي بين المارة ومن مات واحد

ولا إنهم على من لم يعلم بحال . وإذا لم يجدوا الماء يمسوه في وجهه ويدنيه
ثم كفنوه ثم تيمموا وصلا عليه ، ولا يصح تيممهم حتى يمسوه لأنه
لا يصح التيمم إلا بعد دخول وقت الصلاة ، ولا يدخل وقت الصلاة على
الأميت إلا بعد غسله أو تيممه . وأقل الكفن ثوب ساتر لجميع البدن على
الذنب الصحيح ، وقيل يكفي ساتر العورة ، وأكمله ثلاثة أثواب للرجل
وحشة للمراة . ويجوز التكفين في جميع أنواع الثياب إلا الحرير فلا يجوز

منهم فيما ذكرته هو ما دل عليه نص الشافعي رضي الله تعالى عنه في الأم وجري عليه
الزركشي وغيره (قوله ولا إثم على من لم يعلم بحال) في عمومه نظر ، فقد قال في الروضة
ما لفظه : إذا تعطل فرض كفاية إثم كل من علم به وقدر على القيام به ، وكذا من لم يعلم وكان
قريباً من الموضع يليق به البحث والمراقبة . قال الإمام : ويختلف هذا بكون البلد وصفره ،
وقد يبلغ التعطل مبلغاً ينهى خبره إلى سائر البلاد فيجب عليهم السعي في التدارك . وفي الصورة
دليل على أنه لا يجوز الإعراض والإهمال ويجب البحث والمراقبة على ما يليق بالحال انتهى .
لا يقال لا تكليف إلا بعد علم لأننا نقول نزلوا نسبتهم للتقصير منزلة علمه تغليظاً عليه كما
أبطلوا صلاة المتكلم كثيراً جاهلاً أوناسياً (قوله ساتر لجميع البدن) المعتمد أنه من حيث
حق الله تعالى يكفي ساتر العورة : فلو كفنه الورثة فيه سقط الفرض وإن أئتموا من حيث أن
للميت حقاً في ستر جميع بدنه ، وعلى ذلك يحمل اختلاف التصحيح الذي وقع للشيخين وغيرهما
في هذه المسئلة ، فمن عبر بساتر العورة اقتصر على حق الله تبارك وتعالى ، ومن عبر بساتر البدن
ضم إليه حق الميت : وهل يشترط في إثم الورثة بما ذكر كونه خلف تركة لأن الخطاب
توجه إليهم حينئذ أولاً دون غيرهم ، أو لافرق لأنهم أمس به من غيرهم وإن استتروا مع
غيرهم في الخطاب بذلك . محل نظر ، ولعل الأول أقرب والكلام فيمن لم تلزمه مؤنة الميت
في حياته وإلا لزمه تجهيزه إذا لم يخلف تركة فالإثم عليه وحده وفي غير الزوج إذ يلزمه تجهيز
زوجته الواجة نفقتها وإن خلفت تركة ما لم يكن معسراً (قوله وأكمله ثلاثة أثواب الخ)
محله حيث لا دين ولم يوص بشوب واحد ، فإن كان دين وامتنع الغرماء من الزيادة على ثوب
أو أوصى بشوب لم يزد عليه فإن انتفى ذلك لم يكن للورثة المنع من الثلاثة بخلاف ما زاد عليها
ولو خمسة في حق المرأة لأنها ليست متأكدة في حقها تأكد الثلاثة في حق الرجل .

تَكْفِينُ الرَّجُلِ فِيهِ وَيَجُوزُ تَكْفِينُ الْمَرْأَةِ فِيهِ لَكِنْ يُكَبِّرُهُ . فَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ رُجُلًا مُخْرِجًا لَمْ يُكْفَنْ فِي الْحَيْطِ وَلَا يُغْتَلَى رَأْسُهُ وَلَا يُقَرَّبُ الطَّيِّبُ . وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً لَمْ يُغْتَلَى وَجْهُهَا بِتَيْهٍ . وَيَجُوزُ كَفْنُهَا فِي الْحَيْطِ وَحَسْبُ سِتْرِ رَأْسِهَا وَجَمِيعِ بَدَنِهَا مَا سِوَى الْوَجْهِ . وَإِنَّمَا الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فَيَسْتُطُ قَرَضُهَا بِصَلَاةٍ رَاحِدَةٍ سَلَى الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ . وَهُوَ الْأَظْهَرُ مِنْ نَصُوصِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقِيلَ يَسْتُطُ اثْنَانِ ، وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ . وَقِيلَ أَرْبَعَةٌ ، وَيَجُوزُ جَمَاعَةٌ وَفَرَادٍ ، وَلَا يَسْقُطُ قَرَضُهَا بِفَعْلِ النِّسَاءِ وَلَا الصَّبِيَّانِ مَعَ وَجُودِ الرَّجَالِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ . وَأَمَّا الدَّفْنُ فَأَقْلَاهُ حُفْرَةٌ تَمْنَعُهُ مِنَ السَّبَاعِ وَمِنْ ظُهُورِ رَاحَتِهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ بَعْضُ هَذِهِ الْأُمُورِ فَعَلُوا الْمُسْكِنَ مِنْهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(فصل) وَمِمَّا يَتَأَنَّ كَدُ الْوَصِيَّةِ بِهِ أَنَّهُ يُتَبَنَّى أَنْ يُعْرَضَ عَلَى فِعْلِ الْمَعْرُوفِ فِي طَرِيقِهِ فَيَسْتَقِي الْمَاءَ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ إِذَا امْتَكَنَهُ ، وَيُجْمِلُ الْمُنْقَطِعَ إِذَا تَيَسَّرَ لَهُ ، لِأَنَّهُ أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا وَاقَ ضَرُورَةً أَوْ حَاجَةً . وَيَتَرَجَّحُ فِعْلُ الصَّدَقَةِ

(قَوْلُهُ إِلَّا الْخَرِيرَ) أَيْ وَالْمَرْعُورَ ، وَكَلِمَةُ الْمَعْصُورِ عَلَى كَلَامِ فِيهِ

(قَوْلُهُ وَيَجُوزُ تَكْفِينُ الْمَرْأَةِ فِيهِ) مِثْلُهَا الصَّبِيُّ لِحَوَازِ إِبَالَسِهِ لَهُ حَيًّا

(قَوْلُهُ وَلَا يَسْقُطُ فَرَضُهَا) الْخ (الْمَعْنَى الَّذِي صَحَّحَهُ الْمَصْنِفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ سَبْرًا) الْفَرَضُ بِفَعْلِ الْمِمِيزِ وَلَوْ بِحُضْرَةِ الرِّجَالِ بَلِ الْأَوْجَهِ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ بِفَعْلِ النِّسَاءِ مَعَ وَجُودِهِ إِنْ أَرَادَ الصَّلَاةَ وَإِنْ كُنْ مِنْ الْمُخَاطَبَاتِ دُونَهُ لِأَنَّهُ أَكْمَلَ مِنْهُنَّ وَدَعَاؤُهُ أَقْرَبُ لِلْإِجَابَةِ ، وَقَدْ

والمعروف في طريق مكة بأربعة أمور : أحدها أن الحاجة فيه أمس ، الثاني أنه لا بلد ينجا إليه ، والثالث مجاهدة النفس لشحها بالشئ . خاتمة الحاجة ، الرابع أنه إغانة لقاصدي بيت الله تعالى .

(فصل مختصر جداً فيما يتعلق بوجوب الحج) لا يجب الحج في العمر إلا مرة واحدة لأن ينذرهُ .

يخاطب الشخص بشيء ويتوقف فعله على شيء آخر (قوله لا يجب الحج) أى والعمرة وقد يشملها اسم الحج (قوله في العمر إلا مرة) يفهم منه أنه لو أتى به ثم ارتد بعد فراغه لم يجب ثانياً وهو كذلك خلافاً لأبي حنيفة رضى الله تعالى عنه لأن الردة لا تعبط عمل من مات مسلماً . إن أحبطت ثواب عمله كما في الأم ، وتوهم الإسئوى أنه يلزم من إحباط ثواب العمل لإحباط نفس العمل فاعترض بذلك قول أصحابنا لا تلزمه الإعادة وهو ذهول عجيب ، ودليلنا على أن حنيفة رضى الله تعالى عنه آية (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر) فإنها مقيدة لآية (ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله) على أنها ذكر فيها ما يستغنى به عن ذلك القيد لولم يوجد وهو قوله تعالى (وهو في الآخرة من الخاسرين) إذ لا يكون ذلك إلا لمن مات كافراً ، وكذا يقال في قوله تعالى (لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين) ، إذ لا خسران مع الموت على الإسلام . ويلزم أبا حنيفة إيجاب إعادة سائر الفروض المقعولة قبل الردة كالحج وهو لا يقول به مع عموم العمل في الآية التى استدلل بها كذا قيل ، والمعروف من مذهبه وجوب إعادة الجميع (قوله إلا أن ينذر) أى أو يفسد التطوع فإنه يجب عليه الاستمرار فيه وقضاؤه وسيأتى أواخر الكتاب كلام في الفرض .

(فائدة) « سيعلم مما يأتى أن النسك إما فرض عين أو كفاية أو تطوع ويتصور في العبد والصبيان فإنهم ليسوا من أهل الفرض بقسميه ، نعم القياس أنه يسقط بهم فرض الكفاية عن الكاملين كما في الجهاد وصلاة الجنازة ، وإنما لم يسقط عنهم فرض رد السلام رد الصبي لأنه أمان والصبي ليس من أهله وحينئذ فنسكهم ليس محض تطوع إلا أن يقال لا يلزم من سقوط الفرض به كونه يصير فرضاً وفي ذلك مزيد يأتى في الباب الخامس

وَالنَّاسُ أَرْبَعَةٌ أَقْسَامٌ: قِسْمٌ يَصِحُّ لَهُ الْحَجُّ، وَقِسْمٌ يَصِحُّ مِنْهُ الْمَبَاشَرَةُ، وَقِسْمٌ يَقَعُّ لَهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ، وَقِسْمٌ يَجِبُ عَلَيْهِ. فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ وَهُوَ الصَّحَّةُ الْمُطْلَقَةُ فَشَرَطُهَا الْإِسْلَامُ قَطْعًا، فَلَا يَصِحُّ حَجُّ كَافِرٍ، وَلَا يُشْرَطُ التَّكْلِيفُ، بَلْ يَصِحُّ إِحْرَامُ الْوَلِيِّ عَنِ الصَّبِيِّ الَّذِي لَا يُعْزِزُ وَعَنِ الْمَجْنُونِ. وَأَمَّا صَعَةُ الْمَبَاشَرَةِ فَشَرَطُهَا الْإِسْلَامُ وَالتَّمْيِيزُ، فَلَا تَصِحُّ مَبَاشَرَةُ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ الَّذِي لَا يُعْزِزُ،

(قوله والناس أربعة أقسام) بقى قسم خامس وهو من يصح نذره وشرطه الإسلام والتكليف (قوله فقط) زاد الأذرعى والبلقيني الوقت لتصريح أبى خلف الطبرى به ولقول الرافعى إن المقات الزمانى من شروط صحة الحج، وورده أن الباطل خصوص الحج لانعقاده عمرة لا الإحرام الذى الكلام فيه. وأيضاً فهذا معلوم مما يأتى، وعلى النزول فهذا لا يختص بهذا القسم بل يعم الأقسام الأربعة كلها. نعم يصح أن يجتزبه عن إحرام للعاكف بمنى للرمى بالعمرة فإنه لا يصح كما يأتى لأن الوقت غير قابل له لوجوب صرفه فيما بقى عليه من أعمال الحج، وزاد الأذرعى النية، وورده أنها ركن لا شرط: وزاد البلقيني أيضاً معرفة الأعمال كالصلاة، وورده الزركشى بأن الظاهر عدم اشتراطه لإمكان التعلم بعد الإحرام ولأنه لا يشترط هنا تعيين النوى بخلاف الصلاة فيهما: وغيره بأنه يصح حج غير المميز، أى ولا نظر لكون الولي قائماً مقامه والعلم بها، فلو جرت أفعال التمسك اتفاقاً من غير علم بها ولا بالإحرام لم يصح، وورده الأذرعى وغيره بأنه داخل فيما قبله على أن غير الإحرام من الأركان لا يحتاج إلى نية تخصه (قوله فلا يصح حج كافر) أى أصلى ولا عنه، وخرج به حج صبي مسلم بالتبعية فيصح وإن كان يعتقد الكفر وهو ما صححه والد الرويانى لأن اعتقاده لم يخرججه عن حكم الإسلام والحج لا يبطل بنية الإبطال، واختار الرويانى خلافه لأن اعتقاده يصاد نية القربة. وقد يؤخذ من صريح عليهما أن الأول فيما إذا اعتقد ذلك بعد إحرامه والثانى فيما إذا اعتقد معه وليس بعيد: وكان بعضهم اعتمد الأول حيث قال لو اعتقد ذلك في صومه أو وضوئه لم يضر أوفى صلاته ضرر، والتحقيق جريان التفصيل الذى ذكرناه في الصوم والوضوء أيضاً بخلاف الصلاة فإنها تبطل بنية الإبطال مطلقاً (قوله عن الصبي الذى لا يميز) أى والمميز أيضاً كما يأتى (قوله فلا تصح مباشرة المحسنون) أى للإحرام والطواف والسعى. قال الرافعى بحثاً وكذا الحلق إن جعلناه نسكاً وهو ظاهر خلافاً لمن نظر فيه، وإن كان كلام المجموع يقتضى خلافه، وكذا الوقوف أى من حيث الإجزاء عن

وَتَصِحُّ مِنَ التَّسْيِرِ وَالْقَبْرِ . وَأَمَّا وَقُوعُهُ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ فَشُرُوطُهُ أَرْبَعَةٌ :
الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْبُلُوغُ ، فَلَوْ تَكَلَّفَ الْفَقِيرُ الْحَجَّ وَقَسَّ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ -
وَأَمَّا وَجُوبُ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ فَلَهَا خَمْسَةٌ شُرُوطٌ : الْإِسْلَامُ وَالْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَالْحُرِّيَّةُ
وَالِاسْتِطَاعَةُ .

(فرع) الاستطاعة نوعان : استطاعة مباشرة بنفسه ، واستطاعة تحصيله بغيره ،
فالأولى تتعلق بخمسة أمور : الرحلة لمن بينه وبين مكة مرحلتان فصاعداً ،
والزاد ، وأمن الطريق ، وصحة البدن ، وإسكان السير ،

فرضه وإلا فساقى أن من وقف مجنوناً وقع له نفلاً ولو أفاق فيما عدا الإحرام وكان الولي
قد أحرم عنه أجزأه عن حجة الإسلام كما قاله الجلال البلقيني وغيره أخذاً من النص وهو
ظاهر ، وإن قالوا كما يأتي عن المجموع في بحث الوقوف يشترط للوقوع عن حجة الإسلام
إفاقة في سائر الأركان لحمله على ما عدا هذه الصورة وهذا أولى من تأويله الآتي في الباب
الثامن (قوله وتصح) أي المباشرة والمراد بها هنا الإحرام (قوله من المميز) أي بإذن
الولي ، وإنما لم يصح إسلامه مطلقاً لأنه لا يتصور وقوعه إلا فرضاً بخلاف غيره من العبادات
ولأن في الإسلام التزام جميع أحكام التكليف فاشترط فيه الكمال بالبلوغ والعقل بخلاف
الإحرام فإنه عبادة خاصة لا التزام فيها فصح منه كالتحريم بالصلاة وغيرها (قوله والعبد)
أي وإن لم يأذن له السيد كما يأتي (قوله فشروطه أربعة) أي ولو في نائب عن ميت أو معصوب
وسياق كما لو كمل الناقص قبل الوقوف (قوله فله خمسة شروط الخ) المعتمد وجوبه على
المرتد أيضاً ويظهر أثره فيما لو استطاق في رده فقط فيستقر في ذمته وإن أسلم معسراً أو لم
يتمكن بعد إسلامه لكن لو مات مرتداً لم يقض من تركته بخلاف نحو الزكاة لأنه عبادة
بدنية فلو صح لزوم وقوعه عن المستتاب عنه وهو مستحيل (قوله والحرية) أي المستقرة
فلو كانت حرية بصدد الزوال باحتمال كالمعتق في المرض فالذي يظهر أنه إن مات سيده
وخرج من الثلث تعين استقرار الوجوب عليه من حين الاستطاعة ولو قبل الموت قياساً
على ما قالوه فيما لو كان له مال وهو غير عالم به بل هذا أولى .

(قوله مرحلتان فصاعداً) أي وإن قدر على الركوب بمحل بينه وبين مكة دون مرحلتين

وَتَشْتَرِطُ الرَّاحِلَةُ وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْمَشْيِ ، لَكِنْ الْأَفْضَلُ لِلْقَادِرِ أَنْ يَمْحُجَ
مَاشِيًا ، وَتَشْتَرِطُ رَاحِلَةٌ لَا يَتِمُّ مَعَهَا مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ ، فَإِنْ احتَاجَ إِلَى حِمْلٍ أَوْ كَنِيْةٍ
عَلَى الْبَعِيرِ اشْتَرِطَ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ ،

كما اقتضاه إطلاقهم . وما غنّه الزركشي من أنه يلزمه الركوب إلى ما قدر عليه ثم يمشي الباقي
لأنه بالركوب ينتهي لحالة تلزمه فهو مقدمة الواجب فيه نظر لما يأتي في دم التمتع من أنه
لا يجب عليه تقديم الإحرام ليصوم الثلاثة في الحج . وعلوه بأنه لا يجب تحصيل سبب
الوجوب وهو صريح في رد علقته كما لا يخفى وسيأتي . ثم أيضاً رد قول الأذرعى فيه أنه من
باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فليقل بنظره هنا وكالمرحلتين دونهما إن عجز عن
المشي بأن يناله به ضرر ظاهر أى يبيع التيمم فيما يظهر ولا أثر لقدردته على زحف أو جبو
وإن كان بمكة أو عرفة على الأوجه ، فإن أطاق المشي لزمه ولو امرأة كله شمله إطلاقهم ،
وإن نظر فيه الأذرعى اعتناء بأمر الحج ، ثم رأيت نفسه قيد اعتبار الحمل لها بمن لا يليق بها
الركوب بدونه أو يشق عليها : قال وإلا فكالرجل وهو يرد تنظره هنا ، إلا أن قول المجموع
قال الحاملي وآخرون يشترط في حق المرأة وجود الحمل لأنه أستر لها ولم يفرقوا بين من
تستمسك على القتب وغيرها اهـ صريح في رد ذلك التقييد وأفهم تعبيره كغيره من الأصحاب
بمكة أنه لو كان بينه وبينها دون مرحلتين وأطاق المشي لزمه وإن كان بينه وبين عرفة أكثر
وليس يبعد وإن نظر فيه بعضهم (قوله لكن الأفضل للقادر) أى ولو امرأة إلا أنه للرجل
أكد وللولى وهو العصبة : وألحق به الإسئوى الوصى والحاكم منعها من ذلك وخصه ابن العباد
بخرج التطوع عند التهمة وإلا فلا منع : ونظر غيره فيه : ونقل بعضهم عنه أنه خص المنع بحج
التطوع مطلقاً وبالفرض عند التهمة . وعلى كل فالذى يتجه عندى أن له منعها من التطوع عند
مجرد التهمة ومن الفرض عند قوتها : بل لو قيل له منعها عندها مطلقاً لم يبعد . وحل الأفضلية
حيث وجد زاداً أو أمكنه أن يؤجر نفسه في الطريق أو كان يكتسب كل يوم أو بعض
الأيام كفايته فإن احتاج للسؤال كره له الحج لكراهه السؤال : ولم يراعوا قول مالك يجب
الحج على قادر على السؤال إن اعتاده ببلده كأنه لضعف مدركه وفيه وقفة : ومن ثم قاله
الزركشي لو قيل باستحبابه خروجاً من الخلاف لم يبعد وهل الأفضل له ذلك حيث كان
له حجة الفرض أو مطلقاً مقتضى تعليلهم الأفضلية بقدرته على إسقاط الفرض بمشقة
يكره تحملها ترجيح الأول إلا أن يقال المراد بالفرض ما يعم فرض الكفاية (قوله أن
يجز) وقع في نسخ ركباً وهو مفسد للمعنى كما هو جلي (قوله ويشترط راحلة الخ)

وسواء قدر على الراحلة شئ من المشي أو أجزء المشي فاضلاً عما يحتاج إليه ، ويشترط في الزاد ما يكتفيه لذهابه

الأوجه أن المراد بها هنا ما اعتيد الركوب عليه لغالب أمثاله في تلك المسافة قصرت أو بعدت خلافاً للأذرعى ولوحاراً ، وضابط المشقة الشديدة في كلامه هنا وفي المعصوب وغيره أن يخشى منها محذور تيمم أو لا يطاق الصبر عليها عادة فيما يظهر ويشترط في الأنثى قال الأذرعى وغيره إلا التي يليق بها ركوب الرجل واعناده ومر ما فيه آنفاً . وألحق الإنسانى الخشى بالأنثى وفي الرجل المتضرر بالراحلة بأن يخشى منها ما ذكر القدرة على حمل وهو شيء يكون الراكب فيه من نحو خشب ووجود شريك يركب بإزائه وإن قدر على مؤنة الحمل بتمامه ويقوم مقامه على الأوجه نحو أمتته إن سهلت معادلته بها خلافاً لمن قال يتعين الشريك لأنه أسهل . والذي يظهر أخذاً من كلامهم في الولجة ومن تركهم هنا له خادماً يحتاجه لمنصبه أنه يشترط في الشريك أن يكون ممن يليق به مجالسته ولا ينافيه ندب ركوب الرجل كما مر بسطه في التاسعة لأن الضرر هنا أشد ، وأيضاً فالاتباع ثم قاطع للنظر إلى المناصب ونحوها ولا كذلك هنا . ومن ياتي به الركوب بنحو هودج كقعد مربع من خشب يوضع بين الجوارح لا يحتاج لشريك ، فإن عجز المتضرر عن الحمل بأن لحقته به المشقة المذكورة اشترط قدرته على كنيسة وهي التي تسمى الآن بالبخارة ، فإن عجز فما يسمى بالحفنة ، فإن عجز استناب بشرطه الآتى . ثم رأيت الأذرعى توقف في وجوب الحفنة عند بعد المسافة لعظم المؤنة فيها ، والأوجه ما ذكرته لأن الفرض أنه وجد مؤنة فاضلة عما ذكره هنا ولم يخش من ركوبها محذور تيمم ، ويؤيده ما اقتضاه كلامه من أنه لو لم يطق الركوب إلا على نحو سرير يحمل على أعناق الآدميين لزمه وإن بعدت المسافة وهو ظاهر وإن توقف فيه بعضهم لما قدمته ، وكالحمل على سرير الحمل على عتق آدمى مثلاً . فعلم مما قررته أن أو في كلام المصنف ليست على بابها (قوله وسواء قدر على الراحلة) أى ونحوها مما ذكر . والموقوف على هذه الجهة أو عليه بخصوصه إن لم يقبله وصحاحه والموصى بمنفعته لما يوجب الحج بخلاف الموهوب له ، ومثله كما هو ظاهر الموصى به أو بمنفعته له فلا يلزمه القبول للمنة . ويتردد النظر فيها لو أعطى من نحو زكاة والقياس أنه لا يلزمه القبول أيضاً لأنه لا يخلو عن منة وكالأول من حمله الإمام من بيت المال حيث جاز ذلك كقتضاة الركب وغيرهم ، مع أنه يجب عليه الخروج لمعنى آخر وهو أن الإمام إذا ندب أحداً منهم يتعق تصالح المسلمين لزمه القبول (قوله بشئ من المشي أو أجزء المشي) خرج بهما وجودها بإعارة أو نحوها فلا أثر له (قوله ويشترط في الزاد ما يكتفيه لذهابه) محله فيمن معه ما يصرفه فيه ويشترط قدرته على أو عيته أيضاً حتى السفارة أما غيره فلا يلزمه

النسك إلا إن كان يكتسب في يوم من أيام السفر كفاية أيام الحج الآتية كما قاله مجي كالفاضي
وبحسب الإسنوى لعدم اطلاعه على ذلك ووجد كفاية ممونه وكان بينه وبين مكة دون مرحلتين
لاستغنائه بكسبه مع عدم المشقة غالباً . وبث الأذرعى أخذاً من العلة أنه يعتبر تيسر الكسب أول
يوم من أيام خروجه ، فإن كان يكتسب كفاية يوم بيوم أو طال سفره لم يلزمه الخروج لا تقطاعه
عن الكسب أيام الحج في الأول ولعظم المشقة في الثاني ، وما بحسب الإسنوى من أنه لو قدر في
الحضر على أن يكتسب في يوم ما يكفي له وللحج لزمه إن قصر الزمن لأنه أولى من المسافر
وكذا إن طال لانتهاء المخذور رده غير واحد بأن ابن الجوزي نقل الإجماع على أن اكتساب
الزاد والراحلة أى في الحضر غير واجب ، ومن ثم قال شيخنا شيخ الإسلام زكريا في شرح
الروض المتجه خلاف ما قاله في الطويل لأنه إذا لم يجب الاكتساب لإيفاء حق الآدى أى إن
لم يعص به فلا يجاب حق الله تعالى بل لإيفائه أولى ، والواجب في القصير إنما هو الحج
لا الاكتساب ، ولو قيل إن المراد في الطويل ذلك فالمتجه عدم الوجوب انتهى . وأيام
الحج سبعة من زوال سابع الحجة إلى زوال ثالث عشرة قاله المصنف معتبر إتمام الطرفين
تغلياً . والمراد هنا ستة فقط لأن المعتبر خروج الناس غالباً وهو من أول الثامن إلى آخر
الثالث عشر إن لم ينفر النفر الأول ، والظاهر أنه يعتبر مع ذلك مدة المسافة التي بينه وبين
مكة ذهاباً وإياباً لأنها من ضروريات سفره . وكلامهم إنما هو فيمن بمكة كما لا يخفى .
ويعتبر في العمرة وحدها زمن يسع عملها بالنسبة لأغلب أحوال الفاعل فيما يظهر (قوله
ورجوعه) أى وإن لم يكن له يبلده أهل ولا عشيرة لوحشة الغربة ولزوع النفوس إلى الأوطان .
وأخذ منه الزركشى كالأذرعى أن من لا وطن له لا يعتبر في حقه مؤنة الرجوع . قال
الزركشى إن كان له صنعة في الحجاز تقوم به وإلا اعتبرت وهو ظاهر . وظاهر أيضاً أنها
إنما تعتبر إلى محل آمن لا ضرر عليه في الإقامة به كأن يكون له به حرفة ، ويقوم مقام التوطن
وجود واحد من أقاربه وإن لم تجب نفقته . قال السبكي إن كان يستنصر به ، وكان مراده أن
لا يكون بينهما عداوة ، ووجود زوجة غير رجعية كما قاله الزركشى وابن العماد لا صديق
لتيسر الاستبدال به . وأفهم كلام الرافعى وغيره إلحاق المولى من أعلى وأسفل به لكن نظر
فيه الإسنوى أى لأنه ممن يستنصر به ولا يسهل الاستبدال به . والذي يظهر أنه يرجع في
ضابط التوطن إلى العرف ويحتمل ضبطه بأن يألف ذلك المحل بحيث يعسر عليه عادة فراقه ،
أو بأن يكون بحيث تعتقد الجماعة به . والظاهر أن هذه أمور متقاربة ، وينبئ على اعتبار مؤنة

وَرُجُوعِهِ فَاصِلًا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِنَفَقَةٍ مِنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ وَكَثُورَتُهُمْ مُدَّةَ ذَمَائِهِ
وَرُجُوعِهِ وَفَاضِلًا عَنْ مَسْكَنِ وَخَادِمٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِمَا

الرجوع أنه لو تلف ماله بعد فراغ الناس من الحج وقبل إمكان الرجوع لم يستقر
عليه الوجوب ويشترط قدرته عليها وقت خروجه. فلو وجد مؤنة الذهاب فقط وله دين مؤجل
على شخص بمكة يحل عند الإياب لم يجب عليه الحج كما يقتضيه قولهم إن دينه المؤجل كالعدم
وهو ظاهر إذ قد يتعذر الاستيفاء . وأيضاً فالأصل عدم قدرته على خلاصه فيستصحب (قوله)
فاضلاً عما يحتاج إليه لنفقة من تلزمه نفقتهم (مراده كثيره بالنفقة المؤنة ليشمل إعفاف
الأب وأجرة الطبيب وشراء الأدوية إن احتاج إلى ذلك) قوله وفاضلاً عن مسكن وخادم
يحتاج إليهما (أى أو إلى ثمنهما لنحو زمانة أو منصب والذي ينتجه اعتياده أن إعتياده السكني
أو الاستخدام بأجرة لا يمنع صرف ثمن مسكن وخادم إليهما بخلاف ما إذا استحق منفعهما
بروقف أو وصية. لاستغنائه حينئذ فلا يجوز له صرف الثمن إليهما بل يكلف صرفه للحج كما
يكلف بيعهما لو كانا له خلافاً للإسنوى كما يأتي وأحرز بقوله يحتاج إليهما عما لو كان له قن
أو دار أو ثوب أو كتاب لا يلقى به ألفه أم لا فيلزمه الإبدال بلاتن إن كفاه التفاوت بينهما
لمؤنة نسكه وإنما لم يجب بيع المألوف مطلقاً في الكفارة لأن لها بدلاً في الجملة فلا ينتقض في
المرتبة الأخيرة وهي الصوم في القتل والإطعام في الظهار وجماع رمضان . وأيضاً فبابها أوسع
بدليل أنه يكلف هنا لا هناك صرف رأس ماله وضيعته التي يستغلها وإن بطلت تجارتها
ومستغلته ولو لم يكن له كسب كما يلزمه صرفهما في دينه، وفارقا المسكن والخادم بأنه يحتاجهما
حالا وما نحن فيه يتخذ ذخيرة للمستقبل . ومنه يؤخذ رد قول الإسنوى إن الزوجة المتفقهة
والساكنين ببيوت نحو المدارس غير مستطيعين وإن كانا لها مسكن وخادم ولهم مسكن لأن ذلك
قد ينقطع فيحتاجون لذلك انتهى ، إذ العبرة بالاستطاعة حالا كما في زكاة القطر ، ويؤيد ذلك
قول الشافعي رضي الله تعالى عنه ولا يكلف بيع المسكن والخادم لحاجته إلى ذلك فإن كان مثله
لا يحتاج للمسكن والخادم يباع ذلك فأفهم أنهما لا يقيان لكل أحد بل للمحتاج إليهما حالا
ولو أمكنه بيع بعض الدار الزائد على حاجته ولو غير نفيسة ووفى ثمنه بمؤنة النسيك لزمه
أيضاً ، والجارية النفيسة ولو للتمتع كالقن خلافاً للإسنوى . ويؤيد ما ذكرته قولهم الأفضل
لمن خاف العنت وليس معه إلا ما يصرفه للنكاح أو الحج أى ولم يتضيق على الأوجه تقديم
النكاح مع استقرار الحج في ذمته لأن النكاح من الملاذ فلا تمتع الحاجة إليه وجوب الحج ،
ويؤخذ منه أنه لو لم يصبر عن الجوع لشدة الشبق لا يشترط قدرته على استصحاب ما يستمتع
به ، نعم إن ظن لحوق ضرر به ببيع التيمم لو ترك الجوع بالتجربة أو بإخبار عدلى رواية
عارفين اشترط للوجوب فيها يظهر قدرته على حيلة يستصحبها لأنها في حقه حينئذ كالراحلة

وَعَنْ قَضَاءِ دِينٍ يَسْكُونُ عَلَيْهِ حَالًا كَانَ أَوْ مُوجِبًا . وَأَمَّا الطَّرِيقُ فَيَشْتَرِطُ أَنَّهُ
فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : فِي النَّفْسِ وَالنَّالِ وَالْبَضْعِ

للبعيد بل أولى ، فقولهم في خائف الغنت مع استقرار الحج في ذمته يحمل على غير هذه الحالة
ولا يلزم نحو الفقيه بيع كتبه التي لغیر الضرر إلا أن يكون له من كل كتاب نسختان فيلزمه
بيع إحداهما لعدم الحاجة إليها . والذي يظهر أنه يأتي في ذلك التفصيل الذي ذكروه في قسم
الصدقات من أنه لو كانت إحداهما أصح والأخرى أحسن أو مبسوطة والأخرى وجيزة بقيت
الأصح والمبسوطة إن كان غير مدرس وإلا بقيت له المبسوطة والوجيزة لاحتياجه لكل منهما
في التدريس ويحتمل خلاف ذلك احتياطاً للحج . ثم رأيت كلام العزيز جماعة يميل إلى الأول
ونجزم به بغض المتأخرين . والذي يظهر أن ثمن الكتب المذكورة كهي فله صرفه إليها قياساً على
ثمن مامر . وخيل الجندی وسلاحه ككتب الفقيه سواء المثبت في الديوان وغيره فيما يظهر
خلافاً لبعض المتأخرين . وكالحاصل معه دينه الحال على ملىء مقرأ أو له به بينة أو قدر على الظفر
به من غير كبير أذى يلحقه كما هو ظاهر (قوله) وعن قضاء دين يكون عليه) أى ولو لله تعالى
كالنذر والكفارة (قوله حالاً كان أو موجلاً) مقتضى إطلاقه كغيره أنه لا فرق بين أن يرضى
صاحب الحق بالتأخير في الحال وأن لا لأن المنية قد تحترمه فتبقى ذمته مرتبهة ، لكن مقتضى
تعليلهم بأن وجوب الدين ناجز والحج على التراخي أنه لو تضيق عليه الحج ورضى الدائن بالتأخير
وجب تقديم الحج واعتمده بعضهم وفيه نظر لأن رضاه بتأخير الحال لا يمنع وجوبه فوراً لأنه
وعد وهو لا يلزم إلا بالنذر أو الوصية على كلام فيهما بيته في بعض الفتاوى . نعم لو قيل بذلك
في المؤجل لكان له وجه لأنه لم يجب إلى الآن والحج إذا تضيق وجب فوراً فكان ينبغي وجوب
تقدمه عليه ، وقد يجاب بأن الدين محض حق أدى أوله فيه شائبة قوية فاحتيط له لأن الاعتناء
به أهم فقدم على الحج وإن تضيق (قوله وأما الطريق إلخ) المراد بالأمن الأمن اللائق بالسفر
أو ظناً لا بالحضر ، وشمل قوله المال القليل والكثير ، لكن قيده الأذرعى بغير خطير عد
للتجارة أما هو فإن كان الخوف لأجله فليس بعذر . والزرركشي بما يزيد على قدر الخفارة إذا
أوجبناها ، أما ما لا يزيد على ذلك فالخوف عليه ليس بعذر قياساً على قولهم يلزم شق ثوب
لا يزيد أرض نقصه على ثمن الماء الواجب شراؤه للطهارة على ما مر فيه . ويؤيده ما مر أيضاً
من أن من معه شيء يجب بذله في تحصيل الماء وخاف عليه إذا توجه إلى الماء الذي يثقته لزمه
التوجه إليه وإن خاف على ما ذكر ، فإن قلت سيأتى أن ما يطلبه الرصدى لا يجب بذله وإن قدر
عليه وأن له ترك الحج لأجل ذلك ، قلت إما أن يحمل على ما يزيد على قدر الخفارة أو يفرق بين الخوف
على ذهاب شيء من غير بذل منه وهو ما هنا وبذل منه وهو ما يأتي : والنفس كثيراً ما قد

تسمح بذهاب الشيء قهراً عليها ولا تسمح ببذل شيء منه . ويشترط أيضاً كما هو ظاهر الأمن على ما يخلفه ببلده من عقار ومال وإن قل . وظاهر تعبيره بغيره هنا بالمال أن الاختصاص لا يشترط الأمن عليه مطلقاً لكن ينافيه ما مر في التيمم من أنه كالمال إلا أن يفرق بأن الحج يحتاج له أكثر ، والمعتمد أنه حيث حصل الأمن للواحد من غير رفقته لم يشترط وجودهم ولا نظر للوحشة لأن الحج لا بدل له وإنما يمنع الخوف على شيء مما ذكره الوجوب إن كان عاماً فلو حج أول ما تمكن فأحصر مع القوم ثم تحلل ومات قبل تمكنه لم يستقر في ذمته لعدم الخوف هنا إذ غيره مثله في خوف العدو ، أما لو اختص الخوف أو المنع بشخص فإنه لا يمنع الوجوب فيقضى من تركته على ما صوبه البلقيني وجزم به ابن الرفعة ، وكذا السبكي فقال من حبسه سلطان أو عدو وعجز دون غيره لزمه الحج فيقضى عنه ويستتنب إن أيسر ، وإنما يمنع الخوف الوجوب إن عم فمات قبل تمكن أحد من أهل بلده نص عليه . ثم استنبط في موضع آخر من ذلك ومما في الإحصار من أن الزوجة لا تحرم إلا بإذن الزوج أنها لو أخرت لمنعه قضى من تركها ولا تعصى إلا إن تمكنت قبل النكاح ، وعبر الأذرعى بنظر ذلك وقال صرح به الشافعي رضي الله تعالى عنه والأصحاب رضي الله تعالى عنهم ، ونقله في الخادم في موضع واعتمده ، ونبحث في موضع آخر أنها لو لم تستطع إلا بعد النكاح اشترط في الوجوب رضا الزوج لكن اعترض غير واحد ما ذكر بقول المجموع عن الروايي لو حبس أهل بلد عن الحج أول ما وجب عليهم لم يستقر وجوبه عليهم أو واحد منهم فهل يستقر عليه قولان أحدهما لا اهـ . وبقولهم في محصر لم يستقر عليه الفرض تعتبر استطاعته بعد زوال الحصر وهو يشمل الحصر الخاص وغيره . وقد يجاب من جانب أولئك بأن ما في المجموع مقالة ولا يلزم من سكوتها عليها اعتمادها لما علمته من النص واتفاق الأصحاب على ما يصرح بخلافها وكلامهم الآتي محمول على ما هنا ولمن اعتمد ما في المجموع أن يرد ذلك بأن غاية ما في الباب أن للشافعي رضي الله تعالى عنه فيها قولين وأن الروايي رجح أو نقل ترجيح أحدهما وأقره النووي فهو المعتمد لظهور مدركه ، وعليه فلا استقرار على الزوجة إذا منعها زوجها ولم تكن تمكنت قبل النكاح . وقد ينظر في قول السبكي ويستتنب إن أيسر بأن الخلاص مرجو ، وقد صرحوا بأن المريض الذي يرجي رؤؤه لا يجوز له الاستنابة فالذي يظهر خلاف ما قاله . نعم إن يتقن عدمه بنحو خبر معصوم انه ما قاله ، والأوجه أن المرض المرجو البرء يمنع الوجوب كما يأتي بما فيه والمعتمد وجوب أجره مثل الخفير الذي يأمنون معه فيشترط في الوجوب القدرة عليها إن طلبت بخلاف ما يأخذه الرصدي في المرأصد فإنه مانع للوجوب قطعاً وعلى هذا يحمل قوله الآتي آخر الكتاب لأن بذل المال في الخفارة لا يجب فأراد بالخفارة ما يأخذه الرصدي ولا يصح حمله كما قيل على أنه لا يجب من غير استئجار لأن الخفير من حيث طلبها اشترطت القدرة عليها لوجوبها

فَلَا يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ حَقِّي نَأْمَنَ عَلَى نَفْسِهَا بِرَوْحٍ أَمْ تُحَرِّمُ أَوْ نِسْوَةٍ شَتَاتٍ

سواء استوجز أم لا كما هو واضح ، ثم رأيت بعضهم أول كلام المصنف بما ذكرته . نعم إن كان الباذل للصدى هو الإمام أو نائبه وجب الحج مع ذلك كما نقله المحب الطبري عن الإمام وأقره وكذا أحد الرعية كما في الكفاية لكن قال الإسوي القياس عدم الوجوب للمنة ، ورد ابن العباد له بأن المنة إنما تكون بأخذ المال وهو هنامتف مردود بأن المنة لا تنحصر في ذلك وهو ظاهر ، وإن سلم أنه دفع صائل وأنه واجب وزعم انحصارها في الدفع عن واحد بعينه ممنوع وقياسه على فتح طريق للمارة ليس في محله لأن فتحها لم يقصد به ناس بأعيانهم بخلافه هنا وكذلك قياسه على قضاء دين الغير بغير إذنه لأن بالأداء نعمة يسقط الدين عن الذمة فلا وجوب بعده حتى يتصور فيه تحمل منه بخلاف الأداء هنا فإن في الوجوب بعده تحمل مئة وهو لا يجب (قوله فلا يجب على المرأة) أي والخشي ويلحق بهما الأمر الجميل على الأوجه ، وحشيد فالذي يتجه أنه لا يكفي فيه إلا محرم أو سيد ولا يكتفى فيه بمثله وإن تعدد الحرمة نظر كل للآخر والخلوة به ، وبه فارق اجتماع النسوة الآتي ، وأفهم قوله هنا كالروضة والمهاج فلا يجب على المرأة إلى آخره أن وجوب ما ذكر شرط لوجوب الحج عليها للاستقرار في ذمتها وهو كذلك . ولولم تجد المستطاعة من يخرج معها ممن ذكر حتى ماتت لم يقض من تركها نظير ما مر عن المجموع فيها (قوله أو محرم) أي بنسب أو رضاع أو مصاهرة ، ولا يشترط عدالته كالزوج ، ويقوم مقام أحدهما عبدها الأمين إن كانت أمينة أيضاً ، إذ لا يجوز لكل منهما النظر إلى الآخر والخلوة به إلا إن كانا عدلين ، فالمراد بالأمانة العدالة لا العفة عن الزنا فقط على الأوجه . والذي يتجه اعتياده وفاقاً لما في فتاوى المصنف أنه يكفي نحو محرم مرافق له وجاهة بحيث يحصل معه الأمن لاحترامه خلافاً لمن اشترط بلوغه وإن كان ظاهر النص وكلام الروضة في باب العدد يؤيده . والتعليل بأنه غير مكلف فلا ينكر الفاحشة رد بأن الملحظ قضاء العادة قطعاً بعدم وقوع الفاحشة مع وجوده وشرط العبادي في المحرم أن يكون بصيراً وقياسه جريان ذلك في غيره ، والأوجه عندى خلافه إذ الأعمى الفطن أقوى في الحفظ من المراهق المذكور فهو أولى منه أيضاً ، فالمدار على بعد وقوع الفاحشة عادة مع وجوده والأعمى المذكور كذلك (قوله أو نسوة ثقات) أي إن كن أجنيات لما علمت ، ويحتمل أن لا فرق ، ويفرق بأن المحرم الذكر يمنع من وقوع أدنى ريبة بمحرمه وإن كان فاسقاً بخلاف المحرم الأنثى فإنه لا يمنع من ذلك بل قد يكون هو الحامل عليه ولعل هذا أقرب ، ويكنى كونهن إماء ويكنى بهن في حق الخشي وإن احتمل أنه رجل لجواز خلوة الرجل بمرأتين ، وقول المجموع يحرم ضعيف بدليل كلامه في غيره وتصريحه فيه قبل ذلك بالجواز . ولا نظر لتوجيه بعضهم له بأن ملازمته في السفر لمن مظنة الخلوة بكل منهن لأن ذلك غير محقق بل

كونه مظنة مما ذكر ممنوع إذ هي إنما تناط بالغالب من أحوال الشيء وليس الغالب هنا ما ذكر وأنهم قوله كغيره ثقات أنه لا يكتفى بالمراعات ، ومضى على ذلك بعضهم وفيه نظر ، بل لا يبعد أن يكون الأوجه خلافه لما قدمته مع اشتراط التعدد هنا . وقولهم ثقات أرادوا به إخراج الفاسقات والكافرات فقط . وقوله كغيره أيضاً نسوة أنه لا بد من ثلاثة غيرها والأوجه موافقاً لجمع متأخرين أنه يكتفى ثلاث بها كما ستعلمه ؛ بل نص في الأم والإملاء على الاكتفاء في الوجوب بواحدة غيرها لكنه ضعيف كما يأتي وإن قال الأذرعى إنه المذهب . ثم اعتبار ذلك إنما هو من حيث الوجوب الذي الكلام فيه وإلا فلها الخروج مع واحدة لفرض الحج والعمرة كما في شرحي المذهب ومسلم ، وكذا وحدها إذا أمنت كما في شرح مسلم وغيره واعتدله السبكي وغيره ، والتنظير فيه بأنه قول مهجور ومبني على ضعيف وهو تخصيص عموم النهي المطلق ليس في محله كما سنذكره في الفائدة الآتية ، وعليه حمل ما دل عليه من الأخبار على جواز سفرها وحدها . ويلحق بالحج كل عبادة مفروضة فيا يظهر كما يعلم مما يأتي وما في الأم والإملاء من الوجوب مع واحدة أيضاً أخذاً من قاعدة إن ما منع إذا جاز وجب ضعيف ، إذ القاعدة الأصلية لا كلية أما سفرها وإن قصر أو كانت شوهاء لغیر فرض كالنطوع بالإحرام من العمرة من التمتع فحرام ولو مع النسوة ، فقد حل الشافعي رضي الله تعالى عنه النهي عن سفرها بريداً إلا مع الزوج أو محرم على السفر الغير الواجب ، قال لأن المرأة إذا كانت ببلدة لا قاضي بها وادعى عليها من مسيرة أيام لزمها الحضور مع غير محرم إذا كانت معها امرأة ، ويلزمها أيضاً الهجرة من دار الحرب إلى دارنا وإن كانت وحدها لأن خوفها ثم أكثر من خوف الطريق وبه صرح الشيخان . ويفهم من العلة أنه لو زاد خوف الطريق أو استوى الخوفان بأن كان لها ثمة عشرة تحمها فلا وجوب حتى يزول الخوف المذكور . وقياسه أن كل بلد خافت على نفسها من اقتحام فجرة ونحوه يلزمها السفر منه ولو وحدها ، كان خوف الطريق دون ذلك وليس ببعيد . والذي يظهر أن المراد بفرض الحج فيما ذكر حجة الإسلام ونحوها كالتقضاء والتندر وإن كانت غير مستطبعة لاحج التطوع أو عمرته وإن كان يقع فرض كفاية كما يأتي ولو أحرمت بتطوع ومعه محرم فأتته مع فقدته قاله الروياني ، وكالمحرم نحو الزوج وكمرته نحو مرضه وأسره . وأفهم تقييده بأحرمت أنه لو مات مثلاً قبل إحرامها لزمها الرجوع حينئذ وهو ظاهر إن أمنت بأن وجدت من يجوز لها الرجوع معه وإلا فالذي يظهر أنه ينظر إلى ما هو مظنة السلامة والأمن أكثر . واعلم أنه لا يشترط كما في المجموع عن الشيخ أبي حامد وأقره ملازمة المحرم ونحوه لها بل يكتفى كونه في قافلها أي وإن بعد ما لم يفحش البعد بحيث تتخفى معه الفائدة ، فاندفع استكمال السبكي له بأنها إذا كانت بعيدة عنه فلا فائدة له ، وهذا يعلم رد ماوجه به الزركشي وابن العماد اشتراط ثلاثة غيرها من أن الذاهبة للحاجة أو المتخلفة

وَأَمَّا رُكُوبُ الْبَحْرِ فَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ مِنْهُ السَّلَامَةُ وَجَبَ وَإِلَّا فَلَا .

عند المتاع وحدها يخشى عليها بخلاف الأربع فإنه إذا ذهب اثنتان بقي اثنتان لما هو ظاهر من أن الذهاب للحاجة لا يلزم منه البعد الذي ينتج معه القائدة بل لا تغلب . ويشترط للوجوب أيضاً قدرتها على أجرة مثل المحرم والزوج الذي لم يجب عليه إحجاجها بأن لم يكن أفسد نسكها وكذا النسوة سواء أزدادت أجرة مثلهن على أجرة المحرم أم لا خلافاً لبعضهم إن طلبها هو لافاضلة عما مر وإن لم يكن خروجهم لأجلها . ونظر ابن العباد في استئجارها لزوجه بأنه إذا سافر معها يلزمه نفقتها ومقتضى الإجارة أنها تملك منافعها ولا يلزمها التمكن فيؤدي إلى التناقص المؤدى لفساد العقد انتهى . وهو غير سديد فإن استئجارها له لمجرد صحتها لا يقتضي ملكها لمنافعها ولا عدم لزوم التمكن فلا تناقض في ذلك بوجه بل لو سلم ملكها لمنافعها لم يلزم منه عدم لزوم التمكن كما يظهر ذلك بأدنى تأمل ، وكأنه سرى إليه ذلك مما قالوه في ملك الرقبة وهو ذهول عجيب لوضوح الفرق بين ملك الرقبة والمنفعة . فإن قلت ما تقرر هنا من وجوب الاستئجار بخلافه قولهم لا يجب استئجار شريك يجلس في الشق الآخر للمحتاج إلى الركوب . قلت إلزام الاستئجار ثمة فيه محض خسران من حيث السك من غير منفعة تعود على النفس وهو لا يجب كما يأخذه الرصدى بخلافه هنا فإن فيه مع ذلك عود مصلحة على النفس من حيث صونها عن إيقاع الفاحشة بها أو تطرق التهمة إليها فألزمناها إذا قدرت على أجرة من ذكر بلغا والخروج للحج لأنه لا مشقة عليها في ذلك لما تقرر عن عود المصلحة أيضاً على نفسها . فإن قلت فلم وجبت أجرة قائد الأعمى دون أجرة الشريك وأى فرق بينهما ، قلت يفرق بأن أجرة القائد من المؤنات المتعلقة بالبدن فوجبت بخلاف أجرة الشريك . ثم رأيت في المجموع ما يصرح بما ذكرته حيث قال والزوج في المحرم أظهر منه في أجرة الخفارة لأن الداعي إلى أجرة الأول معنى في المرأة فهو كؤنة الحمل في حق المحتاج إليه وفي الخادم ما يؤيد ذلك أيضاً ولا يجبر نحو محرم امتنع مع بذل الأجرة له . نعم لو طلبت من ولدها الحج معها قال الجلال البلقيني يحتمل أن يلزمه حرمة العقوق انتهى وفيه نظر سيما إذا بعد السفر وعظمت المشقة . وأيضاً فالزمامها له بالسفر تعد إذ لا يجب عليها الحج إلا إن رضى مع القدرة على أجرة طلبها . والذي يتجه عندي اعتماده أنه يشترط حيث تعين البحر طريقاً أن يكون في السفينة شيء يسترها ويصونها عن مخالطة الرجال وقدرتها على أجرته أخذاً بما مر في اشتراط الحمل لها وأنه لا يشترط اتساع الحمل بحيث تقدر على إيقاع الصلاة فيه كاملة لجواز الصلاة بالإيماء حينئذ . وقول بعضهم إن هذين شرطان لحل المركوب بعيد بالنسبة للثاني وكذا الأول على إطلاقه ويدل لجواز قول المتولى لا يسن لها ركوبه إن كان لها في السفينة موضع منفرد بحيث لا تنكشف للرجال والكلام في مخالطة لا يخشى منها فتنة البيت وإلا فلا إشكال في الحرمة كما لا يخفى .

(فائدة) صبح النهى عن سفر المرأة بلا زوج ومحرم مطلقاً ومقيداً بيومين وبثلاثة أيام

ويوم وبريد ، فأخذنا بالإطلاق لأن المطلق إذا قيد بقيدتين مختلفتين لا يحمل على أحدهما لعدم المرجح ، قيل بل يجعل من باب أن ذكر بعض أفراد العام لا يخصص ، ويوجه بأن رواية النهي عن سفر المرأة عامة من حيث أن السفر مفرد مضاف فيعم فحينئذ يشمل ما ذكر وغيره فيكون ذكر البريد وما فوقه من باب ذكر بعض أفراد العام . نعم إضراب هذا القائل عن الأول ليس بصحيح لأن صحة ما ذكره لا يقتضي عدم صحة غيره سيما وقد صرح به في شرح مسلم . فإن قلت إذا تقرر كونه عاماً بطل كونه مطلقاً ، قلت يصح تسميته عاماً من الحيثية التي ذكرتها ومطلقاً من حيث أن المطلق قد يراد به ما يشمل العام ولا ينافي ذلك خلافاً لمن وهم فيه ما مر من جواز سفرها وحدها بالشرط السابق لورود أحاديث أخر يجواز سفرها وحدها فحملناها على السفر لفرض مع الأمن وحملنا هذه على ما عدا ذلك جمعاً بين الأدلة فأمثل ذلك ولا تتغير بما خالفه ومنه حمل الأحاديث المطلقة على من كان سفرها دون بريد فيجوز ولو وحدها مطلقاً (قوله وجب) أى إن تعين طريقاً كأن حدث بطريق الرنحو خوف أو عطش فلا ينتظر زوال مانعه (قوله) وإلا فلا أى ويحرم سواء أغلب الهلاك أم استوى الأمران والعبرة فيهما بوقت الركوب ولا فرق حينئذ بين سفر الحج وغيره ولو وجب فوراً كالمجرة فبا يظهر ، وفي سفر الغزو وجهان ، والذي يتجه ترجيح الحرمة أيضاً ، والأوجه أنه حيث غلبت السلامة جاز للولى ركوبه بنحو الصبي حيث كان له فيه مصلحة لا ماله ولا لتجارة كما يجوز له قطع سلعته إذا غلبت السلامة أو استوى الأمران وللاحتياج للقطع جاز مع الاستواء بخلاف ركوب البحر فإنه لا احتياج إليه غالباً ويفرق بين نفسه وماله بأن ماله مختاط له أكثر ، ألا ترى أنه لا يجوز دفع ماله لمن يتجر فيه إلا بشروط ذكرها ولم يشترطوا مثلها في تعلمه ، فعلم أنه يشترط فى التصرف فى ماله ظهور المصلحة وفى نفسه يكتفى بمجرد ما لأن الآفات المنطرقة إلى المال أقوى وأكثر من المنطرقة إلى النفس . وكالصبي فيها ذكر الحامل والهاثم والزوجة والأرقاء البالغون وإن امتنعوا بل يلزم الزوجة والأرقاء الإجابة لذلك فبا يظهر ، ثم رأيت البلقينى أفتى به فى الزوجة وصاحب الأنوار أطلق أن لها الامتناع وهو بعيد ، واحترز كغيره بالبحر الذى هو الملح عن الأنهار العظيمة كسيحون وجيحون وسيحان وجيحان والدجلة والتيل فيجب ركوبها مطلقاً وإن كان يقطعها طولا على الأوجه لقرب البر فيمكن الخروج إليه سريعاً بخلافه فى البحر ، وحيث حرم ركوبه فله الرجوع منه وإن كان ما أمامه أكثر مطلقاً أو مساوياً ولم يجد بعد حجه طريقاً آخر فى البر وله وطن يرجع إليه ، وكذا إن كان أقل ، وإن أطلق فى الروضة القطع بلزوم التماضى فيه كما أشار إليه ابن الرفعة وتبعه غيره وهو ظاهر قياساً على ما مر فى نفقة الإيابة ، لأن المتوطن هو المحتاج للرجوع فىبقى فيه ما مر ثمة بتفصيله بخلاف غيره فلم يعتبر فى حقه ذلك ، فإن اتنى شى مما ذكر لزمه التماضى لعدم الضرر ، وإنما لزمه وإن كان الحج على التراخي ، قال الإسنوى وتبعه المحققون لأن الصورة أنه خشى العضب أو أحرم بالحج وضاق وقته أو نذرته تلك السنة

وَيُشْتَرَطُ وُجُودُ الْمَاءِ وَالزَّادِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِعَمَلِهِ مِنْهَا، وَوُجُودُ الْقَافِ عَلَى حَسَبِ الْعَادَةِ. وَأَمَّا الْبَدَنُ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ قُوَّةٌ يَسْتَسْكُ بِهَا عَلَى الرَّاحِلَةِ

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَالْمُرَادُ بِاللَّزُومِ اسْتِقْرَارُ الْوُجُوبِ ، وَإِنَّمَا جَازِ تَحُلُّلُ مَحْصَرِ أَحَاطَ بِهِ الْعَدُّ مَطْلَقًا لِمَشَقَّةِ مَصَابِرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ عَجْمًا أَيْ وَلَمْ يَضُقْ الْوَقْتُ وَلَمْ يَنْدُرْ وَلَمْ يَحْسُ عَضْبًا أَخَذًا مِمَّا مَرَّكَانُ مِثْلُهُ فِيمَا مَرَّ . وَبَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ مَحَلَّ مَا ذَكَرَ مَا إِذَا اسْتَوَى الْخَوْفُ فِي جَمِيعِ الْمَسَافَةِ وَلَا نَظَرَ لِلْخَوْفِ وَغَيْرِهِ فَإِنْ كَانَ مَا أَمَامَهُ أَقْلٌ لَكِنَّهُ أَخَوْفٌ لَمْ يَلْزَمُهُ التَّمَادَى أَوْ أَكْثَرُ لَكِنَّهُ سَلِمَ لَزِمَهُ وَهُوَ قَرِيبٌ . وَأَجِيبُ أَيْضًا عَنْ اسْتِشْكَالِ لَزُومِ التَّمَادَى مَعَ أَنَّ الْحُجَّ عَلَى الرَّاحِلِ بِأَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ فِي طَرِيقِ الْخُلُوصِ مِنَ الْمَعْصِيَةِ لَا فِي وَجُوبِ تَحْصِيلِ الْحُجِّ عَلَيْهِ فَإِذَا كَانَ مَا أَمَامَهُ أَقْلٌ تَمِينَ التَّمَادَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ طَرِيقٌ فِي الْبَرِّ لَقَصَرَ مَدَّتُهُ كَأَقْرَبِ الطَّرِيقَيْنِ فِي الْمَعْصُوبِ وَإِذَا اسْتَوَى لَزِمَ لَزَجُّ لَاسْتَوَاءِ مَفْسَدَتَهُمَا وَهُوَ الْوُصُولُ لِمَحَلِّ الْعِبَادَةِ الْوَاجِبَةِ وَلَوْ مُوسَعًا مَعَ تَيْسَرِ طَرِيقِ فِي الْبَرِّ وَإِلَّا تَرَجَّحَ الْعُودُ لِلسَّلَامَةِ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ الضَّرَرِ . وَلَعَلَّ سَكُونَهُمْ عَنْ وَجُوبِ الرَّجُوعِ إِذَا كَانَ مَا أَمَامَهُ أَكْثَرُ لِلْعِلْمِ بِهِ مِنْ وَجُوبِ التَّمَادَى إِذَا كَانَ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ أَقْلٌ انْتَهَى وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِاللَّزُومِ حَيْثُ انْتَهَى مَا سَبَقَ اسْتِقْرَارُ الْوُجُوبِ وَلِأَنَّ تَعْيِيرَهُمْ بِالْجَوَازِ مَرَّةً وَبِاللَّزُومِ أُخْرَى فِي مُقَابَلَتِهِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا لِمَا ذَكَرَهُ هَذَا الْمَجِيبُ . وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرَهُ لَمَا تَأَنَّى بَحْثُ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَلَا بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ السَّابِقَانِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَوْ وَجِبَ التَّمَادَى حَيْثُ كَانَ أَمَامَهُ أَقْلٌ سِوَاهُ أَكَانَ لَهُ إِذَا أَرَادَ الرَّجُوعَ فِي طَرِيقِ الْبَرِّ أَمْ لَا لِأَنَّ الْخُرُوجَ عَنِ الْمَعْصِيَةِ الْوَاجِبَ فَوْرًا لَا يَتَرَكُ بِمِثْلِ هَذَا الْعَذْرُ وَإِنْ تَرَكَ إِلَى الْإِشْهَادِ فِي نَظَرِهِ لَمَا قَرَّرَهُ آخِرُ بَابِ الْوَكَاالَةِ وَأَيْضًا فَالْمُرْجِعُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي حَالَةِ الْاسْتَوَاءِ لَيْسَ مُقْتَضِيًا لَوْجُوبِ رَجُوعٍ وَلَا تَمَادٍ مَعَ تَصَرُّعِهِمْ فِيهِ بِالْوُجُوبِ مَرَّةً وَبِالْجَوَازِ أُخْرَى . إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَالَّذِي يَتَحَصَّلُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْحَرَمَةَ خَاصَّةً بِابْتِدَاءِ الرُّكُوبِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ بِاسْتِمْرَارِهَا وَيَحْمَلُ كَلَامُهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا لِحَيْثِيَّتِهَا فِي التَّفْرِيعِ أَصْلًا وَعِنْدَ النَّظَرِ لَهَا بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَاجًا وَرَكْبُهُ أَوْ كَانَ حَاجًا وَلَمْ يَتَضَيَّقْ عَلَيْهِ ، فَالَّذِي يَتَجَنَّبُ أَنْ يُقَالَ حَيْثُ اسْتَوَتْ الْمَسَافَتَانِ وَاسْتَوَى خَوْفُهُمَا تَحْيِيرٌ وَإِلَّا وَجِبَ النَّظَرُ لِمَا هُوَ أَسْرَعُ فِي الْخُرُوجِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ مَا لَمْ يَبْعَاضُهُ خَوْفٌ أَكْثَرُ (قَوْلُهُ الْمَاءُ وَالزَّادُ) أَيْ بِشَمَنِ الْمِثْلِ وَهُوَ الْقَدَرُ اللَّائِقُ بِهِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فَلَا يَلْزَمُهُ الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ . وَإِنْ قُلْتَ نَظَرٌ مَا مَرَّ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِلْوَحْشَةِ هُنَا بِخِلَافِ التَّيْمِ لِأَنَّ الْحُجَّ لَا يَبْدُلُ لَهُ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ بِنَظَرِهِ هُنَا وَيَحْتَمِلُ الْفَرْقُ بِأَنَّ مَرَاعَاةَ الْمَالِ أَشَدُّ وَهُوَ الْأَقْرَبُ . ثُمَّ رَأَيْتُ السَّبْكَى قَالَ لَا فَرْقَ بَيْنَ قِلَّةِ الزِّيَادَةِ وَكَثْرَتِهَا ، وَالزَّرْكَشِيُّ قَالَ إِذَا لَمْ يَوْجِدِ الشَّيْءَ إِلَّا بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يَنْبَغُ الْاسْتِطَاعَةُ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي ذِكْرِهِ . وَأَمَّا الْقَمُولِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ فَيَحْثَرُوا عَجْءَ الْخِلَافِ الَّذِي فِي التَّيْمِ هُنَا ثُمَّ فَرَّقُوا أَنَّ الْمَاءَ لَهُ بَدَلٌ بِخِلَافِ الْحُجِّ . وَيُظْهِرُ أَنَّ يَأْتِي هُنَا نَظَرٌ مَا مَرَّ ثَمَّةُ فَيُقَالُ مَحَلُّ ذَلِكَ مَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْحَالُ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ يَنْتَهَى إِلَى مَدِّ

بغير مشقة شديدة ، والمخجور عليه كغيره وكذا الأئمة الذي يجد قائداً . وأما إن كان السير فإن يجد هذه الأمور وتبقى زماناً يمكنه الذهاب فيه إلى الحج على السير المستعار

الرمق فحينئذ لا وجوب لأن الشربة قد تباع بدنائير ولا نظر لكون ذلك لانفاً بها حينئذ (قوله التي جرت العادة بحمله منها) أى عادة أهل طريقه التي يتوجه بها لأن ذلك يختلف باختلاف النواحي بحسب بعد المياه وقربها . وكالماء والزاد في ذلك العلف خلافاً لما يؤممه صنيعة (قوله ووجود العلف على حسب العادة) وهو المعتمد الموافق لما يبحث في المجموع وسبقه إليه القاضي وسلم وغيرهما وجرى عليه السبكي والإسنوي والأذري فلا يشترط وجوده في كل مرحلة وإن أطلق ذلك في المهاج كالروضة وأصلها تبعاً لجمهور الأصحاب . ونقل الزركشي عن القاضي عن الأصحاب أن الماء مفله في ذلك ، فالحاصل أنه يشترط أن يكون في الحجيج من يحمل الثلاثة في المقازات التي يعتاد حملها فيها وأن توجد الثلاثة في المواضع التي يعتاد حملها منها ، فإن عدم ذلك في بعضها جاز له الرجوع لوطنه ببقية السابق في البحر من عدم تضييق الوقت وخشية العصب وعدم الإحرام فيما يظهر لتبين عدم الوجوب (قوله بغير مشقة شديدة) تقدم بيانها (قوله والمخجور عليه كغيره) أى في الوجوب لكن يشترط قدرة المخجور عليه بسفه على أجرة ، مثل حافظ نفقته إن طلبها كما بحثه الإسوي لأنه يحرم على الولي أن يعطيه إياها من ماله بخلافها من مال الولي ، وإنما جاز له في الحضر دفعها إليه أسبوعاً فأسبوعاً إذا لم يتلفها ، لأنه فيه مراقب له بخلافه في السفر وإن قصر ، وأفهم قوله كغيره أن لاخلله وهو ظاهر في حجة الإسلام وكذا تطوع أحرم به قبل الحجر أو منذور قبله وإن أحرم بعده به أو أحرم بهما بعده وكفته نفقة الحضر أو تمهما من كسبه في طريقه وإلا فله تحليله كما له منعه ابتداءً وإنما صح إحرامه بغير إذن وليه بخلاف المميز لأنه مكلف (قوله يجد قائداً) أى وقدر على أجرة مثله إن طلبها أنفساً . ومثله مقطوع اليدين والرجلين إذا وجد معيناً (قوله السير المعتاد) ظاهره أنه لو احتيج لقطع أكثر من مرحلتين واعتيد ذلك لزمه وفيه نظر لقولهم بعد أن اشترطوا السير المعتاد فلو احتيج لقطع أكثر من مرحلة ولو في بعض الأيام فلا وجوب ، وهو يشمل ما إذا اعتيد ذلك وهو قريب . وأفهم كلامه كغيره أن هذا شرط للوجوب لا للاستقرار في الذمة حتى يجب قضاؤه من الركة وهو كذلك على المعتمد الذي صرح به الأئمة كما قاله الرافعي وصوبه المصنف في مجموعه ، وحاصل عبارته إن وجد جميع ما مر وقد بقي زمن يمكنه فيه الحج وجب وله تأخيرها عن تلك السنة لكنه يستقر في ذمته ، وإن لم يبق زمن كذلك لم يلزمه الحج ولا يستقر عليه وهكذا قال الأصحاب ولم يذكر فيه الغزالي هذا الشرط ، وأنكر عليه الرافعي وقال هذا الإمكان شرطه الأئمة لوجوب الحج ، ورد عليه ابن الصلاح انتصاراً للغزالي بأن هذا الإمكان إنما هو شرط استقرار الحج ليجب قضاؤه من

وَأَمَّا اسْتِطَاعَةُ التَّحْصِيلِ بغيرِهِ فَهُوَ أَنْ يَجْزَرَ عَنِ الْحُجِّ بِنَيْهِ مَوْتُ أَوْ

تركه لو مات قبل الحج وليس شرطاً لأصل وجوب الحج بل متى وجدت الاستطاعة من مسلم مكلف خر لزمه الحج في الحال كالصلاة تجب بأول الوقت قبل مضي زمان يسعها ثم استقرارها في النعمة يتوقف على مضي التمكن من فعلها ، والصواب ما قاله الرافعي ، وقد نص عليه صاحب المذهب والأصحاب ، وإنكار ابن الصلاح فاسد لقوله تعالى (من استطاع إليه سبيلاً) وهذا غير مستطيع فلا حج عليه ، وكيف يكون مستطيعاً وهو عاجز حساً ، وأما الصلاة فإنما تجب أول الوقت لإمكان تنميتها اهـ . قال السبكي وأوهت عبارة ابن الصلاح أن من استطاع الحج قبل عرفة بيوم وبينه وبينها شهر ومات تلك السنة وجب عليه الحج ثم سقط ولا يقوله أحد ولا يظن بآبِن الصلاح وإن أوهته عبارته انتهى . وتبعه ولده وغيره . واعترض بأن السجى والسرخصي قالوا بذلك وبأن كثيرين سبقوا ابن الصلاح لما مر عنه أى ومن ثم مال إليه البلقيني في بعض كتبه فقال لو لم يتمكن من السير ولكن مضى وقت الحج وهو موسر كما إذا ملك مصرى مالا في القعدة هومات في الحريم قضى من تركته . قال وفائدة الخلاف وصفه على الثاني بالإيجاب فيصح الاستنجاز عنه بعد هوته اتفاقاً بخلافه على الأول ، أى فإنه لا يصح أحد طريقين المعتمد خلافها كما يأتى لانقضاء الخطاب به قبل موته فأشبهه النفل ، وعلى الثاني أيضاً يلزم الشروع في المقدمات لأنه خوطب بخلافه على الأول اهـ ونازع السبكي في الفرق السابق بين هذا والصلاة فقال لا فرق بينهما فإنه إذا مات أو جن أو حاضت قبل أن يمضي من وقتها ما يسعها تبين أنها لم تجب وكذا هنا إذا استطاع وقد بقي وقت يسعه حكمنا بالوجوب ، فإذا مات قبل تمكنه بان أن لا وجوب وليس كالتزكاة الواجبة قبل التمكن . قال البلقيني ويشترط أيضاً وجود ما مر في الوقت فلو استطاع في رمضان ثم افتقر قبل شوال فلا استطاعة وكذا لو افتقر بعد حجهم وقبل الرجوع لمن يعتبر في حقه الرجوع أيضاً (تنبيهان) الأول كلامهم هنا صريح في أنه لا عبرة بخلاف السير المعتاد ولو من ولى قدر على وصول عرفة في لحظة وهو ظاهر كما ذكرته في الفتاوى فرأجعه ، ثم رأيت القاضي أبا الطيب إمام أصحابنا العراقيين ذكر نصاً للشافعي رضى الله تعالى عنه في قبض المرحون الغسير الممكن عادة ثم قال : وهذا يدل على أنه لا يحكم بما يمكن من كرامات الأولياء اهـ وهو صريح فيما ذكرته . والثاني لوجهل المانع من نحو وجود علو أو عدم ماء أو زاد وثم أصل استصحابه وإلا وجب الخروج لأن الأصل عدم المانع وتبين لزوم الخروج له بتبين عدم المانع فلو تركه لظن المانع قبان عدمه تبين لزوم الخروج له فيستقر الحج في ذمته (قوله بموت إلخ) ، خرج به نحو الجنون والمرضى المرجو الزوال فلا تجوز الإنابة بسببهما ومقطوع الأطراف لأنه يمكنه الثبوت على الراحلة فلا تجوز له الاستنابة . وبغث البلقيني أن الجنون لو كان معضوباً فاستناب عنه

كَبِيرٍ أَوْ زَمَانَةٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى زَوَالُهُ أَوْ هَرَمٍ يَحْتُمِلُ لَا يَسْتَطِيعُ الثَّبُوتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ ، وَهَذَا الْعَاجِزُ النَّحْوِيُّ مَعْضُوبًا ، بِالْعَيْنِ الْمُسَمَّلَةِ وَالضَّادِ الْمُعْجَعَةِ . ثُمَّ يَحْتُمِلُ الْإِسْتِنَابَةَ عَنِ الدِّيَةِ إِذَا كَانَ قَدْ اسْتَطَاعَ فِي حَيَاتِهِ وَلَمْ يَحْجُجْ ، هَذَا إِذَا كَانَ لَهُ رَكْعَةٌ وَإِلَّا فَلَا يَحْتُمِلُ عَلَى الْوَارِثِ . وَيُجَوِّزُ لِلْوَارِثِ وَالْأَجْنَبِيِّ الْحُجُّ عَنْهُ سَوَاءَ أَوْصَى بِهِ أَمْ لَا . وَأَمَّا الْمَعْضُوبُ فَلَا يَصْحَحُ عَنْهُ الْحُجُّ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، وَلَتَلَزُمُهُ الْإِسْتِنَابَةُ إِنْ وَجَدَ مَالًا يَسْتَأْجِرُ بِهِ مَنْ

وَلِيهِ وَاسْتَمَرَ عَضْبُهُ حَتَّى مَاتَ أَجْزَاهُ وَهُوَ وَجِيهٌ . وَمُقْتَضَى كَلَامِ السَّيْكِ بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّ نَحْوَ الْمَرَضِ الْمَرْجُو بِرُؤْيِهِ لَا يَنْتَعِ الْوَجُوبُ لَكِنْ فِي الْمَهْمَاتِ عَنِ النَّصِّ أَنَّهُ مَانِعٌ إِذَا بَرَأَ ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ قَبْلَ الْمَرَضِ أَوْ بَعْدَهُ وَهُوَ الْأَوَّلُ حَيْثُ خَشِيَ مِنَ الرُّكُوبِ مَبِيعَ تَيْمٍ ، وَيَفَارِقُ نَحْوَ الْحَبْسِ الْخَاصِّ عَلَى مَا مَرَفِيهِ بِأَنَّ هَذَا مَانِعٌ قَائِمٌ بِالذَّاتِ وَوُقُوعُهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَكَانَ تَأْثِيرُهُ أَشَدَّ . وَقَوْلُهُ أَوْ كَبِيرٌ هُوَ مَا فِي بَعْضِ نَسَخٍ وَفِي أُخْرَى أَوْ كَبِيرٌ وَهِيَ أَوَّلَى مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّهَا هِيَ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ (قَوْلُهُ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى زَوَالُهُ) أَيْ يَقُولُ عَدْلِي طَبْ ، وَفَارِقُ نَحْوِ التَّيْمِ حَيْثُ أَكْفَى فِيهِ بَدُونُ ذَلِكَ مَا هُوَ جَلِيٌّ مَامَرٌ وَهُوَ سَهْوَةٌ أَمْرُ التَّيْمِ . وَبَحْثُ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ يَكْفَى مَعْرِفَةَ نَفْسِهِ إِذَا عَرَفَ الطَّبَّ وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ بِخِلَافِ غَيْرِ الْعَارِفِ إِذَا لَمْ يَجِدْ عَارِفًا وَوُقُوعُ فِي نَفْسِهِ حَصُولُ الْعَضْبِ فَإِنَّهُ لَا يَكْفَى وَإِنْ قُلْنَا لَهُ التَّيْمُ فِي نَظَرِ الْمَسْئَلَةِ لَمَّا ذَكَرَ (قَوْلُهُ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ) وَرَضَاهُ بِهَا ثُمَّ رَأَيْتِ الرُّكْبَتَيْنِ ضَبَطَهَا بِأَنْ تَسَاوَى مَشَى الْمَشَى وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ ثُمَّ (قَوْلُهُ وَهَذَا الْعَاجِزُ النَّحْوِيُّ) بِسَوَاءٍ (بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالضَّادِ الْمَعْجَعَةِ) أَيْ مِنَ الْعَضْبِ وَهُوَ الضَّعْفُ أَوْ الْقَطْعُ لَا نَقْطَاعُ حَرَكَةٍ . هَذَا هُوَ الْأَشْهَرُ وَيُجَوِّزُ بِالضَّادِ الْمَهْمَلَةِ كَأَنَّهُ قَطَعَ عَضْبَهُ أَوْ ضَرَبَ (قَوْلُهُ ثُمَّ يَحْتُمِلُ إِلَى قَوْلِهِ أَمْ لَا) مَحَلَّةً فِي الْفَرْضِ وَلَوْ نَذَرْنَا وَقَضَاءَ بِقَرِينَةٍ مَا بَأَتْ . وَاتَّخِاطَبَ بِالْوَجُوبِ مَنْ عَلَيْهِ وَفَاءٌ دَيْنُهُ مِنْ وَارِثٍ وَوَصِيٍّ وَحَاكِمٍ . وَقَوْلُهُ وَيُجَوِّزُ لِلْوَارِثِ أَيْ يَسْنُ لَهُ . كَذَا قَالُوهُ . وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ عَلَى أَنَّهُ يَأْكُدُهُ ذَلِكَ لَا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَسْنُ لِلْأَجْنَبِيِّ لَمَّا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ يَسْنُ لَهُ أَيْضًا وَلَا يَرَاعَى مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ لَضَعْفِ مَدْرَكِهِ . وَإِنَّمَا لَمْ يَتَوَقَّفْ هَذَا عَلَى إِذْنِ الْوَارِثِ بِخِلَافِهِ فِي الصَّوْمِ عَنِ الْمَيْتِ بِتَوَقُّفٍ عَلَى إِذْنِ الْقَرِيبِ لَكِنْ هَذَا فِيهِ شَاكٌ مَالٌ فَكَانَ أَشْبَهَ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ بِخِلَافِ الصَّوْمِ فَإِنَّهُ بَدَنِيٌّ وَالْأَصْلُ امْتِنَاعُهُ عَنِ الْغَيْرِ لَكِنْ حُدِّثَ السُّنَّةُ بِهِ فِي الْقَرِيبِ فَتَوَقَّفَ فَعَلْ غَيْرُهُ عَلَى إِذْنِهِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَدَلَّ وَهُوَ الْإِضْمَارُ بِخِلَافِ الْحُجِّ . وَمِمَّا مَا ذَكَرَهُ فِي غَيْرِ الْمَرْتَدِّ أَمَّا هُوَ فَلَا يَنْبَغِي عَنْهُ مِنْ تَرْكِهِ وَإِنَّمَا

يُحْجَجُ عَنْهُ فَاضِلًا عَنْ حَاجَتِهِ يَوْمَ الاسْتِجَارِ خَاصَّةً ، سَوَاءً وَجَدَ أَجْرَهُ
رَاكِبًا أَوْ مَاشٍ بِشَرَطٍ أَنْ يَرْضَى بِأَجْرَةِ السَّيْلِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَالَ وَوَجَدَ

أَخْرَجَ مِنْهَا نَحْوَ الزَّكَاةِ لِأَنَّ الْحَجَّ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ وَإِنْ كَانَ فِيهِ شَائِئَةٌ مَالٌ فَلَوْ حُجَّ وَقَعَ عَنِ الْمُنُوبِ
عَنْهُ وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ هُنَا . وَلَوْ ارْتَدَّ مُسْتَطِيعٌ فَأَسْلَمَ وَمَاتَ مُسْلِمًا قَضِيَ مِنْ تَرْكِهِ كَمَا مَرَّ . وَثُمَّ هَذِهِ
لِلتَّرْتِيبِ الذِّكْرَى أَوْ الْمَعْنَوَى لِأَنَّ التَّفْصِيلَ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الْإِجْمَالِ إِذَا مَا بَعْدَهَا تَفْصِيلٌ لِمَا قَبْلُهَا ،
وَهَذِهِ كَذَلِكَ تَقَعُ كَثِيرًا فِي كَلَامِهِمْ فَلْتَكُنْ عَلَى ذِكْرٍ مِنْكَ (قَوْلُهُ) وَتَلْزِمُهُ الْإِسْتِنَابَةُ إِنْ وَجَدَ
مَالًا يَسْتَأْجِرُ بِهِ مِنْ يَحْجُجُ عَنْهُ (أَيْ إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَسَافَةٌ الْقَصْرِ فَأَكْثَرُ وَالْإِلَامُ يَجْزِلُهُ
كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَجَرَى عَلَيْهِ الْمَثَلُ وَغَيْرُهُ لِقَلَّةِ الْمَشَقَّةِ حِينَئِذٍ . وَاعْتَرَضَ بِأَنْ مِنْ أَقْسَامِ
الْمَعْضُوبِ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ الثَّبُوتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ أَصْلًا فَكَيْفَ يَكْلِفُ الْحَجَّ بِنَفْسِهِ حِينَئِذٍ وَإِنْ
كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، وَيُجَابُ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ
عَدَمِ ثُبُوتِهِ عَلَى الرَّاحِلَةِ عَدَمُ ثُبُوتِهِ فِي حَفَّةٍ أَوْ سَرِيرٍ أَوْ عَتَقٍ آدِيٍّ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يُمْكِنُ الثَّبُوتُ عَلَى
ذَلِكَ فَإِنْ فُرِضَ عَدَمُ إِمْكَانِ ثُبُوتِهِ عَلَى شَيْءٍ فَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ مَعَ الْإِسْتِنَابَةِ وَيَقْضَى عَنْهُ مِنْ
تَرْكِهِ وَهُوَ أَقْرَبُ مِمَّا يَحْتَجُّهُ الْأَذْرَعِيُّ مِنْ جَوَازِهَا حِينَئِذٍ وَإِنْ تَبِعَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَأَشَارَ إِلَيْهِ السَّبْكَى .
وَمَعْنَى التَّعْلِيلِ السَّابِقِ بِقَلَّةِ الْمَشَقَّةِ أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْقُرْبِ مِنْ مَكَّةَ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْبَعِيدِ عَنْهَا فَانْدَفَعَ
قَوْلُ بَعْضِهِمْ إِنَّهُ خُرُوجٌ عَنْ مَسْئَلَةِ الْمَعْضُوبِ لِأَنَّ شَرْطَهُ حَصُولُ الْمَشَقَّةِ السَّابِقَةِ ، فَالْحَاصِلُ
أَنَّ الْمَشَقَّةَ السَّابِقَةَ إِذَا وَجَدْتَ قَدْ تَكُونُ مَعَ بَعْدِ الْمَسَافَةِ فَتَجُوزُ الْإِسْتِنَابَةُ لِزِيَادَتِهَا مَعَ الْبَعْدِ بِخِلَافِ
الْقُرْبِ فَالْقَلَّةُ نِسْبِيَّةٌ ، وَلَا فَرْقَ فِي وَجوبِ الْإِسْتِنَابَةِ بَيْنَ مَنْ طَرَأَ عَلَيْهِ الْعُضْبُ بَعْدَ بُلُوغِهِ
مُسْتَطِيعًا أَوْ قَبْلَهُ ثُمَّ بَلَغَ فَاسْتَطَاعَ وَإِنْ افْتَرَقَا مِنْ وَجْهِ آخَرٍ كَمَا يَعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي (قَوْلُهُ فَاضِلًا عَنْ
حَاجَتِهِ) مِنْهَا حَاجَةٌ مُمَوَّنَةٌ . وَقَوْلُهُ يَوْمَ الْإِسْتِجَارِ مُرَادُهُ بِهِ مَا يَعْمُ لَيْلَتُهُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي
نَظَرِيهِ فِي زَكَاةِ الْفَطْرِ وَقِسْمَةِ مَالِ الْفُلَسِّ . وَقَوْلُهُ خَاصَّةً يَحْتَرِزُ بِهِ عَنْ مَدَّةِ الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ
لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفَارُقْ أَهْلَهُ أَمْكَنَهُ تَحْصِيلُ مَوْثَنِهِمْ . وَنَظَرُ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ كَالسَّبْكَى إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ
حَرْقَةٌ ، قَالَ سَبَا إِذَا لَمْ يَلْزِمِهِ الْإِسْتِجَارُ فَوْرًا بِأَنْ لَمْ يَعْصِ بِالتَّأْخِيرِ لِلْعُضْبِ بِأَنْ بَلَغَ مَعْضُوبًا
أَوْ عُضْبٌ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْأَدَاءِ بِنَفْسِهِ . وَيُجَابُ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي الْحَجِّ إِلَى الْأُمُورِ الْمُسْتَقْبَلَةِ
الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ ضَرُورِيَّاتِهِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ يَلْزِمُهُ صَرْفُ ضَمِيْعَتِهِ وَمَالِ تِجَارَتِهِ إِلَيْهِ وَإِنْ
افْتَرَقَ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ حَرْقَةٌ كَمَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِهِمْ فَلَا نَظَرَ هُنَا إِلَى وَجُودِ حَرْقَةٍ وَفَوْرِيَّةٍ إِلَى عِلْمِهِمَا
لِأَنَّ الْمُدَارَ عَلَى التَّمَكُّنِ حَالًا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمُسْتَقْبَلَاتِ . ثُمَّ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنْ وَجوبِ
الْإِسْتِنَابَةِ فَوْرًا فِيهِ تَفْصِيلٌ ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ بَلَغَ مَعْضُوبًا كَانَ عَلَى التَّارِخِيِّ
وَإِنْ عُضْبٌ بَعْدَ مَا أَيْسَرَ فَعَلَى الْفَوْرِ ، هَذَا إِنْ كَانَتْ الْقُدْرَةُ بِاسْتِجَارٍ ، فَإِنْ كَانَتْ يَبْذُلُ

مَنْ يَتَّبِعْهُ بِالْحَجِّ عَنْهُ مِنْ أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ لِرِمَّةٍ
اسْتَنْابَتْهُ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ حَجًّا عَنْ نَفْسِهِ وَيُوثِقُ بِهِ وَلَوْ غَيْرَ مَعْضُوبٍ .
وَلَوْ بَذَلَ الْأَخُّ أَوْ الْأُجْنَبِيُّ الطَّاعَةَ فَهُمَا كَالْوَلَدِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَلَوْ بَذَلَ الْوَلَدُ

طاعة وجب الإذن فوراً مطلقاً كما في المجموع ، وفارق عدم وجوب الفور في حق المستطيع
بنفسه بأن الداعية ثم منه فلا تزول وهنا من الغير وهي بصدد الزوال فوجب الفور في الإذن له
اغتناماً لفرصة خاطره الذي عن له . قال ابن عبدان : ولا يجب حج الباذل فوراً . وقال ابن
أبي الدم : لا تجب نية الحج على الآذن عند إذنه أو استئجاره انتهى . وفارق قوله تجب نية
الآذن في التيمم بأن المأذون ثمة لا يتعاطى العبادة فلم تكف نيته بخلافه هنا فوجب نيته ولم
تكف نية الآذن (قوله بشرط أن يرضى بأجرة المثل) مقتضاه أنه لا يجب الزائد وإن قل
كما في التيمم وهو كذلك قياساً على ما مر في بيان ثمن مثل الماء والزاد . وقول الإمام لو لم
يجد حرة إلا بأكثر من مهر المثل بقدر لا بعد إسرافاً لم تحل له الأمة ضعيف ، والمعتمد أن
الزيادة ثمة وإن قلت تجوز الأمة كالتييمم فهنا كذلك . ولو وجد من يرضى بدون أجرة المثل
لزمه إذ ليس في ذلك كبير منة لأنه في ضمن عقد (قوله بشرط أن يكون الولد الخ) المراد
بالولد هنا الفرع وإن سفل ومثله فيها ذكر الأصل وإن علا وكذلك الأجنبي كما يأتي ويشترط
أيضاً أن لا يكون ماشياً ولا معولاً على السؤال أو الكسب وإن كان ركباً على الأوجه ،
لكن قيده الأذرعى بما إذا كان بين المطيع وبين مكة مسافة القصر أو أكثر بخلاف ما إذا كان
بينهما أقل وأطاق المشى وكان يكتسب في يوم كفاية أيام فانه يلزمه إنابته ، وكأنه أخذه من
تعليهم لزوم الحج له حينئذ بعدم المشقة وقد يفرق ، ثم رأيت قاسه على ذلك قال الزركشى
وهو قوى لأن الأب أى المطاع لو كان على هذه المسافة لزمه الحج ماشياً ولم يتعرضوا له ،
وتعليهم مصرح به حيث أقاموا المطيع مقام المطاع انتهى . ويشترط أيضاً أن يكون ممن
يصح منه حجة الإسلام بأن يكون مسلماً حراً مكلفاً في نفس الأمر وإن كان قنأ في الظاهر
كما قاله الأذرعى ، وأن لا يكون عليه قضاء أو نذر ويقاؤه على الطاعة كما يأتي . ولو أراد
الحج عن غير أبيه ماشياً فلا يبيح منعه وإن قربت المسافة كما يؤخذ مما مر أول الكتاب . وقول
ابن الغناد وابن المقرئ ليس له المنع يبغي حمله على ما إذا كان أجبراً . ولولى المرأة وزوجها
منعها من الحج ماشية وإن قدرت كما مر ، فلا يجب القبول ببذل الطاعة ولو لولها أو لزوجها
وبهذا يعلم ما في إطلاق قوله الإناث (قوله يوثق به) أى بأن يكون عدلاً وإلا لم تصح الاستئابة
ولو مع المشاهدة لأن نيته لا يطلع عليها ، وبه يعلم أن هذا شرط في كل من يحج عن غيره
بإجارة أو جمالة (قوله وهو غير معضوب) أى لمشقة الركوب عليه وليس هذا شرطاً لصحة

أَوْ غَيْرُهُ لَمَّا لَمْ يَلْزَمَهُ قَبُولُهُ عَلَى الْأَصَحِّ . وَتَجُوزُ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ لِمَسِيَّتِ
وَالْمَضْضُوبِ عَلَى الْأَصَحِّ . وَلَوْ اسْتَنْابَ الْمَضْضُوبُ مَنْ يَحْجُّ عَنْهُ فَحَجَّ عَنْهُ ثُمَّ زَالَ الْعُضْبُ

الإِذْنُ إِذْ لَوْ تَكَلَّفَ الْمَضْضُوبُ وَحَجَّ عَنْهُ صَحَّ وَإِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ لَوْ جُوبِ الْإِذْنُ لَهُ كَمَا عِلْمٌ مِنْ
التَّعْلِيلِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ (قَوْلُهُ فَهِيَ كَالْوَلَدِ) يُؤْخَذُ مِنْ صَرِيحِهِ أَنَّ الْأَجْنَبِيَّ كَالْوَلَدِ فِي جَمِيعِ
مَا مَرَّ مِنَ الشَّرْطِ وَهُوَ وَجِيهٌ خِلَافاً لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ . نَعَمْ يَسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ عَدَمُ الْمَشْيِ فَإِنَّهُ
شَرْطٌ فِي الْقَرِيبِ دُونَ الْأَجْنَبِيِّ لِمَشَقَّةِ مَشْيِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ دُونَ الثَّانِي ، وَمَنْهُ يُؤْخَذُ إِنْ لَحِقَ الْعُضْبُ
بِالْمَشْيِ (قَوْلُهُ وَلَوْ بِذَلِكَ الْوَلَدِ أَوْ غَيْرِهِ الْمَالُ لَمْ يَلْزَمَهُ قَبُولُهُ عَلَى الْأَصَحِّ) يَسْتَنَى مِنْهُ مَا لَوْ كَانَ
الْبَازِلُ الْإِمَامَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ حَقٌّ لَزِمَهُ الْقَبُولُ وَإِلَّا فَلَا وَمَا لَوْ
أَطَاعَهُ فَرَعَهُ أَوْ أَصْلَهُ أَوْ اسْتَأْجَرَ مِنْ يَحْجُّ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ قَبُولُ ذَلِكَ سِوَاهُ كَانَ الْمُسْتَأْجَرُ عَاجِزاً
أَيْضاً أَمْ لَا خِلَافَ الْأَجْنَبِيِّ وَمَنْهُ نَحْوُ الْأَخِ وَالْعَمِّ ، وَكَذَا يَلْزَمُهُ لَوْ قَالَ الْوَلَدُ أَيْ وَالْأَبُ أَيْضاً
إِنَّمَنْ لِي فِي الْاسْتِئْجَارِ عَنْكَ سِوَاهُ أَقَالَ مَعَ ذَلِكَ وَأَنَا أَبْذِلُ الْمَالُ لِلْأَجِيرِ أَمْ لَا ، لِأَنَّ كَلَامَهُ
الْأَوَّلُ مُتَضَمِّنٌ لِلذَلِكَ أَوْ اسْتَأْجَرَ وَأَنَا أَدْفَعُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ خِلَافاً لِمَنْ بَحَثَ فِي الْآخِرَةِ عَدَمَ التَّزْوِمِ
مَعْلَلاً بِظُهُورِ الْمَنَةِ وَبِأَنَّ الصَّادِرَ مِنَ الْإِبْنِ مَجْرُودٌ وَعَدُّ لَأَنْهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا لِلْمَنَةِ إِلَّا إِذَا قُوِيَتْ بِأَنَّ
قَالَ خَذَ هَذَا الْمَالُ . وَاسْتَأْجَرَ بِهِ أَوْ أَدْفَعَهُ لِمَنْ يَسْتَأْجِرُ بِهِ عَنْكَ . وَأَمَّا مَا ذَكَرَ مِنَ الْمَسَائِلِ فَالْمَنَةُ
فِيهَا لَمْ تَقَوْ إِلَّا لَامْتَنَعَتْ كُلُّهَا لِأَنَّ كِلَاهُمَا لَا يَخْلُوعُ عَنْ مَتْنِهِ فَأَوْجِهَ تَحْصِيصُ الْآخِرَةِ فَقَطْ .
وَقَوْلُهُ إِنَّهُ وَعَدٌ يَرُدُّ بَأَنَّهُ إِذَا اسْتَأْجَرَ فَإِنْ سَلَّمَ الْإِبْنُ الْأَجْرَةَ فَذَلِكَ وَإِلَّا جَازَ لِلْأَجِيرِ الْقَسْخَ لِإِعْسَارِ
الْمُسْتَأْجَرِ فَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي الْاسْتِئْجَارِ بِوَجْهِ فَلَزِمَهُ طَلِبُ لِبَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ وَإِنَّمَا لَزِمَ مَا ذَكَرَ مِنَ
الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ دُونَ غَيْرِهِمَا لِأَنَّهُمَا أَقْرَبُ مِنْ غَيْرِهِمَا فَتَنْخِفُ الْمَنَةُ مَعَهُمَا .

(فَرَعٌ) عُضْبٌ فِي نَزْرِ الْحَجِّ فَهَلْ يَجُوزُ التَّبَرُّعُ عَنْهُ بِهِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِذْنُ لِمَنْ يَبْذُلُ لَهُ الطَّاعَةَ
بِشَرْطِهِ الْأَقْرَبُ ؛ نَعَمْ كَمَا شَمَلَهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ (قَوْلُهُ وَتَجُوزُ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ
لِلْمَسِيَّتِ) مَعْلَمٌ إِنَّ أَوْصَى بِهِ وَإِلَّا اِمْتَنَعَ فَعَلَهُ عَنْهُ مَطْلَقاً وَلَوْ مِنْ وَارِثٍ عَلَى الْمُعْتَمِدِ الَّذِي صَرَحَ بِهِ
فِي الْمَجْمُوعِ نَاقِلاً فِيهِ الْإِتِّفَاقَ أَيْ اتِّفَاقَ الْأَكْثَرِينَ وَإِنْ اقْتَضَى كَلَامُ الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا فِي الرُّوْصَايَا
خِلَافَهُ وَاعْتَمَدَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَقَالَ إِنْ نَقَلَ الْإِتِّفَاقُ فِيهِ سَهْوٌ وَيُرَدُّ بِمَا مَرَّ فِي مَعْنَاهُ . وَاعْلَمْ
أَنَّهُ قَالَ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَسِيَّتُ حَجًّا وَلَا وَجِبَ عَلَيْهِ لِعَدَمِ الْإِسْطَاعَةِ فِي جَوَازِ
الْإِحْجَاجِ عَنْهُ طَرِيقَانِ أَحَدُهُمَا طَرَدَ الْقَوْلَيْنِ لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ . وَالثَّانِي الْقَطْعُ بِالْجَوَازِ لَوْ قَوَّعَهُ
عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَظَاهِرُهُ كَمَا يَعْلَمُ بِمَا يَأْتِي أَنَّ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ وَلَمْ يَحْجَّ قَبْلَ مَوْتِهِ يَجُوزُ التَّبَرُّعُ
عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَوْصَ لِأَنَّهُ يَقَعُ لَهُ فَرَضٌ أَيْ يَثَابُ عَلَيْهِ ثَوَابُ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ ، لَكِنْ حَكَى الْعُلَمَاءُ

وَشُنِّيَ لَمْ يُجْزِهِ عَلَى الْأَصَحِّ بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُجْبَى .

(فرع) إذا وَجِدَتْ شَرَايِطُ دُجُوبِ الْحَجِّ وَجَبَ عَلَى التَّارِخِيِّ ،

ابن خليل شيخ المحب الطبري وهو من أقران ابن الصلاح في ذلك طرقات فقال : اختلف فيه أصحابنا فذهب الشيخ أبو حامد الماوردي وابن الصباغ إلى عدم الصحة وقالوا لا يختلف المذهب في ذلك ، وذكر غيرهم من أصحابنا طريقين آخرين أحدهما على قولين كحج التطوع ، ومنهم من قطع بالصحة استدلالاً بقصة الختمية قال ولأن حج غير المستطيع يسقط عنه حجة الإسلام يدلل أنه لو تكلف ذلك في حياته وحج انصرف إلى حجة الإسلام اهـ . وفيه ميل إلى اعتماد الطريقة القاطعة بالجواز مطلقاً ، لكن اعتمد ابن الرفعة والسبكي الأول فحملوا القطع بالجواز على ما إذا أوصى ، وفيه وقفة ، والنفس إلى الجواز مطلقاً أميل ، لأن ثواب حجة الإسلام لا يوازونه غيره ، فاللائق التوسعة في حصوله للميت ، وكفى بهذا فارقاً بين التطوع وغيره . ثم رأيت جماعة من مختصري الروضة جزموا بالجواز مطلقاً ، وكأنهم أخذوا ذلك من أن القاعدة وإن كانت أغلبية في أمثال هذا المقام أن الرجح منه القول الموافق للطريقة القاطعة ولا نظر هنا لقطع الأولين لأنهم نفوا الخلاف من أصله مع أن غيرهم حكاها وقطع بخلاف ما قالوه ، وتبعهم الشيخان كما علمت من عبارتهما المذكورة ، فدل على ضعف ما ذهبوا إليه ، فالأوجه الجواز مطلقاً (قوله لم يجزه) أي ولا ثواب له لوقوع الحج للأجير ، فالثواب له كما في المجموع خلافاً لكثيرين فلا أجر له لما يأتي ، والمعضوب في ذلك ما لو كانت علته مرجوة الزوال فاستتاب من يحج عنه فإنه لا يجزيه وإن مات بعد حج النائب من ذلك . هذا إن أحرم في حياته والإوقع له كما في المجموع لأنه حج عنه بأمره . قال الأذرعى : وينبغي أن يستحق أجره المثل لا المسمى ولو حضر المعضوب الحج وأجره ثمة استحق الأجرة وإن لم يقع حجه عن المعضوب لتعين حجه بنفسه . ويفرق بينه وبين ما ذكر أولاً بأن عقد الإجارة هنا صحيح في الباطن كالظاهر لتحقق العجز عنده وقد بذل الأجير منفعة ، والمانع إنما هو من جهة المستأجر بخلافه ثم فإن الإجارة في المسئلة الأولى بالشقاء يتبين فسادها لعدم وجود شرطها باطناً حال العقد وفي المسئلة الثانية باطلة ظاهراً وباطناً ومن ثم بحث الأذرعى استحقال أجره المثل فيما مر وأيضاً فالمستأجر ثم لا مانع منه البتة ولو تعسب الاستئجار على المعضوب فوراً فمستحق منه لم يجزه القاضي عليه ولا يستأجر عنه وإن كان محجوراً عليه بسفه ولا يأذن لمن بذل له الطاعة بل يأمره بالإذن له كالأستئجار من باب الأمر بالمعروف لا من باب إلزامه بذلك بالحكم عليه به حتى يباع ماله فيه ونحوه . وقول المجموع يلزمه الإنابة رده

الإسنوى وغيره بأن المدرك فيها وفي الاستتجار واحد على أنه يمكن تأويله بما أشرت إليه من أنه يأمره بالإذن له كما أوصته في شرح الإرشاد مع ذكر الفرق بين الاستتجار والإنابة ولا رجوع لمطيع بعد الإحرام ولا لمطاع مطلقاً ولو توسم الطاعة في أحد ولو أجنبياً فيما يظهر لزمه أمره بذلك إن غلب على ظنه إيجابته لذلك وإلا فلا وبموت المطيع ومثله المطاع أو رجوعه بعد إمكان الحج وإن أذن له المطاع كما أفاده كلام المجموع خلافاً لتقييد الشيخين بقبل الإذن يستقر الوجوب في ذمة المطاع لا المطيع لمجاوز رجوعه ، فإقتضاه كلام المجموع من أن الاستقرار إنما هو في ذمته ليس مراداً . ويجب الحج على ذى مال أو مطيع وإن جهل هما أو بطاعة المطيع اعتباراً بما في نفس الأمر ، واستشكله الشيخان . ويشترط نية البازل الحج عن المبذول له ولو كان له أب وأم فالأوجه من تردد كبير وقع للأذرعى أن الأولى البداءة بالأب كما في زكاة الفطر لقولهم ثم إنها تطهر والأب أحق به بخلاف النفقة لأن مدارها على الحاجة والأم أحوج (قوله على التراخي) أى لا على الفور ، فلمن وجب عليه الحج بنفسه أو نائبه أن يؤخرهما بعد سنة الإمكان لأن الحج فرض سنة مست كما صححه الشيخان في السير ونقله في المجموع عن الأصحاب ، أو خمس كما جزم به الرافعى هنا أو ثمان كما قاله الماوردى . وبعث عليه السلام أبا بكر رضى الله تعالى عنه سنة تسع فحج بالناس وتأخر معه مياسير أصحابه كعبان رضى الله تعالى عنه وعبد الرحمن بن عوف من غير شغل بحرب ولا خوف من عدو حتى حجوا معه سنة عشر ، وقيس به العمرة . ونازع في الاستدلال بذلك ابن الحاج المالكي بما حاصله أن حج أبي بكر وعلى وغيرهما تلك السنة إنما كان تبرراً كحجه عليه السلام قبل الهجرة ، أى فإنه صح أنه حج قبلها حجتين ، بل قال في فتح البارى الظاهر أنه عليه السلام لم يترك الحج مدة مقامه بمكة قبل الهجرة ، وبأنه لا يجوز لتقدمهم بحج الفرض قبله مع آية لا تقدموا بين يدي الله ورسوله . وإذا أمر من ضحى قبله بأضحية أخرى فكيف الحج ، ويقول جمع منهم مجاهد وعكرمة المخزومى إن حجهم تلك السنة صادف القعدة ، أى ويؤيده قول السهيلي لا ينبغي أن يضاف إليه عليه السلام إلا حجة الوداع وإن حج مع الناس بمكة لأنه لم يكن على سنة الحج لما ذكر أنهم كانوا ينقلونه عن وقته على حساب الشهور الشمسية ويؤخرونه في كل سنة أحد عشر يوماً ، وإنما وافقهم وهو بمكة لأنه كان مغلوباً على أمره . ولما فرض أرادته عند رجوعه من تبوك بعيد فتح مكة ، فذكر حج بقايا المشركين وطوافهم عراة فبذل إليهم عهودهم في السنة التاسعة ثم حج في العاشرة بعد انمحاء رسوم الشرك انتهى ملخصاً . قال بعضهم : وحينئذ وافق وقوفه بعرفة تاسع الحجة . فن ثم أعلمهم في خطبته بأن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض . وأن الأمر عاد إلى ما وضع الله عليه بحساب الأشهر وبأن أبا بكر رضى الله تعالى عنه إنما خرج أميراً على أهل الموسم ممن خرج للحج وعلياً

رضي الله عنه إنما خرج بعده على ناقه رسول الله ﷺ رسولاً لا أميراً للتأذين بسورة براءة في مني وغيرها إعلالاً بنبيذ اليهود ، إذ حرت عادتهم أنه لا يبلغ ذلك عن العطاء إلا من هو من جلدتهم وأقاربهم الأذنين فخطب أبو بكر يوم التروية وعلمهم المناسك ثم على براءة حتى ختمها ، ثم فعلاً كذلك يوم النحر ثم يوم النفر الأول . روى ذلك كله النسائي ، وبأن المشركين كانوا يحجون في محرم سنتين وصفر كذلك وهكذا ، فكان حج سنة ثمان في القعدة وأميره عتاب بن أسيد أمير مكة رضي الله تعالى عنه ، وكذا حج سنة تسع وأميره أبو بكر رضي الله تعالى عنه . ثم في العاشرة خرج ﷺ وأصحابه وفيهم أبو بكر وعلى لحقهم بمكة فحجوا الفرضهم ، وأخبرهم ﷺ في خطبته بما أوجب تأخره من أن الزمان قد استدار أرى وقت الحج استدار إلى وقته الأصلي في زمن الأنبياء وهو الحجة ، وأن عدم وقوعه في وقته هو سبب تأخره ، فلما صادف وقته لم يتأخر . ولك رد جميع ما قاله بأن الحج فرض سنة خمس أو ست أو ثمان كما تقرر ، وعلى كل فإما أن نقول إنه فرض ابتداء إيقاعه في الحجة كما كان قديماً أو فيما يوقعه فيه أهل مكة ثم نسخ في السنة العاشرة ، فإن قال بالأول لزمه أنه ﷺ إذا كانوا يوقعونه في غير وقته يكون فاسداً فكيف مع ذلك يأذن فيه سنة ثمان ويؤمر عتاباً ، وسنة تسع ويؤمر أبا بكر ، ولا يقاس هذا بحجه ﷺ قبل الهجرة لما قدمته عن السبيل أنه كان مغلوباً على أمره ولم يكن أنزل عليه ﷺ فيه شيء فكان يوافقهم ، كما ثبت عنه أنه كان يوافقهم في صوم عاشوراء قبل أن ينزل عليه فيه شيء ، فلا يقاس حاله حينئذ بحاله بعد فرضه وبيان الحكم له فيه وقدرته على عدم موافقتهم بأمر أصحابه بأن لا يقفوا معهم بل في وقته ، وهو ﷺ بعد فتح مكة سنة ثمان في رمضان لم يكن يخشى من أحد شيئاً بل دانت له العرب بأسرها ، فظهير اندفاع جميع ما قاله ابن الحاج على هذا التقدير الأول ، فإن حج أبي بكر ومن معه كان فرضاً واقعاً في شهر الحجة ومع ذلك آخر ميسير الصحابة كما مر . وإن قال بالثاني اندفع ما قاله أيضاً لأن الحج في القعدة قبل نسخه على ذلك التقدير كان صحيحاً ومع ذلك آخر الميسير المذكورون ، فنتج من ذلك أن الحج على التراخي على كل من التقديرين وأنه لا يمكن على التقدير الأول الذي هو الظاهر بل المتعين أن يقال إن حج عتاب وأبي بكر ومن معهما كان في القعدة بل الصواب أنه في الحجة كما يدل عليه خبر ابن مردويه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كانوا يجعلون عاماً شهراً و عاماً شهرين يعني يحجون في شهر واحد مرتين في سنتين ثم يحجون في الثالث في شهر آخر غيره ، قال فلا يقع الحج في أيام الحج إلا في كل خمس وعشرين سنة . فلما كان حج أبي بكر وافق ذلك العام شهر الحج فسماه الله الحج الأكبر انتهى . وأخرجه الطبراني في الأوسط

عنه بنحوه ، لكن فيه أنهم كانوا لا يصيبون الحج إلا في كل ست وعشرين سنة مرة واحدة وهو النسبي . الذي ذكره الله تعالى في كتابه ، وعلى هذا أعني أن حج أبي بكر رضي الله عنه كان في الحجة طائفة منهم أحد وأنكر ما مر عن مجاهد . واستدل بأنه عليه السلام أمر علياً فنادى يوم النحر لا يحج بعد العام مشرك ، وفي رواية واليوم يوم الحج الأكبر وقد قال تعالى (وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر) ، فسماه يوم الحج الأكبر ، فدل على أن هذا الأذان الذي هو نداء على رضي الله تعالى عنه سنة تسع وقع في الحجة وهو المدعى ، واستبعاد ابن الحاج وأهل مذهبه تقدم غيره عليه السلام عليه في قاعدة من قواعد الإسلام يقيمها الله تعالى على يديه لا وجه لاستبعاده إلا لو كان حج الناس في التاسعة بغير إذنه عليه السلام ، وأما بعد أن أذن لهم وأمر عليهم أفضل أصحابه وجعله خليفته في تلك القاعدة إعلماً بأنه الخليفة الأكبر بعسده فلا استبعاد في ذلك سيما والقول بعدم وقوع حج أبي بكر ومن معه في تلك السنة فرضاً يلزم عليه المخذور الذي قدمته إن كان عدم وقوعه فرضاً لكونه في القعدة ، فإن ادعى أنه لغبر ذلك فلا وجه له ، فتأمل ذلك فإنه مهم ، وبه يندفع قول بعض متأخري المالكية : صوب أصحابنا أنها لم تكن فرضاً لأنها كانت في القعدة ، واستبعدوا أن يتقدم أحد عليه عليه السلام في ذلك . وقياس هذا على التقدم بالأخصية لا وجه له فإن المضحي ذبح قبل الوقت بغير أمره عليه السلام ولم يوجد ذلك في أبي بكر ومن معه . وما ذكر من أن المشركين كانوا يؤخرون الحج وكان يقع في غير وقته وكان لا يصادف وقته إلا فيما مر فيها رواه ابن مردويه والطبراني وأنه عليه السلام أشار في خطبته بقوله إن الزمان إلى آخره إلى رد ما كانوا عليه كل ذلك صحيح لكنه لا يقتضي أن حج أبي بكر كان في القعدة ولا أن تأخره عليه السلام إلى العاشرة إنما كان لأجل ذلك لما هو ظاهر أن حج سنة ثمان أو تسع وإن وافق الحجة كما قدمناه أنه الأصح بل الصواب لكنه عليه السلام أخر عنه إعلماً بأن الحج على التراخي أول لعذر لكن الأصل عدمه . وقوله إن الزمان إلى آخره ليس لبيان عذره بالتأخير إذ لا يسلم ذلك إلا لو ثبت أن التاسعة صادفت القعدة فإذا ثبت خلاف ذلك لم يجوز أن يكون كذلك بل لبيان رد ما كانت عليه عادة الجاهلية قبل سنة تسع بل ثمان إن ثبت أن الحج فيها كان بأمره عليه السلام وأنه أمر عتاباً عليه ، فاشدد بهذا المبحث يدبك فإنه من النفائس التي يتعين أن يعتنى بتحقيقها وتحريرها وفقنا الله لذلك وأمثاله آمين . وذكر أئمتنا للمخالفين أدلة أخرى لكنهم بسطوا الجواب عنها فلذا لم أذكرها وقد استوعبها في المجموع مع بسط الاستدلال للمذهب فراجع . ثم تأخير الحج عن أول سني الإمكان إنما يجوز بشرط العزم كما في تأخير الصلاة عن أول وقتها . قال السبكي : وجعلهم الحج من الواجب الموسع مجاز ، والتحقيق أنه ليس منه لأنه الذي يعلم المكلف سعيه بحيث يسوغ له تأخيرها عن أول الوقت إلى ثانيه ،

فَلَهُ تَأْخِيرُهُ مَا لَمْ يَخْشَ الْعُصْبَ ، فَإِنْ خَشِيَهُ حَرَّمَ عَلَيْهِ التَّأْخِيرُ عَلَى الْأَصْحَ ، هَذَا مَذْهَبُنَا
وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى وَآحْمَدُ وَالْمُزَنِيُّ : يَجِبُ عَلَى الْقَوْرِ . ثُمَّ
عِنْدَنَا إِذَا انْتَرَفَتِ قَبْرُهَا أَمْ مَاتَ عَاصِيًا عَلَى الْأَصْحَ لِتَقْرِطِهِ . وَبِئْسَ فَوَائِدُ مَوْتِهِ عَاصِيًا

وما كان آخره آخر العمر لا يتحقق فيه ذلك فتسميته مجاز لمشابهته له انتهى ، وفيه نظر ، بل هو منه . وقوله لا يتحقق فيه ذلك ممنوع لأنه نفسه : قال أخذاً من كلامهم إذا سئلت عن تأخيرهم فقل هو جائز فيما قبل السنة الأخيرة لكن كل سنة يحتمل أن تكون الأخيرة وإنما يتحقق الجواز في سنة انقضى زمن الإمكان في التي بعدها هـ . وبهذا التقرير يعلم أنه يتحقق فيه جواز التأخير عن أول الوقت فهو من الواجب الموسع حقيقة وتضييقه أمر عارض فلا ينظر إليه (قَوْلُهُ فَلَهُ تَأْخِيرُهُ مَا لَمْ يَخْشَ الْعُصْبَ) أى أو الموت كما قاله الروياني وغيره . أو هلاك ماله : أو يجتمع عليه مع حجة الإسلام حجة قضاء تعدى بسببه لوجوبه فوراً . ووجوب تقديم حجة الإسلام أو ينذر حجاً في سنة كذا غير حجة الإسلام . ويكنى في خشية العصب قول عدلى طب ومعرفة نفسه كما مر . وقول بعض المتأخرين مقتضى تعبير الأصحاب بخشية الموت أو العصب أنه لا يتوقف على غلبة الظن إذ لا يلزم فيها ذلك فيه نظر بل الأوجه أنه لا بد من غلبة الظن إذ الأصل جواز التأخير حتى يغلب على الظن ما يقتضى خلافه (قَوْلُهُ وَقَالَ مَالِكٌ) أى في رواية ذكرها القاضي عياض وجمع من المغاربة (قَوْلُهُ وَأَبُو حَنِيفَةَ) فيه نظر لما قيل إنه لا نص له فيه وإنما هو قول جمهور أصحابه منهم أبو يوسف ، وينجى بأن المأخوذ من قواعد إمام يصح نسبته إليه على خلاف فيه ذكره في أن المخرج هل ينسب للشافعى رضى الله تعالى عنه أولاً . ويسن تعجيل الحج خروجا من الخلاف ولحق حجوا قبل أن لا تحجوا رواه جماعة . وورد من طرق ضعيفة : من لم يمنعه عن الحج حاجة أو مرض حابس أو سلطان جائز فليمت إن شاء يهودياً وإن شاء نصرانياً . وقول ابن الجوزى إنه موضوع مردود بل خطأ فقد ورد من طرق ضعيفة يفيد مجموعها حسنة بل صح عن عمر رضى الله عنه ، ومثله لا يقال من قبل الراى كما يعلم من تمثيلهم لذلك في محله فيكون في حكم المرفوع ومن ثم أفنيت بأنه صحيح ، وهو محمول عند العلماء على الزجر والتغليظ أو على المستحيل (قَوْلُهُ فَاتِ) أى أو عصب فيتبين بعد عصبه فسقه في السنة الأخيرة من سنى الإمكان وفيها بعدها إلى أن يحج عنه فيجب عليه الاستنابة فوراً كما مر ، وكذا يجب القور على وارث الميت ونحوه كما مر ، وإنما يستقر الوجوب بموت من وجب عليه الحج بعد نصف ليلة النحر ومضى إمكان فعل الطواف إن أمن في السير له ليلاً وكذا السعى لكن إذا لم يمكن فعله قبل الوقوف بأن دخل الناس أى قافلة أهل بلده فيما يظهر ، فإن لم يحجوا تلك السنة اعتبرت عادتهم ، ويحتمل أن

أَمْ لَوْ شَهِدَ بِشَهَادَةٍ وَلَمْ يُحْكَمْ بِهَا حَتَّى مَاتَ لَمْ يُحْكَمْ بِهَا كَأَن لَوْ بَانَ فِسْقُهُ ، وَبُحْكَمَ
بِعَصِيَانِهِ مِنَ السَّنَةِ الْآخِرَةِ مِنْ سِنَى الْإِمْكَانِ عَلَى الْأَصَحِّ .

(فرع) مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ لَا يَصِحُّ مِنْهُ غَيْرُهَا قَبْلَهَا ،
فَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ وَقَضَاهُ وَنَذَرَ قَدِّمَتْ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ ثُمَّ انْقَضَتْ ثُمَّ النَّذْرُ

المراد كل الحجيج إلى مكة حال الوقوف أو قبله بزمان لا يسعه مع طواف القدوم وكذا الحلق
أو نحوه كما ذكره الإسنوي كابن الرفعة واعتراض بأنه يتأتى فعله حال سيره لمكة من غير
مكث فلا يحتاج إلى أن يقدر له مضي زمان وهو اعتراض حسن . وقد يجاب عنه بأن ذلك
خلاف الغالب وفيه من العسر والمشقة ما لا يخفى ، فكان الأنسب اعتبار زمنه كما قاله . وعليه
فالمراد زمنه ما يسع ثلاث شعرات فحينئذ يقوى الاعتراض ، وكذا رمى جرة العقبة كما قاله
الشيخان . ووجهه أن له دخلاً في التحلل فامتاز على غيره من الواجبات لمشابهة للركن ،
فسقط ما اعترض به الإسنوي عليهما وأطال فيه ولا يستقر بتلف مال حتى قبل إمكان رجوع
القافلة أى قافلة أهل بلده فيها يظهر أيضاً نظير مامر ، أى مضي زمن يسعه في العادة الغالبة فسقط
ما قيل هل المراد كلهم أو بعضهم . وإنما اعتبر ذلك لأن مؤنة الرجوع لا بد منها بخلاف
نظيره في الموت لتبين استغنائه عن مؤنة الرجوع . ومنه يؤخذ أن الإمكان لا يحصل في حق
المعصوب إلا بالعود فعضبه قبل إمكانه كتلف المال وهو ظاهر كما أشار إليه الزركشي وغيره .
فقول جمع إذا غضب بعد حج الناس ثم تلف ماله قبل إيجابهم عصي كاللوث فيه نظر لوضوح
الفرق بينهما كما علمته وفي مسألة الغضب وتلف المال نحو ستين صورة أشرت إليها في شرح
الإرشاد مع الرد في كثير منها على شارحه فاطلب ذلك فإنه مهم (قوله ولم يحكم بها حتى مات)
قضيته أنه لو حكم بها لا ينقض الحكم وليس على إطلاقه بل الذي دل عليه كلام الروضة هنا
وكلامهم في الشهادات أن الحكم بشهادته قبل آخر سنى الإمكان لا ينقض وبعده ينقض لأنه
تبين به فسقه ، ومن حكم بشهادته ثم بان فسقه عند الشهادة نقض الحكم بها على المعتمد (قوله
لم يحكم بها) استشكل بأنه فسق مختلف فيه وبطريق التبين وهو أضعف من غيره . ويجاب بأن
الاحتياط للمشهود به يقتضى مراعاة مثل ذلك ؛ على أن الذي يظهر أن يقال محل ما ذكره
فيمر يرى عصيانه بذلك وإلا قبلت شهادته كالحنفى إذا شرب نبيذاً بل أولى لأن شبهته ضعيفة
جداً ومن ثم حد (قوله ويحكم بعصيانه من السنة الأخيرة) هل المراد به من أولها أو آخرها
أو قبيل فجر النحر ، لم أو من تعرض له ، والذي يتقدح أن يقال يتبين فسقه من وقت
خروج قافلة بلده لتبين أن هذا الوقت هو الذى كان يلزمه المضي معهم فيه (قوله ثم النذر)
الأوجه أن من حج الفرض لو نذره في العام الثالث جاز تطوعه به وحجه عن غيره في العام

وَلَوْ أَحْرَمَ بِغَيْرِهَا وَقَعَ عَلَيْهَا لَا عَمَّا نَوَى . وَمَنْ عَلَيْهِ قَضَاءٌ أَوْ نَذَرٌ لَا يَحْجُجُ عَنْ غَيْرِهِ ، فَلَوْ أَحْرَمَ عَنْ غَيْرِهِ وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ عَمَّا عَلَيْهِ . وَلَوْ اسْتَأْجَرَ لِلْمَنْصُوبِ مَنْ يَحْجُجُ عَنْهُ عَنِ النَّذْرِ وَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ وَقَعَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . وَلَوْ اسْتَأْجَرَ شَخْصَيْنِ فَحَجَّجَا عَنْهُ الْحَجَّتَيْنِ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ أَجَزَّاهُ عَلَى الْأَصَحِّ

الثاني إذ لا وجه لمنعه من عبادة لأجل أخرى لم يدخل وقتها . وما في الروضة من منع الطواف قبل أن يطوف التذرع المعين محمول على ما إذا دخل وقته وتضييق كما هو ظاهر . ويشمل كلامه ما لو حج الفرض ثم نذره في عام معين فلم يحج فيه ثم نذر حجاً آخر فيجب عليه تقديم التذرع الأول خلافاً للروايات سواء تركه لعذر أم لا ، وأنه يعلم ضعف قول القاضي أبي الطيب لو أفسد التطوع وعليه نذر قدم التذرع لسبق وجوبه وذلك لأنه قضاء . وصورة اجتماع الثلاثة أن يفسد قن أو صبي حجه ثم يعتق أو يبلغ فينذر الحج (قوله ولو أحرم بغيرها) أى حجة الإسلام ومثلها حجة القضاء ، فلو أحرم بالنذر وقع عنها لاعتنه وهل إحرامه بغير ما عليه مع علمه وتعمده حرام لتركه قصد ما وجب عليه أذاه وإن وقع عنه لأنه قهرى عليه أو جائز لأن قصده لذلك لغو فلا أثر له وليس فيه تلبس بعبادة فاسدة للنظر فيه مجال . وسيأتي قبيل قول المصنف للحج تحللان ماله تعلق بذلك فراجع (قوله لا عما نوى) استشكل بأن ذلك لا يتصور إلا إذا أوجبتا التعرض للأداء والقضاء وفساده غنى عن الإيضاح للمعامل (قوله لا يحج عن غيره) يستثنى منه ما لو استأجره في الذمة فإنه يجوز وطريقه أن يحج عن نفسه ثم عن غيره قال السبكي أو يستنوب ولو قبل الحج عن نفسه كما يستأجر الوارث عن مورثه وعليه حجة الإسلام وتبعه الإسنوي ، ونقل عن ابن كعب قال الزركشي وبظنيره صرح الرافعي ، وحيث فسدت إجارة من لم يحج فحج فلا أجر له مطلقاً لأن الحج وقع له خلافاً لمن توهم أنه يستحق فيما إذا علم المستأجر أنه لم يحج واستأجره ، وما لو قال من حج حجة الإسلام إن كلمت فلاناً فله على الحج فإنه يغير بين البر والكفارة : فإن لم يخر شيئاً جاز له الحج عن غيره على الأوجه لأن ذمته لم تشتغل بشيء معين ، وقد يختار الكفارة لا الحج ، ولأنه إذا حج قبل أن يختار شيئاً لا يقع عن نذره كما هو ظاهر فيما رجحه بعضهم من خلافه تبعاً للروايات فيه نظر ثم رأيت البلقيني قال يظهر بناؤه على الواجب في الكفارة الخيرة . فإن قلنا الجميع لم يجوز أو أحدهما جاز فهو صريح فيما رجحته إذ الواجب أحدهما لا بعينه (قوله عما عليه) قضيته أن هذا لو نذر حجاً تلك السنة وقع حجه فيها عن حجة الإسلام . التذرع (قوله أجزاء) أى مطلقاً لكن إن ترتب إحرامهما وقع الأول لحجة الإسلام وإلا وقع إحرام كل عما استؤجر له :

ونظر فيه البلقيني فيما إذا لم يسبق أجبر حجة الإسلام من جهة إيقاع الإحرام الثاني عن النذر ولم يستأجر له وليس هو في قوة حجة الإسلام ، قال فينبغي أن يكون الثاني إحرام لنفسه ، ويرد بأن ذمته لما اشتغلت بحجة النذر زال فعل أجبره منزلة فعله وهو لو كان عليه حجة نذر فقط فتوى غيرها وقع لها فكذلك أجبره ، والمخلو في ذكر إنما هو تقدم إحرام النذر على إحرام حجة الإسلام ولم يقع ذلك بالنسبة للواقع فلا يضر التلبس بخلافه لأنه لا أثر له فأدرنا الاستحقاق على الواقع لا على الإحرام . نعم ينبغي أن تكون هذه المخالفة موجبة لأجرة المثل لا المسمى . ولو استأجر معسوب اثنين معاً ليحج كل منهما عنه حجة الإسلام فقبلاً معاً أيضاً فهل تصح الإجارة لها ويكون أحدهما مستأجراً لحجة الإسلام والآخر مستأجراً لنفل لأن علمه بأن حجة الإسلام لا تتكرر يدل على أنه أراد بالثانية النفل أو لأحدهما مهبماً لأن العقد اشتمل على ما يصح وما يبطل فتفرق فيه الصفة ، أو لا يصح لواحد منهما لأن شرط تفريق الصفة أن لا يؤدي إلى جهالة مطلقة ، وهنا الصحة في أحدهما تؤدي إلى ذلك محل نظر ، والآخر أقرب وعليه فيقع حج كل عن نفسه إن أحرمها معاً ولا أجرة له وإلا وقع له الأولى بأجرة المثل لوجود إذنه المعتد به لفاعليه . ويؤيده أنه لو استأجر من يحج عنه حجة نذراً وقضاء وليس عليه واحدة منهما بطلت الإجارة كما هو ظاهر ، ولا نقول تصح وتقع للمستأجر نفلاً لأن قاعدة العقود ورعاية اللفظ فيها تأتي ذلك ، وفارق الإحرام بغير ما عليه فإنه يقع عما عليه بأن ذلك من خصوصيات هذه العبادة فلا يقاس بها العقود لما تقرر أن المراعى فيها الألفاظ ومدلولاتها ما أمكن . ويجوز أن يستأجر للحج من عليه العمرة وعكسه ، فلو قرن الأجير في صورتين للمستأجر أو أحرم بما استؤجر له عن المستأجر وبالأخر عن نفسه وقعا للأجير لأن نسكي القران لا يفترقان لاتحاد الإحرام ، ولا يمكن صرف ما لم يأمر به المستأجر إليه فيلزم من وقوع أحدهما للأجير وقوع الآخر له لما صرحوا به من أن الإحرام الواحد لا يمكن وقوع بعضه لواحد وبعضه لآخر . نعم قيده في المجموع بما إذا كان المحجوج عنه حياً ، قال فإن كان ميتاً وقعا له اتفاقاً ، نص عليه الشافعي رضي الله عنه والأصحاب ، قالوا بجواز الحج والاعتماد عن الميت من غير وصية ولا إذن وارث كما يقضى دينه انتهى . وظاهره أن الكلام في ميت عليه النسكان فإن كان عليه أحدهما فالظاهر أنه لا يقع له شيء منهما . أما ما ليس عليه فواضح بما مر وأما ما عليه فلاستحالة الافتراق كما تقرر ، ثم وقوعهما له فضلاً عن اتفاقهما عليه مشكل لتصريحهم بأن من عليه نسك لا يجوز أن يفعله عن غيره قبل فعله له عن نفسه ، وبأن فرض الإنسان مقدم على فرض غيره ، وقد يتمحل للجواب عنه بأنه تعارض هنا أمور إذ الأصل أن النية الواقعة للغير لا تنصرف عنه وأن النسكين لا يفترقان ، وأن الحج عن الميت جائز ، وأن الإجارة لازمة ، وأن العمل الواقع بملعها منصرف إليها ،

وَفُرُوعُ هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ وَفِيمَا أَشْرْتُ إِلَيْهِ تَنْبِيهُ عَلَى مَا بَيْنِي وَاللَّهُ تَعَالَى أَكْبَرُ

وهذه كلها من حيث وضعها تقتضى الوقوع عن المستأجر فلم ينظروا لما عارضها من أن من في ذمته نسك لا يقع منه عن غيره لضعفه بالنسبة إلى تلك الأمور المجتمعة ، مع أن أصالة تقدم المتعدي النفع وكون الحج على التراخي ويمكن قضاؤه من تركته لو مات ولم يفعله ترجع تلك الأمور أيضاً . فالحاصل أن هذه الصورة مستثناة من قولهم من عليه نسك لا يجوز فعله عن غيره قبل فعله له عن نفسه ، ووجه استثنائها ما قررته وهو معنى ظاهر منضبط يصلح مناهياً للاستثناء . كما يظهر بالتأمل . ويعلم منه بالأولى أنه لو حج ولم يعتزم جاز له الإحرام بحجة نذرهما ، ولو أحرم بحج تطوع عن نفسه أو أجبر عن مؤجر يفرض أو تطوع ثم نذر الحج قبل الوقوف ، ومثله فيما يظهر ما لو اختار الحج في المسئلة السابقة انصرف النذر لتقدم الفرض على النقل ، وفرض الشخص على فرض غيره بخلاف ما بعد الوقوف لإتيانه بمعظم أركان مانواه ، لكن بحث بعضهم انصرافه للنذر إن أمكنه العود إليه وعاد كما ينصرف إلى الفرض فيما لو كمل المحرم بعد الوقوف والوقت باق فعاد إليه وفيه نظر لوقوع الحج عن نفسه أو عن الغير بالوقوف الأول فلا وجه لإبطاله ووقوع الوقوف الثاني عن النذر . وبقر بينه وبين ما نظره بأن نذره بعد الوقوف صدر منه ما يناقضه فلم يصح من أصله لتعذر العمل بقضيته بخلاف الكمال بعد الوقوف والطواف في العمرة كالوقوف في الحج كما هو ظاهر من كلامهم الآتي في حج الصبي وحيث انصرف له وكان سعى عقب طواف القدوم قبل الانصراف لا يلزمه إعادته على الأوجه لأنه لم يقع في حال النقص ، وبه فارق وجوب إعادته على من بلغ أو عتق قبل الوقوف . وعلم من كلام المصنف أن العمرة كالحج في جميع ما مر وكذا فيما يأتي وأن الاستطاعة الواحدة تكفي لهما . ونقل القمولى عن الإمام أنه لا يجوز إبدالها بحجة وإن زادت على أعمالها وإنما أغنى الغسل عن الوضوء لأنه أصل فأغنى عن بدله والحج والعمره أصلان كذا قيل ، وهو إنما يجيء على أن الحدث الأصغر يحل جميع الأعضاء أما على أنه يختص بأعضاء الوضوء فالإشكال قوى ، لأن كلا منهما حينئذ أصل أيضاً . وقد يجاب بأن مبنى الطهارات على التداخل ما أمكن بدليل أن من نوى يوم الجمعة وعيد سنة الغسل عن أحدهما أجزأ عن الآخر ، وكذا لو كان عليه أحداث متعددة بخلاف النسك فإنه لا يتصور فيه أن يحصل مع النوى غيره . وأيضاً فالطهارات وسيلة ومن شأنها أن يتسامح فيها بما لا يتسامح به في المقاصد كالنسك هنا .

(قوله وفروع هذا الباب كثيرة وفيما أشرت إليه تنبيه على ما بيني وبينكم) أما كثرتها والاحتياج إليها فأمر واضح ، وأما أن فيما أشار إليه تنبيهاً على ما بيني وبينكم الحاجة إليه فحقى فلذا أحجبت بيانه وإن أفضى إلى طول ومزيد بسط لمسيس الحاجة إليه فأقول : اعلم أن مما يضطر إلى معرفته بيان أحكام حج الأجير وما يتعلق به وهو باب واسع وحاصله أن الإجارة للنسك

مطلب أحكام حج الأجير وما يتعلق به

إما إجارة عين وهي التي يتمتع فيها أن ينيب الأجير غيره وتحصل بنحو استأجرته لتخرج عن مثلاً وإن لم يقل بنفسك.. وشرطها أن تمقد وقت الخروج المعتاد من محلها لمن يسير معهم من ركب أو مشاة ولا يضره انتظار مجرّوهم لو أخره إن احتاج للسير معهم ولو مجرد الوحشة فيها يظهر وإن لم يعتبر ذلك في الاستطاعة كما مر ، ومن يمكنه لا يستأجر عينه للحج إلا في أشهره لتمكنه من العمل عليه ، ~~معه~~ من يمكنه إدراكه في سنته إذا أحرم في أشهره فيستأجر فيها ولو أولاً لتمكنه من الإيجار حالاً لا قبلها أى أشهر الحج إذ لا حاجة به إليه بخلاف غيره .

نعم إن جد في السير فوصل الميقات قبلها بطلت الإجارة كما قاله الزركشي لتعذر الإحرام بالحج والعمل شرطه التوالى . ويستأجر للعمرة سائر السنة إلا أيام منى لمن عليه رمى ، فعمل أن تعيين سنة مستقبله مبطل ما لم يمكن قطع المسافة إلا به ، وأن تعيين الحاضرة صحيح إن أمكنه الحج فيها وإلا لفت الإجارة ، وأن الإطلاق محمول على السنة الحاضرة ، لكن إن أطاق الأجير الخروج والحج فيها ، فإن لم يطقه فإن كان لمرض أو خوف لم تصح الإجارة لأن الأصل بقاء المانع ، وإن كان لعدم إمكان قطع المسافة في الباقي كأن لم يمكنه إلا في سنين حمل عليها أحدًا من قول القاضي وأشار إليه الشيخان محل حل الإطلاق على السنة الأولى عند الإمكان ، فتسوية بعضهم بين هذه الصور الثلاث ليس بصحيح . وإما إجارة ذمة كألزمت ذمتك حجة ويجوز لمستقبله فإن أطلق محل على الحاضرة ، ولا يؤثر فيها نحو مرض أجير وخوف طريق إذ له الإنابة ولو بلا عذر ما لم يقل لتخرج بنفسك إذ هي حينئذ عينية على المعتمد فيأتى فيها جميع أحكام العينية ، لأن الحج قرينة والغرض في عين من يحصلها متفاوت كمالاته ودونه وإن وجدت العدالة في الكل فلم يكن التعيين مناقضاً لإلزام الذمة ودعوى أن الدينية مع الربط بمعين متناقضان إنما هو في الأعراف المالية لا مطلقاً . وبما تقرر يعلم الجواب عما يقال هو لا يستأجر إلا عدلاً فافائدة إلزامه الحج بنفسه وضيق وقت إن عين غير الأولى وإلا بطلت لتعذر الحج فيها بالنفس والثائب وشرط في إجارة الذمة حلول الأجرة وتسليمها في المجلس كرأس مال السلم وفي كل من الإجاريتين علم العاقدین أعمال النسك عند العقد أى أركانه وواجباته وكذا سنته بناء على أن عليه الإيمان بها وهو ما يصرح به قول ابن عبد السلام لا يحصل للمحجوج عنه من الأعمال القلبية كالخشوع إلا النية لتعلق الإجارة بالأركان والواجبات والسنن بل يصح الاستئجار لذلك للعجز عنه غالباً بخلاف السنن ، ويؤيده تصريح الماوردي وغيره بحط التفاوت لما تركه منها . نعم العضوب يصل ركعتي الطواف بيلذه عن نفسه لا تساع وقتهما على ما قاله الإسنوي كالحج الطرى لكن يأتي في بعضها عن الأذعن ردّه وقول بعضهم المفهوم من قوة كلامهم عدم اشتراط معرفتها فيه نظر وسيأتى ثمة أيضاً فيه مزيد . نعم ينبغي أن الواجب معرفته والذي يحط التفاوت

يركه هو المجمع عليه منها دون المختلف فيه لتعسر بل تعذر الإحاطة به . ويحتمل أن المراد السنن الشريعة من مذهب الأجير لأنه المباشر ، ويراد بالشريعة ما لا يخفى على من له إلمام بالمناسك ، وفي كل من هذين الاحتمالين مشقة لا تخفى ، ولذا رأينا المتورعين يعدلون إلى الجمالة لأنه يغتفر فيها الجهل بالعمل ، ويترتب على هذا الذى ذكرته أن المراد بالأركان والواجبات والسنن هل هو على مذهب الأجير لما تقرر أنه المباشر للعبادة فاعتبر اعتقاده إذ لا يكلف أحد تغيير اعتقاده ، أو المستأجر له لأن المدار على وقوع ما ينفعه ولا ينفعه إلا ما يعتقد دون غيره . كل محتمل ، وقضية قولهم في ماء وضوء الحنئ الخالي عن النية أنه مستعمل نظراً لاعتقاده مع عدم الرابطة هنا بخلاف الاقتداء بوييد الأول ، واعتبارهم لميقات بلد الميت دون الأجير بوييد الثاني وإن لزم عليه وجوب تقليد غير إمامه لأنه السبب في هذا الإيجاب بإجماع لنفسه لغير موافق له في مذهبه . وعلى كل فلو استأجر من يظنه موافقاً له في مذهبه فبان مخالفاً فهل يتخير في الفسخ ويجب في صورة الميت لأن الأجير وإن أتى بصورة الركن أو الواجب عند المستأجر له هو لا يعتقد ركنيته أو وجوبه وذلك مبطل له أو موجب لنقص ثوابه وكلاهما لا مصلحة فيه للمستأجر له ، أو لا يتخير لأن المدار على الإتيان بصورة الركن أو الواجب لا غير ، كل محتمل أيضاً ، ولعل الثاني أقرب لما تقرر أنه يلزمه تقليد إمام المستأجر له وبتقليده زول ذلك الخذور فتأمل ، لا تعيين الميقات بل يحمل على ميقات بلد المحجوج عنه وسيأتى أن له العدول عنه ، وبهذا يفرق بينه وبين ما مر في الأركان وما بعدها أنه يجب تعيينها أى وإن قلنا العبرة بمذهب المستأجر له أو الأجير . ووجه الفرق أن المواقيت لا يتعين أعيانها بخلاف الأعمال يتعين فيها رعاية إمام معين فوجب معرفتها . وإن قلنا العبرة باعتقاد المستأجر له أو الأجير ولا تعيين زمن الإحرام فإن عينه تعيين ولا معرفة المستأجر عنه من ميت أو معصوب فيكفى أن ينوى عمن استؤجر عنه فإن جهله العاقدان قال الدارمي قال ابن المرزبان لا يصح وعندى يحتمل الصحة اهـ . ورجح الأذرى الثاني وغيره الأول : وخالف الماوردى فجعل تعيين من يؤدى عنه النسك شرطاً لصحة الإحرام عنه لا لصحة عقد الإجارة . وبحث بعضهم أن من استؤجر ذمة اشترط نيته للمستأجر له أو عيناً ووقعت صحيحة في وقتها اشترط عدم الصارف فقط ، فإن كانت فاسدة اشترط نيته ليقع له . والذي يتجه أنه لا بد من نوع تعيين له عند العدة كعمن أو صافى أو أتبع له ، وعند الإحرام إن صح وكانت عينية كعمن استأجرت له لما مر من صحة صرفه عنه إلى نفسه ، مع أن الأصل في العبادة أن تقع للمباشر ما لم يصرفها عن نفسه . وشرط أيضاً في الاستئجار للحج والعمرة أو للنسك بيان أنه أفراد أو تمتع أو قرآن ، فإن قال للحج أو العمرة وأهم بطل ووقع للمستأجر بأجرة المثل . وفي المجموع لو قال حج عني فإن قرنت أو تمتعت فقد أحسنت ففرن أو تمتع وقعا للمستأجر ، وإذا ترك الإحرام عامه الذى تعين له ولو بالحمل

عليه عند الإطلاق ولو لعذر انفسخت العينة، فإن فعل في العام الثاني للمستأجر وقع له كما ذكره جمع لأنه مأموره وإن أساء، ويظهر أنه يستحق أجره المثل لا الذمية لكنه يأثم بالتأخير ثم المستأجر متطوع عن ميت ومعصوب عن نفسه دون وارثه إن مات قبل الفسخ فسخ ولا يلزم الأول الاستئجار ثانياً نعم يمنع عليه الإقالة إذا لم يقع تأخير لأن العقد وقع للميت وكذا إن عقد الميت أو الوصى. نعم إن عذر بالتأخير جازت من الوصى ليستأجر من يحصل الحج تلك السنة ويظهر في معصوب تضيق عليه الحج أنه كذلك بخلاف ما إذا لم يتضيق عليه فيجوز له الإطالة مطلقاً لأنه ينصرف لنفسه ويفعل وجوباً ومن ثمة ضمن إن خالف ولى ميت استأجر بمال ميتة الأصلح من الفسخ أو الصبر إلا إن أوصى بحج معين ومنه أن يفوض تعيينه لرضا فلان فيرضى واحداً فإن رضى واحداً فامتنع جاز له تعيين غيره كما لو مات من أوصى أن يحج عنه ولو امتنع من الرضا بأحد فيظهر أن الحاكم يستأجر واحداً لا الوصى لأن تصرفه فيها برضا فلان ولم يوجد وتقديم الحج على العام المعين زيادة خير ما لم يكن في التأخير غرض مقصود كأن حلف ليحج عن نفسه سنة كذا وإلا امتنع التقديم ولو أحرم أجبر حج بعمره من الميقات المشروط أو المشروع لنفسه فلما فرغ أحرم للمستأجر فإن عاد للميقات في تلك السنة محرماً أو أحرم به منه فلا شيء عليه، وإن قصد ربحه إياها أول سفره لأن ذلك لا يتأقصد تحصيل النسك للمستأجر وإن لم يعد أجزأه على المعتمد لتناول عموم الإذن له وليس كخالفه الوكيل لأن الحج شديد التشبث والتعلق فاكتفى فيه بأدنى إشارة ولزمه دم المجاوزة وحط تفاوت ما بين حجتين من بلد الإجارة إحداها لإحرامها من الميقات والأخرى من حيث أحرم مع اعتبار تفاوت الفراسخ والسهولة والحزونة لأن الأجرة في مقابلة السير والعمل؛ وكذا يلزمه لو جاوز الميقات بقسميه ثم أحرم للمستأجر أو أخر عن الزمن المعين أو ترك مأموراً يجبر بدم ما لم يبدل المشى بالركوب على ما في المجموع قال لأنه زاد خيراً وخالف في الروضة فجعله كذلك. ويؤيده أن من ينهر المشى لا يجزبه الركوب وعكسه وأنه يجب ذلك بتأخير الإحرام المشروط قبل الميقات مع أنه مفضل فإن لم يجبر طواف القدوم رد قسطه من الأجرة كما نقله الماوردي عن أصحابنا وله العدول إلى ميقات مساو للمعين أو أطول وكذا أقرب إلى مكة على ما قاله جمع واعتمده الجلال الطبري، وفرع عليه أنه لو استؤجر مكي عن آفاق ولم يشترط عليه ميقاته كان له الإحرام عنه من مكة ولا يلزمه العدول عنها لكن الذي أفهمه كلام الروضة وأصلها وصرح به بغوى وغيره واعتمده المحب الطبري وغيره أنه ليس له العدول للأقرب فإن فعل لزمه الدم والخط ويؤيده أنه لو استأجر آفاق مكيًا للتمتع لزمه دم اتفاقاً نظراً للمحجوج عنه دون الأجير، وسيأتي لذلك مزيد في المواقيت. وشرط مجاوزة الميقات بلا إحرام في الإجارة يفسدها، فإن أحرم للمستأجر وقع له بأجرة المثل والدم على المستأجر عند ابن القطان، وعلى الأجير عند

ابن المرزبان ، ولو ارتكب محظوراً فلا حظ ويلزمه دمه وإن كان بأمر المستأجر أو شرطه ولا تفسد به الإجارة ، فكان الفرق بينه وبين ما مر في شرط مجاوزة الميقات أن القاتل ثمة بالشرط مسافة يجب قطعها لأجل النفس وهي تقابل بمال فاقتضى تفويتها للفساد ولزوم الدم على الشارط عند ابن القطان والشرط هنا لم يفت به إلا مجرد صفة وهي لا تقابل بمال فلم يقتض تفويتها فساداً ولا دماً على الشارط ، وأما إذا امثل قراناً شرط فلا حظ والدم على المستأجر ويطل العقد بشرطه على الأجير فإن أعسر فالصوم عليه أى المستأجر على ما قاله جمع متأخرون وأطالوا في الانتصار له وهو الأوجه مدركاً لكن الذى فى الروضة وأصلها عن التهذيب وجزم به غير واحد من المتأخرين أنه على الأجير لأن بعضه فى الحج المباشر هو له وعن التهمة أنه يبقى الواجب فى ذمة المستأجر إلى أن يوسر وإن لم يمثله ، فإن أفرد وهي إجارة عين انفسخت فى العمرة إذ لا يؤخر عملها عن الزمن المعين ففرد قسطها من الأجرة أو ذمة ، فإن عاد لميقاتها فلا شيء عليه وإلا قدم مجاوزة ميقاتها على الأجير مع حط التفاوت ، وإن تمتع وهي إجارة عين انفسخت فى الحج على المعتمد عند الشيخين نظير ما مر ولا نظر للفرق بينهما بانقضاء وقت العمرة ثمة وبقاء وقت الحج هنا لأنه لا أثر لبقاء وقته مع مخالفته فيه بتأخيره عن الوقت الذى طلب المستأجر منه الإحرام به فيه معها ، فاندفع اعتماد الأذرعى ومن تبعه قول جمع لا تفسخ فيه بل زاد خيراً لأنه أفرد العملين لكن عليه دم المجاوزة وعلى المستأجر دم التمتع بدل دم القران كدلو قرن . نعم قد يشكل على كلام الشيخين ما مر فيمن استؤجر لحج فأحرم من الميقات بعمرة لنفسه ثم بعدها أحرم بالحج من مكة ، وقد تجاب بأن ما هنا تضمن مخالفتين فى مقصودين هما الإحرام بالحج من الميقات وكونه مصاحباً للعمرة بخلاف ما هناك فإنه لا يتضمن إلا المخالفة فى الأول فكان هذا أقبح فلا يلزم من الفسخ فيه لزيادة قبحه الفسخ فى ذلك لانتفاء تلك الزيادة عنه فتأمل ، أو ذمة فإن عاد للميقات للحج فلا شيء على أحد وإلا قدم المجاوزة وحط التفاوت على الأجير . قال الشيخان تقلا عن جمع وعلى المستأجر دم التمتع لتضمن أمره بالقران الدم ، ويوجه بأنه لما قصر وأذن فيها فيه دم ناسب أن يلزم به وإن لم يمثّل أمره وامثال تمتع موجب للدم شرط كامثال القران فيها مر وإن كان المستأجر اثنين على المعتمد ، فإذا عجز فالصوم على ما مر عن التهذيب . ويظهر أن عجز أحدهما كعجزهما لتعذر تبعيض الدم أخذاً مما سافرده فى الواجب فى ترك مبيت ليلة . ثم رأيت شيخنا زكريا بحث ذلك أيضاً لكنه لم يوجهه . فإن لم يمثّل فإن أفرد وهي إجارة عين انفسخت فى العمرة فرد قسطها لفوات وقتها المعين أو ذمة فلا . ثم إن لم يعد لميقاتها لزمه الدم والخط وإلا فلا . وإن قرن فقد زاد خيراً بإحرامه بهما من الميقات ، لكن حتى لم يعد الطواف والسعى لزمه الدم والخط على المعتمد ، وعلى المستأجر دم إن لم يعد أجيره للميقات لأن ما شرطه يقتضيه وإن خالف إفراداً شرط فقرن أو تمتع والإجارة لميت وقعا له لجواز التسك عنه بلا إذنه . وبه يعلم أن هذا لا يختص بهذه الصورة بل يطرد فى سائر نظائرها ،

وإنما تركوه لوضوحه مما ذكره . أولحى فإن قرن في إجارة عن وقعا له أى للأجير لانفساخها فيها ، وكان الفرق بين القران هنا والقران فيما قبله الشامل لإجارة العين والذمة كما اقتضاه إطلاقهم حيث كان ذاك فيه زيادة خير وهذا مقتضى للانفساخ أن المخالفة هنا أفحش لأنها مخالفة في الكيفية من كل وجه وإلى مفضل بخلافها ثمة فإنها إلى مثل من حيث الدم مع اتحاد الكيفية فهما من حيث تقدم الحج على العمرة الشامل لاتحادها معه وتقدمها عليه . فإن قلت كما أن الأفراد قصد فيه تأخير العمرة عن الحج كذلك التمتع قصد فيه تقدمها عليه ، قلت قصد تقدمها عليه لا مزية له على قرنها من حيث الميقات بل المزية من هذه الحشية للقران لأن المشقة فيه أكثر ، وأفضلية التمتع إنما هو من حيث تعدد الأفعال تعدداً مقصوداً ، وأما تأخيرها عنه فهو مقصود من حيث الميقات لأن لكل حينذ ميقاناً مقصوداً خارج مكة ، فكانت مخالفتها بالقران المقوت لذلك من أصله مقتضية للانفساخ بخلاف مخالفة التمتع أو ذمة ولم يعدد الطواف والسعي لزومه الدم والحط لوقوعهما للمستأجر ، وإن تمتع في إجارة عن انفسخت في عمرة أمر بتأخيرها فرد قسطها ما لم يعتمر عنه بعد الحج بنفسه . ويظهر أن خصوص الأمر بالتأخير في ذلك غير شرط بل الأفراد وحده كافٍ في ذلك لأنه متضمن للأمر بتأخيرها . وأما حجة عنه من مكة فيأتي فيه كما هو ظاهر ما مر فيها لو أحرم أجبر حج بعمرة من الميقات لنفسه ، أما إذا أمر بتقدمها على أشهره أى بناء على أن ذلك أفراد كما هو وجه في المسئلة ، وصورة ذلك أنه يأتي بها في أشهره ليتصور لزوم الدم إن لم يعد للميقات أو كانت ذمية فيقعان للمستأجر ولادم ولا حط إن عاد للميقات وكان القياس في تأخيرها وقد أمر بتقدمها انفساخها لأنه تأخير في عينه اللهم إلا أن يقال إنه لا كبير غرض غالباً في الإجارة لتقدمها على أشهره في صورة الأفراد .

«(تنبيه)» حيث أطلقوا الدم في هذا الباب وكان سببه المخالفة فهو دم ترتيب وتقدير كما هو ظاهر ، ولهذا زيد صور دم الترتيب والتقدير على ما ذكره بكثير ، ومن استؤجر لحج فقط فقرن لمستأجره أو لها أو أحرم بالحج لها وقع لنفسه ولا أجره له لأن نسكى القران لا يفترقان لاتحاد الإحرام ، ولا يمكن صرف ما لم يأمر به المستأجر إليه ولفساد الإحرام عن اثنين وهو أولى من غيره وحمل الأولى بقسميها في حى مطلقاً وميت ليس عليه ما زاده وإلا وقعا له كما مر آنفاً بما فيه وكان متطوعاً بالزائد عنه فله كل الأجرة وعليه دم القران أو لعمرة فتمنع وقعت للمستأجر له ولو حياً لانفراذها عن الحج وله كل الأجرة لأنه أحرم بها من الميقات . ويقع الحج للأجير وإن نواه للمستأجر ما لم يكن ميتاً وهو عليه ، ودم التمتع على الأجير أو لحج فتمنع كان كالعمرة وكانت مثله في الصورة التي قبله . نعم إن أحرم به من مكة لزومه الدم والحط مع دم التمتع أو لأحدهما ففعل الآخر وقع للميت بشرطه السابق وإلا فلا ولا أجره له مطلقاً ، كما لو أحرم قارناً أو مفرداً عن اثنين ولو استأجرهما في الذمة ليحج عنهما أو أحدهما فلا إجارة فأحرم

لأحدهما مبيعاً صرفه لمن شاء منهما قبل تلبسه بشيء من أعمال النسك أو معيناً تخير الآخر في النسخ لتأخير حته . ومنه يؤخذ أن من لم يصرفه له في الأولى بتخير أيضاً . ولو أطلق الأجير الإحرام أى في إجارة الذمة لما مر تم صرفه لمستأجره قبل التلبس بنسك لم يصرف له كما رجع الأذرعى . ولو أحرّم أجير بتطوع لنفسه وقع عنه لا عن مستأجره وبجاء مفسد من مطيع معضوب أو من أجير بقلب له ويلزمه المضى في فاسده والكفارة والقضاء . ثم إن كانت إجارة عين انفسخت فيقضى لنفسه أو ذمة فلا يلحق للمستأجر بنفسه بعد القضاء عن نفسه أو بنائيه ولو في عام الإفساد . ثم إن تأخر عنه تخير من مر بتفصيله على التراخي وصرفه لنفسه أو غيره ما نواه لمستأجره لغو وبموت حاج لنفسه أثناءه يظل المأني به لا ثوابه فيحج عنه من تركته إن وجب بأن استقر في ذمته ولا يتصور بناء أحد على فعل أحد في النسك ، وبموت أجير أثناء أركانه يقع ما أتى به لمستأجره فله قسطه من المسمى كما اقتضاه كلام ابن الرفعة ، ويعتبر من ابتداء السير وتنسخ إجارة عين لازمة : بل إن استأجر وارثه من يستأنف عن المحجوج عنه ولو من عامه إن أمكن وإلا تخير المستأجر نظير ما مر وقيل الإحرام لا شيء له وبعد تمام الأركان لا أثر له وإن بقيت واجبات لكن يحط قسطها وتخبر بدم على المستأجر على المعتمد وتحله لحصر كونه فيما ذكر ومتى فات الخج لإحصار أو غيره انقلب له ولا شيء له وعليه دم والقضاء . ولا تصح إجارة ولا جعالة لزيارة قبره عليه السلام إن تعلقت بمجرد الوقوف عنده ومشاهدته . فإن تعلقت بالدعاء ثم صحبت ، وإن جهل بالنسبة للجعالة لأنه تدخله النيابة . وسئلت عن الجعيل لذلك هل له الإنابة أو التوكيل فيه كما أفنى به بعضهم فأجبت بخواب طويل فيه بيان اختلاف كلام القاضى والمتولى والإمام والشيخين في ذلك . وحاصل المعتمد منه جواز الاستعانة بالغير مطلقاً بأن كان الجعيل معه وقصد إعانته . وعليه يحمل كلام الإمام . وأما توكيله فإن كان الجعيل معيناً لم يجز له التوكيل بأن يجلس في محله ويرسل من يدعوه عنه ثم لا لعذر كتوكيل أو عاماً جاز له التوكيل مطلقاً . ويفارق ذلك ما مر من تفصيل الإجارة لأن عقدها للزومه بخياط له ما لا يحتاج للجعالة . ويصح الحج بالرزق كحج غنى وأنفقتك وبنفقتك أو أعطيتك نفقتك على المعتمد خلافاً لجمع : بل نفى الخلاف فيه في المجموع . واغترفت جهالتها وهي قدر كفايته وكفاية ممونه أى اللانقة بهم عرفاً فيما يظهر . لأن ذلك ليس إجارة ولا جعالة وإنما هو إرزاقي على ذلك . فهو تبرع من جانب ذلك بالعمل وهذا بالرزق بخلاف الإجارة والجعالة . ومن ثم يظللان إن استأجره أو جاعله بذلك . نعم إن عمل استحق أجرة المثل . وعلم مما تقرر صحة الجعالة على الحج : فلو قال معضوب أى أوولى ميت أو متطوع عنه بشرطه كما هو ظاهر من حج غنى أو أول من يحج غنى فله ألف درهم كان جعالة صحيحة فمن حج عنه وقد سمعه أو سمع من أجبه عنه استحق ذلك فإن تعدد الحاج عنه استحقها الأول فقط وإلا بأن أحرموا عنه معاً أو شك لم يستحق أحد شيئاً ، فإن ذكره عداً

فاسداً ككوب كانت فاسدة . ويقع الحج عن القائل قطعاً للإذن ويستحق أجره المثل . نعم إن علم الفساد وأنه لا أجره في الفاسد لم يستحق شيئاً هنا وفي نظائره فيما يظهر لانتفاء العمل الموجب لأجره المثل . ولو عين موص مقداراً للحج فقط فاستأجر الوصي بدونه كان الباقي للورثة إن كان ما ذكره أجره المثل فأقل . وإلا فهو للأجير وصية كما لو قال أحجوا عني رجلاً بألف فإنه يحج عنه بها والزائد وصية أو شخصاً صرف إليه وإن زاد على أجره المثل إن احتمل الثلث الزيادة ولم يكن وارثاً فإن لم يزد عليها ورصى غيره بدونه ولا يرضى هو أجيب غيره ، قال الأكثرون قال القاضي وكذا لو تبرع غيره . ويرد تنظر الزركشي فيه بأنه لا يظهر الغرض في التخصيص بالغبر عند الزيادة على أجره المثل . ولو قال أحجوا عني زيدا بكذا ولم يعين سنة فقال زيد لا أحج إلا في العام الآتي فإن أخر المنجب بعد التمكن منها فيحج عنه من عامه لتبين عصابته بالتأخير . وإلا أخرت للمعين إلى اليأس من حجه عنه لأنها كالتطوع ، ذكره الأذرعى تفقيهاً . وله أحوال بعدم التأخير لما فيه من الضرر . ولو نذر ألف حجة انعقد نذره ، فإذا مات حج الألف من تركه المعصوب وغيره لا يحج عنه فيها إلا ما يمكن منه حياً . إذ نذر الأول على معنى أن يحج عنه غيره والثاني على معنى أن يحج بنفسه وهو لا يمكنه إلا مرة في السنة فنظر لما يمكن منه فإذا لم يفعله فعل عنه وسقط عنه الباقي ، وهذا هو المعتمد . وإن نفى كلام القائل أنه لا فرق ، ومال إليه الأذرعى . وبقبل بلايين على المعتمد قول الأجير حججت ما لم يثبت أنه كان يوم الوقوف ببغداد مثلاً ولم أجامع أو أرتكب محرماً كجماع ناسياً وكذا وارثه . ولو قال إن حججت عن أبي فلان كذا لم يقبل دعواه الحج إلا بيينة ويخلف القائل على نفي العلم ، كذا ذكره الربيعي ومراده البيينة بأنه كان حاضراً تلك المواقف في السنة المعينة لأنه حج عنه لأن ذلك لا يعلم إلا منه . والحج عنه ﷺ كما قد يقع لبعضهم ممنوع عندنا وعند أكثر العلماء . قيل وجعل ثوابه بعده له ﷺ حسن اهـ . ويرده حيث لم يكن ذلك على جهة الدعاء تصريحهم بأن له ﷺ مثل ثواب كل فاعل مضاعفاً تضعيفاً يستحيل الإحاطة به لأنه ﷺ يتبع على أعمال أصحابه الضعفاء ومن تلقى عنهم الضعفاء وهكذا . فإذا كان الثواب حاصلاً له ﷺ بذلك الزوائد فلا يحتاج إلى جعله له ولا ينافي ما تقرر من جواز التضحية عن الغير في بعض الصور الآتية لأنها عبادة مالية هي تدخلها النيابة بخلاف الحج لأنه عبادة بدنية أصالة والمال فيه إن تصور الاحتياج إليه تابع .

الباب الثاني

في الإحرام

(فصل في ميقات الحج)

لَهُ مِيقَاتَانِ: زَمَامِيٌّ وَمَكَائِيٌّ، أَمَّا الزَّمَامِيٌّ فَبُيُوتُ شَوَّالٍ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ لَيْلٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، آخِرُهَا طُلُوعُ النَّفَرِ يَوْمَ الْعِيدِ، فَلَا يَنْعَقِدُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمُدَّةِ، فَإِنْ أَحْرَمَ بِهِ فِي غَيْرِهَا لَمْ يَنْعَقِدْ حَجًّا وَانْعَقَدَ عُسْرَةٌ مُجَزَّئَةٌ عَنْ عُسْرَةِ الْإِسْلَامِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَقِيلَ يَنْعَقِدُ عُسْرَةٌ وَلَا تُجْزِئُهُ

الباب الثاني في الإحرام

(قوله شوال) من شالت الإبل أذناها إذا حلت فيه (قوله وذو القعدة) أي بفتح القاف على الأفصح، سمي به لقعودهم فيه عن القتال (قوله من ذي الحجة) أي بكسر الحاء على الأفصح أيضاً، سمي به لوقوع الحج فيه (قوله فلا ينعقد إلخ) أي كما قال به العبادلة الأربعة منهم ابن مسعود مكان ابن عمرو بن العاص رضي الله عنهم، وعبارتهم الحج شهران وعشر ليالٍ. ودعوى أن الليالي إذا أطلقت تتبعها الأيام فيدخل يوم النحر هنا كما قال به الحنفية ممنوعة على إطلاقها بل شرط ذلك إرادة المتكلم له، ومن أين ذلك بل الظاهر عدم إرادته، وكبره يفعل فيه معظم المناسك لا يختص به لأن بقية أيام التشريق كذلك. وما يدل لمذهبنا الحديث الصحيح عن عروة بن مضر قال أتيت رسول الله ﷺ بالمدلفة حين خرج إلى الصلاة فقلت يا رسول الله جئت من جبل طى أكلت راحتي وأتعبت نفسي والله ما تركت من جبل أي بالحاء المهمل وهو المستطيل من الرمل وقيل الضخم منه إلا وقعت عليه فهل لي من حج؟ فقال رسول الله ﷺ من شهد معنا صلاتنا هذه فوقف معنا حتى تدفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه وقضى تفثه. فتأمل قوله وقد وقف بعرفة قبل ذلك فإنه صريح في أن الوقوف بعد ذلك لا يجزئ عن الحج. وفيه أيضاً دليل لرد الوجه الآتي في كلام المصنف أن ليلة النحر لا ينعقد الحج فيها، وكون الأشهر في الآية جمعاً وأقله ثلاثة

عن عمرَةَ الإسلام ، وقيل لا تَكُونُ عُمَرَةَ بِلِ يَتَحَلَّلُ بِعَمَلِ عُمَرَةَ ، وقيل لا يَتَمَقِّدُ الْحَجَّ فِي لَيْلَةِ الْعِيدِ بِلِ حُكْمِهَا حُكْمُ غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ . وَلَوْ أُحْزِمَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ إِحْزَامًا مُطْلَقًا انْعَقَدَ عُمَرَةُ .

وَأَمَّا الْمَكَانِيُّ فَالنَّاسُ فِيهِ فِئَتَانِ : أَحَدُهُمَا مَنْ هُوَ بِمَكَّةَ مَكِّيًّا كَانَ أَوْ غَيْرِيًّا فَمَقِفَاتُهُ بِالْحَجِّ نَفْسُ مَكَّةَ ، وَيَقِيلُ مَكَّةَ وَسَائِرُ الْحَرَمِ ، وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ ، وَلَهُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ جَمِيعِ بِلَاقِ مَكَّةَ

كما قال به مالك مردود بأن العرب تعبر عن اثنين وبعض الثالث بلفظ الجمع كما في يترصدن بأنفسهن ثلاثة قروء لأنها تشمل القرأين وبعض الثالث اتفاقاً منا ومنه . ثم الخلاف إنما هو في الآخر أما أول أشهره فشوال إجماعاً ، أى بالنسبة لإيقاع الأفعال ، أما بالنسبة لجواز الإحرام به فهو عام عند مالك وأبي حنيفة رضى الله عنهما لكنه مكروه . واحتجنا بقوله تعالى (قل هي موافق للناس والحج) وَحُجَّتْنَا قَوْلُهُ تَعَالَى (فَمَنْ فَرَضَ فِيهِ الْحَجَّ) فخص فرضه بالأشهر المعلومات ، فلو انعقد في غيرها لم يكن لهذا التخصيص معنى . وبوجه الأخذ بهذه دون تلك بأن هذه بخاصة وتلك عامة محتملة لأن رادها أن من الأهلة ما هو موافق لغير الحج ومنها ما هو موافق للحج وهذا مبهم عينه الآية الثانية فتعين الأخذ بها . كيف وقد صح عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال من السنة أن لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج ، وهذه البصيرة لها حكم المرفوع . وصح أيضاً عن جابر أهل بالحج في غير أشهره ؟ فقال لا (قوله وانعقد عمرة) أى إن كان حلالاً وإلا فهو لغو لأن العمرة لا تدخل على أخرى والحج لا يقدم على وقته ، ويصح كما أفهمه كلامه إجماعاً بالحج وإن ضاق زمن الوقوف عن إدراكه كأن يحرم به قبيل فجر النحر بمصر مثلاً لبقائه حجاً بعد فوته وبه فارق نظيره في الجمعة فإذا طالع النحر وجب عليه التحلل كما يأتي . ولا يصح الإحرام بالحج ليلة النحر لمن بقى عليه شيء من أركان الحج أو واجباته إذ المنقول بل قال القاضي أبو الطيب الجمع عليه امتناع حجتين في علم واحد لأنه مخاطب بواجبات الأولى وهى لا تتم إلا بعد فوت وقت الإحرام وجبرها بممتنع لبقاء وقتها . وقول الزركشى متصور بما إذا شرط التحلل بالمرض وفرغ من الأركان قبل الفجر ثم مرض فإنه يسقط عنه الرمي والمبيت فإذا أحرم بحجة أخرى ووقف صح ، وبما إذا أحصر فتحلل والوقت باق ، وذكر صورة أخرى مبينة على قول بعض المخيديين . وإن قال إنه لم يقبل به أحد مردود وإن انتصر له بعضهم بما لا يجدى . أما الأول فلأن قوله يسقط عنه

الرمي إلخ ممنوع لأنه لما فعل الأركان حصل له التحلل الأول قبل حصول المرض فلم يأت المرض إلا وهو حلال فبطل شرطه التحلل به فكيف يعمل بقضيته ويتحلل . فإن قلت قضية شرطه التحلل مطلقاً فحصول التحلل الأول له لا يمنعه من العمل بقضية شرطه لأنه يستفيد به ما لا يستفيدة بالتحلل الأول . قلت التحلل الثاني لم يبق متوقفاً إلا على الرمي وهو يقبل النيابة لأسباب منه لأن الصورة أنه مرض فلا ضرورة بل ولا حاجة إلى التحلل بالمرض حينئذ فلم يجوز . ثم رأيت كلام الأصحاب صريحاً في رد ما قاله من إفادة الشرط فإنه إذا فرغ من الأركان ولذلك صرحوا في مبحث التحلل بالإحصار بأنه إن كان عليه بعد التحلل الأول ركن كالطواف أو السعي أو الحلق أفاده الشرط حينئذ فيصير حلالاً بنفس المرض فسقط الركن الذي عليه وإن لم يكن عليه بعده ركن فإن بقي عليه رمي بحجرة العقبة لم يجوز له التحلل لقولهم الإحصار اصطلاحاً المنع عن إتمام أركان الحج أو العمرة أوهما فلو منع من الرمي أو المبيت لم يجوز له التحلل لأنه متمكن منه في الأول بالطواف والحلق اهـ . وهو صريح واضح فيما ذكرته من التفصيل . ووجهه كما علم من تعليلهم المذكور أن التحلل إنما جاز للضرورة وهي أن ما يستفيدة بالتحلل لا يمكن أن يستفيدة بغيره والركن هو المخصوص بذلك لأنه لا يمكن قيام غيره مقامه فجاز التحلل إذا كان عليه يسقط عنه ببدل ودم تارة كما في الإحصار بنحو منع العدو وبلا واحد منهما أخرى كما في مرض شرط أنه به يصير حلالاً بخلاف الواجب لأن الدم يقوم مقامه فلا حاجة به حينئذ إلى الخروج من العبادة الذي هو خلاف الأصل فاشترطت فيه الضرورة . فإن قلت فيما إذا بقي الرمي محتاج إليه فيحل له به الوطاء : قلت لا عبرة بمثل هذه لأنها من قسم التمتع لا الحاجات على أن مجرد الحاجة هنسا لا يؤثر ولا يلجأ للمحصر التحلل من الرمي لأجل هذه الفائدة ولم يقولوا به كما علمت من تعليلهم الذي بنوه على ما له بدل وما لا بدل له ، فتأمل ذلك حق تأمله فإنه مهم : كيف وقد غفل عنه الزركشي مع جلالاته . وأما المبيت فالمرض يسقطه أيضاً إن شق عليه معه . وغاية ما فيه لزوم الدم وهو أهون من التحلل . وأما الثانية فلأن الحصر إن وقع قبل فراغ الأركان فالأولى لم تتم أو بعدها والوقت باق فلا أثر له في سقوط نحو الدم لاتساع وقتها فهي باقية وإن فرض العلم بدوام الحصر إلى خروج وقتها . ولو أحرم قبل أشهر الحج وشك هل أحرم به أو بالعمرة كان عمرة أو أحرم به وشك هل أحرم به في أشهر الحج أو قبلها كان حجاً كما في المجموع عن الصيمري وأقره لكن نظرت فيه بأن فيه تعارض أصليين فينبغي له الاحتياط إن لم يشرع في الأعمال بنية الحج لصحة إدخاله على العمرة حينئذ وإلا فيما قالوه فيمن أحرم بأحد النسكين ونسبه وقد يقال إن أريد

بأن ذلك ينبغي له أنه مندوب فظاهر أو إنه واجب فلا . ويجاب عن النظر بأن أصل تقدير كل حادث بأقرب زمن أخص من مطلق أصل العدم فقدم عليه على القاعدة في تعارض الأصلين . ولو شك يوم ثلاثين رمضان هل هو منه أو من شوال فقال إن كان من رمضان فقد أحرمت بعمره أو من شوال فبحج فكان من شوال انعقد حجاً قاله الدارمي . وتردد الزركشي فيما لو روى هلال شوال ببسلسد هو فيها ثم انتقل لأخرى أى لم تتحد مطلقاً مع تلك فوجد أهلها صيماً هل ينعقد إحرامه بالحج في هذا اليوم ؟ والذي يظهر ترجيحه أنه إن أحرم في تلك البلد أو ما يتحد معها في المطلق قبل الانتقال منها انعقد إحرامه حجاً وانتقاله للثانية وإن لزمه الإمساك موافقة لم لا يقتضى بطلان حجه الذي انعقد صحيحاً لشدة تعلق الحج ولزومه ، فحيت صح لا يطل بما طراً وإن أخر إحرامه إلى هذه أو ما يتحد مطلعاً معها لم ينعقد لأنه بانتقاله إليها لزمه حكمها . وقول بعضهم الظاهر عدم الانعقاد بحمل على الشق الثاني من التفصيل . وقد يؤيد ذلك تعليقه بقوله لانسحاب حكمها عليه في الصوم فكذا في غيره ، أى وهى لا ينسحب حكمها عليه إلا بعد دخولها . ولو وقع قوله أحرمت آخر رمضان وقوله بالحج أول شوال فظاهر أن النية إن قارنت أحرمت انعقد عمره أو قوله بالحج كان حجاً وإن قارنتها فكلاً أو فيما يظهر لأن المقارنة لأحرمت انصرفت للعمرة . فإن قلت فلو لم تكن مقارنتها لقوله بالحج مقتضية لانعقاده حجاً وبصير حينئذ قارئاً ، قلت هو ظاهر إن أتى بالثانية مستقلة أما إذا أتى بها استصحاباً بالأولى كما هو الصورة فلا أثر لها حتى تكون مقتضية لصحة الحج وإدخاله على العمرة ولو أحرم بالحج في أشهره وعنده أنها لم تدخل صح وفارق هذا تعمد الإحرام به قبل وقته نحو الصلاة بقوة الحج وشدة تعلقه ، وسيأتى في باب العمرة بيان ميقاتها وأنها تصح في كل السنة إلا لمن بنى عليه رمى أو مبيت وإن لم يكن عاكفاً بمنى . وقول البلقيني وغيره يجوز الإحرام بها ولو للعاكف بمنى شاذ يخالف للنص وما اتفق عليه الأصحاب كما في المجموع . وما تقرر يعلم أن العمرة ليس لها وقت محدود الطرفين كما للحج وإن كان لها وقت لا تصح فيه ، وأن من قال لا ميقات لها زمانى يحمل على الأول ومن قال لها ذلك يحمل على الثاني (قوله نفس مكة) ظاهره أنه لا يجوز الإحرام من خارجها ولو من محاذاتها أو أبعد منها بحيث تنصير على طريقه ولم يدخلها ، وهو مقتضى قول التتمة لو أن المكي فارق عسيران مكة فإن عاد إليها واجتازها محرماً كان كمن قدم الإحرام على الميقات ، وأما إن خرج من العمارة من جانب عرفات أو من جانب آخر ثم مضى إلى عرفات ولم يدخل مكة فقبل يلزمه العودة إلى العمران أو الدم إن لم يعد لأن مكة ميقات المكي فإذا فارقها فلا إحرام له . والثاني لا لأن حكم الحرم حكم مكة وقضية تعليقه بل صريحه أن الملتزم الأول وهو أيضاً صريح قول شرح مسلم ولا يجوز له ترك مكة والإحرام من خارجها سواء في ذلك الحرم والحل . ثم قال قال أصحابنا ويجوز

أن يحرم من جميع نواحي مكة بحيث لا يخرج عن المدينة وسورها اهـ . فهو المعتمد إلا أن ينوى العودة إليها بعد إحرامه . وما يحته الحب الطبرى من جواز الإحرام من محاذاتها وإن لم يدخلها ضعيف . وإن كان قياس سائر المواقيت . ويفرق بأن مكة لها مزية فاختصت بذلك على أنه لو حمل على من نوى العود إليها بعد الإحرام لم يكن بعيداً وإن كان ظاهره خالف ذلك وبأمل كلام المتولى يعلم أن ما حته السبكي من الاكتفاء بالإحرام من أبعد منها إذا كانت على طريقه ودخلها صرح به المتولى . وأن الاعتراض عليه بأنه موافق لما يحته الحب الطبرى بكنى بمجرد المخاذاة من غير دخول ولو تعددت أسوارها فقضية كلامهم في صلاة المسافر من اعتبار مجاوزة السور ألتخص بالبلد وإن تعدد أن العبرة هنا بالآخر وإن لم تتصل به العماره خلافاً لمن بحث حرمة تأخير الإحرام إلى الآخر الذى لم تتصل به عماره . وبما تقرر يعلم أن كل ما امتنع القصر فيه للمسافر جاز الإحرام منه وعكسه بعكسه . وسور مكة الآن لم يبق له وجود فيعتبر آخر العمران ، ومنها المقبرة المتصلة بها على الأوجه . ويستثنى من كلامه هنا وفي سائر المواقيت الأجر ، فإن العسيرة بميقات بلد المحجوج عنه عند الإطلاق كما مشى عليه البغوى والغزالي والفوراني وغيرهم . وأطال الحب الطبرى في الاستدلال له والتفريع عليه في شرح التنبية واعتمده الإسئوى والأذرعى وغيرهما . وأفهم التعبير بالمحجوج عنه أنه لو استأجر وارث عن ميتة مثلاً اعتبر بلد الميت لا العقد ولا المستأجر وهو ظاهر خلافاً لمن وهم في الأول لما يوهمه التعبير بالمستأجر في بعض العبارات . وقيل العبرة بميقات بلد الأجر وصححه الجاهل الطبرى ومشى عليه جمع متقدمون . إذا علمت ذلك فإن عين له شيء اتبعه ما لم يشرط عليه الإحرام بعد مجاوزة الميقات لفساد الإجارة حينئذ فإذا مضى الأجر استحق أجره المثل والدم على المستأجر عند ابن القطان كما مر ، ويوافقه ما باتى قريباً عن جمع . وإذا عدل عن الميقات المعتبر إلى ميقات آخر أبعد منه أو مساويه جاز ولا دم ولا حظ لشيء من أجرته أو إلى أقرب . فالذى أفهمه كلام الرافعى وصرح به البغوى أن عليه الدم والحط أيضاً . والذي صرح به في المجموع قال ابن جماعة في عدة نسخ واعتمده كثير ونقلوا عن جمع خلافه وهو صريح في أن العبرة بميقات الطريق التى سلكها وهو ظاهر ، ويمكن حمل كلام البغوى على ما إذا عدل عن الميقات المنصوص عليه لأن المسافة فيه مقصودة بخلاف غيره فإن القصد الإحرام من ميقات شرعى وإلا قرب لذلك . ويدل لما فى المجموع قول الشافعى رضى الله عنه كما فى التثمة لو جاء من غير طريق المستأجر وميقاته أقرب إلى مكة سن له أن يحرم من مثل مسافة ميقات المستأجر ، فإن لم يحرم إلا من الميقات فلا شيء عليه لأن الشرع سوى بين المواقيت فلم يجعل لبعضها على بعض مزية اهـ . قال الأذرعى : والظاهر أنه المذهب . ثم استشكله بأن مقتضى اعتبار بلد المحجوج عنه أنه لا يجوز العدول إلى أقرب منه وأنه لو كان ميقاته أقرب من ميقات طريقه جاز له مجاوزته بلا إحرام إلى محاذة ميقات بلد المحجوج عنه . ثم قال ولا أراه يسمعون بذلك . وأجيب عن الأول بأنه إنما يحى ذلك لو سلك طريق

وفي الأفضل قولان للشافعي رحمه الله تعالى ، الصحيح منهما أنه يُحْرِمُ مِنْ بَابِ دَارِهِ ، والثاني مِنَ الْمَسْجِدِ قَرِيبًا مِنَ الْبَيْتِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْكُونَ إِحْرَامَ الْمُتِمِّ بِمَكَّةَ يَوْمَ التَّوْبَةِ وَهُوَ الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَسَوَاءٌ أَرَادَ الْمُتِمُّ بِمَكَّةَ

بلد المحجوج عنه وإلا فلا لما ذكره الشافعي رضي الله عنه وعن الثاني بأنهم إنما لم يسمحوا بذلك لأجل مروره على ميقات شرعي لا نظراً لجانب المحجوج عنه . فإن قلت يلزم من ذلك أن لا خلاف لأن كل طريق سلكتها فيقاتها ميقاته فأين محل النزاع ؟ قلت يمكن تصوير محله بالمسكى إذا استوَجَرَ ليحج عن آفاق فن ينظر لميقات المحجوج عنه يلزمه بالخروج إلى ميقات وإلا فالدم والخط وهو ما رجحه المحب الطبري ، وهو ظاهر خلافاً لمن نظر فيه بما لا يجدي . ومن ينظر لميقات الأجير يجوز له الإحرام من مكة ولا شيء عليه ، وهو ما رجحه الجلال الطبري . وفرق انحب بين مكة وغيرها من المواقيت بأن المستأجر لو أتى على غيرها كان ميقاته ولو أتى إليها غير محرم مريداً للنسك ثم أحرم منها لزمه دم فكذلك أجبره فبهما وعليه فلو عين له الإحرام من مكة فسد فإذا فعل استحق أجرة المثل والدم على المعضوب أو الولي المستأجر عن ميت أخذاً من كلام انحب والبلقيني وبه صرح البغوي في نظير المسئلة إذ هو المقصر لتعيين ذلك . وأبدي المحب الطبري تردداً فيها لو تبرع متبرع مكى بالحبج عن ميت آفاق حيث جاز وأحرم من مكة أو استأجر عنه وشرط الإحرام من مكة ثم اختار عدم الوجوب عليه وأنه يجب في تركه المحجوج عنه إن كانت ولزمه حج وإلا لم يجب على واحد منهما وفيه نظر . والأوجه عندي أنه على المتبرع أو المستأجر لأنه الذي ورط نفسه مع تقصيره . ويستثنى من كلام المصنف أيضاً من أفسد نسكه فإنه يجب عليه الإحرام بالقضاء من حيث أحرم بالأداء أو مثل مسافته ما لم يكن أقرب إلى مكة من ميقات طريقه في القضاء وإلا تعين ميقاتها ، ثم محل لزوم الدم لمسكى أحرم خارج مكة ما إذا لم يعد إليها قبل الوقوف وإلا سقط عنه كما يعلم مما يأتي . نعم إن وصل في خروجه مسافة القصر لم يسقط الدم بذلك بل بوصوله إلى الميقات الذي للآفاق كما صرح به البغوي وسيأتي في فرع المحاذرة في المتن نقله عن المجموع (قوله وفي الأفضل الخ) المعتمد أنه يسن له أولاً ركعتا الإحرام بالمسجد ، ثم يأتي إلى باب داره فيحرم عند أخذه في السر بنفسه أو دابته ، إذ الإحرام لا يسن عقب الركعتين بل عند الخروج إلى عرفة ، ثم يدخل المسجد محرماً لطواف الوداع المسنون له كما يأتي لا للصلاة ، فاندفع قول الإسنوي ومن تبعه أن سن الركعتين بالمسجد بشكل بقولهم يسن الإحرام من باب داره ثم يأتي المسجد لأنهما قبل الإحرام . وقول المصنف الآتي فإن قلنا الأفضل أن يحرم من باب داره صلى ركعتين في بيته ثم يحرم على بابه ثم يدخل المسجد ويطوف معارض بعموم قولهم حيث كان في الميقات مسجد سن فعل الركعتين فيه : وحله على غير مكة لا دليل عليه وتوجيه الاختصاص بأنه يسن قصد مسجدها لطواف الوداع فيسن إتيانه محرماً لا يتجه

الإحرام بالْحَجِّ مُتَرَدِّداً أم أَرَادَ الْقِرَانَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْمُحَرَّمَةِ فَيَقَاتُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ .
وقيلَ إِنَّ أَرَادَ الْقِرَانَ لَزِمَهُ إِشْطَاءُ الْإِحْرَامِ مِنْ أَفْقَى الْحِلِّ كما لو أَرَادَ الْمُحَرَّمَةَ
وَحْدَهَا ، وَالصَّحِيحُ مَا قَدَّمْنَاهُ .

التقسيم الثاني : الْأَفْقَى ، وهو غيرُ الْقِيمِ بِمَكَّةَ ، وَمَوَاقِفُهُمْ خَمْسَةٌ :
أَحَدُهَا : ذُو الْحُلَيْفَةِ مِيقَاتُ مَنْ تَوَجَّهَ مِنَ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ ، وَهُوَ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى
نَحْوِ سِتَّةِ أَمْيَالٍ ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ عَشْرُ مَرَاكِيلَ .

إِذْ لَا يَنَاقُ مَا قُلْنَاهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِلتَّأَمُّلِ : وَإِنَّمَا يَسْنُ لَهُ الْإِحْرَامُ مِنْ طَرَفِ مَكَّةِ الْأَبْعَدِ مِنْ
مَقْصِدِهِ قِيَاساً عَلَى مَنْ مِيقَاتُهُ حُلُّ إِقَامَتِهِ ثُمَّ قَاصِدٌ لِحُلِّ أَشْرَفٍ مِمَّا هُوَ فِيهِ وَهَذَا بَعْدَ كَيْسِهِ . وَقَوْلُهُ
مِنْ بَابِ دَارِهِ جَرَى عَلَى الْأَغْلَبِ أَمَا مِنْ لَا دَارَ لَهُ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ فِعْلِ الرُّكْعَتَيْنِ
فِيهِ وَعِنْدَ إِرَادَةِ التَّوَجُّهِ لَعَرَفَةِ ثُمَّ يَطُوفُ لِلدَّوْعِ . وَظَاهِرٌ أَيْضاً أَنَّ مَنْ بَحَلُوهُ مِنْ رَبَاطٍ مُحَرَّمٍ مِنْ
بَابِهِ لَا بَابَهُ (قَوْلُهُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ) يَسْتَنِي مِنْهُ الْعَادِمُ لِهَدْيِ الْفَتْحِ أَوْ الْقِرَانِ كَمَا يَأْتِي وَالْخَطِيبُ
فَالسَّيِّدُ لَهُ يَوْمَ السَّابِعِ أَنْ يَرِقِيَ الْمَنْبَرَ مُحَرِّمًا وَيَفْتَتِحَ الْخُطْبَةَ بِالتَّلْبِيَةِ قَالَهُ الْمَوَارِدِيُّ . قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ
وَهُوَ غَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِطْلَاقَ غَيْرِهِ يَنَازَعُهُ (قَوْلُهُ وَقِيلَ إِنَّ أَرَادَ الْقِرَانَ الْخِ)
يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ عَلَى الْأَصَحِّ يَسْنُ لَهُ ذَلِكَ خُرُوجًا مِنْ هَذَا الْخِلَافِ (قَوْلُهُ الْأَفْقَى) عَدَلَ إِلَيْهِ فِي
أَكْثَرِ النُّسخِ عَنْ قَوْلِ الْغَزَالِيِّ وَغَيْرِهِ الْآفَاقِي لِأَنَّهُ أَنْكَرَهُ بِأَنَّ الْجَمْعَ إِذَا لَمْ يَسْمَعْ بِهِ أَيْ وَلَمْ يَغْلِبْ
كَالْأَنْصَارِ وَلَمْ يَهْمِلْ وَاحِدَهُ كَأَبَايِلَ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ لَا يَنْسَبُ إِلَيْهِ بَلْ إِلَى وَاحِدِهِ بِأَنَّ يُقَالُ هُنَا
أَفْقَى أَيْ إِلَّا إِنْ صَحَّ جَعَلَهُ كَالْأَنْصَارِ فِي الْغَلْبَةِ فَانْه لَا يَكُونُ حِينَئِذٍ شَاذًا بَلْ مَقْيَسًا . وَبِحُجُورِ
أَفْقَى ضَمُّ الْحُمَزَةِ وَالْفَاءُ وَفَتْحُهُمَا خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَ الْفَتْحَ (قَوْلُهُ ذُو الْحُلَيْفَةِ) مَحَلُّهُ إِنْ مَرَّ عَلَيْهَا
وَالْإِذَا بِأَنَّ سَلَكَ طَرِيقَ الْجَحْفَةِ أَوْ طَرِيقًا يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَيْهِ عِنْدَ مُحَاضَاتِهَا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ عِنْدَ
مُحَاضَاتِهَا فَهِيَ مِيقَاتُهُ عَلَى مَا قَالَهُ صَاحِبُ الْبَيَانِ . وَعَلَيْهِ فَلَوْ اسْتَوَى إِلَيْهِ فَهَلْ يَتَخَيَّرُ أَوْ مُحَرَّمٌ مِنْ
مُحَاضَاةِ الْحُلَيْفَةِ لِأَنَّهَا الَّتِي مُحَاضَاةُ أَوَّلًا كُلِّ مُحْتَمَلٍ وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَأْتِيَ هُنَا مَا سَنَقَرَّهُ فِيمَنْ مَسَكَنَهُ
بَيْنَ الْمِيقَاتِ وَمَكَّةَ (قَوْلُهُ عَلَى نَحْوِ سِتَّةِ أَمْيَالٍ) هُوَ مَا فِي الْبَسِيطِ وَالْمَجْمُوعِ ، وَيُؤَافِقُهُ مَا نَقَلَهُ
الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَمَا فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ ، لَكِنْ صَوَّبَ الْإِسْنَوِيُّ
أَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِ ابْنِ حَزَمٍ لَهَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ . وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمِيلَ
إِنْ كَانَ ثَلَاثَةَ آلَافِ ذِرَاعٍ وَخَمْسِمِائَةَ ذِرَاعٍ وَهُوَ مَا صَحَّحَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ وَاعْتَمَدَهُ الْقَاسِي
كَانَتْ خَمْسَةَ أَمْيَالٍ وَثَلَاثِي مِيلٍ إِلَّا مِائَةَ ذِرَاعٍ وَنِصْفَ وَثَلَاثِ ذِرَاعٍ ، وَإِنْ كَانَ سِتَّةَ آلَافِ ذِرَاعٍ
وَهُوَ مَا عَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ كَالْمَصْنُفِ وَغَيْرِهِ فِي بَابِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ كَانَتْ نَحْوَ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ لِقَوْلِ السَّيِّدِ
السَّيْهَوْدِيِّ شَكَرَ اللَّهُ سَعْيَهُ اعْتَبَرْتُهَا مِنْ عَتَبَةِ بَابِ السَّلَامِ إِلَى عَتَبَةِ مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ

الثاني: الجحفة ميقاتُ المُتَوَجِّهِينَ مِنَ الشَّامِ عَلَى طَرِيقِ نَبُوكَ ، وَالمُتَوَجِّهِينَ
بَيْنَ مِصْرَ وَالْمَغْرِبِ ، وَهِيَ قَرْيَةٌ عَلَى نَحْوِ ثَلَاثِ مَرَاحِلَ مِنْ مَكَّةَ أَوْ أَكْثَرَ .

الثالث: قَرْنُ يَأْسَكَانِ الرَّاءِ ، وَيُسَمَّى قَرْنُ الْمَنَازِلِ ، وَقَرْنُ الثَّعَالِبِ ، وَهُوَ
مِيقَاتُ الْمُتَوَجِّهِينَ مِنْ نَجْدِ الْحِجَازِ وَمِنْ نَجْدِ الْيَمَنِ .

الرابع: يَلْتَمِسُ ، وَيُقَالُ أَلَمٌ ، وَهُوَ مِيقَاتُ الْمُتَوَجِّهِينَ مِنْ تِهَامَةٍ ، وَتِهَامَةٍ بَعْضُ

فَرَأَيْتَا تِسْعَةَ عَشَرَ أَلْفَ ذِرَاعٍ بِتَقْدِيمِ النَّاءِ وَسَبْعَانَةَ بِتَقْدِيمِ السِّينِ وَاثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ ذِرَاعاً وَنِصْفَ
ذِرَاعٍ بِلِزْجِ الْيَدِ . وَقَوْلُ الرَّافِعِيِّ كَابِنِ الصَّبَاغِ لَهَا عَلَى مِيلٍ وَجِزْمٌ بِهِ الزَّرْكَشِيُّ حُلٌّ عَلَى أَنَّهَا
اعْتَبِرَا الْمَسَافَةَ عَمَّا يَلِي قُصُورَ الْعُقَيْقِ لِأَنَّهَا عِمَارَاتٌ مَلْحَقَةٌ بِالْمَدِينَةِ وَأَنَّا هَا الْيَوْمَ مَوْجُودَةٌ :
وَالْحَلِيفَةُ تَصْغِيرُ الْحَلْفَةِ بِفَتْحِ أَوَّلِهَا وَاحِدُ الْحَلْفَاءِ وَهُوَ النَّبَاتُ الْمَعْرُوفُ . وَبَذَى الْحَلِيفَةُ بِثَرِّ
يُقَالُ لَهَا بِثَرِّ عَلَى ، وَالْعَوَامُ يَنْسِبُونَهَا إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَيَقُولُ إِنَّهُ قَاتَلَ
الْجَنِّ بِهَا وَهُوَ كَذِبٌ لَا أَصْلَ لَهُ . وَبِقُرْبِ ذَاتِ عَرَفٍ مَوْضِعٌ يُقَالُ لَهُ ذُو الْحَلِيفَةِ أَيْضاً وَلَيْسَ
بِمِيقَاتٍ (قَوْلُهُ الْجَحْفَةُ) هِيَ بِجِمْ مَضْمُومَةٌ فَهَلْمَةُ مَسْكُونَةٌ قَرْيَةٌ خَرِبَتْ بَعْدَ رَابِعٍ عَلَى يَسَارِ
الْذَّهَابِ مِنْهَا إِلَى مَكَّةَ . فَالْإِحْرَامُ مِنْ رَابِعٍ كَمَا يَفْعَلُهُ النَّاسُ الْيَوْمَ إِحْرَامٌ قَبْلَ الْمِيقَاتِ . وَالَّذِي
يُظْهِرُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مَفْضُولاً لَعَنَهُ أَكْثَرُ النَّاسِ لِحُلْمِهِمْ بِعَيْنِهَا فَهُوَ احْتِيَاطٌ لَا بَأْسَ بِهِ ، وَلَأنَّ
اِرْتِفَاقَهُمُ بِالْمَنْزِلِ فِيهَا مِنْ حَيْثُ الْمَاءُ وَغَيْرِهِ أَكْثَرَ (قَوْلُهُ أَوْ أَكْثَرَ) يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ أَوْ فِيهِ مَعْنَى
بَلْ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى (أَوْ زَيْدُونَ) إِذْ الَّذِي تَحْرُرُ مِنْ كَلَامِ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّهَا عَلَى أَرْبَعِ مَرَاحِلَ وَنِصْفِ
وَقَبْلُ خَمْسٍ أَوْ سِتٍّ ، فَقَوْلُ الْمُجْمُوعِ وَتَبِعَهُ السَّبْكِ أَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةٍ يَنْبَغِي تَحْمَلُهُ عَلَى سَبْرِ الْبِقَالِ
النَّفِيسَةِ وَنَحْوِهَا . وَيمكنُ أَنْ يُقَالَ إِنْ الْقَائِلُ بِأَنَّهَا ثَلَاثُ مَرَاحِلَ اعْتَبَرَ أَنَّ الْمِيلَ ثَلَاثَةُ آلَافِ ذِرَاعٍ
وَخَمْسَانَةَ ذِرَاعٍ ، لِأَنَّ الْمَرْحَلَةَ ثَمَانِيَةَ فَرَسَخٍ وَالْفَرَسَخُ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ ، فَمَنْ عَدَّهَا سِتَّ مَرَاحِلَ اعْتَبَرَ
أَنَّ الْمِيلَ سِتَّةُ آلَافِ ذِرَاعٍ ، وَمَنْ قَالَ بِأَنَّهَا ثَلَاثُ اعْتَبَرَ الْمِيلَ ثَلَاثَةَ آلَافِ وَخَمْسَانَةَ ، وَبِهَذَا
يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا كَمَا جَمَعَ بِهِ فِي ذِي الْحَلِيفَةِ وَإِلَّا فَالْمُشَاهَدَةُ قَاضِيَةٌ بِأَنَّهَا عَلَى سِتٍّ وَسَمِيَتْ الْجَحْفَةُ لِأَنَّ
السَّبِيلَ أَجْحَفُهَا (قَوْلُهُ يَأْسَكَانِ الرَّاءِ) هُوَ الصَّوَابُ ، فَقَوْلُ الصَّحَّاحِ لَهَا مَفْتُوحَةٌ وَأَوَيْسُ
الْقُرَنِيِّ مَنْسُوبٌ إِلَيْهَا وَهَمٌّ مِنْ وَجْهَيْنِ بَلْ هُوَ مَنْسُوبٌ لِابْنِي قُرْنٍ قَبِيلَةٍ مِنْ مَرَادٍ كَمَا فِي مُسْلِمٍ لَكِنْ
قَبْلُ مَنْ سَكَنَ أَرَادَ الْجَبَلَ وَمَنْ فَتَحَ أَرَادَ الطَّرِيقَ (قَوْلُهُ قَرْنُ الْمَنَازِلِ) هُوَ مَوْضِعٌ فِي هَيْوَلٍ
وَقَرْنُ الثَّعَالِبِ هُوَ مَوْضِعٌ فِي ضَعُودٍ قَرِيبٍ مِنْهُ وَكِلَاهُمَا مِيقَاتٌ هُمَا اسْمٌ لِحُلٍّ وَاحِدٍ وَلَا يَنَافِيهِ
تَسْمِيَةُ غَيْرِ ذَلِكَ بِقَرْنِ الثَّعَالِبِ وَهُوَ جَبَلٌ أَسْفَلَ مِنْ قَرِيبٍ مِنْ مَسْجِدِ الْحَلِيفِ لَكُنْزُهَا فِيهِ .
(قَوْلُهُ وَيُقَالُ أَلَمٌ) هُوَ أَصْلُ يَلْمُ قَلْبُ الْهَمْزَةِ يَاءٌ ، وَيُقَالُ أَيْضاً يَرْمُرُ بِمَهْمَلَتَيْنِ وَهُوَ

مِنَ الْيَمَنِ ، فَإِنَّ الْيَمَنَ يَشْمَلُ نَجْدًا وَتِهَامَةً . قَالَ أَصْحَابُنَا : وَحَيْثُ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ أَنْ يَدْعَلَهُمْ مِيقَاتُ أَهْلِ الْيَمَنِ الْمُرَادُ مِيقَاتُ تِهَامَةٍ لَا كُلَّ الْيَمَنِ ، فَإِنَّ نَجْدَ الْيَمَنِ مِيقَاتُهُمْ . يَقَابُ نَجْدُ الْحِجَازِ .

الْخَلَّاسُ : ذَاتُ عِرْقٍ مِيقَاتُ الْمُتَوَجِّهِينَ مِنَ الْمَشْرِقِ كَغُرَّاسَانَ وَالْعِرَاقِ ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ بَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحَلَتَانِ .

وَالْأَفْضَلُ فِي حَقِّ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَالْمَشْرِقِ أَنْ يُحْرَمُوا مِنَ الْعَقِيقِ ، وَهُوَ وَادٍ بِقَرْبِ ذَاتِ عِرْقٍ أَبْعَدُ مِنْهَا . وَأَعْيَانُ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ لَا تُشْتَرِطُ بَلْ مَا يُحَاضِرُهَا

جبل من جبال تِهَامَةٍ غَيْرِ مَنْصَرَفٍ وَجُوزَ بَعْضِهِمْ صَرْفَهُ (قَوْلُهُ ذَاتُ عِرْقٍ) . وَهُوَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الرَّاءِ الْمَهْمَلَتَيْنِ قَرْيَةٌ خَرِبَةٌ قَبِيلُ هِيَ الْحَدَّ بَيْنَ نَجْدٍ وَتِهَامَةٍ ، وَعِرْقٌ هُوَ الْجَبَلُ الْمَشْرِفُ عَلَى الْعَقِيقِ وَادٍ مَدْفُوقٌ مَاؤُهُ فِي غُورِ تِهَامَةٍ أَبْعَدُ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ بَيْنَهُمَا مَرَحَلَةٌ أَوْ مَرَحَلَتَانِ كَمَا جَزَمَ السَّبْكِ أَوْ نَحْوِ أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ كَمَا قَالَهُ الْأَسَدِيُّ قَبِيلٌ وَهُوَ أَثْبَتٌ . وَقَالَ الْقَاضِي حَسَنٌ إِنَّ هَذَا الْوَادِيَ لَا يَعْرِفُ الْآنَ وَيَنْبَغِي تَحْرِي آثَارِ الْقَرْيَةِ الْقَدِيمَةِ لِمَا قَبِيلُ إِنَّ الْبِنَاءَ الْآنَ قَدْ حَوَّلَ إِلَى جِهَاتِ مَكَّةَ . قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَمِنْ عِلَالِمَاتِهَا الْمَقَابِرُ الْقَدِيمَةُ . قَالَ الْأَسَدِيُّ : وَدُونَ ذَاتِ عِرْقٍ يَمِيلِينَ وَنَصَفَ مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مِيقَاتُ الْإِحْرَامِ وَهُوَ أَوَّلُ تِهَامَةٍ . ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ بَيْنَ ذَاتِ عِرْقٍ وَمَكَّةَ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ مِيلًا وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ حَزْمٍ ، فَإِنَّ صَحَّحَ حُلَّ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ مَرَحَلَتَانِ عَلَى التَّقْرِيبِ . وَتِهَامَةٌ بِكَسْرِ التَّاءِ قَبِيلٌ وَفَتْحُهَا اسْمٌ لِكُلِّ مَا زُلَّ مِنْ نَجْدٍ وَكَانَ غُورًا مِنَ التَّهَمِ وَهُوَ شِدَّةُ الْحَرِّ وَسُكُونُ الرِّيحِ ، وَقِيلَ لِتَغْيِيرِ هَوَائِهَا وَمَكَّةَ مِنْهَا . وَنَجْدٌ بِفَتْحِ التَّوْنِ قَبِيلٌ وَصَحَّحَ اسْمَ لِكُلِّ مَا ارْتَفَعَ ثُمَّ اشْتَهَرَ فِي مَوْضِعٍ مَخْصُوصٍ : وَالْحِجَازُ وَالْيَمَنُ مَشْتَمَلَانِ عَلَى نَجْدٍ وَتِهَامَةٍ ، فَإِذَا أُطْلِقَ نَجْدٌ فَالْمُرَادُ بِهِ نَجْدُ الْحِجَازِ وَالْعَقِيقُ كُلُّ مَا شَفَى السَّبِيلَ فَانْهَرَهُ (قَوْلُهُ وَالْأَفْضَلُ فِي حَقِّ أَهْلِ الْعِرَاقِ الْخ) نَصٌّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ عَنْهُ لِأَنَّهُ أَحْوَطُ وَلِأَنَّهُ وَرَدَ أَنَّهُ ﷺ وَقْتُ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقِ لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ وَإِنْ حَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ .

« (تَنْبِيهِ) » سَائِرُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمَوَاقِيتِ ثَبِتَ بِالنَّصِّ عَلَيْهِ . وَحَدَّثَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَاتَ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ إِنَّمَا هُوَ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ النَّصُّ كَمَا قَالَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ وَالْإِعْتِبَارُ فِيهَا بِنَفْسِ الْمَوْضِعِ لَا بِمَا بِهِ مِنْ بِنَاءٍ وَنَحْوِهِ (قَوْلُهُ وَالْأَفْضَلُ فِي كُلِّ مِيقَاتٍ الْخ) يَسْتَفْتَى مِنْهُ ذُو الْحَلِيفَةِ فَالْأَفْضَلُ فِيهَا الْإِحْرَامُ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ ﷺ وَأَحْرَمَ مِنْهُ ، كَذَا قَالَهُ السَّبْكِ ، وَكَأَنَّهُ

في مَبَقَاتِهَا . وَالْأَفْضَلُ فِي كُلِّ مَبَقَاتٍ مِنْهَا أَنْ يُحْرَمَ مِنْ طَرَفِ الْأَبْعَدِ مِنْ
مَكَّةَ ، فَلَوْ أُحْرِمَ مِنَ الطَّرَفِ الْآخَرِ جَازَ لِأَنَّهُ أُحْرِمَ مِنْهُ . وَهَذِهِ الْمَوَاقِيتُ
لَأَهْلِهَا وَلِسُكُلِّ مَنْ مَرَّ بِهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا عَمَّنْ يُرِيدُ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً ، كَالشَّامِيِّ
يَمُرُّ بِمَبَقَاتِ أَهْلِ الدِّينَةِ . وَيُجَوِّزُ أَنْ يُحْرَمَ قَبْلَ وَصُولِهِ الْمَبَقَاتِ مِنْ دَوَائِرِ
أَهْلِهَا وَمِنْ غَيْرِهَا ، وَفِي الْأَفْضَلِ قَوْلَانِ ، الصَّحِيحُ أَنَّهُ يُحْرَمُ مِنَ الْمَبَقَاتِ

اعتمد في إحرامه منه رواية ابن عباس الآتية في آداب الإحرام . وسيأتي عنه نفسه أن الأحاديث
الكثيرة الشهيرة تدل على أنه إنما أحرم عند انبعاث راحلته أى ومنها حديث أنس رضي الله
عنه في البخاري : ثم ركب ﷺ حتى استوت به راحلته على البيداء ثم حمد الله عز وجل وسبح
ثم أهل بالحج والعمرة ، على أن رواية ابن عباس رضي الله عنهما ضعيفة كما يأتي ، وحينئذ
ففي استثناء ذى الحليفة نظر ، بل الأقرب عدم الاستثناء . نعم ينبغي استثناءؤها من وجه آخر
وهو أن الإحرام من البيداء أفضل من بقيتها وإن فرض أنه ليس الأبعد من مكة اتباعاً له
ﷺ . والمسجد المشار إليه يسمى مسجد الشجرة لأنه بنى موضع شجرة كانت هناك يصلى
النبي ﷺ إليها أى قبل بئانه ، لما روى الزبير بن بكار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :
صلى بنا رسول الله ﷺ في مسجد الشجرة إلى الاسطوانة الوسطى استقبالها وكانت موضع
الشجرة التي كان النبي ﷺ يصلى إليها وبعض آثاره موجود إلى اليوم . ويلحق به بناء على
استثنائه كل مسجد بمبقات غيره بناء على المرجوح أنه يسن الإحرام عقب ركعتيه وهو جالس
أما على الصحيح وهو نذبه إذا توجه فالأولى أن يصلى ركعتيه بالمسجد ثم إن قرب طريق
المبقات الأبعد من مكة توجه إليه وأحرم منه وإن بعد بحيث يطول الفصل بين الإحرام
وركعتين حتى لم ينسب إليه عرفاً توجه إلى ما دونه وأحرم (قوله الصحيح أنه يحرم من
المبقات) يستثنى منه الأجبر إذا سلك طريقاً ميقاتها أقرب من ميقات المحجوج عنه فإنه يسن
له الإحرام قبله من محاذاة ميقات المحجوج عنه كما مر في كلام الشافعي رضي الله عنه . قال
الترمذكي : والإحرام من بيت المقدس لورود النص فيه أى بالترغيب بكثرة الثواب فيه
في عدة أحاديث كحديث أبي داود : من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد
الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، أو قال وجبت له الجنة ، شك أحد رواته هكذا .
وخبر ابن ماجه : من أهل بعمرة من بيت المقدس غفر له ، وفي رواية : كانت كفارة لما
قبلها من الذنوب . وخبر ابن حبان في صحيحه : من أهل بعمرة من بيت المقدس غفر له
ما تقدم من ذنبه . والدارقطني وقال : غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ووجبت له الجنة

أَقْدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَالثَّانِي مِنْ دُورَةِ أَهْلِهِ . أَمَّا مِنْ مَسْكَنِهِ بَيْنَ الْمِيقَاتِ
وَمَسْكَنَةِ قَبَائِلِهِ الْقَرْبَةُ الَّتِي يَسْكُنُهَا أَوْ الْحَلَّةُ الَّتِي يَنْزِلُهَا الْبَدْوِيُّ . وَیُسْتَحَبُّ أَنْ
يُحْزَمَ مِنْ طَرَفِهَا الْأَبْدَرِ مِنْ مَسْكَنَةٍ وَيَجُوزُ مِنَ الْأَقْرَبِ . وَمَنْ سَلَكَ النَّجَرَ أَوْ
طَرِيقًا لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْمَوَاقِفِ الْخَمْسَةِ أَحْرَمَ

وَفِيهِ نَظَرٌ تَقْلًا لَا دَلِيلًا . وَقَبْلَ وَبَسْتَنِي أَيْضًا مِنْ عَلِمَتْ بِعَادَتِهَا طَرُوحِضٍ أَوْ نَفَاسٍ عِنْدَ
الْمِيقَاتِ وَلَا يُمْكِنُ الْجُلُوسُ فِيهِ حَتَّى تَطْهَرَ فَيَسْنُ مَا تَقْدِيمُ الْإِحْرَامِ قَبْلَهُ مَا دَامَتْ طَاهِرَةً أَوْ هـ .
وَهُوَ مُحْتَمَلٌ مَحَافِظَةٌ عَلَى وَقُوعِ الْإِحْرَامِ فِي أَكْلِ الْأَحْوَالِ . وَيَحْتَمِلُ خِلَافَهُ لِأَنَّ مِرَاعَاةَ الْإِتِبَاعِ
فِي الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ أَوَّلَى مِنْ مِرَاعَاةِ وَقُوعِهِ فِي حَالِ الظَّهْرِ وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ . ثُمَّ رَأَيْتُ
النَّصَّ مُصَرِّحًا بِذَلِكَ وَهُوَ : وَلَا أَحَبُّ لِلْمَخَاضِ وَالنِّسَاءِ أَنْ يَقْدَمَا إِحْرَامَهُمَا قَبْلَ وَقْعِهِمَا أَى
مِيقَاتِهِمَا . وَمَنْ نَذَرَ الْإِحْرَامَ مِنْ دُورَةِ أَهْلِهِ لَزِمَهُ وَإِنْ كَانَ مَفْضُولًا كَمَا صَرَحَ بِهِ الْمَصْنُفُ
وغيره لما مر فيمن نذر الحج ماشياً خلافاً للتركش في بعض كتبه أخذاً من قضية عبارة
وقعت في المجموع . وَمِنْ نَمَةٍ لَوْ نَذَرَ التَّصَدَّقَ بِدَرَاهِمٍ لَمْ يَحْزَمْ بِدِينَارٍ كَمَا نَقَلَهُ هُوَ عَنِ الْفُورَانِي
وغيره (قَوْلُهُ أَمَّا مِنْ مَسْكَنِهِ بَيْنَ الْمِيقَاتِ إلخ) مَحَلُّهُ كَمَا نَقَلَهُ السَّبْكَوِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ وَالْبَلْقَيْنِيُّ
وغيرهم عَنِ الْمَوَارِدِيِّ وَالرُّوْيَانِيِّ وَأَقْرَبُهُمَا فَيَمْنُ لَمْ يَكُنْ مَسْكَنُهُ بَيْنَ مِيقَاتَيْنِ وَإِلَّا بِأَنْ كَانَ
أَحَدُهُمَا أَمَامَهُ وَالْآخَرُ وَرَاءَهُ كَأَهْلِ بَدْرِ وَالصَّفْرَاءِ فَإِنَّهُمْ بَيْنَ ذِي الْحَلِيفَةِ وَالْحِجْفَةِ ، فَمِنْ قَرَبِ
مِنْ جَادَةِ أَحَدِهِمَا أَوْ كَانَ بَهَا فَهُوَ مِيقَاتُهُ إِذَا اُعْتَبِرَ بِالْقَرَبِ مِنَ الْجَادَةِ لَا الْمِيقَاتِ ، فَإِنْ كَانَ
مِيقَاتُهُ الْحَلِيفَةُ أَحْرَمَ مِنْ مَحَلِّهِ أَوْ الْحِجْفَةُ فَالْأَفْضَلُ الصَّبْرُ إِلَيْهَا ، فَإِنْ اسْتَوَى قَرَبُهُ مِنْ جَادَتَيْهِمَا
فَقَبِلَ يُتَخَيَّرُ بَيْنَ الْإِحْرَامِ مِنْ مَوْضِعِهِ وَمِنْ الْحِجْفَةِ وَقَبِلَ يَحْزَمُ مِنْ مَوْضِعِهِ أَوْ هـ . فَعَلِمَ أَنَّ
مِيقَاتِ أَهْلِ بَدْرِ الْحِجْفَةُ وَبِهِ صَرَحَ جَمْعُ لَأَنَّهُمْ عَلَى جَادَتِهَا . لَكِنَّهُ إِنَّمَا يَتَأْتَى إِنْ اُعْتَبَرْنَا الطَّرِيقَ
الْقَدِيمَةَ فَإِنَّ اُعْتَبَرْنَا الْحَادِثَةَ فَهَمَّ عَلَى جَادَتَيْهِمَا فَيَتَخَيَّرُونَ عَلَى مَا يَأْتِي ، وَعَلَى كُلِّ فَلَيْسَ بِدَرٍ
مِيقَاتًا لِأَهْلِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَبِهِ يَنْدَفِعُ اسْتِشْكَالُ الْبَازِرِيِّ إِحْرَامَ الْمَصْرِيِّينَ مِنَ الْحِجْفَةِ ،
قَالَ لَأَنَّهُمْ يَحْزَمُونَ قَبْلَ ذَلِكَ عَلَى بَدْرِ وَهِيَ مِيقَاتُ لَأَهْلِهَا ، فَقَوْلُهُ وَهِيَ مِيقَاتُ لَأَهْلِهَا مُنَوَّعٌ
لَمَّا عَلِمْتُهُ ، عَلَى أَنَّ كَوْنَهَا مِيقَاتًا لِأَهْلِهَا إِنْ سَلِمَ إِطْلَاقُهُ فَإِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ لِجَادَةِ الْحَلِيفَةِ وَهَذَا
مَفْقُودٌ فِي الْمَصْرِيِّينَ وَنَحْوِهِمْ فَلَمْ يَشَارِكُوهُمْ فِي الْمَعْنَى الْمُقْتَضَى لِلْإِحْرَامِ مِنْ ذَلِكَ الْمَحَلِّ فَلَا يُلْزَمُ
مِنْ إِحْرَامِ أَهْلِهِ مِنْهُ لَمَّا ذَكَرَ إِحْرَامَ غَيْرِهِمْ مِنْهُ لَفَقْدَ ذَلِكَ فِيهِمْ ، هَذَا كُلُّهُ إِنْ سَلِمَ أَنَّ الْحَلِيفَةَ
وَرَاءَ أَهْلِ بَدْرِ حَتَّى يَكُونُوا بَيْنَ مِيقَاتَيْنِ ، وَيَتَأْتَى فِيهِمْ مَا ذَكَرَهُ ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا بِمَا هُوَ الْمَشَاهِدُ
أَنَّهَا عَلَى يَسَارِهِمْ لَا وَرَاءَهُمْ فَلَا يَكُونُونَ مِنْ مِيقَاتَيْنِ فَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ أَنَّ مِيقَاتَهُمُ الْحِجْفَةُ وَيَنْدَفِعُ
إِشْكَالُ الْبَازِرِيِّ مِنْ أَصْلِهِ . وَالْأَوْجَهُ مِنَ الْوُجْهِينَ الْمَذْكُورَيْنِ فِي الْاِسْتِواءِ التَّخْيِيرُ ، وَأَنَّ

إذا حاذى أقرب المواقيت إليه ،

الخلاف في الأفضلية لا في الوجوب لما ستعلمه قريباً . وبخت تقييد كلام الماوردي والرويانى بالنسبة لما كان بطريق المدينة أى أقرب إليها بما إذا سلك طريقاً لا تمر بالحففة وإلا فهي ميقاته لأن قصده المرور عليها صيره من أهلها وفيه نظر ، بل الأوجه خلافه لما مر من أن الاعتبار بالقرب من الجادة لا الميقات ، وحينئذ فقربه من جادة الحليفة صيرها ميقاته فيكون ميقاته محله وإن مر بالحففة ، ويفارق هذا ما مر من أن المبنى إذا سلك طريقاً لا تمر بالحففة وتمر بالحففة أو يكون عند محاذاتها أقرب يكون ميقاته بالحففة بأن المعتبر هنا قرب محله من جادة أحدهما لا هو وقد وجد قربه من جادة الحليفة قبل سفره فتكون ميقاته ، وأما هناك فالعبرة بالمرور لا بالحل فاعتبر قرب طريقه من أحد الميقاتين . ويوضح ذلك اعتبارهم في المسامحة الآتية اليمن والشمال لا الأمام والخلف بخلافه هنا . والذي يظهر أن العسيرة بالجادة المسلوكة ولو محدثة لا بالجادة القديمة التي هجر سلوكها أو ندر . وأما قول الماوردي والرويانى إن أهل بدر والصفراء على جادة المغرب فيقاتهم الححفة أمامهم ، وأهل الأبواء والعرج على جادة المدينة وذى الحليفة فيقاتهم محلهم وبنو حرب بين الجادتين فيعتبر قربهم من إحداهما فهو باعتبار ما كان في زمانها من سلوك الطريق القديمة التي كان يسلكها النبي ﷺ وهي من انتهاء وادى الروحاء عند مسجد الغزاة على يسار قاصد مكة وسالكها لا يمر بخيف بنى سالم ولا بالصفراء ولا ببدر بل بالعرج والحى والأبواء وهو شامى الححفة . وأما طريق الناس اليوم فهي بعد الروحاء على الخيف المذكور والصفراء وبدر حتى يمروا على رابع أسفل الححفة ثم يجمع الطريق القديمة قرب طرف قديد ، وقد تقرر أن العبرة بالسلوك ولو حادثه وحينئذ فأهل الخيف والصفراء في جادة الحليفة دون الححفة فيكون ميقاتهم محلهم وإن مروا بالحففة بخلاف أهل بدر فإنهم على الجادتين كما مر . فان قلت ينازع في تفصيل الماوردي والرويانى إطلاقهم أن الححفة ميقات كل من مر بها فكيف يعتمد مع ذلك ، قلت هو وإن خالفه من وجه بالنظر لهذه العبارة هو موافقه من وجه بالنظر لقولهم من مسكنه بين مكة والميقات فيقاته مسكنه فلما أن تنافى ظاهر هذين الإطلاعين نظرا إلى المعنى الذى أوجب لهما ذلك التفصيل وهو أن من قرب من جادة أحد الميقاتين ينسب إليه عرفاً فيشارك من مسكنه بعد ميقات وليس أمامه ميقات وسيأتى بيان المجاوزة الموجبة للدم (قوله إذا حاذى أقرب المواقيت إليه) أى سامته مبنياً أو شمالاً وإن كانا في جهة واحدة لا أماماً ولا خلفاً سواء أسامتهما معاً أم مرتباً وإن كان الأبعد منه أبعد من مكة وسامته أولاً ، وبه يعلم أن من كان عند محاذة ذى الحليفة على ميلين منها وعند محاذة الححفة على ميل كان ميقاته بالحففة وخرج بقوله أقرب ما لو استويا في القرب إليه فإنه محرم عند محاذة الأبعد من مكة وإن حاذى الأقرب إليها أولاً كأن كان الأبعد منحرفاً أو وعراً ، هذا هو المعتمد الذى يفهمه كلام الشيخين والمجموع وصرح به في التتمة ومشى عليه الأذرعى وأبو زرعة .

فَلَنْ لَمْ يَحْذَرْ شَيْئًا أَحْرَمَ عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ ، فَإِنْ اِشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ تَحَرَّى ، وَطَرِيقُ الْاِحْتِيَاظِ لَا تَخْفَى .

وغيرهما ، وعليه فلو جاوزهما مرید للنسك ولم يعرف محل المحاذاة ثم رجع للأبعد أو إلى مثل مسافته سقط عنه الدم بخلاف ما لو رجع إلى الأقرب فإن استويا في القرب إليها وإليه أحرم من محاذيهما إن لم يحاذ أحدهما قبل الآخر وإلا فمن محاذاة الأول ولا ينتظر محاذاة الآخر ، كما أن النار على الخليفة لا يؤخر إحرامه للحجفة (قوله فإن لم يحاذ شيئاً منها إلخ) قال ابن يونس المراد عدم المحاذاة في علمه لا في نفس الأمر فإن المواقيت تعم جهات مكة فلا بد أن يحاذي أحدها . قال جمع متأخرون وهذا تنبيه حسن كان مختلج في نفوسنا مدة طويلة . واعترض بأن الآتي من غري جدة في البحر قد لا يحاذي واحداً منها وهو وإن سلم لا يدفع الاعتراض عن المتن فإنه عبر بقرله ومن سلك البحر أو طريقاً ليس فيه شيء من المواقيت فجعل طريق البر كالبحر في أنها قد لا تحاذي ميقاتاً . قيل وكلامه محمول على ما إذا لم يعلم شيئاً أصلاً فإنه حينئذ يحرم على مرحلتين : أما إذا علم أن على يمينه أو يساره ميقاتاً فيجب أن يجتهد في محاذاته إن أمكنه اه وفيه نظر : لأنه إن أراد أنه يكلف المحاذاة بالتعريض إليها فلا قائل به فيما يعلم أو أنه يجتهد في محل المحاذاة فسيأتي في المتن (قوله تحرى) أى إن لم يجد مخبراً عن علمه وإلا لزمه اتباعه . والظاهر أحداً مما ذكرناه في الاجتهاد في القبلة أنه حيث قدر على التحرى لم يجزله التقليد وإلا لزمه وأنه لو اختلف عليه اثنان يأتى ما مرثمة (قوله وطريق الاحتياط لا تخفى) ينهم منه أن الاحتياط ستة وهو كذلك لكن بحث الأذرعى وجوبه عند تحسره في اجتهاده إن خاف قوت الحج أو كان تضيق عليه كذا نقله غير واحد عنه وهو مشكل ولعل صوابه بالواو لأن الفرض أنه إلى الآن لم يحرم فلا يلزمه الاستظهار إلا إن خاف الفتور وكان قد تضيق عليه الحج في هذه السنة لأنه لا يمكنه تحصيل الواجب الذى خاطب بأدائه فوراً بالاستظهار ، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به واجب بخلاف ما إذا لم يتضيق عليه فإنه بسبيل من أن يحرم أو يترك فكيف يلزمه الاستظهار لأجل شيء لم يلزمه . ثم رأيت عبارة قوت الأذرعى فرائته ذكر صورة خوف الفتور فقط وفيها الإشكال المذكور ثم عبارة توسطه وهى إن خاف الفتور إذا صمم على الإحرام أو كان قد تضيق عليه وهى ظاهرة مزيلة للإشكال السابق على عبارة الفتور وعلى ما قبلها . فالجواب في الأولى إنما جاز من عزمه على الإحرام في هذه السنة ولا يمكن الإتيان به إلا من الميقات فعند تحرره فيه يلزمه إما الترك أو الاستظهار . فإن قلت قضية عبارة التوسط أنه يلزمه الاستظهار عند التضيق وإن لم يخف الفتور وفيه نظر ، قلت النظر واضح فله التوقف إلى أن يخشى الفتور فحينئذ إذا لم يظهر له شيء يلزمه الاستظهار . إذا تقرر ذلك فخصاوب العبارة بتعين الاستظهار إذا خشى الفتور وقد عزم على الإحرام في هذه السنة أو كان قد

(فرع) إذا انتهى إنسان إلى الميقات وهو يريد حجاً أو عُمْرة
لزمه أن يُحرم منه ، فإن جاوزَهُ غَيْرَ مُحْرَمٍ عَصَى وَلَزِمَهُ أَنْ يَبُودَ إِلَيْهِ

تضييق عليه ، ولعل هذا هو مراد الأذرعى وإن قصرت عنه عبارته بل أوهمت خلافه كما
تقرر . ولو تضييق عليه وكان الاستظهار يؤدى إلى تقويته فالظاهر أن ذلك يكون عذراً له في
عدم وجوب الاستظهار حينئذ مع أن الأصل براءة الذمة من الدم وعدم العصيان لعدم تحقق
المجاوزة وهذا هو السبب كما هو ظاهر في إطلافتهم ندب الاستظهار وحيث قلنا بوجوبه فحله
كما هو ظاهر إذا لم تخش فوت رفقته وأمن على محترم معه ولم يجد عارفاً يقلده (قوله حجاً)
أى وإن كان حال المخاوض في غير أشهر الحج أخذاً مما دل عليه كلام المجموع من أنه لو جاوزه
مريداً للحج في السنة الثانية وحج فيها لزمه دم اهـ ولا نظر إلى أن ما نواه لا يمكنه الإتيان به
لأنه يمكنه الإتيان بالعمرة وفي ذلك مزيد بينته في بعض الفتاوى . وواضح أنه لو خرج من
مكة وأحرم بالحج في السنة الثانية من الميقات لادم عليه إذ لا مجاوزة في هذا النسك حينئذ .
ويستجه أنه لو عجل الحج في السنة الأولى لزمه فمه لأنه وقع بإحرام ناقص نظراً لقصده جنس
النسك (قوله فإن جاوزه) أى إلى جهة الحرم دون البجين والشال كان أحرم من مثل مسافته
أو أبعد ، ومرحوم مجاوزة المكي ، والضمير في جاوز يرجع إلى الميقات والمراد به كل محل يلزمه
الإحرام منه حتى يشمل ما لو نذره من ديرة أهله كما في المصوم ومالو أحرم منها مثلاً ثم أفسده
فإنه يجب عليه الإحرام في القضاء منها أو من مثل مسافتها كما مر والمحل المحاذى لميقات أو الذى
عنه له الإحرام منه أو من الساكن فيه وهو بين مكة والميقات والمراد بالمجاوزة في نحو الصورة
الأولى أو الأخيرة أن ينتهى إلى المحل الذى تقصر فيه الصلاة أخذاً من تعبير المجموع بمفارقة
العرمان أو الحيايم أو الوادى فلا أثر لمجاوزة ما دونه . وفيه لو خرج من مسكنه بين مكة والميقات
أو المكي لميقات فأحرم منه جاز ولا دم عليه . فإى أن الروضة في المكي محمول على من خرج منها
لغير ميقات (قوله عصى) محله إن كان مكلفاً لم يتوقف جواز إحرامه على إذن غيره كالعبد
دون الزوجة في بعض أحوالها السابقة أولى الكتاب وإلا فلا عصيان ولا دم . وإن تكلم العبد
والصبي قبل الوقوف ولم يعودا فعلم أن الكافر لو جاوز مريداً للنسك ثم أسلم ولم يعد عصى ولزمه
دم لأنه مخاطب بالوجوب حال المخاوضه بخلاف التثنية وإن علق عقته بصفة يمكنه فعلها حال
المجاوزة خلافاً لمن وهم فيه لأن هذا الإمكان لا يقتضى مخاطبته بالوجوب كـ هو جلى . ولونوى
الولى عقد الإحرام للصبي ثم جاوز به غير محرره ولم يعزم على ترك الإحرام به فقبل عليه الدم
وقبل لا ، والذى يستجه ترجيحه الأول لتقصيره ، ومحل العصيان أيضاً ما إذا لم ينو عند المخاوضه
العود إليه أو إلى مثل مسافته قبل التلبس بنسك وإلا فلا حرمة فيها يظهر . ثم رأيت كلام
النسكى ما يفهم ذلك . ثم إن عاد إلى أحدهما محرماً أو أحرم منه لم يلزمه دم وإلا لزمه : وإنما

وَيُحْرَمُ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ لَهُ عُذْرٌ، فَإِنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ كَعُذْرِ الطَّرِيقِ أَوْ الْإِقْطَاعِ
عَنِ الرَّفْقَةِ أَوْ ضَيْقِ الْوَقْتِ أُحْرِمَ وَضَى فِي نُسْكَهِ وَلَزِمَهُ دَمٌ إِذَا لَمْ يَهْدُ ،
فَإِنْ عَادَ إِلَى الْمَيْقَاتِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ فَلَا حُرْمَ مِنْهُ أَوْ بَدَأَ الْإِحْرَامَ وَدُخُولَ مَكَّةَ

سقط الدم عن المتمتع بعوده لميقات أقرب لأن المداير فيه على كونه رجب ميقاناً وبذلك يتحقق
انتفاءه والمداير هنا على الإساءة أصالة وانتفاؤها بذلك غير محقق واحتزرت بقول أصالة عما
يأتى من أن المجاوزة قد تجوز وبحجب الدم وعوده لشرطه إذا لم ينو عند المجاوزة مسقطاً للدم
للالثم . فقول كثيرين من أصحابنا إنه يرفعه ينبغي حمله على رفعه دوام الحرمة كما في دفن البصاق
في المسجد وكذا كل كفارة شرعت في معصية لأن المعصية لا ترتفع من أصلها إلا بالتوبة ،
وتقييد الإسئوى له تبعاً للمعامل بما إذا جاوز بنية العود فيه نظر لأنه حينئذ لا إثم عليه حتى يقال
سقط (قوله ويحرم منه) مثال وإلا فلو عاد إليه محرماً كنى كما علم مما مر (قوله كعذوف الطريق)
أى على نفس محرمة أو بضع أو مال وإن قل ، ولو كانت نفسه غير محرمة كزنا محصن فهل
الحرف عليها مؤثر أو لا لإهدارها فيه نظر ، وكلامهم فيه ميل إلى ترجيح الثاني حيث قيدوا
بالاحترام ولم يخصوه بنفسه ولا بغيرها لكن إطلاقهم في محل آخر أن الشخص لا يؤمر بقتل
نفسه يعارض ذلك ولعل هذا هو الأقرب ، وكذا يقال في نظائر ذلك (قوله أو الانقطاع عن
الرفقة) مشكل بما مر من أنه لا يشترط في وجوب الحج وجود رفقة إذا أمن ، وأجيب بأن
أمر الحج ضيق إذا لا بد له بخلاف الإحرام من الميقات فإن له بدلاً وهو الدم ، واستبعاده بأن
الأمر هنا أضيّق من حيث الإساءة الحاصلة بالمجاوزة فهو بالتشديد أولى ممنوع ، ورجع ابن العماد
أنه يلزمه العود إذا كان ماشياً وإن طالت المسافة ما لم يتضرر بالمشى أى ضرراً يبيح التيمم
خلافاً للإسئوى حيث ألحقه بما مر في لزوم المشى في الحج ، فإن قصرت المسافة وأطاقه لزمه
وإلا فلا ، وذلك لأن ما هنا قضاء لما تعدى فيه فأشبه وجوب قضاء الحج الفاسد مع طول
المسافة . فان قلت مقتضى عدهم الوحشة هنا عذراً عدم وجوب المشى مطلقاً لأن مشقته وإن
لم يتولد عنها ضرر يبيح التيمم أقوى من ضرر الوحشة كما هو ظاهر ، قلت هو كذلك ، ولوقيل
به لكان متجهاً ولا يصح قياسه على قضاء الفاسد لأن الظاهر أن الوحشة ليست عذراً فيه كالآداء
بل أقوى ولأنه لا جابر له وهنا الدم جابر ، فالوجه أنه لا يلزمه المشى هنا حيث كان فيه مشقة
توازي مشقة الوحشة (قوله ومضى في نسكه) أى جوازاً فى غير ضيق الوقت ولزوماً فيه
حيث علم أى غلب على ظنه أنه يفوته الحج إذا عاد كما نحه الأذرعى (قوله إذا لم يعد) محله
أن يحرم بعد المجاوزة سواء أنوى بعدها عدم الإحرام أم لا ، وأن يكون إحرامه في تلك السنة
بخلاف ما إذا لم يحرم أصلاً أو أحرم في سنة أخرى من الميقات أى غير التي نواها كما علم مما مر

قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ أَوْ يَفْعَلَ شَيْئًا مِنْ أَنْوَاعِ النَّسِكَ سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُ ، وَإِنْ عَادَ بَعْدَ قَبْلِ
نَسِكَ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الدَّمُ ، وَسَوَاءٌ فِي كُزُومِ الدَّمِ مِنْ جَاوَزَ عَامِدًا أَوْ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا

عن المجموع فإنه لادم عليه لأن لزومه إنما هو لنقص النسك لا ببدل منه ، ولأن إحرامه هذه السنة لا يصلح لإحرام غيرها . ومنه يؤخذ صحة ما قاله جمع متقدمون من أن ما ذكره خاص بالحج بخلاف العمرة ففيها الدم وإن أحرم في سنة أخرى وطال الزمن لأنها وقت لها ، وشرط عوده المسقط للدم أن يعود للميقات الذي جاوزه أو لمثل مسافته فلا أثر للعود لأقرب منه كما قاله جمع واعتمده السبكي والأذعري والزرکشي لأنه ألزم نفسه الإحرام منه بنية النسك عند مجاوزته . وقول صاحب البيان عن الشريف العثاني بمجرئه العود إلى الأقرب لأنه حكم لإرادته بالنسك لأنه بلغ مكة غير محرم ضعيف حكماً وتعليلاً وإن قيل إن الجمهور قطعوا به ومن ثمة قال في المجموع عقبه هذا نقل صاحب البيان وفيه نظر اهـ ، وفي نسخة وهو محتمل وفيه نظر . وقد بينت في شرح الإرشاد ضعف علته وما قاس عليه ، والذي يتجه أنه لو أحرم بعمرة من الميقات ثم بعد مجاوزته أدخل عليها حجاً لم يلزمه الدم ما لم يكن قاصداً للقران عند الميقات بأن قصد نسكا وجده أو نسكن على جهة الأفراد وإلا لزمه . ثم رأيت السبكي والأذعري رجحاً ما ذكرته ، وعبارة الأول ينبغي أن يقال إن كان مريداً لها على وجه القران ابتداء ترجح الوجوب وإن لم يكن مريداً وإنما عن له بعد المجاوزة الإدخال فالوجه القطع بعدم الوجوب اهـ . والفرق بينه وبين الأجير حيث لادم عليه على خلاف المعتد السابق إذا اعتذر عن نفسه ثم حج عن الغير من مكة أو عكسه وإن عزم على ذلك عند المجاوزة لأنه لم يجاوز الميقات غير محرم وبين المعتد في قول الروضة لو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج وآتى بأفعالها في أشهره ثم حج من مكة لم يلزمه دم الإساءة لأن المسئ من ينهى لميقات على قصد النسك ومجاوزه غير محرم وهذا جاوزده محرماً أن الأول يمكنه الجمع بينهما فنيته لها ثم تأخير أحدهما وإحرامه به بعد المجاوزة تقصير يوجب الدم لتعليلهم لإيجابه بتأدى النسك بإحرام ناقص ، ولا ريب أن حجه حينئذ تأدى بإحرام ناقص بخلاف الأجير والمعتد المذكور لتعذر إحرام الأجير عن نفسه وغيره معاً من الميقات وإحرام المعتد بالحج والعمرة معاً منه من قبل دخول وقت الحج والذي يتجه ترجيحه من أوجه أنه بالعود تبين عدم وجوب الدم فهو موقوف إن عاد بأن عدمه . فلا . ويؤخذ من تعليلهم المذكور بتأدى النسك بإحرام ناقص أنه لو تكررت منه المجاوزة الحرة ولم يحرم إلا من آخرها لم يلزمه لادم واحد وإن أتم في كل مرة لأن نسكه الذي تأدى بإحرام ناقص وهو الموجب للدم لم يتكرر (قوله قبل أن يطوف) أى يشرع في الطواف ولو طواف القدوم سواء أقبل الحجر بنية الطواف أم لا لأن تقييله حينئذ مقدمة للطواف لأمته . (قوله أو ناسياً) استشكل تصويره بأن الساهى عن الإحرام يستحيل قصده للنسك ، وأجاب ابن النقيب بأن الصورة أنه أنشأ سفره بقصده واستمر إلى عند المجاوزة سهواً منه .

أَوْ مَمْدُوراً بِغَيْرِ ذَلِكَ وَإِنَّمَا يَفْتَرِقُونَ فِي الْإِنْتِمَاءِ فَلَا إِنْتِمَاءَ عَلَى النَّاسِ وَالْجَامِلِ وَبِأَنَّهُمْ
الْعَامِدُ .

(فصل في آداب الإحرام)

وفيه مسائل : أَحَدُهَا : السُّنَّةُ أَنْ يَفْتَسَلَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ غُسْلاً يَنْوِي بِهِ غُسْلَ
الْإِحْرَامِ ، وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ لِكُلِّ مَنْ يَصُحُّ مِنْهُ الْإِحْرَامُ حَتَّى الْخَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ
وَالصَّبِيُّ ، فَإِنْ أَمْسَكَ الْخَائِضُ الْقَامَ بِالْمِيقَاتِ حَتَّى تَطْهَرَ وَتَفْتَسَلَ ثُمَّ تَحْرِمَ فَهُوَ
أَفْضَلُ . وَيَصُحُّ مِنَ الْخَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ جَمِيعُ أَعْمَالِ الْحَجِّ إِلَّا الطَّوَافَ وَرَكَعَتَيْهِ .
فَإِنْ عَجَزَ الْحَرِيمُ عَنِ الْمَاءِ تَيْمَّمَ . وَإِنْ وَجَدَ مَاءً لَا يَكْفِيهِ لِلْغُسْلِ تَوَضَّأَ بِهِ ثُمَّ تَيْمَّمَ ،

« (فصل) » (قوله ينوي به غسل الإحرام) ليس هذا خاصاً بالغسل قبل الإحرام بل
سائر الأغسال المسنونة لا بد لها من النية تمييزاً للعبادة عن العادة . وأما قول الأسدي في غسل
الجمعة مقتضى كلامهم أن هذا الغسل وأمثاله لا تشترط فيه النية وهو متجه فرددو بأن المنقول
اشترطها . ويؤخذ من قوله غسل الإحرام أنه لا بد في هذه الأغسال من نية أسبابها ، ونقله
الزركشي عن تصريح بعضهم وأقره فقال قال بعضهم إذا أراد الغسل للمسنونات نوى أسبابها
إلا الغسل من الجنون فإنه ينوي الجنابة وكذا المغنى عليه ذكره صاحب الفروع اهـ . (قوله
لكل من يصح منه الإحرام) أي وغيره كالجنون والصغير يغسله وليه وينوي عنه (قوله حتى
الخائض والنفساء) أي بنية الغسل خلافاً لمن نظر فيه ونقل الزركشي عن مقتضى كلام الإمام
أنهما لا يسن لهما تقديمه قبل الميقات لو أحرم قبله وفيه بعد والأوجه عندي خلافه كما أفهمه
إطلاقهم (قوله ثم تيمم) هو المعتمد ومن اقتصر على الوضوء ولم يذكر التيمم كالبعوي
أراد أن أعضاء الوضوء أولى بالغسل لما فيه من تحصيل الوضوء الذي هو عبادة كاملة وسنة
قبل الغسل القائم مقامه التيمم . وقيس على الوضوء بعضه إذا عجز عن تمامه . وعليه فيجب أنه
يتيمم عن بقيته ثم يتيمم ثانياً عن الغسل إن لم ينو بما استعمله الغسل وإلا تيمم تيمماً واحداً عن
الغسل وقد يقال ينبغي فيما لو كان معه ماء لا يكفيه للغسل ويفضل عن ماء الوضوء أنه
لا يقوم التيمم عن الغسل إلا إن استعمل ذلك الماء في بدنه إذ الميسور لا يسقط بالمعسور وحينئذ
فكان القياس أن لا يستعمله في أعضاء الوضوء بنية الوضوء لكن خولف ذلك لما مر وهو

فَإِنْ تَرَكَ الْغُسْلَ مَعَ إِسْكَانِهِ كَرِهَ ذَلِكَ وَصَحَّ إِحْرَامُهُ . وَيُسْتَحَبُّ لِلْحَاجِّ الْغُسْلُ
فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ : لِلإِحْرَامِ ، وَلِدُخُولِ مَكَّةَ ،

ظاهر فيها إذا كفاها لكل الوضوء أما لو كفاها لبعضه فينبغي أن ينوي به الغسل لا بعض الوضوء طلباً لصرفه للأكل ، ثم إذا فرغ من الغسل أصلاً وبدلاً تيمم عن كل الوضوء فلا يفوت عليه شيء مما مر ، فقياس بعض الوضوء عليه ينظر فيه لهذا . وبحث الأذرعى ندب تقديم محال الروائح الكريهة إذ المقصود التنظيف والوضوء لا يحصل به ذلك ، وما قال متجه فيها لو كفاها لبعض الوضوء فقط ، لأن تحصيل العبادة الكاملة مع تنظيف أعضائها أولى من الاقتصاد على تنظيف غيرها فقط وفيها لو ظهر في تلك المحال تغيير بحيث يؤدي غيره فيعين الجزم بتقديم غسلها على الوضوء دفعاً للأذى (قوله كره ذلك) مثله ما لو أحرم جنباً (قوله في عشرة مواضع) المعتمد في طواف الإفاضة والوداع والقدم والحلق أنه لا يسن الغسل لما لا تناسع وقت ما عدا القدم ولا لكفاه فيه بالغسل السابق عليه . ومن العلة يؤخذ أنه لو ترك الغسل لدخول مكة أو طالع الفصل بينهما سن الغسل لطواف القدم وهو محتمل على أنه سبأقى آخر الكتاب أنه لا يبعد سن غسل دخول مكة بعد دخولها لمن تركه قبله ، وعليه فإذا ترك غسل الإحرام أو نحوه سن له تداركه بعده لكن كلامهم يقتضى خلافه ، ثم رأيت السبكي أخذ بمقتضاه وأفتى بأن الأغسال المسنونة لا تقضى مطلقاً لأنها إن كانت للوقت أو السبب فقد زال اهـ ويؤخذ من تعليله أنه لا يزول في نحو دخول مكة إلا بتمام الدخول (قوله للإحرام) أى ولو بالعمرة والقصد به العبادة والتنظيف فيتوقف على النية وإذا فقد الماء تيمم . وقول المتولى القصد به التنظيف فقط فلا يتوقف على نية الظاهر أنه شاذ (قوله ولدخول مكة) أى ولو للمعتمر والحلال ، ولا يسن لمن خرج منها فأحرم بالعمرة من نحو التيمم بعد غسله للنظافة بغسل الإحرام ولا لمن أحرم بعد غسله بالحج منه لكونه مسكنه أو لم يخطر له الإحرام إلا ذلك الوقت بل وإن خطر له قبله على الأوجه إلا أنه يكون آتماً . ومثل مكة في ذلك دخول الحرم والكعبة والمدينة . وما تقرر يؤخذ أنه لا يضر الفصل بين الإحرام وغسله بزمان قليل بحيث لا يغلب فيه التغير بخلاف التيمم لأن المدار فيه على العبادة لا النظافة . ويؤيد ذلك قول القاضي عياض أنه عليه السلام اغتسل بالمدينة عند خروجه لدى الحليفة ثم أحرم منها ، بل فيه التفريق بالزمان الطويل لكن ينبغي حمله على ما قررته من أن ذلك الزمن لم يغلب فيه التغير . (قوله وللوقوف بعرفة) يسن كونه بمنزلة قبل الزوال على كلام يأتي فيه (قوله وللوقوف بعرفة) أى بمشعرها ويدخل وقته بنصف الليل على كلام يأتي فيه أيضاً . فقوله بعد الصبح

والوقوف بمرقة ، والوقوف بمزدلفة بسد الشبح يوم النحر ، ولطواف الإفاضة ، ولحلق ، وثلاثة أغسال رمي جمار أيام التشريق ، ولطواف وداع . ويستوى في استنجائها الرجل والمرأة والحائض . ومن لم يجد ماء فحكه ما سبق .

المسئلة الثانية : يستحب أن يستكمل التنظيف بماء المانة ونف

ظرف للوقوف لا للغسل وخرج به المبيت بها لكن سيأتي عن الزعفراني أنه يسن له (قوله لرمي جمار التشريق) خرج به رمي جمرة العقبة ويظهر دخول وقته بالفجر كغسل الجمعة بجامع أن كلا يفعل لما بعد الزوال ، وقول الزركشي يتوقف على الزوال تبعاً للرمي مردود كما يأتي بسطه وسيأتي في مبيت مزدلفة وجمرة العقبة ما مر في طواف القدوم لاتحاد علة الثلاثة من الاكتفاء بالغسل قبلها (قوله والحائض) لا يأتي فيها ما ذكره من الطواف وهو واضح ومثلها في هذا الباب النساء كما أشار إليه فيما مر (قوله بخلق العانة الخ) محله لفسير مريد التوضيح في عشر ذى الحجة ووقته قبل الغسل وحلق الرأس مباح بل في المجموع أنه خلاف السنة فقوله التتمة إنه سنة إن اعتاده يحمل على أنه إنما يسن من حيث خشية الضرر بتركه . ثم رأيت في شرح مسلم نقل عن الأصحاب أنه إن شق تعهده بالدهن ونحوه فالسنة الحلق وإلا فالسنة عدمه وبه قد يجمع بين الكلامين (قوله ويستحب أن يلبده) قيده الأذرعى بمن لا يعتاد الجنابة أو الحيض في إحرامه لاحتياجه للغسل المتعذر إلا بحلق الرأس ، وأجاب عنه الزركشي بقصر مدته غالباً وبأنهم قد يضيفون إليه ما يسهل به نزع عند وجود العارض وقد يؤخذ من كلامهما حرمة ذلك على من يطول إحرامه ويعتاد ما ذكر ولا يضيف إليه ما مرفيه وقفة ، بل مقتضى إطلاقهم أنه يسن له فعله مطلقاً فإذا حصل له شيء من ذلك احتمل أن يقال يتيمم إذ العذر الشرعى وهو حرمة الحلق كالحصى وهو مرض الرأس ويحتمل أن يجوز له الحلق بل يجب عليه ويفدى ويكون احتياجه إليه لأجل الغسل الواجب من الأعداء المحوزة له في ذلك ، والثاني أقرب أخذاً مما صرح به الأذرعى من أن محل حرمة إزالة شعر الميت محرماً ما إذا لم يكن لبده في حياته بنحو صغ بحيث لا يصل الماء إلى أصوله إلا بالإزالة فإن كان لبده كذلك وجبت إزالته بقياسه وجوبها هنا لكن في لزوم الفدية حينئذ نظر إلا أنه هو ظاهر كلامهم بل صريحه ، ألا ترى أنه لو تحقق الضرر ببقاء شعر رأسه لزمته إزالته مع الفدية إلا أن يفرق بما يأتي في الباب السابع فيما لو احتاج للزرع لأجل الوضوء . وبحث الزركشي أنه يسن الجماع قبيل الإحرام إن أمكن لأن الطيب من دواعيه . ويؤيده ما في مسلم عن عائشة : كنت أطيب

الإبطِ وقصَّ الشَّاربِ وتَقْلِمِ الْأُظْفَارِ ونَحْوَهَا ، وَلَوْ حَلَقَ الْإِبطَ بَدَلَ النَّتْفِ
وَنَتَفَ الْمَاءَةَ فَلَا بَأْسَ .

الثَّائِيَةُ : يَنْسَلُ رَأْسُهُ بِدِرٍ أَوْ خَطِيٍّ أَوْ نَحْوِهِ ، وَبُسْنَجٍ أَنْ يُلْبَدَّهُ
بَصَنْخٍ أَوْ خَطِيٍّ أَوْ غَسُولٍ وَنَحْوِهِ .

الرَّابِعَةُ : يَتَجَرَّدُ عَنِ اللَّبُوسِ الَّذِي يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ لِبَسُهُ ، وَيَنْبَسُ إِذَا رَأَى
وَرْدَهُ . وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ الْبَيْضَيْنِ

رسول الله ﷺ ثم يطوف على نسائه ثم يصبح محرماً ينضح طيباً . وينبغي الإحرام به إن شق عليه
تركه لطول زمان أو شدة توقان . واعلم أنه ورد في حديث ضعيف أنه ﷺ لما أراد أن
يحرم غسل رأسه بخطمي وأشنان ودهنه زيت غير كثير ، فالقياس أن ذلك سنة وإن لم أر من
تعرض له لأنه لم يرد في الأحاديث الصحيحة ما يعارضه والضعيف يعمل به في فضائل
الأعمال (قوله أو غاسول) هو الأشنان (قوله يتجرد) أي الرجل لا الخنثى وظاهره بل
صريحه أنه سنة وهو قضية عبارة الروضة والمحرم والشرح الصغير ، ومن ثم رجحه الإسئوي
كالجلب الطبري وغيره ومال إليه جمع متأخرون ، لكنه الذي مشى عليه المصنف في المجموع
كالرافعي في العزيز أنه واجب ، وأطال الزركشي وغيره في الانتصار له . واحتج الأولون
بأن سبب الوجوب وهو الإحرام لم يوجد وبأنه لو علق الطلاق على الوطء لم يمتنع الوطء
وإنما يجب الزرع فوراً ، وبأنه لا يجب إزالة ملكه عن الصيد قبل الإحرام ، وبأنه لو حلف
لا يلبس ثوباً وهو لابس فزرعه حالاً لم يحنث ، وبأن من أراد الصوم فوطئ أو أكل ليلاً لم
يلزمه تركهما قبل الفجر . وأجاب القائلون بالوجوب بأن موجب الزرع ليس الوطء بل
الطلاق المعلق عليه فلا جامع بين الإحرام والوطء وبأن الصيد يزول الملك عنه بالإحرام
بخلاف زرع الثوب فيجب قبله كالسعي للجمعة قبل وقتها على بعيد الدار ، وبأن المطلوب من
المحرم أن يكون أشعث أغبر ولا يكون كذلك إلا إذا زرع قبله بخلاف الحلف ، وترك المفطر
إنما هو بطلوع الفجر فاحتبط له ما لم يحطط لها . والحق أن الوجوب وإن كان هو المعتمد من
حيث الفتوى لكن السنية هي الأقوى من حيث المدرك لأن الجواب المذكور يتضح بالنسبة
للجمعة الثانية فقط كما هو ظاهر للمتأمل ، وكون الوطء ليس سبباً للزرع ممنوع لأنه سبب
لطلاق المسبب عنه الزرع وسبب المسبب سبب ، والفرق بين ما هنا والسعي للجمعة واضح

جَدِيدَيْنِ أَوْ تَطْفِئَيْنِ، وَيُكْرَهُ الْمَصْبُوغُ، وَيَلْبَسُ ثَلَاثَيْنِ، ثُمَّ يَتَطَيَّبُ،

لخشية الفرات ثمة لا هنا، ودعوى أنه لا يكون أشعث إلا بالزرع قبله وأنه احتيط له ما لم يحتط لها ممنوعة إذ لا دليل عليها، وأى فرق بين ما هنا والحلف مع أن المدار في كل من البابين على حقيقة اللبس عرفاً والصوم أولى بالاحتياط مما هنا لأن الأكل والجماع يفسده ومع ذلك لم يوجبوا تقدم الفراغ منهما على مقارنته لأوله فأولى أن لا يجب الزرع هنا قبل الإحرام لأن الاستدامة هنا تفسده (قوله جديدين) ينبغى أن يندب في الثعلين كونهما جديدين أيضاً (قوله أو تطفيئين) قال في غير هذا الكتاب جديدين وإلا فتطفيئين، وظاهره تقديم الجديد ولو غير نظيف على العتيق ولو نظيفاً وهو محتمل. والذي يتقدح في النفس تقديم التنظيف وأن محل تقديم الجديد حيث استويا في النظافة أو عدمها وسأى أنه يسن غسل حصى الجمار احتياطاً فهل يقال بمثله في الجديدين كذلك أو يفرق محل نظر. والذي يظهر الفرق فإن احتمال الحصى للنجاسة أقرب من احتمال الثياب ومع ذلك فلا يبعد القول بسنية غسل الجديد إذا قرب احتمال تنجسه. ويؤيد ما ذكرته من الفرق قول المجموع وغيره من البدع غسل الثياب الجديدة (قوله ويكره المصبوغ) أى ولو قبل النسج على المعتمد ومحل إن وجد البياض والإفصاص قبل النسج أولى مما صبح بعده لأن هذا لم يلبسه ﷺ بخلاف الأول فقد روى البيهقي أنه ﷺ كان له رد يلبسه في العيدين والجمعة. ومحل أيضاً في غير المعصفر والمزعر حرمة لبسهما على كلام في المعصفر. وإنما كرهوا هنا المصبوغ بغيرهما مطلقاً بخلافه في نحو الجمعة لأن المحرم أشعث أغبر فلم يناسبه المصبوغ مطلقاً. على أن الماوردي والرويانى فصلا هنا كسمة. وهل يكره المصبوغ بعضه وإن قل فيه نظراً، ولاخفاء أنه خلاف الأولى. والمتنجس أى الجفاف كما قيده في شرح المنهاج كالمصبوغ بل أولى (قوله ويلبس ثعلين) في عد ذلك من السنن خفاء لأنه إن كان المراد أن الاتعال سنة من حيث هو فلا حاجة للتقييد بالثعلين وإن كان المراد خصوص ندب الثعلين دون غيرها احتيج لبيان المعنى في ذلك وكأنه أنهما أقرب إلى صورتي ثعلبي ﷺ إذ المراد بهما المداس المعروفة اليوم أو نحوها وهى أقرب لمبوسات الرجل شهاً بعلبي ﷺ ومن ثمة كان ظاهر كلامهم أن المراد الثاني، ويدل له ما رواه أبو عوانة في صحيحه من قوله ﷺ ليحرم أحدكم في إزار ورداء و ثعلين وصححه ابن المنذر. ثم رأيت الزركشى قال وعلى وجوب التجرد فلا يعد من السنن إلا بأن يقال التجرد عن المخطط إلى لبس إزار ورداء أيضاً و ثعلين فإنه بالنظر إلى هذا التقييد بما يصلح أن يعد منها هو وظاهر فيما ذكرته (قوله ثم يتطيب) محله في غير الصائم فيما يظهر لأنه يسن له ترك الطيب وكذا يقال في الصائم إذا أراد صلاة الجمعة، ويحتمل خلافه، ويحتمل أنه إن كان به روائع يتأذى بها الغير ولم تزل إلا بالطيب سن وإلا فلا. وإنما قلنا بترجيح ترك الطيب من حيث الصوم ولم نقل بنبذه من حيث الإحرام أو حضور الجمعة لأن مصلحة تركه أولى لعودها

وَالأَوَّلَى أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى تَطْيِيبِ بَدَنِهِ دُونَ ثِيَابِهِ ،

على الصوم بتكميله مع عدم الحظ للنفس فيه بوجه بخلاف فعله . ثم رأيت شيخنا شمس الدين الإسلام زكريا سقى الله عهده أفضى بأنه يسن للصائم تركه يوم الجمعة وهو صريح فيما ذكرته ، لكن ينبغي تقييده بغير ما أشرت إليه فيمن عليه روائح توقفت إزالتها على الطيب فيسن له ذلك مطلقاً دفعا للأذى عن الناس الأهم بالرعاية عن غيره كما يأتي . ومحل أيضاً في غير المحدة لحرمة الطيب عليها ، وفي غير البائن لأنه يندب لها ترك الطيب وهذا يؤيد ما ذكرته في الصائم فإنهم قدموا ندب ترك الطيب لها على ندب فعله للإحرام مطلقاً ، فقياسه أن يقال فيه بذلك ، ومع ذلك فالوجه تقييده بالبائن والصائم بما ذكرته في الاحتمال الثالث من أن محله ما إذا لم يكن ثمة روائح يتأذى بها غيره وتوقفت إزالها على الطيب . فإن قلت لم ندب لمريد الإحرام التطيب دون مريد الصوم كما اقتضاه كلامهم مع أن المطلوب من كل أن يكون أشعث أغبر وإن كان ذلك واجباً في المحرم مندوباً في الصائم ، قلت لأن من شأن الإحرام أن يتولد عنه تغير ما فندب تقديم ما يخففه بخلاف الصائم فإنه ليس من شأنه ذلك . ويؤيده ندب الغسل ونحوه مما مر قبيل الإحرام دون الصوم . ثم رأيت في أحاديث طلب الطيب للصائم قبل الفجر وحينئذ استوى البابان وإن اختلف السبب إذ هو هنا ما تقرر وثم أن التطيب ينعش النفس ويقوي به على الصوم كما رمزت إليه تلك الأحاديث . وأفهم قوله ثمة مع ما قدمته أن الأولى تقديم التنظيف ثم الغسل ثم التجرد ثم التطيب (قوله والأولى أن يقتصر الخ) هو للمعتمد خلافاً لما في المنهاج كأصله فتطيب الثوب مكروه لا سنة . وقال مالك يمنع الطيب في الثوب والبدن خبر مسلم أن أعرابياً أتى النبي ﷺ عليه جبة وهو متضمخ بالخلوق فقال يا رسول الله إني أحرم بالحلج وعلى هذه فما أصنع ؟ فلم يرد عليه شيئاً حتى زل عليه الوحى ، فلما سرى عنه قال انزع الجبة واغسل عنك أثر الخلوق . وجوابه أن هذا منسوخ بخبر عائشة رضي الله تعالى عنها المتفق عليه أنها طيبت رسول الله ﷺ حين أحرم في حجة الوداع إذ هي سنة عشر وذلك كان بالجرانة سنة ثمان وأوجب أيضاً بأنه كان في الجبة خلوق وهو الزعفران وهو محرم على الحلال والمحرم وليس في محله إذ لا نسلم حرمة تضمخ نحو طرف الثوب المخلوق بالزعفران ، وإن قلنا بحرمة لبس الزعفران لأن غاية الثوب المخلوق بالزعفران أنه كتوب سجع أورق بالحزير وهو جائز بشرطه ولو لغير حاجة فليجز هذا بأولى ولا ينقيد بما قيد به ذلك لأن حرمة الزعفران أخف ، وقضية جوابهم الأول بالنسخ حل لتطبخ البدن بالزعفران ، لكن كلام البيهقي صريح في بقاء حرمة وعبارته : ورد عن ابن عمر أنه

وَأَنْ يَكُونَ بِالسَّكِّ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَحْلَطَهُ بِمَاءِ الْوَرْدِ أَوْ نَحْوِهِ لِيَذْهَبَ حِرْمُهُ ، وَيَجُوزُ بِمَا يَبْقَى حِرْمُهُ . وَلَهُ اسْتِدَامَةُ لِبَسٍ مَا بَقِيَ حِرْمُهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ . وَلَوْ انْتَقَلَ الطَّيِّبُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ بِالْفَرْقِ وَنَحْوِهِ لَمْ يَضُرَّ وَلَا فَضْرِيَّةٌ عَلَيْهِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَقِيلَ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ إِنْ تَرَكَهُ بَعْدَ انْتِقَالِهِ . وَلَوْ قَلَّ بِاخْتِيَارِهِ أَوْ نَزَعَ الثَّوبَ الطَّيِّبَ ثُمَّ لَبَسَهُ لَزِمَهُ الْفِدْيَةُ عَلَى الْأَصَحِّ . وَسَوَاءٌ فِيهِ ذِكْرُ نَاهٍ مِنَ الطَّيِّبِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ . وَبُسْتَحَبَّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَخْضَبَ يَدَيْهَا بِالْحِمْاءِ إِلَى الْكُوعَيْنِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَتَنْشَعَ وَجْهَهَا بِشَيْءٍ مِنَ الْحِمْاءِ لِنَسْتِ الْبَشْرَةِ لِأَنَّهَا مَأْمُورَةٌ بِكَفِّهَا ، وَسَوَاءٌ فِي اسْتِحْبَابِ الْخِضَابِ الْمَرْجُوعَةِ وَغَيْرِهَا وَالشَّابَّةِ وَالْعَجُوزِ . وَإِذَا خَضَبَتْ عَمَّتِ الْيَدَيْنِ . وَبُسْكِرَهُ التَّقَشُّ وَالتَّسْوِيدُ وَالتَّطْرِيفُ وَهُوَ

حُصْرُ لَحْيَتِهِ بِالْوَرَسِ وَالزُّعْفَرَانِ فَإِنْ صَحَّ احْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَنَفًى غَيْرَ أَنْ حَدِيثُ نَهْيِ الرَّجُلِ عَنِ الزُّعْفَرَانِ مَطْلَقاً أَصَحُّ أَنْتَهَى . وَالْوَجْهَ الْإِسْتِثْنَاءُ لَصَحَّةِ الْأَحَادِيثِ بِصَبْغِ اللَّحْيَةِ بِالْحِمْاءِ وَهُوَ مُحْرَمٌ عَلَى الرِّجَالِ ، فَكَمَا اسْتَنَفًى فِيهَا الْحِمْاءَ فَلَيْسَتْ فِيهَا الزُّعْفَرَانُ أَيْضاً (قَوْلُهُ وَأَنْ يَكُونَ بِالسَّكِّ) أَيْ لِأَنَّهُ الَّذِي صَحَّ بِلِ تَوَاتُرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ التَّطْبِيبُ بِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ بَلْ يَكْرَهُ التَّطْبِيبُ بِالزُّبَادِ لِأَنَّ أَحَدًا يَقُولُ بِنَجَاسَتِهِ قَبْلَ . وَلِأَنَّهُ طَيِّبُ النِّسَاءِ . فَإِنْ قُلْتَ وَالشِّعَّةُ يَقُولُونَ بِنَجَاسَةِ الْمَسْكِ ، قُلْتَ الشِّعَّةُ وَنَحْوُهُمْ لَا يَعْتَدُ بِخِلَافِهِمْ بَلْ رُبَّمَا يَكُونُ ادِّعَاؤُهُمْ نَجَاسَتَهُ كَفَرًا كَمَا يَعْلَمُ مِنْ كَلَامِ أَتَمَّنَّا وَغَيْرِهِمْ فِي بَابِ الرَّدَةِ (قَوْلُهُ لَزِمَهُ الْفِدْيَةُ) أَيْ إِنْ بَقِيَ رَائِحَةُ الطَّيِّبِ وَلَوْ بَظْهُورِهَا عِنْدَ رَشِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ . وَقَوْلُ الْقَمُولِيِّ لَوْ تَعَطَّرَ الثَّوبُ بِمَا عَلَى الْبَدَنِ فَزَعَمَهُ ثُمَّ لَبَسَهُ لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ قَطْعاً يُبْنَى حِمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمُنْتَقِلُ إِلَيْهِ عَنِ الطَّيِّبِ لَا يَجُودُ رِيحُهُ . وَفِي الْجَمْعِ لَوْ تَعَطَّرَ ثَوْبُهُ بِمَا عَلَى بَدَنِهِ لَمْ يَضُرَّ بِخِلَافِ وَتَتَكَرَّرُ الْفِدْيَةُ بِتَكَرُّرِ النُّقْلِ وَالزَّرْعِ كَمَا يَعْلَمُ مِمَّا بَأَى (قَوْلُهُ وَسَوَاءٌ فِيهِ ذِكْرُ نَاهٍ مِنَ الطَّيِّبِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ) فَارْقَ عَدَمَ نَدْبِهِ لِلْمَرْأَةِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِأَنَّهَا ثَمَّةٌ قَدْ تَحْتَاجُ لِلْحَالِطَةِ الرِّجَالِ بِخِلَافِهِ هُنَا ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ خَبَرُ أَبِي دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَكَّةَ فَنَضْمَخُ جِهَانَا بِالْمَسْكِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ فَلِذَا عَرَقَتْ إِحْدَانَا سَالَ عَلَى وَجْهِهَا فَبَرَاهُ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا يَبْهَانَا (قَوْلُهُ وَيَسْتَحَبُّ

خَفَضَ بَغْضِ الْأَصَابِعِ ، وَبُكَرَهُ لَمَّا انْخَضَابُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ .

الخامسة : ثُمَّ بَدَأَ فَعَلِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ يَبْنِي بِهِمَا سُنَّةَ الْإِحْرَامِ ، يَقْرَأُ فِيهِمَا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، فَإِنْ كَانَ مُنَاجَاةً مَسْجِدًا صَلَّاهَا فِيهِ ، فَإِنْ أَحْرَمَ فِي وَقْتِ فَرِيضَةٍ فَصَلَّاهَا أَغْنَتْهُ عَنْ رَكْعَتَيْ الْإِحْرَامِ ، وَلَوْ صَلَّاهَا مُنْفَرِدَتَيْنِ عَنِ الْفَرِيضَةِ كَانَ أَفْضَلَ ، فَإِنْ كَانَ الْإِحْرَامُ فِي وَقْتِ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ لَمْ يُصَلِّاهَا عَلَى الْأَصَحِّ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ الْإِحْرَامُ إِلَى خُرُوجِ وَقْتِ الْكَرَاهَةِ لِيُصَلِّيَاهَا .

السادسة : إِذَا صَلَّى أَحْرَمَ فِي الْأَفْضَلِ مِنْ وَقْتِ الْإِحْرَامِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، أَحَدُهُمَا الْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرِمَ عَقِبَ الصَّلَاةِ وَهُوَ جَالِسٌ ،

للرَّأْيِ (أَيْ غَيْرِ الْمَحْدَةِ فَخَرَجَتْ الْمَحْدَةُ وَالْحَتْنِي وَالرَّجُلُ فِيحْرَمَ عَلَيْهِمْ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ خِلَافًا لِمَجْمَعِ فِي الْأَخِيرِينَ ، فَقَدْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ عَلَى حُرْمَةِ الْحَنَاءِ عَلَى الرَّجُلِ وَلَمْ يَرَهُ الْبَاحِثُونَ لِمَجَازٍ فَكَانَ بِحُجَّتِهِمْ لَهُ غُلَطًا غَيْرَ مُعْتَدٍ بِهِ كَمَا بَسَطْتُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي تَأْلِيفِ تَقْيِيسِ . وَالْبَاقُونَ فَلَا يَسْنُ لَهُ ذَلِكَ نَظِيرَ مَا مَرَّ . وَالْخَضَابُ بِالسَّوَادِ وَالنَّقْشُ وَتَطْرِيفُ الْأَصَابِعِ بِهِ وَتَحْمِيرُ الْوَجْنَةِ جَائِزٌ لِحَلِيلَةِ أُذُنِهَا حَلِيلُهَا ، فَإِنْ كَانَتْ خَلِيَّةً أَوْ لَمْ يَأْذِنْ لَهَا وَلَا عَلِمَتْ رِضَاهُ حَرَمَ فَيَقِيدُ بِذَلِكَ مَا أَطْلَقَهُ الْمُصَنِّفُ (قَوْلُهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ) فِي الْكَرَاهَةِ نَظَرًا إِنْ كَانَ بِالْحَنَاءِ لَوْجُهَا أَوْ يَدَيْهَا وَقَصَدَتْ بِهِ سِتْرَهُمَا تَدَارِكَا مَا فَوْتَتْهُ مِنْ نَدَبٍ فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بَلْ لَوْ قِيلَ بِالنَّدَبِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَمْ يَبْعُدْ (قَوْلُهُ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وَجْهٌ مُنَاسِبُهُمَا اشْتِمَالُهُمَا عَلَى إِخْلَاصِ التَّوْحِيدِ وَالتَّصَدُّقِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَأَكَّدِ عَلَى الْحَرَمِ مَرَاعَاتِهِ (قَوْلُهُ أَغْنَتْهُ عَنْ رَكْعَتَيْ الْإِحْرَامِ) مِثْلُهَا كُلُّ نَافِلَةٍ تَنْجِزِي عَنْهَا فِي إِسْقَاطِ الطَّلَبِ وَكَذَا فِي حَصُولِ الثَّوَابِ إِنْ نَوَيْتَ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي صَلَاةِ الْاسْتِخَارَةِ : وَعَلَى هَذَا الْأَخِيرِ يَحْمِلُ مَا نَقَلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنِ الْأَصْحَابِ مِنْ اشْتِرَاطِ التَّعْيِينِ فِيهَا ، وَنَازَعُ فِي الْمَجْمُوعِ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ هَذِهِ مَقْصُودَةٌ فَلَا تَنْدَرِجُ كَسَنَةَ الظَّاهِرِ ، وَأَجَابَ عَنْهُ الزُّرْكَانِيُّ بِمَا ذَكَرْتُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ مَعَ رَدِّ مَا اعْتَرَضَ بِهِ عَلَيْهِ : (قَوْلُهُ لَمْ يُصَلَِّاهَا) هُوَ الْمُعْتَمَدُ لِتَأْخِيرِ سَبَبِهِمَا (قَوْلُهُ إِذَا ابْتَدَأَ لِلْسَّيْرِ) يَسْتَفْنِي مِنْهُ مَا مَرَّ

وَالثَّانِي أَنْ يُحْرِمَ إِذَا ابْتَدَأَ السَّجْدَ رَاكِبًا كَانَ أَوْ مَاشِيًا وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، قَدْ تَبَيَّنَ فِيهِ أَحَادِيثُ مُتَّفَقَةٌ عَلَى صِحَّتِهَا وَالْحَدِيثُ الْوَارِدُ بِالْأَوَّلِ فِيهِ ضَعْفٌ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ . وَأَمَّا السَّكِيُّ فَإِنْ قُلْنَا الْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ بَابِ دَارِهِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ يُحْرِمُ عَلَى بَابِهِ ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ وَيَطُوفُ ثُمَّ يُخْرَجُ ، وَإِنْ قُلْنَا يُحْرِمُ مِنَ الْمَسْجِدِ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَطَافَ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يُحْرِمُ قَرِيبًا مِنَ الْبَيْتِ كَمَا سَبَقَ .

(فَصْلٌ فِي صِفَةِ الْإِحْرَامِ وَمَا يَكُونُ بَعْدَهُ) صِفَةُ الْإِحْرَامِ أَنْ يَتَوَيَّأَ بِقَبْلِهِ الدُّخُولَ فِي الْحُجِّ وَالتَّلَاسُّبَ بِهِ ، وَإِنْ كُنَّ مُفْتَرِجًا نَوَى الدُّخُولَ فِي الْعُمْرَةِ ،

عَنِ الْمَاورِدِيِّ مِنْ سَنَةِ لِلخَطِيبِ يَوْمَ السَّابِعِ لِيُخَطِّبَ مُحَرَّمًا (قَوْلُهُ رَاكِبًا كَانَ أَوْ مَاشِيًا) مُوَافِقٌ لِمَا فُسِّرَ بِهِ فِي الْأَمِّ مَعْنَى انْبِعَاثِ الرَّاحِلَةِ الْوَارِدِ فِي الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ تَوَجَّهَهَا إِلَى مَكَّةَ سَائِرَةً وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِمَجْرَدِ ثَوَرَانِهَا خِلَافًا لِلْإِمَامِ حَيْثُ قَالَ مَعْنَى انْبِعَاثَ اسْتَوَتْ قَائِمَةً . وَيَدُلُّ لِلْقَوْلِ الْأَوَّلِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلُ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ لَكِنْ ضَعَفَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا . وَقَالَ السَّيِّكِيُّ لَوْلَا كَثْرَةُ الْأَحَادِيثِ وَاسْتِشْهَارُهَا بِإِحْرَامِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ انْبِعَاثِ رَاحِلَتِهِ لَكَانَ فِي هَذَا زِيَادَةٌ عِلْمًا عَلَيْهِ . ثُمَّ قَوْلُهُ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهَا مُرَادُهُ بِهِ أَنَّ أَحَدًا لَمْ يَطْعَنَ فِي صِحَّتِهَا لِأَنَّ الشَّيْخِينَ خَرَجَاهَا لِأَنَّ الْبُخَارِيَّ انْفَرَدَ بِبَعْضِهَا (قَوْلُهُ وَأَمَّا الْمَكِّيُّ الْخ) مُرَأْنُ الْمُعْتَمِدِ خِلَافَهُ (قَوْلُهُ صِفَةُ الْإِحْرَامِ) أَيُ الصِّفَةِ الْمُحْصَلَةِ لَهُ إِذْ هُوَ إِذَا يَطْلُقُ وَيُرَادُ بِهِ النِّبْيَةُ وَمِنْهُ قَوْلُهُمُ الْإِحْرَامُ رُكْنٌ أَوْ الصِّفَةُ الْخَاصَّةُ لِلدَّخُولِ فِي النَّسَكِ وَهِيَ الَّتِي يَفْسُدُهَا الْجَمَاعُ قَبْلَ التَّحَلُّلِ وَتَبْطُلُهَا الرَّدَةُ وَلَيْسَتْ التَّجَرُّدُ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ لَا يَصْبِحُ الْإِحْرَامُ إِلَّا بِالنِّبْيَةِ وَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْبَلْقِينِيُّ كَالسَّيِّكِيِّ مِنْ أَنَّ الْإِحْرَامَ غَيْرُ النِّبْيَةِ لَكِنْ يَتَوَقَّفُ حُصُولُهُ عَلَيْهَا كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ لَا يَتَأَنَّى مَا تَقَرَّرَ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَّ فِيهِ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى الصِّفَةِ السَّابِقَةِ هُوَ الْأَصْلُ وَعَلَى النِّبْيَةِ إِنَّمَا هُوَ لِكُونِهَا مُحْصَلَةٌ لِتِلْكَ الصِّفَةِ (قَوْلُهُ الدُّخُولُ فِي الْحُجِّ الْخ) هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِمُرِيدِ التَّعْيِينَ أَمَّا مُرِيدُ الْإِطْلَاقِ فَصِفَةُ إِحْرَامِهِ أَنْ يَتَوَيَّأَ بِقَبْلِهِ الدُّخُولَ فِي النَّسَكِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ حُجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ

وَإِنْ كَانَ قَارِنًا نَوَى الْبُخُولَ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ . وَالْوَاجِبُ أَنْ يَنْوَى هَذَا بِقَلْبِهِ وَلَا يَجِبُ التَّلَفُّظُ بِهِ وَلَا التَّلْبِيَةُ ، وَلَكِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِهِ لِسَانَهُ وَأَنْ يُكَلِّمَ ، لِأَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ قَالَ لَا يَصِحُّ الْإِحْرَامُ حَتَّى يُكَلِّمَ ، وَبِهِ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى ، فَلَاخْتِيَاظُ أَنْ يَنْوَى بِقَلْبِهِ وَيَقُولَ بِلِسَانِهِ وَهُوَ مُسْتَحْضِرٌ نِيَّةَ الْقَلْبِ : نَوَيْتُ الْحَجَّ وَأَحْرَمْتُ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى ، كَلَيْتَكَ اللَّهُمَّ كَلَيْتَكَ ، كَلَيْتَكَ إِلَى آخِرِ التَّلْبِيَةِ . وَإِنْ كَانَ حَجَّةً عَنْ غَيْرِهِ قَلِيلًا : نَوَيْتُ الْحَجَّ عَنْ فُلَانٍ وَأَحْرَمْتُ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، كَلَيْتَكَ اللَّهُمَّ كَلَيْتَكَ عَنْ فُلَانٍ إِلَى آخِرِ التَّلْبِيَةِ . قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيُّ : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُسَمَّى فِي هَذِهِ التَّلْبِيَةِ مَا أَحْرَمَ بِهِ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ فَيَقُولُ : كَلَيْتَكَ اللَّهُمَّ بِحَجَّةٍ كَلَيْتَكَ إِلَى آخِرِهَا ، أَوْ لَيْتَكَ

كما سنذكره (قوله فالاحتياط الخ) ظاهره أنه لا يتم الاحتياط إلا إن اقترنت النية بجميع التلبية وفيه عسر ، ولو قيل إنه يحصل اقترانها بالتلفظ بها وبأول التلبية لم يكن بعيداً إلا إن كان من يوجب التلفظ بها يوجهه بجميع الوارد مع اقتران النية بجميعه فحينئذ لا يتم الاحتياط إلا بما اقتضاه كلام المصنف .

(قوله عن فلان) تقدم في حج الأجير فيه تفصيل فراجع .

(قوله قال الشيخ أبو محمد الخ) أقره في المجموع وصوبه في الأذكار قال لأنه الموافق للأحاديث . قال الأذرعى وهو كما قال ، فما في المهمات من نصوب ما في الروضة كالإملاء من عدم التذب ضعيف . وقضية قوله من حج أو عمره أن المطلق لا يسن له أن يقول بنسك ولو قيل بنده له لم يبعد .

(قوله حجتين أو عمرتين) أى أو نصف حجة أو عمره فينقصد كاملاً قياساً على الطلاق على ما فيه مما بينته في شرح الإرشاد .

(قوله أربعة أوجه) زاد أن جماعة خامساً وهو الإحرام بما أحرم به الغير ولا زيادة

اللَّهُمَّ بُعْرَةً أَوْ بَعْجَةً وَعُسْرَةً . قَالَ وَلَا يَحْتَرُ بِهَذِهِ التَّلْبِيَةِ بَلْ يَسْمِعُهَا نَفْسُهُ بِخِلَافِ مَا بَنَدَهَا فَإِنَّهُ يَحْتَرُ بِهِ . وَأَمَّا مَا بَعَدَ هَذِهِ التَّلْبِيَةِ فَقُلِ الْأَفْضَلُ أَنْ يَذْكُرَ مَا أَحْرَمَ بِهِ فِي تَلْبِيَتِهِ أَمْ لَا ؟ فِيهِ خِلَافٌ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُهُ . وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرَانِ فِي الْحَدِيثِ وَاحِدُهُمَا مَحْمُولٌ عَلَى الْأَفْضَلِ وَالْآخَرُ لِإِبْيَانِ الْجَوَازِ .

(فرع) لَوْ نَوَى الْحَجَّ وَلَبَّى بِعُمْرَةٍ ، (نَوَى الْعُمْرَةَ وَلَبَّى بِالْحَجِّ ، أَوْ نَوَاهُمَا وَلَبَّى بِأَحَدِهِمَا أَوْ عَكْسَهُ . فَلَا غَبَارَ مَا نَوَاهُ دُونَ مَا لَبَّى بِهِ .

(فرع) لَوْ نَوَى حَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ انْصَقَدَتِ إِحْدَاهُمَا وَلَمْ تَلَزِمُهُ الْآخَرَى

(فرع) لَهُ فِيهَا يُحْرِمُ بِهِ أَرْبَعَةٌ أَوْ جِدٍ : الْإِفْرَادُ ، وَالتَّمَتُّعُ ، وَالْقِرَانُ ، وَالْإِطْلَاقُ .

فَأَمَّا الْإِفْرَادُ فَهُوَ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ مِنْ مِيقَاتِ طَرِيقِهِ ، ثُمَّ إِذَا فَرَغَ مِنْهُ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ زَادَهَا اللَّهُ شَرْفًا فَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ أَذَى الْحِلِّ وَيَفْرَغُ ، فَهَذِهِ صُورَةُ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا

وَلَهُ صُورَةٌ تَخْتَلَفُ فِيهَا سِيَاقِي بَيَانُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

لأن ما أحرم به الغير لا يخلو عن هذه الأربعة .

(قَوْلُهُ فَأَمَّا الْإِفْرَادُ) أَيْ الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ وَجْهُ آدَاءِ النَّسَكِينَ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْقِرَانَ أَفْضَلُ مِنْ إِفْرَادٍ لَمْ يَعْتَمِرْ بَعْدَهُ فِي سَنَتِهِ .

(قَوْلُهُ فَهُوَ الَّذِي يَحْرَمُ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ) مِثْلُهُ مَا إِذَا جَاوَزَهُ مَرِيدٌ لِلذَّكَاءِ ثُمَّ

وأما السُّتْمَعُ فهو الذي يُعْرَمُ بِالْعَمْرَةِ مِنْ مِيقَاتِ بَدْوٍ وَيَفْرَغُ مِنْهَا ثُمَّ يُنْشِئُ الْحَجَّ مِنْ مَكَّةَ ، سُمِّيَ مُتَمَتِّعًا لِاسْتِمَاعِهِ بِمَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ لَهُ جَمِيعُ الْمَحْظُورَاتِ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْعَمْرَةِ سَوَاءَ كَانَ سَلَقَ حَدِيثًا أَمْ لَمْ يَفْعَلْ .

وَأَمَّا الْقِرَانُ فَهُوَ أَنْ يُعْرَمَ بِالْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ جَمِيعًا فَتَنْدَرِجُ أَضَالُ الْعَمْرَةِ فِي أَضَالِ الْحَجِّ وَيَتَعَدُّ الْمِيقَاتُ وَالْفَعْلُ فَيَجْزِي عَنْهَا طَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَمَى وَاحِدًا وَحَلَقٌ وَاحِدٌ ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى مَا يَفْعَلُهُ مُفْرَدُ الْحَجِّ أَضْلًا . وَلَوْ أَحْرَمَ بِالْعَمْرَةِ وَخَدَمًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي طَوَافِهَا صَحَّ إِحْرَامُهُ بِهِ أَيْضًا

أَحْرَمَ وَقَدْ بَقِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ أَوْ الْحَرَمِ مَرَحِلَتَانِ وَإِلَّا لَزِمَهُ دَمُ الْإِسَاءَةِ فَقَطَّ عَلَى كَلَامٍ طَوِيلٍ بَاتَى فِيهِ .

(قَوْلُهُ ثُمَّ يُنْشِئُ الْحَجَّ مِنْ مَكَّةَ) شَرْطٌ فِي وَجُوبِ الدَّمِ لَا فِي تَسْمِيَتِهِ مُتَمَتِّعًا كَمَا سَنَذْكُرُهُ إِذْ لَوْ عَادَ وَأَحْرَمَ بِهِ مِنْ الْمِيقَاتِ كَانَ مُتَمَتِّعًا وَلَا دَمَ عَلَيْهِ .

(قَوْلُهُ سُمِّيَ مُتَمَتِّعًا) أَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّ هَذَا وَجْهَ تَسْمِيَتِهِ مُتَمَتِّعًا لِإِلْزَامِهِ بِالْدَمِ وَهُوَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ سَبَبُ لَزُومِ الدَّمِ لَهُ كَوْنُهُ رِيحَ مِيقَاتٍ كَمَا بَاتَى . وَقَوْلُهُ لِاسْتِمَاعِهِ أَيْ لَتَسْكُنِهِ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ .

(قَوْلُهُ وَلَا يَزِيدُ عَلَى مَا يَفْعَلُهُ مُفْرَدُ الْحَجِّ أَضْلًا) هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْوَاجِبِ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَقَدْ قَالَ الصِّمَرِيُّ وَالْعِمْرَانِيُّ يَسْنُ أَنْ يَأْتِيَ بِطَوَافَيْنِ وَسَعِيَيْنِ وَسَيَأْتِي مُبَسُوطًا فِي فَصْلِ النِّسْبَةِ ، وَهَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا يَسْنُ ، وَحِينَئِذٍ يَبْقَى كَلَامُ الْمُصَنِّفِ عَلَى ظَاهِرِهِ .

(قَوْلُهُ وَلَوْ أَحْرَمَ بِالْعَمْرَةِ وَخَدَمَهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ) مِثْلُهُ الْإِحْرَامُ بِهَا قَبْلَ أَشْهُرِهِ ثُمَّ إِدْخَالُهُ عَلَيْهَا فِي أَشْهُرِهِ كَمَا سَيُصْرَحُ بِهِ .

(قَوْلُهُ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي طَوَافِهَا) أَيْ وَلَوْ بِخُطْوَةٍ ، وَخَرَجَ بِهِ اسْتِلَامُ الْحَجَرِ بَيْنَتِهِ فَيُصَحُّ إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ بَعْدَهُ كَمَا فِي الْجُمُوعِ لِأَنَّهُ مُقَدِّمَتُهُ لَا بَعْضُهُ . وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ عَنْهُ عَدَمَ الصَّحَةِ سَبْرًا وَلَوْ شَكَّ هَلْ أَدْخَلَهُ قَبْلَ الشَّرُوعِ أَوْ بَعْدَهُ صَحَّ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ جَوَازُ الْإِدْخَالِ وَشَمِلَ كَلَامُهُ مَا لَوْ أَلْفَسَدَهَا قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي طَوَافِهَا ثُمَّ أَدْخَلَهُ عَلَيْهَا وَالْأَصَحُّ انْعِقَادُهُ فَاسِدًا فَيَلْزِمُهُ الْمَضْيُ فِي

وصارَ قارِناً ولا يَحْتَاجُ إلى نِيَةِ الْقِرَانِ . ولو أَحْرَمَ بِالْحَجِّ أَوَّلًا ثُمَّ أَحْرَمَ
بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي أَفْعَالِ الْحَجِّ لَمْ يَصَحَّ إِحْرَامُهُ بِهَا عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ .
ولو أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي
طَوَافِ الْعُمْرَةِ صَحَّ إِحْرَامُهُ بِهِ وَصَارَ قارِناً عَلَى الْأَصَحِّ .

وَأَمَّا الْإِطْلَاقُ فَهُوَ أَنْ يَنْوِيَ نَفْسَ الْإِحْرَامِ وَلَا يَقْصِدَ الْحَجَّ وَلَا الْعُمْرَةَ
وَالْقِرَانَ فَهُوَ جَائِزٌ بِلَا خِلَافٍ ثُمَّ يَنْظَرُ فَإِنْ كَانَ إِحْرَامُهُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ
فَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى مَا شَاءَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ قِرَانٍ وَيَكُونُ الصَّرْفُ وَالتَّصْمِينُ بِالنِّيَّةِ
بِالْقَلْبِ لَا بِاللِّسَانِ وَلَا يَحْزِيهِ الْعَمَلُ

النَّسْكِينَ وَالْقَضَاءُ ، وَهَلْ يَحْرَمُ عَلَيْهِ الْإِدْخَالُ حِينَئِذٍ إِذَا عِلِمَ بِالْفُسَادِ لِأَنَّهُ تَلْبَسُ بِالْعِبَادَةِ
الْفَاسِدَةِ حَرَامٌ أَوَّلًا لِأَنَّهُ فَاسِدُ الْحَجِّ كَصَحِيحِهِ كُلِّ مُحْتَمِلٍ ، وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبُ ، فَإِنْ أَفْرَدَ فِيهِ
بِأَنْ أَتَى بِكُلِّ مِنَ النَّسْكِينَ وَحَدَهُ أَوْ قَرْنَ أَوْ تَمَتَّعَ فَعَلَيْهِ دَمٌ فَقَطْ . أَمَّا فِي الْإِفْرَادِ فَلَأَنَّهُ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ
فِي الْقَضَاءِ الْقِرَانَ وَدَمَهُ فَإِذَا تَبَرَّعَ بِالْإِفْرَادِ لَمْ يَسْقُطِ الدَّمُ ، وَأَمَّا فِي الْقِرَانِ فَوَاضِحٌ ، وَأَمَّا
فِي التَّمَتُّعِ فَلَأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ دَمُ بَقْرَانٍ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ . وَقَالَ الْبَلْقَيْنِيُّ يُلْزَمُهُ دَمُ الْقِرَانِ الَّذِي
الْتَزَمَهُ بِالْإِفْسَادِ وَآخِرُ التَّمَتُّعِ .

(قَوْلُهُ وَصَارَ قارِناً عَلَى الْأَصَحِّ) هُوَ الْمَعْتَمَدُ ، وَلَا تَغْتَرُّ بِقَوْلِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ : عَامَّةُ
الْأَصْحَابِ عَلَى خِلَافِهِ .

(قَوْلُهُ فَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى مَا شَاءَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ قِرَانٍ) أَيْ وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَيَكُونُ
كَمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ كَمَا رَجَّحَهُ الْإِسْنَوِيُّ . وَأَفْهَمُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ أَنَّ لَهُ أَيْضاً الصَّرْفَ
إِلَى مَا شَاءَ وَإِنْ فَاتَ وَقْتُ الْحَجِّ وَهُوَ أَحَدُ أَحْثَالَيْنِ لِلْقَاضِي ، قَالَ غَيْرُهُ وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ
الْأَصْحَابِ ، فَعَلَيْهِ إِنْ عَيْنُهُ لِعُمْرَةٍ فَذَلِكَ أَوْلَحُجٍّ فَكُنْ فَاتَهُ الْحَجَّ ، وَلَهُ أَحْثَالٌ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ عُمْرَةٌ
وَرَجَّحَهُ الزُّرْكَشِيُّ . قَالَ الْإِسْنَوِيُّ : وَقَوْلُ الرُّوْبَانِيِّ صَرْفُهُ إِلَى الْعُمْرَةِ يُوَافِقُهُ لَكِنَّهُ يَوْمُهُ
الْإِحْتِيَاجُ إِلَى الصَّرْفِ .

(قَوْلُهُ قَبْلَ النِّيَّةِ) أَيْ الصَّارِفَةُ وَشَمِلَ إِطْلَاقَهُ كَالْأَصْحَابِ لِلْعَمَلِ الْوَاجِبِ وَالْمَنْتَوَبِ ، فَقَوْلُ

قَبْلَ النَّيَّةِ ، وَإِنْ كَانَ إِحْرَامُهُ قَبْلَ أَشْهَرِ الْحَجِّ افْتَقَدَ إِحْرَامَهُ عُحْرَةً .

(واعلم) أَنَّ هَذِهِ الْأَوْجُهَ الْأَرْبَعَةَ جَائِزَةٌ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ .

وَأَمَّا الْأَفْضَلُ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجُهِ فَهِيَ الْإِفْرَادُ ، ثُمَّ التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْقِرَانُ ، وَالتَّعْيِينَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِطْلَاقِ .

(واعلم) أَنَّ الْقِرَانَ أَفْضَلُ مِنْ إِفْرَادِ الْحَجِّ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَغْتَمِرَ بَعْدَهُ فِي سَفْتِهِ ، فَإِنَّ نَاقِضَ الْعُمُرَةِ عَنْ سَنَةِ الْحَجِّ مَكْرُوهٌ .

العمراني والحضرمي لو طاف ثم صرفه للحج وقع طوافه عن القدوم فيه نظر وإن اعتمده الإسنوي وغيره لأنه من سنن الحج المقصودة ، فإذا فعل قبل الصرف لم يعتد به من تلك الحيثية وإن اعتد به من حيث كونه تحية للبيت أن هذا لا يتوقف على خصوص الإحرام فضلاً عن كونه بحج ، وينبغي حل كلاهما على هذه الحيثية حتى يكون له وجه ، وحينئذ فلو سعى بعد لم يجزه ، وإن قلنا بما قالاه هكذا أفهم قال القاضي ولو أحرم مطلقاً ثم أفسده قبل التعيين فأبهما عينه كان مفسداً له .

(قوله من غير أن يعتمر بعده في سنته) عبر بمثله في المجموع وكلام الروضة وأصلها محمول عليه ، وبه يعلم أن المراد بسنته ما بقي من شهر ذي الحجة الذي هو شهر حجه ، وأنه لو اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج في عامه ولو من ميقات بلده لم يكن إفراداً ، وهو كذلك خلافاً للمحب الطبري أو غيره إلا أن يؤول كلامهم بأن المراد الأفراد الذي هو قسم التمتع الموجب للدم لا مطلقاً ، لأن الأصح أنه تمتع لادم فيه لأن الشروط التي ذكرها المصنف للتمتع إنما هي لوجوب الدم عليه لا لتسميته متمتعاً كما صرح به فهو من أحرم بالعمرة وأتمها ثم بالحج ، فالصورة المذكورة دون الأفراد في الفضل وأفضل من القران . وظاهر أن محل ذلك ما لم يعتمر أيضاً بعد الحج في سنته وإلا كانت من صور الأفراد القاضل بل أفضلها . أما إذا لم يعتمر في تلك السنة أصلاً فإن كلا من التمتع والقران أفضل منه . وقول المتولي الإفراد أفضل وإن اعتمر في سنة أخرى قال في المجموع شاذ ضعيف وهو كذلك وإن اختاره السبكي مستدلاً بأنه لم ينقل عن فعله عليه السلام اعتبار بعد حجه ، ويرده قول المصنف جمعاً بين الروايات الكثيرة المتناقضة في إحرامه عليه السلام : الصواب الذي نعتقه أنه عليه السلام أحرم أولاً بالحج مفرداً

وَيَجِبُ عَلَى الْقَارِنِ وَالْمُسْتَعِدِّ دَمٌ شاةٍ فَصَاعِدًا صِفَتُهَا الْأَضْعَفِيَّةُ ، وَبَحْرِيَّةُ سُبُعُ بَدَنَةٍ أَوْ سُبُعُ بَقَرَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَدْنَى فِي مَوْضِعِهِ أَوْ وَجَدَهُ بِأَكْثَرِ مَنْ تَمَنَّى الْمِثْلَ لَزِمَهُ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ . وَإِنَّمَا يَجِبُ الدَّمُ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ : أَنْ لَا يَعُودَ إِلَى مِيقَاتِ بَلَدِهِ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ ،

ثُمَّ ادْخُلْ عَلَيْهِ الْعُمَرَةَ لِمَصْلُحَةِ بَيَانِ الْإِحْرَامِ بِهَا فِي أَشْهُرِهِ هَذَا الْجَمْعِ الْعَظِيمِ وَإِنْ بَيْنَهُ قَبْلَ ذَلِكَ بِاعْتِمَارِهِ فِيهَا ثَلَاثَ مَرَاتٍ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ فِي الْقَعْدَةِ ، وَإِنَّمَا سَأَلَ لِهَذَا خُصُوصِيَّةً لَهُ إِنْ مَنَعْنَا إِدْخَالَهَا عَلَى الْحَجِّ ، فَتَرَجَّحَ الْإِفْرَادُ لِأَخْتِيَارِهِ عَلَيْهِ ، وَلِذَا وَاطَّبَ عَلَيْهِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ إِلَّا عَلِيًّا فَاخْتَلَفَ فَعَلُهُ . وَعِلْمٌ مِنْ إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْإِفْرَادَ أَفْضَلُ وَإِنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ بَعْدَ حُجَّةِ أَوْ الْقَارِنِ قَبْلَ قَرَانِهِ أَوْ بَعْدَهُ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَإِنْ بَحِثَ الْإِسْنَوِيُّ فِي الْأَوَّلَى أَنَّهَا أَفْضَلُ مِنَ الْإِفْرَادِ ، وَكَذَا هُوَ وَغَيْرُهُ فِي الثَّانِيَةِ تَبَعًا لِلْبَازِرِيِّ ، لِأَنَّ فِي الْإِتْبَاعِ مَا يَزِيدُ عَلَى فَضْلِ النَّسَكِ الثَّالِثِ الَّذِي أَتَى بِهِ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ إِنْ فَعَلَ الضَّحَى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ أَفْضَلُ مِنْ فَعْلِهَا اثْنِي عَشَرَ رَكَعَةً لِلْإِتْبَاعِ ، وَنَظَائِرُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ فِي كَلَامِهِمْ . وَلَكِنْ أَنْ تَفْرُقَ بَيْنَ مَا تَشَبَّهَا بِهِ مِنْ قَوْلِ الْأَصْحَابِ فَيَمُنْ بِرَجْوِ الْمَاءِ آخِرَ الرَّقْعَةِ فَإِنْ صَلَّى بِالنِّعَمِ أَوَّلَهُ وَبِالْمَاءِ آخِرَهُ فَهُوَ الْهَيَاةُ فِي إِحْرَازِ الْفَضِيلَةِ وَبَيْنَ مَا هُنَا بِأَنَّ ذَاتَ الصَّلَاةِ الْمُفْعُولَةَ مَعَ النَّقْصِ هِيَ الصَّلَاةُ الْمُفْعُولَةُ مَعَ الْكَمَالِ فَقَدْ أَتَى بِالْكَمَالِ الْمَقْصُودَ وَزِيَادَةَ مَعِ عِلْزِهِ ، وَأَمَّا هُنَا فَلَمْ يَأْتِ بِالْصِفَةِ الْكَامِلَةِ أَصْلًا مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْهَا وَإِنَّمَا أَتَى بِالنَّقْصِ وَزَادَ بِعَمَلِ آخَرٍ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَجْبِرُ مَا وَقَعَ مِنَ النَّقْصِ لِأَنَّهُ أَجْنَبِيٌّ عَنْ مَحَلِّهِ .

(قَوْلُهُ فَصَاعِدًا) أَيُّ فَبَقَرَةٍ فَوَاحِدَةٍ مِنَ الْإِبِلِ ، وَلَيْسَ مُرَادُهُ فَشَاتَيْنِ فَأَكْثَرُ لِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الْوَاحِدَةِ لَا يَقَعُ وَاجِبًا وَكَالْكَلَامِ فِيهِ .

(قَوْلُهُ بِأَكْثَرِ مَنْ تَمَنَّى مِثْلَهُ) مِثْلُهُ مَا لَوْ احتَاجَ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى ثَمَنٍ مِثْلَهُ كَمَا يَأْتِي بِسَطِّهِ مَعَ بَيَانِ الصُّومِ وَوَقْتِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ فَوَائِدِ وَأَنْحَاثٍ فِي بَابِ الدَّمَاءِ آخِرِ الْكِتَابِ .

(قَوْلُهُ بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ أَنْ لَا يَعُودَ إِلَى مِيقَاتِ بَلَدِهِ) أَيُّ إِنْ كَانَ لِإِحْرَامِهِ بِالْعُمَرَةِ وَإِلَّا بَانَ جَاوِزَهُ غَيْرَ مَرِيدٍ لِلنَّسَكِ ثُمَّ أَحْرَمَ مِنْ حَيْثُ عَجِنَ لَهُ لَمْ يَحْتَجْ لِلْعُودِ إِلَّا لِلْحُلِّ لِإِحْرَامِهِ أَوْ مِثْلَ مَسَافَتِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ مِيقَاتُهُ فَلَا يَكْلِفُ أَبْعَدَ مِنْهُ وَكَعُودِهِ لِمِيقَاتِ بَلَدِهِ عُودَهُ لِمِثْلَ مَسَافَتِهِ أَوْ لِمِيقَاتِ آخَرٍ وَلَوْ أَقْرَبَ مِنْهُ سِوَاءِ عَادَ إِلَيْهِ وَأَحْرَمَ مِنْهُ أَمْ عَادَ إِلَيْهِ مُحْرَمًا إِذِ الْقَصْدُ قَطْعُ تِلْكَ الْمَسَافَةِ مُحْرَمًا وَإِنَّمَا لَمْ يَكْتَفِ بِالْعُودِ إِلَى الْأَقْرَبِ إِذَا جَاوَزَ الْمِيقَاتِ لَمَّا مَرَّ ، فَصَلَّمْ أَنَّهُ لَا يَكْفِي مَجْرَدُ الْخُرُوجِ إِلَى مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ حَيْثُ لَمْ يَكُنَا مِثْلَ مَسَافَةِ مِيقَاتِهِ وَإِنْ قَالَ بِهِ جَمْعٌ . نَعَمْ إِنْ خَرَجَ

وَأَنْ يَكُونَ إِحْرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَأَنْ يَحُجَّ مِنْ عَلَيْهِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي التَّجْدِ الْحَرَامِ وَمِنْ أَهْلِ الْحَرَمِ وَمَنْ كَانَ مِنْهُ عَلَى أَقْلٍ مِنْ مَرَحَلَتَيْنِ ،

لمرحلتين من الحرم فقضية قول الروضة وأصلها لو عاد لميقات أقرب لادم عليه لأنه أحرم من موضع ليس ساكنه من حاضري المسجد الحرام سقوط الدم لأن الخارج لمرحلتين من الحرم أحرم من موضع ليس ساكنه من الحاضرين على مرجح النووي . ويؤيده ما في الكفاية عن الإنابة والعدة من أن المتمتع لو سافر بعد عمرته سفر قصر أى من الحرم ثم حج من سنته أى بأن أحرم من تلك المسافة فلا دم عليه ، ونقله في المجموع عن قطع الفوراني وأقره وإنما ينفعه العود إن كان قبل تلبسه بنسك ولو بعض طواف القدوم بأن أحرم بالحج خارج مكة مثلاً ثم دخل إليها ثم طاف بعض طواف القدوم ثم خرج إلى الميقات بعد طواف القدوم أو طواف الوداع بأن أحرم بالحج منها ثم طاف للوداع عند خروجه لعرفة فإنه يسن له كما يأتي في كل من هذين لا ينفعه العود لأنه إنما أتى بما يشبه التحلل وإنما ينفعه العود أيضاً إن كان قبل الوقوف بعرفة كما اقتضاه تعبير الروضة والمجموع وغيرهما وصرح به بعض المتأخرين وحمل عبارتهما على غير ذلك فيه نظر وسيأتي الفرق بينه وبين القارن (قوله وأن يكون إحرامه بالعمرة في أشهر الحج) يفهم منه أنه لو أحرم آخر جزء من رمضان لم يلزمه دم وهو كذلك بل له ثواب عمرة في رمضان لكن دون ثواب من أتى بجميع أفعالها فيه . (قوله وأن لا يكون من حاضري المسجد الحرام) أى حين إحرامه بالعمرة بأن لا يكون حال تلبسه متوطناً بالحرم أو قريباً منه (قوله ومن كان منه الخ) هو الماعز الذي رجحه الرافعي في الشرح الصغير واقتضاه كلامه في الكبير وتبعه المصنف في كتبه والعبارة بالوطن فلو توطن غريب محلاً بين الحرم دون مرحلتين فلا دم أو مكى محلاً بينه وبين الحرم مرحلتان فالدم ولا أثر لخرقة الاستيطان ومن له مسكنان أحدهما قريب من الحرم اعتبر ما إقامته به أكثر ثم ما به أهله وماله دائماً أو غالباً فإن كان كل محمل اعتبر الأهل كما ذكره المحب الطبري وحصل المراد بهم في الزوجة والأولاد المحاجير وأقره المتأخرون ، ثم ما عزم على الرجوع إليه للإقامة فيه ، ثم ما خرج منه ، فإن استويا في كل شيء اعتبر محل إحرامه . ويؤخذ من اعتبارهم فيمن له مسكنان ما إقامته به أكثر أن من لمسكنه طريقان إلى الحرم إحداهما على دون مرحلتين والأخرى على مرحلتين اعتبر ما يكون سلوكه له أكثر ، ويحتمل أنه حاصر مطلقاً لأن منزله يصدق عليه أنه على دون مرحلتين ، ولا نظر لكونه يصدق عليه أنه على أكثر من ذلك لأن الأصل براعة الذمة من الدم . إذا علمت ذلك فالماعز الذي لا يحج عنه أن من قصد مكة إن جاوز الميقات غير مرید للنسك ثم اعتصر حين عنقه له ذلك بمكة أو بقرىها لزمه دم على

فَإِنْ قَدَّ أَحَدَ هَذِهِ الشُّرُوطِ فَلَا دَمَ عَلَيْهِ وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَقِيلَ يَكُونُ

المختار في الروضة والمجموع في الأولى وعلى الأصح فيهما تبعاً للعراق في الثانية لأنه ليس من الحاضرين لعدم الاستيطان . وما نقله الزركشي وغيره عن جمع كالغزالي في الأولى وعن ابن كنج والدارمي في الثانية من عدم لزومه لأنه حاضر أو في معناه فبني على أحد قولي الشافعي رضي الله تعالى عنه أن الحاضر من حصل ثمة ولو مسافراً والمشهور خلافه لكن استشكل ما هنا بما في الروضة من محل آخر من أنه لو جاوز الميقات مريداً للنسك ثم أحرم بالعمرة متمتعاً وبينه وبين مكة مرحلتان لزمه دمان دم للتمتع ودم للإساءة أو أقل قدم للإساءة فقط لفقد التمتع الموجب للدم لأنه حينئذ من حاضري الحرم فكيف يجعل هذا من الحاضرين مع عصيانه ولا يجعل ذلك منهم مع عدم عصيانه . وأجيب بأن ذاك محمول على غير المستوطن وهذا محمول على المستوطن ، ورد بأن المستوطن لا فرق في عدم وجوب الدم عليه بين أن يحرم على مرحلتين من مكة أو أقل وقد فرقوا فيه بينهما ولك رده بأن التفرقة إنما هي بالنسبة للوطن لا للحل الإحرام ، وحينئذ فالذي يتجه أن يقال إن كان بين وطنه والحرم مرحلتان لزمه دم التمتع سواء أجاز ميقاته مريداً للنسك أم لا أو دونهما لم يلزمه مطلقاً وبهذا يجتمع أطراف كلام الشيخين . وقول البلقيني من دخل مكة في غير أشهر الحج ثم اعتمر في أشهره أي ثم حج من سنته لا يلزمه دم مبنى على الضعيف السابق . واستشكل أيضاً تعبيرهما هنا بالقرب من مكة مع أن المعتبر عندهما القرب من الحرم ، ويجاب بأنهما إنما تركا التنبيه عليه للعلم به بما قدمناه على أن مكة قد تطلق ويراد بها جميع الحرم .

«(فرع)» أحرم آفاق بالعمرة في أشهر الحج وأتمها تم قرن من عامه لزمه دمان كما قاله البغوي . وقال المزني إنه قياس قول الشافعي وتبعه الشيخ أبو حامد ومشى عليه البلقيني والرضي الطبري ونقله العز بن جماعة عن والده ، لكن صوب السبكي لزوم دم واحد للتمتع . قال لأن من وصل مكة فقرن أو تمتع فهو حاضر وعلى تقدير أن لا يلحق بالحاضرين قدم التمتع والقران متجانس فيتداخلان ، ثم قال نعم إن قيل إن الحاضر هو المستوطن استقام وجوب دميين مع احتمال فيه من جهة التدخل . ويؤخذ من كلامه أن ما صوبه من لزوم دم واحد مبني على القول الضعيف من عدم اعتبار الاستيطان ومن ثمة لما كان الإنسوى وغيره يعتمدونه تبعوا السبكي فيما صوبه وأن التدخل إنما هو احتمال له ولكن وجهه قوى ، ويؤيده ما مر فيمن أفسد عمرته ثم أدخل عليها الحج . وقه يقال قياس ما قاله البغوي أن المتمتع لوكرر العمرة قبل حجه تكرر الدم وهو ما أفني به الرعي لكن قال جمع متأخرون بعلمه وهو الأوجه . وفي المجموع في مبحث التمتع عن صاحب البيان ما يصرح به . والفرق أن علة وجوب الدم في القارن ترفهه بأحد النسكين وهو حاصل هنا مع

مُفْرِدًا. وَإِنَّمَا يَجِبُ الدَّمُّ عَلَى الْقَارِنِ بِشَرَطَيْنِ : أَنْ لَا يَمُودَ إِلَى الْمِيقَاتِ بَعْدَ دُخُولِ مَسَكَةٍ وَقِيلَ يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي السَّجْدِ الْحَرَامِ .

رَبِحَهُ لِلْمِيقَاتِ أَيْضًا فَوَجِبَ الدِّمَانُ ، وَفِي التَّمَتُّعِ رَبِحَهُ لِلْمِيقَاتِ لِأَنَّهُ لَوْ بَدَأَ بِالْحَلِجِ لاحتِجَاجُ بَعْدِهِ إِلَى الْخُرُوجِ لِأَدْنَى الْحُلِّ لِلْإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ وَهُوَ غَيْرُ مُتَكَرِّرٍ . وَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَعَ مَا مَرَّ وَيَأْتِي أَنَّ الْمَوْجِبَ لِدَمِ التَّمَتُّعِ هُوَ الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ مَعَ الْإِحْرَامِ بِالْحَلِجِ وَأَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الدِّمِّ عَلَيْهِ وَبَعْدَ الْإِحْرَامِ بِهَا وَأَنَّهُ لَوْ قَدَّمَ الدِّمَّ هُنَا عَلَى بَعْضِ الْعُمْرَةِ الْمُتَكَرِّرَةِ لَمْ يُلْزَمَهُ لِلْمُتَأَخِّرَةِ عَنْهُ شَيْءٌ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ هِيَ الْمَوْجِبُ وَإِنَّمَا الْمَوْجِبُ هُوَ الْأَوَّلَى وَالْإِحْرَامُ بِالْحَلِجِ كَمَا تَقَرَّرَ . وَهَذَا يَفْرُقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا لَوْ فَعَلَ الْمُحْرَمُ مُحْرَمَاتٍ مِنْ جِنْسٍ وَكَفَّرَ فِي أَثْنَائِهَا لِأَنَّ الْمُتَأَخِّرَ ثَمَّةٌ مُسْتَقِلٌّ بِإِجَابِ فَلَمْ يُمْكِنْ وَقُوعُ الْمُتَقَدِّمِ عَلَيْهِ عَنْهُ ثُمَّ رَأَيْتُنِي صَرَحْتُ بِذَلِكَ فَيَأْتِي آخِرُ الْكِتَابِ (قَوْلُهُ أَنَّ لَا يَمُودُ إِلَى الْمِيقَاتِ) أَيْ الَّذِي أَحْرَمَ مِنْهُ أَوْ إِلَى مِثْلِ مَسَافَتِهِ أَوْ مِيقَاتِ آخِرٍ أَوْ مَرَحِلَتَيْنِ مِنَ الْحَرَمِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي التَّمَتُّعِ الْمُلْحَقِ بِهِ الْقَارِنُ (قَوْلُهُ بَعْدَ دُخُولِ مَكَّةَ) يَفْهَمُ أَنَّهُ لَوْ عَادَ قَبْلَ دُخُولِهَا لَمْ يَسْقُطْ وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى الْأَوَجْهِ لَوْ جُوبَ قَطْعُ كُلِّ الْمَسَافَةِ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمِيقَاتِ لِكُلِّ مِنَ النَّسَكَيْنِ ، وَأَنَّهُ لَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْمِيقَاتِ وَدَخَلَ مَكَّةَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ قَبْلَ الطَّوَافِ فَأَحْرَمَ بِالْحَلِجِ لَمْ يُلْزَمَهُ دَمٌ وَإِنْ كَانَ قَارِنًا وَهُوَ ظَاهِرٌ وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ الدَّارِمِيِّ وَأَقْرَهُ السَّبْكَى (قَوْلُهُ وَقِيلَ يَوْمَ عَرَفَةَ) يَعْنِي قَبْلَ الْوُقُوفِ بِهَا فَلَوْ عَادَ بِهِ اسْتَقَرَّ الدَّمُّ . وَمُقْتَضَى كَلَامِهِ أَنَّهُ لَوْ عَادَ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ فَلَا دَمَ وَإِنْ طَافَ لَقُدُومُهُ قَالَ بَعْضُهُمْ وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَنُزِعَ بِمَا لَا يَجْدَى وَقِيَاسُهُ أَنَّ الْعُودَ يَنْفَعُهُ وَإِنْ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ . فَإِنْ قَلَّتْ مَرَّةٌ فِي التَّمَتُّعِ أَنْ عَوَدَهُ إِنَّمَا يَفِيدُ إِذَا كَانَ قَبْلَ التَّلْبَسِ بِنَسَكٍ وَقَدْ أَخْلَقُوا الْقَارِنَ بِهِ فِي أَكْثَرِ أَحْكَامِهِ فَمَا الْمَعْنَى الَّذِي أَوْجَبَ عَدَمَ لِحُوقِهِ بِهِ هُنَا ؟ قُلْتُ الْقِيَاسُ وَاضْهِحْ عَلَى مُقَابَلَةِ الَّذِي مَرَّ ، فَيُجَابُ بِأَنَّهُ قَدْ مَرَّ لَكَ أَنَّ مَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتِ ثُمَّ عَادَ بَعْدَ الشَّرْعِ فِي الطَّوَافِ لَمْ يَنْفَعِهِ الْعُودُ أَيْ لِأَنَّهُ أَخَذَ فِي أَسْبَابِ التَّحُلُّلِ حَقِيقَةً إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا وَإِلَّا فَقِيَاسًا يَشْهَرُ فَلَمْ يَشْرَعْ لَهُ لَثَلَا يَتَأَدَّى النَّسَكُ بِإِحْرَامٍ نَاقِصٍ . إِذَا عَلِمْتَهُ فَطَوَافُ التَّمَتُّعِ بِقِسْمِهِ السَّابِقِينَ وَقَعَ بَعْدَ تَحُلُّلِهِ مِنْ أَحَدٍ نَسَكِيهِ وَقَدْ مَرَّ أَنَّ كِلَاهُمَا لَهُ دَخَلٌ فِي إِجَابِ الدِّمِّ فَكُلُّهُ وَقَعَ بَعْدَ فَعَلِ بَعْضِ التَّحُلُّلِ فَلَمْ يَنْفَعِهِ الْعُودُ لِذَلِكَ بِخِلَافِ الْقَارِنِ فَإِنْ طَوَّافَهُ وَقَعَ قَبْلَ دُخُولِ شَيْءٍ مِنْ أَسْبَابِ تَحُلُّلِ نَسَكِيهِ فَيَنْفَعُهُ الْعُودُ لِزَوَالِ النِّقَاصِ بِهِ حِينَئِذٍ مَعَ عَدَمِ تَقْصِيرِهِ . وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَنْظُرُوا فِي حَقِّهِ لَوْجُودَ مَا يَشْهَرُ مِنْهُ بِخِلَافِ مَجَاوِزِ الْمِيقَاتِ . وَأَمَّا السَّعَى بَعْدَهُ فَقَدْ وَقَعَ بِطَرِيقِ التَّبَعِ مَعَ أَنَّهُ لَا دَخَلَ لَهُ حِينَئِذٍ فِي التَّحُلُّلِ بِخِلَافِ وَقُوفِهِ بِعَرَفَةَ لِأَنَّهُ شَرُوعٌ فِي أَسْبَابِ التَّحُلُّلِ فَلَمْ يَنْفَعِ الْعُودَ بَعْدَهُ وَتَقَعَ قَبْلَهُ . وَاعْلَمْ أَنَّ صَاحِبِي الْبُرُوقِ وَالْبَابِ قَالَا يَشْتَرِطُ فِي الدِّمِّ عَلَى التَّمَتُّعِ تَمَتُّعُ بَيْنِ النَّسَكَيْنِ . قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّ يَحْصُلُ زَمَانٌ بَيْنَهُمَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَمَتَّعَ فِيهِ بِنَسَكِي الطَّيِّبِ وَالْجَمَاعِ أَهْدَوْفِيهِ نَظَرَ . وَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا يَتَبَعَّرُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ .

(فرع) لو أحرّم عمرو بمسأ أحرّم به زيدٌ جازَ للأحاديثِ الصحيحة في ذلك . ثم إن كان زيدٌ محرماً انعقد لعمره مثلُ إحرامه ، وإن كان حَجًّا فَحَجٌّ ، وإن كان عُمْرَةً فَعُمْرَةٌ ، وإن كان قِرَانًا قِرَانٌ ، وإن كان مُطلقاً انعقدَ إحرامُ عمرو أيضاً مُطلقاً ، ويَتَخَيَّرُ في صَرْفِهِ إلى ما شاء كما يَتَخَيَّرُ زيدٌ ، ولا يُلْزَمُهُ صَرْفُهُ إلى ما يَصْرِفُ إليه زيدٌ إلا إذا أرادَ كإحرام زيدٍ بعدَ تعيينه . ولو

(تنمّة) قد يجب الدم على غير محرم كسأجر أمر أجبره بتمتع أو قران وولى نحو صبي قرن أو تمتع أو فعل محظوراً آخر بتفصيله الآتى (قوله انعقد لعمره مثل إحرامه) محله كما يعلم من آخر كلامه إن صح إحرامه بخلاف ما إذا أحرّم بفاسد أو كان غير محرم أو كافراً أو أتى بصورة الإحرام ولو مفصلاً فإنه ينعقد لعمره مطلقاً في كل ذلك لأنه قصده بصفة فإذا بطلت بقى أصلها (قوله إلا إذا أراد كإحرام زيد بعد تعيينه) هو ما فى التهذيب ويؤيده ما قاله المتولى ونقله الرويانى عن الأصحاب من صحة أنا محرم غداً أو رأس الشهر أو إذا دخل فلان ثم إذا وجد الشرط صار محرماً بخلاف قوله إذا أو متى أو إن أحرّم زيد أو طلعت الشمس فأنما محرم والفرق فيه عسر ، وقد يتمحل له بأن الأول قدم فيه الجرم بالإحرام ثم علّقه على شيء آخر فلشدة تعلق النسك لم يمكن الإلغاء مع الجزم ولكون الكلام لا يتم إلا بآخره لم يكن محرماً من حين التلّفظ بخلاف الثانى فإنه قدم فيه أداة التعليق فلم يمكن الانعقاد معها ولو قال إن شاء الله، فإن أراد الترك صح، وإن أطلق أو قصد التعليق فلا . أشار إليه فى المجموع . واستشكل الشيخان الشق الثانى أعنى ما بعد قولى بخلاف قوله إلى إلخ لصحة إن كان زيد محرماً فأنما محرم وكان محرماً فإن المعلق هنا بخاضر وثم بمستقبل لأن ما يقبله من العقود يقبلهما جميعاً . وأجيب بأن المعلق بخاضر أقل غرراً لوجوده فى الواقع وإنما تبعه فى قوله إن كان محرماً فأنما محرم فى الإحرام مطلقاً وفى عدمه بخلاف أحرمت كإحرام زيد للجزم به هنا بخلافه ثم . ولو أحرّم كإحرام اثنين أى معينين كما هو ظاهر صار مثلهما إن انفقا وإلا فقارن . نعم إن كان إحرامهما فاسداً انعقد له مطلقاً أو أحرّم أحدهما فقط ، فبحث أن القياس انعقاده صحيحاً فى الصحيح ومطلقاً فى الفاسد ويتعين تقييده بما إذا كان ذو الإحرام الصحيح محرماً بعمره حتى يمكن صرف الإحرام المطلق الذى استفاده من التشبيه الثانى إلى الحج الذى يمكن إدخاله على العمرة التى استفادها من التشبيه بالأول وإلا فلو كان الأول محرماً بالحج أو بهما فلا فائدة لانعقاده له

كَانَ زَيْدٌ أَحْرَمَ مُطْلَقًا ثُمَّ عَيْنَهُ قَبْلَ إِحْرَامِ عَمْرٍو فَلَا صَحَّ أَنَّهُ يَنْقَدُ إِحْرَامُ عَمْرٍو مُطْلَقًا .

وَالثَّانِي : يَنْقَدُ مَعِينًا . وَلَوْ كَانَ إِحْرَامُ زَيْدٍ فَاسِدًا انْقَدَ لِعَمْرٍو إِحْرَامُ مُطْلَقٌ عَلَى الْأَصَحِّ . وَلَوْ كَانَ زَيْدٌ غَيْرَ مُحْرَمٍ انْقَدَ لِعَمْرٍو إِحْرَامُ مُطْلَقٌ وَيَصْرَفُهُ إِلَى مَا شَاءَ ، سَوَاءَ كَانَ بَظُنِّ أَنْ زَيْدًا مُحْرَمًا أَمْ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ مُحْرَمٍ بَأَن يَعْلَمَ أَنَّهُ مَيِّتٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مطلقاً ، ثانياً لأنه لا يمكن صرفه لما يدخل على ما هو فيه من الحج ، ولو كانا مطلقين أو أحدهما فقط فالذي يظهر أن يقال إن لم يرد التشبيه في المستقبل انقصد له مطلقاً في الأولى وكالمعين في الثانية . وإن أراد ، فإن اختلف تعيينهما في الأولى أو تعيين المطلق مع المعين في الثانية قارن وإلا فهو مثلهما (قوله فالأصح أنه ينقصد لإحرام عمرو مطلقاً) أى ما لم يقصد أنه مثله حالاً ومثله في ذلك ما لو كان زيد متمتعاً أو أحرم بالعمرة ثم أدخل الحج عليها فيلزمه فيها الإحرام بالعمرة لا التمتع في الأولى ولا القرائن في الثانية إلا إن قصد أنه مثله حالاً فيكون في الأولى حاجباً إن كان زيد عند إحرامه فرغ من العمرة وأحرم بالحج وفي الثانية قارناً . ولو أحرم كل إحرامه قبل صرفه في صورة الإطلاق التي ذكرها المصنف وقبل الإدخال في الثالث وقصد التشبيه به في حال تلبسه بإحرامه الحاضر والآتي صح على الأوجه وإن نظر فيه الأدرعى بأنه في معنى التعليق بمستقبل ، قال إلا أن يقال إنه جازم في الحال أو يقتصر ذلك في الكيفية لا في الأصل . وقول بعضهم إن كان إحرام عمرو بعد تعيين زيد صح وإلا فلا ضعيف ، وعلى الصحة فظاهر أنه يلزمه أن يتبعه في الصرف والإدخال . ويظهر أن يأتي ذلك في الثانية أيضاً فيلزمه خصوص التمتع هنا وإن لم يلزمه فيها لو كان زيد أحرم بعمرة بنية التمتع كما مر ، ولو تحلل زيد لحصره ونحوه لم يتبعه عمرو وإن كان إحرامه حال تحلله ونوى التشبيه حالاً فيها يظهر قياساً على ما لو لم يكن محرماً . ولو قال له زيد أحرمت بالعمرة تبعه وإن ظن كذبه وكان فاسقاً لأنه لا يعلم إلا من جهته بأنه غير محرم أو محرماً بفاسد انقصد له مطلقاً ، أو محرماً بالحج تبين أن إحرامه كان به . فإن فات وقته تحلل وأراق دماً ولا رجوع له به عليه ، ولو نسي منويه أو تعذر سؤال زيد لم يتحرك تعدد ركعات الصلاة فلا يحل إلا بتعيين ثم تارة يعرض له ذلك قبل الإتيان بشيء من الأعمال وتارة

(فصل في التَّلبِيَةِ) التَّسْتَعَبُّ فِيهَا أَنْ يَفْتَصِرَ عَلَى تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ :
لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ
لَا شَرِيكَ لَكَ . بِكسر الميمزة من قوله إِنَّ الْحَمْدَ ، وَلَوْ فُتِحَتْ جَارًا ، فَإِنْ زَادَ عَلَيْهَا
قَدْ تَرَكَ التَّسْتَعَبُّ وَلَكِنْ لَا يُكْرَهُ عَلَى الْأَصَحِّ .

بعده ، وعمل بسط ذلك المطولات وقد استوفيت أكثره في شرح الإرشاد (قوله فتحت جاز)
ما ذكره هو المعتمد وإن نقل الزمخشري عن الشافعي اختيار الفتح وارتضاه الإسنوي لقول
الأذعري راداً عليه إن اختيارات الشافعي لا تؤخذ من الزمخشري . ووجه ترجيح الكسر
سلامته عما يوهمه الفتح من التعليل والتخصيص ، أى أن الإجابة معلولة ومختصة بحال شهود
الإنعام وليس المطلوب الأكمل إلا إخلاصها له تعالى من حيث ذاته لا بواسطة شهود شيء
آخر . فإن قلت والمكسورة قد تدل على التعليل أيضاً ، قلت هو خلاف التبادر منها فكان
الفتح فيه أظهر . والمشهور أيضاً نصب والنعمة ويجوز رفعها . ووجه نفي الشريك هنا بسائر
أنواعه الرد على الجاهلية في قولهم بعده إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك .

(قوله فإذا زاد) أى أو نقص (قوله ولكن إلخ) في النسائي وغيره وصححه الحاكم
كان من تلبيته ﷺ لبيك إله الحق لبيك . في الأم يسن ذلك من التلبية المشهورة ، وكان عمر
وابنه رضى الله تعالى عنهما يزيدان لبيك وسعديك والخير بيدك لبيك والرغبات إليك
والعمل . وليك مثني مضاف منصوب بعامل لا يظهر قصد به التكثير لإجابة الدعوة سيدنا
إبراهيم على نبينا وعليه وعلى سائر الأنبياء أفضل الصلاة والسلام معناه أقفنا على طاعتك
إقامة بعد إقامة . ومعنى سعديك قبل أسعد بك ، وقبل مساعدة لطاعتك بعد مساعدة .
والكلام في بنائها كليليك . والرغبات بفتح الراء والمد وبضمها والقصر الطلب . وروى ابن
المنذر عن عمر أنه كان يزيد لبيك ذا النعماء والفضل الحسن لبيك مرغوباً ومرهوباً إليك .
وصح عن جابر أن الناس كانوا يزيدون فيها ذا المعارج والنبي ﷺ يسمع ولم يقل لهم شيئاً .
وروى ابن المنذر مرفوعاً : لبيك حقاً حقاً تعبداً ورقاً ، لكن الصحيح أنه موقوف على أنس .
وهذا كله رد على من قال بكراهة الزيادة . لكن قد يستشكل ما هنا بما قالوه في أذكار
الطواف من أن كل ما أثر فيه عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم يكون مندوباً ومأثوراً
فلم جعلوه ثم كذلك بخلافه هنا . وقد يجاب بأن الذى يعهد منه ﷺ وواظب عليه جهاراً
هنا هو ما في المتن فكان الاختصار عليه أولى لذلك بخلافه ثم فإنه لم يعهد منه مثل ذلك لأن

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ السَّلَامِ، وَيَسْأَلُ اللَّهُ رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ، وَيُسْتَعِيدُ بِهِ مِنَ النَّارِ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا أَحَبَّ لِنَفْسِهِ وَلِزَيْنِ أَحَبَّ. وَيُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنَ التَّسْبِيحِ، وَيُسْتَحَبُّ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا أَوْ رَاكِبًا، وَمَاشِيًا وَمُضْطَجِعًا وَجُنُبًا وَحَائِضًا، وَيَأْكُدُ اسْتِحْبَابَهَا عِنْدَ تَغَايُرِ الْأَحْوَالِ وَالْأَمَاكِنِ وَالْأَزْمَانِ، وَيُسْتَحَبُّ فِي كُلِّ صُعُودٍ وَهَبُوطٍ وَحُدُوثِ أَمْرٍ مِنْ رُكُوبٍ أَوْ نَزُولٍ أَوْ اجْتِمَاعِ رِفَاقٍ أَوْ قِيَامٍ أَوْ قُعُودٍ، وَعِنْدَ السَّحَرِ وَإِفْسَالِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ، يُسْتَحَبُّ فِي الْمَسْجِدِ لِقَرَامٍ وَمَسْجِدِ الْخَيْفِ يَمْنَى وَمَسْجِدِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ بِرَفَاتٍ لِأَنَّهَا مَوَاضِعُ نَكَرٍ. وَيُسْتَحَبُّ أَيْضًا فِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْأَصَحِّ.

أذكار الطواف خفية، على أن ذلك مشكل خارج عن القواعد فلا يقاس عليه.

(قوله ويستحب الخ) الأكل صلاة التشهد وليضم إليها السلام لكرامة إفراد أحدهما عن الآخر (قاله ويسأل) أي ثم يسأل كما قاله الزعفراني.

(قوله والفراغ من الصلاة) ظاهره تقديمها على الأذكار المشروعة عقبها وهو محتمل.

(قوله ومسجد إبراهيم ﷺ برفات) إطلاق كونه برفات إنما هو باعتبار مؤخره إذ هو الذي منها فقط كما يأتي أو هو من مجاز المجاورة. وصرح كلامه أن المراد إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام ويوافقه كلامه في غير هذا الكتاب كالرافعي، وما اعترض به الإسنوي عليهما وتبعه بعض تلامذته من أن ما قالاه خطأ أي وإنما هو منسوب إليه أحد أبواب المسجد الحرام بني في دولة بني العباس رده الأذرعى والتقى القاسى وغيرهما بأن ذلك غير قادح في النسبة المذكورة لاحتمال أنه جدده بعد تهذهم وعلى تقدير بنائه له فلا يمنع نسبته للخليل عليه الصلاة والسلام لصلاته به واتخاذة مصلى للناس، وبأن هذه النسبة وقعت في كلام متقدمي الأصحاب ومتأخريهم منهم ابن كج والقاضى والرويانى وسبقهم إلى ذلك الأذرعى في عدة مواضع وهو عمدة هذا الشأن وابن المنذر كغيره من أكابر العلماء.

(قوله ويرفع بها صوته الخ) محمله إن لم يشوش على نحو قارئ أو ذاكر أو مصلٍّ

وَيَرْقَعُ بِهَا صَوْتَهُ فِي الْمَسَاجِدِ عَلَى الْأَصَحِّ كَأَيْدِيهِ فِي غَيْرِ الْمَسَاجِدِ ، وَقِيلَ لَا يَرْقَعُ فِي الْمَسَاجِدِ ، وَقِيلَ وَيَرْقَعُ فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ دُونَ غَيْرِهَا .

وَلَا يُبَلِّغُ فِي حَالِ طَوَافِ الْقُدُومِ وَالسَّيِّ عَلَى الْأَصَحِّ ، لِأَنَّ لَهَا أَذْكَارًا مَخْصُوصَةً . وَأَمَّا طَوَافُ الْإِنْفَاضِ فَلَا يُبَلِّغُ فِيهِ بَلَا خِلَافٍ لَخُرُوجِ وَقْتِ التَّلْبِيَةِ . وَيُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ رَفْعُ صَوْتِهِ بِالتَّلْبِيَةِ بِحَيْثُ لَا يَضُرُّ بِنَفْسِهِ ، وَيَكُونُ صَوْتُهُ دُونَ ذَلِكَ فِي صَلَاتِهِ عَلَى رِجْلَيْهِ عَلَى اللَّهِ وَبِاللَّهِ عَضْبًا . وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِهَا بَلْ تَقْتَصِرُ عَلَى إِتْمَاعِهَا نَفْسَهَا ، فَإِنْ رَفَعَتْهُ كَرِهَ وَلَمْ يَحْرَمْ .

أَوْ طَائِفٍ أَوْ نَائِمٍ ، فَإِنْ شَوَّشَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ بَرَفَعَ صَوْتَهُ أَوْ يَفُوقُ مَا يَسْمَعُ نَفْسَهُ حَرَمَ عَلَيْهِ إِنْ كَثُرَ التَّشْوِيشُ وَإِلَّا كَرِهَ . وَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَصْرَحُ بِالْكَرَاهَةِ يَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى الشَّقِّ الثَّانِي .

(قَوْلُهُ فِي حَالِ طَوَافِ الْقُدُومِ وَالسَّيِّ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّ طَوَافَ النِّفْلِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي أَسْبَابِ التَّحَلُّلِ وَمَتْنُهُ طَوَافُ الْوِدَاعِ يَوْمَ خُرُوجِهِ لَعَرَفَةِ لَا يُبَلِّغُ فِيهِ لِأَنَّ لَهُ أَذْكَارًا مَخْصُوصَةً وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْحَبِّ الطَّبْرِيِّ ، لَكِنْ يَتَّخِذُ مِنْ عِلَّةِ الْمُصَنِّفِ تَقْيِيدَ ذَلِكَ بِمَحَالِ الْأَذْكَارِ الْمَخْصُوصَةِ فِي الطَّوَافِ فَغَيْرِهَا تَسْنِ التَّلْبِيَةِ فِيهِ وَفِيهِ وَقْفَةٌ إِذْ قَضِيَتْ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا يُبَلِّغُ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ وَلَوْ فِي الْحَالِ الَّتِي لَا ذِكْرَ لَهَا فَكَذَا غَيْرُهُ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ وَتَكْرَهُ التَّلْبِيَةَ فِي مَوَاضِعِ النِّجَاسَاتِ كَغَيْرِهَا مِنَ الْأَذْكَارِ .

(قَوْلُهُ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّلْبِيَةِ) أَيْ إِلَّا الْمُقْتَرَنَةَ بِالْإِحْرَامِ كَمَا مَرَّ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ صَوْتُهُ بِالدُّعَاءِ عَقِبَ التَّلْبِيَةِ وَالصَّلَاةِ دُونَ صَوْتِهِ بِمَا كَانَتْهُ الزُّرْكَشِيُّ . وَكَذَا يَسْنُ لِكُلِّ مَنْ يَصَلِّي وَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ ﷺ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ مِنْ غَيْرِ إِفْحَاشٍ فِي الْمُبَالِغَةِ . وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ مَنْ اخْتَلَفَ وَرَدَهُ وَأَكْثَرَ مِنْهَا وَغَيْرِهِ وَهُوَ مُتَجَهِّدٌ إِنْ أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ الرِّيَاءَ وَحَصُولِ ضَرَرٍ لَهُ أَوْ لْغَيْرِهِ (قَوْلُهُ لَا يَضُرُّ بِنَفْسِهِ) هُوَ بَضْمُ أَوَّلِهِ وَكُسْرُ ثَانِيهِ مِنْ أَضَرَّ بِخِلَافٍ يَضُرُّهُ مِنْ خَرَفَاتِهِ يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَضَمُّ ثَانِيهِ .

(قَوْلُهُ كَرِهَ) أَيْ إِلَّا إِنْ كَانَتْ وَحْدَهَا أَوْ بِمَحْضَرَةٍ نَحْوِ حَرَمٍ وَمِثْلِهَا الْخُتْبَى ، وَإِنَّمَا حَرَمَ رَفْعَ صَوْتِهَا بِالْأَذَانِ لِأَنَّهُ يَنْدُبُ الْإِصْغَاءَ إِلَيْهِ ، وَهَذَا كُلُّ أَحَدٍ مُشْتَغِلٌ بِتَّلْبِيَةِ نَفْسِهِ ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَحْرَمْ غَنَؤَهَا لِأَنَّهُ لَا يَنْدُبُ الْإِصْغَاءَ إِلَيْهِ بَلْ يَكْرَهُ (قَوْلُهُ وَيُسْتَحَبُّ تَكَرُّارُ التَّلْبِيَةِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ ثَلَاثَ

وَيُسْتَعَبُّ تَكَرُّرُ التَّلْبِيَةِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَيَأْتِي بِهَا مُتَوَالِيَةً لَا يَفْصَلُهَا بِكَلَامٍ وَلَا غَيْرِهِ ، فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ بِاللَّفْظِ ، نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى . وَيُكْرَهُ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْعَمَلَةِ . وَإِذَا رَأَى شَيْئًا فَاعْجَبَهُ فَالْتَمَسَهُ أَنْ يَقُولَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ . وَمَنْ لَا يُحْسِنُ التَّلْبِيَةَ بِالْعَرَبِيَّةِ يُلَبِّي بِلسَانِهِ . وَيَدْخُلُ وَقْتُ التَّلْبِيَةِ مِنْ حِينَ يُحْرَمُ وَيَبْقَى إِلَى أَنْ يَشْرَعَ فِي التَّحَلُّلِ . وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا وَاضِحًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

مرات (الصحيح أو الصواب كما في المجموع أنه يكرر جميع التلبية ثلاث مرات (قوله ولا غيره) يستثنى منه سكتة لطيفة عند قول الملك لأنها سنة حيثئذ ، وكان حكمها الإشعار بأن لا شريك لك بعدها إنما أتى به للتميم والتأكيد للاستغناء عنه بما سبقه والخبر من توهم عود النفي بل لما قبلها وإن بعد جداً (قوله رد السلام باللفظ) أى يسن له ذلك وإن كرهه السلام عليه كما قالوه في باب السير وتأخيرها إلى فراغها أحب كما في المؤذن . ويفرق بين عدم وجوب الرد عليهما وبين وجوبه على القارئ لتفويته لشعارهما بخلافه ، وبين التذنب هنا وعدمه للمؤذن بأنه ثم قد يخل بالإعلام المؤدى إلى لبس بخلافه هنا .

(« فرع ») قال ابن حبان من أصحابنا : يسن إدخال الملبى أصبعيه في أذنيه لقوله ﷺ لما وصل إلى وادى الأزرق كأنى أنظر إلى موسى واضعاً أصبعيه في أذنيه له جوار بالتلبية . وقد ينظر فيه بأن مثل ذلك لا يثبت به سنية على قواعد أصحابنا ، إلا أن يؤخذ ذلك من أن سياق حكايته ﷺ عنه تدل على الثناء عليه به ترغيباً في التأسي به فيه (قوله وإذا رأى) الذى يظهر أن رأى هنا بمعنى أدرك ليشمل الإدراك بحاسة من الحواس الخمس .

(قوله فاعجبه) أى أو أساءه كما نص عليه في الأم للاتباع فيهما لكن الوارد فيه عند الإعجاب بأمته يوم عرفة لبك إن العيش عيش الآخرة ، وعند الإساءة في حفر الخندق لما رآهم وقد نهكت أبدانهم واصفرت ألوانهم اللهم إن العيش عيش الآخرة ، وحيثئذ فيؤخذ أن من في نسك يأتى بالتلبية في الحالين ومن ليس في نسك يأتى باللهم إن العيش عيش الآخرة فيهما وهو ظاهر وإن لم أر من صرح بذلك ، وحكمته أنها تحصل في الإعجاب على الشكر وفي الإساءة على الصبر إذ معناه أن الحياة المطلوبة الحنية الدائمة هى حياة دار الآخرة . وقيل معناه العمل بالطاعة (قوله ومن لا يحسن الخ) خرج به من يحسن قالوا

(فصل في محرمات الإحرام)

فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ بِالْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ سَبْعَةُ أَنْوَاعٍ :

(الْأَوَّلُ اللَّبْسُ) وَالْمَحْرُمُ ضَرَبَانِ : رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ ، فَأَمَّا الرَّجُلُ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ سِتْرُ جَمِيعِ رَأْسِهِ أَوْ بَعْضُهُ بِكُلِّ مَا يُعَدُّ سَاتِرًا سَوَاءَ كَانَ مَخْطُوعًا أَوْ غَيْرَهُ ، مُتَنَادًا أَوْ غَيْرَهُ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَضَعَ عَلَى رَأْسِهِ عِمَامَةً وَلَا خِرْقَةً وَلَا قَلَنْسُوَةً مُقَوَّرَةً ، وَلَا يَغْصِبُهُ بِمَصَابِيَةٍ وَنَحْوِهَا حَتَّى يَحْرُمَ أَنْ يَسْتُرَ مِنْهُ قَدْرًا يَقْصِدُ

كَتْسِيحِ الصَّلَاةِ وَمُقْتَضَاهُ حَرَمَةُ التَّرَجُّمَةِ عَلَى الْقَادِرِ كَحَرَمَةِ التَّلَافُوتِ فِي الْأَذْكَارِ فِي الصَّلَاةِ وَفِيهِ نَظَرٌ . وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَنْ فِي الصَّلَاةِ وَمَنْ لَيْسَ فِيهَا وَاضِحٌ . ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِي اعْتَمَدَ مُقْتَضَى التَّشْبِيهِ وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ فَقَالَ الْأَقْوَى الْجَوَازُ مُطْلَقًا . وَالْفَرْقُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الصَّلَاةِ مُفْسَدٌ مِنْ حَيْثُ الْجَمْلَةُ أَحَدٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتُهُ (قَوْلُهُ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ) أَيْ أَوْ بِالْإِحْرَامِ الْمَطْلُوقِ قَبْلَ أَنْ يَصْرِفَهُ إِلَيْهِمَا أَوْ إِلَى أَحَدِهِمَا (قَوْلُهُ سَبْعَةُ أَنْوَاعٍ) عَدَّهَا بَعْضُهُمْ عَشْرِينَ وَبَعْضُهُمْ عَشْرَةً وَلَا تَخَالَفُ لِأَنَّ مَا عَدَّ السَّبْعَةَ الْمَذْكُورَةَ مِمَّا زِيدَ دَاخِلٌ فِيهَا قَبْلَ حِكْمَةِ تَحْرِيمِهَا الْخُرُوجَ عَنِ الْعَادَةِ لِيَتَذَكَّرَ بِهِ مَا هُوَ فِيهِ مِنَ الْعِبَادَةِ . وَأَقُولُ حِكْمَتُهُ أَيْضًا مَا أَشِيرُ إِلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ مِنْ مَصِيرِهِ أَشْعَثُ أَغْبَرُ لِيَتَذَكَّرَ بِذَلِكَ الذَّهَابَ إِلَى الْمَوْقِفِ الْأَعْظَمِ فَيَجَازِي بِأَعْمَالِهِ فَيَحْمِلُهُ ذَلِكَ عَلَى غَايَةِ مِنْ إِتْقَانِ تِلْكَ الْعِبَادَةِ الْمُهْمَةِ وَالْخُلُوصِ فِيهَا (قَوْلُهُ أَوْ بَعْضُهُ) دَخَلَ فِيهِ الْبَيَاضُ وَرَاءَ الْأُذُنِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ الْمَرْجُوحُ فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا . وَمَنْ بَحَثَ لِلْحَاقِ الْأُذُنَ بِهِ فَقَدْ وَهَمَ . كَيْفَ وَأَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الرَّأْسِ بَلْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْبَيَاضَ حَوْلَهَا لَيْسَ مِنَ الرَّأْسِ ، فَالْمُرَادُ بِالْبَيَاضِ وَرَاءَهَا الَّذِي مِنَ الرَّأْسِ مَا حَاضَى أَعَالِهَا كَمَا عَلِمَ مِنَ الْإِجْمَاعِ الْمَذْكُورِ خِلَافًا لِمَا يُوْهَمُهُ إِطْلَاقُهُمُ الْبَيَاضَ وَرَاءَهَا (قَوْلُهُ بِكُلِّ مَا يَعْدُ سَاتِرًا إلخ) هَذَا الضَّابِطُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا لَوْ شُدَّ خِطَاءٌ عَلَى رَأْسِهِ لِأَنَّهُ لَا يَعْدُ سَاتِرًا قَالَهُ الْأَصْحَابُ بِخِلَافِ الْعَصَابَةِ الْعَرِيضَةِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ . وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مُرَادَهُ بِالْعَرِيضَةِ أَنْ لَا يَكُونَ نَحِيبٌ يَقَارِبُ الْخِيطَ ، وَنَحْتَمِلُ الْمُرَادَ أَنْ يَكُونَ نَحِيبٌ يَسْمَى سَاتِرًا عَرَفًا وَقَدْ أَطْبِقَ وَقَدْ يَرْجِعُ لِلأَوَّلِ وَدَخَلَ فِيهِ نَحْوُ الْعَسَلِ الثَّخِينِ وَمَا يَحْكِي الْبَشْرَةَ فَتَجِبُ

سَرَّهُ لِسَجَةٍ وَتَغْرِماً إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهِ شَجَّةٌ ، أَمَا مَا لَا يَدُّ سَاتِراً فَلَا بَأْسَ بِهِ مِثْلُ
أَنْ يَتَوَسَّدَ عِمَامَةً أَوْ سَادَةً

فيه القدية على المعتمد ، ولا تغتر بمن توهم خلافه مستدلاً بكلام النافي لأن المدار هنا على ما بعد ساتراً عرفاً ولو حكى البشارة إذ الملحظ هنا الترفه وهو حاصل بذلك وفي الصلاة على ما يمنع إحداكها إذ الملحظ في سر العورة درة الفتنة وإنما يحصل بذلك ومن ثم كفى للسر بالماء الكدر هناك لا هنا (قوله إن لم يكن به شجة) مفهومه بالنسبة لعدم لزوم القدية لا بالنسبة لعدم الحرمة غير مراد لقول المجموع قال أصحابنا لو كان على المحرم جراحة فشد عليها خرقة فإن كانت في غير الرأس فلا قدية وإن كانت في الرأس لزمته القدية لأنه يمنع في الرأس المحيط وغيره اهـ . قال بعضهم والمراد بالشد هنا هو مجرد اللف لا العقد وإن كان هو المراد من الشد الواقع في نحو شد الحميان والخيط عن الإزار اهـ وهو متجه إن لم يحتج للعقد للاستمسك على الجراحة وإلا فالوجه جواز العقد أيضاً لكن مع القدية . ثم المراد بالعقد عقد الخرقة نفسها ، أما لو شد عليها في غير الرأس خطأ وربطه فإن ذلك لا يسمى عقداً ولا يحرم ولا قديه به .

(«فرع») سئلت عن به سلس بول لا يستمسك إلا بشد ذكره فشده حرصاً على طهارته تحرزاً عن تنجس بدنه وثوبه ، فأفتيت فيه بما حاصله أنه لا قدية عليه بالشد مطلقاً لما تقرر عن المجموع المصرح بأنه لا أثر في غير الرأس لشد لا إحاطة فيه بأن خلا عن العقد ولا بالعقد إن تعين لدفع النجاسة ، وبأنه متى أمكنه الشد بنحو خيط أولف الخرقة من غير عقد لم يجز له العقد ولزمته به القدية . ومما استدلت به لعدم القدية في العقد المذكور قولهم كل محظور في الإحرام أبيح للحاجة فيه القدية إلا نحو السراويل والخف لأن سر العورة ووقاية الرجل عن النجاسة مأمور بهما لمصلحة الصلاة وغيرها فخفف فهما اهـ . ويوافق ذلك ما سأذكره في الباب السابع فيمن لبس عمامة لضرورة واحتاج لكشف كل رأسه لفعله من الحنابة أو بعضه لمسحه في الوضوء أنه لا يتعدى به القدية مطلقاً لأن الإكراه الشرعي كالإكراه الحسي ، وفرقت بين الشد والعقد بأن العقد صير المعقود مستمسكاً بنفسه فيوجد فيه حقيقة الإحاطة الممتنعة ولا كذلك المشدود عليه بخيط لأنه غير مستمسك بنفسه فلا يسمى بخيطاً . ويؤيد ذلك قولهم يحرم عليه شق إزاره ولف كله بنصف على ساق إن عقده كما في الروضة وأصلها . وقول المجموع إن شده مراده به عقده لما تقرر من الفرق بين العقد والشد ، ومن ثم عللوا الحرمة بقولهم لأن المعقود يشبه الخيط من حيث أنه مستمسك بنفسه .

أَوْ يَنْتَسِفَ فِي مَاءٍ أَوْ يَسْتَقِلَّ بِمَحْمِلٍ أَوْ غَيْرِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ ، سَوَاءٌ مَسَّ الْمَحْمِلُ
رَأْسَهُ أَمْ لَا . وَرَقِيلٌ إِنْ مَسَّ الْمَحْمِلُ رَأْسَهُ لَزِمَتْهُ الْقِدْيَةُ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ . وَلَوْ وَضَعَ
يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ وَأَطْلَالَ أَوْ شَدَّ عَلَيْهِ خَيْطًا لَصُدَاعٌ أَوْ غَيْرُهُ فَلَا بَأْسَ . وَلَوْ وَضَعَ
عَلَى رَأْسِهِ حِلًّا أَوْ زِينِيلاً وَغَوَّهُ كُفْرَةً وَلَا يَحْرُمُ عَلَى الْأَصَحِّ . وَلَوْ طَلَى عَلَى رَأْسِهِ
بِحَنَاءٍ أَوْ طِينٍ أَوْ سَرَمٍ فَإِنْ كَانَ رَقِيمًا فَلَا نِجْسَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ مُخَيَّنًا يَسْتُرُ
وَجَبَتْ الْقِدْيَةُ عَلَى الصَّحِيحِ . وَأَمَّا غَيْرُ الرَّأْسِ مِنَ الْوَجْهِ وَبَاقِي الْقَبْدَنِ فَلَا يَحْرُمُ
سِتْرُهُ بِالْإِزَارِ وَالرِّدَاءِ وَنَحْوِهَا ، وَإِنَّمَا يَحْرُمُ فِيهِ الْمَلْبُوسُ وَالْمَعْمُولُ عَلَى قَدَرِ الْقَبْدَنِ

(قوله أو ينتفس في ماء) أى ولو كدراً كما مر (قوله وليس بشيء) أى وإن قال به
المتولى وتبعه جمع ومن ثم صوب الرافعى خلافه ، وفى المجموع أنه ضعيف أو باطل ، وقول
الإمام يستظل المحرم على المحمل أو الراحلة والأرض بما شاء ما لم يمس رأسه لا يؤيده خلافاً
للبلقينى ومن تبعه لأنه كما قاله الولى العراقى ليس فيه الاستظلال بالمحمل وإنما فيه الاستظلال
بما شاء وهو فيه أو على الراحلة بلا محمل أو على الأرض ما لم يمس ما استظل به رأسه ،
والكلام إنما هو فى الاستظلال بالمحمل نفسه لا بغيره وهو فيه ، وأغرب بعضهم فى فهم هذا
النص فاحذره (قوله فلا بأس) أى وإن قصد بهما الستر كما اقتضاه إطلاقهم . ويفرق
بينه وبين ما يأتى فى نحو الزنبيل بأنه قد يقصد به الستر عادة بخلاف اليد والخيطة . نعم
قولهم يكنى ستر بعض العورة بيده يقتضى أنه قد يقصد بها فليؤثر فيها القصد كالزنبيل إلا
أن يفرق بأن الماء الكدر يكنى ثم ولا شيء فيه هنا وإن قصد به الستر كما اقتضاه إطلاقهم
فلتكن اليد مثله . والحاصل أن ما قد يعتاد الستر به عادة كالزنبيل لا مرجح فيه لإلا القصد
فأثر فيه بخلاف ما لا يقصد عادة به ستر مطلقاً كاليد والماء الكدر . (قوله أو زنبيلاً)
هو يكسر الزاى ويجوز فتحها مع حذف النون كوزن رغيث وهو الفقه .

(قوله كره) محله ما إذا لم يقصد به الستر وإلا حرم أخذاً مما قاله جمع متقدمون واقتضاه
تعليل الرافعى خلافاً للإسنوى من وجوب القدية بذلك . نعم إن استرخى على رأسه حتى
صار كالقلنسوة ولم يكن فيه شيء يحمل حرم ولزمت فيه القدية وإن لم يقصد به الستر حيثئذ
كما هو ظاهر لأنه فى هذه الحالة يسمى ساتراً عرفاً (قوله من الوجه) أى لإجماع الصحابة

أَوْ قَدَرِ عَضْوَمَهُ بِحَيْثُ يُحِيطُ بِهِ إِمَّا بِخِيَاطَةٍ وَإِمَّا بِغَيْرِ خِيَاطَةٍ ، وَذَلِكَ كَالْقَمِيمِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالتَّبَانِ وَالْجَبَّةِ وَالْقَبَاءِ وَالْخُفِّ وَكُجَّةِ اللَّبْدِ وَالْقَمِيمِ الْمَسْجُورِ غَيْرَ السَّحِيحِ وَدِرْعِ الزَّرْدِ وَالْجَوْشَنِ وَالْجَوْرَبِ وَاللَّزَقِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ سَوَاءً كَانَ مِنَ الْجُلُودِ وَالْقُطُنِ أَوْ غَيْرِهَا ، وَسَوَاءٌ أَخْرَجَ يَدِيَهُ مِنْ كَمِّ الْقَبَاءِ أَمْ لَا ، وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ الْمَدَاسِ وَشِبْهِهِ بِخِلَافِ النَّمْلِ ، فَإِنْ لَيْسَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ لَزِمَهُ الْقُدْبَةُ طَالَ الزَّمَانُ أَمْ قَصَرَ ، وَأَمَّا مَا لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ الْإِحَاطَةُ الْمَذْكُورَةُ فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَإِنْ وَجِدَتْ فِيهِ خِيَاطَةٌ ، فَيجوزُ أَنْ يَرْتَدِيَ الْقَمِيمَ وَالْجَبَّةَ وَيَتَخَفَّ بِهِ فِي حَالِ النَّوْمِ ، وَأَنْ يَتَزَرَّ بِسَرَاوِيلٍ أَوْ بِإِزَارٍ مُلْفَتِيٍّ مِنْ رِقَاعٍ مَخِيطَةٍ ، وَلَهُ أَنْ يَشْتَمِلَ بِالْمَبَاءَةِ وَالْإِزَارِ وَالرِّدَاءِ طَائِفِينَ وَثَلَاثَةً وَأَكْثَرَ ، وَلَهُ أَنْ يَتَقَلَّدَ السَّيْفَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَيْهِ ، وَلَا يَبَارِضُهُ خَبَرُ مُسْلِمٍ الَّذِي أَخَذَ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلَا تَحْمُرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ ، فَقَدْ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ ذَكَرَ الْوَجْهَ وَهُمْ مِنْ بَعْضِ الرِّوَاةِ ، وَحَمَلَهُ فِي الشَّامِلِ عَلَى مَا لَا يَدُ مِنْ كَشْفِهِ مِنَ الْوَجْهِ لِيَتَحَقَّقَ بِهِ كَشْفُ جَمِيعِ الرَّأْسِ ، عَلَى أَنَّهُ نَقَلَ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا لَا يَقُولَانِ بِمَنْعِ سَرِّ رَأْسِ الْمَيِّتِ وَوَجْهِهِ .

(قَوْلُهُ أَوْ قَدَرِ عَضْوَمَهُ الْخ) يَشْمَلُ مَا يَعْمَلُ عَلَى قَدَرِ الْوَجْهِ بِحَيْثُ يَسْتَمْسِكُ عَلَيْهِ كَمَا يَتَّخِذُ مِنَ الْحَدِيدِ لِلْمَقَاتِلِ وَكَيْسِ الْحَيَّةِ إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْعَضْوِ حَقِيقَتَهُ الْمُبَايَنَةَ لِلشَّعْرِ وَهِيَ كَمَا فِي الْقَامُوسِ كُلُّ لَحْمٍ وَافِرٍ بَعْظَمِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ عَبَّرَ بَعْضُهُمْ بِنَحْوِ الْعَضْوِ ، فَاسْتَشْكَلَ وَجُوبُ الْقُدْبَةِ فِي ذَلِكَ بِأَنَّهُمَا مِنَ الْوَجْهِ وَهُوَ لَا يَحْرَمُ سَرَّهُ غَفْلَةً عَنِ الْحَيَاةِ الَّتِي قَالَهَا الْمَصْنَفُ .

(قَوْلُهُ بِغَيْرِ خِيَاطَةٍ) أَيْ كَنْسَجٍ وَلَزَقٍ وَضَفَرٍ وَتَلْبِيدٍ وَعَقْدٍ وَغَيْرِهَا .

(قَوْلُهُ وَالْجَوْشَنِ) هُوَ الدَّرْعُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ ، وَحِينَئِذٍ فَقَدْ يَشْكُلُ عَطْفُ الْمَصْنَفِ لَهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، فِيمَا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ مِنْ عَطْفِ الرَّدِيفِ أَوْ أَنَّ بَيْنَهُمَا نَوْعَ مَغَايِرَةٍ (قَوْلُهُ وَالْجَوْرَبِ) هُوَ لِفَافَةٌ تُحِيطُ عَلَى الرَّجْلِ (قَوْلُهُ وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ الْمَدَاسِ الْخ) الْمُرَادُ بِهِ نَحْوُ السَّرْمُوزَةِ

وَيُشَدُّ عَلَى وَسْطِهِ الْهَيْمَانُ وَالْمَنْطَقَةُ وَيَلْبَسُ الْخُلَامُ ، وَلَوْ أُلْقِيَ عَلَى نَفْسِهِ قَبْلَهُ ،
أَوْ فَرَجِيَّةً ، وَهُوَ مُضْطَجِعٌ فَإِنْ كَانَ بَحِثُ لَوْ قَامَ يُدْ لَإِبَهُ لَزِمَهُ الْقَدِيَّةُ ،
وإِنْ كَانَ بَحِثُ لَوْ قَامَ أَوْ قَدَّمَ لَمْ يَسْتَمِكْ عَلَيْهِ إِلَّا بِالصَّلَاحِ فَلَا قَدِيَّةَ .
وَلَهُ أَنْ يَقْعِدَ الْإِزَارَ وَيُشَدَّ عَلَيْهِ خَيْطًا وَيَجْعَلَ لَهُ مِثْلَ الْحِجْزَةِ وَيُدْخِلَ فِيهَا

والزربول لا المداس المعروف اليوم وبالنعل التاسومة كما قاله الزركشي قال ويلحق بها القبقاب
لأنه ليس بمخيط . ومن العلة يعلم أنه لو فرض ستر سيرها لجميع الأصابع بحيث لم يظهر منها
شيء كانا كالسرموزة ، لكن يأتي عن المجموع فيها لو قطع الخف أنه لا يضر استتار ظهر
القدمين ، وقصيته أن القبقاب والتاسومة لا يضران مطلقاً وعليه فقارعا السرموزة بأنها محيطة
بجوانب الرجل وهي عضو مستقل بخلافهما فإنهما محيطان بالأصابع وهي جزء من عضو ،
وقد يقال ما يأتي لا يشهد لما ذكر فإن تلك حالة ضرورة فسومح فيها بما لم يسامح به في غيرها
على أنه يتعذر أو يتعسر المشي في الخف لو قطع حتى صار كالنعلون فالأوجه ما قدمته أولاً
والفرق المذكور ممنوع بل الأصابع في هذا الباب بمنزلة العضو المستقل ، ألا ترى أنه لو اتخذ الأصبع
كيساً حرم نظير ما مر في الخية ونحوها ومحل ما ذكر حيث وجد النعل ونحوه كما يأتي .
(قوله الهيمان والمنطقة) أي ولو بلا حاجة لأن من شأنهما الاحتياج إليهما مع أنه لإحاطة
فيهما حقيقة الخُلَامِ الآتي ، والمراد بشدهما ما يشمل العقد وغيره سواء كان فوق ثوب
الإحرام أم تحته . ويؤخذ منه أنه لا يضر الاحتباء بحجة وغيرها بل أولى ولا ينافيه أن له أن
يلف على وسطه عمامة ولا يعقدها كما هو ظاهر ، على أن قضية كلامهم في المنطقة جواز شد
العمامة المذكورة وعقدها إلا أن يفرق بأن العمامة مع الوسط تشبه الرداء بخلاف المنطقة .
(قوله الخاتم) صرح به في المجموع أيضاً كابن الصلاح ودوى فيه حديثاً .

(قوله وإن كان إلخ) استفيد منه مع قوله قبل وسواء أخرج يده من كمي القباء أم لا أن
وضع طوقه عند رقبته ممتنع وإن لم يدخل يده في كفه لأنه بعد لا يسهل حيث لا يستمسك على
عائقه بنفسه بخلاف ما لو عكسه ووضع طوقه مما يلي رجله وأسفله فوق لأنه لا يستمسك
حيث لا يعد لا يسهل له (قوله وله أن يعقد الإزار إلخ) يستثنى منه شده بشرج أي أزارار
في عراً فإنه ممتنع فقيه القدية لكن قيده الغزالي ومجلى بما إذا تقاربت بحيث أشبهت الحياطة
ولا يتعبد الرداء بذلك لأن المتباعد يشبه العقد وهو فيه ممتنع بخلاف الإزار قال المتولي
ويكره عقده وشد طرفه بطرف رداءه (قوله الحجة) هي بمهمة مضمومة فحجم فزاي ،

النِّسْكَ ، وَكَهَانٍ بَغَرَزَ طَرَفِي رِدَائِهِ فِي إِزَارِهِ ، وَلَا يَجُوزُ عَقْدُ الرِّدَاءِ وَلَا أَنْ
يَزُدَّهُ وَلَا يَخْلُهُ بِجَلَالٍ أَوْ مَسَلَةٍ وَلَا يَرْبُطُ خَيْطاً فِي طَرَفِهِ ثُمَّ يَرْبُطُهُ فِي طَرَفِهِ
الْآخَرَ ، فَأَنْتَهُمْ هَذَا فَإِنَّهُ عَمَّا يَتَكَلَّمُ فِيهِ عَوَامُّ الْمُجَاعِجِ ، وَلَا تَقْتَرِ بِقَوْلِ إِمَامٍ
الْحَرَمَيْنِ يَجُوزُ عَقْدُ الرِّدَاءِ كَالْإِزَارِ فَإِنَّهُ شَاذٌ مُرَدُّودٌ وَمُخَالَفٌ لِنَصِّ الشَّافِعِيِّ
وَأَصْحَابِهِ . وَقَدْ رَوَى الشَّافِعِيُّ تَحْرِيماً عَقْدِ الرِّدَاءِ عَنِ ابْنِ عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .
وَلَوْ شِئْنَا الْإِزَارَ نَصْفَيْنِ وَلَفَّ عَلَى كُلِّ سَاقٍ نَصْفاً فَهُوَ حَرَامٌ عَلَى الْأَمَحِّ
وَيُحِبُّ بِهِ النَّذِيَّةُ . وَأَمَّا الْمَرَأَةُ فَالْوَجْهُ فِي حَقِّهَا كَرَأْسِ الرَّجُلِ ، قَتَرَتْ
رَأْسَهَا وَسَاوَتْ بِدَنِيهَا سَوَى الْوَجْهِ بِالْخَيْطِ وَجَمِيعَ مَا كَانَ لَهَا السَّرُّ بِهِ قَبْلَ

والنسكة بمثناة فوقية مكسورة (قوله وله أن يغرز إلخ) أى ويشد كما مر (قوله ولا يجوز
عقد الرداء إلخ) أى وفيه القيدية . وأفهم إطلاق حرمة عقده أنه لا فرق بين أن يعقده في
طرف الآخر أو في طرف إزاره . وقضية ما مر عن المتولي جواز الثاني لأن الرداء
لا فرق فيه بين الشد والعقد وقد جوز شده بطرف الإزار فقياسه جواز عقده به ولو كان
إزاره عريضاً فوصل به لثديه فهل يستمر له حكم الإزار أو يصير رداء فيه نظر والأول
أقرب ، وعليه فهل يلحق به ما لو كان إزاره في وسطه فجعل له آخر تحت كفيه أولاً
لأنه حيثئذ قد يسمى رداء ، للنظر فيه مجال . والمنقذ أن يقال إن سمي في العرف
رداء أعطى حكمه وإلا فلا (قوله ولا أن يزره إلخ) علله في المجموع بأنه في معنى
الخيطة من حيث أنه يستمسك بنفسه ومنه يؤخذ أن إلصاق أحد طرفيه بالآخر بنحو
صنع يحرم أيضاً وهو ظاهر (قوله ولف على كل ساق نصفاً) أى إن عقده .

قوله (سوى الوجه) تردد الزركشي فيها لوخلق لها لحية أو وجهان . والذي يظهر أخذاً
من قول الإمام حد الوجه منها ما يجب غسله في الوضوء أنه يحرم عليها ستر اللحية لأنه يلزمها
غسلها وستر كل من الوجهين أو أحدهما أو بعضه لوجوب غسلهما وإن كان أحدهما زائداً إن
تصور كما اقتضاه إطلاقهم ثم . والذي يظهر أيضاً أنه لوخلق للرجل رأسان حرم ستر بعض أحدهما

الإحرام كالقميص والسرّاول والخنْف، وتستر من وجهها القدر اليسير الذي يلي الرأس، إذ لا يمكن ستر جميع الرأس إلا به. والرأس عورة تجب المحافظة على ستره. ولما أن تدل على وجهها ثوباً متجافاً عنه بمنشبة ونحوها، سواه فماتته لتعاجة من حرّ أو برد أو خوف فتنة ونحوها أو لتغير حاجة، فإن وقعت الخشبة فأصاب الثوب وجهها بغير اختيارها ورقت في الحال فلا فدية، وإن كان عندا أو وقت لتغير اختيارها فاشتدّت لزمتها الفدية. وإن ستر الخنثى المشكل وجهه قط أو رأسه فقط فلا فدية عليه، وإن سترهما معا لزمت الفدية.

كما يجزى مسحه في الوضوء (قوله إذ لا يمكن إلخ) إنما يلزمها كشف بعض الرأس لأنه لا يتم كشف جميع الوجه إلا به لأن الستر أحوط من الكشف (قوله والرأس عورة) ما اقتضاه من أن الأمة لا تستر لأن رأسها غير عورة ليس مراداً لما في المجموع من أنه لا فرق في إحرام المرأة ولبسها بين الحرية والأمة وبه يرد على من بحث أن الأمة لا تستر شيئاً من الوجه للاحتياط لسر الرأس لأنه في حقها غير عورة (قوله وجهه فقط) أي بغير محيط أما به فتلزمه الفدية مطلقاً بناء على حرمة ستر وجه الذكر بمحيط لأن المرأة يحرم عليها ستره مطلقاً والرجل يحرم عليه ستره بمحيط (قوله أو رأسه فقط) هذا بالنسبة للحرمة أما الوجوب فسيأتي (قوله معاً) يعني بأن يحصل منه سترهما في إحرام واحد لكن بحث بعضهم أنه لو ستر أحدهما في إحرام والآخر في إحرام آخر لزمت الفدية لتحقيق سببها وإن جهل عينه لأن الواجب شيء واحد معين كمن حلف يمينين على شيئين وتحقيق الحنث في أحدهما وجهل عينه فإنه يجب عليه كفارة يمين، وليس كما لو توضع ثم مس أحد فرجه وصلى الصبح مثلاً ثم أحدث فتوضاً ثم مس الآخر ثم صلى الظهر مثلاً فلا قضاء عليه، لأن ما يجب قضاؤه ليس واحداً معلوماً هـ. وقد ينظر فيه بأن الموجب للكفارة في الأيمان هو الحنث وهو متحقق لا إيهام فيه لأنه لو لم يوجد إلا أحد الأمرين المشكوك فيهما كان كافياً في تحقق لزوم الكفارة بخلاف ما هنا وما مر في الصلاة، فإن أحد المسبب أو السريين لو وجد وحده لم يكن كافياً في تحقق وجوب القضاء ثم والفدية هنا ولا يتحقق

(فرع) يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ لِبْسُ الْقَفَّازِينَ فِي يَدِهِ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ أَيْضاً

عَلَى الْأَصَحِّ

الوجوب فيها إلا بوجود المسين أو السترين ، وعند وجودهما ينهم الأمران ولا يدرى الموجب هنا وإيهام الأمر في مثل ذلك يسقط الوجوب كما قالوه في الصلاة لأربع جهات بالاجتهاد . هذا وفي المجموع عن الجمهور ويسن أن لا يستتر بالمخيط لجواز كونه رجلاً ويمكنه الستر بغيره . وعن القاضي أبي الطيب لا خلاف فإنما نأمره بالستر ولبس المخيط كما نأمره أن يستتر في صلاته كالمرأة . وتعقب السلمي ذلك بأن الاحتياط الذي يجب مراعاته في حق الخنثى يقتضي وجوب ستر رأسه وحرمة ستر وجهه لأنه إن كان أنثى فواضح أو رجلاً لم يلزمه ستره ووجوب ستر بدنه لأنه إن كان أنثى فكذلك أو رجلاً فجائز والستر مع التردد واجب ، ولهذا أمرت سودة أن تحتجب عن ابن وليدة زمعة . وأمر الخنثى بالاحتجاب وحرمة لبس المخيط لأنه إذا كان ذكراً حرم أو أنثى جاز فقد تردد بين الحظر والإباحة والحظر أولى ، ومقصود الستر يحصل بغير المخيط فلا معنى لتجوزيه مع جواز الحظر وعدم الحاجة . قال وإنما أوجنا ستر الرأس وإن تردد بين الحظر والإباحة لأن ستر رأس المرأة واجب أصلي لحق الله تعالى ، وتحريم ستر رأس المحرم عارض ، وقد قلنا أن الغلب في حق الخنثى حكم الأنوثة اهـ . واستحسنه الأذرعى . والحاصل أن كلامه يتأني كلام القاضي إلا في لبس المخيط فهو يحرمه والقاضي يجوز به أخذاً مما نظره أو يوجب له أخذاً من عطفه على الأمر بالستر وإن كلامهما لا يتأني كلام الجمهور لأنه بالنسبة للإحرام وكلامهما بالنسبة له ولوجوب الستر على الأجانب ، ومن ثم بحث بعضهم أنه لو أحرم بغير حترهم له كشف رأسه إلا في لبس المخيط فالجمهور والقاضي على أحد الوجهين السابقين يجوزنه والسلمي يحرمه ، والأوجه الجواز كما لا فدية فيه للشك ، وإنما وجب الستر بغيره مع الشك لأن مفسدة كشف البدن أعظم من لبس المخيط فاحتيط له أكثر لما قد يترتب عليه من خشية محذور من فتنه أو غيرها ، وكما فرق السلمي على طريقته بين حرمة المخيط ووجوب ستر الرأس بما مر مع تردد كل بين الحظر والإباحة كذلك فرقنا على طريقة الجمهور بين جواز المخيط ووجوب ستر البدن بما مر مع تردد الأول بين الحظر والإباحة والثاني بين الوجوب والجواز ، وليس كل ما تردد بين الحظر والإباحة يراعى فيه جانب الحرمة . ألا ترى أن سودة لم تؤمر بالاحتجاب من ابن وليدة زمعة إلا ورعاً مع احتمال كونه أجنبياً ، فسا أفهمه كلام السلمي من كونه وجوباً مردود (قوله القفازين) هو ثنية قفاز وهو شيء يعمل للبدن ليقيا من نحو البرد يحشى بقطن وله أزارار

وَيَلْزِمُهَا بِلَبْسِ الْفَدْيَةِ ، وَلَوْ اخْتَصَبَتْ وَلَقَّتْ عَلَى يَدِهَا خِرْقَةً أَوْ لَقَّتْهَا بِلَا خِصَابٍ
فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا فَدْيَةَ .

(فرع) هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَحْرِيمِ اللَّبْسِ وَالسَّتْرِ هُوَ فِيهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ
عُذْرٌ ، فَإِذَا لَبَسَ أَوْ سَتَرَ شَيْئاً مِمَّا قُلْنَا إِنَّهُ حَرَامٌ أَيْمَ وَلَزِمَتْهُ الْفَدْيَةُ الَّتِي يَأْتِي
بَيَانُهَا فِي آخِرِ الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

تشدبها على الساعد . ومراد الفقهاء ما يشمل المحشو وغيره ، وليس القفاز الواحد كلبس
القفازين كما في الكفاية (قوله ويلزمها) خصها بالذكر للخلاف وإلا فالرجل كذلك .
وفي نسخة يلزمها ولا إشكال عليها (قوله ولو اختصبت الخ) مثل اللف الشد ، وما ذكره
هو المعتمد بناء على أن علة تحريم القفاز عليها كونه ملبوس عضو ليس بعورة فأشبهه خف
الرجل وهو الأصح لا يقال يلزم عليه حرمة لبسها للخف لأنه أيضاً ملبوس عضو ليس بعورة
لأننا نقول بل هو ملبوس عضو هو عورة على الإطلاق بخلاف الكفين فإنهما ليسا عورة
بالنسبة للصلاة . وقد يؤخذ من التعليل أن اليد الزائدة يحرم القفاز فيها أيضاً سواء أوجب
غسلها في الوضوء أم لا ، لأن الملاحظ هنا كونها غير عورة وهذه كذلك ، وثم كونها
في محل الفرض والخارجة عنه ليست كذلك ، وبه يرد ما للركشي هنا ومن البناء المذكور
أن الرجل مثلها في لف الخرق ، ويؤيده ما مر من أنه لو شق لإزاره ولف كل ساق نصفاً
لم يحرم إلا إن عقده . وقولهم لو أدخل يده في كم قبض منفصل عنه أو رجله في ساق
الخف ولم يصل إلى قراره فلا فدية . ثم رأيت ما قدمته عن المجموع في الشجة وهو صريح
في جواز الشد له أيضاً . فالفرق بضيق باب اللبس في حقه دونها غفلة عن ذلك . وقول
المصنف في هذا الكتاب وفي الروضة كالرافعي إنه لا فدية في لف المرأة خرقه على يدها
ولولغير حاجة صريح في أن ذلك جائز لها وهو ظاهر ، ومن ثم جزم به ابن المقرئ
وغيره ، ويوهم بعضهم خلافه أخذاً من عبارة وقعت في المجموع وغيره وصنف في ذلك
وأطال بما لا يجدي بل بما يدل على مزيد حمية وتعصب . وغاية ما احتج به إطلاق يمكن
تزيله على التفصيل بين القفازين وغيرهما كما أفهمه فزقهم بينهما وبين غيرهما في الفدية .
فالحق أنه يجوز لها ستر يديها بغيرهما سواء الخرق وكهما والفرق بينهما لا معول عليه .
والقول بأنه لا يلزم من عدم وجوب الفدية الجواز يرد بأنهم صرحوا بالتلازم بينهما إلا
في مسائل ليست هذه منها وبأن تلك المسائل المستثناة لمعنى لا يتأق هنا كما يعرف بتدبرها

وَأَمَّا الْمُدَوَّرُ فِيهِ صُورٌ : أَحَدُهُمَا لَوْ اِخْتِاجَ الرَّجُلِ إِلَى تَبَرُّ رَأْسِهِ أَوْ لِبْسِ
الْمَخِيطِ لَتَبَرَّ أَوْ بَرِدَ أَوْ مُدَاوِرَ أَوْ تَحَوَّاهَا أَوْ اِخْتِاجَتِ الْمَرْأَةُ إِلَى سَرِّ وَجْهِهَا جَازَ
وَوَجِبَتْ الْقِدْيَةُ .

الثَّانِيَّةُ : لَوْ لَمْ يَجِدْ رِدَاءَهُ وَوَجَدَ قَبِيصًا لَمْ يَجْزُ لِبْسُهُ بِلَ بَرَقَتِي بِهِ ، وَلَوْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا
وَوَجَدَ سَرَاوِيلَ جَازَ لَهُ لِبْسُهُ وَلَا قِدْيَةٌ ، سَوَاءٌ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ قَفَعَهُ جَاءَ مِنْهُ إِزَارٌ أَوْ لَمْ
يَكُنْ . وَقِيلَ إِنَّ أَمْسَكَ قَفَعُهُ وَاتَّخَذَ إِزَارًا مِنْهُ لَزِمَ قَفَعُهُ وَلَمْ يَجْزُ لِبْسُهُ سَرَاوِيلَ وَالصَّحِيحُ
أَنَّهُ لَا فَرْقَ . وَإِذَا لَبَسَهُ ثُمَّ وَجَدَ إِزَارًا وَجِبَ نَزَعُهُ ، فَإِنْ أَخْرَعَصَى وَوَجِبَتْ الْقِدْيَةُ .

حق التدبير (قوله أثم) أى إن كان مكلفاً أما غيره فالإنم على وليه إن علم وأقره .
(قوله لو احتاج إلى ستر رأسه الخ) الأوجه كما قاله العزيز جماعة أن المراد بالحاجة هنا
وفى سائر محظورات الإحرام حصول مشقة لا يحتمل مثلها غالباً وإن لم تبح التيمم أخذاً
من عد التأذى بهوام الرأس علداً مع أنها لا تؤدي إلى شيء من ذلك . ومقتضى كلام
ابن عبد السلام يؤيد ذلك . وقال الأذرى لا يبعد الضبط هنا بما فى التيمم ولم يحضرنى فى
ذلك نقل والظاهر أن ما هنا أخذ مما هناك ١ هـ وفيه ميل إلى الأول ، وحيث زال العذر
وجب النزاع فوراً وإن ظن عود العذر ولو على قرب ، وله نزاع القميص من رأسه فإن
استدام ففدية واحدة (قوله أو احتاجت المرأة إلى ستر وجهها) ينبغى أن يكون من حاجتها
لذلك ما إذا خافت من نظر إليها يجر لفتنة وإن قلنا لا يجب عليها ستر وجهها فى الطرقات
كما هو مقرر فى محله (قوله ولو لم يجد إزاراً ووجد سراويل الخ) فارق هذا ما يأتى من
وجوب قطع الخف أسفل من الكعبين بالأمر بقطعه وكان وجهه أنه يلزم من الفتى هنا
ظهور عورته وهو مما يستحى منه ولو فى الخلوة بخلاف قطع الخف والفرق بخلاف هذا فيه
نظر لا يخفى على الفطن . ثم رأيت المصنف فى المجموع صوب أنه لو قدر على أن يستبدل
بالسراويل إزاراً واستوت قيمتهما وجب إن لم يمض زمن تبدو فيه عورته وإلا فلا وهو
يؤيد ما فرقت به . قال ولو لم يجد إزاراً ووجد سراويل يتأتى الاتزار به على هيئته اتر به
ولم يجز له لبسه فكلامه هنا فى سراويل لا يتأتى الاتزار به على هيئته ومثله قيص كذلك .
واعلم أنه لا يجب فى السراويل قطع ما زاد على العورة . قال فى المجموع لإضاعة المال ١ هـ .
وحينئذ فالفرق بينه وبين وجوب قطع الخف الآتى غامض إلا أن يفرق بأن ما بلى العورة

الثالثة : لو لم يجدْ خَلَيْنِ جازَ لبسُ الكَمْبِ ، وإمّا شاءَ قَطَعَ الخَفَيْنِ أسفلَ مِنَ الكَتْبَيْنِ وَلَبِسَهُمَا وَلَا فِدْيَةَ . وإنْ لبسَ الكَمْبَ أو المَقْطُوعَ لَفَقَدَ الثَّعْلَيْنِ ثمَّ وَجَدَهُمَا وَجِبَ التَّرْغُ ، فإنْ أخَّرَ حَصَى وَوَجِبَتِ الفِدْيَةُ . وللرَّادِّ بِفَقْدِ الإِزَارِ وَالثَّعْلَيْنِ أَنْ لَا يَقْدَرَ عَلَى تَحْصِيلِهِ إِمَّا لِفَقْدِهِ ، وإِمَّا لَعَدَمِ بَذْلِ مَالِكِهِ ، وإِمَّا لَعَجْزٍ عَنْ تَمْنِيهِ أو أَجْرَتِهِ . ولو بَسَعَ بِنَفْسِهِ أو نَيْسَتَهُ أَوْ وَهَبَ لَهُ لَمْ يَلْزَمْنِهِ قَبُولُهُ وَإِنْ أُعِيرَ وَجِبَ قَبُولُهُ .

(النوع الثاني من محرمات الإحرام للطيب) فَلِذَا أُحْرِمَ حَرْمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَتَطَيَّبَ فِي بَدَنِهِ أو ثَوْبِهِ أو فِرَاشِهِ بِمَا يُعَدُّ طَيِّبًا وَهُوَ مَا يَظْمَرُ فِيهِ قَصْدُ التَّطَيُّبِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَقْصُودٌ آخَرُ

قد يستحي من ظهوره أيضاً بخلاف ما يظهر من القدم (قوله الثالثة لو لم يجد خلعين الخ) ظاهره أنه يجوز له قطع الخفين وإن وجد المكعب ، لكن بحث بعضهم حرمة القطع إذا وجده وهو قريب لما فيه من إضاعة المال بلا حاجة ، ويكفي قطع أسفل كعبيه وإن استتر ظهور القدمين كما في المجموع وغيره عن الأصحاب . وللزركشي في ذلك كلام بينته في شرح الإرشاد . والمكعب السرموزة ونحوها مما لا يستر الكعبين ويقوم مقام الخف المقطوع (قوله إما لفقده الخ) ضابطه ما مر في التيمم ولأجل ذلك بحث الأذرعى مجيء ما مر ثم في قرض الثمن والشراء نسيئة ، وينبغي أنه يأتي هنا ما مر ثم أيضاً من وجوب طلب العارية ونحوها

(تتمة) كل محظور جاز لحاجة فيه الفدية إلا نحو السراويل والخفين المقطوعين وما يأتي في دم الحلق والصيد ويعلم مما مر ويأتي أنه لا يجب الفدية في اللبس إلا على عامد عالم بالحرمة مختار لم يتحلل (قوله بما بعد طيباً) أى على العموم والقول بأنه يعتبر عرف كل ناحية فيما يتطيبون به غلط كما في الروضة وأصلها

(قوله والكافور) يشمل الحى والميت لكن الذى اعتيد التطيب به فى الأغلب إنما هو الميت فيحتمل إلحاق الحى به اعتباراً بالجنس ويحتمل عدمه لأنه نوع مستقل بمنزلة جنس

وذلك كالمسك والكافور والعود والعنبر والصندل والزعفران والورس
والورد والياسمين واللينوفر والبنفسج والخرجس والخيبر والريحان
والسننبل والسرور نجوش والريحان الفارسي وهو الصيبران وما أشبهها .
ولا يتعزّم مالا يظهر فيه قصد الرائحة وإن كان له رائحة طيبة كالقواكه
الطيبة الرائحة كالسفرجل والتفاح والأنزج والتارنج ، وكذا الأدوية كالدارصيني ،

آخر (والورس) الأشهر أنه نبت أصفر طيب الرائحة يصيغ به ولون صبغه بين الحمرة
والصفرة (قوله واللينوفر) هو بنون مفتوحة ويسمى أيضاً اللينوفر بنونين بينهما تحتية
(قوله والبنفسج) هو بموحدة مفتوحة أو مكسورة فنون مفتوحة ففاء ساكنة فهملة
مفتوحة فجيم

(قوله والخرجس) هو بنون مفتوحة فراء فجيم مكسورة فهملة (قوله والخيبر) هو
بمعجمة مكسورة فثناة تحتية ساكنة فهملة فتحية مشددة قال في الضياء شجر معروف
معرب منسوب إلى الخير أى الكرم وحينئذ فكسر أوله من شواذ النسب . وقال الدينورى
هو ريحان طيب الريح يربى به الدهن وهو ضربان أصفر وأحمر والأصفر أطيب ريحاً
(قوله والريحان) أى العربى (قوله والمرزنجوش) هو بمهملة فزأى مفتوحة فنون
ساكنة فجيم مضمومة ثم معجمة معرب مرزنجوش وهو طيب يجعله المرأة في مشطها
يضرب إلى الحمرة (قوله والريحان الفارسي) هو بفتح الراء والعامّة تكسرهما (قوله وهو
الضيمران) هو بفتح المعجمة وسكون التحتية وضم الميم والأفصح الضومران وهو نبت برى
وقال ابن يونس المرسين وخرج بالفارسي العربى . ومقتضى قول المصنف أولاً والريحان ثانياً
والريحان الفارسي أن حكمهما واحد وهو قريب . ثم رأيت عن صاحب الإقليد أنه قال
واحتز بالفارسي عن الآس فإنه ريحان العرب ولا يصح ذلك فإن فيه الخلاف في الفارسي
أيضاً . وقال ابن المقرئ بعد ذكر الريحان وهو معروف وسائر الرياحين مثله أى كالمشور
والنمام إن كانت رطبة . وفي المجموع عن النص أن الكاذب بالمعجمة ولو يابساً
طيب . وينبغي تقييده في اليابس بما إذا كان بحيث لو رش عليه الماء ظهر ريحه
ومثله في ذلك فيما يظهر الفاغية وهى ثمر الحناء (قوله والأنزج) أى بهمة مضمومة
وفوقية ساكنة أو مضمومة (قوله كالدارصيني) هو بسكون الراء فهملة مكسورة والقرنفل

وَالْقَرْفَلُ وَالسَّنْبِلُ وَسَائِرُ الْأَبَازِيرِ الطَّيِّبَةِ . وَكَذَا الشَّيْحُ وَالتَّبَصُّومُ وَالتَّفَاقُ وَسَائِرُ
أَزْمَاكِ التَّبَرَارِيِّ الطَّيِّبَةِ الَّتِي لَا تُسْتَنْبَتُ قَصْداً ، وَكَذَا تَوْرُ الثَّفَالِحِ وَالْكُمُزِيِّ
وغيرهما وَكَذَا الصُّفْرُ وَالجَنَاهُ فَلَا يَحْرُمُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ وَلَا فِدْيَةٌ فِيهِ .

(وأما الأدهان فضربان) دُهْنٌ هُوَ طَيِّبٌ وَدُهْنٌ لَيْسَ بِطَيِّبٍ ، فَأَمَّا مَا لَيْسَ
بَطَيِّبٍ كَالزَّيْتِ وَالتَّبَرِجِ وَالتَّمَنِ وَالزُّبْدِ وَشَبْهَهَا وَالتَّبَفْسُجُ فَلَا يَحْرُمُ الْإِدْهَانُ
بِهِ فِي غَيْرِ الرَّأْسِ وَالتَّلْحِيَةِ . وَيَسْأَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَيَانُ حُكْمِ الرَّأْسِ وَالتَّلْحِيَةِ
(وأما) مَا هُوَ طَيِّبٌ كَدُهْنِ الْوَرْدِ وَالتَّبَفْسُجِ فَيَحْرُمُ اسْتِمَالُهُ فِي جَمِيعِ الْبَدَنِ
وَالنِّتَابِ . وَأَمَّا دُهْنُ الْبَابِ الْمَنْشُوشُ وَهُوَ الْمَخْلُوطُ بِالطَّيِّبِ فَهُوَ طَيِّبٌ وَغَيْرُ
الْمَخْلُوطِ لَيْسَ بِطَيِّبٍ .

هو بفتح أوليه ثم فاء مضمومة .

(قوله والسنبِل) اتفق عليه الشيوخ كالغوى فهو المعتمد وإن نوزعاً فيه ومثله حب
الحلب والمصطكا . ويتردد النظر في البان الجاوى وأكثر الناس يعدونه طيباً .

(قوله وكذا الشيخ) قضيته أن البعيران طيب لأنه يستنبت قصداً وهو محتمل

(قوله كدُهْنِ الْوَرْدِ وَالتَّبَفْسُجِ) المراد الدهن المطروح فيه الورد والتبفسج ، وفي معناهما
الآس ونحوه لانحو ستم ولوز طرحا فيه حتى تروح بهما ثم عصر فلا فدية على المعتمد لأن
ريحه ريح مجاورة .

(قوله وأما دهن الباب إلخ) الذى عليه الجمهور أن الباب نفسه طيب ولا فرق فيه
فما يظهر بين الذى عكة أو مصر ، ولا نظر لأن شجر الذى بمكة غير مستنبت لأن النظر في
الاستنبات وعدمه ليس لأفراد النبات بل لأجناسها ، وجنس الباب مستنبت بلا ريب وأن
دهنه كذلك فبأن فيه التفصيل السابق في دهن التبفسج لأنهم إذا ألحقوا به دهن الأترج
وغيره مما ليس بطيب مطلقاً فأولى دهن الباب المختلف فيه بين الجمهور والغزالي وإمامه ،
لكن قول الشيخين توسط بين المقاتلين أن دهن الباب المنشوش وهو المغلى في الطيب

وَيَحْرُمُ اسْتِمَالُ الْكُحْلِ الَّذِي فِيهِ طِيبٌ ، وَدَوَاهِ الرِّقِّ الْقَدِي فِيهِ طِيبٌ .
وَيَحْرُمُ أكل طَلْعٍ فِيهِ طِيبٌ ظَاهِرُ الطَّعْمِ أَوْ الرَّائِحَةِ ، فَإِنْ كَانَ مُسْتَهْلِكًا فَلَا بَأْسَ بِهِ ،
وَإِنْ بَقِيَ اللَّوْنُ دُونَ الرَّائِحَةِ وَالطَّعْمِ لَمْ يَحْرُمْ عَلَى الْأَصَحِّ . وَلَوْ خَفِيَ رَائِحَةُ
الطِّيبِ أَوْ الثَّوْبِ الْمَطْبُوعِ بِمُرُورِ الزَّمَانِ وَالتَّبَارِ وَنَحْوِهِ فَإِنْ كَانَ بَعِيثًا لَوْ أَصَابَهُ
الْمَاءُ فَاحْتَرَّتْ رَائِحَتُهُ حَرْمٌ اسْتِمَالُهُ ، فَإِنْ بَقِيَ اللَّوْنُ قَطْعًا لَمْ يَحْرُمْ عَلَى الْأَصَحِّ .
وَلَوْ انْقَمَرَ طِيبٌ فِي غَيْرِهِ كَمَا وَرَدَ قَلِيلٌ انْتَقَى فِي مَاءٍ لَمْ يَحْرُمْ اسْتِمَالُهُ
عَلَى الْأَصَحِّ ، وَإِنْ بَقِيَ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ حَرْمٌ ، وَإِنْ بَقِيَ اللَّوْنُ لَمْ يَحْرُمْ عَلَى الْأَصَحِّ

طيب وغير المنشوش ليس بطيب يقتضى خلاف ذلك لأنه قد يخالف ما ذكره فقلا عن
اتفاق الأصحاب في دهن البنفسج . وما نقله النووي عن قطع الدارمي وأقره في دهن الأترج
من أنه كدهن البنفسج وقد علمت أن البان أولى من الأترج ومن ثم توقف ابن الرقعة
فيما قاله بقول القاضي يحرم على المحرم سواء أشمه أو اتخذ منه الدهن واستعمله أو عصر
مائه واستعمله وهو موافق لكلام الجمهور وتبعه السبكي فقال ما قاله يقتضى أن البان
ليس بطيب وهو بعيد إذ هو مثل الورد انتهى . على أنه يمكن تأويل كلامهما بأن يقال
مرادهما في الطيب في قولها وهو المغلى في الطيب البان وأبرز الضمير لنكتة تسميته طيباً التي
هي محل الخلاف ، فحينئذ يطابق ما قاله في البنفسج من أن المراد بدهنه ما أغلى فيه وعلى
نظيره في البان يحمل كلام الجمهور لا ما تروح سممه به وعليه يحمل كلام الغزالي وإمامه
والنص على أن البنفسج والبان ليسا بطيب محمول في الأول على المربي بالسكر الذي ذهب
ريحه وفي الثاني على يابس لا يظهر ريحه برش الماء عليه والمنشوش بفتح الميم وإسكان النون
وبمعجمتين بينهما أو من الفشيش وهو صوت نحو الماء عند غليانه وألحق في الأم بالبان
المنشوش في الحرمة الزنبق وهو بفتح الزاي وإسكان النون وفتح الموحدة بعدها قاف دهن
الياسمين الأبيض ، وألحق بعضهم بدهن الأترج دهن زهر النارنج لاعتبار الطيب به وإن
كان نفس النارنج أو زهره ليس بطيب وكدهن الأترج دهن زهره كما هو ظاهر .

(قوله ويحرم استعمال الكحل الخ) إنما يحرم في المسائل الثلاثة التي ذكرها إذا

(وعلم) أن الاستعمال المحرم في الطيب هو أن يُلصَق الطيب ببدنه أو ثوبه على الوجه المعتاد في ذلك الطيب ، فلو طيب جزءاً من بدنه بقلية

ظهر طعم الطيب أو ريحه فلا يشترط اجتماعهما خلافاً لما في بعض النسخ ، وإنما ضربا الرائحة هنا لاقى النجاسة المغسولة إذا عسر زوالها لأنها المقصود من الطيب والقصد ثم زوال عين النجاسة والرائحة ليست عيناً ، وهذا يعلم أن الذي ينبغي اعتباره أنه لو أصابه من الطيب ما لا يدركه الطرف فإن ظهرت له رائحة وجب غسله فوراً وإلا لم يضر بخلاف نجس لا يدركه الطرف ، لأن المدار هنا على الرائحة وقد وجدت ثم على العين ولا ظهور لها .

ولو اختلط الطيب بنجس غير معفو عنه فغسل فبقى ريح عسر الزوال فإن كان للنجس عني عنه أو للطيب لم ينع عنه كما هو ظاهر . وإن شك فالذي يتجه أنه لا يكفل إزالته لأن الأصل براءة الذمة . فإن قلت يأتي أن الرائحة وحدها لا تضر فلم ضرت هنا ؟ قلت إذا تأملت قول المتن فيه طيب ظاهر الطعم أو الرائحة ظهر لك الفرق لأن ما يأتي في مجرد ريح بلا عين وهنا في ريح نشأ من عين مخالطة للطعام وسيأتي لذلك تحقيق آخر .

(قوله) واعلم أن الاستعمال المحرم الخ) أورد عليه صور غفلة عن تأمل كلامه ومداركة فلذا أضربت عنها صفحاً . ويؤخذ من ضابطه هذا وما بعده أنه لو ألصق نحو الورد من الراحين ببدنه أو ثوبه من غير أن يشمه لم يضر وهو ما صرح به ابن كج حيث قال إنما تجب الفدية في الراحين إذا أخذها بيده وشمها أو وضع أنفه عليها للشم ، وأقره الأذرعى وغيره . ويتقيد قول المصنف الآتي ولو شم الورد فقد تطيب أي إن أخذه بيده أو وضع أنفه عليه . وبه أيضاً يعلم بالأولى لو جلس في دكان الفكاه والحق به في التمتة دخول بستان فيه ذلك قاصداً شم ذلك لم يضر لكن ينبغي أن يكره إذا قصد شم ذلك أو عبق به ريحه قياساً على ما ذكره المصنف فيمن جلس عند عطار ، وكذا لو وضعها بين يديه على هيئة معتادة وشمها فلا يضر أيضاً كما رجحه ابن التقي وكذا السبكي وإن اقتضى كلامه في موضع آخر خلافه . وفي المجموع لو كان المحرم أخشم فاستعمل الطيب لزمت الفدية وإن لم ينتفع به انتهى . ومعنى استعماله له أن يعبق منه أو ثوبه شيء بخلاف مجرد أخذه أو أخذ الورد بيده ، وفارق جواز دهن موضع الصلح بانتفاء ما حرم لأجله من تنمية الشعر وهنا لصوق الطيب به فيه انتفاع له بحسن ريحه ليعود على نحو مجالسيه وإن لم يعد عليه هو منه شيء . واعلم أن الذي مشى عليه الشيخان وغيرهما أنه لو مس نحو مسك يابس فإن لزق به عينه ضر أو ريحه فلا لأن الريح قد يحصل بالمجاورة بلا مس فلا اعتبار به ، وبهذا فارق ما مر في أكل طعام ظهر فيه ريح الطيب لأنه ثم استعمال عين الطيب المخالط له يقيناً الدال على بقائه ووجود نحو ريحه ويضر كما قاله المصنف هنا أيضاً حمل مسك أو غير في ملبوسه ونحوه ومنه يده

أَوْ مَسْكٍ مَسْحُوقٍ وَتَغْوِيهَا لَزِمَةُ الْقِدْيَةِ سَوَاءٌ أَلَصَقَهُ بِظَاهِرِ الْجَدَنِ أَوْ بَاطِنِهِ ،
بَأَنِّ أَكَلِهِ أَوْ اخْتِثَنَ بِهِ أَوْ اسْتَعَطَّ . وَلَوْ رَبَطَ مَسْكًا أَوْ كَافُورًا أَوْ غَيْرَهُ
فِي طَرَفِ إِزَارِهِ لَزِمَتُهُ الْقِدْيَةُ . وَلَوْ رَبَطَ الْعُودَ فَلَا بَأْسَ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ تَطْيِيبًا .
وَلَا يَحْرُمُ أَنْ يُغْلَسَ فِي حَانُوتِ عَطَّارٍ أَوْ فِي مَوْضِعٍ يُبَخَّرُ أَوْ عِنْدَ الْكَتَبَةِ
وَهِيَ تُبَخَّرُ أَوْ فِي بَيْتٍ يَتَبَخَّرُ سَائِرُ كُنُوهُ . وَإِذَا عَبَقَتْ بِهِ الرَّائِحَةُ فِي هَذَا دُونَ
الْعَيْنِ لَمْ يَحْرُمُ وَلَا قِدْيَةُ . ثُمَّ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ الْمَوْضِعَ لِاسْتِثْمَارِ الرَّائِحَةِ لَمْ يُكْرَهُ ،
وَإِنْ قَصَدَهُ لِاسْتِثْمَارِ كَرِّهِ عَلَى الْأَصَحِّ ،

فَمَا يَظْهَرُ ، وَيَحْتَمِلُ خِلَافَهُ إِذَا كَانَ لِمَجْرَدِ تَقْسِلٍ وَهُوَ يَابِسٌ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ تَطْيِيبًا عَرَفًا .
ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي قَرِيبًا . وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ تَرْجِيحُ هَذَا الْإِحْتِمَالِ لِاحْتِمَالِ عُرْدٍ وَأَكَلِهِ كَمَا يَأْتِي ، فَعَلِمَ
بِهَذَا أَنَّ قَوْلَ الْحَامِلِي لَوْ أَخَذَ قِطْعَةً مَسْكٍ أَوْ كَافُورٍ أَوْ عُودٍ وَشَمَّهُ ضَرْعًا ضَعِيفًا بِالنِّسْبَةِ لِلْعُودِ
وَصَحِيحًا بِالنِّسْبَةِ لغيره ، لِأَنَّهُ أَخَذَهُ فِيهِ حَمْلٌ لَهُ مِنْ غَيْرِ حَاتِلٍ . فَقَوْلُ ابْنِ كَيْجٍ لَا قِدْيَةَ فِي شَمِّ
الْمَسْكِ وَالْكَافُورِ لِأَنَّ الْعَرَفَ فِي اسْتِعْمَالِ مِثْلِ هَذَا أَنْ يَسْتَعْمَلَ رَطْبًا فِي الْبَدَنِ يُبْنِي حَمْلَهُ عَلَى مَا إِذَا
لَمْ يَأْخُذْهُ بِنَحْوِ يَدِهِ وَإِلَّا لَزِمَتُهُ الْقِدْيَةُ وَإِنْ كَانَ يَابِسًا فِي خُرْقَةٍ غَيْرِ مَشْدُودَةٍ وَلَوْ لَمْ يَشْمِهِ بِنَاءً
عَلَى مَا مَرَّ إِخْلَاقُ يَدِهِ بِمَلْبُوسِهِ وَمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ حَمْلَهُ فِي خُرْقَةٍ مَشْدُودَةٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدَهُ
أَمَّا الْمَسْكِ إِذَا أَخَذَهُ بِيَدِهِ وَشَمَّهُ افْتَدَى ، وَكَذَا إِنْ لَطَخَ بَدَنَهُ وَهُوَ رَطْبٌ ، فَأَمَّا إِنْ شَمَّهُ مِنْ
غَيْرِ مَسٍّ أَوْ مَسَّهُ يَابِسًا مِنْ غَيْرِ شَمِّ فَلَا قِدْيَةَ نَصٌّ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ . فَعَلِمَ أَنَّ قَوْلَ بَعْضِهِمْ يَحْمِلُ
كَلَامَهُ الْأَوَّلَ عَلَى مَا إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ مَسٍّ كَأَنَّهُ يَكُونُ فِي نَحْوِ خُرْقَةٍ فَإِنْ مَسَّهُ وَجِبَتْ الْقِدْيَةُ ،
وَإِنْ كَانَ يَابِسًا فِيهِ نَظَرُ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ مَجْرَدَ مَسِّ الْيَابِسِ لَا يَضُرُّ إِلَّا إِنْ لَزِقَ بِهِ عَيْنُهُ .

(قَوْلُهُ بَأَنِّ أَكَلِهِ إلخ) محله فِي غَيْرِ الْعُودِ . فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمَوَارِدِيِّ وَالرَّوْيَانِيِّ أَنَّهُ لَوْ أَكَلَ
الْعُودَ لَا قِدْيَةَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ تَطْيِيبًا إِلَّا بِالتَّخْيِيرِ بِهِ بِخِلَافِ أَكَلِ نَحْوِ الْمَسْكِ ، وَيُقَاسُ بِالْأَكْلِ
مَا بَعْدَهُ . وَقَوْلُهُ أَوْ اخْتِثَنَ بِهِ نَظَرُ فِيهِ الْقَوْنَوِيُّ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ الْإِعْتِدَاءِ بِهِ . وَقَدْ يَجِبُ أَنْ
الْإِعْتِدَاءُ وَعَدَمُهُ إِنَّمَا يَخْتَلِفُ الْخَالَ بِهَذَا فِيمَا لَيْسَ بِمَاسٍّ لِلْبَدَنِ مِمَّا اسْتِثْمَارُ اتِّصَالٍ وَاخْتِلَاطٍ ، أَمَّا
مَا تَمَّاسُهُ كَذَلِكَ فَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ أَنْ يَسْتَعْمَلَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَأْلُوفِ أَوْ غَيْرِهِ (قَوْلُهُ فِي طَرَفِ إِزَارِهِ) أَيْ
أَوْ وَضَعَتْهُ الْمَرْأَةُ فِي جَيْبِهَا إِذْ لَيْسَ شَيْئًا مَحْشُورًا بِهِ (قَوْلُهُ عَبَقَتْ) هُوَ بِكَسْرِ الْبَاءِ (قَوْلُهُ وَإِنْ قَصَدَهُ
سْتِثْمَارَهَا كَرَّهُ) أَيْ لِلْخِلَافِ فِي وَجُوبِ الْقِدْيَةِ . نَعَمْ يَقْبَلُ كَرَاهَةً قَصْدُ الشَّمِّ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلُ

وفي قول لا يُكره . ولو احتوى على جَمْرَةٍ فَتَبَخَّرَ بِالسُّودِ بَدَنَهُ أَوْ ثَوْبَهُ عَصَى
وَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ . ولو اسْتَرَوَحَ إِلَى رَائِحَةٍ طَبِيبٍ مَوْضُوعٍ بَيْنَ يَدَيْهِ كَرَرَهُ وَلَمْ
يَحْرُمُ لَهُ لَا يَبْدُ تَطْيِيبًا . ولو مَسَّ طَبِيبًا فَلَمْ يَلْقَ بِهِ شَيْءَ مِنْ عَيْنِهِ لَكِنْ عَبَقَتْ
بِهِ الرَّائِحَةُ فَلَا فِدْيَةَ عَلَى الْأَصَحِّ ، وفي قول يَحْرُمُ وَتَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ . ولو شَمَّ
الْوَرْدَ فَقَدْ تَطَيَّبَ ، ولو شَمَّ مَاءَ الْوَرْدِ فَلَيْسَ مُتَطَيِّبًا وَإِنَّمَا اسْتِيعَالُهُ أَنْ يَصُبَّهُ
عَلَى يَدَيْهِ أَوْ ثَوْبِهِ . نَلَوْ حَمْلَ مِسْكَ أَوْ طَبِيبًا غَيْرَهُ فِي كَيْسٍ أَوْ خِرْقَةٍ مَشْدُودَةٍ

به ريحه كما شمله كلام المصنف نظير ما قالوه في الصائم بل أولى . ويجب حل كلامهم على
ما إذا كان بحيث لا يعد مستعملاً للمبخرة لبوانق ما قالوه في استعمال مبخرة آنية النقد وفي
إطلاقه نظر لإمكان الفرق بأن المدار ثم على مطلق الاستعمال وهنا على وصول العين
لا الرائحة فالأوجه أن فيه التفصيل الآتي :

(قوله لو احتوى على جَمْرَةٍ الخ) ظاهره أنه لا بد من الاحتواء بأن يجعله تحته وهو
ما جزم به الطبري ، قال لأن التطيب به ليس إلا يجعله تحته ، لكن بحث الزركشي أنه
لو طرحه في نار أمامه ولم يجعله تحته حرم . ويؤخذ من قول المصنف قبل ذلك وإذا عبقت
الرائحة في هذا دون العين لم يحرم أن الأول محمول على ما إذا عبقت به أو بثوبه الرائحة
فقط ، والثاني على ما إذا عبقت به العين ، وكالثوب فيها ذكر الماء المبخر . ويؤيد ذلك
قول الغزالي لا خلاف في أنه لو وضع بين يديه أنواع الطيب استرواحاً إلى روائحها فلا فدية
وليس كالتبخر فإنه إلصاق بعين الطيب إذ بخاره ودخان عَيْن أَجْزَائِهِ . ويعلم رد ما قيل
ليس في التبخر إلصاق وإنما حكمنا بظهورية الماء المبخر مطلقاً لأنه لا فرق هنا بين
العين الحافظة والمجاورة بخلافه ثم ، لأنهم نزلوا الرائحة هنا في كثير من الصور منزلة العين
بخلافه ثم كما يعلم مما مر من الفرق بين ما هنا والنجاسة ، فلما كان ما هنا أضيّق أدرنا
الإسم على مجرد وصول العين بخلافه ثم (قوله وفي قول الخ) هو ضعيف وإن صححه
جماعة ونص عليه في الأم والإملاء

(قوله ولو شَمَّ ماء الورد الخ) أي من غير إلصاق بالبدن أو بالثوب ، وكلامه يشمل ما فيه
مسك وغيره وهو كذلك خلافاً لمن قيده بما لا مسك فيه لما مر من أن مس نفس المسك مع
لصوق الرائحة لا يضر فأولى شمه . نعم مر أن حمله لشمه مضر فالكلام في غير ذلك .

أو تارودة مُصَنَّة الرأس أو حَجَل الورد في ظَرْف فلا إثم عليه ولا فِدْيَةٌ وإن كان يَحْدُ رَاحَتَهُ . ولو حَلَّ مِسْكًا في فَاةٍ غَيْرِ مَشْفُوقَةِ الرَّأْسِ فلا فِدْيَةَ عَلَى الْأَصَحِّ ، وإن كانت مَشْفُوقَةُ الرَّأْسِ لَزِمَتُهُ الْقِدْيَةُ ولو جَلَسَ عَلَى فِرَاشٍ مُطَيَّبٍ أو أَرْضٍ مُطَيَّبَةٍ أو نَامَ عَلَيْهِمَا مُفَضِّيًا رِبْدِيَهُ أو مَلْبُوسِيَهُ إِلَيْهِمَا أَيْمَ وَلَزِمَتُهُ الْقِدْيَةُ . فلو قَرَسَ فَوْقَهُ قُوبًا ثُمَّ جَلَسَ عَلَيْهِ أو نَامَ فلا فِدْيَةَ ، لَكِنْ إِنْ كَانَ الثَّوْبُ رَقِيقًا كَرِهَ . ولو دَاسَ بَنَعْلَهُ طَبِيبًا لَزِمَتُهُ الْقِدْيَةُ

(قوله ولو حل مسكاً في فارة غير مشقوقة الرأس الخ) المعتمد ما قاله في المسئتين وإن نظر الشيخان في الثانية بأنه لا يعد تطيباً والمعتمد أيضاً أن الخرقه كيساً كانت أو غيره كالفأرة كما قالاه ، وأفهمه قوله هنا أو خرقه مشدودة ، ونقله الأذرعى عن النص . فإن كانت غير مشدودة ضر وإلا فلا وإن شم ريحه كما نقله الماوردى عن النص وأشعر كلام السبكي بترجيحه خلافاً للأذرعى لوجود الخائل بشدها ، ولا فرق بين حمل المشدود بيده أو شدها بشيابه كما اقتضاه إطلاق الشيخين فالقييد بالأول فيه نظر ، ويجزئ ما ذكر على الأوجه في قارورة وحلى فيها نحو مسك فيفرق فيها بين المصمت والمفتوح بل هما أولى بذلك من الفأرة والخرقة ، ولا فرق بين الحمل باليد وغيرها نظير ما مر . وبحث الأذرعى أن حمل الفأرة المشقوقة والقارورة المفتوحة لمجرد النقل لا يضر وليس يبعد إن لم يشدهما في ثوبه وقصر الزمن بحيث لا يعد في العرف متطيلاً قطعاً وعليه فيلحق بهما الحلى المفتوح والخرقة الغير المشدودة وما بحثه من أن حمل الخرقه المشدودة يضر إن قصد التطيب فيه نظر ولعله محمول على ما مر له فيها من أن شم الريح منها ضار

(قوله رقيقاً) أى بشرط أن يمنع الطيب من أن يعلق به شيء منه وإلا فهو كالعسدم ذكره في البيان (قوله كره) أى لأنه لا يقطع عنه رائحة الطيب بالكلية ، ومنه يؤخذ أن كل ما فيه علق رائحة من الطيب بالحرث وإن قلت يكون مكروهاً وهو متجه إذ الغرض قطعه عن الرفهات ما أمكن ، وبهذا يعلم الكراهة في حمل المسك في المسائل السابقة بالأولى وبالكراهة فيه صرح في الأم (قوله ولوداس بنعله الخ) شرطه أن يعلق به شيء كما نقله الماوردى عن النص ، ولما مر عن الشيخين من أن مسه لا يضر إلا إذا لزم عينه ، ولا فرق في ذلك بين التعل والثوب والبدن خلافاً لما يوهمه كلامه هنا . وكالدوس

(فرع) إِنَّمَا يَحْرُمُ الطَّيْبُ وَيَجِبُ فِيهِ الْقِدَّةُ إِذَا كَانَ اسْتِمَالُهُ عَنْ قَصْدٍ ، فَإِنْ كَانَ تَطَيَّبَ نَاسِيًا لِإِحْرَامِهِ أَوْ جَاهِلًا بِتَحْرِيمِ الطَّيْبِ أَوْ مُكْرَهًا

فَمَا ذَكَرَ مَا لَوْ جَلَسَ عَلَيْهِ أَوْ نَامَ وَاسْتَدَامَ ذَلِكَ فَلَا حَرَمَةَ حَيْثُ لَمْ يَعْقِبْ بِهِ مِنْ عَيْنِهِ شَيْءٌ خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَ الْفَرْقَ بَيْنَ الدُّوسِ وَغَيْرِهِ وَنَقَلَهُ عَنِ الشَّامِلِ لَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِلْمُتَأَمِّلِ ثُمَّ وَجَّهَ تَحْرِيمَ مَا ذَكَرَ فِي النَّعْلِ أَنَّهُ مِنْ مَلْبُوسِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ بِهِ نَجَاسَةٌ لَمْ تَصَحِّ صَلَاتُهُ فِيهِ ، وَمَنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَلْبُوسِهِ الَّذِي يَحْرُمُ تَطْيِيبُهُ هُنَا كُلُّ مَا يَنْسَبُ إِلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ بِالنِّسْبَةِ لِلنَّجَاسَةِ وَالطَّهَارَةِ وَإِنْ لَمْ يَنْسَبْ إِلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ لِحَوَازِ السُّجُودِ عَلَيْهِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ ، وَيُحْتَمَلُ ضَبْطُهُ بِمَا لَا يَصِحُّ السُّجُودُ عَلَيْهِ دُونَ مَا يَصِحُّ عَلَيْهِ . وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلُ قَوْلَ الزَّرْكَشِيِّ وَلَوْ كَانَ رَاكِبًا فَدَاسَتْ دَابَّتُهُ طَيِّبًا يَأْتِي فِيهِ مَا سَبَقَ فِي الصَّلَاةِ أَهْ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ مَمْسَاةَ الطَّيْبِ بِالْبَدَنِ أَوْ الثَّوْبِ لَا يَضُرُّ حَيْثُ لَمْ يَلْعُقْ بِهِ مِنْ عَيْنِهِ شَيْءٌ بخلافه فِي النِّجَاسَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَضُرُّ مَطْلَقًا ، فَالَّذِي يَنْتَجِهُ مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ إِلْحَاقِ الْمَلْبُوسِ هُنَا بِمَا لَا يَصِحُّ السُّجُودُ عَلَيْهِ وَالْقَطْعُ بِأَنَّهُ لَا يَضُرُّ إِيْطَاءَ الدَّابَّةِ لَطِيبٍ وَإِنْ عُلِقَ بِهَا عَيْنُهُ سَوَاءٌ أَكَانَ مَاسِكًا لِلْجَمَاهِمَا أَمْ لَا (قَوْلُهُ إِذَا كَانَ اسْتِمَالُهُ عَنْ قَصْدٍ) أَيْ وَاخْتِيَارٍ . وَمِثْلُهُ فِي هَذَا النَّوْعِ الْأَوَّلُ مِنَ اللَّبَسِ وَنَحْوِهِ كَمَا مَرَّ (قَوْلُهُ فَإِنْ تَطَيَّبَ نَاسِيًا) أَيْ وَإِنْ كَثُرَ الطَّيْبُ عَلَى الْأَوَّجِهِ كَالْأَكْلِ فِي الصَّوْمِ ، وَفَارَقَ الصَّلَاةَ حَيْثُ تَبْطُلُ بِنَحْوِ كَثْرَةِ الْأَكْلِ نَاسِيًا بِأَنَّهَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى أَفْعَالٍ مُتَجَدِّدَةٍ مُبَايِنَةٍ لِلْعَادَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، فَالْنِّسْيَانُ فِيهَا الْمَوْدِيُّ إِلَى ذَلِكَ يَشْعُرُ بِمَزِيدِ تَقْصِيرٍ وَغَفْلَةٍ تَامَةٍ بخلاف الإِحْرَامِ فَإِنَّهُ مَجْرَدُ اسْتِدَامَةِ التَّجَرُّدِ الَّذِي يَقَعُ فِي الْعَادَةِ كَثِيرًا فَهَيْثُ لَيْسَتْ مَذْكُورَةٌ كَهَيْثُهَا بَلْ قَدْ لَا يَبْجُودُ فِيهِ مَذْكَرٌ أَصْلًا كَمَا أَوْ كَانَ غَيْرَ مُتَجَرِّدٍ .

(قَوْلُهُ أَوْ جَاهِلًا) قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيْبِ أَوْ ادْعَى فِي زَمَنَاتِ الْجَهْلِ بِتَحْرِيمِ الطَّيْبِ وَاللَّبَسِ فَقَبِلَهُ وَجَّهَانِ أَهْ وَالَّذِي يَنْتَجِهُ مِنْهُمَا أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُخَالَطًا لِلْعُلَمَاءِ بَحِثْ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ عَادَةً لَمْ يَقْبَلْ وَإِلَّا قَبْلَ ، وَمَعْنَى الْقَبُولِ وَعَدَمُهُ هُنَا بِالنِّسْبَةِ لِلتَّعْزِيرِ وَانْتِفَاقِهِ ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْكَفَّارَةِ فَالْعَبْرَةُ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، فَإِنْ كَانَ جَاهِلًا لَمْ يَلْزَمْهُ إِخْرَاجُهَا وَإِلَّا لَزِمَهُ سَوَاءٌ أَعْذَرَ بِالْجَهْلِ أَمْ لَا وَإِلَى هَذَا الْأَخِيرِ أَشَارَ الشَّاشِيُّ وَيَأْتِي هَذَا فِي الْجَهْلِ بِنَحْوِ اللَّبَسِ وَالْجَمَاعِ (قَوْلُهُ أَوْ مُكْرَهًا عَلَيْهِ) نَقَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ الْمُحْرَمَ لَوْ طَيَّبَهُ غَيْرُهُ فَالْقِدَّةُ عَلَى الْفَاعِلِ وَهُوَ كَذَلِكَ فَقَدْ نَقَلَهُ الْغَزَالِيُّ عَنِ الْأَصْحَابِ ، لَكِنْ مَحَلُّهُ حَيْثُ لَا اخْتِيَارَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ نَظِيرَ مَا يَأْتِي فِي الْخُلُوقِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَعَلِمَ أَنَّ الْمُسْكِرَةَ بِكُسْرِ الرَّاءِ عَلَيْهِ الْقِدَّةُ وَيُلْحَقُ مِنَ طَيِّبٍ نَحْوِ نَائِمٍ وَكَذَا الْوَلِيُّ أَوْ غَيْرِهِ إِذَا فَعَلَ بِنَحْوِ الصَّبِيِّ مَحْذُورًا كَتَطْيِيبِ

فَلَا إِثْمَ وَلَا فِدْيَةَ . وَلَوْ عَلِمَ تَحْرِيمَ الطَّيْبِ وَجَهِلَ كَوْنَ السُّتْمَلِ طَيْبًا فَلَا إِثْمَ وَلَا فِدْيَةَ عَلَى الصَّحِيحِ . وَلَوْ مَسَّ طَيْبًا يَظُنُّهُ يَابِسًا لَا يَتَلَقُّ مِنْهُ شَيْءٌ فَكَانَ رَطْبًا فِي جُوبِ الْفِدْيَةِ قَوْلَانِ لِلشَّافِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى رَجَحَتْ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ قَوْلًا ، وَالْأَخْلَصُ تَرْجِيحُ عَدَمِ الْجُوبِ . وَمَتَى انْصَقَ طَيْبًا بِيَدَيْهِ أَوْ تَوْبَعَهُ عَلَى وَجْهِهِ يَفْتَضِي التَّحْرِيمَ عَصَى وَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ وَوَجِبَتْ عَلَيْهِ الْمُبَادَرَةُ إِلَى إِزَالَتِهِ ، فَإِنْ أَخَّرَ عَصَى بِالتَّأخيرِ عَصِيَانًا آخَرَ وَلَا تُكَرَّرُ بِهِ الْفِدْيَةُ . وَمَتَى لَصَقَ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَحْرُمُ وَلَا يُوجِبُ الْفِدْيَةَ بَأَن كَانَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا أَوْ مُكْرَمًا أَوْ أَتَقَتَهُ الرِّيحُ عَلَيْهِ لَزِمَتْهُ الْمُبَادَرَةُ إِلَى إِزَالَتِهِ ، فَإِنْ أَخَّرَ مَعَ الْإِنْكَانِ عَصَى وَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ . وَإِزَالَتُهُ تَكُونُ مِنْفَضِيَةً إِنْ كَانَ يَابِسًا ، فَإِنْ كَانَ رَطْبًا فَيُسِيلُهُ أَوْ بِمَالِهِ بِمَا يَقْطَعُ رِجْمَهُ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَأْمَرَ غَيْرُهُ بِإِزَالَتِهِ ، فَإِنْ بَادَرَ إِزَالَتَهُ بَقِيَتْهُ

وغيره ولولحاجته (قوله وجهل كون المستعمل طيباً) يؤخذ منه رد قول بعضهم لو علم حرمة وظن أن نوعاً منه ليس بطيب لزمنه الفدية .

(قوله ولو مس طيباً يظنه يابساً إلخ) هو المعتمد .

(قوله ووجب عليه المبادرة إلى إزالته) أى ولو بغير ماء فإن توقفت عليه ولم يجد إلا ماء يكفيه له أو لظهره قدم الظهر ثم يجمع ماء ويغسل به إن كفى وإلا قدم إزالته لأن الظهر بالماء له بدل ومن ثم يجب تقديم غسل النجاسة مطلقاً . ولا فرق فيما ذكر بين تطيب عصى به وغيره واغتسرت له مدة الظهر تحصيلاً لمصلحة الواجبين . نعم إن لم يعص والطيب لغيره وفى إزالته فوراً إذهاب عينه أو نقص ماليته وتراخى فى ذلك فهل يغتفر له التراخى حينئذ لهذا العذر أولاً ؟ كل محتمل ولعل الأول أقرب .

(قوله أن يأمر غيره بإزالته) أى حيث لا تراخى فيه وإلا حرم (قوله فإن باشر إزالته) أى وإن طال زمن الإزالة لأنها ترك ولو توقفت إزالته على أجرة مثل فاضلة عما ذكره

لَمْ يَضُرَّ، بَإِنْ كَانَ أَقْطَعَ أَوْ زَمِنَا لَا يَنْدِرُ عَلَى الْإِزَالَةِ فَلَا إِنْهَامَ وَلَا فِدْيَةَ كَسَمَنِ أَكْرَهَ عَلَى التَّطَشُّبِ كَبَانُهُ مَعْدُورٌ .

(النوع الثالث دهن شعر الرأس والحية) فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ دُهُنُهُمَا بِكُلِّ

في الفطرة لزمته (قوله لم يضر) قيل ينبغي أن لا يجوز أن يتولاه لنفسه إذا قدر على إزالته بغيره فوراً على وجه لا يضرر عليه فيه لأنه مباشر للطيب مع إمكانه الاحتراز عنه فنع كذا إذا أراد استعماله ، ويرد بأن المؤثر مباشرة فيها نوع ترفه ولو بوجه وهذا لا ترفه فيه البتة لأن إزالته ترك له والترك قد لا يعطى حكم الفعل إذا اختلف مدركهما وهو مختلف كما تقرر فالقول بأن هذا ليس من الترك الذي لا يعطى حكم الفعل ليس في محله وهذا يعلم أنه لو أراد إزالته بنفسه لكن أمكنه بمس وبغيره كانت بغيره أولى أيضاً لا واجبة .

(فرع) « بحث الإسنوى وتبعوه أن لمن طهرت من نحو حيض وهي محرمة أن تستعمل قليل قسط أو لإظهار لإزالة الرجح الكريهة لا للطيب كالمعتدة بل أولى لأن أمر الطيب هنا أخف لوجوب إزالته عند الشروع في العدة لا الإحرام ، ولا يكره للمحرم شراء طيب وملبوس وأمة كما في الجواهر ، وبه أفق البازرى في الأمة ، لكن قال الجرجاني يكره له شراؤها وظاهره أنه لا فرق بين التي للخدمة والتي للشراء ، ووجهه أنه بالعقد تتأهل للفرش .

(قوله الثالث) دليله ما فيه من التزيين المنافي لحديث المحرم أشعث أغبر أى شأنه المأمور به ذلك . وزعم الإسنوى أنه إخبار لانهى وإلا حُرمت إزالة الشعث والغبار ليس في محله إذ حمله على الإخبار المحض بصيره خالياً عن الفائدة لأن الإخبار بذلك معلوم فتعين حمل النهى بالمعنى الذى ذكرناه وإنما لم يحرم ما ذكره للإجماع .

(قوله والحية) أى ولو من امرأة على ما صرح به القاضى . وقد يوجه على ما فيه من بعد بأنها قد تقصد تنميتها للشبه بالرجل أو أنها من جنس ما يقصد تنميتها بخلاف نحو شعر الخد فإن أحداً لا يقصد تنميتها مطلقاً ، والواو هنا بمعنى أو ومثلها سائر شعور الوجه ما عدا شعر الخد على الأوجه وفقاً للمحب الطبرى وتبعه الإسنوى والأذرى والزركشى في الحاجب والشارب والعنفقة والعدار ، وخلافاً لابن النقيب في قوله لا يلحق بالحية الحاجب والمهدب وما على الجهة ، وفارقت شعر الخد بأنه بقضية المشاهدة خلافاً لمن زعم خلافاً لا تقصد تنميتها بالدهن بخلافها ، وبه يعلم أن الأوجه ما قاله فيما ثبت على الجهة لأنه لا يقصد تنميتها قطعاً والشعر النابت على الأنف أو فيه كشعر الخد بالأولى كما هو ظاهر ، ولا فرق في دهنه ذلك من نفسه أو محرم آخر . وقضية ما تقرر حرمه ~~أكل دهنه~~ ^{أكله} يعلو به شاربه وهو ظاهر إن لم

دُهْنٍ سَوَالَا كَانَ مُطَيَّبًا أَوْ غَيْرَ مُطَيَّبٍ كَالزَّيْتِ وَالسَّمْنِ وَدُهْنِ الْجَوْزِ وَاللَّوْزِ
وَلَوْ دُهْنِ الْأَفْرِخِ رَأْسُهُ وَهُوَ الَّذِي لَا يَنْبُتُ بِرَأْسِهِ شَعْرٌ بِهَذَا الدُّهْنِ فَلَا بَأْسَ ،
وَكَذَلِكَ دُهْنُ الْأَمْرَدِ ذَقْنُهُ فَلَا بَأْسَ ، وَلَوْ دُهْنُ تَخْلُوقِ الشَّعْرِ رَأْسُهُ عَصَى عَلَى
الْأَصْحَ وَلَزِمَهُ الْقِدْيَةُ . وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُ هَذَا الدُّهْنِ فِي جَمِيعِ الْبَدَنِ سِوَى الرَّأْسِ
وَاللِّحْيَةِ . وَلَوْ كَانَ فِي رَأْسِهِ شَجَّةٌ فَجَعَلَ هَذَا الدُّهْنُ فِي بَاطِنِهَا فَلَا فِرْيَةَ .

(النوع الرابع حَقُّ وَقَلَمُ الطُّفْرِ) يَحْرُمُ إِزَالَةُ الشَّعْرِ بِحَقِّ أَوْ تَقْصِيرٍ أَوْ تَنْفِ

أَوْ إِحْرَاقٍ .

تشدد حاجة إليه وإلا جاز ووجبت فيه القدية .

(قوله فيحرم) أى وإن قصر الزمن كما هو ظاهر نظير الطيب .

(قوله بكل دهن) منه الشحم والشمع الذائبان واستشكل عطف الشمع على الشحم
ووصفهما بالذوبان لأنهم إن أرادوا أن الانضمام قيد في القدية فغير مسلم لأن الشحم الذائب
وحده دهن وإلا فالشمع الذائب وحده غير دهن . وأجيب بأن مرادهم بذلك بيان أن ضم
الشمع إلى الشحم لا يخرجهم عن الدهن بخلاف اللبن المشتعل على الزبد والسمن . وفيه تسليم
لقول المستشكل وإلا فالشمع الذائب غير دهن وهو في محل المنع ، وأى فرق بينه وبين الشحم
لأن في كل دهنية يقصد بها تزيين الشعر وتنميته في الجملة .

(قوله وكذا لو دهن الأمرد ذقنه) قيده الزركشى بما إذا لم يكن أول نبات لحيته وإلا
فهو كالرأس المخلوق وفيه نظر ويفرق بأن الرأس يعهد فيها الشعر فقصدت تنميته عادة بخلاف
ذقن الأمرد ، ويظهر أن المراد به هنا من لا شعر بذقنه وإن قارب أو أن طلوع لحيته وإن لم
يسم أمرد في النظر ونحوه .

(قوله ولو دهن مخلوق شعر رأسه) أى وألحيتيه كما يحته الأذرعى قال وإنما خصوا الرأس
بالذكر لأنه الذى يخلق عادة (قوله ولو كان في رأسه شجة الخ) فارق حرمة نحو الاستعاط
بالطيب بأن المدار هنا على تنمية الشعر ولم توجد وهناك على مطلق استعماله في البدن وقد وجد
ويأتى في هذا النوع ما مر في الطيب من حكم الإزالة ونحو النسيان واستدامته بعد الإحرام
وغير ذلك . وسيأتى آخر الكتاب أن القدية نجس ولو بدهن نحو شعرة واحدة .

أو غير ذلك سواء فيه شعر الرأس والإبط والعانة والثارب وغيرها من شعور
البدن حتى يخرم بعض شعرة واحدة من أى موضع كان من بدنه . وإزالة
الظفر كإزالة الشعر ، فيحرم قطعه وكشره وقطع جزء منه ، فإن قلع شيئاً من ذلك
عمى ولزيمته الفدية . ويحرم عليه مشط لحيتيه ورأسه إن أدى إلى تلف شيء
من الشعر ، فإن لم يؤد إليه لم يخرم لكن يكرهه ، فإن مشط فتنف لزمه الفدية .
فإن سقط شعر فشكل هل انتف بالسطر أم كان مُنتلاً فلا فدية عليه
على الأصح . ولو كشط جلد رأسه أو قطع يده أو بعض أصابعه وعليه شعر
أو ظفر فلا فدية عليه لأنهما تابعان غير مقصودين . ويؤمر للمحرم حلق شعر
الحلال ويحرم على الحلال حلق شعر المحرم ، فإن حلق حلال أو تحريم شعر
محرم آخر أثم ،

(قوله أو غير ذلك) يشمل الزائل بواسطة حك رجل الراكب في نحو قتب وهو
ظاهر من كلامهم فتجب فيه للفدية وإن احتاج لذلك غالباً لإمكان الاحتراز عنه خلافاً لمن
بحث عدمها وأطال فيه بما لا يجدى .

(قوله إن أدى إلى تلف شيء من الشعر) أى باعتبار عادته الغالبة فيما يظهر فإن لم تعرف
له عادة كذلك ، فإن ظن الانتاف حرم وإلا فلا فيما يظهر أيضاً .

(قوله شعر محرم آخر) يشمل ما إذا دخل وقت حلقه وهو كذلك بالنسبة للمحرم
للفدية سواء كان حياً أو ميتاً كما قالوه في الجنائز ، فيحرم حلق رأسه بعد موته وإن دخل
وقت تحلقه فإن لم يدخل وجبت الفدية على الحالى خلافاً لبعضهم ما لم يكن قد لبده في حياته
بنحو صمغ ولم يمكن غسله إلا بحلقه فيجب ولا فدية فيما يظهر . ومن بحث وجوبها من تركه فقد
أبعد . ويفرق بينه وبين المغنى عليه إذا طيه الولى أو حلق رأسه لحاجة فإن الدم في مال المغنى
عليه بأن الحاجة عائدة عليه وحده وأما الحاجة في الميت فعائدة على المسلمين إذ لا يسقط الفرض
عنهم إلا بغسل الرأس بل المحرم فات عليه كونه يبعث مماً المقضى لزيد شرفه فهو عليه

فَإِنْ كَانَ حَلَقَ يَأْذَنِهِ فَالْقَدِيدَةُ عَلَى السَّحْلُوقِ ، وَإِنْ حَلَقَ بَغَيْرِ إِذْنِهِ بَانَ كَانَ نَاسِئًا
أَوْ مُكْرَمًا أَوْ مُمْنَى عَلَيْهِ أَوْ سَكَتَ فَالْأَصَحُّ أَنَّ الْقَدِيدَةَ عَلَى الْخَالِقِ وَقِيلَ
عَلَى الْمَخْلُوقِ

رعاية لسقوط الواجب عنا قلم يناسب وجوب شيء في تركه ولا نظر لكون التليد فعله لأنه
محسن به لكونه سنة ولا يتأني ما تقرر أولاً قولهم في الجنازة لو طيب إنسان ميتاً محرماً أو ألبسه
فلا فدية لما هو ظاهر من الفرق بين إزالة نحو الشعر وغيره من الاستماعات .

(فرع) أخذ البغضين مما قالوه في ثلاثة محرمين قتلوا ظبية أنهم لو حلقوا رأس محرم
معاً أو بعضها بحيث تكمل الفدية فأخرج واحد ثلث شاة وآخر صاعاً وصام الثالث يوماً جاز

(قوله فإن كان حلق يآذنه فالقديدة على المخلوق) أي لإحصاء الفعل إليه مع انفراد بالرفه
وإن اشتركا في الإثم . ومحل قولهم يقدم المباشر على الآر إلا فيما لا يعد نفعه على الأمر بخلاف
ما إذا عاد كأمر الغاصب آخر يلجج شاة مغضوبة فلا يضمنها إلا الغاصب . وفارق ذلك ما لو
أمر محرم حلالاً بقتل صيد فإنه لا ضمان لما ذكر ، ولأن الشعر في يده بخلاف الصيد ، ومن
ثم لو كان الصيد في يده ضمنه ، ولا ينافيه أمر حلال لئله بمخلوق رأس محرم كما يأتي لأن جهل
المأمور صبره كالألة .

(قوله أو ممْنَى عليه) أي أو مجنوناً أو صبيّاً لا يميز (قوله أو سَكَتَ) الأصح في الروضة
وأصلها والمجموع أن الساكت المميز المختار عليه القديدة لتقصيره بما عليه حفظه ، ومن ثم
لو طارت نار فأحرقت شعره وجبت عليه القديدة إن أمكنه إطفائها (قوله على الخالق) أفهم
كلامه أن المخلوق ليس له طريق في الضمان سواء أعسر أو غاب أم لا وهو متجه لأنها
وجبت ابتداء على الخالق هنا لا على المخلوق ثم تحملها الخالق عنه . قيل وينبغي أن يجري
هنا الخلاف في الفطرة وغيرها ، ويرد بأنها وجبت بطريق التعدى المختص بالخالق فلم يمكن
أن يخاطب بها المخلوق ثم تنتقل عنه إلى الخالق لأنه لا تعدى منه بخلاف الفطرة فإنها طهيرة
للمؤدى منه فأمكن أن يخاطب بها . ثم يتحملها المؤدى ، وإن من أكره محرماً على حسلق
شعر نفسه كانت القديدة على المكروه بكسر الراء وهو كذلك كما يأتي . والذي يظهر أن محل
ضمان الخالق هنا ما إذا كان لو حلق شعر نفسه وجب فيه الضمان عليه أو على وليه وإلا
فلا . وظاهر أن ما لزمه هنا مما لا يختص بالمحرم يجب في ماله لا في مال الولي لأنه بمنزلة إتلافه
لمال الغير وأن العهد يضمنه في رقبته لأن ذلك جناية وجنانيته تتعلق برقبته ، وظاهر

فَعَلَى الْأَصَحِّ لَوْ اشْتَمَعَ الْخَالِقُ مِنْ إِخْرَاجِهَا لِلْمَخْلُوقِ مُطَابَقَتَهُ بِإِخْرَاجِهَا عَلَى الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَخْرَجَهَا الْمَخْلُوقُ عَنْ الْخَالِقِ بِإِذْنِهِ جَارَ وَبَغْيَ إِذْنِهِ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَصَحِّ . وَلَوْ أَمَرَ حَلَالٌ حَلَالًا بِمَخْلُقٍ شَعَرٍ مُحَرَّمٍ نَأْتَمِرُ فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْأَمْرِ إِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْخَالِقُ الْحَالَ فَإِنْ عَرَفَ فَعَلَيْهِ عَلَى الْأَصَحِّ .

(فرع) هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي الْحَلْقِ وَالْقَلَمِ بِغَيْرِ عُذْرٍ . فَلَمَّا إِذَا كَانَ

أَنْ الْحَرْبِ لَا يَضْمَنُ مَطْلَقًا (قوله فلمخلوق مطالبته) هو المعتمد لأنها وجبت بسببه ونسكه ثم بأدائها وبالأول فارق عدم مطالبة الزوجة زوجها بإخراج فطرتها . وما جلل به الرافعي من أنه كالمودع لأن الشعر في يده وديعة والمودع خصم فيما يؤخذ منه فبني على ضعيف إذ المعتمد أنه لا يخاصم . وما أجاب به ابن العباد من أنه كمالك الوديعة أن الشعر ملكه لأخذه حكمته إن فسد منبته من المودع إنما لم يخاصم لأن المالك يطالب والكفارة لا طالب بها معين مردود بأنه إنما يصلح تعليلاً مستقلاً لأجواباً وبأن قوله إذ الشعر ملكه ممنوع وما استدلل به منقوض بأخذ دية يد مورثه مع انتفاء ملكه لها (قوله ولو أخرجها المخلوق) ومثله غيره وفارق أداء دين الغير حيث لا يتوقف على إذن بأن الكفارة تحتاج لنية بخلافه (قوله ولو أمر حلالٌ حلالاً بمخلوقٍ شعرٍ محرمٍ نأتم إلخ) قضيته ككلام الروضة وأصلها أنه لو أمر محرم محرماً أو حلالاً محرماً أو عكسه اختلف الحكم وليس كذلك كما نبه عليه الأذرعى (قوله فالفدية على الأمر إن لم يعرف الخالق الحال فإن عرف فعليه في الأصح) هو المعتمد وهم الزركشي في نسبته للمصنف أنه صحح هنا أنها على الخالق كجهله ما لو كان مكرهاً على تعاطي ذلك من نفسه بنفسه أو غيره كما في المجموع عن الدارمي وأقره خلافاً لما بحثه الأذرعى ، وكأنه لم يطلع على ذلك أو على تمكنه من فعل ذلك بنفسه أو كان أعجمياً يعتقد وجوب طاعة أمره فالفدية على الأمر والمكره بكسر الراء (قوله هذا الذى ذكرنا فى الحلق والقلم بغير عذر فأمّا إذا كان بعذر فلا إثم وأما الفدية ففيها صور منها الناسى والجاهل وعليهما الفدية على الأصح إلخ) الأصح في المجموع أن المغنى عليه والمجنون والصبي إذا لم يكن لهم تمييز لا فدية عليهم ولا على وليهم وإن خالف قاعدة الإتلاف لنسبة نحو الناسى لتقصيره لشعوره بفعله بخلاف نحو المجنون . وأيضاً فكل من الخلق والقلم ليس إتلافاً محضاً بل يتردد بينه وبين الاستمتاع فغلب في نحو الناسى شبه الإتلاف وفي نحو المجنون شبه الاستمتاع لما ذكر . والفرق بأن نسك نحو المجنون ناقص أى

بذَرٍ فَلَا إِثْمَ . وَأَمَّا الْفِدْيَةُ فَمِنْهُمَا صَوْرَتَانِ : مِنْهُمَا النَّاسِ وَالْجَاهِلُ فَعَلَيْهِمَا الْفِدْيَةُ عَلَى الْأَصَحِّ ، لِأَنَّ هَذَا إِتْلَافٌ فَلَا يَنْقُطُ ضَمَانُهُ بِالْعُدْرِ كإِتْلَافِ الْمَالِ . وَمِنْهَا مَا لَوْ كَثُرَ الْقَمْلُ فِي رَأْسِهِ أَوْ كَانَ بِهِ حِرَاسَةُ أَحْوَجِهِ إِذَا مَا إِلَى الْخَلْقِ أَوْ تَأَذَى بِالْحَرِّ لَكَثُرَتْ شَعْرُهُ فَلَهُ الْخَلْقُ وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . وَمِنْهَا لَوْ نَبَتَتْ شَعْرَةٌ أَوْ شَعْرَاتٌ دَاخِلَ جَنْبِهِ وَتَأَذَى بِهَا قَلَمًا وَلَا فِدْيَةَ . وَكَذَا لَوْ طَالَ شَعْرُ حَاجِبِهِ أَوْ رَأْسِهِ وَقَطَعَهُ عَنْهُ قَطَعَ الْمُطْعَى وَلَا فِدْيَةَ . وَكَذَا لَوْ انْكَسَرَ بَعْضُ ظَفَرِهِ وَتَأَذَى بِهِ قَطَعَ الْمُنْكَسِرَ وَلَا يَقْطَعُ مَعَهُ مِنَ الصَّحِيحِ شَيْئًا .

(النوع الخامس) عَقْدُ النِّكَاحِ ، فَيَجُزُّ عَلَى الْمُحْرِمِ أَنْ يُزَوِّجَ أَوْ

فَلَا يَحْتَاجُ لِحُجْرٍ فَلَا تَأْثِيرَ لَهُ وَكَالْمُغْنَى عَلَيْهِ النَّاسُ بِخِلَافِ مَنْ أَثِمَ بِتَعَاطِي مَا يَزِيلُ عَقْلَهُ بِمُسْكِرٍ أَوْ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ كَالصَّاحِي . وَسَيَأْتِي آخِرَ الْكِتَابِ الْكَلَامُ عَلَى الْفِدْيَةِ وَأَنَّهُ لَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ لِلتَّحْلِيلِ حَلَّ لَهُ حَلْقُ شَعْرِ بَقِيَةِ الْبَدَنِ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ تَحْلِيلُهُ الْأَوَّلُ . وَعَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ هُنَا وَفِيهَا بِأَنَّ الْقَاعِدَةَ الْمَشْهُورَةَ وَهِيَ أَنَّ مَا كَانَ إِتْلَافًا مَحْضًا كَقَتْلِ الصَّيْدِ لَا يُؤْثِرُ فِيهِ الْجَهْلُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا كَانَ اسْتِمْتَاعًا وَتَرْفَعًا يُؤْثِرُ فِيهِ . وَمَا أَخَذَ شَبْهًا مِنَ الْجَانِبَيْنِ تَارَةً يَغْلِبُ فِيهِ الْأَوَّلُ وَتَارَةً يَغْلِبُ فِيهِ الثَّانِي .

(قَوْلُهُ وَمِنْهَا لَوْ نَبَتَتْ شَعْرَةٌ الْخ) يَفْرُقُ بَيْنَ عَدَمِ وَجُوبِ الْفِدْيَةِ هُنَا وَبَيْنَ جُوبِهَا فِيمَا لَوْ كَثُرَ الْقَمْلُ بِرَأْسِهِ بِأَنَّ الضَّرُورَةَ هُنَا أَشَدُّ (قَوْلُهُ فَيَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ الْخ) كَالْمُحْرَمِ وَكَيْلِهِ وَإِنْ كَانَ الْإِحْرَامُ فَاسِدًا . وَيَسْتَفْتَى نَوَابِ الْإِمَامِ وَالْقَاضِي فَكُلُّ مَنْهُمْ إِذَا كَانَ حَلَالًا لَا يَعْقِدُ مَعَ إِحْرَامٍ مُسْتَتَبِهِ لِعُمُومِ وَلَا يَتِمُّ بِهِ فَارْقُوا الْوَكْلَاءَ وَكَتَنَاحَهُ إِذْنَهُ لِعَبْدِهِ أَوْ مَوْلَاهُ فِي النِّكَاحِ فَلَا يَصَحُّ عَلَى الْأَوْجَحِ .

(فُرُوعٌ) لَا تَنْتَقِلُ الْوَلَايَةُ بِسَبَبِ الْإِحْرَامِ إِلَى الْأَبْعَدِ بَلْ يُزَوِّجُ السُّلْطَانُ وَالْقَاضِي . وَلَوْ كُلُّ حَلَالٍ حَلَالًا فِي التَّزْوِيجِ ثُمَّ أَحْرَمَ أَحَدُهُمَا أَوْ الْمَرْأَةَ زَوْجَ بَعْدِ التَّحْلِيلِ بِالْوَلَايَةِ السَّابِقَةِ . وَلَوْ كُلُّ حَلَالٍ عَمْرًا لِيُكَلِّلَ حَلَالًا عَنْ نَفْسِهِ أَوْ مُحْرَمٍ حَلَالًا لِيُزَوِّجَهُ إِذَا حَلَّ جَاز . وَلَوْ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي وَقْعِ الْعَقْدِ حَالِ الْإِحْرَامِ وَلَا يَبْنِي فَإِنْ أَدْعَتْ وَقُوعَهُ فِيهِ صَدَقَ يَمِينُهُ وَفِي عَكْسِهِ تَصَدَّقَ يَمِينُهَا بِالنِّسْبَةِ لَوْجُوبِ الْمَسْمِيِّ وَمِثْلُ مَوْنِ النِّكَاحِ وَيَحْكُمُ بِإِنْفَاسِهِ . وَإِذَا ادَّعَى أَنَّهُ فِيهِ وَقَالَتْ لَا أَدْرِي حَكَمَ بِبَطْلَانِهِ وَلَا مَهْرَ لَهَا لِأَنَّهَا لَمْ تَدَّعِهِ . وَالْإِحْرَامُ الْفَاسِدُ

يَرْوُجَ ، وَكُلُّ نِكَاحٍ كَانَ الْوَلِيُّ فِيهِ مُحَرَّمًا أَوْ الزَّوْجُ أَوْ الزَّوْجَةُ فَهُوَ بَاطِلٌ .
وَتَجُوزُ الرَّجْعَةُ فِي الْإِحْرَامِ عَلَى الْأَصَحِّ لَكِنْ تُكْرَهُ . وَيُجُوزُ أَنْ يَكُونَ
الْمُحَرَّمُ شَاهِدًا فِي نِكَاحِ الْغَلَائِكَيْنِ عَلَى الْأَصَحِّ . وَتُكْرَهُ خِطْبَةُ الْمَرْأَةِ فِي
الْإِحْرَامِ وَلَا تَحْرُمُ .

(النوع السادس) الْجَمَاعُ وَتَقْدِمَاتُهُ . فَيَحْرُمُ عَلَى الْمُحَرَّمِ الْوُطْءُ فِي السُّبُلِ وَالذُّبُرِ
مِنْ كُلِّ حَيَوَانٍ . وَتَحْرُمُ الْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ كَالْمُفْصَاخَذَةِ وَالْقُبْلَةِ وَاللَّسِّ
بِالْيَدِ بِشَهْوَةٍ . وَلَا يَحْرُمُ اللَّسُّ وَالْقُبْلَةُ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ . وَهَذَا التَّحْرِيمُ فِي الْجَمَاعِ يَنْتَسِرُ

كَالصَّحِيحِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ كَمَا عَلِمَ مَا مَر . وَيُجُوزُ أَنْ تَرَفَّ الْمَحْرَمَةُ إِلَى الْحَلَالِ وَعَكْسُهُ . نَعَمْ
لَا يَبْعَدُ كِرَاهَةُ ذَلِكَ كَالْخُطْبَةِ الْآتِيَةِ بَلْ أَوَّلَى .

(قوله ونحرم المباشرة فيما دون الفرج بشهوة الخ) أى ولو للغلام كما فى الأنوار ، فالغاية
نسبة للفدية الآتية لا للحرمة لأنها لاخفاء ولا خلاف فيها وكان مراده بالغلام ما يعم الأمرد
رشد . لكن يقتضى كلام القمولى نقلاً عن الماوردى أنه لا فدية بذلك وليس كذلك كما يصرح
به كلام المصنف هنا وغيره وخرج بالمباشرة ما لو قبل بشهوة من وراء حائل وإن أنزل فإنه
حرام لا فدية فيه إذ شرط الحرمة الاستمتاع وشرط الدم المباشرة بشهوة ولا فرق فى الوطء
بين أن يكون مع حائل وإن كسف وبذكر مقطوع وإن ثناه أولاً ويكتفى بإدخال الحشفة أو قدها
من مقطوعها قيل ولا فرق فى استدخال المقطوع بين استدخاله من أصله أو رأسه وفيه نظر .
والذى يظهر أن حشفته متى كانت موجودة لم يؤثر إدخاله من أصله . ثم رأيت قول البلقينى
لوثنى ذكره فأولج قدر الحشفة ترتبت الأحكام وهو يشهد للأول إلا أن الأوجه خلافه كما
بيته فى شرح الإرشاد . ثم ما ذكره المصنف فى الجماع محله فى الواضحين وأما الخنثى المشكل
فالإيلاج فى دبره مفسد بخلافه فى قبله وبخلاف لإيلاجه فى غيره لاحتمال زيادة عليها القضاء
والكفارة كما يأتى ، ويأتى فى إيلاج كل من الخنثيين فى الآخر ما ذكروه فى الغسل فمن لزمه فسد
حجه ومن لا فلا (قوله كالمفصاخذة) أى والمعانقة (قوله ولا يحرم اللبس الخ) أى وقول
الإمام والغزالى كل مباشرة تنقض الوضوء حرام سهو أو غلط كما قاله المصنف . ويحرم على

حَتَّى يَتَحَلَّلَ التَّحْلُفَيْنِ ، وَكَذَا الْمُبَاشَرَةُ بِغَيْرِ الْجِمَاعِ يَسْتَمِرُّ تَحْرِيمُهَا عَلَى الْقَوْلِ الْأَصَحِّ ، وَعَلَى قَوْلٍ يَحِلُّ بِالتَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ . وَحَيْثُ حَرَّمْنَا الْمُبَاشَرَةَ فِيمَا دُونَ الْقِرَاجِ فَبَاشَرٌ عَامِدٌ عَالِمًا لَزِمَهُ الْفِدْيَةُ وَلَا يَفْسُدُ نُسْكُهُ ، وَإِنْ بَاشَرَ نَاسِيًا فَلَا نُسْكَ عَلَيْهِ بِلَا خِلَافٍ سِوَاهُ أَنْزَلَ أَمُ لَا .

وَالِاسْتِمْنَاءُ بِالْيَدِ يُوجِبُ الْفِدْيَةَ . وَلَوْ كَرَّرَ النَّظَرَ إِلَى انْزَاةٍ فَانْزَلَ مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ وَلَا اسْتِمْنَاءٍ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ عِنْدَنَا وَلَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ رَجِمَهُمَا اللَّهُ . وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ تَحِبُّ بَدَنَهُ فِي رَوَايَةٍ سَاءَةٍ وَأَمَّا الْوَطءُ فِي قُبُلِ النِّرَاءَةِ أَوْ دُبُرِهَا أَوْ دُبُرِ الرَّجُلِ وَالْبَهِيمَةِ فَيَفْسُدُ بِهِ الْحُجُّ إِنْ كَانَ قَبْلَ التَّحَلُّلِ

الحلال مباشرة المحرمة حيث لا يجوز له تحليلها ، ويحرم على المحرمة تمكين الحلال من مباشرتها (قوله وحيث حرمتنا المباشرة الخ) محله ما لم يجامع بعدها ولا دخل واجبها وهو الشاة في واجب الجماع من بدنه أو شاة ، كما يندرج الحدث الأصغر في الأكبر . وهذا يعلم أنه لا فرق بين أن تعد تلك المقدمة من مقدمات ذلك الجماع عرفاً وإن لا ولا بين طول الزمن وقتله خلافاً لمن توهمه ، ثم رأيت بعضهم اعتمده ونقله عن مقتضى كلام المجموع . وظاهر قولهم وعلى زوج محرم كفارة لا عليها أن فدية المقدمات تختص بالزوج وهو ظاهر . (قوله والاسْتِمْنَاءُ بِالْيَدِ) مثله التقييل بشهوة ولو لرجل بناء على ما مر عن الأنوار .

(قوله وأما الوطء في قبل المرأة أو دبرها أو دبر الرجل أو البهيمة فيفسد به الحج إن كان قبل التحلل الأول الخ) يشمل من فاته الحج وهو المعتمد الذي نقله في المجموع عن جمع ونص عليه في الأم ، فحيث جامع قبل التحلل منه بنحو الطواف المتبوع بالسعي والحلق فسد وكذا تلزمه الفدية لو فعل شيئاً من محرمات الإحرام قبل ذلك .

(قوله قبل فراغها فسدت) أى إن كانت مفردة أما القارن فعمرته تابعة لحجه محبة وفساداً كما يحل له معظم المحظورات بعد التحلل وإن لم يأت بأفعالها ، فإن جامع قبل التحلل الأول فسد نسكاه وإن كان قد أتى بصورة أعمال العمرة بتمامها كأن طاف وسعى وحلق قبل الوقوف تعدياً أو لعذر أو حلق بعده ولم يحصل التحلل الأول ، وإن جامع بعده لم يفسد وإن لم يأت بجميع أفعال العمرة . كان رمى وحلق فقط .

الأَوَّلِ سَوَاءٌ كَانَ قَبْلَ الْوُقُوفِ بَعْرِفَةً أَوْ بَعْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ التَّحْلِيلَيْنِ لَمْ يَسُدَّ الْحُجَّ . وَإِنْ جَامَعَ فِي الْمَرْفَعَةِ قَبْلَ فَرَاقِهَا قَسَمَتْ . وَإِذَا فَسَدَ الْحُجُّ أَوْ الْعُمْرَةُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْمُضِيُّ فِي فَاسِدِهِ وَيَجِبُ قِضَاؤُهُ وَتَلْزِمُهُ بَدَنَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَبْرَةً

(قوله وجب عليه المضى في فاسده) أى فيعمل ما كان يعمل قبل الإفساد ويجنب ما كان يجنبه قبله وإلا لزمته الفدية . فعلم أنه يحرم الجماع ثانياً قبل التحلل منه ويجب به شاة .

(قوله ويجب قضاؤه) أى إن كان ما أفسده غير قضاء وإلا فالواجب قضاء واحد بخلاف البدنة فإنها تتكرر بحسب تكرار الإفساد ، وبحصل بالقضاء ما كان مقصوداً بالأداء من فرض أو تطوع ، فلو أفسد التطوع ثم نذر حجاً وأراد تحصيل المنذور بحجة القضاء لم يتحصل له ذلك . نعم إن كان المفسد أجبراً انقلب له ولزمه الكفارة والمضى في فاسده والقضاء ثم إن كان إجارة عين انفسخت وإلا فلا ، ويقع القضاء عنه لا عن مستأجره فيلزمه حجة أخرى له ويبدأ بالقضاء وله استنابة من يحج حجة الإجارة ولو في سنة القضاء فإن تأخرت عنها فللمستأجر العضوب الفسخ ، وينفل ولى الميت ما فيه المصلحة كما مر جميع ذلك وقد يتأني القضاء في سنة الإفساد بأن يحصر عن إتمام الفاسد فيتحلل منه ثم يزول الحصر أو أن يرد بعده أو يشترط التحلل بمرض فيتحلل ثم يشئى والوقت باق ، وتسميته ما ذكر قضاء إنما هو بالمعنى اللغوى المجوز لإطلاق الأداء على القضاء وعكسه ؛ ومن ثم صرح ابن يونس بأنه أداء وإلا فالحج لا آخر لوقته إذ لا يتصور قضاؤه لأنه اصطلاحاً فعل العبادة خارج وقتها ، والقول بأن تضيقه بالإحرام صبره قضاء يرد وإن وافق ما يأتى عن القاضى بأن التضيق إنما هو من حيث حرمة الخروج لا من حيث أنه يصبر وقته محدود الطرفين ، ألا ترى أنه لو أحرم بالظهر مثلاً تضيق وقتها من حيث حرمة الخروج منها ^{١٦} من حيث كونها تصير قضاء إذا أفسدها ثم فعلها خلافاً للقاضى ومن تبعه عملاً بالقاعدة ، صولية في تعريف القضاء

(قوله وتلزمه بدنة) الضمير عائد إلى قوله المحرم إذ هو المحدث عنه في جميع هذا النوع بقوله فيحرم على المحرم الوطء إلى آخره فيشمل المرأة أيضاً بدليل قوله بعده هذا إذا جامع عامداً إلى أن قال أو جمعت المرأة مكروهة كما يظهر بأدنى تأمل وقوله آخر الباب هذه المحرمات السبعة وما يتعلق بها المرأة كالرجل في جميعها وهو ظاهر إلا في نحو الكفارة من بدنة وغيرها فإن وجوبها عليه تفصيلاً نذكره مع بسط لكثرة اختلاف الآراء فيه فنقول : المعتمد أن الزوجين إن كانا محرمين اختص وجوبها بالزوج كما عليه الشيخان ولا نقول وجبت عليها ثم تحملها عنها كنظيره في الصوم . وقول السبكي نقلاً عن الجمهور يجب على كل منهما بدنة

ضعيف . والمعتمد أيضاً أن الزوجة إن كانت محرمة دون الزوج اختص وجوب الفدية بها كما دل عليه صريحاً قول المجموع في باب الإحصار إن تحللها لا يحصل إلا بما حصل به تحلل المحصر وإنها لو تطيبت أو جمعت أو قتلت صيداً أو فعلت غير ذلك من محظورات الإحرام أو فعل الزوج بها لا تصير متحللة بل تلزمها الفدية فيما ارتكبهت انتهى . والقول بأنه يحتمل أنه أراد غير الجماع بقريته قوله أولاً والإثم عليها ولم يقل الكفارة وإن نقل التصريح عنه بذلك خطأ هو الخطأ كما ترى فقد قال في المجموع إن المسئلة إذا دخلت تحت عموم كلام الأصحاب كانت متقولة فما ظنك بهذه النصوص عليها بخصوصها وتأيد ذلك الاحتمال بتلك القرينة أشد في الخطأ والتعصب إذ لا قرينة في ذلك عند من له أدنى ذوق . ولقد أنصف من لم يمش على ما ذكرناه بقوله وما وقع في المجموع وغيره من التصريح بوجوب الكفارة عليها فيها إذا أمرها الزوج بالتحلل فلم تفعل ووطئها وهو حلال لا يبعد أن يكون مبنياً على مرجوح فانظر لقوله من التصريح إلى آخره وإن كان قوله لا يبعد في محل المنع إذ لا دليل عليه ، وسكوت أكثر الكتب عنه لا يقتضي ضعفه كما توهم . وبما صرح به في المجموع صرح السبكي في الإحصار أيضاً فقال وإذا وطئها الزوج وجبت عليها الكفارة ولا يقال هو مفرغ على ما رجحه من وجوبها على كل من المحرمين لأننا نقول لا يلزم من نقله له عن كلام المجموع أنه مرتضيه ، ولئن سلم فإنما رجع ذلك لأنه لم يركلام المجموع في هذا المحل ، فلما رآه ثم لم تسعه مخالفته فجزم به من غير التفات لما قلناه . عل أنا وإن سلمنا سقوط كلامه فكفى في المجموع حجة أى حجة . ثم رأيت شيخنا شيخ الإسلام زكريا سقى الله عهده صرح بما ذكرته فقال : أما لو أفسد نسكها فقط كأن كانت محرمة دونه فقد اتفقوا على أن البدنة لازمة لما قاله في المجموع في باب الإحصار والقوات وجرى عليه السبكي وغيره اهـ لا يقال قياس قولهم في الصوم لو وطئ المفطر زوجته الصائمة فلا كفارة على أحد وإن أفطرت بالجماع كان كانت نائمة فاستيقظت بعد تغيب الحشفة ورضيت باستدامة الجماع عدم وجوبها هنا على أحد أيضاً ، لأننا نقول هو وإن اقتضى ذلك وأخذ بظاهره بعض المتأخرين لكن وجدنا في كلامهم ما يصرح بفرقهم بين البابين منه كلام المجموع السابق ومنه قول الشيخين هل يجب على كل بدنة أم على الزوج عنه أم عنه وعنهما أقوال كالصوم ، وقطع قاطعون بإلزامها البدنة بخلاف الصوم ومنه قول الماوردي وإن كان أحد شقيه ضعيفاً أن الزوج إذا كان مفطراً لا كفارة أصلاً وإذا كان حلالاً دونها لزمته فقط فدل ما ذكر على نظرهم للفرق وتشديدهم في الحج أكثر فينتج من ذلك أن الفرق بين البابين هو أن الحج لوجوبه في العمر مرة فقط أولى منه بالاحتياط وأشد منه في إلزام الكفارة ولهذا كثرت فيه الفدية بأسباب . ويدل لما ذكرناه قول الأذرعي الظاهر أن

المرأة لوزنت ومكنت مجنوناً أو بهيمة لزمها الفدية قطعاً مع اطلاعه على قولهم في الصوم لو أفطرت بزناً أو شبهة لم يجب عليها كفارة ، وكأنه لم يطلع على ما يأتي عن المجموع وإلا فهو صريح فيها بحته فالنظير فيه ليس في محله . وقول المجموع فإن أولج غير المشكل في دبره لزمه المضى في فاسده والقضاء والكفارة مع أن الصائم الدائق في دبره لا كفارة عليه ، فتأمل ذلك فإنه لا أصرح منه في الفرق ، ولا يتوهم أن عدم وجوبها عليه إنما هو لفطره قبل استكمال الحشفة لما أشرنا بقولنا أولاً وإن أفطرت بالجماع بأن كانت نائمة إلى آخره فكذا يقال هنا .

ثم قال وإن أولج غيره في قبله أو أولج هو في غيره فلا شيء لاحتمال الزيادة ، فإن أولج في دبر رجل وأولج ذلك الرجل في قبله فسد حججهما ولزمهما القضاء والكفارة ، وهو صريح في وجوب الكفارة على كل من الجماعين الأجنيين ، وفي نظره من الصوم ليس كذلك . ثم تصريحه بوجوبها على كل من الأجنيين بين أن ما فرضه هو والرافعي من الخلاف في مسألة الزوجين المحرمين وما صححاه فيها من وجوب الفدية عليه فقط للتقيد لا للتصوير ليحترزوا به عما إذا كانت الزوجة محرمة فقط فتختص الفدية بها وعما إذا كانا أجنيين فتجب على كلٍ فيها ، وقد صرح بالمثليتين في المجموع كما علمته ، وكأن السبكي أخذ تقيد ما مر بالزوجين من هذا فقال عقب قوله وقيل فدية عنه وعنهما وهذا في الزوجة والمملوكة أما الأجنبية فلا يتحمل عنها فعلم مما تقرر صحة ما في المجموع هنا وأنه ليس مبنياً على ضعف كما توهم أيضاً ، ويؤيد بحث الأذرعى السابق لأن الذى يخفى هو وجوب الفدية على الموطوءة لا الواطئ كما يأتى بيانه . وأما قول الماوردى من وطئ أجنبية بشبهة أو سفاح فمؤن الحج في القضاء عليها قولاً واحداً لأن وطء الأجنبية غير موجب لتحمل المؤنة كالتنفقة . قال وأما وجوب الكفارة عليها فإن كانا محرمن فهل يجب كفارة واحدة أو كفارتان الحديد كفارة واحدة انتهى ، فبنى على ضعف ، وهو أن الزوج يتحمل بدليل قوله أيضاً فإن كان الواطئ من لا يتحمل لكونه أجنبياً فالكفارة في مال الموطوءة ، وإن كان ممن يتحمل عنها لكونه زوجاً أو سيداً فعليه تحمّل ذلك لأنه من موجبات الوطء . فعنى كلامه أن الكفارة التى على الموطوءة فى مالها ولا يتحملها الواطئ أن الموجب لتحمل عنده الزوجة والمسلّية وقد انتفت ، بل يؤخذ من كلامه وجوبها على الواطئ بالأولى ، لأن الذى يتوهم سقوطها عنه هو الموطوء كما توهم بعضهم وأما الواطئ فتفتقون على وجوبها عليه ، فإذا قال بوجوبها على الموطوءة فى مالها فأولى أن نقول بوجوبها على الواطئ . وما أشار إليه من أن مؤن الموطوءة بشبهة أو زنا فى قضاء الحج عليها هو المعتمد بخلاف الزوجة فإن مؤنها على الزوج كما يأتى ، وبهذا يعلم الفرق ما بين الزوجة وغيرها وهو أن لصوقها بالزوج وتمازجها بينهما من القرب الخاص أسقط الكفارة عنها وأوجب لها المؤنة بخلاف الأجنبية فهما . إذا علمت ما تقرر تعين عليك اعتماد ما فى المجموع وجوبها على الزوجة

وَسَيَأْتِي أَيْضاًحُ الْبَدَنَةِ فِي بَابِ الدَّمَاءِ فِي آخِرِ الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَبِحُبِّ الْقَضَاءِ عَلَى الْقَوْرِ . هَذَا إِذَا جَاءَتْ عَائِدَةً عَالِمًا بِالصَّحْرِ ، فَإِنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا بِالتَّحْرِيمِ .

إِنْ كَانَتْ مُحَرَّمَةً فَقَطْ وَيَلْحَقُ بِهِ مَا لَوْ كَانَا مُحَرَّمَيْنِ وَالزَّوْجُ يَجْنُونَ أَوْ نَحْوَهُ كَانَ كَانَ نَاسِيًا فَأَخَذَتْ ذَكَرَهُ وَأَدْخَلَتْهُ فَرْجَهَا عَالِمَةً مُخْتَارَةً وَعَلَى الْأَجْنَبِيِّينِ أَيْ وَإِنْ كَانَ الْوُطءُ شَبْهَةً .

(قَوْلُهُ وَسَيَأْتِي إلخ) أَيْ بِمَا حَاصِلُهُ مَعَ زِيَادَةِ أَنَّهُ يَجِبُ بِهِ بَدَنَةً فَبَقَرَةٌ فَسَجَّ شَيْءًا وَمِثْلَهَا سَبْعٌ مِنْ سَبْعِ بَدَنَاتٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِطْعَامُ مِجْزَةٍ فِي الْفِطْرَةِ بِقِيَمَةِ الْبَدَنَةِ بِالنَّقْدِ الْغَالِبِ بِسَعْرِ مَكَّةَ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ كَمَا فِي الْكِفَايَةِ عَنِ النَّصِّ وَغَيْرِهِ ، لَكِنْ خَالَفَهُ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ فَقَالُوا يَعْتَبَرُ سَعْرُهَا حَالُ الْوُجُوبِ وَمَصْرُفُ ذَلِكَ مَسَاكِينِ الْحَرَمِ وَالْمَسْتُوطِينَ أَوَّلَى ، فَإِنْ عَجَزَ صَامٌ عَنْ كُلِّ مَدْيُومًا وَيَكْمُلُ الْمَنْكُسَرُ ، وَوَجِبَ الْإِطْعَامُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ كَمَا فِي الْأَمِّ فَلَا يَتَعَيَّنُ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدٌّ لَكِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَزَادَ كُلٌّ عَلَى مَدِّينِ وَلَا يَنْقُصَ عَنْ مَدٍّ وَلَوْ كَانَ الْوَاجِبُ ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ فَقَطْ لَمْ يَجِزْ دَفْعُهَا لِدُونِ ثَلَاثَةٍ أَوْ لثَلَاثَةِ فَأَكْثَرُ أَوْ مَدِّينِ دَفْعًا لِأَنَّهُ لَا لَوَاحِدٍ أَوْ مَدٍّ دَفْعَ لَوَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرَ كَذَا قِيلَ وَسَيَأْتِي ثُمَّ مَا فِيهِ . وَالْمُرَادُ بِالْبَدَنَةِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ الذَّكَرُ أَوِ الْأُنْثَى مِنَ الْإِبِلِ وَهَذَا هُوَ الْأَشْهَرُ عِنْدَ اللَّغَوِيِّينَ . وَقَالَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ إِنَّهَا تَطْلُقُ عَلَى الْبَقَرَةِ أَيْضًا . قَالَ الْمَصْنِفُ عَنِ الْأَزْهَرِيِّ وَعَلَى الشَّاةِ أَيْضًا قِيلَ وَهُوَ غَاطٌ .

(قَوْلُهُ وَبِحُبِّ الْقَضَاءِ عَلَى الْقَوْرِ) أَيْ وَلَوْ فِي سَنَةِ الْإِفْسَادِ إِنْ أُمِكنَ كَمَا فِي مَسْئَلَةِ الْحَصْرِ السَّابِقَةِ وَمِثْلُهُ كُلُّ عِبَادَةٍ تَعْدَى بِإِخْرَاجِهَا عَنْ وَقْتِهَا وَكُلُّ كِفَارَةٍ تَعْدَى بِسَبَبِهَا فَيَجِبُ أَدَاؤُهَا فَوْرًا .

(فَرَعٌ) لِلْمَفْرُودِ الْمَفْسُدِ لِأَحَدٍ نَسَكَيْنِ أَنْ يَقْضِيَهُ مَعَ الْآخَرِ قِرَانًا أَوْ تَمَتُّعًا ، وَلِلْمَتَمَتِّعِ وَالْقَارَنِ الْقَضَاءُ إِفْرَادًا وَلَا يَسْقُطُ بِذَلِكَ الدَّمُ ، وَعَلَى الْقَارَنِ الْمَقْسُدِ بَدَنَةً وَدَمٌ لِلْقَارَنِ وَعَلَيْهِ دَمٌ آخَرُ فِي الْقَضَاءِ وَإِنْ كَانَ مَفْرُودًا كَمَا فِي الرُّوْضَةِ . وَبَحْثُ الْبَلْقَيْنِ أَنَّهُ فِي الْمَتَمَتِّعِ يَلْزِمُهُ دَمَانِ دَمٌ لِلْقَارَنِ الَّذِي لَزِمَهُ بِالْإِفْسَادِ وَدَمٌ لِلْمَتَمَتِّعِ الَّذِي فَعَلَهُ ، وَهُوَ مُتَجَهٌّ ، لَكِنْ صَرَحَ الشَّيْخَانُ بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَتَمَتِّعِ وَالْقَارَنِ وَلَوْ فَاتَ الْقَارَنُ الْحَجَّ فَاتَتِ الْعِمْرَةُ وَعَلَيْهِ دَمَانِ لِلْفَوَاتِ وَالْقَارَنُ وَقَضَاءُ كَقَضَاءِ الْمَفْسُدِ فِيمَا مَرَّ (قَوْلُهُ فَإِنْ كَانَ نَاسِيًا إلخ) فِي مَعْنَى النَّاسِيِ مِنْ أَحْرَمٍ عَاقِلًا ثُمَّ جَنُّ أَوْ أَعْمَى عَلَيْهِ وَاجْهَلٌ مِنْ رَمَى حِجْرَةَ الْعَقَبَةِ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ ظَانًّا أَنَّهُ بَعْدَهُ وَحَلَقَ ثُمَّ جَامَعَ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ . وَقَدْ يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَى مَنْ ظَنَّ دُخُولَ اللَّيْلِ أَوْ بَقَاءَهُ فَأَفْطَرَ وَبَانَ أَنَّهُ أَكَلَ نَهَارًا بِأَنَّ عِلَامَةَ اللَّيْلِ أَوِ النَّهَارِ ثُمَّ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَكُونَ ظَاهِرَةً لِكُلِّ أَحَدٍ فَيُخْطِئُ مَعَ ذَلِكَ يَشْعُرُ بِمَزِيدٍ تَقْصِيرٍ بِخِلَافِ دُخُولِ نِصْفِ اللَّيْلِ الثَّانِي فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا التَّنَذِيرُ النَّادِرُ فَلَا تَقْصِيرَ هُنَا . وَأَيْضًا قَضَاءُ الْحَجِّ صَعِبٌ فَسَقَطَ بِأَدْنَى عَذْرِ . فَإِنْ قَلَّتْ بِشَكْلِ عَلَى ذَلِكَ مَا رَجَحَهُ بَعْضُهُمْ فِيمَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْفِرَاقِ مِنْ عَمَلِ الْعِمْرَةِ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَذَكَرَ أَنَّ حَدِيثَهُ كَانَ فِي طَوَافِهَا مِنْ أَنَّ الْجَمَاعَ الْمَذْكُورَ مَفْسُدُ الْعِمْرَةِ فَلَمْ لَا يَرَاعَى عَذْرُهُ هُنَا وَرَوَعِي فِيمَا مَرَّ ؟ قُلْتُ يُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنْهُ بِأَنَّ مُوجِبَ إِفْسَادِ الْجَمَاعِ تَذَكُّرُ الْحَدَثِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَصِيرُ

أو جُمِعت التَّزَاةُ مَكْرَمَةً لم يَفْسُدِ النَجْصُ على الأصَحِّ ، ولا فِدْبَةٌ أَيْضًا على الأصَحِّ .

(النوع السابع إتلاف الصيد) فَيَحْرُمُ بالإِحْرَامِ إِتْلَافُ كُلِّ حَيَوَانٍ بَرِّيّ وَخَشِيٍّ

واقعا قبل التحلل منها فأفسدها . والأمر بالتطهير من الحدث من باب خطاب الوضع كما صرحوا به في شروط الصلاة من وجوب قضائها على من صلى محدثاً أو متنجساً ناسياً . وإذا تقرر ذلك فالجماع وقع على ظن لا ينظر إليه هنا لأنه بتبين الحدث تبين أنه كان مخاطباً في حال نسيانه له بالطواف فلم يؤثر نسيانه فيه ولا فيما ترتب عليه وهو الجماع بخلاف ظن دخول نصف الليل فإنه مؤثر لأن غاية الجماع بعده أنه كجماع الناسي وجماع الناسي لأشياء فيه فليتأمل وشمل كلامه الصبي المميز فإنه عذر بنحو نسيان فلا شيء عليه وإلا فسد حججه وأجزاء القضاء في صباه والبدنة في مال الولي لأنه المورط له ولأنه يجب عليه منع موليه من سائر المحظورات أما غير المميز فلا أثر لفعله ولكن قالوا في الحراج إن من له نوع تمييز عمده عمد فيحتمل أن يقال بمثله هنا ويحتمل الفرق بأن أبواب الأموال المحصنة يضابق فيها أكثر والأول أقرب كما يؤخذ مما يأتي في الباب الثامن (قوله أو جُمِعت المرأة مَكْرَمَةً) مثلها الرجل إذا جامع مكرهاً لأن الأصح تصور إكراهه عليه كما في المجموع وظاهر كلامه وغيره أنه لا فرق في الإكراه على الجماع بين الزنا وغيره وهو ظاهر وإن كنا لا نبيح الزنا بإكراهه لأنه شبهة في الجملة ومن ثم درأ الحد ، فقول الإسنوي المتجه هنا وفي الصوم الفساد فيه نظر لما علمته والرد عليه بالقياس على جماع الناسي لأنه يوصف بالحلل إذ هو فعل غير مكلف ليس في محله لأننا وإن سلمنا ذلك فهو لا يوصف بالحرمة أيضاً ، وأما زنا المكروه فيوصف بالحرمة فلا جامع بينهما . ويؤخذ من قوله على الأصح أنه يسن في الصور الثلاث إخراج البدنة والقضاء خروجاً من خلاف من أوجبهما ، وكذا يقال بنظره في كل مسألة فيها خلاف يسن الخروج منه بأن لم يخالف سنة صحيحة أو يضعف مدركه جداً كأن كان يخالف قياساً جلياً .

« تنمة » إذا جامع زوجته أو أمته بخلاف الأجنبية ولو بشبهة فسد حججه بأن كانت طائفة عامة بالتحريم ذاكرة للإحرام ولزمه الإذن لها في القضاء وعليه لما زاد من التفقة بسبب السفر وإن لم يسافر معها وإذا غضبت أو ماتت لزمه أن يستأجر من ماله من يحج عنها فوراً وإذا خرجا معاً سن ، وقيل وجب أن يفترقا من حين الإحرام إلى التحلل الثاني ومكان الجماع أكد . والمراد بالافتراق أن لا يخلوا بها بحيث يتمكن من وقاعها أو مقدماته بل وأن لا ينظر إليها إن خشي أنه يؤدي إلى ذلك كما هو ظاهر ولو أحرم مجامعاً لم ينعقد

أَوْ فِي أَصْلِهِ وَحْشِيٌّ مَّا كَوَلَّ أَوْ فِي أَصْلِهِ مَّا كَوَلَّ ، وَسَوَاءَ الْمُسْتَأْنَسُ وَغَيْرُهُ
وَالْمَسْلُوكُ وَغَيْرُهُ ، فَإِنْ أَتَقَفَهُ لَزِمَهُ الْجَزَاءُ ، فَإِنْ كَانَ يَمْلُوكَ لَزِمَهُ الْجَزَاءُ لِحَقِّ
اللَّهِ تَعَالَى وَالْقِيَمَةِ لِمَالِكٍ . وَلَوْ

أَوْ حَالِ التَّرْعِ فَأُوجِبُ فِي الْكُفَايَةِ . وَيُظْهِرُ أَنَّ يَأْتِي فِيهِ مَا قَالُوهُ فِي نَظَرِهِ فِي الصَّوْمِ . ثُمَّ رَأَيْتُ
ابْنَ الْعِمَادِ قَالَ وَالْمَوَافِقُ لِلْقَوَاعِدِ انْتِقَادَهُ صَحِيحاً لِأَنَّ التَّرْعَ لَيْسَ بِجَمَاعٍ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي مَا ذَكَرْتَهُ .
وَلَوْ ارْتَدَّ فِي نَسْكَهَ بَطْلَ مِنْ أَصْلِهِ وَلَا مَضَى وَلَا قَضَاءً وَإِنْ أَسْلَمَ فَوْرًا (قَوْلُهُ إِنْ تَلَّافَ) لَوْ أَبْدَلَهُ
بِالتَّعَرُّضِ لِيَشْمَلَ حَتَّى التَّطَبُّرِ لَكَانَ أَوَّلَى (قَوْلُهُ أَوْ فِي أَصْلِهِ وَحْشِيٌّ) أَيْ وَإِنْ بَعْدَ كَمَا هُوَ
ظَاهِرٌ قِيَاسًا عَلَى التَّبَعِيَّةِ فِي الْإِسْلَامِ (قَوْلُهُ أَوْ فِي أَصْلِهِ مَّا كَوَلَّ) هُوَ فِي بَعْضِ النُّسخِ وَمَا اقْتَضَاهُ
تَبَعًا لِتَعْيِيرِ الرَّافِعِيِّ مِنْ حَرَمَةِ صَيْدٍ مَا بِأَصُولِهِ وَحْشِيٌّ غَيْرَ مَّا كَوَلَّ وَمَا كَوَلَّ غَيْرَ وَحْشِيٍّ
كَالْمَتُولَدِ بَيْنَ ذَنْبٍ وَشَاةٍ فَضَعِيفٌ إِذْ لَا بَدَّ مِنَ التَّوَحُّشِ وَالْأَكْلِ فِي جَانِبٍ وَاحِدٍ وَذَلِكَ فِي
ثَلَاثِ صُورٍ لِأَنَّ الْمَتُولَدَ الْبَرِّ إِمَّا بَيْنَ وَحْشِيٍّ أَحَدُهُمَا مَّا كَوَلَّ كَالذَّنْبِ وَالضُّعُوقِ أَوْ مَّا كَوَلَّ
أَحَدَهُمَا وَحْشِيٌّ كَالشَّاةِ وَالظَّبْيِ أَوْ وَحْشِيٌّ مَّا كَوَلَّ وَأَهْلَى غَيْرَ مَّا كَوَلَّ كَالْحِمَارِ وَالْوَحْشِيَّ
وَالْأَهْلَى فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ يَحْرُمُ صَيْدُهَا بِخِلَافِ الْمَتُولَدِينَ بَيْنَ وَحْشِيٍّ غَيْرَ مَّا كَوَلَّ وَإِنْسِيٍّ مَّا كَوَلَّ
كَالذَّنْبِ وَالشَّاةِ أَوْ بَيْنَ غَيْرِ مَّا كَوَلَّ أَحَدُهُمَا وَحْشِيٍّ كَالْحِمَارِ وَالذَّنْبِ أَوْ بَيْنَ أَهْلِيٍّ
أَحَدُهُمَا غَيْرَ مَّا كَوَلَّ كَالْبِغْلِ فَإِنَّهُ مَتُولَدٌ بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْفَرَسِ فَلَا يَحْرُمُ صَيْدُهَا لِأَنَّ كُلَّ
وَاحِدٍ مِنْهَا لَا يَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لِوَاحِدٍ مِنْ أَصْلِيهِ ، وَالْمُرَادُ أَنْ يَكُونَ جَنْسُهُ مَتَوَحِّشًا وَإِنْ
تَأَهَّلَ هُوَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ ، وَالزَّرَافَةُ غَيْرُ مَّا كَوَلَّ عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ وَخِلَافُهُ أَكْثَرُ
الْمُتَأَخِّرِينَ بَلْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِنَّهُ شَاذٌ لَتَوْلَدِهَا بَيْنَ مَّا كَوَلَّ وَلَوْ شُكَّ فِي كَوْنِهِ مَّا كَوَلَّ أَوْ أَنَّ
فِي أَحَدِ أَصُولِهِ مَّا كَوَلَّ اسْتَحَبَّ الْجَزَاءُ وَلَمْ يَجِبْ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ (قَوْلُهُ الْمُسْتَأْنَسُ)
مَنْ دَجَّاجُ الْحَبْشَةِ وَإِنْ أَلْفَ الْبُيُوتِ . قَالَ ابْنُ جَمَاعَةَ لِأَنَّ أَصْلَهُ وَحْشِيٌّ ، وَقَالَ السَّبْكِ
لَا مَتَاعَ بِالطَّيْرَانِ وَبِهِ يَتَجَهَّ قَوْلُ الْمَوَارِدِيِّ وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ نَحْوَ الْأَوْزِ إِنْ كَانَ
يَنْهَضُ بِجَنَاحِهِ أَيْ بِحَيْثُ يَمْتَنِعُ بَيْنَهُمَا حَرَمٌ وَإِلَّا فَلَا ، بَلْ قَضِيَّةُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَأَمَّا
الطَّيْوُ الْمَائِيَّةُ إِلَى آخِرِهِ حَرَمَتُهُ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ مِنْ طَيُورِ الْمَاءِ (قَوْلُهُ فَإِنْ أَتَقَفَهُ) أَيْ أَوْ أَزْمَنَهُ
وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُاً لَكِنْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْمَكْرِهِ بِكَسْرِ الرَّاءِ فَالْمَكْرَهُُ بِالْفَتْحِ طَرِيقٌ ، وَيُفْرَقُ
بَيْنَهُ وَالْمَكْرَهُُ بِالْفَتْحِ عَلَى الْحَقِّ فَإِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَيْسَ طَرِيقًا بِأَنَّ الصَّيْدَ مِنَ الْأَمْوَالِ
الْحَقِيقِيَّةِ وَصِفَاتُهَا بِقَبْضٍ لِكُونِ الْمَكْرَهُُ طَرِيقًا بِخِلَافِ الشَّعْرِ وَلَوْ أَسْكَبَهُ حَرَمٌ فَقَتَلَهُ حَلَالٌ
أَوْ عَكْسَهُ ضَمِنَهُ الْمَحْرَمُ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ مُسْتَقَرٌّ يَقْتَضِي أَنَّ الْحَلَالَ طَرِيقٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا

تَوَحَّشَ إِنْسِي لَمْ يَحْرُمُ نَظَرًا لِأَصْلِهِ . وَلَوْ تَوَلَّدَ مِنْ تَأْكُولِهِ وَغَيْرِهِ أَوْ مِنْ إِنْسِي
وَعَبْرِهِ كَالْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الظَّيْرِ وَالشَّافِ حَرَّمَ إِنْ تَلَّاهُ وَجِبُّ بِهِ الْجَرَاهُ أَحْيَاظًا .

وَيَحْرُمُ الْجَرَادُ ، وَلَا يَحْرُمُ السَّمَكُ وَصَيْدُ الْبَحْرِ ، وَهُوَ مَا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْبَحْرِ ،
فَأَمَّا مَا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ فَحَرَامٌ .

(وَأَمَّا) الْعَائِيورُ السَّائِيَةُ الَّتِي تَفُوصُ فِي الْمَاءِ وَتَخْرُجُ فَحَرَامٌ . وَلَا يَحْرُمُ مَا يَسُ
مَا كَوْلًا وَلَا مَا هُوَ مُتَوَلَّدٌ مِنْ مَا كَوْلَ وَغَيْرِهِ .

(فِرْع) بَيْضُ الصَّيْدِ الْمَأْكُولِ وَلَبَنُهُ حَرَامٌ وَيَضْمَنُهُ بِقِيَمَتِهِ ، فَإِنْ كَانَتِ الْبَيْضَةُ

يَأْتِي (قَوْلُهُ السَّمَكُ الْخ) أَيْ وَلَوْ كَانَ الْبَحْرُ أَوْ نَحْوُ الْبَرِّ فِي الْحَرَمِ (قَوْلُهُ فَأَمَّا مَا يَعِيشُ فِي
الْبَحْرِ وَالْبَرِّ فَحَرَامٌ) أَيْ كَالْبَرِّ تَغْلِيْبًا لِحُجَّةِ التَّحْرِيمِ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَهُوَ مُشْكَلٌ لِأَنَّهُ مَجْرُودٌ
كَوْنُهُ بَرًّا لَا يَقْتَضِي تَحْرِيمًا بَلْ لَا بَدَّ مِنْ زِيَادَةِ كَوْنِهِ مَا كَوْلًا وَحَشِيًّا ، فَلَيْسَ هُنَا حَرَامٌ
حَتَّى يَغْلِبَ ، وَلَيْسَ كَالْبَرِّ الَّذِي أَحَدُ أَصْلِيهِ وَحَشِيٌّ مَا كَوْلَ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ
مَا كَوْلَ إِلَّا أَنْ فِي أَحَدِ أَصْلِيهِ مَا يَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَهُ فَالْحَقُّ هُوَ بِهِ تَغْلِيْبًا . فَإِنْ قِيلَ وَجَدَ
فِيهِ أَحَدُ شُرُوطِ التَّحْرِيمِ وَهُوَ كَوْنُهُ بَرًّا ، قُلْنَا لَا يَكْفِي ذَلِكَ فِي قَاعِدَةٍ إِذَا اجْتَمَعَ الْحَلَالُ
وَالْحَرَامُ غَلَبَ الْحَرَامُ وَإِلَّا لَحُرْمِ صَيْدِ الْبَرِّ الْأَهْلِيِّ وَحَلَّهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا كَوْلَ يَعِيشُ
فِيهِمَا إِنْ سَلِمَ وَإِلَّا فَكَلَامُ الْمَجْمُوعِ ظَاهِرٌ فِي الْعُمُومِ لَا يَقْتَضِي دَفْعَ الْإِشْكَالِ إِذْ لَا بَدَّ
حِينَئِذٍ مِنْ زِيَادَةِ كَوْنِهِ وَحَشِيًّا فَلَمْ يَوْجَدْ الْحَرَامُ أَيْضًا . فَإِنْ قِيلَ يَحْمِلُ عَلَى مَا إِذَا وَجَدَتْ
الثَّلَاثَةُ ، قُلْنَا لَا تَغْلِيْبُ حِينَئِذٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مَعْنَى التَّغْلِيْبِ أَنَّهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا لِكَوْنِهِ يَعِيشُ فِي الْبَحْرِ ،
إِذْ لَوْ نَظَرُوا لَهُ لَمَحَرَّمُوا صَيْدَهُ وَإِنْ وَجَدَتْ الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ كَالَّذِي لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْبَحْرِ إِنْ
تَصَوَّرَ أَنَّهُ يَوْجَدُ فِيهِ مَعَ ذَلِكَ الصِّفَاتِ الثَّلَاثِ وَالْمُرَادُ بِالْبَحْرِ مَا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ وَلَوْ نَحْوُ بَرِّ
وَنَهْرٍ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَحْرُمُ لِأَنَّهُ صَيْدُهُ يَدُلُّ غَالِبًا عَلَى الْإِضْطِرَارِّ وَالْمَسْكَنَةِ فَلَا عَذْرَافِيهِ بِخِلَافِ صَيْدِ
الْبَرِّ فَهُوَ مُنَافٍ لِلْإِحْرَامِ (قَوْلُهُ يَبْعُضُ الصَّيْدِ الْمَأْكُولِ وَلَبَنُهُ حَرَامٌ وَيَضْمَنُهُ بِقِيَمَتِهِ) مَا ذَكَرْتَهُ

مَذْرَةٌ فَأَتَانَهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَيْضَةً نَمَائَةً بِضَمِّهَا بِقِيمَتِهَا لِأَنَّ نِشْرَهَا يُنْتَفَعُ بِهِ . وَلَوْ نَفَرَ صَيْدًا عَنْ بَيْضَتِهِ الَّتِي حَصَصَهَا فَفَسَدَتْ لَزِمَهُ قِيمَتُهَا . وَلَوْ كَسَرَ بَيْضَ صَيْدٍ فِيهَا فَرَنَخَ لَهُ رُوحٌ فَطَارَ وَسَلِمَ فَلَا ضَانَ ، وَإِنْ مَاتَ فَلَيْهِ مِثْلُهُ مِنَ النِّعَمِ إِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ وَإِلَّا فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ .

(فرع) كما يَحْرُمُ عَلَيْهِ إِتْلَافُ الصَّيْدِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ إِتْلَافُ أَجْزَائِهِ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَصْطِيَادُ وَالْإِسْتِيلَاءُ وَالْأَصْحُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُكَ بِالشَّرَاءِ وَالْهَبَةِ وَالْوَصِيَّةِ وَنَحْوِهَا ،

فِي اللَّبَنِ هُوَ الْمُعْتَمَدُ حَيْثُ حَلَبَ لَهُ فَإِنْ حَلَبَهُ هُوَ حَرَامٌ قَطْعًا وَلَوْ نَقَصَ الْمَحْلُوبُ بِالْحَلَبِ ضَمَنَ نَقْصَهُ أَيْضًا فَيَقُومُ قَبْلَ النِّقْصِ وَبَعْدَهُ ، وَيُؤْخَذُ التَّفَاوُتُ بَيْنَهُمَا مَعَ قِيَمَةِ اللَّبَنِ وَتَقْيِيدُ الْبَيْضِ بِكَوْنِهِ بَيْضَ مَأْكُولٍ يَقْتَضِي أَنْ يَبْيَضَ مَا لَا يُؤْكَلُ وَلَوْ بَانَ كَانَ أَحَدُ أَصُولِهِ غَيْرَ مَأْكُولٍ لِأَصْحَانٍ وَلَا حَرَمَةٍ فِيهِ وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ فَيَحْرُمُ وَيُضْمَنُ كَأَصْلِهِ سِوَا إِنْ قَلْنَا بِجَوَازِ أَكْلِهِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَعَلَى مُقَابَلِهِ فَهَلِ الْعَبْرَةُ فِي كَيْفِيَّةِ ضَمَانِهِ بِتَقْوِيمِهِ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَكْلَهُ نَظِيرَ مَا قَالُوهُ فِي نَحْوِ الْحُمْرِ فِي بَابِ نِكَاحِ الْمُشْرِكِ أَوْ بِفَرْضِهِ مَأْكُولًا نَظِيرَ مَا قَالُوهُ فِي تَفْرِيقِ الصِّفَةِ لِلنَّظَرِ فِيهِ مَجَالٌ . وَقَضِيَّةٌ مَا فَرَقَتْ بِهِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ بَيْنَ ذَيْنِكَ الْبَابَيْنِ الثَّانِي وَيُوجِبُهُ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ لَهُ قِيَمَةٌ عِنْدَ مَنْ يَرَاهَا إِلَّا عِنْدَ الْأَضْطِرَارِ إِلَى ذَلِكَ وَهُوَ مَا لَحِظُوهُ ثُمَّ فِي نِكَاحِ الْمُشْرِكِ وَهَذَا لَا اضْطِرَارَ إِلَيْهِ لِإِمْكَانِ فَرْضِهِ مَأْكُولًا وَأَخَذَ قِيَمَتَهُ (قَوْلُهُ مَذْرَةٌ) أَيْ بِأَنْ صَارَتْ دَمًا وَقَالَ أَهْلُ الْحَبْرَةِ إِنَّهَا فَسَدَتْ فَلَا يَتْبَقُ فَرَخٌ لِنَجَاسَتِهَا حِينَئِذٍ ، أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَهِيَ طَاهِرَةٌ عَلَى الْمُعْتَمَدِ فِيهَا الضَّمَانُ .

(قَوْلُهُ عَنْ بَيْضَتِهِ الْخ) أَيْ أَوْ نَقْلُهَا مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى آخَرَ ، نَعَمْ لَوْ بَاضَ فِي فَرَاشِهِ وَلَمْ يُمْكِنَ دَفْعُهُ إِلَّا بِالْتَعَرُّضِ لِلْبَيْضِ فَتَعَرُّضُ لَهُ فَسَدَ لَمْ يَضْمَنْهُ (قَوْلُهُ إِتْلَافُ أَجْزَائِهِ) أَيْ وَيُضْمَنُهَا أَيْ وَلَوْ نَحْوَ شَعْرَةٍ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَضْمَنْ رِقِّ الشَّجَرَةِ الْحَرَمِيَّةِ كَمَا بَاتِيَ لِأَنَّ قِطْعَهَا لَا يَضُرُّهَا خِلَافَ نَحْوِ الشَّعْرِ لِأَنَّ إِزَالَتَهُ تَضُرُّ الصَّيْدَ وَلِأَنَّهُ يَبْقِيهِ مِنْ نَحْوِ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ (قَوْلُهُ وَنَحْوُهَا) أَيْ مِنْ كُلِّ سَبَبٍ اخْتِيَارِيٍّ خِلَافَ الْإِرْثِ وَرَدَّهُ عَلَيْهِ بِعَبِّبٍ فَإِنَّهُ يَمْلِكُكَ وَلَا يَزُولُ مِلْكُكَ إِلَّا بِإِرْسَالِهِ وَإِنْ عَصَى بِتَرْكِهِ لَوْ جُوبَهُ فَوْرًا ، وَفَارَقَ مِنْ أَحْرَمٍ وَبِمِلْكِكَ صَيْدٍ حَيْثُ يَزُولُ بِمَجْرَدِ إِحْرَامِهِ لِأَنَّ اخْتِيَارَهُ لَهُ مَعَ

فَإِنْ قَبَضَهُ بِعَقْدِ الشَّرَاءِ دَخَلَ فِي صَافِيَةٍ ، فَإِنْ هَلَكَ فِي يَدِهِ لَزِمَهُ الْجَزَاءُ لِمَقْ^١
 اللَّهُ تَعَالَى وَالْقِيَمَةُ لِلْمَلِكِ ، فَإِنْ رَدَّهُ عَلَيْهِ سَقَطَتِ الْقِيَمَةُ وَلَمْ يَسْقُطْ الْجَزَاءُ
 إِلَّا بِالْإِرْسَالِ ، وَإِنْ قَبَضَهُ بِعَقْدِ الْهِبَةِ أَوْ الْوَصِيَّةِ فَهُوَ كَقَبْضِهِ بِعَقْدِ الشَّرَاءِ إِلَّا
 أَنَّهُ إِذَا هَلَكَ فِي يَدِهِ لَمْ تَلْزَمْهُ قِيَمَتُهُ لِلْأَدَمِيِّ عَلَى الْأَصَحِّ لِأَنَّهُ مَالَا يَضْمَنُ فِي
 الْعَقْدِ الصَّحِيحِ لَا يَضْمَنُ فِي الْفَاسِدِ كَالْإِجَارَةِ . وَلَوْ كَانَ يَمْلِكُ صَيْدًا فَأَحْرَمَ
 زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ عَلَى الْأَصَحِّ وَلَزِمَهُ إِرْسَالُهُ ، وَلَا يَجِبُ تَقْدِيمُ الْإِرْسَالِ عَلَى
 الْإِحْرَامِ بَلَا خِلَافٍ .

مَنَافَاتُهُ لِبَقَاءِ الصَّيْدِ فِي مَلِكِهِ رَضًا بِزَوَالِهِ أَوْ مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ وَإِنْ جَهِلَ زَوَالُهُ بِهِ وَعُذِرَ بِجَهْلِهِ فِيمَا
 يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ بِخِلَافِ الْوَارِثِ وَنَحْوِهِ فَإِنَّهُ لَا اخْتِيَارَ لَهُ وَيَصِحُّ بَيْعُهُ قَبْلَ إِرْسَالِهِ وَلَا يَسْقُطُ
 عَنْهُ الْجَزَاءُ إِلَّا بِإِرْسَالِ الْمُشْتَرَى وَإِلَّا فَلَا وَإِنْ مَاتَ بِيَدِ الْمُشْتَرَى (قَوْلُهُ بِعَقْدِ الشَّرَاءِ) أَوْ
 أَوْ الْعَارِيَةِ أَوْ الْوَدِيعَةِ . نَعَمْ لَوْ تَلَفَ بِيَدِ الْوَدِيعِ بَلَا تَفْرِيطَ صَحْنَهُ بِالْجَزَاءِ فَقَطْ كَمَا بَأَى (قَوْلُهُ زَالَ
 مَلِكُهُ عَنْهُ) قَدْ يَشْكُلُ عَلَيْهِ دُخُولُ الْحَلَالِ بِهِ لِلْحَرَمِ فَإِنَّهُ لَا يَزُولُ بِهِ مَعَ مَنَافَاةِ الْحَرَمِ لِلْأَصْطِيَادِ
 كَالْإِحْرَامِ وَيَحِبَابُ أَنَّ الْإِحْرَامَ مَانِعٌ بِذَاتِ الْحَرَمِ فَتَنَاقَى بَقَاؤُهُ فِي مَلِكِهِ لِأَنَّهُ فِيهِ تَرْفَهُأُ
 لَا يَلِيقُ بِالْحَرَمِ بِخِلَافِ الدُّخُولِ بِهِ لِلْحَرَمِ فَإِنَّهُ لَمْ يَقَمْ بِسَبَبِهِ بِذَاتِ الدَّخَالِ مَانِعٌ يَتَنَاقَى بَقَاؤُهُ فِي
 مَلِكِهِ إِذَا تَنَاقَى لِحُرْمَةِ الْحَرَمِ بِإِجَادِ الْأَصْطِيَادِ فِيهِ لِبَقَاءِ الْمَلِكِ عِنْدَ دُخُولِهِ .

(قَوْلُهُ وَلَزِمَهُ إِرْسَالُهُ) أَوْ وَإِنْ تَحَلَّلَ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ إِِرَاقَةُ خَمْرِ غَيْرِ مُحَرَّمَةٍ أَمْسَكَهَا حَتَّى
 تَحَلَّلَتْ لانتقالها إلى حال كمال ولا إزالة ملك كافر ملك مسلمًا . ثُمَّ أَسْلَمَ لِأَنَّ بَابَ الْإِحْرَامِ أَضْيَقُ إِذَا
 يَحْرُمُ عَلَى الْحَرَمِ نَحْوُ اسْتِدْإَاعِ الصَّيْدِ بِخِلَافِ الْكَافِرِ فِي الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ ، وَحَيْثُ لَزِمَهُ الْإِرْسَالُ مَلِكًا
 أَخَذَهُ وَلَوْ قَبْلَ إِرْسَالِهِ لِأَنَّهُ صَارَ مَبَاحًا وَيُضْمَنُهُ إِنْ مَاتَ قَبْلَ إِرْسَالِهِ وَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ كَمَا فِي الرُّوضَةِ
 وَغَيْرِهَا ، وَلَا يَنَافِيهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَلَا يَجِبُ الْخَلْعُ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ تَقْدِيمُ ذَلِكَ لَكِنَّهُ يَنْسَبُ لِنَوْعِ
 تَقْصِيرِهِ حَيْثُ لَمْ يَقْدَمْهُ عَلَى إِحْرَامِهِ مَعَ إِمْكَانِ تَقْدِيمِهِ . وَنَظِيرُ ذَلِكَ لِإِثْرَامِ الصَّلَاةِ لِمَنْ جُنَّ بَعْدَ

(فرع) وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ الْإِعَاةُ عَلَى قَتْلِ الصَّيْدِ بَدَلًا أَوْ إِعَارَةً أَلَةً أَوْ بَصِيحًا وَنَحْوَهُ ذَلِكَ ، فَلَوْ نَفَرَ صَيْدًا فَفَرَّ وَهَلَكَ بِهِ أَوْ أَخَذَهُ سَبْعٌ أَوْ انْصَدَمَ بِجَبَلٍ أَوْ شَجَرَةٍ وَنَحْوَهَا لَزِمَهُ الْعَمَانُ سَوَاءً قَصَدَ تَغْيِيرَهُ أَمْ لَا ، وَيَكُونُ فِي غُهِدَةِ التَّنْفِيرِ حَتَّى يُوَدَّ الصَّيْدُ

ما مضى ما يسمها من وقتها دون الوضوء مع أنه لا يجب عليه تقديمه على أول الوقت . وقضية هذا أنه لو عن له الإحرام وبينه وبينه مسافة تحيل العادة بسببها عدم تمكنه من إرساله بنفسه أو نائبه لم يضمنه وهو محتمل ولو أحرم أحد مالكيه تعذر إرساله فيلزمه رفع يده عنه فقط فلو تلف فهل يضمن نصيب شريكه فيه تردد والأوجه أنه لا يضمن لعذره بوجوب رفع يده عنه . قال الزركشى ولو كان في ملك الصبي صيد فهل يلزم الولي إرساله ويغرم قيمته كما يغرم النفقة الزائدة بالسفر فيه احتمال انتهى . وقضية تعليلهم وجوب النفقة والفسدية بأنه المورط له في ذلك ترجيح هذا الاحتمال وهو قريب . وقوله يلزم الولي إرساله لا ينافي قول غيره زال ملكه بنفس الإحرام . والمسئلة في فتاوى الأصمحي والذي رجحه لزوم الإرسال وتردد في الضمان ، والذي يظهر ترجيحه من تردد له فيما لو أحرم راهن الصيد أنه كإعتاقه بجامع تعاطيه السبب فيهما باختياريه فإن كان موسراً زال ملكه وغرم قيمته رهنًا وإلا فلا .

(قوله ويحرم على المحرم الإعانة إلى آخره) أي والتنفير بل لو ألتف في نفاره صيداً آخر صفته كما لو نفر طائراً من قفص فكسر في نفاره قارورة قاله الزركشى والظاهر جواز تنفيره لضرورة أخذاً ثم يأتي في صياله ويدل له ما مر فيما لو باض بفراشه وعليه فلا يضمن ما تولد من نفاره لجوازه ويحتمل خلافه . قال المحب الطبري ومعنى تنفيره أن يصاح عليه فينفر ولا فرق فيما ذكره بين المملوك وغيره في حق المحرم وكذا الحلال في الحرم إن لم يكن الصيد مملوكاً وإلا لم يحرم عليه التعرض له إلا من حيث كونه ملك الغير لما صرح به الماوردي وغيره وسيأتي عن المصنف إنه إذا ألتف الحلال في الحرم صيداً مملوكاً له أو لغيره فلا جزاء عليه .

(قوله بدلالة الخ) أي ولو لحلال اتفاقاً ، وإنما الخلاف في الجزاء لأنه يحرم عليه إيذاء الصيد بأي وجه وتلك منه فلا نظر إلى أنها دلالة على مباح . ثم إن كان بيده صفته وإلا فلا كما مر ، لأنه لم يلزم حفظه ويحرم على الحلال أن يدل المحرم عليه وإن اختص بالجزاء ، ولو أمسكه محرم فقتله حلال فالجزاء على الممسك والقاتل ليس بطريق أو قتله محرم فعلى القاتل والممسك طريق (قوله ونحو ذلك) أي حتى الإشارة التي هي أخف الدلالات .

(قوله ولو نفر) أي إنسان حلال بالحرم أو محرم مطلقاً ولم أعد الضمير إلى المحرم الذي

إِلَى عَادَتِهِ فِي السَّكُونِ ، فَإِنْ هَلَكَ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا ضَمَانَ ، وَلَوْ هَلَكَ فِي حَالِ تَفَاكُرِهِ
بِأَقْبَرِ سَمَابَةٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْأَصْح .

(فرع) النَّاسِي وَالْجَاهِلُ كَالْمَايِدِ فِي وُجُوبِ الْجَزَاءِ ، وَلَا إِنْهُمْ عَلَيْهِمَا بِخِلَافِ
الْمَايِدِ . وَلَوْ صَالَ عَلَى الْمُحْرَمِ صَيْدٌ فِي الْحُلِّ أَوْ فِي الْحَرَمِ قَتَلَهُ لِلدَّفْعِ عَنْ
نَفْسِهِ فَلَا ضَمَانَ وَلَوْ رَكِبَ إِنْسَانٌ صَيْدًا وَصَالَ عَلَى مُحْرَمٍ وَلَمْ يُمْكِنِ
دَفْعُهُ إِلَّا بِقَتْلِ الصَّيْدِ قَتَلَهُ وَجَبَ الْجَزَاءُ عَلَى الْأَصْح ، لِأَنَّ الْأَذَى لَيْسَ مِنَ
الصَّيْدِ . وَلَوْ وَطِئَ الْمُحْرَمُ الْبَرَادَ عَامِدًا أَوْ جَاهِلًا فَأَتَلَفَهُ فَمَلِئَهُ الضَّمَانُ
وَيَأْتِيهِ الْمَايِدُ دُونَ الْجَاهِلِ . وَلَوْ عَمَّ الْبَرَادُ الْمَالِكَ وَلَمْ يَحْدُثْ بُدْءٌ مِنْ وَطْئِهِ
قَوَّطَهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ عَلَى الْأَصْح . وَلَوْ اضْطُرَّ إِلَى ذَبْحِ صَيْدٍ لِشِدَّةِ الْجُرْعِ
جَازَ أَكْلُهُ وَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ لِأَنَّهُ أَتَلَفَهُ لِنَفْسِهِ نَفْسَهُ مِنْ غَيْرِ إِذْءَاءٍ مِنَ الصَّيْدِ .

اقتضاه السياق لأن فيه قصوراً (قوله صيداً) أى حرمياً أو كان المنفر محرماً وإن كان ساهياً
أو دخل الحل فقتله حلال لا محرم تقديماً للمباشرة ، وقياس ما مر أن المنفر يكون طريقاً .

(قوله إلى عادته في السكون) أى بأن يرجع سالماً إلى موضعه أو يسكن غيره وبألفه
كما قاله القوراني (قوله الناسي والجاهل) أى بخلاف غير المميز فلا ضمان عليه وإن كان على
خلاف قاعدة الإلتلاف ، لأن هذا حق الله تعالى فسمح فيه غير المميز ! لا شعوره له بخلافه
نحو الناسي كما مر نظيره . ولو أكره محرم أو حلال محرماً أو من بالحرم على قتله أى الصيد
فالمكره طريق والقرار على المكره بكسر الراء كما مر ويستثنى من الجاهل ما لو باض في فراشه
فانقلب عليه أى في نومه جاهلاً به كما يؤخذ من كلام بعضهم ومقتضاه أنه لو علم به قبل النوم
ثم انقلب عليه بعده ضمنه ، وينبغي تقييده بما إذا سهلت تنحيته وإلا فهو معذور . ونقل
بعضهم أن الصيد لو وضع فرخاً في فراشه فانقلب عليه جاهلاً فتلف لم يضمه وفي إطلاقه
نظر (قوله كالمائد) أى خلافاً لمجاهد فإنه أخذ بمنعوم الآية . وحجة الجمهور قضاء عمر
رضي الله عنه بالجزاء على المخطئ ولم ينكر أحد عليه (قوله للدفع عن نفسه) أى أو عضوه

ولو خَاصَهُ الْمُحْرَمُ مِنْ فَمٍ سَبْعٍ أَوْ هِرَّةٍ وَنَحْوِهَا أَوْ أَخَذَهُ لِيُدَاوِيَهُ وَيَتَمَهَّدَهُ فَهَلَكَ فِي يَدِهِ بِلَا تَقْرِيطٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْأَصَحِّ .

(فرع) يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ أَنْ يَسْتَوْدِعَ الصَّيْدَ وَأَنْ يَسْتَعِيرَهُ ، فَإِنْ حَلَفَ وَتَبَضَّهَ كَانَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ بِالْجُزْأِ وَالْقِيَمَةِ لِلْمَالِكِ ، فَإِنْ رَدَّهُ الْمَالِكُ سَقَطَتِ الْقِيَمَةُ وَلَمْ يَسْقُطْ ضَمَانُ الْجُزْأِ حَتَّى يُرْسِلَهُ الْمَالِكُ .

(فرع) ولو كان الْمُحْرَمُ رَاكِبَ دَابَّةٍ فَحَلَفَ صَيْدَ بَرْنِيهَا أَوْ عَضًا أَوْ بَالَتْ فِي الطَّرِيقِ فَزَلَقَ بِهِ صَيْدٌ فَهَلَكَ لَزِمَتْهُ ضَمَانُهُ . وَلَمْ أَتَقَلَّتِ الدَّابَّةُ فَاتَّقَلَّتْ صَيْدًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

أو ماله كما هو ظاهر وهل يشترط في عدم ضمانه حينئذ كونه محرماً فلو قتله نحو زان محض للدفع صفته أولاً فيه نظر والأول هو القياس ، وهل الاختصاص هنا كالمال فله دفعه عنه يحتاج لتأمل . ثم رأيت بعضهم ألحق الصيال عليه بالصيال على المال فيأتي ذلك هنا أيضاً . وقياس كلامهم في الصيال أن الدفع عن غيره المحرم وماله واختصاصه كهو عن نحو نفسه .

(قوله بالجزاء والقيمة للمالك في العارية) هو في قليل من النسخ ومقتضى عدم ذكره في أكثرها أن الوديع يضمنه بالقيمة وهو كذلك إن أرسله ولا جزاء عليه فإن تلف بيده بلا تفریط صفته بالجزاء دون القيمة كما قاله الرافعي وغيره . واقتضى كلام المجموع ترجيحه لأن يده يد أمانة ولو رده للمالك لم يسقط عنه الجزاء ما لم يرسله بخلاف المستعير فإنه إذا تلف بيده صفته بهما . ومعنى قول الرافعي لو أخذه من فم سبع ليدأويه لم يضمنه لأنه قصد المصلحة فتجعل يده يد ودیعة أى مثلها في غير الصيد لقصد المصلحة وإلا فالصيد بحرم استياداعه .

(قوله أو بالت في الطريق) هو ما أطبقوا عليه هنا وإن اختلفوا فيه في باب الجزاءات وكان الفرق أن السبب والشرط يؤثران هنا مطلقاً بخلافه ثم ومن ثم توسعوا في التضمين هنا

(فرع) يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ أَكْلُ صَيْدِ ذِمَّتِهِ هُوَ أَوْ صَادَهُ غَيْرُهُ لَهُ بِإِذْنِهِ أَوْ بغيرِ إِذْنِهِ أَوْ أَعَانَ عَلَيْهِ أَوْ كَانَ لَهُ تَسَبُّبٌ فِيهِ ، فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ عَصَى وَلَا جَزَاءَ عَلَيْهِ بِتَبَبِ الْأَكْلِ . وَلَوْ صَادَهُ خِلَالَهُ لَا لِلْمُحْرِمِ وَلَا تَسَبُّبٌ فِيهِ جَازَ لَهُ الْأَكْلُ مِنْهُ وَلَا جَزَاءُ عَلَيْهِ . وَلَوْ ذَبَحَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا صَارَ مَيْتَةً عَلَى الْأَصَحِّ فَيَحْرُمُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَكْلُهُ . وَإِذَا تَحَلَّلَ هُوَ مِنْ إِحْرَامِهِ لَمْ يَحِلَّ لَهُ ذَلِكَ الصَّيْدُ .

(فرع) هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ يُبَدِّلُ لَا يَسْتَفْنِي الْخُلُجَ عَنْ مَعْرِفَتِهَا وَسَيَأْتِي

عَمَّا لَمْ يَتَوَسَّعُوا بِهِ ثُمَّ (قَوْلُهُ وَلَا جَزَاءَ عَلَيْهِ بِسَبَبِ الْأَكْلِ) أَيْ مِمَّا ذَبَحَهُ أَوْ صِيدَ لَهُ وَلَوْ بِإِذْنِهِ أَوْ بِسَبَبِ دَلَالَتِهِ أَوْ إِعَانَتِهِ كَمَا لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ فِي نَظِيرِهِ مِنْ قَتْلِ الْآدَمِيِّ وَلَعَدِمَ ثَمَانَتُهُ بَعْدَ ذَبْحِهِ كَيْفَضَ مَلَرٌ ، وَلَئِنْ جَزَاءُ نَحْوِ ذَبْحِهِ يَغْنَى عَنْ جَزَاءِ آخَرٍ .

(قَوْلُهُ الْمُحْرِمِ) أَيْ أَوْ الْحَلَالِ فِي الْحَرَمِ .

(قَوْلُهُ صَارَ مَيْتَةً) أَيْ وَإِنْ كَانَ الصَّيْدُ لِحَلَالٍ أَذِنَ لِلْمُحْرِمِ فِي ذَبْحِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَفَارَقَ كَسْرَهُ لِيُضْمَ وَحَلَبُهُ لِلْبَنَةِ وَقَتْلُهُ لِلْجُرَادِ فَإِنَّهُ لَا يَحْرِمُهَا عَلَى الْغَيْرِ بَأَنِّ حُلِّهَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَذَكِّيَةِ بَخْلَافِ الْحَيَوَانَ فَإِنَّهُ لَا يَبَاحُ إِلَّا بِهَا وَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا لِقِيَامِ مَعْنَى بِهِ كَالْحَيَوَسَى .

(« تَمَتَّة ») اعْلَمْ أَنَّ السَّبَبَ هُنَا وَهُوَ مَا أَثَرُ فِي التَّلَفِ وَلَمْ يَحْصُلْهُ كَالْمُبَاشَرَةِ وَهِيَ مَا حَصَلَتْ التَّلَفُ وَأَثَرَتْ فِيهِ كَجَرَحِ سَارِ فَيُضْمَنُ مَا تَلَفَ بِنَحْوِ شَبَكَةِ نَصَبِهَا وَهُوَ مُحْرَمٌ مطلقاً أَوْ فِي الْحَرَمِ سِوَاهُ أَكَانَتْ عَمَلُكَ وَوَقَعَ الصَّيْدُ فِيهَا بَعْدَ تَحَلُّلِهِ وَمَوْتِهِ أَمْ لَا بَخْلَافَ مَا إِذَا نَصَبَهَا وَهُوَ حَلَالٌ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ ثُمَّ وَقَعَ بِهَا فِي حَالِ إِحْرَامِهِ . وَيُفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ رُمِيَ حَلَالًا إِلَى صَيْدٍ فَأَصَابَهُ مُحْرَمًا فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ بَأَنِّ وَقُوعِهِ فِيهَا بِمَجْرَدِهِ لَا يَسْمَى اصْطِيَادًا بَخْلَافِ إِصَابَةِ السَّهْمِ لَهُ فَإِنَّهَا نَفْعُهُ . وَبَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ أَخَذَ مِنْ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَوْ نَصَبَهَا لِإِصْلَاحِ مَاءٍ وَهِيَ مِنْهَا نَحْوُهُ لَمْ يَضْمَنُ وَمَا تَلَفَ بِصِيحَتِهِ أَوْ انْتِحَالِ رِبَاطِ كَلْبٍ مَعْلَمٍ بِتَقْصِيرِهِ فِي الرِّبَاطِ وَإِنْ كَانَ الصَّيْدُ غَائِبًا ثُمَّ ظَهَرَ قَتْلُهُ سِوَاهُ أَكَانَ مُحْرَمًا أَوْ حَلَالًا فِي الْحَرَمِ وَإِنَّمَا لَمْ يَضْمَنُ آدَمِيًّا أَرْسَلَ كَلْبَهُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مَعْلَمٌ لِلْاصْطِيَادِ فَهُوَ بِإِرْسَالِهِ كَهُوَ بِنَفْسِهِ لَا لِقَتْلِ الْآدَمِيِّ فَلَمْ يَسَبِّ إِلَيْهِ مَا لَا اخْتِيَارَ الْكَلْبِ . وَقَضِيَّةٌ مَا ذَكَرْتُهُ لَوْ كَانَ مَعْلَمًا لِقَتْلِ الْآدَمِيِّ فَأَرْسَلَهُ عَلَيْهِ

تَسَامُ مَا يَتَعَلَّقُ بِصَيْدِ الْإِحْرَامِ وَبَصَيْدِ الْحَرَمِ وَأَشْجَارِهِمْ ، وَنَبَاتِهِ وَيَأْنُ الْجَزَاءِ وَالْفِدْيَةِ
فِي آخِرِ الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فقتله ضمن واستظهر . والمتجه عندى خلافه كما يرشد إليه كلامهم في الجنايات . أما غير المعلم فقال
جمع متقدمون إنه لا يضمن بالصيد بإرساله ونظر فيه المصنف بأنه ينبغي أن يضمن لأنه سبب
لكن حمل بعضهم الأول على ما إذا لم يكن ضارباً والذي يظهر اعتاده بحث المصنف من أنه
يضمن مطلقاً لأنهم توسعوا هنا في الضمان بالسبب ما لم يتوسعوا في غيره من الأبواب كما هو
ظاهر لمن تأمل كلامهم . وما تلف بيئر حفرها محرماً إن كانت بغير ملكه أو في الحرم مطلقاً
ويضمن مارماه وهو حلال فأصابه وهو محرم أو عكسه وما تلف بنحو بول مركوبه كما أشار
إليه المصنف . فلو كان مع الراكب سائق وقائد اختص الضمان بالراكب كما روجه غير واحد
من المتأخرين أخذاً من كلامهم في باب إلتلاف البهائم ويضمن حلال ماله قائمة في الحرم
اعتمد عليها إذا أرسل عليه كلباً من الحل أو رماه منه أو عكسه تغليبا للرمة لأن يسعى من
الحرم إلى الحل أو منه إلى الحرم ثم إلى الحل ثم قتله لأن ابتداء الاصطياد من حين نحو الرمي
ولذا سنت التسمية عنده لا السعى فلم أنه لا عبرة بكون غير القوائم كالرأس في الحرم . هذا
ما في الروضة لكن في المجموع المذهب أنه يضمن بكل حال حتى لو كانت قوائمه كلها في
الحل ورأسه في الحرم ضمنه قائماً كان أم لا . وعلى ما في الروضة لو لم يعتمد على ما فيه
لم يضمن والعبرة في التأميم بمسقطه كما نقله الإسكندر عن صاحب الاستقصاء ، لكن جزم
غيره بحرمة التأميم نصفه في الحرم ونصفه في الحل ويوافق ما مر عن المجموع ويضمن الحلال
الذي بالحل صيداً به إن مر السهم بالحرم وكفلك الكلب إن تعين الحرم طريقاً له ويضمن
أيضاً صيداً دخل الحرم فقتله سهم رماه له أو لغيره فيه لا كاب أرسله إلا إن تعين الحرم
مقراً . ولو رمى الحصاة السابعة ثم رمى صيداً قبل وقوعها في الجمرة لزمه الجزاء . واعترض
بأن ذلك لا يتصور لأن الرمي في وسط الحرم فلا فرق بين رميه قبل التحلل وبعده . وأجاب
المصنف بأنه يتصور في صيد مملوك فلو رماه بعد وقوعها في الرمي فلا جزاء لأن الحلال إذا
قتل في الحرم صيداً مملوكاً لم يلزمه الجزاء كما مر ، ومثل ذلك ما لو رماه ثم تحلل بتقصير
شعره ثم أصابه ، ولو اشتراك محرمون في قتل صيد لزمهم جزاء واحد ولو صوماً لكن يجبر
كل المتكسر ولكل أن يختار الإخراج بما شاء من المثل والطعام والصوم ، أو محرم وحلال
أو ومحلون فعل الحرم فقط القسط باعتبار الرؤوس . ولو أنشد حلال حمامة مملوكة من الحل
فهلك فرخها أو بيضها في الحرم ضمنه فقط أو من الحرم فهلك في الحل ضمنها جميعاً . ولو

(فصل) هَذَا مُحَرَّمَاتُ الْإِحْرَامِ السَّبْعَةُ وَمَا يَتَمَلَّقُ بِهَا ، وَالرَّأَةُ كَالرَّجُلِ فِي جَمِيعِهَا إِلَّا مَا اسْتَنْتَيْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ يُجُوزُ لَهَا لِبَسُ الْخِطِيطِ وَسُرَّ رَأْسِهَا ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا سُرُّ وَجْهِهَا ، وَيَجِبُ عَلَى الْمُحْرِمِ التَّحْقُطُ مِنْ هَذِهِ الْمُحَرَّمَاتِ إِلَّا فِي مَوَاضِعِ الْمَذَرِ الَّذِي نَبَّهْنَا عَلَيْهِ . وَرُبَّمَا ارْتَكَبَ بَعْضُ الْمَاءَةِ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْمُحَرَّمَاتِ وَقَالَ أَنَا أَفْدَى مُتَوَهِّمًا أَنَّهُ بِالتَّزَامِ الْفِدْيَةِ يَتَخَلَّصُ مِنْ وَبَالِ الْمَصِيبَةِ ، وَذَلِكَ خَطَأٌ صَرِيحٌ وَجَبَلٌ قَبِيحٌ ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، وَإِذَا خَالَفَ أَتَمَّ وَوَجَبَتْ الْفِدْيَةُ وَلَيْسَتْ الْفِدْيَةُ مُبِيحَةً لِلْإِقْدَامِ عَلَى فِعْلِ الْمُحَرَّمِ . وَجَهَالَةُ هَذَا الْقَاعِلِ كَجَهَالَةِ مَنْ يَقُولُ أَنَا أَشْرَبُ الْخَمْرَ وَأَزْنِي وَالْحَدُّ يُطَهِّرُنِي . وَمَنْ قَمَلَ شَيْئًا مِمَّا يُحْكَمُ بِتَحْرِيمِهِ قَدْ أَخْرَجَ حُجَّهً عَنْ أَنْ يَكُونَ مَذْرُورًا .

(فصل) وَمَا سِوَى هَذِهِ الْمُحَرَّمَاتِ السَّبْعَةِ لَا تَجْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ .

فَمَنْ ذَلِكَ غَسَلَ الرَّأْسَ بِمَا يُنَظِّفُهُ مِنَ الْوَسَخِ كَالسُّدْرِ وَالْخَطْمِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ غَيْرِ نَتْفِئِ شَيْءٍ مِنْ شَعْرِهِ لَكِنْ الْأَوَّلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ ، لِأَنَّ ذَلِكَ ضَرْبٌ مِنَ التَّرَفُّعِ وَالْحَاجُّ أَشْعَثُ أَغْيَرُ

أَخَذَ صَيْدَ الْحَرَمِ وَأَطْلَقَهُ فِي الْحُلِّ لَمْ يَلْزِمَهُ رَدُّهُ إِلَى الْحَرَمِ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ . نَعَمْ قِيَاسُ مَا مَرَّ فِي التَّنْفِيرِ أَنَّهُ فِي صَمَانِهِ حَتَّى يَعُودَ لِحَاةٍ أَوْ يَسْكُنَ غَيْرَهُ وَيَأْلَفَهُ . وَلَوْ قَتَلَ مُحْرِمٌ صَيْدًا حَرَمِيًّا فَجَزَاءُ وَاحِدٍ . وَلَوْ دَخَلَ حَرَمِي الْحُلَّ فَلِلْحَالِ اصْطِبَادُهُ كَمَا يَحْرُمُ عَكْسُهُ . وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَحْظُورٍ فَعَلَهُ الْمُحْرِمُ تَعْدِيًّا فِيهِ الْفِدْيَةُ إِلَّا نَحْوَ عَقْدِ النِّكَاحِ وَتَكَرُّرِ النَّظَرِ بِشَهْوَةٍ حَتَّى أَنْزَلَ ، وَالْمَتَسَبِّبُ بِنَحْوِ إِمْسَاكِهِ فِي قَتْلِ مُحْرِمٍ آخَرَ الصَّيْدِ وَمَمْسُكِ صَيْدٍ أَرْسَلَهُ .

(قوله) إِلَّا مَا اسْتَنْتَيْنَاهُ (الخ) يَضُمُّ إِلَيْهِ اخْتِصَاصُ الرَّجُلِ بِفِدْيَةِ الْجَوَاعِ وَمَقْدَمَاتُهُ عَلَى مَا مَرَّ ، وَكَرَاهَةُ الْاِكْتِحَالِ فِي حَقِّهَا أَشَدُّ كَمَا فِي الْخَبَرِ لِأَنَّ زِينَتَهَا بِهِ أَكْثَرُ .

(قوله) وَلَيْسَتْ الْفِدْيَةُ مُبِيحَةً لِلْإِقْدَامِ عَلَى فِعْلِ الْمُحْرِمِ (أى) وَلَا رَافِعَةً لِإِثْمِهِ مِنْ أَصْلِهِ كَسَائِرِ الْكُفَّارَاتِ (قوله) وَمَا سِوَى هَذِهِ الْمُحَرَّمَاتِ السَّبْعَةِ (الخ) لَا يَحْرُمُ أَيْضًا خَضَابُ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : فَإِذَا غَسَلَهُ بِالسُّدْرِ وَالْعَطِيَّةِ أَحَبَّتْ أَنْ
يَقْتَدِيَ وَلَا تَجِبُ الْقِدْيَةُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَإِذَا غَسَلَهُ مِنْ جَنَابَةٍ
أَحَبَّتْ أَنْ يَنْسَلَهُ يَبْطُونُ أُنَامِلُهُ وَيُزِيلُ شَعْرَهُ مُزَايِلَةً رَقِيقَةً وَيُشْرِبُ لِلْمَاءِ أَصُولَ
شَعْرِهِ وَلَا يَحْكُهُ بِأُظْفَارِهِ .

وَمِنْ ذَلِكَ غَسْلُ الْبَدَنِ وَهُوَ جَائِزٌ لِلْمَحْرَمِ فِي الْحَمَامِ وَغَيْرِهِ وَلَا يُكْرَهُ .
وَقِيلَ يُكْرَهُ الْحَمَامُ . وَلَهُ الْاِكْتِمَالُ بِمَا لَا طِيبَ فِيهِ وَيُكْرَهُ بِالْإِمْدِ دُونَ التُّوْبِيَاءِ
إِلَّا لِلْحَاجَةِ فَلَا يُكْرَهُ . وَلَا بَأْسَ بِالْفُسْدِ وَالْحِجَامَةِ إِذَا لَمْ يَقْطَعْ شَعْرًا . وَلَهُ حَكُّ
شَعْرِهِ بِأُظْفَارِهِ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَنْتَفِ شَعْرًا . وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَقْلَّ ، فَلَوْ حَكَّ
رَأْسَهُ أَوْ لَحِيَّتَهُ فَسَقَطَ بِحَكِّهِ شَعْرَاتٌ أَوْ شَعْرَةٌ لَزِمَتَهُ الْقِدْيَةُ . وَلَوْ نَقَطَ شَعْرَهُ
وَشَكَّ هَلْ كَانَ زَائِلًا أَمْ انْتَفَتَ بِحَكِّهِ فَلَا فِدْيَةَ عَلَى الْأَصَحِّ . وَلَهُ أَنْ يُجَنِّي الْقَمَلَ
مِنْ بَدَنِهِ وَتَوْبِيَاءِهِ

الرَّاسِ وَالْحَلِيقَةِ وَلَا فِدْيَةَ إِلَّا إِنْ نَحْنُ نَحْوِ الْحَنَاءِ وَسِرِّ شَيْئًا مِنَ الرَّاسِ .

(قَوْلُهُ وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَفْعَلَ) مَحَلُّهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي مَحَلِّ فِيهِ شَعْرٌ لِأَنَّهُ يُحْشَى مِنْ الْحَكِّ
حِينَئِذٍ انْتِفَاقُهُ بِخِلَافِ مَحَلِّ لَا شَعْرَ فِيهِ الْبَتَّةُ فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ لِلِاسْتِحْبَابِ فِيهِ مَعْنَى .

« (تَمَتَّة) » جُوزُ الْأُتَمَةِ لِبَذَى الْحِكْمَةِ وَالْجَرَبِ أَنْ يَحْكُ بَدَنَهُ فِي صَلَاتِهِ وَإِنْ جَاوَزَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ
وَجَعَلُوا هَذَا مُسْتَحَبًّا مِنْ بَطْلَانِ الصَّلَاةِ بِالْفِعْلِ الْكَثِيرِ وَلَوْ سَهْوًا وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ لَا يَصْبِرُ عَنْ ذَلِكَ
وَقِيَاسُهُ جَوَازُهُ هُنَا وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ انْتِفَاقُ الشَّعْرِ . وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ مِنْ جَوَازِ الْحَلْقِ لَشَدَّةِ

وَلَا كَرَاهَةَ فِي ذَلِكَ ، وَلَهُ قَتْلُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، بَلْ يُسْتَحَبُّ لِلْمُحْرَمِ قَتْلُهُ كَمَا يُسْتَحَبُّ لغيرِهِ .
وَيُكْرَهُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يُقِلَّ رَأْسَهُ وَلِحْيَتَهُ ، فَإِنْ قَتَلَ فَأَخْرَجَ مِنْهُمَا قَمَلَةً وَقَتَلَهَا
تَصَدَّقَ وَلَوْ بِلِقْمَةٍ ، نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . قَالَ جَهْوَرُ أَصْحَابِنَا :
هَذَا التَّصَدُّقُ مُسْتَحَبٌّ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ وَاجِبٌ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْزَالِ الْأَذَى عَنِ الرَّأْسِ .
وَالْمُحْرَمُ أَنْ يُنَشِدَ الشَّعْرَ الَّذِي لَا يَأْتُمُّ فِيهِ . وَلَا يُكْرَهُ لِلْمُحْرَمِ وَالْمُحْرَمَةِ الذَّنْظَرُ
فِي الْمَرَاةِ ، وَفِي قَوْلِ يَكْرَهُ لِمَا .

(فرع) لَا يَقْدُ الْحَجُّ وَلَا الْمُرَّةُ بِشَيْءٍ مِنْ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ
إِلَّا بِالْجَمَاعِ وَحْدَهُ ، وَسواءُ فِي إِفْسَادِهَا بِالْجَمَاعِ الرَّجُلُ وَالْمَرَأَةُ ، حَتَّى
لَوْ اسْتَدْخَلَتِ الْمَرَأَةُ ذَكَرًا نَاهِمًا فَسَدَ حُجَّتُهَا وَعَثْرَتْهَا . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

القمل لأن هذا لم يكن مثل ذلك فهو أشد منه .

(قوله وَلَا كَرَاهَةَ فِي ذَلِكَ) يَحْتَمِلُ أَنْ غَيْرَ الْمُحْرَمِ كَذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ الْكَرَاهَةَ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ
فِي حُرْمَتِهِ بَلْ اعْتَمَدَهَا بَعْضُ أَتَمِّتِنَا فَقَالَ يَحْرَمُ تَعْنِيَتُهُ حَيًّا لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْذِيهِ وَوَجْهٍ تَضْعِيفِهِ
الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ مَنَعَ عَلَيْهِ بَأَنَّا لَا نَسْلِمُ أَنْ فِي ذَلِكَ تَعْذِيًّا فَلِئَنَّهُ قَدْ يَغْتَنِي بِغَيْرِهِمُ الْآدَمَى .
وَيُؤَيِّدُ عَدَمَ الْحُرْمَةِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ كَمَا يُسْتَحَبُّ لغيرِهِ وَفَارَقَ الْحَرَمَ غَيْرِهِ بِأَنْ فِي قَتْلِهِ تَرْفَهَُا
وَهُوَ لَا يَنْسَبُ لِلْمُحْرَمِ .

(قوله وَيَكْرَهُ لِلْمُحْرَمِ إلخ) مُقْتَضَاهُ اخْتِصَاصُ الْكَرَاهَةِ وَالتَّصَدُّقِ بِالرَّأْسِ وَالْحَلِيقَةِ
وَهُوَ حَسَنٌ كَمَا قَالَ الزُّرْكَشِيُّ أَخَذًا مِنْ نَصِّ الْبُويُطِيِّ وَغَيْرِهِ لِأَنَّ الْبَدْنَ لَا فِدْيَةَ فِيهِ قِطْعًا
بِخِلَافِ الرَّأْسِ فَفِيهِ وَجْهَانِ وَمِثْلُهُ الْحَلِيقَةُ لِأَنَّ التَّرْفَةَ فِيهِمَا يَبْزَالُهُ أَكْثَرُ وَكَالْقَمَلِ فِيَا ذَكَرَ
بِيَضِهِ وَهُوَ الصَّبْبَانُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ وَكَذَا الْبَرَاغِثُ كَمَا نَقَلَهُ الزُّرْكَشِيُّ .

الباب الثالث

في دخول مكة زادها الله تعالى شرفاً وتعظيماً وما يتعلق به وفيه ثمانية فصول

الأول في آداب دخولها وفيه مسائل إحدى عشرة

(الأولى) يُنَبِّئُ لَهُ بِمَدِّ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ أَوِ الْعُمْرَةِ مِنَ الْيَقَاتِ أَوْ غَيْرِهِ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى مَكَّةَ ، وَمِنْهَا يَكُونُ خُرُوجُهُ إِلَى عَرَافَاتٍ ، فَهَذِهِ هِيَ السَّنَةُ .
أَمَّا مَا يَقَعُّهُ حَاجِسُ الْعِرَاقِ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ مِنْ عُذُولِهِمْ إِلَى عَرَافَاتٍ قَبْلَ دُخُولِ مَكَّةَ لِضَيْقِ وَقْتِهِمْ فَفِيهِ تَقْوِيَتُ سُنَنِ كَثِيرَةٍ ، مِنْهَا هَذِهِ ، وَطَوَافُ الْقُدُومِ ، وَتَنْجِيلُ السَّيِّ ، وَزِيَارَةُ الْبَيْتِ ، وَكَثْرَةُ الصَّلَاةِ بِالسَّجْدِ الْحَرَامِ ، وَحُضُورُ خُطْبَةِ الْإِمَامِ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ بِمَكَّةَ ، وَالْمَيْتُ بِمَعْنَى لَيْلَةِ عَرَافَاتٍ ،

الباب الثالث

في دخول مكة زادها الله تعالى شرفاً وتعظيماً

يقال مكة بالميم وبكة بالباء ، لغتان مساهما واحد وهو البلد كما يعلم مما سيذكره المصنف في الباب الخامس ، وقيل بالميم للحرم وبالباء للمسجد ؛ وقيل بالميم للبلد وبالباء للبيت مع المطاف وقيل بدونه .

(قوله ففيه تقوية لسنن كثيرة) ظاهره فوات ثوابها وإن غدر لضيق وقت أو نحوه .
وينبغي أن يأتي فيه الخلاف المشهور فيمن ترك الجماعة لعذر والمذهب منه عدم الحصول واختار كثيرون خلافه .

(قوله وحضور خطبة الإمام في اليوم السابع) لا يتنافى ما قاله المحب الطبري من أنه يسن لإمامهم أن يفعل ما يفعل بمكة لو دخلها لأن ما قاله المحب معترض بأنه غريب وعلى تسليمه فهو نادر وعلى تقدير فعله ففضل الخطبة بمكة أعلى فقد فاته الفضل أو كماله .

وَالصَّلَوَاتُ بِهَا ، وَحُضُورُ تِلْكَ الشَّاهِدِ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا سَنَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

(السَّأَلَةُ الثَّانِيَةُ) إِذَا بَلَغَ الْحَرَمَ قَدْ اسْتَحَبَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنْ يَقُولَ : اللَّهُمَّ هَذَا حَرَمُكَ وَأَمْنُكَ فَحَرِّمْنِي عَلَى النَّارِ وَأَمِّنْنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَبْتُلُ عِبَادَكَ وَاجْعَلْنِي مِنْ أَوْلِيَايِكَ وَأَهْلِ طَاعَتِكَ ، وَبَسْخَصِرْ مِنَ الْخُشُوعِ وَالْخُضُوعِ فِي قَلْبِهِ وَجَسَدِهِ مَا أَمَكْنَهُ .

(الثَّالِثَةُ) إِذَا بَلَغَ مَكَّةَ اغْتَسَلَ بِذِي طَوًى بَفَتْحِ الطَّاءِ وَيُجُوزُ ضَمُّهَا

(قَوْلُهُ لَيْلَةُ عَرَفَةَ) صَرِيحٌ فِي بَطْلَانِ مَا اشْتَهَرَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ مِنْ أَنَّ اللَّيْلَ يَسْبِقُ النَّهَارَ إِلَّا لَيْلَةَ عَرَفَةَ فَلِذَاذَا مَتَأَخَّرَ عَنْ يَوْمِهَا وَسَبَبَ هَذَا ظَنُّ أَنَّ لِخَلْقِ لَيْلَةِ النَّحْرِ بِهِ فِي تَحْصِيلِ الْوُقُوفِ يَلْحَقُهَا بِهِ فِي التَّسْمِيَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ (قَوْلُهُ قَدْ اسْتَحَبَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْخ) هُوَ كَمَا قَالَ فَقَدْ اعْتَمَدَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ وَغَيْرُهُمَا . وَرَوَى ابْنُ جُمَاعَةَ نَحْوَهُ عَنْ أَحْمَدَ قَالَ وَزَادَ بَعْضُ السَّلَفِ : وَوَقَفْنِي لِلْعَمَلِ بِطَاعَتِكَ وَأَمَّنْ عَلَى بَقْضَاءِ مَنَاسِكَكَ وَتَبَّ عَلَى لَأَنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ (قَوْلُهُ وَيَسْتَحْضِرُ الْخ) أَيْ لِحَدِيثٍ مِنْ دَخَلَ مَكَّةَ فَتَوَاضَعَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَآثَرَ رِضَا اللَّهِ تَعَالَى عَلَى جَمِيعِ أُمُورِهِ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يَغْفِرَ لَهُ وَسَنَدُهُ حَسَنٌ (قَوْلُهُ مِنَ الْخُشُوعِ وَالْخُضُوعِ فِي قَلْبِهِ وَجَسَدِهِ) لَفٌّ وَنَشْرٌ غَيْرٌ مُرْتَبٍ إِذَا الْخُشُوعَ تَسْكِينِ الْجَوَارِحِ وَالْخُضُوعَ فَرَاغَ الْقَلْبِ مِنْ غَيْرِ مَا هُوَ بِصَدَدِهِ مَعَ اسْتِحْضَارِ عَظَمَةِ اللَّهِ وَجَلَالِهِ وَرُبُوبِيَّتِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَنَاسِبُهُ (قَوْلُهُ اغْتَسَلَ بِذِي طَوًى) أَيْ وَبَاتَ بِهَا لِلاتِّبَاعِ وَلِيَتَّقَى بِهِ عَلَى مَا يَسْتَقْبَلُهُ مِنَ الْعِبَادَةِ . وَذُو طَوًى مَقْصُورَةٌ مَصْرُوفَةٌ عَلَى إِرَادَةِ الْمَكَانِ وَغَيْرِ مَصْرُوفَةٌ عَلَى إِرَادَةِ الْبَقْعَةِ ، وَسَمِيَتْ بِذَلِكَ لِثَبْرٍ هُنَاكَ مَطْوِيَةٌ بِالْحِجَارَةِ لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ غَيْرِهَا فَنَسِبَ الْوَادِي إِلَيْهَا . وَعَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الْإِحْرَامِ أَنَّهُ لَوْ عَجَزَ عَنْ هَذَا الْفِعْلِ تَيْمِمَ . وَظَاهَرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِعَجْزِهِ عَنْهُ مَا يَشْمَلُ فَقْدَ الْمَاءِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ بِالْبَلَدِ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهُ دُونَ حَدِّ الْغُوثِ السَّابِقِ وَقَدْ يُوْجِهُ بِأَنْ يَحُلَّ وَجُوبُ الطَّلَبِ مَا إِذَا أَمِنَ خُرُوجَ الْوَقْتُ وَوَقْتُ الْفَسْلِ قَبْلَ الدُّخُولِ ، فَلَوْ أَمْرُنَاهُ بِالصَّبْرِ لِلْمَاءِ الَّذِي هُوَ دَاخِلُ الْبَلَدِ فَاتِ الْوَقْتُ ،

وَكُفُّهَا وَهِيَ فِي أَسْفَلِ مَكَّةَ فِي صَوْبِ طَرِيقِ الْمُمَرَّةِ الْمُسْتَكِدَّةِ وَمَسْجِدِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَيَقْتَسِلُ فِيهِ بَنِي غُلٍّ دُخُولَ مَكَّةَ ، هَذَا إِنْ كَانَ طَرِيقُهُ عَلَى ذِي طَوًى وَإِلَّا افْتَقَلَ فِي غَيْرِهَا ، وَهَذَا الْفَسْلُ مُنْتَحَبٌ لِكُلِّ أَحَدٍ حَتَّى الْخَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ وَالصَّبِيِّ وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ فِي بَابِ الْإِحْرَامِ .

(الرابعة) السَّعَاءُ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ مِنْ ثَنِيَّةٍ كَدَاءٍ بَفَتْحِ الْكَافِ وَالْهَاءِ ، وَهِيَ بِأَعْلَى مَكَّةَ يَتَعَدُّ مِنْهَا إِلَى الْمَقْبَرِ ، وَإِذَا خَرَجَ رَاجِعاً إِلَى بِلَدِهِ خَرَجَ مِنْ ثَنِيَّةِ كُدَاءٍ بِضَمِّ الْكَافِ وَالْقَمَرِ وَالتَّنَوِينِ ، وَهِيَ بِأَسْفَلِ مَكَّةَ بِضَرْبِ

وَلَا يَنَافِي ذَلِكَ مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ يَسُنُّ تَدَارُكُهُ بَعْدَ الدُّخُولِ لِأَنَّ ذَاكَ بِمَنْزِلَةِ الْقَضَاءِ (قوله وهي الخ) موافق لقول البدر بن جماعة والتقي القاسمي ويوافقه كلام الأزرقي وفي صحيح البخاري ما يؤيده هي ما بين الثنية التي يصعد إليها من الوادي المعروف بالزاهر وبين ثنية كدء الذي ينحدر منها إلى المقابر والأبطح ، ويسمى أهل مكة هذا الموضع بين الحجونين ، ولا ينافي ذلك قول المصنف بعد وإلى صوب ذي طوى لأن الثنية السفلى التي هي عند باب مكة المسمى الآن باب شبيكة إلى صوب ذاك المحل وإن كان بينهما بعد يسير ، ولا يصح حمل كلامه أولاً على قول المحب الطبري في ذي طوى إنها عند باب مكة أي المذكور إلا أن يريد المحب بالعنيدة أنها في ذلك الصوب فحينئذ يوافق ما مر في تعريفها (قوله حتى الخائض الخ) أي والحلال لأنه عليه السلام اغتسل لدخولها عام الفتح وهو حلال (قوله بفتح الكاف والمد) أي وبالبدال المهمله ويجوز صرفها وعلمه وتسمى الآن بالحجون الثاني . وحكمة الدخول منها الإشعار بقصده عملاً على المقدار والتفاوت بأنه استولى على مطلوباته التي قصدها من خيرى الدنيا والآخرة (قوله راجعاً إلى بلده) ليس بقيد بل الخارج لنحو التعميم يسن له ذلك (قوله خرج من ثنية كدء) ظاهره ما يأتي في العليا من نذب التعرّيج إليها لمن ليست على طريقه أنه يسن ذلك هنا أيضاً وإن لم نقل بما يأتي في الخروج إلى عرفة (قوله والتنوين) أي وعلمه (قوله) بقرب جبل قعيقان) يؤيد ما اقتضاه كلام المحب الطبري أنها التي بنى عليها باب الشبيكة ، فما اقتضاه كلام البدر بن جماعة من أنها التي عندها المحل المعروف بقبر أبي لهب منازل

جبل قِمَيْمَانَ إِلَى صَوْبِ ذِي طَوًى . وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْخُرُوجَ إِلَى عَرَافَاتٍ يُسْتَحَبُّ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثِ . وَالثَّنِيَّةُ هِيَ الطَّرِيقُ الضَّيِّقَةُ بَيْنَ جَبَلَيْنِ .

(واعلم) أَنَّ الْمَذْهَبَ الصَّحِيحَ الْمُخْتَارَ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّ الدُّخُولَ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا مُسْتَحَبٌّ لِكُلِّ دَاخِلٍ سَوَاءَ كَانَتْ فِي صَوْبِ طَرِيقِهِ أَمْ لَمْ تَكُنْ فِي طَرِيقِهِ ، فَقَدْ صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فيه (قوله وذكر بعض أصحابنا) نقله أيضاً في المجموع لكنه قال إنه غريب بعيد قبل لأنه لم يفارق مكة مفارقة انصراف بالكلية بل ليفعل ما بين البيت لأجله وفيه تعظيمه فلم ينتقل من علو إلى سفلى الذى هو حكمة الخروج من الثنية السفلى ، وقد يجاب بما مر من أنه إنما يسن له الإحرام من طرف مكة الأبعد كغفره من المواقيت لأنه في غيرها قاصد لمحل أشرف بخلافها فالقول بأنه لم ينتقل من علو إلى سفلى ممنوع إلا أن يوجه بأنه لم ينتقل إلا لما يتوقف عليه صحة نسكه فلم يكن ذلك انتقالاً لسفل من هذه الحثية (قوله واعلم أن المذهب الصحيح الخ) وهو ما مشى عليه أيضاً في المجموع وزوائد الروضة واعتمده المتأخرون خلافاً للرافعى حيث اعتمد ما ذكره عن الصيدلانى وغيره وذلك لأنه عليه السلام عدل إليها قصداً إذ هي على غير طريقه كما يشهد له الحسن بخلاف الغسل فإن الداخل من غير طريق المدينة لا يؤمر بالتعريج لذى طوى بل يغتسل من طريقه التى ورد منها على نحو مساق ذى طوى قاله في المجموع . لكن بحث المحب الطبرى بأنه يسن لكل حاج التعريج إليها والاغتسال بها اقتداءً وتبركاً وجزم به الزعفرانى ، وأيده بعضهم بأنه قياس ما مر في الثنية العليا ، لكن فرق الإسئوى بأن ما ذكر فيها من الحكمة السابقة غير حاصل بسلوك غيرها بخلاف الغسل فإن القصد منه النظافة ثم نظر فيه بأن المرجح للدخول منها يمر بذى طوى أو يجاذيها ، فإذا أمر المدنى بذهابه إلى قبل وجهه ليغتسل بها ثم يرجع إلى خلف فأمر غيره وقد مر بها أو قاربها بالأولى ، ورد بأنه لا توقف في أن من صار هكذا يؤمر به حينئذ منها ، وليس الكلام فيه وإنما الكلام قبل صيرورته بهذه الحالة فالسنة له حينئذ الدخول من الثنية العليا ولا يقال بمثله في الغسل . هذا والذي يظهر حمل كلام المجموع على أصل السنة وكلام المحب على كمالها .

حل منها ولم تكن صوب طريقه . وقد ذهب أبو بصير الصَّيْلَانِيَّ وَجَاعَةً
 مِنْ أَصْحَابِنَا الْخَرَّاسَانِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ الدُّخُولُ مِنْهَا إِنْ كَانَتْ فِي طَرِيقِهِ ،
 وَأَمَّا مَنْ لَمْ تَكُنْ فِي طَرِيقِهِ فَقَالُوا لَا يُسْتَحَبُّ لَهُ الدُّخُولُ إِلَيْهَا ، قَالُوا وَإِنَّمَا
 دَخَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَتِفَاقًا وَهَذَا ضَعِيفٌ مُرْدُودٌ ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ تُكْرَهُ مُسْتَحَبٌّ
 لِكُلِّ أَحَدٍ .

(الخامسة) اختلف أصحابنا في أن الأفضل أن يدخل ماشياً أم راكباً ،
 والأصح أن المشي أفضل ، وعلى هذا قيل الأول أن يكون حافياً إذا لم ينش
 نجاسة ولا ينهقه مشقة .

(السادسة) له دخول مكة ليلاً ونهاراً ، فقد دخلها رسول الله ﷺ

فمن أراد الكمال سن له التعرّيج إليها قصداً وإن لم تكن على طريقه تحصيلاً لكمال
 الاتباع ، ومن لا حصل له أصل السنة بالغسل من مثل مسافتها ، ولا يقال بمثل
 ذلك في الثنية العليا لما فرق به الإسنوي . ومقتضى كلام المحب الطبري أنه حيث تعذر
 الغسل سن له الوضوء وهو ظاهر وواضح أن مراده بالتعذر التعسر وأنه إذا توضعاً تيم أيضاً
 نظير ما مر في غسل الإحرام . وشمل قوله لكل داخل المرأة والحلال والحاج والمعتمر وهو
 ظاهر وبه صرح في المجموع .

(قوله قيل الأول أن يكون حافياً الخ) هو ما جزم به في المجموع واعتمده غيره بل
 قال الحلبي بين المشي والحفاء من أول الحرم ويؤيده ما رواه ابن ماجه عن ابن عباس
 رضي الله تعالى عنهما أن الأنبياء كانوا يدخلون الحرم حفاة مشاة بناء على شمول لفظ الأنبياء
 لنبينا عليه وعليهم أفضل للصلاة والسلام . ويبحث الأذرعى أن دخول المرأة في نحو هودجها
 ليلاً أفضل ثم قال وإطلاقهم يقتضي التسوية والأقرب ما بحثه أولا .

نَهَاراً فِي الْحَجِّ وَلَيْلاً فِي عَمْرَةٍ لَهُ ، وَأَيُّهُمَا أَفْضَلُ فِيهِ وَجِهَانِ ، أَصَحُّهُمَا نَهَاراً ، وَالثَّانِي
كِلَاهُمَا سَوَاءٌ فِي الْفَضِيلَةِ .

(السابعة) يَنْبَغِي أَنْ يَتَحَفَّظَ فِي دُخُولِهِ مِنْ إِذْيَاءِ النَّاسِ فِي الرَّحْمَةِ
وَيَتَلَطَّفَ بَيْنَ زُرَّاحِهِ ، وَيَلْحَظَ بِقَلْبِهِ جَلَالََةَ الْبُقْعَةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا وَالَّتِي هُوَ
مُتَوَجِّهٌ إِلَيْهَا ، وَيُمَهِّدَ عُذْرَ مَنْ زَارَهُ ، وَمَا نَزَعَتِ الرَّحْمَةُ إِلَّا مِنْ قَلْبٍ شَقِيٍّ .

(الثامنة) يَنْبَغِي لِمَنْ يَأْتِي مِنْ غَيْرِ الْحَرَمِ أَنْ لَا يَدْخُلَ مَكَّةَ إِلَّا مُحَرِّمًا
بِحَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ ، وَهَلْ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ أَمْ هُوَ مُسْتَحَبٌّ ، فِيهِ خِلَافٌ مُنْتَشِرٌ يَنْعَمُ
فَلَاكَةُ أَقْوَالٍ أَصَحُّهَا أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ ، وَالثَّانِي أَنَّهُ وَاجِبٌ ، وَالثَّلَاثُ إِنْ كَانَ مِمَّنْ

(قَوْلُهُ فِي عَمْرَةٍ لَهُ) هِيَ عَمْرَةُ الْجِعْرَانَةِ . وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الدُّخُولَ لَيْلًا فِي الْعَمْرَةِ أَفْضَلُ
وَنَهَاراً فِي الْحَجِّ أَفْضَلُ اتِّبَاعاً لِفِعْلِهِ ﷺ لَكِنْ كَلَامُ أَصْحَابِنَا يَنَافِيهِ ، وَيُوجِبُهُ بَأَنَّ الْأَوَّلَى
الْأَخْذُ بِمَا وَقَعَ فِي حِجِّهِ وَيُقَاسُ عَلَيْهِ الْعَمْرَةُ وَالْدُّخُولُ بِهَا لَيْلاً وَاقِعَةً حَالٍ مُحْتَمَلَةٍ ، وَالْدُّخُولُ
نَهَاراً فِي الْحَجِّ كَانَ قَصْداً لِأَنَّهُ ﷺ بَاتَ بِذِي طَوًى ثُمَّ دَخَلَ نَهَاراً فَكَانَ تَأْخِيرُ الدُّخُولِ
إِلَيْهِ دَالاً عَلَى فَضْلِهِ عَلَى اللَّيْلِ مُطْلَقاً .

(قَوْلُهُ أَصْحَبُهُمَا نَهَاراً) أَيْ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُهُ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ ﷺ دَخَلَهَا صَبَحَ
رَابِعَةٍ مَضَتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَكَانَ يَوْمُ الْأَحَدِ . وَيَفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ فِي دُخُولِهِ
لَيْلاً وَهُوَ كَذَلِكَ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ ﷺ دَخَلَهَا فِي عَمْرَةِ الْجِعْرَانَةِ لَيْلاً ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَصْحَابُنَا أَنَّهُ يَسُنُّ
الْخُرُوجَ مِنْهَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً ، لَكِنْ أَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ
دُخُولَهَا نَهَاراً وَالْخُرُوجَ مِنْهَا لَيْلاً .

(قَوْلُهُ أَنْ لَا يَدْخُلَ مَكَّةَ) يَعْنِي الْحَرَمَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

(قَوْلُهُ أَصْحَبُهُمَا أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ) أَيْ وَيَكْرَهُ تَرْكُهُ وَيَسُنُّ لَهُ دَمٌ فِيهَا يَظْهَرُ خُرُوجاً مِنْ خِلَافِ
مَنْ أَوْجَبَهُ . وَلَا فَرْقَ فِي نَدْبِ الْإِحْرَامِ بَيْنَ أَنْ يَقْصِدَ مَكَّةَ أَوْ الْحَرَمَ ، وَمُقْتَضَى تَعْلِيلِهِمْ

يَتَكَرَّرُ دُخُولُهُ كَالْمَطَائِنِ وَالسَّائِينَ وَالصَّائِدِينَ وَمَحْرَمِهِمْ لَمْ يَجِبْ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ لَا يَتَكَرَّرُ دُخُولُهُ كَالْتَّاجِرِ وَالزَّائِرِ وَالرَّسُولِ وَاللَّكْنِيِّ إِذَا رَجَعَ مِنْ سَفَرِهِ وَجَبَ . وَإِذَا قُلْنَا يَجِبُ فَلَهُ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ :

أحدها : أَنْ يَكُونَ حُرّاً ، فَإِنْ كَانَ عَبْدًا لَمْ يَجِبْ بِلَا خِلَافٍ ، وَلَوْ أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِي الدُّخُولِ مُحَرِّمًا لَمْ يَلْزَمُهُ .

والثاني : أَنْ يَحْيَى مِنْ خَارِجِ الْحَرَمِ ، أَمَا أَهْلُ الْحَرَمِ فَلَا إِحْرَامَ عَلَيْهِمْ بِلَا خِلَافٍ .

الثالث : أَنْ يَكُونَ آمِنًا فِي دُخُولِهِ وَأَنْ لَا يَدْخُلَ قِتَالًا . فَمَا دَخَلَهَا خَائِفًا مِنْ ظَالِمٍ أَوْ غَرِيبٍ يَحْبُوهُ ، وَهُوَ مُغِيرٌ أَوْ نَعُوْمَا ، أَوْ لَا يُنْصَحُهُ الظُّهُورُ لِأَدَاءِ النَّسْكِ ، أَوْ دَخَلَهَا لِقِتَالِ بَاغٍ أَوْ قَاطِعٍ طَرِيقٍ فَلَا يَلْزَمُهُ الْإِحْرَامُ بِلَا خِلَافٍ . وَإِذَا قُلْنَا يَجِبُ الدُّخُولُ مُحَرِّمًا فَدَخَلَ غَيْرَ مُحَرَّمٍ عَصَى وَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ لِفَوَاتِهِ كَمَا لَا تُنْقَضُ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ إِذَا جَلَسَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَهَا وَلَا فِدْيَةٌ عَلَيْهِ .

النَّدْبُ بِالْقِيَاسِ عَلَى تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ لِدَاخِلِهِ حَصُولُ السَّتَةِ بِالْإِحْرَامِ بَعْدَ الدُّخُولِ ، وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَفُوتُ بِالْجُلُوسِ أَوْ بِطُولِ الزَّمَنِ وَمَا ضَابِطُ الطُّوْلِ مَحَلُّ نَظَرٍ ، لَكِنْ مَقْتَضَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ تَفْرِيعًا عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ يَفُوتُ بِمَجْرَدِ الدُّخُولِ وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ ، وَعَلَيْهِ فَهُوَ مُشَابِهٌ لِلتَّحِيَّةِ مِنْ جِهَةِ أَنْ فِي كُلٍّ إِظْهَارُ تَعْظِيمٍ وَإِجْلَالٍ .

(قَوْلُهُ عَصَى وَلَا قِضَاءَ الْخ) قَالُوا وَهَذَا مِنَ الشَّوَاذِ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ تَرَكَ نَسْكَاً وَاجِباً فَعَلِيهِ الْقِضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ إِلَّا هَذَا ، وَقَدْ يَجِبُ الْأَدَاءُ وَلَا يَتَصَوَّرُ وَجُوبُ الْقِضَاءِ كَالرَّمِيِّ وَرَدُّ السَّلَامِ وَالْفِرَارُ مِنَ الزَّحْفِ وَتَرَكَ صَوْمَ يَوْمٍ مِنْ نَذْرِ صَوْمِ الدَّهْرِ ، وَخَصَّ الْمُتَوَلَّى الْخِلَافَ فِي الْوُجُوبِ بِمَا إِذَا كَانَ الدَّخَلُ قَدْ قَضَى فَرَضَ الْإِسْلَامِ : قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَظَاهَرَهُ أَنَّهُ إِذَا

وَالْأَصَحُّ أَنَّ مُحْكَمَ دُخُولِ الْحَرَمِ كَحُكْمِ دُخُولِ مَكَّةَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْحُرْمَةِ .

(التاسعة) يُسْتَحَبُّ إِذَا وَقَعَ بَصَرُهُ عَلَى الْبَيْتِ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ ، فَقَدْ جَاءَ أَنَّهُ يُسْتَجَابُ دُعَاؤُ الْمُسْلِمِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْكَعْبَةِ .

كان عليه تعين قطعاً . ثم قول المصنف ولا قضاء الخ يشكل عليه ما مر فيها إذا جاوز الميقات مريداً للنسك بلا إحرام فإنه يجب عليه العود ما لم يتلبس بنسك فلم لا يقال بنظيره هنا ، وقد يجاب أخذاً من كلام المصنف بأن الإحرام هنا تحية لدخول الحرم أو مكة فإذا دخل بلا إحرام فات المعنى الذى شرع له فلم يجب تداركه بخلافه ثمه فإنه ليس تحية لشيء وإنما هو متعلق بإرادة النسك وعدمها .

(قوله والأصح أن حكم دخول الحرم الخ) الظاهر أن هذا مستأنف وليس من تفرعات الضعيف فيفيد جريان الخلاف السابق في دخول مكة هنا أو بدليل تعليقه باشتراكيهما في الحرمه ، ومقابل الأصح له أن يفرق بأن مكة امتازت على الحرم بأحكام فلم يلزم إلحاقه بها هنا .

(قوله إذا وقع بصره على البيت) تبع فيه الشافعى والأصحاب وهو ظاهر في أن هذا لا يسن للأعمى ومن في ظلمة وعليه مثنى الأذعى لكن رجح جمع متأخرون خلافه وعليه فهل يقولان ذلك في المحل الذى يراه غيرهما منه أو عند دخول المسجد أو ملامسة البيت تردد والأوجه الأول . وإذا تأملت ما تقرر علمت أنهم متفقون في البصير مع عدم ظلمة على أنه لا يقوله إلا إن عاين البيت ولا يكتفى وصوله للمحل الذى كان يرى منه البيت قبل ارتفاع الأبنية وهو المسمى برأس الردم والآن بالمضى إذ لو كفى ذلك لاستوى الأعمى وغيره ولم يأت الردد المذكور . ولا ينافى ما ذكر قول المصنف الآتى وهناك يقف ويدعو لأن ذاك دعاء عما أراد لا بهذا الوارد ، وهذا يعلم أن الأولى الوقوف ثمه والدعاء اقتداء وتبركاً بمن وقف ثمه من الأخيار ودعا وإن زال سبب ذلك من رؤية البيت ، وقبل الأظهر عدم نذب ذلك لانتفاء سببه .

(قوله أن يرفع يديه) هو الأشهر عند أهل العلم كما قال البيهقى ، وحديث نفيه معارض بأن الإثبات مقدم على النفى ، على أن سفيان وابن المبارك وأحمد وإسحاق ضعفوه .

(قوله فقد جاء أنه يستجاب دعاء المسلم عند رؤية الكعبة) أى في حديث غريب

وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً. وَزِدْ مِنْ شَرَفِهِ وَعَظَمِهِ مَنْ حُجَّهٖ أَوْ اعْتَمَرَهُ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَبِرًّا. وَيُضِيفُ إِلَيْهِ : اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ فَحِينَئِذٍ رَبَّنَا بِالسَّلَامِ. وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ مِنْ مُهِمَّاتِ الْآخِرَةِ وَالْدُنْيَا ، وَأَمَّهَا سَوَالُ الْمَغْفِرَةِ .

(واعلم) أَنَّ بِنَاءَ الْبَيْتِ زَادَهُ اللهُ شَرَفًا رَفِيعًا يُرَى قَبْلَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ فِي مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ رَأْسُ الرَّامِ إِذَا دَخَلَ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ ، وَهُنَاكَ يَقِفُ وَيَدْعُو. وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَجَنَّبَ فِي وَقْفِهِ مَوْضِعًا يَتَأَذَى بِهِ الْمَارُّونَ أَوْ غَيْرُهُمْ .

(واعلم) أَنَّهُ بِنِيعِ أَنْ يَسْتَحْضِرَ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْكَعْبَةِ مَا امْكَنَهُ مِنَ الْخُشُوعِ وَالتَّذَلُّلِ وَالْخُضُوعِ فَهَذِهِ عَادَةُ الصَّالِحِينَ وَعِبَادِ اللهِ الْعَاقِرِينَ ، لِأَنَّ رُؤْيَا الْبَيْتِ تَذَكُّرٌ وَتَشَوُّقٌ إِلَى رَبِّ الْبَيْتِ .

(وقد حكى) أَنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ مَكَّةَ فَجَعَلَتْ تَقُولُ أَيْنَ بَيْتُ رَبِّي ، فَحِيلَ الْآنَ تَرِيْنَهُ ، فَلَمَّا لَاحَ لَهَا الْبَيْتُ قَالُوا هَذَا بَيْتُ رَبِّكَ فَاسْتَدْتُ نَحْوَهُ فَالْقَصْتُ جِيبَهَا بِحَاظِرِ الْبَيْتِ فَأَرُقَّتْ إِلَّا مِيتَةً .

رواه ابن ماجه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ « تَفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَتَسْتَجَابُ دَعْوَةُ الْمُسْلِمِ عِنْدَ رُؤْيَا الْكَعْبَةِ » وَالسَّنَةُ أَنْ يَكُونَ دَعَاؤُهُ وَهُوَ وَقِفٌ .

(قَوْلُهُ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً وَزِدْ مِنْ شَرَفِهِ وَعَظَمِهِ مَنْ حُجَّهٖ أَوْ اعْتَمَرَهُ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَبِرًّا . وَيُضِيفُ إِلَيْهِ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ فَحِينَئِذٍ رَبَّنَا بِالسَّلَامِ) وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ مِنْ مُهِمَّاتِ الْآخِرَةِ وَالْدُنْيَا وَأَمَّهَا سَوَالُ الْمَغْفِرَةِ .

(قَوْلُهُ وَمَهَابَةً) فِي الدَّعَاءِ لِلْبَيْتِ وَبِرًّا فِي الدَّعَاءِ لِلزَّائِرِ قَالَ كَالرَّافِعِيِّ هُوَ الْوَارِدُ فِي الْخَبَرِ

(وعن) أبى بكر الشبل رحمه الله تعالى أنه غشى عليه عند رؤية الكعبة ثم أفاق فأنشد :

هذه دارهم وأنت محب ما بقاه الدُموع في الآفاق

(العائنة) يُسَمَّعُ أَنْ لَا يَمَرَّجَ أَوَّلَ دُخُولِهِ عَلَى اسْتِنْجَارِ مَنْزِلٍ أَوْ حَطِّ قَمَاشٍ وَتَغْيِيرِ ثِيَابٍ وَلَا شَيْءٍ آخَرَ غَيْرِ الطَّوَافِ ، وَيَقِفُ بَعْضُ الرِّقَةِ عِنْدَ مَتَاعِهِمْ وَرَوَّاحِلِهِمْ حَتَّى يَطُوفُوا ثُمَّ يَرْجِعُوا إِلَى رَوَّاحِلِهِمْ وَمَتَاعِهِمْ وَاسْتِنْجَارِ الْمَنْزِلِ

ونص الأم والأصحاب وغلطوا المزني في ذكر المهابة فهما لأن المهابة تليق بالبيت والبر يليق بالزائر إذ هي التوقير والإجلال وهو الاتساع في الإحسان وقيل الطاعة ، وجمعه في الوجيز بينهما في الأول ضعيف أيضاً وإن روى فيه الأزرق حديثاً لأنه مرسل وفي إسناده ضعف والطبراني وابن ماجة حديثاً مرفوعاً لأن في سنده متروكاً ولا يعارضه أن الخبر الذي أشار إليه الشيخان مرسل أيضاً لأنه أثبت من هذا فكان العمل به أولى . ويصح وصف البيت بالبر من حيث كثرة زائريه : والتشريف الترفيع والإعلاء ، والتعظيم التمجيل ، والتكريم التفضيل قال الأزهرى والسلام الأول من أسمائه تعالى أى ومعناه ذو السلامة من النقائص والثاني معناه من أكرمه بالسلام فقد سلم . فحيناً ربنا بالسلام أى سلمنا بتحيثك من جميع الآفات . فإن قلت لم قدم في الدعاء للبيت التعظيم على التكريم وعكسه في الزائر ، قلت إما لأنه من باب التفتن في أساليب الخطاب أو لأن المقام مقام إظهار لعظمة البيت وشرفه فكان ذكر العظمة عقب ذكر التشريف فيه وفضله عنه في الزائر نص في ذلك .

(قوله وعن أبى بكر الشبل رحمه الله أنه غشى عليه عند رؤية البيت ثم أفاق فأنشد) .

﴿ هذه دارهم وأنت محب ما بقاه الدُموع في الآفاق ﴾

بحكى ذلك عن أبى الفضل الجوهري أيضاً ولا مانع من أن ذلك وقع لكل منهما

بَلْ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الدُّعَاءِ عِنْدَ رَأْسِ الرَّدَمِ قَصَدَ الْمَسْجِدَ وَدَخَلَهُ مِنْ بَابِ
بَنِي شَيْبَةَ ، وَالدَّخُولُ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ مُسْتَحَبٌّ لِكُلِّ قَادِمٍ مِنْ أَىْ جِهَةٍ كَانَ
بَلَا خِلَافٍ . وَلَوْ قَدِمَتْ امْرَأَةٌ جَمِيلَةً أَوْ شَرِيفَةً لَا تَتَبَرَّزُ لِلرِّجَالِ اسْتِحْبَابُهَا أَنْ
تُؤَخَّرَ الطَّوْفَ وَدُخُولَ الْمَسْجِدِ إِلَى اللَّيْلِ ،

(قوله بل إذا فرغ من الدعاء عند رأس الردم قصد المسجد ودخله من باب بني شيبه)
هو المسمى الآن بباب السلام ، ووجه اختصاصه بذلك مع الاتباع أنه في جهة باب الكعبة وجهها
والحجر الأسود والمنبر والمقام ، وهذه الجهة هي أفضل جهات البيت كما قاله العز بن عبد السلام
(قوله والدخول من باب بني شيبه مستحب لكل قادم من أى جهة كان بلا خلاف)
فارق الخلاف في الدخول من الثنية العليا بأن الدوران حول المسجد لا يشق بخلافه حول
البلد وسكتوا عما يخرج منه إلى بلده . وفي النوادر لابن حبيب المالكي أنه عليه السلام خرج إلى
المدينة من باب بني سهم وهو المسمى الآن بباب العمرة . وفي الطبراني عن ابن عمر رضى الله
تعالى عنهما بسند في أحد رجاله نظر وبقيتهم رجال الصحيح أنه عليه السلام خرج إليها من باب
الحزورة ، وأخرجه البيهقي عنه أيضاً ، فالعمل به أولى لأنه يعمل بمثله في الفضائل .
والأول لم نعلم أحداً من المحدثين خرج فيه حديثاً ، وقول ابن حبيب ذلك لا يرتقى به إلى
رتبة الحديث الضعيف كما لا يخفى . وكان الإسنى إنما اعتمده لأنه لم ير ما يخالفه مما ذكر .
ثم رأيت أحد روى عن بعض الصحابة : رأيت رسول الله عليه السلام على راحلته واقفاً بالحزورة
يعنى في حال خروجه من مكة يقول لمكة « والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى
الله ولولا أنى أخرجت منك ما خرجت » رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه وابن حبان
والدارقطنى ، زاد الترمذى أنه حسن صحيح ، وبغيره أنه على شرط الشيخين ، وحينئذ فهذا
ظاهر أو صريح فيما ذكرته من ندب الخروج من باب الحزورة ، ويندب هذا لكل مسافر
من مكة ولو لغير بلده كما هو ظاهر .

(قوله ولو قدمت امرأة جميلة أو شريفة لا تبرز للرجال استحبابها أن تؤخر الطواف
ودخول المسجد إلى الليل) قيده ابن جماعة إذا أمنت الحيض المضر أى الذى يطول زمنه ،
واستحسنه غيره وفيه نظر ، فإن في بروزها نهائاً مفسدة وفي مبادرتها مصلحة ، ودوره المفسد
مقدم على جلب المصالح ، على أن طواف القدوم لا يفوت بالتأخير كما يأتى . نعم إن
فرض امتداده إلى سفرها اتجه الجزم بالمبادرة بطواف الركن حذراً من الوقوع في ورطة
بقاء الإحرام وإن كان لها التحلل بعد السفر كما يأتى والقمولى تبعاً للرافعى وقول المصنف هنا

وَيُقَدِّمُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى فِي الدُّخُولِ وَيَقُولُ أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِوَجْهِهِ
الْكَرِيمِ وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، اللَّهُمَّ صَلِّ
عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَسَلِّمْ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ .
وَإِذَا خَرَجَ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَقَالَ هَذَا إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ : وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ
فَضْلِكَ . وَهَذَا الذِّكْرُ وَالِدُعَاءُ مُتَحَبَّبٌ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ ، وَقَدْ وَرَدَتْ فِيهِ

لَا تَبْرَزُ لِلرِّجَالِ يَوافِقُهُ بغير البرزة وفيه نظر لذلك أيضاً . فالذى ينتجه أنه لا فرق مطلقاً .
ثم المراد بتدب ذلك للشرقة والجميلة تأكد نذبه وإلا فالأولى للمرأة مطلقاً تأخير الطواف
إلى الليل ومثلها الخنثى ، ففي المجموع في باب الأحداث ويستحب للخنثى أن يطوف ويسعى
ليلاً كالمرأة لأنه أستر فإن طاف نهاراً طاف متباعداً عن الرجال والنساء انتهى . فمن نقل
هذه العبارة عن الدمري وردها لعله لم يطلع على ذلك وإنما يطالب منه التباعد عنهما لأنه
يجعل مع النساء رجلاً وعكسه كما صرحوا به في النظر فسقط ما قيل أعلى مراتبه أن يكون
كالأنثى . ولو كان له عذر كخوف على نحو أهل أو مال بدأ بإزالته قبل الطواف أيضاً

(قَوْلُهُ وَيُقَدِّمُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى فِي الدُّخُولِ) أى أو بدلاً وكذا يقال في اليسرى وهل يقدم
في دخول الحجر أو الكعبة اليمنى دخولاً واليسرى خروجاً لأنهما أشرف من بقية المسجد
فكانا بالنسبة إليه كهو بالنسبة لخارجه أو لا يراعى في ذلك شيئاً لاستوائهما وإياه في أصل
الفضية بخلافه مع خارجه ، كل محتمل ، ولعل الأقرب الأول . ثم رأيت ابن العمد جزم
به وذكر أن المستويين في الشرف كذلك ، وقياسه أن المستويين في الحصة كذلك ويوجه
ذلك كله أن فيه ترجيح الداخل إليه على الخارج منه لأنه قاصد للأول معرض عن الثاني
فكان ذلك أحق بالرعاية (قَوْلُهُ وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ الْخ) إن قلت لم يخص ذكر
الرحمة بالدخول والفضل بالخروج ، قلت لأن العرف الشرعى استعمال الرحمة المقابلة للفضل
في المنح الإلهية المفاضة على المتعبدين والمسجد بنى لذلك فناسب ذكرها عند دخوله . وأيضاً
فالمصلى تواجهه الرحمة كما ورد فناسب سؤالها لمريد الدخول لخل الصلاة وإن لم يقصد
الدخول لصلاة ، واستعمال الفضل في المنح الإلهية المفاضة على المتسبين في حصول أرزاقهم .
ألا ترى إلى قوله تعالى (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشَرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ)
وقوله تعالى (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ) فعلم بما قررته اندفاع ما قد يورد
عن أن الرحمة نوع من الفضل فلم أتأ بالخاص في الدخول والعام في الخروج وكان العكس

أَحَادِيثُ فِي الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ يَنْتَفِقُ مِنْهَا مَا ذَكَرْتُهُ ، وَقَدْ أَوْضَحْتُ مَا فِي كِتَابِ
الْأَذْكَارِ الَّتِي لَا يَنْتَفِقِي طَالِبُ الْآخِرَةِ عَنْ مِثْلِهِ .

(الحادية عشرة) إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَفْبِيحُ أَنْ لَا يَشْتَفِلَ بِصَلَاةٍ تَعْبَةِ
الْمَسْجِدِ وَلَا غَيْرِهَا ، بَلْ يَقْصِدُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيَبْدَأُ بِطَوَافِ الْقُدُومِ وَهُوَ تَعْبَةُ
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .

أَوَّلُ لَأَن فِي الْعَامِ مِنْ طَلَبِ الْمَزِيدِ مَا لَيْسَ فِي الْخَاصِّ ، وَيُدْفَعُ هَذَا أَيْضاً بِأَنَّهُ قَدْ مَنَعَ وَيُقَالُ
بِلِ الْفَضْلِ نَوْعٍ مِنَ الرَّحْمَةِ أَوْ مَسَاوِيهَا إِذَا الْمُرَادُ بِهَا فِي حَقِّهِ تَعَالَى غَايَتُهَا وَهُوَ التَّفَضُّلُ
وَالْإِنْعَامُ ، عَلَى أَنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّهُمَا بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ مُتَمَاوِيَانِ وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ أَحَدُهُمَا فِي غَيْرِ
مَا يَسْتَعْمَلُ فِيهِ الْآخَرُ لِمُنَاسِبَةِ الْمَقَامِ أَوْ غَيْرِهَا . وَزَادَ غَيْرُ الْمُصَنِّفِ بَعْدَ الْحَمْدِ لِلَّهِ السَّلَامِ
عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ وَبَعْدَ رَحْمَتِكَ وَهَسَلُ لِي أَبْوَابُ رِزْقِكَ (قَوْلُهُ الَّذِي لَا يَسْتَفِيحُ
طَالِبُ الْآخِرَةِ عَنْ مِثْلِهِ) لَيْسَ فِي هَذَا شَيْءٌ مِنَ التَّبَجُّحِ وَلَا الثَّنَاءِ عَلَى النَّفْسِ بَلْ هُوَ مِنْ
التَّحَدُّثِ بِالنِّعْمَةِ الْمَأْمُورِ بِهِ وَمِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْفَائِذَةِ فِي مَحَلِّهَا ، وَيَجْرَى ذَلِكَ فِي نَظَائِرِهِ
الْوَاقِعَةِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (قَوْلُهُ وَيَبْدَأُ بِطَوَافِ الْقُدُومِ وَهُوَ تَعْبَةُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) أَيْ
الْكَعْبَةِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ ، وَأَمَّا تَعْبَةُ الْمَسْجِدِ فَتَنْتَدِجُ فِي رُكْعَتِهِ بِمَعْنَى أَنَّهُ إِنْ نَوَى بِهِمَا مَعَ
الطَّوَافِ التَّحِيَةَ أَثِيبَ عَلَيْهِمَا وَإِلَّا سَقَطَ عَنْهُ الطَّلَبُ بِفَعْلِهِمَا فَإِنْ تَرَكَهُمَا وَخَرَجَ أَوْ جَلَسَ
لَمْ يَسْقَطْ طَلَبُ التَّحِيَةِ أَوْ بَدَأَ بِالصَّلَاةِ لِنَحْوِ ضَيْقِ وَقْتِ انْتَدِجَتْ التَّحِيَةُ فِيهَا . وَقَوْلُ الْمُحَافِلِ
وِغَيْرِهِ بَلْ وَالْأَصْحَابُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ تَنَكَّرَهُ التَّحِيَةُ لِلدَّخَالِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مُحْمُولٌ كَمَا يُؤْخَذُ
مِنْ كَلَامِ الْإِسْنَوِيِّ وَالزَّيْنِ بْنِ جَمَاعَةَ عَلَى قَادِمٍ دَخَلَ مَتَمَكِّناً مِنَ الطَّوَافِ أَوْ مُقِيمٍ دَخَلَ مَرِيداً
لَهُ فَإِنْ لَمْ يَتِمَّ الْقَادِمُ كَانَ مَنَعٌ مِنْهُ أَوْ لَمْ يَتَوَّعِ الْمَقِيمُ فَالْأَوَّلُ أَنَّهُ يَسُنُّ لَهُ التَّحِيَةَ ، وَيَدُلُّ
لِلَّذَلِكَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْأَمِّ فَإِنْ جَاءَ وَقَدْ مَنَعَ النَّاسُ الطَّوَافَ رُكْعَ رُكْعَتَيْنِ
لِلدَّخُولِ الْمَسْجِدِ إِذَا مَنَعَ الطَّوَافَ وَبِهِ صَرَّحَ الْمُصَنِّفُ هُنَا فَقَالَ صَلَّى تَعْبَةُ الْمَسْجِدِ ، وَالظَّاهِرُ
حَيْثُ تَدَّعَى أَنَّهُمَا تَعْبَةُ الْمَسْجِدِ وَالْبَيْتِ جَمِيعاً وَبِحَتْمَلِ أَنَّهُمَا لِلْمَسْجِدِ فَقَطْ . وَلَوْ أَخَّرَ طَوَافَ الْقُدُومِ
بَلَا عَذْرَ فَفِي فَوَاتِهِ وَجْهَانِ وَعَلَى الْقَوَاتِ فَهَلْ يَسْتَفِي فَعْلُهُ أَصْلاً وَهُوَ الْمُتَبَادَرُ أَوْ يَفْعَلُ قِضَاءً ،
احْتِمَالَانِ لِلْمَحَبِّ الطَّبَرِيِّ وَمُقْتَضَى قَوْلِ الْمَجْمُوعِ فَفِي فَوَاتِهِ وَجْهَانِ لِأَنَّهُ يَشْبَهُ التَّحِيَةَ أَنَّهُ
لَا يَفُوتُ بِالتَّأَخِيرِ إِذِ التَّحِيَةُ لَا تَفُوتُ بِهِ وَإِنْ طَالَ مَا لَمْ يَجْلِسْ وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَنْجُو عَنْهُ وَعَلَيْهِ
فَلَا يَفُوتُ إِلَّا بِالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ . فَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ الْقِيَاسُ أَنَّهُ يَفُوتُ بِالتَّأَخِيرِ بَلَا عَذْرَ فِيهِ نَظَرُ
بِلِ الْقِيَاسِ مَا قُلْنَا ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا بَاقِي فِي فَصْلِ السَّعْيِ فَرَاغَهُ . وَقَوْلُ شَرْحِ مُسْلِمٍ فَإِنْ وَقَفَ

وَالطَّوَّافُ مُسْتَحَبٌّ لِكُلِّ دَاخِلٍ مُحَرَّمًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُحَرَّمٍ إِلَّا إِذَا دَخَلَ وَقَدْ خَافَ فَوْتَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ أَوْ فَوْتَ الْوُتْرِ أَوْ سُنَّةَ الْفَجْرِ أَوْ غَيْرَهَا مِنَ السُّنَنِ الرَّائِجَةِ أَوْ فَوْتَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَكْتُوبَةِ، وَإِنْ كَانَ وَقْتُهَا وَاسِعًا أَوْ كَانَ عَلَيْهِ فَائِتَةٌ مَكْتُوبَةٌ فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ كُلَّ ذَلِكَ عَلَى الطَّوَّافِ ثُمَّ يَطُوفُ . وَلَوْ دَخَلَ وَقَدْ مُنِعَ النَّاسُ مِنَ الطَّوَّافِ صَلَّى تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ .

(واعلم) أَنَّ فِي الْحَجِّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ : طَوَّافُ الْقُدُومِ ، وَطَوَّافُ الْإِفَاقَةِ ، وَطَوَّافُ الْوُدَاعِ . وَيُشْرَعُ لَهُ سَطَوَّافٌ رَابِعٌ وَهُوَ الْمُتَطَوَّعُ بِهِ غَيْرُ

بِعَرَفَاتٍ قَبْلَ طَوَّافِ الْقُدُومِ فَاتٍ لَشُمُولِهِ مِنْ فِي مَكَّةَ وَغَيْرِهَا ، وَإِذَا فَاتَ بِالْوُقُوفِ لَمْ يَقْضَ بَعْدَهُ لَوْ قَوَّعَهُ عَنْ طَوَّافِ الرُّكْنِ وَإِنْ نَوَى الْقُدُومَ ، وَمِنْهُ يُؤْخَذُ مَا يَحْتَجُّهُ الْأَذْرَعِيُّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ مِنْ عَرَفَةِ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ سَنَ لَهُ طَوَّافُ الْقُدُومِ لِأَنَّ طَوَّافِ الرُّكْنِ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتَهُ وَإِذَا لَمْ يَفْتَ بِالتَّأَخِيرِ جَازَ السَّعْيُ بَعْدَهُ مَا لَمْ يَفْتَ خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ كَمَا يَأْتِي ثَمَّةَ أَيْضًا .

(قَوْلُهُ وَالطَّوَّافُ مُسْتَحَبٌّ لِكُلِّ دَاخِلٍ مُحَرَّمًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُحَرَّمٍ) إِنْ كَانَتْ أُلْ فِيهِ لِلْعَهْدِ اتَّضَحَ مَا ذَكَرْتَهُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ الْخَوْفُ أَوْ لِلْجَنَسِ لَمْ يَنَافِ مَا أَوَّلَتْ بِهِ كَلَامُ الْحَامِلِيِّ بِمَا مَرَّ كَمَا يَظْهَرُ بِالتَّأَمُّلِ .

(قَوْلُهُ إِلَّا إِذَا دَخَلَ وَقَدْ خَافَ فَوْتَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ أَوْ فَوْتَ الْوُتْرِ أَوْ سُنَّةَ الْفَجْرِ أَوْ غَيْرَهَا مِنَ السُّنَنِ الرَّائِجَةِ أَوْ فَوْتَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَكْتُوبَةِ) وَإِنْ كَانَ وَقْتُهَا وَاسِعًا) أَيْ أَوْ مَا سَنَتْ فِيهِ كَعَبِيدٍ وَنَحْوَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ . وَمِثْلُهُ مَا لَوْ دَخَلَ وَالنَّاسُ يَنْتَظِرُونَهَا وَقَدْ قَرِبَتْ إِقَامَتُهَا كَمَا فِي الْأَمِّ وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ الْمَابُورِيِّ لَوْ دَخَلَ وَقَدْ أَذِنَ الْمُؤَذِّنُ لِلصَّلَاةِ فَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ زَمَانٌ يَسِيرٌ لَا يَتَسَعُّ لِلطَّوَّافِ كَأَذَانِ الْمَغْرِبِ لَمْ يَطْفِئْ لَكِنْ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَصِلِيَ التَّحِيَّةَ . فَقَوْلُ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ وَغَيْرِهِ نَأْمَرُهُ أَنْ يَطُوفَ وَإِنْ قَلَّ الزَّمَنُ حَتَّى تَقَامَ الصَّلَاةُ فِيهِ نَظَرٌ ، وَإِنْ كَانَ تَفْرِيقُ الطَّوَّافِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا يَضُرُّ جُزْمًا لِأَنَّهُ لَعَذْرٌ

هذه الثلاثة كما سيأتى إن شاء الله تعالى أنه يُسْتَحَبُّ الإِكْتَارُ مِنَ الطَّوَافِ .
(فأمَّا طَوَافُ الْقُدُومِ) فله خمسة أسماء : طوافُ القُدُومِ ، والقَادِمِ ، والوَرُودِ ،
والوَارِدِ ، وطَوَافُ التَّحِيَّةِ .

(وأما) طَوَافُ الْإِفَاضَةِ فله أيضاً خمسة أسماء : طَوَافُ الْإِفَاضَةِ ، وطَوَافُ
الزِّيَارَةِ ، وطَوَافُ الْفَرَضِ ، وطَوَافُ الرُّكْنِ ، وطَوَافُ الصَّدْرِ بفتح الصاد والدال .

(وأما) طَوَافُ التَّوْدَاعِ فيقال له أيضاً : طَوَافُ الصَّدْرِ . ومحلّ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ
بعدَ الوُقُوفِ ونصفه ليلته النحر . وطَوَافُ التَّوْدَاعِ عندَ إرادة السفر من مكة بعدَ
قضاء جميع المناسك .

(ثم اعلم) أَنَّ طَوَافَ الْقُدُومِ سُنَّةٌ ليسَ بواجبٍ ، فلو تركه لم يلزمه شيء .
وطَوَافُ الْإِفَاضَةِ رُكْنٌ لا يصحُّ الحجُّ إلّا به ، ولا يُغَيِّرُ بَدَنَهُ ولا غيره .
وطَوَافُ التَّوْدَاعِ واجبٌ على الأصحِّ وليسَ بركنٍ ، وعلى قولٍ هو سُنَّةٌ كالقُدُومِ .
وسَيَأْتِي إيضاحُ هذا كُلِّهِ في موضعه إن شاء الله تعالى .

(واعلم) أَنَّ طَوَافَ الْقُدُومِ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ فِي حَقِّ مُفْرَدِ الْحَجِّ ، وفي حقِّ

(قوله أو كان عليه فائتة مكتوبة الخ) أى وإن كان وقتها موسعاً كما اقتضاه إطلاقهم
يسن المبادرة بها فغايتهما أنها كالرأبة . وواضح أن الفائتة المنفورة كالمكتوبة وهل يلحق بها فائتة
رأبة فيه نظر ، والأقرب لا لخلاف في قضائها فالطواف آكد منها فقدم ، وسيأتى أن الطواف
المندوب يقطع لنحو الجنابة .

(قوله واعلم أن طواف القدوم إنما يتصور في حق مفرد الحج الخ) بتصور أيضاً
في حق الحلال فحصره إنما هو بالنسبة للمحرم .

التَّارَنِ إِذَا كُنَّا قَدْ أَجْرَمًا مِنْ غَيْرِ مَكَّةَ وَدَخَلَهَا قَبْلَ الْوُقُوفِ ، فَأَمَّا الْمَكِّيُّ فَلَا يُتَصَوَّرُ فِي حَقِّهِ طَوَافُ قُدُومٍ إِذْ لَا قُدُومَ لَهُ .

(وأما) مَنْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فَلَا يُتَصَوَّرُ فِي حَقِّهِ طَوَافُ قُدُومٍ ، بَلْ إِذَا طَافَ عَنِ الْعُمْرَةِ أَجْرَاهُ عَنْهَا وَعَنْ طَوَافِ الْقُدُومِ كَمَا تُجْزَى الْفَرِيضَةُ عَنْ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ ، حَتَّى لَوْ طَافَ الْمُعْتَمِرُ بَنِيَّةَ الْقُدُومِ وَقَعَ عَنْ طَوَافِ الْعُمْرَةِ كَمَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ وَأَحْرَمَ بِتَطَوُّعٍ يَقَعُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ .

(وأما) مَنْ لَمْ يَدْخُلْ مَكَّةَ قَبْلَ الْوُقُوفِ فَلَيْسَ فِي حَقِّهِ طَوَافُ الْقُدُومِ بَلِ الطَّوَافُ الَّذِي يَفْعَلُهُ بَعْدَ الْوُقُوفِ هُوَ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ ، فَلَوْ نَوَى بِهِ الْقُدُومَ وَقَعَ عَنْ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ إِنْ كَانَ دَخَلَ وَقْتَهُ كَمَا قُلْنَا فِي الْمُعْتَمِرِ .

(قَوْلُهُ وَأَمَّا مَنْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ الْخ) تَعْبِيرُهُ بِالْإِجْزَاءِ مُوَافِقٌ لِتَعْبِيرِ الرُّوَضَةِ وَمُرَادُهُ بِطَوَافِ الْقُدُومِ تَحِيَّةَ الْبَيْتِ لَمَّا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ تَحِيَّةُ أَى فَيَجْزَى طَوَافُهُ لِلْعُمْرَةِ عَنْ تَحِيَّةِ الْبَيْتِ فَسَقَطَ مَا اعْتَرَضَ بِهِ الْإِسْنَوِيُّ مِنْ أَنَّهُ يَفْهَمُ أَنَّ الْمُعْتَمِرَ مُخَاطَبٌ بِطَوَافِ الْقُدُومِ ، قَالَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِطَوَافِ الْفَرَضِ ، ثُمَّ قَالَ وَيَنْبَغِي حَمْلُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا طَافَ لِلْعُمْرَةِ أُثْبِتَ عَلَى طَوَافِ الْقُدُومِ أَيْضاً كَمَا يَثَابُ مُصَلَّى الْفَرِيضَةِ عَلَى التَّحِيَّةِ هـ . وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ كَيْفَ يَثَابُ عَلَى مَا لَمْ يُخَاطَبَ بِهِ فَالْأَوْجَهُ أَخْذُ مَنْ كَلَّمَ ابْنَ النَّقِيبِ كَالسَّبْكِ أَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِهِ فِي ضَمَنِ الْفَرَضِ مِنْ حَيْثُ حَصُولُ الثَّوَابِ إِنْ نَوَاهُ لَأَمِنْ حَيْثُ طَلَبَهُ مِنْهُ بِخُصُوصِهِ كَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَرَأَى الْجَمَاعَةَ قَائِمَةً فَإِنَّهُ مُخَاطَبٌ بِالتَّحِيَّةِ فِي ضَمَنِ الْفَرَضِ . فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ قَدَّمَ وَعَلَيْهِ طَوَافٌ مَفْرُوضٌ وَلَوْ مَنْذُوراً مُخَاطَبٌ بِطَوَافِ الْقُدُومِ بِالْمَعْنَى الَّتِي قَرَّرْنَاهُ . فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ فَلَيْسَ فِي حَقِّهِ طَوَافُ الْقُدُومِ أَى يَطْلُبُ مِنْهُ مُسْتَقِلاً إِنْ قَدَّمَ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ طَوَافِهِ ، كَأَن قَدَّمَ بَعْدَ نِصْفِ لَيْلَةٍ

(الفصل الثاني في كيفية الطواف)

فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَلْيَقْصِدِ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ ، وَهُوَ فِي الرُّكْنِ الَّذِي
يَلَى بَابَ الْبَيْتِ مِنْ جَانِبِ الْمَشْرِقِ ، وَيُسَمَّى الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ ، وَيُقَالُ لَهُ
وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ ، وَارْتِفَاعُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْأَرْضِ
ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ إِلَّا سَبْعَ أَصَابِعَ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ بِوَجْهِهِ
وَيَدْنُو مِنْهُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُؤْذِيَ أَحَدًا بِالْمَزَاوِعِ فَيَسْتَلِمُهُ ثُمَّ يَقْبَلُهُ مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ
يُظْهِرُ فِي التَّكْبِيلَةِ ، وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ وَيَسْكُرُ التَّقْبِيلَ وَالسُّجُودَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَبْتَدِئُ
الطَّوْفَ ، وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الطَّوْفِ ، كَمَا سَبَقَ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَضْطَمِعَ مَعَ دُخُولِهِ

النحر وإلا طلب منه مستقلاً إذ لا فرض عليه كما مر عن الأذرع ونقله غير واحد وأقره
وهو ظاهر لأنه حينئذ كاللحال بل أولى .

(قَوْلُهُ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ بِوَجْهِهِ الْخ) المعتمد أنه حيث كان هناك
زحمة يخشى منها أذى نفسه أو غيره ولو في الأول أو الآخر لم يسن له تقبيل ولا استلام بل
إما يكره إن توهم ذلك وهو محمل قول بعضهم تكره المزاحمة على تقبيل الحجر أو يحرم إن
تحققه أو غلب على ظنه ومن أطلق سن ذلك مع الزحمة فراحه زحمة لا ضرر معها بوجه ومع
ذلك فيتوقاه أيضاً لافي الأول والآخر . وقول الإسنوي أخذاً من النص لأنه يقتدر بهما
الإيذاء والتأذى به قال الأذرعى إنه غلط قبيح اهـ لكن عذر الإسنوي أن البندنجي صرح
بن ذلك عن النص وقول الأذرعى إنه من كلامه لا من كلام الشافعي خلافاً ظاهر كلامه .
ومزاحمة ابن عمر رضى الله عنهما حتى دعى أنفه المرة بعد الأخرى فعل صحابي . ويقوم
مقام الحجر في كل ما ثبت له عمله إذا نزع منه والعياذ بالله وإن جعل في ركن آخر من البيت
فيما يظهر من كلامهم ولا تنتقل الأحكام إليه وسينأتى لذلك بقية .

(قَوْلُهُ فَيَسْتَلِمُهُ) أى يمينه فإن عجز فبيساره أى يمسحه بها .

(قَوْلُهُ ثُمَّ يَقْبَلُهُ الْخ) ظاهر صنيعه أن التقبيل مرتب على الاستلام وأن السجود لا ترتيب

في الطَّوَّاف ، فَإِنْ اضْطَبَعَ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ فَلَا بَأْسَ . وَالاضْطَبَاعُ أَنْ يُحْمَلَ الرَّجُلُ وَسَطَ رِجْلَيْهِ تَحْتَ مَنْكَبِهِ الْأَيْمَنِ عِنْدَ إِبْطِهِ وَيُطْرَحَ طَرَفُهُ عَلَى مَنْكَبِهِ الْأَيْسَرِ ، وَيَكُونُ مَنْكَبُهُ الْأَيْمَنُ مَكْشُوفًا . وَالاضْطَبَاعُ مَأْخُذٌ مِنَ الضَّبْعِ يَأْكُفُّ الْبَاءَ وَهُوَ الضُّدُّ ، وَقِيلَ وَسَطَ الْعُضْدِ ، وَقِيلَ مَا بَيْنَ الْإِبطِ وَنَصْفِ الْعُضْدِ .

(وَكَيْفِيَّةُ) الطَّوَّافِ أَنْ يَحَاضِيَ بِجَمِيعِهِ الْعَجْرَ الْأَسْوَدَ ، فَلَا يَصِحُّ طَوَّافُهُ حَتَّى يَمُرَّ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ عَلَى جَمِيعِ الْعَجْرِ ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَنْتَقِلَ الْبَيْتَ وَيَقِفَ عَلَى جَانِبِ الْحَجَرِ الْقَدِيِّ إِلَى جِهَةِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ بِمَحِثٍ يَصِيرُ جَمِيعُ الْحَجَرِ عَنْ يَمِينِهِ وَيَصِيرُ مَنْكَبُهُ الْأَيْمَنُ عِنْدَ طَرَفِ الْعَجْرِ ثُمَّ يَنْوِي الطَّوَّافَ

فيه . وَعَبَّرَ فِي الرُّوْضَةِ كَأَصْلِهَا وَغَيْرِهِ بِالْوَاوِ لَكِنْ صَحَّ أَنَّهُ ﷺ قَبْلَ ثُمَّ سَجَدَ وَحِينَئِذٍ فَلَا كَمَلَ لَهُ أَخْذًا مِنْ تَقْدِيمِهِمْ فِي الْعِبَارَةِ أَنْ يَبْدَأَ بِالِاسْتِلَامِ ثَلَاثًا ثُمَّ التَّقْيِيلَ كَذَلِكَ ثُمَّ السُّجُودَ كَذَلِكَ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ التَّقْيِيلِ لَزِمَتْهُ أَوْ غَيْرُهَا اقْتَصَرَ عَلَى الْاسْتِلَامِ بِالْيَدِ ، فَإِنْ عَجَزَ فَبِنَحْوِ خَشْبَةٍ فِيهَا ؛ فَإِنْ عَجَزَ أَشَارَ بِيَدِهِ ؛ فَإِنْ عَجَزَ أَشَارَ بِمَا فِيهَا وَيَقْبَلُ مَا اسْتَمَّ بِهِ أَوْ أَشَارَ بِهِ مِنْ يَدِهِ أَوْ غَيْرِهَا ، هَذَا حَاصِلُ كَلَامِ الْمُجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَإِنْ خَالَفَ ابْنُ جُمَاعَةَ فِي بَعْضِهِ وَسَيَأْتِي لَذَلِكَ مَزِيدٌ .

(قَوْلُهُ وَيَكُونُ مَنْكَبُهُ الْأَيْمَنُ مَكْشُوفًا) سَيَأْتِي مَا فِيهِ (قَوْلُهُ وَالاضْطَبَاعُ مَأْخُذٌ مِنَ الضَّبْعِ بِإِسْكَانِ الْبَاءِ وَهُوَ الْعُضْدُ) حَاصِلُ كَلَامِهِ أَنَّهُ افْتَعَالَ قَلْبُ تَأْوُهُ طَاءٌ لِمُنَاسَبَةِ فَانَّهُ (قَوْلُهُ فَلَا يَصِحُّ طَوَّافُهُ حَتَّى يَمُرَّ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ) أَيْ الشَّقُّ الْأَيْسَرُ كَمَا يَأْتِي (قَوْلُهُ عَلَى جَمِيعِ الْحَجَرِ) أَيْ أَوْ بَعْضُهُ

(قَوْلُهُ وَذَلِكَ بِأَنْ يَسْتَقْبِلَ الْبَيْتَ الْخ) صَرَحَ بَعْدَهُ بِاسْتِحْبَابِ الْكَيْفِيَّةِ الْأُولَى وَهُوَ الْمَنْقُولُ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ مُتَنَازِعُونَ بَعْدَ مَا لَا يَجْدِي وَقَالُوا لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ شَيْءٌ بَلْ قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّهُ مَكْرُوهٌ وَزَعَمُوا أَنَّ اسْتِقْبَالَهِ ﷺ لَهُ مَحْمُولٌ عَلَى الِاسْتِقْبَالِ الْأَوَّلِ الْمُسْتَحَبِّ عِنْدَ لِقَاءِ الْحَجَرِ قَبْلَ ابْتِدَاءِ الطَّوَّافِ وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَنَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ عَنْ جُمَاعَةَ مِنَ الْأَصْحَابِ أَنَّهُمْ اشْتَرَطُوا لَصِحَّةِ الطَّوَّافِ اسْتِقْبَالَ الْحَجَرِ بِالْوَجْهِ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً بَلْ نَقَلَهُ ابْنُ كَعْبٍ عَنِ الدَّارِمِيِّ ثُمَّ قَالَ

لله تعالى ثمَّ يَشْيُ مُسْتَقْبَلَ الْحَجَرِ مَأْوَاً إِلَى جِهَةِ يَمِينِهِ حَتَّى يُجَاوِزَ الْحَجَرَ ،
فَإِذَا جَاوَزَهُ انْقَلَبَ وَجَعَلَ بَسَارَهُ إِلَى الْبَيْتِ وَيَمِينَهُ إِلَى خَارِجٍ . وَلَوْ فُلَ هَذَا
مِنَ الْأَوَّلِ وَتَرَكَ اسْتِقْبَالَ الْحَجَرِ جَارَ ، ثُمَّ يَشْيُ مَكْذَا تَلْقَاءُ وَجْهِهِ طَائِفًا حَوْلَ
الْبَيْتِ أَتَجَمَّعَ فَيَمُرُّ عَلَى الْمُتَزَمِّمِ وَهُوَ مَا بَيْنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَالْبَابِ ، سُمِّيَ بِذَلِكَ
لَأَنَّ النَّاسَ يَلْتَزِمُونَهُ عِنْدَ الدُّعَاءِ ، ثُمَّ يَمُرُّ إِلَى الرُّكْنِ الثَّانِي بَدَا الْأَسْوَدَ وَيُسِّي
الرُّكْنَ الْعَرَاقِي ، ثُمَّ يَمُرُّ وَرَاءَهُ الْحَجَرِ بِكُسْرِ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْجِيمِ وَهُوَ فِي صَوْبِ
الْقَامِ وَالْمَغْرِبِ فَيَمْنَى حَوْلَهُ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الرُّكْنِ الثَّالثِ ، وَيُقَالُ لِهَذَا الرُّكْنِ
وَالَّذِي قَبْلَهُ الرُّكْنَانِ الشَّامِيَّانِ ، وَرُبَّمَا قِيلَ الْقَرِيَّانِ ، ثُمَّ يَدُورُ حَوْلَ السَّكْبَةِ
حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الرُّكْنِ الرَّابِعِ الْمُسَمَّى بِالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ ، ثُمَّ يَمُرُّ مِنْهُ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ
فَيَصِلُ إِلَى الْوَضِيعِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ فَيَكْمُلُ لَهُ حِفْظُهُ طَوْفَةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ يَطُوفُ
كَذَلِكَ حَتَّى يُكْمِلَ سَبْعَ طَوَافَاتٍ ، وَكُلُّ مَرَّةٍ طَوْلُهُ ، وَالسَّبْعُ طَوَافٌ كَامِلٌ .

وما خالفه أحد . قال الأذرعى وكان وجهه أنه بمنزلة التحريم للصلاة ولا دليل فيه للكيفية
التي ذكرها المصنف حتى يقال إن فيها خروجاً من خلافهم لأنهم إنما يشترطون الاستقبال
بالوجه فقط وهو حاصل بغيرها ، لكن الأوجه أنه يُسَنُّ استقباله بالوجه ابتداءً وانتهاءً
خروجاً من خلاف من أوجهه . ولا منافاة بين استقباله بالوجه وجعل البيت عن يساره .
واختار الأذرعى أن الاحتياط التام أى لما فيه من الخروج من خلاف ذكره أن يستقبل
الحجر ثم ينتقل إلى جهة الركن اليماني ثم يمر على جميع الحجر بجميع شقه الأيسر .

(قوله لله تعالى) يستفاد منه أنه تسن هنا الإضافة لله تعالى ، كالصلاة وقياسه أنه يسن
هنا ذكر عدده بأن يقول سبعا .

وكره الشافعي رحمه الله تعالى أن يسمى الطواف شوطاً ودوراً ، وقد روى كراهته عن مجاهد رحمه الله تعالى . وقد ثبت في صحيح البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى عن ابن عباس رضي الله عنهما تسمية الطواف شوطاً ، والظاهر أنه لا كراهية فيه والله تعالى أعلم . هذه صفة الطواف الذي إذا اقتصر عليها صح طوافه وبقيت من صفته الكمال أنفالا ، وإذا كان نذراً كرهاً إن شاء الله تعالى في سائر الطواف .

(واعلم) أن الطواف يشتمل على شروط وواجبات ،

(قوله وكره الشافعي رضي الله عنه أن يسمى الطواف شوطاً ودوراً) تبعه على ذلك الأصحاب .

(قوله وروى كراهته عن مجاهد رضي الله عنه) أي حيث قال وأكره ما كره مجاهد لأن الله تعالى سماه طوافاً قال (وليطوفوا بالبيت العتيق) .

(قوله تسمية الطواف شوطاً) أي لأن لفظه أمرهم رسول الله ﷺ أن يرملوا ثلاثة أشواط ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم .

(قوله والظاهر أنه لا كراهة الخ) يوافقه قوله في المجموع وهذا الذي استعمله ابن عباس يقدم على قول مجاهد ثم إن الكراهة إنما ثبتت بنهي الشرع ولم يثبت في تسميته شوطاً نهى فالتحار أنه لا يكرهه . واعترض بأن قول ابن عباس أمرهم رسول الله ﷺ أن يرملوا ثلاثة أشواط من قوله فلا حجة فيه بل قوله ﷺ لو يعلمون ما في العتمة الحديث لا يدل على عدم كراهة تسمية العتمة بذلك لأنه لبيان الجواز ، ويرد بأن الأصل عدم الكراهة إلا بدليل ولم يرد ، والمصنف إنما ذكر ذلك استئناساً ، وكون الشوط الملاك لا يقتضي بمجرد كراهة ، وكذا يقال في كراهة الشافعي رضي الله عنه تسمية من لم يحج ضرورة والظاهر أن الشافعي لم يقصد بالكراهة في صورتين إلا أنه ينبغي التنزه عن التلفظ بهما لإشعار لفظهما بما لا ينبغي . ونظيره كراهتهم تسمية المذبح عن المولود عقيقة . ويؤيد ذلك أنه ﷺ كان يحب القول الحسن ويكره ضده .

لا يصح الطَّوافُ بدُونِهَا ، وعلى سُنَنِ يَصِحُّ بدُونِهَا . أما الشُّرُوطُ والوَاجِبَاتُ
فَمَتَانِيَةٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي بَعْضِهَا .

(الواجب الأولُ) سَرُّ النُّوْرَةِ ، والطَّهَارَةُ عَنِ الْحَدَثِ وَعَنِ
النَّجَاسَةِ فِي الْبَدَنِ وَالتَّنَوُّبِ وَاللِّكَنِ الَّذِي يَطُوُّهُ فِي تَشْيِيهِ ، فَلَوْ طَافَ
مَكْشُوفَ جُزْءٍ مِنْ عَوْرَتِهِ أَوْ مُخَدَّنًا أَوْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ غَيْرُ مَغْفُورٍ عَنْهَا أَوْ وَطِئَ
نَجَاسَةً فِي مَشْيِهِ عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ . وَمَنْ طَافَ مِنَ النَّسَاءِ

(قوله الواجب الأول ستر العورة الخ) قال الإسنوي محله عند القدرة فإن عجز جاز
فعل طواف الوداع والنفل محدثاً وعارياً وكذا طواف الركن عارياً لأنه لا إعادة عليه ،
والقياس منع التيمم والتنجس منه لوجوب الإعادة فلا فائدة في فعله لأنه لا يحصل الحل ،
وفارق الصلاة بحزمة الوقت وهو لا آخر لوقته . ونقل في البحر في وجوب الإعادة وجهين
ومقتضاه الجزم بالجواز ولا سبيل إلى القول به وقد ذكروا في الجلعاق في الحج ما يدفعه
من جهة النفل وبتقدير الجواز لا سبيل إلى قضائه اهـ . واعترضه ابن العماد وغيره وأطالوا .
وحاصل ما ذكروه مع الزيادة عليه أنه إن أراد بقوله جاز فعل طواف الوداع والنفل
محدثاً مع التيمم فواضح وكلامهم يشمل له لأنه طهارة عن الحدث وإن لم يرفعه . وقول
الزركشي يمتنع التيمم في الحضر لصلاة النافلة والطواف مثلها ممنوع فيهما لمخالفته لإطلاقهم
بلا مستند ، وحينئذ فالمعنى المحجوز لطواف الوداع بالتيمم إن كان خوف الانقطاع فهذا
المعنى موجود في طواف الركن للآفاق بل أولى لما في مصابرة الإحرام إلى وجود الماء
من المشقة الشديدة ، وإن أراد الجواز بلا طهر مطلقاً فردود لقول الأذرع قضية المذهب
أنه لا يجوز الطواف إذا كان نفلًا أو للوداع عند فقد الطهورين لامتناع تنفله بالصلاة .
قال وكلام الإمام مصرح بصحة الطواف الواجب بالتيمم . فعلم مما نقله عن الإمام ومن
القياس على طواف الوداع ومن كلام البحر منع قول الإسنوي القياس الخ فالأوجه أن له
فعل طواف الركن بالتيمم لفقد المساء أو لجرح عليه جيرة في أعضاء التيمم ونحو ذلك
كما يجب الإعادة معه حيث لم يرج البرء والماء قبل رحيله لشدة المشقة في بقاءه محرماً مع
عوده إلى وطنه ويحل من إحرامه . قال الولي العراقي ويجب إعادته إذا تمكن لأنه إنمسا
فعله لضرورة وقد زالت بعوده إلى مكة . ويؤخذ من علته أن المراد بتمكنه عودته إلى

النَّعَارِ مَكْشُوفَةَ الرَّجْلِ أَوْ شَيْءٍ مِنْهَا أَوْ طَافَتْ كَاشِفَةً جُزْءَهُ مِنْ رَأْسِهَا لَمْ يَصَحَّ طَوَافُهَا حَتَّى لَوْ ظَهَرَتْ شَعْرَةٌ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهَا أَوْ طُفِرَ رِجْلُهَا لَمْ يَصَحَّ طَوَافُهَا لِأَنَّ ذَلِكَ عَوْرَةٌ مِنْهَا يُشْتَرَطُ سِتْرُهُ فِي الطَّوَافِ كَمَا يُشْتَرَطُ فِي الصَّلَاةِ . وَإِذَا طَافَتْ مَكْذُومًا وَرَجَعَتْ فَقَدْ رَجَعَتْ بِغَيْرِ حَاجٍ صَحِيحٍ لَهَا وَلَا عُمْرَةٍ .

مكة وأنه لا يطالب بالعود إليها لفعل ذلك وإن استطاعه بل إن عاد لزمه وإلا فلا وليس بعيد كما لو صلى بتييم لفقد ماء في محل يجب فيه الإعادة وقد روي الانتقال لماء بعيد عنه فإنه لا يلزمه ويحتمل خلافه وأنه متى استطاع العود لزمه لما مر عن السبكي من أن الحج يتضييق بالشروع فيه ، واعترض قوله وتجب إعادته بأنه وإن كان مقتضى أحد وجهي البحر لكن يلزمه عود الإحرام بعد الحل وإلا فكيف يخاطب الحلال بطواف الركن . وقد يجب بأن له أن يلتزم أنه متى وصل إلى مكة وتمكن منه لزمه العمل بقضية إحرامه ولا مانع من ذلك لأن تحله إنما كان لعذر وقد زال وأن يلتزم أن الحلال مخاطب بالطواف لأن هذا وإن كان حلالاً بالنسبة لإباحة المحظورات له للضرورة إلا أنه محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته وهو أقرب ، فعلم أن كلاً الالتزامين لا يقتضي أن الأرجح عدم وجوب الإعادة . ومقتضى ما مر عن الأذري من منع طواف الوداع على فاقد الطهورين أنه يسقط عنه ولادم وهو ما اعتمده الزركشي وقاسه على سقوطه عن الحائض . ورد بأن سقوطه عنها رخصة فلا يقاس عليها . وقد يقال صرح المحب الطبري بجواز تركه لنحو خوف فوت رفقة ولادم كالحائض لكن خالفه الأذري فرجح لزومه وإن جاز الترك وقرر بأن منع الحائض المسجد عزيمة بخلافه فالقياس أنه لادم هنا لا للقياس على الحائض بل لأن عذر فقد الطهورين أولى من خوف فوت الرفقة وإنما لم يكن عذراً في الصلاة لأن لها وقتاً محدوداً فكلف بها رعاية لحرمته بخلاف ما نحن فيه . والقول بأنه يشبهها لتضييق وقته بالسفر ممنوع لأنه لا يتضييق وقته إلا إن قلنا بوجوبه على فاقد الطهورين وهو محل النزاع فالأوجه وإن اعتمدنا كلام الأذري ثم أنه لا يلزمه دم لأن منعه منه عزيمة إذ ليس له حالة جواز بل إما وجوب أو حرمة بخلاف خوف فوت الرفقة أو نحوه فإنه مخير فيه بين فعله ولا دم وتركه مع الدم وشمل كلام المصنف وغيره ولى الصبي إذا طاف به والصبي ولو غير مميز فيشترط طهارتهما أما الولي فظاهر وأما الصبي ومثله المحنون فكذلك على الأوجه كما اعتمده الأذري وغيره ، ولا يقال ليس من أهل النية وهي معتبرة في الطهارة لأننا نقول بنوى عنه

(واعلم) أن عَوْرَةَ الرَّجُلِ وَالْأَمَةَ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ، وَعَوْرَةَ الْحُرَّةِ جَمِيعُ بَدَنِهَا إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ ، هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ . وَمِمَّا نَعُمُّ بِهِ الْبُكْوَى فِي الطَّوَافِ مَلَامَةُ النِّسَاءِ لِلزَّخَةِ ، فَيَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ لَا يُزَاجِحَهُنَّ ، وَلَهَا أَنْ لَا تُزَاجِحَ الرِّجَالَ خَوْفًا مِنْ انْتِقَاصِ الطَّهَارَةِ ، فَإِنْ لَمَسَ أَحَدُهُمَا بَشْرَةَ الْآخَرِ بِيَسْرَتِهِ انْتَقَضَ طَهْرُ الْأَيِّ ، وَفِي الْمَلُوسِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَصْحَمًا عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِهِ أَنَّهُ يَنْتَقِضُ وَضُوءُهُ ، وَهُوَ نَعُو فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ ، وَالثَّانِي لَا يَنْتَقِضُ ، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ قَلِيلَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَالْمَخَارُ الْأَوَّلُ . فَأَمَّا إِذَا لَمَسَ شَعْرَهَا أَوْ ظَنَرَهَا أَوْ مَنِيَهَا أَوْ لَمَسَ بَشَرَتَهَا بِشَعْرِه أَوْ ظَنَرَهُ

وَلِيهِ ، فَمَا مَشَى عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ فِي أَلْغَاذِهِ وَالْجَلَالِ الْبَلْقَيْنِ وَزَادَ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ سِتْرُهُ أَيْضًا ضَعِيفٌ لِمُخَالَفَتِهِ لِقِيَاسِ مَا قَالُوهُ فِي حَلِيلِ الْمَجْنُونَةِ وَالْمَمْتَنَةِ . فَإِنْ قُلْتَ إِنَّمَا وَجِبَ طَهْرُهَا وَصَحَّتْ نِيَّةُ الْحَلِيلِ لِمُضْرَرَةِ تَوَقُّفِ حُلِّ الْوُطْءِ عَلَى الطَّهْرِ ، قُلْتَ وَضُرُورَةُ تَوَقُّفِ الطَّوَافِ عَلَيْهِ جَوَزَتْ لِلْوَلِيِّ ذَلِكَ أَيْضًا فَالْقِيَاسُ ظَاهِرٌ وَدَعْوَى تَوَقُّفِ حُلِّ الْوُطْءِ عَلَيْهِ فِي نَحْوِ الْمَجْنُونَةِ وَعَدَمُ تَوَقُّفِ الطَّوَافِ عَلَيْهِ فِي نَحْوِ الْمَجْنُونَةِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا لَمَّا عَلِمْتَهُ . وَالتَّعْلِيلُ بِأَنَّهُ طَهَرَ الْوَلِيُّ يَنْبَغِي عَنْ طَهْرِهِ كِإِحْرَامِهِ دَلِيلٌ لَمَّا قُلْنَا أَنَّهُ كَمَا يَنْبَغِي الْإِحْرَامُ عَنْهُ وَيُجْرَدُ كَذَلِكَ هُنَا يَنْبَغِي عَنْهُ الطَّهْرُ وَيُغْسَلُ فَالْقِيَاسُ عَلَى الْإِحْرَامِ لَمْ يَتِمَّ لَهُمْ ، وَحَيْثُ كَانَ النَّاسُ مُمْكِنًا صَحَّ طَوَافُهُمْ بِإِبْقَاءِ طَهْرِهِ .

(قَوْلُهُ وَاعْلَمْ أَنَّ عَوْرَةَ الرَّجُلِ وَالْأَمَةَ) أَيُّ بِالنِّسْبَةِ لِلطَّوَافِ وَالصَّلَاةِ أَمَا فِي النَّظَرِ فَكُلُّ بَدَنِهَا .

(قَوْلُهُ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ) أَيُّ وَيَجِبُ سِتْرُ جُزْءٍ مِنْهَا إِذْ لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ .

(قَوْلُهُ وَعَوْرَةُ الْحُرَّةِ) أَيُّ فِي الصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ أَمَا فِي النَّظَرِ فَكُلُّ بَدَنِهَا .

(قَوْلُهُ فَيَنْبَغِي) أَيُّ يَنْدَبُ بِالنِّسْبَةِ لَمَّا ذَكَرَهُ مِنَ الْخَوْفِ أَمَا بِالنِّسْبَةِ لَخَوْفِ فِتْنَةِ تَحَدُّثِ مِنَ الْمَزَاحِمَةِ فَهِيَ حَيْثُذُ حَرَامٍ عَلَى كُلِّ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ .

أَوْ سِنَّهُ فَلَا يَنْتَقِضُ . وَلَوْ تَصَادَمَا فَالْتَقَتِ الْبَشَرَتَانِ دَفْعَةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا مَأْمُونٌ بَلْ يَنْتَقِضُ وَضُوءُهُمَا جَمِيعًا بِلا خِلَافٍ . وَلَوْ كَانَتِ الْمَوْسَةُ مِنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ نِكَاحَهَا عَلَى التَّائِيدِ بِقَرَابَةٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مَصَاغِرَةٍ لَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوءُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِلَيْسِ الْبَشَرَةِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَسَوَاءٌ فِي الْإِنْتِفَاضِ بِإِلَامَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ الْجَمِيلَةِ وَالْقَبِيحَةِ وَالشَّابَّةِ وَالْعَجُوزِ ، وَلَا يَضُرُّ لِنَفْسِهَا قَوُوقُ حَائِلٍ مِنْ قَوْبٍ رَقِيقٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ كَانَ بِشَهْوَةٍ . وَلَا يَنْتَقِضُ بِلَيْسِ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ الَّذِينَ لَمْ يَنْبُلْغَا حَدًّا يُشْتَبَاهَانِ فِيهِ .

(فرع) وَمَا عَمَّتْ بِهِ الْبُلُوغُ غَلَبَةُ النَّجَلَةِ فِي مَوْضِعِ الطَّوَارِفِ مِنْ جِهَةِ الطَّبِيرِ وَغَيْرِهِ . وَقَدْ اِشْتَارَكَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ الْمُحَقِّقِينَ الْمُطَّلَعِينَ أَنَّهُ يُعْنَى عَمَّا وَيَبْنِي أَنْ يُقَالَ يُعْنَى عَمَّا يَشُقُّ الْاِحْتِرَازُ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ كَمَا عُيِّنَ عَنْ دَمِ الْقَمَلِ وَالْبَرَاغِيثِ وَالْبُقُوقِ وَوَنَمِ الذَّيْلِ وَهُوَ رُؤْيَاهُ ، وَكَأَيْ عُنَى عَنِ الْأَثَرِ الْبَاقِي بَعْدَ الْاِسْتَنْجَاءِ بِالْحَجَرِ ، وَكَأَيْ عُنَى عَنِ الْقَلِيلِ مِنْ طِينِ الشَّوَارِعِ

(قَوْلُهُ أَوْ سِنَّهَا) مِثْلُهُ كُلُّ عَظْمٍ ظَهَرَ مِنْ بَدَنِهَا عَلَى الْأَوَجِهِ وَفِي دَاخِلِ عَيْنِهَا تَرَدَّدٌ وَلَا يَبْعُدُ إِحْقَاقُهُ بِالسِّنِّ .

(قَوْلُهُ بِقَرَابَةٍ) خَرَجَ بِهِ الْمَلَاعِنَةُ وَأَصُولُ الْمُطَوَّعَةِ بِشَبَهِةٍ وَفُرُوعُهَا وَأَزْوَاجُهَا بِرَبِّهَا فَهُوَ لَا كَلْهَنَ يَنْتَقِضُ الْوَضُوءُ بِلَمْسِهِمْ .

(قَوْلُهُ عَلَى الْأَصَحِّ) أَيْ لَكِنْ يَسِنُ الْوَضُوءُ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ ، وَكَذَا يُقَالُ فِي كُلِّ صَوْرَةٍ جَرَى فِيهَا خِلَافٌ كَلَمْسِ الْأَمْرَدِ وَنَحْوِ الشَّعْرِ .

(قَوْلُهُ يُشْتَبَاهَانِ فِيهِ) أَيْ لَدَوَى الطَّبَاعِ السَّلِيمَةِ سَوَاءٌ أَبْلَغَا سَبْعَ سِنِينَ أَوْ أَكْثَرَ أَمْ لَا ، وَإِنَّمَا لَمْ يَشْرَطْ تَطْيِيرُ ذَلِكَ لِمَا الْعَجُوزُ لِأَنَّهُ سَبَقَ لَهَا حَالٌ كَانَتْ تَشْتَبِهُ فِيهِ فَاسْتَصْحَبَ .

(قَوْلُهُ وَمَا عَمَّتْ بِهِ الْبُلُوغُ) نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَتَأَيَّدَهُ بِمَا قَدِمَ بِهِ هُنَا أَيْضًا مِنْ أَنَّ مَحَلَّهُ

الَّذِي تَبَيَّنَا نَجَاسَتَهُ ، وَكَأَنَّ عَنِ النِّجَاسَةِ الَّتِي لَمْ يُدْرِكْهَا الطَّرْفُ فِي الْمَاءِ وَالْقُوبِ
عَلَى الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ . وَنَظَرْنَا مَا أُمْتَرْتُ بِهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُخَصَّرَ ، وَوَضُمْنَا
فِي كُتُبِ الْفَقْهِ . وَقَدْ مُثِّلَ السَّيِّدُ الْجَلِيلُ التَّفَقُّ عَلَى جَلَالَتِهِ وَأَمَلَتِهِ وَوَرَعِهِ
وَزَهَادَتِهِ وَاطَّلَاعِهِ عَلَى الْفَقْهِ وَهُوَ الشَّيْخُ أَبُو زَيْدٍ النُّورِيُّ إِمَامُ أَصْحَابِنَا
الْعِرَاسِيِّينَ عَنْ مَنْحَلٍّ مِنْ هَذَا النَّحْوِ قَالَ بِالْغُفْرِ ، وَقَالَ : الْأَثَرُ إِذَا ضَاقَ اتَّعَ ،
كَانَهُ مُنْعَدًّا مِنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (وَمَا جَلَّ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) ، وَلَا نَ
حَمْلَ الطَّوَارِفِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمَنْ بَدَّاهُمْ مِنْ سَلَفِ
الْأُمَّةِ وَخَلَفَهَا لَمْ يَزَلْ عَلَى هَذَا الْحَالِ ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ أَحَدٌ مِنَ الطَّوَارِفِ لَدَاكَ وَلَا أَرْمَ
النَّبِيُّ ﷺ وَلَا مَنْ يَفْتَدِي بِهِ مِنْ بَعْدِهِ أَحَدًا بِتَعْطِيرِ الْمَطَافِ عَنْ ذَلِكَ وَلَا أَمْرُوهُ
بَاعَادَةِ الطَّوَارِفِ لَدَاكَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فِيمَا يَشُقُّ الْإِحْتِرَازَ عَنْهُ كَطِينِ الشَّارِعِ وَدَمِ نَحْوِ الْقَمَلِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَمَشَى عَلَيْهِ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَالسَّبْكَ وَالْأَذْرَعِيُّ
وغيرهم . وَمُقْتَضَى قَوْلِهِمْ يَشُقُّ أَنَّهُ يَضُرُّ تَعَمُّدَ الْمَشْيِ عَلَيْهِ حَيْثُ كَانَ لَهُ مَنْدُوحَةٌ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ
قَلِيلًا جَافًا . وَمُقْتَضَى التَّشْبِيهِ بِنَحْوِ دَمِ الْقَمَلِ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ ذَلِكَ لِقَوْلِهِمْ لَوْ قَتَلَهُ أَوْ عَصَرَهُ عَلَى
عَنْ قَلِيلِهِ . ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ قَالَ وَلِيَقْيِدَ ذَلِكَ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدْ وَطَاءَ النِّجَاسَةَ وَلَهُ مَنْدُوحَةٌ
عَنْهَا ، وَبِهِ قَيْدُ النَّوَوِيِّ فَقَالَ مَا لَمْ يَقْصِدْ الْمَشْيَ عَلَيْهَا وَهَذَا لَا يَدْمُنُهُ وَيَأْتِي مِثْلُهُ فِي سَائِرِ
الْمَسَاجِدِ . ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ تَعَمُّدِ قَتْلِ الْقَمَلِ بِأَنَّ ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ أَى فِي الْجُمْلَةِ بِخِلَافِ
هَذَا وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْقُرْصَ وَجُودَ الْمَعْدَلِ عَنْهُ . وَمُقْتَضَى كَلَامِهِ أَنَّهُ حَيْثُ لَا مَعْدَلُ عَنْهُ
لَا يَضُرُّ وَطْؤُهُ وَإِنْ كَانَ رَطْبًا وَهُوَ مُحْتَمَلٌ ، لَكِنْ مُقْتَضَى كَلَامِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي ذَرْقِ
الطُّيُورِ عَلَى حَصْرِ الْمَسَاجِدِ خِلَافَهُ وَاعْتَمَدَهُ بَعْضُهُمْ فَقَالَ يَنْبَغِي أَنْ لَا تَكُونَ رَطْبَةٌ بَحِثُ تَتَّصِلُ
بِشَيْءٍ مِنَ الْبَدَنِ أَوْ الثُّوبِ وَلَا يَعْنِي عَمَّا يَقَعُ عَلَيْهِمَا مِنْ ذَرْقِ الطُّيُورِ حَالِ الطَّوَارِفِ أَهْ . وَمَرَّ فِي
التَّنْقِيلِ عَلَى الدَّابَّةِ مَا يَعْلَمُ مِنْهُ حَيْثُ تَعَمَّدَ لَمْ يَعْصِفْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا مُطْلَقًا وَحَيْثُ لَمْ يَتَعَمَّدْ

(الواجب الثاني) أن يكون الطَّوافُ في السَّجْدِ ، ولا بأسَ بالحائِلِ بين الطَّافِ والَيْتِ كَالسَّاقِيَةِ وَالسَّوَارِي ، وَيَجُوزُ الطَّوافُ فِي أَغْرِيكِ السَّجْدِ وَفِي أَرْوَقَتِهِ وَعِنْدَ بَابِهِ مِنْ دَاخِلِهِ وَعَلَى أَسْطِطَتِهِ ، وَلَا خِلَافَ فِي نَحْوِهِ مِنْ هَذَا ، لَكِنْ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا يُشْتَرَطُ فِي صَحَّةِ الطَّوافِ أَنْ يَكُونَ الْبَيْتُ أَرْفَعَ بِنَاءً مِنَ السُّطْحِ كَمَا هُوَ الْيَوْمَ حَتَّى لَوْ رُفِعَ سَفَتُ السَّجْدِ قَصَارَ سَطْحِهِ أَعْلَى مِنْ الْاَيْتِ لَمْ يَصَحَّ الطَّوافُ عَلَى هَذَا السُّطْحِ ، وَأَنْكَرَهُ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الرَّافِعِيُّ وَقَالَ لَا فَرْقَ بَيْنَ عُلُوِّهِ وَانْخِفَاضِهِ .

عَنِ عَنْ قَلِيلٍ الْمَعْفُورِ عَنْهَا وَلَوْ رُطِبَ وَقَوْلُ الْبَلْقَيْنِ إِنْ الْمَطَافُ يَنْظَفُ وَيَكْنَسُ فَلَا يَعْسِرُ الْاِحْتِرَازَ عَنْهُ ، رَدَهُ أَبُو زُرْعَةَ وَغَيْرُهُ بِأَنْ الْقَرَضُ غَلْبَةُ النِّجَاسَةِ بِذَرَقِ الطُّيُورِ مُطْلَقاً وَغَيْرِهِ فِي أَيَّامِ الْمَوْسَمِ .

(قوله الواجب الثاني أن يكون الطَّوافُ فِي الْمَسْجِدِ وَلَا بِأَسَ بِالْحَائِلِ الْخ) سَيَأْتِي أَنَّهُ مَكْرُوهٌ وَعِبَارَتُهُ فِي الْإِيْجَازِ وَلَا يَضُرُّ الْحَائِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ مَا دَامَ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ انْتَهَتْ . وَقَضِيَّتُهَا صَحَّةُ الطَّوافِ مِنْ وَرَاءِ حَائِطِ بَنِي حَوْلَ الْكَعْبَةِ وَإِنْ مَنَعَ رُؤْيُهَا وَلَمْ يَكُنْ نَافِذاً إِلَى بَقِيَّةِ الْمَسْجِدِ : وَعَدَمُ صَحَّتِهِ لَوْ بَنِيَ مَسْجِدٌ دَاخِلَ حَوْلِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا نَحْوُ شَارِعٍ ، وَالثَّانِي وَاضِحٌ لِأَنَّهُ طَائِفٌ خَارِجُ الْمَسْجِدِ . وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى بَطْلَانِ طَوَافِهِ كَمَا سَبَّكَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَكَذَا الْأَوَّلُ لِأَنَّ بِنَاءَ ذَلِكَ الْحَائِلِ لَا يَخْرُجُ بَقِيَّةَ الْمَسْجِدِ عَنْ حُكْمِهِ ، وَلَئِنْ ذَلِكَ الْبِنَاءُ حَرَامٌ فَلَا يَدَارُ عَلَيْهِ حُكْمٌ هُنَا كَتَقْلُ الْحَجَرِ مِنْ مَحَلِّهِ إِلَى رُكْنٍ آخَرَ مِنَ الْبَيْتِ ، وَإِنَّمَا أَثَرُ ذَلِكَ الْحَائِلِ فِي مَنَعِ الْقُدُورَةِ لِأَنَّ الشَّرْطَ ثَمَّةَ حَصُولِ الْاجْتِمَاعِ فِيمَا يَعْدُ مَكَاناً وَاحِداً لَوْجُودِ النِّتْيَةِ الرَّابِطَةِ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ لِاِخْصَاصِ الْمَسْجِدِيَّةِ ، وَهَذَا اِخْصَاصُ الْمَسْجِدِيَّةِ لِاِخْصَاصِ لَاجْتِمَاعٍ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ مِنَ الْمَسْجِدِ إِذْ لَا رَابِطَةَ بَيْنَ الطَّائِفِ وَالْكَعْبَةِ حَتَّى يَعْصِدَا مَجْتَمِعِينَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ .

(قوله لَكِنْ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا) أَيْ كَصَاحِبِ الْعِدَّةِ وَالْمَاوَرِدِيِّ وَالرَّوْيَانِيِّ وَاخْتَارَهُ السَّبْكَ ، لَكِنْ صَوَّبَ فِي الْمَجْمُوعِ مَا قَالَهُ الرَّافِعِيُّ وَإِنْ كَانَ فِي إِلْزَامِهِ لِأَوَّلِكَ يَبْطُلَانِ الطَّوافُ وَانْهَدَمَتِ الْكَعْبَةُ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ نَظَرٌ لِأَنَّهَا حَالَةٌ ضَرُورَةٌ .

(قوله أَبُو الْقَاسِمِ الرَّافِعِيُّ) لَا يَأْتِي عَلَى مَا صَحَّحَهُ مِنْ حَرَمَةِ التَّكْنِي بِذَلِكَ لَمَنْ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ

قَالَ أَصْحَابُنَا : وَلَوْ وَسَّعَ السَّجْدُ اتَّسَعَ الْمَطَافُ فَيَصِحُّ الطَّوَافُ فِي جَمِيعِهِ وَهُوَ
الْيَوْمَ أَوْسَعُ مِمَّا كَانَ فِي عَصْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بزيادات كثيرة كما سيأتي بيانه
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْبَابِ الْخَامِسِ .

وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ لَوْ طَافَ خَارِجَ السَّجْدِ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ بِمَالِكٍ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .
(الواجب الثالث) اسْتِكْمَالُ سَبْعِ طَوَفَاتٍ ، فَلَوْ شَكَّ لَزِمَهُ الْأَخْذُ بِالْأَقْلِ
وَوَجِبَتِ الزِّيَادَةُ حَتَّى يَتَيَقَّنَ السَّبْعَ إِلَّا إِنْ شَكَّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ فَلَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ .
(الواجب الرابع) التَّرْتِيبُ وَهُوَ فِي أَمْرَيْنِ :

(أحدهما) أَنْ يَنْتَدِيَهُ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَيَمُرُّ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ

وغيره في زمنه ﷺ وبعده وإنما يأتي على القول بأن محل الحرمه عند الجمع أو القول بأن محلها
في حياته ﷺ . نعم قد يقال يجوز ذلك وإن قلنا بالأول لأن الزى يظهر خلافاً لما اقتضاه
صنيع بعض المتكلمين على المنهاج أن الخلاف إنما هو في وضع تلك الكنية لا في مجرد
ذكرها لمن اشتهر بها .

(قوله اتسع المطاف) أى وإن فرض انتهاءه إلى الحل على ما اقتضاه إطلاق المصنف
وغيره ورجحه الإسنى في بعض كتبه ، وكلام الرافعى يقتضيه أيضاً كما يظهر بتأمله لكن
رجح بعضهم خلافه تبعاً للمهمات (قوله فلو شك إلخ) سيأتى ما لو أخبره غيره بخلاف
ما يعتقد ، وحاصله أنه إن أخبره بالنقص ندب الأخذ بقوله احتياطاً بخلاف الصلاة لأنها
تبطل بالزيادة أو بالكمال لم يجز الرجوع له وإن كثر ما لم يبلغ حد التواتر على الأوجه كما في
الصلاة (قوله بعد الفراغ منه) مقتضاه أنه لا يضر الشك في طهره بعده أيضاً وهو ظاهر
مقبس فما اقتضاه قول بعضهم لو شك بعد العمرة حل طاف متطهر لم يؤثر من أن الشك قبل
فراغها يضر ولو بعد الطواف مردود كما يأتي مبسوطاً في فصل السعى .

(قوله وهو في أمرين) مثل الحجر محل كما مر وهو ما فهمه المصنف وابن الرفعة من
قول القاضي أبى الطيب لو نحي وجبت محاذاة الركن أى محاذاة محل الحجر منه وحينئذ فحل
كما هو ظاهر في غير الراكب ومن على السطح أما هما فيحاذيان ما سامتهما من الركن ولومع

على جميعه على الصفة التي ذكرناها . ولو ابتدأ بغير الحجر الأسود

وجود الحجر في محله أى بقدر الحجر لوجعل في ذلك المحل السامت ، فإ تعقب به الأذرى
تعبير المصنف بمحله أن المراد الركن لا المحل ينبغى أن يكون مراده ما قررته وإلا لم يظهر
للمشاحنة فائدة كما يظهر بالتأمل . هذا وقد استشكل الإسئوى استلام محله ، وكأن وجهه
أن الخصوصية الثابتة للحجر من كونه بمن الله في الأرض أى بركته أو على طريقة التثليل
المقرر عند البيانين وكونه يشهد لمن استلمه بحق أى مسلماً في عبادته كما صح وفي رواية
عليه فعلى بمعنى اللام غير موجودة في محله بخلاف المحاذاة وبجواب بأن هذه حالة ضرورة
فشرع فيها ذلك تحصيلاً لتلك الفضيلة وإن لم توجد حكمة المشروعية فيها كما . في الرمل
والعرايا . وقول القاضي أبى الطيب يسن أن يجمع في التثليل بين الحجر والركن غريب ضعيف
(قوله على جميعه) أى أو على بعضه بحيث لا يتقدم جزء منه على جزء من الحجر مما
يلى الباب كما يكفى توجهه بكل بدنه لبعض الكعبة في الصلاة وإن اختلف المراد بكل البدن
في البابين ما إذا جاوزه ببعض بدنه إلى جهة الباب فلا تحسب طوفته . وبما قررته علم أنه
لا يحتاج في تصوير محاذاة بعض الحجر بكل بدنه إلى كونه نحيفاً لا يخرج منه شيء إلى جهة
الباب أو بعيداً بحيث تصدق المحاذاة لأنه إذا لم يستقبله بل جعله على يساره كان في سمت
عرض بدنه . والغالب أن جهة عرض البدن يكون دون عرض الحجر ، ومن ثمة قال
الإسئوى قد توقفوا في تصويره وتكلفوا ولا وقفة ولا تكلف اهـ . ولعل سبب التوقف
البناء على أن المراد بكل البدن ما بين المنكبين وأنه لو سامت الحجر بنصف بدنه ونصفه
الآخر إلى جهة الباني أو إلى جهة الباب صح لأنه إذا انفصل قبل محاذاة الحجر إلى جهة الباب
فقد حاذى كل الحجر في الأولى وبعضه في الثانية بجميع شقه الأيسر . قال السبكي أخذاً
من قول الشافعى في الأم وكذلك إذا حاذى الشيء من الركن في السابع فقد أكمل الطواف .
هذا من الشافعى رضي الله عنه تنبيه جيد على أن المحاذاة تشترط في آخر الطواف كما تشترط
في أوله ولا بد أن يكون الجزء المحاذى له آخراً هو الذى حاذاه أولاً أو مقدماً إلى جهة
الباب ليحصل استيعاب البيت بالطواف وزيادة ذلك الجزء المحاذى كما يجب غسل جزء من
الرأس مع الوجه اهـ ووافقه على ذلك العز بن جماعة وغيره . وهو ظاهر . ومعنى قول
السبكي كما يشترط في أوله أن محاذاة جميع الحجر ابتداء ليست بشرط كما علمته آنفاً فكذا
في الإنهاء لكن لا بد من محاذاة ما حاذاه أولاً ليحصل الاستيعاب . فن قال مراده التشبيه
في مطلق المحاذاة لأنه يستوعب جميع الحجر بالمحاذاة في آخره كما يستوعبه في أوله ليوافق
كلام الشافعى وما فهمه عنه ابن جماعة فقد أبعد وغفل عن أن المحاذاة لجميع الحجر ليست

أولم يمر عليه بجميع بدنه لم تحسب له تلك الطوفة حتى ينتهي إلى محاذة الحجر الأسود فيجعل ذلك أول طوافه ويلغو ما قبله . فافهم هذا فإنه مما يفعل عنه ويفتد بسبب إمامه حج كثير من الناس .

(والأمر الثاني) أن يجعل في طوافه البيت عن يساره كما سبق بيانه ،
فلو جعل البيت عن يمينه ومر من الحجر الأسود إلى الركن اليماني لم يصح

بشرط وإنما تكفى لبعضه بكل بدنه الذي هو الشق الأيسر ، وعلى هذا يحمل قول الزركشي كما تشترط محاذة الحجر بجميع البدن في ابتداء الطواف بشرط ذلك في انتهائه نص عليه في الأم اه فراده بجميع البدن الشق الأيسر ليوافق ما مر عن السبكي وبنص الأم النص الذي تقدم وحينئذ فكلامه لا يخالف ظاهر النص كما يظهر بأدنى تأمل . وقول الجمال الطبري لا بد أن يمر في الآخر على جميع الحجر بحيث يصير خارجاً عن جميعه مما يلي الباب ضعيف أو مؤول على ما إذا كان الذي حاذاه أولاً هو طرفه مما يلي الباب وهذا ينهك على دققة يغفل عنها أكثر الناس من نيتهم أسبوعاً ثانياً عند الوصول إلى أول الحجر مما يلي اليماني ثم يقطع النية قبل المرور على جميع الحجر وهو باطل مطلقاً وكذا إن مر على جميعه وهو مستحضرها وكان الذي حاذاه أولاً هو طرفه مما يلي الباب لأنه إذا وجب المرور عليه لإكمال السبع الأول لا يكفى مقارنة النية له (قوله أولم يمر عليه بجميع بدنه) أى الشق الأيسر لأنه إذا جعل الحجر عن يساره كان في سمت عرض كل بدنه والغالب أن المنكب ونحوه مما في جهة العرض دون عرض الحجر (قوله فيجعل ذلك أول طوافه) أى إن كان لا يفترق نية أو استمر ذاكرة لما يأتي فيها (قوله أن يجعل في طوافه البيت على يساره) وفي نسخة صحيحة عن يساره يشمل المحمول ولو صيماً وهو ظاهر . قال الإسنوي ويتحصل من ذلك اثنان وثلاثون صورة حاصلة من ضرب أربعة وهي جعل البيت عن يمينه أو يساره أو أمامه أو خلفه في اثنتين وهما الذهاب إلى جهة الباب أو اليماني وهذه الثمانية في أربعة لأن كلا منها إما أن يذهب فيه معتدلاً أو منكساً رأسه إلى أسفل أو مستلقياً أو منكباً على وجهه قال وكلها باطلة إلا إن جعل البيت عن يساره ومشى تلقاء وجهه على هيئة الاعتدال فمن الأول ما لو جعل رأسه لأسفل ورجليه لأعلى أو وجهه للأرض وظهره للسماء أو عكسه قال فلا يصح مع كون البيت عن يساره لمنازمة الشرع لكن بحث ابن التقيب الصحة في هذه الثلاثة مع العذر قال فإن المريض المحمول قد لا يأتي حمله إلا كذلك بل قد لا يتأتى

طَوَّافُهُ وَلَوْ لَمْ يَجْعَلِ الْبَيْتَ عَلَى يَمِينِهِ وَلَا عَلَى بَاسِهِ بَلْ اسْتَقْبَلَهُ بِوَجْهِهِ وَطَوَّافٌ مُعْتَرِضاً أَوْ جَعَلَ الْبَيْتَ عَلَى يَمِينِهِ وَشَى قَهْقَرَى إِلَى جِهَةِ الْمُسْتَرْزَمِ ذَالِ النَّبْطِ لَمْ يَصَحَّ طَوَّافُهُ عَلَى الْأَمْعِ . وَكَذَلِكَ أَوْ مَرَّ مُعْتَرِضاً مُسْتَدْبِراً لَمْ يَصَحَّ عَلَى الصَّحِيحِ . وَلَيْسَ هُنَا مِنْ الطَّوَافِ يَحْجُوزُ مَعَ اسْتِقْبَالِ الْبَيْتِ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا مِنْ أَنَّهُ يُحْمَرُ فِي انْتِدَاءِ الطَّوَافِ عَلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ مُسْتَقْبِلاً لَهُ فَيَقْعُ

حمله إلا ووجهه أو ظهره إلى البيت لتعذر اضطجاعه إلا كذلك اهـ وأقول ما ذكره الإسنوى في الصور كلها ظاهر إلا في هذه الثلاثة فلا يبعد عندي أن يقال بالصحة فيها ولو بلا عذر قياساً على ما قالوه من الصحة فيها لو طاف حياً أو زحفاً وإن قدر على المشي مع متابذته للشرع بخلاف ما لو مشى القهقري بأنواعه الأربعة فإن البيت وإن كان على يساره لكن المنايذة فيه أشد لأن فيه ترك الدوران الذي فعله الشارع من أصله بخلاف ما قلناه فإن فيه ترك صفة فقط كما في الزحف والحبو . ثم رأيت بعضهم قال إن مقتضى كلام الرافعي وغيره الجواز وجمعاً نازعوا في الزحف بأنه إحداث هيئة لم ترد وهو يؤيد ما ذكرته لأنهم إذا لم ينظروا لذلك فيه فكذا فيما قاله الإسنوى . وبما تقرر يعلم أن ما بحثه أيضاً من منع الطواف متحنيماً مبنى على ما قاله قبل وقد علمت أن الأوجه خلافه . ثم جعل البيت عن يساره هل يشترط فيه التيقن كما في استقبال الكعبة لمن هو بالمسجد أو يكفي فيه بالظن كل محتمل والقياس غير بعيد . نعم يتعين عليه أن يستثنى الأعشى فإنما وإن ألزمناه في الصلاة في المسجد المس ولا يجزيه الحجر إلا إن كان متواتراً لا يمكن أنا نقول بقضيته هنا لأن المس مبطل للطواف ومس أسفل الشاذروان والحجر المتواتر كل منهما متعذر أو متعسر ، فينبغي أن يقال حيث ظن أن البيت عن يساره جاز له الطواف للضرورة (قوله وليس شيء من الطواف إلخ) ما أفهمه كلامه من منعه استقباله أى بصدرة لا بوجهه . في غير الأولى ظاهر مفهوم من كلامهم وكلامه الآتى محمول على هذا كما هو ظاهر جلي ومر عن جمع وجوب استقباله بوجهه مع ما فيه .

(تنبيه) يسرى إلى ذهن كثيرين من اشتراط جعل البيت عن اليسار أن الطواف يسار وليس كذلك بل هو يمين كما يصرح به خبر مسلم عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم أتى البيت فاستقبل الحجر ثم مشى عن يمينه أى الحجر وحينئذ فيكون الطائف عن يمين البيت لأن كل من كان عن يساره شيء فذلك الشيء عن يمينه ولأن من استقبل شيئاً ثم أراد المشي

الاستقبالُ قِبَالَةَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ لَا غَيْرَ ، وَذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ فِي الطُّوَاقِ الْأُولَى خَاصَّةً دُونَ مَا بَعْدَهَا . وَلَوْ تَرَكَهُ فِي الْأُولَى قَرَّ بِالْحَجَرِ وَهُوَ عَلَى يَسَارِهِ وَسَوَّى بَيْنَ الْأُولَى وَمَا بَعْدَهَا جَازَ وَلَكِنْ قَوَّتْ هَذَا الْإِسْتِقْبَالَ الْمُسْتَحَبُّ . وَلَمْ يَذْكُرْ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا هَذَا الْإِسْتِقْبَالَ وَهُوَ غَيْرُ الْإِسْتِقْبَالِ الْمُسْتَحَبِّ عِنْدَ تَلْقَاءِ الْحَجَرِ قَبْلَ الطُّوَافِ فَإِنْ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ لَا خِلَافَ فِيهِ وَسُنَّةٌ مُسْتَقِيلَةٌ .

(الواجب الخامس) أَنْ يَكُونَ فِي طَوَافِهِ خَارِجًا بِمَجْمِيعِ بَدَنِهِ عَنْ جَمِيعِ الْبَيْتِ ، فَلَوْ طَافَ عَلَى شَاذِرَوَانَ الْبَيْتِ أَوْ فِي الْحَجَرِ لَمْ يَصَحَّ طَوَافُهُ لِأَنَّهُ طَافَ فِي الْبَيْتِ لَا بِالْبَيْتِ ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالطُّوَافِ بِالْبَيْتِ وَالشَّاذِرَوَانَ وَالْحَجَرَ مِنَ الْبَيْتِ .

(أَمَّا الشَّاذِرَوَانُ) فَهُوَ الْقَدَرُ الَّذِي تَرَكَ مِنْ أَرْضِ الْأَسَاسِ خَارِجًا عَنْ عَرْضِ الْجِدَارِ مُرْتَفِعًا عَنْ وَجْهِ الْأَرْضِ قَدَرُ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ . قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ

عَنْ جِهَةِ يَمِينِهِ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ ذَلِكَ الشَّيْءَ عَنْ يَسَارِهِ قِطْعًا (قوله فلو طاف على شاذروان البيت إلخ) ما ذكره هو المعتمد وفيه بسط ذكره التقي القاسمي وأيد فيه قول الشافعي رضي الله عنه إنه من البيت خلافاً لأبي حنيفة رضي الله عنه ، ورد الاستدلال بكون ابن الزبير رضي الله عنهما بنى البيت على قواعد إبراهيم صلى الله عليه وعلى نبينا وسائر الأنبياء وسلم كما جاء في خبر بنائه فقال ما حاصله إن ذلك يختص بناحية الحجر لأنه أدخله في البيت وغيره لا دليل على أنه أدخله فيه ، أو أن معنى كونه على القواعد أنه بالنسبة لسفل

الْأَزْرَقُ فِي كِتَابِهِ فِي تَارِيخِ مَكَّةَ : طُولُ الشَّاذِرَوَانِ فِي السَّمَاءِ سِتَّةُ عَشَرَ أَصْبَاعًا وَعَرْضُهُ ذِرَاعٌ ، قَالَ وَالذَّرَاعُ أَرْبَعُ وَعَشْرُونَ أَصْبَاعًا . قَالَ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ : هَذَا الشَّاذِرَوَانُ جُزْءٌ مِنَ الْبَيْتِ نَقَصَتْهُ قَرِيبُشٌ مِنْ أَصْلِ الْجِدَارِ حِينَ بَنَوْا الْبَيْتَ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي جَوَانِبِ الْبَيْتِ لَكِنْ لَا يَظْهَرُ عِنْدَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَقَدْ أُحْدِثَ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ عِنْدَهُ شَاذِرَوَانٌ . وَلَوْ طَافَ خَارِجَ الشَّاذِرَوَانِ وَكَانَ يَضَعُ لِحْدَى رِجْلَيْهِ أَحْيَانًا عَلَى الشَّاذِرَوَانِ وَيَقْفُزُ بِالْأُخْرَى لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ . وَلَوْ طَافَ خَارِجَ الشَّاذِرَوَانِ وَلَمْ

الجدار فلما ارتفع قصر عرضه لجريان العادة بذلك لما فيه من مصلحة البناء . وقول الرافعي كالإمام إنه مختص بجهة الباب خلاف المعروف وكان ذلك لأنهم يكن سمنًا في زمنهما من جميع الجهات وإنما كان مسطبة يطوف عليها بعض العوام وقد نقص عرضه عما ذكره الأزرق من كونه ذراعًا في بعض الجهات . وأفتى المحب الطبري بوجوب إعادته على ما ذكره وصنف فيه وعرضه اليوم من جهة الباب ثلاثة أرباع ذراع . وقوله في موازاة الشاذروان احتز به عن جدار لا شاذروان عنده وهو جدار الباب فلا يضر مسه كذا قاله شيخنا في شرح الروض وتبعه غيره أخذًا من كلام الإسنوي في شرح المنهاج وهو عجيب ؛ فقد صرح الإسنوي في المهمات والأفرعي والزرکشي وأبو زرعة في مختصره وغيرهم بأنه عام في الجهات الثلاثة ، ونقله الإسنوي عن الأزرق وهو العمدة في هذا الشأن والأذري والزرکشي عن ظاهر كلام النووي وعبارة الزرکشي بعد قول الرافعي إنه مختص لجهة الباب ظاهر ما نقله النووي عن الأصحاب وغيرهم أنه من جميع الجوانب قالوا وهو ظاهر في جوانب البيت إلا عند الحجر الأسود . قال الإمام ولعل عدم ظهوره عند الحجر لأنه المحقق أولهوين الاستسلام وتيسره انتهت . وهي صريحة فيما ذكر وقد صرح بذلك التقى الفاسي أيضاً وهو العمدة في هذا الشأن بعد الأزرق فقال أما شاذروان الكعبة فهو الأحجار المتلاصقة بالكعبة التي عليها البناء المسمّى المرخم جوانبها الثلاثة الشرقي والغربي واليماني وبعض حجارة الجانب الشرقي لا بناء عليه

يسده الجدار في موازاة الشاذروان أو غيره من أجزائه البيت لم يصح طوافه أيضاً على المذهب الصحيح الذي قطع به الجماهير ، لأن بعض بدنه في البيت . وينبغي أن يتنبه هنا لدقيقة وهي أن من قبل الحجر الأسود قرأه في حدّ التقبيل في جزء من البيت فيلزمه أن يقرأ قديمه في موضعهما حتى يفرغ من التقبيل ويسدل قائماً لأنه لو زالت قدماه من موضعهما إلى جهة الباب قليلاً ولو قدر بعض شبر في حال تقبيله ، ثم لما فرغ من التقبيل اعتدل عليهما في الموضع الذي زلنا إليه ومضى من هناك في طوافه لكان قد قطع جزءاً من مقامه وبدنه في هواه الشاذروان فتبطل طوافه تلك . وأما الحجر فهو محوطٌ مَدَوَّرٌ على صورة نصف دائرة وهو خارج عن جدار البيت في صوب الشام وهو كله أو بعضه من البيت تركته قریش حين بنت البيت وأخرجته عن بناء إبراهيم عليه السلام وصار له جدار

وهو شاذروان أيضاً ، وأما الحجارة الملاصقة لجدار الكعبة التي تلى الحجر أي بكسر الحاء فليست شاذرواناً لأن موضعها من الكعبة بلارب انتهى . فتأمل تصريحه في الجانب الشرقي وهو جهة الباب بأن ما فيه شاذروان سواء الذي عليه بناء وغيره . إذا تقرر ذلك فقولهم في موازاة الشاذروان مبنى على رأى الرافعي كالإمام أنه مختص بجهة الباب فيحترز به عن الجهتين الأخيرتين أما على أنه عام للجهات الثلاث فلا يحترز به عن شيء وقد صرح بذلك الأذرعى في قوله فقال وعرضه ذراع وهو مرتفع عن الأرض قدر ثلثي ذراع ولا يظهر عند الحجر الأسود كأنهم تركوا رفعه لتهوين الاستلام . وقيل إنه عمل بعد ذلك . وعلى التقديرين ينبغي الاحتراز عن مزاحمة الركن الأسود حالة الاستلام والمروءة لئلا يمر في جزء من البيت .

تَصِيرُ . وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي الْحِجْرِ . فَذَهَبَ كَثِيرُونَ إِلَى أَنَّ سِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنْهُ
مِنَ النَّبْتِ وَمَا زَادَ آيَسَ مِنَ النَّبْتِ حَتَّى لَوْ اقْتَحَمَ جِدَارَ الْحِجْرِ وَدَخَلَ
مِنْهُ وَخَلَّفَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبْتِ سِتَّةَ أَذْرُعٍ صَحَّ طَوَافُهُ ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ سَبْعُ

ثُمَّ قَالَ فَإِنْ قِيلَ هَلِ الشَّاذِرُونَ مِنْ جَمِيعِ جَوَانِبِ الْبَيْتِ أَوْ مِنْ بَعْضِهَا ، قُلْتَ ظَاهِرُ نَقْلِ
الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ قَالُوا وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي جَمِيعِ جَوَانِبِ الْبَيْتِ إِلَّا عِنْدَ الْحِجْرِ
الْأَسْوَدِ وَكَلَامُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ مِنَ الرُّكْنِ الشَّامِي إِلَى الْحِجْرِ الْأَسْوَدِ وَعَلَى هَذَا يَحْسَنُ
قَوْلُ مَنْ قَالَ أَوْ مِمَّنِ الْجِدَارُ فِي مَوَازَاةِ الشَّاذِرُونَ لِيُخْرِجَ مِمَّنِ جِدَارَ لَا شَازِرُونَ تَحْتَهُ فَإِنْ
مَسَّهُ لَا يَضُرُّ أَصْلًا ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَعْبَةِ فَلَا يَحْسَنُ ذَلِكَ وَيَكُونُ مِمَّنِ كُلِّ جِزَاءٍ
مِنْهَا حَالُ الْمُرُورِ مَانِعًا عَلَى الْمَرْجَحِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْبَاقَيْنِ فَلَهُمَا عَلَى الْقَوَاعِدِ وَفَاقًا أَنْتَهَى . وَتَبِعَهُ
فِي الْخَادِمِ فَقَالَ عَقِبَ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ أَوْ مِمَّنِ الْجِدَارُ فِي مَوَازَاةِ الشَّاذِرُونَ قِيلَ إِنَّمَا بَاقِي هَذَا
عَلَى مَا سَبَقَ عَنْهُ أَنَّ الشَّاذِرُونَ مِنْ بَعْضِ جِهَاتِ الْبَيْتِ لِأَنَّ كُلَّهُا لِيُخْرِجَ مِمَّنِ جِدَارَ
لَا شَازِرُونَ تَحْتَهُ فَإِنْ مَسَّهُ لَا يَضُرُّ أَمَّا إِذَا قُلْنَا بِمَا قَالَ الْجُمْهُورُ إِنَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَعْبَةِ فَلَا يَحْسَنُ
ذَلِكَ وَيَكُونُ مِمَّنِ كُلِّ جِزَاءٍ مِنْهَا فِي حَالِ الْمُرُورِ مَانِعًا عَلَى الْمَرْجَحِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْبَاقَيْنِ فَلَهُمَا
عَلَى الْقَوَاعِدِ وَفَاقًا أَنْتَهَى . فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ تَجِدُهُ صَرِيحًا أَيْضًا فِي رَدِّ مَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا وَغَيْرِهِ وَأَنَّهُ
لَا يَبْقَى إِلَّا عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ مُخْتَصٌّ بِبَعْضِ الْجِهَاتِ . وَفِي قَوْلِهِ الَّذِي فِي جِهَةِ الْبَابِ وَهُوَ مَنْشُؤُهُ
أَنَّهُ فَهْمٌ مِنْ قَوْلِ النَّوَوِيِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي جَوَانِبِ الْبَيْتِ لَكِنْ لَا يَظْهَرُ عِنْدَ الْحِجْرِ الْأَسْوَدِ وَقَدْ
أَحْدَثَ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ عِنْدَهُ شَازِرُونَ عَدَمُهُ بِالْكَلْبَةِ وَلَيْسَ هَذَا مَعْنَاهُ عَدَمُ ظُهُورِهِ مَعَ
وُجُودِهِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْقَاسِي وَغَيْرِهِ وَلَا يَنَافِيهِ قَوْلُهُ وَقَدْ أَحْدَثَ الْخَلْجُ لِأَنَّ مَرَادَهُ إِحْدَاثَ الْبِنَاءِ
الْمُسَمَّى لَا أَصْلَ الشَّاذِرُونَ كَيْفَ وَقَدْ صَرَحَ هُنَا وَفِي الْجُمُوعِ بِقَوْلِهِ فِي الدَّقِيقَةِ الَّتِي يُبْغِي التَّنْبِيْهَ
لَهَا يَقُولُهُ وَمَضَى مِنْ هُنَاكَ فِي طَوَافِهِ لَكَانَ قَدْ قَطَعَ جِزَاءً مِنْ مَطَافِهِ وَيَدُهُ فِي هَوَاءِ الشَّاذِرُونَ
وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ ثَمَّ شَازِرُونَ . أَمَّا قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْبَاقَيْنِ الْخَلْجُ فَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنْ
كُونَهُمَا عَلَى الْقَوَاعِدِ لَا يَنَافِي أَنَّ الشَّاذِرُونَ مِنَ الْبَيْتِ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْأَسَاسَ مِنَ الْجِهَاتِ
الثَّلَاثِ جَمِيعَهُ عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِ وَعَلَى سَائِرِ الْمُرْسَلِينَ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
كَمَا فِي خَبَرِ بِنَاءِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا لَكِنْ تَقْصُصُ عَرْضَ الْجِدَارِ بَعْدَ
ارْتِفَاعِهِ كَمَا مَرَّ . فَالْوَجْهُ أَنَّ الشَّاذِرُونَ عَامٌ لِلْجَوَانِبِ كُلِّهَا حَتَّى عِنْدَ الْبَاقَيْنِ وَتَعْيِيرُهُ بِالْيَدِ

أُذْرِعْ ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو تَمَّحْدِ الْجَوْنِيُّ مِنْ أَهْلِ أَصْحَابِنَا
قَوْلُهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالْبَغَوِيُّ . وَزَعَمَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الرَّافِعِيُّ أَنَّهُ الصَّحِيحُ .
وَدَلِيلُ هَذَا الْمَذْهَبُ مَا قَبِلَ فِي صَحِيحٍ مُثْلٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : سِتَّةُ أَذْرِعٍ مِنَ الْحِجْرِ مِنَ الْبَيْتِ . وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ :
إِنْ مِنْ الْحِجْرِ قَرِيبًا مِنْ سَبْعَةِ أَذْرِعٍ مِنَ الْبَيْتِ . وَلِلْمَذْهَبِ الثَّانِي أَنَّهُ يَجِبُ
الطَّوَافُ بِجَمِيعِ الْحِجْرِ فَلَوْ طَافَ فِي جُزْءٍ مِنْهُ حَتَّى تَعْلَى جِدَارُهُ لَمْ يَصَحَّ
طَوَافُهُ ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الصَّحِيحُ ، وَعَلَيْهِ نَصُّ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَبِهِ
قَطَعَ جَمَاهِيرُ أَصْحَابِنَا ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ خَارِجَ الْحِجْرِ ،
وَهَكَذَا الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ . وَأَمَّا حَدِيثُ
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ
اللَّهُ تَعَالَى : قَدْ اضْطَرَبَتْ فِيهِ الرُّوَايَاتُ ، فَفِي رَوَايَةٍ فِي الصَّحِيحَيْنِ : الْحِجْرُ

ربما يخرج الثوب لكن القياس إلحاق ملبوسه بيده ويحتمل خلافه ومس الجدار ليس
بشرط بل حصول تحويده في هواء الشاذروان ممنوع وإن لم يمس الجدار كما صرح به
المصنف هنا بقوله الآتي ويده في هواء الشاذروان وتبطل طوفته بذلك وبه صرح في
المجموع أيضاً . فقول بعض مختصري الروضة الظاهر أنه لا يضر غلط وكذا يقال فيمن
أدخل بعض يده في هواء حائط الحجر كما صرح به الأذرعى وغيره بل صرح به المصنف
هنا بقوله فلو طاف في جزء منه حتى على جداره لم يصح طوافه وكذا في المجموع وعبارته :
والصحيح الذي قطع به المصنف وأكثر الأصحاب وهو نص الشافعي رضي الله تعالى عنه
في المختصر اشترط الطواف خارج جميع الحجر وخارج جداره انتهت . فقول بعضهم

من البيت ، وَرَوَى سَنَةُ أَذْرُعَ نَحْوَهَا . وَرَوَى خَسَةُ أَذْرُعَ . وَرَوَى قَرِيْبًا مِنْ سَنَبْعِ أَذْرُعَ ، قَالَ وَإِذَا اضْطَرَبَتِ الرُّوَابَاتُ تَعَيَّنَ الْأَخْذُ بِأَكْثَرِهَا لِيَسْقُطَ الْفَرَضُ بَيِّنِينَ . قُلْتُ : وَلَوْ سَلِمَ أَنَّ بَعْضَ الْحِجَرِ ابْسَ مِنَ الْبَيْتِ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَحِبُّ الطَّوْفَ خَارِجَ جَمِيعِهِ لِأَنَّ الْمُعْتَمِدَ فِي بَابِ الْحَجِّ الْإِفْتِدَاءَ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ فَيَحِبُّ الطَّوْفَ بِجَمِيعِهِ سَوَاءَ كَانَ مِنَ الْبَيْتِ أَمْ لَا . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(فرع في صِفَةِ الْحِجَرِ) ذَكَرَ أَبُو الْوَلِيدِ الْأَزْرَقِيُّ فِي كِتَابِ تَارِيخِ مَكَّةَ الْحِجَرَ وَوَصَفَهُ وَضَعًا وَقَالَ : هُوَ مَا بَيْنَ الرُّكْنِ الشَّامِيِّ وَالْقُرْبِيِّ ، وَأَرْضُهُ مَفْرُوشَةٌ بِرُخَامٍ وَهُوَ مُسْتَوٍ بِالشَّاذِرَوَانِ الَّتِي تَحْتَ إِزَارِ الْكَعْبَةِ ، وَعَرْضُهُ مِنْ جِدَارِ الْكَعْبَةِ الَّتِي تَحْتَ الْمِيزَابِ إِلَى جِدَارِ الْحِجَرِ سَبْعُ عَشْرَةَ ذِرَاعًا وَثَمَانِ أَصَابِعَ ، وَذَرْعُ مَا بَيْنَ بَابِي الْحِجَرِ عَشْرُونَ ذِرَاعًا

الذي يظهر أن مثل ذلك يغتفر في الحجر والشاذروان غلط أيضاً . وقوله فتبطل طوفته أو بعضها الذي حاذى فيه الشاذروان دون ما عداه ؛ ثم ما ذكره المصنف هنا مما يتعلق بالحجر بكسر أوله هو المعتمد الذي مثنى عليه في غير هذا الكتاب أيضاً وإن نازع فيه منازعون فلا يصح دخول بعضه في شيء منه وإن لم نقل إنه من البيت كما صرح به المصنف وغيره وهو ظاهر للاتباع ورعاية لعموم رواية الحجر من البيت وإن صح ما يخالفها طلباً للاحتياط ، ومن ثم قال ابن الصلاح ما ذكره المصنف عنه لا يقال أفعاله صلى الله عليه وسلم في حجته كثير منها للندب فلم يكن هذا منه لأننا نقول الأصل في أفعاله التي وقعت فيها الوجوب إلا إن دل دليل على الندب وعلى تسليم أنه ليس الأصل ذلك فإطباق الخلفاء الراشدين ومن بعدهم على الطواف خارجه أدل دليل على وجوب

وَعَرْضُهُ اثْنَانِ وَعَشْرُونَ ذِرَاعًا . وَذَرْعُ جِدَارِهِ مِنْ دَاخِلِهِ فِي السَّمَاءِ ذِرَاعٌ
وَأَرْبَعُ عَشْرَةَ أَصْبُعًا . وَذَرْعُهُ مِمَّا بَلَى الْبَابِ الَّذِي بَلَى الْقَصَامَ ذِرَاعٌ وَعَشْرُ أَصَابِعَ .
وَذَرْعُ جِدَارِهِ الْفَرَقِيَّ فِي السَّمَاءِ ذِرَاعٌ وَعَشْرُونَ أَصْبُعًا . وَذَرْعُ جِدَارِ الْحِجْرِ
مِنْ خَارِجٍ مِمَّا بَلَى الرُّكْنَ الشَّامِيَّ ذِرَاعٌ وَسِتَّةُ عَشَرَ أَصْبُعًا ، وَطَوْلُهُ مِنْ وَسْطِهِ
فِي السَّمَاءِ ذِرَاعَانِ وَثَلَاثُ أَصَابِعَ . وَعَرْضُ الْجِدَارِ لِلْحِجْرِ ذِرَاعَانِ إِلَّا أَصْبُعَيْنِ .
وَذَرْعُ تَدْوِيرِ الْحِجْرِ مِنْ دَاخِلِهِ ثَمَانٌ وَثَلَاثُونَ ذِرَاعًا . وَذَرْعُ تَدْوِيرِهِ مِنْ خَارِجٍ
أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا وَسِتُّ أَصَابِعَ . وَذَرْعُ طَوْفَةِ وَاحِدَةٍ حَوْلَ الْكَعْبَةِ وَالْحِجْرِ مِائَةُ
ذِرَاعٍ وَثَلَاثَ وَعَشْرُونَ ذِرَاعًا وَاثْنَتَا عَشْرَةَ أَصْبُعًا . هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْأَزْرَقِيِّ رَحِمَهُ
اللَّهُ تَعَالَى . وَهَذَا الْفَرْعُ مِمَّا يُحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ .

(الواجب السادس) نِيَّةُ الطَّوْفِ . فَإِنْ كَانَ الطَّوْفُ فِي غَيْرِ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ
فَلَا يَصَحُّ إِلَّا بِالنِّيَّةِ بِلَا خِلَافٍ ،

ذلك وإلا لفعله أحد منهم سيما المعذورون .

(قَوْلُهُ فَإِنْ كَانَ الطَّوْفُ فِي غَيْرِ حَجٍّ) محل نية أوله كغيره فيشترط مقارنتها لما
يعتبر محاذاته من الحجر كما صرح به العز بن جماعة وغيره وهو واضح وظاهر أنه يكفي نية
الطَّوْفِ وإن لم يتعرض لعدده ، وأنه لو نوى سبعين فأكثر صح له سبع فقط ، لكن قال
الإسنوي يجوز جمع سنة العشاء والنوتر بنية واحدة وقياسه على ما فيه من بحث الصحة هنا بالأولى .
ثم رأيت الزركشي نقل عن نص الأم واعتمده أنه يجوز التطوع بطوفة واحدة إذ هي كالركعة
وأنه لا يحصر للطواف كالنفل المطلق حتى لو نوى عشرة أطواف دفعة أو أطلق صح كما يصح إطلاق
نية النافلة ويصلى ما شاء ، ورد بأن كلام الأم إنما هو فيمن أراد طواف أسبوع كما قاله

وإن كان في حَجٍّ أو عُمْرَةٍ فَلَاؤُلَى أَنْ يَنْوَى ، فإن لم يَنْوِ صَحَّ طَوَّافُهُ عَلَى الْأَصَحِّ ، لِأَنَّ نِيَّةَ الْحَجِّ تَشْمَلُهُ كَمَا تَشْمَلُ الْوُقُوفَ وَغَيْرَهُ .

الرافعي فبدأ له بعد طوفة تركه فله أجر ما فعله لافمن يتطوع ابتداء بطوفة ، وبأن المعروف أنه لو نوى دون سبع كان متلاعياً أو أزيد وفرض تسليم انعقاد النية كان في سبع فقط فلا يحسب ما زاد على ذلك . وقد نقل المحب الطبري في قوله عليه السلام من طاف بالبيت خمسين مرة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه « عن بعضهم أنه حل مرة على الطوفة واستنبط منه الدلالة على صحة إلحاق ما زاد على الأسبوع بما نقص عنه أى فيما إذا نواه ولم يتمه . ثم قال وهذا الإلحاق فاسد لأن ما دون الأسبوع اشتملت عليه نية الأسبوع وهى نية صحيحة لوجوب القصد إلى المشروع في هذه العبادة وهو الأسبوع ، ثم عرض قطع النية فلا يحبط ما مضى بخلاف ما زاد عليه فإنه لم يشتمل على نية صحيحة لأن الطائف يخرج من طوافه الشرعى باستكمال سبعا ويحتاج إلى الزيادة لتجديد نية انتهى . ونقل المحب أيضاً عن بعض فقهاء زمنه أنه توهم من قول الصيمرى إنه لو طاف أسابيع متصلة ثم صلى ركعتين جاز أنه أراد بالاتصال الجمع بينها بنية واحدة كما يجمع بين ركعات كثيرة بنية واحدة ، ثم رده بأن الظاهر أنه لم يرد ذلك لأن الطواف ليس له تحليل بل يخرج منه باستكمال السبع وإن لم ينو الخروج فلا بد من تجديد نية أخرى بخلاف الصلاة ، وإنما أراد بالاتصال أنه لم يصل عقب كل أسبوع ركعتين انتهى ، وهو ظاهر مؤيد لما ذكرته أولاً لكن يحتاج للفرق بينه وبين ما مر عن الإسئوى إلا أن يقال ذلك فرع خارج عن القواعد فعلى تقدير تسليمه لا يقاس عليه ثم ما أطلقه المحب كالشافعى من حصول الثواب عند القطع محله في قطع العذر وإلا فلا ثواب له نظير ما صرحوا به في قطع الوضوء وغيره . وقول الزركشى لا فرق هنا بخلاف الوضوء في محل المنع إذ لا فرق (قوله وإن كان في حج إلخ) يدخل فيه طواف القدوم فلا يحتاج لنية على المعتمد الذى صرح به الشيخ أبو حامد خلافاً لابن يونس ، ويخرج منه طواف الوداع فيحتاج إليها كما رجحه ابن الرفعة وغيره لأن المعتمد عند الشيخين أنه ليس من المناسك ، وبهذا رد على الإسئوى حيث نظر في كلام ابن الرفعة والتعليل بأنه وقع بعد التحليل فلم تشمله نية النسك مردود بالتسليم الثانية من الصلاة ولا يصح رده بالاعتداد برمى أيام التشريق من غير نية وإن وقع بعد التحلل الثانى لأن الرمي ليس من جنس عبادة تشترط لها النية ، وبه يعلم اتجاه وجوب النية فيه . وإن قلنا إنه من المناسك لوقوعه بعد التحلل التام وهو من جنس عبادة تحتاج للنية ويفرق بينه وبين التسليم الثانية بأنه على صورة عبادة مستقلة تحتاج لنية فضعت التبعية فيه لانقضاء معظم متبوعه بخلاف التسليم الثانية . فقول الفقهاء لا يحتاج لنية كسائر أركان الحج ضعيف . قال ابن الرفعة

وإذا قلنا بالأصح إن النية لا تجب فالأصح أنه يشترط أن لا يصرفه إلى غرض آخر من طلب غريمه ونحوه، فلو صرفه لا يصح طوافه وقبل بصح

كابن خليل المكي شيخ الحب الطبري والمراد بالنية المختلف في وجوبها في طواف النسك نية أصل الفعل أخذاً من قول البيان استنباطاً من كلامهم لا يجب تعيين النية وجهاً واحداً وإنما الوجهان في أنه هل يجب قصد إلى الطواف انتهى . وتعقبه الزركشي بأنه ينبغي اشتراط قصد الطواف حتى لو دار بالبيت وهو لا يعلم أنه البيت أولم يقصد الطواف لم يجزه وهو ظاهر ويدل له قولهم في الرمي مع قول بعضهم إنه كالوقوف فيما يأتي بشرط قصد الرمي فلو رمى في الهواء فوقه في الرمي لم يعتد به . قال السبكي ولا ينافي ذلك قولنا إن المذهب عدم افتتار الرمي إلى نية فإنه قد يقصد الرمي ولا يقصد النسك انتهى . وإذا لم يكف ذلك في الرمي ففي الطواف أولى فلا بد من قصده ولا ينافيه قولهم لو طاف عن غيره وقع عن نفسه لأنه هنا قصد الطواف وقصده عن نفسه لا يشترط كالرمي ، وإطلاقهم أنه لو طاف محرماً نائم ممكن صح يحمل على ما لو طرأ له ذلك بعد قصده الطواف ، ووجه قول الزركشي حتى لو دار إلى آخره أنه إذا ثبت اشتراط القصد استحال وقوعه من جهل البيت ، وليس مراده اشتراط استحضار أن الطواف بالبيت حال النية . إذا علمت ذلك فقولهم طواف النسك لا يحتاج لنية وطواف غيره يحتاج إليها مما يشكل على ما رجحه الزركشي ويؤيد كلام ابن الرفعة لأن المراد إن كان قصد الفعل فهو شرط في كل طواف أو تعيين الطواف فليس بشرط في كل طواف فما المحل المختلف في وجوب النية فيه وقد يجاب بأن المختلف فيه هو قصد نفس الفعل لا مطلق القصد نظير قولهم يشترط قصد فعل الصلاة ولا يكفي مطلق قصدها مع الغفلة عن ربطه بالفعل ، فطواف النسك يكفي فيه مطلق القصد وطواف غيره لا بد فيه من قصد الفعل دون التعيين كنية نفل الصلاة المطلق ، وربما يفهم ذلك من قول ابن الرفعة نية أصل الفعل أى قصد أصل الفعل لا مطلق القصد ، ويفهم من فرق السبكي السابق أن المراد بالنية هنا هي قصد الوقوع عن النسك وذلك غير واجب بخلاف قصد الفعل ، وما قدمته أوجه . فإن قلت يؤيد كلام ابن الرفعة قولهم في باب الوضوء إن فعله قائم مقام النية فلو غسل رجله مثلاً صح وإن كان غافلاً عن النية بخلاف ما لو انغسلنا ولا شك أن طواف النسك داخل فيه كغسل الرجلين في الوضوء ، قلت هو كذلك ولكن للزركشي أن يفرق بأن الوضوء وسيلة يغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها من المقاصد وبما يأتي من أن الطواف قرينة في نفسه . والحاصل أن كلام الأصحاب هنا وفي الوضوء ظاهر فيها قاله ابن الرفعة بل قول المصنف وغيره وإذا قلنا الخ صريح فيه فهو المعتمد وإن كان لكلام الزركشي وجه وجيه من حيث المعنى والقياس السابق على الرمي

(فرع) لو حَمَلَ رَجُلٌ مُحْرِمًا مِنْ صَبِيٍّ أَوْ مَرِيضٍ أَوْ غَيْرِهِمَا وَطَافَ بِهِ فَإِنْ كَانَ الطَّائِفُ حَلَالًا أَوْ مُحْرِمًا قَدْ طَافَ عَنْ نَفْسِهِ حُسْبَ الطَّوْفِ لِلْمَحْمُولِ

(قوله فالأصح أنه يشترط الخ) فارق الوقوف حيث لا يضر صرفه بأنه قربة في نفسه بخلاف الوقوف ، ويؤخذ منه ومن إجراء الشيخين خلاف الطواف في الرمي أنه مثله وهو ظاهر خلافاً لما اعتمدته الإنسوى ومن تبعه . ثم رأيت ابن العماد رد عليه بأن الرمي أي جنسه قد يتقرب به وحده كرمي العدو فهو قربة في نفسه فصح صرفه كالطواف بخلاف الوقوف انتهى ويدل له ما يأتي من اشتراط قصد المرمي بخلاف عرفة فإنه لا يشترط قصد ما . وقولهم من عليه رمي أو طواف فرمى أو طاف عن غيره وقع عن نفسه ، وبما تقرر يعلم أن الذي ينتجه اعتماده أيضاً أن السعي كالطواف لأن جنسه يتقرب به في المشي للعبادات فليس كالوقوف ، ويدل له كلام صاحب الكافي الآتي قريباً . فقول المحب الطبري إنه كالوقوف فيه نظر وأفهم كلامه أنه لو دفعه آخر بعد النية فشيئاً خطوات بلا قصد اعتد بها بل هذا أولى من صحة طواف النائم . ثم رأيت المحب الطبري جزم بذلك وعلمه بأن قصده لم يتغير وإنما لزم المصلي العود للاعتدال مثلاً إذا سقط لوجهه مع أن الواجب ثم فقد الصارف لا قصد الركن كما هنا لأن الصلاة يحتاط لها مالا يحتاط للطواف بدليل ما تقرر في النائم بعد النية من الاعتداد بأفعاله الواقعة منه بخلاف نظيره في المصلي ولو مشى خطوة أو خطوات بنية حاجة لم تحسب له ومنه كما هو ظاهر ما لو توجه عليه سجود تلاوة فلم ير محلاً يسجد فيه فشيئاً بقصد الوصول لمحل يسجد فيه لأن هذا قصد شيء أجنبي عن الطواف فكان صارفاً وإنما ضر صرف الطواف لدفع نحو الغريم دون الصلاة لما هو ظاهر من أن بين الطواف وملازمة الغريم مشابة في العادة إذ كثيراً ما يمشي الشخص مع غريمه على هيئة الطواف فكان قصد ذلك مخرجاً له عن العبادة بخلافه في الصلاة فإنه لا يقصد بها عادة ذلك فلم يعد قصده صرفاً لها .

«(فائدة)» حكى القاضي أبو الطيب وجهاً أن النية تجب في جميع أعمال الحج كالرمي وغيره فينبغي نيتها في الجميع خروجاً من الخلاف (قوله حلالاً) أي ولم ينو الطواف لنفسه (قوله قد طاف عن نفسه) أي أو لم يدخل وقت طوافه (قوله حسب الطواف للمحمول) قال الإنسوى المراد بالحسبان له إنما هو عن طواف تضمنه إحرامه لا مطلق الطواف حتى لو كان المحمول قد طاف عن نفسه كان كما لو حل حلالاً حلالاً بلا شك اه وهو ظاهر معلوم من قول المصنف الآتي بشرطه

بشرطه ، وإن كَانَ مُحْرَمًا لَمْ يَطْفَ عَنْ نَفْسِهِ نَظَرًا إِنْ قَصَدَ الطَّوْفَ عَنْ نَفْسِهِ قَطُّ أَوْ عَنْهَا أَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا وَقَعَ عَنِ الْحَامِلِ ، وَإِنْ قَصَدَهُ عَنِ الْمَحْمُولِ وَقَعَ عَنِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَقِيلَ عَنِ الْحَاكِلِ ، وَقِيلَ عَنْهَا ، وَسَوَاءٌ فِي الصَّيِّ الْمَحْمُولِ حَمَلَهُ وَلَيْسَهُ الَّذِي أُحْرِمَ عَنْهُ أَوْ حَمَلَهُ غَيْرُهُ ،

(قوله بشرطه) أى من نحو ستر وظهر ودخول وقت وعدم صارف وغير ذلك مما مر وبشرط أن لا ينوى الحامل الحلال أو المحرم الذى طاف عن نفسه أو لم يدخل وقت طواف نفسه سواء نوى المحمول أم لا فإن نوى عن نفسه ولو مع المحمول المحرم أو الحلال وقع لنفسه ولو نوى كل عن نفسه وقع للحامل فقط وحامل محدث أو نحوه كالبهيمة فلا أثر لنيته (قوله لم يطف عن نفسه) أى وقد دخل وقت طوافه والمراد به طواف الركن وكذا طواف القدوم على ما بحثه بعضهم أخذاً من إلحاقه به فى عدم النية (قوله أو عنهما) هو ما مشى عليه الشيخان واعترضه الإسئوى بأنه مخالف لنص الإملاء على وقوعه لهما والأم على وقوعه للمحمول ، وردده الأذرعى بأن ما نقله عن نص الإملاء غلط بل الذى فيه وقوعه للحامل فقط ورجحه الأصحاب لموافقته للقياس فإنه لو نوى الحج له ولغيره وقع له فكذا ركنه وأفهم قوله حمله أنه لو جذب ما هو عليه كخشبة أو سفينة لم يكن لطواف كل تعلق بطواف الآخر وهو ظاهر خلافاً لمن بحث إلحاقه بالحمل فيما مر فيه فيقع لكل منهما هنا ما لم يقصد الجاذب المشى لأجل الجذب لأنه صرف له حينئذ ، وتعدد المحمول كأنفراده كما ذكره المصنف وكذا الحامل . نعم لو نوى أحدهما نفسه والآخر المحمول أو كان أحدهما محرماً دخل وقت طوافه ففيه تردد ، ورجح بعضهم عدم الحصول للمحمول وليس ببعيد وقضية كلام صاحب الكافي أن السعى كالطواف فيها ذكر مما يمكن أن يتأق فيه بأن يكون عليه سعى دخل وقته وهو ظاهر وبه صرح ابن الخليل المكي وغيره واعتمده أبو زرعة وما نظر به الزركشى وغيره فيه بعيد لما مر من أنه مثله فى اشتراط عدم الصارف بخلاف الوقوف . وقول الطبرى إنه كالوقوف مبنى على ما مر عنه وما ذكر من الوقوع للمحمول إذا نواه الحامل المحرم وإن دخل وقت طوافه لا يتأق قولهم من عليه طواف الركن لو نوى غيره عن غيره أو عن نفسه تطوعاً أو غيره وقع عن طواف الركن لأنه فى الأول صرفه لغير طواف لجعله نفسه كالدابة فهو كقصد تحصيل آبق ونحوه ، وفى الثانى أراد الإتيان بجنس الطواف لكنه صرفه لغير ما عليه فلم ينصرف كما فى الحج وفى ذلك كلام مهم بينته فى شرح الإرشاد (قوله حمله غيره) أى بشرط أن يأذن له الولي أخذاً من قولهم لا يصح

ولو حَمَلَ مُحْرَمِينَ وطافَ بهما وهو حَلَالٌ أو مُحْرِمٌ طَافَ عَنْ نَفْسِهِ وَقَعَ عَنْ
الْمَحْمُولِينَ جَمِيعًا كَالْوُطَافِ عَلَى دَابَّةٍ .

(الواجب السابع والواجب الثامن) التَّوَالَاةُ بَيْنَ الطَّوْفَاتِ وَالصَّلَاةِ بَعْدَ
الطَّوْفِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُمَا سُنَّتَانِ ، وَفِي قَوْلٍ وَاجِبَتَانِ . وَسَيَأْتِي بِإِضَاحِهِمَا فِي السُّنَنِ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(أَمَّا سُنَنِ الطَّوْفِ وَأَدَابُهُ فَمِنْ) إِحْدَاهَا أَنْ يَطُوفَ مَاشِيًا ، فَإِنْ طَافَ رَاكِبًا
لِغُذْرِ يَشَقُّ مَعَهُ الطَّوْفُ مَاشِيًا ، أَوْ طَافَ رَاكِبًا لِيُظْهَرَ وَيُسْتَفْتَى وَيُقْتَدَى بِفِعْلِهِ
جَازٍ وَلَا كَرَاهَةٍ فِيهِ ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ رَاكِبًا فِي بَعْضِ أَطْلُوفَتِهِ ، وَهُوَ
طَوَافُ الزِّيَارَةِ ، وَلَوْ طَافَ رَاكِبًا بِلَا عُذْرِ جَازَ أَيْضًا .

طواف الصغير رَاكِبًا إِلَّا إِنْ كَانَ الْوَلِيُّ سَائِقًا أَوْ قَائِدًا وَهَذَا لَا يُمْكِنُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْخَامِلُ
أَمْرًا فَاشْتَرَطَ إِذْنُ الْوَلِيِّ هُنَا لِيَقْرَمَ مَقَامَ سَوْقِهِ أَوْ قُوْدِهِ فِي الْعِدَابَةِ . وَمُقْتَضَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ
أَنْ حَمَلَ الْوَلِيُّ لِلصَّبِيِّ بِأَنَّهُ فِيهِ جَمِيعُ مَا مَرَّ مِنَ الْأَقْسَامِ وَهُوَ كَلَمَتُكَ : فَقَوْلُ الْحَبِيطِيِّ
لَوْ نَوَاهُ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنِ الصَّبِيِّ وَقَعَ لَهَا مَهْنٌ عَلَى مَا نَقَلَ الْإِسْنَوِيُّ عَنِ الْإِمْلَاءِ

(قَوْلُهُ مُحْرَمِينَ) أَيْ أَوْ أَكْثَرَ (قَوْلُهُ وَهُوَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ) مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ رُكُوبَهُ
ﷺ فِيهِ إِنَّمَا كَانَ لِيُظْهَرَ فَيُسْتَفْتَى هُوَ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ قَالَ السَّبْكِى وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ رَوَايَةِ مَنْ
رَوَى أَنَّهُ طَافَ رَاكِبًا لِمَرَضِ أَشَارَ بِذَلِكَ لِمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَلَى أَنَّ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَا يَحْتَجُّ
بِهِ ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي حَدِيثِهِ لَفْظَةً لَمْ يُوَافِقْ عَلَيْهَا وَهِيَ قَوْلُهُ وَهُوَ يَشْتَكِي ، وَمِنْ ثَمَّةِ قَالَ
الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تِلْكَ الْحُجَّةِ اشْتَكَى . وَأَمَّا طَوَافُ
الْقُدُومِ فِي الْأَمِّ وَغَيْرِهَا ، وَحُكِيَ الْإِتِّفَاقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ ﷺ فَعَلَهُ مَاشِيًا ، وَخَبَرَ مُسْلِمٌ أَنَّهُ ﷺ
طَافَ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ عَلَى رَاكِلَتِهِ بِالْبَيْتِ وَبِالْصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لَا يَنَاقِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ سَعْيُهُ فِي
تِلْكَ الْحُجَّةِ إِنَّمَا كَانَ مَرَّةً وَاحِدَةً وَعَقِبَ طَوَافُ الْقُدُومِ لِأَنَّ الْوَاوَ لَا تَقْتَضِي تَرْتِيبًا

(قَوْلُهُ قَالَ أَصْحَابُنَا الْخ) نَقَلَهُ عَنْهُمْ أَيْضًا فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا وَنَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ
الْجُمْهُورِ وَصَحَّحَهُ فَهُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى ، لَكِنْ جَزَمَ فِيهِ فِي أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ كَالرَّافِعِيِّ

قَالَ أَصْحَابُنَا : وَلَا يُكْرَهُ . قَالَ إِمَامُ التَّحَرِّمِينَ : وَفِي الْقَلْبِ مِنْ إِدْخَالِ الْبَيْمَةِ إِلَى لَا يُؤْمَنُ تَلَوْنَهَا السُّجْدَ شَيْءٌ ، فَإِنْ أَمَكُنَ الْإِسْتِثْنَاءُ فَذَلِكَ وَإِلَّا فَإِدْخَالُهَا مَكْرُوهٌ .

فِي شَرْحِ الْمُسْنَدِ بِالْكَرَاهَةِ ، وَاعْتَرَضَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلنَّصِّ وَكُتِبَ الْأَصْحَابُ ، وَأَنَّ إِدْخَالَ الصِّيَّانِ الْمَسَاجِدَ حَرَامٌ إِنْ غَلِبَ تَنْجِيسُهُمْ لَهَا وَإِلَّا فَمَكْرُوهٌ ، وَرَدَّ بِأَنَّ الشَّيْخَيْنِ تَقْلًا ذَلِكَ عَنِ الْجُمْهُورِ مَعَ أَنَّهُ فِي الْمَجْمُوعِ نَقْلُ الْكَرَاهَةِ عَنْ جَمْعٍ وَضَعْفُهُ ، وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ ، وَأَنَّ إِدْخَالَ الْبَيْمَةِ هُنَا إِنَّمَا هُوَ لِحَاجَةِ إِقَامَةِ السَّنَةِ كَمَا فَهَلَ عَلَيْهِ ﷺ . وَلِهَذَا لَا يَكْرَهُ إِدْخَالَ الصِّيَّانِ الْمُحْرَمِينَ الْمَسْجِدَ لِيُطَوُّوا ، وَفِي الثَّانِي نَظَرٌ لِأَنَّ مَحَلَّ الزَّعَاعِ إِذَا رَكِبَ لَا لِمَقْصِدٍ صَحِيحٍ كَمَرَضٍ أَوْ ظُهُورٍ لَاسْتِغْنَاءٍ أَوْ اقْتِدَاءٍ بِهِ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَجِبَ بِأَنَّ الْحَاجَّ سَوِّحَ لَهُ فِي ذَلِكَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ ، وَإِنْ غَلِبَ تَنْجِيسُ الْبَيْمَةِ لِلْمَسْجِدِ كَمَا يَصْرَحُ بِهِ كَلَامُهُمْ لَا سَبِيحًا كَلَامُ الْإِمَامِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ تَسْهِيلًا عَلَيْهِ وَرَفَقًا بِهِ لِكَثْرَةِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْأَعْمَالِ وَالْمَتَاعِبِ ، وَظَاهَرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يَجُوزُ إِدْخَالَ غَيْرِ الْمُبْتَغَى الْحَرَمِ لِحَاجَةِ الطَّوَافِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يُؤْمَنَ تَلَوُّنُهُ وَهُوَ وَاضِحٌ ، وَطَوَافُ الْمَذْذُورِ مَحْمُولًا أَوَّلَى مِنْهُ رَاكِبًا صِيَانَةَ لِلْمَسْجِدِ عَنِ الدَّابَّةِ . قَالَ الدِّمِيرِيُّ وَيَكْرَهُ الطَّوَافُ مَحْمُولًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَشْيِ انْتَهَى وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَبْنَى عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ ، فَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى كَالرَّكُوبِ بِلَا عِلْرٍ . وَيَسَنُ كَوْنُ الطَّائِفِ قَائِمًا فَإِنْ زَحَفَ الْقَادِرُ عَلَى الْمَشْيِ كَرِهَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ ، وَنَظَرُ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّهُ أَحْدَثَ هَيْئَةً لَمْ تَرَدَّ ، وَأَنَّ اسْتِنَابَهَا مِنَ الطَّوَافِ رَاكِبًا بَعِيدٌ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَكَخُطْبَةِ الْجُمُعَةِ وَأَدَاءِ الْمَكْتُوبَةِ لِأَنَّ الطَّوَافَ صَلَاةً ، وَجِبَابُ بِأَنَّهُ لَا بَعْدَ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ الرَّاكِبَ كَمَا أَسْقَطَ عَنْهُ الْقِيَامَ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ رُكُوبُهُ لَغَيْرِ عِلْرٍ فَلَا مَشْيَ يَنْبَغِي أَنْ يَسْقَطَ عَنْهُ ، وَإِذَا سَقَطَ عَنْهُ الْقِيَامُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَزَحِفَ أَوْ يَجْلِسَ عَلَى شَيْءٍ وَيَجْرَهُ غَيْرُهُ وَلَا بَيْنَ الْفَرَضِ وَالنَّفْلِ ، وَكَوْنُ الطَّوَافِ صَلَاةً إِنَّمَا هُوَ فِي شَيْءٍ خَاصٍّ لَا مُطْلَقًا . وَهَذَا يَعْلَمُ أَنَّ الْأَوْجَهُ أَنَّهُ يَجُوزُ الطَّوَافُ مَعَ الْإِسْنَاءِ ، وَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ لَا يَجُوزُ كَالْمُصَلِّي نَفْلًا يَقْعُدُ أَوْ يَضْطَجِعُ وَلَا يَنْخَنِي مُرْدُودٌ بِأَنَّ الْمُصَلِّي نَفْلًا يَجُوزُ لَهُ الْإِسْنَاءُ أَيْضًا لِأَنَّهُ أَكْمَلَ مِنَ الْقَعُودِ بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ أَوْجِبُوا عَلَى مُصَلِّي الْفَرَضِ حَيْثُ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى هَيْئَةِ الرَّائِعِ . وَيَعْلَمُ أَنَّ الْأَوْجَهُ أَيْضًا الصَّحَّةُ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي مَرَّ عَنْ الْإِسْنَوِيِّ أَنَّهُ يَقُولُ بِالْبَطْلَانِ فِيهَا وَكَوْنُهُ جَافِيًا إِلَّا لَعَلَّ كَشْدَةَ الْحَرِّ ، وَعَلَيْهِ يَحْمَلُ مَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَطُوفُونَ تَبَعًا لَهُمْ ، بَلْ فِي مُسْنَدِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ بِنَعْلَيْنِ . وَوَاضِحٌ أَنَّ

(الثانية) الاضطباع الذى سَبَقَ بَيَانُهُ مُتَّحَبٌّ إِلَى آخِرِ الطَّوَافِ ، وَقِيلَ
يَسْتَدِيمُهُ بَشَدَ الطَّوَافِ فِي حَالِهِ صَلَاةِ الطَّوَافِ وَمَا بَعْدَهَا إِلَى فَرَغِهِ مِنَ السَّعْيِ ،
وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا فَرَغَ مِنَ الطَّوَافِ أَزَالَ الاضطباعَ وَصَلَّى ، فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ
أَعَادَ الاضطباعَ وَمَعَى مُضْطَبِعًا .

وَأَمَّا بِضْطَبْعُ فِي الطَّوَافِ الَّذِي يَرْمُلُ فِيهِ ، وَمَا لَرَمَلٍ فِيهِ لَا اضْطَبَاعَ فِيهِ

هذا لا يدل على أنه ليس خلاف الأولى أو مكروهاً خلافاً لمن توهمه لتوقفه على صحة الحديث وعلى تسليمه فقد يكون بياناً للجواز أو لعذر . ويسن أن يرفق في المشي لتكثر خطاه رجاء لكثرة الأجر كما نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه بل قال وأكره له من إسرعه إذا كان خالياً ما أكره له من إسرعه إذا كان مع الناس وكان يؤذيهم بالإسراع ، وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما أسعد الناس بهذا الطواف قريش وأهل مكة لأنهم يمشون فيه التؤدة . ومقتضى كلام المحب الطبري أن الآتي بأسبوع بمسكينة وتؤدة بحيث يطوف غيره أسابيع مع تساوى أوصافهما في الحضور أفضل قلل النسائي ونص الشافعي يقتضيه هذا . وأنت خير بأن محله إذا لم يكن هناك إسرع وإلا فقد مر عن الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه مكروه فلا يقال أفضل ، وواضح أن الكلام في تؤدة لم يضحها تبحر وإلا فهو مكروه بل حرام إن قصد به الخلاء

(قوله الثانية الاضطباع) أى وبكره تركه وترك الرمل بلا عنر كما نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه ولو تركه في بعض الطواف أو الرمل في الأولى أو الثانية أو بعض أحدهما أتى به في الباقي وكذا الاضطباع في السعي

(قوله فإذا فرغ من الصلاة أعاد الاضطباع) هي عبارة الشافعي رضي الله تعالى عنه ، ويستفاد منها أنه لا يتركه إلا زمن الصلاة فقط لزوال المعنى المتروك لأجله بانقضائها فبعيده عقبها قبل شروعه في الدعاء

(قوله وسعى مضطبعاً) أى في جميع سعيه ، وقيل بين الميئين فقط

(قوله الذى يرمل فيه) أى الذى يشرع فيه الرمل وإن لم يفعل كما أن الرمل يسن وإن لم يضطبع لأن كل واحد منهما هيئة في نفسه فلا يتركه بترك غيره . وظاهر كلام

وَسَيَأْتِي بَيَانُ الطُّوَافِ الَّذِي فِيهِ الرَّمْلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، إِلَّا أَنَّهُ يُسْنُ الْأَضْطِبَاعُ فِي جَمِيعِ الطُّوَافَاتِ السَّبْعِ وَالرَّمْلُ يُخْتَصُّ بِالثَّلَاثِ الْأَوَّلِ ، وَالصَّبِيُّ كَالْبَالِغِ فِي اسْتِحْبَابِ الْأَضْطِبَاعِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْمَشْهُورِ ، وَلَا تَضْطَبِعُ الْمَرْأَةُ لِأَنَّ مَوْضِعَ الْأَضْطِبَاعِ مِنْهَا عَوْرَةٌ

المصنف السابق في تعريف الاضطباع أنه لا يسن لمن كان لابساً للمخيط لعذر أو غيره ، والذي يظهر أنه يسن ويكون فوق ثيابه إن لم يتيسر كشفها ويجعل طرفه على عاتقه الأيسر لأن الحكمة في أصل مشروعيته كالرمل لإظهار الجلادة والقوة للمشركين ، وبالنسبة إلينا لإظهار التأمي والاتباع والجد في العبادة ، وكل ذلك حاصل مع اللبس . وقولهم يكون كشفه الأيمن بارزاً جرى على الغالب ، وأيضاً فلحاقهم السعي بالطواف فيه يدل على أن علته معقولة يتأتى الإلحاق فيها فيقتس غير المتجرد عليه لما علمت من أن إظهار دأب أهل الشطارة محصل بذلك مع اللبس أيضاً . ثم رأيت الزركشي بحث أنه لا يسن للابسة وغيره بحث أنه يسن له إن لبس لعذر والأوجه ما قلتمته من الإطلاق

(قوله ولا تضطبع المرأة) أي ولو صغيرة كما هو ظاهر ومثلها الخنثى هنا وفي الرمل فلا يسن لها ، وقول الإسنوي المعنى المقتضى للمشروعية وهو كونه دأب أهل الشطارة يقتضى التحريم لأنه يؤدي إلى التشبيه بالرجال وهو حرام نازعه فيه الزركشي فقال أما الرمل فلا شك أنه لا يحرم ولا يحسن التعليل بالتشبيه لأن هذا في إقامة سنة ، وأما الاضطباع فلا وقفة في تحريره لا من جهة التشبيه بل لأن فيه كشف العورة وهو مبطل للطواف اهـ . وأنت خير بأن هذا لا يأتي إلا في الحرمة إن كشفت منكها لأجله أما لو فعلته فوق ثيابها أو لم تجد ما تستر به كل بدنها وجوزنا طوافها عارية أو كانت أمة فلا حرمة عليها ، وإن قلنا الأمة كالحرمة في النظر أخذنا من قولهم يجوز للحرمة كشف وجهها ، وإن قلنا بحرمة النظر إليه وعلى الرجال غض البصر ، وقول المحب الطبري يسن لها الرمل ليلاً مع الخلوة كالسعي على قول ضعيف رد بأن المعنى في السعي وهو التشبيه بهاجر لما سعت لأجل عطش ابنها وليس ثمة غيرها كما في الصحيح موجود في المرأة بخلاف معنى الرمل فجري ثمة قول بسعيها في الخلوة ولم يجر هنا . وبحث بعضهم حرمة الرمل إن أدى إلى رؤية بعض عورتها من أسافلها وفيه نظر فإنه لا خصوصية لها بذلك إذ الرجل كذلك أما إذا أدى إلى حكاية حجمها فلا وجه للحرمة خلافاً لمن توهمه لقولهم ليس ما يؤدي إلى ذلك مكروهاً .

(الثالثة) الرَّمْلُ يفتح الراء والميم وهو الإسراعُ في المشي مع تَعَارُبِ الخُطَا دُونَ الوُثُوبِ والمَدْوِ ، ويُقالُ له الخَبُّ . قالُ أصحَابُنَا : وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ دُونَ الخَبِّ قَدْ غَلَطَ . والرَّمْلُ مُنْتَحَبٌ فِي الطَّوَافِ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ . وَيُسْنُ الْمَشْيُ عَلَى الْهَيْئَةِ فِي الْأَرْبَعِ الْأَخِيرَةِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْقَوَائِنِ أَنَّهُ يُسْتَوْعَبُ الْبَيْتُ بِالرَّمْلِ ، وَفِي قَوْلٍ ضَعِيفٍ لَا يَرْمُلُ بَيْنَ الرَّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينَ . وَإِنْ تَرَكَ الرَّمْلَ فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ لَمْ يَنْقُضْهُ فِي الْأَرْبَعِ الْأَخِيرَةِ ، لِأَنَّ السَّنَةَ فِي الْأَخِيرَةِ الْمَشْيُ عَلَى الْهَيْئَةِ ، فَإِنْ كَانَ رَاكِبًا حَرَّكَ دَابَّتَهُ فِي مَوْضِعِ الرَّمْلِ . وَإِنْ حَمَلَهُ لِمَنْسَأَنٍ رَمَلَ بِهِ الْحَامِلُ . وَلَا تَرْمُلُ الْمَرْأَةُ بِحَالٍ .

وَلَعَلَّمُ أَنَّ اقْتِرَابَ مِنَ الْبَيْتِ مُنْتَحَبٌ فِي الطَّوَافِ ، وَلَا نَفَاسَ إِلَى كَثْرَةِ

(قَوْلُهُ وَهُوَ الْإِسْرَاعُ إلخ) نقل هو عن المتولى وأقره أنه يكره المبالغة في الإسراع فيه : ودليل من قال لا يرمل بين الركبتين رواية مسلم أنه صلى الله عليه وسلم تركه بينهما ؛ وأجيب بأنه كان في عمرة القضاء سنة سبع ، ورواية أنه صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر إلى الحجر كانت في حجة الوداع فهي ناسخة لتلك ، ولا ينافي ذلك خبر مسلم ارملا ثلاثاً وليس بسنة ، لأن معناه أنه ليس بسنة عامة في كل طواف لكل أحد كسائر السنن ، وإنما شرع بسبب خياص وهو إظهار الجلد للكفار ، ثم بقى مع زوال سببه ، لأن فاعله يستحضر به سبب ذلك وهو ظهور أمرهم ، فيتذكر نعمة الله على إعزاز الإسلام وأهله . وقد يبقى الحكم مع زوال حكمة المشروعية كما في العرايا والقصر وغسل الجمعة (قَوْلُهُ وَيُقَالُ لَهُ الْخَبُّ) هو ما ذكره الشافعي رضي الله عنه وصح عن ابن عمر رضي الله عنهما كان صلى الله عليه وسلم إذا طاف الطواف الأول خبب ثلاثاً ومشى أربعاً . وفسر الأكثرون الخبب بأنه الإسراع في المشي مع هز المنكبين بدون وثب ، وقول المنذري مع وثب ضعيف (قَوْلُهُ لِأَنَّ السَّنَةَ إلخ) أى كما في نظيره من الجهر فإنه لا يقضى في الأخيرتين لذلك بخلاف الجمعة مع المناقطين في الثانية (قَوْلُهُ وَاعْلَمْ أَنَّ الْقُرْبَ مِنَ الْبَيْتِ إلخ) ينبغى له إذا قرب أن يحتاط . قال الماوردي

الخطأ لو تبعه ، ولو تمدد الرمل مع القرب للرحمة فإن كان يرجو فرجة وقف لها يرمل فيها إن لم يؤذ برؤوفه أحداً ، وإن لم يرجها فالمحافظة على الرمل مع البعد عن البيت أفضل من القرب بلا رمل ، لأن الرمل شعار مستقل ، ولأن الرمل فضيلة تتعلق بنفس العبادة ، والقرب فضيلة تتعلق بموضع العبادة ، والمعلقة بنفس العبادة أولى بالمحافظة

والحجب الطبري أخذ من قول الأزرقى إن عرض الشاذروان ذراع بأن يبعد أى من جدار الكعبة قدر ذراع . وقال الكرمانى كالغزالي والزعفراني ونقله بعضهم عن الأصحاب بأن يبعد قدر ثلاث خطوات ، ليأمن الطواف على الشاذروان . ومن العلة يؤخذ أن الاحتياط يحصل بأدنى بعد لظهور الشاذروان الآن . ثم رأيت بعضهم اعترض الثانى بأنه يتحقق الخروج عنه بأقل من ذلك لما مر عن الأزرقى . نعم مر أنه فى بعض الجهات تقص عما قاله الأزرقى ، فالقياس وجوب البعد فى هذه الجهة بقدر ذراع من جدار البيت ومحل ندب القرب منه حيث لا أذى فيه لنفسه ولا لغيره . قال القاضي أبو الطيب وإنما ندب القرب منه لكونه أشرف البقاع ولأنه أيسر فى الاستلام والتقبيل ولأن القرب منه أفضل فى الصلاة (قوله فإن كان يرجو فرجة) أى عن قرب عرفاً فيما يظهر . ثم رأيت بعضهم صرح بالأول وقوله وقف أى ندباً (قوله وإن لم يرجها إلخ) قيده الزركشى بحثاً بما إذا لم يبعد بحيث يكون طوافه من وراء زمزم والمقام قال وإلا فالقرب مع ترك الرمل أولى لأن الطواف وراء ما ذكر مكروه وهو ظاهر إن سلمت له الكراهة وإلا فهو لا يخلو عن نظر لبعد القول بذلك مع هذا العذر . ثم رأيت بعضهم قال الأوفق بظاهر كلام الأصحاب أنه يخرج إلى محن المسجد وأروقه محافظة على الرمل ثم رجح خلافه وفيه نظر ، إذ لا يعدل عن ظاهر كلامهم إلا لدليل وقولهم المحافظة على الرمل مع البعد أفضل ظاهر بن صريح فى أنه لا فرق بين البعد إلى محن المسجد وأروقه فلا يعدل عنه ، وبهذا يعلم الرد على من قال أيضاً إن ذلك مقتضى كلام الروضة وأصلها ولم أر من صرح به وفيه نظر اهـ . نعم عند المالكية قول إن الطواف فى غير المطاف وهو ما بين المقام والباب وما على سمته لا يصح فقد يقوى الكراهة التى قلها الزركشى حينئذ وهو ظاهر فإن ذلك القول جار ولو مع العذر ، ويعنى بما مر فى قول المصنف الآتى وكذا لو كان بالقرب أيضاً نساء وتمر الرمل فى جميع المطاف ، إذ قضيته أنه لا يخرج حينئذ عن المطاف إلى محن المسجد إلا أن يراد

أَلَا تَرَى أَنَّ الصَّلَاةَ بِالْجَمَاعَةِ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ مِنْ الْإِفْرَادِ فِي الْمَسْجِدِ ، وَلَوْ كَانَ إِذَا بَدَأَ وَقَعَ فِي صَفِّ النِّسَاءِ فَالْقُرْبُ بِلَا رَمَلٍ أَوْلَى مِنَ الْبُعْدِ لِأَنَّهُنَّ مَعَ الرَّمْلِ خَوْفًا مِنْ انْتِزَاعِ الْوُضُوءِ وَمِنْ الْفِتْنَةِ بِهِنَّ . وَكَذَا لَوْ كَانَ بِالْقُرْبِ أَيْضًا نِسَاءٌ وَتَمَذَّرَ الرَّمْلُ فِي جَمِيعِ الْمَطَافِ لَخَوَّفَ الْمَلَائِمَةَ فَتَرَكُ الرَّمْلُ أَوْلَى . وَمَتَى تَمَذَّرَ الرَّمْلُ فِي الْجَمِيعِ اسْتَحَبَّ أَنْ يَتَرَكَّهُ فِي مَشْيِهِ وَيُشِيرَ لِي حَرَكَةِ الرَّمْلِ وَيُظْهِرَ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَوْ أَمَكَّهُ الرَّمْلُ لَرَمَلَ . قَالَ أَصْحَابُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى : وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ الرَّمْلُ إِلَّا فِي طَوَافٍ وَاحِدٍ مِنْ أَطُوفَةِ الْحَجِّ ،

بالمطاف ما هو صالح له وإن لم يعهد فيه فيشمل حينئذ الصحن والأروقة (قوله ألا ترى أن الصلاة بالجماعة في البيت أفضل من الانفراد في المسجد) استثنى المتولى المساجد الثلاثة والجماعة التلية والانفراد فيها أفضل من الجماعة الكثيرة في غيرها من البيوت أي لأن فضيلة المضاعفة فيها تزيد على فضيلة الجماعة في غيرها وهو ضعيف في الانفراد ، وعليه فيؤخذ من علته أن محله في مسجد مكة إذا قلنا المضاعفة خاصة به أما إذا قلنا بعمومها لكل الحرم فلا يأتي ما قاله وبه صرح شيخ الإسلام المناوي ، . وقد يجاب بأننا وإن قلنا ذلك لكن إنما أثرناه مع قلة جماعته ومع الانفراد بناء على القول به لأن المضاعفة فيه حاصلة لإجماعاً إن كان في الكعبة وكذا خارجها ولا نظر للخلاف فيه لضعفه فكانت مراعاته أولى لذلك

(قوله ولو كان إذا بعد وقع في صف النساء) يشمل ما لو كان صفهن في حاشية المطاف أو دونها وهو ظاهر كما يعلم مما تقرر قبله خلافاً لمن توهم التقييد بالأول فيسن له الإبعاد لتحصيل الرمل وإن خرج عن حاشية المطاف ما لم يحل بينه وبين المطاف ما ذكر على ما مر فيه

(قوله في جميع المطاف) خرج به ما لو تيسر في بعضه فإنه يفعله فيما تيسر فيه ويتركه فيما تعسر فيه

(قوله إلا في طواف واحد) هو ظاهر إن قلنا إن النار لا يسن له سعيان وإن قال أبو حنيفة بوجوبه لخالفته سنة صحيحة ، أما إذا قلنا يسن له ذلك خروجاً من الخلاف فيسن

وفي ذلك الطواف قولان أصحهما عند الجمهور أنه إنما يس في طواف يستغيب السعي ، والثاني يس في طواف القدوم كيف كان ، فحصل من القولين أنه لا يرمل في طواف الوقاع بلا خلاف . وكذا يرمل من لم يدخل مكة إلا بعد الوقوف بلا خلاف في طواف الإفاسة ، لأن طواف القدوم في حقه اندرج في طواف الإفاسة . وكذا يرمل من قدم مكة مستيراً لوقوع طوافه مجزئاً عن القدوم واستغابه السعي . ولو طاف للقدوم ولم يرد السعي بعده رمل على القول الثاني ولا يرمل على القول الأول الأصح ، بل يرمل حتى يستغيب طواف الإفاسة لاستغابه السعي . وإذا طاف للقدوم ورمل وسعى بعده لا يرمل في طواف الإفاسة ولو طاف للقدوم ورمل وسعى حتى يرمل في الإفاسة أم لا ، فيه وجهان ، وقيل قولان أصحهما لا يرمل لأنه ليس مستغيباً سعيًا . ولو طاف ورمل ولم يسع فاصحح الذي عليه الجمهور أنه يرمل في الإفاسة لاستغابه السعي .

له في طواف القدوم لاستغابه سعيًا مشروعاً وكذا في طواف الإفاسة لاستغابه ذلك أيضاً

(قوله إنما يس في طواف يستغيب السعي) أى وأراد عقه بالنسبة لطواف القدوم كما يعلم من كلامه والظاهر أخذاً من قول المصنف الآتي ولم يرد السعي بعده أن مرادهم به ولم يعقبه سعي أى بعده حتى لو أراد بعد طواف القدوم أو الركن ولو بيومين فأكثر من له الرمل فيه ، وعلم من كلامه أنه لا يس في طواف القدوم إذا فعله حلال دخل مكة

(قوله والثاني يس إلخ) هو ما اختاره السبكي وغيره من جهة الدليل لأن الأحاديث

أَمَّا السَّكِيُّ الْمُنْفِي حَبَّةٌ مِنْ سَكَّةٍ فَهُوَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ ، الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَرْمَلُ لِاسْتِقْبَالِهِ
السَّيِّئِ ، وَالثَّانِي لَا لِإِدْمَاقِ الْقُدُومِ . وَأَمَّا الطَّوَافُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ طَوَافٍ الْقُدُومِ
وَالْإِنْفَاقِ فَلَا يُسْنُ فِيهِ الرَّمْلُ وَالْاضْطِبَاعُ بَلَا خِلَافَ سِوَاهُ كَانَ الطَّائِفُ حَاجِبًا
أَوْ مُعْتَمِرًا أَوْ غَيْرَهُمَا .

(واعلم) أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ اسْتِحْبَابِ الْقُرْبِ مِنَ النَّبِيِّ فِي الطَّوَافِ هُوَ
فِي حَقِّ الرَّجُلِ ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَيُسْتَحَبُّ لَهَا أَنْ لَا تَدْنُو مِنْهُ بَلْ تَكُونُ فِي حَاشِيَةِ
الْمَطَافِ . وَيُسْنُ لَهَا أَنْ تَطُوفَ كَيْلًا لِأَنَّهُ أَشْرُ لَهَا وَأَصُونُ لَهَا وَإِعْزَازٌ مِنْ
الْمَلَأَةِ وَالْفِتْنَةِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَطَافُ خَالِيًا عَنِ النَّاسِ اسْتَحَبُّ لَهَا الْقُرْبُ
كَالرَّجُلِ .

(الرابعة) اسْتِئْذَانُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَتَقْيِيلُهُ ، وَوَضْعُ الْجَبْهَةِ عَلَيْهِ ،

لِنَمَا وَرَدَتْ فِيهِ ، وَرَدَ بِأَنَّ الَّذِي سَعَى فِيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِيهِ الْمَعْنِيَانِ
لِأَنَّهُ سَعَى عَقِبَهُ

(قَوْلُهُ أَمَّا الْمَرْأَةُ) وَمِثْلُهَا الْخُثْيُ لَكِنْ لَا يَخْتَلِطُ بِالنِّسَاءِ وَلَا بِالرِّجَالِ لِأَنَّهُ مَعَ النِّسَاءِ
كَرَجُلٍ وَمَعَ الرِّجَالِ كَامْرَأَةٍ

(قَوْلُهُ الرَّابِعَةُ اسْتِئْذَانُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَتَقْيِيلُهُ وَوَضْعُ الْجَبْهَةِ عَلَيْهِ) يَسْنُ أَنْ يَفْعَلَ كَلَامًا
مِنْ اسْتِئْذَانٍ وَالتَّقْيِيلُ وَالسُّجُودُ ثَلَاثًا فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَالْأَوْتَارُ أَكْدٌ وَأَنْ يَبْتَدِئَ بِالْاسْتِئْذَانِ
ثَلَاثًا ثُمَّ التَّقْيِيلُ كَذَلِكَ ثُمَّ وَضْعُ الْجَبْهَةِ كَذَلِكَ عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ وَمَا أَوْهَمَهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ مِنْ
تَخْصِصِ السُّجُودِ بِالْأَوَّلَى غَيْرَ مُرَادٍ فَالْأَوَّلَى تَقْيِيلُ مَا اسْتَلَمَ بِهِ إِلَّا عِنْدَ الْعِجْزِ عَنْ تَقْيِيلِ الْحَجَرِ
وَنَقْلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ ، فَقَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ وَغَيْرِهِ تَبَعًا لِقَضِيَةِ كَلَامِ جَمْعٍ يَقْبَلُ وَإِنْ
قَبِلَ الْحَجَرُ ضَعِيفٌ وَإِنْ اعْتَمَدَهُ ابْنُ التَّقِيْبِ وَنَقْلَهُ عَنْ إِطْلَاقِ النَّصِّ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ كَالْحَجَرِ الْمُؤَيَّدِ
لَهُ عَلَى مَا قَالَهُ الْأَصْحَابُ الَّذِينَ هُمْ أَدْرَى بِهِ مِنْ غَيْرِهِمْ : وَدَلِيلُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مَا صَحَّ

وقد سبق بيان ذلك. ويُستحب أيضاً أن يستلم الركن اليماني ولا يقبله لكن يقبل يده التي استلمه بها، ويكون تقبيلها بعد الاستلام بها، وهذا هو الصحيح الذي قاله جمهور أصحابنا. وقال إمام الحرمين إن شاء قبّلها ثم استلم بها وإن شاء استلم ثم قبّلها، والمختار مذهب الجمهور. وذكر القاضي أبو الطيب أنه يستحب الجمع بين الحجر الأسود والركن الذي هو فيه في الاستلام والتقبيل. واتفقوا على أنه لا يقبل ولا يستلم الركنين الآخرين وما الشاميان لأنهما ليسا على قواعد إبراهيم عليه السلام بخلاف الأسود واليماني. ويُستحب استلام الحجر الأسود وتقبيله، واستلام اليماني وتقبيل اليد بعده عند

أنه عليه السلام استلمه وقبله ووضع جبهته عليه، وصح الترتيب بين التقبيل والسجود، وورد بسند ضعيف أنه عليه السلام استلم الباني قبله والحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال ويعضده فعل جمع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم بقضيته، وخبر الحاكم الذي صححه وضعفه غيره أنه عليه السلام قبل الباني ووضع خده الشريف عليه محمول كالذي قبله على ركن الحجر. فإن قلت قضيته أن يضع الخد على الحجر سنة، قلت الثابت وضع الجبهة ووضع الخد منازع في ثبوته فقدم ذلك عليه لأنه لا نزاع في ثبوته على أنه لو قيل بندب وضعه أيضاً لم يبعد

(قوله وذكر القاضي أبو الطيب إلخ) مر أنه غريب ضعيف (قوله واتفقوا على أنه لا يقبل إلخ) أي لا يسن له ذلك وإلا فقد قال الشافعي رضي الله تعالى عنه في الأم وغيرها: وأى البيت قبل فحسن غير أنا نؤمر بالاتباع. ويؤخذ من قوله غير أنا إلخ ومن قوله في موضع آخر ولكن الاتباع أحب. أن مراده بالحسن المباح. ثم رأيت الزين العراقي صرح بذلك مستدلاً بأن المباح من جملة الحسن عند الأصوليين. وإذ قد علمت أنه نص الأم وأن معناه ما تقرر بأن لك اندفاع قول الأذرعى إن هذا النص غريب مشكل

(قوله لأنهما ليسا على قواعد إبراهيم عليه السلام) أي لأن قريباً لما بنته على هيئته التي هو عليها اليوم نقصوا عرض الحدار لما ارتفع على وجه الأرض لأنهم لم يجدوا من الأموال الطيبة ما يفقر بالنفقة وتركوا من جانب هذين الركنين بعض البيت وأخروهما عن قواعد إبراهيم

عَازِئَةً فِي كُلِّ طَوَافٍ ، وَهُوَ فِي الْأَوْتَارِ آكِدٌ لَأَنَّهُمَا أَفْضَلُ ، فَنَ مَنَعَتْهُ زَحْمَةً
مِنَ التَّقْيِيلِ اقْتَصَرَ عَلَى الْاسْتِئْلَامِ ، فَإِنْ لَمْ يُمْسِكْهُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ أَوْ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ

عَلَى نِيَّتِنَا وَعَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ وَجَعَلُوا عَلَى ذَلِكَ الْبَعْضَ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ جِدَاراً
قَصِيراً وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْحَجَرِ ، فَهِيَمَا لَيْسَا مَوْضُوعَيْنِ عَلَى قَوَاعِدِ الْأَرْكَانِ الَّتِي وَضَعَهَا كَمَا فِي
الْيَابِتَيْنِ وَإِنْ كَانَا مَوْضُوعَيْنِ عَلَى أَسَاسِ الْبَيْتِ لَوْ قُوعِ الْبِنَاءِ الَّذِي حَصَلَ الرُّكْنَيْنِ بِهِ عَلَى الْأَسَاسِ
الَّذِي أَسَّسَهُ إِذَ الرُّكْنَ عِبَارَةٌ عَنْ مِلْتَقَى طَرَفَيْ جِدَارَيْنِ وَكُلُّ مَنَّهُمَا مَوْضُوعٌ عَلَى أَسِّ سَيِّدِنَا
إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَمَا هُوَ جَلِي . وَإِنَّمَا لَمْ يَرَاعُوا ذَلِكَ لِأَنَّ الْاسْتِئْلَامَ لِلْأَرْكَانِ
الْمَخْصُوصَةِ لِأَنْفُسِ الْبَيْتِ وَلَا لِمَا وَضَعَ مِنَ الْأَرْكَانِ عَلَى أَسَاسِهِ ، وَمَنْ ثُمَّ لَمَّا بَنَاهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ جِهَةِ الْحَجَرِ عَلَى الْقَوَاعِدِ اسْتَلْطَمَتِ الْأَرْكَانُ فَتَقَصَّ الْحِدَارُ عَنْ عَرْضِهِ
لَا سَبِيحاً بَعْدَ ارْتِفَاعِهِ لَا يَخْرُجُ كَوْنُ الْيَابِتَيْنِ مَوْضُوعَيْنِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
(قَوْلُهُ فَإِنَّ مَنَعَتْهُ زَحْمَةً مِنَ التَّقْيِيلِ اقْتَصَرَ عَلَى الْاسْتِئْلَامِ) أَيْ وَقَبْلَ مَا اسْتَلَمَ بِهِ مِنْ يَدِهِ أَوْ
نَحْوِ عَصَا عِنْدَ الْعِجْزِ عَنِ الْاسْتِئْلَامِ بِالْيَدِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ ، فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَسْتَلِمُهُ نَحْوُ خَشَبَةٍ
إِلَّا إِنْ عِجْزَ عَنِ الْاسْتِئْلَامِ بِالْيَدِ . وَهَلِ الرُّكْنُ الْيَابِتِيُّ كَذَلِكَ فَيَسْتَلِمُهُ بِالْيَدِ ثُمَّ يَمَّا فِيهَا أَوْ يَتَخَيَّرُ ،
ظَاهِرُ كَلَامِهِمُ الْأَوَّلُ لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ الْهَذِيبِ تَرْجِيحُ الثَّانِي وَبِهِ صَرَحَ الْإِمَامُ ، وَيُمْكِنُ
حُلُّهُ عَلَى حَصُولِ أَصْلِ السَّنَةِ . وَوَاضِحٌ أَنَّ تَقْيِيلَ مَا اسْتَلَمَ بِهِ الْيَابِتِيُّ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِجْزِ عَنْ
تَقْيِيلِهِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ بِخِلَافِ تَقْيِيلِ الْحَجَرِ (قَوْلُهُ فَإِنْ لَمْ يُمْسِكْهُ) أَيْ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ بِأَنِّ
حَصَلَتْ لَهُ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ تَذْهَبُ الْخُشُوعُ فِيهَا يَظْهَرُ ، وَكَذَا يُقَالُ فِي الْعِجْزِ عَنْ نَحْوِ التَّقْيِيلِ .
وَالَّذِي يَظْهَرُ أَيْضاً أَنَّهُ لَوْ رَجَا زَوَالُ الرِّحْمَةِ عَنْ قَرَبٍ عَرَفَا فَاأُولَى أَنْ يَنْتَظِرَ زَوَالَ ذَلِكَ
مَالِمْ يُوْذُ بِوَقُوفِهِ أَوْ يَتَأَذَّ ، ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ خَلِيلِ الْمَلِكِيِّ أَشَارَ لِذَلِكَ

(قَوْلُهُ أَشَارَ بِيَدِهِ أَوْ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ) هَلْ يَسْنُ تَكَرُّرُ الْإِشَارَةِ ثَلَاثًا كَالْاسْتِئْلَامِ لِأَنَّهَا
ثَابِتَةٌ عَنْهُ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ ، وَالَّذِي يَظْهَرُ الْأَوَّلُ ، وَيَدُلُّ لَهُ مَا بَاقِي مِنْ أَنَّهُ يَسْنُ أَنْ يَقْبَلَ
مَا أَشَارَ بِهِ ، وَتَعْبِيرُهُ بِيَدِهِ يَشْمَلُ الْيَمْنَى وَالْيَسْرَى ، لَكِنْ قَالَ الزُّرْكَشِيُّ تَبَعاً لِغَيْرِهِ يَسْنُ أَنْ
يَكُونَ كُلُّ مَنِ الْاسْتِئْلَامِ وَالْإِشَارَةِ بِالْيَمْنَى إِنْ قَدَرَ وَإِلَّا فَبِالْيَسْرَى وَهُوَ وَجِيهٌ وَإِنْ اعْتَمَدَ
الْأَذْرَعِيُّ خِلَافَهُ ، وَفَارَقَ نَظِيرَهُ فِي الْإِشَارَةِ بِالسَّبَابَةِ فِي التَّشْهَدِ بِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْهُ ثُمَّ مَخَالَفَةُ هَيْئَةِ
الْيَدِ الْيَسْرَى وَهُوَ مَفْقُودٌ هُنَا . وَقِيَاسٌ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَنْ فَقَدَتْ يَمَانَهُ أَوْ كَانَ بَهَا مَانِعٌ يَسْنُ لَهُ
الْمَصَافَحَةُ بِيَسْرِهِ وَهُوَ مُتَجَنِّبٌ . وَإِذَا أَرَادَ التَّقْيِيلَ وَبِفِعْلِهِ رِيحٌ كَرِيهَةٌ يُمْكِنُ زَوَالُهَا مِنْهُ
تَنْظِيفُهُ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ لِنَحْوِ نَحْرِ قَبْلِ حَيْثُ لَمْ يُوْذَ أَحَدًا بِرِيحِهِ . وَلِيَحْتَرِ الْمَحْرَمُ مِنْ تَقْيِيلِهِ وَمَسَّهُ

ثُمَّ قَبِلَ مَا أَشَارَ بِهِ ، وَلَا يُشِيرُ بِالْقَمَرِ إِلَى التَّيْسِيلِ . وَلَا يُسْتَحَبُّ لِلنَّسَاءِ

حَيْثُ كَانَ مَطْيِئاً وَمِنْ لَحْسِهِ بِلِسَانِهِ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْعَامَّةِ فَإِنْ ذَلِكَ حَرَامٌ إِنْ وَصَلَهُ رُطُوبَةٌ مِنْهُ . قَالَ بَعْضُهُمْ وَالْأَفْضَلُ أَنْ لَا يُجْعَلَ مَحَلٌّ يَدُهُ حَائِلاً إِلَّا لِعَذْرٍ أَوْ نَجَاسَةٍ ، وَأَنْ يَكُونَ اسْتِغْلَامُهُ لَهُ بَعْدَ أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ وَقَبْلَ أَنْ يَقْبِلَهُ أَنْتَهَى . وَقَوْلُهُ وَقَبْلَ أَنْ يَقْبِلَهُ يَوْمِيءَ إِلَى مَا ذَكَرْتَهُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَوَّلُ الْفَصْلِ الثَّانِي فِي كَيْفِيَةِ الطَّوَافِ وَإِطْلَاقِهِ الْإِشَارَةَ هُنَا يَشْمَلُ الرُّكْنَ الْيَمَانِي وَهُوَ الْأَوْجُهُ كَمَا قَالَ الْعَزِيزُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَالْبَازِرِيُّ وَنَقَلَهُ الْعَزِيزُ بْنُ جَمَاعَةَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَرَجَحَهُ الْحَبِيبُ الطَّبْرِيُّ قِيَاساً عَلَى الْأَسْوَدِ ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ ابْنُ أَبِي الصَّيْفِ وَاجْتَارَهُ الْعَزِيزُ بْنُ جَمَاعَةَ (قَوْلُهُ ثُمَّ قَبْلَ مَا أَشَارَ بِهِ) هُوَ مَا فِي الْمَجْمُوعِ وَهُوَ ظَاهِرٌ خِلَافاً لِمَنْ تَنَازَعَ فِيهِ ، وَكَلَامُهُ هُنَا يَشْمَلُ مَا أَشَارَ بِهِ لِلْيَمَانِي ، وَالْأَقْرَبُ عِنْدِي خِلَافُهُ . ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ يَحْتَجُّ أَيْضاً وَفَرَّقَ بَيْنَ الْحَجَرِ أَشْرَفَ فَاخْتَصَّ بِذَلِكَ وَإِبْضَاحُهُ مَعَ مَزِيدٍ فِيهِ أَنْ يُقْبِلَ مَا أَشَارَ بِهِ لِلْحَجَرِ خَالَفَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ الشَّافِعِيَةِ خِلَافَ نَفْسِ الْإِشَارَةِ ، وَنَهَايَةُ مَا يُوْجِهُ بِهِ الْمُعْتَمِدَ مَزِيدُ إِظْهَارِ تَعْظِيمِ الْحَجَرِ وَذَلِكَ لَا يَأْتِي فِي الرُّكْنِ الْيَمَانِي لِأَنَّ الْحَجَرَ اِمْتِازَ عَنْهُ بِمَخَصَصَاتٍ فَلَا يَلِيزُ مِنَ الْإِحَاقَةِ بِهِ فِي نَفْسِ الْإِشَارَةِ الْإِحَاقَةُ بِهِ فِي شَيْءٍ تَابِعٍ لَهَا (قَوْلُهُ وَلَا يُشِيرُ بِالْقَمَرِ إِلَى التَّيْسِيلِ) أَيْ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ بِالْقَبْلَةِ يَقْبَحُ فَعَلُهَا كَمَا قَالَهُ فِي الْوَائِي ، وَبِهِ نَجَابٌ عَمَّا اسْتَشْكَلَهُ بِهِ الزَّرْكَشِيُّ مِنْ أَنَّ الْعَاجِزَ عَنِ الرَّمْلِ يَظْهَرُ مَا يَقْتَضِي فَعَلُهُ لِأَنَّ التَّشْبِيهَ بِالْمُتَعَبِّدِينَ مُطْلُوبٌ . نَعَمْ لَا يَبْعَدُ الْإِشَارَةُ لَهُ بِالسَّجُودِ لانتفاء المعنى المانع للإشارة بالقَمَرِ .

(«فائدة») قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : لَا يَسْنُ تَقْبِيلُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ إِلَّا فِي طَوَافٍ ، وَرَدَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ لَا يُخْرِجُ مِنَ الْمَسْجِدِ مُطْلَقاً حَتَّى يَقْبِلَهُ ، وَبِمَا رَوَى عَنْ غَيْرِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ كَانُوا يَسْتَحْبُونَ أَنْ يَسْتَلِمُوا الْحَجَرَ كُلَّمَا دَخَلُوا الْمَسْجِدَ وَخَرَجُوا مِنْهُ ، فَكَأَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَلِمُونَ وَيُودِعُونَ . وَيَجَابُ بِأَنَّ فِعْلَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا غَيْرُ حُجَّةٍ وَمَا بَعْدَهُ يَتَوَقَّفُ الرَّدُّ بِهِ عَلَى صِحَّةِ سَنَدِهِ وَكَوْنِ الضَّمِيرِ فِيهِ عَائِدٌ إِلَى الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى أَنَّ هَذَا لَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ إِجْمَاعاً كَمَا يَعْرِفُ مِنْ مَحَلِّهِ . وَنَقَلَ الْبَغَوِيُّ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ اسْتَلَمَهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَبَعْدَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا ، وَاسْتَحَبَّ الْوَلَاةُ ذَلِكَ بَعْدَهُ تَبِعاً لَهُ ، وَأَخَذَ مِنْهُ بَعْضُهُمْ نَدَبَ ذَلِكَ عَقِبَ الصَّلَاةِ وَكُلَّ عِبَادَةٍ فَعَلَتْ بِالْمَسْجِدِ ثُمَّ قَالَ وَكَلَّمَا دَخَلَهُ ، وَبَرَدَ بِمَا مَرَّ قَرِيباً (قَوْلُهُ وَلَا يَسْتَحَبُّ لِلنَّسَاءِ) أَيْ وَالنِّسَاءُ كَمَا يَدُلُّ لَهُ كَلَامُهُ فِي الْمَجْمُوعِ فِي بَابِ الْأَحْدَاثِ فَلَا يَسْنُ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ خُلُوقِ الْمَطَافِ عَنِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ جَمِيعاً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِمَا مَرَّ قَرِيباً .

استلام ولا تمثيل إلا في الليل عند خلو المطاف .

(الخامسة) الأذكار المستحبة في الطواف . يُتَخَبَّرُ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ أَوَّلًا وَعِنْدَ ابْتِدَاءِ الطَّوْفِ أَيْضًا : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ وَتَصَدِّيقًا بِكِتَابِكَ وَوَقْفًا بِمَنِّكَ وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ . وَيَأْتِي بِهَذَا الدُّعَاءُ عِنْدَ مُحَاذَاةِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فِي كُلِّ مَلَوَظَةٍ . قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَيَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . قَالَ وَإِنْ ذَكَرَ

(قوله إلا في الليل عند خلو المطاف) ظاهره أنه لا يسن لمن في النهار مطلقاً ، لكن صرح غيره بأنهم يفعلون ذلك عند الخلو ليلاً أو نهاراً . وواضح أن المراد بخلو المطاف خلو ناحية الحجر فقط .

(قوله عند استلام الحجر الأسود أولاً وعند ابتداء الطواف أيضاً) هو ما نقله في المجموع عن الشافعي والأصحاب ، واقتصار الروضة وأصلها على الابتداء في قصور . وبحسب المذهب الطبري وجوب افتتاح الطواف بالتكبير وتبعه بعضهم وهو ضعيف ولعله اختار ذلك من جهة الدليل . وقول الشيخ أبي حامد في الروتن يسن رفع يديه حنو منكبيه في الابتداء كالصلاة ضعيف أيضاً لكن من جهة النقل لا المدرك والدليل ، وإن قال ابن جماعة إنه بدعة فإن لمذاهب الأربعة متفقة على ذلك إلا عند استقبال الحجر عند الحنفية فقد فعله جمع من السلف . وأخرج أبو ذر الهروي فيه حديثاً ، وقياسهم الطواف على الصلاة في شروطها وأكثر سنّها يؤيده . ونقل ابن جماعة عن بعضهم أنه نازع في نسبة الروتن للشيخ أبي حامد لا ينظر إليه فقد نسب إليه الأئمة وهم أدرى بذلك من غيرهم ، وكونه دعا على تلميذه المخاملي لتصنيفه الباب الأخضر منه الروتن لاجته في على تقدير تسليمه لاحتمال أنه ظهر له بعد ذلك المصلحة في تصنيف المختصرات . ثم هذا الدعاء لم يصح إلا عن علي وابن عمر رضي الله تعالى عنهم . وقول الرافعي إنه روى عن النبي ﷺ رده الأذرع وغيره بأنه لا يعرف له مخرج ، لكن رواه الشافعي في الأم بلفظ قولوا بسم الله والله أكبر إِيْمَانًا بِاللَّهِ وَتَصَدِّيقًا بِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ . والعهد المراد به المأخوذ يوم أُلْتُ لما قيل من أنه كتب وأدرج في الحجر . وروى الطبراني بإسناد جيد أنه ﷺ كان إذا استلم الركن قال بسم الله والله أكبر ، وكان كلما أتى الحجر الأسود قال الله أكبر .

الله تعالى وصلى على النبي ﷺ فَعَسَى . قَالَ وَأَحِبُّ أَنْ يَقُولَ فِي رَمَلِهِ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا وَذَنْبًا مَغْفُورًا وَسَمِيًّا مَشْكُورًا . قَالَ وَيَقُولُ فِي الْأَرْضِ الْأَخْشَبَةِ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ وارْحَمْ وَاغْفِرْ عَمَّا تَعَلَّمَ وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ .

(فائدة) يقع لأكثر العوام أنهم يقولون قبالة الحجر اللهم صل على نبي قبلك وهي مقالة قبيحة شنيعة يتعين زجرهم عنها لأن وضع هذا اللفظ قاض بأن ضمير الخطاب في قبلك يعود إلى الله تعالى وهذا كفر بناء على تكفير المحسنة وهو الذي ينتجه ترجيحه من تناقض وقع في الروضة والمجموع لكن محله فيمن اعتقد أنه تعالى جسم كالأجسام وعليه يحمل إطلاق المجموع أنه كفر ، أما من يعتقد أنه جسم ليس كالأجسام فلا يكفر وعليه يحمل إطلاق الروضة وغيرها بل المشهور عند أئمتنا أنه ليس بكفر . فإن قلت فما يرتب على قائل ذلك ؟ قلت العامة إنما يقصدون بذلك أن النبي ﷺ قبل الحجر ، فالضمير في قبلك راجع عندهم إلى الحجر لا يعتقدون غير ذلك ، وإن كان فاسداً من جهة الصناعة إلا أن يراد به الالتفات على بحث فيه ، وحينئذ فلا يؤخذون بذلك إلا إن عرفوا ما يقتضيه . هذا اللفظ ثم قالوه فينبهون عنه فإن رجسوا وإلا أدبوا لما فيه من الشناعة والقبح والإيهام ؛ وأما الكفر فلا يحكم به عليهم إلا إن اعترفوا أنهم عرفوا وضعه وقصدوه به وضموا إلى ذلك اعتقاد أنه تعالى جسم كالأجسام فمن فرض منهم أنه أقر بذلك جميعه حكم بكفره وإلا فلا ، فإطلاق القول بأن ذلك كفر أو حرام خطأ كما علمته مما قررته . وقد قال في الروضة من تكلم بما ظاهره الكفر ويحتمل غيره لا يقال إنه مباح الدم أو مهدره بل يقال إن أراد كذا فحكمه كذا .

(قوله وأحب أن يقول إلخ) تبعه على ذلك الأصحاب ورواه الرافعي كغيره خبراً ، لكن قال الأذريعي تتبعته فلم أجده خبراً ولا أثراً ، ويؤيده قول ابن جماعة كابن المنذر وغيره لم يثبت في ذلك شيء عن النبي ﷺ إلا ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار بين اليمانيين أى ودعاء اللهم تقبلى بما رزقتنى إلخ كما يأتي ، ثم صريح كلام التنبيه أن دعاء الرمل المذكور مع التكبير أوله مختص بمحاذاة الحجر وأما فيما عداه فيدعو بما أحب ، وأقره المصنف عليه في التصحيح واعتمده الإسوي ، لكن اعترض عليه بأن ظاهر كلام الشيخين والأم أن ذلك لا يختص به لأن لمحاذاة الحجر ذكر أخصها عند كل طوفة كما مر ، وعليه فيقوله في الأماكن التي ليس لها ذكر مخصوص وظاهر كلامهم أن المعتمر يعبر بالحج أيضاً وهو ظاهر مراعاة الخبر ولأنها تسمى حجاً لغة بل قال الصيدلاني إنها تسمى حجاً شرعاً لقوله ﷺ العمرة هي الحج الأصغر . وقوله في رمله إلخ يفهم أن دعاء الرمل المذكور لا يندب إلا في طواف حج أو عمرة

اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ . وقد ثبت في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه قال : كان أكثر دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ . قال الشافعي رحمه الله تعالى : هذا أحب ما يُقال في الطواف . قال وأجب أن يُقال في كلِّه . قال أصحابنا : وهو فيما بين الرُّكنِ اليماني والاسودِّ آكدٌ ، ويدعو فيما بين طوافاته

وهو كذلك (قوله اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة) عبر به في الروضة والمنهاج واعترضه الإسوي بأنه سهو لأنه في المجموع عبر كالرافعي بلفظ ربنا الموافق للفظ الآية ولرواية أبي داود وغيره وقول المصنف بعد وقد ثبت إلخ دليل لما عبر به فليس بسهو ، نعم عبارة الشافعي رضي الله تعالى عنه اللهم ربنا بالجمع بينهما فهو أولى لزوردها في رواية . والمراد بحسنة الدنيا العلم والعبادة أو العافية أو المال أو المرأة الحسنة أو النعمة أو الرزق الواسع أقوال ، والأقرب أن المراد كل ذلك وأعم منه مما ينشأ عنه خير دنيوى أو أخروى ، وبحسنة الآخرة الجنة أو الحور العين أو العفو أقوال ، والأقرب أيضاً أن المراد جميع ذلك ، وأفضل منه النظر إلى وجه الله تعالى أو دوامه . وبقي أذكار آخر منها عند الباب اللهم إن البيت بيتك إلخ ، وهذا أورده الجويني مع دعاء عند الركن العراقي ، ودعاء قبالة الباب ، ودعاء بين الشامي واليماني وحذفها هنا وفي الروضة كأنه لقول ولده إمام الحرمين لم أرها ذكراً ، ومن ثم صوب ابن جماعة عدم استحبابها . ونقل الرافعي عن الشيخ أبي حامد أنه يشير عند قوله وهذا مقام العائذ بك من النار إلى مقام إبراهيم عليه السلام وأقره ، لكن نقل الأذري عن غيره أنه يشير إلى نفسه واستحسنه بل قال ابن الصلاح إن الأول غلط فاحش انتهى وفيه نظر ، لأنه إذا استحضر استهانة خليل الله تعالى حمله ذلك على غاية من الخوف والإجلال والسكينة والوقار وذلك هو المطلوب في هذا المحل فكان أبلغ وأولى . وأيضاً فتخصيص هذا الدعاء بمقابلة المقام يدل على أنه يشير إليه . وأخرج الأزرق ما يقال عند الميزاب من حديث جعفر بن محمد عن أبيه بلفظ اللهم إني أسألك الراحة عند الموت والعفو عند الحساب ، وفي بعض الأخبار إسناده إلى النبي ﷺ . وأخرج البيهقي أن النبي ﷺ كان يدعو بما يقال عند العراقي وهو اللهم إني أعوذ بك من الشقاق والنفاق وسوء الأخلاق لكن لم يقيد بحالة الطواف . ومن

بِمَا أَحَبَّ مِنْ دِينِهِ. وَدُتِّبَا لِنَفْسِهِ وَلِئِنْ أَحَبَّ وَالْمُسْلِمِينَ شَاءَ . وَلَوْ دَعَا وَاحِدٌ

لِلْمَأْثُورِ مَا فِي الْمُسْتَدْرَكِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ أَنَّهُ عليه السلام كَانَ يَقُولُ بَيْنَ الْبَيْتَيْنِ اللَّهُمَّ قِنْنِي بِمَا رَزَقْتَنِي وَبَارِكْ لِي فِيهِ وَاخْفِ عَلَى كُلِّ غَائِبَةٍ لِي مِنْكَ بَخِيرٌ . وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بِهِ بَيْنَ الْبَيْتَيْنِ وَيَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ عليه السلام . وَفِي رِوَايَةِ الْأَزْرَقِيِّ وَاحْضَنِي فِي كُلِّ غَائِبَةٍ لِي بَخِيرٌ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . قِيلَ رِوَايَةُ الْحَاكِمِ لَيْسَ فِيهَا تَقْيِيدُ زَمَانٍ وَلَا مَكَانٍ ، وَبُرِدٌ بَأَنَّ الْأَثَمَةَ نَقَلُوا عَنْهُمَا التَّقْيِيدَ بَيْنَ الْبَيْتَيْنِ كَمَا تَقَرَّرَ ، وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ . وَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ أَنَّهُ عليه السلام قَالَ : مَا أَنْتَبِهْتُ إِلَى الرُّكْنِ الْبَيْتَانِي قَطُّ إِلَّا وَجَدْتُ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَهُ فَقَالَ قُلْ يَا مُحَمَّدُ ، قُلْتُ وَمَا أَقُولُ ؟ قَالَ قُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَاقَةِ وَمَوَاقِفِ الْخَزْيِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، ثُمَّ قَالَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ بَيْنَهُمَا سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكًا فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ هَذَا قَالُوا آمِينَ . وَقَوْلُهُ سَبْعُونَ كُنْكَ رَأَيْتُهُ فَإِنْ صَحَّ فَهُوَ عَلَى حَذْفِ ضَمِيرِ الشَّانِ أَوْ عَلَى الْغَاءِ إِنْ وَنَظَرْتَهُ إِنْ فِي أَمْنِي لِمُحَمَّدٍ . وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ أَنَّهُ وَكَلَّ بِهِ سَبْعُونَ مَلَكًا فَمَنْ قَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةَ الْآيَةِ قَالُوا آمِينَ . وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ . مَا مَرَرْتُ بِالرُّكْنِ الْبَيْتَانِي إِلَّا وَعِنْدَهُ مَلَكٌ يَنَادِي يَقُولُ آمِينَ آمِينَ فَإِذَا مَرَرْتُ بِهِ فَقُولُوا اللَّهُمَّ آتِنَا الْآيَةَ . وَأَخْرَجَ ابْنُ الْحَوْزِيِّ : عَلَى الرُّكْنِ الْبَيْتَانِي مَلَكٌ مُوَكَّلٌ بِهِ مِنْذُ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فَإِذَا مَرَرْتُ بِهِ فَقُولُوا رَبَّنَا آتِنَا الْآيَةَ فَإِنَّهُ يَقُولُ آمِينَ آمِينَ . وَجَمَعَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِينَ بِمَا فِيهِ نَظَرٌ . وَالَّذِي يَتَجَمَّعُ الْجَمْعُ أَنَّ السَّبْعِينَ مُوَكَّلُونَ بِالتَّأْمِينِ عَلَى مَنْ أَلِ الدُّعَاءَ الْأَوَّلَ بِتَأْمِينِهِ وَالْمَلَكُ مُوَكَّلٌ بِالتَّأْمِينِ عَلَى مَنْ اقْتَصَرَ مِنْهُ عَلَى مَا فِي الْآخِرِينَ . وَإِذَا تَأَمَّلْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا تَضَادَّ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى تَكْلُفٍ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا . وَأَخْرَجَ الْأَزْرَقِيُّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا مَرَّ بِالْبَيْتَانِي قَالَ بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ السَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَيُرِكَاتِهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالذُّلِّ وَمَوَاقِفِ الْخَزْيِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةَ الْخ . وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ أَنَّهُ عليه السلام كَانَ إِذَا مَرَّ بِالرُّكْنِ قَالَ ذَلِكَ ، زَادَ ابْنُ خَلِيلٍ لِلْمَكِّي : فَقَالَ رَجُلٌ يَارَسُولَ اللَّهِ أَقُولُ هَذَا وَإِنْ كُنْتُ مَسْرَعًا ؟ قَالَ نَعَمْ وَإِنْ كُنْتُ أَسْرَعَ مِنْ بَرَقِ خَلْبٍ ، وَالْخَلْبُ سَهَابٌ لَا مَطَرُ فِيهِ . وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ خَبَرَ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَلَمْ يَتَكَلَّمْ إِلَّا بِسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ عَمِيتَ عَنْهُ عَشْرَ سَيِّئَاتٍ وَكُتِبَتْ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَرَفَعَ لَهُ بِهَا عَشْرُ دَرَجَاتٍ الْحَدِيثُ .

(قَوْلُهُ بِمَا أَحَبَّ) أَيْ نَدْبًا إِنْ كَانَ بِدِينِي وَجَوَازًا إِنْ كَانَ بِدِينِي مَبَاحٍ .

وَأَمَّنْ جَمَاعَةً فَحَسَنٌ . وَيَبْنِي الاجْتِهَادُ فِي ذَلِكَ لِلْوَطَنِ الشَّرِيفِ . وَقَدْ جَاءَ مِنَ الْحَسَنِ
الْبَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ فِي رِسَالَتِهِ لِلشُّهُورَةِ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ إِنَّ الدُّعَاءَ يُسْتَجَابُ
هُنَاكَ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا : فِي الطَّوَافِ ، وَعِنْدَ الدُّنُورِ ، وَتَحْتَ الْبُزْأَبِ ، وَفِي الْبَيْتِ ،
وَعِنْدَ ذَنْزَمَ ، وَفِي الصَّفَا وَالرُّوْقَةِ ، وَفِي السَّحْرِ ، وَخَلْفَ الْقَامِ ، وَفِي عَرَفَاتٍ ، وَفِي الْمَزْدَلِيقَةِ ،
وَفِي بَيْتِئِ ، وَعِنْدَ الْجَبَرَاتِ الثَّلَاثَةِ . وَمَذْهَبُ الثَّانِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ قِرَاءَةُ
الْقُرْآنِ فِي مَلَوَانِهِ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ ذِكْرِ الْقُرْآنِ أَعْظَمُ لَذِكْرٍ . قَالَ أَصْحَابُنَا : وَقِرَاءَةُ
الْقُرْآنِ فِي الطَّوَافِ أَفْضَلُ مِنَ الدُّعَاءِ غَيْرِ الْمَأْتُورِ ، وَأَمَّا الْمَأْتُورُ فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْهَا

(قَوْلُهُ وَقَدْ جَاءَ مِنَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ الْخ) يَبْنِي تَحْرِي هَذِهِ الْمَوَاضِعَ لِلدُّعَاءِ رِعَايَةً لِمَا
ذَكَرَهُ لِأَنَّهُ تَابِعِي جَلِيلٌ لَا يَقُولُهُ إِلَّا عَنِ تَوْقِيفٍ وَإِنْ قُلْنَا إِنْ مِثْلُ هَذَا لَا يَعْتَدُ بِهِ إِلَّا إِنْ قَالَ
صَحَابِي دُونَ غَيْرِهِ .

(قَوْلُهُ قَالَ أَصْحَابُنَا وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ الْخ) الْمُرَادُ بِالْمَأْتُورِ مَا نَقَلَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَوْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَبَحْثُ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ يَشْتَرُطُ صِحَّةَ سَنَدِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ ،
لَأَنَّهُمْ نَصَّوْا عَلَى اسْتِحْبَابِ ادَّعِيَةٍ وَرَدَّتْ مِنْ طَرُقٍ ضَعِيفَةٍ وَكَأَنَّهُمْ نَظَرُوا إِلَى أَنَّ فُضَائِلَ
الْأَعْمَالِ يَكْتَفِي فِيهَا بِالضَّعِيفِ وَالْمُرْسَلِ وَالْمُنْقَطِعِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ اتِّفَاقًا هَذَا وَتَفْضِيلُ مَا وَرَدَ
عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ عَلَى الْقِرَاءَةِ مُشْكَلٌ لِأَنَّ الْقَاعِلَةَ أَنَّهَا أَفْضَلُ مِنْ سَائِرِ الْأَذْكَارِ إِلَّا الَّتِي
وَرَدَتْ عَنْهُ ﷺ فِي مَحَالٍ مُخْصُوصَةٍ ، وَإِنْ مَا وَرَدَ عَنْ صَحَابِيٍّ مِمَّا لِلرَّأْيِ فِيهِ مَدْخُلٌ لَا يَكُونُ
لَهُ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ عِنْدُنَا ، وَهَذِهِ الِادَّعِيَةُ الَّتِي وَرَدَتْ عَنْهُمْ كَذَلِكَ فَكَيْفَ تَفْضِيلُ
الْقِرَاءَةِ . فَالَّذِي يَبْنِي تَفْضِيلَ الْقِرَاءَةِ عَلَى كُلِّ مَا لَمْ يَرِدْ عَنْهُ ﷺ . وَكَانَ عِذْرُ الْأَصْحَابِ فِي ذَلِكَ
أَنَّ الْقِرَاءَةَ لَمَّا كَثُرَ الْاِخْتِلَافُ فِيهَا فِي الطَّوَافِ وَقَالَ كَثِيرُونَ بِكَرَاهَتِهَا فِيهِ ضَعْفُ أَمْرِهَا فِي هَذَا
الْمَحَلِّ مُخْصُوصَةٌ فَقَدِمُوا غَيْرَهَا عَلَيْهَا . وَاخْتَارَ ابْنُ جَمَاعَةٍ وَغَيْرُهُ خِلَافَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَصْحَابُ
وَمِنْ خِلَافِهِمْ فَقَالَ بِتَفْضِيلِ الدُّعَاءِ الْمُسْنُونِ مُسْلِمٌ لَكِنْ لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ ﷺ كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ دَعَاءُ
مُسْتَوْنٍ إِلَّا رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً الْخَيْرِ بَيْنَ الْبَغَانِيِّينَ وَهُوَ قُرْآنٌ فَيَكُونُ أَفْضَلَ مَا يَقَالُ بَيْنَهُمَا ،
وَيَكُونُ هُوَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْقُرْآنِ أَفْضَلَ فِي بَاقِي الطَّوَافِ إِلَّا التَّكْبِيرَ عِنْدَ اسْتِغْلَامِ الْحَجَرِ انْتَهَى -
وَبُيُودُهُ قَوْلُ الزُّرْكَانِيِّ إِنْ ظَاهَرَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْقِرَاءَةَ هُنَا أَفْضَلُ مُطْلَقًا وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ

حَلَّى الصَّحِيح . وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَلِيمِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا : لَا تُسْتَحَبُّ الْقِرَاءَةُ فِي الطَّوَافِ ،
وَالصَّحِيحُ مَا قَدَّمَ . قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ الْجَوْنِيِّ : وَيَخْرُصُ عَلَى أَنْ يَخْتِمَ فِي أَيَّامِ
الْمَوْسِمِ فِي طَوَافِهِ خَمْسَةً .

(السادسة) لِلْوَلَاةِ بَيْنَ الطَّوَفَاتِ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ عَلَى
الْأَصَحِّ ، وَفِي قَوْلِهِ هِيَ وَاجِبَةٌ قَيْنَتُنِي أَنْ لَا يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِشَيْءٍ سِوَى تَفْرِيقِ
بَيْتِهِ ، فَإِنْ فُرِّقَ كَثِيرًا وَهُوَ مَا يَظُنُّ النَّاطِرُ إِلَيْهِ أَنَّهُ قَطَعَ طَوَافَهُ أَوْ فَرَّغَ مِنْهُ
فَالْأَخْوَاطُ أَنْ يَتَنَافَسَ لِيَخْرُجَ مِنَ الْخِلَافِ ، وَإِنْ بَسَنِي عَلَى الْأَوَّلِ وَلَمْ

لَكِنْ حَصَرَهُ السَّابِقُ مَمْنُوعٌ بِمَا مَرَّ عَنِ الْمُسْتَدْرَكِ وَغَيْرِهِ وَلَا يَنَاقِ ذَلِكَ خَبَرُ مُسْلِمٍ أَحَبَّ الْكَلَامَ
إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَرْبَعَ سَبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأْتَ لِأَنَّهُ
مَحْمُولٌ عَلَى أَنْ الْمُرَادُ أَحَبُّهُ مِنْ كَلَامِ الْآدَمِيِّينَ أَوْ لِأَنَّهُ مَفْرَدَاتُهَا فِي الْقُرْآنِ . وَاعْلَمْ أَنَّ التَّفْضِيلَ
بَيْنَ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الشَّغْلَ بِغَيْرِهِ قَدْ يَكُونُ أَفْضَلَ مِنَ الشَّغْلِ بِهِ لِعَارِضٍ
وَلَا فِذَاذَا الْقُرْآنَ أَفْضَلَ قَطْعًا مُطْلَقًا . وَنُقِلَ فِي الْجَوَاهِرِ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ نَحْوَ آيَةِ الْكَرْسِيِّ مِمَّا
اشْتَمَلَ عَلَى الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَذَكَرَ صِفَاتِهِ أَفْضَلَ مِنْ سَائِرِ الْأَدْعِيَةِ هُنَا مُطْلَقًا وَهُوَ وَاضِحٌ
فِي غَيْرِ مَا صَحَّ سَنَدُهُ .

(قَوْلُهُ) وَقَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَلِيمِيُّ (الْخ) اخْتَارَهُ الْأَذْعَرِيُّ وَقَالَ إِنَّ الْأَحَادِيثَ وَالْآثَارَ
تَشْهَدُ لَهُ ، فَتَأْمَلُ مَبَايِنَهُ مَا بَيْنَ هَذِهِ الْآرَاءِ وَالظَّاهِرِ أَنَّ مَا قَالَهُ الْأَصْحَابُ أَعْدَلُهَا .

(قَالَ قَوْلُهُ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (الْخ)) اعْتَرَضَ بِأَنَّهُ لَا سَنَدَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَيُرَدُّ بِأَنَّ الشَّيْخَ إِنَّمَا قَصَدَ
بِذَلِكَ التَّحْرِيفَ عَلَى هَذَا الْخَيْرِ الْكَثِيرِ فَإِنْ فِي خَتَمِ الْقُرْآنِ بِمَكَّةَ فَضْلًا عَنِ الطَّوَافِ سِوَا فِي شَهْرِ
الْحِجَّةِ وَمَعَ اشْتَغَالِهِ بِأَسْبَابِ الْحَجِّ وَمَتَاعِهِ وَمَتَاعِ السَّفَرِ مِنَ الْخَيْرِ وَالثَّوَابِ مَا يَعِجُزُ الْإِنْسَانُ
عَنْ حَصْرِهِ ، فَكَانَ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ وَيَخْرُصُ الْخُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ الْعَظِيمِ تَنْبِيْهًا
لِلنَّاسِ عَلَى الْإِعْتِنَاءِ بِذَلِكَ وَالْحَرَصِ عَلَيْهِ ، فَالْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ بِمَا ذَكَرَ يَسَّرَ فِي مَحَلِّهِ ،
وَمِنْ ثَمَّ أَقْرَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ عَلَى ذَلِكَ . ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ الْجَوْزِيِّ قَالَ : قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ :
كَانَ يَعْجَبُهُمْ إِذَا قَدَّمُوا مَكَّةَ أَنْ لَا يَخْرُجُوا حَتَّى يَخْتِمَ الْقُرْآنَ ، وَفِيهِ تَأْيِيدٌ لِكَلَامِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ
اللَّهُ عَلَى كَلَامِ مَا رَأَيْنَا فِي نَظَرِهِ (قَوْلُهُ) لِيَخْرُجَ مِنَ الْخِلَافِ) يُوْخِذُ مِنْهُ أَنْ مَحَلَّ نَدْبِ

يَسْتَأْنَفُ جَازَ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَإِذَا أَحْدَثَ فِي الطَّوَافِ عَمْدًا أَوْ غَيْرَ عَمْدٍ
وَتَوَضَّأَ وَبَنَى عَلَى مَا فَعَلَ جَازَ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَالْأَحْوَطُ الِاسْتِثْنَاءُ . وَإِذَا
أَقِمَّتِ الْجَمَاعَةُ لِلْمَكْتُوبَةِ وَهُوَ فِي الطَّوَافِ أَوْ عَرَضَتْ حَاجَةٌ مَأْسِيَّةٌ قَطَعَ
الطَّوَافَ لَذَلِكَ ، فَإِذَا فَرَّغَ بَنَى وَالِاسْتِثْنَاءُ أَفْضَلُ ، وَيُكْرَهُ قَطْعُهُ بِلَا سَبَبٍ

الاستثناء إذا كان التفريق كثيراً بلا عذر لأنه هو محل الخلاف وأن التفريق المبطل على قول
مكروه وقد يرمي إليه قوله قبل فينبغي الخ ، لكن مقتضى كلام كثير أن ذلك لا يكره في
النفل ويكره في الفرض ولا يخلو من نظر ، لأن ملحظ كراهة التفريق الوقوع في الخلاف
وهو جار في الفرض والنفل ، وإنما لم يكره التفريق في الوضوء لأنه وسيلة فاغتفر فيه ذلك ،
ويستثنى من ذلك ما لو أغمى عليه فيه فإنه يضر وإن قصر الزمن كما نص عليه الشافعي رضي
الله عنه ، وفارق الحدث بزوال التكليف به فزال به حكم البناء ، ومثله بالأولى الجنون وفيه
نظر عندي وإن نقله كثير وسكتوا عليه لما صرح به المصنف من أنه لو تخلل الجنون بين
أركان الحج لم يضر اتفاقاً ، فأى فرق بين الطواف والحج لأن الأشواط السبعة بمنزلة أركان
الحج فكان القياس أن تخلل الجنون بينها لا يضر ومثله الإغماء ، والتعليل بزوال التكليف يأتي
في الجنون بين أركان الحج أيضاً على أن النائم متمكناً قد زال عنه التكليف بنومه ، وقضاء
الصلاة عليه إنما وجب بأمر جديد ومع ذلك يصح طوافه فالأوجه عندي أن للمغمى عليه
والجنون بعد الإفاقة البناء ، وأن هذا النص مبني على القول باشتراط الموالاة ، لا يقال
الطواف بالصلاة أشبه فأثر فيه ذلك كما يؤثر فيها لأننا نقول لم ينظروا لذلك هنا وإلا لأوجبوا
موالاته وامتنع البناء إذا تخلل نحو حدث كهى . وما يدل لما ذكرته قولهم إن الإغماء لا يضر
في الصوم إذا أفاق لحظة من النهار وفرقهم ثم بين الجنون والإغماء لمعنى لا يأتي هنا .

(قوله قطع الطواف لذلك) ظاهره أنه لا فرق بين الفرض والنفل وحينئذ فيشكل بما
سبذكره من كراهة قطع الفرض لصلاة الجنازة مع كونها فرض كفاية والجماعة كذلك فلم
كره القطع لأحدهما دون الآخر ، وقد يجاب بأن أمر الجماعة أكد ، ألا ترى أنهم جوزوا
قطع الصلاة المفروضة لها دون الجنازة ، وظاهر كلامه أنه يقطعه للجماعة وإن لم يخش فوتها ،
وعليه ففارق صلاة النافلة فإنه لا يسن قطعها إلا إن خشي فوت الجماعة بأن قطعها يبطلها
بخلاف الطواف ، وتوقف الأذرعى فيه من جهة الخروج من الخلاف في بطلانه بالتفريق
حردود لما علمت من أن محل الخلاف حيث لا عذر وقطعه للجماعة عذر ، وحيث قطعه

وهو مثلُ هذا حتى يُكْرَهُ قَطْعُ الطَّوَافِ الْمَفْرُوضِ لِصَلَاةِ جَنَازَةٍ أَوْ لِمَصَلَّةٍ نَافِلَةٍ رَاتِبَةٍ .

(السابعة) أَنْ يَكُونَ فِي طَوَافٍ خَاصًّا مُتَخَشِّعًا حَاضِرَ الْقَلْبِ مُلَازِمَ الْأَدَبِ بظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ وَفِي حَرَكَتِهِ وَنَظَرِهِ وَهَيْئَتِهِ ، فَإِنَّ الطَّوَافَ صَلَاةً فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَأَدَّبَ بِأَدْبَائِهَا وَيَتَشَعَّرَ بِجَلْبِ عَظَمَةٍ مَنْ يَطُوفُ بَيْتَهُ ، وَيُكْرَهُ لَهُ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ فِي الطَّوَافِ وَكَرَاهَةُ الشُّرْبِ أَخْفُ وَلَوْ قَعْلَهُمَا لَمْ يَبْطُلْ طَوَافُهُ . وَيُكْرَهُ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَمِهِ كَمَا يُكْرَهُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا أَنْ يَخْتَاجَ إِلَيْهِ أَوْ يَتَنَاقَبَ فَإِنَّ السُّنَّةَ

فَالأَوَّلَى أَنْ يَقْطَعَهُ عَنِ وَتَرٍ وَأَنْ يَكُونَ مِنْ عِنْدِ الْحِجْرِ الْأَسْوَدِ ، وَأَفْهَمُ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ قَطْعُ الطَّوَافِ الْمُنْتَوَبِ وَلَوْ طَوَافٍ قَدُومٍ لِمَجَازَةِ أَوْ فُوتٍ نَحْوِ وَتَرٍ وَهُوَ ظَاهِرُ مَفْهُومٍ مِنْ نَصِّ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْ قَضِيَّةٌ مَا مَرَّ أَنَّهُ سَنَةٌ . وَمَقْضَى إِطْلَاقِ قَوْلِهِ يَسْنُ لَهُ إِذَا قَرَأَ فِيهِ آيَةَ صِدْقَةٍ أَنْ يَسْجُدَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْقِرْضِ وَغَيْرِهِ ، وَيَدُلُّ لَهُ مَا بَعَثَهُ الرَّكْشِيُّ مِنْ اسْتِثْنَاءِ صِدْقَةٍ صَحَّحَهُ وَعَلَّاهُ بِأَنَّهُ لَا يَسْتَمُرُّ السُّجُودُ قَالَ كَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ بَلْ أَوَّلَى فَافْهَمُ تَشْبِيهِهُ أَنْ يَكُونَ صِدْقَةٍ صَحَّحَهُ وَلَوْ فِي الْقِرْضِ ، لَكِنْ مَقْضَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهَا إِذَا خَشِيَ فُوتَ وَتَرٍ أَوْ حَضَرَتْ جَنَازَةٌ لَا أَحَبَّ أَنْ يَتَرَكَ طَوَافَهُ لِذَلِكَ لِأَنَّهُ فَرَضَ عَلَيْهِ فَلَا يَتَرَكَ لغيرِهِ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ الْقِرْضَ لِسُجُودِ التَّلَاوَةِ مُطْلَقًا وَلَهُ وَجْهٌ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقَالَ يَقْطَعُهُ لَهُ مُطْلَقًا وَيَفَارِقُ نَحْوَ الْجَنَازَةِ بِقَصْرِ زَمَنِهِ جَدًّا وَلَا بَأْسَ بِالِاسْتِرَاحَةِ فِيهِ لَعِبٍ ، وَلَا يَقْطَعُ الْوَلَاءَ كَمَا لَوْ عَرَضَتْ لَهُ فِيهِ حَاجَةٌ مَاسَةً قَطْعُهُ لِأَجْلِهَا .

(قَوْلُهُ وَنَظَرُهُ) أَيُّ بَأْنٍ يَكُونُ غَاثُ الطَّرْفِ نَظَرَ إِلَى أَرْضِ الْمَطَافِ دُونَ السَّمَاءِ وَالْكَعْبَةِ كَمَا بَاقٍ .

(قَوْلُهُ الْأَكْلُ الْخَبَرُ) لَا يَنْفَاهُ مَا صَحَّحَ أَنَّهُ يَتَلَوَّى شَرْبَ مَاءٍ فِيهِ لِأَنَّهُ لِيَانِ الْجَوَازِ أَوْ لَشِدَّةِ الْعَطَشِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ خَبَرُ الدَّارَقُطْنِيِّ وَبِهِ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ ذَلِكَ لَعَنَرُ .

(قَوْلُهُ فَإِنَّ السُّنَّةَ وَضَعَ الْيَدَ عَلَى الْفَمِ عِنْدَ التَّأَوُّبِ) كَذَا أَطْلَقَهُ الْأَصْحَابُ فِظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْيَدِ الْيَمْنَى وَالْيَسْرَى لَكِنْ بَحْثُ ابْنِ الْمُلَقَّنِ أَنَّهُ بِالْيَسْرَى وَعَلَّاهُ بِأَنَّهُ لَتَنْجِيَةِ الْأَذَى ، وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بِأَنَّ الْأَذَى الَّذِي فِيهِ مَعْنَى لَحْسِي ، وَالْيَسْرَى إِنَّمَا هِيَ لِلْأَذَى الْحَسِيِّ وَيَنْبَغِي بِنَاءَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَا لَا اسْتِغْذَارَ وَلَا تَكْرِيمَ فِيهِ هَلْ يَفْعَلُ بِالْيَمْنَى أَوْ بِالْيَسْرَى ، فَالزُّرْكَشِيُّ يَقُولُ بِالْيَمْنَى

وَضَعُ الْيَدَ عَلَى الْقَمَرِ عِنْدَ التَّأَذُّبِ . وَيُسْتَعَبُّ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ فِيهِ بِغَيْرِ
الذِّكْرِ إِلَّا كَلَامًا مَوْجُوبًا كَأَسْمَاءٍ بِمَرْوْفٍ أَوْ نَهَى عَنْ مُنْكَرٍ أَوْ
لِقَائَةٍ عَلَيْهِ لَا يَطُولُ الْكَلَامُ فِيهِ . وَيُكْرَهُ أَنْ يُشَبِّكَ أَصَابَةً أَوْ يُفَرِّقَ
بِهَا كَمَا يُكْرَهُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ . وَيُكْرَهُ أَنْ يَطُوفَ وَهُوَ يُدَافِعُ الْبَوْلَ
أَوْ الْفَائِطَ أَوْ الرِّيحَ أَوْ وَهُوَ شَدِيدُ التَّوَقُّانِ إِلَى الْأَكْلِ وَمَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ .

وَأَنَا أَقُولُ بِالْيَسْرِى كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْمُجْمُوعِ وَبَيَّنْتُهُ فِي شَرْحِ الْعِبَابِ فِي بَابِ الْوُضُوءِ فَعَلَيْهِ
يَتَضَعُ الْبَحْثُ السَّابِقُ .

(قَوْلُهُ وَيُسْتَعَبُّ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ فِيهِ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ مِنَ الْمَحْبُوبَةِ لَا الْوَاجِبَةِ
وَهُوَ كَذَلِكَ فِي أَمْرٍ مَدْنُوبٍ أَوْ نَهَى عَنْ مَكْرُوهٍ ، فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ يَسْنُ الْإِرْشَادُ فِيهِمَا بِرَفْقٍ ،
أَمَّا الْأَمْرُ بِالْوَاجِبِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمَحْرَمِ فَهُوَ وَاجِبٌ بِالْفِعْلِ ثُمَّ الْقَوْلُ ثُمَّ الْقَلْبُ كَمَا صَحَّ بِهِ السُّنَّةُ
وَاتَّفَقُوا عَلَيْهِ ، وَيَصَحُّ شُمُولُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ لِهَذَا بِأَنَّهُ يَزَادُ بِالْمَحْبُوبِ الْمَشْرُوعَ وَهُوَ يَشْمَلُ
الْوَاجِبَ أَيْضًا لَكِنَّهُ لَا يَتَقَيَّدُ بِعَدَمِ إطَالَةِ الْكَلَامِ فِيهِ لِأَنَّهُ تَجِبُ إِزَالَتُهُ بِمَا قَدَّرَ عَلَيْهِ مِنْ نَحْوِ كَلَامِ
وَلِنْ طَال . وَمِنَ الْمَحْبُوبِ كَمَا قَالَ الْهَبْرِيُّ أَنَّ يَسْلَمُ عَلَى أَخِيهِ وَيَسْأَلُهُ عَنْ حَالِهِ وَأَهْلِهِ أَى إِذَا لَمْ
يُطَلَّ زَمَنُهُ كِلَافَادَةُ الْعِلْمِ بِلِ أُولَى . وَبَحْثُ ابْنِ جُمَاعَةَ تَقْيِيدُهُ أَيْضًا بِغَيْرِ الْمَشْتَغَلِ بِالذِّكْرِ ، قَالَ
وَلَا لَمْ يَسْلَمَ عَلَيْهِ كَالْمَلْبِيِّ بِلِ أُولَى ، وَإِنَّمَا تَتَأْتَى الْأَوَّلِيَّةُ إِنْ كَانَ مُسْتَغْفِرًا فِيهِ أَخَذًا بِمَا ذَكَرُوهُ
فِي جَوَابِ السَّلَامِ عَلَى الْقَارِئِ . وَيَسْنُ لِلطَّائِفِ وَمَنْ قَرِيبٍ مِنْهُ أَنْ لَا يَرْقِعَ صَوْتَهُ بِقِرَاءَةٍ
أَوْ ذِكْرِ ثَلَاثِ شَوْشٍ عَلَى غَيْرِهِ فَإِنْ شَوْشَ عَلَيْهِ وَلَوْ بِإِخْبَارِ السَّامِعِ لَهُ بِذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ إِذْ لَا يَعْلَمُ
إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ كَرِهَ لَهُ عَلَى مَا يَصْرَحُ بِهِ كَلَامُ الْمُجْمُوعِ وَغَيْرِهِ ، وَلَا تَبْعِدُ الْحَرَمَةُ إِنْ تَحَقَّقَ تَأْذِيهِ
بِذَلِكَ ، وَلَا يَبْعُدُ أَيْضًا كِرَاهَةُ الضَّحْكَ فِيهِ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَدَبِ فَهُوَ أُولَى مِنْ كِرَاهَةِ جَعْلِ يَدَيْهِ
وَرَاءَ ظَهْرِهِ مَكْتَفًى . وَضَحَّكَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ حَمْلَ عَلَى ضَحْكَ رَجْعٍ لِحَرِّ كَسْرُورَةٍ فِي طَاعَةِ أَوْ
حَسَنِ إِقْبَالٍ عَلَى أَخٍ فِي اللَّهِ تَعَالَى لَا لِلتَّفَكُّهِ وَالْغَفْلَةِ ، وَمَقْتَضَاهُ أَنَّ الضَّحْكَ بِهَذَا الْقَصْدِ لَا بَأْسَ
بِهِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ .

(قَوْلُهُ وَمَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ الْخ) مِنْهُ فِيمَا يَظْهَرُ شِدَّةُ تَوَقُّانِهِ إِلَى الشَّرْبِ أَيْضًا . وَمِنْهُ عَلَى مَا قَالَهُ
بَعْضُهُمْ أَنَّ يَصْقَ فِيهِ أَوْ يَنْخَمُ أَى وَلَمْ يَصْبِ الْمَسْجِدَ شَيْءٌ وَإِلَّا حَرَّمَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ . وَيَنْبَغِي حَمْلُ
ذَلِكَ بَعْدَ تَسْلِيمِهِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِحَاجَةٍ وَإِلَّا لَمْ يَكْرَهُ ، وَحِينَئِذٍ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ عَنْ
يَسَارِهِ لِحَرَمَةِ الْكِبَةِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ لِكِرَاهَتِهِ مُطْلَقًا بَلْ فِي نَحْوِ ذِيهِ مَا يَلِي الْأَرْضَ . وَمِنْهُ أَنَّ

كما تُنكره الصلاة في هذه الأحوال . ويجب أن يصون نظره عما لا يحل له
النظر إليه من امرأة وأمره حسن الصورة فإنه يحرم النظر إلى الأُمرد
الحسن بكل حال إلا لحاجة شرعية كحال المأتملة ونحوها مما يُنظر
فيه إلى المرأة للحاجة ، فليحذر ذلك لا سيما في هذه المواطن الشريفة .
وبصون نظره وقلبه عن احتقار من يراه من ضعفاء المسلمين أو

تطوف المرأة متقبة وهي غير محرمة . وينبغي أيضاً حمله على ما إذا لم يحتاج لذلك كستر
توقف عليه لكثرة الرجال حينئذ . ثم رأيت بعضهم نقل عن جمع عدم كراهته ثم جمع بتزويل
الكلامين على حاله خلو المطاف وعدمه وهو يؤيد ما قلته . وقول بعضهم يتعين التثقب إذا
لم تأمن من رؤية الناس وجهها فينبغي حمله على ما إذا تحققت رؤية أجنيها كما هو ظاهر لأن
عدم ستره حينئذ فيه إغاثته له على معصية أو على تأكيد التدب وإلا فهو ذهول عما قالوه في
باب النكاح من أنه يجوز لها كشف وجهها إجماعاً وعلى الرجال غض البصر ، ولا ينافيه
الإجماع على أنها تؤمر بستره لأنه لا يلزم من أمرها بذلك للمصلحة العامة وجوبه . وبحث
الأذرعى أن طواف المحرمة مغطية الوجه لغير عذر مجرى فيه وجهه ببطان طوافها نظير
الصلاة في حرير . وهل يكره رفع بصره إلى السماء واختصاره وشد وسطه وكف شعره
وثوبه وكل ما يتأتى هنا من مكروهات الصلاة فيه نظر ، ومقتضى قول المصنف كما تنكره
الصلاة في هذه الأحوال الإلحاق وهو ظاهر ، وعليه فالسنة فيه أن يتعمم ويتطيلس ويفعل سائر
ما يسن في الصلاة مما يمكن مجيئه هنا ، ومنه أن لا ينظر إلى الكعبة كما في الصلاة . وقول
الماوردي والرويانى واعتمده الإسئوى بسن النظر فيها إلى الكعبة لا إلى محل سجوده رده
البلقينى وأطال فيه ثم قال كما لم يقل أحد بسن النظر إلى الكعبة في حال الطواف .

(قوله إلى الأُمرد الحسن) أى عرفاً فيما يظهر ويحتمل الرجوع إلى طبعه وما يستحسنه
ولذلك الثقات إلى أن الملاحه هل هي وصف قائم بالذات أو مختلفة باختلاف الطبائع وهو
خلاف شهر ، ثم رأيت الزركشى قال في الخادم في باب السلم إن الأصح الثانى فعليه
الراجع الاحتمال الذى ذكرته دون الذى استظهرته ، ولا يحرم حيث لا شهوة ولا خوف
فتنة بوجه نظر المحرم ولو من رضاع ولا المملوك ويجوز بهذين القيدين نظر غيرهما لتعليم
فيه ما ذكره في بابه كما أشار إليه المصنف .

غيرهم ، كَنَنْ فِي بَدَنِهِ نَقْصٌ أَوْ جَبَلٌ شَيْشًا مِنَ النَّاسِكِ أَوْ غَلَطَ فِيهِ فَيَنْبَى أَنْ يُتْلَى ذَلِكَ بِرَفْقٍ . وقد جاءت أشياء كثيرة في تَجْبِيلِ عُقُوبَةِ كَثِيرِينَ أَسَاؤًا الْأَدَبَ فِي الطَّوَايفِ وَنَحْوِهِ ، وهذا الأمرُ مما يَنَّا كَدُّ الْاِغْتِنَاكَ بِهِ فَإِنَّهُ مِنْ أَشَدِّ الْقَبَائِحِ فِي أَشْرَفِ الْأَمَاكِنِ ، وبالله التوفيقُ وَالْعَمَلُ وَالْعِصَّةُ .

(الثامنة) إِذَا فَرَعَ مِنْ الطَّوَايفِ صَلَّى رَكَعَتَيِ الطَّوَايفِ ، وَهِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَفِي قَوْلِهِ هُمَا وَاجِبَتَانِ . وَالسُّنَّةُ أَنْ يُصَلِّيَهُمَا خَلْفَ الْمَقَامِ ، فَإِنْ لَمْ يُصَلِّهُمَا خَلْفَ الْمَقَامِ لِرَحْمَةٍ أَوْ غَيْرِهَا صَلَّاهُمَا فِي الْحِجْرِ فَإِنْ لَمْ

(قَوْلُهُ وَقد جَاءَتْ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ لِخ) مِنْهَا أَنَّ رَجُلًا كَانَ فِي الطَّوَايفِ فَبَرِقَ لَهُ سَاعِدُ امْرَأَةٍ فَوَضَعَ سَاعِدَهُ عَلَيْهِ مُتَلَذِّذًا بِهِ فَالْتَصَقَ سَاعِدَاهُمَا فَأَتَى بَعْضُ الشُّيُوخِ فَقَالَ لَهُ ارْجِعْ إِلَى الْمَحَلِّ الَّذِي فَعَلْتَ بِهِ هَذَا وَعَاهِدْ رَبَّ الْبَيْتِ أَنْ لَا تَعُودَ فَعْمَلُ فَعْلَى عَنْهُ . وَقَضِيَّةٌ لِإِسَافٍ لَمَّا فَجَرَ بَنَاتِلَةً أَوْ قَبْلَهَا كَمَا فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى فِي الْبَيْتِ فَسَخَا حَجْرَيْنِ . وَالْمَرْأَةُ الَّتِي جَاءَتْ إِلَى الْبَيْتِ تَعُوذُ بِهِ مِنْ ظَالِمٍ فَدِ يَدِهِ إِلَيْهَا فَصَارَ أَشْلُ . وَالرَّجُلُ الَّذِي سَالَتْ عَيْنُهُ عَلَى خَدِّهِ مِنْ نَفْثَةٍ إِلَى شَخْصٍ اسْتَحْسَنَهُ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ .

(قَوْلُهُ وَفِي قَوْلِهِ هُمَا وَاجِبَتَانِ) مَحَلَّهُ فِي طَوَافِ الْفَرَضِ وَإِلَّا لَمْ يَجِبَا قَطْعًا .

(قَوْلُهُ خَلْفَ الْمَقَامِ) الْمُرَادُ بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ الْمَحَلُّ الَّذِي يَصْدُقُ عَلَيْهِ عَرَفًا أَنَّهُ خَلْفُهُ وَمَنْسُوبٌ إِلَيْهِ كَمَا بَيَّنَّتُهُ فِي مَحَلٍّ غَيْرِ هَذَا مَعَ بَيَانٍ مَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ حُرْمَةِ بَسْطِ السَّجَادَاتِ وَالْجُلُوسِ ثُمَّ ، أَيْ فِي الْمَحَلِّ الَّذِي يَكْثُرُ طُرُوقُ الطَّائِفِينَ لَهُ لِأَجْلِ صَلَاةِ سَنَةِ الطَّوَايفِ ، وَرَدَّ مَا اعْتَرَضَ بِهِ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ وَرَجَّحَ خِلَافَهُ وَأَطَالَ فِيهِ بِمَا لَا يَجِبُ دِي . وَخَلْفَ الْمَقَامِ بِالنِّسْبَةِ لِسَنَةِ الطَّوَايفِ أَفْضَلُ مِنْ دَاخِلِ الْكَعْبَةِ لِلاتِّبَاعِ وَمِرَاعَاةِ لِقَوْلِ الثَّوْرِيِّ بِوُجُوبِ فَعْلِهِمَا ثُمَّ ، وَمَا نَظَرَ بِهِ الْإِسْنَوِيُّ فِي ذَلِكَ يَرُدُّ بِقَوْلِهِمُ النَّفْلُ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ مِنْهُ دَاخِلِ الْكَعْبَةِ كَمَا بَيَّنَّتُهُ وَهَذَا أَوَّلَى مِنْهُ .

(قَوْلُهُ فِي الْحِجْرِ) أَيْ تَحْتَ الْمِزَابِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ فَهُوَ أَفْضَلُ أَجْزَاءِ الْحِجْرِ

يَقُولُ فِي السُّجْدِ ، وَالْآفِي الْحَرَمِ ، وَالْآفِي فَخَارِجِ الْحَرَمِ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَهَا مَكَانٌ وَلَا زَمَانٌ ، بَلْ يُجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَهُمَا بَعْدَ رُجُوعِهِ إِلَى وَطَنِهِ وَفِي غَيْرِهِ وَلَا يُفَوْتَانِ مَا دَامَ حَيًّا ، وَسَوَاءٌ قُلْنَا هُمَا وَاجِبَتَانِ أَوْ سُنَّتَانِ فَلَيْسَ رُكْنًا فِي الطَّوَافِ وَلَا شَرْطًا لِصِحَّتِهِ بَلْ يَصَحُّ بِدُونِهِمَا ، وَلَا يُجَبِّرُ تَأْخِيرُهُمَا وَلَا تَرْكُهُمَا بِدَمٍ وَلَا غَيْرِهِ ، لَكِنْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يُسْتَحَبُّ إِذَا أُخِرَ هُمَا أَنْ يُرِيقَ دَمًا . وَتَمْتَأَزُ هَذِهِ الصَّلَاةُ عَنْ غَيْرِهَا بِشَيْءٍ وَهُوَ أَنَّهَا تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ ، فَإِنَّ الْأَجِيرَ يُصَلِّيهِمَا عَنِ التَّأْخِيرِ ، هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ . وَمِنْ أَهْمَابِنَا مَنْ قَالَ إِنَّ

لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنَّهُ مَصْلَى الْأَخْيَارِ . وَالْقَوْلُ بَأَنِ الْمَرَادُ بِتَحْتَ الْمِزَابِ جَمِيعَ الْحَجَرِ بَعِيدٌ لَا يَعُولُ عَلَيْهِ . وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ فِعْلَهُمَا دَاخِلُ الْكَعْبَةِ أَفْضَلُ مِنْ فِعْلِهِمَا تَحْتَهُ لِأَنَّهُ قَطْعِيٌّ وَمَا تَحْتَ الْمِزَابِ ظَنِّي . ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ صَرَحَ بِذَلِكَ . وَتَقْدِمُ جِهَةٌ بَابِ الْكَعْبَةِ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْمَسْجِدِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ إِلَيْهَا أَفْضَلُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ . وَبِمَا تَقَرَّرَ وَغَيْرِهِ يَعْلَمُ أَنَّ الْأَفْضَلَ فِعْلَهُمَا خَلْفَ الْمَقَامِ ثُمَّ فِي الْكَعْبَةِ ثُمَّ تَحْتَ الْمِزَابِ ثُمَّ فِيمَا قَرَبَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْبَيْتِ ثُمَّ فِي بَقِيَّتِهِ ثُمَّ إِلَى وَجْهِ الْبَيْتِ ثُمَّ مَا قَرَبَ إِلَى الْبَيْتِ بِتَفْصِيلِهِ الْآتِي ثُمَّ فِي بَقِيَّةِ الْمَسْجِدِ ثُمَّ فِي بَيْتِ خُدَيْجَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا ثُمَّ فِي بَقِيَّةِ مَكَّةَ ثُمَّ فِي الْحَرَمِ .

(قَوْلُهُ لَكِنْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَسْنُ إِزَاقَةَ الدَّمِ وَإِنْ صَلَّاهُمَا فِي الْحَرَمِ وَهُوَ مُتَجِهٌ وَيَظْهَرُ ضَبْطُ التَّأْخِيرِ بِمَا تَنْقَطِعُ بِهِ نَسَبَتُهُمَا عَنْهُ عَرَفًا . وَلَوْ عَجَزَ عَنْ إِزَاقَةِ الدَّمِ فَهَلْ هُوَ كَدَمِ التَّخْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ أَوْ التَّرْتِيبِ وَالتَّقْدِيرِ ، لَمْ يَصْرَحُوا فِيهِ بِشَيْءٍ وَكُلُّهُ مُحْتَمَلٌ . نَعَمْ إِنْ ثَبَتَ قَوْلُ بوجوب الدم بالتأخير اتجه الثاني .

(قَوْلُهُ بِشَيْءٍ) ضَمُّ إِلَيْهِ التَّرَكُّشِ أَشْيَاءَ أُخَرَ كَتَوَقُّفِهَا ابْتِدَاءً لَا انْتِهَاءً . وَمَزِيَّةُ فِعْلِهِمَا خَلْفَ الْمَقَامِ عَلَيْهِ فِي الْكَعْبَةِ بِخِلَافِ سَائِرِ النَّوَافِلِ وَبِاحْتِيَاجِهَا لِنِيَّةٍ بِخِلَافِ سَائِرِ سُنَنِ الْحَجِّ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ سَنَةُ الْإِحْرَامِ مِثْلُهَا مِنْ حَيْثُ تَوَقَّفُ ثَوَابِهَا عَلَى النِّيَّةِ دُونَ سَقُوطِ الطَّلَبِ وَتَدَاخُلِهَا إِذَا فَعَلَهَا عَقِبَ أَصَابِعٍ إِذْ لَيْسَ لَنَا صَلَاةٌ يَتَكَرَّرُ سَبَبُهَا وَيَتَدَاخَلُ إِلَّا هَذِهِ .

(قَوْلُهُ فَإِنَّ الْأَجِيرَ يُصَلِّيهِمَا عَنِ الْمُسْتَأْجِرِ) مِثْلُهُ وَلِي غَيْرِ الْمُمِيزِ وَالْمُجَنُّونَ .

صَلَاةَ الْأَجِيرِ تَنْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ . وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَطُوفَ طَوَائِفِينَ أَوْ أَكْثَرَ اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَقَبَ كُلِّ طَوَافٍ رَكَعَتَيْنِ ، فَلَوْ طَافَ طَوَائِفِينَ أَوْ أَكْثَرَ بِلَا صَلَاةٍ ثُمَّ صَلَّى لِكُلِّ طَوَافٍ رَكَعَتَيْنِ جَازَ لَكِنْ تَرَكَ الْأَفْضَلَ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى مِنْهُمَا بَعْدَ الْقَائِمَةِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَفِي الثَّانِيَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، وَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ إِنْ صَلَّاهُمَا لَيْلًا ، وَيُسِرُّ إِنْ كَانَ نَهَارًا . وَإِذَا قُلْنَا إِنَّهُمَا سَنَةٌ فَصَلَّى فَرِيضَةً بَعْدَ الطَّوَّافِ أَجْزَأُهُ عَنْهُمَا كَتَحِيَّةٍ

(قَوْلُهُ يَصْلِيهِمَا) أَى وَجوباً عَلَى قَوْلِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ إِذِ الْمَقْشُودُ عَلَيْهِ فِي الْإِجَارَةِ الْوَاجِبَاتُ وَالسَّنَنُ ، لَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَا أَحْسَبُ الْأُتَمَّةَ يَسَاعِدُونَهُ عَلَى ذَلِكَ ، وَالْأَوَّجَهُ الْأَوَّلُ ، فَقَدْ صَرَحَ الْمَاورِدِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ بِمَا يُوَافِقُهُ حَيْثُ قَالَ لَوْ تَرَكَ طَوَافَ الْقُدُومِ وَنَحْوَهُ الَّذِي لَا يُوجِبُ الدَّمَ فَعَلِيهِ أَنْ يَرُدَّ قِسْطَهُ مِنَ الْأَجْرَةِ قَوْلًا وَاحِدًا لِأَنَّهُ عَمِلَ فِي مُقَابَلَةِ عَرْضٍ لَمْ يَأْتِ بِهِ وَلَا يَبِيدُهُ ، وَمَرَّ فِي حِجِّ الْأَجِيرِ بَيَانُ السَّنَنِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ الْإِتْيَانُ بِهَا .

(قَوْلُهُ عَنِ الْمُسْتَأْجِرِ) أَى وَلَوْ مَعْضُوبًا كَمَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ ، وَرَدَّ قَوْلَ الْإِسْنَوِيِّ كَالْحَبِّ الطَّرِيِّ أَنَّ الْمَعْضُوبَ يَصْلِيهِمَا فِي بَلَدِهِ بَأَنِ هَذِهِ الصَّلَاةُ تَفْعَلُ عَنِ الْمَحْجُوجِ عَنْهُ تَبَعًا لِلطَّوَّافِ حَيًّا كَانَ أَوْ مَيِّتًا .

(قَوْلُهُ فَلَوْ طَافَ طَوَائِفِينَ الْخ) يَكْفِي أَيْضًا رَكَعَتَانِ عَنْ جَمِيعِ الْأَسَابِيعِ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةِ كَمَا فِي الْجَمْعِ بِنَاءُ أَنَّهَا سَنَةٌ وَإِلَّا لَمْ يَكْفِ وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ سَنَةُ الطَّوَّافِ .

(قَوْلُهُ لَيْلًا) أَى وَمَا يَتَّبِعُهُ مِنَ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَالْمُرَادُ بِالْجَهْرِ أَنْ يَسْمَعَ غَيْرَهُ وَلَا يَزِيدُ فِيهِ إِنْ شَوَّشَ عَلَى أَحَدٍ . وَقَوْلُهُمُ الْأَفْضَلُ فِي النَّافِلَةِ التَّوَسُّطُ بَيْنَ الْإِسْرَارِ وَالْجَهْرِ مَحَلُّهُ فِي النَّافِلَةِ الْمَطْلُوقَةِ فَسَقَطَ مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجَهْرِ هُنَا أَوَّلُ مَرَاتِبِهِ وَهُوَ الْمُرَادُ مِنَ التَّوَسُّطِ بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ أ هـ .

(قَوْلُهُ وَإِذَا قُلْنَا إِنَّهُمَا سَنَةٌ الْخ) هُوَ الْمَنْقُولُ الْمَعْتَمَدُ ، وَلَا تَغْتَرُّ بِمَنْ أَطَالَ فِي خِلَافِهِ . وَكَالْفَرِيضَةِ كُلِّ صَلَاةٍ كَمَا مَرَّ فِي سَنَةِ الْإِحْرَامِ وَغَيْرِهَا ، وَقَدْ عَلِمْتَ بِمَا قَدَّمْتَهُ ثُمَّ أَنَّ مَعْنَى الْإِجْرَاءِ أَنَّهَا إِنْ نَوَيْتَ مَعَ ذَلِكَ حَصَلَ الثَّوَابُ وَإِلَّا سَقَطَ الطَّلِبُ ، وَبِهِ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ طُولِ الزَّمَنِ وَقَصَرِهِ وَخَارِجِ الْحَرَمِ وَدَاخِلِهِ ، وَأَنْ طَلَبَهَا يَسْقُطُ بِفَعْلٍ . صَلَاةٌ بَعْدَ الطَّوَّافِ وَإِنْ نَوَى تَأْخِيرَهَا أَوْ كَانَ غَافِلًا عَنْهَا ، وَلَا يَنَاقِشُ تَشْبِيهَهَا بِهَا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ قَوْلُهُمْ لَا تَسْقُطُ مَا دَامَ حَيًّا أَى وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهَا سَنَةٌ كَمَا يَصْرَحُ بِهِ كَلَامُهُمْ ، لِأَنَّهُ وَإِنْ تَرَكَ غَيْرَهَا مِنْ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ تَعْدِيًا فَطَلَبَهَا

المسجد ، نَصَّ عليه الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي الْقَدِيمِ . وَقَالَ الصِّدْلَانِيُّ مِنْ أَصْحَابِهِ وَاسْتَبَعْدَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالْاِخْتِيَاظُ أَنَّ يُصَلِّيَهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . وَنُتَخِبَ أَنْ يَدْعُوَ عَقِبَ صَلَاتِهِ هَذِهِ خَلْفَ الْقَامِرِ بِمَا أَحَبَّ مِنْ أُمُورِ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى .

يَاقُ إِلَى أَنْ يَمُوتَ ، فَلَا يَقَالُ لَوْ كَانَتْ تَسْقُطُ بِغَيْرِهَا كَالْتَحِيَةِ لِمَا حَسَنَ ذَلِكَ فِي الْبَعِيدِ الدَّارِ الَّذِي يُصَلِّي إِلَّا أَنْ يَقَالُ تَسْقُطُ بِغَيْرِهَا إِذَا كَانَ ذَاكِرًا لَهَا أَوْ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ تَأْخِيرَهَا أَنْتَهَى . فَتَأْمَلُ ذَلِكَ تَعْلَمُ الْجَوَابَ عَنْ تَرْدِيدَاتٍ طَوِيلَةٍ وَقَعَتْ لِلْأَذْرَعِيِّ هُنَا . ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ صَرَحَ فِي سَقُوطِ التَّحِيَةِ بِغَيْرِهَا بِأَنْ عَمِلَهُ مَا لَمْ يَنْفَعِهَا وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَ أَنَّ مَحَلَّ سَقُوطِ سَنَةِ الطَّوَافِ بِغَيْرِهَا مَا لَمْ يَنْفَعِهَا ، وَلَا يَشْكَلُ عَلَى تَشْبِيهِهَا بِالتَّحِيَةِ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ طَافَ أَسَابِيعُ ثُمَّ صَلَّى لِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ جَازَ لِأَنَّ هَذِهِ امْتَاَزَتْ عَنِ التَّحِيَةِ كَغَيْرِهَا وَبِمَا مَرَّ وَبَغَيْرِهِ كَالْجَهْرِ لَيْلًا وَحِكَايَةِ قَوْلِ فِيهَا بِالرُّجُوبِ فَرُوعِي لِأَنَّ الْقَائِلَ بِهِ يَشْتَرِطُ لِكُلِّ طَوَافٍ رَكْعَتَيْنِ كَمَا مَرَّ فَجُوزَ ذَلِكَ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِهِ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ مَرَاعَاتِهِ فِي هَذَا مَرَاعَاتِهِ فِي اشْتِرَاطِ نِيَّةٍ مُسْتَقِلَّةٍ إِذْ الْقَصْدُ وَقُوعُ صَلَاةٍ بَعْدَهُ ، وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ أَنَّهَا لَا تَتَأَدَّى بِرَكْعَةٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَمِثْلُهَا فِي ذَلِكَ سَنَةِ الْإِحْرَامِ وَالِاسْتِخَارَةِ وَنَحْوِهَا . وَقَوْلُهُ وَقَالَ الصِّدْلَانِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا أَفَادَ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ الصِّدْلَانِيَّ لَمْ يَفْرُدْ بِذَلِكَ بَلْ ذَكَرَهُ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ وَعَدَدٌ مِنْهُمْ جَمَاعَةٌ .

(قَوْلُهُ وَاسْتَبَعْدَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ) رَدَّهُ فِي الْمَجْمُوعِ بِأَنَّهُ شَاذٌ وَبِأَنَّهُ دَعَاؤُهُ انْفِرَادَ الصِّدْلَانِيَّ بِهِ عَجِيبٌ .

(قَوْلُهُ بِمَا أَحَبَّ) أَيْ بَعْدَ دَعَائِهِ بِمَا وَرَدَ عَنْهُ ﷺ وَهُوَ اللَّهُمَّ هَذَا بَلَدُكَ الْحَرَامُ وَالْمَسْجِدُ الْحَرَامُ وَبَيْتُكَ الْحَرَامُ وَأَنَا عَبْدُكَ ابْنُ عَبْدِكَ ابْنُ أُمْتِكَ أَتَيْتُكَ بِذُنُوبٍ كَثِيرَةٍ وَخَطَايَا جَمَّةٍ وَأَعْمَالٍ سَيِّئَةٍ وَهَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بَكَ مِنَ النَّارِ أَرَى إِبْرَاهِيمَ أَوْ نَفْسَهُ عَلَى مَا مَرَّ فَاعْفُ رَحْمَةً لِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ اللَّهُمَّ إِنَّكَ دَعَوْتَ عِبَادَكَ إِلَى بَيْتِكَ الْحَرَامِ وَقَدْ جِئْتُ طَالِبًا رَحْمَتِكَ مُبْتَغِيًا مَرْضَاتِكَ وَأَنْتَ مُنْتَّ عَلَى ذَلِكَ فَاعْفُ رَحْمَةً لِي وَارْحَمْنِي إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . وَأَخْرَجَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ كَالْأَزْرَقِيِّ خَبَرَ أَنَّ آدَمَ لَمَّا أَهْبَطَ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ سِرِّي وَعِلَانِيَّتِي فَاقْبَلْ مَعْذِرَتِي وَإِنَّكَ تَعْلَمُ حَاجَتِي فَاعْطِنِي سَوْلى وَتَعْلَمُ مَا عِنْدِي فَاعْفُ رَحْمَةً لِي ذُنُوبِي اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ إِيمَانًا يَبَاشِرُ قَلْبِي وَيَقِينًا صَادِقًا حَتَّى أَعْلَمَ أَنَّهُ لَنْ يُصِيبَنِي إِلَّا مَا كَتَبْتَ لِي وَارْضَنِي بِمَا قَضَيْتَهُ عَلَيَّ ، فَأَوْحِ إِلَهُ تَعَالَى إِلَيْهِ قَدْ دَعَوْتَنِي دَعَاءَ اسْتَجَابَ لَكَ بِهِ وَلَنْ يَدْعُوَنِي أَحَدٌ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ مِنْ بَعْدِكَ إِلَّا اسْتَجَبْتَ لَهُ وَغَفَرْتَ لَهُ ذُنُوبَهُ

وفرجت همومه وانجرت له من وراء كل تاجر وأتمه الدنيا وهي راحة وإن كان لا يريدنا
وفي رواية أنه دعا بذلك في الملتزم . وفي كتاب ابن أبي الدنيا أنه دعا بنحوه بين البغاثين ،
ولا منافاة لاحتمال أنه كرر الدعاء به في تلك الأماكن .

﴿ فائدة ﴾ نقل الأزرقي عن جمع من السلف أن موضع المقام الآن هو موضعه في الجاهلية.
وفي عهده ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ثم ذهب به السيل في خلافة عمر فجعل في
وجه الكعبة حتى قدم عسر فردّه بمحضر من الناس . وقول مالك إنه كان في عهده ﷺ
وأبي بكر ملصقاً بالبيت اعترضه الحب الطبري بأن سباق حديث جابر رضي الله عنه الصحيح
الطويل وما روى عنه يشهد للأول . قال وقد ورد أنه ﷺ صلى ركعتي الطواف في أماكن
حول البيت كحاشية المطاف تجاه الحجر الأسود وحاشيته مما يلي باب العمرة وقريب من
الركن الذي يلي الحجر من جهة باب الكعبة انتهى . واعترض بأن دليل الثاني والثالث ليس
فيه التقييد بركعتي الطواف وعلى تسليمه فينبغي أن يكون فعل ركعتي الطواف بأحد هذه
الثلاثة أولى من بقية المسجد بل ينبغي أن كل محل ورد عنه ﷺ أنه صلى فيه ولو نفلاً
مطلقاً أن يكون أفضل من غيره ، فن ذلك كما ذكره الحب عند باب الكعبة لحديث أمثلي
جبريل عند بابها ، وفي وجهها لحديث فلما خرج أي النبي ﷺ منها ركع قبل البيت ،
واعترضه التقي القاسي بأن كلامه يوم اختلافهما . والذي يدل عليه كلام الأزرقي اتحادهما ،
ثم حكى فيه خلافاً هل هو عندها في نصف الحفرة المرحمة في وجهها مما يلي الحجر بسكون الجيم
أو خارج الحفرة مقدار ذراعين وثلاث ذراع بالحديد مما يلي الحفرة من جهة الحجر بسكون
الجيم أيضاً ، ثم حكى عن ابن خليل المكي ما يؤيد الثاني وعن ابن عبد السلام وارتضاء
ابن عجيل اليمنى وقال إنه حققه بطريق الكشف أن صلاة جبريل بالنبي ﷺ الصلوات
الخمس حين فرضت كانت بتلك الحفرة وهو يؤيد الأول ، لكن قال ابن جماعة لم أر ذلك
لغير ابن عبد السلام وفيه بعد انتهى . والذي يميل إليه كلام التقي القاسي موافقة ابن عبد السلام
وترجيح الأول ومن ذلك بين البغاثين ، فالصلاة في هذه الأماكن فرضها ونقلها إذا لم
يعارضها موقف في صف أول ونحوه أفضل منها في غيرها سواء سنة الطواف وغيرها ،
وبذلك مع ما قدمته يعلم ما في قول المصنف وغيره فإن لم تفعل في المسجد .

﴿ فائدة أخرى ﴾ قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : الطواف أفضل أركان الحج
حتى الوقوف لأنه مشبه بالصلاة ومشتمل عليها ، والصلاة أفضل من الحج ، والمشتمل على
الأفضل أفضل ، ولا حجة في خبر الحج عرفة على أفضلية الوقوف لأننا نقدر أمراً مجمعا عليه

وهو إدراك الحج وقوف عرفة انتهى . ولك أن تقول ورد في الوقوف من حقائق القرب ولطائف الإحسان ما لم يرد في غيره ، وكونه مشبهاً بالصلاة لا يقتضى أفضليته على الوقوف وكون المشتغل على الأفضل أفضل ممنوع ، وتقدير ما ذكر في الخبر لا دليل عليه . ثم رأيت في الجواهر مع كونه نقل ما ذكره الشيخ هنا عنه قال بعد ذلك بأوراق الوقوف أعظم أركان الحج ، وهو ظاهر فيما ذكرته ، وإن أمكن تأويله بما بوافق الشيخ . ورأيت الزركشي قال بعد كلام الشيخ وفيه نظر ، بل أفضلها الوقوف لخبر الحج عرفة ولهذا لا يفوت الحج إلا بفواته ولم يرد غفران الذنوب في شيء ماورد فيه ، فالصواب القطع بأنه أفضل الأركان انتهى . وقول شيخنا زكريا الأوجه ما قال ابن عبد السلام لتصریح الأصحاب بأن الطواف قرينة في نفسه بخلاف الوقوف فيه نظر ، فإنه وإن كان كذلك لكنه اختص بخصوصيات لم يشرك فيها غيره . قيل ويمكن الجمع بين الكلامين انتهى . وكأن وجهه أن الوقوف أعظم من حيث توقف حصول الحج عليه وفواته بخلاف الطواف ، والطواف أفضل من حيث أنه يشترط فيه من شروط الصلاة ما لا يشترط في الوقوف . وهذا وإن كان له وجه لكن المقام يأباه .

﴿ الفصل الثالث في السعي وما يتعلق به ﴾

إذا فرغ من ركعتي الطواف فالتفت أن يرجع إلى الحجر الأسود فيستلمه ثم يخرج من باب الصفا إلى السعي . ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ . وذكر للأردني في كتابه العادي أنه إذا استلم الحجر استحب أن يأتي الملتزم ويدعو فيه ويدخل الحجر فيدعو فيه تحت اليزاب . وظاهر الحديث الصحيح وهو قول جماعة أصحابنا وغيرهم أن لا يشتغل عقيب الصلاة

﴿ الفصل الثالث في السعي ﴾

(قوله فيستلمه) أي وقبله ويسجد عليه ثلاثاً فهن أخذاً من قولهم يختم بما بدأ به . ومن إلحاق الشافعي رضي الله عنه لذلك بحالة الابتداء وبالتفصيل صرح القاضي أبو الطيب وصاحب الذخائر واعتمده الزركشي كالأذرع لما أخرجه الحاكم وصححه أنه ﷺ لما فرغ من طوافه قبله ووضع يديه عليه ومسح بهما وجهه . وكأن صاحب البيان أخذ قوله هنا فيستلمه بيده ومسح بهما وجهه من هذا الحديث . قال الزركشي وفي مسند أحمد بإسناد صحيح أنه ﷺ رمل ثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر إلى أن قال ثم عاد إلى الحجر ثم ذهب إلى زمزم فشرب منها وصب منها على رأسه ثم رجع فاستلم الركن ثم رجع إلى الصفا . قال فينبغي فعل ذلك كله وهو وجه من حيث الدليل ، لكن مقتضى كلام المصنف الآتي في رد كلام الغزالي وابن جرير خلاف ذلك . ومع ذلك فينبغي أن يحمل قول الراوي ثم عاد إلى الحجر على أن ذلك كان آخر الطواف ، وقوله ثم عاد لزمزم على أنه كان بعد فراغه من ركعتي الطواف . واعلم أن ابن جماعة طعن في صحة هذا الحديث والذي قبله ، وعلى تسليم ما ذكره فالدلالة فيهما باقية لأن غاية الأمر أنهما ضعيفان والضعيف يعمل به في مثل ذلك إجماعاً .

(قوله وظاهر الحديث الصحيح إلخ) هو المعتمد كما بينته في المجموع وأطال في تشديد التكبر على القائل بخلافه كالماوردي ومن ذكر معه وما أورده البيهقي مما يؤيد ما قاله الغزالي قال الزركشي ضعيف مع أنه يحتمل أنه لم يكن هناك سعي . وروى الطبراني في الكبير حديثاً فيه أن الالتزام بعد ركعتي الطواف لم تكن الصحابة تفعله ، وبه يرد ما قاله ابن جرير ، وما قاله الماوردي لم أر ما يشهد له . ومن قال كالزركشي إن فيما مر عن البيهقي ما يشهد له

إِلَّا بِالاسْتِلامِ ثُمَّ الْخُرُوجُ إِلَى السَّعْيِ . وَذَكَرَ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّيْرُ أَنَّهُ يَطُوفُ
ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْهِ ثُمَّ يَأْتِي الْمُتَلَزَّمَ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى التَّحَجُّرِ الْأَسْوَدِ فَيَسْتَلِمُهُ ثُمَّ
يَخْرُجُ إِلَى السَّعْيِ . وَذَكَرَ الْغَزَالِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ يَأْتِي الْمُتَلَزَّمَ إِذَا قَرَعَ
مِنَ الطَّوَافِ قَبْلَ رَكَعَتَيْهِ ثُمَّ يُصَلِّيهِمَا . وَالْمُخْتَارُ مَا سَبَقَ . ثُمَّ إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ
إِلَى السَّعْيِ فَالسَّعْيُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ بَابِ الصَّفَا وَيَأْتِيَ سَفْحَ جَبَلِ الصَّفَا فَيَصْعَدُ
قَدْرَ قَامِهِ حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ وَهُوَ يَرَى لَهُ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ بَابِ الصَّفَا

فقد أبعد ، لأن الذي فيه فلما فرغ من طوافه التزم ما بين الباب والحجر ، وهذا ظاهر في
الالتزام بعد الطواف وقبل ركعتيه وهو الذي يقوله الغزالي لا فيما بعد الركعتين وهو الذي
يقوله الماوردي .

(قَوْلُهُ فَيَصْعَدُ) أَيْ الذَّكَرُ الْمُحَقَّقُ أَمَّا الْمَرْأَةُ وَالْحَتَّى فَلَا يَصْعَدَانِ كَمَا فِي التَّنْبِيهِ وَتَحْرِيرِ
الْجُرْجَانِيِّ وَشَافِيهِ . قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَنَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ فِي الْمَرْأَةِ عَنِ الْمَاورِدِيِّ وَأَقْرَبَهُ فِيهِ
إِنْ صَحَّ رَدُّ لِقَوْلِ الْإِسْنَوِيِّ لَيْسَتْ الْمَسْئَلَةُ فِي الْمَهْذَبِ وَلَا فِي شَرْحِهِ وَمَا يَخْتَصُّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ فَصَّلَ
بَيْنَ أَنْ يَكُونَا بَخْلُوةً أَوْ بِمَحْضَرَةٍ مُحَرَّمٍ وَبَيْنَ أَنْ لَا كَجَهْرِ الصَّلَاةِ لَمْ يَبْعُدَ رَدُّدَتِهِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ
بِمَا هُوَ جَلِي . وَيُرَدُّ أَيْضاً بِأَنَّ الْجَهْرَ صِفَةٌ تَابِعَةٌ لِلْقِرَاءَةِ الْمَطْلُوبَةِ مِنْهُمَا وَالرَّقْيُ هُنَا سَنَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ
وَيُغْتَفَرُ فِي التَّابِعِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْمَتَّبِعِ . وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ قَضِيَّةٌ لِإِطْلَاقِ الْجَمْهُورِ عَدَمَ الْفَرْقِ .
وَأَيْضاً فَإِنَّهَا تَخْتَلِفُ بِالرَّقْيِ كَالرَّجُلِ ، وَلِخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ فِي وَجُوبِهِ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ حَيْثُ
إِطْلَاقُهُمْ وَإِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ رَجِيحُهُ حَيْثُ كَانَ هُنَاكَ شَكٌّ مَعْ عَدَمِهِ .

(قَوْلُهُ حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ) أَيْ مِنْ بَابِ الصَّفَا لَا مِنْ أَعْلَى جِدَارِ الْمَسْجِدِ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ .
قَالَ الْأَصْحَابُ لِلْحَدِيثِ جَابِرٌ فِي مُسْلِمٍ أَنَّهُ ﷺ بَدَأَ بِالصَّفَا وَرَقِيَ عَلَيْهِ حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ وَكَذَلِكَ
فَعَلَ فِي الْمَرْوَةِ ، وَظَاهَرُ كَلَامِهِمْ وَالْحَدِيثُ أَنَّ عِلَّةَ الرَّقْيِ رُؤْيَا الْبَيْتِ وَهُوَ الْآنَ يَرَى مِنْ
غَيْرِ رَقْيٍ عَلَى دَرَجِ الصَّفَا ، وَمَنْ ثُمَّ قَالَ الرُّضِيُّ بْنُ خَلِيلٍ الْمَكِّيُّ وَتَبِعَهُ الزُّرْكَانِيُّ وَغَيْرُهُ وَقَدْ
كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ يعلو الْوَادِي لِأَنَّ الدَّرَجَ قَدْ كَانَتْ كَثِيرَةً وَكَانَ الْوَادِي نَازِلًا حَتَّى إِنْ
الشَّخْصُ كَانَ يَصْعَدُ دَرَجًا كَثِيرَةً لَيَرَى الْبَيْتَ ، بَلْ قِيلَ إِنْ الْفَرَسَانِ كَانَتْ تَمُرُّ فِي الْمَسْجِدِ
وَالرَّمَاحُ قَائِمَةٌ فَلَا يَرَى مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا رَمُوسَهَا وَأَمَّا الْيَوْمُ فَيَعْرِى مِنْ غَيْرِ رَقْيٍ عَلَى شَيْءٍ مِنَ
الدَّرَجِ ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ عَلَى الصَّفَا ثِنْتَيْ عَشْرَةَ دَرَجَةً وَعَلَى الْمَرْوَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ دَرَجَةً وَكَانَ الْبَيْتُ

يرى إذا رقى عليها فحالت الأبنية ، لكن يأتي في كلام المصنف ما يفهم أن الرق معلل بعلمين الخروج من الخلاف والتيقن وحينئذ فيسن الرقى وإن رأى البيت بدونه للخروج من القول بوجوبه قدر قامة وإن حصل اليقين بدونها كما اقتضاه كلام الروضة وأصلها ، لكنه في المجموع نقل ذلك عن البغوى ثم قال والمشهور على هذا القول أن الواجب صعود قدر يسير ليتيقن قطع جميع المسافة كما يجب غسل جزء من الرأس في غسل الوجه ، وردده الماوردى بأن اليقين يحصل بإلصاق عقبه بما يذهب منه وأصابعه بما يذهب إليه ، وكأن هذا هو مأخذ الجلال الطبرى حيث قال تبعاً لابن خليل المذكور ، وقيل الرقى على الصفا شرط وليس كذلك بل القصد باشرطه عند من قال به استيعاب ما بين الصفا والمروة وهذا يحصل من غير رقى فإنه إذا ألزق رجله أو رجل مركوبه بآخر درج الصفا ودخل من تحت العقد المشرف على المروة فقد استوعب ما بينهما . ثم قال على أن اليوم بعض درج الصفا وهو خمس أو ست منها قد اندفن بالتراب وربت عليه الأرض فالواقف على الأرض ملاصقاً لسفل ما ظهر من الدرج أو قريباً منه يصدق عليه أنه راق باعتبار هذا المعنى ولو كان راكباً انتهى . والقائل باشرط الرقى لا يخصه بالصفا بل المروة عنده كذلك ، لكن الجلال إنما خص الصفا بذلك لأنها التي وقع الكلام فيها بين العلماء ، وأما المروة فقد اتفقوا على أن العقد الكبير المشرف الذى بوجهها هو حدها لقول المحب الطبرى قد تواتر كونه حدها بنقل الخلاف عن السلف وتطابق الناسكون عليه . ثم قال فينبغى للساعى أن يمر تحته ويرقى على البناء المرتفع على الأرض . قال التقي القاسى والبناء المرتفع الذى أشار إليه كهية الدكة وله درجة . وبما ذكره ابن خليل مع تقدمه على عصر المصنف والجلال الطبرى يعلم أن ما يأتي في كلام المصنف الموافق لما في المجموع من أن بعض الدرج محدث فليحذر من أن يخلفها ورائه فلا يصح سعيه حينئذ بل ينبغى أن يصعد الدرج حتى يستيقن انتهى . إنما كان يتعين التحرز عنه فيما مضى قدماً من الأزمنة قبل علو الأرض على بعض الدرج الحادث وغيره أما بعد ذلك فلا وأن المصنف إنما ذكر ذلك بحسب حال الدرج القديم قبل علو الأرض ودفن بعض الدرج كما تقرر ، ويؤيد ذلك ما ذكره التقي القاسى حيث قال إنه كشف عن ذلك فوجد تحت الفرشة السفلى من درج الصفا وهى التى تتصل بالأرض اليوم ثمان درجات مدفونة ثم فرشة أخرى ثم درجتين تحتهما حجر كبير وأن ما ذكره الأزرقى في ذرع ما بين الركن الأسود والصفا موافق لمبدأ الدرج الظاهر اليوم لا لمبدأ الدرج المدفون انتهى . وكأن هذا هو السبب في دفن ذلك الدرج الذى كشف عنه القاسى وهو سبب ظاهر فإن الأزرقى هو إمام هذا الشأن فحيث ذكر ذلك الذرع القاضى

لَا مِنْ فَوْقَ جِدَارِ الْمَسْجِدِ بِخِلَافِ الرِّوَاةِ ، فَإِذَا صَعِدَ اسْتَقْبَلَ النُّكْبَةَ وَهَلَّلَ
وَكَبَّرَ فَيَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَانَا ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ
يُحْيِي وَيُمِيتُ يَدْرُسُ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ
أَنْجَزَ وَعْدَهُ وَنَعَرَ عِندَهُ هَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا تَبْدُ إِلَّا إِيَّاهُ
مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ . ثُمَّ يَدْعُو بِمَا أَحَبَّ مِنْ أَسْمَاءِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا .

بمختلف جميع الدرج المدفون غلب على الظن صدق من قال إن ثم درجاً محدثاً فيتعين اجتنابه وأن مراده ذلك الدرج المدفون لا الظاهر اليوم ، وأن قول الجمال الطبري كابن خليل على أن اليوم إلخ لا يلائم ما ذكره الأزرق من الذرع المذكور وكان هذا هو سند ما ذكره المحب الطبري وهو معاصر المصنف حيث قال وبني في ذيل الصفا درج فينبغي أن يحيط مريد السعي بالرقى عليها فإن الأرض ربت بحيث يرى البيت من غير وقى . فقله فإن الأرض إلخ الذي هو بمنزلة التعليل لما قبله يبين أن مراده بالرقى على ما بين بذيل الصفا وجوب قطع مسافته بعد دفنه ولا يكتفى بالوصول لما حاذاه وإن أبصر منه البيت ، فعمل أن الدرج المشاهد اليوم ليس منه شيء بمحدث وأن سعى الراكب صحيح إذا ألتصق حافر دابته بالدرجة السفلى . والحاصل أن كلام الرضى بن خليل الظاهر فيه حديث مسلم المذكور والتابع له عليه الزركشي وغيره صريح في أن الثنتي عشرة درجة المدفونة المذكورة من الصفا وأن الوصول لما سامت آخرها يكتفى وإن بعد عن آخر الدرج الموجود اليوم بأذرع ، وفي هذا فسحة كثيرة لأكثر العوام فإنهم لا يصلون إلى آخر الدرج بل يكتفون بالقرب منه ، وأن كلام الجمال موافق لكلام الرضى لكن لا في الثنتي عشرة درجة بل في خمس أو ست منها لا غير ، وعليه فالفسحة للعوام موجودة فإن أحداً منهم لا يبعد غالباً عن آخر الدرج اليوم بقدر ما سامت خمس درجات من المدفونة ، وأن ظاهر كلام النووى هنا وفي المجموع وتبعه المحب أن الدرج المدفون الآن كله محدث وأن كلام الأزرق صريح فيه وأنه أعنى الأزرق أولى بالاعتماد من غيره ، وعليه تبطل تلك الفسحة المذكورة فيتعين اللصق بآخر الدرج للظاهرة اليوم . نعم ما اقتضاه كلام النووى والمحب من أنه لا يكتفى الوصول لآخر الدرج الظاهر اليوم بعيد والوجه الاكتفاء به كما يصرح به ما نقل عن الأزرق الذي تقرر أنه العمدة في هذا الشأن . هذا كله في درج الصفا وأما المروءة فقد اتفقوا فيها على ما سبق فالأمر فيه ظاهر .

وَحَسَنَ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُمَّ إِنَّكَ قُلْتَ وَقَوْلُكَ الْحَقُّ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ وَإِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِعَادَ ، وَإِنِّي أَسْأَلُكَ كَمَا هَدَيْتَنِي لِلْإِسْلَامِ أَنْ لَا تَنْزِعَهُ مِنِّي وَأَنْ تَتَوَقَّأَنِي مُسْلِمًا ، ثُمَّ يُضْمُّ إِلَيْهِ مَا شَاءَ مِنْ الدُّعَاءِ ، وَلَا يُكْبَى عَلَى الْأَصْحَحِ . ثُمَّ يُعِيدُ جَمِيعَ مَا سَبَقَ مِنْ الذِّكْرِ والدُّعَاءِ ثَانِيًا . ثُمَّ يُعِيدُ الذِّكْرَ ثَالِثًا . وَهَلْ يُعِيدُ الدُّعَاءَ مَعَهُ فِيهِ خِلَافٌ ، الْأَصَحُّ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ إِعَادَتُهُ ثَالِثًا ، قَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَنْزِلُ مِنَ الصَّغَا مُتَوَجِّهًا

(قوله فيقول إلخ) هو ما نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه أخذاً من أحاديث وآثار متفرقة منها حديث مسلم فوجد الله وكبر وقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم دعا بين ذلك وقال مثل هؤلاء ثلاث مرات . زاد أبو عوانة وابن المنذر والنسائي يحيى ويميت وإسنادها صحيح . وكون التكبير ثلاثاً رواه ابن المنذر بإسناد صحيح أيضاً . وزاد الرافعي بعد يحيى ويميت وهو حي لا يموت واعترض هو ويده الخير بأنهما لم يردا . (قوله وحسن) أي عند الأصحاب ورواه مالك في الموطأ عن ابن عمر رضي الله عنهما وزاد ابن المنذر وغيره عنه أدعية أخرى .

(قوله أن يقول) أي بعد الذكر في المرات الثلاث كما سيعلم من كلامه وسيأتي ما فيه واعلم أنه يؤخذ من كلام المصنف الآتي الذكر المقول على قرح ندب ما اعتاده العامة من قراءتهم على الصفا والمروة قوله تعالى إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر إلى علم وسيأتي بسط ذلك ثم إن شاء الله تعالى .

(قوله ما شاء من الدعاء) قال الأذري يبغي أن يكون بأمر الدين مندوباً متأكداً للتأسيه وبأمر الدنيا مباحاً كما ذكر في الصلاة .

(قوله ولا يلي) هو المعتمد ومن نقل عن الشافعي أنه يلي فهو قول له مرجوح .

(قوله الأصح أنه يستحب إعادته ثلاثاً) صححه في الروضة وصوبه في المجموع خلافاً للرافعي وكثير وإن كان ظاهر نص الأم يساعدهم ومال إليه الأذري والركشي ونازعا المصنف في قوله إن حديث مسلم صريح في الدعاء ثلاثاً قالاً بل حديث النسائي يدل لخلافه، ورد أن الذي يتحصل من مجموع رواية مسلم والنسائي هو ما ذكره المصنف فلا اعتراض عليه .

إِلَى الْمَرْوَةِ فَيَمْشِي حَتَّى يَبْقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمِيلِ الْأَخْضَرِ الْمُطْلَقِ بَفَسَاءِ الْمَسْجِدِ عَلَى بَسَائِرِهِ قَدْرُ سِتَّةِ أَذْرُعٍ ثُمَّ يَدْعِي سَمِيحاً شَدِيداً حَتَّى يَتَوَسَّطَ بَيْنَ الْمِلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ اللَّذَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي رُكْنِ الْمَسْجِدِ وَالْآخَرُ مُتَّصِلٌ بِدَارِ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، ثُمَّ يَتْرُكُ شِدَّةَ السَّعْيِ وَيَمْشِي عَلَى عَادَتِهِ حَتَّى يَصِلَ الْمَرْوَةَ فَيَصْعَدُ عَلَيْهَا حَتَّى يَظْهَرَ لَهُ الْبَيْتُ إِنْ ظَهَرَ ، فَإِنِّي بِالذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ كَمَا قُلْنَا عَلَى الصَّفَا . فَهَذِهِ مَرَّةٌ مِنْ سَبْعَةٍ . ثُمَّ يَعُودُ مِنَ الْمَرْوَةِ إِلَى الصَّفَا فَيَمْشِي فِي مَوْضِعٍ سَمِيحٍ فِي مَجْمَعِهِ وَيَسْتَقِي فِي مَوْضِعٍ سَمِيحٍ ، فَإِذَا وَصَلَ الصَّفَا صَعَدَهُ وَفَلَ كَمَا قُلْنَا أَوَّلًا ، وَهَذِهِ مَرَّةٌ ثَانِيَةٌ مِنْ سَبْعَةٍ . ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْمَرْوَةِ فَيَفْعَلُ كَمَا قُلْنَا أَوَّلًا ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الصَّفَا ، وَهَكَذَا حَتَّى يُكْمِلَ سَبْعَ مَرَّاتٍ يَبْدَأُ بِالصَّفَا وَيَنْتَهِي بِالْمَرْوَةِ .

(فرع في واجبات السعي وشروطه | وسننه وآدابه) أَمَّا وَاجِبَاتُهُ

(فرع) قَالَ الْعَزَبِيُّ جَمَاعَةٌ : كَرِهَ الشَّافِعِيُّ الْجُلُوسَ عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَالِدُّعَاءَ كَذَلِكَ مِنْ غَيْرِ عَذَرٍ أَنْتَهَى . وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ اخْتَرَعَ شِعَارًا لَمْ يَنْقُلْ . نَعَمْ قَدْ يُقَالُ فِيهِ مَا فِي مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ ﷺ لَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ ذَهَبَ إِلَى الصَّفَا فَقَامَ عَلَيْهَا وَدَعَا وَلَمْ يَكُنْ مُحَرَّمًا لِجَمَاعَةٍ ، وَاحْتِمَالُ أَنَّهُ لَبَّيَانُ الْجَوَازِ يَعَارِضُهُ أَنَّ الْأَصْلَ التَّأْسِي بِقَوْلِهِ وَأَفْعَالِهِ ﷺ ، حَالًا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ .

(قَوْلُهُ فَيَمْشِي إلخ) إِنَّمَا كَانَ ابْتِدَاءُ السَّعْيِ قَبْلَ بُلُوغِهِ الْمِيلَ بِسِتَّةِ أَذْرُعٍ لِقَوْلِ جَمَاعَةٍ إِنَّهُ كَانَ مَبْنِياً عَلَى مَتْنِ الطَّرِيقِ مَسَامِئاً لِابْتِدَاءِ السَّعْيِ الشَّدِيدِ وَكَانَ السَّبِيلُ يَهْدِمُهُ وَيَزِيلُهُ عَنْ مَحَلِّهِ فَرَفَعُوهُ إِلَى أَعْلَى رُكْنِ الْمَسْجِدِ وَلِذَلِكَ سَمِيَ مَعْلَقاً فَوْقَ مَوْضِعٍ مُتَأَخِّرٍ عَنْ مَبْدَأِ السَّعْيِ بِسِتَّةِ أَذْرُعٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَوْضِعاً أَلِيقَ مِنْهُ .

(قَوْلُهُ حَتَّى يَظْهَرَ لَهُ الْبَيْتُ إِنْ ظَهَرَ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ إِنْ جَعَلَ قَوْلُهُ إِنْ شَرْطاً لِقَوْلِهِ فَيَصْعَدُ أَنَّ الصُّعُودَ لِرُؤْيَا الْبَيْتِ إِنَّمَا كَانَ مُتَلَوِّباً فِي الزَّمَنِ الْمُتَقَدِّمِ وَأَمَّا الْآنَ فَلَا يُمْكِنُ شَيْءٌ مِنْهُمَا لَارْتِفَاعِ الْأَرْضِ وَحُلُوثِ الْأَبْنِيَةِ لِلْمَانَعِينَ مِنَ الصُّعُودِ وَالرُّؤْيَا كَذَا قِيلَ وَفِيهِ نَظَرٌ

فأرسله : أخذها أن يقطع جميع المسافة بين الصفا والمروة ، فلو بقي منها بعض خطوة لم يصح سعيه حتى لو كان راكباً اشترط أن يسير دأبته حتى تضع حافرهما على الجبل أو إليه حتى لا يبقى من المسافة شيء . ويجب على السائى أن يُلصق في الابتداء والانهاء رجله في الجبل بحيث لا يبتنى بينهما فُرجة فيلزمه أن يُلصق العقب بأصل ما يذهب منه ، ويلصق رأس أصابع رجله بما يذهب إليه فيلصق بالابتداء بالصفا عقبه والمروة أصابع رجله ، وإذا عاد عكس ذلك ، هذا إذا لم يصعد ، فإن صعد فهو الأكمل وقد زاد خيراً ، وليس الصعود شرطاً بل هو سنة مؤكدة ، ولكن بعض الدرج مُتخذٌ فليحذر أن يُخالفه ورأه فلا يتم سعيه ، وليصعد إلى أن يستبين . وقال بعض أصحابنا : يجب الرثى على الصفا والمروة بقدر فاقية ، إذا ضربت ، والصحيح المشهور أنه لا يجب لكن الاحتياط أن يصعد للخروج بين الحلال واليَقِين ، فاحفظ ما ذكرناه في تحقيق واجب المسافة فإن كثيراً من الناس يرجع بغير حج ولا عمرة لإخلافه بواجبه ، والله التوفيق .

لما مر من أن الصعود معلل بعلمين فينبغي الصعود وإن لم ير شيئاً . وقول المصنف إن ظهر شرط ليطهر لا يصعد كما هو ظاهر العبارة .

(قوله وبالمروة أصابع رجله) هذا باعتبار ما كان ، أما الآن فلا إلصاق في المروة لما مر من أن الدخول تحت عقدها كاف اتفاقاً .

(قوله ولكن بعض الدرج الخ) مر ما فيه .

(قوله وقال بعض أصحابنا) هو أبو حفص عمر بن الوكيل .

(الواجب الثاني للرب) فَيَجِبُ أَنْ يَبْدَأَ بِالصَّغَا ، فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ لَمْ يُحْسَبْ مَرْوَرُهُ مِنْهَا إِلَى الصَّغَا ، فَلَمَّا عَادَ مِنَ الصَّغَا كَانَ هَذَا أَوَّلَ سَمْعِهِ . وَبُشِّرَ لَمْ يُحْسَبْ فِي الْمَرْوَةِ الثَّانِيَةِ أَنْ يَدُونَ ابْتِدَاؤَهَا مِنْ الْمَرْوَةِ كَمَا سَبَقَ ، فَلَوْ أَنَّ لَنَا عَادِينَ الْمَرْوَةِ عَدَلَ عَنْ مَوْضِعِ السَّعْيِ وَجَعَلَ طَرِيقَهُ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِ وَابْتَدَأَ الْمَرْوَةَ الثَّانِيَةَ مِنْ الصَّغَا أَيْضًا لَمْ يَصِحَّ وَلَمْ يُحْسَبْ تِلْكَ الْآتَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ .

(الواجب الثالث إكمال عدد سمع مرات) يُحْسَبُ الذَّهَابُ مِنَ الصَّغَا مَرَّةً وَالْعُودُ مِنَ الْمَرْوَةِ مَرَّةً ثَانِيَةً ، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ الَّذِي قَطَعَ بِهِ جَاهِيزُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ فِي الْأَرْمَانِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَالْمُسْتَأْخِرَةِ . وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّهُ يُحْسَبُ الذَّهَابُ وَالْعُودُ مَرَّةً وَاحِدَةً ، قَالَهُ مِنْ أَصْحَابِنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ بَنْتِ

(قوله بقدر قامة) هو ما في الروضة وأصلها أيضاً لكن مر عن المجموع أن هذا نقل البغوى عنه وأن المشهور عنه وجوب صعود قدر يسير .

(قوله فيجب إلخ) علم منه أنه يجب أن يبدأ بالصفا في الأوتار وأن يعود من المروة في الأشفاق ، فلو بدأ في الثالثة مثلاً من المروة لغت وجعلت الرابعة ثالثة ، ومن ثم لو ترك السابعة بدأ بها من الصفا أو السادسة لغت السابعة ولزده سادسة من المروة وسابعة من الصفا ، أو الخامسة لغت السادسة وصارت السابعة خامسة فيكمل ، ذكره الغزالي وغيره . قالوا : ولو ترك ذراعاً من آخر السابعة أتى به أو من أولها استأنفها أو من أثنائها أتى بالمتروك وبما بعده منها أو من السادسة لغت السابعة ، ويتأني فيه التفصيل المأني .

(قوله وهذا قول فاسد إلخ) يفهم منه أنه لا بد من الخروج من خلافه وهو كذلك

الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنْصَلٍ بْنُ الْوَكِيلِ وَأَبُو بَكْرٍ الصَّرَفِيُّ ، وَهَذَا قَوْلٌ فَلَسَدٌ لَا اغْتِيَادَ بِهِ وَلَا نَظَرَ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُهُ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى ضَعْفِهِ لئَلَّا يَقْتَرَّ بِهِ مَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . قَالَ أَضْعَافًا : وَلَوْ سَمَى أَوْ طَافَ فِي الدَّيْرِ أَخَذَ بِالْأَقْلِّ وَلَوْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ أَنْبِيَاءٌ فَآخِزَهُ هَفَاةٌ بَيِّنًا نَبِيٌّ لَمْ يَلْزَمَهُ الْإِنْيَانُ بِهِ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ .

لأن الخلاف لا يراعى إلا إن قوى دليله أو مدركه بل الظاهر أنه لا يجوز لأنه إتيان بصورة عبادة يقصدها مع فسادها . ثم رأيت ما يأتي من إعادته وهو مقتضى الكرامة هنا دون الحرمة إلا أن يفرق .

(قوله أخذ بالأقل) أى إن شك فى أثناءهما أما بعد فراغها فلا يؤثر كالصلاة والوضوء بل أولى وكذا الشك فى شرط من شروطهما فإن كان فى أثناءهما ضرر أو بعد فراغها لم يضر وإن لم يتحلل فيما يظهر خلافا لما رجحه الأذرعى من أن الشك إن طرأ بعد التحلل لم يضر وإلا ضر . ويشهد بما قلته قولهم لو شك فى بعض الفاتحة قبل فراغها وجب عليه استئنافا أو بعده ولو قبل الركوع لم يجب بخلاف الشك فى أصل الإتيان بها فإنه يضر مطلقاً ما لم يسلم . وكلامهم مصرح بنظرهم إلى الفراغ من الركن المشكوك فيه لا إلى فراغ جميع العبادات . ويلزمه أنه لو شك فى ترتيبها أو موالاتها ولو بعد الركوع لزمه العودة إليها وهو - جل الفساد لأنهم إذا اغتفروا له الشك بعد فرائعها من الإتيان ببعض أجزائها فما ظنك بصفة تابعة لذلك . وبما قرره يعلم أن قوله الشك فى الشرط هنا كالشك فى بعض أركان الصلاة فيه نظر ، لأن نظيره هنا أن يشك فى الإتيان بنفس الطواف أو السعى لا فى شرطهما . فقياس الصلاة أنه إن شك فى فعل بعض الأركان غير النية ضرر ما لم يتحلل أو فى شرط الركن ضرر ما لم يفرض منه بل المعتمد أخذاً من كلام الجمهور وغيره أن الشك فى نحو الظاهرة بأن يتبين الظاهر ويشتد حين أحدث بعده أو لا لا يضر فى أثناء الصلاة أو بعدها أو قبله لقوله خير المحرمين في الصلاة بعضهم مشرك فيه فكيف بالغير ؟ فان لطواف وإن أعيد عدة مرات عسى جازة . وعلى المراءى به المتحال الذى ينشأنه عن معتبر الأكابر بعينه هو أن الاعتناء بمراعاة شرائط ركعات كل ركة واجب اعتباراً فى صلاة الجماعة الواجبة ثم وقد يذكر ترك شئ منها على وجه الاستصحاب كما قيل : نعم انصهر غداً كأنه صلب فلما فرغ من الصلوة قال : اللهم صلِّ على محمد وآله وسلم حتى تذهب عنهم الغموم والأحزان

(قلت قد يقال : لو شك فى أحد أركان الصلاة بعد فراغها وقبل ركعة أخرى صح إتمام تلك الركعة وحدها دون غيرها)

والقول الثاني : لو شك فى أحد أركان الصلاة بين ركعتي جماعة سقطت الأولى ووجب إعادة الثانية مع تمام الأولى

(قلت قد يقال : لو شك فى أحد أركان الصلاة بين ركعتي جماعة سقطت الأولى ووجب إعادة الثانية مع تمام الأولى)

[illegible]

(الواجب الرابع أن يكون السعى بعد طواف صحيح) سواء كان بعد طواف القدوم أو طواف الزيارة ، ولا يتصور وقوعه بعد طواف الوداع ، لأن طواف الوداع هو المأني به بعد فراغ المناسك ، وإذا بقي السعى لم يكن المأني به طواف وداع . وإذا سعى بعد طواف القدوم أجزأه ووقع ركناً

فرغ من العمل بالخبر وإنما حرم في الصلاة لئلا يقع في الزيادة بالنسبة لظنه وهي مبطله لما يختلف الطواف والسعى وفي عكس ذلك يحرم العمل بالخبر هنا أيضاً وإن كثّر المخبرون ما لم يبلغوا عدد التواتر فيها يظهر .

(قوله بعد طواف صحيح) يفهم أنه لو سعى ثم تيقن ترك بعض الطواف لم يصح سعيه فيأتي بيبته ويعيد السعى وهو كذلك كما في المجموع . وقيده الأذرعى بطواف الركن ، قال لأن طواف القدوم يفوت بالتأخير إن طال الفصل فينتعين تأخير السعى إلى بعد طواف الركن انتهى . وقد علمت فيما مر أن محل الخلاف في فواته بالتأخير لغير عذر وأن الأوجه أنه لا يفوت إلا بالوقوف ، وحينئذ فالأوجه هنا أنه يكمله ويسعى ما لم يقف ، ويدل له قول المنهاج وأن يسعى بعد طواف ركن أو قدوم بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة ، وعلى الضعيف القائل بفواته بالتأخير فلا يعد استثناء ما هنا أيضاً لأن شروعه فيه مع عدم نقصيره بترك بعضه عذر والعذر ليس من محل الخلاف .

(قوله بعد طواف القدوم أو طواف الزيارة) مشى عليه في المجموع والروضة وأصلها والمنهاج وأصله ونص الشافعى يوافقه ، فتقول صاحب البيان عن أبي نصر يجوز لمن أحرم بالحج من مكة إذا طاف للوداع لخروجه لمنى أن يقدم السعى بعد هذا الطواف غريب مردود كما أشار إليه في المجموع ، وعليه جرى السكى وغيره خلافاً للأذرعى ومن تبعه في قولهم إنه يجزىء بعد كل طواف صحيح ولو نقلاً ، وكذا قول الطبرى لو أحرم المكي بالحج ثم تنفل بطواف جاز له السعى بعده . ومر عن الأذرعى أنه يسن لمن دفع من عرفة إلى مكة قبل نصف الليل طواف القدوم ، فعليه يجوز له السعى بعده ، وقد يفهمه قولهم لو وقف لم يجز السعى إلا بعد طواف الإفاضة لدخول وقته وهو فرض فلم يجز بعد نفل مع إمكانه بعد فرض انتهى . فأفهم التعليل بدخول وقته جوازه قبله .

(قوله ولا يتصور وقوعه بعد طواف الوداع) أى الواجب شرعاً بعد فراغ النسك لأنه

وَيُسَكِّرُهُ إِعَادَتُهُ بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ ، لِأَنَّ السَّعْيَ لَيْسَ مِنَ الْعِبَادَاتِ الْمُسْتَقْبَلَةِ
الَّتِي يُشْرَعُ تَكَرُّرُهَا وَإِلَّا كَثُرَ مِنْهَا ، فَهُوَ كَالْوُكُوفِ بِرَقَّةٍ قَبِيضَةٍ فِيهِ عَلَى
الرَّكْنِ بِخِلَافِ الطَّوَافِ فَإِنَّهُ مُشْرُوعٌ فِي غَيْرِ الْحَجِّ وَالْمَرْقَةِ . وَثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ
عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمْ يَطُفِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

لَا يَسْمَى طَوَافُ الْوَدَاعِ الْوَاجِبَ إِلَّا إِذَا لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ سَعْيٌ فَخَرَجَ طَوَافُ الْوَدَاعِ السَّابِقَ قَبْلَ
الْوُكُوفِ وَطَوَافٌ مِنْ ذَهَبٍ مِنْ مَكَّةَ لَيْلَهُ مُحَرَّمًا ، وَجُوزْنَا مُصَابِرَةَ الْإِحْرَامِ لِأَنَّهُمَا مُتَدَوِّبَانِ
أَمَّا الْأَوَّلُ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا الثَّانِي فَكَذَلِكَ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ ابْنُ الْعِمَادِ وَقَالَ إِنَّهُ مَفْهُومٌ مِنْ صَرِيحِ كَلَامِ
الْأَصْحَابِ . وَقَالَ غَيْرُهُ لَا يَنْبَغُ لَهُ لِأَنَّهُ نَسَكَهُ لَمْ يَتِمَّ فَإِذَا عَادَ وَقَضَى بَقِيَّةَ نَسَكِهِ لَزِمَهُ . وَمِمَّا مَرَّ
بِعِلْمِهِ أَنَّهُ لَوْ نَوَى بِطَوَافِهِ بَعْدَ نِصْفِ لَيْلَةِ النُّحْرِ طَوَافَ الْوَدَاعِ لَمْ يَقْعُ وَدَاعًا بَلْ يَقْعُ عَنْ طَوَافِ
الرَّكْنِ ، فَصَحَّ السَّعْيُ بَعْدَهُ إِنَّمَا هِيَ لِكُونِهِ طَوَافٌ إِفَاضَةٌ لَا طَوَافٌ وَدَاعٌ . وَإِذَا تَأَمَّلْتَ مَا تَقَرَّرَ
عَلِمْتَ سَقُوطَ مَا اعْتَرَضَ بِهِ الْإِسْنَوِيُّ عَلَى عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ هُنَا وَفِي غَيْرِهِ كَالرَّافِعِيِّ مِنْ أَنَّ
طَوَافَ الْوَدَاعِ قَدْ يَكُونُ قَبْلَ فِرَاقِ النَّسَكِ كَمَا فِي الصَّوَرَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ وَأَطَالَ فِيهِ ثُمَّ قَالَ
وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ تُوْهِمُ عَدَمَ الْإِعْتِدَادِ بِالسَّعْيِ الْوَاقِعِ بَعْدَ طَوَافٍ قَصْدَ بِهِ الْوَدَاعَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ
فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ طَافَ لِلْإِفَاضَةِ لَمْ يَقْدَحْ تَرَاجُعُهُ عَنْهُ وَإِلَّا وَقَعَ هَذَا الطَّوَافُ عَنِ الْإِفَاضَةِ فَيَصِحُّ
السَّعْيُ بِطَرِيقِ أَوَّلِيهِ وَهُوَ عَجِيبٌ مَعَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ إِذْ هُوَ الْمَأْتِي بِهِ بَعْدَ فِرَاقِ النَّسَكِ ،
وَإِذَا بَقِيَ السَّعْيُ لَمْ يَكُنِ الْمَأْتِي بِهِ طَوَافٌ وَدَاعٌ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِنِيَّةِ الْوَدَاعِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ
مِنَ النَّسَكِ فَكَيْفَ يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا تُوْهِمُ مَا ذَكَرَهُ .

(فرع) بحث العز بن جماعة أن السعي منكوساً أو معترضاً كالطواف اهـ وهو محتمل
ويحتمل الفرق وإن قدمنا أنه مثله في عدم الصارف لأن ذلك المعنى اشتركا فيه فاستويا
ولذلك هذا كما يعلم بتأمل ذلك بأن الطواف احتيط له بوجود أشياء لم تجب هنا فكان
دونه ويجرى ذلك فيما لومثى القهقرى ونحوه . وقد مر صحة الطواف حبواً وزحفاً ونحوهما
فيأتي هنا بالأولى . ومما يؤيد الفرق ما قدمته أن الضار من تلك الصور الثلاثين والثلاثين إنما
هو اهـ فيه ترك الدوران من أصله المؤيد للسنة وهذا لا يأتي هنا لأنك حيث فرضته هو قاطع
ما بين الصفا والمروة مع الإتيان بالوارد هو الابتداء بالصفاء والختم بالمروة فلم تنأيد السنة من
أصلها ولو مشى أو مر في هواء السعي فقياس جعلهم هواء المسجد مسجداً صحة سعيه .

(قوله وتكره إعادته) هو المعتمد كما دل عليه كلام المجموع وغيره وجزم به في شرح

بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً طَوَّافَهُ الْأَوَّلَ ، يَفْنِي السَّعْيَ . وَيُسْتَحَبُّ
الْمُوَالَاةُ بَيْنَ مَرَاتِ السَّعْيِ ، وَبَيْنَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ ، فَلَوْ تَخَلَّلَ بَيْنَهُمَا فَضْلٌ لَمْ يَصُرْ
بَشْرَطٍ أَنْ لَا يَتَخَلَّلَ بَيْنَهُمَا رُكْنٌ ، فَلَوْ طَافَ لِلْقُدُومِ ثُمَّ وَقَفَ بِعَرَفَةَ لَمْ يَصِحَّ
سَعْيُهُ بَعْدَ الْوُقُوفِ مُضَافاً إِلَى طَوَافِ الْقُدُومِ بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَسْفِي بَعْدَ طَوَافِ
الْإِفَاضَةِ . وَإِذَا لَمْ يَتَخَلَّلْ رُكْنٌ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَأْخِيرِ السَّعْيِ عَنِ الطَّوَافِ وَتَأْخِيرِ
بَعْضِ مَرَاتِ السَّعْيِ عَنْ بَعْضٍ ، وَكَذَا بَعْضُ مَرَاتِ الطَّوَافِ عَنْ بَعْضٍ حَتَّى
لَوْ رَجَعَ إِلَى وَطْنِهِ وَمَضَى عَلَيْهِ سَنُونَ كَثِيرَةً جَازَ أَنْ يَفْنِيَ عَلَى مَا مَضَى مِنْ سَعْيِهِ
وَطَوَّافِهِ لَكِنْ الْأَفْضَلُ الْأَسْتَنْتَافُ .

(وَأَمَّا) مُتَنُ السَّعْيِ فَجَمِيعُ مَا سَبَقَ فِي كَيْفِيَةِ السَّعْيِ سِوَى الْوَأَجِبَاتِ
الْأَرْبَعَةِ ، وَهِيَ مُسَنَّنٌ كَثِيرٌ ، أَحَدُهَا الذَّكْرُ وَالِدُعَاءُ عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي سَعْيِهِ وَمَشْيِهِ : رَبِّ اغْفِرْ

مسلم . وشمل إطلاقه كغيره القارن وفيه وجهان رجع الزركشي والبلقيني تبعاً للقاضي أنه
لا يسن له تكراره وإن قال أبو حنيفة بوجوبه لأنه خلاف ما صح من السنة في القارن أى
وشرط ندب الخروج من الخلاف أن لا يعارض سنة صحيحة وهى هنا قول جابر لم يطف النبي
ﷺ وأصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً . ورجح الأذرعى كصاحب البيان والصيمرى
أنه يسن له الإتيان بطوافين وسعين والقياس الأول ، ثم رأيت كلام المصنف السابق في بيان
وجوه الإحرام وهو صريح فيه وقد تجب إعادته كما لو بلغ الصبي أو عتق العبد بعرفة وكان
سعى بعد طواف القدوم .

(قَوْلُهُ بِشَرَطٍ أَنْ لَا يَتَخَلَّلَ رُكْنٌ) مراده به الوقوف بدليل قوله هنا فلو طاف للقدوم
ثم وقف بعرفة لم يصح سعيه الخ . وفى المنهاج وأن يسعى بعد طواف ركن أو قدوم بحيث
لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة : نبه عليه الإسنوى ، فلو طاف للإفاضة ثم حلق أو عاد
ورمى صح سعيه بعد ذلك .

(قَوْلُهُ الذَّكْرُ وَالِدُعَاءُ إلخ) عبر الطبري بقوله الإكثار من الذكر والدعاء والاستغفار
في جميع السعى .

وارحم ونجواز عما تعلم إنك أنت الأعزُّ الأكرم ، اللهم آتنا في الدنيا حسنة
وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، ولو قرأ القرآن كان أنفع .

(الثانية) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْعَى عَلَى طَهَارَةٍ سَائِراً عَوْرَتَهُ ، فلو سعى مكشوف العورة
أو مُخَذَّناً أو جُنْباً أو حَائِضاً أو عليه نجاسة صحَّ سعيه .

(الثالثة) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ سَعِيهِ فِي مَوْضِعِ السَّعْيِ الَّذِي سَبَقَ بَيَانُهُ سَعِيّاً
شَدِيداً فَوْقَ الرَّمْلِ ، وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ فِي كُلِّ مَرَّةٍ مِنَ السَّبْعِ ، وَلَوْ مَتًى فِي جَمِيعِ
السَّاعَةِ أَوْ سَمَى فِيهَا صَحَّ .

(قوله اللهم آتنا) الأولى اللهم ربنا آتنا إلخ نظير ما مر .

(قوله ولو قرأ القرآن كان أفضل) أى من غير الذكر الوارد في ما مر في الطواف ،
ومنه ما قدمه وهو رب اغفر وارحم إلخ لأن الطبراني والبيهقي وغيرهما أخرجه لكن بلفظ
أَنْ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَعَى بَيْنَ الْمِيلَيْنِ قَالَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ وَارْحَمْ فَأَتَتْهُ الْأَكْرَمُ وَرواه ابن
أبي شيبه عن ابن عمر رضي الله عنهما باللفظ الذي ذكره المصنف إلى قوله الأعزُّ الأكرم ، وفيه
أنه كان يقوله بين الصفا والمروة . أما الذكر الوارد فهل هو أفضل من القراءة أو مساو لها ،
قضية التشبيه بالطواف الأول وكلام الحسوع الثاني حيث قال ويستحب قراءة القرآن فيه ، وعليه
فقد يفرق بينه وبين الطواف بأنه أشبه بالصلاة والقراءة فيها عدا التمام فيها مكروهة فلذلك
لم تطالب في مشابها بخلاف السعي وأيضاً فورد هناك أذكار مختصة بمحافل مخصوصة ومستوعبة
لأجزاء الطواف فلم يبق فيه ففصلة للقراءة بخلاف السعي .

(قوله فوق الرمل) هو ما صرح به في المحسوس لكن قال الأذريعي لم أر في مسلم ولا في
غيره ما يقتضي التصريح بأنه فوق الرمل فإن ثبت ذلك وإلا ففي الزائد على مقدار الرمل وقفة
وذكر الزركشي نحوه ، ويرده ما أخرجه الشافعي وأحمد وغيرهما عن عطاء عن صفية بنت
شيبه عن جدتها قالت رأيت النبي ﷺ سعى وإن مئزره يدور في وسطه من شدة سعيه حتى
بني لأرى ركبتيه ، وهو حجة فيما ذهب إليه المصنف . وشبهه وإن كان ضعيفاً بل قال الحافظ بن حجر
له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة مختصرة إذا انضمت إلى الأولى قوية . ولا ينافي ذلك
ما صرح عنه ﷺ من أنه سعى راكباً لما في مسلم من أنه سعى أوتاً ماشياً فكثرت

وَقَاتَنَةُ الْفَضِيلَةِ . وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا تَصِحُّ أَنْهَا لَا تَسْعَى أَصْلًا يَلْ تَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهَا
بِكُلِّ حَالٍ ، وَقِيلَ إِنَّ كَانَ بِالْقَلِيلِ فِي حَالِ خُلُوعِ السَّعْيِ فِي كَالرَّجُلِ تَسْعَى فِي
مَوْضِعِ السَّعْيِ .

(الرَّابِعَةُ) الْأَفْضَلُ أَنْ يَتَحَرَّى زَمَنَ الْخُلُوعِ لِسَعْيِهِ وَطَوَافِهِ ، وَإِذَا كَثُرَتْ
الزَّحْمَةُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَحَفَّظَ مِنْ إِذَاؤِ النَّاسِ ، وَتَرْكُ هَيْئَةِ السَّعْيِ أَهْوَنُ مِنْ إِذَاؤِ
السَّيْرِ أَوْ مِنْ تَعَرُّضِ قَدَمِهِ إِلَى الْأَذَى . وَإِذَا عَجَزَ عَنِ السَّعْيِ الشَّدِيدِ فِي مَوْضِعِهِ
لِلزَّحْمَةِ تَشَبَّهَ فِي حَرَكَتِهِ بِهَلْسَاعِي كَمَا قُلْنَا فِي الرَّمْلِ .

(الْخَامِسَةُ) الْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَرْكَبَ فِي سَعْيِهِ إِلَّا لِعَذْرِ كَمَا سَبَقَ فِي الطَّوَافِ

عَلَيْهِ الزَّحْمَةُ فَرَكَبَ . وَمِنْ إِثَارِهِ الْمَشْيُ أَوَّلًا عِلْمُ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الرُّكُوبِ . وَيَسْنُ تَرْكُ الْعَدُوِّ
لِزَّحْمَةٍ وَأَنْ يَقْصِدَ بِهِ السَّنَةَ لَا اللَّعْبَ وَالسَّبْقَ وَإِلَّا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ ثَوَابٌ وَمَرَّ أَنْ صَرَفَهُ مَبْطُلٌ
كَالطَّوَافِ . وَيَنْبَغِي أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ أَنْ لَا يَزِيدَ فِي الْإِسْرَاعِ بَحِثٍ يَشُقُّ عَلَيْهِ بَلْ يَتَوَسَّطُ
فِيهِ ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَالُوهُ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ .

(قَوْلُهُ فَاتَنَةُ الْفَضِيلَةِ) أَيْ وَهُوَ الْمَشْيُ عَلَى هَيْئَتِهِ إِلَّا فِي مَحَلِّ الْعَدُوِّ .

(قَوْلُهُ وَأَمَّا الْمَرْأَةُ) أَيْ وَالْحَتْنَى كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ :

(قَوْلُهُ زَمَنَ الْخُلُوعِ لِسَعْيِهِ) يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ وَجَدَ بَعْدَ طَوَافِهِ زَحْمَةً فِي السَّعْيِ كَانَ الْأَفْضَلُ لَهُ
تَأْخِيرُهُ حَتَّى تَزُولَ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ بِالْخُلُوعِ يَزِيدُ الْحُضُورَ الَّذِي اعْتَنَاهُ الشَّارِعُ بِهِ أَشَدَّ مِنْ اعْتِنَائِهِ
بِالْمُؤَالَاةِ . نَعَمْ إِنْ صَحَّ جَرِيَانُ قَوْلِ أَجُوبِ الْمُوَالَاةِ بَيْنَهُمَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَيْضًا أَنْجَحَهُ رِعَايَةُ
الْخُرُوجِ مِنْهُ لِأَنَّ الِاعْتِنَاءَ بِهِ أَشَدَّ . وَقَوْلُهُ وَطَوَافِهِ أَيْ غَيْرِ الْقُدُومِ لِمَا مَرَّ مِنْ تَأْكِدِ الْمُبَادَرَةِ إِلَيْهِ
قَبْلَ حُطِّ أَحْمَالِهِ وَخِلَافَ فِي فَوَاتِهِ بِالتَّأْخِيرِ . وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ خَشِيَ مِنَ الْمُبَادَرَةِ بِهِ حُصُولَ
تَأْذُلِهِ أَوْ لَغْيِهِ لَشَدَّةِ الزَّحْمَةِ كَانَ تَأْخِيرُهُ أَفْضَلَ كَثِيرًا :

(قَوْلُهُ الْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَرْكَبَ إلخ) صَرِيحٌ فِي تَنْهِيهِ كِرَاهَةِ الرُّكُوبِ وَلَوْ لِعَذْرِ وَهُوَ
كَذَلِكَ ، بَلْ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ اتِّفَاقًا أَيْ وَمَا نَقَلَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ
كِرَاهَتِهِ إِلَّا لِعَذْرِ ضَعِيفٍ ، لَكِنْ يُؤَيِّدُهُ أَنْ فِيهِ خُرُوجٌ مِنْ خِلَافِ مَنْ مَنَعَ الرُّكُوبَ . وَبَحْثُ

(السادسة) الموالاة بين مرات السعي مستحبة ، فلو فرق بلا عذر تفريقاً كثيراً لم يضرب على الصحيح كما سبق لكن فائتة الفضيلة . ولو أقيمت الجماعة وهو يسعى أو رخص له ما منع قطع السعي ، فإذا فرغ بنى على ما مضى .

(السابعة) قال الشيخ أبو عبد الجوابي رحمه الله تعالى : رأيت الناس إذا فرغوا من السعي صلوا ركعتين على المروة ، وذلك حسن وزيادة طاعة لكن لم يثبت ذلك عن رسول الله ﷺ . قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى : ينبغي أن يذكره ذلك لأنه ابتداء شمار . وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى : في السعي صلاة .

الزركشي حل الكراهة على ما إذا كان ثم زحمة وهو ظاهر بل قد يحرم إن تحقق الإيذاء أو ظنه وبمثله يقال في الطواف ركباً كما مر .

(قوله بين مرات السعي) أي وبين أجزاء كل مرة بل يكره الوقوف فيه لنحو حديث بلا عذر . وقوله ولو أقيمت الجماعة إلخ قياس ما مر في الطواف أنه لا يقطع السعي أيضاً لخنازة أو فوت راتبة .

(قوله قال الشيخ أبو محمد إلخ) ما ذكره ابن الصلاح رحمه الله في المجموع ، وقال الأذرعى إنه الوجه ونقله ابن خليل عن الأصحاب . وقول بعض الخفية إنهما سنة لما رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان عن المطلب بن أبي وداعة قال : رأيت رسول الله ﷺ لما فرغ من سعيه جاء حتى إذا حاذى الركن فصل ركعتين في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطائفتين أحد مردود منشؤه أنه تصحف عليه سبعة بسعيه لأن الحب الطبري رواه عن ذكر من ابن حبان وغيره بلفظ حين فرغ من سبعة بالموحدة أي طوافه وعلى تسليمه فلا دليل على أن الركعتين من سنن السعي لجواز كونهما راتبة أو تحية للمسجد فهى واقعة عين احتملت فلا دليل فيها .

(فائدة) قال ابن عبد السلام : المروة أفضل من الصفا لأنها مرور الساعى في سعيه أربع مرات والصفا مروره فيه ثلاث فإنه أول ما يبدأ باستقبال المروة ثم يختم به ؛ وما أمر الله ﷻ بمباشرة في القرية أكثر فهو أفضل وبداءته بالصفا وسيلة إلى استقبال المروة انتهى وأقروه . وقد ينظر

(الفصل الرابع في الوقوف بعرفات وما يتعلق به قبله وبعده)

إِذَا فَرَغَ مِنَ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالرَّوْقِ فَإِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا مُتَمَتِّعًا أَوْ غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ حَلَّقَ رَأْسَهُ أَوْ قَصَّرَ وَصَارَ حَلَالًا . وَسَيَأْتِي بَيَانُ حَالِ الْمُعْتَمِرِ مَبْسُوطًا فِي بَابِ الْعُمْرَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . ثُمَّ الْمُعْتَمِرُ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا أَقَامَ بِمَكَّةَ حَلَالًا يَقُولُ مَا أَرَادَ مِنَ الْجَمَاعِ وَغَيْرِهِ مَا كَانَ عَلَيْهِ حَرَامًا بِالْإِحْرَامِ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَمِرَ تَطَوُّعًا كَانَ لَهُ ذَلِكَ . وَيُسْتَحَبُّ الْإِكْتِنَارُ مِنَ الْأَعْتِمَارِ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ الثَّمَامِ بِمَكَّةَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . فَإِذَا كَانَ عِنْدَ خُرُوجِهِ إِلَى عَرَفَاتِ يَوْمِ التَّزْوِيَةِ وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ بِالْحِجِّ ، وَكَذَا مَنْ أَرَادَ الْحِجَّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ

فيه بأن الصفا قنعت في القرآن والأصل فيها قدم فيه أنه للاهتمام به المشعر بشرفه إلا أن يقوم دليل على خلافه ، وما ذكره ليس ظاهراً في الدلالة لما قاله بل قد يدل لما قلناه بأن يقال ما أمر الشرع بمباشرته بالعبادة قبل نظيره وعدم الاعتداد لمباشرة نظيره قبله يكون أفضل لأنه الأصل وغيره تابع له فالضرورة قاضية بتفضيل المتبوع ، وقد بان بما ذكرته أن الصفا هي الأصل إذ لا يعتد بالمرورة قبلاً فحكمها تابعة لها صحة ووجوباً فكانت الصفا أفضل ودعوى أنها وسيلة ممنوعة إذ لا يصادق عليها عليها لما لا يبي . ثم رأيت الزركشي قال في الخادم وفيه نظر ، ولو قيل بتفضيل الصفا لأن الله تعالى بدأ بها ولأنها أقرب إلى البيت لم يبعد ولو فضل المروة باختصاصها باستحباب النحر عندها دون الصفا لكان أظهر اهـ . وما ذكره أولاً موافق لما ذكرته آخره ويجاب عنه بأن اختصاصها بذلك لا يدل على أفضليتها لأنه ليس لذاتها بل لأنها محل للتحلل لا مطلقاً بل بالنسبة للعمرة ومن ثم شاركها منى في ذلك في الحج لكونها محل تحلله ، فالاختصاص للأمر العارض عندها لا لأفضليتها .

(الفصل الرابع في الزواف)

(قوله حلق رأسه) أي إن كان يسود قبل عيىء وقته في الحج كما يأتي .

(قوله فإذا كان عند خروجه إلى عرفات إلخ) محله إن قدر على الهدى والإسنى له أن

يحرم قبل التمتع كما يأتي .

للكائنين فيها ذلك الوقت ، سواء انقيصون والقرباء ، وقد سبق بيان إخراجيه ، وإن كان الذي فرغ من السعي حاجباً مفرداً أو قارناً ، فإن وقع سعيه بعد طواف الإفاضة فقد فرغ من أركان الحج كلها وبقي عليه البيت بمنى ورؤى أبهى التشرىق ، وإن وقع بعد طواف القدوم فليتكئ بمكة إلى وقت خروجه من مكة في اليوم الثامن من ذي الحجة ، فإذا كان اليوم الذي قبله هو اليوم السابع خلت فيه الإمام بعد صلاة الظهر خطبة فردة عند الكعبة وهي أول خطبة الحج الأربع . واعلم أنه يستحب للإمام الذي هو الخليفة إذا لم يحضر بنفسه أن ينصب أميراً على الحجج ويطعمونه فيما ينوبهم . وسيأتي إن شاء الله تعالى في آخر الكتاب بيان صفات هذا الأمير وأحكامه . وينبغي للإمام أو منضوباً أن يخطف خطبة الحج ومن أربع خطب ، إحداهن يوم السابع بمكة وقد ذكرنا في الثانية يوم عرفة ، والثالثة يوم النحر بمنى ، والرابعة يوم الأول من أبطأ أيضاً ، ويؤخرهم في كل خطبة بما بين أيديهم من المناسك وأحكامها إلى الخطبة الأخيرة ، وكلهم أفراد

(قوله فقد فرغ من أركان الحج كلها) أى إن حلق وإلا بقي عليه إذا غوى نسلك كما يأتي أيضاً .

(قوله خطبة فردة عند الكعبة) أى ويسن أن يكون ظهره لها ووجهه للناس خلافاً لما قال بوجوبه فلو عكس صح وإن كان على بابها ، وتوهم بعضهم عدم المناسك في هذه الخطبة بتعذر استقبالهم إياه حينئذ فيفوت المقصود من تعلم المناسك وفساده غير محتمل .

(قوله في كل خطبة إلخ) هو ما في الروضة وأصلها وفيه تغليب إذ الرابعة ليس لها خطبة فاندفع قول الأسوى كان الصواب أن يفردها بالذكر ويقول لا تكبر هذا لأنه يوم فيه فيها جواز الفر ويودعهم ويوصيهم بتقوى الله تعالى . وقوله إلى الخطبة الأولى أي في يوم النحر في المجموع كالرافعى ونقله عن الأصحاب وهو محمول على أدنى الكمال إذ لا بد من تعلمها في

وبعد صلاة الظهر إلا التي بركة فإنهم خطبتان وقيل صلاة الظهر كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

كل خطبة جميع المناسك التي أمامهم وهو محل النص على استحباب تعليمهم الجميع فيها لأن ذلك أدى إلى رسوخها في أذهانهم لتشتتها بأشغال السفر بل من لا شغل له البتة لا ترسخ عنده المسائل العلمية إلا بعد مزيد تكرير وتعب . وأيضاً فقد لا يتيسر لكثير منهم إلا حضور بعض الخطب لكثرة الأشغال يومئذ فقط ما قيل تعليم ما بين كل خطبتين فقط أدعى لحفظه ووصوله إلى الأذهان من غير اشتباه . وقول الشافعي رضى الله تعالى عنه وأقل ما يعلمهم ما يلزمهم في هذه الخطبة إلى الخطبة الثانية مع ما مر عنه من استحباب تعليم الجميع في الأولى صريح فيها ذكرته . ومن قال إنما عبر بقوله وأقل ما يعلمهم لقوله ما يلزمهم أى يجب عليهم لا للتخصيص بكونه إلى الخطبة الثانية ؛ فقد تعسف وأخرج النص عن ظاهره بغير مستند إذ لو كان المراد ذلك فقط لزم إلغاء قوله إلى الخطبة الثانية كما يظهر بالتأمل ؛ وإنما معناه أن الاختصار على الواجبات إلى الخطبة أدنى الكمال وأعلى منه تعليم المنذوبات أيضاً إليها ؛ وأكمل منهما تعليم جميع ما أمامهم من الواجبات وغيرها وكذا يقال فيما بين الثانية والثالثة وفيها بينها وبين الرابعة . والجواب عن كونه عليه السلام فرق هذه الخطب بأنه خشي عليهم لو ذكر جميع المناسك في الخطبة الأولى أن ينسوا الاشتغال بما هم فيه لا يثنى ما ذكرته لأنه جواب عن حكمة تعدد الخطب وعدم الاكتفاء بالخطبة الأولى كما يدل عليه كلام الخادم لا عن اقتضاره فيها على ما أمامهم إلى الثانية فقط لأنه لم يحفظ بل الحديث ظاهر أو صريح في الجميع وهو ما رواه الحاكم وصححه إسناده والبيهقي بسند جيد كما قاله في المجموع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال كان رسول الله عليه السلام إذا كان قبل يوم التروية بيوم خطب الناس وأخبرهم بمناسكهم وهو جمع مضاف فيكون للعموم وسيأتي للمصنف في خطبة عرفة أنه يعلمهم كيفية الوقوف والدفع إلى مزدلفة وغير ذلك مما بين أيديهم ، وفي خطبة يوم النحر أنه يعلمهم فيها النفر وغيره مما بين أيديهم . ثم قال في الخطبة الرابعة إنه يعلمهم جواز النفر وما بعده ، وهذا صريح في العموم كما يظهر بأدنى تأمل ، ويوافقه قوله في المنهاج ويعلمهم ما أمامهم من المناسك وهو جمع محلى بأل فيعم .

(قوله وبعد صلاة الظهر) اعترض بأن الوارد في الأحاديث أن الخطبة الواقعة يوم النحر تكون ضحى ثم بعد فراغها يفيضون إلى مكة لطواف الركن ثم يعودون لصلاة الظهر بمنى ؛ وبأن السنة لمن تعجل النفر ثاني أيام التشريق أن يصلى الظهر بالخصب لا بمنى سواء الخطيب

وَيَأْمُرُ الْإِمَامُ النَّاسَ فِي الْخُطْبَةِ الَّتِي فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ بِمَكَّةَ أَنْ يَسْتَعِدُّوا لِلْعُدُوِّ أَوْ الرِّوَاكِ مِنَ الْقَعْرِ إِلَى مَنَى ، وَيَأْمُرُ الْمُتَمَتِّعِينَ أَنْ يَطُوفُوا قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى مَنَى . وَإِنْ كَانَ يَوْمُ السَّابِعِ يَوْمَ جُمُعَةٍ خَطَبَ الْإِمَامُ لِلْجُمُعَةِ وَصَلَاهَا ثُمَّ خَطَبَ هَذِهِ الْخُطْبَةَ لِأَنَّ السَّنَةَ فِيهَا التَّأْخِيرُ عَنِ الصَّلَاةِ . ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِمْ فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ إِلَى مَنَى وَيَكُونُ خُرُوجُهُمْ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ بِمَكَّةَ بِحَيْثُ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ بِمَنَى ، وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ مِنْ نُصُوصِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى . وَفِي قَوْلِهِ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ بِمَكَّةَ ثُمَّ يُخْرِجُونَ ، فَإِنْ كَانَ الْيَوْمُ الثَّامِنُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَرَجُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ

وغيره فلا تكون خطبة بعد صلاة الظهر إلا لمن لا يتعجل ، والثاني صحيح والأول يأتي بالجواب عنه .

(قَوْلُهُ وَيَأْمُرُ الْمُتَمَتِّعِينَ) أَيْ وَالْمُقِيمِينَ بِمَكَّةَ إِذَا أَحْرَمُوا بِالْحَجِّ مِنْهَا كَمَا فِي الْجُمُوعِ ، فَخَرَجَ الْمَفْرَدُ وَالْقَارَنُ كَمَا قَالَ الشَّيْخَانُ خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ لِبَقَاءِ نَسَكُهُمَا فَتَوَجَّهَ لِمَا خِلَافَ الْإِتِمَامِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْمُتَمَتِّعِ فَإِنْ تَوَجَّهَ لِابْتِدَاءِ نَسَكٍ آخَرَ ، فَغَدِبَ لَهُ أَنْ يُوَدَعَ لِمِشَابَتِهِ لِمَنْ قَضَى نَسَكَهُ وَأَرَادَ فَتَوَجَّهَ لِبَلَدِهِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ دَمٌ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي تَرْكِ سَنَةِ وَالْمِشَابَةِ الْمَذْكُورَةِ لَا تَقْتَضِي وَجوبَ ذَلِكَ لَضَعْفِهَا ، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ الْإِحْرَامِ أَنَّ طَوَافَهُ بَعْدَ إِحْرَامِهِ وَاقْتِضَاءَهُ كَلَامُ الْجُمُوعِ هُنَا خِلَافًا لِلْمَآوِرِ وَغَيْرِهِ ، وَلَا يَنَاقِي مَا ذَكَرَ مِنْ أَمْرِ نَحْوِ الْمُتَمَتِّعِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ مَقْصِدَهُ مِيسَافَةَ الْقَصْرِ قَوْلُهُمْ يَوْمَرُ بِهِ كُلٌّ مَنْ أَرَادَ مَفَارِقَةَ مَكَّةَ إِلَى مِيسَافَةِ الْقَصْرِ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ يَوْمَرُ بِهِ وَجوباً إِذْ هُوَ الَّذِي يَشْتَرِطُ فِيهِ قَصْدُ مِيسَافَةِ الْقَصْرِ عَلَى غَيْرِ مَا فِي الْجُمُوعِ كَمَا يَأْتِي بِسَطِهِ .

(قَوْلُهُ لِأَنَّ السَّنَةَ فِيهَا التَّأْخِيرُ) أَيْ وَلِأَنَّهَا لَا تَشَارِكُ خُطْبَةَ الْجُمُعَةِ إِذْ الْقَصْدُ بِهَا التَّعْلِيمُ لَا الْوَعْظَ وَالتَّخْوِيفَ بِخِلَافِ خُطْبَةِ الْكُسُوفِ فَعَلِمَ الْجَوَابَ عَمَّا يُقَالُ لَمْ لَا يَكُنِّي بِخُطْبَةِ الْجُمُعَةِ عَنْهَا مُتَعَرِّضاً لَهَا فِيهَا كَمَا قَالُوا فِي اجْتِمَاعِ الْكُسُوفِ وَالْجُمُعَةِ . ثُمَّ قَوْلُهُ السَّنَةُ فِيهَا التَّأْخِيرُ يَقْتَضِي أَنَّ فِعْلَهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ خِلَافَ السَّنَةِ لَكِنْ هَلِ الْمُرَادُ صَلَاةَ الْخُطْبَةِ فَقَطْ أَوْ صَلَاةَ الْحَاضِرِينَ مَعَهُ فِيهِ نَظَرٌ ، وَلَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ أَقْرَبَ .

(قَوْلُهُ بِحَيْثُ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ بِمَنَى) أَيْ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا كَمَا فِي الْجُمُوعِ وَبَدَلُ قَوْلِ ابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ أَنْ خَرُوجُهُ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ كَانَ ضَحًى أَيْ ه . وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَصِلُ مَنَى وَقْتُ الظُّهْرِ

لأنَّ السَّفرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَى حَيْثُ لَا تُصَلَّى الْجُمُعَةُ حَرَامٌ أَوْ مَكْرُوهٌ . وَهِيَ لَا يَسَلُّونَ
إِلَّا بِمَعْنَى وَلَا بَعْرَفَاتٍ لِأَنَّ شَرْطَهَا إِدَارُ الْإِقَامَةِ . قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : فَإِنْ بُنِيَ
بِهَا قَرْيَةٌ وَاسْتَوَطَنَهَا أَرْبَعُونَ مِنْ أَهْلِ الْكَمَالِ أَمَرُوا الْجُمُعَةَ هُمْ وَالنَّاسُ مَعَهُمْ .
(فِرْعَ) الْيَوْمَ الثَّامِنُ مِينَ ذِي الْحِجَّةِ يُسَيَّيْ يَوْمَ التَّوْبَةِ .

أَمَّ قَبْلَهُ . وَمَا وَقَعَ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ فِي الْإِحْرَامِ مِنْ أَنَّهُمْ يَخْرُجُونَ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ ضَعِيفٌ
كَذَا أَفَادَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ هُنَا وَفِي قَوْلِ الْخُ ، وَعَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الْأَكْلَ الْخُرُوجَ نَحْيٌ لِلاتِّبَاعِ
وَلَا يَنَافِيهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ بَعْدَ الصُّبْحِ .

(قَوْلُهُ لِأَنَّ السَّفرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْخُ) الْمَذْهَبُ أَنَّهُ حَرَامٌ وَمَحَلُّهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَصَرَّحَ بِهِ ابْنُ
الزُّبَيْرِ فِي مَقِيمٍ بِمَكَّةَ إِقَامَةً مُؤَثَّرَةً فِي مَنْعِ التَّرْخِصِ أَمَّا غَيْرُهُ فَهُوَ السَّفرُ بَعْدَ الْفَجْرِ ، وَقَوْلُ
الْمَوْلَى صَلَاةَ الْجُمُعَةِ بِمَكَّةَ أَوَّلَى ضَعِيفٌ وَإِنْ تَقَلَّ الرُّوَايَاتُ عَنِ النَّصِّ مَا يُوَافِقُهُ مِنْ جَوَازِ
الْخُرُوجِ لَمْ يَلَوْ بَعْدَ الزَّوَالِ .

(قَوْلُهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْخُ) قِيَدُهُ الْأَذْرَعِيُّ وَتَبِعَهُ الزُّرْكَشِيُّ بِنَا إِذَا بَقِيَ بِمَكَّةَ
مَنْ تَتَعَدَّى بِهِ ، قَالَ وَإِلَّا فَالْأَشْبَهُ الْمَنْعُ لِأَنَّهُمْ مَسِيئُونَ بِتَعْطِيلِ الْجُمُعَةِ بِمَكَّةَ ، وَلَكِ أَنْ تَقُولَ إِنْ
أَرَادَ بِقَوْلِهِ فَالْأَشْبَهُ الْمَنْعُ أَى حَتَّى فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَمَنْعُ النَّاسِ عَاكِفُونَ بِمَعْنَى لِلرَّيِّ فَلَا
يُكَلِّفُ أَحَدٌ مِنْهُمْ الذَّهَابَ إِلَى مَكَّةَ لِأَجْلِ إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ بَلْ لَوْ كَانَ يَوْمَ النُّحْرِ يَوْمَ جُمُعَةٍ وَذَهَبَ
الْمَكِّيُّونَ أَوْ نَحْوَهُمْ إِلَى طَوَافِ الرُّكْنِ لَمْ يُلْزَمُهُمْ فِيهَا بِظَهْرِ لَشْغَلِهِمْ بِأَعْمَالِ الْمُنَاسِكَ وَلَأنَّهُ يَسْنُ لَهُمْ
الْعُودُ إِلَى مَنْى لَصَلَاةِ الظُّهْرِ ، وَيَحْتَمِلُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَنْ أَرَادَ الْإِقَامَةَ إِلَى آخِرِ النَّهَارِ وَتَرَكَ تِلْكَ
السَّنَةَ فَيُلْزَمُهُ وَيَبْنِ غَيْرُهُ فَلَا يُلْزَمُهُ وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ . فَإِنْ قُلْتَ يَشْكَلُ عَلَيْهِ تَصَرُّعُهُمْ بِلُزُومِ
الْجُمُعَةِ لَهُمْ يَوْمَ التَّوْبَةِ مَعَ أَنَّهُ يَسْنُ لَهُمْ الْخُرُوجُ بَعْدَ الْفَجْرِ وَصَلَاةُ الظُّهْرِ بِمَعْنَى فَلَمْ لَا يَجْعَلْ هَذَا
عَقْرًا هُنَا أَيْضًا ، قُلْتَ لَا إِشْكَالَ فَإِنْ حُلِيَ نَدَبُ الْخُرُوجِ بَعْدَ الْفَجْرِ وَصَلَاةُ الظُّهْرِ بِمَعْنَى فِي
غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَكَذَا فِيهِ بِالنِّسْبَةِ لَغَيْرِ نَحْوِ الْمَكِّيِّنَ خِلَافَ نَدَبِ صَلَاتِهِ بِمَعْنَى يَوْمَ النُّحْرِ فَإِنَّهُ
يَسْنُ لِلْمَكِّيِّينَ وَغَيْرِهِمْ كَمَا يَصْرَحُ بِهِ كَلَامُهُمْ . وَأَيْضًا فَكَثْرَةُ مَا عَلَى الْحَاجِّ مِنَ الْأَشْغَالِ يَوْمَ
النُّحْرِ يَقْتَضِي التَّخْفِيفَ عَلَيْهِ بَعْدَهُ الْإِزَامَةُ بِالْإِقَامَةِ إِلَى صَلَاةِ الْجُمُعَةِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ مُشَقَّةٍ
عَلَيْهِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ عَازِمًا عَلَى الْإِقَامَةِ بِمَكَّةَ إِلَى آخِرِ النَّهَارِ فَكَانَ اللَّاتِي بِالتَّخْفِيفِ عِنْدَ الْإِزَامَةِ
بِذَلِكَ خِلَافَ يَوْمِ التَّوْبَةِ فَإِنَّهُ لَا مُشَقَّةَ عَلَيْهِ فِي الْإِزَامَةِ بِالْإِقَامَةِ إِلَى صَلَاةِ الْجُمُعَةِ . وَحَيْثُ
قُلْنَا لَا يُلْزَمُهُمْ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهَا تَتَعَدَّى بِهِ كَمَا لَوْ أَقَامَهَا الْمَعْلُومُونَ . وَإِنْ أَرَادَ فِي عَسْرِ

فأصدر أن مراده ما صرحوا به من أن أهل البلد لو تركوا إقامة الجمعة فيها ثم ذهبوا إلى أخرى لبصاوا فيها انعقدت جمعهم وأسأوا . قال الزركشي ومن النص يؤخذ أن الاستيطان ليس من شرطه ملك البقعة لأن منى لا يجوز إحيائها وإن جاز البناء فيها للارتفاق فتصير مساكنهم مشتركة اهـ . وقوله وإن جاز إلخ سبقه إليه الإسوى حيث قال البناء بعرفة ومزدلفة ومنى ممتنع وعلوه بالتضييق فإن بنيت لارتفاع الواقفين بها عامة فيحتمل الجواز لعدم الاختصاص ويكون ذلك مستثنى ، ويؤيده اتفاقهم على مسجد الحيف ويحتمل المنع للتضييق بموضع الجدر اهـ . والبلقينى حيث قال ويخرج من كلام حكاة الحاكم والبيهقى عن الشافعى رضى الله عنه ما يدل على جواز البناء بمنى حيث قال بنيت بمنى مضرباً يكون لأصحابنا إذا حجوا ينزلون فيه اهـ . قال أبو زرعة والظاهر أن الشافعى لم يحتجرب ما بناه عن الناس بل جعله مسبلاً لهم ففيه زيادة إرفاق للججاج في نزولهم في مكان يأويهم من الحر والبرد والمطر ، والممتنع إنما هو البناء الذى يقصد به بانيه تملكه ومنع الناس منه اهـ . ووافق على ذلك العلانى حيث حل بناء الشافعى رضى الله عنه على أنه إنما كان لأجل الارتفاع به من جهة الظل وصيانة الأمتعة ونحو ذلك لا للتحجير وأخذ الأجرة على النزول فيه اهـ . لكنه قال وما فعله الشافعى رضى الله عنه إن صح عنه فقد صح الحديث عن النبى عن البناء فيها بخلافه وقد قال إذا صح الحديث فهو مذهبي اهـ . ويؤيده إطلاق الشيخين كالأصحاب حرمة البناء بمنى مطلقاً والحديث الذى أشار إليه هو ما صححه الحاكم أنه يُتَنَبَّه قيل له ألا بنى لك بمنى بيتاً يظلك ، فقال لا منى مناخ من سبق : فظاهره حرمة البناء فيها كعرفة ومزدلفة وكذا المحصب على الأوجه لندب المبيت فيه كما يأتى سواء كان ذلك البناء يضيّق أم لا قصد به التملك أو الارتفاق . ولعل ما ذكر عن الشافعى رضى الله عنه مبنى على الضعيف أن هذه البقاع يجوز إحيائها بل هذا هو الظاهر من قوله يكون لأصحابنا إذا حجوا ينزلون فيه فإن قضيته تخصيصه بهم ، فاعتماد هؤلاء المتأخرين جواز البناء للإرفاق فيه نادر لما عرفت . وإنما إنشاء الأصوفى بأن منى كغيرها في جواز بيع دورها وإيجارها وأخذ أجرتها فردودها ونزجها ويحكم فى كلامه على أن جواز ما ذكره إنما هو من حيث الأبنية القائمة وإن كان لها بالأرض لأنها لا تملك بالإحياء . والذى يظهر أنه لو أنشئت جمعة في منى أيام التشريق أو العيد لزم نحو المكي الحضور ، ويؤيده قولهم إن المسافر إذا لم يجد له العصر نذرته الجمعة ويذبح نفيده بما إذا لم يرد النشر إلى مكة للطواف وإن كان وثمة موسعاً

فَإِنَّهُمْ يَتَرَوْنَ وَمَعَهُمُ الْمَاءُ مِنْ مَكَّةَ ، وَالْيَوْمُ التَّاسِعُ يَوْمُ عَرَفَةَ ، وَالنَّاسُ يَوْمُ النَّحْرِ ، وَالْحَادِي عَشَرَ الْقَرَّ بَفَتْحِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ لِأَنَّهُمْ يَقْرُونَ فِيهِ بِمَنَى ، وَالثَّانِي عَشَرَ يَوْمُ النَّفْرِ الْأَوَّلِ ، وَالثَّلَاثُ عَشَرَ يَوْمُ النَّفْرِ الثَّانِي . ثُمَّ إِذَا خَرَجُوا يَوْمَ التَّوْبَةِ إِلَى مَنَى فَالْسَّنَةُ أَنْ يُصَلُّوا بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْمَاءَ وَيَبْتَئُوا بِهَا وَيُصَلُّونَ بِهَا الصُّبْحَ وَكُلَّ ذَلِكَ مَسْنُونٌ لَيْسَ بِنُسْكَ وَاجِبٍ ، فَلَوْ لَمْ يَبْتَئُوا بِهَا أَصْلًا وَلَمْ يَدْخُلُوهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ لَكِنْ قَاتَنَّهُمُ السَّنَةُ ، فَإِذَا طَلَمَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ عَرَفَةَ عَلَى نَبِيرٍ وَهُوَ جَبَلٌ مَعْرُوفٌ هَكَذَا سَارُوا

(قوله لأنهم يترون إلخ) أى لأنه لم يكن بعرفة ولا منى ماء ، وظاهر كلامه كغيره عدم تقيد التروى بماء مخصوص ، لكن قيده ابن خليل بماء زمزم ، ثم ما ذكره من التعليل هو المشهور ، وقيل لأن جبريل أرى إبراهيم عليهما الصلاة والسلام مناسكه فيه ، وعليه فقياسه أن يسمى يوم الإراء لا التروية ، وقيل لأنه تروى فيه من الروية في ذبح ولده ، وقيل لأن آدم رأى فيه حواء عندما أهبط إلى الأرض ، ويسمى أيضاً يوم النقلة لانتقالهم فيه إلى منى ، وظاهر كلامه أن يوم السابع لا اسم له وهو ما صرح به في المجموع ، لكن ذكر غيره أنه يسمى يوم الزينة لتزيينهم الحامل فيه إلى عرفة .

(قوله يوم النفر الأول) أى ويوم الرؤوس لأكلهم فيه رؤوس الهدى .

(قوله يوم النفر الثاني) أى ويوم الخلاء لخلو منى منهم .

(قوله فالسنة أن يصلوا بها إلخ) قال الزعفراني ويقصد مسجد الخيف فيصلى فيه ركعتين ويصلى بها مكثوبات يومه وصبح غده عند الأحجار التي بين يدي المنارة فإنه مصلى رسول الله ﷺ قاله أهل العلم اهـ . والضمير في قوله يحتمل رجوعه إلى كل ما ذكره ويحتمل عوده للأخير فقط ، وعلى كل فكلامه يحتاج به في أن السنة صلاة المكتوبات في هذا الميثل بمسجد الخيف .

(قوله لكن فاتتهم السنة) الظاهر أنهم إذا صلوا بها ما ذكر ولم يبتئوا أو باتوا بها ولم يصلوا ذلك بها حصلت لهم سنة الصلاة أو الميثل وإن فاتتهم السنة الأخرى .

(قوله وهو جبل معروف هناك) قال في تهذيبه على يمين الذهاب من منى إلى عرفات بالزدلفة وخالفه المحب الطبري فقال إنه على يسار الذهاب إلى عرفة مشرف على منى من جهة

مَنْ مَنَى مُتَوَجِّهًا إِلَى عَرَافَاتٍ . وَاسْتَحْسَنَ بَعْضُ الْمَلَائِكَةِ أَنْ يَقُولَ فِي سَبِيحِهِ : اللَّهُمَّ
إِلَيْكَ تَوَجَّهْتُ ، وَنَوَّجْتِكَ الْكَرِيمَ . أَرَدْتُ ، فَاجْعَلْ ذَنْبِي مَغْفُورًا ، وَحَجَّتِي مَبْرُورًا ،
وَارْحَنِي وَلَا تُخَيِّبْنِي إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، وَبُكَيْتُ مِنَ التَّلْبِيَةِ . قَالَ أَقْضَى الْقَضَاةُ
الْمَاوَرِدِيُّ : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَسِيرُوا

التيبة إلى تلقاء مسجد الخيف وأمامه قليلاً وكلام الأزرقي يوافقه ، قبل وأهل مكة أدرى
بشعابها ، ومن ثم اعتمده جمع متأخرون لكن اعتمد آخرون الأول . وقول المصنف إنه
بالمزدلفة أى تمتد من منى إليها فيوجد بهما فاندفع الاعتراض عليه بالإجماع على خلافه وبأن
بمزدلفة جبلاً يسمى بذلك لكن ليس هو المراد قبل ، فيستفاد منه أن بكل منهما جبلاً اسمه
ذلك فلا يبعد انصافها في الجهة المذكورة .

(قوله قال أقضى القضاة الماوردي) يقع له مثل هذه العبارة كثيراً في الروضة وغيرها
وهي مشكلة فإنه صرح في المجموع بأنه تحرم التسمية بشاها نشاء ومعناه ملك الأملاك وملك
الملك . قال الأذرعى وذكر بعضهم وأظنه القاضي أبا الطيب أن في معنى ذلك أو قال بقرب
من ذلك قاضى القضاة ، وأقطع منه حاكم الحكام اهـ . وظاهر حرمة هذين قياساً على
ما قبلهما ، وعليه فأقضى القضاة أولى من قاضى القضاة لكن الإجماع النطقى سبباً من مثل
المصنف يدل على الجواز إلا أن يجاب بأن ذلك لا دليل فيه ، ألا ترى إلى إجماعهم على النطق
بأبي القاسم حتى من مثل المصنف المرجح لحرمة التكني به في زمنه عليه السلام وبعده لمن اسمه محمد
وغيره وكان عذرهم الاشتهار بهذه الكنية أو نحوه ، والمحرم إنما هو وضعها ابتداء لا النطق
بها بعد ذلك للاشتهار بها كما مر ، وبه يعتذر عن نطق المصنف هنا بما ذكر ، وعلى القول
بالجواز فقد يفرق بأن في ملك الأملاك أو الملوك من ظهور الشمول لله تعالى ما ليس في قاضى
القضاة وأقضى القضاة وحاكم الحكام يتردد النظر فيه ولحوقه بملك الملوك أظهر . ثم رأيت
ما يصرح بجوازها وذلك لأن أقضى القضاة أول من لقب به الماوردي فاعترض عليه بعض
أهل عصره بأن هذا اللفظ يشبه أحكم الحاكمين فيدخل فيه البارئ تعالى وكذا قاضى القضاة
لأنه تعالى وصف نفسه بالقضاء في غير آية نحو يقضى الحق وفى الحديث في دعائه عليه السلام
يا قاضى الأمور ، ويدخل فيه أيضاً كل قاض تقدم من الأنبياء وغيرهم ، فلم يلتفت الماوردي
لهذا الإنكار بل استمر على التلقب به ، وأجاب هو والحققون من علماء عصره بأن مثل هذا
اللفظ إذا أطلق إنما ينصرف إلى الله تعالى أهل عالمه وزمانه فقط . واستدل ابن المنير المالكي

على طريق ضَبِّ ويعودوا على طريق المَازِمِينَ اقتداء برسول الله ﷺ ، وليكره عانداً في طريق غير الذي صدر منها كالعبد . وذكر الأزرقي نحوه هذا . قال الأزرقي : وطريق ضَبِّ مختص من المزدلفة إلى عرفة وهو في أصل المَازِمِينَ عن يمينك وأنت ذاهب إلى عرفات . والله تعالى أعلم .

فإذا وصلنا امرأة ضربة فبها قُبْحُ الإمام ، ومن كان له قُبْحٌ ضربها اقتداء

بلجوازه بما فيه نظر وهو أنه عليه السلام أطلق على علي رضي الله عنه أقضى القضاة في قوله أنصأكم علي ، وأما قاضي القضاة فأول من لقب به أبو يوسف صاحب أبي حنيفة رضي الله عنهما وكانت الأئمة متوفرين في عصره ولم ينكر أحد منهم ذلك ، وإنما توقف فيه بعض المتأخرين لما ذكر . والحاصل أن العرف خصص هذين بإطلاقهما على أعدل القضاة أو أعلمهم بالنسبة لأهل زمنه وبلده أو إقليمه ، ومثلهما كما قاله بعض المتأخرين التلقيب بوزير الوزراء وأمير الأمراء وكافي الكفاة وداعي الدعاة ونحو ذلك مما كان قدماً ولم تنكره الأئمة وإن كان اللفظ شاملاً ، اعتماداً على أن ذلك مخصوص بالعقل ومنصرف إلى أهل زمن أو بلد الملقب به دون من تقدمه . وقد أنكروا على من أراد أن يتلقب بشاهان شاء ، وأفنى الماوردي بتحريمه لصحة الحديث بالمنع منه وكان من أكبر أصدقاء هذا الملك فشكروه الملك على ذلك وقال له أنا أعلم أنك لو حاييت أحداً في الحق لحاييتني ، وعارضه الحساد بأنه تلقب بأقضى القضاة وهو نظير ما منع منه فلم يلتفت إلى معارضتهم .

(قوله على طريق ضب) هو بفتح المعجمة وتشديد الموحدة اسم الجبل الذي مسجد الحيف في أصله قاله البكري .

(قوله المَازِمِينَ) ثنية مأزم بهمة ألف فزاي ، مكسورة وهو كل طريق ضيق بين جبلين والمراد به هنا الطريق التي بين الجبلين اللذين فيما بين عرفة ومزدلفة ، وثبت لأن فيها انعطافاً فصارت كالطريقين ، أو أطلق ذلك على الجبلين لاكتنافهما بتلك الطريق تجوزاً للدجاجة . هذا هو الظاهر من إطلاقهم ، قاله الطبري وسيأتي أيضاً .

(قوله قال الأزرقي إلى قوله عن يمينك وأنت ذاهب إلى عرفة) أي وتصير طريق المَازِمِينَ عن يسارك : وظاهره أن ضب وهو ثبير عند المصنف يمتد إلى مزدلفة فيريد ما مر من اتصال ثبير منى بشبير مزدلفة . وقد نقل الأزرقي عن بعض المكيين أنه عليه السلام سلك هذه الطريق حين غدا من منى إلى عرفة .

برسول الله ﷺ ، ولا يدخل عرفت إلا بعد الزوال وبدء صلاة الظهر والمغرب
 مجموعتين كما سنده كرهه إن شاء الله تعالى . وأما ما يقع الناس في هذه الأزمان
 من دخولهم أرض عرفت في اليوم الثامن فخطأ مخصوص للشيعة ، وتفوتهم
 بسببه سن كثيرة ، منها الصلاة بمسعى ، والبيت بها ، والنسبة منها إلى نمرة ، والنزول
 بها ، والخطبة والسلاة قبل دخول عرفت ، وغير ذلك . فالسنة أن يمشوا بنمرة
 حتى تزول الشمس وينقلوا بها للوقوف ، فإذا زالت الشمس ذهب الإمام والناس
 إلى المسجد المسمى مسجد إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، ويخطب الإمام قبل صلاة
 الظهر خطبتين يبين لهم في الأولى الوقوف وشرطه وسمى الدفع من عرفة إلى المزدلفة
 وغير ذلك مما بين أيديهم ، ويحرضهم على إكثار الدعاء والتهليل بالوقوف ، ويخفف
 هذه الخطبة ، لكن لا يبلغ تخفيفها تخفيف الثانية ، فإذا فرغ منها جلس قدر قراءة

(قوله فإذا وصلوا نمرة إلخ) هو بفتح النون وكسر الميم ويجوز إسكانها مع فتح النون
 وكسرها . قال الماوردي ويندب أن ينزل حيث نزل رسول الله ﷺ وهو عند الصخرة
 الساقطة بأصل الجبل على يمين الذهاب إلى عرفة . قال الأزرقي وتحت جبل نمرة غار أربعة
 أذرع أو خمسة ذكروا أن النبي ﷺ كان ينزله يوم عرفة حتى يروح إلى الموقف .

(قوله ويقتلوا بها للوقوف) أي ندباً ومن عجز تيم . قال المصنف في شرح مسلم
 ويكون الغسل قبل الزوال وهو ظاهر بخلافه هنا . فقول ابن خليل بعده ضعيف أو يحمل
 على أنه يحصل به أصل السنة ويوجه الأول بأن تقديمه سبب للمبادرة إلى الوقوف بخلاف
 تأخيرها عنه فإنه ربما فاتته بسببه سنة المبادرة وهل يدخل وقته بالفجر كغسل الجمعة بجامع
 أن كلا يفعل لما لا يدخل وقته إلا بعد الزوال أو يفرق محل نظر والأول أقرب .

(قوله المسمى مسجد إبراهيم عليه السلام) قد مر أنه المعتمد .

(قوله مع فراغ المؤذن من الأذان وقيل مع فراغه من الإمامة) كذا هو في النسخ المعتمدة
 وهو الموافق لما صححه في الروضة خلافاً لما أشعرت به عبارة الرافعي من عكس ذلك الموافق
 لبعض النسخ هنا بل رأيته في نسخة عليها خط ابن العطار تلميذ المصنف وأنها مقابلة على

سُورَةِ الْإِخْلَاصِ ، ثُمَّ يَقُومُ إِلَى الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ ، وَيَأْخُذُ الْمُؤَذِّنُ فِي الْأَذَانِ وَيُخَفِّفُ الْخُطْبَةَ بِحَيْثُ يَفْرُغُ مِنْهَا مَعَ فَرَاغِ الْمُؤَذِّنِ مِنَ الْأَذَانِ ، وَقِيلَ مَعَ فَرَاغِهِ مِنَ الْإِقَامَةِ ثُمَّ يَنْزِلُ فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ الظُّهْرَ ثُمَّ الْقَصْرَ جَمْعًا مِنْهُمَا . وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ الْجَنَعِ وَأَخْكَامُهُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ ، وَيَكُونُ جَمْعُهُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ ، وَيُسْرُ بِالْقِرَاءَةِ ثُمَّ قِيلَ إِنَّهُ يَسْتَوِي فِي هَذَا التَّجْمَعِ الْمُتَقِيمُ وَالْمُسَافِرُ وَأَنَّهُ يَجْمَعُ بِسَبَبِ النَّسْكِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ بِسَبَبِ السَّفَرِ ، فَيَخْتَصُّ بِالسَّافِرِ سَفَرًا طَوِيلًا وَهُوَ مَرَحَلَتَانِ ، وَلَا يَقْصُرُ إِلَّا مَنْ كَانَ مُسَافِرًا سَفَرًا طَوِيلًا بِلَا خِلَافٍ .

نسخة المصنف ، والثابت من فعله ﷺ هو الأول خلافاً للإمام ، إذ المقصود بالخطبة إنما هو الأولى إذ هي للتعليم والثانية ذكر مجرد فسرعت مع الأذان وطلب تخفيفها قصداً للتعجيل والمبادرة بالصلاة لإدراك أول الوقوف كما فعله ﷺ . وإنما لم يشرع الأذان أول الوقت اتباعاً لتأخيره ﷺ له إلى ما ذكر ، وكأن الحكمة في ذلك أن أصل مشروعيته إنما هو طلب اجتماع الناس وهم حاضرون فأخر وجعل عند شروع الإمام في الخطبة الثانية مع طلب فراغها معه إعلماً للناظرين بتأكد المسارعة إلى الوقوف والاهتمام به واستفراغ الوسع فيه .

(قوله والأصح أنه بسبب السفر إلخ) هو المذهب ووقع في نسخة الولي العراقي عكس ذلك هنا وفيما مر فاعترضه ورأيته في النسخة السابقة أيضاً . وكالجمع بنمرة فيما ذكر الجمع بمزدلفة وعليه يدل كلام المصنف فيما بعد . والاستدلال للجواز لأهل مكة وغيرهم بأنه ﷺ جمع وهم معه مردود بأنه لم يثبت أنهم جمعوا . هذا وليتفطن الآن لدقيقة وهي أن الحاج المصري والشامي وغيرهما صاروا في هذه الأزمنة يجلسون بمكة بعد النفر الثاني فوق أربعة أيام خلافاً ما كانوا عليه من سفرهم بعد النفر قبل الأربعة وحينئذ فلا يجوز لهم قصر ولا جمع إلا أن يقال إنهم يتوقعون السفر كل ساعة فهم كمن حبسه الريح في البحر وقد قالوا إن له ولن في معناه الترخص ثمانية عشر يوماً غير يومى الدخول والخروج ، وهذا وإن كان قد يتأتى في المصريين لاختلاف عادة أمرائهم فلا يتأتى في الشاميين واليمانيين لاطراد عاداتهم الآن بإقامة أمرائهم فوق الأربعة بكثير . وفي المجموع لو دخل الحجاج مكة ونووا أن يقيموا بها

وإذا كان الإمام مسافراً قصر، وإذا سلم قال يا أهل مكة ومن سرفه قصير
أتوا فلنا قوم سرفه . ويصلى السنة الراتبية كما يصلها غيره ممن يجمع بين
الصلاتين كما سبق بيانه في أول الكتاب ، فيصل أول سنة الظهر الى قبلها ثم
يصل الظهر ثم العصر ثم سنة الظهر الى بعدها ثم سنة العصر ولا ينتفلون
بعد الصلاتين بخير السنة الراتبية ، بل يبادرون الى تنجيل الوقوف ، نص عليه
الشافعي رحمه الله تعالى ، وهو ظاهر . ولو ائرد بعضهم بالجمع بركة
أو الزدقة أو صلى إحدى الصلاتين مع الإمام والأخرى وحده أو صلى
كل واحدة في وقتها جائز لكن السنة ما سبق . ولو وافق يوم عرفة يوم

أربعاً أتوا فإذا خرجوا يوم الروية لمن ونوا اللهاب لوطنهم بعد فراغ نسكهم ترخصوا
من حين خرجوا لأنهم أنشوا سفر قصر اهـ . ولا يضرهم نية العود لمكة للطواف لأنها
غير وطنهم بخلاف المكي إذا خرج لذلك قاصداً السفر الى مسافة قصر بعد نسكه فإنه
لا يترخص في خروجه للحج لأن رجوعه وإن كان حاجة وهى الطواف فهو الى وطنه وهو
مانع للترخص على المعتمد عند الشيخين خلافاً للأذرى وغيره .

(قوله وإذا كان الإمام مسافراً) أى سفر قصر وإلا فينبى له أن يستناب لثلاث على
المسافرين بتفويت السنة في حقهم من القصر والجمع .

(قوله قال يا أهل مكة إلخ) الذى نقله الأصحاب عنه عليه السلام أنه قال ذلك بإسقاط ومن
سفره قصر فهو زيادة على الوارد للاحتياج إليها ، على أن الزركشى قال تبعاً للقاضى هذا
القول إنما كان منه عليه السلام في غزوة الفتح بخوف مكة حيث كانوا في ديارهم مقيمين وليس
المراد أنه قاله بعرفة كما أفهمه كلام جمع لأنه ثبت أنه عليه السلام صلى الظهر والعصر وقصر
وجمع مع أهل مكة اهـ . وعلى تسليم ما ذكره أولاً فهو ثابت هنا بالقياس على قوله ذلك
لأهل مكة بمكة الذى صححه الترمذى وإن اعترض بأن فى سنده من ضعفه الأكثرون
لا بالنص . وزعم بعضهم أن أهل مكة صلوا معه عليه السلام قصرأ وجمعاً وليس كما زعم بل لم
يثبت ذلك عنهم كما فى المجموع عن القاضى أبى الطيب وغيره فى الجمع وفى غيره عن آخرين
فى القصر أيضاً مع أنهم كانوا معه .

جُمُعَةٍ لَمْ يَصِلْ الْجُمُعَةَ لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِ الْجُمُعَةِ أَنْ تَكُونَ فِي دَارِ الْإِقَامَةِ وَأَنْ يَصْلِيَهَا جَمَاعَةٌ يَسْتَوِطُونَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ . فَإِذَا فَرَّغُوا مِنَ الصَّلَاةِ سَارُوا إِلَى الْمَوْقِفِ ، وَعَرَفَاتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ ، قَبْلَى أَيْ مَوْضِعٌ وَقَفَ مِنْهَا أَجْزَاؤُهُ ، لَكِنْ أَفْضَلُهَا مَوْقِفُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عِنْدَ الصَّخَرَاتِ الْكِبَارِ الْمُفْتَرَشَةِ فِي أَسْفَلِ جَبَلِ الرَّحَةِ وَهُوَ الْجَبَلُ الَّذِي بَوْسَطَ أَرْضَ عَرَفَاتٍ ، وَيُقَالُ إِلَّا لُ وَزَنُ هَلَالٍ ، وَذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي صَحَاحِهِ بِنَتِجِ الْمَمَزَةِ وَالْفَرُوفُ كَسَرُهَا . وَأَمَّا حَدُّ عَرَفَاتٍ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ مَا جَاوَزَ وَلَدَى عُرْتَةِ بَضْمِ الْعَيْنِ وَتَنَحَّى الرَّاءُ وَبَعْدَهَا نُونٌ إِلَى الْجِبَالِ مِمَّا بَلَى بِسَاتِينَ بَنَى عَامِرَ .

(قَوْلُهُ سَارُوا إِلَى الْمَوْقِفِ) أَيْ مَسْرِعِينَ لِلاتِّبَاعِ .

(قَوْلُهُ عِنْدَ الصَّخَرَاتِ الْكِبَارِ الْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهَا ظَاهِرَةٌ وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ إِنَّ السَّبِيلَ سَرَّهَا بِالرَّابِ . وَأَحْسَنُ مِنْ حَرَرِ ذَلِكَ الْبَدْرُ بْنُ جَمَاعَةٍ وَجَمَعَ فِيهِ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ وَنَقَلَ عَنْهُ وَلَدَهُ الْعَزَّ وَغَيْرَهُ وَأَقْرَوَهُ فَقَالَ إِنَّهُ الصَّخْرَةُ الْمُسْتَعْلِيَةُ الْمَشْرِقَةُ عَلَى الْمَوْقِفِ وَهِيَ مِنْ وَرَاءِ الْمَوْقِفِ صَاعِدَةٌ فِي الرَّايَةِ وَهِيَ الَّتِي عَنْ يَمِينِهَا وَوَرَاءَهَا صَخْرَتَانِ مُتَصِلَتَانِ بِصَخْرِ الْجَبَلِ الْمُسَمَّى بِجَبَلِ الرَّحَةِ ، وَهَذِهِ الصَّخْرَةُ بَيْنَ الْجَبَلِ الْمَذْكُورِ وَالْبِنَاءِ الْمَرْبُوعِ عَنْ يَسَارِهِ وَهِيَ إِلَى الْجَبَلِ أَقْرَبُ بِقَلِيلٍ بَحِثْ يَكُونُ الْجَبَلُ قِبَالَةَ الْوَاقِفِ إِذَا اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَيَكُونُ طَرَفُ الْجَبَلِ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ وَالْبِنَاءُ الْمَرْبُوعُ عَنْ يَسَارِهِ بِقَلِيلٍ ، فَمَنْ ظَفَرَ بِذَلِكَ وَإِلَّا فَلْيَقِفْ بَيْنَ الْجَبَلِ وَالْبِنَاءِ الْمَذْكُورِ عَلَى جَمِيعِ الصَّخَرَاتِ وَالْأَمَاكِنِ الَّتِي بَيْنَهَا لَعَلَّ أَنْ يَصَادِفَ الْمَوْقِفَ النَّبَوِيَّ هـ . قَالَ الْقَاسِي وَالْبِنَاءُ الْمَرْبُوعُ الْمَشَارُ إِلَيْهِ هُوَ الْمُسَمَّى بِبَيْتِ آدَمَ وَكَانَ سَقَايَةَ لِلْحَاجِّ عَمَرَتَهَا وَالِدَةُ الْمُقْتَدِرِ الْعَبَّاسِيِّ وَعَبَرُ بَعْضُهُمْ بِالْمُعْتَمَدِ وَكَانَ النَّسَخُ مُخْتَلَفَةً .

(قَوْلُهُ مِمَّا بَلَى بِسَاتِينَ بَنَى عَامِرَ) قِيلَ كَانَتْ عِنْدَ عُرْتَةِ بِالنُّونِ وَيُقَرَّبُهَا مَسْجِدُ إِبْرَاهِيمَ الْمُسَمَّى بِمَسْجِدِ عُرْتَةِ بِالنُّونِ تَارَةً وَبِالْفَاءِ أُخْرَى لِأَنَّ فِيهِ جِزْءًا مِنْ كُلِّ مَنَاهَا وَكَانَ بِنَا نَحْلَ وَعَيْنُ نَسَبٍ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ كَرِيزَ . قَالَ الْمَحَبُّ الطَّبْرِيُّ وَهِيَ الْآنَ خَرَابٌ وَقِيلَ لَهَا ثَلَى قَرْيَةُ عُرْتَةِ الَّتِي بَيْنَهَا الْمُصَنَّفُ لَكِنْ كَلَامُهُ رَبَّمَا يَوْمُ إِلَى أَنَّ الْبَسَاتِينَ الَّتِي تَلِيهَا غَيْرُ بَسَاتِينَ بَنَى عَامِرَ وَفِيهِ إِهْمَاءٌ إِلَى تَرْجِيحِ الْأَوَّلِ عَلَى بَحْثِ فِيهِ .

وَنَقَلَ الْأَزْدَقِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : حَدَّثَ عَرَفَاتٍ مِنَ الْجَبَلِ الشَّرِيفِ عَلَى بَطْنِ عُرْنَةَ إِلَى جِبَالِ عَرَفَةَ إِلَى وَصِيقٍ إِلَى مُلْتَقَى وَصِيقٍ وَوَادِي عَرَفَةَ .

قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَعَرَفَاتٍ أَرْبَعُ حُدُودٍ :

(أَحدها) يَنْتَهِي إِلَى جَادَةِ طَرِيقِ الْمَشْرِقِ .

(والثاني) إِلَى حَافَاتِ الْجَبَلِ الَّذِي وَرَاءَ أَرْضِ عَرَفَاتٍ .

(والثالث) إِلَى الْبَلَاتَيْنِ الَّتِي تَلِي قَرْيَةَ عَرَفَاتٍ ، وَهَذِهِ الْقَرْيَةُ عَلَى يَسَارٍ مُسْتَقْبِلِ
لِلْكَعْبَةِ إِذَا وَقَفَ بِأَرْضِ عَرَفَاتٍ .

(والرابع) يَنْتَهِي إِلَى وَادِي عُرْنَةَ . قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ : وَيَطِيفُ بِمُسَفَرَجَاتِ
عَرَفَاتٍ جِبَالٌ وَجُوهُهَا لِلْقِبْلَةِ مِنْ عَرَفَاتٍ .

(قَوْلُهُ الْمَشْرِفُ عَلَى بَطْنِ عُرْنَةَ) أَيْ بِالنُّونِ وَقَوْلُهُ إِلَى جِبَالِ عَرَفَةَ بِالنَّوْءِ وَقَوْلُهُ
وَوَادِي عُرْنَةَ ضَبَطَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ بِالنُّونِ كَمَا فِي النُّسخِ وَاعْتَرَضَهُ الْعَزَبِيُّ بِجَمَاعَةِ كَالْحَبِ
الطَّبْرِيُّ بِأَنَّ الْأَصَحَّ ضَبَطَهُ بِالفَاءِ لِأَنَّهُ أَرَادَ تَحْدِيدَ عَرَفَةَ أَوَّلًا وَآخِرًا فَجَعَلَهُ مِنَ الْمَشْرِفِ عَلَى
بَطْنِ عُرْنَةَ بِالنُّونِ فَيَكُونُ آخِرُهُ مُلْتَقَى وَصِيقٍ وَبَطْنِ عَرَفَةَ بِالفَاءِ لَا بِالنُّونِ لِأَنَّ وَادِي عُرْنَةَ
لَا يَنْعَطِفُ عَلَى عَرَفَةَ بَلْ هُوَ مُمْتَدٌّ مِمَّا يَلِي مَكَّةَ يَمِينًا وَشِمَالًا . وَوَصِيقٌ بَوَاوُ مُفْتَوِّحَةٌ فَهِيَ حَمْلَةٌ
مَكْسُورَةٌ فَتَحْتِيَّةٌ قَفَافٌ . قَالَ الْحَبِطِيُّ الطَّبْرِيُّ وَهَذَا التَّحْدِيدُ يَدْخُلُ عُرْنَةَ بِالنُّونِ فِي عَرَفَةَ أَنْتَهَى
أَيْ وَهُوَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ . وَأَجِبَ بِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ مَبْدَأَ هَذَا الْوَادِي مِمَّا يَلِي عَرَفَةَ
فَيَخْرُجُ هُوَ وَجَانِبَاهُ فَلَا تَدْخُلُ عُرْنَةَ فِي عَرَفَةَ . وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ وَقَعَ فِي حَدِّ عَرَفَةَ مِنْ جِهَةِ مَكَّةَ
اِخْتِلَافٌ كَثِيرٌ لَكِنْ قَالَ النَّبِيُّ الْقَاسِمِيُّ : وَحَدِّ عَرَفَةَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ الْآنَ بَيْنَ وَهُوَ عَلَمَانِ بَعْدَ
الْعُلَمَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمَا أَحَدُ الْحَرَمِ إِلَى جِهَةِ عَرَفَةَ وَكَانَ ثَمَّ ثَلَاثَةُ أَعْلَامٍ فَسَقَطَ وَاحِدٌ وَبَقِيَ أُثْرُهُ
مَكْتُوبًا عَلَيْهِ أَنَّ الْأَمْرَ بِإِتْشَانِهَا بَيْنَ مَنْتَهَى أَرْضِ عَرَفَةَ وَوَادِي عُرْنَةَ مَظْفَرُ الدِّينِ صَاحِبُ إِدْرِبِلَ

(واعلم) أنه ليس من عرفاتٍ وادى عُرنة ولا نيرة ولا المسجد الذى يُصلّى فيه الإمامُ المسمى مسجد إبراهيم عليه السلام ، ويُقال له أيضاً مسجد عُرنة ، بل هذه المواضع خارج عرفاتٍ على طرفها الغربى ممّا يلى مُزدلفةً ومنى ومكة ، وهذا الذى ذكرناه من كونِ المسجد ليس من عرفاتٍ هو نصُّ الشافعى رحمه الله تعالى . وقال الشيخ أبو محمد الجوينى : مُقدّم هذا المسجد فى طرفِ وادى عُرنة لافى عرفاتٍ . قال وآخره فى عرفاتٍ . قال فن وقف فى مُقدّم المسجد لم يصحّ وقوفه ، ومن وقف فى آخره صحّ وقوفه . قال ويستبىز ذلك بصخراتٍ كبيرةٍ فرشت فى ذلك الموضع . هذا قولُ الشيخ أبى محمد الجوينى وتابعه عليه جماعةٌ (و) به جزم الإمام أبو القاسم الرافعى مع شدة تحقيقه وإطلاعه ، فلهذه زيدَ فيه بعد الشافعى رحمه الله تعالى

سنة خمس وسبائة . وما فهمه الشيخ أبو حامد من قول الشافعى رضى الله عنه وعرفة ما بين الجبل المشرف إلى الجبال المقابلة يمينا وشمالاً من أن مراده بالجبل المشرف جبل الرحمة وهمه فيه الحب الطبرى بأن عرفة محيطة به أى كما يدل عليه كلام المصنف ، قال بل أشار به إلى الجبل الطويل فى آخر عرفة حتى يكون مشرقاً على أولها ، ومن ثم قال صاحب البيان ما بين الجبل المشرف على بطن عرفة بالقاء وهم من ضبطه بالنون ، واعترض بأن ما قاله صاحب البيان مساوٍ لما ذكره المصنف عن ابن عباس رضى الله عنهما وقد ضبطه بالنون ووجهه صحيح لأن طرفه يشرف على ما يلى عرفة من وادى عرنة بالنون فيصح أن يكون المراد من بطن عرنة ذلك المحل بخصوصه .

(قوله فلهذه زيد فيه بعد الشافعى رضى الله عنه) قلته فى المجموع عن ابن الصلاح بعد نقل مقالة الشيخ أبى محمد عن جماعة من الخراسانيين ، واعترض بقول ابى المالكي إنه يبطن عرنة . قيل ويؤيده أن المشاهدة قاضية بأن بعض وادى عرنة موجود

من أرض عرفات هذا القدر المذكور في آخره . وبين هذا السجد والجبل الذي يوسط عرفات النسب جبل الرحمة قدر ميل ، وجميع تلك الأرض يصح الوقوف فيها ، وكذا غيرها مما هو داخل في الحد المذكور ، والله تعالى أعلم .

(واعلم) أن عرفات ليست من الحرم ، ومنتهى الحرم من تلك الجهة عند التلحين المنصوين عند منتهى المأزمين وما ظاهران . وسيأتي في باب المقام بمكة وفضلها وبيان حدود الحرم إن شاء الله تعالى .

(فرع) واجب الوقوف بعرفات شيان :

خلفه فاصل بينه وبين عرفة فلا يتمشى ذلك إلا على الضعيف من أن وادى تحفة من عرفات . وفي المجموع عقب كلام ابن الصلاح ذكر ذرعه عن الأزرق قال الزركشي ومعناه أن الأزرق كان في زمن الشافعي فينبغي أن يقاس اليوم فإن كان قياسه ما ذكره الأزرق كانت المسئلة خلافية والصواب ما قاله الشافعي ، وإن زاد صح جمع ابن الصلاح وارتفع الخلاف انتهى . وذكر القاسي أنه اختبر ذرعه فوجده نحو ذرع الأزرق لأنه زيد عنه في الطول نحو ثلاثة أذرع ويتقص عنه في العرض نحو أربعة أذرع . والظاهر أن مثل هذا لا يقتضي أنه زيد فيه أو غير لاحتال أنه لتفاوت الجبل الذي قيس به أو لغيره : ويؤيده قول الفقهاء إن التفاوت اليسير الذي يقع عادة بين نحو الكيلين لا اعتبار به ومثله بعضهم بواحد في عشرة على ما فيه فما ظنك بواحد في أكثر من ثلاثين .

(قوله عند منتهى المأزمين) أي الجبلين اللذين بين المزدلفة وعرفة بينهما طريق تسمى الآن بالمضيقي وكلامه ربما يقتضي أن منتهى المأزمين هو منتهى الحرم وهو موافق لما يأتي له من أن مسافة الحرم من هذه الجهة سبعة أميال لكن قال الأزرق إنها أحد عشر ميلاً وهو يؤول إلى ترجيح ما هو المعروف اليوم من حد الحرم وهو علان بينهما وبين جدار

(أحدهما) كونه في وقت المهدود ، وهو من زوال الشمس يوم عرفة إلى طلوع الفجر ليلة العيد ، فن حصل بمرقة في لحظة لطيفة من هذا الوقت صح وقوفه وأدرك الحج ، ومن فاته ذلك فقد فاته الحج .

(والثاني) كونه أهلاً للعبادة ، وسواء فيه الصبي والتام وغيرهما ، وأما المغنى عليه والسكران فلا يصح وقوفهما لأنهما ليسا من أهل العبادة ، فمن كان من أهل العبادة وحصل في جزء يسير من أجزائه عرفات في لحظة لطيفة من وقت الوقوف المذكور صح وقوفه ، حضرها عمداً أو وقف مع الغفلة أو مع التبع والشراء أو التحدث واللهو ، أو في

مسجد إبراهيم القبلي نحو ألف ذراع إلا نحو خمسة وأربعين ذراعاً وقد كتب على كل منهما أن المظفر صاحب اليمن حدده فصلاً بين الحل والحرم ، ومثل هذا لا يفعل إلا عن تثبت من خبر مستفيض أو علامة قائمة ، قاله التقي القاسي .

(قوله وهو من زوال الشمس إلخ) نقل ابن المنذر وابن عبد البر الإجماع على ذلك فاجتمع جمع متأخرون من اشتراط مضي قدر خطبتين وصلاة الظهر والعصر جمعاً قياساً على الأضحية فهو وهم صدر عن الغفلة عن الإجماع ، ولا ينافيه قول أحمد بدخوله بالفجر . لأن المراد كما هو ظاهر أن القائلين بالزوال أجمعوا على أنه لا يشترط شيء غيره . والفرق بين ما هنا وبين الأضحية ذكرته في شرح الإرشاد .

(قوله أهلاً للعبادة) أى في هذا الباب فدخل غير المميز واندفع قول الأذعري والتركشي بحمل كلامهم هنا على أن اعتبار الأهلية إنما هو فيمن أحرم بنفسه لثلاث يقتضى أنه لا أثر لحضور غير المميز .

(قوله وأما المغنى عليه إلخ) ما ذكره فيه هنا مشي عليه في المجموع وغيره كالرافعي ونسبة ترجيح الأجزاء إليه وهم ، وحذف المحدثون لأنه أولى منه بذلك سواء أجن عند إحرامه أم بعده . لكن قالوا نقلاً عن المتولي وأقره وجزم به في المجموع في غير هذا الباب أنه يقع لها نقلاً كحج صبي لا يميز ، واعترضه التركشي كالإسنوي والأذعري بنص الأم

حالة التَّرم ، أو اجْتَنَازَ بَعَرَاتٍ فِي وَقْتِ الْوُقُوفِ وَهُوَ لَا يَتَلَمَّ أَنَّهَا عَرَفَاتٌ
وَلَمْ يَلْبِثْ أَصْلًا بَلْ اجْتَنَازَ مُسْرِعًا فِي طَرَفٍ مِنْ أَرْضِهَا الْمَخْدُودَةِ ، أَوْ كَانَ
نَائِمًا عَلَى بَعِيرِهِ فَأَنْتَهَى بِهِ الْبَعِيرُ إِلَى عَرَفَاتٍ فَسَمَّيْنَاهَا الْبَعِيرُ وَلَمْ يَسْتَنْظِظْ

وغيرها على فواته لها وبأن ما قاله المتولي مبنى على طريقة المرازقة من صحة إحرام الرلى
ابتداء عن المحنون فالدوام أولى . وأجابوا عن القياس بأن الصبي غير المميز دخل في الحج
ليكون نفلاً بخلافهما ، ورد ابن العباد وغيره بأن الشيخين رجحا طريق المرازقة بأنهما
فهما من نصهم على القوات فوات الفرض لا مطلقاً كما لو أحرم بالصلاة قبل وقتها جاهلاً
فإنها تنعقد له نافلة وتلغونية الفرضية ولا تبطل خلافاً لمن زعمه . فقول الإملاء في المعنى
عليه فاته الحج وكان كمن لم يدخل عرفة في أنه لا حج له لإمكان تأويله بأن معنى لا حج له
أى فرضاً كما أولنا القوات بفوات الفرض لا النفل . وقول ابن العباد يقع للمجنون نفلاً
فيبنى الولى على إحرامه أى بعد انقلابه نفلاً لقولهم شرط الصحة المطلقة الإسلام فقط دون
المعنى عليه لأنه لا يجوز للولى البناء على ذلك يرد بالنسبة للمعنى عليه بأنه لا يلزم من الوقوع
نفلاً بناء الولى على إحرامه لجواز بقائه محرماً حكماً إلى أن يفيق ، ويؤيده ما يأتى في الحلقى ،
ولئن سلم فيغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء . وهذا يعلم أيضاً رد ما قاله أولئك من
بناء مقالة المتولى على صحة إحرامه عنه ابتداء . ويؤخذ مما تقرر وما نقله الإسنى عن صاحب
التقريب أن الحلقى كالوقوف فلا يعتد به من نحو مجنون وهو ظاهر كما مر وعليه فيبقى إحرامه
إلى أن يفيق فإذا أفاق ولا شعر برأسه فالقياس سقوط الحلقى عنه لأن هذا هو وقت تحلله .
ثم ما تقرر في المحنون لا ينافى قولهم بشرط إفاقته عند الإحرام وسائر الأركان لأن معناه كما
في المجموع أنها تشترط في الوقوع من حجة الإسلام . قال أما المتطوع فإنها لا تشترط في
شيء منه كما في غير المميز ولهذا قالوا إنه مثله انتهى . وكالمعنى عليه في جميع ما ذكر
السكران وإن تعدى بسكره على الأوجه فيقع له نفلاً . وقد يقال ينبغي أن يكون وقوفه
كتصرفاته فيقع له حتى عن حجة الإسلام . ثم رأيت بعضهم يحتمل وقاسه على إسلامه قال
بخلاف صلاته لافتقارها لنية ، ورد عليه بأن جعله كالصاحي في التصرفات إنما هو للتعليل
عليه وهو هنا في إلحاقه بالمعنى عليه ، ويرد بمنع الحصر الذى ذكره وإن كان باعتبار الأصل
ألا ترى إلى صحة تصرفاته التى فيها نفعه . فالتحقيق أن العلة في جعله كالصاحي إنما هى إلحاقه
بخطاب الوضع من باب ربط الأحكام بالأسباب ، وإنما غاية ما يجاب به أن الأصل منه
من العبادات وإن لم تحتج لنية وإنما صححنا إسلامه احتياطاً للإسلام واعتناء بشأنه لأنه

راكبهُ حَتَّى فَارَقَهَا أَوْ اجْتَارَهَا فِي طَلَبِ غَرِيمٍ هَارِبٍ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ بِهِمَةٍ شَارِدَةٍ
أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ فِي مَنَاءِهِ ، مَصْحٌ وَقُوْفُهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ، وَلَكِنْ تَقْوُوْتُهُ
كَالِ الْفَضِيلَةِ .

(أَمَّا) سُنَنُ الْوُقُوفِ وَأَدَابُهُ فَكَثِيرَةٌ :

(أَحَدُهَا) أَنْ يَغْتَسِلَ بِثِمَرَةٍ لِلْوُقُوفِ

(الثَّانِيَةُ) أَنْ لَا يَدْخُلَ عَرَفَاتٍ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ وَالصَّلَاتَيْنِ

(الثَّلَاثَةُ) أَنْ يُخْطَبَ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ وَيَجْمَعَ الصَّلَاتَيْنِ كَمَا سَبَقَ

(الرَّابِعَةُ) تَعْجِيلُ الْوُقُوفِ عَقِبَ الصَّلَاتَيْنِ

(الْخَامِسَةُ) أَنْ يَخْرُصَ عَلَى الْوُقُوفِ بِمَوْقِفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ
الصَّخْرَاتِ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ ، وَأَمَّا مَا اشتهَرَ عِنْدَ الْعَوَامِّ مِنَ الْاِعْتِنَاءِ بِالْوُقُوفِ
عَلَى جَبَلِ الرَّحْمَةِ الَّذِي بَوَسَطَ عَرَفَاتٍ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ وَتَرْجِيحُهُمْ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ

بخلاف غيره . ومقتضى البحث السابق أنه يصح سعيه لأنه لا يفترق لنية . ومقتضى كلامهم
خلافه وهو الأوجه .

(قَوْلُهُ أَنْ يَغْتَسِلَ بِثِمَرَةٍ) أَي قَبْلَ الزَّوَالِ عَلَى مَا مَرَّ

(قَوْلُهُ الْخَامِسَةُ أَنْ يَخْرُصَ) يَسْتَتِنُ مِنْهُ مَا يَأْتِي فِي السَّادِسَةِ مِنْ أَنَّ السَّنَةَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ
تَقِفَ فِي حَاشِيَةِ الْمَوْقِفِ فَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ تَخْشَ فَوَاتَ نَحْوِ أَهْلِهَا ، وَلُحِقَ بِهَا الْإِنْسَانُ
الْحَتَّى عَلَى تَرْتِيبِهِمَا فِي الصَّلَاةِ ثُمَّ قَالَ وَيَتَعَدَّى النَّظَرَ إِلَى الصَّبِيَّانِ عِنْدَ اجْتِمَاعِهِمْ مَعَ الْبَالِغِينَ
فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ أَنْتَهَى . وَالْأَوَّلُ ظَاهِرٌ بِخِلَافِ الثَّانِي . قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ بَلْ هَذَا كَمَا لَا تَمِيزُ

من أرض عَرَقات ، حَتَّى رُبَّمَا تَوَهَّم كَثِيرٌ مِنْ جَهَلَتِهِمْ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْوُقُوفُ إِلَّا بِهِ ،
خَطَأً مُخَالَفٌ لِلسُّنَّةِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْ مُتَمَسِّدِيهِ فِي صُورِ هَذَا الْجَبَلِ فَضِيلَةً
إِلَّا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ فَإِنَّهُ قَالَ : يُتَّعَبُّ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ ، وَكَذَا قَالَ
أَقْصَى الْقَضَاةِ أَبُو الْحَسَنِ الْمَوْرَدِيُّ الْبَصْرِيُّ صَاحِبُ الْحَاوِي مِنْ أَصْحَابِنَا : يُتَّعَبُّ
أَنْ يُقْصَدَ هَذَا الْجَبَلُ الَّذِي يُقَالُ لَهُ جَبَلُ الدُّعَاةِ ، قَالَ وَهُوَ مَوْقِفُ الْأَنْبِيَاءِ
صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ . وَهَذَا الَّذِي قَالَاهُ لَا أَصْلَ لَهُ ، وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ
حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَلَا ضَعِيفٌ ، وَالصَّوَابُ الْإِغْتِنَاءُ بِمَوْقِفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الَّذِي
خَصَّهُ الْعُلَمَاءُ بِالذِّكْرِ وَالْتَفْصِيلِ ، وَحَدِيثُهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ . وَقَدْ قَالَ إِمَامُ
الْحَرَمَيْنِ : فِي وَسْطِ عَرَقاتِ جَبَلٍ يُسَمَّى جَبَلِ الرَّحْمَةِ لَا نُكَّ فِي صُورِهِ وَإِنْ كَانَ
يَعْتَادُهُ النَّاسُ . فَإِذَا عَرَفْتَ مَا ذَكَرْتَاهُ فَمَنْ كَانَ رَاكِبًا فَلْيُخَالِطْ بِدَائِبِهِ الصَّخَرَاتِ
الْمَذْكُورَةَ وَلْيُدَاخِلْهَا كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَمَنْ كَانَ رَاجِلًا قَامَ عَلَى الصَّخَرَاتِ
أَوْ عِنْدَهَا عَلَى حَسْبِ الْإِمْسَاكِ بَحَيْثُ لَا يُؤْذِي أَحَدًا ، وَإِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ ذَلِكَ الْمَوْقِفُ
فَيَقْرُبُ مِمَّا يَقْرُبُ مِنْهُ وَيَتَجَنَّبُ كُلَّ مَوْضِعٍ يُؤْذِي فِيهِ أَوْ يَتَأَذَّى .

(السادسة) إِذَا كَانَ يَشُقُّ عَلَيْهِ الْوُقُوفُ مَاشِيًا ، أَوْ كَانَ يَضَعُفُ هـ

الصَّبِيانِ مِنَ الرِّجَالِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ لِلْإِقْتِدَاءِ . نَعَمْ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ دَحْشَةً أَمْرًا
بِالْوُقُوفِ خَلْفَ الرِّجَالِ . انْتَهَى .

الدَّعَاءُ ، أَوْ كَانَ مَنْ يُقَدِّدِي بِهِ وَبُتَّتِي ، فَاسْتَنْتُ أَنْ يَفْتِ رَاكِبًا وَهُوَ أَفْضَلُ
الْمَأْتِي ، فَإِنْ كَانَ لَا يَضْفُ بِالْوُقُوفِ مَأْتِيًا وَلَا يَشُقُّ عَلَيْهِ وَلَا هُوَ مَنْ
بُتَّتِي فِي الْأَفْضَلِ أَقْوَالُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَصْحَبَهَا رَاكِبًا أَفْضَلُ اقْتَدَاءُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَئِنْهُ أَعَوَّنُ عَلَى الدَّعَاءِ وَهُوَ الْمُهْمُّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ .

(والثاني) مَأْتِيًا أَفْضَلُ

(والثالث) هُمَا سَوَاءٌ

هذا حَكْمُ الرَّجُلِ .

(وأما) الْمَرَأَةُ فَأَلْفَضَلُ أَنْ تَكُونَ قَاعِدَةً لِأَنَّهُ أَشْتَرُ لَهَا . وَمِنْ مَرَحٍ
بِأَسْئَلَةِ الْبَاوَرْدِيِّ . قَالَ : وَيُسْتَحَبُّ لَهَا أَنْ تَكُونَ فِي حَاشِيَةِ الْمَوْقِفِ لَا عِنْدَ
الْمَخْرَاجِ وَالزَّحَةِ

(السابعة) الْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبِلًا لِلْقَبَلَةِ ، مُتَعَلِّمًا ، سَاتِرًا عَوْرَتَهُ . فَلَوْ
وَقَفَ مُخَدِّمًا أَوْ جُنْبًا أَوْ حَاضًا أَوْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ أَوْ مَكْشُوفَ الْوَرَّةِ صَحَّ
وُقُوفُهُ وَفَاتَتْهُ الْقَضِيَّةُ .

(قَوْلُهُ أَمَّا الْمَرَأَةُ فَأَلْفَضَلُ أَنْ تَكُونَ قَاعِدَةً) مَعْلَمٌ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ كَالْإِسْنَوِيِّ فِيمَنْ
لَا هُوْدُجَ لَهَا وَنَحْوَهُ ، وَإِلَّا فَأَلْفَضَلُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ لِأَنَّهُ أَسْرَ لَهَا .

(الثامنة) أن يَكُونُ مُنْطَرَاً فَلَا يَصُومُ ، سواءَ كَانَ يَضُمُّ بِهِ أَمْ لَا ،
لأنَّ الْفِطْرَ أُنْعِمَ لَهُ عَلَى الدَّعَاءِ . وقد ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ
مُنْطَرَاً . والله تعالى أعلم

(التاسعة) أن يَكُونُ حَاضِرَ الْقَلْبِ ، فارغاً مِنَ الْأُمُورِ الشَّاعِلَةِ عَنِ الدَّعَاءِ .
ويَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ قَضَاءُ أَشْغَالِهِ قَبْلَ الزَّوَالِ ، وَيَنْتَرِغَ بِظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ عَنْ جَمِيعِ
الْمَلَانِيحِ . وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَفَ فِي طُرُقِ الْقَوَائِلِ وَغَيْرِهِمْ لِئَلَّا يَنْزِعِجَ بِهِمْ

(العاشرة) أن يُكْثِرَ مِنَ الدَّعَاءِ وَالتَّهْلِيلِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، فهذه وَظِيفَةُ هَذَا
الْمَوْضِعِ الْمُبَارَكِ ، وَلَا يُقَصِّرُ فِي ذَلِكَ فَهُوَ مُنْقَطِعُ الْحُجِّ وَنَحْوُهُ وَمَطْلُوبُهُ

(وفي الحديث) الصَّحِيحُ : الْحُجُّ عَرَفَةَ . فَالْحُرُومُ مَنْ قَصَّصَرَ فِي الْإِهْتِمَامِ
بِذَلِكَ ، وَاسْتِفْرَاغِ الْوَسْعِ فِيهِ ، وَيُكْثِرُ مِنْ هَذَا الذِّكْرِ وَالِدَّعَاءِ فَأَتَمَّهَا وَقَاعَدَأْ

(قوله الثامنة أن يكون منطراً إلخ) محله إن وصل عرفه أي كان بها نهاراً وإلا استحب
صومه كما قاله المصنف في نكت التنبيه . قال الأذرعى ويحتمل خلافه لأنه وإن جاءها ليلاً
فلا شك أن الصوم يضعفه عن الدعاء انتهى . والذي يتجه أن يقال نص الشافعى رضى الله
عنه على أنه يسن فطره للمريض والمسافر . وإن كان الجائى إليها مسافراً يسن له فطره من حيث
السفر وإلا لم يسن . والفرق أن فى صومه نهاراً ضعفاً عن الدعاء المطلوب منه حال الصوم
لما فيه من المشقة حيث أنه بخلاف من يأتى ليلاً فإن دعاءه بعد فطره فلا مشقة عليه فيه . وفى
بعض النسخ ويكره له الصوم ، وفى نسخ معتمدة على بعضها خط ابن العطار فلا يصوم
وهى أولى إذ المعتمد كما فى تصحيحه للتنبيه وأفهمه كلام المجموع أنه خلاف الأولى .
قال والنهى عن صوم عرفه بعرفة ضعيف . واعترض يقول الحاكم إنه على شرط البخارى
وأقره عليه الذهبي .

وَرَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ وَلَا يُجَاوِزُ بِهِمَا رَأْسَهُ ، وَلَا يَتَكَلَّفُ السَّجْعَ فِي الدُّعَاءِ ؛ وَلَا بَأْسَ بِالدُّعَاءِ الْمُسْجُوعِ إِذَا كَانَ مَحْفُوظًا أَوْ قَالَهُ بِلَا تَكْلَفٍ وَلَا فِكْرٍ فِيهِ ، بَلْ يَحْرَى عَلَى لِسَانِهِ مِنْ غَيْرِ تَكْلَفٍ لَتَرْتِيْبِهِ وَإِعْرَابِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَا يُشْغِلُ قَلْبَهُ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْتِصَّ سَوْتُهُ بِالدُّعَاءِ . وَيُكْرَهُ الْإِفْرَاطُ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ . وَيَنْبَغِي أَنْ يُكْثَرَ مِنَ التَّضَرُّعِ فِيهِ وَالْخُشُوعِ وَإِظْهَارِ الضَّعْفِ وَالْإِفْتِقَارِ وَالذَّلَّةِ ، وَيُلِجَّ فِي الدُّعَاءِ وَلَا يَتَبَلَّغُ الْإِجَابَةَ ، بَلْ يَكُونُ قَوِيَّ الرَّجَاءِ لِلْإِجَابَةِ ؛ وَيُكْرَهُ كُلُّ دُعَاءٍ ثَلَاثًا ، وَيَفْتَنَحُ دُعَاءَهُ بِالْحَمْدِ وَالتَّعْجِيدِ لِلَّهِ تَعَالَى وَالتَّسْبِيحِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَخْتِمُهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ ،

(قَوْلُهُ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ إلخ) أَيْ لِلاتِّبَاعِ ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ . وَأَخْرَجَ أَبُو ذَرْعٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَيداهُ إِلَى صَدْرِهِ كَأَسْتَطْعَامِ الْمُسْكِينِ . وَلَا يَنَافِيهِ مَا فِي رِوَايَةٍ مِنْ أَنَّهُ رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ وَبَاطِنُهَا إِلَى الْأَرْضِ وَظَاهَرُهَا إِلَى السَّمَاءِ لِاحْتِمَالِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ لَمَّا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ إِنَّمَا تَنْدُبُ عِنْدَ الدُّعَاءِ بِرَفْعِ الْبَلَاءِ .

(قَوْلُهُ وَإِعْرَابِهِ) ظَاهِرُهُ أَنْ تَحْرَى إِعْرَابَهُ مَكْرُوهٌ كَالسَّجْعِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ نَافَى ذَلِكَ الْخُشُوعَ وَإِلَّا فَنِيهِ تَفْصِيلُ بَيِّنَتِهِ فِي شَرْحِ الْعِبَابِ مَعَ الْإِطْنَابِ فِي بَيَانِ آدَابِ الدُّعَاءِ وَشُرُوطِهِ وَاتِّسَامِهِ إِلَى مُحَرَّمٍ وَكَفَرٍ وَغَيْرِهَا بِمَا تَبَيَّنَ عَلَى مَرِيدِ تَحْقِيقِ هَذَا الْمَحَلِّ اسْتِحْضَارَهُ . وَحَاصِلُ ذَلِكَ التَّفْصِيلُ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْحَلِيمِيِّ وَالْخَطَّابِيِّ أَنَّ تَجَنُّبَ الْخَنِّ فِي الدُّعَاءِ مِنَ الشُّرُوطِ لَكِنْ عَدَهُ غَيْرُهَا مِنَ الْآدَابِ ، وَالْمُتَّجِهُ حَمْلُ الْأَوَّلِ عَلَى لَحْنٍ بَغِيرِ الْمَعْنَى مِنْ قَادِرٍ عَلَيْهِ وَالثَّانِي عَلَى خِلَافِهِ ، وَعَلَى الْأَوَّلِ يَحْمَلُ حَدِيثُ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ دُعَاءَ مُلْحُونًا ، وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ إِنَّ الْخَنَّ مِنْ لَا يَسْتَطِيعُ غَيْرَهُ لَا يَقْدَحُ فِي الدُّعَاءِ وَيَعْذَرُ فِيهِ .

(قَوْلُهُ وَيَخْتِمُهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ) يَسْنُ أَنْ يَجْعَلَ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَسَطَهُ أَيْضًا لِلَّهِ عَنِ خِلَافِهِ .

وَلَيْسَ كُنْ مُنْظَهراً مُتَبَاعِداً عَنِ الْحَرَامِ وَالشُّبْهَةِ فِي طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ وَلِبَاسِهِ وَسُرْكَوَيْهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ تَمَّاماً مَعَهُ ، فَإِنَّ هَذَا مِنْ آدَابِ جَمِيعِ الدَّعَوَاتِ ، وَلِيَحْتَمِمْ دُعَاؤُهُ بِأَمِينٍ .
وَلِيُكْثِرَ مِنَ التَّنْبِيحِ وَالتَّعْهِيدِ وَالتَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ .

وَأَفْضَلُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :
أَفْضَلُ الدَّعَاءِ يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ
لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحُجْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . وَفِي كِتَابِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :
أَكْثَرُ مَا دَعَا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي الْمَوْفِقِ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كَالَّذِي تَقُولُ
وَنَزِيراً مِمَّا تَقُولُ ، اللَّهُمَّ لَكَ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحَبَّتِي وَمَنَاسِكَ ، وَإِلَيْكَ مَأْبِي ، وَلَكَ رَجَائِي
تَرَانِي ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَوَسْوَاسَةِ الصُّدُورِ ، وَشَفَاةِ الْأَنْسَرِ . اللَّهُمَّ
إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ سُفَرٍّ مَا تَجِيءُ بِهِ الرِّيحُ .

(وَبُسْتَحَبُّ) أَنْ يُكْثَرَ مِنَ التَّلْبِيَةِ رَافِعاً بِهَا صَوْتَهُ ، وَمِنْ الصَّلَاةِ عَلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَيَنْشَبِي أَنْ يَأْتِيَ بِهَذِهِ الْأَنْوَاعِ كُلِّهَا ، فَتَارَةً يَدْعُو ، وَتَارَةً يُهْلِلُ ،
وَتَارَةً يُكَبِّرُ ، وَتَارَةً يُهْلِي ، وَتَارَةً يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَتَارَةً يَسْتَغْفِرُ وَيَدْعُو
مَنْفَرِداً وَمَعَ جَمَاعَةٍ . وَلْيَدْعُ لِنَفْسِهِ وَوَالِدَيْهِ وَأَقْرَبِهِ وَشُيُوخِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَحِبَّائِهِ

(قَوْلُهُ وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُ لِلنَّحْ) وَرَدَ فِي حَدِيثٍ عِنْدَ أَحْمَدَ تَسْمِيَةَ ذَلِكَ دُعَاءً ، وَظَاهِرُهُ
إِطْلَاقُ الدَّعَاءِ عَلَى الثَّنَاءِ وَهُوَ صَحِيحٌ لُغَةً وَعَرَفَاءً .

(قَوْلُهُ وَلَهُ الْحَمْدُ) زَادَ أَحْمَدُ بَعْدَهُ فِي رِوَايَةِ يَدِهِ الْخَيْرِ

وَأَصْدَقَانِهِ وَسَائِرٍ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ وَسَائِرِ الْمَلِئِينَ .

(ولْيَحْذَرِ) كل الحذرِ مِنَ التَّقْصِيرِ فِي ذَلِكَ ، فَإِنَّ هَذَا الْيَوْمَ لَا يُمْكِنُ تَدَارُكُهُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ . وَيُسْتَحَبُّ الْإِكْتِسَارُ مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ وَالتَّلَفُّظِ بِالتَّوْبَةِ مِنْ جَمِيعِ الْمَخَالَفَاتِ مَعَ الْإِعْتِقَادِ بِالْقَلْبِ ، وَإِنْ يُكْثِرَ مِنَ الْبُكَاءِ مَعَ الذِّكْرِ وَالِدُعَاءِ ، فَهَذَا تَسْكَبُ التَّوْبَاتُ ، وَتُسْقَطُ الْعَمَلَاتُ ، وَتَرْتَجَى الطَّلَبَاتُ ، وَإِنَّهُ لَجَمْعٌ عَظِيمٌ وَمَوْقِفٌ جَسِيمٌ يَجْتَمِعُ فِيهِ خِيَارُ عِبَادِ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ وَخَوَاشِئِ الْمُتَّقِينَ ، وَهُوَ أَعْظَمُ بِجَمْعِ الدُّنْيَا ، وَقِيلَ إِذَا وَافَقَ يَوْمُ عُرْفَةِ يَوْمِ جُمُعَةٍ غُفِرَ لِكُلِّ أَهْلِ الْوَقْفِ .

وَقَبِلَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يَمْتَقَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عُرْفَةٍ ، وَإِنَّهُ يُيَاوَى بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ يَقُولُ مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ .

(قَوْلُهُ وَقِيلَ إِذَا وَافَقَ يَوْمُ عُرْفَةِ يَوْمِ جُمُعَةٍ غُفِرَ لِكُلِّ أَهْلِ الْمَوْقِفِ) هَذَا الَّذِي حَكَاهُ يَقِيلُ حَدِيثُ رَوَاهُ الْعَزِيزُ بِجَمَاعَةٍ بَلْفُظٍ إِذَا كَانَ يَوْمُ عُرْفَةٍ يَوْمَ جُمُعَةٍ غُفِرَ اللَّهُ لِجَمِيعِ أَهْلِ الْمَوْقِفِ وَاسْتَشْكَلَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَغْفِرُ لِأَهْلِ الْمَوْقِفِ فَمَا وَجْهُ تَخْصِصِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ؟ وَأَجَابَ الْبَدْرُ بِجَمَاعَةٍ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَغْفِرُ لِلْجَمِيعِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ وَفِي غَيْرِهِ يَهَبُ قَوْمًا لِقَوْمٍ . فَإِنْ قُلْتَ الْمَغْفِرَةُ حَاصِلَةٌ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَالْيَ فَائِدَةٌ تَعُودُ عَلَى الْمَغْفُورِ لَهُ ؟ قُلْتُ كُنِيَ بِمَا فِي هَذَا الْقَرَبِ الْمُقْتَضَى لِعَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ لَوَاسِطَةٍ مِنْ مَزِيدِ الْمَزِيَّةِ بِشَرْفِهِ وَكَمَالِ الْمَغْفِرَةِ لَهُ ، قَالَ وَمِنْ مَزَايَاهُ أَيْضًا قَوْلُهُ ﷺ أَفْضَلُ الْأَيَّامِ يَوْمُ عُرْفَةٍ فَإِنْ وَافَقَ الْوُقُوفُ يَوْمَ جُمُعَةٍ فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ حِجَّةً فِي غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ . وَمِنْهَا شَرَفُ الْأَعْمَالِ بِشَرْفِ الْأَزْمَنَةِ كَالْأَمَكَةِ وَهُوَ أَفْضَلُ الْأَسْبُوعِ . وَمِنْهَا أَنَّ فِيهِ سَاعَةً يَسْتَجَابُ فِيهَا الدُّعَاءُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ . وَمِنْهَا مَوَاقِفُ ﷺ فَإِنَّهُ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ وَقَفَ فِيهِ وَإِنَّمَا يُخْتَارُ اللَّهُ لَهُ الْأَفْضَلُ .

(وروينا) عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُعَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ أَحَدَ الْعَشْرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا رَوَى الشَّيْطَانُ أَصْفَرَ وَلَا أَحْمَرَ وَلَا أَوْحَرَ وَلَا أَغْيَظَ مِنْهُ فِي يَوْمٍ عَرَفَةَ ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا أَنَّ الرِّيحَةَ تَنْزِلُ فِيهِ فَيَتَجَاوَزُ مِنَ الذُّنُوبِ الْمَظْلَمِ .

وعن الفضيل بن عياض رضى الله عنه أنه نظر إلى بُسْكَاءِ النَّاسِ بعرفة فقال أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ هَؤُلَاءِ سَارُوا إِلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُوهُ دَاقِمًا أَكَانَ يَرُدُّهُمْ ؟ قِيلَ لَا ، قَالَ وَاللَّهِ لَلْمَغْفِرَةِ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَهْوَنُ مِنْ إِبْجَابَةِ رَجُلٍ لَمْ يَدَانِقِدْ .

وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ النَّخَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ رَأَى سَائِلًا يَسْأَلُ النَّاسَ يَوْمَ عَرَفَةَ فَقَالَ يَا عَاجِزًا فِي هَذَا الْيَوْمِ تَسْأَلُ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى !! .

(فرع) وَمِنْ الْأَدْعِيَةِ الْمُخْتَارَةِ : اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ . اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي

(قوله عن طلحة بن عبيد الله أحد العشرة) اعترضه الولي العراقي أخذاً من كلام الطبري وغيره بأنه وهم وإنما هو طلحة بن عبد الله بن كريب بفتح الكاف وهو تابعي ثقة فيكون الحديث مرسلًا . قال البيهقي لكن روى عن مالك موصولاً ثم قال ووصله ضعيف انتهى . ورواه الديلمي في مسند الفردوس عن طلحة عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ ، والحديث تنمة هي : وما ذاك إلا ما يرى من تنزل الرحمة وتجاوز الله تعالى عن الذنوب العظام إلا ما رأى يوم بدر ، قيل وما رأى يوم بدر ؟ قيل أما إنه رأى جبريل يزع الملائكة . وقوله أصغر من الصغار أى الذل أو من صغر الجثة . وأدحر بمحملات من الدحر وهو الدفع بعنف والطرده إهانة وإبعاداً ، ومنه فتلقي في جهنم ملوماً مدحوراً . وبزع الملائكة أى يقودهم للجهاد ونصر المؤمنين .

ظُلماً كثيراً وإنه لا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي
إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ . اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ تَصْلِحْ بِهَا شَأْنِي
فِي الدَّارَيْنِ ، وَارْحَمْنِي رَحْمَةً مِنْكَ أَسْتَعِذُّ بِهَا فِي الدَّارَيْنِ ، وَتُبْ عَلَيَّ تَوْبَةً نَصُوحاً
لَا أُنْكَرُهَا أَبَداً ، وَالزِّمْنِي سَبِيلَ الْإِسْقَامَةِ لَا أَزِيغُ عَنْهَا أَبَداً . اللَّهُمَّ اهْتَلِنِي مِنْ ذُلِّ الْمَعْصِيَةِ
إِلَى عِزِّ الطَّاعَةِ ، وَغْنِنِي بِجَلَالِكَ عَنْ حَرَامِكَ ، وَبِطَاعَتِكَ عَنْ مَعْصِيَتِكَ ، وَبِفَضْلِكَ عَنْ
سِوَاكَ ، وَثَوِّرْ قَلْبِي وَقَبْرِي ، وَأَعِزَّنِي مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ ، وَاجْمَعْ لِي الْخَيْرَ كُلَّهُ . اسْتَوْدَعْتُكَ دِينِي
وَأَمَانِي وَقَلْبِي وَبَدَنِي وَخَوَاتِيمَ عَمَلِي وَجَمِيعَ مَا أُنِصَّتَ بِهِ عَلَيَّ وَعَلَى جَمِيعِ أَحِبَّائِي وَالْمُسْلِمِينَ
أَجْمَعِينَ .

وهذا الباب واسع جداً ، لكن نَبَّهْتُ عَلَى أَصُولِهِ وَمَقَاصِدِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(الحادية عشرة) الْأَفْضَلُ لِلوَاقِفِ أَنْ لَا يَسْتَظِلَّ ، بَلْ يَبْرُزُ لِلشَّمْسِ إِلَّا لِلْعُدْرِ
بِأَنْ يَتَضَرَّرَ أَوْ أَنْ يَنْقُصَ دُعَاؤُهُ وَاجْتِهَادُهُ .

(الثانية عشرة) يَنْبَغِي أَنْ يَبْقَى فِي الْوَقْفِ حَتَّى تَرُوبَ الشَّمْسُ ، فَيَجْمَعُ
فِي وَقُوفِهِ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، فَإِنْ أَقَامَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَمَادَ إِلَى

(قَوْلُهُ ظُلماً كثيراً) رَوَى بِالْمَثَلَةِ وَبِالْمَوْحِدَةِ قَالَ الْمُصَنِّفُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْمَعَ فِي دُعَائِهِ
بَيْنَهُمَا ، أَيْ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَتَقَنُّ النُّطْقَ بِمَا نَطَقَ بِهِ ﷺ ، وَزِيَادَةَ لَفْظَةً عَلَى الْوَارِدِ لِلْإِحْتِيَاطِ
لَا تَخْرُجُهُ عَنْ كَوْنِهِ نَطْقاً بِالْوَارِدِ ، وَبِذَلِكَ يَنْدَفِعُ قَوْلُ ابْنِ جُمَاعَةَ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُهُ إِتْيَانِ
بِالسَّنَةِ ، لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَنْطِقْ بِهَا ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَدْعُوَ مَرَّةً بِالْمَثَلَةِ وَمَرَّةً بِالْمَوْحِدَةِ
لِنُطْقِهِ حِينَئِذٍ بِالْوَارِدِ يَقِيناً أَنْتَهَى . عَلَى أَنَّ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ فِيهِ إِتْيَانُ الْوَارِدِ يَقِيناً فِي كُلِّ مَرَّةٍ

عرفات قبل طلوع الفجر فلا شيء عليه ، وإن لم يعد أراق دمًا ، وهل هو واجب أم مستحب ، فيه قولان للشافعي رحمه الله تعالى ، أصحهما أنه مستحب ،

بخلاف ما ذكره ابن جماعة فإنه ليس فيه إتيان به إلا في مرة من كل مرتين . فإن قلت لا يحتاج إلى ذلك ومحمّل اختلاف الروايتين على أنه ﷺ نطق بكل منهما فالنطق بكل سنة وإن لم ينطق بالأخرى فلا يحتاج للجمع ولا أن يقول هذا مرة وهذا مرة . قلت هو محتمل لكن ما ذكره أحوط فقط لاحتمال أن أحد الروايتين بالمعنى وإن كان بعيداً . كيف وقد قال المصنف في شرح مسلم في قول ابن الصلاح في رواية تقديم الحج على الصوم في خبر بني الإسلام على خمس يحتمل أنها رواية بالمعنى وهذا ضعيف إذ فتح باب احتمال التقديم والتأخير في مثل هذا قدح في الرواة والروايات فإنه لو فتح ذلك لم يبق لنا وثوق بشيء من الروايات إلا القليل ، ولا يخفى بطلان هذا وما يترتب عليه من المفسد ، وتعلق من يتعلق به ممن في قلبه مرض ، ولأن الروايتين قد ثبتتا في الصحيح وهما صحيحتا المعنى لا تنافي بينهما . انتهى ملخصاً . وبتمامه يعلم قوة ما ذكرته من أن النطق بكل سنة وأنه لا يحتاج للجمع المذكور إلا بمجرد الاحتياط .

(قوله أصحهما أنه مستحب) هو ما في النسخ المعتمدة وهو المذهب بناء على أن الجمع بين جزء من الليل والنهار بعرفة مستحب وهو المعتمد كما أفهمه كلامه هنا بخلاف ما يأتي له قبيل باب العمرة من أنه واجب ومقتضاه وجوب الدم إذ يلزم من وجوب الجمع الدم وعكسه ، وكأن هذا هو مأخذ ما نسبه الإسنوي في المهمات كابن الرفعة لهذا الكتاب من أنه صحح فيه وجوب الدم مع تصحيحه فيه أن الجمع بين ما ذكر لا يجب والأول سند قول الإسنوي في أوامم الكفاية أن الذي صححه في المناسك إنما هو الاستحباب على أن الظاهر أن نسخ الكتاب مختلفة وأن ابن الرفعة اطلع على نسخة والإسنوي اطلع على النسختين في وقتين . والدم هنا وجوباً أو ندباً كدم التمتع .

(فرع) في الإحياء إذا أمكنه الوقوف في اليوم الثامن ساعة عند إمكان الغلط في الهلال فهو الجرم وبه الأمن من القوات والتخلص من الاختلافات ، ورده الزعفراني بأنه لا جناح في الخطأ لا ظاهراً ولا باطناً فلا يؤثر في أجزاء الحج شرعاً ولا وجه للتدب إلى ما هذا سبيله ولا يتعبد به انتهى . واستحسنه الأذرعى ، ويؤيده أنهم لو غلطوا فوقوا العاشر أجزأهم إن كثروا إجماعاً بخلاف الثامن فلا يجزئهم ، فإن أمكن أن يكون غلطهم بتقديم فلا يعد أنه يسمن العود لعرفة يوم التاسع الذي هو في الظاهر يوم النحر بعد زواله

والتَّائِي واجبٌ ، وهذا فيمن حَضَرَ نَهْراً ، أَمَا مَنْ لَمْ يَحْضُرْ إِلَّا لَيْلاً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَكِنْ فَاتَتْهُ الْفَضِيلَةُ .

(الثالثة عشرة) لِيَحْذَرُ كُلُّ الْحَذَرِ مِنَ الْمَخَاصِمِ وَالشَّائِعَةِ وَالنَّائِرَةِ وَالْكَلَامِ الْقَبِيحِ ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَحْتَرِزَ عَنِ الْكَلَامِ الْمُبَاحِ مَا أَمَكُهُ فَإِنَّهُ تَضْيِيعُ الْوَقْتِ الْمُهْمُ فِيمَا لَا يَنْبَغِي ، مَعَ أَنَّهُ يَخَافُ انْجِرَافَهُ إِلَى كَلَامِهِ حَرَامٍ مِنْ غِيَةِ وَغَوَاهَا . وَيَنْبَغِي أَنْ يَحْتَرِزَ غَايَةَ الْاِخْتِرَازِ عَنِ اخْتِفَارِ مَنْ يَرَاهُ رِثَ الْهَيْئَةِ أَوْ مُقَصِّراً فِي شَيْءٍ ، وَيَحْتَرِزُ عَنِ انْتِهَارِ السَّائِلِ وَغَوَاهُ ، وَإِنْ خَاطَبَ ضَعِيفاً فَلْيَتَلَطَّفْ فِي مُخَاطَبَتِهِ ، فَإِنْ رَأَى مُنْكَرًا مُحَقَّقًا تَوَجَّهَ عَلَيْهِ بِإِنْكَارِهِ وَيَتَلَطَّفْ فِي ذَلِكَ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

(الرابعة عشرة) لِيَسْتَكْثِرَ مِنْ أَعْمَالِ الْخَيْرِ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ وَسَائِرِ أَيَّامِ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ، فَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

أَوْ يَتَأَخَّرُ إِلَى الْعَاشِرِ وَهُمْ قَلِيلُونَ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ أَنْجَه أَنَّهُ يَسُنُّ التَّوَجُّهُ لِعَرَفَةَ يَوْمَ الثَّامِنِ بَعْدَ زَوَالِهِ ثُمَّ الرَّجُوعُ لِمَنْزِلِ الْمَبِيتِ بِهَا إِنْ تيسَّرَ وَإِلَّا اسْتَمَرَّ بِعَرَفَةَ أَوْ إِلَى الْحَادِي عَشَرَ أَنْجَه أَيْضاً أَنَّهُ يَسُنُّ التَّوَجُّهُ إِلَيْهَا يَوْمَ التَّاسِعِ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الْغُلُطِ وَهُوَ يَوْمُ السَّابِعِ عِنْدَهُمْ ، وَكَلَامُ الْغَزَالِيِّ يَوْمِيءَ إِلَى أَنَّ مَرَادَهُ غُلُطٌ لَا يَجْزِي الْوُقُوفَ عَلَى تَقْدِيرِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ وَبِهِ الْأَمْنُ مِنَ الْقَوَاتِ وَالتَّخَلُّصِ مِنَ الْاِخْتِلَافَاتِ ، وَحِينَئِذٍ فَقَوْلُهُ فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ مِثَالُ ، أَمَا غُلُطٌ يَجْزِي الْوُقُوفَ مَعَهُ إِبْجَاعاً فَلَا فَائِدَةَ لِنَدْبِ الْاِحْتِيَاطِ لِأَجَلِهِ . نَعَمْ قَدْ يَقَالُ فِيهِ فَائِدَةٌ وَهِيَ حِجَازَةُ فَضْلِ الْوُقُوفِ فِي وَقْتِهِ مَعَ عَدَمِ تَقْوِيَتِ غَيْرِهِ مِنَ السَّنَنِ بِأَنَّهُ يَذْهَبُ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِمَضَى يَوْمِ الثَّامِنِ إِلَى عَرَفَةَ ثُمَّ يَأْتِي إِلَيْهَا وَقْتُ الْعَصْرِ وَيُصَلِّيهِ مَعَ بَاقِي الْخَمْسِ بِهَا ثُمَّ يَبِيتُ فِيهَا ثُمَّ يَتَوَجَّهُ مَعَ النَّاسِ إِلَى عَرَفَةَ ، فَلَا بَعْدَ فِي نَدْبِ هَذَا لِمَنْ تيسَّرَ لَهُ . وَبِمَا تَقَرَّرَ يَعْلَمُ أَنَّ مَا يَفْعَلُهُ أَكْثَرُ النَّاسِ مِنْ تَوَجُّهِهِمْ دَائِماً لِعَرَفَةَ لَيْلَةَ التَّاسِعِ بَلْ يَوْمَ الثَّامِنِ لِغَيْرِ حِلِّ جَهْلِ قَبِيحِ يَفْتَوَهُمْ بِسَبِيهِ سَنَنٍ كَثِيرَةٍ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ .

عن النبي ﷺ قال : ما العملُ في أيام أفضل منه في هذه الأيام يعني أيام العشر ، غلوا ولا الجهاد ؟ قال : ولا الجهاد ، إلا رجل خرج يُخاطرُ بماله وقته فلم يرجع بشيء . وإيامُ الشر هي الأيام المُكملت ، وأُم التشريق هي الأيام المدودت .

(فرع) إذا غلظ الحجاج فوقوا في غير يوم عرفة ، نظر إن غلظوا بالتأخير فوقوا في العشر من ذي الحجة أجزأهم وتم حجهم ولا شيء عليهم ، وسواء بأن الغلط بعد الوقوف أو في حال الوقوف . ولو غلظوا فوقوا في الحادي عشر ، أو غلظوا في التسليم فوقوا .

(قوله عن النبي ﷺ قال ما العمل إلخ) أخذ بعضهم بقضيته من تفضيله على العشر الأخير من رمضان ، وعكسه آخرون لما اشتمل عليه هذا من ليلة القدر ويومها ، وجمع آخرون بحمل الأول من حيث الأيام والثاني من حيث الليالي ، والذي تقتضيه الأدلة وكلام الفقهاء تفضيل الثاني مطلقاً لأنه ﷺ كان يميزه بتميزات واجتهادات في العبادات لا يفعلها في غيرها . وليس معنى أفضلية الأزمنة إلا أفضلية العبادات فيها . وأيضاً ففضل عشر رمضان لما تشترك سائر الناس في فعله من العبادات الواردة عنه ، وفضل عشر الحجة لأمر تختص بالحجاج ، فتعين أن معنى الحديث ما العمل في أيام غير عشر رمضان لما تقرر من الأدلة .

(قوله إذا غلط الحجاج) أي بأن غم عليهم هلال ذي الحجة وأكلوا القعدة ثلاثين ثم ثبتت رؤية الهلال ليلة الثلاثين . قال الرافعي وليس من الغلط المراد لهم أي للأصحاب ما إذا وقع ذلك بسبب الحساب فإنه لا يجزيهم ذلك بلا شك . فتعير المصنف كسائر الأصحاب بالغلط الشامل لذلك فيه تجوز .

(قوله أجزأهم) أي إجماعاً إن كثروا كما يؤخذ من كلامه بعد .

(قوله وسواء أبان الغلط إلخ) بقي ما إذا بان قبل وقت الوقوف بأن بان قبل زوال العاشر ولو في ليلته ولم يتمكنوا فيها من الذهاب لعرفة وقفوا بعده ، والمذهب الصحة أيضاً خلافاً للبغوى . وبحث الأذرعى أنه لا يصح وقوفهم قبل الزوال لأن اليوم يقوم في حقهم مقام يوم عرفة ويكون أداء لاقضاء ، وما قاله نظير ما ذكره في نظيره من عيد الفطر إذا ثبت بعد غروب الثلاثين ، ويؤيده قولهم ثم فيصلى العيد من الغد أداء لأن يوم الفطر ليس

هذه الآية

أول شوال مطلقاً بل يوم يفطرون ، وكذا يوم النحر وعرفة لنحر بذلك اهـ . والخبر الذي أشاروا إليه هو قوله عليه السلام يوم عرفة اليوم الذي يعرف الناس فيه ، أخرجه أبو داود في مراسيله . قال البيهقي وهو مرسل جيد . وروى يوم يعرف الإمام . وظاهر قول الأذري أن ذلك اليوم يقوم في حقهم مقام يوم عرفة أن الوقوف يمتد إلى فجر الحادى عشر وأنه لا يصح رمى جرة العقبة إلا بعد نصف ليلة الحادى عشر . ثم رأيت السبكي بحث نحو الأول وقال إنه مقتضى تعبير الحاوى الصغير أى وفروعه بقولهم ولكثيرين غالطين زوال النحر والفجر ، وتبعه أيضاً شارحوه وغيرهم ، ومن ثم قال العراقى قتيب بما فيه أن المسئلة منقولة هكذا وهو صريح فيما بحثه الأذري من عدم الصحة قبل الزوال وأنه يكون أداء وفيما بحثه السبكي من الامتداد إلى الفجر وظاهر فى أنه لا يصح ذبح إلا بعد طلوع شمس الحادى عشر ومضى قدر خطبتين وركعتين خفيفتين ، ولا رى ونحوه إلا بعد نصف الليل ، أى وتقدم الوقوف لما جزم به الرافعى وغيره من أنه شرط لصحة الرى والحلق والطواف كما بأتى . فقول القاضى حسن لا يصح الوقوف ليلة الحادى عشر ضعيف وعليه فيحتمل أن يقال لا يصح رمى ولا ذبح إلا بعد الغروب لأن ذلك اليوم صار فى حقهم كأنه يوم عرفة وإن لم يسمه أداء ، ويحتمل أن يقال يصحان وجعله مثله فى تحصيل الوقوف توسعة لأهل العذر لا يقتضى إخراجهم عن حقيقته . وقد يستدل لكلام القاضى بقول الدارمى لو وقفوا العاشر غلطاً حسبت أيام التشريق على الحقيقة لا على حساب وقوفهم وعلى هذا لا يقيمون معنى إلا ثلاثة أيام خاصة فإن أقاموا الرابع أمموا اهـ . لكن ينازع فيه قولهم فيما مر وكذا يوم النحر وعرفة إذ ظاهره بل صريحه أن يوم عرفة ليس هو التاسع مطلقاً بل اليوم الذى يصح فيه الوقوف وإن كان هو العاشر ، وأن يوم النحر ليس هو العاشر مطلقاً بل اليوم الذى تصح فيه الأضحية ونحوها وإن كان هو الحادى عشر كما قالوا إن يوم الفطر ليس هو أول شوال بل اليوم الذى يفطرون فيه وإن كان اليوم الثانى من شوال . ويلزم من جعل عرفة هو العاشر ويوم النحر هو الحادى عشر حساب أيام التشريق إلى آخر الرابع عشر ، ويترتب على ذلك مسئلة حسنة وهى أنه لو شهد عدلان فى نحو مصر فى ليلة حادى عشر الحجة وكانوا أكلوا القعدة ثلاثين برؤية الهلال ليلة الثلاثين منها لم يحسب عليهم العاشر بل تمتد أيام التشريق فى حقهم إلى الرابع عشر ، وكلامهم فى صلاة العيد الذى ذكرناه يدل لذلك ، وهذا مع ما مر أدل دليل على ضعف كلام الدارمى وإن نقله كثيرون وأقروه ، فتلخص ضعف كلام القاضى والدارمى واعتماد ما أفهمته عبارة الحاوى وصرح به الأذري والسبكي . هذا ما ظهر لى الآن ، ولعل الله تعالى يفتح فى المسألة بما يكشف عنها القناع كشفاً أتم من هذا . ولم أر أحداً من المتأخرين تعرض لتحقيق شيء مما ذكر ، وإنما رأيت للزركشى تردداً فى امتداد الوقوف

في الثامن ، أو غلطوا في السكّان فَوَقَفُوا في غير أرض عرفات

للتعجّر في صحة الرمي والأضحية يوم العاشر وفي التضحية والرمي في الرابع عشر ، ثم ساق كلام الدارمي ولم يزد على ذلك ، وكأنه إنما لم يتعقبه كغيره لأنهم لم يستحضروا ما ذكره في صلاة العيد مما مر . ثم رأيت الإسنوي في الغزاه أطال في المسئلة بما حاصله هل يسن لهم صلاة العيد وإن قلنا لا تسن للحاج لفقد المعنى فيه من اشتغاله في صدر النهار بأعمال يوم النحر وهل يلزمهم المبيت بمنزلة مع كونها ليست ليلة النحر وهل تتوقف صحة الرمي والحلق والطواف على انتصاف تلك الليلة أم لم أداؤها نهاراً بعد الوقوف ولكن لا يجب ذلك في الرمي بأن يقفوا لحظة بعد الزوال ثم يدفعوا إلى منى لأن الرمي يجب إيقاعه في يوم النحر بخلاف الحلق والطواف فإنه لا آخر لوقتهما ، وهل يأتون برمي أيام التشريق على حساب وقوفهم ويذبحون الهدايا والضحايا كذلك مع علمنا بانقضاء أيام التشريق حقيقة وبأن اليوم الأخير هو الرابع عشر وهو ليس بحلّ للأضحية ، وهل لهم النفر أيضاً ثاني العيد أم لا ، في كل هذه الأمور نظر يتضح بكلامهم وهو أن هذا الوقوف الواقع في العاشر إنما هو أداء لاقضاء فيلزم منه القول بإيقاع الأعمال المختصة بالحج على قاعدة من وقف التاسع تنزيلاً للعاشر منزلة التاسع لأجل العنفرية ، وفي إطلاق كلام الأصحاب إشعار بذلك . وقوله عليه السلام يوم عرفة اليوم الذي يعرف الناس فيه فيه إشارة أيضاً . نعم صلاة العيد والضحايا ليست من الأفعال المختصة بالحجيج وحينئذ فيكون القياس فيها العمل بمقتضى الحلال الشرعي كما قلنا به في الآجال والتعاليق وجواز الفطر وغير ذلك من الأحكام التي لا تختص بالحاج . هذا ما ظهر لي الآن من هذه المسائل ولعلنا نرداد فيها علماً ، ومن ظهر له من ذلك شيء فهو راجع إلى ما مرزت إليه . ثم ساق كلام الدارمي ثم قال وهذا منه نظر إلى اعتبار ما في نفس الأمر . وإذا تأملت ما بحثه أخذاً من كلام الأصحاب والحديث وما تعقب به كلام الدارمي وما صرح به عن الأصحاب من أن وقوفهم في العاشر أداء لاقضاء علمت أنه نص فيما ذكرته من اعتماد ما أفهمته عبارة الحاوي وضعف كلام القاضي والدارمي . وقولهم نعم صلاة العيد إلى آخره محتمل لكن الهدى مختص بالحجيج ووقته وقت الأضحية ، فلما أن نقول بامتداد وقته للربع عشر دون الأضحية أو نقول تلحق الأضحية به في حقهم فيعمل لهم إليه ، وقياس ما قدمناه فيما لو شهد عدلان في نحو مصر إلخ المأخوذ من كلامهم ترجيح الثاني وعليه فقارق ما قاس عليه من الآجال ونحوها بأن تلك ليست مختصة شرعاً بملك الزمن ، فعمل فيها بما في نفس الأمر بخلاف نحو الأضحية فإنها مختصة به شرعاً فعمل فيها بقضية ظنهم لعنهم . وقوله لأن الرمي يجب إيقاعه في يوم النحر ضعيف والمعتمد خلافه كما يأتي .

فَلَا يَصِحُّ حُجَّتُهُمْ بِحَالٍ ، وَلَوْ وَقَعَ النُّكْطُ بِالْوُقُوفِ فِي الْعَاشِرِ لَطَأَنَتْهُ سَبْرَةٌ

(قوله في الثامن) فارق الغلط بالعاشر بأن تأخير العبادة عن وقتها أقرب إلى الاحتساب من تقديمها عليه ، وبأن الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه لأنه إنما يقع لغلط في الحساب أو للخلل في الشهود الذين شهدوا بتقديم الهلال ، والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم المانع من رؤية الهلال وهو لا يمكن الاحتراز عنه. ثم إن علموا قبل فوت الوقوف وجب الوقوف وإلا وجب القضاء .

(قوله فلا يصح حجهم بحال) هو المذهب ولا نظر لقول البحر إذا اشتبه يوم عرفة فأحرموا ردقوا فوافق ما قبله يجوز بالإجماع لأنه وهم كما هو ظاهر ، وكأن ما في المجموع عن الدارمي مبنی عليه وهو لو وقفوا الثامن وذبحوا التاسع ثم بان الحال لم يجب إعادة التضحية لأن الواجب يجوز تقديمه على يوم النحر والتطوع تبع للحج، فإن علم ذلك قبل انقضاء أيام التشريق فأعادها كان حسناً اهـ . قال الزركشي ولم يصرح بلفظ الأضحية ولعله أراد الهدى ثم بحث بناء عليه أنه لو ضحى في التاسع غير حاج لم يعتد به لأنه ليس يوم أضحية وإنما اغتفر ذلك في حق الحاج تبعاً للحج .

(فروع) قال في الخادم: سبق في صلاة العيد أنهم لو شهدوا بعد الغروب بالرؤية الليلة الماضية لم يقبل ويصل العيد من الغد أداء فكذا هنا خلافاً لما يقتضيه كلام الرافعي اهـ وفيه نظر ، لأن الشهادة إن كانت بعد غروب ثلاثي القعدة أو في اليوم الذي بعده إلى التاسع فليس نظير مسئلتنا لأن شهادتهم ثم لا فائدة لها إلا تفويت صلاة العيد فلم تقبل وهذا لا يأتي هنا لأن ما شهدوا به هنا لا يقتضي تفويت شيء، وإن كانت ليلة العاشر وجب سماعها والوقوف في تلك الليلة إن أمكن وإلا ففي اليوم العاشر كما مر ، وفارق هنا ذلك بأن الوقوف ليلاً أداء وصلاة العيد فيه قضاء فظهر أن ما ذكره غير صحيح ، قال ولو قدم أهل المدينة أي مثلاً ليلة العاشر وشهدوا بالرؤية وجب استفسارهم فإن قالوا رأيناه بالمدينة لم يعمل بقولهم أي أو بغيرها والمطلع متحد عمل بقولهم وإلا فلا ، وله تردد طويل فيما إذا ظن بعض الحجيج صدق الشهود هل له اعتياده أو يلزمه كما في رمضان وفيما لو أخبره بالرؤية من يعتقد صدقه وفيما لو عرف الوقت بمقتضى الحساب وفيما لو رأى الهلال خارج مكة ثم قدم فوجد أهلها رأوه على خلاف رؤيته ، والذي يظهر لي في ذلك أنه في غير الأخيرة مخير بين أن يعمل بمقتضى ظنه وبين أن يقف مع الناس لأنه على فرض الغلط يجزئ هنا بخلاف رمضان ، ومن ثم يظهر أيضاً أنه لو كان عنده أن غلطهم لو بان لم يجز لزمه الوقوف على حسب اعتقاده وأنه في الأخيرة يلزمه العمل برؤية أهل مكة. إن اختلف مطلع محل رؤيته

لَا لِلْحَجِيجِ الْعَامِ لَمْ يُغْزِمَ عَلَى الْأَصْحٰ . وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ أَوْ عَدَدٌ بَرْزِيَّةَ هَلَالٍ ذِي الْحِجَّةِ قَرَدَتْ شَهَادَتُهُمْ لَزِمَ الشُّهُودُ الْوُقُوفَ فِي النَّاسِعِ عِنْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ النَّاسُ يَقْفُونَ بَعْدَهُ .

(فرع) لو أن مُحْرِمًا بالْحَجِّ سَعَى إِلَى عَرْنَةِ قَرُبٍ مِنْهَا قَبْلَ طُلُوعِ
الْفَجْرِ لَيْلَةَ النَّحْرِ بَحِثْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا قَدْرُ بَعْ صَلَاةِ الْمَاءِ وَلَمْ يَكُنْ بِمَدُّ
صَلَّى الْمَاءِ فَقَدْ تَعَارَضَ فِي حَقِّهِ أَمْرُ الْوُقُوفِ وَصَلَاةُ الْمَاءِ فَأَيُّهُمَا
اشْتَفَلَ بِهِ فَإِنَّهُ الْآخَرُ ، فَكَيْفَ يَمْلُ ؟ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَجُوبٍ لِأَصْحَابِنَا ، أَوَّلُهَا أَنَّهُ
يَذْهَبُ لِإِدْرَاكِ الْوُقُوفِ فَإِنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى قَوَانِهِ مَشَافٍ كَثِيرَةٌ مِنْ
وُجُوبِ الْقَضَاءِ وَوُجُوبِ الدَّمِ لِلْقَضَاءِ وَرُبَّمَا تَمَذَّرَ الْقَضَاءُ فِيهِ تَقْرِيرٌ
عَظِيمٌ بِالْحَجِّ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُحَافِظَ عَلَيْهِ . وَيُؤَخَّرُ الصَّلَاةُ فَإِنَّهُ يُجُوزُ تَأْخِيرُهَا
بِمَذَرِّ الْجَمْعِ ، وَهَذَا أَشَدُّ حَاجَةً مِنْهُ . وَالثَّانِي أَنَّهُ يُصَلِّي فِي مَوْضِعِهِ فَيُحَافِظُ عَلَى
الصَّلَاةِ لِأَنَّهَا عَلَى الْقَوْرِ بِخِلَافِ الْحَجِّ فَإِنَّهُ عَلَى التَّرَاخِي ، وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ
أَكْدُ ، وَالثَّلَاثُ أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فَيُصَلِّي صَلَاةَ شِدَّةِ الْخَوْفِ فَيُحْرَمُ بِالصَّلَاةِ

ومطلع محل رؤيتهم نظير ما قالوه فيمن سار إلى بلد أهلها صيام أو مفطرون وإلا لزمه العمل بقضية رؤيته ، وإعما لم يتخير هنا نظير ما قدمته لأنه هنا متيقن فلا عذر له في التأخير ونم ظان فعذر فيه .

(قوله لا الحجيج العام) ربما ينهم منه أنه لو وقع الجهل لكثيرين يبلغون قدر الحجيج عادة فقدّموا اليوم العاشر ظناً منهم أنه يوم عرفة فوجدوا الناس قد أفاضوا فوقفوا أنه لا يجزيهم وهو محتمل ، لكن عبارته في المجموع كالصريحة في أنه يجزيهم وهو الأوجه ، وعليه فيأتي جميع ما ذكرناه في القولة قبلها .

فصل در احوال مدینه

9. مواضع الخطوف به خط ۷۱

وَيُشْرَعُ فِيهَا وَيَتَدَوَّ ذَاهِبًا إِلَى الْمَوْقِفِ ، وَهَذَا عُذْرٌ مِنْ أَهْذَارِ صَلَاةٍ شَدِيدَةِ الْخَوْفِ ،
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(فرع) فِي التَّعْرِيفِ بِغَيْرِ عَرَفَاتٍ ، وَهَذَا هُوَ الْاجْتِمَاعُ الْمَعْرُوفُ فِي الْبُلْدَانِ .
اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ ، فَجَاءَ عَنْ جَمَاعَةٍ اسْتِحْبَابُهُ وَفُلَهُ فَقَدْ رَوَى عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ
أَنَّهُ قَالَ : أَوَّلُ مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَقَالَ الْاَنْزَمِيُّ : سَأَلْتُ
أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ التَّعْرِيفِ فِي الْأَمْصَارِ ، قَالَ أَرَجُو أَنْ لَا يَكُونَ
بِهِ بَأْسٌ . وَقَدْ قُتِلَ غَيْرُ وَاحِدٍ : الْحَسَنُ وَبَكْرٌ وَثَابِتٌ وَمَعْدُ بْنُ وَاسِعٍ كَانُوا
يُسَمُّوْنَ لِلْمَسْجِدِ يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَكَرِهَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ نَافِعُ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ وَإِبْرَاهِيمُ
النَّخَعِيُّ وَالْحَكَمُ وَحَمَادُ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُهُمْ . وَصَنَّفَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ الطَّرْطُوشِيُّ
الْمَالِكِيُّ الرَّاهِدُ كِتَابًا فِي الْبِدْعِ الْمُنْكَرَاتِ وَجَمَلَ مِنْهَا هَذَا التَّعْرِيفَ وَبَالَغَ فِي إِنْكَارِهِ
وَقَتَلَ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ فِيهَا . وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ جَعَلَهَا بَدْعًا لَا يُلْحِقُهَا بِفَاحِشَاتِ الْبِدْعِ بَلْ
يُخَفِّفُ أَمْرَهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهَا .

(قَوْلُهُ أَصْحَبُهَا أَنْ يَذْهَبَ لِإِدْرَاكِ الْوُقُوفِ) أَيْ وَجُوبًا وَلَا يَصِلُ صَلَاةُ شَدِيدَةِ الْخَوْفِ .
وَعَلَّ الْخِلَافَ كَمَا بَشَّرَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ بِحَيْثُ بَقِيَ الْخُحْثُ لَمْ يَكُنْ يَدْرِكُ رُكْعَةً مَعَ إِدْرَاكِ الْحُجِّ
وَالْإِذَا وَجِبَ تَقْدِيمُهُ قَطْعًا .

(قَوْلُهُ فِي التَّعْرِيفِ بِغَيْرِ عَرَفَاتٍ الْخُحْثُ) لِبَسِّ مِنْهُ مَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْبُحْلَةِ مِنْ شِدَّةِ الرِّحَالِ
إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ قَائِلِينَ فَاتِنَا الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فَيَقِفُ بِالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى . بَلْ هُوَ مُنْكَرٌ وَضَلَالَةٌ
كَمَا قَالَ ابْنُ جَمَاعَةَ .

فرع) ومن البدع القبيحة ما اعتاده العموم في هذه الأزمان من إيقاد الشمع بجمل عرفات ليلة التاسع ، وهذه ضلالة فاحشه جمعوا فيها أنواعاً من القبائح ، منها إضاعة المال في غير وجهه ، ومنها إظهار شعار الجوس في الدار ، ومنها اختلاط النساء بالرجال والشروع بينهم ووجوههم باردة ، ومنها تقديم دخول عرفات على وقته المشروع . ويجب على ولي الأمر وكل من يمكن من إزالة هذه البدع ، إنكارها وإزالتها ، والله تعالى أعلم

الفصل الخامس

في الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة وما يتعلق بها

السنة للإمام إذا غربت الشمس وتحقق غروبها أن يفيض من عرفات ويفيض الناس معه ويؤخروا صلاة المغرب بنية الجمع إلى المشاء ، ويكثر من ذكر الله تعالى . والسنة أن يسلك في طريقه إلى المزدلفة على طريق

(قوله ومن البدع القبيحة إلخ) قد يؤخذ من كلامه حرمة الإيقاد ونحوه وهو ظاهر إن أراد به القرية أو الإيقاد للحاجة البتة .

(قوله ويفيض الناس معه) أفهم به أنه يسن أن لا يدفع أحد من الحجاج حتى يدفع الإمام أو نائبه وهو كذلك بل يكره الدفع قبله ، ولا ينافي ذلك قوله الآتي ولا بأس أن يتقدم الناس الإمام أى لا يحرم ذلك .

(قوله ويؤخروا صلاة المغرب إلخ) أى بشرطه المعروف مما مر ، وإنما يسن التأخير لمن أراد المضى إلى مزدلفة كما أخذته الإسوى من النص واعتمده ، ومقتضاه أنه لو أراد الإقامة بعرفة أو عرج عن المزدلفة لحمل آخر لم يسن له التأخير وهو ظاهر إن خرج وقت الاختيار قبل وصوله إلى المزدلفة لما يأتى من أنه لا يسن التأخير إلا إذا لم ينش فوات وقت العشاء الاختيارى فينتج من ذلك أنه إنما يسن لمن أراد المضى إلى المزدلفة وظن الوصول إليها

الْمَازِمِينَ وَهُوَ بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ اللَّذَيْنِ هَا حَدُّ الْحَرَمِ مِنْ تِلْكَ النَّاحِيَةِ . وَالْمَازِمُ بِالْمُزْدَلِفَةِ بَعْدَ الْمِيمِ الْفَتْوحَةِ وَكَثُرَ الزَّائِي هُوَ الطَّرِيقُ بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ . وَحَدُّ الْمَزْدَلِفَةِ مَا بَيْنَ مَازِمِي عَرَفَةَ الذُّكُورَيْنِ وَقُرْبَ مُحَسَّرِ يَمِينَا وَشِمَالَا مِنْ تِلْكَ الْمَوَاطِنِ الْقَوَابِلِ وَالظُّوَاهِرِ وَالشَّعَابِ وَالْجِبَالِ فَكُلُّهَا مِنْ مَزْدَلِفَةٍ . وَلَيْسَ الْمَازِمَانِ وَلَا وَادِي مُحَسَّرٍ مِنْ مَزْدَلِفَةٍ ، وَهُوَ بَضْعُ الْمِيمِ وَفَتْحُ الْحَاءِ

قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الْاِخْتِيَارِ . قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَإِنَّمَا يَسُنُّ أَيْضاً إِنْ أَرَادَ الصَّلَاةَ بِمَزْدَلِفَةٍ جَمَاعَةً لِلاتِّبَاعِ وَفِيهِ وَقْفَةٌ .

(قَوْلُهُ وَهُوَ بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ اللَّذَيْنِ هَا حَدُّ الْحَرَمِ لِخ) قَالَ فِي تَهْذِيبِ الْمَازِمَانِ جِبْلَانِ بَيْنَ عَرَفَاتٍ وَمَزْدَلِفَةٍ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ ، هَذَا مَعْنَاهُمَا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ . وَقَوْلُهُمْ عَلَى طَرِيقِ الْمَازِمِينَ أَيْ الطَّرِيقِ الَّتِي بَيْنَهُمَا ، فَكَلَامُهُ هُنَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الطَّرِيقَ الْمَذْكُورَةَ كَمَا أَنَّهَا بَيْنَ الْمَازِمِينَ هِيَ بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ اللَّذَيْنِ هَا حَدُّ الْحَرَمِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ لِاتِّصَالِهَا بِهِمَا ، فَذَكَرَ بَيْنَهُمَا الْعَلَمَيْنِ لِتَعْرِيفِ تِلْكَ الطَّرِيقِ لَا لَطَلُّبِ الذَّهَابِ بَيْنَهُمَا لِخُصُوصِهَا ، وَيدُلُّ لِذَلِكَ قَوْلُهُ السَّابِقُ مِنْتَهَى الْحَرَمِ فِي هَذِهِ الْجِهَةِ عِنْدَ الْعَلَمَيْنِ الْمَنْصُوبِينَ عِنْدَ مِنْتَهَى الْمَازِمِينَ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْعَلَمَيْنِ لَيْسَا فِي نَفْسِ الْمَازِمِينَ وَإِنَّمَا نَصَبَا عِنْدَ مِنْتَاهُمَا أَيْ قَرِيباً مِنْهُ ، وَبِهِ عِلْمٌ أَنَّهُ لَا مَخَالَفَةَ بَيْنَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هَذَا وَقَوْلِ الْحَبِ الطَّبْرِيِّ الْمَازِمُ الْمُضْطَرِقُ بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ ، وَمُرَادُ الْفُقَهَاءِ هُنَا الطَّرِيقُ الَّتِي بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ وَهِيَ جِبْلَانُ بَيْنَ عَرَفَةَ وَمَزْدَلِفَةٍ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ ، قَالَ أَطْلُقُ عَلَيْهِمَا لَفْظَ التَّثْنِيَةِ لِأَنَّ فِي الطَّرِيقِ انْعِطَافاً كَالطَّرِيقَيْنِ وَكِلَاهُمَا بَيْنَ جَبَلَيْنِ ، أَوْ نَقُولُ أَطْلُقُ عَلَى الْجَبَلَيْنِ ذَلِكَ لِاِكْتِنَافِهِمَا تِلْكَ الطَّرِيقَ لِلْمَجَاوِرَةِ وَذَلِكَ جَائِزٌ أَهـ . وَأَنَّ قَوْلَ ابْنِ جَمَاعَةَ مَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ غَرِيبٌ وَيَحْتَمِلُ جَهْلَهُ الْعَوَامِ عَلَى الزَّحْمَةِ بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ وَلَيْسَ لِذَلِكَ أَصْلٌ وَالطَّبْرِيُّ أَقْعَدُ مِنْهُ بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ وَذَكَرَ كَلَامَهُ الْمَذْكُورَ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ .

(قَوْلُهُ مَا بَيْنَ مَازِمِي عَرَفَةَ) عِبْرَتُهُ الشَّافِعِيُّ وَالْأَزْرَقِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَمَا أَفْهَمَهُ ظَاهِرُهُ مِنْ إِضَافَةِ الْمَازِمِينَ لِعَرَفَةَ وَاتِّصَالِ الْمَزْدَلِفَةِ بِهَا غَيْرُ مُرَادٍ قَطْعاً لَمَا يَأْتِي لَهُ مِنْ أَنَّ مَزْدَلِفَةَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ كُلِّ مِنْ عَرَفَةَ وَمِنَى فَرَسَخٌ وَلِقَوْلِ النَّاقِصِ إِنْ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْعَلَمَيْنِ اللَّذَيْنِ هَا حَدُّ عَرَفَةَ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ ذِرَاعٍ وَثَلَاثَةً وَتَسْعِينَ ذِرَاعاً بِتَقْدِيمِ التَّاءِ وَثَلَاثَةَ أَسْبَاعٍ ذِرَاعٍ بِذِرَاعِ الْيَدِ أَهـ وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمِيلَ ثَلَاثَةَ أَلْفِ ذِرَاعٍ وَخَمْسِمِائَةٍ يَزِيدُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرَسَخاً بَنَحُو نِصْفَ مِيلٍ وَأَمَّا عَلَى الْمَشْهُورِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَنَّ الْمِيلَ سِتَّةَ أَلْفِ ذِرَاعٍ فَهُوَ يَنْقُصُ عَنِ الْفَرَسَخِ ثَلَاثَةَ نِصْفَيْنِ

وَكثير السَّيْرِ المشدَّة الْمُهْمَلَتَيْنِ ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَن فِيلَ أَصْحَابِ الْفِيلِ حَسَرَ فِيهِ
أَيْ أَعْيَا وَكُلَّ عَنِ الْمَسِيرِ وَهُوَ وَادٍ بَيْنَ مَنَى وَالْمَزْدَلِفَةِ

كما يأتي توضيحه في حدود الحرم أن مرادهم هنا بالأميال والفراسخ التفريع على القول بأن
الميل ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة ذراع لأنه الذي يصح عليه ما ذكرناه هنا وفيما يأتي على أن
المراد هنا التقريب وإلا فمن المحسوس تفاوت ما بين مكة ومنى ومنى ومزدلفة ومزدلفة وعرفة
مع أنهم سواها بينهما ، ويؤيد ذلك قول القاسي ذراع ما بين جدار باب السلام وطرف العقبة
التي هي حد منى من أعلاها مما يلي جرة العقبة ثلاثة عشر ألف ذراع وثلاثمائة ذراع وثمانية
وستون ذراعاً ، ومقدار ما بين منى والعلمين اللذين هما حد الحرم من هذه الجهة ثلاثة
وعشرون ألف ذراع وثمانمائة ذراع واثنتان وأربعون ذراعاً وسبعاً ذراعاً وذلك من طرف العقبة
السابق إلى العلمين المذكورين ، وذلك قدر ما بين مكة ومنى مرتين ينقص إلى ذراع وثمانمائة ذراع وثلاثة
وتسعين ذراعاً بتقديم التاء . وقوله أيضاً قول النووي إن بين مكة ومنى فرسخاً فيه إشارة إلى
أنه لم يعتبر القول بأن الميل ثلاثة آلاف ذراع وإلا لزم عدم استقامة كلامه لأن المسافة تنقص عن
الفرسخ الذي هو ثلاثة أميال ميلان نحو ثمن ميل إن اعتبرت المسافة من باب المعللة فإن اعتبرت من باب
السلام نقصت ثلاثة أرباع ميل ونحو سدس ثمن ميل . وإذا دار حمل كلامه على وجه يستقيم ووجه لا يستقيم
فحمله على الأول أولى أهد ملخصاً . ومعنى قوله مأزى عرفة أى مأزى طريقها المذكور وإلا فهمما
مأزما مزدلفة المذكوران . نعم إن أريد بإضافتهما إلى عرفة التجوز وإلى مزدلفة الحقيقة خفف
الاعتراض ولم يندفع لبقاء إيهام إرادة الحقيقة فيهما لعدم إيضاح قرينة التجوز إلا أن يقال إن
الأمر وكل في ذلك إلى الحس والمشاهدة فحينئذ لا اعتراض . وما أفهمه كلامه حيث قال إن
من مكة لمنى فرسخاً ومنها إلى مزدلفة كذلك وإن مسافة الحرم من هذه الجهة سبعة أميال من
أن مسافة مزدلفة ميل لأنه الباقي من إسقاط فرسخين من مسافة الحرم موافق لما قاله ابن سراقه
لكن قول التتبي القاسي إنها أزيد من ميلين بنحو سبعائة ذراع بناء على أن ذراع الميل ما مر أولاً
بخالفه وبه يضعف حده لمسافة الحرم بذلك إلا أن يقال إنه أراد الميل عند الفقهاء وغيره أراد
الميل عند غيرهم . وما أفهمه قوله الآتى إن طول منى نحو ميلين من أن وادى محسر نحو ميل
لأن بين منى ومزدلفة فرسخاً فإذا استقطت منه ميلين طول منى يبقى ميل وهو وادى محسر إذ هو
الفاصل بين مزدلفة ومنى لتصريحه بأنه ليس بينهما إلا هو مخالف لقول الأزرقي إنه خمسمائة
ذراع وخمسة وأربعون ذراعاً لكن سيأتى الجواب عنه .

(قوله لأن فِيلَ أَصْحَابِ الْفِيلِ إلخ) جزم به المحب الطبري وشيخه ابن خليل لكن نظر فيه

(واعلم) أَنَّ بَيْنَ مَكَّةَ وَمِنَى قَرَسَعًا ، وَمَزْدَلِفَةُ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ عَرَفَاتٍ وَمِنَى بَيْنَهَا وَبَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا قَرَسَعٌ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ . وَإِذَا سَارَ إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ سَارَ مُلَبِّيًا مُكْنِزًا مِنْهَا وَيَسِيرُ عَلَى هَيْئَةٍ وَعَادَةً مِثْلِهِ بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ ، فَإِنْ وَجَدَ فُرْجَةً اسْتَجَبَ أَنْ يُسْرِعَ وَيُحْرِّكَ دَابَّتَهُ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَقَدَّمَ النَّاسُ الْإِمَامَ أَوْ يَتَأَخَّرُوا عَنْهُ ، لَكِنْ مَنْ أَرَادَ الصَّلَاةَ مَعَهُ فَيَبْنِي أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا مِنْهُ . ثُمَّ إِنَّ الْجُمْهُورَ مِنْ أَصْحَابِنَا أَطْلَقُوا الْقَوْلَ

القاسمى بقول ابن الأثير إن الفيل لم يدخل الحرم ، وقيل لأنه يحسر سالكيه ويتعهم . وتسميه أهل مكة وادى النار ، قيل لأن رجلاً اصطاد فيه فنزلت نار فأحرقته ، وقيل لأن بعض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام رأى اثنين على فاحشة فيه فدعا عليهما فنزلت عليهما نار فأحرقتهما .

(قوله ويسير على هينته إلخ) أسقط مرتبة متوسطة ثبتت من فعله ﷺ لأنه لما أفاض كان في الزحام الشديد يسير بسكينة ويأمر بها وعند خفة الزحام كان يسير سيراً سهلاً في سرعة ليس بالشديد فإذا وجد السعة من الأرض حرك ناقته حتى استخرج منها أقصى سيرها وهذا يسمى النص بفتح النون وتشديد المهملة وما قبله يسمى العنق بفتح المهملة والنون .

(قوله أطلقوا إلخ) أى لخبر الصحيحين عن أسامة رضى الله عنه أنه ﷺ دفع من عرفه حتى إذا كان بالشعب الأيسر نزل فبال ولم يسبح الوضوء فقلت له الصلاة فقال الصلاة أمامك ، فركب فلما جاء إلى مزدلفة نزل فنوضأ فسبح الوضوء ثم أقيمت الصلاة الحديث الآتى . ومعنى لم يسبح الوضوء لم يكمله كما في رواية أى بأن لم يثلث وقيل ترك بعض سننه أصلاً كاللمضمضة ، ورجح الأول برواية أنه توضأ وضوءاً خفيفاً ولا يقال فيها نقص بعضه خفيف وإنما يقال فيها أتى بجميع أفعاله مع عدم مكملات بعضها . قال الطبري وغيره ويؤخذ من وضوئه أولاً أن الوضوء عبادة مستقلة وإن لم يرد به صلاة يرد بأن ذلك لا يتم إلا إذا ثبت أن الثانى لم يكن تحديداً وأن الأول لم يرد به الصلاة ولا دلالة فى الحديث لذلك ، ثم على تقدير التحديد بشكل بأنه لا يتدب إلا إن صلى بالأول صلاة ما ، لكن أجيب بأن محل ذلك فى وضوء كامل ، أما ما ترك بعض سننه فيندب تجديده مطلقاً كما نقل عن صاحب البحر ، وقد ينازع فيه بأنه إن أخذ ذلك من الحديث لا يتم له لأنه واقعة حال محتملة لأن يكون تجديداً أو عن حدث أو من كلامهم فكذلك لأنهم أطلقوا أن التجديد لا يتدب إلا إن صلى بالأول صلاة ما ، نعم يمكن حمل كلامه على سنة قيل بوجودها فيندب له حينئذ التجديد مطلقاً خروجاً من خلاف من أبطل وضوءه نظير ما لو فعل فى الصلاة

بِأَخِيرِ الصَّلَاتَيْنِ إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ . وَقَالَ جَمَاعَةٌ : يُؤَخَّرُهَا مَا لَمْ يَخْشَ قَوْتَ وَقْتِ
الْإِخْتِيَارِ لِلْعِشَاءِ . وَهُوَ ثُلُثُ اللَّيْلِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَصَحِّ ، وَعَلَى قَوْلِ نَصْفِ اللَّيْلِ ،
فَإِنْ خَافَهُ لَمْ يُؤَخَّرْ بَلْ يَجْمَعُ بِالنَّاسِ فِي الطَّرِيقِ . وَإِذَا وَصَلَ الْمَزْدَلِفَةَ قَدْ
اسْتَحَبَّ الثَّانِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُصَلِّيَ قَبْلَ حَظِّ رَحْلِهِ ، وَلَا يُبْسِخُ الْجَمَالَ
وَيَقْلِبَهَا حَتَّى يُصَلِّيَ ، لِأَنَّهُ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلُّوا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَحْطُوا رِحَالَهُمْ حَتَّى صَلُّوا الْعِشَاءَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .
فَمَنْ إِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا يَكُونُ عَلَى الْأَصَحِّ بِإِذْنِ الْأَوَّلَى وَإِقَامَتَيْنِ لَهَا . وَلَوْ تَرَكَ

مَبْطَلًا عَلَى قَوْلٍ فَإِنَّهُ يَسُنُّ إِعَادَتَهَا ، وَفِي رَوَايَةٍ بِسندٍ حَسَنٍ أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي تَوَضَّأَ بِهِ ﷺ كَانَ مِنْ
مَاءِ زَمْزَمَ ، وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ كَرِهَ الطَّهَارَةَ بِهِ كَذَا قِيلَ ، وَإِنَّمَا يَتِمُّ أَنْ لَوْ ثَبَتَ أَنَّهُ كَانَ مَعَهُ
غَيْرُهُ وَإِلَّا فَيَحْتَمِلُ أَنْ وَضُوهُ بِهِ لَعَيْنَهُ .

(قَوْلُهُ وَقَالَ جَمَاعَةٌ يُؤَخَّرُهَا) هُوَ الْمُعْتَمَدُ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ فِي الْمَجْمُوعِ .

(قَوْلُهُ أَنْ يُصَلِّيَ) أَيْ الْمَغْرِبَ .

(قَوْلُهُ وَيُبْسِخُ) أَيْ ثُمَّ يُبْسِخُ لِأَنَّ الثَّابِتَ فِي حَدِيثِ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ
ﷺ لَمَّا جَاءَ الْمَزْدَلِفَةَ تَوَضَّأَ ثُمَّ أَقَامَ الصَّلَاةَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثُمَّ أَنَاخَ كُلَّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ
ثُمَّ أَقَامَ صَلَاةَ الْعِشَاءِ فَصَلَّاهَا وَلَمْ يَصِلْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا . وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ ثُمَّ أَنَاخَ
النَّاسَ فِي مَنْازِلِهِمْ وَلَمْ يَجْلُوهَا حَتَّى أَقَامَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فَصَلَّى ثُمَّ حَلَّوْا . وَفِي أُخْرَى لَهُ أَيْضًا أَنَّهُمْ
لَمْ يَزِيدُوا بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ عَلَى الْإِنَاخَةِ وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ رَوَى أَنَّهُمْ جَعَلُوا بَيْنَهُمَا عِشَاءً وَحِينَئِذٍ
فَالسَّئِئَةُ أَنْ يَصَلُّوا الْمَغْرِبَ ثُمَّ يُبْسِخُ كُلُّ إِنْسَانٍ جِلْدَهُ ثُمَّ يَعْثُلُهُ ثُمَّ يَصَلُّونَ الْعِشَاءَ ثُمَّ يَجْلُوهَا لِلاتِّبَاعِ .
وَرَوَايَةُ حُلِّ الرِّحْلِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لَا تَقَاوِمُ تِلْكَ لِأَنَّهَا أَصَحُّ وَأَشْهَرُ فَيَسْتَنَتْنِي هَذَا مِنْ نَدْبِ
الْمَوَالَاةِ فِي جَمْعِ التَّأْخِيرِ . وَالسَّنَةُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى فِعْلِ الرُّوَاتِبِ بِالْكَيْفِيَّةِ السَّابِقَةِ فِي بَابِ الْجَمْعِ
وَلَا يَتَفَلَّحُونَ تَفَلُّحًا مُطْلَقًا لِثَلَا يَنْقَطِعُوا بِهِ عَنِ الْمَنَاسِكِ ، بَلْ قَالَ جَمْعُ إِنَّهُ لَا يَسُنُّ الرُّوَاتِبَ
وَلَا غَيْرَهَا . وَجِلَّ تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ عَلَى حِطِّ الرِّحْلِ حَيْثُ أَمِنَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَشَوْشَ بِيَقَاتِهِ عَلَى حَالِهِ
خَشَوْعَهُ وَإِلَّا قَدِمَهُ عَلَيْهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

الْجَمْعَ وَصَلَى كُلَّ وَاحِدَةٍ فِي وَقْتِهَا ، أَوْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ ، أَوْ جَمَعَ وَحْدَهُ لَا مَعَ الْإِمَامِ ، أَوْ صَلَّى إِحْدَاهُمَا مَعَ الْإِمَامِ وَالْأُخْرَى وَحْدَهُ جَائِعًا ، جَازَ وَفَاتَتْهُ الْفَضِيلَةُ .

(فرع) فَإِذَا وَصَلُوا مُزْدَلِفَةَ بَاتُوا ، وَهَذَا الْمَيْتُ نُسْكٌ ، وَهَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَمْ سُنَّةٌ ، فِيهِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، فَإِنْ دَفَعَ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ بَعْدَ أَنْ أَوْ لَعَبَرَهُ أَوْ دَفَعَ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ وَعَادَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَإِنْ تَرَكَ الْمَيْتَ مِنْ أَصْلِهِ أَوْ دَفَعَ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ وَلَمْ يَمُدَّ ، أَوْ لَمْ يَدْخُلْ مُزْدَلِفَةَ أَصْلًا ، صَحَّ حُجُّهُ وَأَرَادَ دَمًا . فَإِنْ قُلْنَا الْمَيْتُ وَاجِبٌ كَانَ الدَّمُ وَاجِبًا . وَإِنْ قُلْنَا سُنَّةً كَانَ الدَّمُ سُنَّةً . وَلَوْ لَمْ يَخْضَرْ مُزْدَلِفَةَ فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ أَصْلًا وَحَضَرَهَا سَاعَةً فِي النِّصْفِ الثَّانِي مِنَ اللَّيْلِ حَصَلَ الْمَيْتُ ، نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَثَمِ ، وَتَحَقَّقَ هَذَا النَّصُّ عَلَى بَعْضِ أَصْحَابِنَا فَقَالُوا خِلَافَهُ وَلَيْسَ بِمَقْبُولٍ مِنْهُمْ .

(قَوْلُهُ بِأَذَانٍ لِلأَوَّلِ وَإِقَامَتَيْنِ لَهَا) هُوَ الْمَذْهَبُ الثَّابِتُ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ وَقَدْ قَامَ عَلَى رِوَايَةِ إِقَامَتَيْنِ فَقَطْ وَرِوَايَةِ إِقَامَةٍ فَقَطْ وَرِوَايَةِ أَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ، لِأَنَّ رَاوِيَهُ أَثْبَتَ مَا لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ فَوَجِبَ الْأَخْذُ بِمَا حَفِظَهُ وَنَسَبَهُ غَيْرُهُ .

(قَوْلُهُ وَهَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَمْ سُنَّةٌ) الْمُعْتَمَدُ كَمَا يَأْتِي لَهُ وَصَحَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ أَنَّهُ وَاجِبٌ إِلَّا لَعَنَرُ بَلْ قَوَى السَّبْكَ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ رَكْنٌ .

(قَوْلُهُ وَلَوْ لَمْ يَخْضَرْ) عِلْمٌ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ مِنْهَا قَبْلَ النِّصْفِ لَعَنَرُ أَوْ غَيْرُهُ وَعَادَ قَبْلَ الْفَجْرِ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ وَهُوَ كَذَلِكَ . وَمُرَادُهُ بِالسَّاعَةِ مُطْلَقُ الزَّمَنِ فَلَا يَنَاقِ تَعْبِيرُ غَيْرِهِ بِالْحَقِظَةِ .

(قَوْلُهُ فَقَالُوا خِلَافَهُ) أَيْ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ تَكْفِي سَاعَةٍ بَعْدَ النِّصْفِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَجِبُ حُضُورُهُ حَالِ الْفَجْرِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَجِبُ الْمُعْظَمُ ، وَكُلُّ ذَلِكَ ضَعِيفٌ أَوْ شَاذٌ .

وَيَحْصُلُ هَذَا الْمَبِيتُ بِالْحَضُورِ فِي أَى بُقْعَةٍ كَانَتْ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ وَقَدْ سَبَقَ تَحْدِيدُهَا .
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْقَى بِمَزْدَلِفَةٍ حَتَّى يَطْلُعَ النُّجُومُ وَيُصَلَّى بِهَا وَيَقِفَ عَلَى قُرْحٍ كَمَا
سَنَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، فَيَكُونُ بِمَزْدَلِفَةٍ إِلَى قُبَيْلِ طُلُوعِ الشَّمْسِ . وَيَتَأَكَّدُ
الِاعْتِنَاءُ بِهَذَا الْمَبِيتِ سِوَاهُ قُلْنَا وَاجِبٌ أَمْ سُنَّةٌ فَقَدْ فَهَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ . وَقَدْ ذَهَبَ
إِمَامَانِ جَلِيلَانِ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّ هَذَا الْمَبِيتَ رُكْنٌ لَا يَصِحُّ الْحُجُّ إِلَّا بِهِ ، قَالَهُ
أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ بَنَتِ الشَّافِعِيِّ وَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ . فَيَنْتَبِهُ
أَنْ يَغْرِصَ عَلَى الْمَبِيتِ لِلخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ .

(فِرْع) وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَمْتَسِلَ فِي مُزْدَلِفَةٍ بِاللَّيْلِ

(قَوْلُهُ وَيَحْصُلُ هَذَا الْمَبِيتُ بِالْحَضُورِ) يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ يَكْفَى مَجْرَدُ الْحَضُورِ بِهَا بَعْدَ
نِصْفِ اللَّيْلِ وَإِنْ لَمْ يَحِطْ رَحْلُهُ وَهُوَ كَذَلِكَ بَلْ قَالَ السَّبْكَى يَجْزَى الْمُرُورُ كَمَا فِي عُرْفَاتٍ وَعَلَيْهِ
يَدُلُّ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ . وَأَلْحَقَ الزَّرْكَشِيُّ وَقْتُ انْتِصَافِ اللَّيْلِ بِنِصْفِهِ الثَّانِي . وَإِنَّمَا وَجِبَ
فِي مَبِيتٍ مَنِ مَعْظَمُ اللَّيْلِ لِأَنَّ الْوَارِدَ ثُمَّ الْأَمْرُ بِالْمَبِيتِ وَهُوَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِذَلِكَ مُخْلَافَةً هُنَا .
وَأَيْضاً فَصَنَعَهُ ﷺ يَدُلُّ لَذَلِكَ فَانْهَمَ لَا يَصِلُونَهَا عَادَةً إِلَّا بَعْدَ نَحْوِ رُبْعِ اللَّيْلِ وَمَعَ ذَلِكَ
فَقَدْ قَدَّمَ الضَّعْفَةَ بَعْدَ نِصْفِهِ فَدَلَّ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الْمُعْظَمِ ، وَمَنْ ثُمَّ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ اتَّفَقَ
أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ مِنْهَا بَعْدَ النِّصْفِ أَجْزَاءَهُ وَلَا دَمَ .

(قَوْلُهُ فَيَكُونُ بِمَزْدَلِفَةٍ إِلَى قُبَيْلِ طُلُوعِ الْفَجْرِ) أَى قَارَأَ مُسْتَرِيحاً وَإِلَّا فَالْمُنَاسِبُ إِلَى قُبَلِ
طُلُوعِ الشَّمْسِ كَمَا فِي نَسْخَةٍ .

(قَوْلُهُ وَقَدْ ذَهَبَ إِمَامَانِ) أَى تَبِعَا لَخَمْسَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَالَ إِلَيْهِ ابْنُ الْمُنْذَرِ وَاخْتَارَهُ
السَّبْكَى لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ : مَنْ لَمْ يَدْرِكْ جَمْعاً فَلَا حَاجَ لَهُ . وَقَوْلُ ابْنِ جَمَاعَةٍ إِنْ هَذَا الْحَدِيثُ
لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ مُرَدُّودٌ .

(قَوْلُهُ بِاللَّيْلِ) أَى بَعْدَ نِصْفِهِ إِذْ بِهِ يَدْخُلُ وَقْتُ الْغَسْلِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ . وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ
وَغَيْرِهِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى الْأَفْضَلِ نَظِيرَ قَوْلِهِمْ فِي غَسْلِ الْجُمُعَةِ إِنْ تَقَرَّرَ مِنْ
ذَهَابِهِ أَفْضَلُ وَبَعْدَ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ فِي الْإِحْرَامِ وَالْوُقُوفِ بِالْمَزْدَلِفَةِ بَعْدَ الصُّبْحِ يَحْتَمَلُ إِنْ يَكُونُ

لِلْوُقُوفِ بِالْمَشْرِعِ الْحَرَامِ وَاللَّيْلِ وَلِلسَّابِقِ مِنَ الْجَمْعِ ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَجِدْ
مَاءَ تَيْمَمٍ ، وَهَذِهِ اللَّيْلَةُ وَهِيَ لَيْلَةُ الْعِيدِ لَيْلَةُ عَظِيمَةٍ جَامِعَةٍ لِأَنْوَاعِ مِنَ الْفَضْلِ ، مِنْهَا
شَرَفُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، فَإِنَّ التَّزَدُّلَةَ مِنَ الْحَرَمِ كَمَا سَبَقَ ، وَانْفُسُ إِلَى هَذَا جَلَالَةُ
أَهْلِ الْجَمْعِ الْحَاضِرِينَ بِهَا وَمَوْقِدُ اللَّهِ وَخَيْرُ عِبَادِهِ وَمَنْ لَا يَشُقُّ بِهِمْ جَلِيسُهُمْ ، فَيَتَجَنَّبُنِي أَنْ
يَعْتَنِيَ الْحَاضِرُ بِهَا بِإِحْيَائِهَا بِالْعِبَادَةِ

ظرفاً للوقوف كما مر فلا تعرض فيها لوقت الغسل أو ظرفاً للغسل فيحمل على ما حملت عليه
كلام ابن الرفعة .

(قوله للوقوف بالمشعر الحرام) فيه رد لقول بعض الأصحاب إنه للمبيت وإن لم يقف
ولقول بعضهم إن للمبيت غسلاً غير غسل الوقوف لأنها من الحرم فاستحب دخولها بغسل
وتردد علته بأن غسل عرفة يغني عن ذلك نظير ما مر من أن غسل الوقوف بالمشعر الحرام
يغني عن الغسل لجمرة العقبة والطواف على أن قضيته أن الغسل لدخول الحرم يشرع ولو بعد
دخوله وهو متجه . ويؤخذ مما يأتي أيضاً أنه لو لم يقتل لعرقة سن له الغسل لدخول الحرم
فإن لم يفعل فلدخول مزدلفة . وربما يؤخذ من كلام المصنف أنه يكفي للوقوف والعيد غسل
واحد بينهما أو بنية أحدهما وهو كذلك وبه صرح جماعة من المتأخرين خلافاً لابن العباد
لقولهم إن مبنى الطهارات على التداخل حتى لو اغتسل يوم الجمعة لعيد أو عكسه أجزأ عنهما
وإنه يشرع للحاج صلاة العيد بمبنى وهو كذلك لكن فرادى كما صرح به القاضي حسين ونقله
عن المذهب واقتضاه كلام الرافعي الآتي ، وعليه يحمل قول الروضة والمجموع كالنص إن
الحاج لا يشرع له صلاة العيد أى جماعة لاشتغاله بالأعمال الكثيرة في ذلك اليوم . وبما تقرر
علم تزييف قول بعضهم ظاهر المذهب عدم مشروعيتهما مطلقاً . وعلم من كلام المصنف السابق
في باب الإحرام أنه لا يسن الغسل لرمى جمرة العقبة . قال الرافعي لأن في غسل العيسد يوم
النحر والوقوف غنية عنه لقرب وقتها . ومنه يؤخذ أنه لو لم يقتل للعيد ولا للوقوف سن له
الغسل لرمى جمرة العقبة وهو ظاهر كما مر ، ويدل له قولهم يسن الغسل لكل اجتماع أى لم
يتقدمه غسل . ومن هذا يؤخذ أن قولهم لا يغتسل لنحو الطواف أى من حيث كونه طوافاً
وأما من حيث كونه اجتماعاً فيسن .

(قوله بإحيائها) أى وهو لا يحصل إلا بمعظم الليل ، وإنما يسن له ذلك لأنها ليلة عيد
وقد قال عليه السلام : من أحيا ليلتي العيد أحيا الله قلبه يوم تموت القلوب . وإنكار العز بن جماعة

مِنَ الصَّلَاةِ وَالتَّلَاوَةِ وَالذِّكْرِ وَالذُّعَاءِ وَالتَّصَرُّعِ ، وَيَتَأَهَّبُ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ
وَيَأْخُذُ مِنَ الْمِرْدَلَةِ حَصَى الْجِمَارِ لِحِمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَهِيَ سَبْعُ حَصَيَاتٍ ،
وَالِاخْتِيَاظُ أَنْ يَزِيدَ قُرْبًا سَقَطَ مِنْهَا شَيْءٌ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يَأْخُذُ مِنْهَا حَصَى
جِمَارِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَيْضًا وَهِيَ ثَلَاثٌ وَسِتُّونَ حَصَاةً . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : الْأَوَّلَى أَنْ
يَأْخُذَ حَصَى جَارِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ مِنْ غَيْرِ الْمِرْدَلَةِ ، وَكَلَامُهَا قَدْ نُقِلَ عَنِ الشَّافِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، لَكِنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى هَذَا الثَّانِي . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ أَخْذُهُ لِلْحَصَى
بِالْيَمَنِ ، كَذَا قَالَهُ الْجُمْهُورُ ، وَقِيلَ يَأْخُذُهُ بَعْدَ الصُّبْحِ ،

كَابِنِ الصَّلَاحِ لِسَنَةِ إِحْيَائِهَا لِمَشَقَّتِهِ الشَّدِيدَةِ عَلَى الْحَاجِّ لِكَثْرَةِ أَعْمَالِهِ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا ، وَلِأَنَّهُ لَمْ
يُصَحِّحْ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ شَيْءٌ لِاضْتِجَاعِهِ عَقِبَ صَلَاتِهِ جَمْعًا إِلَى الْفَجْرِ مُرَدُّدٌ بِمَا مَرَّ مِنَ الرَّغْبِ
الشَّامِلِ لِهَذِهِ اللَّيْلَةِ وَمَنْ قَالَ يَحْمَلُ عَلَى مَا عَدَّاهَا يَحْتَاجُ لِسُنْدٍ وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ اضْجَاعِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
عَدَمُ الْإِحْيَاءِ لِحُصُولِهِ بِالذِّكْرِ وَالتَّفَكُّرِ ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
مِنْ أَحْيَا اللَّيَالِيَ الْأَرْبَعَ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ لَيْلَةُ : الرَّوْيَةِ ، وَلَيْلَةُ عَرَفَةَ ، وَلَيْلَةُ النَّحْرِ . وَلَيْلَةُ الْفِطْرِ ،
فِي ذِكْرِ الثَّلَاثَةِ عَقِبَ الْأَوَّلَيْنِ لِإِشْعَارِ بِنَدْبِ إِحْيَائِهَا لِلْحَاجِّ أَيْضًا . وَقَوْلُهُ لَيْلَةُ عَرَفَةَ وَلَيْلَةُ النَّحْرِ
صَرِيحٌ فِيَا مَرَّ مِنْ رَدِّ مَا اشْتَهَرَ مِنْ أَنَّ لَيْلَةَ عَرَفَةَ هِيَ لَيْلَةُ النَّحْرِ وَأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَشْنَى مِنْ سَبَقِ
كُلِّ لَيْلَةٍ لِيَوْمِهَا .

(قَوْلُهُ مِنَ الصَّلَاةِ) أَى الرُّوَابِ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ النُّوَافِلَ الْمُطْلَقَةَ لَا تَسْنُ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ .

(قَوْلُهُ وَيَأْخُذُ مِنَ الْمِرْدَلَةِ حَصَى الْجِمَارِ إلخ) أَى لِحِمْرَةِ ذَلِكَ رَوَاهُ الْمَلَاءُ عَنْ أَبَانَ بْنِ
صَالِحٍ : وَيُعْضِدُهُ مَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْفَضْلِ غَدَاةَ النَّحْرِ التَّقَطُّ لِي حَصَى . وَالْغَدَاةُ لُغَةٌ مَا بَيْنَ
صَلَاةِ الصُّبْحِ وَظُلُوعِ الشَّمْسِ وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَئِذٍ كَانَ يَمْرَدَلَةً يَكُونُ أَمْرُهُ بِالْإِلْتِقَاطِ مِنْهَا .
وَقَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ إِنَّهُ رَمَى بِحِمْرَةِ الْعَقَبَةِ بِحَصَى التَّقَطُّ لَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ
مَوْقِفِهِ الَّذِي رَمَى فِيهِ مُرَدُّدٌ ، وَمَنْ ثُمَّ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ ذَلِكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَخِيهِ الْفَضْلِ وَلَيْسَ
فِيهِ أَنَّهُ التَّقَطُّ مِنْ مَوْقِفِهِ الَّذِي رَمَى فِيهِ ، عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْفَضْلَ سَقَطَ
مِنْهُ شَيْءٌ مِمَّا التَّقَطُّ مِنْ مِرْدَلَةِ فَأَمَرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالتَّقَطُّ بِدَلِهِ مِنْ مَوْقِفِهِ أَى مَحَلِّ وَقُوفِهِ وَهُوَ بَطْنُ
الْوَادِي لَا مِنَ الْمَرِيِّ . وَوَقَعَ لِبَعْضِهِمْ هُنَا وَفِيَا يَأْتِي مَا لَا يَرْضَى فَاجْتَنَبَهُ . ثُمَّ ظَاهَرَ كَلَامُهُ

وَالْمُخْتَارُ الْأَوَّلُ ثَلَاثًا يَشْتَقِلُ بِهِ عَنْ وَظَائِفِهِ بِسَدِّ الصُّبْحِ ، وَيَكُونُ الْحَصَى صِفَارًا وَقَدْرُهُ قَدْرُ حَصَى الْخَذْفِ لَا أَكْبَرَ مِنْهُ وَلَا أَصْغَرَ ، وَمِنْ دُونَ أُنْسَلَةٍ نَحْوُ حَبَّةِ الْبَافِلَاءِ ، وَقِيلَ نَحْوُ النَّوَاةِ ، وَيُبَكِّرُهُ أَنْ يَكُونَ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ ، وَيُبَكِّرُهُ كَسْرُ الْحَبَّارَةِ لَهُ إِلَّا لِعُدْرٍ بَلْ يَلْتَقِطُهَا صِفَارًا . وَقَدْ وَدَّ نَهْيُ عَنْ كَسْرِ مَا هُنَا ، وَهُوَ أَيْضًا يُفْضَى إِلَى الْأَذَى . وَمِنْ أَىٍّ مُوَضِعٍ أَخَذَ جَارَ لَكِنْ يُبَكِّرُهُ

كغيره أنه لم ترد سنة في تعيين الحبل الذي يؤخذ منه حصى روى أيام التشريق ، لكن قال ابن كعب وغيره يؤخذ من بطن محسر أخذاً من قوله ﷺ لما وصل له عليكم بحصى الخذف الذي يرى به الجمرة . ونقل السبكي عن النص أنها لا تؤخذ إلا من منى أخذاً مما في مسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي ﷺ لما وصل لمحسر وهو بمنى قال عليكم بحصى الخذف الذي ترمى به الجمرة . وقد يقال ليس في هذا دليل على سنية أخذها من هذا الحبل بعينه بل هو ظاهر في جرة العقبة لكن لا مطلقاً لثلاثين ما مر بل يحمل على أنه قال ذلك تذكيراً لهم وإعلاناً لمن غفل عن الأخذ من مزدلفة أن يأخذ من أى محل شاء ، وقوله ذلك عند وصوله للحل لم يقل من هذا لا يدل على اختصاص ذلك الحبل بذلك ، على أن قوله عليكم بمعنى الزموا وحينئذ فيكون أمراً بحفظ ما معهم مما أخذوه من مزدلفة ، وعليه فلا دلالة فيه لما مر أصلاً . وقول الراوى وهو بمنى أى متصل بها فلا يدل أن محسراً من منى ، ولو استدلل السبكي بما في صحيح ابن حبان حتى إذا دخل بطن منى قال عليكم بحصى الخذف لكان أولى إلا أن يقال في عليكم ما مر فلا يكون فيه دلالة أيضاً .

(قوله والمختار الأول) عبر عنه في المجموع بالمذهب وهو المعتمد ، لكن صوب الإسنى الثانى نقلاً ودليلاً ، والحديث وهو قوله ﷺ للفضل غداة النحر التقط لى حصى قال فالتقط له حصيات مثل حصى الخذف ، ظاهر فيما قاله الإسنى وتأويله بما يخالف ذلك بعيداً جداً (قوله ويكره أن يكون أكبر من ذلك) أى أو أصغر منه كما يأتى له ، وقضية ذلك أن ما يسمى حصاة وإن كبر أو صغر يكنى ، ومن ثم صرحوا بأنه لورى بلى الكف أجزأه ، فقول مجلى كالرويانى يتعين أن يكون الحجر المرمى قدراً يمكن رميه برؤوس الأصابع فيه نظر وإن أقره الزركشى إذ المدار على ما يسمى حصاة أو حجراً ، وما بحثه من أنه لورى بحجر ثقيل لا ينقله إلا بيديه لم يكف فيه نظر أيضاً لما ذكر .

من المسجد ومن النجس ومن المَوَاضِعِ النَّجَسَةِ ومن الجمرات التي رَمَاهَا هو أو غيره ، لأنه رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : ما تُقْبَلُ منها

(قوله لكن يكره إلخ) أى أخذه مما ذكر ومثله الحل كما فى المجموع عن الشافعى رضى الله عنه والأصحاب ، فيكره الرمي بحصاة وإن أخذها بعد الرمي وأعادها إلى الحل أو رأى حصاة فى الحرم بأن أدخلها غيره فأخذها ورى بها فيما يظهر فيهما كما اقتضاه إطلاقهم ، فعلم أنه لا يستغنى عن هذا بقوله الآتى يكره إدخال نحو أحجار الحل إلى الحرم خلافاً لمن توممه . ومحل كراهة أخذه من المسجد أن لا يكون من أجزائه بأن يكون فرشته أحد به من غير وقف أو أدخله نحو سبل على نظر فى الكراهة حينئذ لإباحته فى الثانية وكونه على ملك صاحبه فى الأولى فهو كأخذه من الحلال ونحوه من مال الغير . وقد نقل العبادى عن الشافعى جواز أخذه ، لكن يشكل عليه قولهم يحرم تريب الكتاب من جدار الغير إلا أن يحمل على تراب يضر أخذه بالحدار أو علم من عادة مالكة المنع من ذلك ، أما إذا كان من أجزائه ولو بأن وقف بعده فيحرم أخذه كما يصرح به قول المجموع ولا يجوز أخذ شيء من أجزاء المسجد كحصاة وحجر وتراب وغيره . وقوله يحرم التيمم بتراب المسجد الداخلى فى وقفه بخلافه من أرض الغير بشرطه السابق فى فصل التيمم وهل المشتري له من غلته كأجزائه أو كالذى فرش به أحد من غير وقف أو لا فيه نظر ، والأول أقرب . ولوشك فى كونه من أجزائه ففيه تردد ، ولعل التحريم أقرب لأن الظاهر احترامه ، وكونه من أجزائه حتى يعلم مسوغ لأخذه . وظاهر كلامه كغيره بقاء كراهة المأخوذ من الحش بمهمة مفتوحة قال ابن العباد أو مضمومة أو مكسورة فعجمة وهو المرحاض وأصله البستان فأطلق على ذلك لأن العرب كانت تقضى الحاجة فى البساتين ، وإن غسل وهو كذلك لبقاء استقذاره كالأكل فى إناء يول بعد غسله . قال الزركشى ولا ينافيه قولهم يسن غسل المتنجس بل والظاهر لأنه فى غير المأخوذ من الحش ونحوه مما يكون سبباً لاستقذاره وإن غسل ، ولئن سلم فلا يلزم من طلب الغسل زوال الكراهة بل نقول يكره له الرمي به وإن غسل لكنها أخف من كراهة الرمي به بلا غسل فلعل طلب الغسل لذلك بخلاف المتنجس بغير ذلك حيث لا يورنه استقذاراً بعد الغسل فإن كراهة الرمي تزول بغسله فلا معنى لطلب غسله إلا زوال الكراهة ، وعلى هذا يحمل إطلاق الرويانى زوال الكراهة بالغسل . وبما تقرر يندفع قول بعضهم المأخوذ من النجس إذا لم يتحقق نجاسته أولى بزوال الكراهة عنه مما تحققت نجاسته ، وقوله تنظير المأخوذ بإناء البول غير مستقيم لأنه تحققت نجاسته ، ووجه اندفاعه أن الكلام فى متنجس

رُفِعَ وَمَا لَمْ يُقْبَلْ تَرِكَ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَسَدَّ مَا بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ . وَزَادَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِكْرَهُ
أَخْذَهَا مِنْ جَمِيعِ سَبْعٍ لَا تَنْشَارُ مَا رُمِيَ فِيهَا وَلَمْ يُقْبَلْ . وَلَوْ رَمَى بِكُلِّ مَا كَرِهْنَاهُ لَهُ
جَازَ . قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَلَا أَكْرَهُ غُلَّ حَصَى الْجِمَارِ بَلْ لَمْ أَزَلْ
أَعْمَلُهُ وَأُحِبُّهُ . فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ بَادَرَ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ بِصَلَاةِ الصُّبْحِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا .
قَالَ أَصْحَابُنَا : وَالْمُبَالَغَةُ فِي التَّبَكُّيرِ بِهَا فِي هَذَا الْيَوْمِ آكِدٌ مِنْ بَاقِي الْأَيَّامِ
اِهْتَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَيَنْتَسِعَ الْوَقْتُ لَوَظَائِفِ الْمَنَاسِكِ فَإِنَّهَا كَثِيرَةٌ فِي هَذَا الْيَوْمِ
فَلَيْسَ فِي أَيَّامِ الْحَجِّ أَكْثَرَ عَمَلًا مِنْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مأخوذ من محل نجس حصل له به استقدار لا يزول بالغسل بدليل تشبيهه بإناء البول .

(قَوْلُهُ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (لَخ) إِنَّمَا أَسْنَدُهُ إِلَيْهِ مَعَ وَرُودِهِ عَنْهُ ﷺ لِأَنَّ الْحَدِيثَ
ضَعِيفٌ كَمَا رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ وَرَوَى مِنْ وَجْهِ آخَرٍ ضَعِيفٍ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَمْرِو
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَوْقُوفًا ، وَإِنَّمَا هُوَ مَشْهُورٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ أَهـ . وَقَدْ يُقَالُ هَذَا
فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ مِنْ قَبْلِ الرَّأْيِ وَحِينَئِذٍ فَحَيْثُ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجِبَ الْقَوْلُ
بِصَحِّهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ . وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي الْمُسْتَدْرَكِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
أَنْ مَا تُقْبَلُ مِنْ حَصَى الْجِمَارِ رَفَعُ وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ . قَالَ الْحَبَّ الطَّبْرِيُّ وَهَذَا حَقٌّ لَا شَكَّ
فِيهِ . وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ مُشَاحِنَا أَنَّهُ شَهِدَ ذَلِكَ .

(قَوْلُهُ وَزَادَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا (لَخ) ظَاهِرُ كَلَامِهِ كُفْرُهُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ لَمْ يَنْتَحِقْ
اِتِّشَارُهَا لِذَلِكَ الْمَحَلِّ إِلَّا كَرِهَ جُزْأً لِأَنَّهُ كَالْأَخْذِ مِنَ الْمَرْمَى .

(الفصل السادس في الدفع إلى منى)

السُّنَّةُ أَنْ يُقَدَّمَ الضَّعْفَةُ مِنَ النَّسَاءِ وَغَيْرِهِنَّ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى مَنِى لِيَرْمُوا جِدْرَةَ الْعَقَبَةِ قَبْلَ زَحْمَةِ النَّاسِ ، وَيَكُونُ تَقْدِيمُهُمْ بَعْدَ نَصْفِ اللَّيْلِ ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَيَمْكُنُونَ حَتَّى يُصَلُّوا الصُّبْحَ بِزُدْلِفَةَ كَمَا سَبَقَ ، فَإِذَا صَلَّوْهَا دَفَعُوا مُتَوَجِّهِينَ إِلَى مَنِى ، فَإِذَا صَلَّوْا قَزَحَ بَضْمِ الْقَافِ وَفَتَحَ الزَّأى وَهُوَ آخِرُ الْمَزْدَلِفَةِ وَهُوَ جَبَلٌ صَغِيرٌ وَهُوَ الشَّعْرُ الْحَرَامُ صَفَدُهُ إِنْ أَمَكَّنَهُ وَإِلَّا وَقَفَ عِنْدَهُ أَوْ تَحْتَهُ ، وَيَقِفُ مُتَقَبِّلَ الْكَعْبَةِ فَيَدْعُو وَيُحَمِّدُ اللَّهَ تَعَالَى

(قوله السنة أن يقدم الضعفة من النساء وغيرهن) هى عبارة كثيرين ؛ وظاهرها أن المخاطب بذلك هو الإمام أو نحوه فلا يسن لهم إلا أن أمروا . ويدل له قول البغوى والأولى للإمام أن يقدم النساء والضعفة لكن قال ابن الرفعة الأولى للضعفة أن يدفعوا بعد نصف الليل هـ . والذي يظهر أن المخاطب به كل من الضعفاء وأولياهم ، فإن أمروهم وامتلوا حصل كل السنة وإن دفعوا بلا أمر حصلت السنة لهم فقط . وواضح حرمة تقدم المرأة من غير أخذ محرم معها . والزوجة من غير إذن زوجها الذى معها مع عدم علمها برضاه :

(قوله ليرموا جرة العقبة قبل زحمة الناس) سأتى تأويله وأنه لا ينافى الحديث الآتى وهو أمره ﷺ إياهم بتأخير الرمي إلى ما بعد طلوع الشمس . وقوله وهو الشعر الحرام هو المعتمد المعروف فى كتب الفقه وكثير من كتب التفسير والحديث أنه جميع المزدلفة ، ونقل القول به عن جمع من السلف . ويدل للأول ما صح عن علي رضي الله عنه أنه ﷺ لما أصبح بجمع أتى قرح فوقف عليه وقال هذا قرح وهو الموقف وجمع كلها موقف ، وبوافقه ما فى حديث مسلم عن جابر رضى الله عنه أنه ﷺ لما صلى الصبح بالمزدلفة ركب ناقته القصواء حتى أتى الشعر الحرام فاستقبل القبلة ودعا الله وهلل وكبّر ولم يزل واقفاً حتى أسفر جداً . وكونه ﷺ لم يخبر أن قرح هو الشعر الحرام لا يؤثر لأن فعله صريح فى ذلك وإلا لم يكن لارتحاله من محله إليه فائدة . ومن ثمة جزم على جابر رضى الله عنه فى حديثيهما المذكورين بأنه الشعر . وبذلك يعلم أن إطلاقه فى كلام كثيرين على المزدلفة مجاز أو محمول على أن أصل سنة الوقوف عنده يحصل بالوقوف فى أى محل كان منها . وقوله تعالى

وَبَرُّهُ وَنَهْلُهُ وَيُؤْخِذُهُ وَيُكْرِهُ مِنَ التَّلْبِيَةِ ، وَاسْتَحْبُوا أَنْ يَقُولَ : اللَّهُمَّ كَمَا
أَوْفَقْتَنَا فِيهِ وَأَرَبْتَنَا إِيَّاهُ فَوَفِّقْنَا لِذِكْرِكَ كَمَا هَدَيْتَنَا وَغَفِّرْ لَنَا وَارْحَمْنَا كَمَا
وَعَدْتَنَا بِقَوْلِكَ وَقَوْلِكَ الْحَقُّ : (فَإِذَا أَفْضَمْتَ مِنْ عَرَافَاتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ
الشَّعْرِ الْحَرَامِ وَادْكُرُوهُ كَمَا هَذَا كُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَيِّنَ الضَّالِّينَ . ثُمَّ
أَيُّضُوا مِنْ حَيْثُ أَتَاكُمْ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) . وَيُكْرِهُ
مِنْ قَوْلِهِ : اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ
النَّارِ ، وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ ، وَتَجْتَارُ الدَّعَوَاتِ الْجَامِعَةُ بِالأُمُورِ الشَّهِمَةِ ، وَيُكَرِّرُ
دَعْوَاتِهِ . وَقَدْ اسْتَبْدَلَ النَّاسُ بِالْوُقُوفِ عَلَى جَبَلِ قُزَحٍ الْوُقُوفَ عَلَى بِنَاءِ

(فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الشَّعْرِ الْحَرَامِ) وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى أَنَّهُ بَعْضُهَا لِكُلِّهَا ، وَكَوْنُ
عِنْدَ بَعْضٍ فِي خِلَافِ الظَّاهِرِ .

(قَوْلُهُ وَاسْتَحْبُوا أَنْ يَقُولَ لِخ) دَلِيلٌ ظَاهِرٌ فِي نَدْبِ مَا اعْتَادَهُ الْعَوَامُ مِنْ قِرَاءَةِ آيَةِ
إِنْ الصَّفَا وَالْمُرْوَةَ إِلَى عَلِيمٍ عَلَى الصَّفَا وَالْمُرْوَةَ بِجَمَاعٍ أَنَّ كَلَامَ ابْنِ الصَّلَاحِ ثُمَّ قَالَ وَلَمْ أَرَهُ
بِشَرْفِ الْمَحَلِّ الْمَتْلُوِّ فِيهِ وَحَاثٌ عَلَى الْإِعْتِنَاءِ بِهِ وَالْقِيَامِ بِمَحْفُوقِهِ ، فَكَمَا اسْتَحْبُوا هَذِهِ هُنَاكَ لِذَلِكَ
كَذَلِكَ يَسْتَحِبُّ تِلْكَ هُنَاكَ لِذَلِكَ أَيْضاً .

(قَوْلُهُ وَقَدْ اسْتَبْدَلَ النَّاسُ لَخ) تَبِعَ فِيهِ الرَّافِعِيُّ وَابْنُ الصَّلَاحِ وَاعْتَرَضَهُ الْحَبِيبُ الطَّبْرِيُّ
حَيْثُ قَالَ وَهُوَ بِيَوْسُطِ الْمُرْدَلَفَةِ وَقَدْ بَنَى عَلَيْهِ بِنَاءً ، ثُمَّ حَكَى كَلَامَ ابْنِ الصَّلَاحِ ثُمَّ قَالَ وَلَمْ أَرَهُ
لِغَيْرِهِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْوُقُوفَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْبِنَاءِ الَّذِي هُوَ قُزَحٌ ، قَالَ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ
مَا تَطَابَقَ النَّاسُ عَلَيْهِ مِنَ الزُّوْلِ بَعْدَ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ فِي دَرَجٍ فِي وَسْطِهِ مَعَ زُحْمَةٍ لِأَنَّهُ بَدْعٌ بَلْ
يَكُونُ مِنْ حَيْثُ رَقِيعَةٍ مِنَ الدَّرَجِ الظَّاهِرَةِ . قَالَ الْعَزِيزُ جَمَاعَةٌ وَمَا ذَكَرَهُ أَيْ أَوَّلَاهُ وَالظَّاهِرُ
الَّذِي يَقْتَضِيهِ نَقْلُ الْخُلَفَاءِ عَنِ السَّلَفِ أَهـ . وَاعْتَرَضَ تَعْبِيرُ الْحَبِيبِ بِالْوَسْطِ بِأَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ لَيْسَ
بِوَسْطِهَا بَلْ يَقْرُبُ آخِرَهَا مِمَّا يَلِي الْمَازِمِينَ ، وَقَدْ يَحِبُّ بِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ حَقِيقَةُ الْوَسْطِ ، قِيلَ
وَالْبَاقِي لَهُ قِصَى بَنِ كَلَابِ . وَذَكَرَ الْأَزْرَقِيُّ صِفَةَ بِنَائِهِ فِي زَمَنِهِ وَهُوَ مَغَايِرُ لِبَعْضِ صِفَتِهِ الْيَوْمِ
لِتَجْدِيدِ الْبِنَاءِ وَأَنَّ عَدَدَ دَرَجِهِ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ ، قِيلَ وَيَقِفُ الْإِمَامُ عِنْدَ الْمَنَارَةِ الَّتِي عَلَيْهِ .

مُتَّخَذٌ فِي وَسْطِ الْمُرْدَلَقَةِ نَمِ قِيلَ لَا يَحْصُلُ أَصْلُ هَذِهِ السَّنَةِ بِذَلِكَ ،
وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَحْصُلُ أَصْلُ السَّنَةِ لَكِنِ الْأَفْضَلُ مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَقَدْ جَزَمَ بِهِذَا
الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الرَّائِي فَقَالَ : لَوْ وَقَفُوا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ الْمُرْدَلَقَةِ
حَصَلَ أَصْلُ هَذِهِ السَّنَةِ . وَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ
قَالَ : جَمْعُ كُلِّهَا مَوْقِفٌ ، وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ ، لِأَنَّهُ جُمِعَ اسْمٌ لِلْمُرْدَلَقَةِ كُلِّهَا بِلا
خِلَافٍ . وَلَوْ فَاتَتْ هَذِهِ السَّنَةُ مِنْ أَصْلَابٍ لَمْ تُجْزِ بِدَمٍ . فَإِذَا أَسْفَرَ الصَّبْحُ
دَفَعَ مِنَ الشَّعْرِ الْحَرَامِ خَارِجًا مِنَ الْمُرْدَلَقَةِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ مُتَوَجِّهًا
إِلَى مِئْنَى وَعَلِيهِ السَّكِينَةُ وَالْوَفَارُ ، وَشِعَارُهُ التَّائِيَةُ وَالذِّكْرُ ، وَإِنْ وَجَدَ فَرَجَةً
أَسْرَعَ ، فَإِذَا بَلَغَ وَادِي مُحَسَّرٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ ضَبْطُهُ وَبَيَّانُهُ أَسْرَعَ أَوْ حَرَّكَ دَابَّتَهُ

(قَوْلُهُ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَحْصُلُ أَصْلُ السَّنَةِ إلخ) حَكَى فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْقَاضِي وَأَقْرَهُ حَصُولُ
أَصْلِ السَّنَةِ أَيْضًا بِالْمُرُورِ وَإِنْ لَمْ يَقِفْ .

(قَوْلُهُ جَمْعُ كُلِّهَا مَوْقِفٌ) سَمِيَ بِذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ فِيهَا ، أَوْ آدَمَ وَحَوَاءَ : أَوْ لَجَمْعِ
الصَّلَاتَيْنِ فِيهَا : أَوْ قَالَ اقْتَصَرَ عَلَى أَوَّلِهَا فِي الْمَجْمُوعِ ، وَبِالْمُرْدَلَقَةِ لِأَنَّهُمْ يَقْرَبُونَ مِنْهَا إِلَى مِئْنَى
وَالْأَزْدَلَاكِ الْإِقْتِرَابِ ، وَقِيلَ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ فِيهَا ، وَالْإِجْتِمَاعُ الْأَزْدَلَاكِ ، وَقِيلَ لِأَنَّهُمْ
يَجْتَمِعُونَ إِلَيْهَا فِي زَلْفٍ مِنَ اللَّيْلِ أَيْ سَاعَاتٍ مِنْهُ .

(قَوْلُهُ فَإِذَا أَسْفَرَ الصَّبْحُ) أَيْ جَدًّا بِحَيْثُ تَرَى الْإِبِلَ مَوَاضِعَ أَخْفَافِهَا لِلِاتِّبَاعِ .

(قَوْلُهُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ) أَيْ وَيَكْرَهُ تَأْخِيرَ السَّيْرِ إِلَى طُلُوعِهَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَنَصَّ
عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ .

(قَوْلُهُ وَإِنْ وَجَدَ فَرَجَةً إلخ) يَفْهَمُ مِنْهُ طَلَبُ الْإِسْرَاعِ مَعَ الْفَرَجَةِ مُطْلَقًا وَمَعَ عَدَمِهَا فِي
مَحْسَرٍ لَكِنَ بِحَيْثُ لَا يَضُرُّ بِهِ أَحَدًا لِتَظْهَرُ خُصُوصِيَّتُهُ بِذَلِكَ : وَعَلَيْهِ يَحْمَلُ قَوْلُ الْخَادِمِ الْإِسْرَاعُ
مَطْلُوبٌ فِي مَحْسَرٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَجَةً : وَبِهِ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَطْلُبُ مِنْهُ زِيَادَةً عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ
وَصُولِهِ ، وَإِنْ كَانَ مَسْرَعًا قَبْلَهُ زَادَ فِي الْإِسْرَاعِ وَإِلَّا أَتَى بِأَصْلِهِ إِنْ تَمَكَّنَ فِيهِمَا وَإِلَّا تَشَبَّهَ
فِيهَا يَظْهَرُ قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ فِي السَّعْيِ : وَمِنْ ثَمَّةٍ يَنْبَغِي أَنْ يَخْتَصَّ نَدْبُ الْإِسْرَاعِ بِالذِّكْرِ الْحَقِيقِ

فَذَر رَمِيَةً حَجَرٍ حَتَّى يَقْطَعَ عَرْضَ الْوَادِي ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهُ سَائِرًا إِلَى مِثْنَى

نَظِيرَ مَا مَرْتَمَتْهُ . وَصَحَّ أَنَّهُ ﷺ سَارَ فِيهِ سَرِيعًا : وَفِي رِوَايَةِ كَالْخَبِيبِ ، وَلَعَلَّهُ سَارَ فِيهِ
النَّوْعَيْنِ . وَالْعَلَّةُ فِيهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ النَّصَارَى كَانَتْ تَقِفُ هُنَاكَ فَتَسْرِعُ نَحْنُ مُخَالِفَةً لَهُمْ .
وَعَبَّرَ الْغَزَالِي بِالْعَرَبِ بَدَلَ النَّصَارَى وَلَا مَانِعَ أَنْ كَلَّاكَانَ يَقِفُ ثُمَّ ، أَوْ مَرَّاهُ بِالْعَرَبِ الْعَرَبِ
مِنَ النَّصَارَى ، وَقِيلَ وَمِثْنَى عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ قَبْلَ مَا مَرَّ لِأَنَّهُ عَمِلَ هَلَاكَ أَصْحَابِ الْقَبِيلِ ، وَبَحْثُهُ الْإِسْنَوِي
لِعَدَمِ رِوَايَتِهِ لَهُ مَقُولًا ثُمَّ قَالَ هُوَ كَدْيَارٌ ثُمُودٌ إِذْ يَسْنُ لِمَنْ مَرَّ بِهَا الْإِسْرَاعُ . وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلُ
قَوْلَ عَمْرِو ابْنِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ إِسْرَاعِهِمَا فِيهِ :

إِلَيْكَ تَعْدُو قَلْقًا وَضِيئًا . مَعْتَرِضًا فِي بَطْنِهَا جَنِينَهَا

مُخَالَفًا دِينَ النَّصَارَى دِينَهَا . قَدْ ذَهَبَ الشَّحْمُ الَّذِي يَزِينُهَا

قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنُ فَيَنْدُبُ النَّاسِيَّ فِيهِمَا فِي ذَلِكَ . وَاعْتَرِضَ الثَّانِي بِأَنْ نَزُولَ الْعَذَابُ عَلَى
أَصْحَابِ الْقَبِيلِ إِنَّمَا كَانَ بِمَحَلٍّ مَخَازٍ لَعَرَفَهُ بِسَمَى الْمَغْمَسِ بِفَتْحِ الْمِيمِ الثَّانِيَةِ وَقَدْ تَكَسَّرَ بِلِ الْمَعْرُوفِ
أَنَّ الْقَبِيلَ الْمَذْكُورَ لَمْ يَدْخُلِ الْحَرَمَ أَصْلًا كَمَا مَرَّ عَنْ ابْنِ الْأَثِيرِ . وَيَلْزَمُ مِنْ تَسْلِيمِ وَقُوعِ الْعَذَابِ
بِهِمْ فِي مُحَسَّرٍ أَنَّهُ يَسْنُ الْإِسْرَاعَ لِكُلِّ مَنْ مَرَّ بِهِ وَلَوْ فِي غَيْرِ حِجٍّ لِقَوْلِهِمْ يَسْنُ لِمَنْ مَرَّ بِدْيَارِ قَوْمٍ
مُعَذِّبِينَ كَدْيَارٌ ثُمُودٌ أَنْ يَسْرِعَ فِي مَشْيِهِ خَشْيَةً أَنْ يَصِيبَهُ مَا أَصَابَهُمْ ، وَهَذَا شَامِلٌ لِهَذَا الْخَلِّ
إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ خُصُوصَ الدِّيَارِ بِدَلِيلِ التَّعْلِيلِ . فَالْقَوْلُ بِأَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ اخْتِصَاصُهُ بِالْحَاجِ
الْمُنْتَصِرِفِ مِنْ عَرَفَاتٍ بَعِيدٍ لَمَّا عَلِمَتْ . وَإِنَّمَا اقْتَصَرُوا عَلَيْهِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ وَغَيْرَهُ يَعْلَمُ
مِنْ تِلْكَ الْقَاعِدَةِ الْعَامَةِ الَّتِي ذَكَرُوهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ ، وَأَمَّا عَلَى الْمَعْرُوفِ السَّابِقِ فَلَا يَسْنُ
الْإِسْرَاعُ فِيهِ إِلَّا فِي الرَّجُوعِ مِنَ الْحِجِّ ، وَحِكْمَتُهُ مَا مَرَّ مِنْ مُخَالَفَةِ النَّصَارَى . فَإِنْ قُلْتَ سَلَمْنَا
عَدَمَ نَزُولِ عَذَابٍ فِيهِ عَلَى أَصْحَابِ الْقَبِيلِ إِلَّا أَنَّهُ نَزَلَ بِهِ نَارٌ عَلَى مَنْ اصْطَادَ بِهِ فَأَحْرَقَتْهُ وَهَذَا
عَذَابٌ فَيَسْنُ الْإِسْرَاعُ فِيهِ لِذَلِكَ مُطْلَقًا ، قُلْتَ قَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ اخْتِصَاصُ سَنَ الْإِسْرَاعِ بِمَوْضِعِ
الْعَذَابِ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ ، عَلَى أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَمَّاكِنِ لَا يَخْلُو عَنْ نَظِيرِ ذَلِكَ فَلَوْ طَلَبَ
الْإِسْرَاعُ فِي كُلِّهَا لَشَقَّ . وَنَقَلَ ابْنُ جُمَاعَةَ عَنْ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ يَكْرَهُ تَرْكَ الْإِسْرَاعِ وَهُوَ
قِيَاسُ مَا مَرَّ فِي تَأْخِيرِ الْوُقُوفِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ . وَيُظْهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَرَاهَةِ فِيهِمَا خِلَافَ
الْأَوَّلَى . وَلَا يَنَافِيهِ قَوْلُ الْإِمْلَاءِ لَا أَسْتَحِبُّ الْإِسْرَاعَ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ
يَبْلُغَهُ الْحَدِيثُ فَلَمَّا بَلَغَهُ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ ، وَمِنْ ثَمَّةِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ إِنَّ نَذْبَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(قَوْلُهُ قَدْرَ رَمِيَةٍ حَجَرٍ حَتَّى يَقْطَعَ عَرْضَ الْوَادِي) الْمُرَادُ بِهَذَا الْوَادِي بَعْضُ مُحَسَّرٍ

سَالِكًا الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ إِلَى الْمَقْبَةِ ، وَلَيْسَ وَادِي مُحَسَّرٍ مِنَ الْمَزْدَلْقَةِ
وَلَا مِنْ مِثْنَى بَلْ هُوَ مَسِيلٌ مَا بَيْنَهُمَا ، فَبِذَا وَصَلَ إِلَى مِثْنَى بَدَأَ بِحُمْرَةِ الْمَقْبَةِ

خلافاً لما توهم عبارة المصنف سواء قلنا إن محسراً خمسمائة وخمس وأربعون ذراعاً أو جميع ما بين مزدلفة ومثى إذ لو أريد به محسر وأن الإضافة تنافيه كما في غير هذا المحل نافي قولهم إن عرضه رمية حجر ، ولا مانع من أن يوادى محسر وادياً صغيراً عرضه ما ذكر ، بل المشاهدة قاضية بذلك .

(قوله سالكاً إلخ) أى ندباً إن أمكن من غير إيذاء أو تأذ للاتباع .

(الفصل السابع في الأعمال المشروعة بمنى يوم النحر)

اعلم أن حد منى ما بين وادى محسر وجرة العقبة . ومنى شغب طوله نحو ميلين وعرضه يسير ، والجبال المحيطة به ما أقبل منها عليه فهو من منى وما أدبر منها فليس من منى ، ومسجد الخيف على أقل من ميل مما يلي مكة . وجرة العقبة في آخر منى مما يلي مكة . وليست العقبة التي تنسب إليها

(قوله وجرة العقبة في آخر منى) ظاهره أن الجمرة من منى وهو ما اعتمده الحب الطبرى وزعم أن خلافه الآتى لم ينقل عن أحد ، واعتمده أيضاً ابن جماعة وزعم أن قولهم إن رميا تحية منى يستلزم كونه منها وليس كما زعم إذ لا استلزام ، ألا ترى أن الطواف تحية البيت وهو خارجه بل لا يصح داخله ، لكن صريح قول المصنف قبل ذلك حد منى ما بين وادى محسر وجرة العقبة أن جرة العقبة ليست من منى وهو ما نقله في المجموع عن الأزرق والأصحاب واعتمده فقال قال الأزرق والأصحاب في كتب المذهب حد منى ما بين جرة العقبة ووادى محسر وليست الجمرة ووادى محسر من منى ١ هـ . وبه يعلم أن المذهب الذى لا يحيد عن اعتماده أن الجمرة ليست من منى وكلام الأزرق الذى هو العمدة في هذا الشأن باتفاقهم صريح فيه حيث قال ذرع منى ذرع ما بين جرة العقبة ومحسر سبعة آلاف ذراع ومائتا ذراع ١ هـ . وتبعه على هذا غيره ، وهو يرد على الحب قوله لم ينقل عن أحد أن الجمرة ليست من منى . ووجه رده ما تقرر من الاتفاق على أن الأزرق هو العمدة في هذا الشأن ، وقد علمت أن عبارته مصرحة بأنها ليست من منى وأن غيره تبعه على ذلك ، ولعل الحب سها عن كلامه هذا وإلا لم يسعه قوله لم ينقل عن أحد لاسيما مع قول الأزرق عن عطاء أن ابن جريج قال له ابن منى قال من العقبة إلى وادى محسر ، وفي رواية الفاكهاني عنه حد منى رأس العقبة مما يلي منى إلى محسر وهما صريحان في خروج الجمرة عن منى ، وبه يزداد التعجب من قول الحب لم ينقل عن أحد . فإن قلت قد علم مما تقرر تناقض كلام الإيضاح إذ قوله أولاً ما بين وادى محسر وجرة العقبة يناقض قوله آخرأ جرة العقبة في آخر منى ، قلت بتعين فراأ من التناقض وليوافق كلامه في المجموع الذى نقله عن الأصحاب تأويله .

(قوله في آخر منى) أى في قرب آخرها ، أو المراد الآخر في الظاهر لا الحقيقة :

الجرة من رمي، وهي الجرة التي بايع رسول الله ﷺ الأنصارَ عندها قبل الهجرة .

وأما الأهمالُ الشروعةُ يومَ النحرِ فهي أربعةٌ : رُميَ جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ ، ثُمَّ ذَبِحَ الْهَدْيَ ، ثُمَّ أَلْحَقُ ، ثُمَّ الذَّمَامُ إِلَى مَسَكَةِ لَطَوَافِ الْإِقَاضَةِ . وهي على هذا الترتيبِ مُسْتَحَبَّةٌ ، فَلَوْ خَلَفَ قَدَّمَ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ جَازَ وَفَاتَهُ الْفَضِيلَةُ .

(قوله وليست العقبة إلخ) قد علمت أنه في المجموع نقله عن الأزرقي والأصحاب فهو المعتمد أيضاً ، وقول الحب إنها منها ضعيف بالمرّة فقد قال الشافعي رضي الله عنه حد مني ما بين قرني وادي محسر إلى العقبة التي عندها أي بصلتها الجمرة الدنيا إلى مكة وهي جرة العقبة وليس محسر ولا العقبة من منى اهـ . وغفل عن هذا من لا تحقيق عنده حيث قال اعتماداً لكلام الحب أهل مكة أدري بشعابها ، ولم يدرك أن الشافعي أدري بشعاب مكة من ألوف مثل الحب ، فانتضح اندفاع ما قاله هنا وفي الجمرة ، ومر عن عطاء التصريح بما يوافق كلام الشافعي . وما في الموطأ عن عمر رضي الله عنه لا يثبت أحد من الحجاج من وراء العقبة حتى يكون بمنى اهـ . وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عباس ومجاهد نحوه ، فهو لا يفهم أن العقبة من منى لأن شرط اعتبار مفهوم المخالفة ألا يكون للمذكور سبب آخر كما هنا ، فإن التنصيص على وراء العقبة إنما هو لكون الناس كانوا يقصدونه بالزول فيه لسعته وبعده عن الزحمة وسهولة ذهابهم منه إلى مكة لقضاء حوائجهم وعودهم إلى منازلهم فنص على وراء العقبة لذلك لا لكونها تخالف ما وراءها بل هما جميعاً خارج منى . فإن قلت على العقبة الآن رسم دار قبل إنها لما تآخر علماء الطبريين ، قلت وإن صح سكنى ذلك عن أحد من علمائهم فهو منه تقليد لرئيسهم الحب في أن العقبة كلها من منى وقد علمت رده بل تزييفه بكلام الشافعي والأصحاب . والحاصل أن في المسئلة رأين هما من منى وهو ضعيف ليسا منها وهو المذهب . وأما ما أفهمه كلام بعضهم أن الجمرة منها دون العقبة إلا الجزء الذي عنده الجمرة وأن من قال إن العقبة منها مراده ذلك الجزء . وبين قال ليست منها مراده بقيتها فهو رأى له استحسانى ضعيف جداً لا مستند له فلا يعول عليه ، وكأنه نقل عن عطاء حد منى رأس العقبة مما يلي منى إلى محسر ، فهذا صريح في أن هذا الرأس وما اتصل به إلى آخر العقبة مما يلي مكة ليس من منى فدخل فيه ذلك الجزء الذي زعم أنه من منى كما يدخل فيه جميع العقبة فكون كلها خارجة عن منى كما تقرر . ثم في هذا الرأي شيء آخر من التصور إذ كيف يعقل الحكم على الجمرة وملاصقتها من العقبة أنه من منى وما سامت ذلك مما أمام الجمرة ووراءها بأنه ليس من منى ، فتأمل .

وَيَدْخُلُ وَقْتُ الرَّمْيِ وَالْحُلُقِ وَالطَّوْفِ بِنَصْفِ اللَّيْلِ مِنْ لَيْلَةِ الْعِيدِ وَيَبْقَى الرَّمْيُ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَقِيلَ يَنْبَغِي إِلَى طُلُوعِ النَّجْمِ مِنْ لَيْلَةِ أَوَّلِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .

وَأَمَّا الْحُلُقُ وَالطَّوْفُ فَلَا آخِرَ لَوْحَمَاهَا ، بَلْ يَتَقَيَّانِ مَا دَامَ حَيًّا وَلَوْ طَالَ سَنِينَ مُتَكَثِّرَةً . وَأَمَّا وَقْتُ الْاِخْتِيَارِ لِهَذِهِ الْأَعْمَالِ فَيَبْدَأُ فِيهِ بِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ عَلَى تَرْتِيبِ الْأَفْضَلِ ، وَيَتَلَقَّى بِهَا مَسَائِلُ :

(الأولى) يَنْبَغِي إِذَا وَصَلَ مِئْتَى أَنْ لَا يُسْرَجَ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَنَسَى الْجَمْرَةَ الْكُبْرَى ، وَهِيَ تَحْتُ مِئْتَى ، فَلَا يَبْدَأُ قَبْلَهَا بِشَيْءٍ وَبِمِثْلِهَا قَبْلَ نَزُولِهِ وَحَلَّتْ رَحْلُهُ ، وَهِيَ عَلَى يَمِينِ مُسْتَقِيلِ التَّسْلِيَةِ إِذَا وَقَفَ فِي الْجَادَةِ وَالرَّمْيُ مُرْتَفِعٌ قَلِيلًا مِنْ سَفْحِ الْجَبَلِ .

(الثانية) الشُّعْ أَنْ يَرْمِيَهَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَارْتِفَاعِهَا قَدَرِ رُمْحٍ

(تَنْبِيْهُ) عِلْمٌ مِمَّا تَقَرَّرَ عَنِ الْأَزْرَقِيِّ فِي ذِرَاعِ مِئْتَى أَنْ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ طَوْلُهُ نَحْوَ مِائِلِينَ مُرَادُهُ بِالْمِائِلِ فِيهِ الْمِائِلُ الَّذِي هُوَ ثَلَاثَةُ آلَافٍ ذِرَاعٍ وَخَمْسِمِائَةٍ لَا الْمِائِلَ الْمَذْكُورَ فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِ وَإِلَّا كَانَ طَوْلُهُ مِائِلًا وَنَحْوُ سَدَسِ مِائِلٍ فَتَنْبِيْهُ لِدَلَالَتِهِ . وَحِينَئِذٍ انْضَحَ مَا كَانَ يَقَعُ فِي الْأَذْهَانِ إِشْكَالُهُ وَهُوَ أَوَّلُ مَنَى مِنْ جِهَةِ الْمُرْدَلْفَةِ بِسَهُولَةِ عِلْمِ ذَلِكَ قِيَاسُهُ سَبْعَةَ آلَافٍ ذِرَاعٍ وَمِائَتَانِ إِلَى رَأْسِ الْعَقَبَةِ . وَاعْلَمْ أَنَّ مَنَى يَجُوزُ فِيهَا الصَّرْفُ فَتَكْتُبُ بِالْأَلْفِ وَعَدَمُهُ فَتَكْتُبُ بِالْيَاءِ وَالْأَغْلَبُ تَذَكُّرُهَا سَمِيََتْ بِذَلِكَ لِكثْرَةِ مَا يَمْنَى فِيهَا مِنَ الدَّمَاءِ أَيْ يَرِاقُ وَقِيلَ لِأَنَّهُ تَعَالَى يَمْنُ فِيهَا عَلَى عِبَادِهِ بِالْمَغْفِرَةِ (قَوْلُهُ) وَيَدْخُلُ وَقْتُ الرَّمْيِ (الْخ) أَيْ إِنْ وَقَفَ كَمَا مَرَّ وَإِلَّا لَمْ يَعْتَدِ بِمَا فَعَلَهُ مِنْهَا قَبْلَ الْوُقُوفِ وَكَذَا الْمَيْتُ بِمُزْدَلَفَةٍ وَمَا صَحَّحَهُ هُنَا كَالرَّوْضَةِ مِنْ بَقَاءِ الرَّمْيِ لِلْغُرُوبِ مُرَادُهُ بِهِ وَقْتُ اخْتِيَارِهِ وَإِلَّا فَوْقَ أَدَانِهِ لَا يَفُوتُ إِلَّا بِأَخْرِ التَّشْرِيقِ كَمَا يَأْتِي تَحْقِيقُهُ أَخَذًا مِنْ كَلَامِهِ وَلَهُ وَقْتُ فَضِيلَةٍ سَيَأْتِي (قَوْلُهُ) وَيَرْمِيَهَا قَبْلَ نَزُولِهِ (أَيْ إِلَّا لَعَنَرُ كَزَحْمَةٍ وَخَوْفٍ عَلَى مُحْتَرَمٍ وَانْتِظَارِ وَقْتِ الْفَضِيلَةِ عَلَى مَا يَأْتِي (قَوْلُهُ) وَالرَّمْيُ الْخ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ الرَّمْيَ مِنْ وَرَائِهَا لَا يَجْزِي كَمَا يَأْتِي .

(قَوْلُهُ) وَارْتِفَاعُهَا قَدَرِ رُمْحٍ (عِبَرُ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ إِلَّا

(الثالثة) الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ فِي كَيْفِيَّةِ وَقُوفِهِ لِزَيْمِيَّهَا أَنْ يَقِفَ تَحْتَهَا فِي بَطْنِ الرَّادِي فَيَجْمَلْ مَكَّةَ عَنْ بَسَارِهِ وَمَنْعَى عَنْ يَمِينِهِ وَيُسْتَقْبَلِ الْعَقِبَةَ ثُمَّ يَرْمِي . وَقِيلَ يَقِفْ مُسْتَقْبِلَ الْجَمْرَةِ مُسْتَدِيرَ الْكَعْبَةِ . وَقِيلَ يَسْتَقْبَلِ الْكَعْبَةَ وَتَكُونُ الْجَمْرَةُ عَنْ يَمِينِهِ . وَالْحَدِيثُ الصَّحِيحُ يَدُلُّ عَلَى الْأَوَّلِ تَصَرُّحًا .

بارتفاعها كذلك فما اقتضاه ظاهر كلام الروضة والمذاهب من دخوله بمجرد الطلوع بمحور سنى أصل الفضيلة لا كالماء . قال الماوردي ويستمر وقت الفضيلة إلى الزوال . وقد يؤخذ مما تقرر أنه يسن لمن دخل منى قبل الطلوع تأخير الرمي إليه وهو ما بحثه بعض المتأخرين وقد ينظر فيه بأن الرمي تحية البقعة كما صرحوا به والتحية تفوت بالتأخير ولا يعارض ذلك كلامهم المذكور لأن معناه كما يصرح به كلامهم أيضاً أنه يندب له تأخير دخول منى إلى ما بعد الطلوع ، لكن قضية ما صح من طرق أنه ﷺ بحث بضعة أهله وأمرهم أن لا يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس يدل لما بحثه وعليه فيكون التأخير لعذر وهو لا يفوت التحية ، على أنه قد يفرق بين الضعفة وغيرهم بأن أمرهم بتأخير الدخول إلى ما بعد الطلوع يشق عليهم فسمح لهم في دخولها قبل الطلوع بل هوسنة وفي انتظار وقت الفضيلة وعدم فواته بالتأخير لعذرهم بخلاف غيرهم فإن السنة لهم تأخير الدخول إلى ما بعد الطلوع فإذا دخلوا قبله كانوا مقصرين فلم يناسبهم مساعدتهم بعد فوات التحية بالتأخير وإن كان لا انتظار وقت الفضيلة . فإن قلت ينافي الحديث المذكور قول المصنف السابق السنة تقدم الضعفاء من النساء وغيرهن قبل طلوع الفجر إلى منى ليرموا جمره العقبة قبل زحمة الناس ، قلت لا منافاة ويحمل كلام المصنف على أنهم إذا قدموا وأرادوا الرمي قبل الزحمة تيسر لهم من غير مشقة عليهم ، ويحمل الحديث على أن الأولى لهم التأخير إلى ما بعد الطلوع وإن كان فيه نوع مشقة .

(قوله الثالثة الخ) محل استحباب الكيفية الأولى في يوم النحر فقط أما في ربي أيام التشريق فيستوى جمره العقبة وغيرها في سن استقبال القبلة كل يفهمه صنيع الروضة ، ومن ثمة قال العز بن جماعة إن الشيوخ اتفقا على عدم استقبال جمره العقبة أيام التشريق واختلفا في يوم النحر اهـ . وكان وجه اختصاصها بذلك أنها اختصت بأنها تحية منى وبانفرادها يوم النحر الذي هو أفضل مما بعده وبأن لها دخلاً في التحلل بخلاف غيرها فاستحقت أن تميز بصفة عن غيرها في ذلك اليوم خاصة إشعاراً بتفردا فيه بخصوصيات أخر ، لكن الحديث الصحيح الذي أشار إليه المصنف وهو ما في البخاري ومسلم عن ابن مسعود رضي

(الرابعة) الشُّنَّةُ أَنْ يَرْقَعَ يَدُهُ فِي رَمِيهَا حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِهِ ، وَلَا تَرْفَعُ الْمِرْأَةَ .
(الخامسة) الشُّنَّةُ أَنْ يَقْطَعَ النَّبْلِيَّةَ بِأَوَّلِ حَصَاةٍ يَرْمِيهَا ، وَيُكَبِّرُ بِدَلَالِ

الله عنه أنه ﷺ جعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ورى سبع حصيات قد يفهم منه استحباب هذه الكيفية في جميع الرمي إذ لا تعرض فيه ليوم النحر إلا أن يقال إن اقتضاره على رمي سبع حصيات ظاهر في أن ذلك كان يوم النحر خاصة وكان هذا هو مستند السبكي في تخصيصه الحديث بيوم النحر حيث قال لو قيل إن الصفة الثابتة عنه ﷺ في جمره العقبة يوم النحر يتبع فيها في بقية الأيام لم يكن به بأس . ودليل الكيفية الثالثة في كلام المصنف ما رواه الرمزي وصححه عن ابن مسعود أيضاً أنه ﷺ استبطن الوادي واستقبل الكعبة وجعل يرميها عن جانبه الأيمن، لكن قال الحافظ ابن حجر إنه شاذ مخالف لرواية الصحيحين السابقة وفي إسناده مختلط اهـ . وبما تقرر يعلم أنه لا شدوذ ولا مخالفة فيه لرواية الصحيحين لأن تلك في يوم النحر وهذه في غيره وبه يجمع بين الحديثين . قال الأزرقى وكانت جمره العقبة زائلة عن محلها شيئاً يسيراً بفعل جهال الناس فردت إليه وبني من ورائها جدار علا عليها ومسجد متصل بذلك الجدار لئلا يصل إليها من يريد الرمي من أعلاها ، وبه يعلم أن ما يفعله بعض الجهلة من الرمي ثمة لا أصل له فلا يصح ، ويدل له ما صح عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه لما رمى من أسفلها قيل له إن الناس يرمون من فوقها فقال هذا أي رميها من أسفلها مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة أي لأن معظم أحكام المناسك فيها فن ثم خصت بالذكر قاله في المجموع .

(قوله حتى يرى بياض إبطه) إنما عبر به مع كونه من خواصه ﷺ لورود التعبير به في حقه ﷺ فأطلق على غيره ذهولاً قاله الإسنوى ، واعترضه الزركشى بأنه تكرر في الحديث خلاف ما قال كقوله إذا مسجد جاني عضديه حتى يرى من خلفه عفرة إبطه والعفرة بياض ليس بالناصح ، ويرد بأنهم صرحوا بما ذكره الإسنوى وهو أن من خصائصه ﷺ أنه كان أبيض الإبطين وحينئذ فيحمل التعبير بالعفرة فيما ذكر على أنه بحسب ما يظهر لذلك الراوى لبعد المسافة أو لضعف البصر أو لغير ذلك ، أو عبر الشافعي بقوله حتى يرى بياض ما تحت منكبيه ، قيل فلعل المراد بياض عفرة الإبط أو ما جاورها أو بياضه باعتبار الأصل قبل أن يعرض له ما يسوده من شعر ونحوه .

(قوله ولا ترفع المرأة) أي والنحشى وبسن أن يكون الرمي باليد اليمنى أي إن سهل وإلا فباليسرى .

التَّلبِيَّةُ لِأَنَّهُ بِالرَّمْيِ يَشْرَعُ فِي التَّحَلُّلِ مِنَ الْإِحْرَامِ ، وَالتَّلبِيَّةُ شِمَارُ الْإِحْرَامِ .
فَلَا يَأْتِي بِهَا مَعَ شُرُوعِهِ فِي التَّحَلُّلِ . وَلَوْ قَدَّمَ الْحَلْقَ أَوْ الطَّوْفَ عَلَى الرَّمْيِ قَطَعَ
التَّلبِيَّةُ بِشُرُوعِهِ فِي أَوَّلِهِ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَسْبَابِ التَّحَلُّلِ . وَاسْتَحَبَّ بَعْضُ
أَصْحَابِنَا فِي التَّكْبِيرِ الْمَشْرُوعِ مَعَ الرَّمْيِ أَنْ يَقُولَ : اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ
كَبِيرًا ، وَلِلْحَمْدِ اللهُ كَثِيرًا ، وَسُبْحَانَ اللهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ
لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُغْنِي وَبِمَيْتٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ،
لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ .

(قَوْلُهُ بِأَوَّلِ حِصَاةٍ بِرَمَاهَا) الْبَاءُ بِمَعْنَى مَعَ ، وَلَا يَنَافِيهِ خَبَرُ أَنَّهُ ﷺ لَبَّى حِينَ رَمَى جَمْرَةَ
الْعَقَبَةِ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَحْفُوظًا كَمَا قَالَ الْبُخَارِيُّ إِلَّا أَنْ غَيَّرَهُ كَرَوَايَةِ مُسْلِمٍ لَمْ يَزَلْ يَلْبِي حَتَّى
بَلَغَ الْجَمْرَةَ أَصَحَّ مِنْهُ فَقَدِمَ عَلَيْهِ .

(قَوْلُهُ وَاسْتَحَبَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْخ) تَعْقِبُهُ فِي الْمَجْمُوعِ بِأَنَّهُ غَرِيبٌ وَإِنَّمَا الَّذِي فِي كِتَابِ
الْفُقَهَاءِ وَالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ يَكْبَرُ مَعَ كُلِّ حِصَاةٍ وَمُقْتَضَاهُ مَطْلُقُ التَّكْبِيرِ . قَالَ وَمَا ذَكَرَهُ
هَذَا الْقَاتِلُ طَوِيلٌ لَا يَحْسُنُ التَّفْرِيقُ بِهِ بَيْنَ الْحِصَاةِ ثُمَّ قَالَ وَقَالَ الْمَوَارِدِيُّ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ
اللهُ عَنْهُ يَكْبَرُ مَعَ كُلِّ حِصَاةٍ فَيَقُولُ اللهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَاللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ وَاللهُ
الْحَمْدُ أَه . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ تَقْرِيرُ كَلَامِ الْمَوَارِدِيِّ عَلَى مَا قَالَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ اعْتَرَضَهُ
الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّهُ لَمْ يَرَهُ فِي الْأَمِّ وَلَا فِي الْبُيْهَقِيِّ وَالْمُخْتَصَرِ ، وَكَأَنَّ الْغَزِيَّ تَبِعَهُ حَيْثُ قَالَ يَكْبَرُ مَعَ
كُلِّ حِصَاةٍ تَكْبِيرَةً وَاحِدَةً وَبِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَكْبَرُ مَعَ كُلِّ حِصَاةٍ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِ
الْمَجْمُوعِ قَبْلَهُ يَكْبَرُ مَعَ كُلِّ حِصَاةٍ وَلِقَوْلِ الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا هُنَا وَالسَّنَةُ أَنَّ يَكْبَرُ مَعَ كُلِّ حِصَاةٍ
يَعْلَمُ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ مَقَارَنَةَ التَّكْبِيرِ لِكُلِّ حِصَاةٍ ، فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي الْقَفْصِ الثَّامِنِ فِي رَمَى أَيَّامِ
التَّشْرِيقِ وَيَكْبَرُ عَقِبَ كُلِّ حِصَاةٍ إِمَّا مَحْمُولٌ عَلَى اخْتِصَاصِ التَّعْقِيبِ بِرَمَى التَّشْرِيقِ وَالْمَعْنَى
بِحِجْرَةِ الْعَقَبَةِ وَبِهِ يَشْعُرُ صَنِيعُ الْمُصَنِّفِ هُنَا وَفِي الْمَجْمُوعِ حَيْثُ عَبَّرَ فِيهِ هُنَا بِالْمَعْنَى وَثُمَّ بِالتَّعْقِيبِ
وَصَنِيعُ غَيْرِهِ وَهُوَ وَجْهِه إِذْ هُوَ الْوَاردُ فِيهِمَا أَوْ ضَعِيفٌ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ إِنَّ مَا هُنَا مَحْمُولٌ عَلَى
ذَلِكَ وَأَوَّلُ مَا هُنَا بِتَأْوِيلٍ بَعِيدٍ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ . ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ قَالَ وَالْمَعْرُوفُ مِنْ
كَلَامِهِمُ الْمَعْنَى فِي الْمَوْضِعِينَ .

لا إله إلا الله وحده ، صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ،
لا إله إلا الله والله أكبر .

(السادسة) أن يرى راكباً إن كان أتى منى راكباً ، هكذا ثبت في الصحيح
عن رسول الله ﷺ .

(السابعة) تقدم أنه يستحب أن يكون الحَجْرُ مثل حصى الخذف لا أكبر
ولا أصغر . وذكر بعض أصحابنا أنه يستحب أن يكون كيفية رثيه كرمي
الخاذف ويضع الحصاة على بطن أصبع ورميها برأس السبابة . وهذه الكيفية
لم يذكرها جمهور أصحابنا ولا نراها مختارة . وقد ثبت في الصحيح أنه
رسول الله ﷺ عن الخذف .

(قوله وهذه الكيفية لم يذكرها جمهور أصحابنا إلخ) المعتمد ما قاله واستدل له في
المجموع بعموم نهي ﷺ عن الخذف بمجمعتين ، وعلاه بأنه لا يقتل الصيد ولا ينكأ العدو
وأنه يقرأ العين ويكسر السن ، لكن اعترضه الإسنوي بأن التعليل بذلك يدل على أن الحجج غير
مراد وأنه إنما سبق تحذيراً من الاشتغال به لانتفاء فائدته في الحرب وفي آخره والنبي ﷺ
يشير بيده كما يخذف الإنسان وهذا في الدلالة على الخذف أظهر مما استدل هو به على عكسه .
قال الزركشي ولأن النهي عنه مخصوص به إلى الحيوان لا مطلقاً ولا شك أن مثل هذا
الرمي للبناء ونحوه لا يمنع فدل على عدم عموم الحديث اهـ . ولك رد ما قالاه بأن القاعدة
أنه يستنبط من النص معنى بعمومه وهو هنا خشية الإيذاء وهي موجودة إذ المرمى يكثر فيه
الناس غالباً فرموا خرجت الحصاة من تحت أصبعه بغير اختياره فأصاب من بقره فأذنته
بنحو فقه عينه أو كسر سنه المذكور في الخبر فقول الإسنوي إن الحجج غير مراد مجرد
دعوى بلا سند وكذا دعواه حصر السياق فيما قاله . على أننا إن سلمنا له الحصر المذكور
فلا ينافي ما قلناه . وقوله في آخره إلخ لا دليل فيه . وقول الزركشي المذكور لا يجسدى

(الثامنة) يجب أن يرعى سبع مرات بما يسمى حجراً بحيث يسمى رثياً فيرمى سبع حصيات واحدة واحدة حتى يستكملهن ، فلو وضع الحجر في الرمي لم يفتد به لأنه لا يسمى رثياً . ويشترط قصد الرمي ، فلو رمى في الهواء فوقع في الرمي لم يفتد به . ولا يشترط بقاء الحصاة في الرمي ، فلا يضرب تدحرجها أو خروجها بعد الوقوع فيه . ولا يشترط وقوف الرامي خارج الرمي ، فلو وقف في طرفي الرمي ورمى إلى طرفه الآخر أجزأه . ولو انصدمت الحصاة الرمية بالأرض خارج الجمرة أو بمحمل في الطريق أو عُنق بغير أو ثوب إنسان ثم ارتدت فوقت في الرمي اعتد بها

أيضاً لأن النهي وإن اختص بالرمي إلى الحيوان فما قلناه فيه خشية إصابة حيوان ولا ريب أنها كالرمي إليه ابتداء . ثم رأيت السبكي قال معنى قوله في الحديث كما تحذف الإنسان الإيضاح والبيان لحصى الخذف . قال وليس المراد أن الرمي يكون على هيئة وأما تخصيص النهي برمي الحيوان فهو محل النزاع إذ يحتمل عند خذف غير الحيوان عروض حيوان فيتأذى بذلك اهـ وسبقه إلى ذلك الإمام الطبري والمصنف في شرح مسلم وأشار إليه في المجموع ولا ينافي ذلك خبر أحمد عن حرمة رأيت رسول الله ﷺ واضعاً إحدى أصبعيه على الأخرى فقلت لعلى ماذا يقول رسول الله ﷺ ؟ قال يقول ارموا الجمرة بمثل حصى الخذف لأن مدلوله أن الحصاة تكون كحجم حصى الخذف . وقوله واضعاً إلخ أوضح به المراد بحصى الخذف .

(قوله فلو وضع الحجر في الرمي لم يعتد به) فارق الاكتفاء في مسح الرأس بوضع اليد مبلولة عليه : فإن مبنى الحج على التعبد وبأن الواضع هنا لم يأت بشيء من أجزاء الرمي بخلاف ما هناك فيها .

(قوله ويشترط قصد الرمي إلخ) مرفى الطواف أن هذا لا ينافي قولهم لا يشترط له نية لأنه قد يقصده ولا يقصد النسك ويشترط هنا عدم الصارف أيضاً كما مرثمة وإن قصد الرمي لأنه قد يقصد ليختبر جودة رميه ، وبه يعلم أن قولهم بشرط قصد الرمي لا يغني عن اشتراط عدم الصارف خلافاً لمن توهمه ولو عكس لربما أصاب ، وسيأتي أن الرمي هو مجتمع

لحصولها في الرمي بفعله من غير معاونة . ولو حرك صاحب الحبل فنفضها أو صاحب القوب أو تحرك البير فدفعها فوقعت في الرمي لم يعتد بها . ولو وقعت على المحمل أو عنق البير ثم تدخرجت إلى الترمي فسنى الاعتداد بها وجهان لأصحابنا أظهرهما لا يعتد بها . ولو وقعت في غير الرمي ثم تدخرجت إلى الرمي أو ردتها الريح إليه اعتد بها على الأصح .

الحصى لا الشاخص فلا يكتفى قصده كما أفهمه كلام المصنف ورجحه المحب الطبري حيث قال فلو قصد العلم المنسوب في الجمرة أو حائط جرة العقبة معتقداً أنه المرمى كما يفعله كثير من الجملة فوقع في المرمى لم يصح لقصده غير المرمى ما لم يعلم المرمى ويقصدهما بالرمي لترتد الحصة بقوة الرمي إليه ويحتمل أن يصح لأنه حصل فيه بفعله مع قصد الرمي الواجب عليه اهـ . ورجح الزركشي هذا الأخير قال لأن العامة لا يقصدون بذلك إلا فعل الواجب والرمي إلى المرمى وقد حصل الحجر فيه بفعل الرمي . ويدل لما رجحه المحب قول البندنجي لورمي إلى فوق فوقعت في المرمى لم يجز قطعاً وهو متجه ومن ثمة استحسنة الإسنوي ، ومرة أنه يجب أن لا يصرفه بالنية لغير النسل ؛ فلو رمي إلى شخص أو دابة في المرمى لم يجز .

(قوله أظهرهما لا يعتد بها) رجحه في الروضة وأصلها أيضاً ووجهه باحتمال تأثرها به أي مع أن الأصل شغل الذمة فلا تبرأ إلا بيقين أو ظن قوي ؛ وبه فارق ما مر في مسألة الحمل لأن محل ذلك كما صرح به أنه لا معاونة منه البتة للقطع بانتفاء تأثرها به وعليه يحمل قول المجموع لو وقعت على محل فتدخرجت بنفسها فوقعت في المرمى أجزأه بالإجماع نقله العبدري ؛ قيل ومراده بالإجماع إجماع الأكثرين وفارق ما ذكره في الأرض قسمها أعني قوله ولو انصلمت الحصة المرمية بالأرض إلخ . وقوله ولو وقعت في غير المرمى إلى آخره بأن الأرض لا اختيار لها ولا حركة وألحق به الريح لعدم خلو الجو منها وتعدر الاحتراز منها خلافاً لمن فرق بينهما فقال بجزيء في التدخرج دون حمل الريح . نعم لو فرض أن رميه كان عاجزاً عن إيصالها للرمي فوصلت إليه كحمل الريح وحده اتجه عدم الإجزاء حينئذ لأنه لا دخل لفعله في إيصالها للرمي البتة . ولا فرق فيما ذكر بين أن تقع في موضع عال أم لا خلافاً لمن غلط في ذلك كما قاله في البحر .

ولا يُجْزَى الرَّمْيُ عَنِ الْقَوْسِ وَلَا الدَّفْعِ بِالرَّجْلِ . وَلَوْ شَكَّ فِي وَقُوعِ الْحَصَاةِ فِي الرَّمْيِ لَمْ يُنْتَدَ بِهَا عَلَى اللِّذْبِ الصَّحِيحِ ، وَهُوَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَسَالَى فِي الْجَلِيدِ . وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَرْمِيَ الْحَصَاةَ فِي سَبْعِ مَرَاتٍ ، فَلَوْ رَمَى حَصَاةً أَوْ سَبْعًا دَفْعَةً وَاحِدَةً فَوَقَعَتْ فِي الرَّمْيِ مَعَ أَوْ بَعْضُهُنَّ بَعْدَ بَعْضٍ لَمْ تُحْسَبْ إِلَّا حَصَاةً وَاحِدَةً . وَلَوْ رَمَى حَصَاةً ثُمَّ اتَّبَعَهَا حَصَاةً أُخْرَى حُسِبَتِ الْحَصَاةَانِ رَمْيَيْنِ سَوَاءً وَقَعَتَا مَعَ أَوْ الثَّانِيَةُ قَبْلَ الْأُولَى أَوْ عَكْسُهُ . وَلَوْ رَمَى بِجَمْعٍ قَدْ رَمَى بِهِ غَيْرُهُ أَوْ رَمَى بِهِ هُوَ إِلَى جَمْعَةٍ أُخْرَى أَوْ إِلَى هَذِهِ الْجَمْعَةِ فِي يَوْمٍ آخَرَ أَجْزَأُهُ بِلَا خِلَافٍ . وَإِنْ رَمَى بِهِ هُوَ إِلَى تِلْكَ الْجَمْعَةِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ أَجْزَأُهُ أَيْضًا عَلَى الْأَصَحِّ ، كَمَا لَوْ دَفَعَ إِلَى قَتِيرٍ مُدًّا فِي الْكِفَّارَةِ

(قَوْلُهُ وَلَا يُجْزَى الرَّمْيُ عَنِ الْقَوْسِ إلخ) هُوَ مَا فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ عَنْ صَاحِبِ الْعِدَّةِ وَالْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ وَاعْتَرَضَ بِتَصْرِيحِ الْقَاضِي وَالْبَغَوِيِّ وَالْمَتَوَلَّى بِأَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ الرَّمْيُ بِالْيَدِ بَلْ لَوْ نَفَضَ ذَيْلَهُ وَهُوَ فِيهِ أَوْ رَمَى بِرِجْلِهِ أَجْزَأُ لَكِنْ أَشَارَ الزُّرْكَشِيُّ إِلَى الْجَمْعِ بِأَنْ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِيهَا إِذَا دَحْرَجَهَا بِرِجْلِهِ حَتَّى وَصَلَتْ إِلَى الْمَرْمَى وَمَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ فِيهَا إِذَا وَضَعَهَا بَيْنَ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ وَرَمَى بِهَا . وَقَدْ يَنْظُرُ فِيهِ بِأَنْ كَلَامَ الشَّيْخَيْنِ ظَاهِرٌ فِي أَشْرَاطِ الرَّمْيِ بِالْيَدِ وَهُوَ قَرِيبٌ ، وَلَعَلَّ مَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُمَا مَقَالَةٌ ، ثُمَّ رَأَيْتِ الْأَذْرَعِيَّ قَالَ لَوْ وَضَعَ الْحَصَاةَ فِيهِ وَلَفْظُهَا إِلَى الْمَرْمَى لَمْ يُجْزَ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي تَرْجِيحِ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ . وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا خِلَافُ فِي الرَّمْيِ بِالرَّجْلِ فِي غَيْرِ مَقْطُوعِ الْيَدَيْنِ أَوْ مُتَعَسِّرِ الرَّمْيِ بَهُمَا وَإِلَّا فَيُظْهِرُ الْإِجْزَاءُ قِطْعًا وَعَدَمَ جَوَازِ الْإِسْتِنَابَةِ ، وَمِثْلُهُ الرَّمْيُ بِالْقَمِّ وَالْقِسْدَافَةِ وَهِيَ الْمَقْلَاعُ كَالْقَوْسِ كَمَا رَجَحَهُ الْأَذْرَعِيُّ خِلَافًا لِلْمَتَوَلَّى .

(قَوْلُهُ فَلَوْ رَمَى حَصَاةً أَوْ سَبْعًا إلخ) لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الرَّمْيِ بِيَدٍ وَاحِدَةٍ أَوْ بِهِمَا فَلَوْ رَمَى بِهِمَا مَعَ لَمْ تُحْسَبْ إِلَّا وَاحِدَةً وَإِنْ وَقَعَتَا مَرْتَبًا .

(قَوْلُهُ بِلَا خِلَافٍ) وَلَا يَتَوَهَّمُ مِنْهُ عَدَمُ الْكِرَاهَةِ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا بِمَعْنَى آخَرٍ وَهُوَ أَنَّ مَا بَقِيَ لَمْ يَتَقَبَّلْ .

ثم اشتراه ودفعه إلى آخره ، وعلى هذا يمكن أنه يحصل جميع رخصه في الأيام بمصاة واحدة ، بل رأى جميع الناس يمكن حصوله بمصاة إن أتبع الوقت .

(فرع) شرط ما يرتضى به كونه حجراً ، فيجزى المرمر والبرام والكذبان وسائر أنواع الحجر ، ويجزى حجر النورة قبل أن يطبخ وبصير نورة ، ويجزى حجر الحديد على الذهب الصحيح لأنه حجر في الحال إلا أن فيه حديداً كأنما يستخرج بالعلاج ، وفيما يتخذ منه القصوص كالفيروزج والياقوت والعقيق والزمررد والبلور والزبرجد وجواهر لأصعاباً أصحهما الإجزاء لأنهما أحجار . ولا يجزى مالا يسمى حجراً كالؤلؤ والزرنيسخ والإيدير والمدر والجص والذهب والفضة والنحاس

(قوله المرمر) هو كل حجر أملس لين وهو الرخام كما في القاموس وغيره .

(قوله الكذبان) هو بفتح ثم معجمة مشددة حجارة رخوة كأنها مدر نقله الزركشي عن الجوهري .

(قوله ويجزى حجر الحديد) مثله حجر نحو الذهب والفضة وغيرهما كما يفهمه قوله الآتي وسائر الجواهر المنطبعة والمنطبع من النقدين تبرهما فلا يجزى الرمي بذلك لأنه لا يسمى حجراً .

(قوله كالفيروزج إلخ) قيده الزركشي كالأذرعى نقلاً عن ابن كنج بما إذا لم ينقص ماله بنحو كسر أو غيره وإلا حرم لأنه إضاعة مال ومع ذلك يصح الرمي به كالمغصوب ومن ذلك الجزع والمرجان ولا أثر هنا لاتخاذ ذلك فصوصاً ، وبفرق بينه وبين انطباع الجواهر بأن انطباعها يخرجها عن الحجرية بخلاف اتخاذ ذلك فصوصاً ، وبهذا يعلم أن مرادهم بالمنطبع هنا غيره مبحث الشمس إذ المراد به ثم ما من شأنه الانطباع فيشمل البركة التي في حجر نحو الحديد فيكره الشمس فيها لوجود علة الكراهة فيه . وهنا ما انطبع أى طرز بالفعل لأنه لا يخرج عن الحجرية إلا بذلك .

والحديدِ وسائرِ الجواهرِ المنطبعةِ .

(فرع) قد تقدم أنه يستحب أن تكون العصاة كحصاة الخذف . قال أصحابنا فلو رمى بأكبر منه أو أصغر كره وأجزأه . ويستحب أن يكون الحجر طاهراً فلو رمى بنجس كره وأجزأه . وقد سبق أنه يسكره أن يرمى بما أخذه من المنجد أو الموضع النجس أو بما رمى به غيره ، ولو رمى بشيء من ذلك أجزأه .

(فرع) من عجز عن الرمي بنفسه لعرض أو حبس يستناب من يرمى عنه . ويستحب أن يقول النائب الحصى إن قدر ويكبر هو . وإنما تجوز النيابة لعجزه بعلة لا يؤجس زوالها قبل خروج وقت الرمي ولا يمنع زوالها بعده .

(قوله فلو رمى بأكبر منه) إلى الفرع مر ما فيه في الفصل الخامس .

(قوله أو حبس) أى بغير دين يقدر على وفائه بخلاف ما إذا عجز عنه وعن بيته الإعسار أو وجب عليه قود لنحو صبي فإنه نجس للبلوغ ، فعلم أن الحبس يحق في غير صورة الدين المذكور لا يمنع الاستنابة وهو ما في المجموع . وقول ابن الرفعة بشرط أن يكون بغير حق قال الإسئوى باطل نقلاً ومعنى فهو ضعيف وإن وافقه الزركشى ، ويفرق بينه وبين المحصر حيث لا يتحلل إذا حبس يحق بأن الرمي أسهل من التحلل كما لا يخفى فسومح فيه أكثر : (قوله يستناب) أى وجوباً وفارق المعضوب في بعض صورته السابقة لضيق الوقت بالشروع وظاهر كلامهم هنا أن الأجير إجارة عين كغيره في الاستنابة لعذر وبه صرح الناشرى أخذاً من كلام الأذرعى وهو قريب : وعليه فيستثنى من قولهم لبس له الاستنابة في شيء من الأعمال .

(قوله ويكبر هو) ظاهره أن هذا غير التكبير المشروع عند الرمي وهو محتمل فبس التكبير للمستناب عند الاستنابة وإعطاء الأحجار للنائب عند الرمي .

(قوله قبل خروج وقت الرمي) أى وقت أدائه بأن يغلب على ظنه بمعرفة نفسه أو بإخبار طبيبين عدلين وكذا واحد ولو عدل رواية فما يظهر امتداد المانع إليه فتى ظن القدرة ولو في اليوم الثالث امتنعت الاستنابة أخذاً مما في المجموع لأن أيام التشريق كيوم

ولا يصح رمي الثائب عن المستنيب إلا بعد رميه عن نفسه ، فلو خالف

واحد إذ لا يفوت وقت الأداء إلا بانقضائها كلها . والنص على أنه لا يؤخر رمي يوم لمغيب الشمس بل يستنيب مبنى على ضعف هو خروج وقت الأداء بانقضاء كل يوم ولا يقال له ذلك تحصيلاً لفضيلة وقت الاختيار لأننا نقول القاعدة أن ما جاز لضرورة يتقدر بقدرها مادام وقت الجواز باقياً فأى ضرورة إلى جواز الاستنابة وتحصيل الفضائل ليس من الضرورات فى شيء . فإن قلت يشكك على ذلك قولهم لو تيقن الماء آخر الوقت جاز له التيمم والصلاة أوله ، قلت الاستنابة فى العبادات على خلاف الأصل فيها بخلاف التيمم فضويق فيها أكثر ؛ لكن يشكك على ذلك ما مر فى فاقد الطهورين من أن له الصلاة أول الوقت مع أن كون الصلاة بلا طهر خلاف الأصل أيضاً إلا أن يجاب بأن القضاء المشروع بل الواجب ثم يجبر ذلك النقص بخلاف الأصل هنا فإنه غير مشروع فضويق فى الأداء ما لم يضايق به ثم .

(قوله إلا بعد رميه عن نفسه) أى رمى جميع اليوم فلو رمى الجمرة الأولى لم يصح أن يرمى عن المستنيب قبل أن يرمى الجمرتين الباقيتين عن نفسه على الأوجه عندى من احتمالين للإنسوى خلافاً للزركشى حيث رجح مقابله ؛ قال لأن الموالاة بين الجمرات لا تشترط وكما له أن يطوف عن غيره إذا كان قد طاف عن نفسه وبقي عليه أعمال الحج انتهى . والفرق أن الطواف ركن مستقل بنفسه لا ارتباط له بما بعده فحيث فعله جاز له فعله عن غيره ؛ وأما رمى الجمرات الثلاث فهو واجب واحد له أجزاء كما أن الطواف كذلك فكما ليس له الطواف عن غيره ما بقى عليه من طوافه شيء وإن لم تجب الموالاة فيه كذلك ليس له الرمي عن غيره ما بقى عليه من رميه شيء ويدل لما ذكرته قولهم من عليه رمى اليوم الثانى مثلاً لو رمى فى اليوم الثالث لكل جمره أربع عشرة حصاة لم يقع شيء منها عن يومه لأن رمى أمسه لم يتم . ولو كان الأمر كما ذكره لزمه الوقوع عن يومه لأن رمى أمسه بالنسبة لكل جمره تم قبل الشروع فى الجمرة الثانية فدل كلامهم على أن الجمرات كالجمرة الواحدة وهو صريح فيها ذكرته ، ثم فرقه بين الرمي والطواف بأن الرمي لا يقبل الصرف بخلاف الطواف ضعيف لما علم مما مر فى طواف المحمول ، ولو كان عليه رمى يومين فرمى إلى الجمرات كلها عن يومه قبل أن يرمى إليها عن أمسه أجزأه ووقع عن أمسه كما ذكره الشيخان وغيرهما أى ولا يعد ذلك لقول المتن فلو خالف وقع عن نفسه صارفاً لأنه قصد جنس الرمي . وبما تقرّر يعلم أنه لو استناب من عليه رمى أول أيام التشريق فى ثانیها من رمى أولها عن نفسه تخير النائب بين أن يقدم رمى نفسه عند كل جمره أو رمى مستنبيه لأنه قد فعل ما استنيب فيه ؛

وقع عن نفسه كاصل الحج . ولو أنعم عليه ولم يأذن لغيره في الرمي عنه لم يحز الرمي عنه ، ولو أذن أجزأ الرمي عنه على الأصح .

ولو رمى النائب ثم زال عذر المستنيب والوقت باق فالذهب الصحيح أنه ليس عليه إعادة الرمي .

(الثاني من الأعمال المشروعة بمنى يوم النحر ذبح الهدى والاضحية)

فإذا فرغ من جمره النعبة انصرف فنزل في موضع في منى ، وحيث نزل منها جاز ، ولكن الأفضل أن يقرب من منزل رسول الله ﷺ . وقد ذكر الأزرقي أن منزل رسول الله ﷺ على يسار مسلي الإمام ، فإذا نزل

(قوله عليه) أى العاجز عن الرمي .

(قوله ولو أذن) أى في حال عجزه عن الرمي بخلاف القادر فلا يصح إذنه وإن أنعم عليه وإن لم يبطل إذنه الأول بطروء إعمائه بخلاف سائر الوكالات لأن الاستنابة هنا إنما جازت للعجز وقد انتهى إلى حالة هو فيها أعجز مما كان . وأيضاً فالرمي الواجب عليه متعذر إلا بهذه الطريقة بخلاف سائر الوكالات . وكالإعفاء فيما ذكر الجنون كما صرح به المتولي وغيره والموت فلا تبطل بهما الاستنابة .

(قوله ولو رمى النائب ثم زال عذر المستنيب إلخ) فارق المعصوب حيث تجب عليه الإعادة إذا برىء بأن الحج أصل فاحتيط له والرمي تابع لا يؤثر تركه في صحة الحج فخفف في أمره ومن ثم دخله الجبر بخلاف أصل الحج . نعم يسن له الإعادة كما في المجموع .

(قوله وقد ذكر الأزرقي إلخ) ذكر ذلك الأسدي أيضاً وقد ذكرنا ما يقتضى أن منزله ﷺ كان في جهة قبلة مسجد الخيف قريباً منه مما يلي الجبل المشرف عليه ، وروى أبو داود ما يؤيده ، لكن قد يخالفه حديث الصحيحين أنه ﷺ أتى منى فأتى الجمرة فرماها ثم أتى منزله بمنى فنحر ومنحره ﷺ بين الجمرة الأولى والوسطى عند المسجد الذى هناك وهو منحرج الخلفاء كما ذكره المحب الطبري وهو مشهور معروف ؛ إلا أن يقال إن الراوى أراد أن منزله صلى الله عليه وسلم كان في تلك الجهة قريباً من

ذَبَحَ أَوْ نَحَرَ الْهَدْيَ إِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ .

(فرع) وَسَوَّقُ الْهَدْيِ لِيَنْ قَصَدَ مَكَّةَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا سَنَةً أَوْ كَدَّةً
أَعْرَضَ أَكْثَرُ النَّاسِ أَوْ كَثُلُهُمْ عَنْهَا فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ هَدْيُهُ
مِمَّنْ لِلْيَقَاتِ مُشْعَرًا مُقَدِّدًا ، وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ إِلَّا بِالنَّذْرِ . وَإِذَا سَاقَ هَدْيًا
تَطَوُّعًا أَوْ مَنذُورًا فَإِنْ كَانَ بَدَنَةً أَوْ بَقَرَةً اسْتَحِبَّ لَهُ أَنْ يُقَلِّدَهَا نَعْلَيْنِ ، وَلَيْسَ
لَهَا قِيَمَةٌ لِيَتَصَدَّقَ بِهِمَا ، وَأَنْ يُشْعِرَهَا أَيْضًا ، وَالْإِشْعَارُ الْإِعْلَامُ ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا
أَنْ يَضْرِبَ

المنحر فتَجَوَّزَ بِإِطْلَاقِهِ عَلَيْهِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الْمَوَافِقُ لِحَدِيثِ
صَحِيحَيْنِ أَخْرَجَهُمَا أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَضَى فِي الْحَيْفِ الْأَيْمَنِ أَيْ الَّذِي عَلَى
يَمِينِ الذَّاهِبِ لَعْرَفَةَ مِمَّا قَابِلَ يَسَارِ مُسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةِ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي عِنْدَ الْمُنْحَرِ وَهُوَ بَيْنَ قِبْلَةِ
مَسْجِدِ الْحَيْفِ وَبَيْنِ الْمُنْحَرِ الْمَذْكُورِ فَيَكُونُ فِي تِلْكَ الْجَنْهَةِ قِطْعًا وَإِنَّمَا الشُّكُّ فِي قُرْبِهِ مِنْ أَيْهَا
أَكْثَرُ ، فَظَاهِرُ حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ إِلَى الْمُنْحَرِ أَقْرَبُ .

(فائدة) رَوَى الطَّبْرِيُّ مَا يَقْتَضِي أَنَّ مَنْحَرَهُ ﷺ الْمَذْكُورُ هُوَ مَوْضِعُ ذَبْحِ إِبْرَاهِيمَ
عَلَى نَبِيئَا وَعَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ لِلنَّدَاءِ ، وَذَكَرَ رَوَايَةً أُخْرَى أَنَّ مَحَلَّ ذَبْحِ النَّدَاءِ فِي
أَصْلِ ثَبِيرٍ بِالْحُلِّ الْمَعْرُوفِ بِمَسْجِدِ الْكَبِشِ . وَرَوَى الْمَلَّا فِي سِيرَتِهِ مَا يَقْتَضِي أَنَّ مَنْزِلَهُ ﷺ
فِي ذِهَابِهِ لَعْرَفَاتٍ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي مَنْزِلِهِ بِهَا فِي رَجُوعِهِ .

(قوله لمن قصد مكة) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَسْنُ لِأَهْلِ مَكَّةَ إِذَا حَجَّوْا سَوْقَهُ لَعْرَفَةَ ، وَعَلَيْهِ
فَيَنْبَغِي أَنْ الْمُرَادُ بِمَكَّةَ الْحَرَمِ كُلِّهِ .

(قوله حاجًّا أو معتمرًا) لَعَلَّ التَّقْيِيدَ بِذَلِكَ لِأَجْلِ قَوْلِهِ سَنَةً مُؤَكَّدَةً ، وَإِلَّا فَفِي الْمَجْمُوعِ
يَسْنُ سَوْقَهُ لِقَاصِدِ مَكَّةَ وَلَوْ بَغَيْرِ نَسْكِ فَيَقْلِدُهُ وَيُشْعِرُهُ مِنْ بَلَدِهِ كَمَنْ لَمْ يَرِدْ سَفَرًا وَأَرَادَ إِيْرَسَالَهُ
(قوله ولا يجب ذلك إلا بالنذر) أَيْ أَوْ التَّعْيِينَ كَهَذَا هَدْيٍ أَوْ جَعَلْتَهُ هَدْيًا أَوْ عَلَى أَنْ
أَهْدِيهِ وَإِنْ لَمْ يَقْلِدْهُ

(قوله استحب أن يقلدها نعلين) كَأَنَّ حِكْمَتَهُمَا الْإِعْلَامُ بِحَقَارَةِ الدُّنْيَا وَعَدَمِ الْاِلْتِفَاتِ
لَهَا فِيهَا وَأَنَّهُ فِي جَنْبِ الطَّاعَةِ حَقِيرٌ وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي خَرَبِ الْقُرْبِ الْآتِيَةِ .

صفحة سنامها اليمنى بمحبة قيديها ويلطخها بالدم ، ليعلم من رآها أنها هدى فلا يتعرض لها . وإن ساق غداً استحب أن يقلدها خرب القرب وهي عراً وآذانها ولا يقلدها النعل ولا بشرها لأنها ضئيفة ، ويكون تقليد الجميع والإشعار وهي مستقبلة القبلة والبدنة بركة . وهل الأفضل أن يقدم الإشعار على التقليد فيه وجهان أحدهما يقدم الإشعار ، قد ثبت ذلك في صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والثاني وهو نص الشافعي رحمه الله تعالى بتقديم التقليد ، وقد صحح ذلك عن ابن عمر

(قوله صفحة سنامها اليمنى) هو في الإبل واضح وأما البقر فلا سنام لها فليضر بها في محله لو كان لها أخذاً مما في المجموع عن النص ، ويستثنى من كونه في اليمنى ما لو أهدى بدنيتين مقرونتين في حبل واحد فالسنة أن يشعر إحداهما في الصفحة اليمنى والأخرى في اليسرى ليشاهد ، ومن ثم بحث الزركشي وغيره أنه لو كان الأيسر أطول أشعره في اليمنى . وبحث غيره أنه لو قرن ثلاثة بحبل أشعر الأوسط في اليمنى مطلقاً . وإنما لم يكن منهاً عنه مع أنه مثله لأن أخباره خاصة وأخبار الهبي عامة فقدمت تلك . وظاهر أن المراد بالأيمن والأيسر في حق الدواب نظيرهما في آدمي ، وقضية كلامهم أنه لا فرق في ندب الإشعار بين البعيد والقريب قيل وينبغي التفصيل بين قريب المسافة كالمدينة فيفعل ولأنه ﷺ فعله منها وبعيدها جسداً فلا يفعل لأنه قد يخشى منه تلف الحيوان أو مرضه . وقد يجاب بأن ذلك لا يخشى إلا عند إفحاش الجرح وهذا ممنوع هنا وإنما المراد بجرحه أدنى جرح بحيث يخرج منه قليل دم ليلوث صفحة سنامه وهذا غالباً لا يخشى منه في الإبل والبقر شيء . فإن فرض ذلك لشدة حر أو برد فلا بعد أنه يندب تأخير الإشعار إلى وصوله مسافة لا يخشى منه لو فعل فيها شيء .

١ قوله خرب القرب) هو بضم المعجمة وفتح الراء جمع خربة وهي عروة القرية .

(قوله ولا يقلدها النعل ولا يشعرها) أي لأن الأول خلاف الأولى والثاني حرام كما هو ظاهر . (قوله والبدنة بركة) يشمل البقر وهو محتمل ويحتمل خلافه أخذاً من كونها كالغنم في الاضطجاع للذبح .

(قوله فيه وجهان الخ) المعتمد الأول كما في نسخة لمجهر الصحيح كما ذكره ولأن الماوردي نقله عن الأصحاب ولم يحك فيه خلافاً . ويسن أيضاً أن يجللها ويتصدق بذلك الجمل ويشقه عن

رضى الله عنهما من فعله ، والأمر في هذا قريب . وإذا قلّد النعم وأشمرها لم تعير هدياً واجباً على المذهب الصحيح المشهور كما لو كتب الوقف على باب داره . واعلم أنّ الأفضل سوق الهدى من بلده . فإن لم يكن قد ن طريقه من الميقات أو غيره أو مكة أو مينة . وصفات الهدى المطلق كصفات الأضحية المطلقة ، ولا يجزى فيها جميعاً إلا الجذع من الضأن أو النثى من المعز أو الإبل أو البقر ، والجذع من الضأن ماله سنة على الأصح ، وقيل ستة أشهر ، وقيل ثمانية . والنثى من المعز ماله سنتان وقيل سنة . ومن البقر سنتان ، ومن الإبل خمس سنين كاملة . ويجزى ما فوق الجذع والنثى وهو أفضل . ويجزى الذكّر والأنثى . ولا يجزى فيها معيبٌ بمعيب يؤمّر في نقص

الأسنة إن قلت قيمته لثلاث يسطر ويظهر الإشعار .

(قوله إلا الجذع من الضأن إلخ) بحث الزركشي وغيره أن المتولد بين ما كولين يجرى كليل ويقر ومعز وضأن يجزى لكن يعتبر أعلى الأمرين سنّاً كالطعن في السادسة في الأول والثالثة في الثاني بخلاف ما لو أجزأ أحدهما فقط كالمتولد بين وحشى وأهلى كما لا يجب الزكاة فيه تغليبا للوحشى .

(قوله ماله سنة) أى أو أجزع أى سقطت أسنانه وإن لم يستكمل السنة كما قال الشيخان خلافاً لما في الشرح الصغير والأوجه أنه يجوز الرجوع في السن لإخبار البائع إذا كان عدلاً وهو من أهل الخبرة أو استنتجه وقد يؤيد ذلك ما قالوه في سن المسلم فيه .

(قوله خمس سنين كاملة) هو بمعنى قول غيره وطعن في السادسة وكذا يقال في غير ذلك

(قوله ويجزى الذكر والأنثى) أى والذكر أفضل إن لم يكثر نزوانه وإلا فالأنثى التى لم تلد أفضل منه وظاهر ذلك أنه أفضل من أنثى تلد وإن كثر نزوانه ، ويوجه بأن الولادة تؤثر في نقص اللحم لا يؤثر الزوان ، والحصى أفضل من ذكر ينزو وذكر لا ينزو أفضل من الحصى ولو كانت الأنثى حاملاً في المجموع عن الأصحاب أنها لا تجزى وهو ظاهر ومن ثم جزم به الشيخ أبو حامد وأتباعه وغيرهم ، وفي بيوع الروضة وصدافها ما يوافق : وقول ابن الرفعة ومن تبعه المشهور أنها تجزى لأن ما حصل من نقص لحمها ينجر بالجنين فهو كالخصى مردود

اللحم تأثيراً بيناً . ولا يجزىء ما قُطِعَ مِنْ أُذُنِهِ جُزْءاً بَيْنَ . وَجُزْءِهِ الْخَصِيُّ وَذَاهِبُ
الْقَرْنِ وَالَّتِي لَا أَشْكَانَ لَهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ هَزُلَتْ . وَتُجْزَى الشَّاةُ عَنْ وَاحِدٍ

بأنه قد لا يؤكل كالمضغة وزيادة اللحم لا تجزى عيياً بدليل العرجاء السمين . والأفضل الإبل
فالبقر فالضأن فالعز فشرك من بدنة ثم من بقرة .

(قوله تأثيراً بيناً) كيسر جرب وإن رجي زواله أو مرض بين أو عرج كذلك بحيث
تسبها الماشية إلى الكلاً الطب أو عور وهو ذهاب نور إحدى العينين أو هزال مع ذهاب
مخ أو جنون قلل رعيّاً بخلاف عشم وكى وإعشاء .

(قوله ولا يجزىء ما قطع من أذنه جزء بين) ليس بقيد كما في الروضة وغيرها في الأذن
ومثلها كل عضو صغير يظهر فيه النقص اليسير ومنه اللسان فيما يظهر فيضرب بإبانة اليسر من
ذلك بخلاف ما إذا لم يكن متديلاً فخرج نحو الفخذ وكذا الإلية والضرع فيما يظهر
فلا يضر . أنه فلقه بسيرة منه بالإضافة إليه بحيث لا يلوح النقص بها من بعد . ويجزىء مخلوقة
بلا ضرع أو ألية وكذا مخلوقة بلا ذنب كما في الروضة خلافاً لما نقله الزركشي واعتمده
بخلاف مخلوقة بلا أذن سواء فقد أذناها أم إحداها لأنه عضو لازم غالباً ولا يضر صغر أذن
ورض عرق البيضتين .

(قوله وذهب القرن) أى ومكسوره وإن سال الدم بالكسر مالم يتعيب به لحمه لكن
يكراه التضحية بغير أقرن . وصح خير الأضحية الكبش الأقرن . وعلم مما تقرر أنه يجزىء
للشرقاء وهى المشقوقة الأذن . والنهى عن التضحية بها محمول على كراهة التنزيه أو على
ما أبين منه شئ بالشرق وإن قل ، والخرقاء وهى المثقوبة أذنها ، والجلحاء وهى التى لا قرن
لها والعصباء وهى التى انكسر قرنها ، والعصاء وهى التى انكسر غلاف قرنها ، وأنه لو أضجعا
لنبجها فحصل نحو عور أو عرج لم يجز .

(قوله والى لا أشكان لها) أى بأن فقدت بعضها فقط لأنه لا يؤثر فى الاعتلاف ونقص
الحم بخلاف ذاهبة الكل كما فى الروضة لتأثيره . وأخذ منه الأذرعى وغيره وصوبه الزركشي
أن ذهاب البعض إذا أثر يكون كذلك ، ويؤيده قول المصنف هنا إذا لم تكن هزلت .

(قوله وتجزىء الشاة عن واحد) قضيته أنه لو اشترك اثنان فى شاتين للتضحية أو الهدى
لم يجز وهو كذلك اقتصاراً على ما ورد به الخبر وتمكن كل من الأتفراد بوحدة ،
ولأنما جاز اعتناق نصفى عبيد عن الكفارة لأن المدار ثم على تخليص رقبة من الرق
وقد وجد وهنا على التضحية بشاة ولم توجد .

وَالْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ سِوَاكَ كَانُوا أَهْلَ يَتٍّ وَاحِدٍ أَوْ أَجَانِبٍ .
وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ يُرِيدُ اللَّحْمَ وَبَعْضُهُمْ يُرِيدُ الْأَضْحِيَّةَ جَازَ . وَأَفْضَلُهَا أَحْسَنُهَا
وَأَسْمَنُهَا وَأَطْيَبُهَا وَأَكْمَلُهَا ، وَالْأَبْيَضُ أَفْضَلُ مِنَ الْأَعْبَرِ ، وَالْأَعْبَرُ أَفْضَلُ مِنَ الْأَبْلَقِ ،
وَالْأَبْلَقُ أَفْضَلُ مِنَ الْأَسْوَدِ

(قوله عن سبعة) أى ولم قسمه اللحم أى بناء على أن قسمته كسائر المشتبهات إفراز
لا يبيع وهو المعتمد :

(فرغ) سبغ شياء أفضل من بعير أو بقرة . قال الرافعى وقد يؤدى التعارض فى مثل
هذا إلى التساوى ولم يذكره انتهى . ويؤخذ من تعليلهم بأن الدم المراق بذبحها أكثر
والقربة تزيد بحسبه أنه لا تعارض وأن السبع أفضل مطلقاً لذلك وإن كان لحم البدنة أكثر
وأطيب من لحمها .

(قوله والأعبر أفضل من الأبلق) الأعبر الذى يعلو بياضه حمرة ، ودليل فضله ما رواه
أحمد وغيره مرفوعاً دم عفراء أحب إلى الله من دم سوداوين ، ومنه يفهم أن اللون كلما
بعد عن السواد وقرب من البياض كان أفضل ومن ثم ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين .
قال الرافعى وغيره تبعاً لبعض اللغويين : الأملح الذى بياضه أغلب من سواده . قال فى
البحر فإذا استحب لكثرة بياضه فلأن يستحب البياض الخالص بالأولى وبذلك يقرب تقديم
الأصحاب للبيضاء على البلقاء الذى نظر فيه الزركشى وغيره على أن فى البيان عن ثعلب أن
الأملاح الأبيض الشديد البياض وعليه فلا إشكال فى تقديمهم للبيضاء ، لكن اختار ابن سراقه
أن الأملاح الذى يأكل فى سواد ويبصر فيه ويمشى فيه أفضل مطلقاً أخذاً من خبر يدل لذلك
وعلى الأول فقد يجاب بأن العدول للأملاح يحتمل أن يكون لتعسر الأبيض على ما فيه ، ولذا
قال العز بن جماعة قال الشافعية الأفضل الأبيض فالأصفر فالأعبر فالأبلق فالأسود ولم يظهر
لـى دليله اهـ . وجعل الماوردى قبل الأبلق الأحمر وبه يعلم أن المصنف أسقط مرتبتين . قال
ابن جماعة والمشهور فى اللغة أن الملح بياض يخالطه سواد أى من غير اشتراط كون البياض
أغلب . ثم أفضلية الأبيض تعبد عند الإمام ، وقيل لحسن منظره ، وقيل لطيب لحمه ، وهل
يقال بظاهر الخبر السابق من أن العفراء أحب من السوداوين وعليه فيقال إن كل نوع قدم
أفضل مما تأخر عنه وإن تعدد ما لم يبلغ سبعا لقولهم إن السبع من الشاة أفضل من البدنة
فغيرها أولى أو يقال الواحد من المقدم أفضل من اثنين من النوع المتأخر لا من أكثر

(واعلم) أَنَّ الشَّاةَ أَفْضَلُ مِنَ الشَّارِكَةِ بِسَبْعِ بَدَنَةٍ . قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى : وَشَاءٌ جَيِّدَةٌ سَيِّئَةٌ أَفْضَلُ مِنْ شَاتَيْنِ بَقِيَّتَاهُمَا بِخِلَافِ الْعَنْقِ فَإِنَّ عِنَقَ عَبْدَيْنِ
خَسِيَّتَيْنِ أَفْضَلُ مِنْ عِنَقِ عَبْدٍ خَبِيرٍ بَقِيَّتَاهُمَا ، وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ ، فَإِنَّ الْقَرَضَ فِي الْأُضْحِيَّةِ
طَيِّبٌ أَلَّا كُؤِلَ ، وَفِي الْعَنْقِ التَّخَالِيفُ مِنَ الرَّقِّ .

(فرع) لو نَذَرَ شاةً أُضْحِيَّةً ثُمَّ حَدَّثَ بِهَا عَيْبٍ يُنْقِصُ اللَّحْمَ لَمْ يُبَالِ
بِهِ بَلْ يَذْبَحُهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ وَيُجْزِيهِ ، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ عِنْدَ
أَصْحَابِنَا ، وَشَذَّ أَبُو جَعْفَرٍ الْأَسْتَرَابَادِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالَ عَلَيْهِ إِبْدَالُهَا بِسَلِيمَةٍ ،
وَهَذَا ضَعِيفٌ مَرْدُودٌ . وَلَوْ وَلَدَتْ الْأُضْحِيَّةُ أَوْ الْهَدْيُ الْمَنْذُورَانِ

أَخَذًا بظاهر الخبر أو يقال لا مطلقاً محل نظر: والذي يظهر الآن أن المقدم وإن انفرد أفضل
من المتأخر وإن تعدد من حيثية اللون وإن كان هو أفضل من حيث تعدد إراقة الدم .
وظاهر أن محل التفضيل الذي ذكره المصنف حيث اتحد طيب لحمها وإلا قدم أطيبه : ثم
رأيت الماوردي قال إن اجتمع اللون وطيب اللحم فهو أفضل وإلا قدم طيب اللحم :

(قوله فرع لو نذر شاةً أُضْحِيَّةً ثُمَّ حَدَّثَ بِهَا عَيْبٍ لَخ) فِيهِ احْتِمَالٌ بِحِجَابِ لَتَقْيِيدِ
وَتَفْصِيلِ وَيَبَانُهُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مَعِينَةٌ يَنْذَرُ أَوْ جَعَلَ ابْتِدَاءَ أَوْ عَمَّا فِي الذَّمَّةِ فَتُعَيِّبُ الْأَوَّلَى
بَعِيْبٍ يَمْنَعُ التَّضْعِيحَ وَلَمْ يَكُنْ بِتَقْصِيرٍ مِنَ النَّاذِرِ وَكَانَ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنْ ذَبْحِهَا لَا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءُ
إِنْ ذَبَحَهَا فِي وَقْتِهَا وَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ بِسَبَبِ الْعَيْبِ كَمَا لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ لَوْ تَلَفَتْ بَانَ ذَبْحِهَا قَبْلَ
الْوَقْتِ تَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ شَيْئاً لِتَفْوِيْتِهِ مَا التَّزَمَهُ بِتَقْصِيرِهِ وَيَتَصَدَّقُ بِبَقِيَّتِهَا
دِرَاهِمٍ وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا أُضْحِيَّةً أُخْرَى إِذْ مِثْلُ الْمَعِينَةِ لَا تُجْزَى أُضْحِيَّةٌ . أَمَّا تَعْيِيْبُهَا
بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ ذَبْحِهَا فَيَمْنَعُ الْإِجْزَاءُ لِتَقْصِيرِهِ بِتَأْخِيرِ ذَبْحِهَا وَلِأَنَّهَا مِنْ صَفَانِهِ مَا لَمْ تَذْبَحْ
وَيَجِبُ عَلَيْهِ ذَبْحُهَا وَالتَّصَدَّقُ بِلَحْمِهَا لَا لَتَزَامِهِ ذَلِكَ بِهَذِهِ الْجِهَةِ وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ شَيْئاً لِمَا مَرَّ
وَذَبْحُهَا سَلَامٌ . وَأَمَّا تَعْيِيْبُ الثَّانِيَةِ وَلَوْ مَعَ الذَّبْحِ فَيُيَبَّلُ بِهِ التَّعْيِيْبُ فَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا وَمَا فِي
ذِمَّتِهِ بَاقٍ فَعَلِيهِ إِخْرَاجُهُ وَإِنْ كَانَ مَا عَيْنَهُ أَفْضَلَ مِنْهُ ، وَلَمْ يَبَيِّنِ الْمَصْنَفُ حَكْمَ تَلْفِهَا ،
وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْمَنْذُورَةَ وَلَوْ حَكَمًا الْمَعِينَةَ مِنْ أُضْحِيَّةٍ أَوْ هَدْيٍ أَمَانَةٌ فِي يَدِ النَّاذِرِ مَا لَمْ يَتِمَّ
مِنْ ذَبْحِهَا وَإِنْ أَتْلَفَهَا لَزِمَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ قِيَمَتِهَا يَوْمَ الْإِتْلَافِ وَقِيَمَةُ مِثْلِهَا يَوْمَ النُّحْرِ لِأَنَّهُ لَزِمَ

لَزِمَهُ ذَبْحُ الْوَلَدِ مَعَهَا سَوَاءَ كَانَ حَيًّا يَوْمَ النَّذْرِ أَوْ حَلَّتْ بِهِ بَعْدَهُ

الذبح وقرقة اللحم وَقَدْ فُوتَهَا ، وَبِهِ فَارَقَ إِتْلَافَ الْأَجْنَبِيِّ ، فَإِنْ زَادَتْ الْقِيَمَةُ عَلَى مِثْلِهَا اشْتَرَى كَرِيْمَةً وَهُوَ أَفْضَلُ أَوْ مِثْلِهَا أَوْ أَخَذَ بِالزَّائِدِ أُخْرَى إِنْ وَفَى وَإِلَّا تَرْتَبَ الْحَكْمُ كَمَا بَاقَى فِي إِتْلَافِ الْأَجْنَبِيِّ وَالتَّصَدُّقُ بِمَجْمِيعِ الزَّائِدِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي وَبِيَدْلِهِ سَنَةً وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ كَالْأَصْلِ لِأَنَّهُ مَعَ أَنَّهُ مَلَكَهُ قَدْ أَتَى بِدَلٍّ الْوَاجِبِ كَامِلًا ، وَإِنْ ذَبَحَهَا قَبْلَ الْوَقْتِ لَزِمَهُ التَّصَدُّقُ بِمَجْمِيعِ لَحْمِهَا وَذَبْحُ مِثْلِهَا فِي الْوَقْتِ ، وَإِنْ أَتْلَفَهَا أَجْنَبِيٌّ صَفْنَهَا بِالْقِيَمَةِ وَيَشْتَرِي بِهَا مِثْلَهَا فَإِنْ تَعَذَّرَ فِدُونُهَا كَجَذْعَةِ ضَأْنٍ بَدَلَ ثَنِيَّةِ ضَأْنٍ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ ثَنِيَّةٌ مَعَزٌ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فِدُونُ الْجَذْعَةِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَسَبْعُ بَدَنَةٍ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَلَحْمٌ نَعَمَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِ الْمَنْدُورَةِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ تَصَدَّقَ بِالْدِرَاهِمِ لِلضَّرُورَةِ . وَلَوْ ذَبَحَهَا أَجْنَبِيٌّ قَبْلَ الْوَقْتِ وَجِبَ التَّصَدُّقُ بِلَحْمِهَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَلَزِمَهُ الْأَرْضُ وَيَشْتَرِي بِهَا أَصْحِيَّةً إِنْ أَمَكُنْ وَإِلَّا فَكَمَا مَرَّ . أَمَّا الْمَعِينَةُ عَمَّا فِي الذَّمَّةِ فَضُمُونَةُ عَلَى النَّاذِرِ فَإِنْ أَتْلَفَهَا أَجْنَبِيٌّ بَقِيَ الْأَصْلُ فِي ذَمِّهِ وَغَرِمَ الْمُتْلِفُ الْبَدَلَ . وَلَوْ ذَبَحَ الْمَعِينَةُ بِالنَّذْرِ ابْتِدَاءً أَوْ عَمَّا فِي الذَّمَّةِ فَضُلُوٌّ فِي الْوَقْتِ فَإِنْ أَخَذَ الْمَالِكُ اللَّحْمَ وَفَرَقَهُ وَقَعَ الْمَوْقِعُ وَعَلَى الْقَضَائِيِّ الْأَرْضُ ، فَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ أَوْ كَانَتْ مَعِينَةً مَعْدَةً لِلذَّبْحِ وَمَصْرَفَهُ كَالْأَصْلِ . وَإِنْ فَرَقَهُ أَجْنَبِيٌّ وَتَعَذَّرَ اسْتِرْدَادُهُ لَزِمَهُ قِيَمَتُهَا عِنْدَ ذَبْحِهَا . وَلَوْ ضَلَّتِ الْمَنْدُورَةُ بِغَيْرِ تَقْصِيرٍ مِنْهُ بِأَن كَانَ قَبْلَ الْوَقْتِ أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ لَمْ يَضْمَنْهَا لَكِنْ عَلَيْهِ طَلِبُهَا حَيْثُ لَامُؤَنَةٌ فِيهِ وَإِنْ وَجَدَهَا بَعْدَهُ لَزِمَهُ عَلَى الْقَوْرِ ذَبْحُهَا قَضَاءً وَمَتَى قَصَرَ حَتَّى ضَلَّتْ بِأَن أُخِرَ الذَّبْحُ إِلَى مَضْيِ جَمِيعِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بَلَا عَذْرَ طَلِبُهَا وَلَوْ عَوْنَةٌ وَذَبْحُهَا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُهَا إِلَّا بَعْدَهُ ثُمَّ إِذَا وَجَدَهَا يَذْبَحُهَا أَيْضًا .

﴿ فَرَع ﴾ لَوْ قَالَ جَعَلْتَ هَذِهِ أَصْحِيَّةً أَوْ هَدِيًّا أَوْ هَذِهِ أَصْحِيَّةٌ أَوْ هَدَى أَوْ عَلَى أَنْ أَضْحِيَ بِهَا أَوْ أَهْدِيهَا أَوْ عَلَى أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَذَا الْمَالِ أَوْ الدِّرَاهِمِ تَعَيَّنَ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ اللَّهُ تَعَالَى ، وَزَالَ مَلَكَهَ عِنَّا ، وَفَارَقَ نَذْرَ عَتَقَ عِيدَ بَعِيْنِهِ فَإِنَّهُ وَإِنْ تَعَيَّنَ عَتَقَهُ لَكِنْ لَا يَزُولُ مَلَكَهَ عَنْهُ إِلَّا بِالْعَتَقِ لِأَنَّ الْمَلِكَ فِيهِ لَا يَنْتَقِلُ بَلْ يَنْفَكُ عَنِ الْمَلِكِ بِالْكَلِيَّةِ وَفِيمَا ذَكَرَ يَنْتَقِلُ إِلَى الْمَسَاكِينِ كَمَا بَاقَى ، وَلِهَذَا لَوْ أَتْلَفَ وَجِبَ تَحْصِيلُ بَدْلِهِ بِخِلَافِ الْعَبْدِ لِأَنَّهُ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعَتَقِ وَقَدْ تَلَفَهُ وَمُسْتَحَقُّو مَا ذَكَرَ بَاقُونَ وَلَا يُوَثِّرُ نِيَّةُ ذَلِكَ . نَعَمْ إِشَارَةُ الْآخَرِ الْمُسْتَحَقُّ كُنْطَقُ النَّاطِقِ ، وَلَوْ عَيَّنَ نَحْوَ شَاةٍ أَوْ عَبْدٍ عَمَّا لَزِمَهُ فِي ذَمِّهِ مِنْ أَصْحِيَّةٍ أَوْ عَتَقَ تَعَيَّنَ أَوْ غَيْرَهَا مِمَّا لَا يَصْلَحُ لِلْأَصْحِيَّةِ وَالْعَتَقِ كَدِرَاهِمِ عَمَّا لَزِمَ التَّصَدُّقَ بِهِ يَنْذِرُ أَوْ غَيْرَهُ لَمْ يَتَعَيَّنَ لِأَنَّ تَعَيَّنَ كُلِّ مِمَّا عَمَّا فِي الذَّمَّةِ ضَعِيفٌ وَإِذَا اجْتَمَعَ سَبِيلُهُ ضَعُفَ أَتْنَى .

(قَوْلُهُ لَزِمَهُ ذَبْحُ الْوَلَدِ مَعَهَا) أَيْ وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِنْهُ أَيْضًا .

وله أن يركبها ويشرب من لبنها ما فضل عن ولدها ، ولو تصدق به كان أفضل .
ولو كان عليها صوف لا منفعة لها في جزه ولا ضرر عليها في تركه لم يحجز له
جزه ، وإن كان عليها في بقائه ضرر جاز له جزه وينتفع به ، فلو تصدق به
كان أفضل .

(فرع) ويستحب للرجل أن يتولى ذبح هديه وأضحيتيه بنفسه . ويستحب
للمرأة أن تستنيب رجلاً يذبح عنها . ونوى عند ذبح الأضحية أو الهدي المذكورين
أثماً ذبيحة عن هديه المذكور أو أضحيتيه المذكورة . وإن كانت تطوعاً نوى
التقرب بها إلى الله تعالى . ولو استناب في ذبح هديه وأضحيتيه جاز . ويستحب أن
يختص صاحبها عند الذبح .

(قوله وله أن يركبها) أى أو يعيرها لمن يركبها لإيجارها ، وحيث نقصت ولو باستعمال
مباح ضمن أرش النقص إذ استعماله مشروط بسلامة العاقبة ، وله أن يحمل عليها أيضاً
ولو تلفت بيد المستعير ولو بغير الاستعمال لم يضمنها لأن يد معيره يد أمانة فكذا هو ؛ ومحل
ما إذا تلف قبل وقت الذبح وإلا وقد تمكن من ذبحها ضمن لتقصيره كما يضمن معيره
لذلك . ولو تلفت عند المستأجر ضمنها المؤجر بقيمتها وعلى المستأجر أجرة المثل : نعم إن علم
الحال فالقياس كما قاله الإسنوي أن يضمن كل منهما الأجرة والقيمة والقرار على المستأجر .

(قوله ما فضل عن ولدها) أى عن كفايته بحيث لا يحصل له ضرر فيما يظهر فلو أخذ
مالا يضره فقد له لكن يمنعه عن نمو أمثاله جاز ويحتمل أن يكون المراد ما فضل عن ربه
بنفسه من غير منع ولو نقص عن ربه لزمه التكيل من عنده فإن مات استقل بالكل .

(قوله وينتفع به) أى من غير نحو بيع أخذاً مما قالوه في نظيره من اللبن .

(قوله ويستحب للمرأة) أى والخنى وألحق به الأذرى بحثاً كل من ضعف عن الذبح
لنحو مرض وإن أمكنه الإتيان به . ويتأكد استجاباه للأعمى وكل من تكره ذكاته .
ولا تكره ذكاة الحائض والنفساء فيما يظهر ترجيحه من وجهين فلا يكره توكيلهما .

(قوله والأفضل أن يكون النائب مسلماً ذكراً) أى فقيهاً بباب الضحايا وما يتعلق بها
من خيار المسلمين لأنهم أولى بالقيام بالقرب .

وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ النَّابُ مُتْلًا ذَكْرًا ، فَإِنْ اسْتَنَابَ كَافِرًا كِتَابِيًّا أَوْ امْرَأَةً صَحَّ لِأَهْلِهَا مِنْ أَهْلِ الذِّكَاةِ . وَالْمَرْأَةُ الْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ أَوْلَى مِنَ الْكَافِرِ . وَيَنْوِي صَاحِبُ الْهَدْيِ أَوْ الْأَضْحِيَّةِ عِنْدَ الدَّفْعِ إِلَى الْوَكِيلِ أَوْ عِنْدَ ذَبْحِهِ ، فَإِنْ فَوَّضَ إِلَى الْوَكِيلِ جَازَ إِنْ كَانَ مُتْلًا ، فَإِنْ كَانَ كَافِرًا لَمْ يَصَحَّ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ النَّيَّةِ فِي الْعِبَادَاتِ بَلْ يَنْوِي صَاحِبُهَا عِنْدَ دَفْعِهَا إِلَيْهِ أَوْ عِنْدَ ذَبْحِهِ .

(فرع) وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُوجَّهَ مَذْبَحُ الذَّبْحِ إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَأَنْ يُسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ الذَّبْحِ ، وَيُصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيَقُولُ : بِاسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَإِلَيْكَ فَتَقَبَّلْ مِنِّي ، أَوْ يَقُولُ : تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ صَاحِبِهَا إِنْ كَانَ يَذْبَحُ عَنْ غَيْرِهِ . وَلَوْ كَانَ مَعَهُ

(قوله كتابياً) أى لا مجوسياً ولا وثنياً ولا متولداً بين كتابي وغيره لعدم صحة ذبح هؤلاء .

(قوله لأنهما من أهل الذكاة) وإن كره توكيل الذي كالأعمى والصبي . والذي يظهر أن كل من كره ذبحه كالسكران يكره توكيله .

(قوله والمرأة الحائض والنفساء) أى والصبي والأعمى .

(قوله إن كان مسلماً) أى ميمزاً . (قوله أو عند ذبحه) أى أو تعيين الأضحية ولو قبل الوقت وإن لم يستحضرها فيه عند الذبح أو الدفع للوكيل فلا حاجة لتعيينه بل لو لم يعلم أنه مضى لم يضر . وكالأضحية في ذلك سائر الدماء الواجبة كما يحتمل بعض المتأخرين وهو حسن ظاهر ، ولا يكفى التعيين ابتداء أو عما في النية عن النية .

(قوله مذبج الذبيحة) أى لا وجهها لتمكنه من الاستقبال .

(قوله ويصل على النبي ﷺ) أى وأما خبر لا تذكروني عند ثلاث : عند تسمية الطعام ، وعند الذبح ، وعند العطاس ، فضعيف منقطع .

(قوله فيقول باسم الله) ظاهره أنه لا يسن الرحمن الرحيم وهو ما مشى عليه الزركشي

مَدَّيْ رَاجِبٍ وَهَدْيٍ تَطَوُّعٌ فَلَا تَفْضَلُ أَنْ يَبْدَأَ بِالْوَجِبِ لِأَنَّهُ أُمٌّ وَالنَّوَابُ فِيهِ أَكْثَرُ .

(فرع) لَوْ ضَعَى عَنْ غَيْرِهِ بغيرِ إِذْنِهِ أَوْ عَنْ مَيِّتٍ لَا يَقَعُ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَوْصَاهُ الْمَيِّتُ ، وَلَا يَقَعُ عَنِ الْمَيِّتِ أَبْضًا لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِهَا عَنْ نَفْسِهِ

فِي خَادِمِهِ وَعَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَنْسَابُ الْمَقَامَ لَكِنْ قَالَ فِي تَكَلُّمِهِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِتَسْمِيَتِهِ خُصُوصَ هَذَا اللَّفْظِ بَلْ لَوْ قَالَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ كَانَ حَسَنًا . قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَمَا زَادَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ فَخَيْرٌ فَالْأَوَجُهَ الثَّانِي . وَيَكْرَهُ تَعَمُّدَ تَرْكِ التَّسْمِيَةِ وَالصَّلَاةِ . قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ : وَالسَّنَةُ أَنْ يَكْبُرَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ وَبَعْدَهَا وَبَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثًا ثُمَّ يَقُولُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ :

(فروع) لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ بِاسْمِ مُحَمَّدٍ ، وَلَا بِاسْمِ اللَّهِ وَاسْمِ مُحَمَّدٍ ، وَلَا بِاسْمِ اللَّهِ وَمُحَمَّدٍ رَسُولَ اللَّهِ بِالْحَرْ ، بَلْ إِنْ قَصِدَ التَّشْرِيكَ كُفْرًا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصِدَ التَّبَرُّكَ بِاسْمِهِ فَإِنَّهُ يَكْرَهُ وَلَا يَحْرَمُ ، وَبِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ بِاسْمِ اللَّهِ وَمُحَمَّدٍ رَسُولَ اللَّهِ بِالرَّفْعِ فَإِنَّهُ لَا يَحْرَمُ مِنَ النَّحْوِ . وَالذَّبْحُ لِعَمْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ أَوَّلُهُ وَلِغَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ لَهُ كُفْرًا فَلَا تَحِلُّ الذَّبِيحَةُ لَهُ بِخِلَافِ الذَّبِيحَةِ لِلْكُفَّةِ تَعْظِيمًا لِكُونِهَا بَيْتَ اللَّهِ أَوَّلَ النَّبِيِّ ﷺ تَعْظِيمًا لِكُونِهِ رَسُولَ اللَّهِ أَوْ امْتِثَارًا لِقُدُومِ نَحْوِ سُلْطَانٍ أَوْ لِرِضَا فُلَانٍ أَوْ لِلْجَنِّ وَقَصْدَ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لِيَصْرِفَ عَنْهُ شَرَّهُمْ .

(قوله فرع لوضحي عن غيره إلخ) هُوَ الْمَقْذُولُ الْمُعْتَمَدُ ، لَكِنْ يَشْكُلُ عَلَيْهِ جَوَازُ الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَيِّتِ وَإِنْ لَمْ يَوْصَ بِهَا ، وَقَدْ يَفْرُقُ بَأَنَّ الْأَضْحِيَّةَ فِدَاءً عَنِ النَّفْسِ فَلَمْ يَقْبَلِ النَّبَاةُ إِلَّا بِالنَّصِّ عَلَيْهَا كَالْحَجِّ بِخِلَافِ مَطْلُقِ الصَّدَقَةِ ، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ مَا بَأْتَى مِنْ جَرَيَانِ خِلَافٍ فِي امْتِنَاعِ إِعْطَائِهَا لِلذِّمَى بِخِلَافِ الصَّدَقَةِ قَالَ الْقَفَالُ وَأَقْرَهُ الزُّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ وَحَيْثُ جَازَ لَهُ التَّضَحُّيَةُ عَنِ الْغَيْرِ لَمْ يَجْزَ لَهُ وَلَا لِغَيْرِهِ الْأَكْلُ مِنْهَا إِذْ لَا تَحِلُّ إِلَّا بِإِذْنٍ مِنْ جَعَلَتْ عَنْهُ وَهُوَ مُتَعَذِّرٌ فَيَجِبُ التَّصَدُّقُ بِهَا . وَظَاهَرُ تَعْلِيلِهِ أَنَّ كَلَامَهُ فِي التَّضَحُّيَةِ عَنْ مَيِّتٍ ، وَأُلْحِقَ غَيْرَهُ بِهَ التَّضَحُّيَةِ عَنْ حَيٍّ بِإِذْنِهِ ، وَقَدْ يَنْظُرُ فِي الْأَوَّلِ أَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَرَى أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ إِلَّا بِالتَّضَحُّيَةِ أَوْ بِالتَّفَرُّقِ بَعْدَهَا وَعَلَى الثَّانِي فَلَا رَيْبَ فِي جَوَازِ أَكْلِهِ مِنْهَا لِأَنَّهَا مِلْكُهُ : وَأَمَّا عَلَى الْأَوَّلِ فَالْقِيَاسُ التَّفْصِيلُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ، فَالْفَقِيرُ يَجُوزُ لَهُ الْأَكْلُ لِأَنَّهُ كَغَيْرِهِ مِنَ الْفُقَرَاءِ وَلَا مَانِعَ مِنْ قَبْضِهِ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ لِعَذْرِ الْإِقْبَاضِ هُنَا مِنْ وَقَعَتْ لَهُ : وَبِهِ يَفَارِقُ الْمَالُ وَكُلَّ غَيْرِهِ فِي تَفَرُّقِهِ ثَلَاثَةً فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْطَى نَفْسَهُ وَلَا مِنْ تَلَزَمَ نَفَقَتُهُ ، وَالْغَنِيُّ يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ بِالْمَنْعِ وَأَنْ يُقَالَ بِالْجَوَازِ ، وَبِنَبْغِيِّ بِنَاءِ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ صَرْفُ كُلِّهَا لِلْفُقَرَاءِ أَوْ تَصْيِيرُ كَأَضْحِيَّتِهِ عَنْ نَفْسِهِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّصَدُّقُ بِجِزءٍ لَهُ وَقَعٌ وَيَجُوزُ لَهُ أَكْلُ بَاقِيهَا وَإِطْعَامُ الْأَغْنِيَاءِ وَيَكْفَى فِي

إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَعَلَهَا مَذْذُورَةً .

(فرع) ولا يجوزُ بيعُ شيءٍ من الأضحية ولا الهدي ، سواء كان واجباً أو تطوعاً ، فيحرمُ بيعُ شيءٍ من لحمها وجلدها وشحمها وغير ذلك من أجزائها ، فإن كانت واجبة وجب التصدقُ بجلدها وغيره من أجزائها ، وإن كانت تطوعاً جاز الانتفاعُ . بجلدها وادخالُ شحمها وبعض لحمها للأكل والهديّة

الوقوع عن الغير فضيلة إراقة الدم والجزء المتصدق به ، فعلى الأول يمنع الأكل وعلى الثاني لا يمنع ، وللنظر في كل ذلك مجال : والظاهر زوال الملك بالذبح ووجوب التصدق بالكل ، وحرمة أكل المضحي الغني وكذا الفقير على نظر فيه . وفي قول التفال السابق ولا غيره مع قوله فيجب التصدق نظر إلا أن يكون مراده ولا غيره من الأغنياء . وإذا ضحي عن حي بإذنه فهل يتولى التفرقة لأن الإذن في التضحية إذن فيها أو يتوقف على إذنه فيه نظر والأول غير بعيد . قال السنحى وتجاوز التضحية عن رسول الله ﷺ بشرط أن لا يقصد به التقرب إليه وكلامهم بأباه . وقولهم يغير إذنه يفهم أن له التضحية عن محجوره من مال نفسه كما في الفطرة ، وبه صرح الدميري ونقله أبو زرعة عن شيخة البلقيني وأنه قضية نص الأم واعتمده كولده شيخ الإسلام صالح في تنمة تذكرته ولا يخلو عن نظر وإن تبعهم شيخنا في شرح البهجة . ويفرق بين ما هنا والفطرة بأن تلك لها حكم الديون والأصل فيها جواز التبرع بأدائها عن الغير بخلاف التضحية (قوله إلا أن يكون جعلها مندورة) أي نذراً مطلقاً أما لو قيد بالذبح عن فلان فإنه باطل فتصير كثير المندورة (قوله جازله الانتفاع بجلدها) أي دون نحو بيعه وإعطائه أجرة للجزار بل هي على المضحي والمهدي كؤنة الحصاد (قوله وبعض لحمها) إنما عبر به لأنه يجب للتصدق في التطوع بها بجزء ينطلق عليه الاسم من لحمها ولحم ولدها المذبح معها ويجب كونه غير تافه أي عرفاً فيما يظهر ونيثاً وصدقة على مسلم فلا يكفي نحو قديد كما بحثه البلقيني وحمله غيره على ما إذا قصر بتأخيره . وخبر مسلم ذبح رسول الله ﷺ أضحيته ثم قال لثوبان أصلح لحم هذه فلم أزل أطعمه حتى دخل المدينة ، غير مناف لذلك خلافاً لمن وهم فيه . ولا غير لحم من نحو كرش وكبد وهل أكل ما لا يحنث به من حلف لا يأكل لحمًا لا يكره إعطاؤه هنا أولاً فيه نظر والأول قريب . والثاني محتمل لاختلاف مأخذ البابين ، ولا إعطاء ذمي ، بل لا يجوز على ما نقله المحب الطبري عن النص لكن قال المصنف مقتضى المذهب الجواز في أضحية التطوع فقط ووجهه ظاهر ويمكن رد النص إليه ولا يجوز كما اعتمده الشيخان وإن نوزعا فيه

(فرع) في وقت ذبح الأضحية والهدي المطروح بهما والنذورين ، فدخل وقتها إذا مضى قدر صلاة العبد وخطبتين معتدلتين

تمليك الغني شيئاً منها أى ليتصرف فيه ببيع ونحوه وإن جاز إطعامه والإهداء إليه أى لياكله مثلاً ، لكن استثنى منه البلقينى أضحية الإمام من بيت المال فله تملكهم ما يعطيهم منها . وبما تقرر علم أنه حيث ملك الفقير من الواجبة وغيرها شيئاً جاز له التصرف فيه بخلاف الغنى فإنه يجوز الإهداء له من غير الواجبة ويمتنع عليه التصرف فيه بنحو بيع لا إهداء كما هو ظاهر لأن غاية أمره أنه كالمضحي فيجوز له الإهداء كما يجوز للمضحي . وللمضحي أن يشرك غيره في ثواب أضحيته وأن يذبح عنه وعن أهل بيته لأنها سنة كفاية تتأدى بواحد من أهل البيت ، وظاهر أن الثواب للمضحي خاصة لأنه الفاعل كما في القائم يفرض الكفاية ، ومؤنة الذبح على المضحي كما مر . ولو أكل الكل ضمن القدر الواجب ، قيل بأن يحصل شقصاً من أضحية ويتصدق به ، وقيل يكفى شراء الخبز والتصدق به ، وقياس ما مر تعين الأول فإن تعذر فالثاني وله تأخير تفرقه عن أيام التشريق ، ويجوز الادخار من لحم الأضحية سواء في حال الجذب والسعة ، والنهي عن تحريمها منسوخ . ومن أراد أن يضحي بعدد فالأفضل أن يذبح الكل يوم النحر للاتع . ولا يجوز نقل الأضحية كالزكاة لتشوف المستحقين لها بخلاف النذر والكنفارة إذ لا شعور للفقراء بهما حتى تمتد أطعامهم إليهما . وتسن الأضحية ولو لمن معه هدى . وإذا لم يطق ولد الهدى المشى حمل على أمه أو غيرها إلى الحرم . ولومات المضحي وعنده شيء من لحم الأضحية فللوارث أكلها وإهداؤه ولا يورث عنه ؛ وله ولاية التفرقة كمورثه ؛ قاله السبكي .

(قوله معتدلتين) المتمد في الروضة والمجموع أنه يعتبر قدر مضى خطبتين وركعتين خفيفات أى بأن يعتسب بأقل ما يجزئ كما اقتضى كلام الروضة ترجيحه وحججه . وقيل لا يعتد بهما . حسين وغيره خلافاً للبلقيني حيث اعتمد قدر الركعتين على المعتاد . ثم ما ألتزمه المصنف في وقت الهدى المنذور والمنطوع به جرى عليه كالرافعي وغيره ، لكن تنضى كلام التهمة أن من ساق هدياً في عمرته ليذبحه عقب تحلله لا يجب تأخيره ليوم النحر وما بعده ، والله أعلم . الإسئوى ونقله الزركشى عن بعض مناسك الطبرية . بما صرح من نحره بالحق هديه في عمره القضاء عند انقضاء سبعة وكانت في ذى القعدة اتفاقاً وللمشقة في الصبر به على من اعتمر في محرم مثلاً إلى مجيء وقت النحر انتهى ، وهو وجه معنى ودليلاً ، لكن إطلاقهم بأنه ونقل الإسئوى عن المتولى أن محل وجوب ذبح الهدى في وقت الأضحية أن يحمله أو يطلق

بعدَ طلوعِ الشمسِ يومَ النحرِ ، سَوَّاهُ صَلَّى الإمامُ أَمْ لَمْ يُصَلِّ ، وَسَوَّاهُ صَلَّى الضَّحَى أَمْ لَمْ يُصَلِّ وَيَبْقَى إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَيَجُوزُ فِي اللَّيْلِ لَكُنْهُ مَكْرُوهٌ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَذْبَحَ غَنِيْبَ رَمِي جَمْرَةَ الْعَنَةِ قَبْلَ الْخَلْقِ ، فَإِنْ فَاتَ الْوَقْتُ لِلذِّكْرِ فَإِنْ كَانَ الْأَضْحِيَّةُ أَوْ الْمَدَى مِنْذُورَيْنِ لَزِمَهُ ذَبْحُهُمَا ، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا قَدْ فَاتَ الْمَدَى وَالْأَضْحِيَّةُ فِي هَذِهِ السَّنَةِ .

(وأما الدماء الواجبةُ في الحجِّ) بسببِ التَّمَتُّعِ أَوِ الْقِرَانِ أَوِ اللَّبَسِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ مَحْظُورٍ أَوْ تَرْكِ مَأْمُورٍ فَوْقَهَا مِنْ حِينَ وَجُوبِهَا بِوُجُودِ سَبَبِهَا وَلَا تَخْتَصُّ بِيَوْمِ النَّحْرِ وَلَا غَيْرِهِ ، لَكِنْ الْأَفْضَلُ فِيهَا يَحِبُّ مِنْهَا فِي الْحَجِّ أَنْ يَذْبَحَهُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَعْنَى فِي وَقْتِ الْأَضْحِيَّةِ .

(فرع) السَّنَةُ فِي الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ الذَّابِحُ مُضْجَعَةً عَلَى جَنْبِهَا الْأَيْسَرِ

فَإِنْ عَنِ لَهُ يَوْمًا آخَرَ لَمْ يَتَعَيَّنْ لَهُ وَقْتُ إِذْ لَيْسَ فِي تَعْيِينِ الْوَقْتِ قَرِيبَةً . وَبَحْثُ غَيْرِهِ أَنْ مَا سَاقَهُ غَيْرَ الْحَرَمِ لَا يَخْتَصُّ بِزَمَانٍ ، وَكَلَامُهُمْ بِأَنِّي ذَلِكَ كُلَّهُ أَيْضًا :

(قوله بعد طلوع الشمس) أى عقبه بناء على دخول وقت صلاة العيـد بالطلوع وهو المعتمد كما في المجموع والروضة والمنهاج .

(قوله ولكنه مكروه) سواء كان ذبح أضحية أو هدى أو غيرها لكن الكراهة فيهما أشد : وَبَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ تَقْيِيدَهُ بِمَا إِذَا لَمْ تَرْجِعْ مَصْلَحَتَهُ أَوْ تَدْعَ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ كَخَشْيَةِ خُرُوجِ الْوَقْتِ أَوْ خَوْفِ نَهْبٍ أَوْ احتِياجٍ لِلْأَكْلِ مِنْهَا كَانَ زَلُّ بِهِ أَضْيَافٌ أَوْ حَضَرَ مَسَاكِينُ مُحْتَاجُونَ وَإِلَّا فَلا كراهة وهو حسن .

(قوله مندورين) مثلهما كما في المجموع مالمال قال جعلت هذه أضحية أى أو نحوه مما مر :

(قوله فوقها من حين وجوبها بوجود سببها) قد يجوز تقديم بعضها على أحد سببيه كعدم التمتع فإنه وجب بسببين فراغ العمرة والإحرام بالحج فيجوز إراقاته بعد فراغها بخلاف الصوم كما بأتى . (قوله في البقر والغنم) أى ونحوهما كالتخيل والحمر الوحش :

(قوله مضجعة إلخ) يسن أيضاً أن يشد قوائمها إلا الرجل اليمنى لتستريح بتحريكها :

مُسْتَقِيلَةً ، وفي الإبل النحرُ ، وهو أن يقطعها بِسِكِّينٍ أو خَرِيٍّ أو نَحْوِهَا في شَرَفِ نَحْرِهَا وهي الوَهْدَةُ التي في أصلِ العُنُقِ ، والأوَّلَى أن تكونَ قَائِمَةً مَقُولَةً ، فلو خَالَفَ دَعَرَ البَعَرَ وَالتَّمَمَ وَذَبَحَ الإِبِلَ بَارِكَةً أو مُضَجَّةً جاز وكان تَارِكًا للأَفْضَلِ .

(فرع) لا يَجُوزُ أن يَأْكُلَ من المَذْذُورِ شَيْئًا أَصْلًا ، وَيَجِبُ تَفْرِيقُ جَمِيعِ لَحْمِهِ وَأَجْزَائِهِ كَمَا تَقَدَّمَ . وَأَمَّا التَّطَوُّعُ فَهُوَ أن يَأْكُلَ منه وَيَهْدِي كَمَا سَبَقَ . وَالشَّنَّةُ أن يَأْكُلَ من كَبِدِ ذَبِيحَتِهِ أو لَحْمِهَا قَبْلَ الإِفَاضَةِ إِلَى مَكَّةَ .

(فرع) قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى : الْحَرَمُ كُلُّهُ مَنْحَرٌ حَيْثُ نَحَرَ مِنْهُ أَجْزَاؤُهُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ،

(قوله وفي الإبل النحر) ألحق به الزركشي بحثاً كل ما طال عنقه كنعام وأوز ، ويؤيده التعليل بأن ذلك أسرع لخروج الروح لطول العنق .

(قوله معقولة) أى في الركبة ويسن كونها اليسرى كما في المجموع للاتباع .

(قوله وكان تاركاً للأفضل) أى للسنة إذ هو خلاف الأولى .

(فروع) يسن أن لا يزيد على قطع الحلقوم والمرئ والودج ، ويكره قبل مفارقة الروح إبانة رأسها وسلخها ونقلها وإسакها عن الاضطراب ، ومثل ذلك كسر فقارها وقطع عضومنها وتحريكها . ويسن أن تسقى وأن تساق وتضجع برفق ، وأن لا يحد الشفرة ولا يذبح غيرها قبلاتها . ولا يحل مقدور عليه غير السمك والجراد إلا بأن يقطع بمحدد غير عظم وظفر جميع الحلقوم والمرئ قطعاً خالصاً والحياة مستقرة فلو اختطف الرأس بنحو بندقية أو بقي يسير من الحلقوم أو المرئ أو قطع بعد رفع السكين ما بقي بعد انتهائه إلى حركة المذبوح لم يحل ، ويعصى بالذبح من القفا وصفحة العنق وإدخال السكين في الأذن ، فإن وصل المذبح في كل والحياة مستقرة فقطعهما حل وإن لم يقطع جلدتهما . ولا يضر عدم استقرارها بعد الشروع في القطع بأن انتهى بعد الشروع فيه إلى حركة المذبوح لما ناله بسبب قطع القفا والصفحة وإدخال السكين في الأذن بخلاف ما لو تأتى في الذبح فلم يتمه حتى ذهب استقرارها لأنه مقصر ، ولو ذبح وأخرج آخر أمعاءها مثلاً معاً لم تحل . قال الشيخان سواء

لِذَلِكَ السُّنَّةُ فِي الْحَجِّ أَنْ يَنْحَرَّ بِمَعْنَى لَأَنَّهُا مَوْضِعُ تَحَلُّهِ ، وَفِي الْعُمْرَةِ بِمَكَّةَ ، وَأَفْضَلُهَا غَذَا الْمَرْوَةِ لِأَنَّهُا مَوْضِعُ تَحَلُّهِ .

(فرع) لَوْ دَطَبَ الْهَرْدِيُّ فِي الطَّرِيقِ فَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا دَمَلَ بِهِ مَا شَاءَ مِنْ بَيْعٍ وَأَكْلٍ وَغَيْرِهِمَا ، وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا لَزِمَهُ ذَبْحُهُ ، فَإِنْ تَرَكَهُ فَاتَّصَتْ بِهِ ، وَإِذَا ذَبَحَهُ غَسَسَ النَّعْلَ الَّتِي قَلَدَهُ بِهَا فِي دَمِهِ وَضَرَبَ بِهَا سَاقَهُ وَتَرَكَهُ لِيَعْلَمَ مَنْ مَرَّ بِهِ أَنَّهُ هَدْيٌ فَإِذَا كُلُّ مَنْهُ . وَلَا يَتَوَقَّفُ إِبَاحَةَ الْأَكْلِ مِنْهُ عَلَى قَوْلِهِ

كَانَ مَا قَطَعَ بِهِ الْخَلَاوِمُ مِمَّا يَذْفَفُ إِنْ انْفَرَدَ أَوْ كَانَ يَعْينُ عَلَى التَّذْفِيفِ وَقَضِيَّتِهِ الْحَرَمَةُ وَإِنْ كَانَ الْمَشَارِكُ غَيْرَ مَذْفُوفٍ لَوْ انْفَرَدَ وَهُوَ مُتَجِهٌ وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الْقُودُ عَلَى الشَّرِيكَ لِأَنَّهُ يَسْقُطُ بِالشُّبْهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَصَمَةُ الدَّمِ وَالتَّحْرِيمُ يَثْبِتُ بِالشُّبْهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْبَابِ التَّحْرِيمُ . وَلَوْ حَزَّ اثْنَانِ الرَّقْبَةَ مَعًا بِسَكِينَيْنِ مِنَ الْقِفَا وَالْخَلْقُومِ حَتَّى التَّقْيَا فَهِيَ مَيْتَةٌ ، وَكَذَلِكَ الْمَذْبُوحَةُ بِسَكِينٍ مَسْمُومَةٌ بِسَمِّ مَوْحٍ كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ . وَلَوْ جَرَحَ حَيَوَانَ أَوْ سَقَطَ عَلَيْهِ سَقْفٌ مِثْلًا فَإِنْ بَقِيَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ وَذَبَحَهُ حُلٌّ ، وَإِنْ عَلِمَ هَلَاكَهُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ يَسِيرٍ وَإِلَّا فَلَا . وَالْحَيَاةُ الْمُسْتَقَرَّةُ عِنْدَ الذَّبْحِ نَارَةٌ تَتَّقِنُ وَنَارَةٌ تَنْظُرُ بِعَلَامَاتٍ وَقُرَائِنَ ، فَمِنْهَا الْحَرَكَةُ الشَّدِيدَةُ بَعْدَ الذَّبْحِ وَانْفِجَارُ الدَّمِ وَتَذَفُّقُهُ ، وَلَوْ شَكَّ فِي اسْتِقْرَارِهَا حَرَمٌ وَلَوْ لَمْ يَصْبِهِ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرَ بِلِ مَرَضٍ وَلَوْ بِأَكْلِهِ نَبَاتًا مُضِرًّا أَوْ جَاعَ فَذَبَحَ وَقَدْ صَارَ إِلَى آخِرِ رَمَقٍ حُلٌّ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ سَبَبٌ يَحَالُ الْهَلَاكُ عَلَيْهِ .

(قوله لكن السنة في الحج) أى ولو للمتمتع . وقضية قوله في الحج أن المتمتع إذا لزمه دم في عمرته بغير التمتع أو به وأرد ذبحه عقب عمرته تكون المروءة له أفضل من منى وهو متجه (قوله لزمه ذبحه) محله كما نقله الزركشى عن النص في الواجب المعين ابتداءً أما المعين عما في الذمة فيعود إلى ملكه بالعطب فله التصرف فيه ويبقى الأصل في ذمته كما مر . (قوله غسس النعل) أى إن قلده وبقى ما قلده به وإلا يسن تلويث سنامه بشيء من دمه بأى طريق أمكن كما هو ظاهر ؛ وما ذكره جرى على الغالب .

(قوله ليعلم من مر به إلخ) وإنما يجوز الأكل منه المساكن أخذاً من قول أصل الروضة

أَمَحْتَهُ عَلَى الْأَصَحِّ . وَلَا يُجُوزُ لِلْمُهْدَى وَلَا لِأَحَدٍ مِنْ رِقَّتِهِ الْأَعْيَاءَ وَلَا الْفُقَرَاءَ
الْأَكْلُ مِنْهُ .

(الثالث من الأعمال المشروعة يوم النحر بنى الخلق) فإذا فرغ من النحر
حَلَقَ رَأْسَهُ كُلَّهُ أَوْ قَصَرَ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ، أَتَيْهَمَا فَلَ أَجْزَأَهُ وَالْحَلْقُ أَفْضَلُ .

لأنه بالنذر زال ملكه وصار ملكاً للمساكين . واقتصاره على إباحة الأكل ربما يفهم منه منع
النقل ، وقد يؤيده قول العبادي يحرم نقل الماء المسبل إلا أن يفرق بأن المالك ثم قبسه
بذلك المحل بقرينة فعله فيه اختياراً وهنا المهدي لم يتقيد بهذا المحل إلا اضطراراً لأن
الصورة أنه عطب وتعدى الذهاب به فالأوجه عندي أن له النقل . ثم رأيت الزركشي بحث
الأول وقاسه على ما ذكر ورأيت غيره فرق بأن الماء لا يملكه المارة بخلاف الهدي لأنهم
بدل عن فقراء الحرم الذين يملكونه بالنذر . ثم قال ومع هذا فالظاهر الذي يقتضيه
كلامهم الاقتصار على الأكل أى دون نحو البيع فيجوز النقل للأكل لا لغيره وهو صريح
فيما رجحته ، ويدل له أيضاً ما يأتي عن الدارمي . وعلى الأول فيظهر أن محله حيث كان
لذلك المحل ساكنون كما يدل له كلام الدارمي الآتي وأن يضبط المحل الذي يحرم النقل
إليه بالمحل الذي يحرم نقل الزكاة إليه لو كانت في ذلك المحل .

(قوله ولا لأحد من رقيقته) المراد بهم جميع القافلة ولفقراهم الأكل منه إذا بلغ
محله ، وظاهر كلام الدارمي أنه حيث لم يكن ثم فقراء وقدر على نقله لزمه فإنه قال
بطعمه لمساكين الموضع فإن لم يكونوا هناك بعث إليهم ، فإن لم يمكن حمله إلى موضع آخر
إن رأى وإن لم يقدر وتركه بحاله جازاً هـ .

لكن قد ينافيه قولهم وإنما لم يكن تركه بالبرية طعمة للسباع وهو إضاعة مال لأن الغالب
أن سكان البوادي يتبعون منازل الحجيج لالتقاط ساقطة ونحوها وقد تأتي قافلة إثر قافلة .
ويمكن حل كلام الدارمي على ما إذا تبين أن لا ساكن ثم وأن لا قافلة تأتي قبل تلف اللحم .

(قوله أو قصر شعر رأسه كله) يؤخذ من إلحاقه له بالخلق في ذلك إلحاقه به في
كراهة تقصير البعض كما يكره خلق البعض وهو محتمل ، ويحتمل الفرق بأن الشين في
ذلك أظهر منه في هذا .

(قوله والخلق أفضل) يستثنى منه المعتز قرب وقت الحج كيوم عرفة بحيث لو حلق لم

(واعلم) أن في الحلق والتقصير قولين للثاني وغيره من العلماء
أحدهما أنه استباحة مخظورة ، منناه أنه ليس بنبك ، وإنما هو شئ ، أبيض له
جد أن كان محرماً ، كاللباس وقليم الأنظار والصيد وغيرها . والقول الثاني
وهو الصحيح أنه نك مأموز به ، وهو ركن لا يصح الحج إلا به ولا يجزئ
يدم ولا غيره ، ولا يموت وقته ما دام حياً كما سبق لك ، لكن أفضل أوقاته

يسود رأسه قبل يوم النحر فالأفضل له التقصير كما نص عليه في الإملاء وصرح به المصنف
في شرح مسلم واعتمده الإسنوي وغيره ، وأخذ منه الزركشي أن المفرد يسن له التقصير
في الحج لثلاث لحو عمرته التي يفعلها بعد الحج غالباً عن الحلق والزمان بينهما لا يثبت فيه
ما يخلق ، وقد ينظر فيه بأنه لا يجوز له العمرة حتى ينفر النفر الأول فيكون بينه وبين
الحلق أول وقته زمن يثبت فيه الشعر غالباً فلا معنى حينئذ لتأخير الحلق إلى العمرة وعلى
التنزل فالعمرة لا آخر لوقتها فيمكنه تأخيرها إلى أن يسود رأسه بخلاف الحج تلك السنة
إذا أرادها فإن فرض أنه أخر الحلق إلى قبيل النفر وأراد عقبه العمرة ولا تيسر له الإقامة
بمكة اتجه ما قاله ، وقد يدل على هذا قوله والزمان بينهما إلخ على أنه حكى أنه يلحق بما
ذكر كل من يريد الإحرام عقب التحلل كما لو أراد إنشاء عمرة بعد أخرى أى كن يعتبر
كل يوم ثم نظر فيه باستوائهما وكأنه فهم أن علة مسألة النص السابقة أن الحج أفضل
فيسن تأخير الحلق الأفضل إليه ليقع في أكمل العبادتين وبه صرح في شرح مسلم لكن علة
فيه قبل ذلك بقوله ليحصل في النسكين إزالة شعر ، ويوضحه قول الإسنوي لأنه حينئذ
يقوم في كل نسك بواجب من الحلق أو التقصير فيثاب ثواب الواجب ويدخل في دعوته
بالتفصيل بالتفصيل معاً ، فعلى العلة الأولى يتجه في المسئلة الأولى أنه يسن الحلق في الحج مطلقاً
وفيما شاء منهما في الثانية لاستوائهما ، وعلى العلة الثانية يتجه أن يقال في الأولى إن عزم
على العمرة قبل أن يثبت شعره سن له التقصير وإلا سن له الحلق ، وفي الثانية أنه لا يخلق
إلا في العمرة الأخيرة والنفس إلى ترجيح هذا أميل ، وإنما لم يؤمر بخلق البعض في كل
لثلاث يقع في القرع المنهى عنه . ولو خلق له رأسان سن له خلق أحدهما في الحج والآخر
في العمرة قاله الزركشي وسبأني له كلام عند من لا شعر له .

أَن يَكُونَ غَيْبَ النَّحْرِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَلَا يَخْتَصُّ بِمَكَانٍ ، لَكِنَّ الْأَفْضَلَ أَن يَكُونَ يَمْنًى ، فَلَوْ فَضَّلَهُ فِي بَلَدٍ آخَرَ إِنَّمَا فِي وَطَنِهِ وَإِنَّمَا فِي غَيْرِهِ جَازٌ وَلَكِنْ لَا يَزَالُ حُكْمُ الْإِحْرَامِ جَارِيًا عَلَيْهِ حَتَّى يَحِلَّتْ . ثُمَّ أَقْلٌ وَاجِبٌ هَذَا الْحَلَّتِ ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ حَلَقًا أَوْ تَقْصِيرًا مِنْ شَعْرِ الرَّأْسِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُجْزَى

(قوله لكن الأفضل أن يكون بمنى الخ) حكم تأخيرها كتأخير طواف الإفاضة في كراهته عن يوم النحر وعن أيام التشريق أشد وعن خروجه من مكة أشد ؛ فذكر المصنف لهذا في الطواف فقط ليس المراد التقييد به . فإن قلت قضية كلامهم بل صريحه جواز تأخيرها إلى أشهر الحج من غير عذر وحينئذ فما الفرق بينه وبين قضاء رمضان حيث يحرم تأخيرها إلى رمضان آخر ، قلت يفرق بأن ذاك فيه تأخير قضاء وما هنا لا يوصف بالقضاء فلا جامع ، وعلى التنزل فذاك خارج عن القواعد فلا يقاس عليه وعلى التنزل فأداء رمضان مضيق فناسب أن يكون في قضاائه نوع من التضييق بخلاف فرض الحج فإنه موسع ابتداء فناسب أن يكون موسعاً انتهاء ، فاندفع بحث الزركشي قياس هذا على ذاك (قوله ثلاث شعرات) دليله قوله تعالى (مخلفين رءوسكم ومقصرين) وخبر الصحيحين أنه ﷺ أمر أصحابه رضي الله عنهم أن يخلقوا أو يقصروا وإطلاقه يقتضي الاكتفاء بمحصول أقل مسمى اسم الجنس الجمعي المقدر في مخلفين رءوسكم أي شعر رءوسكم إذ هي لا تحلق وأقل مساه ثلاث ولا يعارضه فعله ﷺ المقتضى للتعميم لأنه محمول على بيان الأفضل لما تقرر في الآية . واستدلال المصنف في المجموع ومن تبعه بأن الإجماع قام على عدم وجوب التعميم غير صحيح لأن أحمد رضي الله عنه وغيره يقولون إنه واجب على أنه يمكن تأويل عبارة المجموع بأن قوله أجمعنا المراد به إجماع الخصمين وهو لا يقتضي إجماع الكل خلافاً لمن فهم منه ذلك . وزعم الإسوي أن الآية تقتضي التعميم لأن شعر المقدرفيها مضاف وهو للعموم ويرده ما قررته ومن أين له أنه فيها مضاف ثم رأيت نفسه قال الطريق إلى توجيه المذهب أن يقدر لفظ الشعر منكراً مقطوعاً عن الإضافة والتقدير شعراً من رءوسكم أو نقول قام بالإجماع كما نقله في شرح المذهب على أنه لا يحب الاستيعاب فاكفينا في الوجوب بمسمى الجمع هـ . وهو موافق لما ذكرته إلا قوله قام بالإجماع فردود بما تقرر (قوله

التقصيرُ من أطرافِ ما نَزَلَ مِنَ شَعْرِ الرَّأْسِ عَنْ حَدِّ الرَّأْسِ . وَيَقُومُ مَقَامَ
الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ فِي ذَلِكَ التَّنْفُ وَالْإِحْرَاقُ وَالْأَخْذُ بِالنُّورَةِ أَوْ بِالْقَصِّ وَالْقَطْعِ .
بِالْأَسْنَانِ وَغَيْرِهَا ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَحْلِقَ أَوْ يُقَصِّرَ الْجَمِيعَ دَفْعَةً وَاحِدَةً . فَلَوْ حَلَقَ
أَوْ قَصَرَ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ فِي ثَلَاثِ أَوْقَاتٍ أَجْزَاءَهُ وَقَاتَهُ الْقَضِيلَةُ . وَمَنْ لَا شَعَرَ
عَلَى رَأْسِهِ لَيْسَ عَلَيْهِ حَلْقٌ وَلَا فِدْيَةٌ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ إِمْرَارُ الْمَوْسَى عَلَى رَأْسِهِ .

من أطراف ما نزل إلخ) أى سواء ما خرج بالمد من جهة نزوله وغيره . وإنما لم يجز المسح
على الأول في الوضوء لأن المدار هنا على شعر الرأس وهذا منه مطلقاً وثم على بشرته أو الشعر
المنسوب إليها والخارج المذكور انقطعت نسبته عنها (قوله الجميع) أى ويثاب على ثلاث شعرات
ثواب الواجب وعلى البقية ثواب المندوب على المعتمد من اضطراب فى ذلك ونظائره .

(قوله فلو حلق أو قصر ثلاث شعرات إلخ) هو المعتمد المصرح به فى المجموع ؛ لكن وقع فى الروضة
وأصلها بناؤه على ما يقتضى عدم الاكتفاء بذلك والجواب أنه لا يلزم من البناء الترجيح ، وعلى الأول
فلا فرق بين أن يزىل كل شعرة من الثلاث دفعة أو دفعات خلافاً لمن توهمه ومن الرأس الصدغ
وعمل التحذيف واحترز بقوله ثلاث شعرات عن شعرة واحدة أزالها ثلاث مرات ولو فى وقت واحد
فإنه لا يجزى كما أنفى به جمع متأخرون . وقد مر فى مبحث الوقوف أن لإزالة الشعر مع نحو النوم
لا يعتد بها وأنه إذا استيقظ ولا شعر برأسه سقط عنه الحلق ولو كان له شعرة أو شعرتان وجب
إزالتهما كما فى البيان ونقل بعضهم فيه الاتفاق (قوله لكن يستحب إمرار الموصى على رأسه) أى
أو على الباقي منها إذا كان على بعض رأسه شعر دون الباقي كما قاله الإسئوى قال للمعنى الذى قالوه
وهو التشبيه بالحالقين انتهى . واعترض بأنه يؤدى إلى الجمع بين الأصل والبدل وهو ممنوع كالتييم
بعد الوضوء ، وإنما جمع من وجد ماء لا يكفيه بين بعض الوضوء والتييم لأن الفرض لا يقامر
به النفل ومن ثم امتنع عن فاقد الطهورين النفل ولزمه فعل الفرض وبأن التشبه بالحالقين مفقود فيه
لأنه منهم وبأنه يلزم القول بأن من اكتصر على التقصير سن له إمرار الموصى على رأسه ، ولك رد

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو أخذ من شارب أو شرب لحيته شيئاً كان أحبَّ إلىَّ ليكونَ قد وضعَ من شربِ شيئاً لله تعالى . ولو كان له شربٌ وبرأسه علةٌ لا يمكنه بسببها الترضُّ للشربِ صَبَر إلى الإسكانِ ولا يفتدى ولا ينقُط عنه العلقُ بخلافِ مَنْ لا شترَ على رأسه فإنه لا يُؤمَرُ بحلقه بعد نيأته ، لأنَّ النكحَ خلقُ شترٍ يشتملُ الإحرامُ عليه . وهذا الذي ذكرناه كلهُ فيمن لم يَنْذُرِ الحلقَ ، وأما مَنْ نذَرَ العلقَ في وقتِه فيلزمُه حلقُ الجميعِ .

الأولُ بأنَّ الممتنع اجتماعُ الأصلِ والبدلِ على محلٍّ واحدٍ كما في المنظر به وهنا لم يجتمعا كذلك إذ الذي خلقه غير الذي أمر عليه موسى ؛ والثاني بأن المراد التشبه بالحالقين الآتين بالأفضل وهو ليس منهم ، والثالث بأنه لا يلزم من تدب التشبه بمن أتى بالأفضل التشبه بمن أتى بالمفضول . وقيد الأذرعى ندب ذلك بغير المرأة والحنثُ قال لأن الحلق ليس بمشروع لهما (قوله قال الشافعي رضى الله عنه ولو أخذ الخ) ألحق المتولى وأقره في المجموع بالشارب والحية كل ما يؤمر بإزالته للقطرة ومنه تقليم الأظفار ، ويدل له قول ابن المنذر ثبت أنه عليه السلام لما حلق رأسه قلم أظفاره . وقد يستأنس لما قاله الشافعي رضى الله عنه بما صح عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحيته وشاربه ومن لا شعر برأسه أولى بذلك ، فعلم أنه يسن أخذ شيء من ذلك لمن يخلق أيضاً ، ثم رأيت ما يأتي عن القاضي وصاحب الحصال وهو صريح فيه (قوله فيلزمه حلق الجميع) محله أن يقول في نذره لله تعالى على حلق كل رأسٍ أو حلق رأسى كما لو نذر مسح رأسه في الوضوء ، فإن قال لله على الحلق أو أن أحلق كفاه ثلاث شعرات قاله الإسئوى وهو قريب وإن نظر فيه الأذرعى ، قال بل لو صرح الناذر بثلاث شعرات في انعقاد نذره نظر لأن الاقتصار عليها ليس بمطلوب ولا محبوب فكيف يحمل الإطلاق عليها . ويجاب بأنهم صرحوا بكراهة إفراد صوم الجمعة وبانعقاد نذر صومه ولا تنافي في ذلك لأن محل قولهم لا يتعقد نذر المكروه أى المكروه لذاته لأن الكراهة للذات هي المنافية للانعقاد بخلاف الكراهة لأمر خارج ، وكراهة إفراد الجمعة من هذا القبيل فكذا يقال هنا ليس المكروه حلق ثلاث شعرات بل الاقتصار عليها كما في قولهم يكره الإتيان بركة أى الاقتصار عليها لا أن الفعل نفسه مكروه ، وقد يشير لذلك تعليل الأذرعى يعمله لأن الاقتصار عليها إلخ فانضح بذلك ما ذكره الإسئوى في الأحوال الثلاثة ، وقياسه على مسح الرأس في الوضوء

ولا يميزه التخصيص ولا التثنية ولا الإحراق ولا النودة ولا القص ،
ولا بُدَّ في حلقه من استئصال جميع الشعر ، ولو لبُدَّ رأسه عند الإحرام
لم يكن مُلتزماً للحلق على المذهب الصحيح . ولشأنى رحمه الله تعالى قول
قدِّمُ إنَّ التلييدَ كنذر الحلق . والسنة في صفة الحلق أن يستقبل الخلق
القبلة ويتدبى الحلق بمقدَّم رأيه فيخلق منه الشقَّ الأيمن ثمَّ الأيسر

صحيح إذ المعتمد وجوب استيعاب مسحه بالنذر خلافاً للزركشى . فإن قلت فما الفرق بين حلق
رأسى والحلق مع أن كلاهما للعموم إذ الأول مفرد مضاف والثاني مفرد على بآل ؟ قلت يفرق بأن قرينة
العموم في الأول لم تعارض فأثرت بخلافها في الثاني فإن أُلِّ كما تحتل الاستغراق والجنس تحتل
الحقيقة والماهية ولا مرجح فعلنا بأصل برائة الذمة بل العموم فيه بعيد فإنه لم يربط المحلوق فكفى
مساء شعراً (قوله ولا يميزه التخصيص إلخ) أى لا يميزه عن نذره فيحرم عليه ذلك إلا لعذر كأن
لبد رأسه كما بحثه بعضهم ، وإليه يشير قول الأذرعى وإن أتم بتفويت الوفاء بالنذر مع التحنن
وإنما لم يميزه لأنه لا يسمى حلقاً إذ هو استئصال الشعر بالموسى بحيث لا يرى فيه شعراً وإن لم
يعلن في الاستئصال كذا قالوه . والذي يظهر أن التعبير بالموسى جرى على الغالب وأنه يكفى إزالته بكل
معد يزيله ، أما عن النسك فيجزيه ويتحلل به كما رجحه الأذرعى وغيره ؛ إذ النسك إنما هو إزالة
شعر يشتمل عليه الإحرام فلا يجب عليه إعادته لكن يلزمه لغوات الوصف دم كما رجحه الجلال
البلقينى وغيره قياساً على ما لو نذر الحج أو العمرة مفردين ففرن أو تمتع ، ومنه يؤخذ أن هذا الدم
كدم التمتع (قوله إن التلييد كنذر الحلق) أى لأنه لا يفعله غالباً إلا من يريد الحلق فهو كتقليد
المهى عند القائل بوجوبه بالتقليد ؛ وخبر من لبُدَّ رأسه للإحرام فقد وجب عليه الحلق ضعيف ،
والصحيح وقفه على ابن عمر رضى الله عنهما . والتلييد جعل نحو صمغ على الرأس يمنع من الشعث ،
(قوله فيخلق منه الشق الأيمن) أى جميعه من أوله إلى آخره كما ذكره الأصحاب ومشى عليه في
المجموع وهو الموافق للحديث الصحيح ثم الأيسر أى كذلك ثم الباقي أى إن بقى شيء لسهواً أو نحوه ؛
فلم أن الضمير في قوله منه يصح عوده للرأس لا للمقدم فإنه لا يتأفاه قيلم ثم يخلق الباقي . ويسن
للمحلوق أن يكرر بعد الفراغ كما ذكره الرافعى ونقله في المجموع عن جماعة لكن استغربه ، وقال
الدمرى عندى إلى الفراغ أخذاً مما وقع لبعض الأئمة من أن حجاً ما علمه في حلق رأسه بمنى خمسة أحكام
أخطأ فيها : عدم المشاركة عليه ابتداء . والاستقبال ، والابتداء باليمن ، والتكبير عنده إلى الفراغ ،

ثُمَّ يَخْلُقُ الْبَاقِيَ ، وَيَبْلُغُ بِالْحَلْقِ الْعَظَمَيْنِ اللَّذَيْنِ عِنْدَ مُنْتَهَى الصَّدْعَيْنِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْفِنَ شَعْرَهُ . هَذَا كُلُّهُ حُكْمُ الرَّجُلِ .

(وَأَمَّا الْمَرْأَةُ) فَلَا تَحْلُقُ بِلِ قَصْرٍ

وصلاة ركعتين بعده ، فقال له من أين لك هذا ؟ قال رأيت عطاء بن أبي رباح يفعله . ويحباب بأن فعل عطاء ليس بحجة ومن ثم لم أر أحداً من أصحابنا قال بسن الركعتين بعده ، بل الذي ينتجه كراهتهما قياساً على الصلاة بعد السعي بمجامع عدم ورود كل . قال الزعفراني ويسن له أيضاً أن يمسك ناصيته بيده حال الحلق ويكبر ثلاثاً نسقاً ثم يقول اللهم هذه ناصيتي بينك فاجعل لي بكل شعرة نوراً يوم القيامة واغفر لي ذنوبي . قال القاضي وأن يأخذ من شاربته ، وكالشارب غيره كما يعلم مما مر . قال بعضهم قال في الحصال وأن يكون بعد كمال الرمي وأن لا يشارط عليه وأن يأخذ شيئاً من ظفره عند فراغه ويقول اللهم آتني بكل شعرة حسنة وامح بها عني سيئة وارفع لي بها درجة واغفر لي وللمحلقين والمقصرين ولجميع المسلمين وأن يتطيب ويلبس . قال الزركشي وأن يكون يوم النحر وأن يكون قبل الطواف وأن يكون الخالق مسلماً طاهراً انتهى . وقول صاحب الحصال وأن يكون بعد كمال الرمي ، والزركشي وأن يكون يوم النحر وبعد الطواف معلوم من قول المصنف فإذا فرغ من رمي جمرة العقبة ، وقوله فإذا فرغ من النحر حلق ، وقوله فإذا رمى ونحر وحلق أفاض فلا يحتاج لنقل ذلك عن ذكر . وقوله أن يأخذ شيئاً من ظفره وقول القاضي وأن يأخذ من شاربته مر الكلام عليهما . وقول الزركشي طاهراً يشمل طهارة الحدين والحيث ويؤخذ منه أن الأولى للمحلق أن يكون كذلك ويقاس التقصير بالخلق في جميع ما مر من الآداب . (قوله ويبلغ بالخلق العظيمين إلخ) قال في المجموع عن النص لأنهما منتهى منابت شعر الرأس فيكون مستوعباً لجميع رأسه .

(قوله ويستحب أن يدفن شعره) أي ودفن الشعر الحسن أكد لثلاث يتخذ للوصول . ويسن ما ذكر لكل محلق ولو حلالاً ما عدا التكبير ونحوه مما يختص بالنسك .

(قوله أما المرأة) أي ولو صغيرة خلافاً للإنسوى بل غلظه الأذرع في قوله يسن لها الحلق وتخريج ذلك على ندب الحلق عند الولادة للتصدق بزنة الشعر بعيد بل لا وجه له . وقوله فلا تحلق أي يكره لها ذلك كما في المجموع ، قال والنهي عنه ضعيف ، ومثلها الخشني ، وقال كثيرون بحرمة لأنه مثله وتشبه بالرجال ، وحمل الخلاف حيث لا عذر

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ تَقْصِيرُهَا بِقَدْرِ أَسْمَلَةٍ مِنْ جَمِيعِ جَوَائِبِ رَأْسِهَا .

(الرابع من الأعمال للشريعة يوم التحريم طواف الإفاضة) ولهذا الطواف أَسْمَلُهُ تَقْدَمُ بَيَانُهَا عِنْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، وَهُوَ رُكْنٌ لَا يَصَحُّ الْحُجُّ بِدُونِهِ ، فَإِذَا رَمَى وَتَحَرَّ وَحَلَقَ أَفَاضَ مِنْ مِثْنَى إِلَى مَكَّةَ وَطَافَ بِالْبَيْتِ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ ، وَقَدْ سَبَقَ كَيْفِيَةُ الطَوَافِ وَقَدْ تَمَّ بَيَانُ التَّفْصِيلِ وَالْخِلَافِ فِي أَنَّهُ يَرْسُلُ فِي هَذَا الطَوَافِ وَيَضْطَبِعُ أَمْ لَا . وَوَقْتُ هَذَا الطَوَافِ يَدْخُلُ بِنِصْفِ لَيْلَةِ النَحْرِ كَمَا سَبَقَ وَيَبْقَى إِلَى آخِرِ الْعَمْرِ ، وَالْأَفْضَلُ فِي وَقْتِهِ أَنْ

كَتَابَهَا بِالشَّعْرِ أَوْ إِخْفَاءَ زَيْهَا خَوْفًا مِنْ فَاسِقٍ ، وَعَلَى الْأَوَّلِ فَيَحْرُمُ عَلَى مَرْجُوعَةٍ وَمَمْلُوكَةٍ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ وَالسَّيِّدِ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْأَذْرَعِيُّ لِأَنَّهُ يَنْقُصُ اسْتِمَاعَهُ . وَمِنْ الْعِلَّةِ يُؤْخَذُ أَنَّ نَحْوَ أُخْتِ السَّيِّدِ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا ذَلِكَ إِذَا لَا اسْتِمَاعَ لَهُ بِهَا مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَقْصٌ لِقِيمَتِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .
(قَوْلُهُ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ تَقْصِيرُهَا بِالْخ) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَلَوْ مَنَعَهَا الزَّوْجُ إِلَّا إِنْ كَانَتْ أُمَةٌ فَتَمْتَنِعُ الزِّيَادَةُ عَلَى ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ ، وَتَقْصِيرُ الزَّائِدِ عَلَى الْأَسْمَلَةِ كَالْحَلْقِ فِي تَفْصِيلِهِ السَّابِقِ أَهـ . وَرَدَ ابْنُ الْعِمَادِ مَا قَالَهُ فِي الْأُمَةِ أَنَّ إِذْنَ السَّيِّدِ لَهَا فِي الْإِحْرَامِ بِصِيرِهَا كَالْحُرَّةِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ أَيْضًا وَإِنْ لَمْ يَصِيرْهَا مِثْلَهَا فِي كِرَاهَةِ الْحَلْقِ فَقَطْ ، لِأَنَّ التَّقْصِيرَ سِتَّةَ فِتْنَانٍ لَهُ إِذْنُهُ بِخِلَافِ الْحَلْقِ ، وَرَدَ مَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ آخَرًا بِمَا فِيهِ نَظَرٌ . وَالَّذِي يَنْتَجِي عَنْهُ أَنَّ يَقُولُ يَجُوزُ لِلْمَرْجُوعَةِ تَقْصِيرُ زَائِدِ عَلَى الْأَسْمَلَةِ مَا لَمْ تَصِلْ بِهِ إِلَى حَدٍّ يَنْفِرُ عَنِ الْاسْتِمَاعِ غَالِبًا إِنَّ جِهْلَ طَبِيعِ الزَّوْجِ وَإِلَّا اعْتَبِرَ طَبِيعُهُ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي حُرْمَةِ الْحَلْقِ التَّنْفِيرُ كَمَا مَرَّ . وَلَوْ مَنَعَهَا الْوَالِدُ مِنْ نَحْوِ الْحَلْقِ فَالَّذِي يَنْتَجِي عَنْهُ حُرْمَةُ مَخَالَفَتِهِ إِنْ أَدَّتْ إِلَى الْعُقُوقِ وَهَوَّانُ بِنْدَايَ بِنْدَايَ تَأْذِيًا لَيْسَ بِالْهَيْنِ . وَلَا يَنَاقِ مَا مَرَّ فِي مُسْلِمٍ مِنْ أَنَّ أَهْمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ كَنْ يَأْخُذْنَ مِنْ رَمُوسٍ حَتَّى لَا يَمَازُ شَعْرَهُنَّ الْأَذْنَ لَمَّا فِي شَرْحِهِ عَنِ الْقَاضِي مِنْ أَنَّهُ قَالَ لَعَلَّنَ فَعَلْتَهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ لَزِيمًا تَحْقِيقًا لِمُؤَنَةِ رَمُوسٍ . قَالَ الْمُصَنِّفُ وَقَالَ غَيْرُهُ وَهُوَ مَعْنِي .

(قَوْلُهُ بِنِصْفِ لَيْلَةِ النَحْرِ) أَيُّ لَيْلٍ وَقَفَ بِعَرَفَةَ كَمَا مَرَّ :

(قَوْلُهُ وَيَبْقَى إِلَى آخِرِ الْعَمْرِ) لَا تَنَاقِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ حُرْمَةِ مُصَابَرَةِ الْإِحْرَامِ عَلَى مَنْ قَاتَهُ الْحُجَّ لَمْ يَكُنْ هُنَا مِنْ إِمَامٍ نَسَكَ بِالطَّوَافِ وَنَحْوِهِ أَيْ وَقْتُ شَاءَ لِبَقَاءِ وَقْتِهِ ، وَمَنْ قَاتَهُ الْحُجَّ

يكون في يوم النحر ، ويكره تأخيرهُ إلى أيام التشريق من غير عذر ، وتأخيرهُ إلى ما بعد أيام التشريق أشدُّ كراهةً ، وخروجه من مكة بلا طوافٍ أشدُّ كراهةً . ولو طاف للوداع ولم يكن طافاً للإفاضة وقع عن طواف الإفاضة . ولو لم يطف أصلاً لم تحل له النساء ، وإن طال الزمان ومضت عليه سنون . والأفضل أن يضل هذا الطواف يوم النحر قبل زوال الشمس ويكون ضحوةً بعد فراغه من الأعمال الثلاثة .

لم يحصل منه إلا على الإحرام فلا فائدة في مصارته بل هو مجرد تعذيب إذ لا يتمكن حينئذ من الإتمام فكانت استدامته مع عدم تمكنه من إتمامه كابتدائه وهو ممتنع حينئذ كما في المجموع وغيره . وقد يؤخذ من التشبيه بالابتداء حرمة الإحرام بالحج في غير أشهره ، وفي إطلاقه نظر ، لأن إحرامه حينئذ ينصرف للعمرة فذكره الحج كذكره العمرة ، لأن الإحرام لشدة تعلقه نابت فيه الصبغ المختلفة بعضها عن بعض حيث لم يمكن إعمالها في معناها فلا وجه للعمرة حينئذ إلا أن يحمل على ما لو قصد بالإحرام بالحج في غير أشهره حقيقته وأنه يصير متلباً به لأنه حينئذ قصد التلبس بعبادة فاسدة وإن لم تكن عبادته فاسدة لأن الحج ولو مع هذا القصد يتعدى عمرة ، والمحصر ما دام يرجو الإدراك كمن تشرع له المصاراة فإذا آيس صار كمن فاتته الحج .

(قولُ ويكره تأخيرهُ إلخ) أي سواء تحلل التحلل الأول أم لا خلافاً لابن الرفعة . (قولُ وخروجه من مكة بلا طوافٍ أشدُّ كراهةً) هو المنقول المعتمد وإن اختار جماعة من المتأخرين تبعاً لبعض الأصحاب حرمة وأطالوا فيه . ولا فرق على الأول بين تركه لعذر أو غيره ، ولا ينافيه قولهم لو طاف للوداع وعليه طواف الإفاضة وقع عنه أي فلا يتصور خروجه بدونه لما مر عن ابن العباد من أن طواف الوداع لا يجب على من فارق مكة وهو محرم ولأنه لا يجب على الحائض ونحوها كما يأتي . على أنا وإن لم نتمش على ما قاله ابن العباد فالإنهم من حيث تركه لطواف الوداع لا لطواف الإفاضة فعلم أنه لا يلزم من القول بوجوب طواف الوداع وبوقوعه عن طواف الإفاضة وجوب طواف الإفاضة قبل السفر خلافاً لمن توهمه .

(فائدة) كثر كلام الأئمة في نساء الحجيج إذا حضن قبل طواف الإفاضة ولم يمكنهن التخلص لفعله ، وللبازري في المسئلة كلام حسن طويل حاصله أن من استعملت دواء فانقطع

دمها أو انقطع للدواء فاغتسل وطافت ثم عاد الدم بعد سفرها يجوز لها العمل بأحد قولى الشافعى فيمن انقطع دمها يوماً ويوماً فإن يوم النقاء طهر على هذا القول المعروف بقول التلفيق ورجحه جماعة من الأصحاب ، وبوافقه مذهب مالك وأحد أن النقاء في أيام التقطع طهر . ومن لم ينقطع دمها يصبح طوافها عند أبي حنيفة وعلى إحدى الروايتين عند أحمد لكن يلزمها بدنة وتأثم بدخولها المسجد وهى حائض فيقال لها لا يحل لك ذلك لكن إن فعلت أثمت وأجزاك عن الفرض . ومن سافرت بلا طواف فنقل البصريون عن مالك أن من طاف طواف القدوم وسعى ورجع لبلده قبل طواف الإفاضة جاهلاً أو ناسياً أجزأه ، وقياسه أن هذه كذلك لأن عذرهما أظهر من عذرهما لتعذر بقائها بمكة ، فإن لم يصبح هذا النقل أو ما قيس عليه وأرادت التحلل فقياس مذهبنا وغيره أنها تصبر حتى تجاوز مكة إلى محل لا يمكنها الرجوع منه لنحو خوف على بضع أو مال فتصير حينئذ كالمحصرة لأنها تتيقن الإحصار لو رجعت وتيقنه كوجوده فتتحلل كتحلله ثم إن كان إحرامها بفرض بقى في ذمها ومشى على ما قال بعض علماء اليمن وأطال في الاستدلال له وقال إن ما قاله آخرأ مذهب الشافعى لمن أعمل فكره في حقائقه ، لكن اعترضه الياضى فقال عجبت من تجوز السفر للمحائض قبل طواف الإفاضة مع جلالة علمه وقول الذهبى في حقه إنه بلغ رتبة الاجتهاد والنوى ليس في هذه البلاد أفقه من هذا الشاب وكان يعرض عليه ما اختصره من الروضة وقد صح قوله ﷺ لما حاضت صفية أحابستنا هى يعنى عن السفر حتى تطهر ، هذا خارج عن الكتاب والسنة والإجماع والقياس اهـ . ولك أن تقول لم يقل البازرى يجوز لها السفر بغير طواف وإنما قال إذا سافرت صبرت حتى تعتذر رجوعها ثم تتحلل وليس في ذلك تجوز السفر لها بل بيان الطريق إلى تحللها إذا سافرت بلا طواف ، فحينئذ فكلامه لم يخالف الكتاب ولا غيره . ثم رأيت البلقينى استنبط مما ذكره في الإحصار من الطواف أنها إذا لم يمكنها الإقامة حتى تطهر وجاءت بلدها وهى محرمة وعدمت النفقة ولم يمكنها الوصول إلى البيت أنها كالمحصرة فتتحلل تحللها ، وأيده بما في المجموع أنه لو صد عن طريق ووجد آخر أطول ولم يكن معه ما يكفيه إذا سلكه فله التحلل . قال الولى العراقى وهو استنباط حسن ، وبه أفنى شيخ الإسلام فقيه عصره الشرف المناوى وهو مؤيد لما قاله البازرى فهو المعتمد . فإن قلت فقد النفقة لا يجوز التحلل به إلا لمن شرطه كما صرحوا به ، قلت الظاهر أن محل ذلك في التحلل قبل الوقوف أما بعده كما هنا فيجوز التحلل بسببه وإن لم يشترطه . على أن بعض الحنابلة نقل عن طائفة من العلماء ما يصرح بجواز سفرها وتحللها تحلل المحصر .

وفي صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمنى ، والله أعلم .

وإذا طاف فإن لم يكن متى بمد طواف القدوم وجب أن يتقى

وإذا علمت ما تقرر فالأليق بمحاسن الشريعة أن من ابتليت بشيء من أحد الأقسام الأربعة المذكورة تقلد القائل بما لها فيه مخلص ، بل اختار بعض الحنابلة وتبعه بعض متأخري الشافعية أنه لا يشترط طهرها إذا لم تتوقع فراغ حبضها قبل سفر الركب للضرر الشديد بالمقام والرحيل محزنة وأنه يجوز لها دخول المسجد للطواف بعد إحكام الشد والغسل والعصب كما تباح الصلاة لحو السلس وأنه لا فدية عليها لعذرها ، لكن لا يجوز تقليده القائل بذلك لأنه لم يعلم من قاله من المجتهدين وغير المجتهدين لا يجوز تقليده .

(قوله وفي صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما إلخ) قد يعارضه رواية ابن واقد عن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم أنه ﷺ أخره إلى الليل وحسنه الترمذي ، لكن أوله ابن حبان وغيره بأن ذلك وقع مرتين مرة بالهار ومرة بالليل ، ويؤيده رواية البيهقي عن عائشة أيضاً أنه ﷺ زار مع نسائه . على أن مارواه مسلم أصح ، وقوله فيه فرجع فصلى الظهر بمنى يعارضه ما فيه أيضاً عن جابر أنه ﷺ صلى الظهر بمكة ، وأجاب في المجموع بأن الظاهر أنه ﷺ أفاض قبل الزوال وطاف وصلى الظهر بمكة في أول وقتها ثم رجع إلى منى وصلى بها الظهر مرة أخرى إماماً بأصحابه كما صلى بهم في بطن نخل مرتين مرة بطائفة ومرة بطائفة أخرى ، فروى جابر صلواته بمكة وابن عمر صلواته بمنى وهما صادقان اهـ . وذكر ابن المنذر نحو ذلك . وعليه فتقوله يعود إلى منى قبل صلاة الظهر ليصلي بها مشكلاً إذ كان القياس أن يقول تسن الصلاة في مكة ومنى أو في مكة فقط لأنها أفضل وفي أول الوقت

(تنبيه) علم مما مر أن الأعمال المشروعة يوم النحر بعد وصوله بمنى أربعة وهي الرمي ثم الذبح ثم الحلق ثم الطواف وأنه يسن ترتيبها هكذا فإن خالف جاز بلا خلاف إلا إذا قدم الحلق على الرمي والطواف فعل الأصح أنه نسك ، ودليل ذلك ما في مسلم عن عبد الله بن عمرو ابن العاص قال سمعت رسول الله ﷺ وأتاه رجل يوم النحر وهو واقف عند الجمرة فقال يا رسول الله إني حلفت قبل أن أرى قال أرم ولا حرج ، وأتاه آخر فقال إني ذبحت قبل أن أرى قال أرم ولا حرج ، وأتاه آخر فقال إني أفضت إلى البيت قبل أن أرى قال أرم ولا حرج ، فأدأته مثل عن شيء يومئذ إلا قال افعلوا ولا حرج ، هذا لفظ رواية مسلم

بعد طواف الإفاضة فإن السعي ركنٌ ، وإن كان سعى لم يعد به بل تُكره إعادته كما
سبق في فصل السعي ، والله أعلم .

وهو صريح في أنه لا فرق في ذلك بين الناسي والمتعمد ، فترتب الجواز عدم الشعور في روايات آخر كفول راو آخر فما سمعته سئل يومئذ عن أمر مما نسي أو يجهل الخ من باب ذكر بعض أفراد العام وهو لا يخصص ، فعلم الجواب عن قول ابن دقيق العيد إن مذهب أحد من الجواز للجاهل والناسي فقط أقوى من جهة الدليل . فإن قلت روى الشيخان عن عبيد الله المذكور أنه قال فقال له رجل لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح فقال اذبح ولا حرج ، فجاء آخر فقال لم أشعر فنحرت قبل أن أرى فقال ارم ولا حرج ، فما سئل عن شيء قدم أو آخر إلا قال افعل ولا حرج ، وهذا مقيد لما أطلقه في الرواية السابقة . قلت تلك فيها زيادة وليس فيها تقييد فعملنا بها إذ لا قائل بالفرق ، على أن القياس يعضد ما قلناه لأن الترتيب لو كان واجباً لما سقط بنحو السهو كالترتيب بين السعي والطواف .

(فصل)

لِلْحَجِّ تَحْلُلَانِ : أَوَّلُ وَثَانٍ ، يَتِمَّلَقَانِ بِنِثَاءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَغْصَالِ الْأَرْبَعَةِ ،
 وَهِيَ : رَمِيَّ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، وَالْحَلْقُ ، وَالطَّوَأُفُ مَعَ السَّيِّ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى ،
 وَأَمَّا النَّعْرُ فَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّحْلُلِ ، فَيَخْصُصُ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ بَاثْنَيْنِ مِنْ
 ثَلَاثَةٍ ، فَأَيُّ اثْنَيْنِ مِنْهُمَا أَتَى بِهِمَا خَصَلَ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ سَوَاءً كَانَ رَمِيًّا وَحَلْقًا ،
 أَوْ رَمِيًّا وَطَوَأً ، أَوْ طَوَأً وَحَلْقًا . وَيَحْصُلُ التَّحْلُلُ الثَّانِي بِالْعَمَلِ الْبَاقِي مِنْ
 الثَّلَاثَةِ . هَذَا عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ الْخِتَارِ إِنْ قُلْنَا إِنْ الْخَلْقَ نُسْكُ ، وَأَمَّا إِذَا

(قوله فيحصل التحلل الأول باثنين إلخ) يستثنى منه ما ذكره البلقيني في تدريبه حيث
 قال ضابطاً لا يحل شيء من المحرمات بغير عذر قبل التحلل الأول إلا حلق شعر بقية البدن فإنه
 يحل بعد حلق الركن أو سقوطه لمن لا شعر برأسه ، وعلى هذا صار للحج ثلاث تحللات ولم
 يتعرضوا له بقياسه جواز التقليم حينئذ كالحلق لشبهه به وفيه نظاراه . ومعنى قوله صار للحج
 ثلاث تحللات أى أول وهو الحلق فقط أو ما فى معناه فيحل حلق شعر بقية البدن فقط ، وثان
 وبه يحل ما عدا نحو الجماع ، وثالث وبه يحل الجيع . وما اعترضه به الزركشى من أن
 لإباحة حلق غير الرأس إنما هو للدخول وقت حلقه مع حلق الرأس جملة واحدة كما حرماً بالإحرام
 كذلك فليس من باب التحلل مردود بأنه يلزم عليه لإباحة إزالة شعر غير الرأس قبل إزالته
 للدخول وقته عنده بدخول وقت الحلق وليس كذلك . وقد يجاب عن اقتصارهم على تحللين فقط
 بأن شعر غير الرأس تابع له لأنه من جنسه فلا معنى لحل أحدهما دون الآخر فلا يحسن عده
 مستقلاً . وما أشار إليه البلقيني من إلحاق تقليم الظفر بذلك والتنظير فيه يعلم مما قررناه من
 أن الأوجه ما اقتضاه التنظير من عدم إلحاقه به لأنه ليس من جنسه وإن شابهه فى أكثر أحكامه ،
 وكالمرى فيما ذكره المصنف فيه بدله إذا فات وقته فيتوقف التحلل على الإتيان به سواء كان
 دماً أم صوماً كما رجحه الشيخان وإن اعترضهما الإسئوى والأذرى بأن المنقول بل قيل
 المجمع عليه خلافه . وإنما لم يتوقف تحلل المحصر العادم للهدى على بدله وهو الصوم لأنه

قلنا إنه استباحةٌ مَحْظُورٌ فلا يَمْلِكُ به التَّحَلُّلُ بل يَحْصُلُ التَّحْلُلَانِ بِالرَّيِّ والطَّوْفِ ،
وَأَيُّهُمَا بَدَأَ بِهِ حَصَلَ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ . وَيَحِلُّ بِالتَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ جَمِيعُ الْمَحْرَمَاتِ
بِالْإِحْرَامِ إِلَّا الِاسْتِمْتَاعَ بِالنِّسَاءِ فَإِنَّهُ يَسْتَمِرُّ تَحْرِيمُ الْجَمَاعِ حَتَّى يَتَحَلَّلَ التَّحْلِلَيْنِ
وَكَذَا يَسْتَمِرُّ تَحْرِيمُ الْمُبَاشَرَةِ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ حَتَّى الْأَصْحَحُ ، فَإِذَا تَحَلَّلَ التَّحْلِلَيْنِ قَدْ
حَلَّ لَهُ جَمِيعُ الْمَحْرَمَاتِ وَصَارَ حَلَالًا وَلَكِنْ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَنَاسِكِ الْمَيْتُ بِمَنْىً
وَالرَّمْيُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَطَوَافُ الْوَدَاعِ . وَأَمَّا الْعُمْرَةُ فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا تَحَلُّلٌ وَاحِدٌ
وَهُوَ بِالطَّوْفِ وَالسَّمِيِّ وَالْحَلْقِ إِنْ قُلْنَا بِالْمَذْهَبِ إِنَّهُ نُسُكٌ ، فَلَوْ جَامَعَ بَدَأَ الطَّوْفَ
وَالسَّمِيَّ قَبْلَ الْخَلْقِ فَصَدَّتْ عُمْرَتُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ليس له إلا تحلل واحد فيشق عليه بقاء الإحرام إلى الإتيان به . ومن فاته الرمي يمكنه التحلل الأول فلا مشقة عليه . وظاهر أن من لا شعر برأسه يكون تحلله الأول متوقفاً على الرمي أو الطواف ، وتحلله الثاني متوقفاً عليهما لسقوط الحلق به :

(قوله وكذا يستمر تحريم المباشرة بغير الجماع) أى وتحريم عقد النكاح كما فى المهاج وغيره

(قوله وطواف الوداع) ظاهره أنه من المناسك والمعتمد عنده كالرافعى خلافه كما بآتى .

(فرع) قالوا كالمجهور يسن لمن تحلل التحللين أن لا يبطأ حتى يرى أيام التشريق ، واعتراضهما المحب الطبرى بقوله ﷺ أيام منى أيام أكل وشرب وبعال ، وبيعه أم سلمة لتطوف قبل الفجر وكان يومها فأحب رسول الله ﷺ أن توافيه ليواقعها فيه . ويجاب بأن الأول ليس فيه إلا بيان أن ذلك جائز أو أن من شأن الناس فيها ذلك ، والثاني واقعة حال

والتعبير بأنه ﷺ أحب ذلك يحتمل أن يكون من فهم الراوى ، ووقائع الأحوال يسقطها الاحتمال وهو إرادته صلى الله عليه وسلم بذلك بيان الجواز لأن ذلك مما يحنى ويحتاج إلى ظهوره فى هذا الجمع العظيم بدلالة الفعل التى هى أقوى من دلالة القول على ماقرر فى محله . واستحباب

(فصل)

في أمور تشرع يوم النحر ويتعلق به غير ما ذكرناه

(أحدها) أنه يُسْتَحَبُّ لِلْحُجَّاجِ بِمَعْنَى أَنْ يَكْبُرُوا عَقَبَ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ

النَّحْرِ وما بعدها مِنَ الصَّلَاةِ الَّتِي يُصَلُّونَهَا بِمَعْنَى وَآخِرُهَا الصُّبْحُ مِنَ الْيَوْمِ .
الثَّالِثُ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .

التطيب بين التحللين لا يقتضي ندب الجماع بعدها كما هو ظاهر لأن العلة إن كانت أن التطيب يدعو إلى الجماع لزم ألا يسن بين التحللين لئلا يدعو إلى الجماع المحرم وإن كانت غير ذلك فلتبين ، وإنما علته فيما يظهر لإظهار المخالفة عما كان عليه كالمبادرة بالأكل يوم عيد الفطر ، فعليه يقاس بالتطيب غيره من نحو ليس وصيد فيسن أو كثرة اجتماع الناس وازدحامهم بمضى فندب لهم التطيب قطعاً لما يتولد عن ذلك من الروائح الكريهة . إذا علمت ذلك فالمناسب التعبير بلا يسن الوطء لا ييسن عدم الوطء لأنه يحتاج لدليل . وهل مقدمات الوطء مثله فيما مر فيه نظر والإلحاق غير بعيد .

(قوله يستحب للحاج بمضى أن يكبروا إلخ) علله الشيخان كالشافعي بأن التلبية تنقضي بالرى وأول وقت بعدها صلاة الظهر وآخر صلاة بمضى صبح آخر أيام التشريق ، وليس مقتضاه أن من تعجل فرى بعد نصف الليل أو تأخر رميه عن الزوال يكبر عقب الصبح أو يؤخره للعصر، ولا أن من تأخر حتى يصلي العصر بمضى آخر أيام التشريق يكبر ، ولا أن من لم يكن بمضى أو يصلي النافلة لا يكبر ، لأن التعليل بذلك إنما هو جرى على الغالب بالنسبة للتحديد بالظهر والصبح إذ الغالب بل والأفضل الرى بعد الفجر ، فأول صلاة بعده الظهر ، ونفر من بقى بمضى عقب الزوال فأخر صلاته هي الصبح . وعلى الأصل بالنسبة لذكر منى والمكتوبة لأنهما الأصل ، وتكبير الحاج إذا كان في غير منى أو عقب النافلة تابع لذلك . ودليل التحديد بالظهر والصبح ما أخرجه الطبراني أنه يُكَبِّرُ كبر في أيام التشريق من صلاة الظهر يوم النحر حتى خرج من منى وفيه ضعف لكن وثقه ابن حبان . وقوله عقب وفي نسخة عقب بالياء لغة ضعيفة والأفصح عقب بلا ياء .

وأما غير الحاجّ قبيهم أقوالٌ مُختلفةٌ للملأه أشهرها عندنا أَنَّهُم كالحجاج ، والأقوى أَنَّهُم يَكْبِرُونَ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى أَنْ يُصَلُّوا الْعَصْرَ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . وَيَكْبِرُ الْحَاجُّ وَغَيْرُهُمْ خَلْفَ الْفَرَاغِ الْمُوَدَّاةِ وَالْمُقَضِّيَةِ وَخَلْفَ التَّوَافُلِ وَخَلْفَ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ عَلَى الْأَصْحِ ، وَسِوَاهُ فِي اسْتِحْبَابِ التَّكْبِيرِ الْمَافِرِ وَالْحَاضِرِ وَالْمُصَلِّي فِي جَمَاعَةٍ وَتُنْفَرِدُ وَالصَّحِيحُ وَالْمَرِيضُ .

والتَّكْبِيرُ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، وَيَكْرَرُ هَذَا مَا تَيَسَّرَ لَهُ ، هَكَذَا نَصَّ الشَّافِعِيُّ وَجْهَهُ أَصْحَابِهِ ، قَالُوا فَإِنْ زَادَ زِيَادَةً عَلَى هَذَا فَحَسَنٌ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَلَا نَسْبُ إِلَّا إِلَاهَهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، صَدَقَ وَعْدُهُ ، وَنَصَرَ عَبْدُهُ ، وَهَزَمَ الْأَخْزَابَ وَحْدَهُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ .

(قوله وأما غير الحاج إلخ) المعتمد في الروضة عن المحققين ما قال هنا إنه الأقوى قال لخبر رواه الحاكم وصححه إسناده ، واعترض بأن البيهقي ضعفه والذهبي قال إنه واهٍ . ولو نسى التكبير عقب الصلاة تداركه وإن طال الفصل كما في الروضة وظاهره أنه لا فرق بين خروج الوقت وعدمه لكن علله بعضهم بما يقتضي التقيد بَعْدَ خروجه . قال الإمام وهذا في تكبير يجعله شعاره وإلا فلو استغرق عمره بالتكبير كان حسناً . وقوله من صلاة الصبح يوم عرفة إلى أن يصلوا العصر من آخر أيام التشريق صريح في أن ابتداء التكبير لا يدخل بالفجر بل بالفراغ من صلاة الصبح وفي أن انتهاءه لا يستمر للغروب من آخرها بل للفراغ من صلاة العصر ، وحينئذ فيختلف وقت الابتداء والانتفاء باختلاف أحوال المصلين ، وكلام غيره مصرح بذلك أيضاً فهو المذهب كما بيته في شرح الإرشاد .

(قوله خلف الفرائض) منها المنلورة .

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا : لَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ مَا اخْتَدَاهُ النَّاسُ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ
اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحُكْمُ .


(الثاني) يُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ صَلَاةُ الظُّهْرِ بِمَعْنَى بَعْدَ طَوَائِفِهِ لِلإِفَاضَةِ أَفْدَاءً
بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا سَبَقَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَلِيَحْضُرَ خُطْبَةَ الْإِمَامِ بِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(الثالث) يُسْنُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَخْطُبَ هَذَا الْيَوْمَ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِمَعْنَى
خُطْبَةٍ مُفْرَدَةٍ يُعَلِّمُ النَّاسَ بِهَا الْمَبِيتَ وَالرَّمْيَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَالنَّفَرِ وَغَيْرِ
ذَلِكَ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِمَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا مَضَى لَهُمْ فِي يَوْمِهِمْ لِأَيِّ بِ مَنْ لَمْ
يَفْعَلْهُ أَوْ بُعِثَ مِنْ نَعْلِهِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِه . وَهَذِهِ الْخُطْبَةُ هِيَ الثَّالِثَةُ مِنْ خُطْبِ
الْحَجِّ الْأَرْبَعِ وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُنَّ . وَيُسْتَحَبُّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْ هُنَاكَ حُضُورَ الْخُطْبَةِ ،
وَيَنْفَسِلُ لِحُضُورِهَا وَيَتَطَيَّبُ إِنْ كَانَ قَدْ تَحَلَّلَ التَّحَلُّلَيْنِ أَوِ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا .

(قوله يسن للإمام أن يخطب هذا اليوم بعد صلاة الظهر) . هذا ما اتفق عليه
الشافعي ، رضي الله عنه والأصحاب ، لكنه مشكل ، لأن الأحاديث مصرحة بأنها كانت خصوصاً
يوم النحر لا بعد الظهر ، منها رواية أبي داود بسند رجاله ثقات : رأيت رسول الله ﷺ
يَخْطُبُ بِمَعْنَى حَتَّى ارْتَفَعَ الضُّحَى عَلَى بَغْلَةِ شِهَابٍ . وَأَجَابَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ بِأَنْ رَوَاةَ ابْنِ عَبَّاسٍ
فِي الصَّحِيحِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ الزَّوَالِ إِذْ فِيهَا أَنَّ بَعْضَ السَّائِلِينَ قَالَ رَمِيتَ بَعْدَ
مَا أَمْسَيْتَ ، وَالْمَسَاءُ يُطْلَقُ عَلَى مَا بَعْدَ الزَّوَالِ أَيْ فَقَدِمْتَ هَذِهِ لِأَنَّهَا أَصَحُّ وَأَشْهَرُ ، وَالسَّبْكِيُّ
بَأَنَّهُ وَرَدَ فِي طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَرْبُوعٍ بِتَحْتِيةٍ مُفْتَوِّحَةٍ فَتَلْتَلِي سَاكِنَةً فَرَأَى مَكْسُورَةً
فَوَحْدَةً فَيَأْتِي النَّسَبُ أَنَّهُ حَفِظَ خُطْبَتَهُ ﷺ الْغَدَ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ الظُّهْرِ . وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ الْقَصُوءِ
وَكَانَ يَحْكِيهَا بِطَوْلِهَا . وَكَانَ بَعْضُهُمْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ حَيْثُ قَالَ خُطِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُطْبَتَيْنِ
يَوْمَ النَّحْرِ فِي وَقْتَيْنِ . قَالَ ابْنُ جَمَاعَةَ بَعْدَ أَنْ أوردَ أَحَادِيثَ وَهُوَ مُقْتَضَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ

(الرابع) اختلف العلماء في يوم الحج الأكبر ، فالصحيح أنه يوم النحر ، لأنَّ مُعْظَمَ أَعْمَالِ الْمَنَائِكِ فِيهِ ، وَقِيلَ هُوَ يَوْمُ عَرَفَةَ ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ . وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُ الْحَجُّ الْأَكْبَرُ مِنْ أَجْلِ قَوْلِ النَّاسِ الْعِمْرَةُ الْحَجُّ الْأَصْفَرُ .

(قوله يانين) الأفتح يانها .

(قوله من أجل قول الناس إلخ) تسمية العمرة حجاً أصفر ورد عنه  فكان ينبغي إضافة ذلك إليه :

(الفصل الثامن فيما يفعله بنى في أيام التشريق ولياليها)

أَيَّامُ التَّشْرِيقِ هِيَ الثَّلَاثَةُ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ ، سُمِّيَتْ بِهِ لِأَنَّ النَّاسَ يُشْرِقُونَ فِيهَا لَحُومَ الْهَدَايَا وَالضَّحَايَا أَيْ يَنْشُرُونَهَا فِي الشَّمْسِ وَيُقَدِّدُونَهَا . وَهَذِهِ الْأَيَّامُ الثَّلَاثَةُ هِيَ الْأَيَّامُ الْمُدَوَّدَةُ ، وَأَمَّا الْأَيَّامُ الْمَطْلُومَاتُ فَهِيَ الْعَشْرُ الْأَوَّلُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ يَوْمُ النَّحْرِ مِنْهَا وَهُوَ آخِرُهَا .

ثُمَّ يَتَعَلَّقُ بِأَيَّامِ التَّشْرِيقِ مَسَائِلٌ :

(الأولى) يُبْنَى أَنْ تَبْنِيَ بِمَعْنَى فِي لَيَالِيهَا . وَهَلْ هَذَا الْمَبْنِيُّ وَاجِبٌ أَمْ سُنَّةٌ ، فِيهِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَظْهَرُهُمَا أَنَّهُ وَاجِبٌ ، وَالثَّانِي سُنَّةٌ ، فَإِنْ تَرَكَهُ جَبْرًا بَدَمَ . فَإِنْ قَلْنَا لِلْمَبْنِيِّ وَاجِبٌ فَالْدَّمُ وَاجِبٌ ، وَإِنْ قُلْنَا سُنَّةٌ فَالْدَّمُ سُنَّةٌ . وَفِي قَدَرِ الْوَاجِبِ مِنْ هَذَا الْمَبْنِيِّ قَوْلَانِ أَصَحُّهُمَا مُعْظَمُ اللَّيْلِ ، وَالثَّانِي الْمُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ حَاضِرًا بِهَا عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ . وَلَوْ تَرَكَ الْمَبْنِيَ فِي اللَّيَالِي الثَّلَاثِ جَبْرًا بَدَمَ وَاحِدٍ ، وَإِنْ تَرَكَ لَيْلَةً فَلَا صَحَّحَ أَنَّهُ يَجْزِيهَا بِسَدٍّ مِنْ طَعَامٍ ، وَقِيلَ بِدَرَمٍ ، وَقِيلَ بِثُلْثِ دَرَمٍ ،

(قَوْلُهُ لِأَنَّ النَّاسَ يُشْرِقُونَ) قِيلَ وَلِإِشْرَاقِ نَهَارِهَا بِنُورِ الشَّمْسِ وَلِيَالِيهَا بِنُورِ الْقَمَرِ .

(قَوْلُهُ فَإِنْ تَرَكَ) أَيْ وَلَوْ نِسْبَانًا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَقِيَاسُهُ أَنَّ الْجَهْلَ هُنَا كَالنِّسْيَانِ .

(قَوْلُهُ وَإِنْ تَرَكَ لَيْلَةً فَلَا صَحَّحَ أَنَّهُ يَجْزِيهَا بِمَدٍّ مِنْ طَعَامٍ) ظَاهِرُهُ تَعْنِي الْمَدَّ فِي اللَّيْلَةِ حَتَّى لَوْ أَرَادَ جَبْرًا بِدَمٍ كَامِلٍ لَمْ يَجْزِئْ ، وَيَحْتَمِلُ الْإِجْزَاءُ لِأَنَّ الدَّمَ إِذَا أَجْزَأَ فِي اللَّيَالِي الثَّلَاثِ فَأَوَّلَى فِي بَعْضِهَا ، وَالْمَدُّ وَإِنَّمَا وَجِبَ رَفَقًا وَمَسَاحَةً لِنَعْسِ تَبَعِضِ الدَّمِ كَمَا يَأْتِي ، بَلْ هَذِهِ الْعِلَّةُ ظَاهِرَةٌ فِي إِجْزَاءِ الدَّمِ الْكَامِلِ لِاِقْتِضَائِهَا أَنْ تُلْتَمَسَ الدَّمُ هُوَ الْوَاجِبُ أَصَالَةً ، وَحِينَئِذٍ فَلْيَجْزِ الدَّمُ الْكَامِلُ أَوَّلَى ، وَكَذَا يَقَالُ فِي حَلْقِ شَعْرَةٍ وَنَحْوِهَا وَتَرَكَ الْخِصَاءَ كَتَرَكَ اللَّيْسَةَ فِيمَا ذَكَرَهُ وَمَا يَذْكُرُهُ ، هَذَا فِي الْقَادِرِ ، أَمَّا الْعَاجِزُ فَفِيهِ اضْطِرَابٌ طَوِيلٌ بَيْنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَالَّذِي يَنْتَهِجُ لِي مِنْهُ أَنْ يَقَالُ سَيَأْتِي بِهِمْ إِنْ تَرَكَ الرِّبَّ أَوْ الْمَبْنِيَ كَدَمٍ التَّنَعُّقِ فِي كَوْنِهِ مَرْتَبًا

مقدراً بصوم عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع ، وكان قياس هذا أن لا يجوز إخراج المد في الليلة لأنه ليس من الدم ولا من الصوم ولا واجب غيرهما ، إذ دم التمتع للإطعام فيه ، وقد يجاب بأن دم التمتع الذي هو الأصل لما لم يتصور وجوب بعضه لم يكن فيه إلا دم أو صوم وأما ما ألحق به فيتصور فيه ذلك وتبعيض الدم عسر وكذا تبعيض الصوم إذ يلزم منه تكميل المنكسر فانقل بلخس آخر أخف منهما قصداً للسهولة واليسر . إذا علمت ذلك فالقياس تنزيل هذا المد منزلة ما ناب عنه وهو ثلث الدم في كونه مرتباً فلا يجوز للقادر على إخراج العدول لثلث الصوم بخلاف العاجز فيصوم أربعة أيام لأنها ثلث العشرة التي هي بدل الصوم أصالة مع جبر المنكسر لكن تلك العشرة منها ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع فيصوم ثلاثة أعشار الأربعة في الحج أى قبل رجوعه لأنها إنما وجبت بعد انقضاء حجه وسبعة أعشارها إذا رجع فالمعجل يوم وعشر يوم والمؤخر يومان وثمانية أعشار يوم فيعجل يومين ويؤخر ثلاثة أخذاً مما في الروضة أى على ضعيف فما لو استأجرا واحداً يعتمر عن أحدهما ويحج عن الآخر وأذا له في التمتع فتمتع فالدم عليهما نصفين فإذا عجزا صام كل خمسة يفرقها بنسبة الثلاثة والسبعة مع تكميل المنكسر فيصير على كل ستة لأن ثلاثة أعشار الخمسة يومان وسبعة أعشارها أربعة بتكميل المنكسر فهما لا يقال الانكسار في صوميهما لما تعين اقتضى توزيعه ما ذكر من جبر المنكسر وأما هنا فثلث ثلاثة الحج صحيح وثلث سبعة الرجوع منكسر فيكمل يصير ثلاثة فلا يزداد على الأربعة . فإن قلت فلم قلت أنه يصوم خمسة ؟ قلت لأننا نقول الواجب عليه ثلث الصوم وكل من واجبه صوم في نحو دم التمتع يلزمه إيقاع ثلاثة أعشاره في الحج وسبعة أعشاره في وطنه وذلك مع جبر المنكسر خمسة ، وإنما جبرنا الثلاثة والثلث قبل القسمة لأن الصوم لم يعهد لإيجاب بعضه فكان اللازم له أربعة ثم يلزمه قسمتها أعشاراً وبهذا يندفع النظر إلى أنها ثلاثة وثلث فتبسط أثلاثاً فيلزمه يوم في الحج وثلاثة إذا رجع ، على أنه يلزم من هذا النظر قسمة الثلاثة وحدها بالنسبة المذكورة والثلث وحده كذلك ، وحينئذ فيلزمه ستة فضلاً عن خمسة ، ويوجه بأن الثلث جنس مغاير للثلاثة فيقسم وحده وهي وحدها ويكمل المنكسر فهما وحينئذ فيلزمه ستة وذلك أوفق بالاحتياط وإن كانت الخمسة أوجه . وإذا قد اتضح لك أن هذا الذي ذكرته هو القياس الجارى على القواعد الحقيق بالاعتماد فلنشر إلى رد ما سواه فنقول قال جماعة إنما يجب المد على القادر وغيره إن اختار الدم فإن اختار الصوم فيوم أو الإطعام فصاع أخذاً مما قاله جمع واعتمده الإسنوى وغيره من أن دم الحلق مخير فيه بين الدم وإطعام ثلاثة

وإن ترك الميت ليلة المزدلفة وحدها جبراً بدم ، وإن تركها مع الليالي ، ففي لزومه مكان على الأصح ، وعلى قول دهم واحد . هذا فيمن لا عذر له ، وأما من ترك ميتاً مزدلفة أو مئذراً فلا شيء عليه ، والعذر أقسام :

أصح وصوم ثلاثة أيام . فقولهم في الشعرة مد محله إن اختار الدم فإن اختار الصوم فيوم أو الإطعام فصاع ، فكذا يقال بمثل ذلك في ترك الليلة وإن كان معها إذا كمل مرتباً لأن علة إيجاب المد في الشعرة وترك الليلة واحدة وهي عسر تبويض الدم اهـ . وهو غير سديد لأنهما وإن اتحدا فيما ذكر لكن خلف ذلك أن المد هنا ناب عن مرتب وثم ناب عن غير فأعطى كل منهما حكم ما ناب عنه فلا يحسن النظر بمجرد الاشتراك في جزء علة مع الغفلة عما خلفه ، على أن جماعة من المتأخرين كالإمام البلقيني وابن العماد وغيرهما بسطوا القول في رد ما اعتمدته الإسنوي وقالوا المعتمد إطلاق الشخين وغيرهما من أن في الشعرة مداً وإن اختار ما مر ، ومن قال إن عسر تبويض الدم اقتضى العدول للمد هنا وإن قدر على الدم فليكن عسر تبويض الصوم مقتضياً للعدول عنه عند العجز عن المد إلى صوم يوم لأنه قد يقوم مقامه في الكفارة فقد أبعد لما علمت من أن المد إنما وجب هنا على خلاف الأصل لما مر فإذا عجز عنه تعين الرجوع إلى ما هو الأصل في النيابة عن الدم وهو ثلث الصوم ، ولا نظر إلى أن صوم اليوم قد يقوم مقام المد في الكفارة لأن ذلك لمعنى آخر لا يناسب ما نحن فيه . وأيضاً فالصوم هنا ليس بعده مرتبة حتى يقال إن عسر تبويضه اقتضى الرجوع إليها بخلاف الدم فإن بعده مرتبة فاقتضى عسر تبويضه عدم وجوبه والانتقال لشيء آخر لأن الانتقال عنه مع العجز معهود ، وأما الصوم فلم يهتد في دم التمتع ونحوه الانتقال عنه ، وفي ترك الليلتين أو الحصاتين مدان فإذا عجز عنهما جاء نظير ما ذكرناه .

(قوله وإن ترك الميت ليلة المزدلفة إلخ) مبنى على وجوبه وهو الأصح كما مر وأفهم قوله مع ليالي مئذ أنه لا يجب الدم إلا إن ترك جميع لياليها الثلاث وهو كذلك ، لكن يجب الدم أيضاً بالفجر في اليوم الأول أو الثاني مع ترك ميت ليلتين لتركه جنس الميت بمنى فيهما بخلاف من لزمه ميت الليلة الثالثة بأن كان بمنى وقت الغروب فباتها مع تركه الليلتين قبلها فإنه لم يترك جنس ميت مئذ فلا يلزمه إلا مدان ، فعلم أنه لا يجوز النفر الأول إلا إن بات الليلتين الأولتين فإن ترك إحداهما امتنع خلافاً لما يفهمه ما نقله بعضهم عن المجموع لأن صواب ما هو فيه ما قلناه هنا وفيما يأتي .

أحداً : أهل سِقَايَةِ البَّاسِ ، يجوزُ لهم تركُ المبيتِ بِعَنَى وَيَسِيرُونَ إلى سَكَّةَ لاشتغالهم بالسَّقَايَةِ ، سواءَ تَوَلَّى بَنُو البَّاسِ أو غيرُهم . ولو حَدَّثَتْ سِقَايَةُ الحُجَّاجِ فَلَمَّعِم بِشأنِهَا تَرَكَ المبيتَ كِسِقَايَةِ البَّاسِ .

الثاني : رَعَاءُ الإِبِلِ ، يجوزُ لهم تركُ المبيتِ بِبُذْرِ الرَّعْيِ . فإذا رَمَى الرَّعَاءُ وأهْلُ السَّقَايَةِ يَوْمَ النَّحْرِ تَجَسَّرَ العَقَبَةُ فَلَهُمُ الخُرُوجُ إلى الرَّعْيِ والسَّقَايَةِ وتركُ المبيتِ في لَيْلٍ مَنَى جَمِيعاً ، وَلَهُمْ تركُ الرَّعْيِ في اليَوْمِ الأوَّلِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وعليهم أنْ يَأْتُوا في اليَوْمِ الثَّانِي

(قَوْلُهُ يجوزُ لهم تركُ المبيتِ بِمَنْى) أى ومزدلفة لاستوائهما في جواز ترك مبيتها في سائر الأعدار ، ولعل اقتصاره على مَنْى بعد ذكرهما أولاً لكونها محل النص وتلك مقبسة عليها .
(قَوْلُهُ لاشتغالهم بالسَّقَايَةِ) صريح كقوله الآتي لأن شغلهم يكون ليلاً ونهاراً في أن السَّقَايَةِ إنما تسقط المبيت إن احتيج إليها ليلاً وهو ظاهر . وكالاتيحايا إليها ليلاً كما هو ظاهر أيضاً ما لو كان إذا ذهب إليها لا يمكنه العود لمنى ليلاً كمعجزه عن المشى مع فقد دابة ركبها وكخوفه على محرم .

(قَوْلُهُ ولو أحدث الخ) هو المعتمد وإن أطال الإسئوى وغيره في رده .
(قَوْلُهُ رَعَاءُ الإِبِلِ) أى إبل الحاج قطعاً وكذا إبل غَسيرهم على الأصح وإن اقتضى تعليل الرافعى خلافه سواء كان الراعى مالكا أو أجيراً أم متبرعاً فيها يظهر خلافاً للزركشى أخذاً من قولهم يجوز للمتبرعة بالأرضاع القطر في رمضان بشرطه ، وشرط الراعى مطلقاً أن يتصر عليه الإتيان بها أو يخشى من فراقه لما ضياعاً إما بنحو سرقة أو جوع يضرها أو لا يتصر عنه عادة فيها يظهر أخذاً من علمهم خشية ضياع المريض بترك تعهده عنراً . وذكر الإبل قطعاً لأنها مورد النص وإلا فراهى كل حيوان محترم كذلك ، سواء أعادت منفعة على الحاج أم لا (قَوْلُهُ بعذر الرعى) ينبغى حمله على ما إذا احتاجوا إليه ليلاً أو كانوا مع الذهاب إليه لا يمكنهم المجيء إلى المبيت وإن لم يحتاجوا إليه ليلاً فلا منافاة بين هذا وفرقه الآتى بين السقااة والرعاة إذ لا فرق بينهما في الحقيقة وإن كان بينهما فرق من حيث الغالب أن السقااية محتاج إليها ليلاً غالباً بخلاف الرعى . (قَوْلُهُ أن يأتوا في اليَوْمِ الثاني الخ) ظاهره ككلام الروضة وأصلها أنه بمنع عليهم ترك رعى يومين متوالين ،

مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ قَبِرُوا عَنْ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ثُمَّ عَنْ الْيَوْمِ الثَّانِي ثُمَّ يَنْفِرُوا
وَيَسْقُطُ عَنْهُمْ رَمْيُ الْيَوْمِ الثَّالِثِ كَمَا يَسْقُطُ عَنْ غَيْرِهِمْ مَنْ يَنْفِرُ . وَتَمَّى أَقَامَ الرِّعَاءَ
يَمْنَى حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ لَزِمَهُمُ الْمَبِيتُ بِهَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ . وَلَوْ أَقَامَ أَهْلُ السَّقَايَةِ
حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَلَهُمُ الدَّهَابُ إِلَى السَّقَايَةِ بَعْدَ التَّرُوبِ لِأَنَّ شُغْلَهُمْ يَكُونُ
لَيْلاً وَنَهَاراً .

الثالث : مَنْ لَهُ عُذْرٌ بِسَبَبٍ آخَرَ كَمَنْ لَهُ مَالٌ يَخَافُ ضَيَاعَهُ لَوْ اشْتَغَلَ
بِالْمَيْتِ ، أَوْ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالٍ مَعَهُ ، أَوْ لَهُ مَرِيضٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَعَهُدِهِ ، أَوْ

وَهُوَ بِالنِّسْبَةِ لَوَقْتُ الْإِحْتِبَارِ ، أَوْ مَبْنَى عَلَى خِلَافِ مَا صَحَّحَاهُ مِنْ بَقَاءِ وَقْتِ الرَّمْيِ أَدَاءً إِلَى آخِرِ أَيَّامِ
التَّشْرِيقِ ، فَعَلِيهِ يَجُوزُ لَهَا كُفْرُهَا مِنْ لَاعْذَرِ لَهَا تَرْكُ رَمْيِ يَوْمَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ وَكَلَامُهَا هُنَا تَبَعًا فِيهِ الْبُغْوَى
الْقَائِلُ بِأَنَّ التَّدَارُكَ قَضَاءٌ وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ الْكَلَامُ هُنَا فِي تَرْكِ الْمَيْتِ مَعَ الرَّمْيِ وَثُمَّ فِي تَرْكِ الرَّمْيِ
الْمَجْرَدِ أَيْ وَلَا يَرْخُصُ لِلْمَعْذُورِ تَرْكُ رَمْيِ يَوْمَيْنِ مَعَ تَرْكِ الْمَيْتِ ثَلَاثًا يَتْرَكَ شِعَارَ النَّسْكِ بِخِلَافِ
غَيْرِ الْمَعْذُورِ فَإِنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ عَلَيْهِ تَرْكُ الْمَيْتِ جَازَ لَهُ تَأْخِيرُ يَوْمَيْنِ يَرِدُ أَنَّ جَوَازَ تَأْخِيرِ يَوْمَيْنِ إِنَّمَا هُوَ
لِكُونَ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ كَالْيَوْمِ الْوَاحِدِ بِالنِّسْبَةِ لِلْوَقْتِ فَلَا فَرْقَ فِي جَوَازِ التَّأْخِيرِ بَيْنَ الْمَعْذُورِ وَغَيْرِهِ ،
وَأَمَّا تَرْكُ الْمَيْتِ فَيَخْتَصُّ بِالْمَعْذُورِ فَجَوَازُهُ لَهُ لِلْعُذْرِ لَا يَقْتَضِي خُرُوجَ وَقْتِ أَدَاءِ الرَّمْيِ فِي حَقِّهِ ،
وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَرْكُ شِعَارِ النَّسْكِ لِأَنَّ الشِّعَارَ الْأَعْظَمَ هُنَا وَهُوَ الْمَيْتُ سَاقِطٌ عَنْهُ وَأَمَّا الرَّمْيُ
فَالْتَوْسُّعَةُ فِي وَقْتِهِ لِلْمَعْذُورِ وَغَيْرِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ شِعَارَهُ يَحْصُلُ بِأَيِّ وَقْتٍ فَعَلَّ فِيهِ . وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ
يَجُوزُ لِلْمَعْذُورِينَ وَغَيْرِهِمُ التَّدَارُكَ لَيْلاً وَنَهَاراً قَبْلَ الزَّوَالِ وَبَعْدَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ أَفْهَمْتَ عِبَارَةَ
الْبُغْوَى خِلَافَهُ لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِمَّا مَرَّ عَنْهُ (قَوْلُهُ وَتَمَّى أَقَامَ الرِّعَاءَ الْخ) أَشَارَ لِلْفَرْقِ
بِأَنَّ شُغْلَ الرِّعَاءِ يَنْقَطِعُ لَيْلاً بخِلَافِ أَهْلِ السَّقَايَةِ هِيَ غَالِباً فِيهِمَا فَإِنْ فَرَضَ احْتِيَاجَ الرِّعَاءِ لِلرَّمْيِ
أَوْ الْحَفْظِ لَيْلاً فَهَمَّ كَأَهْلِ السَّقَايَةِ كَمَا عَلَّمَ سَمَائِرُ وَهُوَ ظَاهِرٌ (قَوْلُهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَعَهُدِهِ) ذَكَرُوا فِي بَابِ
صَلَاةِ الْجُمُعَةِ أَنَّ مَنْ أَعْذَارَهَا تَمْرِيضَ قَرِيبٍ وَنَحْوِ صَدِيقٍ لَا مَتَعَهُدَ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَشْرَفْ عَلَى الْمَوْتِ

يَطْلُبُ عَبْدًا آتِياً ، أو يكونُ به مَرَضٌ يَشُقُّ مَعَهُ الْمَيْتَ ، أو نحو ذلك ، فالصحيحُ
أنه يجوزُ لهم تَرْكُ الْمَيْتِ ، ولهم أن يَنْفِرُوا بعد الغروبِ ولا شئَ عليهم .

الرابعُ : لو انتهى ليلة العيدِ إلى عَرَفَاتٍ فاشتغلَ بالوقوفِ عن مبيتِ مَزْدَلَةَ فلا
شئَ عليه وإما يؤمر بالمبيتِ المتفرغونَ ، والله أعلم .

بأن يعطى ما يحتاجه أو استثناسه به أو إشرافه على الموت وإن كان له متعهد فيهما لنضره بغيبته
عنه وتمريض أجني بخشي ضياعه بأن لا يكون له متعهد أو اشتغل متعهده بشراء الأدوية فهل يقال
بكل ذلك هنا أو يفرق بأن هذا واجب عيني وذلك واجب على الكفاية والواجب العيني محتاط
له أكثر فيه نظر والأقرب الأول. وما يطل الفرق أن الجمعة واجب عيني وقد تكرر الإن ذلك عذر
فيها أيضاً، لا يقال الجمعة لها بدل وهو الظاهر لأننا نقول المذهب خلافه بل هي صلاة مستقلة لا يدل
لها وحينئذ فيكون من الأعدار هنا أيضاً ما يمكن إثباته من أعدارها كأن يخاف من غريمه حبساً
أو ملازمة ولا بنية له تشهد بعسره أو عقوبة يرجو بغيبته العفو عنها أو يعجز عن لباس لائق به
وإن وجد سائر عورته أو تسافر رفقة أو يبحث عن ضالة يرجوها (وقد سئلت) عن نزل مكة
فدخل عليه الليل بها فنام فلم يستيقظ إلا وقد ذهب معظم الليل فهل النوم عذر هنا ؟ وأجبت أخذاً
بما تقرر بأنه إن غلبه النوم كان عذراً هنا نظير ما قالوه ثم وإلا فإن غاب على ظنه أنه يستيقظ
ويدرك معظم الليل بمعنى فلم يتفق له ذلك فلا شئ عليه وإلا لزمه الدم وأنتم لإباحة النوم له في
الأول دون الثاني نظير ما قالوه في النوم في وقت الصلاة ويأتى في النوم هنا قبل الوقت ما قالوه
ثم من الخلاف في أنه كالنوم في الوقت أم لا (قوله لو انتهى ليلة العيد إلى عرفات إلخ) قيده
الزركشي بما إذا لم يمكنه العود بمزدلفة ليلاً وإلا وجب جمعاً بين الواجبين وهو ظاهر بخلاف قوله
إن كلام المصنف يؤخذ منه عدم اشتراط الترتيب بين مبيت مزدلفة والوقوف لأن كلام المصنف
يشمل من مر بمزدلفة قاصداً عرفة ولو لم يجب الترتيب لاكتفى بمروره فلم يصح إطلاق قوله لا اشتغل
بالوقوف عنه . ونقل الرافعي عن القفال أن من أعدار ترك مبيت مزدلفة الاشتغال بالإفاضة لطواف
الركن بعد نصف الليل وأن الإمام نظر فيه بأن من ينتهي إلى عرفة ليلاً مضطراً لترك المبيت
بخلاف المقيض إلى مكة لكن وافق القفال صاحب التقريب ونقله الماوردي عن مقتضى النص
ومع ذلك فالنظر الذي أبداه الإمام ووافقه عليه الإسنوي ظاهر فالأوجه الذي يقتضيه النظر
أنه ليس بعذر لكن المقول الأول ويؤيده ما في الأم من أنه لو لم يطق طواف الإفاضة يوم

(المسئلة الثانية) يجب أن يرمى في كل يوم من أيام التشريق
الجرات الثلاث كل جرة بسبع حصيات ، فيأخذ إحدى وعشرين حصاة
فيأتي الجرة الأولى وهي تلى متجدد الخيف وهي أولهن من جهة عرفات
وهي في نفس الطريق الجادة فيسأنيها من أسفل منى ويصدق إليها ويعلوها حتى
يكون ما عن يساره أقل مما عن يمينه ، ويستقبل القبلة ثم يرميها بتبع
حصيات واحدة واحدة ويكبر عقب كل حصاة كما سبق في رمى جرة
العقبة يوم النحر ، ثم يتقدم عنها وينحرف قليلاً ويعملها في قفاه ويقف في
موضع لا يصيبه المتطأير من النصى الذى يرمى به ويستقبل المسئلة
ويحمد الله تعالى ويكبر ويهلل ويسبح ويدعو مع حضور القلب وخشوع

النحر فاشتغل به حتى كان أكثر ليله بمكة لم يكن عليه فدية . نعم قياس ما مر عن الزركشى
أنه لو أمكنه العود لمزدلفة ليلاً لزمه هنا أيضاً . ومن أذار ترك بيت مزدلفة وكذا منى
فما يظهر خوف مجيء حيض يمتد لرحيل الرفقة فيتعذر طواف الإفاضة فتتضرر ببقاء
الإحرام بل هذا أولى من بعض أذار ذكروها . ثم رأيت ما قدمته عن الأم وصرح فيه
والقموى نقل عن الماوردى أن من أذار بيت ليل منى أن تكون المرأة حاضت وبتعين
تأويله بحمله على ما ذكرته وإلا فظاهره مشكل . ثم الأذار مسقطه للإثم وليست محصلة
لفضل ما فات على المذهب الذى مشى عليه المصنف وغيره فى ترك الجماعة وعلى ما اختاره
كثيرون وصرائح السنة تشهد له . يحصل ذلك أيضاً :

(قوله ويكبر عقب كل حصاة) مر ما فيه وأن المتمد أن يكبر مع كل حصاة وقد
يكفى تأويل قوله عقب بأن المراد عقب إرادة الرى بها ، ويؤيد التأويل قوله كما سبق فى
جرة العقبة إذ السابق ثم المعية وحماه على بيان كيفية التكبير فقط قصر له بغير دليل .

(قوله وينحرف قليلاً) أى لجهة يساره لأنه الأقرب إلى تحصيل التقدم عليها بدليل
قوله فى الثانية إلا أنه لا يتقدم عن يساره كما فعل فى الأولى أى لخشية السقوط من تلك

الْبَوَارِجَ وَيَمْكُثُ كَذَلِكَ قَدَرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ نَحْمُ بِأَيِّ الْجَمْرَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ الْوُسْطَى وَيَصْنَعُ فِيهَا كَمَا صَنَعَ فِي الْأُولَى، وَيَقِفُ لِلدَّعَاءِ كَمَا وَقَفَ فِي الْأُولَى إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ عَنْ يَسَارِهِ كَمَا فَعَلَ فِي الْأُولَى لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ فِيهَا بَلْ يَتَرُكُهَا يَمِينًا وَيَقِفُ فِي بَطْنِ السَّبِيلِ مُنْقَطِعًا عَنْ أَنْ يُصِيبَهُ الْحَصَى ، نَحْمُ بِأَيِّ الْجَمْرَةِ الثَّالِثَةِ وَهِيَ جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ الَّتِي رَمَاهَا يَوْمَ النَّحْرِ فَيَرِيهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا لِلدَّعَاءِ .

(وَالْوَاجِبُ) مِمَّا ذَكَرْنَاهُ أَصْلُ الرَّمْيِ بِصَفَتِهِ السَّابِقَةِ فِي رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، وَهُوَ أَنْ يَرْمِيَ بِمَا يُسَمَّى حَجْرًا وَيُسَمَّى رَمِيًّا .

(وَأَمَّا الدَّعَاءُ) وَغَيْرُهُ مِمَّا زَادَ عَلَى أَصْلِ الرَّمْيِ فَسَنَّةٌ لَا نَحْمُ عَلَيْهِ فِي تَرَكِهِ لَكِنْ فَاتَتْهُ الْفَضِيلَةُ . وَيَرْمِي فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ كَمَا رَمَى فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ . وَيَرْمِي فِي الثَّلَاثِ كَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَنْفِرْ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي .

(الثَّالِثَةُ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ كُلَّ يَوْمٍ لِلرَّمْيِ .

النَّاحِيَةِ الْمَرْتَفَعَةِ هُنَاكَ . قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَنَّهَا عَلَى أَكْمَةٍ ، وَلَعَلَّ هَذَا بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ وَيَتْرَكَ هَذِهِ الْجَمْرَةَ خَلْفَهُ مِنْ نَاحِيَةِ يَمِينِهِ .

(قَوْلُهُ قَدَرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ) أَيُّ بِالنِّسْبَةِ لِلْقِرَاءَةِ الْمَعْتَدَلَةِ فِيهَا يَظْهَرُ . وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَا ضَرَرَ لَهُ أَوْ لغيرِهِ بِوُقُوفِهِ ثُمَّ .

(قَوْلُهُ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا لِلدَّعَاءِ) أَيُّ لَا فِي يَوْمِ النَّحْرِ وَلَا فِيهَا بَعْدَهُ لِضَيْقِ مَحَلِّهَا فَيَضُرُّ بغيرِهِ لَكِنْ هَذَا بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ عَلِلَ بِالتَّفَاوُلِ بِالْقَبُولِ مَقَارِنًا لِقِرَاغِهِ مِنْهَا لَمْ يَبْعُدْ .

(قَوْلُهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ كُلَّ يَوْمٍ لِلرَّمْيِ) ظَاهِرُهُ كِكَلَامِ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا جَوَازُ تَقْدِيمِهِ عَلَى الزَّوَالِ وَهُوَ ظَاهِرٌ . فَمَا بَحْثُهُ الزَّرْكَشِيُّ مِنْ تَبْعِيَّتِهِ لِلرَّمْيِ فِي مَنْعِ تَقْدِيمِهِ عَلَى الزَّوَالِ مُرَدُّودٌ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ التَّبَعِيَّةِ الْإِتِّحَادُ فِي الْوَقْتِ ، أَلَا تَرَى إِلَى غَسْلِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ ، وَنَقْلِ

(الرابعة) لا يَصَحُّ الرَّمْيُ في هذه الأيام إلاَّ بعدَ زوالِ الشَّمْسِ وبقِي وقته إلى غروبها ، وقيلَ يَبْقَى إلى طُلُوعِ الفجرِ ، والأوَّلُ أصَحُّ .

(الخامسة) يُسْتَحَبُّ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ أَنْ يُقَدَّمَ الرَّمْيُ على صَلَاةِ الظُّهْرِ ثمَّ يَرْجِعَ فَيُصَلِّيها ، نصَّ عليه الشافعيُّ رحمه الله تعالى ، ويدُلُّ عليه حديثُ ابنِ عمرَ رضي الله عنهما في صحيح البخاري قال : كنَّا نَحْتَجِّنْ فإذا زالتِ الشمسُ رَمَيْنَا .

(السادسة) المددُ شَرْطٌ في الرَّمْيِ ، فيرمى كلُّ يومٍ إحدى وعشرين حصاةً إلى كلِّ جِعرَةٍ سبعِ حصَّياتٍ ، كلَّ حصاةٍ برميةٍ كما تقدَّم .

(السابعة) التَّرتِيبُ بينَ الجِراتِ شَرْطٌ ، فَيَبْدَأُ بِالْجِعرَةِ الأولى ، ثمَّ يرمى الوُسْطَى ، ثمَّ جِعرَةَ الْعَقَبَةِ ، ولا يُجْزِئُهُ غَيْرُ ذَلِكَ ، وَلَوْ تَرَكَ حَصَاةً لم يَدْرٍ مِنْ أَيْنَ تَرَكَهَا جَعَلَهَا مِنَ الأولى فيلْزِمُهُ أَنْ يرمىَ إِلَيْهَا حَصَاةً ثمَّ يرمىَ الْجِعرَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ .

ابن جماعة عن الشافعية أنه يسن أن يكون بعد الزوال ينبغي حمله على أن ذلك أكمل كما أن غسل الجمعة يدخل بالفجر وتقريبه من ذهابه أفضل ، وحينئذ فالذي يتجه أنه يدخل بالفجر كغسل الجمعة بجامع أن كلا لما يفعل بعد الزوال ، وبه يتجه أيضاً أن غسل عرفة كذلك كما مر .

(قوله لا يصح الرمي إلخ) أي الرمي الذي هو أداء لما يأتي .

(قوله وبقى وقته) أي وقته الاختياري وإلا فوقت أدائه ممتد إلى آخر أيام التشريق على المعتد .

(قوله أن يقدم الرمي على صلاة الظهر) أي إن اتسع الوقت بحيث يبقى منه بعد الرمي ما يسع الصلاة جميعها لا قدر ركعة فقط وإلا حرم كما يعلم من كلامهم في باب الصلاة .

(قوله فيرميه ليلاً) نبح فيه ابن الصلاح وغيره كان الصباغ ونقله عن نص الأم

(الثامنة) الْمَوَالِدُ بَيْنَ رَمَضِي الْجَبَرَاتِ وَرَمَاطِ الْجَمْرَةِ الْوَاحِدَةِ سُنَّةٌ عَلَى الْأَصَحِّ وَقِيلَ وَاجِبَةٌ .

(التاسعة) إِذَا تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الرَّمْضِيِّ نَهَارًا فَلَا ضَحَّ أَنَّهُ يَتَذَرَكُهُ فَرَمِيزٌ لَيْلًا أَوْ فَمَا بَقِيَ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ سِوَاهُ تَرَكَهُ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا ، وَإِذَا تَدَارَكَهُ فِيمَا فَلَا ضَحَّ أَنَّهُ آدَاءٌ لَا قَضَاءَ . وَإِذَا لَمْ يَتَذَرَكْهُ حَتَّى زَالَتِ الشَّمْسُ مِنْ

ونص عليه في الإملاء أيضاً . وقول الإسنوي كالشرح الصغير تبعاً للإمام يمتنع ليلاً وقبل الزوال ضعيف .

(قوله أَوْ فَمَا بَقِيَ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ) أى ولو قبل الزوال كما جزم به في الروضة والمجموع كالعزيز وتبعهما السبكي وزاد وإن قلنا إنه قضاء وغيره لأن جملة أيام منى بلياليها كوقت واحد بالنسبة للتأخير لا للتقديم إذ لا يجوز تقديم رى يوم واحد على زواله قولاً واحداً كما صوبه في الروضة والمجموع قال وبه قطع الجمهور تصريحاً ومفهوماً واعتمده السبكي ونص الإملاء والبويطى يؤيده ومن ثم اعتمده الأذرعى أيضاً ورد على الإسنوي اعتماد جواز تقدمه وإن نقله الإمام عن الأئمة . وقول ابن عمر رضى الله عنهما كنا نتجنب فإذا زالت الشمس رمينا محمول بقرينة سياقه على غير المتدارك .

(قوله فَلَا ضَحَّ أَنَّهُ آدَاءٌ) يفهم منه جواز تأخير رى يوم أو يومين إلى ما بعدهما وسيصرح به بعد قوله وقت اختيار وفضيلة وذكر مثله في الروضة والمجموع وهو شامل لرى يوم النحر وغيره : وميل السبكي والأذرعى وابن النقيب إلى حرمة تأخيرها وإن كان آداء فيه نظر لأن الأصل في الأداء الجواز إلا لعارض ، بل كلام المجموع صريح في رده حيث قال نقلاً عن الروياني وغيره لا يرخص للرعاة في ترك رى جمرة العقبة يوم النحر ولا في تأخير طواف الإفاضة عن يوم النحر فإن أخره عنه كان مكروهاً كما لو أخره غيرهم لأن الرخصة إنما وردت لهم في غير هذا ، فقولهم كان مكروهاً كما لو أخره غيرهم صريح في عدم الحرمة وحمله على كراهة التحريم لا دليل عليه ، وبه يعلم أن معنى قوله لا يرخص أى لا يصير مباحاً بلا كراهة .

(قوله فَلَا ضَحَّ أَنَّهُ يَجِبُ التَّرْتِيبُ) تقييده هنا بما بعد الزوال ليس منافياً لإطلاقه في هذا الكتاب وجوب الترتيب كما توهمه الإسنوي لتصريحه بأن رى كل يوم لا يندخل إلا

اليوم الذي يليه فالأصح أنه يجب عليه الترتيب ، فيرمى أولاً عن اليوم الثالث ثم عن الحاضر ، وهكذا لو ترك يوم العيد رمى جمرة العقبة فالأصح أنه يتداركه في الليل وفي أيام التشريق ويشترط فيه الترتيب فيقدمه على رمى أيام التشريق ويكون أداءه على الأصح ، وإذا قلنا بالأصح أن المتدارك أداء لا قضاء كان تعيين كل يوم للمقدار للمأمور به وقت اختياره وفضيلة كأوقات الاختيار للصلاة .

(واعلم) بأنه يفوت كل الرمي بأنواعه بخروج أيام التشريق من غير رمى ولا يؤدي شيء منه بعدها لا أداء ولا قضاء ، ومتى تدارك فرمى في أيام التشريق فإنها أو فاتت يوم النحر فلا دم عليه ، ولو نفر من منى يوم النحر أو يوم القر أو يوم النفر الأول ولم يرم .

بالزوال ويجوز التدارك قبله فكيف يتعقل ترتيبه حيثذ بين ما دخل وقته وما لم يدخل ، فعمل أن إطلاق غيره ما هنا محمول عليه ، وبني على وجوب الترتيب أنه لو رمى الجمرات كلها عن يومه وعليه رمى أمسه وقع عن أمسه كما لو طاف أو رمى عن غيره وعليه رمى أو طواف فإنه يقع عن نفسه لأنه قصد جنس الرمي بخلاف ما لو لم يقصد الرمي بالكلية فظير ما مر في قصد الطواف عن الغير وتحصيل نحو آبق وأنه لو رمى إلى كل جمرة أربع عشرة حصاة سبعا عن أمسه وسبعا عن يومه لغا ما عن يومه لأنه لم يكمل رمى أمسه كما مر في رمي النائب .

(قوله) فالأصح أنه يتدارك في الليل (مر الجمع بينه وبين قوله إن رمى جمرة العقبة لا يمتد تلك الليلة بأن المراد لا يمتد وقته الاختياري .

(قوله) ولو نفر من منى يوم النحر إلخ (حاصل المعتمد في هذه المسئلة أخذاً من كلام الشيخين وغيرهما أن من نفر قبل وقت النفر الأول ثم عاد قبل غروب يوم النفر الأول وتدارك ما عليه أجزأه سواء عاد يوم نفره أو ثانياً أم ثالثاً بأن كان نفر يوم النحر فلا شيء عليه حيثذ من جهة الرمي وإن لزمه فدية من جهة المبيت ، وعلى ذلك يحمل قول المصنف ولا دم عليه ، فلم أن قوله ثم عاد قبل غروب الشمس من اليوم الثاني مراده به الثاني من

أيام التشريق وهو يوم النفر الأول ، وأما إذا نفر يوم النفر الأول ففيه تفصيل ذكره في المجموع عن الإمام واستحسنه كما قاله الإسنوي والولي العراقي ، فالقول بأنه ذكره وذكر كلاً للمواردى ولم يرجح إحدى المقالتين وهم وحاصله أنه تارة ينفر بعد الزوال وقبل الرمي ولولحظة وحينئذ فإن غربت الشمس قبل عودته لمنى فاته الرمي فلا يتداركه ويلزمه الفدية ولا حكم لميته لو عاد بعد الغروب وبات حتى لو رمى في يوم النفر . الثاني لم يعتد برميته لأنه بنفريه مع عدم عودته قبل الغروب أعرض عن منى والمناسك ، وإن لم تغرب الشمس فأقوال أحدها ينقطع الرمي ولا ينفعه العود . ثانيها يتعين عليه العود والرمي ما لم تغرب فإن غربت تعين الدم وهو الذى يظهر عندى ترجيحه وعليه فإذا غربت وهو بمنى لزمه المبيت ورمى الغد . ثالثها يتخير بين الرجوع والرمي وإقامة دم . رابعها إن عاد في النفر الأول قبل الغروب فرمى لم يقع موقعه بخلاف الثاني فإنه يقع موقعه وتارة ينفر قبل الزوال وحينئذ فإن عاد قبله أيضاً فلا أثر لنفريه وبعد الغروب فقد انقطعت العلائق وإن كان خروجه قبل وقت الرمي أو عاد بينهما رمى واعتد برميته وله النفر قبل الغروب اهـ وتارة ينفر بعد الغروب وحينئذ فلا يسقط عنه المبيت ولا رمى الغد بل يجب عليه العود ما لم تغرب شمس آخر أيام التشريق فيما يظهر . والفرق بينه وبين ما يأتى غير خفى على المتأمل . فعلم مما تقرر أن شرط نفريه الجائز الذى لا تبعه عليه بعده أن ينفر في اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال والرمي وقبل الغروب وأنه حيث لم يعتد بنفريه قبل الغروب لا يسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ولا رمى يومها ثم إن عاد قبل الغروب ورمى ونفريه قبله سقطاً أو بعسده فلا بل يستقر الدم وإن عاد كما علم مما مر واقضاه كلام الروضة ، فقول السبكي يجب عليه العود ما لم تنقضى أيام التشريق تبع فيه المواردى ، وقد علمت أنه في المجموع استحسن مقابله وكلام الروضة أيضاً برده ثم رأيت نص الإمام ولفظه كما حكاه القاضى أبو الطيب إذا تعجل في يومين فنفر ثم ذكر أنه ترك رمى اليوم الثانى أو بعضه فاستحب له أن يرجع ويرمى لأن وقت الرمي باق ولا يجب عليه ذلك وسواء رجع أو لم يرجع فإن الدم ثابت في ذمته اهـ المقصود منه . فقله ولا يجب صريح في رد كلام السبكي وقوله وسواء إلخ يحمل على رجوعه بعد الغروب لما علمت من كلام الإمام وحينئذ فهو أيضاً صريح في عدم الوجوب إذ لا فائدة له إلا سقوط الدم وهو لا يسقط بذلك . وقول الإمام فقد انقطعت العلائق ظاهر في أنه لا شيء عليه بالكيفية ، ويدل له تعليقه بقوله لأن استدأته الخروج إلى غروب الشمس حلت محل إنشاء الخروج بعد الزوال وهو مشكل ، ومن ثمة خالفه الشريف العمرانى من أصحابنا فقال لو نفر قبل الزوال لم يسقط عنه مبيت تلك الليلة ورمى يومها ورجعه المحب الطبري والزرکشى

ثمَّ عادَ قبلَ غروبِ الشمسِ مِنَ اليومِ الثانيَ فَرَمَى أَجْزَاءَهُ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ ، وَمَتَى فَاتَ الرَّمَى وَلَمْ يَتَذَرَكُهُ حَتَّى خَرَجَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَجَبَ عَلَيْهِ جَبْرُهُ بِالْدمِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَتْرُوكُ ثَلَاثَ حَصَايَ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ جَمِيعَ رَمَى أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَيَوْمَ النَّحْرِ لَزِمَهُ دَمٌ وَاحِدٌ عَلَى الْأَصَحِّ . وَإِنْ تَرَكَ حَصَاةً وَاحِدَةً مِنَ الْجَبْرِ الْأَخِيرَةِ فِي الْيَوْمِ الْأَخِيرِ لَزِمَهُ مَدٌّ مِنْ طَعَامٍ عَلَى الْأَظْهَرِ ، وَفِي حَصَايَيْنِ مَدَّانٍ .

ويؤيده قول العزيز والمهاج شرط النحر الأول أن يقع بعد الرمي ومقتضاه منعه قبل الزوال بالأولى . وقول الروضة لوفري يوم النحر الأول قبل الرمي ثم عاد ورمى قبل الغروب أجزاءه ولا دم إذ مفهومه أنه لو لم يعد لزمه وسببه عدم صحة نفره الشامل لما قبل الزوال وما بعده ، ووجهه أن نفره غير جائز فهو كنفريه بعسد الزوال وقبل الرمي ، وقد صرح الإمام فيه بما مر من أنه يجب عليه العود ولا يعتد بنفريه ، فإن فرق بأن ذاك دخل وقت رميه بخلاف هذا ، قلنا يلزمه أن من نحر اليوم الأول من أيام التشريق واستدام الخروج إلى غروب شمس الثاني لاشيء عليه وقد صرح هو أيضاً بخلافه ، ثم ما قاله العمراني لا ينافي ما ذكرته في رد كلام السبكي إذ لا يلزم من عدم السقوط وجوب العود بعسد الغروب لأنه يكفي فيه وجوب الدم إن لم يعد قبله . وإذا تأملت ما حملت عليه قول الإمام وسواء إلخ علمت رد قول الأذرعى والزركشي أن الذي نص عليه في الأم في هذه المسئلة ومثلى عليه القاضي أبو الطيب والشيخ أبو محمد أنه وإن رجع قبل الغروب فالدم باق في ذمته وأن المصنف لم يطلع على ذلك بل جعله الخلاف وجهين اهـ . وعلى تسليم أن كلام الأم على ظاهره فقد اطلع عليه لأنه هو عين قول الأول من الأقوال السابقة التي حكاهما في المجموع عن الإمام فقد اطلع عليه وعلى ما يخالفه من كلام الشافعي وإن عسر كالأرقمى في الروضة بأن الخلاف وجهان .

(قوله أو جميع رمى أيام أيام التشريق ويوم النحر) ما ذكره فيه هو المعتمد وفارق ترك ميت مزدلفة مع منى بأن ذلك فيه ترك زمانين ومكانين وهذا فيه ترك زمانين فقط مع جواز تدارك يوم النحر في أيام التشريق .

(قوله من الجمرة الأخيرة) احتز به عما لو تركها من إحدى الجمرتين الأولتين في أى يوم كان أو من الأخيرة في رمى يوم النحر على المنقول المعتمد لأن حكمه في التدارك حكم ما بعده أو من النحر الأول لمن لم ينفره فإنه يلزمه بتركها في إحدى هذه الصور دم

(العاشرة) قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : الْجَمْرَةُ مُجْتَمِعُ الْحَصَى لَا مَا سَلَّ بَيْنَ الْحَصَى ، فَتَنْ أَصَابَ مُجْتَمِعُ الْحَصَى بِالرَّمَى أَجْزَأُهُ ، وَمَنْ أَصَابَ سَائِلَ الْحَصَى الَّذِي لَيْسَ هُوَ بِمُجْتَمِعٍ لَمْ يُخْزِرْهُ . وَالْمُرَادُ مُجْتَمِعُ الْحَصَى فِي مَوْضِعِهِ الْمَعْرُوفِ وَهُوَ الَّذِي كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَوْ حَوَّلَ وَرَمَى النَّاسُ فِي غَيْرِهِ وَاجْتَمَعَ فِيهِ الْحَصَى لَمْ يُخْزِرْهُ .

(الحادية عشرة) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْمِيَ فِي الْيَوْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ مَاشِئاً ، وَفِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ رَاكِباً ، لِأَنَّهُ يَنْفِرُ فِي الثَّالِثِ عَقِبَ رَمْيِهِ فَيَسْتَمِرُّ عَلَى رُكُوبِهِ .

لوجوب الترتيب بين الجمرات كما مر فيطلب ما بعده حتى يأتي به . وقوله لزمه تقدم ما فيه مبسوطاً في ترك ليلة فراجعه .

(قَوْلُهُ الْجَمْرَةُ مُجْتَمِعُ الْحَصَى) حُدِّدَ الْجَمَالُ الطَّبَرِيُّ بِأَنَّهُ مَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَصْلِ الْجَمْرَةِ ثَلَاثَةُ أَذْرَعٍ فَقَطْ ، وَهَذَا التَّحْدِيدُ مِنْ تَفْقَهُهُ وَكَأَنَّهُ قَرَّرَ بِهِ مُجْتَمِعُ الْحَصَى غَيْرَ السَّائِلِ وَالْمُشَاهِدَةِ تَوْيْدُهُ فَإِنْ مُجْتَمِعُهُ غَالِباً لَا يَنْقُصُ عَنْ ذَلِكَ :

(قَوْلُهُ وَالْمُرَادُ مُجْتَمِعُ الْحَصَى الْخ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُجْتَمِعَ الْحَصَى الْمَعْنُودُ الْآنَ بِسَائِرِ جَوَانِبِ الْجَمْرَتَيْنِ الْأَوَّلَتَيْنِ وَتَحْتَ شَاخِصِ جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ هُوَ الَّذِي كَانَ فِي عَهْدِهِ ﷺ وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ إِذْ الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ حَتَّى يَعْرِفَ خِلَافَهُ . وَقَدْ يُوْثِدُ ذَلِكَ قَوْلُ الْجَمَالِ الطَّبَرِيِّ لَا يَشْتَرُطُ لَصْحَةُ الرَّمَى أَنْ يَكُونَ الرَّامِي فِي مَكَانٍ مَخْصُوصٍ ، نَعَمْ مَرَّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الرَّمَى مِنْ وَرَاءِ جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ . وَمَقْتَضَى كَلَامِ الْمَصْنُفِ وَقَوْلُ الْحَبِطِ الطَّبَرِيِّ فِيمَا مَرَّ عَنْهُ فِي إِصَابَةِ الْعِلْمِ الْمَنْصُوبِ لِأَنَّهُ قَصْدُ بَرْمِيهِ غَيْرِ الرَّمَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلشَّخْصِ سَطْحٌ أَوْ فِيهِ طَاقٌ فَاسْتَقَرَّتِ الْحَصَاةُ فِيهِ أَوْ أُزِيلَ بِالْكَلْبَةِ وَاسْتَقَرَّتْ فِي مَوْضِعِهِ لَمْ يَخْزِرْ وَهُوَ ظَاهِرٌ .

(قَوْلُهُ وَفِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ رَاكِباً) هُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي الْإِمْلَاءِ وَنَصَّهُ فِي الْأَمِّ عَلَى مَا يَوْمُهُ اخْتِصَاصُ الرُّكُوبِ بِجَمْرَةِ الْعَقْبَةِ فَقَطْ مَوْجُودٌ بِقَرِينَةِ نَصِّهِ الْأَوَّلِ . وَمَقْتَضَى تَعْلِيلِ الْمَصْنُفِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي الرُّوْضَةِ أَيْضاً نَدْبَ الرُّكُوبِ عِنْدَ النَّفْرِ الْأَوَّلِ أَيْضاً وَهُوَ ظَاهِرٌ . وَرَوَى النَّبَهِيُّ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَرْمِي فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ مَاشِئاً ذَاهِباً وَرَاجِعاً وَمَحْصَهُ التَّرْمِذِيُّ لَكِنْ فِي بَعْضِ رَوَاتِهِ مَقَالٌ قِيلَ وَلَهُ عَاضِدٌ

(الثانية عشرة) يُسْتَحَبُّ لَهُ الْإِكْتَارُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ الْخَلِيفِ وَأَنْ يُصَلِّيَ أَمَامَ النَّارَةِ عِنْدَ الْأَحْجَارِ الَّتِي أَمَامَهَا ، قَدْ رَوَى الْأَزْرَقِيُّ أَنَّهُ مَصْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَنُسْتَحَبُّ أَنْ يُحَافِظَ عَلَى صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِيهِ مَعَ الْإِمَامِ فِي الْفَرَائِضِ . وَقَدْ رَوَى الْأَزْرَقِيُّ فِي فَضْلِ مَسْجِدِ الْخَلِيفِ وَالصَّلَاةِ فِيهِ آثَارًا .

فهو حسن امره . وعلى كل فهو إما حسن أو ضعيف فيكون حجة في نذب المشي خلاف مامشوا عليه لما قام عندهم ؛ وكأنهم فهموا من قول الراوى ذاهباً وراجعاً اختصاص ذلك بغير يوم النفر لأن يوم النفر لا رجوع فيه ويكون التعبير حينئذ بالأيام الثلاثة لبيان مطلق الرمي لا بقيد كونه مع الركوب أو المشي وحكمته إفادة أنه ﷺ لم يكن ينفر النفر الأول بل كان يتأخر إلى النفر الثاني ولا يصح الجواب عنه بقياس الركوب آخرأ على الركوب يوم النحر لأن ذلك بمجرده لا يقتضى رد الحديث خصوصاً وقد حسن سنده أوصح (قوله أمام المئارة عند الأحجار التي أمامها) المراد بها المئارة المتصلة بالقبة المستجدة بالمسجد سنة أربع وسبعين وثمانمائة التي وسط المسجد لا المئارة التي على بابه ، ومحراب هذه القبة هو محل تلك الأحجار التي كانت أمام المئارة ، وبقرتها قبر آدم ﷺ كما أخرجه أبو سعيد في شرف النبوة (قوله ويستحب أن يحافظ الخ) أى لخبر الترمذى وابن حبان في غير صحيحه عن يزيد شهدت الصلاة مع النبي ﷺ في حجة الوداع فصليت معه الصبح بمسجد الخليف الحديث . وأخرج أبو سعيد كالأزرقى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه صلى فيه سبعون نبياً . وعن مجاهد خمسة وسبعون ، وأنه قال فإن استطعت أن لا تفوتك الصلاة فيه فافعل . وعن عطاء عن أبي هريرة لو كنت من أهل مكة لأثبت منى كل سبت . فقيه إشعار بشرفها ولا يؤخذ منه نذب ذلك لأنه متوقف على صحته عن أبي هريرة وأن ذلك لا يقال من قبل الرأى ، فمن أخذ ذلك منه مع الغفلة عما ذكرته فهو جاهل ضال ، كيف وقد ترتب على ذلك من المفاصد الواقعة في السبب المشهور بمنى مما يتعين على كل ذى قدرة السعى في إزالته وكف من يغرى العامة به من الذهاب إليه معتلاً بقصد الزيارة والبركة وغافلاً عما وقع فيه من الإعانة على المعصية وإيقاع غيره في الضلال والهلكة : ومن المواضع المشهورة بمنى الغار الذى صح أن المرسلات أنزلت على النبي ﷺ فيه . قال الطبرى وهو مشهور بمنى خلف مسجد الخليف في نحو الجبل مما يلي اليمن كذلك يؤثره الخلف عن السلف . والسرحة التي بين الأخشين من منى لخبر مالك

(الثالثة عشرة) يَنْقُطُ رَمِيَّ الْيَوْمِ الثَّالِثِ عَمَّنْ نَفَرَ الْأَوَّلَ وَهُوَ الْيَوْمُ

الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَهَذَا النَّفَرُ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فَالتَّأْخِيرُ إِلَى الْيَوْمِ الثَّالِثِ

أَفْضَلُ . وَمَنْ أَرَادَ النَّفَرَ الْأَوَّلَ نَفَرَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَلَا يَرْمِي فِي الْيَوْمِ

الثَّانِي عَنْ الثَّالِثِ ، وَمَا بَقِيَ مَعَهُ مِنْ حَصَى الْيَوْمِ الثَّالِثِ أَوْ غَيْرِهِ إِنْ شَاءَ طَرَحَهُ

وَإِنْ شَاءَ دَفَعَهُ إِلَى مَنْ لَمْ يَرْمِ . وَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ النَّاسُ مِنْ دَفْنِهِ فَقَالَ أَصْحَابُنَا

لَا يُعْرَفُ فِيهِ أَثَرٌ . وَلَوْ لَمْ يَنْفِرْ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَهُوَ بَعْدُ فِي مِثْقَلِ لِمَمَةِ الْمَبِيتِ

بِهَا وَالرَّمْيُ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ نَهْيٌ .

وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُمَا عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا كُنْتَ بَيْنَ الْأَخْشَبَيْنِ مِنْ مِثْقَلِ لِمَمَةٍ وَنَفَخَ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ فَإِنْ هُنَاكَ وَادِيًا يُقَالُ لَهُ وَادِي السَّرَرِ بِهِ سَرَحَةٌ سَرَحَتُهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا أَيْ قَطَعَتْ سَرَحَهُمْ تَحْتَهَا عَقَبُ الْوَلَادَةِ . وَالسَّرَرُ مِثْلُ السَّيْنِ جَمْعُ سَرَةٍ وَهِيَ الْبَاقِي بَعْدَ الْقَطْعِ . وَمَسْجِدُ كَبِشَ إِسْمَاعِيلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَدْ أُخْرِجَ الْأَزْرَقُ أَنْ الْكَبِشَ هَبَطَ مِنْ ثَبِيرٍ عَلَى الْعَرَقِ الْأَبْيَضِ الَّذِي عَلَى بَابِ شَعْبٍ عَلَى كَرَمِ اللَّهِ وَجْهَهُ . وَرَوَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَهُ وَذَبَحَهُ عَلَى الصِّفَا الَّذِي بِأَصْلِ الْجَبَلِ عَلَى بَابِ الشَّعْبِ الْمَذْكُورِ ، وَعَلَيْهِ بَنَتْ لِبَابَةُ بَنَاتِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَسْجِدَ الْمَعْرُوفَ الْآنَ بِمَسْجِدِ الْكَبِشِ (قَوْلُهُ عَنِ النَّفَرِ الْأَوَّلِ) عَلَوُهُ بِأَتْيَانِهِ بِمَعْظَمِ الْعِبَادَةِ وَمِنْ ثَمَّةٍ قِيدِ فِي الْمَجْمُوعِ نَقْلًا عَنْ الْأَصْحَابِ جَوَازَ النَّفَرِ بِمَا إِذَا بَاتَ اللَّيْلَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ وَإِلَّا لَمْ يَسْقُطْ مَبِيتُ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ وَلَا رَمَى يَوْمِهَا مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَذْرٌ . وَطَرَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ فِي الرَّمْيِ أَيْضًا . وَعَلِمَ مَا مَرَّ مِنْ حَرَمَةِ النَّفَرِ قَبْلَ الرَّمْيِ وَبَعْدَ الزَّوَالِ أَنَّهُ يَحْرَمُ أَيْضًا قَبْلَ تَدَارُكِ مَا عَلَيْهِ لِبْقَاءِ وَقْتِهِ .

(قَوْلُهُ أَفْضَلُ) أَيْ إِلَّا لَعَذْرُ كَغَلَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ سِوَا فِي ذَلِكَ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ ، لَكِنْ فِي الْمَجْمُوعِ

عَنِ الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِمَامِ النَّفَرُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ مُتَبَوِّعٌ فَلَا يَنْفِرُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ النَّسَكِ .

(قَوْلُهُ لَا يُعْرَفُ فِيهِ أَثَرٌ) بَلْ هُوَ بَدْعٌ كَمَا قَالَهُ ابْنُ جُمَاعَةَ وَإِنْ قَالَ بِهِ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ

ولو رحلَ فغربت الشمسُ قبلَ انفصاله مِن مِثْنَى فَلَهُ الاستمرارُ في السيرِ ولا يلزمه المبيتُ ولا الرميُّ . ولو غربت وهو في شغلٍ الارحامِ جازَ له النفرُ على الأصحِّ . ولو نَفَرَ قبلَ الغروبِ وعادَ إلى مِثْنَى لِحَاجَةٍ قبلَ الغروبِ أو بعدهُ جازَ النفرُ على الأصحِّ .

(الرابعة عشرة) يُسْتَحَبُّ لِلإمامِ أَنْ يَخْطُبَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ ، وَهِيَ آخِرُ خُطْبَةِ الْحَجِّ الْأَرْبَعِ ، وَيُعَلِّمُهُمْ جَوَازَ النَّفَرِ وَمَا بَعْدَهُ مِنْ طَوَافِ الْوَدَاعِ وَغَيْرِهِ ، وَيُؤَدِّعُهُمْ ، وَيُخَشِّمُهُمْ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَعَلَى أَنْ يَخْتِمُوا حَجَّهُم بِالاسْتِقَامَةِ وَالثَّبَاتِ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى ،

(قوله ولو رحل فغربت الشمس إلخ) ما ذكره في المسئلة الأولى والأخيرة ظاهر ؛ وأما الثالثة فذكرها في أصل الروضة كذلك ونقله في المجموع عن الرافعي ، واعترض بأنه تبع فيه بعض النسخ السقيمة والذي في الصحيحة المنع ، ورد بأن نسخ الرافعي مختلفة لأن كثيراً من المتأخرين بل أكثرهم وافق المصنف فيما نسبته إليه وكثير منهم نسبوا إليه خلافاً والمعتمد ما نقله المصنف وأقرده لأنه الذي مشى عليه القاضي أبو الطيب واختاره في المرشد خلافاً للمتولى وابن خليل ومن تبعهما .

(تنبيه) قال الزركشي كالأذري : طريق من أراد مبيت الليلة الثالثة من غير أن يجب عليه رمي يومها أن يفارق منى بعد رمي اليوم الثاني وقبل الغروب ؛ زاد الزركشي بنية النفر ثم يعود إليها بعده فإذا لم يصبح فلا رمي عليه وينفر متى شاء اهـ وهو ظاهر . ويؤخذ من قوله بنية النفر أن الصورة أنه لم يعزم حال نفره على العود إليها وهو متعين لأنه متى كان عزمه حينئذ على العود لم يكن ما فعله نفراً بل يجب عليه العود قبل الغروب وإلا لزمه الدم بناء على ما مر إذا لامعنى للنفر إلا ترك منى بنية أن لا يعود إليها ما بقي وقت الرمي ؛ وحينئذ فإذا رجع ولو لغير حاجة لم يلزمه الرمي في الغد . وقوله في شغل ليس بقيد كما هو ظاهر ولو عاد بقصد المبيت لا يلزمه المبيت ، وبدل له قول الروضة لو نفر متعجلاً ثم عاد لشغل وتبرع في هذه الحالة بالمبيت والرمي فوجهان قيل

وَأَنْ يَكُونُوا بِدَ الْخَيْرِ خَيْراً مِنْهُمْ قَبْلَهُ ، وَأَنْ لَا يَتَسُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ تَعَالَى عَلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(الخلامسة عشرة) فِي حِكْمَةِ الرَّمْيِ . اعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ الْعِبَادَةِ الطَّاعَةُ . وَالْعِبَادَاتُ كُلُّهَا لَهَا مَعَانٍ قَطْعًا ، فَإِنَّ الشَّرْعَ لَا يَأْمُرُ بِالْعَبَثِ . نَمَّ مَعْنَى الْعِبَادَةِ قَدْ يَفْهَمُ الْمَكْلَفُ وَقَدْ لَا يَفْهَمُ . فَالْحِكْمَةُ فِي الصَّلَاةِ التَّوَاضُّعُ وَالْخُضُوعُ وَالْخُشُوعُ وَإِظْهَارُ الْإِنْقِصَارِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى . وَالْحِكْمَةُ فِي الصَّوْمِ كَمَرُ النَّفْسِ ، وَفِي الزَّكَاةِ مُوَاسَاةُ الْمُحْتَاجِ ، وَفِي الْحَجِّ إِقْبَالُ الْعَبْدِ أَشْعَثَ أَغْبَرَ مِيزَ مَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ إِلَى بَيْتِ فَضْلِهِ اللَّهُ تَعَالَى وَشَرْفُهُ كإِقْبَالِ الْعَبْدِ إِلَى مَوْلَاهُ ذَلِيلًا . وَمِنَ الْعِبَادَاتِ الَّتِي لَا تُفْهَمُ مَعَانِيهَا الشَّيْءُ وَالرَّمْيُ ، فَكُلَّفَ الْعَبْدُ بِهَا لِيَتَمَّ اتِّقْيَاةُ ، فَإِنَّ هَذَا النَّوْعَ لَاحِظٌ لِلنَّفْسِ فِيهِ وَلَا أَنْسَ لِلْعَقْلِ بِهِ ، فَلَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ إِلَّا بِجَرْدِ امْتِنَالِ الْأَمْرِ وَكُلِّ الْإِقْيَاةِ . فَهَذِهِ إِشَارَةٌ مُخْتَصَرَةٌ يُعْرَفُ بِهَا الْحِكْمَةُ فِي جَمِيعِ الْعِبَادَاتِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

يَلْزَمُهُ ذَلِكَ وَقِيلَ لَا ، وَالَّذِي يَظْهَرُ تَرْجِيحَهُ الثَّانِي ، لِأَنَّ نِيَّتَهُ ذَلِكَ تَبَرُّعَ مِنْهُ فَلَا يَلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهُ .

(قَوْلُهُ وَمِنَ الْعِبَادَاتِ الَّتِي لَا تَفْهَمُ مَعَانِيهَا السَّعْيُ) هُوَ صَحِيحٌ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ لَوْ كَانَ الْقَصْدُ بِالرَّمْيِ التَّكَايَةِ بِحَازِ بَنَحُو النَّشَابِ أَوْ الْإِهَانَةِ بِحَازِ الْبَعْرَاءِ أَوْ الْإِكْرَامِ بِحَازِ الْبَالِقْدِ لِأَنَّهَا أَبْلَغُ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا التَّعْبُدُ الْمُحْضَ وَاتِّبَاعُ النَّصِّ ، وَيُشِيرُ إِلَيْهِ أَيْضًا كَلَامُ الْغَزَالِيِّ وَإِنْ ظَهَرَ فِيهِ حِكْمَةُ اتِّبَاعِ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ أَوْ زَوْجَتِهِ هَاجِرَ ، إِذِ الْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَةِ السَّعْيِ سَعْيُهَا لَمَّا عَطَشَ ابْنُهَا إِسْمَاعِيلُ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا مَرَّتْ

(السادسة عشرة) إِذَا نَفَرَ مِنْ مِثْنٍ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي أَوْ الثَّلَاثِ أَنْصَرَفَ
 مِنْ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ رَاكِبًا كَمَا هُوَ ، وَهُوَ يُكَبِّرُ وَيُهْلِلُ وَلَا يَصِلُ الظُّهْرَ بِمِثْنٍ بَلْ يُصَلِّيُهَا
 بِالْمَنْزِلِ الْمُحْصَبِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَلَوْ صَلَّاهَا بِمِثْنٍ جَازَ وَكَانَ تَارِكًا لِلْأَفْضَلِ .
 وَلَيْسَ عَلَى الْحَاجِّ بَعْدَ نَفَرِهِ مِنْ مِثْنٍ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ إِلَّا طَوَافُ الْوُدَّاعِ
 (السابعة عشرة) صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى الْمُحْصَبَ حِينَ نَفَرَ مِنْ مِثْنٍ .

الإشارة إليه . وأيضاً فقد روى الترمذى وصححه أبو داود واللفظ له : إِنَّمَا جَعَلَ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ
 وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَمَى الْجِمَارِ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ . وأخرج أحمد عن ابن عباس رضى الله عنهما
 أن إبراهيم عليه السلام لما أمر بالمناسك عرض له الشيطان عند السعى فسابقه فسابقه وفى رواية
 فسابقه فسبقه واليهى وغيره عنه أن إبراهيم لما أتى بالمناسك عرض له الشيطان عند جمرَةِ الْعَقَبَةِ
 فرماه بسبع حصيات حتى سَاخَ فى الأرض ثم عرض له عند الجمرَةِ الثَّانِيَةِ فرماه بسبع حصيات
 حتى سَاخَ فى الأرض ثم عرض له عند الجمرَةِ الثَّالِثَةِ فرماه بسبع حتى سَاخَ فى الأرض قال ابن عباس
 رضى الله عنهما الشيطان ترجون وسنة نبيكم تتبعون وأخرج الحاكم عنه وصححه : جاء جبريل إلى
 النبي ﷺ ليريه المناسك فأنفرج له ثيبر فدخل منى فأراه الجمار ثم أراه جمعاً ثم أراه عرفات
 فنبع الشيطان للنبي ﷺ عند الجمرَةِ الْأُولَى فرماه بسبع حصيات حتى سَاخَ ثم نبع له فى الجمرَةِ الثَّانِيَةِ
 فرماه بسبع حصيات حتى سَاخَ ثم نبع له فى جمرَةِ الْعَقَبَةِ فرماه بسبع حصيات حتى سَاخَ فذهب ؛
 ونبع بنون فوحدة مفتوحتان ظهر ، وسَاخَ بِمَهْمَلَةٍ ثم معجمة غار فى الأرض . وأخرج سعيد بن
 منصور أنه ﷺ سئل عن رمى الجمار فقال الله ربكم تكبرون وملة أبيكم إبراهيم تتبعون ووجه
 الشيطان ترمون . ومن ثم قال الحليمى ينوى عند رميه أنه يحاهد الشيطان ويقول له إن ظهرت
 لى حصبتك هكذا ولو كنت حاضراً عندما اعترضت للخليل عليه السلام تريد إدخال الشك عليه
 فرماك ودحرك لرميتك مثل رميه هذا . أو أنه رمى الموبقات أو تبرأ منها فليس بعائد إليها . قال
 الغزالى : وأما رمى الجمار فالقصد به الانقياد للأمر إظهاراً للرق والعبودية وانتهاضاً لجرّد
 الامتنال ، أو القصد به التشبه بإبراهيم حيث عرض له إبليس فى ذلك الموضع ليدخل على حجة

(وعن ابن عمر) رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ أتى المحصبَ فصلً به الظهَر والمصرَ والمغربَ والمشاءَ وَهَجَعَ هَجْمَةً ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ ، وَطَافَ ، وَهَذَا التَّحْصِيبُ مُسْتَحَبٌّ أَقْدَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ سُنَنِ الْحَجِّ وَمَنَاسِكِهِ . وَهَذَا مَعْنَى مَا صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : لَيْسَ التَّحْصِيبُ بِسُنَّةٍ إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلٌ نَزَلَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَهَذَا الْمُحْصَبُ بِالْأَبْطَحِ وَهُوَ مَا بَيْنَ الْجَبَلِ الَّذِي عِنْدَهُ مَقَابِرُ مَكَّةَ وَالْجَبَلِ الَّذِي يُقَابِلُهُ مَصْعَدًا فِي الشَّقِّ الْأَيْسَرِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مِثْنَى مَرْتَفَعًا عَلَى بَطْنِ الْوَادِي ، وَلَيْسَتْ الْمَقْبَرَةُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

شبهة فأمره الله أن يرميه بالحجارة طرداً له وقطعاً لأمله .

(قَوْلُهُ وَهَذَا التَّحْصِيبُ مُسْتَحَبٌّ إلخ) ظاهراً كلامه ككلام الروضة والمجموع وغيرهما من كتب الأصحاب أن المتعجل ثانياً أيام التشريق لا يسن له نزوله ، واستظهره الزركشي ، لكن أبدي غيره احتمالاً أنه يسن وأن كلامهم جرى على الغالب وليس ببعيد . وقوله وليس هو من سنن الحج أى لأن القصد به إظهار مخالفة الكفار بإظهار شرائع الإسلام في الحِلِّ الَّذِي كَانُوا يَظْهَرُونَ فِيهِ شَرَائِعَ الْكُفْرِ ، وَكَحَلْفِهِمْ أَلَا بِنَا كَحُوا بَنِي هَاشِمٍ وَالْمَطْلَبُ وَلَا يَبَايَعُوهُمْ الْخَلْفَ الْمَعْرُوفَ .

(قَوْلُهُ وَهُوَ مَا بَيْنَ الْجَبَلِ الَّذِي عِنْدَهُ مَقَابِرُ مَكَّةَ إلخ) ذكره أيضاً ابن الصلاح والمحِبُّ الطَّبْرِي . قَالَ التَّتِي الْقَاسِي وَالْمَرَادُ بِالْجَبَلِ الَّذِي عِنْدَهُ الْمَقْبَرَةُ الَّذِي عَلَى يَسَارِ الْهَابِطِ مِنْ ثَنِيَّةِ كِدَاءٍ بِالْفَتْحِ أَوْ الَّذِي عَلَى يَمِينِ الْهَابِطِ مِنْهَا فَإِنْ عِنْدَ كُلِّ مِنْهُمَا مَقْبَرَةٌ ، فَحَدُّ الْمُحْصَبِ مِنْ جِهَةِ مَكَّةَ مَا حَاذَاهُ مِنَ الْمَقْبَرَةِ مُبْتَدِئًا مِنْ عَرْضِ الْمُحْصَبِ لَا مِنْ طَوْلِهِ لِيُوَافِقَ كَلَامَ الْأَزْرَقِيِّ فِي حَدِّ الْمُحْصَبِ مِنْ جِهَةِ مَكَّةَ ، وَلَوْ كَانَ حُدُّهُ طَوْلًا لَطَرَفُ الْمَقْبَرَةِ مِمَّا بَلَى مِنْهُ لَحْدُوا بِذَلِكَ وَلَمْ يَحْتَاجُوا لِلتَّنْبِيهِ عَلَى عَدَمِ دُخُولِ الْمَقْبَرَةِ ، وَيدلُّ لَذَلِكَ أَنَّ الْمُحْصَبَ هُوَ الْأَبْطَحُ عَلَى مَا قَالَ الْمُحِبُّ ، وَلَا رَيْبَ فِي كَوْنِ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنْهُ . وَنَقَلَ ابْنُ خَلِيلٍ عَنِ الشَّافِعِيِّ مَا يَقْتَضِي أَنَّ حَدَّ الْمُحْصَبِ مِنْ جِهَةِ مَنَى جَبَلِ الْمَقْبَرَةِ وَهُوَ بِقَرْبِ السَّبِيلِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ سَبِيلُ السَّهْهِ وَيدلُّ لَأنَّ الْمُحْصَبَ هُوَ الْأَبْطَحُ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ فِي مُسَلِّمٍ أَنَّهُ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانُوا يَنْزِلُونَ بِالْأَبْطَحِ فَيَعْبُرُونَ بِهِ عَنِ الْمُحْصَبِ .

(فصل)

أَعْمَالُ الْحَجِّ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ : أَرْكَانٌ ، وَوَاجِبَاتٌ ، وَمُسْنَنٌ

(أما الأركان) فخمسة : الإحرامُ ، والوقوفُ ، وطوافُ الإفاضةِ ، والسعىُ ،
والحلقُ إذا قلنا بالأصحَّ إنه مُسْكٌ .

(وأما الواجبات) فاثنتان متفقٌ عليهما ، وأربعةٌ مختلفٌ فيها . فإثشاءُ الإحرامِ
بينَ الميقاتِ ، والرمي ، واجبتان متفقٌ عليهما . وأما الأربعةُ فأحدها الجمعُ بينَ الليلِ
والنهارِ في الوقوفِ بعرفةَ ، والثاني النيتُ بمزدلفةَ ، والثالثُ سببُ لبالي مئى
للمرمى ، والرابعُ طوافُ الوداعِ . والأصحُّ وجوبُ الأربعةِ .

(وأما الدين) فجميع ما سبق مما يؤمرُ به الحاجُّ سوى الأركانِ والواجباتِ ،
وذلك كطوافِ القدومِ والأذكارِ والأدعيةِ واستلامِ الحجرِ والرملةِ والاضطباعِ ،
وسائر ما يُندب من الهيئاتِ السابقةِ ، وقد تقدّم إيضاحُ هذا كله .

(قوله والأصحَّ وجوب الأربعة) يستثنى منه الجمع في وقوفه بين الليل والنهار

فإنه سنة كما مر له .

(وأما أحكام هذه الأقسام) فالأركان لا يَتِمُّ الحجُّ ولا يُجْزَى حتى يَتَيَّأَ بِجَمِيعِهَا ، ولا يَحُلُّ مِنْ إِخْرَاجِهِ مِمَّا بَقِيَ مِنْهَا شَيْءٌ حَتَّى لَوْ أَتَى بِالْأَرْكَانِ كُلِّهَا لَا أَنَّهُ تَرَكَ لَوْفَةً مِنَ السَّعْيِ أَوْ مَرَّةً مِنَ السَّيْرِ لَمْ يَصِحَّ الْحَجُّ وَلَمْ يَحْصُلِ التَّحَلُّلُ الثَّانِي . وكذا لو حَلَقَ شَعْرَتَيْنِ لَمْ يَتِمَّ حَجُّهُ وَلَا يَحُلُّ حَتَّى يَحْلِقَ أَوْ يُقَصِّرَ شَعْرَةً ثَلَاثَةً . وَلَا يُجْزَى شَيْءٌ مِنَ الْأَرْكَانِ بِدَمٍ وَلَا غَيْرِهِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ فَعَالِيهَا . وثَلَاثَةٌ مِنْهَا وَهِيَ الطَّوْفُ وَالسَّعْيُ وَالْحَلْقُ لَا آخِرَ لَوْفَتِهَا . بَلْ لَا تَفُوتُ مَا دَامَ حَيًّا . وَلَا يَخْتَصُّ الْخَلْقُ بِمَعْنَى وَالْحَرَمِ بَلْ يَجُوزُ فِي الْوُطَنِ وَغَيْرِهِ .

واعلم أنَّ التَّرتِيبَ وَاجِبٌ فِي هَذِهِ الْأَرْكَانِ . وَيُشْتَرَطُ تَقَدُّمُ الْإِحْرَامِ عَلَى جَمِيعِهَا . وَيُشْتَرَطُ تَقَدُّمُ الْوُقُوفِ عَلَى طَوَافِ الْإِفَاضَةِ وَالْحَلْقِ . وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ السَّيْرِ بَعْدَ طَوَافٍ صَحِيحٍ ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ سَعْيُهُ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ . وَلَا يَجِبُ تَرْتِيبُ بَيْنِ الطَّوَافِ وَالْحَلْقِ . وَهَذَا كُلُّهُ سَبَقَ بَيَانُهُ ، إِنَّمَا نَبَّهْتُ عَلَيْهِ هُنَا مُلْخَصًا لِيُحْفَظَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(وأما الواجباتُ) فمن ترك منها شيئاً لَزِمَهُ دَمٌ وَيَصِحُّ الْحَجُّ بِدُونِهِ ، سِوَاهُ تَرْكِهَا عَدْوًا أَوْ سَهْوًا ، لَكِنَّ الْعَايِدَ يَأْتِمُّ إِذَا قُلْنَا إِنَّهَا وَاجِبَةٌ .

(قَوْلُهُ بَعْدَ طَوَافٍ صَحِيحٍ) يَتَنَوَّلُ طَوَافَ النَّفْلِ مُطْلَقًا
لَكِنَّ قَوْلَهُ بَعْدَهُ : فَإِنَّهُ يَصِحُّ سَعْيُهُ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، بِرِشْدٍ لِلْمُرَادِ .

(وَأَمَّا) السَّنُ فَمِنْ تَرَكَّهَا لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، لَا إِنْهُمْ وَلَا دَمَ وَلَا غَيْرَهُ لَكِنْ
فَاتَهُ الْكَمَالُ وَالْفَضِيلَةُ وَعَظِيمُ ثَوَابِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الباب الرابع

في العمرة وفيه مسائل

(الأولى) العمرة فَرَضَ عَلَى الْمُسْتَطِيعِ كَالْحَجِّ ، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَهُوَ نَصُّهُ فِي كُتُبِهِ الْجَدِيدَةِ .

(الباب الرابع في العمرة)

(قَوْلُهُ العمرة فرض إلخ) أى لقوله ﷺ حج عن أهلك واعتمر . قال أحمد لا أعلم في إيجاب العمرة حديثاً أجود من هذا ولا أصح ، لكن لا يسلم له ذلك إلا لو انحصرت النيابة في الفرض ، وقيل بعموم وقائع الأعيان ، وفي كل خلاف ، بل الأصح أن النيابة تكون في النفل وأن وقائع الأعيان لاتعم ، كذا قيل . ويردُّ بأنه أمر وهو للوجوب وذلك لا يكون في النفل وبأن هذه واقعة عين قولية وتطرق الاحتمال إليها فوجب تعميمها فاتضحت دلالة الحديث على الوجوب .

ومما يصرح به أيضاً ما صح بإسناد على شرط الشيخين عن عائشة رضى الله عنها قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد ؟ قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة . وهذا أصرح في إيجابها .

و بإسناد على شرطهما أيضاً أنه ﷺ قال لما سأله جبريل عن الإيمان والإسلام وغيرهما وتحت البيت وتعتمر . وخبر وأن تعتمر فهو أفضل ضعيف باتفاق الحفاظ وإن صححه الترمذى قاله في المجموع ، لكن ورد بإسناد على شرط مسلم عن جابر قلت يا رسول الله العمرة واجبة فريضتها كفريضة الحج ؟ قال لا وأن تعتمر فهو خير لك . ويجاب عنه جمعاً بين الحديثين بأن لا نفى لمساواة فرضها لفرض الحج فإن فرضه أكد من فرضها للإجماع وأكثر ثواباً . وخبر استعمل كثيراً في غير أفعال التفضيل . والواجب يوصف بأن فعله خير بهذا المعنى . وهذا أولى من الجواب بأن فية يحيى بن أيوب القاضى وهو وإن أخرج له الشيخان لكنه يأتى بالغرائب . ومن ثمة قال الشافعى رضى الله عنه ليس في العمرة شيء ثابت لإنها تطوع . ونقل ابن المنذر عن جمع من الصحابة إيجابها ثم قال ولا نعلم أحداً منهم خالف فيه .

ولا تجب العمرة إلا مرة واحدة كالنحو ، ولكن يستحب الإكثار منها ،

لا سيما في رمضان .

(قوله ولكن يستحب الإكثار منها) أى إن لم يشغله ذلك عما هو أعم منها . وقد قال الشافعى رضى الله عنه فى الإملاء : أستحب للرجل أن لا يأتى عليه شهر إلا اعتمر فيه وإن قدر أن يعتمر فى الشهر مرتين أو ثلاثاً أحببت له ذلك . واعلم أنها أفضل من الطواف كما رجحه التتقى السبكي واليافعى وصنف فيه وابن حجلة خطيب دمشق والبقينى وتلميذه الفارسكورى وألف فيه لوجوبها بالشروع فيها ووقوعها فرض كفاية لحصول الإحياء بها على ما يأتى وثواب الواجب ابتداء أو بالشروع فيه أكثر من ثواب غيره ، ورجح الحب الطبرى عكسه وصنف فيه واستحسنه العزبن جماعة وغيره . وعمل الخلاف إذا استوى الزمن المصروف إليهما .

(قوله لا سيما فى رمضان) أى لأنها فيه أفضل منها فى غيره كما فى المجموع عن المتولى وأقره لما أخرجه ابن حبان وغيره : عمرة فى رمضان تعدل حجة معى . وفى رواية البخارى تقضى حجة أو حجة معى . قال الحب الطبرى والمعنى أن كل عمرة فى رمضان تعدل حجة معه لأن المعادل عمرة واحدة فقط . وبسط الكلام فى الاستدلال لذلك ومنه أن النكرة فى سياق التفضيل الظاهر منها إرادة العموم . ويؤخذ منه أنها تعدل حجة معه وإن اختلفا ميقاتاً وفرضاً ونفلاً وليس ببعيد ، فإن لنا مسائل النفل أو ذو العمل القليل فيها أفضل من الفرض أو ذو العمل الكثير فضلاً عن المساواة . ونظر بعضهم إلى أصل تفضيل الفرض والأزيد مشقة فخص معادلتها لمثلها نفلاً أو فرضاً أو ميقاتاً ، واعتاره رحمته أربع مرات فى القعدة دون رمضان لأنه قصد رد ما كان عليه الجاهلية من منعها فى الأشهر الحرم بالفعل كالقول . وقال البيهقى بتفضيلها فيها أخذاً بظاهر ذلك ولو أحرم بها فى شعبان وأتمها فى رمضان أو فى رمضان وأتمها فى شوال فالعبرة بابتدائها لا بانتهائها . قال ابن جماعة أخذاً من أنه لا دم على من أحرم بها قبل أشهر الحج ثم أتمها فيها . واستفيد من كلام المصنف أنه لا يكره تكريرها ولو فى العام الواحد وهو كذلك فقد أتمه رحمته عائشة فى عام مرتين : واعتمرت بعده فى عام مرتين ، وفى رواية ثلاثاً . وابن عمر أعواماً مرتين فى كل عام . رواه الشافعى رضى الله عنه . قال فى الكفاية وفعلها فى يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ليس بقاضل كفضله فى غيرها لأن الأفضل فعل الحج فيها . ونبحث ابن جماعة أن عشر الحجة بلى رمضان فى الفضيلة لقوله رحمته ما من أيام العمل الصالح فبين أحب إلى الله من العمل فيها . قال ابن صلاح وروى الاعتبار فى رجب عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم . وفى الصحيحين عن ابن عمر رضى

ثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ قال : العُمرَةُ إلى العُمرَةِ كفارة لما بينهما .
وفي الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال :
عُمرَةٌ في رمضان تعدل حجة .

(الثانية) للُمرَقو المُفردَة عن الحجِّ مِيقَتَانِ : زَمَانِيٌّ وَمَكَانِيٌّ ، أما
المَكَانِيٌّ فمَكِيفَاتِ الحجِّ على ما سبقَ إلا في حَقِّ مَنْ هو بِمَكَّةَ ، سواء كان
مِنْ أَهْلِهَا أو غَرِيباً فَإِنَّ مِيقَاتَهُ فِي العُمرَةِ الْحِلُّ فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى طَرَفِ
الْحِلِّ ولو بخطوة . ثُمَّ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أَنَّ أَفْضَلَ جِهَاتِ
الْحِلِّ لِلْأَحْرَامِ بِالْعُمرَةِ أَنْ يُخْرَمَ مِنَ الْجِعْرَانَةِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَحْرَمَ مِنْهَا ،

الله عنهما أنه ﷺ اعتمر أربع عمر إحداهن في رجب ، وأن عائشة أنكرت ذلك وقالت
ما اعتمر رسول الله ﷺ في رجب قط فسكت ولم يراجعها أى تأديباً معها وإلا فالثبوت مقدم
على النافي لأن معه زيادة علم .

(قوله تعدل حجة) مرأنه ﷺ قال تعدل حجة معي .
(قوله ولو بخطوة) ليس المراد التحديد بها بل ما يصدق بالخروج من الحرم وهو
محصل بأقل من ذلك ولو بأن تكون رجله فيه والأخرى في الحل إذا اعتمد عليها فيما يظهر
أخذاً من قولهم في الاعتكاف لو أخرج رجله من المسجد واعتمد عليها انقطع بذلك ويحرم على
الجنب ذلك في المسجد . ومن حلف لا يخرج ففعل ذلك حنث . فيظهر بهذه المسائل ما ذكرته .
(قوله الجعرانة) هي بكسر الجيم وسكون العين المهملة وتخفيف الراء وهو الأشهر وصوبه
المصنف في تهذيبه ونقله عن الشافعي رضي الله عنه وأئمة اللغة ومحققى الحديثين وبكسر المهملة
وتشديد الراء وعليه عامة الحديثين لكن عدله الخطاطي من تصحييفهم . وقال صاحب المطالع
كلا اللغتين صواب موضع مشهور بين الطائفت ومكة وهو إليها أقرب إذ بينهما ثمانية عشر
ميلاً على ما قاله الرافعي والباقي المالكي وتبعهما الإسوي ، وأثناعشر على ما قاله الفاكهي
والأسدي وغيرهما ورجحه الفاسي بعد تحريره . فبينها وبين الحرم من جهتها نحو ثلاثة
أميال سميت باسم امرأة كانت تلقب بالجعرانة من تميم وقيل من قريش وهي المشار
إليها بقسوله تعالى كالتى نقضت غزلها . وبها ماء شديد العذوبة . قال الفاكهي يقال

ثم بعدها التَّعْمِيمُ ، ثُمَّ الْحَدِيثِيَّةُ . وَلَوْ أُخْرِمَ بِالْعُقْرَةِ فِي الْحَرَمِ انْقَعَدَ إِحْرَامُهُ

إِنَّهُ ﷺ حَنَرُ مَوْضِعِهِ بِيَدِهِ الشَّرِيفَةِ الْمُبَارَكَةِ فَانْبَجَسَ فَشَرِبَ مِنْهُ وَسَقَى النَّاسَ أَوْ غَرَزَ رِجْلَهُ فَنَجَحَ . قَالَ الْوَاقِدِيُّ كَجَاهِدٍ وَإِحْرَامُهُ ﷺ بِهَا مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي تَحْتَ الْوَادِي بِالْعُدُوَّةِ الْقَصْوَى قَالَ وَكَانَتْ لَيْلَةُ الْإِرْبَعَاءِ ثَلَاثِي عَشْرَةَ بَقِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ أَوْ لَا يُقَالُ إِنَّمَا اعْتَمَرُ بِهَا مَجْتَازاً فِي رَجُوعِهِ مِنَ الطَّائِفِ لِمَا صَحَّ مِنْ أَنَّهُ ﷺ خَرَجَ مِنْهَا لَيْلاً مُعْتَمِراً ثُمَّ عَادَ وَأَصْبَحَ فِيهَا كِبَائَتْ . وَأَخَذَ الْحَبَّ الطَّبْرِيَّ مِمَّا ذَكَرَهُ الْوَاقِدِيُّ تَخْطِئَةً أَهْلَ مَكَّةَ فِي اعْتِمَارِهِمْ مِنْهَا لَيْلَةَ سَبْعَةِ عَشَرَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ زَاعِمِينَ أَنَّهُمْ مُتَأَسُّونَ بِهِ ﷺ فِي ذَلِكَ (قَوْلُهُ ثُمَّ بَعْدَهَا التَّعْمِيمُ) هُوَ كَمَا قَالَ الْحَبَّ الطَّبْرِيَّ إِمَامُ أَهْلِ الْحِلِّ قَلِيلاً وَلِبَسَ بَطْرَفَهُ ، وَمِنْ فَسْرِهِ بِذَلِكَ فَقَدْ تَجَوَّزَ ، وَهُوَ الْخَلَّ الَّذِي عِنْدَ الْمَسَاجِدِ الْمَعْرُوفَةِ بِمَسَاجِدِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ وَقِيلَ أَرْبَعَةٌ أَوْ بِاعْتِبَارِ طَرَفِهِ الْأَعْلَى مِمَّا يَلِي مَرَّ الظُّهْرَانِ سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَى يَمِينِهِ جِبَلٌ يُقَالُ لَهُ قَعْمٌ وَعَلَى يَسَارِهِ آخَرُ يُقَالُ لَهُ نَاعِمٌ وَالْوَادِي نَعْمَانُ قَالَ الْفَاكْهِيُّ وَثَمَةُ مَسْجِدَانِ يَزْعَمُ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ الْحَرَابَ الْأَدْنَى مِنَ الْحَرَمِ هُوَ مُعْتَمَرُ عَائِشَةَ وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمَسْجِدَ الْأَقْصَى عَلَى الْأَكْمَةِ الْحُمْرَاءِ ، وَرَوَّجَهُ الْحَبَّ الطَّبْرِيَّ بِأَنَّهُ نَقَلَ بِالتَّوَاتُرِ عَنْهُمْ إِحْرَامَ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْهُ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ اتَّبَعَ ذَلِكَ الْأَثَرَ وَقَدْ كَانَ مُنْذِرُاً إِلَى أَنْ جَاءَ سَبِيلُ قَاطِئِهَا أَنْصَاباً مَكْتُوبَةً مُشْعَرَةً بِنَاءً قَدِيمٍ تَارِيخُهُ ثَلَاثُمِائَةِ سَنَةٍ كَانَتْ ثَمَةً فَبْنِي وَحَفَرَتْ بِئْرُهُ . وَقَالَ الْأَسَدِيُّ إِنَّ الَّذِي اعْتَمَرَتْ مِنْهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْصَابِ الْحَرَمِ غُلُوبَةٌ سَهْمٌ وَإِنَّمَا قَدِمَ عَلَى الْحَدِيثِيَّةِ مَعَ كَوْنِهَا أَبْعَدَ لِأَمْرِهِ ﷺ بِاعْتِمَارِ عَائِشَةَ مِنْهُ ، وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ الْفَاكْهِيِّ وَغَيْرُهُ كَأَنَّهُ دَاوُدَ فِي مَرَاتِلِهِ عَنْ ابْنِ سَبْرِينَ أَنَّهُ ﷺ وَقْتُ لَأَهْلِ مَكَّةَ أَيْ لِعِمْرَتِهِمْ كَمَا فِي رِوَايَةِ التَّنْعِيمِ . وَذَكَرَ الْأَسَدِيُّ أَنَّ لَهُ ﷺ بِهِ مَسْجِداً فَإِنْ صَحَّ فَلَعَلَّهُ ﷺ فَعَلَهُ فِي عِمْرَةِ الْقَضَاءِ أَوْ فِي عِمْرَتِهِ الَّتِي أَتَى بِهَا مَعَ حُجَّتِهِ فَإِنَّهُ فِيهَا دَخَلَ مِنْهُ لَمَّا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ أَنَّهُ ﷺ غَيْرُ ثَوْبِي الْإِحْرَامِ عِنْدَ التَّنْعِيمِ حِينَ دَخَلَ مَكَّةَ وَقِيلَ دَخَلَ مِنَ الْحَدِيثِيَّةِ .

(قَوْلُهُ ثُمَّ الْحَدِيثِيَّةِ) هِيَ بِحَاءُ مَضْمُونَةٌ فَهَمْلَةٌ ثُمَّ تَحْتِهَا ثَانِيَةٌ مُخَفَّفَةٌ وَقِيلَ مُشَدَّدَةٌ اسْمُ كَثِيرٍ بَيْنَ طَرِيقِ جَدَّةَ وَالْمَدِينَةِ فِي مَنَاطِفِ بَيْنَ جَبَلَيْنِ وَبِهَا مَسْجِدُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي بُويعَ فِيهِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ . قَالَ الْقَاسِي يُقَالُ إِنَّهَا الْمَعْرُوفَةُ الْآنَ بِبَيْتِ شَمْسٍ قَبْلَ وَهِيَ عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا مِنْ مَكَّةَ وَجَرَى عَلَيْهِ الرَّافِعِيُّ فِي شَرْحِهِ . وَقَالَ الْأَسَدِيُّ عَلَى إِحْدَى عَشَرَ وَعَلَيْهِ فَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَرَمِ نَحْوُ مِيلٍ لِأَنَّ مَسَافَتَهُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ عَشْرَةُ أَمْيَالٍ كَمَا يَأْتِي فَعَلِمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْحَرَمِ وَهُوَ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَقَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ إِنَّهَا مِنَ الْحَرَمِ . وَنَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ بَعْضَهَا مِنَ الْخَلِّ وَبَعْضُهَا مِنَ الْحَرَمِ وَأَنَّهُ قَالَ إِنَّمَا نَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَنَا فِي الْحِلِّ . قَالَ ابْنُ

وَيَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ إِلَى الْحِلِّ مُحَرَّمًا نَمَّ يَدْخُلُ فَيَطُوفُ وَيَسْعَى وَيَحِلُّ وَقَدْ تَمَّتْ
عُمْرَتُهُ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ . فَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ بَلْ طَافَ وَسَمَى وَحَلَقَ فِيهِ قَوْلَانِ لِلشَّافِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَحَبُّهُمَا نَصَحَ عُمْرَتُهُ وَتَجْزِيهِ ، لَكِنْ عَلَيْهِ دَمٌ لِتَرْكِهِ الْإِحْرَامَ
مِنْ مِيقَاتِهِ وَهُوَ الْحِلُّ . وَالثَّانِي لَا تَجْزِيهِ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الْحِلِّ وَلَا يَزَالَ مُحَرَّمًا
حَتَّى يَخْرُجَ إِلَيْهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا الْمِيقَاتُ الزَّمَانِي فَجَمِيعُ السَّنَةِ وَقْتُ لِلْعُمْرَةِ ، فَتَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِهَا فِي
كُلِّ وَقْتٍ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ وَفِي يَوْمِ النَّحْرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ لِغَيْرِ الْحَاجِّ ، وَأَمَّا الْحَاجُّ
فَلَا يَصَحُّ إِحْرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ مَا دَامَ مُحَرَّمًا بِالْحَجِّ . وَكَذَا لَا يَصَحُّ إِحْرَامُهُ بِهَا بَعْدَ

جَمَاعَةٍ وَهَذَا الْأَخِيرُ هُوَ الْمَشْهُورُ عَنِ الْأَكْثَرِينَ ، فَعَلِيَ هَذَا بِحَتَّاجِ الْمُعْتَمِرِ مِنْهَا أَنْ لَا يَوْقِعَ الْإِحْرَامَ
إِلَّا فِي الْحِلِّ وَدَلِيلُ تَقْدِيمِهَا عَلَى غَيْرِهَا مَا ذَكَرَ زَوْلُهُ ﷺ بِهَا وَمُبَايَعَتُهُ وَصَلَاتُهُ فِيهَا وَوُقُوعُ
الصَّلَاحِ فِيهَا الْمُسَبَّبُ عَنْهُ فَتَحَ مَكَّةَ وَزَوَّلَ سُورَةَ الْفَتْحِ بِهَا وَعَزَمَهُ عَلَى دُخُولِهِ مِنْهَا لِعُمْرَتِهِ
الَّتِي أَحْرَمَ بِهَا مِنْ ذِي الْحِلْفَةِ وَصَدَّ عَنْهَا كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ . وَمَا فِي مُسْلَمٍ أَنَّهُ ﷺ أَحْرَمَ مِنَ الْحَدِيدِيَّةِ
بِعُمْرَةٍ قَبْلَ خِلَافِ الْمَعْرُوفِ . وَعَلَى كُلِّ فَقْدِ امْتِنَازٍ بِحُلُولِهِ ﷺ بِهَا مُعْتَمِرًا ، وَمِنْ ثَمَّةِ
قَدَمِهَا الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ عَلَى التَّنْعِيمِ ، وَعَلَيْهِ فَاجِبٌ بِأَنَّ الْأَمْرَ بِاعْتِمَارِ عَائِشَةَ مِنْهُ إِنَّمَا كَانَ
لِضَيْقِ الْوَقْتِ وَقَوْلِ صَاحِبِ التَّنْبِيهِ كِبَعْضِ الْأَصْحَابِ إِنَّ التَّنْعِيمَ أَفْضَلُ الثَّلَاثَةِ قَالَ الْمَصْنُفُ
غَلَطَ أَوْ مَثُولٌ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا بَيْنَهُ السَّبْكِيُّ وَرَدَّ عَلَى ابْنِ الرَّفْعَةِ انْتِصَارَهُ لَهُ .

(فَرَعَ) لَوْ لَمْ يُحْرَمْ مِنْ لِاحْدَى الثَّلَاثَةِ سَنَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَرَمِ بَطْنَ
وَادِي الْحَرَمِ .

(قَوْلُهُ) وَيَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ إِلَى الْحِلِّ أَيْ قَبْلَ التَّلْبِيسِ بِشَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ وَإِلَّا لَزِمَهُ الدَّمُ وَإِنْ
خَرَجَ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِيمِنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ بِلَا إِحْرَامٍ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ خُرُوجِهِ بِقَصْدِ الْحِلِّ أَوْ لِشُغْلٍ آخَرَ
عَلَى الْأَوْجَهِ لِأَنَّ الْقَصْدَ مَرُورَهُ بِهِ كَمَعْرِفَاتِ قَالَهُ الْقَاضِي مَرَّةً وَقَالَ أُخْرَى لَا بَدَّ مِنَ الْخُرُوجِ بِقَصْدِ
ذَلِكَ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُؤَخَّرَ إِحْرَامُهُ إِلَيْهِ . وَقَوْلُ الْحَامِلِيِّ وَالْحَرَجَانِيِّ الْأَفْضَلُ تَقْدِيمُهُ مَبْنًى عَلَى
أَنَّ الْإِحْرَامَ مِنْ دَوِيرَةِ أَهْلِهِ أَفْضَلُ .

التَّحْلُسَيْنِ مَا دَامَ مُقْبِياً بِمَنْىَ الرُّمَى فَإِذَا نَفَرَ مِنْ مِسى النَّفَرِ الثَّانِي أَوْ الْأَوَّلَ جَازَ
أَنْ يَنْتَمِرَ فَمَا بَقِيَ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، لَكِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَنْتَمِرَ حَتَّى تَنْفَقَى
أَيَّامُ التَّشْرِيقِ .

(الثالثة) صفة الإحرام بالعمرة كصفته في الحج في استحباب الفل
للإحرام والتطيب والتنظيف وما يلبه وما يحرم عليه من اللباس
والتطيب والصيد وغير ذلك . وفي استحباب التلبية وغير ذلك مما سبق ،

(قوله ما دام مقبياً بمنى للرعى) التعبير بالإقامة وقع في كلامه في غير هذا الكتاب أيضاً
وفي كلام غيره ، والظاهر أنه جرى على الغالب فلا مفهوم له ، وإلا لزم القول بصحة نية
الإحرام بها وهو بمنى ثم بعد نفرة يشتغل بأعمالها لأن نية الإحرام لا تنافي لإقامته ورميه ولم
يقولوا بذلك ، فعلما أن الملحوظ الصحيح أن الوقت مستحق لبقية النسك فلا يصرف للنسك
آخر . وقد دل على ما قلناه كلام الشافعي والأصحاب حيث قال وتبعوه لو نفر النفر الأول
ثم اعتمر لزم لأنه لم يبق عليه للحج عمل . قال أصحابه ومتى لم ينفر نفراً شرعياً واعتمر
في بقية أيام التشريق لم تعتقد لأن ما بقي من مناسك الحج وتوابعه يمنع من الاشتغال بها
كالصوم . إذا علمت ذلك ظهر لك أنه لا يصح الإحرام وإن قصد ترك الرمي والمبيت ،
وأن ما نقله الزركشى كالأذرعى عن الجوينى من التقييد بالعاكف بمنى ضعيف وإن اعتمده
الزركشى ، وأن شرط النفر المحوز لفعلها أن يكون شرعياً وهو أن يكون بعد زوال اليوم
الثاني ورميه ، وإلا يأتي فيه ما مر من التفصيل عن الإمام وغيره مبسوطاً ، فحيث خوطب
بالعود لم يصح إحرامه بها والأصح وإن عاد إليها . ومقتضى ما مر أنه لا يصح إحرامه
بالعمرة قبل طواف الوداع إن جعلناه من المناسك كالرمي لكن فرق السبكي بأنه لما كان
آخر أفعاله ولا يمكن تقديمه على العمرة احتمل تقديمها عليه بخلاف نحو الرمي .

(قوله صفة الإحرام بالعمرة إلخ) مر أن المعتمد إذا اغتسل للإحرام من نحو التعميم
كفاه عن غسل دخول مكة .

(فرع) الركوب في العمرة كالخج فيكون أفضل على المعتمد الذي رجحه المصنف .
وقيل إن كان المشى أشق عليه من إخراج المال فهو أفضل .

فَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ مَكَّةَ أَحْرَمَ مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ حِينَ يَبْتَدِئُ بِالسَّيْرِ كَمَا سَبَقَ فِي إِحْرَامِ الْحَجِّ ، وَإِنْ كَانَ فِي مَكَّةَ وَأَرَادَ الْعُمْرَةَ اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَطُوفَ بِالنَّبِيتِ وَيُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ وَلِيَسْتَلِمَ الْحَجَرَ ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ إِلَى الْحُلِّ فَيَنْتَسِلُ هُنَاكَ لِلْإِحْرَامِ وَيَلْبَسُ ثَوْبَ الْإِحْرَامِ وَيُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ وَيَحْرِمُ بِالْعُمْرَةِ إِذَا سَارَ وَيُلْبِي ، وَكُلُّ هَذِهِ الْأُمُورِ عَلَى مَا سَبَقَ فِي الْحَجِّ ، وَلَا يَزَالُ يُلْبِي حَتَّى يَدْخُلَ مَكَّةَ فَيَبْذُرُ بِالطَّوَافِ وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ حِينَ يَشْرَعُ فِي الطَّوَافِ فَيُرْمِلُ فِي الطَّوَافَاتِ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ مِنَ السَّبْعِ وَيَمْشِي فِي الْأَرْبَعِ كَمَا سَبَقَ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَيَسِي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ كَمَا وَصَفْنَاهُ فِي الْحَجِّ ، فَإِذَا تَمَّ سَعْيُهُ حَلَقَ أَوْ قَصَرَ عِنْدَ الْمَرْوَةِ ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ تَمَّتْ عُمْرَتُهُ وَحَلَّ مِنْهَا حَلًّا كَامِلًا وَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا شَيْءٌ ، وَلَيْسَ لَهَا إِلَّا تَحَلُّلٌ وَاحِدٌ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَنْحَرَهُ بَعْدَ السَّعْيِ وَقَبْلَ الْحَلْقِ ، وَحَيْثُ نَحَرَ مِنْ مَكَّةَ أَوْ الْحَرَمِ أَجْزَأُهُ ، لَكِنْ الْأَفْضَلُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ لِأَنَّهَا مَوْضِعُ تَحَلُّلِهِ كَمَا سَبَقَ لِلْحَاجِّ النَحْرُ بِمَعْنَى لِأَنَّهَا مَوْضِعُ تَحَلُّلِهِ .

وَأَرْكَانُ الْعُمْرَةِ أَرْبَعَةٌ : الْإِحْرَامُ ، وَالطَّوَافُ ، وَالسَّعْيُ ، وَالْحَلْقُ إِذَا قَلْنَا بِالْأَصَحِّ إِنَّهُ نَكُّ .

(قَوْلُهُ وَلِيَسْتَلِمَ الْحَجَرَ) أَيْ وَيَقْبَلُهُ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ .

(قَوْلُهُ وَأَرْكَانُ الْعُمْرَةِ أَرْبَعَةٌ) أَهْمَلْ خَامِسًا وَهُوَ التَّرْتِيبُ فِي الْكُلِّ لِلْعِلْمِ بِهِ مِنْ كَلَامِهِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَبْعُدْهُ أَيْضًا مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ مَعَ أَنَّهُ مِنْهَا لَكِنَّهُ فِي الْمَعْظَمِ إِلَّا لَا تَرْتِيبَ بَيْنَ الْحَلْقِ وَالطَّوَافِ .

وَوَاجِبَاتُهَا : التَّغْيِثُ بِالْإِحْرَامِ مِنَ الْمَيْتَاتِ .

وَسَمَنُهَا مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(الرابعة) لو جَامَعَ قَبْلَ التَّحَلُّلِ فَسَدَتْ عُمرَتُهُ حَتَّى لو طَافَ وَسَعَى
وَحَلَّقَ شَرَّتَيْنِ فِجَامَعَ قَبْلَ أَنْ يَحْلِقَ الشَّعْرَةَ الثَّلَاثَةَ فَسَدَتْ عُمرَتُهُ . وَحُكْمُ
فَسَادِهَا كَالْحَجِّ ، فَيَجِبُ الْمَضِيُّ فِي فَايِدِهَا وَيَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ .

(فائدة) الذى صح من عمره ﷺ من غير نزاع أربع ، ثلاث في ذى القعدة : التى
أحصر عنها بالحديبية سنة ست ، وعمره القضاء بعدها سنة سبع ، وعمره الجعرانة سنة ثمان .
وواحدة مع حجته

وصح عن ابن عمر على ما مر أنه ﷺ اعتمر واحدة في رجب . وورد أنه اعتمر واحدة
في رمضان وواحدة في شوال . ورواية ابن حبان في غير صحيحه أن عمره القضاء في رمضان
وعمره الجعرانة في شوال . قال الطبري لم ينقله أحد غيره . وابن جماعة أنه غلط ، والصواب
أنهما كانتا في ذى القعدة .

الباب الخامس

في المقام بمكة وطواف الوداع، وفيه مسائل :

(إحداهما) مَكَّةُ أَفْضَلُ بِقَاعِ الْأَرْضِ عِنْدَنَا

(الفصل الخامس)

(قوله مكة أفضل بقاع الأرض عندنا) محل الخلاف فيما عدا الكعبة فهي أفضل من المدينة اتفاقاً . ومحلها أيضاً فيما عدا البقعة التي صفت أعضاؤه عليه السلام فهي أفضل حتى من الكعبة إجماعاً كما قاله ابن عساكر والقاضي عياض وغيرهما ، بل قال إنها أفضل حتى من العرش وهو ظاهر جلي ، يدل له أن مدفن الشخص هو الذي خلق منه . قال ابن عباس أصل طينته عليه السلام من سرة الأرض بمكة . قال بعضهم وفيه إيدان بأنها التي أجابت من الأرض قوله تعالى اتبنا طوعاً أو كرهاً لأن الأرض كلها إنما دحيت من موضع الكعبة . فإن قيل مدفن الإنسان يكون بترته أى مكان طينته التي خلق منها وهو عليه السلام دفن بالمدينة الشريفة ، فالجواب ما نقله العلماء أن الماء تموج عند وقوع الطوفان حتى ألقى تلك الطينة إلى ذلك الموضع من المدينة الشريفة . قال الحافظ ابن حجر وقيل سبب تفضيل البقعة التي صفت أعضاؤه الشريفة أنه روى أن المرء يدفن في البقعة التي أخذ منها ترابه عند ما خلق ، رواه ابن عبد البر موقوفاً . وعلى هذا فقد روى الزبير بن بكار أن جبريل أخذ التراب الذي منه خلق النبي عليه السلام من تراب الكعبة فرجع الفضل المذكور إلى مكة إن صح ذلك انتهى . قال ابن عبد السلام ومعنى التفضيل بين مكة والمدينة أن ثواب العمل في إحداها أكثر منه في الأخرى وكذا التفضيل في الأزمان وموضع القبر الشريف لا يمكن العمل فيه فيكيف أجمعوا على تفضيله . وأجاب القرافي بأن سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون بغيرها كتفضيل جلد المصحف على سائر الجلود فالتفضيل في ذلك للمجاورة وإلا فلا يكون جلد المصحف بل ولا المصحف أفضل من غيره لتعذر العمل فيه . ويؤيده قول التقي السبكي . وقد يكون التفضيل بكثرة الثواب ، وقد يكون بغيره وإن لم يكن عمل ، فإن القبر الشريف ينزل عليه من الكمالات ما تقصر العقول عنه فكيف لا يكون أفضل الأمكنة . وقد تكون الأعمال مضاعفة فيه باعتبار حياته عليه السلام به ، وأن أعماله عليه السلام مضاعفة أكثر من

وعند جماعة من العلماء . وقال البدرى : وهو مذهب أكثر الفقهاء ، وهو قول أحمد في أصح الروايتين . وقال مالك رحمه الله تعالى وجماعة المدينة أفضل . ودليلنا ما رواه الثمالي وغيره عن عبد الله بن عدي بن الحرارة

كل أحد انتهى : ولك أن تقول تارة يراد بالتنزيل مجرد شرف ذلك الشيء في ذاته ، وتارة يراد به ذلك مع شرف ثوابه ؛ فمن الأول كون المصحف أفضل من غيره ونحو ذلك ، ومن الثاني كون مكة أفضل من المدينة ، وأما القبر الشريف والسعوات إن قلنا بتفضيلها على الأرض وهو ما اعتمدته النووي ونقله عن الجمهور واعتمده غيره أيضاً لأنها لم يعص الله فيها لكن حكى بعضهم عن الأكثرين أن الأرض أفضل ، قال بعض المتأخرين وهو الظاهر المتعين لحلوله ﷺ بها ولخلق الأنبياء منها ودفنهم فيها ، فيصح أن يكونا من القسم الأول وهو ما يوصى إليه كلام القراني والسبكي ، ويصح أن يكونا من القسم الثاني إذ الظاهر أنه لا يشترط في التفضيل باعتبار العمل إمكانه في المحل بالفعل بل صلاحية المحل لوقوع ذلك فيه وإن لم يمكن لمعنى آخر ، على أنه قد وقع العمل في السماء بالفعل بالنسبة لسيدينا عيسى على نبينا وعليه وعلى سائر الأنبياء والمرسلين أفضل الصلاة والسلام ؛ ويمكن وقوعه في القبر الشريف بالفعل بأن يهدم القبر والعباد بالله فيصلح نفس إصلاحه عمل فيه أو يذكر فيه مصلحة بنحو تسبيح وتكبير فالعمل فيه حينئذ أفضل منه حتى في الكعبة والعرش وحينئذ فلا إشكال . (قوله وعند جماعة من العلماء) حكاه ابن عبد البر عن عمر وعلى وابن مسعود وأبي الدرداء وجابر رضي الله عنهم ثم قال وهؤلاء أولى أن يقلدوا ممن جاء بعدهم .

(قوله وغيره) كأحمد وعبد الرزاق وابن ماجه وابن حبان وعبد بن حميد والضياء المقدسي والطبراني ، والحديث صحيح كما قاله الترمذي ونقله عنه المصنف وغيره .

(قوله ابن عدي بن الحرارة) هو الصواب وما في بعض النسخ واغتر به الحب الطبري من أنه ابن الحجاز معترض بأن أحداً من أصحاب الكتب الستة لم يرو له شيئاً وما استدلل به بعض المالكية من حديث الحاكم الذي أخرجه في مستدركه اللهم إني أعلم أنهم أخرجوني من أحب البلاد إلى فأسكني أحب البلاد إليك فوضوح إجماعاً كما قاله ابن عبد البر وابن دحية ، ونقل ابن مهدي ذلك عن مالك ، على أنه لا دلالة له فيه ؛ وخبر الطبراني المدينة خير من مكة ضعيف بل منكر واه كما قاله الذهبي . وخبر اللهم اجعل بالمدينة ضعفي ما بمكة من البركة لا يدل على الأفضلية . وكذا خبر اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد ، وفي رواية وأشد . أما على الأولى فظاهر للشك ، وأما على الثانية فلائنه بعد وجود المانع من سكني

رضي الله عنه أنه قال : سمع النبي ﷺ وهو واقف على راحلته بمكة يقول للمكة :
والله إنك لنحسب أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ، ولولا أني أخرجت منك
ما خرجت . رواه الترمذي أيضاً في كتابه كتاب المناب وقال حديث حسن صحيح .

فينبغي للحاج أن يقتسم بعد قضاء منايه مدة مقامه بمكة ويستكثر من الاعتبار ومن
الطواف في المسجد الحرام فإنه أفضل مساجد الأرض ، والصلاة فيه أفضل منها في غيره من
الأرض جميعها ، قد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال

مكة ليكون تسلياً لقلوب أصحابه لئلا ينافي قوله لقد عرفت أنك أحب البلاد إلى الله وأكرمها
على الله ، الذي هو صريح في أفضلية مكة .

(قوله على راحلته بمكة) أى بالخزورة بجاء مهملة فزاي معجمة على وزن قسورة وفتح
المحدثين الزاي مع تشديد الواو قال الدارقطني تصحيح ، لكن اعترض بأن ابن السراج
ضبطها بالوجهين وهى الراية الصغيرة ومحلها مشهور بأفضل مكة عند منارة المسجد التي
تلى لإيجاد وكان عندها سوق الحناتين ومن ثمة كانت رواية الطبراني أنها في شرق مكة
تصحيح وإنما صوابه سوق مكة كما صرح به رواية أحمد . وقبل إنها بفناء دار الخزيران
وقبل غير ذلك : ثم قوله ﷺ لذلك كان حين خرج من مكة في عمرة القضية لأنه أراد
الإقامة للبناء بزوجه ميمونة فأبى عليه قريش ذلك . والقول بأنه ﷺ قاله حين خرج
للحجزة مروي بقول الراوي على راحلته وهو ﷺ لم يكن على راحلة وإنما خرج مستخفياً
كما دلت عليه الأخبار . وفي رواية مرسلة أنه ﷺ قال ذلك عام الفتح على الحجون ،
ولا تنافي لاحتمال أنه قال ذلك على الحجون مرة أخرى ، وكذا يقال في رواية أنه قال ذلك
على الصفا لكنها غريبة مطعون فيها . (قوله ويستكثر إلخ) مرت المفاضلة بينهما .

(قوله والصلاة فيه أفضل منها في غيره إلخ) الحديث الذي ذكره لا يقطع النزاع لأن
مالكاً يقول إن معناه أن الصلاة في مسجده ﷺ تعدل ألف صلاة في غيره إلا المسجد
الحرام فإنها تعدل الصلاة فيه بدون الألف . وأصرح منه بل قال ابن عبد البر إنه نص قاطع
للزاع ما رواه أحمد والبخاري وابن خزيمة رجال الصحيح صلاة في مسجدى هذا أفضل من
ألف صلاة فيها سواء إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في
هذا . زاد ابن خزيمة يعنى مسجد المدينة . ولفظ البخاري : إلا المسجد الحرام فإنه يزيد عليه مائة ،
وفي رواية صلاة في مسجدى أفضل من ألف صلاة في غيره إلا المسجد الحرام ، وصلاة
في المسجد الحرام تعدل مائة ألف صلاة . قال ابن عبد البر حديث صحيح . قال بعض المحدثين

رسول الله ﷺ : صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَا
سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ

وَصَدَقَ فِيَا قَالَ فَإِنْ رَجَلَهُ ثَقَاتٌ مِنْ عَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : وَفِي
أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ لِلزُّرْكَشِيِّ رَوَى أَحْمَدُ وَابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ هَمَادِ بْنِ زَيْدٍ وَغَيْرِهِ عَنْ
حَبِيبِ الْمَعْلَمِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ،
وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِي هَذَا بِمِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ
الشَّيْخَيْنِ ، لَا جَرَمَ صَحَّحَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَقَالَ إِنَّهُ الْحُجَّةُ عِنْدَ التَّنَازُعِ وَأَنَّهُ نَصٌّ فِي مَوْضِعِ الْخِلَافِ
قَاطِعٌ عِنْدَ مَنْ أَلْهِمَ رَشْدَهُ وَلَمْ تَحُلْ بِهِ عَصِيَّةٌ . ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ طَعَنَ فِي حَبِيبِ الْمَعْلَمِ وَبَعْضُهُمْ
أَعْلَى الْحَدِيثِ وَرَدَ ذَلِكَ بِمَا يَطُولُ ذِكْرُهُ ، ثُمَّ نَقَلَ عَنِ الذَّهَبِيِّ أَنَّهُ قَالَ إِسْنَادُهُ صَالِحٌ . وَرَوَى ابْنُ
عَبْدِ الْبَرِّ هَذَا الْحَدِيثَ بِإِسْنَادٍ آخَرْتُهُ قَالَ وَرَجُلَانِ إِسْنَادُهُمَا عُلَمَاءُ أَجْلَاءَ ، وَلَمْ يَنْفَرِدِ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِذَلِكَ
بَلْ رَوَى مَا يُوَافِقُهُ أَنَسُ وَجَابِرٌ وَأَبُو الدَّرْدَاءِ . وَرَوَى بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ فَضْلُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
عَلَى غَيْرِهِ بِمِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ وَفِي مَسْجِدِي بِأَلْفِ صَلَاةٍ وَفِي مَسْجِدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ بِخَمْسِمِائَةِ صَلَاةٍ .
وَصَحَّحَ عَنْ عَمْرِو صَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ . وَوَرَدَ
أَحَادِيثُ أُخَرٍ تَخَالَفَ مَا ذَكَرْ لَكُنْهَا لِأَحْتِجَ بِهَا لَضَعْفِهَا . وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدٍ رَجُلَاهُ ثَقَاتٌ عَنْ الْأَرَقَمِ
وَكَانَ بِدَرِيًّا قَالَ جِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْدَعَهُ وَأَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَقَالَ
وَمَا يُخْرِجُكَ إِلَيْهِ أَفِي تِجَارَةٍ ؟ قُلْتُ لَا وَلَكِنْ أَصْلَى فِيهِ ، فَقَالَ ﷺ صَلَاةٌ هُنَا خَيْرٌ مِنْ
أَلْفِ صَلَاةٍ ثُمَّ . وَمَرَأَنَ الصَّلَاةُ ثَمَّةً بِخَمْسِمِائَةِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ ثَبِتَ أَنَّهَا بِأَلْفٍ . فَعَلِيَ الْأَوَّلُ تَكُونُ
الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بِخَمْسِمِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فَبَاعَدَا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَالْمَسْجِدَ الْأَقْصَى ، وَعَلَى الثَّانِي
تَكُونُ بِأَلْفِ أَلْفِ أَلْفِ صَلَاةٍ ، وَحِينَئِذٍ فَعَلِيهِ مَعَ مَا مَرَّ فِي حَدِيثِ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَغَيْرِهِ تَكُونُ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ بِمِائَةِ أَلْفِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ . وَعَلَى الْأَوَّلِ تَكُونُ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ بِالنِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ . وَالتَّضْعِيفُ فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ لَا يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ بَلْ يَعْمُ سَائِرَ الْحَسَنَاتِ
كَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ وَيَدُلُّ لَهُ الْحَدِيثُ الْآتِي فِي حَرَمِ مَكَّةَ . ثُمَّ قَبِلَ الْمُرَادُ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي الْحَدِيثِ
الكعبة وأيده الحب الطبري برواية النسائي بلفظ إلا الكعبة ، ويوافقه رواية ابن الجوزي وغيره
بلفظ إلا الكعبة وأما قول شيخ الإسلام ابن حجر الذي عند النسائي إلا مسجد الكعبة فعارض
بقول الزركشي الذي عنده هو إلا المسجد الكعبة وكان نسخه مختلفة ، وحينئذ فلا حاجة فعارض
النسختين ورواية ابن الجوزي يتوقف الاحتجاج بها على صحة سندها بل لو فرضت صحته أمكن
تأويلها بأنها على حذف مضاف ، وقيل مسجد الجماعة حولها ، وجزم به في المجموع في باب استقبال

القبلة . وفي تهذيب الأسماء واللغات قال الإسئوي إنه الظاهر ، وأيده الحب الطبري بأن الإشارة في المستثنى منه إلى مسجد الجماعة فليكن المستثنى كذلك ، وقيل جميع الحرم . قال الزركشي وبه جزم الماوردي ونقله عنه النووي وأقره انتهى ونقله العمراني عن الشريف العثاني ، ويؤيده قول المصنف الآتي الرابع تضعيف الأجر في الصلوات بمكة ، وحمل مكة على إرادة المسجد خلاف الظاهر ، لكن جعل ابن جماعة ذلك قولاً رابعاً ، ويؤيده أيضاً تصحيح الأصحاب عدم كراهة النفل المطلق في جميع الحرم مع أن حديثه فيه التعبير بالبيت ، وما رواه الطيالسي من طريق عطاء أنه قال إن التضعيف في الحرم لأنه كله مسجد . والحديث الذي قدمته أول الكتاب مع ذكر من خرج به ومن جملته : وحسنات الحرم الحسنة بمائة ألف حسنة لكن قال الحب نقول بموجبه من أن حسنة الحرم مطلقاً بمائة ألف لكن الصلاة في مسجد الجماعة تزيد على ذلك ولهذا قال بمائة صلاة في مسجدي ولم يقل بمائة حسنة وصلاة في مسجده ﷺ بعشر حسنات فتكون الصلاة فيه عشرة آلاف حسنة وتكون في المسجد الحرام بمائة ألف ألف حسنة ، وعلى هذا تكون حسنة الحرم بمائة ألف حسنة والمسجد الحرام بألف ألف حسنة ويلحق بعض الحسنات ببعض أو يكون ذلك مختصاً بالصلاة الخاصة فيها اهـ وكأنه لم يطلع على ما قدمته أو لم يستحضره وإلا فحسنات الحرم والصلوة فيه تزيد على ما ذكره بكثير كما يعلم بتأمل ما مر . ثم كلامه صريح في أن محل الخلاف إنما هو في مضاعفة الصلاة المضاعفة المذكورة وأما المضاعفة بمائة ألف فإنها عامة في جميع الحرم قطعاً وهو حسن بالغ وعليه يدل الحديث السابق أول الكتاب وبه قال الحسن البصري كما مر ثم أيضاً وسيأتي نقل ذلك عنه في كلام المصنف .

(فائدة) قال بعضهم : صلاة واحدة جماعة بالمسجد الحرام تفضل ثواب من صلى ببلده فرأى عمر نوح على نبينا وعليه وعلى سائر الأنبياء أفضل الصلاة والسلام بنحو الضعيف قال فإن انضم لذلك أنواع أخرى من الكالات عجز الحساب عن حصر ثوابه . وبه مع ما قرئته يعلم رد قول النقاش حسب الصلاة بالمسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة به عمر خمس وخمسين وستة أشهر وعشرين ليلة اهـ على أنه يومهم محذوراً آخر وهو أن صلاة بالمسجد الحرام تجزىء عن ذلك إن كان في الزمة وهو خلاف الإجماع . وهذا وكون المضاعفة في مسجد مكة والمدينة نعم القرض والنفل لا ينافي تفضيل النفل في البيت للحديث فيه خلافاً لبعض المتأخرين لأن المفضل قد يكون له مزية على أن في الاتباع ما يربو على المضاعفة كما مر أول الكتاب .

وَيُسْتَحَبُّ التَّلَوُّعُ فِيهِ بِالطَّوَّافِ لِكُلِّ أَحَدٍ سَوَاءَ الْحَاجِّ وَغَيْرِهِ . وَيُسْتَحَبُّ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَفِي أَوْقَاتِ گَرَاهَةِ الصَّلَاةِ وَلَا يُكْرَهُ فِي سَاعَةٍ مِنَ السَّاعَاتِ . وَكَذَا لَا تُكْرَهُ صَلَاةُ التَّلَوُّعِ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ بِمَكَّةَ وَلَا بَنِيهَا مِنْ بَقَاعِ الْحَرَمِ كُلِّهِ بِخِلَافِ غَيْرِ مَكَّةَ . وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الصَّلَاةِ وَالطَّوَّافِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَيُّهَا أَفْضَلُ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَسَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٌ وَمُجَاهِدٌ : الصَّلَاةُ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَفْضَلُ ، وَأَمَّا الْفَرَبَاءُ فَالطَّوَّافُ لَهُمْ أَفْضَلُ . وَقَالَ صَاحِبُ الْحَاوِي : الطَّوَّافُ أَفْضَلُ .

(النَّاسِيَةُ) لَا يَرْمُلُ وَلَا يَضْطَبِعُ فِي الطَّوَّافِ خَارِجَ الْحِجِّ بَلَا خِلَافٍ

كَأَسْبَقُ بَيَانُهُ .

(قَوْلُهُ وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الطَّوَّافِ إلخ) سَكَتَ هُنَا وَفِي الْمَجْمُوعِ عَلَى كَلَامِ الْمَآوَرِدِيِّ وَكَانَهُ لِلْإِكْتِفَاءِ بِمَا قَدَّمَ فِي الصَّلَاةِ مِنْ أَنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّ الصَّلَاةَ أَفْضَلُ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ ، وَمِنْ ثُمَّ تَعَقُّبِهِ فِي الرُّوَضَةِ بِأَنَّ ظَاهِرَ عِبَارَةِ جَمَاعَةِ خِلَافِهِ ، ثُمَّ قَالَ وَلَا يَنْكُرُ هَذَا وَيُقَالُ الطَّوَّافُ صَلَاةٌ لِأَنَّهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَا تَنْصَرِفُ إِلَيْهِ وَهَذَا قَوِيٌّ فِي الدَّلِيلِ ١ هـ . أَيْ لِأَنَّ أَدْلَةَ تَفْضِيلِهَا صَحِيحَةٌ وَقَوْلُهُ لِأَنَّ الْإِلْخَ يَرُدُّ عَلَى مَنْ قَالَ إِنَّ مَا دَلَّ عَلَى تَفْضِيلِهَا دَالٌّ عَلَى تَفْضِيلِهِ لِحَدِيثِ : الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ . وَوَجْهَ الرَّدِّ أَنَّ الْحَدِيثَ لَا يَدُلُّ فِيهِ مِنْ مُقَدَّرِ أَيْ كَالصَّلَاةِ وَالْمِائِلَةِ لَا تَقْتَضِي التَّسَاوِيَّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، فَعَلِمَ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْأَصْحَابِ وَصَرِيحَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَتَبِعَهُ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ الصَّلَاةَ أَفْضَلُ وَهُوَ كَذَلِكَ ، لَكِنْ وَافَقَ الْمَآوَرِدِيُّ الْكَلِمَةَ الْهَرَاسِيَّ صَاحِبَ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَابْنَ عَبْدِ السَّلَامِ وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ : أَكْرَمَ سَكَانَ السَّمَاءِ عَلَى اللَّهِ الَّذِينَ يَطُوفُونَ حَوْلَ عَرْشِهِ وَأَكْرَمَ سَكَانَ الْأَرْضِ عَلَى اللَّهِ الَّذِينَ يَطُوفُونَ حَوْلَ بَيْتِهِ ، وَهُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ ، وَحَدِيثٌ : إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِائَةَ رَحْمَةٍ الْحَدِيثِ ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ أَيْضًا لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ جَمَاعَةَ وَغَيْرُهُ بَلْ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ إِنَّهُ مَنْكُرٌ ، وَرَدَّ قَوْلَ الْحَافِظِ الْمَنْدَرِيِّ وَالزَّيْنِ الْعِرَاقِيِّ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ بِإِنْكَارِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ عَلَى مَنْ حَسَنَهُ لَكِنْ جَمَعَ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ لَهُ طَرَقًا قَلِيلٌ لَعَلَّهُ يَرْتَقِي بِمَجْمُوعِهَا إِلَى الْحَسَنِ ، وَعَلَى تَسْلِيمِ أَنَّهُ حَسَنٌ فَلَا دَلَالَهَ فِيهِ أَيْضًا لِأَنَّ الْمَفْضُولَ قَدْ يَخْتَصُّ بِمِزْيَةٍ بَلْ مَزَايَا خِلَافِهَا الْفَاضِلُ كَمَا

(الثالثة) لَا يُقْبَلُ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ وَلَا يَسْتَلِمُهُ فَإِنَّهُ بَدْعٌ ، وقد رُوِيَ عن ابن الزبير ومجاهد كراهته ، ولا يستلم أيضاً الرُّكْنَيْنِ الشَّامِيَيْنِ .

هو مشهور . وقول القاضي إن الحج أفضل من الصلاة ضعيف أيضاً ، وعلى تسليمه لا يقتضي أنه موافق لما ورد لأن أفضل أركانه ليس هو الطواف بل الوقوف خلفاً لابن عبد السلام كما مر ، ولا يلزم من كونه تحية البيت الأفضل والصلاة تحية المسجد المفضول تفضيله عليها لأنه لما اختص به ولم يوجد إلا له ناسب أن يكون تحيته لا لكونه أفضل منها . واختار المحب الطبري كجماعة متأخرين وهو مذهب مالك وأبي حنيفة ما ذكره المصنف عن ابن عباس وغيره بعد أن قال إن ظاهر المذهب تفضيل الصلاة وقد يؤيد اختياره ما رواه الفاكهي وأبو ذر من حديث : كان أحب الأعمال إلى النبي ﷺ إذا قدم مكة الطواف بالبيت ، ويحجب بأنه محمول على طواف القدوم بقرينة التقييد بقوله إذا قدم فليس ذلك خلاف الظاهر . ويدل لذلك أيضاً أنه لم يحفظ عنه ﷺ الإكثار من طواف التطوع أكثر ما حفظ عنه من إكثار الصلاة ثم .

﴿ تنبيه ﴾ لم أر أحداً صرح بمعنى كون الستين طائفتين وما معه والذي يتجه فيه أخذاً من قول أئمتنا إن الجمع المحلى بأن للعموم حيث لا عهد وإنما مدلول العام كلية أي محكوم فيها على كل فرد فرد فهو متضمن لقضايا مستقلة بعدد أفراد العام وحينئذ فعناه أن كلاً من الطائفتين في كل يوم وليلة يحصل له الستون ولا يلزم عليه استواء الطائف قليلاً وكثيراً ، لأننا مع هذا الاستواء في العدد نفرق بينهم في مقدار كل من الستين فستون من طاف قليلاً مقدار كل منها قليل بحسب عمله . ومن طاف كثيراً مقدار كل منها أعلى من كل من تلك بحسب التفاوت بين العاملين . ونظيره من أدرك صلاة الجماعة من أولها ومن أدركها من آخرها فالكل له سبع وعشرون لكنها في حق من أدركها من أولها أكمل وأكبر قدراً ممن أدركها بعد ذلك ، وهكذا كل لاحق بالنسبة للسابق ، وكذا يقال في الأربعين للمصلين وفي العشرين للناظرين . فإن قلت يحتمل أن المراد أن الطائفتين في جملة كل يوم وليلة يحصون ثم توزع عليهم كل واحدة من الستين بحسب تفاوت أعمالهم ، قلت يحتمل ذلك لكنه يرجع للأول لأن كلاً منهم هنا حصل له جزء من كل من الستين فهو كمن حصل له الستون من غير هذا التوزيع وحينئذ يجعل هذا غير الأول فتأمله .

(قوله لا يقبل مقام إبراهيم إلخ) لا يعارضه ما ورد في فضله من كونه هو والحجر الأسود يا قوتنين من يواقيت الجنة ، ولولا أن طمس نورهما ، وفي رواية لولا ما مسهما من

(الرابعة) يُستحب لمن جلس في المسجد الحرام أن يكون وجهه إلى الكعبة فيقرب منها وينظر إليها إيماناً واحتساباً ، فإن النظر إليها عبادة ، فقد جاءت آثار كثيرة في فضل النظر إليها .

(الخامسة) يُستحب دخول البيت حافياً ، وأن يصلي فيه ، والأفضل أن

خطايا بني آدم لأضواء ما بين المشرق والمغرب ، وما مسهما من ذى عاهة ولا سقم إلا شق وغير ذلك لأن التقييل والاستلام عبادتان مطلوبتان في الحجر الأسود بالنص فلا يثبتان لغيره إلا بنص كذلك لأن العلة في مشروعيتهما فيه لم تنضج حتى يتأق القياس ، وعلى تسليم إيضاها فلم يوجد في المقام بخلاف الركن الثاني فإنه ورد فيه بعض ما ورد في الحجر فدل على أن بينهما جامعاً فصح قياسه عليه في بعض الأحكام التي تقدمت . ووضع ابن عمر رضي الله عنهما يده على مقعده ﷺ من المنبر ثم وضعها على وجهه لا دليل فيه لمشروعية مثله هنا كما هو ظاهر ، على أن ذلك مذهب صحابي ، وليس تقييله أولى من قول الحنفية يستحب تقييل عتبة باب الكعبة عند الدواع لتوقفه على قولهم بالقياس أو الاستحسان في مثل ذلك ونحن لا نقول به ، على أن تقييدهم بالاستحباب بالدواع ربما يدل على منع إلحاق غير الكعبة بها . ويؤيد ما ذكرته ما رواه الأزرق عن قتادة إنما أمروا أن يصلوا عنده ولم يؤمروا بمسحه ، ولقد تكلفت هذه الأمة شيئاً ما تكلفته الأمم قبلها . قال ولقد ذكر لنا بعض من رأى أصابعه فزالته هذه الأمة تمسحها حتى أدخلوا ولذا كره أحمد تقييله ومسحه باليد . وسمى مقام إبراهيم لأنه الذي قام عليه حين بنى الكعبة أو حين أذن في الناس بالحج ، أو حين غسلت زوجة ابنه إسماعيل رأسه حين جاء يسأل عنه ، أقوال أولها لابن عباس وسعيد بن جبير وغيرهما ، قيل ولا مانع من وقوفه عليه في الأحوال الثلاثة .

(قوله فقد جاءت آثار كثيرة في فضل النظر إليها) أي وأحاديث ، فمن ذلك قوله ﷺ : النظر إلى البيت عبادة ، أخرجه ابن الجوزي . وقوله ﷺ : كما في رسالة الحسن البصري : من نظر إلى البيت إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وحشر يوم القيامة في الآمين . وقوله كما فيها أيضاً : من نظر إلى البيت نظرة من غير طواف ولا إفاضة كان عند الله عز وجل أفضل من عبادة سنة بغير مكة صائماً وقائماً راکعاً وساجداً . وخرج الأزرق عن ابن المسيب : من نظر إلى الكعبة إيماناً وتصديقاً خرج من الخطايا كيوم ولدته أمه . وابن الجوزي عن أبي السائب والجندي عن ابن المسيب : من نظر إلى الكعبة إيماناً وتصديقاً تحات عنه الذنوب كما يتحات الورق من الشجر .

يَقْصِدَ مُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَإِذَا دَخَلَ الْبَيْتَ مَتَى حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِي قَبْلَ وَجْهِهِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ فَيُصَلِّي ، ثَبَتَ ذَلِكَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ ،

(قَوْلُهُ دَخُولَ الْبَيْتِ) قَبْلَ يَشْكُلُ عَلَيْهِ مَا صَحَّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ ﷺ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا مَسْرُورًا ثُمَّ رَجَعَ حَزِينًا فَقَالَ إِنِّي دَخَلْتُ الْكَعْبَةَ وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا دَخَلْتُهَا إِنِّي أَخَافُ أَنْ أَكُونَ شَقِيقَتْ عَلَى أُمِّي أَنْتَهَى ، وَلَا إِشْكَالَ إِذْ لَا دَلَالَهَ فِيهِ عَلَى الْكَرَاهَةِ بَلْ دَخُولُهُ دَلِيلٌ عَلَى تَدْبِهِ وَتَمَنِيهِ عَدَمَهُ قَدْ عَلَّاهُ مَخْشِيَةُ الْمَشَقَّةِ عَلَى أُمِّهِ وَذَلِكَ لَا يَرْفَعُ حَكْمَ الْاسْتِحْبَابِ . وَقَالَ الْمُهَبِّ الطُّرَيْ : وَلَمْ يَذْكُرُوا وَقْتُ دَخُولِهِ لِلْحَاجِّ لَكِنْ صَرَحَ الْحَلِيمِيُّ بِأَنَّهُ قَبْلَ طَوَافِ الْوُدَاعِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَكَأَنَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ لَوْ فَضَّلَهُ بَعْدَهُ لاحتِاجَ لِإِعَادَتِهِ أَنْتَهَى . وَكَأَنَّ الْمُرَادَ بِكُونِ وَقْتِهِ ذَلِكَ أَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِآخِرِ مَرَاتِ الدَّخُولِ وَإِلَّا فَلَمَّا نَدَبَ لَهُ دَخُولَهُ كَلِمًا تيسره فَافْهَمُوا إِطْلَاقَهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي نَدْبِ دَخُولِهِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِمَنْ خَصَّصَهُ بِالرَّجُلِ . وَوَضَحَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي دَخُولِهَا الْعَارِي عَنْ مَزَاحِمَةِ الْأَرْجَالِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْمَهْرَمَاتِ وَالْمَكْرُوهَاتِ .

(قَوْلُهُ حَافِيًا) أَيْ فَيَكْرِهُ لِلْمُتَعَمِّلِ وَلَا يَسُ الْخَفَ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ دَخُولَهُ ، وَالْخَفَ مَا لَكَ بِهِ زَائِرُ النَّبِيِّ ﷺ دُونَ دَاخِلِ الْحَجَرِ ، وَالْقِيَاسُ أَنَّ مَا فِيهِ مِنَ الْبَيْتِ كَذَلِكَ .

(قَوْلُهُ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَقْصِدَ مُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْإِلْحَ) ظَاهِرُ رِوَايَةِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّهُ صَلَّى مُسْتَقْبِلَ الْجِدَارِ الْمُقَابِلِ لِلْبَابِ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَإِنْ تَشَكَّكَ فِيهِ بَعْضُهُمْ ، وَكَانَ يَصَلِّي فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ إِلَى الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ ، وَحَدَّدَهُ الزُّعْفَرَانِيُّ بِأَنَّهُ إِذَا تَوَخَّى الْجُزْءَ الَّذِي يَسْتَقْبِلُهَا الدَّاخِلُ وَجَعَلَهَا عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ وَجَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ ثَلَاثَةَ أَذْرُعٍ وَوَقَفَ عَلَى الرِّخَامَةِ الْحُمْرَاءِ وَوَقَفَ فِي مَوْقِعِهِ ﷺ . أَنْتَهَى . وَهَذَا بِاعْتِبَارِ زَمَنِهِ ، وَأَمَّا الْآنَ فَيَجْعَلُ ظَهْرَهُ لِلْبَابِ وَيَجْعَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الْمُقَابِلِ لَهُ نَحْوَ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ . قَالَ الْحَلِيمِيُّ : وَيَسُنُّ أَنْ يَخْرُجَ سَاجِدًا إِذَا دَخَلَ قِبَالَ الْجُدْعِ الْمُلْتَصِقِ بِحِطَاءِ الْكَعْبَةِ ثُمَّ يَقْعُدُ وَيَدْعُو ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يَقُومُ فَيَسْدَعُو ثُمَّ يَأْتِي مَا اسْتَقْبَلَ مِنَ الْكَعْبَةِ فَيَضَعُ وَجْهَهُ عَلَيْهِ فَيَدْعُو وَيَسْتَغْفِرُ وَيَأْتِي نَوَاحِي الْبَيْتِ فَيَدْعُو وَيَسْتَغْفِرُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَكَأَنَّ هَذَا السُّجُودَ لِلشُّكْرِ أَيْ عَلَى نِعْمَةِ دَخُولِ الْبَيْتِ أَنْتَهَى ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ شَرْطَ النِّعْمَةِ الَّذِي يَشْرَعُ السُّجُودَ لَهَا أَنْ تَكُونَ مِنَ النِّعَمِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي تَأْتِي الشَّخْصَ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ إِذْ يُمْكِنُهُ دَخُولُ الْبَيْتِ كُلِّ وَقْتٍ بِدُخُولِ بَعْضِهِ الَّذِي فِي الْحَجَرِ وَعَلَى تَسْلِيمِ أَنَّ دَخُولَ الْكَعْبَةِ أَفْضَلُ فَهُوَ مُتَرَجِّى مَعْهُودٍ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ فِي السَّنَةِ فَلَيْسَ فِيهِ إِتْيَانٌ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ . وَالْأَقْرَبُ بِنَاءُ كَلَامِ الْحَلِيمِيِّ عَلَى مَا اخْتَارَهُ جَمْعُ مِنْ جِهَةٍ

وَيَدْعُو فِي جَوَانِبِهِ ، وَمَذَا بَحِثُ لَا يُوْذِي أَحَدًا وَلَا يَتَأَذَى هُوَ ، فَإِنْ آذَى أَوْ تَأَذَى
لَمْ يَدْخُلْ ، وَمَذَا مِمَّا يَفْلُطُ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَيَزَأَحُونَ زَحْمَةً شَدِيدَةً بِحِثْ
يُوْذِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَرُبَّمَا انْكَشَفَتْ عَوْرَةُ بَعْضِهِمْ أَوْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، وَرَبَّمَا زَالَمَ الزَّوْءَ
وَهِيَ مَكْشُوفَةُ الْوَجْهِ وَالْيَدِ ، وَهَذَا كُلُّهُ خَطَأٌ يَفْعَلُهُ جَهْلَةُ النَّاسِ وَيَسْتَرْ بَعْضُهُمْ
بِبَعْضٍ . وَكَيْفَ يَنْبَغِي لِعَاقِلٍ أَنْ يَرْتَكِبَ الْأَذَى الْمَحْرَمَ لِيَحْصَلَ أَمْرًا لَوْ سَلِمَ
مِنَ الْأَذَى لَكَانَ سُنَّةً ، وَأَمَّا مَعَ الْأَذَى فَلَيْسَ سُنَّةً بَلْ حَرَامٌ ، وَاللَّهُ السَّمْعَانُ .

(السادسة) إِذَا دَخَلَ الْبَيْتَ فَلْيَكُنْ شَأْنُهُ الدُّعَاءَ وَالتَّنَفُّعَ إِلَى اللَّهِ
مُخْضِعًا وَخُشُوعًا مَعَ حُضُورِ الْقَلْبِ ، وَلْيَكُنْ مِنَ الدَّعَوَاتِ الْمُبْتَغَى وَلَا
يَشْتَغَلْ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا يُلْهِمُهُ بَلْ يَلْزَمِ الْأَدَبَ ، وَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ فِي أَفْضَلِ الْأَرْضِ .

الدليل لا من جهة المذهب وصرح به بعض المتأخرين آخر باب سجود التلاوة من أنه يشرع
التقرب إلى الله تعالى بالسجود من غير سبب ، ويؤيده أن هذا السجود جاء في رواية لأحمد
برجال ثقات . والحاصل أن هذا السجود لا يأتي على مقتضى المذهب بل على قياس المختار
المذكور . وفي معجم ابن قانع عن شيبة الحنفي أنه عليه السلام صلى بين العمودين ركعتين ثم ألصق
بهما ظهره وبطنه ، وأخذ منه الزين العراقي أن ذلك سنة ، ولا ينافيه ما في رواية أخرى من
أنه عليه السلام قام إلى ما بين يديه من البيت فوضع صدره عليه وخده ، لأن تلك فيها زيادة ، فقول
غيره يكره إلصاق الظهر بها ينبغي حمله على غير هذا المحل الوارد فيه ذلك ، وقياس خارجها
على داخلها في ذلك كله غير بعيد .

(قَوْلُهُ وَيَدْعُو فِي جَوَانِبِهِ) ظَاهِرُهُ يَأْتِي نَوَاحِيهَا فَيَدْعُو فِيهِ وَهُوَ مَا صَرَحَ بِهِ الْحَلِيمِيُّ .
وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرَّعْفَرَانِيِّ أَنَّهُ لَا يَمُشِي إِلَيْهَا بَلْ يَحُولُ وَهُوَ بِمَحَلِّهِ وَجْهَهُ وَصَدْرَهُ وَيَقْبِضُ إِلَى كُلِّ
رَكْنٍ مِنْ أَرْكَانِهِ الْأَرْبَعَةِ وَيَكْبُرُ وَهَلِيلُ وَيَدْعُو ، وَمِثْلُ كَلَامِ ابْنِ الرَّفْعَةِ إِلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ قَالَ
وَيَكْبُرُ فِي دُعَائِهِ فِي جَوَانِبِهِ مِنَ الدَّعَوَاتِ وَالْخُشُوعِ .

(قَوْلُهُ وَلَا يَشْتَغَلْ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا يُلْهِمُهُ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ مَا صَرَحَ بِهِ الْحَلِيمِيُّ مِنْ أَنَّهُ يَنْدَبُ
أَنْ لَا يَرْفَعَ بَصَرَهُ إِلَى سَقْفِ الْبَيْتِ . وَالْخَبَرُ الَّذِي رَوَاهُ الْمُصَنِّفُ فِي ذَلِكَ رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ

وقد رَوَيْنَا عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: عَجَبًا لِلَّهِ إِذَا دَخَلَ الْكُفْبَةُ كَيْفَ يَرْفَعُ بَصَرَهُ قَبْلَ الْغَفِّ لِيَدْعَ ذَلِكَ إِجْلَالًا لِلَّهِ تَعَالَى وَإِعْظَامًا. دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكُفْبَةَ مَا خَلْفَ بَصَرِهِ مَوْضِعَ سُجُودِهِ حَتَّى خَرَجَ مِنْهَا

(السابعة) لِيَحْذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ لَاقِتَارٍ بِمَا أَحْدَثَهُ بَعْضُ أَهْلِ الصَّلَاةِ فِي الْكُفْبَةِ الْكَرْمَةِ. قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ابْتَدَعَ بَيْنَ قَرِيبٍ بَعْضُ الْفَقَرَةِ الْمُحَالِينَ فِي الْكُفْبَةِ الْكَرْمَةِ أَسْرَيْنِ بَاطِلَيْنِ عَظُمَ ضَرَرُهُمَا عَلَى الْعَامَّةِ، أَحَدُهُمَا مَا يَذْكُرُونَهُ مِنَ الثَّرْوَةِ الْوُثْقَى، عُدُّوا إِلَى مَوْضِعٍ عَالٍ مِنْ جِدَارِ الْبَيْتِ الْمُقَابِلِ لِبابِ الْبَيْتِ فَسَمَوْهُ الثَّرْوَةُ الْوُثْقَى وَاقْضُوا فِي نُفُوسِ الْعَامَّةِ أَنَّ مَنْ نَالَهُ قَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْثَّرْوَةِ الْوُثْقَى، فَأَحْجَبُوا إِلَى أَنْ يَفْهَمُوا فِي الْوُصُولِ إِلَيْهَا شِدَّةَ وَعَاقٍ، وَبِرْكَبِ بَعْضُهُمْ ظَهَرَ بَعْضٍ، وَدُبْمَا صَدَدَتِ الرَّأْيَةُ عَلَى ظَهْرِ الرَّجُلِ وَلَامَسَتْ الرِّجَالَ وَلَامَسُوا قَبْلَئِهِمْ بِذَلِكَ أَنْوَاعٌ مِنَ الْعَصْرِ دِينًا وَدُنْيَا

وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ. قَالَ الْخَلِيفِيُّ: وَكَسَفَهُ أَرْضَهُ تَعْظِيماً لِلَّهِ وَحَيَاءً مِنْهُ، وَظَاهَرَ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ عَائِشَةَ الْمَذْكُورِ أَنَّ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ عَمَلٍ مَجْرُودٍ وَمُشَبَّهٍ. قَالَ الْمَوَارِدِيُّ: وَلَا يَدْخُلُهُ إِلَّا تَابًا مِنْبِئًا قَدْ أَقْلَعَ عَنْ عَصِيَانِهِ وَأَخْلَصَ طَاعَتِهِ. وَقَالَ الرَّغْزَرَانِيُّ فِي إِيْرْشَادِهِ: وَمَنْ أَحَبَّ دَخُولَهُ فَلْيَدْخُلْ بِصِدْقٍ إِخْلَاصٍ عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَعْظِيماً لَهُ بِالْخُشُوعِ وَالِاسْتِكَانَةِ وَالْخُضُوعِ خَاشِعًا حَافِيًا حَاسِرًا رَاغِبًا رَاهِبًا ذَاكِرًا مُسْتَغْفِرًا دَاعِيًا مُتَضَرِّعًا أ. هـ. قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: وَقَوْلُهُ حَاسِرًا فِيهِ نَظَرٌ لِعَبْرِ الْمَحْرَمِ وَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ.

(قوله لِيَحْذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ إلخ) مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَمْرِ الْبَاطِلِينَ قَدْ أَزِيلَا مِنَ الْكُفْبَةِ وَقَدْ أَلْحَمَهُ.

(قوله وَيَسْتَحِبُّ صَلَاةَ النَّافِلَةِ فِي الْبَيْتِ) لَيْسَ ظَاهِرُهُ أَنَّهَا أَفْضَلُ مِنْهُ فِي بَيْتِهِ كَمَا تَوَهَّمُ

(الثاني) يُسَمَّرُ فِي وَسْطِ الْبَيْتِ سَمَوُهُ سُرَّةُ الدُّنْيَا ، وَحَلُولُ الْعَامَّةِ عَلَى أَنْ يَكْشِفَ أَحَدُهُمْ سُرَّتَهُ وَيَنْطَحَ بِهَا عَلَى ذَلِكَ الْمَسْجَرِ لِيَكُونَ وَاضِعًا سُرَّتَهُ عَلَى سُرَّةِ الدُّنْيَا . قَاتَلَ اللَّهُ وَاضِعَ ذَلِكَ وَمُخْتَرِعَهُ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَأْنُ .

(الثامنة) يُسْتَحَبُّ صَلَاةُ النَّافِلَةِ فِي الْبَيْتِ ، وَأَمَّا الْفَرِيضَةُ فَإِنْ كَانَ يَرْجُو جَمَاعَةً كَثِيرَةً فَهِيَ خَارِجُ الْبَيْتِ أَفْضَلُ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَرْجُو مَا فِداخِلَ

وَلِنَّمَا يَكُونُ ظَاهِرُهُ ذَلِكَ لَوْ قَالَ إِنَّهَا فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ كَعِبَادَةِ الرُّوضَةِ إِذْ هِيَ : قَالَ أَصْحَابُنَا النَّفْلُ فِيهَا أَفْضَلُ مِنْهُ خَارِجُهَا ، لَكِنْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ يَنْبَغِي تَأْوِيلُ قَوْلِهِ خَارِجُهَا عَلَى الْمَسْجِدِ حَوْلَهَا لَا الْبُيُوتَ لِأَنَّ النَّفْلَ بِهَا أَفْضَلُ مِنْهُ بِالْمَسْجِدِ حَتَّى مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ كَمَا فِي الْجَمْعِ ، فَسَجْدُ مَكَّةَ أَوْلَى مِنْهُ بِذَلِكَ ، لِأَنَّ حَرَمَ الْمَدِينَةِ لَيْسَ كَمَسْجِدِهَا فِي الْمَضَاعِفَةِ عِنْدَهُ بِخِلَافِ حَرَمِ مَكَّةَ عَلَى مَا مَرَّ عَنْهُ أَنْتَهَى . وَمَا ذَكَرَهُ مَتَجَهٌ وَجَرَى عَلَيْهِ الْعَزِيزُ بْنُ جَمَاعَةٍ . قَالَ وَإِنْ قُلْنَا إِنْ الْمَضَاعِفَةُ تَخْصُ بِالْمَسْجِدِ لِلْحَدِيثِ الْمُتَّفِقِ عَلَى صَحَّتِهِ : أَفْضَلُ الصَّلَاةُ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ ، لَا يُقَالُ فِي كُلِّ مَزِيَّةٍ وَهِيَ الْبَعْدُ عَنِ الرِّيَاءِ فِي الْبَيْتِ وَمَزِيدُ الْحُضُورِ وَالْخُشُوعِ فِي الْكَعْبَةِ مَعَ الْمَضَاعِفَةِ لِجَمَاعَةٍ لِأَنَّا نَقُولُ الْأَوَّلَى أَوْلَى لِأَنَّ الرِّيَاءَ يَبْطُلُ ثَوَابُ الْعِبَادَةِ قَطْعًا بِخِلَافِ عَدَمِ الْحُضُورِ ، فَاعْتَنَاءُ الشَّارِعِ بِتِلْكَ أَشَدَّ . وَلَا يَنَاقِ مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَى مِنْ قَوْلِهِ ﷺ : مَنْ دَخَلَ الْبَيْتَ فَصَلَّى فِيهِ دَخَلَ فِي حَسَنَةٍ وَخَرَجَ مِنْ سَيِّئَةٍ مَغْفُورًا لَهُ ، وَلَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ : لَا مَوْضِعَ أَفْضَلٍ وَلَا أَطْهَرَ لِلصَّلَاةِ مِنَ الْكَعْبَةِ . أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ لَا دَلَالَهَ فِيهِ فَإِنَّ الَّذِي حَسَنَ سَنَدُهُ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْغَرَابَةِ لَيْسَ فِيهِ فَصْلٌ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَقَدْ عُلِمَ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ مَرَادَهُ بِالصَّلَاةِ الْفَرِيضَةَ عَلَى تَفْصِيلِ يَأْتِي فِيهِ .

(قَوْلُهُ وَأَمَّا الْفَرِيضَةُ) حَذَفَ التَّقْيِيدَ بِالْكَثْرَةِ فِيهَا يَأْتِي فِي الرُّوضَةِ وَمَرَادُهُ أَخَذًا مِمَّا فِي الْجَمْعِ أَنَّ الْجَمَاعَةَ إِنْ قَلَّتْ فِي الْبَيْتِ وَكَثُرَتْ فِي الْمَسْجِدِ كَانَتِ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلَ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مُنْفَرِدًا فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ مِنْهَا مَعَ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ . وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ لَا يَرْجُوها عَائِدٌ عَلَى مُطْلَقِ الْجَمَاعَةِ لَا بِقَيْدِ الْكَثْرَةِ . وَفِي الْجَمْعِ لَوْ ضَاقَتْ عَنِ الْجَمْعِ فَصَلَاةُ الْجَمْعِ خَارِجُهَا أَفْضَلُ وَنَظَرُ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ ثُمَّ قَالَ بَلْ يَسْتَحَبُّ إِقَامَةُ الْجَمَاعَةِ فِيهَا وَتَنَفُّقُ الْبَقِيَّةِ خَارِجُهَا لِأَنَّ الْجَمْعَ مَسْجِدٌ ، وَرَدَّ بِأَنَّ الشَّافِعِي كَرِهَ لِلْإِمَامِ الصَّلَاةَ فِيهَا وَعَلَّاهُ بِعَلْوِهِ عَلَى الْمَأْمُومِينَ وَبِأَنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَرَاهُ فَتَخْفَى عَلَيْهِمْ أَفْعَالُهُ فَلَا يُمْكِنُهُمْ مُتَابَعَتُهُ : وَتَوَقَّدَ بِحَبَابِ أَنَّهُ نَصَّ

اليَتِ أَفْضَلُ . وإذا صَلَّى في اليَتِ اسْتَقْبَلَ بَعْضَ جُذْرَانِهِ ، فَلَوْ اسْتَقْبَلَ الْبَابَ وَهُوَ مُرْدُودٌ كَفَى ؛ وَلَوْ اسْتَقْبَلَهُ وَهُوَ مُفْتُوحٌ فَإِنْ كَانَتْ عَتَبَةُ الْبَابِ مُرْتَمَةً عَنِ الْأَرْضِ بَنَحُو ثَلَاثِي ذِرَاعٍ صَحَّتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ أَقْصَرَ مِنْ ذَلِكَ لَمْ تَصَحْ صَلَاتُهُ . وَلَوْ صَلَّوْا جَمَاعَةً فِي الْكَعْبَةِ جَازَ ، وَلَمْ يُمْ فِي مَوْقِفِهِمْ خَشَعُ أَسْوَاحُ : أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ وَجْهُ الْمُؤْمِنِ إِلَى وَجْهِ الْإِمَامِ ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ ظَهْرُهُ إِلَى ظَهْرِهِ ، الثَّلَاثُ أَنْ يَكُونَ وَجْهُ الْمُؤْمِنِ إِلَى ظَهْرِ الْإِمَامِ ، الرَّابِعُ أَنْ يَكُونَ يَمِينُهُ سَوَاءً ، الْخَامِسُ أَنْ يَكُونَ ظَهْرُ الْمُؤْمِنِ إِلَى وَجْهِ الْإِمَامِ ، فَصَحَّ الصَّلَاةُ فِي الْأَحْوَالِ الْأَرْبَعَةِ الْأَوَّلِ وَلَا تَصَحُّ فِي الْخَامِسَةِ عَلَى الْأَصَحِّ .

فِي الْأَمِّ عَلَى أَنْ يَحُلَّ الْكِرَاهَةُ عَلَى الْمُؤْمِنِ عَلَى الْإِمَامِ وَعَكْسَهُ بِلَا حَاجَةٍ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ ، وَاعْتَمَدَ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ وَغَيْرُهُ بِنَاءً عَلَى مَا فَهَمُوهُ مِنْ كَلَامِ الْأَمِّ وَتَجْتَمِعُ سَنَنُ قَبْلِ رُؤْيَا كَلَامِهَا لَكِنْ لَمَّا رَأَيْتُهُ عَلِمْتُ أَنَّهُ لَا يَبْدُلُ لَهَا فَهْمُوهَ ، وَقَدْ بَيَّنْتُ ذَلِكَ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ مِنْ شَرْحِ النَّعِيمِ . وَأَيْضاً فَحُلُّ الْكِرَاهَةِ أَنْ يَكُونَ لَغَيْرِ حَاجَةٍ وَتَحْصِيلُ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِيهَا حَاجَةٌ بِلَا شَكٍّ وَإِنَّمَا لَمْ يَرَاعَوْا قَوْلَ مَالِكٍ وَأَحَدُ بَيِّطْلَانَ الْقَرْضَ بِالْكَعْبَةِ وَقَوْلَ ابْنِ جُرَيْرٍ بَيِّطْلَانَ النَّفْلِ فِيهَا أَيْضاً لَمَّا فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّ شَرْطَ اسْتِحْبَابِ الْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ أَنْ لَا يَخَالَفَ سَنَةَ صَحِيحَةٍ وَإِلَّا كَمَا هُنَا فَإِنَّهُ صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى بِهَا لِلنَّفْلِ فَلَا حَرَمَةَ لَهُ ، وَنَازَعَ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّهُ وَاضِحٌ فِي النَّافِلَةِ لِحُجْءِ السَّنَةِ بِهَا دُونَ الْقَرِيبَةِ ، وَالْقِيَاسُ مَعَ الْخِلَافِ لِأَنَّ بَابَ النَّفْلِ أَوْسَعُ فَالْخِلَافُ فِي الْقَرْضِ مُحْتَرَمٌ ، وَرَدَّ بِأَنَّ مَحَلَّ كَوْنِ النَّفْلِ أَوْسَعُ إِنَّمَا هُوَ فِي السَّفَرِ أَوْ فِي الْحَضَرِ فَالْاسْتِقْبَالُ فِي الْقَرْضِ وَالنَّفْلِ مُتَّحِدٌ اتِّفَاقاً ، وَيُرَدُّ بِأَنَّ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ النَّفْلَ يَتَسَامَحُ فِيهِ مَا لَا يَتَسَامَحُ فِي الْقَرْضِ فَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ الْقَرْضِ عَلَيْهِ وَإِنْ اتَّحَدَا فِيهَا ذِكْرُ لَأَنَّهُمَا يَفْتَرِقَانِ فِي وَجْهِهِ آخَرُ ، وَكَذَا الطُّعْمَانِيَّةُ فِي الْاِعْتِدَالِ وَالْحُلُوسِ بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ عَلَى مَا فِي بَعْضِ كُتُبِ النَّوَوِيِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَمَعَ هَذَا الْاِفْتِرَاقِ فَلَا يَقَالُ لِمَنْ قَالَ لِنَظِيرِهِ فِي الْاسْتِقْبَالِ إِنَّهُ خَالَفَ سَنَةَ صَحِيحَةٍ ، وَيُؤَيِّدُ عِلْمَ اتِّصَاحِ الْقِيَاسِ أَنَّ الْبَيْهَقِيَّ عَسَلُ

(التاسعة) يُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنْ دُخُولِ الْحِجْرِ فَإِنَّهُ مِنَ الْبَيْتِ وَدُخُولُهُ سَهْلٌ . وَقَدْ سَبَقَ أَنْ الْمَدْعَاةَ فِيهِ تَحْتَ الْمِزَابِ مُسْتَجَابٌ .

(العاشرة) يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَنْوِيَ الْاِعْتِكَافَ كُلَّمَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَإِنَّ الْاِعْتِكَافَ مُسْتَحَبٌّ لِكُلِّ مَنْ دَخَلَ مَسْجِدًا مِنَ الْمَسَاجِدِ فَكَيْفَ الظَّنُّ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فَيَقْصُدُ بَقَلْبِهِ حِينَ يَصِيرُ فِي الْمَسْجِدِ أَنَّهُ مُعْتَكِفٌ لِلَّهِ تَعَالَى ، سَوَاءً كَانَ صَائِمًا أَوْ لَمْ يَكُنْ ، فَإِنَّ الصَّوْمَ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْاِعْتِكَافِ عِنْدَنَا ، ثُمَّ يَسْتَمِرُّ لَهُ الْاِعْتِكَافُ مَا دَامَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَإِذَا خَرَجَ زَالَ اِعْتِكَافُهُ ، فَإِذَا دَخَلَ مَرَّةً أُخْرَى نَوَى الْاِعْتِكَافَ ، وَهَكَذَا كُلَّمَا دَخَلَ . وَهَذَا مِنْ الْمَهْمَاتِ الَّتِي تُسْتَحَبُّ الْحَافِظَةُ عَلَيْهَا وَالِاعْتِنَاءُ بِهَا .

(الحادية عشرة) يُسْتَحَبُّ الشَّرْبُ مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ وَالْإِكْتَارُ مِنْهُ .

ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي مَاءِ زَمَزَمَ :

عَنْهُ وَاحْتِجَّ عَلَى صَحَّةِ الْقُرْصِ دَاخِلُهَا بِعُمُومِ حَدِيثٍ : جَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيَصِلْ .

(قَوْلُهُ دُخُولُ الْحِجْرِ إلخ) هُوَ مَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ ، وَلَا يَنَافِيهِ قَوْلُ الْحَلِيمِيِّ مَنْ لَمْ يُمْكِنَهُ دُخُولُ الْبَيْتِ دَخَلَهُ وَصَلَى فِيهِ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى تَأْكِيدِ نَدْبِهِ حِينَئِذٍ .

(قَوْلُهُ إِذَا خَرَجَ زَالَ اِعْتِكَافُهُ) أَيْ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَازِمًا عَلَى الْعُودِ فِي حَالِ خُرُوجِهِ وَلَمْ يَنْوِ مَدَّةَ مَعِينَةٍ وَخَرَجَ لِنَجْوِ قَضَاءِ حَاجَةٍ وَإِلَّا لَمْ يَحْتَجْ لِنَبْتِهِ عِنْدَ الدُّخُولِ عَلَى تَفْصِيلِ ذِكْرِهِ فِي بَابِهِ أَعْرَضْتُ عَنْهُ لَطُولِهِ .

(قَوْلُهُ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ إلخ) مَشَى عَلَى ذَلِكَ فِي الْمَجْمُوعِ أَيْضًا وَتَبِعَهُ السَّبْكَ ،

إنها مُبَارَكَةٌ ، وإنها طَعَامٌ طَعِمَ وَشَفَاءٌ سَقِمَ . وَرَوَيْنَا عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا زَمَزَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ . وَقَدْ شَرِبَ تَجَاعَةً مِنَ الْعِلَاءِ مَا زَمَزَمَ لِمَطَالِبَ لَهُمْ جَلِيلَةً فَنَالُوهَا . فَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الشَّرْبَ لِلْمَغْفِرَةِ أَوْ الشِّفَاءِ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ نَحْوَ يَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنَّهُ بَلَّغَنِي أَنْ رَسُولَكَ ﷺ قَالَ مَا زَمَزَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ ، اللَّهُمَّ وَإِنِّي أَشْرَبُهُ لِنَعْفِرَ لِي ، اللَّهُمَّ فَسَاغِرْ لِي ، أَوْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْرَبُهُ مُسْتَشْفِئًا بِهِ مِنْ مَرَضِي ، اللَّهُمَّ فَاشْفِنِي ، وَنَحْوُ هَذَا . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَنَفَّسَ ثَلَاثًا وَيَتَضَلَّعَ مِنْهُ أَيْ يَمْتَلِي ، فَإِذَا فَرَّغَ حَمْدَ اللَّهِ تَعَالَى .

واعترض بأن قوله وشفاء سقم ليس في مسلم وإنما رواه الطبراني والبخاري وأبو داود الطيالسي ورجالهم رجال الصحيح . ويجاب بأن الظاهر أنها في بعض نسخ مسلم فإن البيهقي نقلها عنه أيضاً .

(قَوْلُهُ وَرَوَيْنَا عَنْ جَابِرٍ) قَدْ كَثُرَ كَلَامُ الْمُحَدِّثِينَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَالَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ أَمْرُ مُحَقِّقِهِمْ أَنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ أَوْ صَحِيحٌ ، وَقَوْلُ الذَّهَبِيِّ إِنَّهُ بَاطِلٌ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ إِنَّهُ مُوَضَّوعٌ مُرَدُّودٌ ، فَقَدْ رَوَى ابْنُ الْجَوْزِيِّ نَفْسَهُ عَنْ سَفِيَّانٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ فَقَالَ صَحِيحٌ ، وَقَدْ شَرِبَهُ تَجَاعَةً مِنَ الْعِلَاءِ لِمَطَالِبَ فَنَالُوهَا .

(قَوْلُهُ أَيْ يَمْتَلِي) زَادَ غَيْرُهُ وَيَكْرَهُ نَفْسَهُ عَلَيْهِ ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ خَبَرُ ابْنِ مَاجَةَ : آيَةٌ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ أَنَّهُمْ لَا يَتَضَلَّعُونَ مِنْ مَاءِ زَمَزَمَ .

(قَوْلُهُ فَإِذَا فَرَّغَ حَمْدَ اللَّهِ تَعَالَى) أَيْ إِذَا فَرَّغَ مِنْ كُلِّ مَرَّةٍ مِنَ الْمَرَّاتِ الثَّلَاثِ إِذْ يَسُنُّ أَنْ يَسْمَلَ أَوَّلَ كُلِّ مَرَّةٍ وَيُحَمِّدُ آخِرَهَا ، وَيَسُنُّ أَنْ يَصُبَّ عَلَى رَأْسِهِ مِنْهَا وَيَغْسِلَ وَجْهَهُ وَصَدْرَهُ قَالَهُ الْمَاورِدِيُّ ، وَأَنَّهُ يَشْرَبُ مِنْهَا جَالِسًا ، وَلَا يَبَارِضُهُ شَرِبُهُ ﷺ مِنْهَا قَائِمًا لِأَنَّهُ كَانَ لَازِدِحَامِ النَّاسِ . قَالَ الزُّعْفَرَانِيُّ : وَالنَّظَرُ فِي بَثْرِ زَمَزَمَ عِبَادَةُ تَحْتَ الْأَوْزَارِ وَالْخَطَايَا ، وَيُخْتَارُ لَهُ النَّظَرُ فِيهَا ثَلَاثًا ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ وَيُنَزَّعَ بِالْأُكْلِ إِلَى الرُّكْنِ .

(الثانية عشرة) بُشِئَ لِمَنْ دَخَلَ مَكَّةَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا أَنْ يَنْجُمَ الْقُرْآنَ فِيهَا قَبْلَ رُجُوعِهِ .

(الثالثة عشرة) اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَجَاوِرَةِ بِمَكَّةَ ، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَنْ وَاقَهُ : تُكْرَهُ الْمَجَاوِرَةُ . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَآخَرُونَ : لَا تُكْرَهُ بَلْ تُسْتَحَبُّ . وَإِنَّا كَرِهَهَا مَنْ كَرِهَهَا لِأُمُورٍ : مِنْهَا خَوْفُ الْمَلِكِ وَقِلَّةُ الْحُرْمَةِ لِلْأَنْسِ ، وَخَوْفُ مُلَابَسَةِ الذَّنْبِ ، فَإِنَّ الذَّنْبَ فِيهَا أَقْبَحُ مِنْهُ فِي غَيْرِهَا ، كَمَا أَنَّ الْحَسَنَةَ فِيهَا أَعْظَمُ مِنْهَا فِي غَيْرِهَا . وَأَمَّا مَنْ اسْتَحَبَّهَا فَلَمَّا يَحْصُلُ فِيهَا مِنَ الطَّاعَاتِ الَّتِي لَا تَحْصُلُ بِغَيْرِهَا مِنَ الطَّوَافِ وَتَضْعِيفِ الصَّلَوَاتِ وَالْحَسَنَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَالْمُخْتَارُ أَنَّ الْمَجَاوِرَةَ بِهَا مُسْتَحَبَّةٌ إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ الْوُقُوعُ فِي الْأُمُورِ الْمَحْذُورَةِ وَغَيْرِهَا . وَقَدْ جَاوَزَ فِيهَا خَلَاتِقُ لَا يُحْصَوْنَ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَخَلَفِهَا مِمَّنْ يُفْتَدَى بِهِمْ . وَيَنْبَغِي لِلْمَجَاوِرِ بِهَا أَنْ يُدَكِّرَ نَفْسَهُ بِمَا جَاءَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : الْخَطِيئَةُ أُصِيبُهَا بِمَكَّةَ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْ سَبْعِينَ خَطِيئَةً بِغَيْرِهَا .

(قَوْلُهُ وَآخَرُونَ) أَيْ وَهُمْ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ ، مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَصَاحِبَا أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(قَوْلُهُ فَإِنَّ الذَّنْبَ بِالْخ) أَيْ لِكَلَامِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْآتِي ، بَلْ قَالَ بِمَجَاهِدٍ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ فِي الْخَامِسَةِ وَالثَّلَاثِينَ أَنَّ السَّيِّئَةَ تَضَاعَفَ بِهَا كَمَا تَضَاعَفَ الْحَسَنَةُ ، وَسُئِلَ أَحَدُ هَلْ تَكْتَبُ السَّيِّئَةُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ ؟ فَقَالَ لَا إِلَّا بِمَكَّةَ لِتَعْظِيمِ الْبَلَدِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ مَجَاهِدٍ أَنَّ السَّيِّئَةَ تَبْلُغُ فِي التَّضْعِيفِ مَبْلَغَ الْحَسَنَةِ وَهُوَ مِائَةُ أَلْفٍ .

(قَوْلُهُ خَلَاتِقُ لَا يُحْصَوْنَ بِالْخ) عَدُ الطَّبَرِيِّ مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ جَاوَرُوا بِهَا أَرْبَعَةَ وَخَمْسِينَ ، وَمِنَ الَّذِينَ مَاتُوا بِهَا نَحْوُ سِتَّةِ عَشَرَ . قَالَ وَجَاوَرَهَا مِنْ كِبَرَاءِ التَّابِعِينَ جَمٌّ غَفِيرٌ ، وَبَلَغَ مِنْ تَعْظِيمِ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْضَى حَاجَتُهُ فِي الْحَرَمِ . (قَوْلُهُ أَعَزُّ عَلَى) أَيْ أَشَدُّ وَأَصْعَبُ .

(الرابعة عشرة) يُسْتَحَبُّ زِيَارَةُ الْمَوَاضِعِ الشَّهُورَةِ بِالْفَضْلِ فِي مَكَّةَ وَالْحَرَمِ ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّهَا ثَمَانِيَةٌ عَشَرَ مَوْضِعًا ، مِنْهَا الْبَيْتُ الَّذِي وُلِدَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الْيَوْمَ مَسْجِدٌ فِي زَفَاكٍ يُقَالُ لَهُ زَفَاكُ الْمَوْلِدِ ، وَذَكَرَ الْأَزْرَقِيُّ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ . وَمِنْهَا بَيْتُ خَدِيجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الَّذِي كَانَ يَسْكُنُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَخَدِيجَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، وَفِيهِ وَلَدَتْ أَوْلَادَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَفِيهِ تُوَفِّيتُ خَدِيجَةُ رَضوانُ الله عليها ، وَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ

(قَوْلُهُ ثَمَانِيَةٌ عَشَرَ) عَنِ الطَّبْرِيِّ بِسَعَةِ عَشْرٍ وَعَدَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَذَكَرَ أَنَّ الَّذِي جَعَلَ الْمَوْلِدَ مَسْجِدًا الْخِيزَرَانُ سَرِيَّةَ الْمُهَدِيٍّ لَمَّا حَجَّتْ وَأَنَّهُ كَانَ يَبِيدُ عَقِيلًا ثُمَّ وَرَثَتْهُ إِلَى أَنْ اشْتَرَاهُ أَخُ الْحِجَاجِ فَأَدْخَلَهُ فِي دَارِهِ . وَذَكَرَ هُوَ وَغَيْرُهُ أَنَّ أَفْضَلَ مَوْضِعَ بِمَكَّةَ بَعْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بَيْتُ خَدِيجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . وَأَنَّ مِنْ تِلْكَ الْحَالَ الْمَأْتُورَةِ الْمَسْجِدَ الْمَعْرُوفَ الْيَوْمَ بِمَسْجِدِ الرَّابِيَةِ يُقَالُ إِنَّهُ ﷺ صَلَّى فِيهِ . وَمِنْهَا بِأَعْلَى مَكَّةَ مَسْجِدُ الْجَنِّ وَالْبَيْعَةِ لَمَّا رَوَى أَنَّهُمْ بَايَعُوا النَّبِيَّ ﷺ فِيهِ ، وَمَسْجِدُ الشَّجَرَةِ مُقَابِلَهُ لَمَّا رَوَى أَنَّهُ ﷺ دَعَا شَجَرَةً ثُمَّ فَأَقْبَلَتْ تَحْتَ الْأَرْضِ حَتَّى وَقَفَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ ثُمَّ أَمَرَهَا فَرَجَعَتْ . وَمَسْجِدٌ عِنْدَ سَوَاقِ الْغَمِّ رَوَى أَنَّهُ ﷺ بَايَعَ النَّاسَ عِنْدَهُ يَوْمَ الْفَتْحِ . وَمَسْجِدٌ بِإِجْيَادٍ بِهِ مَحَلٌّ يُسَمَّى الْمَتَكَا لَمَّا قِيلَ إِنَّهُ ﷺ اتَّكَأَ فِيهِ . وَمَسْجِدٌ عَلَى أَبِي قَيْسٍ يُسَمَّى مَسْجِدَ إِبْرَاهِيمَ . وَمَسْجِدٌ بِذِي طَوًى نَزَلَ بِهِ ﷺ حِينَ اعْتَمَرَ وَحِينَ حَجَّ تَحْتَ شَجَرَةٍ ثُمَّ . وَمَسْجِدٌ عَقِبَةَ مَنَى بَايَعَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَنْصَارَ عِنْدَهُ . وَمَسْجِدُ الْجِعْرَانَةِ حَيْثُ أَحْرَمَ ﷺ ثُمَّ بِعُمَرَةَ . وَمَسْجِدُ الْكَبْشِ بِنَى حَيْثُ فِدْيَى الذَّبِيحِ ثُمَّ بِكَبْشٍ مِنَ الْجَنَّةِ . وَمَسْجِدٌ عَنِ يَمِينِ الْمَوْقِفِ بِعُرْفَةٍ وَهُوَ غَيْرُ مَصْلَى الْإِمَامِ . وَمَسْجِدُ الْخَيْفِ ، وَغَارُ الْمُرْسَلَاتِ عِنْدَهُ ، وَمَر ، وَزَيْدٌ عَلَى ذَلِكَ دَارُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَسْفَلِ مَكَّةَ وَهِيَ الْمَسَاءَةُ الْآنَ بَدَارُ الْمُهْجَرَةِ لِأَنَّهُ ﷺ هَاجَرَ مِنْهَا هُوَ وَأَبُو بَكْرٍ وَكَانَ يَتَرَدَّدُ إِلَيْهِ فِيهَا كَثِيرًا بَلْ كُلَّ يَوْمٍ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ وَغَيْرُهُ . وَمَوْلِدُ سَيِّدِنَا عَلَى وَهُوَ الْيَوْمَ مَزَارٌ مَشْهُورٌ .

(قَوْلُهُ وَذَكَرَ الْأَزْرَقِيُّ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ) فِيهِ رَدٌّ لَمَّا قِيلَ إِنَّهُ وَلِدَ بِالْدارِ الَّتِي عِنْدَ الصَّفَا أَوْ بِالرَّدَمِ أَيْ غَيْرَ الْمَعْرُوفِ أَوْ بِعُسْفَانَ :

صلى الله عليه وسلم مُقِيماً به حَتَّى هَاجَرَ ، قَالَهُ الْأَزْرَقِيُّ . قَالَ ثُمَّ اشْتَرَاهُ مُعَاوِيَةُ وَهُوَ خَلِيفَةُ مَنْ عُقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَجَعَلَهُ مَسْجِداً . وَمِنْهَا مَسْجِدٌ فِي دَارِ الْأَرْقَمِ وَهِيَ الَّتِي يُقَالُ لَهَا دَارُ الْخَيْرِ زَانَ ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُسْتَتِراً فِيهِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ . قَالَ الْأَزْرَقِيُّ هُوَ عِنْدَ الصَّفَا . قَالَ وَفِيهِ أَسْلَمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَمِنْهَا الْغَارُ الَّذِي يَجْعَلُ الْجِرَاءُ كَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَتَعَبَّدُ فِيهِ . وَالْغَارُ الَّذِي يَجْعَلُ ثَوْرٍ ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي الْقُرْآنِ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِذْ هَمَّ فِي الْغَارِ) .

(الخامسة عشرة) مَنْ فَرَّغَ مِنْ مَنَاسِكَهِ وَأَرَادَ الْمُتَمَامَ بِمَكَّةَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ طَوَافُ وَدَاعٍ ، وَإِنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ طَافَ لِلْوَدَاعِ وَلَا رَمَلَ فِيهِ وَلَا اضْطَبَعَ كَمَا سَبَقَ ، وَهَذَا الطَّوَافُ وَاجِبٌ عَلَى أَصَحِّ التَّوَكُّلِينَ وَيَجِبُ بِرُكْعَةٍ دَمٌ ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ يُسْتَحَبُّ بِرُكْعَةٍ دَمٌ . وَلَوْ أَرَادَ الْحَاجُّ الرَّجُوعَ إِلَى بَلَدِهِ مِنْ مَنَى لَزِمَهُ دُخُولُ مَكَّةَ لِطَوَافِ الْوَدَاعِ . وَلَا يَجِبُ طَوَافُ الْوَدَاعِ عَلَى الْحَائِضِ وَالنِّسَاءِ وَلَا دَمٌ عَلَيْهِمَا لِتَرْكِهِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مُخَاطَبَةٌ بِهِ ، لَكِنْ

(قَوْلُهُ وَهَذَا الطَّوَافُ وَاجِبٌ لِمَنْ) يَسْتَنِي مِنْهُ نَحْوُ الْمُتَحَبِّرَةِ كَمَا يَأْتِي .

(قَوْلُهُ لَزِمَهُ دُخُولُ مَكَّةَ لَطَوَافِ الْوَدَاعِ) أَيْ بَعْدَ نَفَرِهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ طَافَ قَبْلَ عَوْدِهِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مَنَى كَمَا فِي الْجَمْعِ خِلَافاً لِلْمَحَبِّ الطَّبْرِيِّ وَغَيْرِهِ . وَلَوْ آخَرَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ إِلَى نَفَرِهِ مِنْ مَنَى ثُمَّ فَعَلَهُ وَأَرَادَ السَّفَرَ عَقِبَهُ لَمْ يَكْفِ عَنْ طَوَافِ الْوَدَاعِ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ وَمِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ فَارَقَ مَكَّةَ غَيْرَ مُحَرَّمٍ عَلَى كَلَامِ فِيهِ :

(قَوْلُهُ وَلَا دَمَ عَلَيْهِمَا لِتَرْكِهِ) أَلْحَقَ بِهِمَا الْبَلْقَيْنِ الْمُتَحَبِّرَةَ وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ ، وَعِبَارَةُ الرَّوْيَانِيِّ تَطَوُّفٌ لِلْوَدَاعِ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَلَا دَمَ لِلْأَصْلِ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَجِبَ لِلْإِحْتِيَاظِ ، فَالْبَلْقَيْنِ رَجَعَ الْأَوَّلُ وَالْأُذْرَعِيُّ قَالَ الثَّانِي هُوَ قَضِيَّةُ الْأَخْذِ فِي أَمْرِهَا بِالْإِحْتِيَاظِ وَإِجَابُ إِعَادَةِ الصَّلَاةِ ، وَالْأَوَّجَهُ عِنْدِي الْأَوَّلُ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَتَوَابِعُهَا بِخِلَافِ نَحْوِ

يُتَعَبُّ لَهَا أَنْ تَقَعَ عَلَى بَابِ لِلْجِدِّ الْحَرَامِ وَتَدْمُو بِمَسَازِدِ كُرْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ طَوَافُ الْوَدَاعِ فَخَرَجَ بِهَا وَدَاعٍ عَصَى وَوَجِبَ عَلَيْهِ الْمَوَدُّ لِلطَّوَافِ مَا لَمْ يَبْلُغْ مَسَافَةَ الْقَصْرِ مِنْ مَكَّةَ ، فَإِذَا بَلَغَهَا ثُمَّ يَجِبُ عَلَيْهِ الْمَوَدُّ بِدَ ذَلِكَ . وَمَتَى ثُمَّ يَمُدُّ وَجِبَ عَلَيْهِ الدَّمُ . وَمَنْ عَادَ قَبْلَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُ ، وَإِنْ عَادَ بَعْدَ بُلُوغِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الدَّمُ . وَلَوْ طَهَّرَتْ النَّفْسَاءُ وَالْحَائِضُ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ مُفَارَقَةِ بِنَاءِ مَكَّةَ لَزِمَهَا طَوَافُ الْوَدَاعِ لِزَوَالِ عُذْرِهَا ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ مُفَارَقَةِ الْبِنَاءِ لَمْ يَلْزَمَهَا الْمَوَدُّ .

(السادسة عشرة) يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ طَوَافُ الْوَدَاعِ بَدَا الْفَرَاغِ مِنْ جَمِيعِ

الصَّلَاةِ فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ ذِمَّتَهَا اشْتَغَلَتْ بِهَا يَقِينًا وَشَكَكْنَا فِي أَنَّ مَا أَتَتْ بِهِ هَلْ هُوَ مُسْقُطٌ أَمْ لَا فَأَلْزَمْنَاهَا إِعَادَتَهَا عَلَى مَا رَجَحَهُ الشَّيْخَانِ ، مَعَ أَنَّ كَثِيرِينَ رَجَحُوا أَنَّ لَا إِعَادَةَ . ثُمَّ قَوْلُ الرُّوْيَانِي تَطَوُّفُ ظَاهِرِهِ الْوُجُوبُ سَوَاءٌ قَلْنَا بِوُجُوبِ الدَّمِ أَمْ بَعْدَهُ ، وَلَهُ وَجْهٌ إِذْ هِيَ فِي الْعِبَادَاتِ كَطَاهِرٍ وَلَا يَنَافِيهِ سَقُوطُ الدَّمِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ لِأَنَّهُ لَمَعْنَى آخَرَ كَمَا تَقَرَّرُ لَا يَقَالُ يَمْتَنِعُ عَلَى الْمُتَحِيرَةِ الْمَكْتُوبِ بِالْمَسْجِدِ فَكَيْفَ تَزُومُ بِالطَّوَافِ لِأَنَّا نَقُولُ اسْتَتَنَوْا مِنْ ذَلِكَ طَوَافُ الْفَرَضِ وَمِنْهُ طَوَافُ الْوَدَاعِ وَلَوْ رَأَتْ دَمًا فَفُتِرَتْ بِهَا وَدَاعٍ ثُمَّ جَاوَزَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا نَظَرَ لِمُرْدَهَا فَإِنْ وَقَعَ نَفَرُهَا فِي حَالِ حَيْضٍ فَلَا شَيْءَ أَوْ فِي حَالِ طَهَرِهَا لَزِمَهَا دَمٌ ، وَأُلْحِقَ الْحَبَّ الطَّبْرِيَّ بِالْحَائِضِ الْخَائِفِ مِنَ الظَّالِمِ أَوْ فُوتِ رَفَقَةٌ أَوْ غَرِمَ وَهُوَ مُعْسِرٌ وَنَحْوُهُ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ كَالْأَذْرَعِيِّ وَيَنْبَغِي أَنْ يَلْزَمَهُ دَمٌ لِأَنَّ مَنَعَ الْحَائِضِ مِنَ الْمَسْجِدِ عَزِيمَةٌ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِذْ لَا يَلْزَمُ مَنْ جَوَّازَ النَّفَرِ تَرْكُ الدَّمِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ جَاوَزَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا لَزِمَهَا فِي بَعْضِ أَحْوَالِهَا وَإِنْ جَازَ لَهَا النَّفَرُ ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ أَشَارَ لِتَأْيِيدِهِ بِذَلِكَ ثُمَّ مَا فَرَقَا بِهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ تَرْكُ الطَّوَافِ لِلْخَوْفِ عَلَى نَفْسٍ أَوْ بَضْعٍ لَا دَمَ عَلَيْهِ وَهُوَ مُقَاسٌ . وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَجْرَدَ الْوَحْشَةِ هُنَا لَيْسَتْ عُذْرًا لِأَنَّ هَذَا الطَّوَافَ لَا يَدُلُّ لَهُ وَأَنَّ مَا مَرَّ مِنْ أَعْدَارِ تَرْكِ الْمَيْتِ يَمْنَى وَمَا أَلْحَقْتَهُ بِهَا بَاقِي هُنَا . قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَلَا يَبْعَدُ أَنْ يُلْحَقَ بِالْحَائِضِ

أشغله وَيَقْبُهُ الْخُرُوجُ مِنْ غَيْرِ مُكْتٍ ، فَإِنْ مَكَتَ بَعْدَهُ لِغَيْرِ عُدْرٍ أَوْ لِسُفْلِ
غَيْرِ أَتْسَابِ الْخُرُوجِ كَشْرَاءٍ مُتَاعٍ أَوْ قَضَاءِ دَيْنٍ أَوْ زِيَارَةِ صَدِيقٍ أَوْ عِيَادَةِ
مَرِيضٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ إِعَادَةُ الطَّوْفِ . وَإِنْ اشْتَغَلَ بِأَسْبَابِ الْخُرُوجِ كَشْرَاءِ
الزَّادِ بِلَا مُكْتٍ وَشَدَّ الرَّحْلَ وَنَحْوَهَا لَمْ يُعِدِ الطَّوْفَ ، وَكَذَا لَوْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ
فَصَلَاةً مَعَهُمْ لَمْ يُعِدِ الطَّوْفَ .

(السابعة عشرة) اختلف أصحابنا في أَنَّ طَوَافَ الْوَدَاعِ مِنْ جُمْلَةِ
مَنَاسِكِ الْحَجِّ أَمْ عِبَادَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ ، قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ : هُوَ مِنْ مَنَاسِكِ الْحَجِّ

من به نحو جراحة لا يمكنه دخول المسجد معها والأشبه أن يلزمه الدم انتهى وفيه نظر .
وفرقه السابق صريح في رده لأن منعه من المسجد عزيمة أيضاً كالحائض فالأوجه أنه مثلها
في جواز النفر وعدم لزوم الدم .

(قَوْلُهُ فَإِنْ مَكَتَ بَعْدَهُ لِغَيْرِ عُدْرٍ إلخ) عبر بنحوه في أصل الروضة ومقتضاه أن المكث
مكراً أو للخوف على نحو مال لا يوجب الإعادة لعذره وهو كذلك كما رجحه الزركشي في
الإكراه قالوا وإن طال مكته ، وهو يؤيد ما رجحته فيما يأتي ، وكالإكراه ما بعده . وألحق
به الأذرعى من أغمى عليه أو جن قبل طوافه .

(قَوْلُهُ كَشْرَاءِ الزَّادِ بِلَا مُكْتٍ) أى قبل شرائه أو بعده ، أما لو احتاج إلى زاد واحتاج
في شرائه لمكث أو تعرج عن طريقه فلا يضر وإن طال على الأوجه . ومن الحاجة فيما يظهر
رخص سعره وجودته ونحوهما ، فالتقييد بما إذا كان يشتري الزاد في طريقه وجه ضعيف
أو محمول على ما إذا عرج إليه بلا غرض .

(قَوْلُهُ وَشَدَّ الرَّحْلَ إلخ) ظاهره أنه لا يضر الاشتغال به وإن طال مكته لأجل شدها
كما لو كثرت أحواله وطال مكته لأجل شدها ، وهو ظاهر للحاجة . فقول الأذرعى :
لو كان له أثقال كثيرة واحتاج في شدها لنصف يوم ضر واحتاج لوداع ثان فيه نظر إلا أن
يحمل على ما إذا كان يسهل عليه الطواف بعد شدها إذ لا ضرورة إلى تقديمه عليه مع فحش
طول زمنه .

(قَوْلُهُ اختلف أصحابنا إلخ) المعتمد عنده في غير هذا الكتاب أيضاً ونسبه إلى المحققين

وَلَيْسَ عَلَى غَيْرِ الْحَاجِّ طَوَافُ الْوُدَاعِ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ . وَقَالَ الْبَغَوِيُّ وَأَبُو سَمِيدٍ
الْمُتَوَلِّي وَغَيْرُهُمَا : لَيْسَ هُوَ مِنَ الْمَنَاسِكِ بَلْ يُؤْتَمَرُ بِهِ مَنْ أَرَادَ مُفَارَقَةَ مَكَّةَ
إِلَى مَسَافَةٍ تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ سِوَاهُ كَانَ مَكِّيًّا أَوْ غَيْرَ مَكِّيٍّ . قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ
الرَّاضِي : هَذَا الثَّانِي هُوَ الْأَصَحُّ تَنْظِيمًا لِلْحَرَمِ وَتَشْبِيهًا لِاتِّصَافِ خُرُوجِهِ لِلْوُدَاعِ
بِاتِّصَافِ دُخُولِهِ لِلْإِحْرَامِ ، وَلَٰهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ حَجَّ وَأَرَادَ الْإِمَامَةَ بِمَكَّةَ
لَا وَدَاعَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ كَانَ مِنَ الْمَنَاسِكِ لَعَمَّ الْجَمِيعَ .

قَالَ: وَمَا يُسْتَدَلُّ بِهِ مِنَ السَّنَةِ لَكُونَهُ لِبَشَرٍ مِنَ النَّاسِكِ مَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ
مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَقِيمُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَدَ قَضَاءِ نُسْكَهِ ثَلَاثًا.
وَجَهْ الدَّلَالَةِ أَنَّ طَوَافَ الْوَدَاعِ يَكُونُ عِنْدَ الْخُرُوجِ وَسَمَلُهُ قَبْلَهُ قَاضِيًا لِلنَّاسِكِ، وَحَقِيقَتُهُ
أَنْ يَكُونَ قِضَا كُلِّهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ما قاله الرافعي تبعاً للغوى في شرح السنة ، فالاعتراض بأن ما نقله عنه ليس في التهذيب مدفوع . وللمتول والقفال وغيرهم من أنه ليس من المناسك بل هو عبادة مستقلة قالاً تعظيماً للحرم ولاتفاقهم على أن قاصد الإقامة بمكة لا يؤمر به ولو كان نسكاً لأمر به ، وتشبيهاً لانتضاء خروجه الوداع باقتضاء دخوله الإحرام ، لكن قوى السبكي قول الغزالي كإمامه إنه منها فيختص بمريد الخروج من ذوى النسك الحج أو العمرة وأطال في بيانه وكذا الإسئوي والأندري والزرکشي وغيرهم ورد قولها ولو كان إلخ بأنه إنما شرع للمفارقة ولم توجد وبأن التشبيه لو صح لوجباً أو ندباً وليس كذلك فإن الوداع واجب والإحرام مندوب ، ويرد بأن شرعه للمفارقة ويدل على أنه لتعظيم الحرم وهو ما قاله وبأن المشابهة تكفي في مطلق الطلب على أن الإحرام واجب على مريد النسك كما مر . وتعتبر المصنف بالحج يشمل العمرة تجوزاً إذ هي مثله فيما ذكره كما يعلم من كلام الإمام السابق . وأفهم قوله إلى مسافة تقصر فيها الصلاة أنه لا يجب على من فارق لدونها ، لكن صرح في المجموع بوجوبه على من فارق مكة ولو

(الثامنة عشرة) إذا قَرَعَ من طَوافِ الدَّاعِ صَلَّى رَكْعَتَي الطَّوَافِ خَلْفَ الْقَامِ ثُمَّ أَتَى الْمُنَازِمَ فَالْتَزَمَهُ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ وَقَالَ : اللَّهُمَّ الْبَيْتُ يَتَنَكُّ وَالْبَعْدُ عَبْدُكَ وَابْنُ أُمِّتِكَ ، حَمَّائِي عَلَى مَا سَخَّرْتَ لِي مِنْ خَلْقِكَ حَتَّى صَيَّرْتَنِي فِي بِلَادِكَ وَبَلَّغْتَنِي بِمَنْعَتِكَ حَتَّى أَغْنَيْتَنِي عَلَى قَضَائِهِ مَنْاسِكَكَ ، فَإِنْ كُنْتُ رَضِيتَ عَنِّي فَارْزُدْ عَنِّي رِضًا ، وَإِلَّا فَمَنْ الْآنَ قَبْلَ أَنْ تَأْيِي

لِدُونِهَا وَهُوَ مَحْمُولٌ كَمَا قَالَهُ السَّيْكِيُّ وَغَيْرُهُ عَلَى مَنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ لِمَنْزِلِهِ أَوْ مَحَلِّ يَقِيمُ فِيهِ أَيْ الْمُتَوَطَّنَ : أَمَّا لَوْ خَرَجَ لِغَيْرِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ وَلَوْ لَوَطْنِهِ بَنِيهِ الْعَزْمَ عَلَى الْعُودِ إِلَيْهَا فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَدَاعٌ لَكِنَّهُ يَسْنُ لَهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْمُتَمَتِّعِينَ إِذَا أَرَادُوا الْخُرُوجَ لِلْحَجِّ فَإِنَّهُ يَسْنُ لَهُمْ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَهُوَ مُؤَيَّدٌ لِلْحَمَلِ الْمَذْكُورِ . وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا أَنَّهُ نَقَلَ الْوُجُوبَ فِيهَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ عَنْ الْبَيَانِ وَالَّذِي فِيهِ التَّفْصِيلُ السَّابِقُ ، وَعَلَى تَسْلِيمِ عُمُومِ مَا فِي الْمَجْمُوعِ فَاسْتَنْتَى مِنْهُ الْمُتَمَتِّعُ يَخْرُجُ إِلَى عِرْقَةٍ وَالْمُعْتَمِرُ يَخْرُجُ لِلتَّنْعِيمِ وَحَيْثُ سَافَرَ بِلَا وَدَاعٍ فَإِنْ بَلَغَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ اسْتَقَرَّ الدَّمُ وَإِنْ عَادَ وَإِلَّا فَعَلَى عُمُومِ مَا فِي الْمَجْمُوعِ يَسْتَقِرُّ بِمَجَاوَزَتِهِ عِمْرَانَ الْبَلَدِ إِلَى مَحَلِّ تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ فَمَا يَظْهَرُ ، وَعَلَى التَّفْصِيلِ فَإِنْ وَصَلَ مَحَلَّ إِقَامَتِهِ اسْتَقَرَّ وَإِلَّا لَمْ يَسْتَقِرَّ حَتَّى يَجَاوِزَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ . ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا زَكَرِيَّا قَالَ وَعَلَى هَذَا أَيْ عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ لَوْ أَقَامَ بِمَنْزِلِهِ وَكَانَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ لَا يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ الدَّمُ إِلَّا إِنْ أَيْسَرَ مِنْ عُودِهِ أَهْدَ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِّ الْقِيَاسَ مَا ذَكَرْتَهُ لِأَنَّ مَنْزِلَهُ حَيْثُ ذُكِرَ بِمَنْزِلَةِ الْمَرْحَلَتَيْنِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْمَجْمُوعِ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ بِمَجَاوَزَتِهِمَا يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ الدَّمُ وَإِنْ عَادَ فَكَذَا هُوَ بِمَنْزِلَتِهِمَا فَيَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ بِوَصُولِهِ وَإِنْ عَادَ .

(قَوْلُهُ فَالْتَزَمَهُ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ) أَيْ فَيُلَصِّقُ بَطْنَهُ وَصَدْرَهُ بِحَافِظِ الْبَيْتِ وَيَسْطُرُ يَدَيْهِ فَيَجْعَلُ الْيَمْنَى مِمَّا يَلِي الْبَابَ وَالْيَسْرَى مِمَّا يَلِي الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيَضَعُ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ أَوْ جِهَتَهُ عَالِيَةً فَقَدْ رَوَى الْأَوَّلُ أَبُو دَاوُدَ وَالثَّانِي أَحْمَدُ كِلَاهُمَا عَنْ فَعْلِهِ ﷺ .

(قَوْلُهُ وَإِلَّا فَمَنْ الْآنَ) الْأَفْصَحُ ضَمُّ الْمِيمِ مَعَ تَشْدِيدِ النُّونِ أَيْ وَضَعَهَا أَوْ فَتَحَهَا أَوْ كَسَرَهَا كَمَا قَالَهُ فِي مَدٍّ وَبِجُوزِ كَسَرِهَا مَعَ فَتْحِ النُّونِ الْخَفِيفَةِ أَوْ كَسَرِهَا . وَقَوْلُهُ إِنْ أَذْنَتْ لِي أَيْ بِقَضَاءِ حَاجَتِي . وَيَبْصَحُ أَنْ تَكُونَ إِنْ بَعْنَى إِذَا أَيْ لِإِذْنِكَ لِي فِيهِ بَعْدُ فَرَاغٍ نَسَكِي . وَقَوْلُهُ غَيْرُ مَنْصُوبٍ عَلَى الْحَالِ . وَقَوْلُهُ الْعَصْمَةُ أَيْ الْحِفْظُ . ثُمَّ هَذَا الدَّعَاءُ لَمْ يَرِدْ مَرْفُوعًا لَكِنْ

عَنْ يَتِكَ دَارِي وَيَمِدَّ عَنْهُ مَزَارِي ، هَذَا أَقْوَانُ أَنْصَرِي إِنْ أَذِنْتَ لِي غَيْرَ
مُسْتَبْدِلَ بَكَ وَلَا يَتِيكَ وَلَا رَاضٍ عَنْكَ وَلَا عَنْ يَتِكَ . اللَّهُمَّ فَأَصْحِبْنِي السَّامِعَ
فِي يَدَيَّ وَالْمَصْصَةَ فِي دِينِي وَأَحْسِنْ مُنْقَلَبِي وَارْزُقْنِي طَاعَتَكَ مَا أَتَقَبَّلُنِي وَلَجِّعْ
لِي خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . وَيَأْتِي بِأَدَابِ الدُّعَاءِ الَّتِي سَبَقَ
ذِكْرُهَا فِي دُعَاءِ عِرْفَاتٍ ، وَيَتَلَقُّ بِأَسْتَارِ الْكُمَيْةِ فِي تَضَرُّعِهِ . إِذَا فَرَّغَ مِنَ الدُّعَاءِ
أَتَى زَمَزَمَ فَشَرِبَ مِنْهَا مَتَزَوِّدًا ثُمَّ عَادَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَاسْتَلَمَهُ وَقَبَّلَهُ وَمَضَى .
وإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ حَاضًا اسْتَحَبَّ لَهَا أَنْ تَأْتِيَ بِهَذَا الدُّعَاءِ عَلَى يَلْبِ
السَّجْدِ وَمَضَى .

(الثالثة عشرة) إِذَا فَارَقَ الْبَيْتَ مُودِّعًا فَقَدْ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ
وغيرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا يَخْرُجُ وَبَصْرُهُ إِلَى الْبَيْتِ لِيَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ ،
رَقِيبًا يَلْتَفُتُ إِلَيْهِ فِي أَنْصَرَانِهِ كَالْمُتَحَرِّزِ عَلَى مُفَارَقَتِهِ . وَالْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ

رَوَى الطَّبْرَانِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ نَحْوَهُ . وَقَالَ الْخَلِيفِيُّ : جَاءَتْ أُنْعِيَّةٌ فِي ذَلِكَ عَنْ
جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ فَلَا يُوَثِّرُ الْإِسْتِغَالُ بِهَا وَإِنْ طَالَ فِي طَوَافِ الْوُدَاعِ لِأَنَّهُ مِنْ سُنَنِهِ
التَّائِبَةِ لَهُ .

(قَوْلُهُ فَقَدْ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ إلخ) الْمَتَعَدُّ الَّذِي صُوِّبَ فِي الْمَجْمُوعِ مَا قَالَهُ هُنَا
آخَرًا خِلَافَ مَا اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ عِبَارَةِ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا مِنْ اعْتِمَادِ الْإِلْتِفَاتِ كَالْمُتَحَرِّزِ وَمَشَى
عَلَيْهِ فِي الْإِحْيَاءِ . وَظَاهَرُ صَنْعِ مَا هُنَا فِي الرُّوضَةِ أَنَّ الزُّبَيْرِيَّ يَقُولُ إِنَّهُ يَمْشِي الْقَهْقَرَى ،
لَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالزُّرْكَشِيُّ يَجِبُ اتِّحَادُهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا مِنَ التَّفَاتِهِ كَالْمُتَحَرِّزِ لِأَنَّ الْمَقْضُولَ
عَنْهُ فِي الشَّامِلِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يَخْرُجُ وَبَصْرُهُ يَتَّبِعُ الْبَيْتَ وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْإِلْتِفَاتِ إِلَيْهِ ، وَتَقْلَهُ عَنْ
الْخَلِيفِيِّ مَا ذَكَرَ اعْتَرَضَ بِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ إِلَّا لِكِرَاهَةِ الْوُقُوفِ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ وَفِيهِ تَنْظُرٌ
لِأَنَّ مِنْ حِفْظِ حُجَّةٍ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ . وَبِمَنْ صَارَ إِلَى الْقَهْقَرَى الزُّعْفَرَانِيُّ وَالْأَسْتَاذُ الشَّيْخُ
شَهَابُ الدِّينِ السَّهْرُورِيُّ .

الذى جزم به جماعة من أصحابنا منهم أبو عبد الله الحلي وأبو الحسن المازدي وآخرون أنه يخرج ويؤتي ظهره إلى الكعبة ولا يمشی قهقري كما يفعله كثير من الناس ، قالوا بل المشي قهقري مكروه فإنه ليس فيه سنة مروية ولا أمر مخبر ، ومالا أصل له لا يرج عليه . وقد جاء عن ابن عباس ومجاهد رضي الله عنهم كراهية قيام الرجل على باب المسجد ناظراً إلى الكعبة إذا أراد الانصراف إلى وطنه بل يكون آخر عهده الطواف ، وهذا هو الصواب ، والله أعلم .

(العشرون) لا يجوز أن يأخذ شيئاً من تراب الحرم وأحجاره معه إلى بلاده ولا إلى غيره من الحل ، وسواء في ذلك تراب نفس مكة وتراب ما حوآليها من جميع الحرم وأحجاره . ويكره إدخال تراب الحل وأحجاره

(قوله لا يجوز إلخ) هو ما صححه في الروضة ونص عليه الشافعي في الأم والجامع الكبير فجزم الرافعي بالكراهة المنقولة في المجموع عن الكثيرين أو الأكثرين ضعيف كما يدل له حكاية القاضي أبي الطيب لها عن التقديم أو محمول على كراهة التحريم .

(قوله ولا إلى غيره من الحل) تردد الزركشي وغيره في نقل ذلك من مكة إلى المدينة وعكسه ، ورجح الزركشي المنع مطلقاً جرياً على ظاهر كلامهم ، واستثنى نقل تراب احتيج إليه للدواء كتراب حزة رضي الله عنه الذي يؤخذ من مسبل عنده للصداق وكثرة صهب اللحمي لحديث ضعيف فيه قياساً على النبات وهو ظاهر . ويلحق بذلك ما لو اضطر لنقل آتية معمولة من ترابه بأن لم يجد غيرها وحيث تعدى بإخراجه حرم عليه استعماله . ووجب عليه رده كما نقله في المجموع عن المازدي وغيره وأقره وإن كان لا ضمان فيه ، وظاهره أنه لا فرق بين أن يملكه بشراء أو أخذ من موات أم لا وهو ظاهر ، وعلمهم تشهد له خلافاً لقول الزركشي في الثانية يحتمل أن لا يجب ، وقول غيره في الأولى مثل ذلك لأن ملكها وكونها من موات لا يزيل احترامها ، على أنه يلزم على ذلك أن لا يحرم نقل شيء من تراب الحرم لأنه إما مباح أو مملوك .

(قوله ويكره إدخال تراب الحل) مشى على الكراهة في الروضة أيضاً لكن قال في

إلى الحرم . ويجوز إخراج ماء زمزم وغيره من جميع مياه الحرم ونقله إلى جميع البلدان لأن الماء يختلف بخلاف التراب والحجر . ويحرم إلتاف صيد الحرم على الحلال والحريم وتملكه وأكله ، وحكمه في حق جميع الناس حكم الصيد في حق الحرم ، وقد سبق بيانه واضحاً . ولو اصطاد الحلال صيداً من الحِلِّ ودخل به الحرم جازَ وله ذبحه وأكله ويُسَمَّى للحلال في الحرم وغيره .

(الحادية والعشرون) لا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة لا للتبرك ولا لغيره ، ومن أخذ شيئاً من ذلك لزمه ردُّه إليها ، فإن أراد التبرك أتى بطيب من عنده فسحاً به ثم أخذه .

(الثانية والعشرون) قال الإمام أبو الفضل بن عبدان من أصحابنا : لا يجوز قطع شيء من سُرَّة الكعبة ولا قفله ولا يئنه ولا شراؤه

المجموع اتفقوا على أنه خلاف الأولى ولا يقال إنه مكروه لأنه لم يرد فيه نهى صحيح صريح وقول صاحب البيان عن الشيخ أبي إسحاق وأبي حامد إنه لا يجوز غلط اه وتعليقهم لذلك بأنه يحدث لها حرمة لم تكن ربما يقتضى حرمة إخراجها من الحرم لكن رد الشافعي رضي الله عنه على من استدلل بجواز النقل بشراء البرام من غير تكبير بأنها تحمل من غير الحرم إليه يدل على الجواز وهو واضح ، ويصح أن يكون مرادهم بحدوث الحرمة أى عند الجاهل بحالها لظنه أنها من الحرم . والذي يظهر أنه حيث شك في كونها من الحرم أو الحل لا يجوز النقل لأن الأصل عدم نقلها منه إلى الحرم ، ولا يقال الأصل سلب الحرمة إلا إن يتبين كونها من الحرم لأننا نقول عارضه أن الأصل فيها في الحرم حرمة نقله حتى يعلم ما يسوغه .

(قوله ويجوز إخراج ماء زمزم) أى بل ينبغي نقله تبركاً للاتباع لأنه مستبداه من سهل بن عمرو ، وكان يصبه على المرضى ويستقيهم منه ، وحك به الحسن والحسين رضي الله عنهما .

ولا وضه بين أوزقي المصحف ، ومن حمل من ذلك شيئاً لزمه ردّه ،
 خلاف ما يترهه العامة بشرطونه من بنى شعبة . هذا كلام ابن عبدان . وحكاة
 الإمام أبو القاسم الرافعي عنه ولم يترض عليه ، فكانه واقعه عليه . وكذا
 قال الإمام أبو عبد الله الحلبي : لا ينبغي أن يؤخذ من كسوة الكعبة شيء .
 وقال أبو العباس بن القاسم من أصحابنا : لا يجوز بيع كسوة الكعبة . قال
 الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى : الأمر فيها إلى الإمام بصرفها
 في بعض مصارف بيت المال يبعاً وعطاءً ، واحتج بما رواه الأزرقي في
 كتاب مكة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان ينزع كسوة البيت
 كل سنة فيقبضها على الحاج . وهذا الذي قاله الشيخ حسن . وقد روى
 الأزرقي عن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم أنهم قالوا تباع كسوتها ويعمل
 ثمنها في سبيل الله للفقراء والمساكين وابن السبيل .

(قوله وهذا الذي قاله الشيخ حسن) استحسنته أيضاً في الروضة والمجموع . ونبه
 الإسنوي على أن هذا مخالف لما مشى عليه كالرافعي في كتاب الوقف من تصحيح أنها تباع
 إذا لم يبق فيها جمال ويصرف ثمنها إلى المسجد أي الكعبة . ووجهه أن ما قاله هنا أعم من
 أن يكون بقي فيها جمال أم لا ومن أن تصرف إلى المسجد وغيره . وقد يجاب عن الأول
 بحمل هذا الإطلاق على ذلك التقيد فيقال محل الخلاف هنا فيما إذا بقي فيها جمال وإلا بيعت
 وصرفت في مصالح المسجد جزماً . ثم رأيت الأزرعي حمل ما في الوقف على ما إذا كانت
 من وقف عليها أو ملكها شخص لها ، وما هنا على ما إذا كانت من بيت المال وهو محل
 جيد ، ومن ثم غلط الإسنوي في قوله بعد أن ذكر للمسئلة أحوالاً أحدها أن توقف عليها
 فأمرها للإمام يبعاً وعطاءً بأن ذلك محله إذا كساها من بيت المال أما إذا وقفت عليها
 فلا يتعلل جواز صرفها في غير الكعبة . ثم قال الإسنوي ثانياً أن يملكها مالكة لها فلقبها
 فعل ما يراه ، وهذا لا ينافي كلام الأزرعي السابق كما يظهر بأدنى تأمل . ثالثاً أن يوقف

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَنْلُبِسَ كُسُوتُهَا مِنْ صَارَتْ إِلَيْهِ مِنْ حَائِضٍ وَجُنُبٍ وَغَيْرِهَا .

(الثالثة والعشرون) فِي حُدُودِ الْحَرَمِ . اعْلَمْ أَنَّ الْحَرَمَ الْكَرِيمَ هُوَ مَا طَافَ بِمَكَّةَ وَأَحَاطَ بِهَا مِنْ جَوَانِبِهَا ، جَمَلَ اللَّهُ عِزًّا وَجَلًّا لَهُ حُكْمَهَا فِي الْحُرْمَةِ تَشْرِيفًا لَهَا . وَاعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ حُدُودِ الْحَرَمِ مِنْ أَمٍّ مَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَنَى

شَيْءٌ عَلَى أَنْ يُؤْخَذَ رُبْعُهُ كَمَا فِي عَصْرِنَا الْآنَ ، فَإِنَّ الْإِمَامَ وَقَفَ عَلَى ذَلِكَ بِلَادًا فَإِنْ شَرِطَ الْوَاقِفُ شَيْئًا اتَّبَعَ وَإِلَّا فَلَا ، فَإِنْ لَمْ يَقِفْ النَّازِرُ تِلْكَ الْكِسُوةَ فَلَهُ بَيْعُهَا وَصَرَفُ ثَمَنِهَا فِي كِسُوةٍ أُخْرَى ، وَإِنْ وَقَفَهَا يَأْتِي فِيهَا مَا مَرَّ مِنَ الْخِلَافِ فِي الْبَيْعِ . رَابِعُهَا وَهُوَ الْوَاقِعُ الْيَوْمَ فِي هَذَا الْوَقْتُ وَهُوَ أَنَّ الْإِمَامَ لَمْ يَشْرُطْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَشَرِطَ تَجْدِيدَهَا كُلَّ سَنَةٍ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّ بَنِي شَيْبَةَ كَانُوا يَأْخُذُونَهَا كُلَّ سَنَةٍ كَمَا كَانَتْ تَكْسِي مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَيَجُوزُ لَهُمْ ذَلِكَ كَمَا بَحْتُهُ وَجَرَى عَلَيْهِ الْعِلَاقُ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْعَادَةَ الْمَطْرُودَةَ فِي زَمَنِ الْوَاقِفِ كَشَرِطَةٍ .
(قَوْلُهُ نَقْلًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَغَيْرِهِ وَلَا بَأْسَ بِالْخِ) أَيْ لَا حَرَمَةَ فِي ذَلِكَ إِلَّا فَعَلِهَا الْآنَ آيَاتُ مِنَ الْقُرْآنِ فَيَكْرِهُ لِبَسِهَا مُطْلَقًا لِذَلِكَ .

(قَوْلُهُ فِي حُدُودِ الْحَرَمِ الْخِ) بَسَطَ النُّقْيُ الْفَاسِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَشَكَرَ سَعِيَهُ الْكَلَامَ فِي هَذَا الْمَحَلِّ وَبَيْنَ مَسَافَاتِ الْحَرَمِ مِنْ سَائِرِ الْجِهَاتِ وَذَرَعَ كُلَّ جِهَةٍ بِذِرَاعِ الْيَدِ ، وَفِيهِ مُخَالَفَةٌ كَثِيرَةٌ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ . وَحَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّ جَمِيعَ حُدُودِهِ مُخْتَلِفٌ فِيهَا ، فِي حُدُودِهِ مِنْ جِهَةٍ عَرَفَةُ أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ : الْأَوَّلُ نَحْوُ ثَمَانِيَةِ عَشْرِ مِيلًا ، الثَّانِي نَحْوُ أَحَدٍ عَشَرَ وَعَلِيهِ الْأَزْرَقِيُّ وَغَيْرُهُ . وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي تَهْنِيبِهِ إِنْ الْأَزْرَقِيُّ انْفَرَدَ بِهِ مُعْتَرِضٌ . الثَّلَاثُ تِسْعَةٌ . الرَّابِعُ سَبْعَةٌ بِتَقْدِيمِ السَّيْنِ وَنَسَبِ الْمُصَنِّفِ لِلْأَكْثَرِينَ لَكِنِّهِ بَعِيدٌ إِذْ ذَرَعَهُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ مِنْ جِدَارِ بَابِ السَّلَامِ إِلَى الْعَلَمَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمَا عَلَامَةُ لِحْدِ الْحَرَمَةِ سَبْعَةٌ بِتَقْدِيمِ السَّيْنِ وَثَلَاثُونَ أَلْفَ ذِرَاعٍ وَمِائَتَانِ ذِرَاعٍ وَعِشْرَةٌ أَذْرَعٌ وَسَبْعَا ذِرَاعٍ بِذِرَاعِ الْيَدِ الْمَذْكُورَةِ فِي بَابِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ وَقَدْرُهُ مِنْ ذِرَاعِ الْقِمَاشِ الْآنَ ذِرَاعٌ إِلَّا ثَمَنُ ذِرَاعٍ وَحِينَئِذٍ فَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمِيلَ ثَلَاثَةُ آلَافِ ذِرَاعٍ وَخَمْسِائَةِ ذِرَاعٍ تَكُونُ عِدَّةُ أُمِّيَالِهَا عِشْرَةُ أُمِّيَالٍ وَنَحْوُ ثَلَاثِي مِيلٍ وَعَلَى الْمُعْتَمَدِ مِنْ أَنَّ الْمِيلَ سِتَّةُ آلَافِ ذِرَاعٍ تَكُونُ سِتَّةُ أُمِّيَالٍ وَنَحْوُ خَمْسِ مِيلٍ . وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ أَرْبَعَةُ آلَافِ ذِرَاعٍ تَكُونُ تِسْعَةَ أُمِّيَالٍ بِتَقْدِيمِ الثَّامِ وَنَحْوُ خَمْسِ مِيلٍ ، وَعَلَى الْقَوْلِ أَنَّهُ أَلْفَا ذِرَاعٍ تَكُونُ ثَمَانِيَةَ عَشْرِ مِيلًا وَنَحْوُ

بِئَيَّانِهِ فَإِنَّهُ يَتَمَلَّقُ بِهِ أَحْكَامَ كَثِيرَةٍ كَمَا سَبَقَ ، وقد اجْتَهَدْتُ وَاعْتَنَيْتُ بِإِتْقَانِهِ عَلَى
الْكَمَلِ وَجُوهِهِ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى :

ثَلَاثِي مِيل . وعلى اعتبار المسافة من باب المعللة التي هي خمسة وثلاثون ألف ذراع وثلاثة
وثمانون ذراعاً وثلاثة أسباع ذراع بالذراع المذكور تكون الأميال على القول الأول في
الميل عشرة ونحو خمس سبع ميل ، وعلى المعتمد فيه خمسة ونحو ثلثي ميل ، وعلى الثالث ثمانية
ونحو ثلاثة أرباع ميل ، وعلى الرابع سبعة عشر ونحو نصف ميل . وبما ذكر في بيان المسافة
من باب السلام أو المعللة بالذراع المذكور وبيان الأقوال الأربعة في الميل وما يتفرع على
كل منها باعتبار التحديد من باب السلام والمعللة يتبين أن كل واحد من الأقوال الأربعة
في حد المسافة مبنى على واحد من الأقوال في مسافة الميل ، ولا يعارض ذلك كون القائلين
بذلك يرون أن الميل ستة آلاف ذراع لأنهم هنا قلدوا المؤرخين وكل منهم يطلق الميل على
مصطلحه ، فإذا نظر النقيض في كلامه قلده من غير تحقيق لمراده إذ لا يظهر إلا بالذراع ،
ولم ينبغنا عن أحد من المختلفين في هذه المسافة أنه قال ما ذكره بعد تحريره بالذراع فنعين
بعد أن علم تحريره به تأويل ما خالفه ورد هذه الأقوال المتباينة إلى تلك الأقوال في
الميل المتباينة أيضاً على أن التحديد المذكور في الأقوال غير مراد لما علمت أنا وإن فرعنا
تلك الأقوال على الأقوال في الميل لا يأتي إلا إذا جعلنا ذلك تقريباً . أيضاً فالزيادة
والنقص قد يكونان لشدة المد في الجبل المقيس به وإرخائه أو لأجل ارتفاع الأرض
وانخفاضها أو لأجل اعتبار المسافة من محل آخر غير ما ذكر من باب السلام والمعللة . وفي
حدده من جهة العراق أربعة أقوال أيضاً ثمانية سبعة بتقديم السنين عشرة ستة وذراع من
جدار باب السلام إلى العلمين اللذين هما حد الحرم من تلك الجهة وهما تجاه وادي نخلة سبعة
وعشرون ألف ذراع ومائة ذراع واثان وخمسون ذراعاً بالذراع السابق فيكون مسافة
ذلك على القول الأول في الميل سبعة أميال بتقديم السنين ونحو خمسة أسباع ميل ، ومن باب
المعللة إلى العلمين المذكورين خمسة وعشرون ألف ذراع وخمسة وعشرون ذراعاً ، فسافته
على القول الأول في الميل سبعة أميال ونحو سبع ميل ، وبهذا يظهر اتجاه القولين الأولين ويبعد
حجة الثالث لا الرابع بناء على أن الميل أربعة آلاف وأن المسافة من المعللة . وفي حده من
جهة الجعرانة قولان تسعة بتقديم التاء اثنا عشر ومر في الباب الرابع أن بينها وبين مكة ثمانية
عشر ميلاً على قول وفي التمام مع هذين القولين عسرع مر . ثم أيضاً أن بينها وبين الحرم
نحو ثلاثة أميال وحده من هذه الجهة لا يعرف موضعه . وفي حده من جهة التنعيم أربعة أقوال

ثلاثة نحو أربعة أربعة خمسة وذرعه من جدار الباب العمرة إلى الأعلام في هذه الجهة التي بالأرض لا التي بالجبل اثنا عشر ألف ذراع وأربعائة ذراع وعشرون ذراعاً بذراع اليد يكون ذلك أميالاً على القول الأول في الميل ثلاثة أميال ونحو نصف ميل ومن باب الشيكة إلى الأعلام المذكورة عشرة آلاف ذراع وثمانائة ذراع واثنا عشر ذراعاً تكون أميالاً على ذلك القول في الميل ثلاثة أميال ونحو سبع ميل اهـ . وبهذا يتبين بعد القول بأن المسافة من هذه الجهة أربعة أو خمسة إلا على القول بأن الميل ألفان وأن المسافة من باب الشيكة . ويتبين أن مرادهم بالميل هنا التفرع على القول الأول فيه لا على المعتمد السابق لأن القائلين به ذكروا أن المسافة من هنا ثلاثة أميال ولا يمكن صحته إلا على القول الأول أما على المعتمد فالمسافة ميلان ونحو خمسي سدس إن اعتبرنا المسافة من باب العمرة أو ميل ونحو ثلاثة أرباع ميل أن اعتبرت من الشيكة . وفي حده من جهة جلة قولان عشرة أميال نحو ثمانية عشر ميلاً وليس عليه أعلام من هذه الجهة . وفي حده من جهة اليمن قولان سبعة بتقديم السين ستة وذرع من جدر باب إبراهيم إلى علامة حد الحرم في هذه الجهة أربعة وعشرون ألف ذراع وثمانائة ذراع وستة وسبعون ذراعاً بتقديم السين وأربعة أسباع ذراع . ومن عتبة باب مكة المعروف بباب الماجر إلى الحد المذكور اثنان وعشرون ألف ذراع وثمانائة ذراع وستة وسبعون ألف ذراع بتقديم السين وأربعة أسباع ذراع . ومقدار ذلك على القول الأول في الميل ستة أميال ونحو نصف ميل .

فإذا تأملت جميع ما تقرر وعرفت الأشهر من الأقوال السابقة علمت أن مرادهم بالأميال هنا ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة ذراع وهو ما صححه ابن عبد البر كما مر ، ومر أيضاً أن قول المصنف إن بين مكة ومني فرسخاً صريح في ذلك فراجعهم ، وإن فيه مخالفة لبعض ما ذكره المصنف خصوصاً من جهة عرفة . والذي رجحه القاسم كالأزرق ما مر من الإشارة إليه من أنه قرب مسجد إبراهيم الذي بنمرة وعليه علان ثم وهو أزيد مما ذكره المصنف بكثير ، وأنه ليس لحده من جهة الجعرانة ولا من جهة جعدة أنصاب يعرف بها اليوم . فقول المصنف إن عليه علامات من جوانبه كلها ومنسوب عليه أنصاب لعله باعتبار زمنه وأن الذي يتعين المصير إليه الرجوع لما ذكر من النزاع . والظاهر أن المثل الذي لم يتعرض أحد لتحديدته كما بين كل حدين مختلفين كحده من جهة التنعيم وحده من جهة جدة يجتهد فيه ولا يثبت له حكم الحرم إلا بالنسبة لمن غلب على ظنه كونه منه أخذاً مما مر أن من أشبه عليه الميقات اجتهد فيه وعمل بما غلب على ظنه ، وسن له الاستظهار والاحتياط بل هذا يشمل

ما نحن فيه بأن ريد الإحرام بالعمرة من أول الحل وانهم عليه كما في المثال الذي ذكرته فيجتهد في ذلك كما صرحوا به في هذا وإذا صرحوا به في هذا فكذا الكلام في بقية الحرم إذ لا فارق ، وإن قلت ينبغي أخذاً بقاعدة العمل بالأصل والاستصحاب أن من بالحرم يلزمه رعاية الحد الأبعد لأن الأصل بقاؤه فيه فيستصحبه إلى أن يتيقن الخروج منه وهو مجاوزة مثل مسافة الأبعد بخلاف من هو خارجه لا يلزمه إلا رعاية الأقرب استصحاباً لأصل خروجه عنه ، قلت هذا إنما يأتي على وجه ضعيف عندنا فيمن شك في ماء أهو قلتان أو أقل ، وفيمن شك في تقدمه على الإمام ، والأصح أنه لا فرق ، ومحل قاعدة العمل بالاستصحاب ما لم يعارضه أصل أقوى كطهورية الماء وعدم المبطل وكذا براءة الذمة في مثلثنا . فإن قلت قاعدة إن اشتبه حل وحظر قدم الحظر توجب الاحتياط هنا ، قلت ليس ما نحن فيه من ذلك لأن محله إذا تيقن الحظر . فإن قلت إذا دار الأمر بين الحظر والحل غلب الحظر أيضاً ، قلت هذا قول ، والأصح عندنا الحل عملاً بأن الأصل الإباحة كما قبل ورود الشرع . وقد تعرض صاحب المسالك والممالك لمقدار الحرم حيث قال وطول الحرم حول مكة سبعة وثلاثون ميلاً وهي التي تدور بأنصاب الحرم انتهى . وهي فائدة حسنة جداً إن صححت وهو بعيد ، كيف وحدوده مختلفة البعد مزورة الوضع كما علم لما تقرر أن بعضها على ثلاثة وبعضها على سبعة أو تسعة أو ثمانية عشر أو عشرة أو اثنا عشر ، فمع ذلك كيف يمكن تقدير الطول وأين الثلاثة من الثمانية عشر ، فلعلة أراد حاصل ضرب مساحته بعد تكثيره ، ولبعصهم :

ولحرم التحديد من أرض طيبة ثلاثة أميال إذا رمت إتقانه
وسبعة أميال عراق وطائف وجدة عشر ثم تسع جعرانة

وزاد آخر :

ومن يمن سبع بتقديم سبها وقد كملت فاشكر لربك إحسانه
وغير الكمال التدميري الشطر الأخير بقوله :

لذلك سبيل الحل لم يعدد بنيانه .

واعترض بقول الأزرقي وكل واد الحرم فهو يسيل إلى الحل ولا يسيل واد من الحل في الحرم إلا في موضع واحد عند التنعيم ، وبأن قضيه كلام الفاكهي أن سبيل الحل يدخل إلى الحرم من عدة مواضع بينها ، وعنه أنه غير البيت الأخير بغير ذلك فقال :

ومن يمن سبع وكرز لها اهتدى لذلك سبيل الحل لم يعدد بنيانه

واعترض بأنه لو قال ومن يمن سبع تميم لها اهتدى لكان أولى لأن كرزاً لم ينصب أعلام

(لحد الحرم) من طريق المدينة دون التَّنَمِيمِ عند بُيُوتِ بَنِي قُضَافٍ على ثلاثة أُمِّيَالٍ من مَكَّةَ . ومن طَرِيقِ الْيَمَنِ طَرَفُ أَصَاةٍ لِبَنٍ فِي ثَنِيَّةٍ لِبَنٍ عَلَى سَبْعَةِ أُمِّيَالٍ . ومن طَرِيقِ السِّمَاقِ ثَنِيَّةٌ عَلَى جَبَلٍ بِالْقَطْعِ عَلَى سَبْعَةِ أُمِّيَالٍ مِنْ مَكَّةَ . ومن طَرِيقِ الْجَمْرَانَةِ فِي شِعْبِ آلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أُمِّيَالٍ مِنْ مَكَّةَ . ومن طَرِيقِ الطَّائِفِ عَلَى عُرَفَاتٍ مِنْ بَطْنِ نَبْرَةَ عَلَى سَبْعَةِ أُمِّيَالٍ مِنْ مَكَّةَ . ومن طَرِيقِ جَدَّةٍ مُنْقَطِعُ الْأَعْشَاشِ عَلَى عَشْرَةِ أُمِّيَالٍ مِنْ مَكَّةَ . فهذا حَدٌّ مَا جَعَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَرَمًا لَمْ يَخْتَصِرْ بِهِ مِنَ التَّحْرِيمِ ، وَبَيَّنَّ بِحِكْمِهِ سَائِرَ الْبِلَادِ . هَكَذَا ذَكَرَ حَدُودَهُ أَبُو الْوَلِيدِ الْأَزْرَقِيُّ فِي كِتَابِ مَكَّةَ وَأَصْحَابُنَا فِي كُتُبِ الْفَقْهِ ، وَالسَّارْدِيُّ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ وَآخَرُونَ ، إِلَّا

الحرم إلا في زمن معاوية رضي الله عنه بخلاف تميم بن أسيد فإنه نصبا عام الفتح بأمره عليه السلام ونص بها عليه السلام قبل هجرته ، ثم عمر بنوابة في ذلك المرة بعد المرة ، ثم عثمان ثم معاوية رضي الله عنهم ، ثم عبد الملك ثم المهدي ، ثم أمر الرضي العباسي بعبارة العلمين الكبيرين اللذين بالتَّعْنِيمِ سَنَةَ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ وَثَلَاثَةَ . وَذَكَرَ الْأَزْرَقِيُّ أَنَّ أَنْصَابَ الْحَرَمِ عَلَى رَأْسِ الثَّنِيَّةِ فَكَانَ مِنْ وَجْهَيْهَا فِي هَذَا الشَّقِّ فَهُوَ حَرَمٌ وَمَا كَانَ فِي ظَهَرِهَا فَهُوَ حُلٌّ .

(قوله على ثنية جبل بالمقطع) قال الفاسي لا يبعد أن يكون تصحيحاً والذي وجدته بخط ابن خليل ضبطه بخاء معجمة مفتوحة بعدها لام فقط وبخط الحب الطبري وعلى الخاء ناطة من فوق وعلى اللام شدة ، وأما المقطع فقد ضبطه ابن خليل بضم الميم وفتح الطاء وتشديدها ، وفي خط الطبري بفتح الميم وإسكان القاف انتهى . وأجيب بأن الثنية الطريق الضيق بين جبلين فيصح نسبتها إلى الجبل كما قاله المصنف وإن كان شهرتها بالحل كما قاله غيره فلا منافاة . وسمى بالمقطع لأنهم قطعوا منه أحجار الكعبة في زمن ابن الزبير رضي الله عنهما ، وقيل لأنهم كانوا يقطعون عند العود إليه ما قلده في الرقاب من قشور شجر الحرم ليأمنوا خارجه كدخاله .

(قوله عبد الله بن خالد) أي ابن أسيد قيل هو ابن أخي عتاب بن أسيد أمير مكة ، وقيل هو ابن أسيد الخزاعي ، وقيل هو القشيري .

أَنَّ الْأَزْرَقِيَّ قَالَ فِي حَدِّهِ مِنْ طَرِيقِ الطَّائِفِ أَحَدَ عَشَرَ مِيلًا ، وَالْجُمْهُورُ قَالُوا سَبْعَةً فَقَطَّ بِتَقْدِيرِ السِّنِّ عَلَى الْبَاءِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ لِلْأَوْرَدِيِّ حَدَّهُ مِنْ جِهَةِ الْيَمَنِ . وَذَكَرَ الْأَزْرَقِيُّ وَالْجُمْهُورُ كَمَا ذَكَرْتُهُ . وَفِي هَذِهِ الْحُدُودِ الْفَاسُطُ غَرِيبَةٌ يَنْبَغِي أَنْ تُصَبِّطَ . قَوْلُهُمْ بَيوتُ يَفَارِ بِكسر النون وبالفاء . وَقَوْلُهُ أَضَاةُ لَبَنٍ ، الْأَضَاةُ بَفَتْحِ الْمِزَّةِ وَبِالضَّادِ الْمَجْمُوعَةُ عَلَى وَزْنِ الْقَفَاةِ وَهِيَ مُسْتَنْقَعُ الْمَاءِ . وَلَبَنٌ بِكسر اللام وإِسْكَانِ الْبَاءِ الْمُوحَّدَةُ كَذَا ضَبَطَهُ الْعَاقِلُ أَبُو بَكْرٍ الْحَازِمِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُؤَلَّفِ فِي أَسْمَاءِ الْأَمَاكِنِ . وَقَوْلُهُمُ الْأَعْشَاشُ بَفَتْحِ الْمِزَّةِ وَبِالشَّيْنِ الْعَجَمِيَّةِ جَمْعُ عُشٍّ . وَقَوْلُهُمْ فِي حَدِّهِ مِنْ جِهَةِ الْجَعْرَانَةِ تِسْعَةٌ هُوَ بِالتَّاءِ ثُمَّ بِالسِّنِّ ، وَالْحُدُودُ الثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ بِتَقْدِيرِ السِّنِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . فَاعْتَمِدْ مَا ضَبَطْتُهُ لَكَ مِنْ حُدُودِ الْحَرَمِ فَمَا أَظُنُّكَ تَجِدُهُ أَوْضَحَ وَلَا أَتَقَنَّ مِنْ هَذَا .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَرَمَ عَلَيْهِ عِلَامَاتٌ مِنْ جَوَانِبِهِ كُلِّهَا وَتَصُوبُ عَلَيْهِ أَنْصَابٌ . ذَكَرَ الْأَزْرَقِيُّ وَغَيْرُهُ بِأَسَانِيدِهِمْ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَجَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُرِيهِ مَوَاضِعَهَا ، ثُمَّ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِتَجْدِيدِهَا ، ثُمَّ عُمَرُ ، ثُمَّ عُثْمَانُ ، ثُمَّ مُعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَهِيَ الْآنَ بَيْتُهُ ﷺ وَاللَّهُ الْحَمْدُ .

(قَوْلُهُ بِكسر اللام إلخ) ضَبَطَهُ ابْنُ خَلِيلٍ بَفَتْحِ اللام وَبِالْبَاءِ أَيْضًا لَكِنِ بِالْقَلَمِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي سَبَبِ تَحْدِيدِ الْحَرَمِ بِتِلْكَ الْحُدُودِ الْمُخْتَلِفَةِ الْمَسَافَةِ ، فَقِيلَ وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا أَهْبَطَ إِلَى الْأَرْضِ خَرَّ سَاجِدًا مُعْتَذِرًا فَأَرْسَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ جَبْرِيلَ بَعْدَ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَعْلَمُهُ بِقَبُولِ تَوْبَتِهِ ، فَشَكَا إِلَى اللَّهِ مَا فَاتَهُ مِنَ الطَّوَّافِ بِالْعَرْشِ ، فَأَهْبَطَ اللَّهُ إِلَيْهِ الْبَيْتَ الْمَعْمُورَ وَكَانَ يَاقُوتُهُ حَرَاءَ مُحِيطَانِهِ كَوَاكِبُ بَضٍّ مِنْ يَاقُوتِ الْجَنَّةِ فَأَضَاءَ نُورُهُ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، فَتَفَرَّتْ لَذَلِكَ النُّورِ الْجَنُّ

(الرابعة والمثرون) حكى المأوردى خلافاً للتفسير في أن مكة زادها الله شرفاً مع حرمتها هل صارت حرماً آمناً بسؤال إبراهيم ﷺ ذلك أم كانت قبله كذلك ، فهم من قال لم تزل حرماً ، ومنهم من قال كانت مسكوة خللاً قبل دعوة إبراهيم ﷺ كسائر البلاد ، وإنما صارت حرماً بدعوته ، كما صارت المدينة حرماً بتحريم رسول الله ﷺ بعد أن كانت خللاً . واحتج هؤلاء بحديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه في الصحيحين قال قال رسول الله ﷺ : إن إبراهيم حرّم مكة وإني حرّمت المدينة .

وفزعوا ، فرقوا في الجو ينظرونه . فلما رأوه من مكة أقبلوا يريدون الاقتراب إليه ، فأرسل الله تعالى ملائكة فقاموا حوالى البيت في مكان الأعلام اليوم ومنعهم ، فمن ثم ابتدأ اسم الحرم . وقيل ونقل عن ابن وهب أنه لما نزل اشتد بكاهه فوضع الله تعالى له خيمة من ياقوتة حمراء من الجنة فيها ثلاثة قناديل موضع الكعبة فأنهى نورها إلى محل أنصاب الحرم وحرسها الله تعالى بملائكة يقفون على تلك الأنصاب يحرسون الحرم من الجن ، فلما قبض آدم رفعت . وقيل إن إبراهيم لما بنى البيت طلب من إسماعيل صلى الله عليه وسلم حجراً ليجمعه آية للناس فذهب ورجع بغسير شيء ووجد الحجر الأسود عنده جاء به جبرائيل فوضعه إبراهيم في موضعه هذا فأثار من سائر الجهات لأنه من ياقوت الجنة فجعل الله الحرم إلى حيث انتهى إليه ذلك النور من كل جانب . وقيل إن آدم لما هبط خاف على نفسه من الشياطين فأرسل الله تعالى ملائكة جفوا بمكة من كل جانب فكان الحرم إلى حيث حفوا . وقيل لأنه لم يجب من الأرض قوله تعالى (أتينا طوعاً أو كرهاً) قالنا أتينا طائعين (إلا أرض الحرم فلذلك حرمها . قال ابن عمر والحرم حرام إلى السماء السابعة . وقال عطاء كانوا يرون أن العرش على الحرم ، ذكر ذلك الإمام الطبري وغيره . وذكر الأزرقي عن مجاهد أن هذا الحرم حرم خلقه من السموات السبع والأرضين السبع . وعن قتادة أن الحرم حرم حياله إلى العرش .

(قوله هل صارت حرماً آمناً) أى من الجبابرة والخسف والزلازل ونحوها .

والصحيح من القولين هو الأول للحديث الصحيح في صحيح البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال يوم فتح مكة : قَدْ كَانَ هَذَا بَلَدًا حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . والجواب عن الحديث الأول أن إبراهيم ﷺ أظهر تحريمها بعد أن كان مهجوراً ، لا أنه ابتداءً ، والله أعلم .
الثاني

(الخامسة والعشرون) في الأحكام التي يخالف الحرم فيها غيره من البلاد .
(أحدهما) أن لا يدخل إليها أحد إلا بإحرام . وهل ذلك واجب أم مستحب ، فيه خلاف قدمناه .

(الثاني) يحرم صيده على جميع الناس حتى أهل الحرم والمسلمين .

(الثالث) يحرم شجره وحشيشه .

(الرابع) أنه يمنع جميع من خالف دين الإسلام من دخوله مقيماً كان أو ماراً . هذا مذهب الشافعي وجمهور الفقهاء ، وجوز أبو حنيفة ما لم يستوطنوه .

(قوله مقيماً كان أو ماراً) أي فإن كان رسولاً والإمام في الحرم بعث إليه نائباً أو خرج إليه ، ويتعين خروجه إن قال لا أؤدى إلا مشافهة : ولو كان له مال في الحرم وكل مسلماً بقبضه له ولو بذل على الدخول ما لا لم يجبه ، فإن فعل ففصلح فاسد ، فإن دخل أخرج وثبت المسمى ، فإن لم يصل إلى المحل المشروط فبالحصنة .

(قوله وجوز أبو حنيفة إلخ) أي للذي لا للحري .

(الخامس) لا تَحُلْ لِقَطَنَهُ لِلتَّلَكِّ ، فَلَا تَحِلُّ إِلَّا لِنَفْسِهِ .

(السادس) تغليظ الدِّبَةِ بِالْقَتْلِ فِيهِ .

(السابع) تحريمُ دَفْنِ الْمُشْرِكِ فِيهِ وَلَوْ دُفِنَ فِيهِ نَبَشٌ مَا لَمْ يَتَقَطَّعْ .

(الثامن) يَحْرُمُ إِخْرَاجُ أَحْبَابِهِ وَتُرَايِهِ إِلَى الْحِلِّ ، وَمُكْرَهُ إِدْخَالُ ذَلِكَ مِنَ

الْحِلِّ إِلَيْهِ .

(قوله لا تحل لقطنه) هل يلحق به عرفة في ذلك فيه خلاف بينته في شرح الإرشاد، والأوجه منه عدم الإلحاق، وسواء في لقطه الحرم فيما ذكر الحقيرة وغيرها، فنأخذها لزمه الإقامة لتعريفها أو دفعها لحاكم أمين، فإن لم يجده فإلى ثقة مقيم ثم .

(قوله بالقتل فيه) أى خطأ . ومعنى تغليظها صبر ورثتها مثلك بعد أن كانت خمسة . ووقع لبعضهم هنا غلط فاحش فاجتنبه . ولا فرق بين أن يكون القاتل والمقتول فيه أو أحدهما نظير ما في الصيد .

(فرع) إن بنى أهل الحرم على أهل العدل جاز قتالهم على الأصح إذا لم يمكن ردهم عن البغي إلا به، وكذا يقاتل كفار تحصنوا بالحرم . وأجاب المصنف عما ورد من الأحاديث الصحيحة في تحريم القتال بمكة بأن معناها تحريم نصب القتال عليهم بمكة بما يعم كل من جنين وغيره إذا أمكن إصلاح الحال بدون ذلك بخلاف ما إذا تحصن كفار بغير الحرم فإنه يجوز قتالهم على كل حال بكل شيء . قال وقد نص الشافعي رضي الله عنه على هذا التأويل .

(قوله دفن المشرك فيه) أى وتحريمه بل ينقل منه وإن خيف موته بالنقل بخلاف ما عده من أرض الحجاز فإنه إذا مرض فيه لا ينقل وإذا تعذر نقله حينئذ دفن فيه ولو دفن فيه تعدياً لم ينقل . والفرق عظم حرمة الحرم دون بقية الحجاز ولذا جاز له دخوله بشرطه .

(قوله الثامن إلخ) إنما لم يعد من ذلك قول الماوردي يحرم الاستنجاء بأحجاره لأضعيف أو شاذ ومن أوله بأن مراده أنه إنما يحرم إن نقلها للحل ولا للحرم البول عليها

(التاسع) يختص ذبْحُ دماءِ الحيواناتِ والمهدايا به .

(العاشر) لا دَمَ على للمتعمِّر والقارِنِ إذا كان من أهلِهِ .

(الحادى عشر) لا تُكْرَهُ صلاةُ النَّافِلَةِ الَّتِي لا سَبَبَ لها في وقتٍ مِنْ الأوقاتِ

في الحرمِ ، سواء فيه مَكَّةُ وسائرُ الحرمِ .

(الثانى عشر) إذا نذرَ قَصْدَهُ لِرَمَةِ الذَّهَابِ إليه بحجٍّ أو عُمرَةٍ بخلافِ

غيرِهِ من الساجِدِ فَإِنَّه لا يَجِبُ الذَّهَابُ إليه إذا نذرَهُ إِلَّا مسجدَ رسولِ اللَّهِ ﷺ والمسجدِ الأَقْصَى على أَحَدِ القولَيْنِ فِيهَا .

(الثالث عشر) يَحْرُمُ اسْتِقْبَالُ الكَعْبَةِ واستدبارُها بِالْبَوْلِ والفانِطِ في الصَّحْراءِ .

الحرم ، وكذا أرضه فقد أبهر ، لأنه حينئذ لا يصير ضعيفاً لما مر من حرمة استعمال المنقول للخل ، وقد تعرض المصنف وغيره لتضعيفه وأنه لا يعول عليه ، وإلزامه بما ذكر في محل المنع . أما أرض الحرم فلأن الضرورة تدعو لذلك فيها ، وأما نحو الأحجار فإن تعمد البول عليها يلا ضرورة فهو كالاستنجاء بها بل أولى وإلا فلا .

(قوله من أهله) أى بأن استوطنه أو علا قريباً منه كما مر مبسوطاً .

(قوله لا تكره إلخ) أى لما صح من قوله ﷺ : يا بنى عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار . وليس هذا خاصاً بصلاة الطواف لأن الدارقطنى وابن حبان أخرجاه بدون ذكر طاف وليس ذلك من باب المطلق والمقيد لأن شرطه أن لا يكون المقيد خرج مخرج الغالب وهذا كذلك ، إذ الغالب في الصلاة عند البيت أن تكون صلاة سنة الطواف . وذهب الأئمة الثلاثة إلى أن الحرم في ذلك كفره .

(قوله على أحد القولين فيهما) المعتمد أنه لو نذر إتيان البيت الحرام أو الحرم أو بقعة منه أو بيت الله ونوى البيت الحرام لزمه الإتيان بحج أو عمرة أو أن يأتى مسجد المدينة أو الأقصى أو غيرهما لم يلزمه .

(قوله يحرم استقبال الكعبة إلخ) قد يؤخذ منه أن الحرم العين لا الجهة وهو كذلك

(الرابع عشر) تضعيفُ الأخير في الصَّلواتِ بِمَكَّةَ ، وكذا سائرُ أنواعِ الطاعاتِ .

(الخامس عشر) يُتَجَبُّ لأَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يُصَلُّوا الْعِيدَ فِي السَّجْدِ الْحَرَامِ لَا فِي الصَّحْرَاءِ ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ مِنْ الْبِلَادِ فَلْيُصَلِّ صَلَاتُهَا فِي الْمَلَى أَفْضَلُ أَمْ فِي الصَّحْرَاءِ ، فِيهِ خِلَافٌ .

(السادس عشر) إِذَا نَذَرَ النَّحْرَ وَحْدَهُ بِمَكَّةَ لَزِمَهُ النَّحْرُ بِهَا وَفَرَقَةٌ الْقَحْمِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ . وَلَوْ نَذَرَ ذَلِكَ فِي بَلَدٍ آخَرَ لَمْ يَصِحْ نَذَرُهُ فِي أَصْحَابِ الْوَجْهِينِ .

والمراد بالصحراء غير الأخرية المعدة لقضاء الحاجة ما لم يستر بسائر قرب منه ثلاثة أذرع فأقل وطوله ثلثا ذراع فأكثر ، وإن لم يكن له عرض كمود ، وكذا يده فيما يظهر بخلاف السائر عن العيون بشرط أن يكون له عرض يستر لأن القصد ثم الستر وهنا إظهار تعظيم الكعبة . ويؤخذ من كلامهم أن حرمة الاستقبال إنما هي بالفرج حال البول لا بالوجه فلو استقبل بوجهه وحول فرجه حتى خرج عن سمت القبلة ثم بال لم يحرم ، وفي عكسه يحرم . ولو اشتمت عليه القبلة وجب عليه الاجتهاد وبأى جميع ما مر في الاجتهاد في القبلة للصلاة فيما يظهر حتى يحرم على القادر التقليد ويجب على غيره تعلم الأدلة إن أمكنه ذلك قبل قضاء الحاجة . وإذا أمكنه علم القبلة حرم عليه التقليد والاجتهاد وغير ذلك . وإنما ذكرت ذلك هنا لأن أكثره لا يوجد في شيء من كتب الفقه فيما أحسب .

(قوله بمكة وكذا سائر أنواع الطاعات) قد مر لك أن هذا ظاهر في ترجيح القول بأن المضاعفة تم لجميع الحرم وهو ما أفهمه الزركشي حيث نقل عن الماوردي أنها تعمه ثم قال وتبعه النووي في مناسكه لكن أبدي ابن جماعة قولاً رابعاً بأنها تختص بمكة وقال إنه مقتضى ما في مناسك النووي ، وعليه فلا ينافيه التعبير في الحديث بالمسجد الحرام لأنه قد يراد به مكة .

(قوله فيه خلاف) الأرجح منه أن الصحراء أفضل أى إن ضاق المسجد ولا مطر

(السابع عشر) لا يجوزُ إحرامُ المقيمِ في الحرمِ بالحجِّ خارجَهُ ، واللهُ أعلمُ .

(المسئلة السادسة والعشرون) مَذْهَبُنَا أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْنُ دُورِ مَكَّةَ وَبَيْنَ أَوَّلِهَا

وإِجَارَتُهَا كَمَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهَا . وَدَلَالُ الْمَسْأَلَةِ فِي كُتُبِ الْفَقْهِ ، وَالْخِلَافِ مَشْهُورٌ .

(السابعة والعشرون) مَذْهَبُنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَحَ مَكَّةَ صَلَاحًا لَا عُتَاةَ ، لَكِنْ

دَخَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَاهِبًا لِلْفِتَالِ خَوْفًا مِنْ غَدْرِ أَهْلِهَا .

(الثامنة والعشرون) اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَاسْتِيفَائِ

وَنَحْوِهِ حَتَّى فِي الْمَدِينَةِ إِذِ الْعِلَّةُ فِي خُصُوصِيَّةِ مَكَّةَ بِذَلِكَ فَضْلَ الْبَقْعَةِ مَعَ اتِسَاعِهَا وَمَشَاهِدَةِ الْكَعْبَةِ . نَعَمْ الْمَعْتَمَدُ أَنَّ بَيْتَ الْمَقْدِسِ كَمَسْجِدِ مَكَّةَ اتِّبَاعًا لِلْسَلَفِ وَالْخِلَافِ وَلَوْ سَعَهَا وَالصَّلَاةُ فِي الصَّحْرَاءِ مَعَ اتِسَاعِ الْمَسْجِدِ خِلَافَ الْأَوَّلَى ، وَمَعَ نَحْوِ مَطَرٍ مَكْرُوهَةٍ كَهَيِّ فِي الْمَسْجِدِ عِنْدَ ضَيْقِهِ .

(قَوْلُهُ بِالْحَجِّ خَارِجَهُ) ظَاهِرُهُ حُرْمَةُ ذَلِكَ وَإِنْ خَرَجَ لِمَقَاتٍ آخَرَ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ ، وَعَلَيْهِ فَلَا يَنَاقِ كَوْنُ الْخُرُوجِ لَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ مُسْقِطًا لِلْدَّمِ ، لَكِنْ مَرٌّ فِي الْمَوَاقِيتِ مَا يَقْتَضِي عَدَمَ الْحُرْمَةِ ، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ خَارِجَهُ إِحْرَامُهُ بِهِ فِيهِ فَيَجِبُ وَعِبَارَةُ الزَّرْكَشِيِّ لَا يَجُوزُ إِحْرَامُ مُقِيمٍ بِهِ بِالْحَجِّ إِلَّا فِيهِ وَلَوْ أَحْرَمَ خَارِجَهُ كَانَ مُسَيِّئًا أَنْتَهَ . وَظَاهِرُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ فِيهِ يَجُوزُ لَهُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ وَلَوْ فِي غَيْرِ مَحَلِّ إِقَامَتِهِ وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى عِرْقَةٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ إِذْ مِيقَاتُهُ مَسْكَنُهُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الْمَوَاقِيتِ بِخِلَافِ مَجَاوِزَتِهِ إِلَى مَحَلِّ أَبْعَدَ مِنْهُ لَا مِنْ جِهَةِ عِرْقَاتٍ فَيَجُوزُ ، وَحِينَئِذٍ فَهَلْ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْمُرُورُ بِمَحَلِّهِ قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ فِي مَكَّةَ أَوْ يَفْرُقُ بِأَنَّ شَرْفَ مَكَّةَ عَلَى بَقِيَّةِ الْحَرَمِ اقْتَضَى خُصُوصِيَّتَهَا عَلَى تِلْكَ الْبَقِيَّةِ بِمَا يُؤْذَنُ بِتِلْكَ الْخُصُوصِيَّةِ مَحَلِّ نَظَرٍ ، وَالْقِيَاسُ أَقْرَبُ .

(قَوْلُهُ لَا عُتَاةَ) صَرَاحُ السَّنَةِ مُصَرَّحَةٌ بِأَنَّهَا فَتَحَتْ مِنْ أَسْفَلِهَا عُتَاةً ، وَكَأَنَّ

القصاص في الحرم ، قَالَ الشافعي وآخرون : حُكْمُ الحرمِ في هذا حُكْمُ غيره ، فَنَقَامُ فِيهِ الْحُدُودُ وَيُسْتَوْفَى فِيهِ الْقِصَاصُ ، سَوَاءَ كَانَتِ الْجَنَايَةُ فِي الْحَرَمِ أَوْ كَانَتْ فِي الْحِلِّ ثُمَّ التَّجَاؤُ إِلَى الْحَرَمِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وآخرون : إِنْ كَانَتِ الْجَنَايَةُ فِي الْحَرَمِ اسْتَوْفِيَتْ الْعُقُوبَةُ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَتِ الْجَنَايَةُ فِي الْحِلِّ ثُمَّ التَّجَاؤُ إِلَى الْحَرَمِ لَمْ يَسْتَوْفَ مِنْهُ فِيهِ وَيُجْبَأُ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْهُ فَإِذَا خَرَجَ أُقِيمَتْ .

(التاسعة والعشرون) في أمورٍ تَمَلُّقُ بِالْكِبَرِ وَالْمَسْجِدِ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ . فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ، وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) .

وَبُثِّتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَلْتَفِتْ لِذَلِكَ لِأَنَّ الْقِتَالَ وَقَعَ مِنْ شَرِذْمَةٍ قَلِيلَةٍ انْفَرَدَتْ عَنْهُ ﷺ فَعُولٌ عَلَى مَا وَقَعَ مِنْهُ ﷺ مَعَ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ مَعَهُ .

(قَوْلُهُ وَآخَرُونَ) أَيْ وَمِنْهُمْ الْمَالِكِيَّةُ .

(قَوْلُهُ لَمْ يَسْتَوْفَ مِنْهُ فِيهِ) مَحَلُّهُ عِنْدَهُمْ إِنْ كَانَتِ الْجَنَايَةُ قِتْلًا مُخْلَافٌ مَا إِذَا كَانَتْ عَلَى مَا دُونَ النَّفْسِ فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْهَا وَإِنْ دَخَلَ الْحَرَمَ . وَفِي فَتَاوَى قَاضِيخَانَ وَغَيْرِهَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ يَدَ السَّارِقِ لَا تَقْطَعُ فِيهِ ، وَعَنْ صَاحِبِهِ خِلَافَهُ .

(قَوْلُهُ وَيُجْبَأُ) أَيْ بِأَنْ لَا يَمَامِلُ وَلَا يُوَاكِلُ وَلَا يَدْخُلُ . وَمَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ فِي قِتْلِهِ قَرِيبٌ مِنْ مَذْهَبِ الْحَنَفِيَّةِ .

(قَوْلُهُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَلْتَفِتْ) اسْتَشْكَلَ مَا تَضَمَّنَهُ بِأَنْ يُؤْرَ مِنْ بَنِي الْكِبَرَةِ إِمَّا الْمَلَائِكَةُ أَوْ آدَمُ أَوْ إِبْرَاهِيمَ ، أَوْ أَنَّهُ وَضَعَ بِالْقُدْرَةِ لَا بِنِيبَاءٍ أَحَدٍ إِمَّا قَبْلَ الدُّنْيَا أَوْ أُعْطِيَ مَعَ آدَمَ عَلَى الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ . وَبَنَى بَيْتَ الْمُقَدَّسِ إِمَّا دَاوُدَ كَمَا فِي حَدِيثٍ وَإِمَّا سُلَيْمَانَ كَمَا صَحَّ فِي حَدِيثٍ آخَرَ ، وَعَلَى كُلِّ فَرَقٍ إِبْرَاهِيمَ وَسُلَيْمَانَ مَا زِيدَ عَلَى أَلْفِ سَنَةٍ كَمَا قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُ . وَقَوْلُ ابْنِ حِبَّانٍ أَخَذًا مِنْ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ إِنْ بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ وَدَاوُدَ أَرْبَعِينَ سَنَةً وَد

عن أولِ مَسْجِدٍ وَضِعَ فِي الْأَرْضِ ، قَالَ : الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ ، قُلْتُ : نَمِ أَى ؟
قَالَ : لِلْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ، قُلْتُ : كَمْ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : أَرْبَعُونَ عَامًا .

وَاخْتَلَفَ الْمُفَسِّرُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ) فَرَوَى الْأَزْرَقِيُّ فِي
كِتَابِ مَكَّةَ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ : لَقَدْ خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَوْضِعَ هَذَا الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ
شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ بِأَلْفِي سَنَةٍ ، وَإِنَّ قَوَاعِدَهُ لَفِي الْأَرْضِ السَّابِغَةِ السُّفْلَى .

وعن مُجَاهِدٍ أَيْضًا : إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ أَحَدُ أَرْبَعَةِ عَشَرَ بَيْتًا فِي كُلِّ سَمَاءٍ بَيْتٌ ، وَفِي كُلِّ
أَرْضٍ بَيْتٌ بِمَضْنٍ مُقَابِلُ بَعْضٍ .

وَرَوَى الْأَزْرَقِيُّ أَيْضًا عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
قَالَ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَثَّ مَلَائِكَةً فَقَالَ ابْنُوا لِي فِي الْأَرْضِ بَيْتًا تَمْنَلُ الْبَيْتَ الْمَعْمُورَ
وَقَدَرَهُ ، وَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ فِي الْأَرْضِ مِنْ خَلْقِهِ أَنْ يَطُوفُوا بِهِ كَمَا يَطُوفُ أَهْلُ
السَّامِ بِالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ . قَالَ وَهَذَا كَانَ قَبْلَ خَلْقِ آدَمَ .

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : هُوَ أَوَّلُ بَيْتٍ بَنَاهُ آدَمُ فِي الْأَرْضِ .

وَجَاءَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ أَوَّلُ بَيْتٍ وَضِعَ لِلْعِبَادَةِ أَوْ الْبَرَكَةِ .

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْحَدِيثِ وَتَقَادَرَتْ إِنَّهُ كَانَ قَبْلَهُ يُبُوتٌ كَثِيرَةٌ وَلَكِنَّهُ أَوَّلُ
بَيْتٍ وَضِعَ لِلْعِبَادَةِ .

بأنه محال قطعاً . والجواب أن كلاماً من إبراهيم وداود مجدد . وقول ابن كثير لم يثبت خبر
معصوم أن البيت كان مبنياً قبل إبراهيم يعارضه ما صح من الآثار في ذلك عن ابن عباس
وغيره ، ومثل ابن عباس حجة في ذلك ، بل روى ابن هشام أن آدم هو الباني للمسجدين
وقيل أول من بنى بيت المقدس الملائكة ، وقيل سام بن نوح ، وقيل يعقوب بن إسحاق صلى الله
وسلم على نبينا وعليهم أجمعين . ولا يعارض ذلك ورود أخبار بشراء داود لأرضه ، قال الخطابي

وقال أفضى القضاء الماوردي : أجمعوا على أنه أول بيت وضع للعبادة ، وإنما اختلفوا هل هو أول بيت وضع لغيرها ؟ قلت : والصحيح هو الأول ، وهو قول الجمهور إنه أول بيت وضع مطلقاً . والله أعلم .

وقوله تعالى (مباركاً) معناه كثير الخير ، وانتصب مباركاً على الحال . قال الزجاج وغيره : المعنى استقر بمكة في حال بركته وهو حال من وضع ، أى وضع مباركاً .

وقوله تعالى (فيه آيات بينات) المختار أنها للناسك ، وأمن الخائف ، وأمنحاق الجار مع كثرة الرمي والرايين على تكرار الأغصار والستين ، وامتناع الطير من العلو عليه ،

لأنه وضع قبل داود وسليمان ثم زاد فيه فأضيف بناؤه إليهما ، فيحتمل أن قصة شراء الأرض في المزيد .

(قوله وهو حال من وضع) أى من الضمير فيه . فإن قلت مقتضى تقدير الزجاج وغيره الذى ذكره المصنف أنه حال من فاعل الفعل المقدر صلة للذى وهو استقر فيناى قوله وهو حال من وضع ، قلت لا منافاة لأن المال واحد إذ الضمير في الصلة المقدره مماثل للضمير في وضع لرجوعهما لشيء واحد ولكن جعله حالاً من استقر المقدر أول من حيث الصناعة لما لا يخفى . وقد يؤول كلام المصنف بما يوافقه بأن يقال معنى كونه حالاً من وضع أى من ضميره الموجود في استقر ، فاستقر هو العامل في الحال دون وضع . على أنه قد يلزم من جعله حالاً من وضع منافاة لقصد المصنف من الاستدلال ، لأنه إذا كان حالاً من وضع صار قيداً له فيصير المعنى إن أول بيت وضع للناس حال كونه مباركاً لا أنه أول بيت وضع مطلقاً ، وهذا هو المروى عن على رضى الله عنه حيث قال كان قبله بيوت ولكنه أول بيت وضع للناس مباركاً فيه الهدى والرحمة والبركة ، فجعل الأولية بقيد هذا الحال بخلاف ما إذا جعل حالاً من استقر فإنه يصير نصاً في أنه أول بيت وضع مطلقاً ، إذ المعنى حينئذ إن أول بيت وضع للناس مطلقاً للذى استقر بمكة حال كونه مباركاً فهو قيد لاستقراره بمكة لا لوضعه . إذا علمت ذلك بان لك اختلاف المعنى بين جعله حالاً من وضع واستقر خلافاً لما يتوهم من كلام المصنف .

(قوله وأمنحاق الجار) مر الاستدلال له . (قوله وامتناع الطير من العلو عليه) ذكره الجاحظ وقيدته جماعة منهم السبكي والعز بن جماعة بقير المرضى أما هى فتعلو عليه للاستشفاء

واستشفاه الرّبيّ به ، وتمجّل العقوبة لِمَن انتَهك فيه حرّمه ، وإهلاك أصحاب القبيل
لما أرادوا تخريبه ، وغير ذلك .

قال بعضهم وقد كنا نرى الحِمامة إذا مرضت وتساقط ريشها دنت من الميزاب أو ركن من
أركانها فتبقى زماناً طويلاً كهيئة المتخشم ثم تنصرف من غير أن تعلو سقفه . وخالف فيما
ذكره الجاحظ ابن عطية وأنكر ذلك بأنه يعاين بعلوه وقد علته العقاب لأخذ الحية المشرقة
على جداره وكانت من آياته . وأجاب الزركشي بأن ما عوّن من ذلك قد يكون للاستشفاء
وأما العقاب فلاخذ الحية المذكورة . وقال بعض علماء مكة المتأخرين والمعروف عند أهل
مكة قبيل وقتنا هذا ما قاله ابن جماعة وغيره ، وأما في وقتنا هذا فاقاله ابن عطية فإن
الطيور الآن تعلوه كثيراً ويتكرر منها ذلك في الساعة الواحدة ، ولعل ذلك إنما نشأ من تغيير
سقفها ونحوه اهـ . والذي يتجه عندي بحسب ما استقرت به أنه لا يعلوه إلا الطيور المهذرة
الدم كالحدأة والغراب وأما نحو الحمام فجز أن يوجد من شيء منه ذلك متكرراً في الساعة
الواحدة فيحمل على الاستشفاء وبذلك يجتمع الكلامان .

(قوله وتمجّل العقوبة) تقدم بعضه فراجعه . (قوله وغير ذلك) أي كالحجر الأسود
وحفظه في المدة المتطاولة مع تعرض الأعداء له ووقع هيئة البيت في القلوب وخشوعها عند
لقائه وحنين النفوس إليه وإلى الإقامة عنده وإن كان في ذلك ترك كثير من مألوفاتها واثلاث
الطباع والسباع فيه وكونها تتبعها حتى تلتخلل الحرم فحينئذ تتركها ، وعدم دخول سبيل
الحل للحرم بل يقف عنده على ما مر ، وأن الخارج يتبع الصيد فإذا دخل الحرم تركه على
ما نقل عن بعض المفسرين ، وأن الغيث إذا كان في جانب من البيت اختص الخصب بتلك
الناحية وإذا عم البيت عم جميع النواحي ، وأن من همّ بسيئة مكة عوقب على همه وإن كان
تابعاً عنها لخبر الصحيح أنه ﷺ قال في قوله تعالى : (ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من
عذاب أليم) لو أن رجلاً همّ فيه بإلحاد وهو بعدن أبين لأذاقه الله عز وجل عذاباً أليماً .
ومن ذكر ذلك وأنه من خصائص مكة ابن أبي حاتم في تفسيره وكذا ابن عساكر وعبارته
ومن أراد فيها الإلحاد ولم يعمل به أذاقه الله من أليم العذاب . وذكر من خصائصها أيضاً عدم
استباحة غنائمها . وورد عن عمر وابنه رضي الله عنهما أن من الإلحاد فيها احتكار الطعام فيها للبيع .
وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن منه أن يقول فلا والله وبلى والله أي كاذباً . ومنه شتم
الخادم كغيره من سائر الذنوب سواء صغيرها وكبيرها . ثم كلام المصنف صريح في أن الضمير
في قوله تعالى (فيه آيات) عائد على الحرم وهو ظاهر لئلا يلزم عليه انحصار الآيات في داخل
جدران البيت فينافيه قوله تعالى (مقام إبراهيم) إذ هو تفسير . فإن قلت الآيات جمع والمفسر

قال أبو الوليد الأزرقى : جعل إبراهيم صلى الله عليه وسلم طول بناء الكعبة في السماء تسعة أذرع ، وطولها في الأرض ثلاثين ذراعاً ، وعرضها في الأرض اثنين وعشرين ذراعاً ، وكانت غير مستقيمة ، ثم بَنَتْهَا قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فزادت في طولها في السماء تسعة أذرع فصارت طولها ثمانية عشر ذراعاً ، ونقصوا من طولها في الأرض ستة أذرع. وشبرا تَرَكَوْهَا فِي الْحِجْرِ ، فلم تَزَلْ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى كَانَ زَمَنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبِرِ فَهَدَمَهَا وَبَنَاهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ، وَزَادَ فِي طُولِهَا فِي السَّمَاءِ تِسْعَةَ أَذْرُعٍ أُخْرَى ، فَصَارَ طُولُهَا فِي السَّمَاءِ سَبْعِمِائَ وَعَشْرِينَ ذِرَاعاً . ثُمَّ بَنَاهَا الْحِجَاجُ فَلَمْ يَنْبُرْ طُولُهَا فِي

به مثنى إذ هو المقام وأمن داخله فلا مطابقة ، قلت أشار الزخشرى إلى جواب ذلك بأن الاثنين نوع من الجمع كالثلاثة والأربعة . وأجاب غيره بأن المقام مشتمل على آيات كإلانة الصخر والغوص فيه وحفظه مع كثرة أعدائه وبقائه دون آيات سائر الأنبياء وغير ذلك مما يأتي ، وجعل من دخله أى الحرم على ما مر أو البيت على مقابله كان آتياً تفسيراً إنما هو باعتبار المعنى لا من جهة الصناعة لأنه جملة لا يصح عطفها على مقام إبراهيم ، وخصا بالذكر أما المقام فليقائه على عمر الأعصار وكونه كان يعلو بإبراهيم كلما علا الجدار حتى تم بناؤه وليته الله له ففرزت فيه قدماء كآتهما في طين فذلك الأثر باق إلى يوم القيامة ، وأما الأمن فتذكيراً للمشركين بأخص النعم عليهم دون سائر الناس لعلهم ينزجرون عما قابلوها به ذلك من قبيح إعراضهم وشركهم .

(قوله قال أبو الوليد الأزرقى إلخ) ذكر ابن جساءة في ذلك كلاماً مغالفاً لكلام الأزرقى في هذا ثم قال كل ذلك حررت به ذراع القماش المستعمل في زماننا بمصر وحينئذ فيحتمل أن تحرير الأزرقى كان بغير هذا الذراع إما بذرّاع اليد أو غيره .

(قوله وطولها في الأرض ثلاثين ذراعاً إلخ) عبر غيره بأنه جعل عرضه في الأرض اثنين وثلاثين ذراعاً من الركن الأسود إلى الركن الشامي الذي يلي الباب ، وعرض ما بين الشامين اثنين وعشرين وما بين الغربي واليماني إحدى وثلاثين وما بين اليمانيين عشرين ، وجعل الحجر إلى جنبه عربشاً من أركانه تقنحه الغنم فكان زرباً لغنم إسماعيل عليه السلام .

(قوله فصار طولها ثمانية عشر ذراعاً) جاء في رواية أنه كان عشرين ، وأجاب عنه

السماء . فالكعبة اليومَ طولها في السماء سبعة وعشرون ذراعاً ، وأما عرضها فبين
الرُّكنِ الأشودِ والشَّامِ خمسة وعشرون ذراعاً ، وبينَ البَيَانِ والغَرْبِ كذلك ،
وبينَ البَيَانِ والأشودِ عشرونَ ذراعاً ، وبينَ الشَّامِ والغَرْبِ أحدُ وعشرونَ ذراعاً ،
واللهُ أَعْلَمُ .

واعلمُ أنَّ الكعبةَ زادها الله تعالى شرقاً بُنِيَتْ خمسَ مرَّاتٍ :
إحداهنَّ بيناء الملائكةِ أو آدمَ على ما قدَّم من الخلافِ .

(الثَّانِيَةُ) بيناء إبراهيمَ ﷺ .

(الثَّالِثَةُ) بناء قريش في الجاهليَّة ، وقد حضرَ رسولُ الله ﷺ هذا البناءَ ، وكان
يُنْقَلُ مَعَهُمُ الحِجَارَةُ كما ثبت في الحديثِ الصَّحيحِ .

(الرَّابِعَةُ) بناء ابنِ الزُّبَيْرِ .

(الخَامِسَةُ) بناء الحجاجِ بنِ بُسُفَ ، وهذا البناءُ هو الموجودُ اليومَ .

وهكذا كانت الكعبة في زمنِ رسولِ الله ﷺ .

شيخ الإسلام ابن حجر بأن راويه جبر الكسر .

(قوله تسعة أذرع أخرى) جاء في رواية عشرة ، وأجاب عنه ابن حجر مثل ما مر .

(قوله وهو هذا البناء الموجود اليوم) فيه تجوز لأن الحجاج لم يهدم من بناء ابن الزبير
رضي الله عنهما إلا ناحية الحجر بكسر الحاء بأمر عبد الملك بن مروان ، وأخرج من الكعبة
ما كان أدخله ابن الزبير رضي الله عنهما فيها من الحجر لما أخبرته خالته عائشة أم المؤمنين
رضي الله عنهما بما هو مشهور ، ثم سد بابها الغربي وما تحت عتبة الباب الشرقي الموجودة
اليوم وهو أربعة أذرع وشبر وترك بقية الكعبة على بناء ابن الزبير كما ذكره الأزرقي وغيره
واستشكله ابن حجر بأن المشاهد الآن في ظهر الكعبة باب مسدود يقابل الباب الأصيل وهو
في الارتفاع مثله ، ومقتضاه أن الذي في عهد ابن الزبير لم يكن لاصقاً بالأرض ، وأجاب

وقد قيل إنه بقي مرتين آخرين غير الخمسة .

(لإحداها) بنته المعلقة بعد إبراهيم عليه السلام .

(والثانية) بنته جرهم بعد المعلقة ، ثم بنته قریش ، والله أعلم .

قال العلماء : وكانت الكعبة بعد إبراهيم عليه السلام مع المعلقة وجرهم إلى أن اقرضوا وخلقتهم فيها قریش بعد استيلائهم على الحرم لكثرة بنوهم بعد القيلة وعزمهم بعد الدلة ، فكان أول من جدّد بناءها بعد إبراهيم عليه السلام قصى ابن كلاب وسقفا بحشب الدوم وجريد النخل ، ثم بنتها قریش بعده ورسول الله صلى الله عليه وسلم ابن خمس وعشرين سنة ، وقيل خمس وثلاثين سنة ، قال أبو حذيفة بن اليميرة : يا قوم ارفعوا باب الكعبة حتى لا يدخل إليها إلا يسلم فإنه لا يدخلها حينئذ إلا من أردتم ، فإن جاء أحدكم بمس

بأنه يحتمل أنه كان لاصفاً كما صرح به الروايات لكن الاحتجاج لما غيره رفعه ورفع ما يقابله ثم بدا له فسد ، واعترض بأن مشاهدة البناء من أسفل الباب وارتباط بعضه ببعض يقضى بأنه لم يكن لاصفاً وفيه نظر مع قول ابن حجر كما صرح به الروايات ، ويجاب بأنه قال قبل وجميع الروايات التي جمعتها في هذه القصة متفقة على أن ابن الزبير جعل الباب بالأرض ومقتضاه أن يكون الباب الذي زاده على سمته ، فعلم أن الروايات لم تصرح بما ذكره وإنما اقتضت ذلك والمشاهدة قاضية بأنه لم يكن لاصفاً .

(قوله بنته جرهم بعد المعلقة) هو ما ذكره الأزرقى في التاريخ عن علي رضي الله عنه وجرم به المحب الطبري لكن ذكر الفاكهي عن علي رضي الله عنه ما يصرح بتقديم بناء جرهم على

تَكْرَهُنَّ دَمِيمٌ بِهِ وَسَقَطَ وَصَارَ نَكَالًا لِمَنْ رَأَاهُ ، فَقُلْتُ قَرِيشُ مَا قَالَ . وَكَانَ سَبَبُ بِنَائِهَا أَنَّ الْكَعْبَةَ اسْتَمْدَدَتْ وَكَانَتْ فَوْقَ الْقَامَةِ وَأَرَادُوا تَعْلِيمَتَهَا . وَكَانَ حَبِيبُ اسْتِئْذَانِهَا أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ بِمَجْمَرَةٍ تَحْمُرُ الْكَعْبَةَ فَسَقَطَتْ مِنْهَا شَرَارَةٌ فَتَلَقَتْ بِكَسُوفِ الْكَعْبَةِ فَاحْتَرَقَتْ ، وَكَانَ بَابُ الْكَعْبَةِ لَا صِفًا بِالْأَرْضِ فِي عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفِي عَهْدِ جُرْعَمٍ وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى أَنْ بَنَتْهُ قَرِيشُ فَرَفَعَتْ بَابَهُ وَجَعَلَتْ لَهَا سَقْفًا وَلَمْ يَكُنْ لَهَا سَقْفٌ ، وَزَادَتْ فِي ارْتِفَاعِهَا إِلَى السَّمَاءِ فَجَعَلَتْهُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ذِرَاعًا ، وَتَنَافَسُوا فِيمَنْ يَضَعُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ مَوْضِعَهُ مِنَ الرُّكْنِ ، ثُمَّ رَضُوا بِأَنْ يَضَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَبُثِّتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
تَزَلُّ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَةِ وَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ فَسَوَّدَتْهُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ . قَالَ

العمالقة . وحاصل ما ذكره المصنف أنه بنى ثمان مرات هذه السبعة وأشار للثامنة بقوله قصي بن كلاب وبهذا البناء جزم الماوردي وزيد عليه تاسعة وهي بناء الملائكة قبل آدم وعاشرة وهي بناء بني آدم بعد موته . قال الطبري في رواية عن وهب كان شيث وصي أبيه آدم وهو الذي بنى الكعبة بالطين والحجارة . والذي صح من غير نزاع بناء إبراهيم وقريش وابن الزبير والحجاج . وأخرج عبد الرزاق وابن الجوزي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن آدم بناد من خمسة أجبل لبنان وطور سيناء وطور زينا والجودي وحراء وكان الأساس من حراء .

(قوله وجعلت لها سقفا ولم يكن لها سقف) قد مر أن قصبا سقفا ، فالمراد لم يكن لها سقف في زمنهم . (قوله ثم رضوا بأن يضعه النبي ﷺ) سببه أنهم اختلفوا فيمن يضعه فرضوا بأول داخل فكان هو ﷺ .

(قوله فسودته خطايا بني آدم) الحكمة في كونها سودته دون غيره من بناء الكعبة ما أشار إليه السبيل من أن العهد الذي فيه هو الفطرة التي فطر الناس عليها من توحيد الله

التِّرْمِذِيُّ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(التلائون) في أمور تتعلق بالمسجد الحرام .

قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْأَزْرَقِيُّ وَالْإِمَامُ أَقْصَى انْقِصَافِ أَبُو الْحَسَنِ الْمَازِنِيُّ
الْبَصْرِيُّ فِي كِتَابِهِ الْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ وَغَيْرُهَا مِنَ الْأَثْمَةِ الْمُتَمَلِّينَ ، وَفِي كَلَامِ
بَعْضِهِمْ زِيَادَةٌ عَلَى بَعْضٍ : أَمَّا الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ فَكَانَ فَنَاءً حَوْلَ الْكَعْبَةِ وَقَضَاءً لِلطَّائِفِينَ ،
وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جِدَارٌ يُحِيطُ بِهِ ،
وَكَانَتِ الدُّوْرُ مُحْدَقَةً بِهِ ، وَبَيْنَ الدُّوْرِ أَبْوَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ . فَلَمَّا
اسْتَخْلَفَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَثُرَ النَّاسُ وَسَمِعَ الْمَسْجِدَ وَاشْتَرَى
دُورًا وَهَدَمَهَا وَزَادَ فِيهِ ، وَاتَّخَذَ الْمَسْجِدَ جِدَارًا قَصِيرًا دُونَ الْقِسْمَةِ ، وَكَانَتِ
الْمَصَائِحُ تَوْضَعُ عَلَيْهِ . وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوَّلَ مَنْ اتَّخَذَ الْجِدَارَ
لِلْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .

فَلَمَّا اسْتَخْلَفَ عُمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ابْتِغَاءَ مَنَازِلَ وَوَسَّعَهَا أَيْضًا ، وَبَنَى الْمَسْجِدَ وَالْأَرْوَاقَ .

فَكَلَّ مَوْلُودٌ يُولَدُ عَلَى الْفَطْرَةِ وَقَلْبُهُ فِي غَايَةِ الْبَيَاضِ لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ الْعَهْدِ ثُمَّ سَوَدَ بِالذَّنُوبِ ،
فَكَذَلِكَ الْحَجَرُ الَّذِي فِيهِ الْعَهْدُ الْمَأْخُوذُ عَلَيْهِ فَلَمَّا تَنَاسَبَا أَثَرَتْ فِيهِ الْخَطَايَا كَمَا أَثَرَتْ فِي بَنِي آدَمَ
وَاعْتَرَضَ بَعْضُ الْمَلَاحِدَةِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ مَا سَوَدَتْهُ خَطَايَا الْمُشْرِكِينَ يَنْبَغِي أَنْ يَبْيَضَهُ
تَوْحِيدُ الْمُسْلِمِينَ . وَأَجَابَ ابْنُ قَتِيْبَةَ بِأَنَّ السَّوَادَ يَصْبِغُ بِهِ وَلَا يَنْصَبِغُ وَالْبَيَاضُ عَكْسُهُ . وَأَجَابَ
غَيْرُهُ بِأَنَّ بَقَاءَ السَّوَادِ أَبْلَغُ فِي اعْتِبَارِ ذَوِي الْبَصَائِرِ لِأَنَّ الْخَطَايَا إِذَا أَثَرَتْ فِي الْحَجَرِ فِي الْقَلْبِ
أَبْلَغُ . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ إِنَّمَا غَيَّرَ بِالسَّوَادِ لثَلَاثًا يَنْظُرُ أَهْلُ الدُّنْيَا إِلَى زِينَةِ الْجَنَّةِ .
وَقِيلَ لِأَنَّهُ أَصَابَهُ الْحَرِيقُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ . وَظَاهَرَ الْحَدِيثُ بِنَاقِي ذَلِكَ .
وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ يُسَمَّى أَسْوَدَ حَالِ بَيَاضِهِ ، وَمَعْنَى أَسْوَدَ حِينَئِذٍ ذُو سَوْدٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ
بِذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ سَوَادِهِ .

وكان عثمان رضى الله عنه أول من اتخذ الأروقة . ثم إن ابن الزبير زاد في المسجد زيادة كثيرة واشترى دوراً من جلتها بعض دار الأزرق ، اشترى ذلك البعض بيضة عشر ألف دينار ، ثم عمره عبد الملك بن مروان ولم يزد فيه ، لكن رفع جداره وسقفه بالساج وعمره عمارة حسنة . ثم إن الوليد بن عبد الملك وسع المسجد وحمل إليه أعمدة الحجارة والرخام ، وزاد فيه المهدى بعده مرتين ، لحدائهما بعد سنة ستين ومائة ، والثانية بعد سنة سبع وستين ومائة إلى تسع وستين ومائة ، وفيها توفي المهدى واشترى على ذلك بناؤه إلى وقتنا هذا .

وقد قدمنا أنه يجوز الطواف في جميع أروقتيه ، ولو وسع جاز الطواف في جميعه ، والله أعلم .

واعلم أن المسجد الحرام يطلق ويراد به هذا المسجد ، وهذا هو الغالب ، وقد يراد به الحرم ، وقد يراد به مكة ، وقيل هذان الأمران في قول الله تعالى (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) والله أعلم .

(قوله إلى وقتنا هذا) تبع فيه الأزرق وقد تجدد بعده زيادة بالحناب الشامي زادها المعتضد العباسي بعد الثمانين ومائتين أدخل فيها ما كان بقى من دار الندوة وأخرى وهى المعروفة بزيادة باب إبراهيم فى دولة المقتدر بالله العباسي سنة ست وثلاثمائة .

(قوله وهذا هو الغالب) منه (سبحانه الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام) على ما قاله أنس رضى الله عنه ورجحه الطبرى وفى الصحيح ما يدل له . وقيل المراد به بيت أم هانئ . وقيل شعب أبي طالب ، فالمراد بالمسجد مكة .

(قوله وقد يراد به الحرم) قال الماوردى وهو المراد به فى جميع القرآن وهى خمسة عشر موضعاً إلا (قول وجهك شطر المسجد الحرام) فالمراد به الكعبة . ويؤخذ من ذلك إطلاق رابع زيادة على ما قاله المصنف .

(الحادية والثلاثون) في أمور تتعلق بمكة .

اعلم أن لها ستة عشر اسماً : مكة ، وبكة ، والبلدة ، وأم القرى ، والبلد الأمين ،
وأم رحم ، لأن الناس يتراحمون ويتواصلون فيها ، وصلاح بفتح الصاد وكسر الحاء
كما قالوا أحذام وقطام بنوما على الكسر ، سميت بذلك لأنها لا منها . ويقال لها المقدسة
والقادسة مأخوذان من التقديس وهو التطهير ، والناسة بالثون والسين المهملة الشدة ،
والناسة بتشديد السين الأولى ، قيل لأنها تنس من ألحد فيها ، أى تطرده وتنفيه .

وقال الأصمعي : النس النيس ، وقيل لمكة ناسة لقلة ماؤها . ويقال الباسة
بالباء الموحدة ، لأنها تبس الملحد أى تحطمه وتهلكه ، ومنه قول الله تعالى
(وبئت الجبال بساً) ويقال لها الحاطمة لحطمتها الملحد ، ويقال لها العرش ،
ويقال لها كوتى . فهذه ستة عشر اسماً ، وقد أوضحتها في كتاب تهذيب الأسماء
واللغات وأثبت هنا بمقاصدها .

(قوله ستة عشر اسماً) زاد عليه التقى القاسى وغيره أسماء كثيرة حذفها اختصاراً ،
بل سياتى فى المدينة أن بعض المتأخرين أوصل أسماءها إلى قريب من ألف استنباطاً من
المعانى التى يصح وصفها بها وكلها يمكن أن يأتى نظيرها فى مكة .

(قوله وأم رحم إلخ) ظاهره أنه براء مضمومة وهو كذلك ، وسمى أيضاً رحم بزى
مضمومة .

(قوله وصلاح إلخ) ظاهره منع صرفه لكن جوز : صاحب القاموس وغيره .

(قوله ويقال لها العرش) يجوز فيه ضم العين والراء جمع عريش وفتح العين مع سكن
الراء ، وجعلهما الحذف اللغوى اسمين من أسمائها .

واعلم أن كثرة الأسماء تدل على عظم السمي ، كما في أسماء الله تعالى وأسماء
رسوله ﷺ . ولا يُعرف بلدٌ من البلاد أكثر أسماء من مكة والمدينة لكونها
أشرف الأرض ، والله أعلم .

قال جماعة من العلماء : بكّة ومكة بمعنى واحد .

وقال آخرون : هما بمعنيين ، واختلفوا على هذا ، قيل مكة باليم الحرم كله ،
وبكّة المسجد خاصة ، قاله الزهري وزيد بن أسلم .

وقيل : مكة اسم للبلد ، وبكّة بالباء التبت وموضع الطواف . وقيل بل البيت خاصة ،
قاله النخعي وغيره : سميت بكّة لازدحام الناس بها تبتك بعضهم بعضاً أى يدفعه فى
زحمة الطواف .

وقال الليث : سميت بكّة لأنها تبتك أعناق الجبابرة إذا الحدوا فيها أى تدفعها ،
أى وإلبك الدق ، وأما مكة باليم فقال الأصمى وغيره : هى مأخوذة من
قولهم تمككت الشيء إذا استخرجته لأنها تمكك الفاجر عنها وتخرجه منها .
وقيل لأنها تمك الذنوب أى تذهبها .

وقيل لقيلة ماها ، من قولهم : امتك الفصيل ضرع أمه إذا امتصه .

قال الماوردي : لم تكن مكة ذات منازل وكانت قريش بعد جرم والمالقة
ينتجعون فى جبالها وأوديتها ولا يخرجون من حرّما انتساباً إلى الكعبة لاستيلائهم عليها
وتخصصاً بالحرم لحولهم فيه ، ويروزن أنهم سيكون لهم بذلك شأن . وكلما

كَثُرَ فِيهِمُ الْمَدَدُ وَنَشَأَتْ فِيهِمُ الرِّيَاسَةُ قَوِيٌّ أَمْلَهُمْ وَعَلِمُوا أَنَّهُمْ سَيَتَقَدَّمُونَ عَلَى الْعَرَبِ ،
وَكَانَ فَضْلًاؤُهُمْ يَتَخَيَّلُونَ أَنَّ ذَلِكَ لِرِيَّاسَةٍ فِي الدِّينِ وَتَأْسِيسًا لِنُبُوَّةٍ سَتَكُونُ . فَأَوَّلُ مَنْ
أَلِيَهُمْ ذَلِكَ مِنْهُمْ كَسْبُ بْنُ لُؤَيٍّ بْنِ غَالِبٍ وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَجْمَعُ إِلَيْهِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ وَكَانَ يَخْطُبُهُمْ
فِيهِ وَيَذْكُرُ لَهُمْ أَمْرَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ ، ثُمَّ انْتَقَلَتِ الرِّيَاسَةُ إِلَى قُصَيِّ بْنِ كَلَّابٍ
فَبَسَى بِمَكَّةَ دَارَ النَّدْوَةِ لِيَحْكُمَ فِيهَا بَيْنَ قُرَيْشٍ ، ثُمَّ صَارَتْ لَلنَّشَاوَرِمْ وَتَقْصِدِ
الْأَثَرِيَّةَ لِحُرُوبِهِمْ .

قال الكلبي : وكانت أول دار يُنْفَت بِمَكَّةَ ، ثُمَّ تَتَابَعَ النَّاسُ فَبَنَوْا الدَّوْرَ ،
وَكَلَّمَا قَرُبُوا مِنَ الْإِسْلَامِ أَزْدَادُوا قُوَّةً وَكَثُرَ عَدَدُهُ حَتَّى دَانَتْ لَهُمُ الْعَرَبُ .

(الثانية والثلاثون) يكره حمل السلاح بمكة لتدبير حاجته .

ثبت في صحيح مسلم عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لَا يَحِلُّ أَنْ
يُحْمَلَ السِّلَاحُ بِمَكَّةَ .

(الثالثة والثلاثون) قال أصحابنا : من فروض الكفاية أَنْ تُحَجَّ الكعبةُ
كُلَّ سَنَةٍ فَلَا تُعْطَلُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ لِمَدَدِ الْمُحْصِلِينَ لِهَذَا الْقَرْصِ قَدَرٌ مَخْصُوصٌ ،

(قوله كوثي) هو بضم الكاف وفتح المثناة محل بها سميت به ؛ قيل لبني عبد الدار ،
وقيل بناحية قبيعان ، وقيل جبل بمنى .

(قوله قال لا يحل إلخ) أي حلا مستوى الطرفين ؛ وهل يلحق بمكة في ذلك سائر الحرم ،
فيه نظر ، والإلحاق غير بعيد .

(قوله أن تحج الكعبة كل سنة) ظاهره أن فرض الكفاية لا يحصل بغير الحج وهو

بل الفرض أن يوجد حجتها في الجملة من بعض المكلفين في كل سنة مرة .

(الرابعة والثلاثون) قد تقدم أنه يجوز صلاة الفرض والنفل جميعاً في الكعبة ، وأن النافلة في البيت أفضل منها خارجه ، وكذا الفريضة إذا لم تكن جماعة وإن كانت جماعة فخارجه . وإذا صلوا جماعة داخله فلهم في الموقف خمسة أحوال تقدم يائنها . أما إذا صلوا جماعة خارج البيت ووقف الإمام عند المقام أو غيره ووقف المؤمن خلفه مستديرين فصلاتهم صحيحة ، فلو كان بعضهم أقرب إلى الكعبة من الإمام نظر إن كان أقرب وهو في جهة الإمام بأن يقف قدأمة لم تصح صلاة المؤمن على الأصح وإن كان أقرب في جهة أخرى بأن استقبل الإمام الجدار من جهة الباب واستقبل المؤمن من جهة الحجر أو غيرها صحت صلاته على المذهب الصحيح .

كذلك كما في الروضة . وقول الرافعي يحصل أيضاً بالعمرة والصلاة والاعتكاف رده المصنف بأن مقصود الحج لا يحصل بذلك لاشتتاله على الوقوف والرمي والمبيت بمزدلفة ومنى إحياء لتلك البقاع بالطاعات وغير ذلك انتهى . وأيده البلقيني بأن القصد الأعظم من بناء البيت الحج فكان إحياءه به بخلاف نحو العمرة انتهى . وإنما كان به فقط لما فيه من إحيائه وإحياء توابعه من تلك الأماكن التي طلب الشرع فيها إظهار شرائع الإسلام بإحيائها وذلك لا يحصل إلا بالحج فلم يتم غيره مقامه في ذلك ، فلم رد قول الإسنوي الكلام في إحياء الكعبة لا في إحياء تلك الأماكن وأن ما بحثه الأذرعى والزركشى من إلحاق الحج بالعمرة ضعيف وإن جزم به السبكي حيث قال من اعتمر تطوعاً وقعت عمرته فرض كفاية لقولهم إحياء الكعبة كل سنة من فروض الكفاية انتهى . نعم إن حل ما قاله هؤلاء على أن الإحياء بالعمرة فرض كفاية كهو بالحج فيجب وقوع كل منهما مرة في كل سنة لم يندفع ما قالوه . ثم الذي يظهر من كلامهم في فروض الكفايات أن المخاطب هنا المستطيع فقط سواء أدى حجة الإسلام أم لا ؛ إذ مخاطبته بها لا تمنع مخاطبته بفرض الكفاية ، لأن تلك على التراخي وهذه

وقال أبو إسحاق الترمذى من أصحابنا : لا تصح ولو وقفوا خلف الإمام في آخر المسجد .

تجب فوراً ما لم يتم بها من يسقط به الفرض . وعلى تقدير أن تجب الأخرى فوراً لخوف غضب أو بنذر أو يكون عليه حجة منذورة تلك السنة فالأخذ مختلف لأن تلك يطالب بها من حيث لزومها لذمته بعينه وهذه من حيث حصول الإحياء بها الشامل له ولغيره فإذا حج وقع عنهما وسقط به الحرج عن الباقي . ولو اجتمع من عليه نحو حجة الإسلام وغيره أو المستطيع وغيره حصل فرض الكفاية بحج الجميع وإن تقدم إحرام بعضهم كما لو صلى جمع على جنازة ثم آخرون وإن كانوا صبياناً فلأنها تقع منهم فرض كفاية من حيث الثواب ، وبهذا يعلم أنه لا يتصور وقوع الحج نفلاً ، ومن ثم قال السبكي إن قولهم قد يكون الحج تطوعاً يحتاج لتصوير ، والجواب بتصويره بحج العبيد والصبيان والمجانين لأن فرض الكفاية لا يتوجه إليهم مردود بأنه يسقط بهم وإن لم يتوجه كما تسقط صلاة الجنازة بالصبيان ولو مع وجود الرجال ، وهو ظاهر في غير المجانين ، أما سقوطه بهم وبالصبيان غير المميزين ففيه نظر ، وعليه فيتصور وقوع الحج تطوعاً . وقول البلقيني هنا جهتان جهة تطوع من حيث أنه ليس فرض عين وإن كان من حيث الإحياء فرض كفاية رده الزركشى بأن فيه التزام السؤال فلم يخلص لنا حج تطوع على حده . قيل وقد يتصور بالحج تطوعاً عن ميت أوصى به فإنه بالنسبة للميت غير مشوب بفرض أصلاً ، ويرد بأن الكلام في المباشر ولا يقع منه ذلك إلا فرض كفاية ، وما ذكر لا ينافيه قول المصنف بل الفرض أن يوجد حجها في الجملة من بعض المكلفين لأن القصد به بيان الفرض الأصلي وأما السقوط بنحو الصبيان فإنما هو لأجل التخفيف والسهولة على المكلفين . وعلم مما قدمته أن المخاطب به المستطيع فقط أن العبد ليس مخاطباً به لأنه غير مستطيع . وأفهم قوله من بعض المكلفين حصول الفرض ولو بواحد لكن نظر فيه الإسئوى والأذرعى والزركشى ورجحوا أنه لا بد من جمع يظهر بهم الشعار في كل عام كما يعتبر ظهوره في الجماعة التي هي فرض كفاية وما صوبه ابن العماد من حصوله بواحد رد بأن القصد ليس مجرد الإحياء بل مع ظهور شعائر الإسلام وهو لا يحصل إلا بما ذكر . وكون الأصحاب لم يتعرضوا لذلك لا يضر لأنه قياس قولهم في صلاة الجماعة وإن أمكن تخيل فرق لأنه خيال لا أثر له . وشرط الإسئوى كون الجمع من غير أهل مكة وفيه نظر يعرف مما قررته فالأوجه خلافه .

(قوله وقال أبو إسحاق إلخ) ظاهره أنه انفرد بذلك ، وحينئذ في استحباب الخروج من

وَأَمْتَدَّ صَفٌّ طَوِيلٌ جَازَتْ صَلَاتُهُمْ . وَإِنْ وَقَفُوا بِقُرْبِ الْبَيْتِ وَامْتَدَّ الصَّفُّ فَصَلَاةُ
الْمُحَارِبِينَ عَنْ مَحَافِظِ الْكَعْبَةِ بِأُطْلَعَتْ عَلَى الْأَصْحَحِ .

قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْأَزْدِيُّ : أَوَّلُ مَنْ أَدَارَ الصُّنُوفَ حَوْلَ الْكَعْبَةِ وَرَأَى الْإِمَامَ خَالِدُ
ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيُّ حِينَ كَانَ وَالِيًا عَلَى مَكَّةَ فِي خِلَافَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ ، وَكَانَ
سَبَبُ ذَلِكَ أَنَّهُ ضَاقَ عَلَى النَّاسِ مَوْقِفُهُمْ وَرَأَى الْإِمَامَ فَادَّارَهُمْ حَوْلَ الْكَعْبَةِ .
وَكَانَ عَمَلُهُ بْنُ أَبِي رَبَاعٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَنَظَرَاؤُهُمَا مِنَ الْعُلَمَاءِ يَرَوْنَ ذَلِكَ
وَلَا يُنْكِرُونَهُ .

قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ : قُلْتُ لِعَطَاءَ : إِذَا قَلَّ النَّاسُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَهْمَا أَحَبُّ
إِلَيْكَ ، أَنْ يُصَلُّوا خَلْفَ الْمَقَامِ أَمْ يَكُونُوا صَفًّا وَاحِدًا حَوْلَ الْكَعْبَةِ ؟ فَقَالَ : أَنْ
يَكُونُوا صَفًّا وَاحِدًا حَوْلَ الْكَعْبَةِ ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ .

قَالَ : أَصْحَابُنَا وَلَوْ صَلَّى مُتَفَرِّدًا عِنْدَ طَرَفِ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الْكَعْبَةِ وَبَعْضُ

خِلَافَهُ نَظَرَ لِأَنَّهُ مَدْرَكُهُ غَيْرُ قَوِي ، لَكِنَّهُ أَشَارَ فِي الْمَهَاجِ إِلَى قُوَّةِ خِلَافِهِ . وَلَوْ اسْتَقْبَلَ الْإِمَامُ
رُكْنَاً لَمْ يَجْزِ التَّحَدُّمُ عَلَيْهِ فِي كُلِّ مِنْ جِهَتَيْهِ لِاسْتِقْبَالِهِ لَهَا .

(قَوْلُهُ وَامْتَدَّ صَفٌّ طَوِيلٌ إلخ) حَاصِلُهُ أَنَّ الصَّفَّ إِنْ قَرَّبَ مِنْهَا سِوَاهُ كَانَ آخِرَ الْمَسْجِدِ
أَمْ لَا اشْتَرَطَ يَتَقَنَّ كُلُّ مَنْ بِهِ مَحَافِظُهُمْ وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُمْ لَمْ يَتَقَنَّ مَحَافِظُهُمْ بِخِلَافِ مَا إِذَا
بَعْدَ عَنْهَا فَتَصَحَّ صَلَاةُ الْكُلِّ وَإِنْ طَالَ الصَّفُّ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ لِأَنَّ صَغِيرَ الْحَرَمِ كَلِمَا
زَادَ بَعْدَهُ زَادَتْ مَحَافِظُهُ كَغَرَضِ الرَّمَاةِ . هَذَا مَا قَالَهُ الشَّيْخَانِ وَتَعَقَّبَهُمَا كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ
بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَحْصُلُ مَعَ الْإِنْخِرَافِ . وَيَجَابُ بِأَنَّ ذَلِكَ وَإِنْ سَلَّمَ لَا يَضُرُّهُمَا لِأَنَّهُ عَلَى فَرْضِهِ يَكُونُ
الْبَطْلَانُ لَغَيْرِ مَعِينٍ وَهُوَ لَا يُؤْثِرُ فَلَمْ يُؤْمَرْ أَحَدٌ بَعَيْنَهُ بِإِنْخِرَافٍ لِلشَّكِّ فِي أَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِهِ أَمْ لَا .
(قَوْلُهُ قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ إلخ) نَقَلَ الزُّرْكَشِيُّ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ فَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
أَيَّ لِأَنَّهُ عَيْبٌ عَلَيْهِ جَمِيعُ النَّاسِ وَرَأَى الْإِمَامَ .

(قَوْلُهُ عِنْدَ طَرَفِ رُكْنٍ إلخ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ يَصِحُّ اسْتِقْبَالُ الرُّكْنِ لِاسْتِقْبَالِهِ لِلْبَنَاءِ
الْمُجَاوِرِ لَهُ وَإِنْ خَرَجَ عَنْهُ بَعْضُ بَدَنِهِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ .

يَدَيْهِ مُحَاضِي الرُّكْنِ وَبَعْضُهُ يُخْرِجُ عَنْهُ لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ عَلَى الْأَصَحِّ وَلَوْ اسْتَقْبَلَ
حَجَرَ الْكَعْبَةِ وَلَمْ يَسْتَقْبِلْهَا مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْهَا فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا تَصَحُّ صَلَاتُهُ . وَلَوْ وَقَفَ
عَلَى سَطْحِ الْكَعْبَةِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ شَاخِصٌ لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ ،
وإن كَانَ شَاخِصٌ مِنْ نَفْسِ الْكَعْبَةِ وَهُوَ ثَلَاثُ ذِرَاعٍ صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَالْأَفْلَا . وَلَوْ
وَضَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ مَتَاعٌ لَمْ يَكُنْ .

(الخامسة والثلاثون) قَدْ سَبَقَ أَنَّ الصَّلَوَاتِ يَتَضَاعَفُ الْأَجْرُ فِيهَا فِي مَكَّةَ وَكَذَا
سَائِرُ أَنْوَاعِ الطَّاعَاتِ .

وَقَدْ ذَمِبَ تَجَاعَاتٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ تَضَاعَفُ السَّيِّئَاتُ فِيهَا أَيْضًا ،
وَمِنْ قَالَ ذَلِكَ مُجَاهِدٌ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ . وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ : صَوْمُ حَوْمٍ

(قَوْلُهُ وَلَوْ اسْتَقْبَلَ حَجَرَ الْكَعْبَةِ إلخ) لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ اسْتِقْبَالِ جِزْئِهِ الَّذِي مِنَ الْبَيْتِ
وغيره لِأَنَّهُ إِنَّمَا ثَبِتَ مِنْهُ بِطَرِيقِ ظَنِّي وَهُوَ لَا يَكْتَفِي بِهِ فِي الْقِبْلَةِ بَلْ لَا بُدَّ فِيهَا بِالنَّسْبَةِ لِمَنْ
عِنْدَهَا مِنَ الْقَطْعِ .

(قَوْلُهُ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْهَا) خَرَجَ بِهِ الْعَاجِزُ عَنْ اسْتِقْبَالِهَا فَإِنَّهُ يَصِلُ عَلَى حَسَبِ حَالِهِ وَيُعِيدُ .
(قَوْلُهُ وَلَوْ وَقَفَ عَلَى سَطْحِ الْكَعْبَةِ) أَيُ أَوْ فِي عَرَصَتِهَا إِذَا انْهَدَمَتِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ .
(قَوْلُهُ مِنْ نَفْسِ الْكَعْبَةِ) أَيُ كَشَجَرَةٍ ثَابِتَةٍ وَعَصَا مَسْمُورَةٍ أَوْ مَثْبُتَةٍ وَجَمْعُ تَرَابِهَا أَمَامَهُ
وَزَوْلُهُ فِي مَنْخَفِضٍ فِيهَا بِخِلَافِ الْحَشِيشِ الثَّابِتِ وَالْعَصَا الْمَفْرُوزَةِ .
(قَوْلُهُ وَهُوَ ثَلَاثُ ذِرَاعٍ) أَيُ طَوْلًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَرْضٌ بِذِرَاعٍ الْآدَى تَقْرِيبًا .

(قَوْلُهُ مُجَاهِدٌ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ) أَيُ تَبَعًا لِابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ،
وَعَلَيْهِ فَيُحْتَمَلُ تَضَعِيفُهَا كَتَضْعِيفِ الْحَسَنَاتِ بِالْحَرَمِ ، وَقِيلَ كخَارِجِهِ . وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ
إِنَّمَا أَرَادُوا مِضَافَةَ الْمَقْدَارِ دُونَ الْكِيَّةِ إِذْ لَيْسَ مِنْ عَصَى الْمَلِكِ عَلَى بَسَاطِ مَلِكِهِ كَثِيرُهُ وَفِيهِ
نَظَرٌ ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ مَحَلِّ الزَّعَاعِ لِاتِّفَاقِ الْفَرِيقَيْنِ عَلَيْهِ . فَإِنْ قُلْتَ هَلْ لِكُنْ السَّيِّئَةِ مَقْلُطَةٌ
وَهِيَ وَاحِدَةٌ وَكُنْهَا مِائَةٌ أَلْفَ سَيِّئَةٍ عَدَدًا ثَمَرَةً ؟ قُلْنَا نَعَمْ لِأَنَّهُ جَاءَ مِنْ زَادَتْ حَسَنَاتُهُ عَلَى سَيِّئَاتِهِ

بِمَكَّةَ بِمِائَةِ أَلْفٍ ، وَصَدَقَهُ دِرْهَمٌ بِمِائَةِ أَلْفٍ ، وَكُلُّ حَسَنَةٍ بِمِائَةِ أَلْفٍ . فَيُسْتَحَبُّ
أَنْ يُكْتَبَ فِيهَا مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالصَّدَقَةِ وَالْقِرَاءَةِ وَسَائِرِ أَنْوَاعِ الطَّاعَاتِ الَّتِي تُمْكِنُهُ .

(السادسة والثلاثون في كسوة الكعبة) قال الأزرقي : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : كَانَ تُبْعُ
الْحَبْرِيُّ أَوَّلَ مَنْ كَسَا الْبَيْتَ كِسْوَةً كَامِلَةً أُرِيَّ فِي النَّامِ أَنْ يَكْسُوَهَا فَكَسَاهَا الْأَنْطَاعَ ،
ثُمَّ أُرِيَّ فِي النَّامِ أَنْ يَكْسُوَهَا الْوَسَائِلَ وَهِيَ ثِيَابُ حَبْرَةٍ مِنْ عَصَبِ الْيَنْ ، ثُمَّ كَسَاهَا النَّاسُ
بَعْدَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ .

ثُمَّ رَوَى الْأَزْرَقِيُّ فِي رَوَايَاتٍ مُتَّفَقَةٍ حَاصِلَهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَسَا الْكَعْبَةَ ثِيَابًا بِمِائَةٍ ،
ثُمَّ كَسَاهَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعِمَّانُ وَمُعَاوِيَةُ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، وَأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ كَانَ يَكْسُوَهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَيَكْسُوَهَا الْقَبَاطِيُّ . وَكَسَاهَا ابْنُ الزُّبَيْرِ وَمُعَاوِيَةُ الدِّبَاجَ .
وَكَانَتْ تُكْسَى يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، ثُمَّ صَارَ مُعَاوِيَةُ يَكْسُوَهَا مَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ كَانَ الْأُمَوِيُّونَ
يَكْسُوَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، فَيَكْسُوَهَا .

فِي الْعِدَدِ دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمِنْ زَادَتْ سَيِّئَاتُهُ عَلَى حَسَنَاتِهِ فِي الْعِدَدِ دَخَلَ النَّارَ ، وَمَنْ اسْتَوَتْ حَسَنَاتُهُ
وَسَيِّئَاتُهُ عَدَدًا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْأَعْرَافِ .

(قَوْلُهُ الْوَسَائِلُ الْخ) هِيَ ثِيَابٌ حُمْرٌ مَخْطُوطَةٌ بِمِائَةٍ . وَالْحَبْرَةُ مَا كَانَ مِنَ الْبُرودِ مَخْطُوطًا ،
يُقَالُ بَرْدٌ حَبْرَةٌ عَلَى الْوَصْفِ وَالْإِضَافَةِ . وَالْعَصَبُ بَرْدٌ بِمِائَةٍ يَعْصِبُ غَزْلَهَا أَيْ يَجْمَعُ وَيَشْدُ ثُمَّ
يَصْبِغُ وَيَنْسِجُ ثِيَابًا مُوَشَّاءًا لِبَقَاءِ مَا عَصَبَ أَبْيَضَ لَمْ يَصْبِغْ الصَّبْغُ . يُقَالُ بَرْدٌ عَصَبٌ
بِالْوَصْفِ وَالْإِضَافَةِ .

(قَوْلُهُ الْقَبَاطِيُّ) هِيَ جَمْعُ قَبْطِيَّةٍ بِالضَّمِّ وَهُوَ نَوْعٌ مِنْ ثِيَابٍ مِصْرِيٍّ رَقِيقٍ أَبْيَضَ كَأَنَّهُ مَنْسُوبٌ
إِلَى الْقَبْطِ أَهْلُ مِصْرَ وَحَصَهُ مِنْ تَغْيِيرِ النَّسَبِ وَهَذَا فِي الثِّيَابِ أَمَّا النَّاسُ فَقَبْطِيُّ بِالْكَسْرِ لَا غَيْرُ .

الدِّيَّاجَ الْأَحْمَرُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ، وَالْقَبْلَى يَوْمَ هَلَالِ رَجَب ، وَالِدِيَّاجَ الْأَيْضَ يَوْمَ سَبْعِ
وَعَشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ . وَهَذَا الْأَبْيَضُ ابْتِدَاءُ الْمَأْمُونُ سَنَةً مِائَتَيْنِ حِينَ قَالُوا لَهُ الدِّيَّاجُ
الْأَحْمَرُ يَتَخَرَّقُ قَبْلَ الْكِسْوَةِ الثَّانِيَةِ ، فَالْتَّ عَنْ أَحْسَنَ مَا تَكُونُ فِيهِ الْكِمْبَةُ ، فَقِيلَ لَهُ الدِّيَّاجُ
الْأَيْضُ فَقَعَلَهُ .

(السابعة والثلاثون في تزيين الكعبة بالذهب) وكيف كان ابتداءه .

قَالَ الْأَزْرَقِيُّ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ حِينَ أَرَادَ هَذِمَ الْكِمْبَةَ وَبَنَاءَهَا اسْتَشَارَ
النَّاسَ فِي ذَلِكَ ، فَأشار جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ وَآخَرُونَ بِهِذْمِهَا ثُمَّ بَنَاهَا ،
لأنَّهَا كَانَتْ قَدْ اسْتَهْدَمَتْ . وَأشار ابنُ عَبَّاسٍ وَآخَرُونَ بِرُكْحِهَا عَلَى حَالِهَا . فَرَزَمَ
ابْنُ الزُّبَيْرِ عَلَى هَذْمِهَا ، فَخَرَجَ أَهْلُ مَكَّةَ إِلَى مِثْقَالِهَا ثَلَاثًا خَوْفًا مِنْ أَنْ يَنْزِلَ
عَلَيْهِمْ عَذَابٌ لِهَذْمِهَا . فَأَمَرَ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِهِذْمِهَا ، فَمَا اجْتَرَأَ عَلَى ذَلِكَ أَحَدٌ ، فَلَمَّا
رَأَى ذَلِكَ غَلَاها بِنَفْسِهِ وَأَخَذَ الْعَمَلُ وَجَلَ بِهِذْمِهَا وَبَرَّحَى أَجْجَارَهَا ، فَلَمَّا رَأَوْا أَنَّهُ
لَا يُصِيبُهُ شَيْءٌ اجْتَرَأُوا فَصَدُّوا وَهَدَّوْهَا .

فَلَمَّا فَرَّغَ ابْنُ الزُّبَيْرِ مِنْ بَنَائِ الْكِمْبَةِ خَلَقَهَا مِنْ دَاخِلِهَا وَخَارِجِهَا مِنْ أَعْلَاهَا إِلَى

(قَوْلُهُ السَّابِعَةُ وَالثَّلَاثُونَ فِي تَزْيِينِ الْكِمْبَةِ إلخ) اعترض ما صدرها به بأنه لا يناسب
الترجمة . وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ قَصِدَ الرَّدَّ عَلَى مَنْ قَالَ مِنَ الْمُؤَرِّخِينَ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ هُوَ أَوَّلُ مَنْ حَلَى
الْكِمْبَةَ حِينَ بَنَاهَا لِأَنَّ الْأَزْرَقِيَّ عَلِمَ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ ، بَلْ نَقَلَ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ ذَهَبَ
إِلَيْتِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ ، وَنَقَلَ قَبْلَهُ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ قَعَبَهُ الْوَلِيدُ ابْنُهُ ، وَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ ،
وَيَحْتَمِلُ مَا قَالَهُ ثَانِيًا عَلَى أَنَّ أَوَّلَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بَعْدَ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنُهُ .

أَسْفَلَهَا وَكَسَاهَا الْقَبَاطِيَّ وَقَالَ : مَنْ كَانَتْ لِي عَلَيْهِ طَاعَةٌ فَلْيَخْرُجْ فَلْيَمْتَنِرْ مِنَ التَّعْنِيمِ ،
وَمَنْ قَدَّرَ أَنْ يَنْعَرَّ بَدَنَةً فَلْيَفْعَلْ ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَلْيَذْبَحْ شَاةً ، وَمَنْ لَمْ يَقْدِرْ
فَلْيَتَصَدَّقْ بِوَسْمِهِ . وَخَرَجَ ابْنُ الزَّيْرِ مَاشِيًا وَخَرَجَ النَّاسُ مَعَهُ مُشَاءَةً حَتَّى اعْتَمَرُوا مِنْ
التَّعْنِيمِ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى . وَلَمْ يَرِ يَوْمًا أَكْثَرَ عَتِيقًا وَبَدَنَةً مَنَحُورَةً وَشَاةً مَذْبُوحَةً وَصَدَقَةً
مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَنَحَرَ ابْنُ الزَّيْرِ مِائَةَ بَدَنَةٍ .

وَأَمَّا تَذْهِيبُ الْكَعْبَةِ فَإِنَّ الْوَلِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ بَعَثَ إِلَى الْوَلِيدِ عَلَى مَكَّةَ
خَالِدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيَّ بِسِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ أَلْفَ دِينَارٍ ، فَضَرَبَ مِنْهَا عَلَى بَابِ
الْكَعْبَةِ صَفَائِحَ الذَّهَبِ ، وَعَلَى مِيزَابِ الْكَعْبَةِ ، وَعَلَى الْأَسَاطِينِ الَّتِي فِي بَطْنِهَا ، وَعَلَى
الْأَرْكَانِ فِي جَوْفِهَا . فَكُلُّ مَا عَلَى الْمِيزَابِ وَالْأَرْكَانِ مِنَ الذَّهَبِ فَهُوَ مِنْ عَمَلِ الْوَلِيدِ .
وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ ذَهَبَ الْبَيْتَ فِي الْإِسْلَامِ . فَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى الْبَابِ مِنَ الذَّهَبِ
مِنْ عَمَلِ الْوَلِيدِ فَتُفْرَقَ ، فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّشِيدِ فِي
خِلَافَتِهِ ، فَأَرْسَلَ إِلَى سَالِمِ بْنِ الْجَرَّاحِ عَامِلِهِ عَلَى ضَوَاحِي مَكَّةَ بِثَمَانِيَةِ عَشَرَ
أَلْفَ دِينَارٍ لِيَضْرِبَ بِهَا صَفَائِحَ الذَّهَبِ عَلَى بَابِ الْكَعْبَةِ ، فَتَلْعَمَ مَا كَانَ عَلَى الْبَابِ
مِنَ الصَّفَائِحِ وَزَادَ عَلَيْهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ أَلْفَ دِينَارٍ ، فَضَرَبَ عَلَيْهَا الصَّفَائِحَ الَّتِي هِيَ عَلَيْهِ
الْيَوْمَ وَالْمَسَامِيرَ وَحَقَّقَى الْبَابَ وَالْمَعْبَةَ . فَالَّذِي عَلَى الْبَابِ مِنَ الذَّهَبِ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ
أَلْفَ مِثْقَالٍ .

وَعَمِلَ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الرُّحَامَ الْأَحْمَرَ وَالْأَخْضَرَ وَالْأَبْيَضَ فِي بَطْنِهَا مُؤْزَرًا بِهِ

جدرانها ، وفرشها بالرخام ، فجميع ما في الكعبة من الرخام هو من عمل الوليد بن عبد الملك ، وهو أول من فرشها بالرخام وأزر به جدرانها . وهو أول من زخرف الساجد

(الثامنة والثلاثون في تطيب الكعبة) روى الأزرقى أن عبد الله ابن الزبير رضى الله عنهما كان يُحْمَرُ الكعبة كل يوم برطلين ، ويوم الجمعة برطلين مُحْمَرًا . وأن ابن الزبير خلق جوف الكعبة كله .

وعن عائشة رضى الله عنها قالت : طَيَّبُوا الْبَيْتَ فَإِنْ ذَلِكَ مِنْ تَطْهِيرِهِ ، تَعْنِي قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى (وَطَهِّرْ بَيْتِيَ) وَأَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : لِأَنَّ أَطْيَبَ الْكَعْبَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُهْدِيَ لَهَا ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً . وَأَنَّ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَجْرَى لِلْكَعْبَةِ طِيْبَهَا لِكُلِّ صَلَاةٍ .

وقال ابن جريج : كَانَ مَعَاوِيَةُ أَوَّلَ مَنْ طَيَّبَ الْكَعْبَةَ بِالْخُلُقِ وَالْجَمْرِ ، وَأَجْرَى الزَّيْتِ لِقِنَادِيلِ الْمَسْجِدِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(قوله برطلين محمراً) هو بضم الميم وسكون الجيم وفتح الميم الثانية عود رطب يوضع في الجمر بكسر أوله أى الحمرة . قال الطبري : الجمر بكسر ما يتجر به وهو العود الطيب ، وبالضم ما يتجر فيه . قيل والأول أظهر .

الباب السادس

في زيارة قبر سيدنا ومولانا رسول الله ﷺ

وشرف وكرم وعظم

وما يتعلق بذلك

اعلم أن المدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماء خمسة: للمدينة، وطابة، وطيبة، والدار، ويثرب. قال الله (ما كان لأهل المدينة) الآية .

وثبت في صحيح مسلم عن جابر بن سمره رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
إن الله تعالى سمى المدينة طابة .

قال سُمِّيَتْ طَابَةً وَطَيِّبَةً لَخُلُوصِهَا مِنَ الشَّرِّ وَطَهَارَتِهَا مِنْهُ .

وقيل لطيب ما ركنيها لأمنهم ودعوتهم . وقيل لطيب العيش بها .

وأما تسميتها الدار فللاستقرار بها لأمنها .

(الباب السادس)

(قوله اعلم الخ) إنما اقتصر على ما ذكر مع أن أسماءها تقارب الألف كما بينها بعض المتأخرين لأنه أشهرها .

(قوله ويثرب) فيه نظر ، فإنه تسمية جاهلية ، وذكره في القرآن إنما وقع في الحكاية عن المنافقين كما حكى عنهم الكفر فلا حاجة فيه ، ومن ثم غيره رسول الله ﷺ على عادته في تغيير الأسماء القبيحة ، إذ التثريب الملامة والحزن . وفي الحديث الصحيح : يقرآن يثرب وهي المدينة ، هو ظاهر في كراهة أن تسمى باسمها في الجاهلية وسميت به باسم مكانها . قبل وهذه اللفظة إنما وقعت في مسودة المصنف دون مبيضة :

وأما للدينية ، قال كثيرون من أهل اللغة وغيرهم ، منهم قُطْرُبُ وابن فارس : هي من دان أى أطاع ، والدين الطاعة ، سُمِّيتَ بذلك لأنه بطاع الله تعالى فيها . وقيل غير ذلك ، والله أعلم .
وفي الباب مسائل :

(الأولى) إذا انصرف الحجاج والمعترون من مكة فليَتَوَجَّهُوا إلى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيارة تربته ﷺ فإنها من أم القربات وأنجح المساعي . وقد روى البزار والدارقطني بإسنادها عن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ زَارَ قَبْرِي وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي .

(قوله إذا انصرف الحجاج إلخ) حكمة تقيده كالأصحاب سن الزيارة بفرغ النسك مع أنها مطلوبة في كل وقت إجماعاً بل قبل بوجوبها إذ غالب الحجاج ليست المدينة الشريفة على طريقهم ، وإنما يتوجهون إلى مكة أولاً للحج ، وأيضاً فهي في حق الحاج آكد لخبر من حج ولم يزرنى فقد جفاني وإن كان في سنده مقال ، ولأنه إذا جاء من الآفاق البعيدة وقرب من المدينة يقبح منه ترك الزيارة لدلالته على عدم اهتمامه بما هو من أم القربات وأنجح المساعي . وهل البداءة بالمدينة قبل مكة أفضل أو عكسه فيه خلاف بين السلف ، وظاهر كلام الأصحاب يؤي إلى ترجيح البداءة بمكة . والذي ينتج أن يقال إن اتسع الزمن للزيارة مع اتساعه بعدها للحج فالأولى تقديمها مبادرة لتحصيل هذه القرية العظيمة ، فإنه ربما يعوقه عائق عن التوجه إليها بعد الحج ، وإن لم يتسع لذلك قدم الحج .

(قوله وقد روى البزار إلخ) رواه أيضاً ابن خزيمة في صحيحه وصححه جماعة كعبد الحق والتمني السبكي ، ولا ينافي ذلك قول الذهبي طرقه كلها لينة بقوى بعضها بعضاً . ورواه الدارقطني أيضاً والطبراني وابن السبكي وصححه بلفظ من جاءني زائر لا تحمله حاجة إلا زيارتي كان حقاً على أن أكون له شفعاً يوم القيامة . وفي رواية كان له حقاً على الله عز وجل أن أكون له شفعاً يوم القيامة . والمراد بقوله لا تحمله حاجة إلا زيارتي اجتناب قصد ما لا تعلق له بالزيارة ، أما ما يتعلق بها من نحو قصد الاعتكاف في المسجد النبوي وكثرة العبادة فيه وزيارة الصحابة وغير ذلك مما يندب للزائر فعله فلا يضر قصده في حصول الشفاعة له ، فقد قال أصحابنا وغيرهم يسن أن ينوي مع التقريب بالزيارة التقرب بشد الرحال

(الثانية) يُسْتَحَبُّ لِلزَّائِرِ أَنْ يَنْوِيَ مَعَ زِيَارَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّحَرُّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى
بِالْمَسَافَرَةِ إِلَى مَسْجِدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّلَاةَ فِيهِ .

(الثالثة) يُسْتَحَبُّ إِذَا تَوَجَّهَ إِلَى زِيَارَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

للمسجد النبوي والصلاة فيه كما ذكره المصنف . ثم الحديث يشمل زيارته ﷺ حياً وميتاً ،
ويشمل الذكر والأنتى الآتى من قرب أو بعد ، فيستدل به على فضيلة شد الرحل لذلك
وندب السفر للزيارة ، إذ للوسائل حكم المقاصد . وقد أخرج أبو داود بسند صحيح : ما من
أحد يسلم على إلا ردَّ الله تعالى روحى حتى أُرْدَ عليه السلام . فتأمل هذه الفضيلة العظيمة
وهى رده ﷺ على المسلم عليه إذ هو ﷺ حتى فى قبره كسائر الأنبياء ، لما ورد مرفوعاً :
الأنبياء أحياء فى قبورهم يصلون . ومعنى رد روحه الشريفة رد القوة النطقية فى ذلك الحين
لرد عليه . ولا يغتر بإنكار ابن تيمية لسن زيارته ﷺ فإنه عبد أضله الله كما قاله العز بن جماعة
وأطال فى الرد عليه التقي السبكي فى تصنيف مستقل ، ووقوعه فى حق رسول الله ﷺ ليس
بعجب فإنه وقع فى حق الله سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً فنسب
إليه العظام كقوله إن الله تعالى جهةً ويداً ورجلاً وعيناً وغير ذلك من القبايح الشنيعة . ولقد
كفره كثير من العلماء عامله الله بعدله وخذل متبعيه الذين نصرُوا ما افتراه على الشريعة
الغراء (١) . وأما قوله ﷺ لا تجعلوا قبرى عيداً فلا يدل لما افتراه لأن المحققين نقلوا الإجماع
على سن زيارته ﷺ مع ما يدل لها من الأحاديث السابقة وغيرها وحينئذ فيجب صرف
هذا الحديث عن ظاهره على تقدير دلالة على الهوى عنها وإلا فهو لا يدل على ذلك بل قد
يدل على الحث على كثرتها وأنها لا تمل حتى لا يزار إلا فى بعض الأوقات كالعيد . ويحتمل
أن يكون المراد لا تتخذوا له وقتاً مخصوصاً لا يزار إلا فيه ولا يتخذ كالعيد فى العكوف

(١) ما نسبته المؤلف لشيخ الإسلام ابن تيمية فيه تحامل ظاهر ، فإن ابن تيمية رضى
الله عنه لم يثبت لله تعالى من الصفات إلا ما أثبتته الله تعالى لنفسه فى كتابه وعلى لسان رسوله
ﷺ . وكذا ما أفنى به من قصد المسجد النبوى بالزيارة هو الموافق للحديث الصحيح الوارد
فى شد الرحال للمساجد الثلاثة اهـ مصححه .

فصل فى زيارته ﷺ

أَنْ يُكْثِرَ مِنَ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ عَلَيْهِ فِي طَرِيقِهِ ، فَإِذَا وَقَعَ بَصَرُهُ عَلَى أَشْجَارِ الْمَدِينَةِ وَحَرَمِهَا وَمَا يَعْرِفُ بِهَا زَادَ مِنَ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَهُ بَزِيَارَتِهِ وَأَنْ يَقْبَلَهَا مِنْهُ .

(الرابعة) يَسْتَحَبُّ أَنْ يَفْتَلَ قَبْلَ دُخُولِهِ وَيَلْبَسَ أَنْظَفَ ثِيَابِهِ .

عليه وإظهار الزينة وغيرها مما يجتمع له في الأعياد بل لا يؤتى إلا للزيارة والسلام والدعاء ثم ينصرف عنه . ومعنى وجبت له شفاعتي أنها ثابتة بالوعد الصادق لا بد منها . وأفاد قوله له أنه يخص بشفاعة ليست لغيره إما بزيادة النعيم وإما بتخفيف الأهوال عنه في ذلك اليوم وإما بكونه من الذين يحشرون بلا حساب وإما بغير ذلك . وفيه بشرى له أيضاً بموته مسلماً وأفاد إضافة الشفاعة له ﷺ أنها شفاعاة جليلة إذ هي تعظم بعظم الشافع .

(قوله وأن يكثر من الصلاة إلخ) هل الإكثار منها أفضل منه بقراءة القرآن أو عكسه ، وكذا يقال في ليلة الجمعة ونحوها مما طلب فيه الإكثار من الصلاة والسلام عليه ﷺ أو هما مستويان ، كل محتمل ، وكلامهم في باب الجمعة ربما يؤول إلى الأخير . والظاهر أن الإكثار من الصلاة والسلام عليه في ذلك أفضل لأن ذلك ذكر طلب في محل مخصوص ، وقد قالوا إن القراءة إنما تكون أفضل من الذكر الذي لم يخص ، أما ما يخص فهو أفضل منها وهذا منه .

(قوله الرابعة إلخ) ينبغي أيضاً أن ينبغ بالبطحاء التي بذي الحليفة وهي المعرس ، ويصلى بها تأسيساً به ﷺ . قال السبكي ولم أر لأصحابنا في ذلك كلاماً . وينبغي أن يكون سنة مؤكدة أكثر من المواضع التي صلى فيها ﷺ في الطريق اتفاقاً ويبعد القول بالوجوب . ولعل مراد من قال به كمالك وأهل المدينة الاستحباب المؤكد انتهى . والمعرس موضع التعريس وهو نزول المسافرين آخر الليل للاستراحة والنوم .

(قوله قبل دخوله) قال في الإحياء من بئر الحرة . قيل الظاهر أنه أراد بئر السقيا التي بالحرة في طريق الداخل من المدرج . وهذا الاغتسال للدخول كما صرح به جمع . وهل يغتسل به أولاً فيندب تداركه كل محتمل ، وميل النفس إلى الثاني ، وكذا يقال في الاغتسال لدخول الحرم ومكة . ثم رأيت بعض الحنفية صرح بذلك في المدينة .

(قوله ويلبس أنظف ثيابه) هل الأولى الأعلى قيمة كالعبد أو الأبيض كالجمعة . كل محتمل ، والأقرب الثاني إذ هو الأليق بالتواضع المطلوب ثم . ويسن أن يتطيب . وأما ما يفعله بعض الجهلة من التجرد عن الملبوس كالإحرام فهو حرام يجب منعهم منه ، ويعزرون عليه التعزير الشنيع حتى ينجسوا هم وأمثالهم عن ارتكاب مثل هذه البدعة القبيحة . قال البدر

والظاهر أن الإكثار من الصلاة والسلام عليه ﷺ أو هما مستويان ، كل محتمل ، وكلامهم في باب الجمعة ربما يؤول إلى الأخير . والظاهر أن الإكثار من الصلاة والسلام عليه في ذلك أفضل لأن ذلك ذكر طلب في محل مخصوص ، وقد قالوا إن القراءة إنما تكون أفضل من الذكر الذي لم يخص ، أما ما يخص فهو أفضل منها وهذا منه .

(الخامسة) يستحضر في قلبه حينئذ شرف المدينة وأنها أفضل الدنيا بمكة عند بعض العلماء ، وعند بعضهم أفضلها على الإطلاق ، وأن الذي شرف به صلى الله عليه وسلم خير الخلائق أجمعين .

وليكن من أول قدومه إلى أن يرجع مستشعراً لتعظيمه ، ممتلئ القلب من هيبة كانه براه .

(السادسة) إذا وصل إلى باب مسجده صلى الله عليه وسلم

ابن جماعة وما يفعله بعضهم من النزول عن الرواحل عند رؤية المدينة أو حرمة لا بأس به أى بالنسبة للرجال ، لأن وفد عبد القيس لما رأوه ﷺ نزلوا عن الرواحل ولم ينكر عليهم ذلك . وتعظيم جهته ﷺ وحرمة المقدس بعد وفاته كهو في حياته . وقوله نزلوا أى ألقوا أنفسهم عنها ولم ينيخوا مسارعة إليه ﷺ . وذكر السيد السهودي كابن جماعة دعاء عند وصول الحرم ودعاء عند وصول المدينة ولا بأس بهما وإن لم يصح فهما شيء . ويسن أيضاً أن يتصدق بشيء وإن قل ، وصرفه إلى أهل المدينة أولى ، وبظهر أن المراد بهم المستوطنون بها ، وأن محل أولويتهم إذا لم يوجد أحوج منهم وإلا فهو أولى . وأن لا يعرج على غير المسجد إلا لضرورة . وأن يستحضر عند رؤيته أنه مهبط الوحي ومحط رحال الكل ، وأن يفرغ قلبه من كل شيء .

(قوله وليكن إلخ) من ذلك أن لا يركب فيها ، فقد قال مالك رضي الله عنه أستحي من الله عز وجل أن أطأ تربة فيها رسول الله ﷺ بحافر دابتي .

(قوله إذا وصل باب مسجده ﷺ) قال الحمال الطبري: ينبغي أن يكون الباب الذي يقصد الدخول منه باب جبريل لأنه ﷺ كان يدخل منه ، وجلالته قاضية بأنه لم يعمل بما ذكر إلا بعد اطلاعه على ما يدل له . وظاهر تخصيص هذا الباب بهذه التسمية التي كاد التواتر أن يشهد بها يدل لما قاله ؛ ولأن الباب الذي وقف فيه جبريل لما أتى في غزوة بني قريظة على فرس أبلق وعلى رأسه اللامة حتى وقف بباب الجنائز هو هذا الباب المسمى باب جبريل اليوم إذ تواتر تسميته بذلك على السنة أهل المدينة جيلاً بعد جيل يدل لذلك ،

فليقل ما قدمناه في دخول السجدة الحرام ، ويقدم رجلاً اليمنى في الدخول
واليسرى في الخروج ، وكذا يقل في جميع الساجد . ويدخل فيقصد
الروضة الكريمة وهي ما بين المنبر والتبر فيصل تحية السجدة بحسب المنبر .
وفي إحياء علوم الدين أنه يعمل عمود المنبر حذاء منكبيه الأيمن ويستقبل

وجود منفذ للمسجد في زمنه عليه السلام غير هذا الباب لا ينافي ما ذكر . قيل ويقف بالباب يسيراً
كالمتأذن في الدخول على العطاء وفيه نظر إذ لا أصل له .

(قوله فليقل ما قدمناه إلخ) يسن له أيضاً أن يقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله
وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين لحديث فيه . وينبغي سن ذلك لكل داخل لهذا
المسجد وإن كان من أهل المدينة .

(قوله فيصل تحية المسجد) إنما قدمت على زيارته عليه السلام لما رواه مالك عن جابر بن عبد الله
قال : قدمت من سفر فجنث رسول الله عليه السلام وهو بفناء المسجد فقال أدخلت المسجد فصليت
فيه ؟ قلت لا . قال فاذهب فادخل المسجد فصل فيه ثم ائت فسلم على . وبه يعلم رد قول بعضهم
محل البداءة بالتحية إن لم يمر أمام الوجه الشريف وإلا بدأ بالزيارة ، بل الأكل البداءة
بالتحية مطلقاً . وعند المرور أمام الوجه الشريف ينبغي أن يقف لطيفاً ويسلم ثم يتنحى ويصلي
ثم يأتي للزيارة الكاملة . هذا ما دل عليه الحديث المذكور فخلافه لا يعول عليه .

(قوله بحسب المنبر وفي إحياء إلخ) سيأتي له أن ذرع ما بين المنبر ومقامه الشريف
عليه السلام الذي كان يصلي فيه حتى توفي أربعة عشر ذراعاً وشبر : فقوله هنا بحسب المنبر أي بقربه
وليس المراد به الموجود اليوم بل القديم وقد احترق وجعل محله منابر كبار . فالعمود
المذكور في الإحياء لا يعرف محله من هذا المنبر إلا بذرع أربعة عشر ذراعاً أي بذراع اليد
المعتدلة وشبر من الموقف الشريف إلى جهة المنبر فربما تقارب محل ذلك العمود وقد جعل
الآن بالمصلى الشريف شبه حوض مرخم . والصندوق المذكور في كلام الغزالي الذي كان
يجانب السارية المحمولة علماً على المصلى الشريف قد احترق أيضاً وجعلت الآن دعامة بها
محراب مرخم وهو محل الصندوق المذكور . والمراد باستقبال هذه السارية في كلامه جعلها
حذاء جهة يمينه كما عليه وضع المصلى اليوم في الوقوف في طرفه الغربي فإنه محل الموقف
الشريف دون طرفه الشرقي لأنه حينئذ تكون الدائرة التي كانت بقبلة المسجد أي المحراب
العثماني قبل هدمه ونقله عن محله قليلاً كما هو اليوم بين عينيه . ومن أراد تحقيق ذلك بأزيد

السَّارِيَةِ الَّتِي إِلَى جَانِبِهَا الصُّنْدُوقُ ، وَتَكُونُ الدَّائِرَةُ الَّتِي فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ بَيْنَ عَيْنَيْهِ
فَذَلِكَ مَوْقِفُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَدْ وُضِعَ الْمَسْجِدُ بَعْدَهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَفِي كِتَابِ الْمَدِينَةِ أَنْ ذَرَعَ مَا بَيْنَ الْمِنْبَرِ وَمَقَامِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي كَانَ يُصَلِّي فِيهِ حَتَّى تُوَفِّي أَرْبَعُ عَشْرَةَ ذِرَاعًا وَشِبْرًا ، وَأَنْ
ذَرَعَ مَا بَيْنَ الْمِنْبَرِ وَالْقَبْرِ ثَلَاثَ وَخَمْسُونَ ذِرَاعًا وَشِبْرًا . وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَيَانُ سَعَةِ
الْمَسْجِدِ وَكَيْفَ حَالِهِ فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(السابعة) إِذَا صَلَّى التَّحِيَّةَ فِي الرُّوسَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ الْمَسْجِدِ شَكَرَ

مِنْ هَذَا فَلْيَنْظُرْ تَارِيخَ الْمَدِينَةِ لِلْعَلَّامَةِ السَّهْوَدِيِّ شَكَرَ اللَّهُ سَعِيَهُ . وَإِنَّمَا سُنَّتِ التَّحِيَّةُ بِالْمَوْقِفِ
الشَّرِيفِ اتِّبَاعًا لَهُ ﷺ فَإِنَّهُ لَمْ يَفْرُدْهُ بِالْقَصْدِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ بَقَاعِ الْمَسْجِدِ مَعَ اسْتِمْرَارِهِ عَلَى
ذَلِكَ إِلَى أَنْ تَوَفَّاهُ اللَّهُ إِلَّا لِشَرَفٍ عَظِيمٍ ، وَمَنْ ثُمَّ كَانَ أَحَبَّ مَوْضِعٍ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ مَا لَمْ يَعَارِضْهُ
فَضِيلَةُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ وَمَا يَلِيهِ فَالْتَقَدَّمَ إِلَيْهِ أَفْضَلَ خِلَافًا لِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ . وَلَوْ لَمْ يَتَسَّرْ لَهُ
التَّحِيَّةُ فِي الْمَوْقِفِ الشَّرِيفِ فَمَا قَرَّبَ مِنْهُ مِنَ الرُّوسَةِ ثُمَّ مَا قَرَّبَ مِنْهَا أَفْضَلَ . وَمَحَلُّ الْإِسْتِغْلَالِ
بِهَا إِنْ لَمْ يَرِجَاعُهُ تَسَنُّ لَهِ الصَّلَاةُ مَعَهُمْ أَوْ نَحْوُ فَوْتِ نَحْوِ مَكْتُوبَةٍ وَإِلَّا قَدَّمَ ذَلِكَ .

(قَوْلُهُ شَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ النِّعْمَةِ) أَيْ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ لَا بِالسُّجُودِ . وَأَمَّا قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ
إِنَّهُ يَسْنُ لَهُ بَعْدَ فَرَاغِ التَّحِيَّةِ أَنْ يَسْجُدَ لِلَّهِ شُكْرًا وَمَشَى عَلَيْهِ الْجِهَالُ الطَّبَرِيُّ فِيهِ نَظَرَ ، بَلْ
قِيَاسُ مَذْهَبِنَا حَرَمَةُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِمُ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالسُّجُودِ بِلَا سَبَبٍ حَرَامٍ ، وَشُرُوطُ
سَجْدَةِ الشُّكْرِ الْمَذْكُورَةِ كَمَا فِي الْجُمُوعِ وَغَيْرِهِ وَإِنْ خَالَفَ فِيهَا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ لَمْ تَوْجَدْ إِذْ
مِنْهَا أَنْ تَفَاجِئَهُ النِّعْمَةُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَلَيْسَ مِثْلُهَا
بِسُجُودِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ شُكْرًا لِفَتْحِ الْإِمَامَةِ لِتَصْرِيحِهِمْ بِأَنْ النَّصْرَ عَلَى الْعَدُوِّ مِمَّا
يَسْجُدُ لَهُ وَتَسْبِيهِ فِيهِ وَتَوَقُّعُهُ لَا يَقْتَضِي حَصُولَهُ ، إِذْ كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةَ كَثِيرَةٍ ،
وَكَذَلِكَ تَسْبِيهِ فِي مَجِيءِ الْوَلَدِ لَا يَقْتَضِي حَصُولَهُ كَمَا حَقَّقَتْ ذَلِكَ فِي كِتَابِي شَرْحِ النِّعَمِ رَدًّا لِمَا
تَوَهَّمَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ . وَيُلْزَمُ الْحَنْفِيَّةُ وَمَنْ وَاظَفَهُمْ سَنَ سَجْدَةِ الشُّكْرِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْكَعْبَةِ
وَنَحْوِهِ وَلَمْ يَنْقُلْ ذَلِكَ عَنْهُ ﷺ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ .

الله تعالى على هذه النعمة ، وبسأله إنسأه ما قصدَهُ وقبولَ زيارته ، ثم يأتي القبر الكريم فيستدبر القبلة ويستقبل جدار القبر ويبعدُ من رأس القبر نحو أربعة أذرع . وفي إخبار علوم الدين أن يستقبل جدار القبر على نحو أربعة أذرع من السارية التي عند رأس القبر في زاوية جداره ويجعل القنديل الذي في القبلة عند القبر على رأسه ويقف ناظراً إلى أسفل ما يستقبله من جدار القبر غاض الطرف في مقام الهيبة والإجلال ، فارغ القلب من علائق الدنيا ، متحضرأ في قلبه جلالة موقفه ومنزلة من هو بحضرته ، ثم يسلم ولا

(قوله ثم يأتي القبر) قال بعضهم الأولى إتيانه من جهة أرجل الصحابة رضى الله عنهم لأنه أبلغ في الأدب من الإتيان من جهة رأسه المكرم .

(قوله فيستدبر القبلة) هو مذهبنا ومذهب الجمهور كما لو كان حياً خلافاً لأبي حنيفة وغيره (قوله ويستقبل جدار القبر إلخ) السارية التي ذكرها الغزالي هي الملاصقة لجدار الحجرة الغربي عند نهايته من جهة القبلة والقنديل الذي ذكره غير معروف اليوم وإنما السلامة اليوم مسار من فضة مموه بذهب في رخامة حمراء بينه وبين طرف الجدار الغربي الذي عنده السارية المذكورة دون خمسة أذرع بقليل فيزيد على ما ذكره الغزالي والمصنف دون النراع . وقد ذكر جماعة من المؤرخين أن هذا المسار أمام الوجه الشريف .

(قوله ويبعد من رأس القبر إلخ) عبر ابن عبد السلام بثلاثة أذرع وينازع في الأمرين قولهم ويقرب زائر الميت منه كقربه حياً وحينئذ فيختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال وطلب مزيد إظهار الأدب في تلك الحضرة الشريفة يقتضي أن الشخص كلما بعد كان أولى . ثم رأيت الحلبي وغيره أشاروا لذلك وبه صرح المصنف نقلاً عنهم بقوله بل الأدب أن يبعد منه كما يبعد منه لو حضر في حياته إلخ . فقول بعضهم إن البعد بأربعة أذرع أو ثلاثة إنما هو باعتبار ما كان وأما اليوم إنما يقف خلف شباك الحديد الذي في المقصورة الدائرة حول الحجرة المشرفة يرد بما ذكرته .

(قوله ويقف) ظاهره أن الوقوف أفضل من الجلوس وهو كذلك إذ هو المأثور ، ونقله التحخير عن غيره ولم يتعقبه لا يقتضي ترجيحه لتعبيره بما ذكر مما يخالفه . ولو قصد لعل

يرفعُ صوتهُ ، بل يقتصدُ فيقولُ السَّلامُ عليك يا رسولَ الله ، السَّلامُ عليك يا نبيَّ الله ، السَّلامُ عليك يا خيرَ خلقِ الله ، السَّلامُ عليك يا حبيبَ الله ، السَّلامُ عليك يا نذيرَ ، السَّلامُ عليك يا بشيرَ ، السَّلامُ عليك يا طاهرَ ، السَّلامُ عليك يا طاهرَ ، السَّلامُ عليك يا نبيَّ الأئمة ، السَّلامُ عليك يا أبا القاسمِ ، السَّلامُ عليك يا رسولَ ربِّ العالمينَ ، السَّلامُ عليك يا سيدَ المرسلينَ ، وخاتمَ النبيينَ ، السَّلامُ عليك يا خيرَ الخلائقِ أجمعينَ ، السَّلامُ عليك يا قائدَ الرُّسُلِ المُحَجَّلِينَ ، السَّلامُ عليك وعلى آلكِ وأهلِ بيتكِ وأزواجكِ وذُرِّيَّتكِ وأصحابكِ أجمعينَ ، السَّلامُ عليك وعلى سائرِ الأنبياءِ وجميعِ عبادِ الله الصَّالحينَ ، جزاكِ اللهُ يا رسولَ اللهِ عنا أفضلَ ما جَزَى نبياً ورسولاً عن أمته ، وصلى اللهُ عليكَ كلَّما ذَكَرَكَ ذاكِراً وغفَلَ عن ذِكْرِكَ غافلاً أَفْضَلَ وَأَكْمَلَ وَأَطْيَبَ ما صَلَّى على أَحَدٍ مِنَ الخلقِ أَجْمَعِينَ . أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّكَ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَخَيْرُهُ مِنْ خَلْقِهِ ، وَأَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ الرِّسَالَةَ ، وَأَذَيْتَ الأَمَانَةَ ، وَنَصَحْتَ الأُمَّةَ وَجَاهَدْتَ فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ . اللَّهُمَّ وَآتِهِ الوَسِيلَةَ والْفَضِيلَةَ وَابْتَعْنَهُ مَقَاماً عَمُوداً الَّذِي وَعَدْتَهُ ، وَآتِهِ نَهَابَةَ ما يَنْبَغِي أَنْ يَسْأَلَهُ السَّائِلُونَ . اللَّهُمَّ صلِّ على مُحَمَّدٍ

أو غيره فالافتراض أولى ثم الجثي على الركبتين . وينبغي له في حال وقوفه وجلسه أن يضع يمينه على يساره كما في الصلاة بأن يقبض يمينه كوع يساره .

(قوله وجاء عن ابن عمر رضي الله عنهما وغيره إلخ) مال إليه الطبري فقال وإن قال الزائر ما تقدم من التطويل فلا بأس به إلا أن الاتباع أولى من الابتداع ولو حسن : واستدل بقول الحلبي لولا قال رسول الله ﷺ لا تطروني لوجدنا فيما نثني عليه ما تكل الألسن عن بلوغ مداه لكن اجتناب منه خصوصاً بحضرته أولى ، فليعدل عن التوسع

عَلَيْكَ وَرَسُولِكَ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ
وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارَكْتَ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا
بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْمَالِئِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ .

وَمَنْ عَجَزَ عَنْ حِفْظِ هَذَا أَوْ ضَاقَ وَقْتُهِ عَنْهُ اقْتَصِرْ عَلَى بَعْضِهِ وَأَقُلَّهُ السَّلَامُ عَلَيْكَ
يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ وَسَلَّمَ .

وَجَاءَ عَنْ ابْنِ عُسْرٍ وَغَيْرِهِ مِنَ السَّلَفِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْاِقْتِصَارُ جَدًّا ،
فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ ،
السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَهْلَ بَيْتِهِ .

وَعَنْ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ
وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ .

نَحْمُ إِنْ كَانَ قَدْ أَوْصَاهُ أَحَدٌ بِالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلْيَقُلْ : السَّلَامُ
عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ ، أَوْ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ بِسْمِ اللَّهِ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ،
أَوْ نَحْوَ هَذَا مِنَ الْمُبَارَاتِ ،

فِي ذَلِكَ الدُّعَاءِ لَهُ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ ، وَأَنْتَ خَيْرُ بَأْنِ النَّهْيِ إِنَّمَا هُوَ إِطْرَاءُ مُشَابِهٍ
لِإِطْرَاءِ النَّصَارَى بَعْضِي مِنْ دَعْوَى الْأُلُوهِيَةِ وَنَحْوَهَا لَا مَطْلَقَ الْإِطْرَاءِ ، فَالْأَوَّلَى ذَكَرَ مَا قَالَه
الْمُصَنِّفُ وَنَحْوَهُ وَإِنْ كَانَ طَوِيلًا لَكِنْ مَا دَامَ الْقَلْبُ حَاضِرًا وَإِلَّا فَالْإِسْرَاعُ أَوَّلَى كَمَا لَا يَخْفَى ،
وَمَنْ تَمَّ كَانَ مِنَ الْمُتَأَكِّدِ فِي هَذَا الْمَوْقِفِ أَنْ لَا يَشْتَغَلَ بِمَا أَحْدَثَ ثُمَّ مِنَ الزِّيْنَةِ وَالزَّخْرِفِ
كَمَا نَبِهَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ غَاضَ الطَّرْفَ إلخ .

نم يتأخرُ إلى صوبِ يمينه قدرَ ذراعٍ فيسلمَ على أبي بكرٍ رضى اللهُ عنه ، لأنَّ
رَأْسَهُ عِنْدَ مَنْكَبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فيقولُ : السَّلامُ عَلَيْكَ يَا أبا بَكْرٍ صَفِيَّ رَسُولِ اللَّهِ
وَتَأْنِيهِ فِي الْغَارِ ، جَزَاكَ اللَّهُ عَنْ أُمَّةٍ نَبِيٍّ ﷺ خَيْرًا .

نم يتأخرُ إلى صوبِ يمينه قدرَ ذراعٍ للسلام على عمر رضى اللهُ عنه
فيقول : السَّلام عليك يا عمر ، أَعَزَّ اللَّهُ بِكَ الْإِسْلَامَ ، جَزَاكَ اللَّهُ عَنْ أُمَّةٍ
مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرًا .

وهذه صفة القبور السَّكرية :

الصفة الأولى

قبر النبي صلى الله عليه وسلم

قبر أبي بكر رضي الله عنه

قبر عمر رضي الله عنه

الصفة الثالثة

قبر النبي صلى الله عليه وسلم

قبر أبي بكر رضي الله عنه

قبر عمر رضي الله عنه

الصفة الثانية

قبر النبي صلى الله عليه وسلم

قبر أبي بكر رضي الله عنه

قبر عمر رضي الله عنه

والمشهور هو الصفة الأولى .

ثُمَّ رَجِعْ إِلَى مَوْقِعِ الْأَوَّلِ قِبَالَ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَوَسَّلْ بِهِ فِي حَقِّ
نَفْسِهِ وَيَتَشَفَّعْ بِهِ إِلَى رَبِّهِ سَبْعَانِ وَتَمَالَى . وَمَنْ أَحْسَنَ مَا يَقُولُ مَا حَكَاهُ أَصْحَابُنَا عَنْ النَّبِيِّ
مُسْتَحْسِنِينَ لَهُ قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ فَبَجَاءَ أَغْرَابِيٌّ فَقَالَ : السَّلَامُ

(قوله والمشهور هو الصفة الأولى) أى لخبر الحاكم وصححه عن القاسم بن محمد دخلت
على عائشة رضي الله عنها فقلت يا أم المؤمنين اكشفي لى عن قبر رسول الله ﷺ وصاحبه
فكشفت لى عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء ، قرأت
رسول الله ﷺ مقدما ؛ وأبا بكر رأسه بين كفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعمر
رأسه عند رجل النبي ﷺ .

عليك يا رسول الله سمعتُ الله يقولَ (ولو أنهم إذ ظَلَمُوا أنفسَهُمْ جاءوك فاستغفروا الله واستغفرَ لهمُ الرسولُ لوجدوا الله تَوَّاباً رَحِيماً) وقد جِئْتُكَ مُستغفِراً من ذنبي مُستغفِراً بِكَ إلى رَبِّي ، نعم اننا يقول :

يا خيرَ مَنْ دُفِنَتْ بالقاعِ أعظمُهُ
فَطَابَ مِنْ طَيِّبِينَ القاعُ والأَكْمُ
نفسى فِداهُ قَبْرِهْ أنتَ ما كُنْهُ
نِعِ العَفافُ وفيهِ الجودُ والكَرمُ
أنتَ الشَّيْعُ الذى تَرْجَى شَفَاعَتُهُ
على الصَّرَاطِ إذا ما زَلَّتِ القَدَمُ
وصاحِبَاكَ فَلَا أنساهُما أبداً
مِنِ السَّلامِ عليكمُ ما جَرَى القَلَمُ

قال نعم انصرفَ فَعَلَبَتْنِي عَيْنَايَ فَرَأَيْتُ رَسولَ اللَّهِ ﷺ فى النِّوَمِ فقال يا عَتْبَى الحقُّ
الأعرابى وَبَشِّرُهُ بأنَّ الله تعالى قد غفر له . ا. هـ .

ثمَّ يَنقَدِّمُ إلى رأسِ القَبْرِ فيَقِفُ بين القَبْرِ والاسْطِوانَةِ التى هُناكَ
وَيَسْتَقْبِلُ القَبْلَةَ وَيُحْمَدُ اللهَ تَعَالَى وَيُجَدِّدُهُ وَيَدْعُو لِنَفْسِهِ بِمَا أَهَمُّهُ وما أَحَبُّهُ

(قوله فيقف بين القبر والاسطوانة التى هناك ويستقبل القبلة) أى عند الاسطوانة التى
هى علم على جهة الرأس الشريف فيجعلها عند يساره فتكون الاسطوانة المقابلة لها الملاصقة
المقصورة المستديرة بالحجرة الشريفة عن يمينه . وأنكر العز بن جماعة هذا كالعود بعد السلام
على الشيخين إلى موقفه الأول بأنه لم يرد عن الصحابة ولا التابعين ؛ ورد بأن الدعاء هناك
والتوسل به ﷺ له أصل عن السلف . والذي لم ينقل إنما هو هذا الترتيب المخصوص .
وحكمة تأخر الدعاء والتوسل عن السلام على الشيخين حصول الجمع بين موقفى السلف
الذى كان قبل إدخال الحجرة لما لم يكن الاستقبال يتأتى لهم ؛ فإنه جاء أنهم كانوا يقفون
في جهة الرأس الشريف وبين موقفهم الثانى الذى كان بعد ذلك كما قاله السيد السهمودى ؛
ومالك رضى الله عنه يرى أن استقبال القبر فى حال الدعاء أفضل .

(فائدة) مما يدل لطلب التوسل به ﷺ وأن ذلك هو سيرة السلف الصالح الأنبياء

وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمُنَّ شَاءَ مِنْ أَقَارِبِهِ وَأَشْيَاخِهِ وَإِخْوَانِهِ وَسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ . ثُمَّ بَاتَى
الرَّوْضَةَ فَيَكْتُمُ فِيهَا مِنَ الدَّعَاءِ وَالصَّلَاةِ ، فَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِينَ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَا بَيْنَ قَبْرِي وَمَنْبَرِي

وَالْأَوْلِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ مَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ : لَمَّا اقْتَرَفَ آدَمُ الْخَطِيئَةَ قَالَ يَا رَبِّ
أَسْأَلُكَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا مَا غَفَرْتَ لِي ، فَقَالَ يَا آدَمُ كَيْفَ عَرَفْتَ مُحَمَّدًا وَلَمْ أَخْلُقْهُ ؟ قَالَ
يَا رَبِّ إِنَّكَ لَمَّا خَلَقْتَنِي بِيَدِكَ وَنَفَخْتَ فِيَّ مِنْ رُوحِكَ رَفَعْتَ رَأْسِي فَرَأَيْتَ عَلَيَّ قِوَامَ الْعَرْشِ
مَكْتُوبًا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ فَعَرَفْتُ أَنَّكَ لَمْ تَضِفْ لاسْمِكَ إِلَّا أَحَبَّ الْخَلْقِ إِلَيْكَ ،
فَقَالَ لَهُ اللَّهُ تَعَالَى صَدَقْتَ يَا آدَمُ إِنَّهُ لِأَحَبِّ الْخَلْقِ إِلَيَّ إِنْ سَأَلْتَنِي بِحَقِّهِ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكَ وَلَوْلَا
مُحَمَّدٌ لَمَّا خَلَقْتُكَ . وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ أَنَّ رَجُلًا ضَرِيرًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ
ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَعَافِيَنِي ؛ قَالَ إِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ وَإِنْ شِئْتَ صَبَرْتُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ ؛ فَقَالَ فَادْعُ ؛
فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ فَيُحْسِنَ وَضُوءَهُ فَيَدْعُو بِهَذَا الدَّعَاءِ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتُوجِّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ
مُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَتُوجِّهُ بِكَ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي لِيَقْضِيَ لِي اللَّهُمَّ شَفْعَهُ فِيَّ .
وَصَحَّحَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَزَادَ فَأَقَامَ وَقَدْ أَبْصَرَ . وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ أَنَّهُ ﷺ ذَكَرَ فِي دُعَائِهِ
بِحَقِّ نَبِيِّكَ وَالْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِي . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ ذِكْرِ التَّوَسُّلِ وَالِاسْتِغَاثَةِ وَالتَّشْفَعِ وَالتَّوَجُّهِ
بِهِ ﷺ أَوْ بغيرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَكُلِّ الْأَوْلِيَاءِ وَفَاقًا لِلْسَّبْكِ وَإِنْ مَنَعَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ لِأَنَّهُ وَرَدَ
جَوَازُ التَّوَسُّلِ بِالْأَعْمَالِ مَعَ كَوْنِهَا أَعْرَاضًا فَالذَّوَاتُ الْفَاضِلَةُ أَوْلَى ، وَلِأَنَّ عَمَرَ تَوَسُّلَ بِالْعَبَاسِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْإِسْتِسْقَاءِ وَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِ . وَقَدْ يَكُونُ مَعْنَى التَّوَسُّلِ بِهِ ﷺ طَلَبُ الدَّعَاءِ
مَنْ إِذْ هُوَ حَاجٍ يَعْلَمُ سَوْأَلَ مَنْ سَأَلَهُ وَقَدْ صَحَّ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ أَنَّ النَّاسَ أَصَابَهُمْ قَحْطٌ فِي زَمَنِ
عَمْرِ فُجَاءَ رَجُلٌ إِلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَسْقِ لِأَمْتِكَ فَأَتَاهَا فِي النَّوْمِ وَأَخْبَرَهُ
أَنَّهُمْ يَسْقُونَ فَكَانَ كَذَلِكَ . وَاسْتَحْسَنَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَضُمُّ لِلسَّلَامِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ قِرَاءَةَ آيَةِ
إِنْ اللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ يَصْلُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ سَبْعِينَ مَرَّةً لِقَوْلِ بَعْضِ
الْقَدَمَاءِ بَلَّغْنَا أَنَّهُ يَنَادِيهِ مُلْكٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ يَا فُلَانٌ لَمْ تَسْقُطْ لَكَ الْيَوْمَ حَاجَةٌ . وَالصَّوَابُ
أَنْ يَقُولَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لِحُرْمَةِ نَدَائِهِ ﷺ بِاسْمِهِ . وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ مَحَلُّ الْحُرْمَةِ فِي نَدَاءِ لَمْ
يَقْتَرَنَ بِهِ صَلَاةٌ وَسَلَامٌ مُرَدُّونَ تَقْلًا وَغَثًّا وَلَا يَرُدُّ مَا مَرَّ فِي الْحَدِيثِ لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَنَى
لِنَصْرِيحِهِ ﷺ بِالْإِذْنِ فِيهِ .

(قَوْلُهُ مَا بَيْنَ قَبْرِي وَمَنْبَرِي الْحَدِيثُ) وَفِي رِوَايَةٍ مَا بَيْنَ مَنْبَرِي وَبَيْنِي وَفِي أُخْرَى مَا بَيْنَ
جَبْرِقِي وَمَنْبَرِي وَلَا اخْتِلَافَ لِأَنَّ قَبْرَهُ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَالْبَيْتُ هُوَ الْحَجَرَةُ . قِيلَ وَمَعْنَى كَوْنِهِ

رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ ، وَمَنْبَرِي عَلَى حَوْضِي . وَيَقِفُ عِنْدَ النَّبْرِ وَيَدْعُو .

(الثامنة) لَا يَجُوزُ أَنْ يُطَافَ بِقَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَيُكْرَهُ إِنْصَاقُ الْبَطْنِ وَالظَّهْرِ بِحِدَارِ الْقَبْرِ ، قَالَه الْحَلِيمِيُّ وَغَيْرُهُ . وَيُكْرَهُ مَسِّحُهُ بِالْيَدِ وَتَقْيِيلُهُ ، بَلِ الْأَدَبُ أَنْ يَبْعُدَ مِنْهُ كَمَا يَبْعُدُ مِنْهُ لَوْ حَضَرَ فِي حَيَاتِهِ ﷺ ، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ وَهُوَ الَّذِي قَالَه الْعُلَمَاءُ وَأَطْبَقُوا عَلَيْهِ .

وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَفْتَرَّ بِكَبِيرٍ مِنَ الْمَوَاطِّ فِي مَخَالَفَتِهِمْ ذَلِكَ ، فَإِنَّ الْاِقْتِدَاءَ وَالْعَمَلَ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ ، وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى مُخْتَلَفَاتِ الْمَوَاطِّ وَجَهَالَتِهِمْ . وَلَقَدْ أَحْسَنَ السَّيِّدُ الْجَلِيلُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ مَا مَعْنَاهُ : اتَّبِعْ طُرُقَ الْهَدَى وَلَا بَصْرَكَ قَلَّةُ السَّالِكِينَ ، وَإِيَّاكَ وَطُرُقَ الضَّلَالَةِ ، وَلَا تَغْتَرَّ بِكَثْرَةِ

رَوْضَةٍ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ أَنْ الْعَمَلَ فِيهِ يُوَصِّلُ لَذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ ، وَالْأَوَّلَى مَا قَالَه مَالِكٌ وَغَيْرُهُ مِنْ بَقَائِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ فَيَنْقَلُ إِلَى الْجَنَّةِ وَلَيْسَ كَسَائِرِ الْأَرْضِ يَذْهَبُ وَيَفْنَى ، أَوْ هِيَ مِنَ الْجَنَّةِ الْآنَ حَقِيقَةٌ وَإِنْ لَمْ تَمْنَعْ نَحْوَ الْجُوعِ عَمَلًا بِأَصْلِ الدَّارِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَأَنَّهَا آيَةٌ لِلْفَنَاءِ . وَمَعْنَى قَوْلِهِ وَمَنْبَرِي عَلَى حَوْضِي أَنْ مَلَازِمَةُ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ عِنْدَهُ تَوَرَّدَ الْحَوْضُ ، كَذَا قِيلَ . وَقِيلَ يَبْعِدُهُ اللَّهُ عَلَى حَالِهِ فَيَنْصِبُهُ عَلَى حَوْضِهِ وَهُوَ الْأَوَّلَى أَيْضًا لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اللَّفْظِ عَلَى ظَاهِرِهِ الْمُمْكِنُ .

(قَوْلُهُ وَهُوَ الَّذِي قَالَه الْعُلَمَاءُ وَأَطْبَقُوا عَلَيْهِ) فَتَقُولُ أَحْمَدُ لَا بَأْسَ بِهِ ، وَقَوْلُ الْحَبِ الطَّبْرِيِّ وَابْنِ أَبِي الصَّيْفِ يَجُوزُ تَقْيِيلُ الْقَبْرِ وَمَسُّهُ ، اعْتَرَضَ الْعَزَّازُ بْنُ جَمَاعَةَ وَغَيْرُهُ فِي تَقْيِيلِ الْقَبْرِ وَمَسِّهِ وَعَلَيْهِ عَمَلُ الْعُلَمَاءِ الصَّالِحِينَ . وَقَوْلُ السَّبْكِ إِنَّ عَدَمَ التَّسْحِجِ بِالْقَبْرِ لَيْسَ بِمَا قَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ إِقْبَالِ مَرْوَانَ فَإِذَا بِرَجُلٍ مَلَزَمَ الْقَبْرَ الْخَدِيثَ فِيهِ وَذَلِكَ الرَّجُلُ هُوَ أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهَذَا الْخَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ وَالتَّنَائِي بِسَنَدٍ فِيهِ كَثِيرٌ بَنِي زَيْدٍ ، وَنَقَلَهُ جَمَاعَةٌ وَضَعْفُهُ النَّسَائِيُّ . وَقَدْ نَجَابَ بِأَنْ قَوْلُ أَحْمَدَ لَا بَأْسَ بِهِ يَحْتَمِلُ نَفْيَ الْحَرَمَةِ وَنَفْيَ الْكِرَاهَةِ وَإِنْ كَانَ أَظْهَرَ . وَقَوْلُ الْحَبِ الطَّبْرِيِّ وَغَيْرُهُ وَعَلَيْهِ يَحْتَمِلُ رَجُوعَ الضَّمِيرِ فِيهِ إِلَى الْجَوَازِ الْمَأْخُوذِ مِنْ يَجُوزُ وَإِلَى نَفْسِ التَّقْيِيلِ وَالْمَسِّ ، وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ ، وَيُؤَيِّدُ تَعْبِيرَهُ بِجُوزٍ دُونَ يَسْتَحِبُّ . إِذْ لَوْ كَانَ مَرَادُهُ الْاِسْتِحْبَابَ لَعَبَّرَ بِهِ ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِعَمَلِ الْعُلَمَاءِ ،

المالكين . وَمَنْ خَافَ بَيْتَهُ أَنْ يَسْقُطَ عَلَيْهِ الْبَرَكَةُ فَيُؤْخِرُ عَنْهَا ، وَكَيفَ يَنْتَفِىءُ الْفَضْلُ فِي مَخَالِفَةِ الصَّوَابِ .

(التاسعة) ينبغي له مدة إقامة بالدبنة أن يصلي الصلوات كلها بمسجد رسول الله ﷺ وينبغي له أن ينوي الاعتكاف فيه كما قدمناه في المسجد الحرام .

فلما عدل عنه إلى الجواز كان أظهر فيما ذكرناه . وشمل الجواز الاستحباب والوجوب اصطلاح للأصوليين لا للفقهاء ، والحديث المذكور ضعيف : وعلى تسليم صحته فيجوز أن يكون السلف أجمعوا على ذلك بعد انقراض الصحابة رضي الله عنهم ، على أنه مذهب صحابي وليس إجماعاً سكوتياً كما هو ظاهر . ومعنى قول السبكي ليس مما قام الإجماع عليه أى ابتداء فما قاله المصنف صحيح لا مطعن فيه . ويؤيد ما ذكرته ما في معنى الحنابلة من أنه لا يستحب التمسح بخائط القبر ولا تقبيله وقال أحمد ما أعرف هذا ، فتعارضت الروايتان عن أحمد . وظاهر كلام الأثرم وهو من أجل أصحابه أن ميل أحمد إلى المنع فإنه قال رأيت أهل العلم بالمدينة لا يمسون القبر . قال أحمد وهكذا كان يفعل ابن عمر انتهى . وبه تعارض رواية بعضهم عن ابن عمر أنه كان يضع يده اليمنى على القبر ، ومن ثم قال في الإحياء : من المشاهد وتقبيلا عباد النصارى واليهود . وقال الزعفراني : ذلك من البدع التي تنكر شرعاً . وروى عن أنس أنه رأى رجلاً وضع يده على القبر الشريف فنهاه وقال ما كنا نعرف هذا أى الدنو منه إلى هذا الحد . وعلم مما تقرر كراهة من مشاهد الأولياء وتقبيلا . نعم إن غلبه أدب أو حال فلا كراهة . ويكره أيضاً الانخفاض للقبر الشريف : وأقبح منه تقبيل الأرض له ذكره ابن جماعة ولفظه : وعد بعض العلماء من البدع أى القبيحة الانحناء له ، وأقبح منه تقبيل الأرض له . لكن قال غيره هذا في انحناء بمجرد الرأس والرقبة أما بالركوع فهو حرام ، وأما تقبيل الأرض له فهو أشبه شيء بالسجود بل هو هو فلا ينبغي التوقف في تحرجه انتهى ، وفيه نظر أخذاً من كلامهم في باب السير في حنى الظهر ، ولا نسلم أن تقبيل الأرض كالسجود فالأوجه الكراهة إلا إن قصد التعظيم بالركوع مثلاً .

(قوله أن يخرج كل يوم إلى البقيع إلخ) الأولى في أحد البداءة بقبر حمزة رضي الله عنه ، وفي البقيع البداءة بقبر عثمان رضي الله عنه لأنه أفضل من البقيع : هذا إن لم يمر بقبر غيره وإلا سلم عليه مع وقوف يسير ثم رجع إليه بعد السيد عثمان إن أراد ثم بعد السيد عثمان يبدأ بالعباس ومن معه في قبته ، هذا هو الذي يتجه لى في ذلك خلافاً لبعضهم .

(الناشرة) يُستحب أن يخرج كل يوم إلى البقيع ، خصوصاً يوم الجمعة ، ويكون ذلك بعد السلام على رسول الله ﷺ ، فإذا انتهى إليه قال : السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، اللهم اغفر لأهل بقيع الفرقد ، اللهم اغفر لنا ولهم . ويزور القبر الظاهرة فيه كقبر إبراهيم ابن رسول الله ﷺ ، وعثمان ، والمبلس ، والحسن بن علي ، وعلي بن الحسين ، ومحمد بن علي ، وجعفر بن محمد ، وغيرهم ، ويحتم قبر صفية رضي الله عنها عمة رسول الله ﷺ . وقد ثبت في الصحيح في فضل قبور البقيع وزيارتها أحاديث كثيرة .

(قوله ويزور القبر الظاهرة إلخ) اعلم أن كثيراً من الصحابة ممن توفى في حياته ﷺ وبعده مدفون بالبقيع ، ومن ثم قال مالك مات بالمدينة من الصحابة نحو عشرة آلاف وغالبهم لا يعرف عين قبره ولا جهته ، فما عرف عيناً أو جهة مشهد سيدنا إبراهيم ابن رسول الله ﷺ ، وفيه رقية أخته وسيدنا عثمان بن مظعون وفاطمة بنت أسد أم علي وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وحبيش بن حذافة السهمي وأسعد بن زرارة رضوان الله عليهم أجمعين ، هذا هو الذي دلت عليه الأحاديث والآثار وما اشتهر من نسبة المشهد الذي أقصى البقيع لأم علي رضي الله عنهما فلا أصل له بل هو مشهد سعد بن معاذ رضي الله عنه ، فينبغي لزائر سيدنا إبراهيم أن يسلم على هؤلاء كلهم ويدعو لهم . ومشهد الحسن بن علي رضي الله عنهما ويحتم قبر أمه فاطمة رضي الله عنهم على الأرجح ، وقيل دفنت ببيتها فقيل بمؤخرة شاي باب النساء وهو بعيد جداً وقيل بمقدمه مكان الخراب الخشب خلف الحجرة داخل مقصورتها ورجحه ابن جماعة . ومع الحسن في قبره ابن أخيه زين العابدين ومحمد الباقر بن زين العابدين وجعفر الصادق ابن محمد الباقر . وذكر ابن سعد أن يزيد بعث برأس الحسين رضي الله عنه إلى عامله فكفنه ودفنه في البقيع عند قبر أمه فاطمة رضي الله عنهما . فينبغي أن يسلم على هؤلاء كلهم . ومشهد العباس رضي الله عنه وهو معروف عند قبر الحسن وعليهما قبة قديمة وفي غربها بناء فيه ابن أبي الهيثم وزير العبيديين وبناء آخر فيه ابن أبي النضر ، وفي شرقها حظيرتان في إحداهما الأمير جوبان صاحب الحواريات وفي الأخرى بعض من نقل من الإعيان . ومشهد صفية رضي الله عنها مشهور أيضاً ، ومشهد أبي سفيان بن الحرث

(الحادية عشرة) يُتَحَبَّ أَنْ يَزُورَ قُبُورَ الشَّهَدَاءِ بِأَحَدٍ وَأَفْضَلُهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَابْتَدَاؤُهُ بِحَمْزَةِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَكُونُ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ بِمَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَبْعُدَ وَيَذْكُرَ جَمَاعَةَ الظُّهْرِ فِيهِ .

وهو المشهد المنسوب اليوم لعقيل وعقيل إنما توفي بالشام . وأول من ذكر أن ذلك مشهد عقيل ابن النجار قال ومعه في القبر ابن أخيه عبدالله بن جعفر الطيار ابن أبي طالب الجواد المشهور ، ومشهد أزواجه ﷺ إلا خديجة فيمكة وميمونة فبسرف وهو معروف مشهور . ومشهد أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله عنه وهو معروف . وكانوا أرادوا دفنه مع النبي ﷺ لَأَنَّهُ اسْتَوْهَبَ مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَوْضِعَ قَبْرِ فَوْهَيْتِهِ لَهُ فَنَعَوْا ثُمَّ فِي الْبَقِيعِ فَنَعَوْا ثُمَّ انْطَلَقُوا بِهِ إِلَى حَشِّ كَوْكَبٍ وَهُوَ بَسْتَانٌ لَيْسَ مِنَ الْبَقِيعِ وَإِنَّمَا أَدْخَلَهُ فِيهِ بَنُو أُمَيَّةٍ . وَكَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ يَوْشَكَ أَنْ يَهْلِكَ رَجُلٌ صَالِحٌ فَيُدفَنُ هُنَاكَ فَيَتَأَسَّى بِهِ النَّاسُ ، فَكَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوَّلَ مَنْ دُفِنَ بِهِ . وَفِي قَبْتِهِ قَبْرٌ مَعْمَرُهَا وَبِنَاءٌ مَرِيعٌ وَحَظِيرَتَانِ حَدَثَ ذَلِكَ مِنْ قَرِيبٍ . وَمَشْهَدُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَا يَعْرِفُ ، وَمَشْهَدُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ مَعْرُوفٌ وَإِلَى جَانِبِهِ فِي الْمَشْرِقِ قَبَّةٌ لَطِيفَةٌ يَقَالُ إِنَّ بِهَا نَافِعًا مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَاقْتَضَى كَلَامُ بَعْضِهِمْ أَنَّ الَّذِي بِهَا وَلَدَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَلَدَهُ أَبُوهُ الْحَدَّ فَرَضَ فَاتٍ . وَمَشْهَدُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ بِقَابِلِ مَشْهَدِ الْعَبَّاسِ فِي الْمَغْرِبِ وَهُوَ بَرَكَنُ السُّورِ بَنَى قَبْلَهُ فِصَارُ بَابِهِ مِنْ دَاخِلِ الْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ .

ومما ليس بالبقيع مشهد مالك بن سنان والد أبي سعيد الخدري وغربي المدينة بلصق السور في السوق القديم وهو معروف ؛ ومشهد النفس الزكية محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن ابن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم وهو في جوف مسجد كبير شرقي صلع وبقبة المسجد منهل من عين الأزرق ، ومشهد سيد الشهداء حمزة بنته أم الناصر لدين الله سنة تسعين وخمسة والزيادة التي بها البئر والأخوية زادها قاييى رحة الله عليه واحترق أيضاً البئر الخارجة . وعند رجلى سيدنا حمزة رضى الله عنه قبر اسقر متولى عمارة المسجد وبصحن المسجد قبر بعض أمراء المدينة . وينبغي أن يسلم بالمشهد على عبد الله بن جحش ومصعب ابن عمير لما قيل لهما به .

(قوله وأفضله يوم الخميس) أى لأن الموتي يعلمون أى يزيد علمهم للأدلة على دوام علمهم بزوارهم يوم الجمعة ويوماً قبله ويوماً بعده كما نقله في الإحياء . والمطلوب في يوم الجمعة التذكير أى إلى المسجد للجمعة ويوم السبت الذهاب لبقاء فتيين الخميس .

(الثانية عشر) يُسْتَحَبُّ اسْتِحْبَابًا مُتَأَكِّدًا أَنْ يَأْتِيَ مَسْجِدَ قُبَاءَ وَهُوَ فِي يَوْمِ الْبَيْتِ أَوَّلَى ، نَاوِيًا التَّغْرُبَ بِزِيَارَتِهِ وَالصَّلَاةَ فِيهِ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي كِتَابِ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ ظَهْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ كَعُمْرَةٍ . وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا فَيُصَلِّي فِيهِ رَكْعَتَيْنِ . وَفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ : كَانَ يَأْتِيهِ كُلَّ سَبْتٍ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْتِيَ بَيْتَ أَرِيسَ الَّتِي رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَقَلَّ فِيهَا وَهِيَ عِنْدَ مَسْجِدِ قُبَاءَ فَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا وَيَتَوَضَّأُ مِنْهُ .

(الثالثة عشر) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْتِيَ سَائِرَ الشَّاهِدِ بِالْمَدِينَةِ وَهِيَ نَحْوُ ثَلَاثِينَ مَوْضِعًا يَغْرِفُهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ ، فَلْيَقْصُدْ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ مِنْهَا . وَكَذَا يَأْتِي

(قَوْلُهُ الَّتِي رَوَى أَنَّهُ ﷺ تَقَلَّ فِيهَا) صَحَّحَهُ الْعَزَبِيُّ جَمَاعَةً لَكِنْ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ لِلزَّيْنِ الْعِرَاقِيِّ أَنَّهُ لَمْ يَقِفْ لَهُ عَلَى أَصْلٍ ، وَإِنَّمَا الْوَارِدُ أَنَّهُ ﷺ بَزَقَ فِي بَيْتِ غَرْسٍ وَأَنَّهَا بَقِيَاءٌ فَلَعَلَّ ذَلِكَ سَبَبُ الْإِشْتِبَاهِ .

(قَوْلُهُ نَحْوُ ثَلَاثِينَ مَوْضِعًا) الْخ (أَفْضَلُهَا مَسْجِدُ قُبَاءَ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِيهِ وَلِأَنَّهُ الْمَسْجِدُ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى كَمَا ذَكَرَهُ الْجَمْهُورُ ، وَلِأَنَّهُ ﷺ خَطَّ قِبْلَتَهُ بِعِزَّتِهِ لَمَّا جَمَعُوا لَهُ الْحِجَارَةَ لِبَنَائِهِ عِنْدَ أَمْرِهِ بِذَلِكَ ثُمَّ وَضَعَ حِجْرًا وَأَمَرَ أَبَا بَكْرٍ بِوَضْعِ آخَرٍ بِجَنْبِهِ ثُمَّ عَمَّرَ ثُمَّ عَثَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثُمَّ الثَّنْتَ إِلَى النَّاسِ وَأَمَرَ كُلًّا أَنْ يَضَعَ حِجْرَهُ حَيْثُ أَحَبَّ ، وَمُصْلَاهُ ﷺ فِيهِ بَعْدَ تَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ شَرْقِيَّ الْأَسْطُوَانَةِ الْمُقَابِلِ لِحِرَابَةِ الْيَوْمِ بِإِزَائِهَا ، وَالدُّكَّةُ الْمُرْتَفِعَةُ الَّتِي مَحْرَابُهَا حَجَرٌ مَكْتُوبٌ فِيهِ إِنَّهُ لِمَسْجِدِ أُسْسَ عَلَى التَّقْوَى ، وَأَنَّ هَذَا مَقَامُهُ ﷺ إِنَّمَا كَانَ عِنْدَ الْأَسْطُوَانَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فَهُوَ الْآنَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ فَلَا يَعُولُ عَلَيْهِ ، وَالْحَظِيرَةُ الَّتِي بِصَحْنِهِ قَالَ ابْنُ جَبْرِ إِنَّهَا مَبْرُكٌ نَاقَتُهُ ﷺ وَهُوَ الشَّائِعُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ الْيَوْمَ ، لَكِنْ قَالَ السَّيِّدُ لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى أَصْلٍ .

(وَقَوْلُهُ نَحْوُ ثَلَاثِينَ الْمَعْرُوفِ مِنْهَا الْيَوْمَ دُونَ الْعِشْرِينَ) مِنْهَا (مَسْجِدُ الْجُمُعَةِ صَلَاةً)

ﷺ لما خرج من قباء فيه أو قريباً منه وهو أول جمعة صلاها بالمدينة وطوله عشرون ذراعاً وعرضه ستة عشر (ومنها) مسجد القضيخ شرق مسجد قباء على شفير الوادي على نشز مرسوم بحجارة سود وهو مربع ذرعه نحو أحد عشر ذراعاً في مثلها ضرب ﷺ قبله قريئاً منه وكان يصلي فيه مدة محاصرته لبني النضير وهي ست ليال سمي بذلك لأن أبا أيوب ومن معه كانوا يشربون فيه فضيخاً فجاءهم الخبر بتحريمها فأراقوها فيه قبل العلم بنجاستها .

(ومنها) مسجد بني قريظة قرب حجرهم الشرقية على باب حديقة تعرف بحاجزة وقف للفقراء صلى النبي ﷺ في بيت امرأة أدخله فيه الوليد بن عبد الملك حين بناه ذرعه نحو أربع وأربعين ذراعاً في نحوها (ومنها) مسجد مشربة أم إبراهيم عليه السلام وهو شمالي الذي قبله قريب منه روى أنه ﷺ صلى فيه والمشربة الغرفة وهي من صدقائه ﷺ وسمى بذلك لأن مارية رضى الله عنها ولدت إبراهيم عليه السلام فيه وتعلقت حين ضربها الخاض بخشبة منها معروفة وذرعه أحد عشر ذراعاً في نحو أربعة عشر (ومنها) مسجد بني ظفر من الأوس شرق البقيع بطرف الحرة الغربية يعرف اليوم بمسجد البغلة ، ورد أنه ﷺ صلى فيه وأنه جلس على حجر فيه قيل وقل من جلست عليه إلا جلت . وصح أنه ﷺ جلس على صخرة فيه ومعه عبد الله ابن مسعود ومعاذ بن جبل وأنس من الصحابة وأمر قارئاً فقرأ إلى وجئنا بك على هؤلاء شهيداً فبكى ﷺ حتى اضطرب لحياه فقال أى رب شهيد على من أنا بين ظهرانيه فكيف بمن لم أر . وفيه الآن حجر على يسار داخله لا غير وعنده آثار في الحرة من جهة القبلة يقال إنها أثر حافر بغلته ﷺ ، وغربي ذلك الأثر أثر على حجر كأنه أثر مرفق يذكر أنه ﷺ وضع مرفقه الشريف عليه ، وعلى حجر آخر أثر أصابع والناس يتبركون به وذرعه أحد وعشرون ذراعاً في مثلها (ومنها) مسجد الإجابة لبني معاوية وهو شمالي البقيع على يسار السالك إلى العريض وسط تلؤل ، في مسلم أنه ﷺ ركع فيه ركعتين وصلينا معه ودعا ربه طويلاً ثم انصرف إلينا فقال سألت ربي ثلاثاً فأعطاني ثنتين ومنعني واحدة سألته أن لا يهلك أمتي بالسنة فأعطانيها ، وسألته أن لا يهلك أمتي بالفرق فأعطانيها ، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فتعنيها (ومنها) مسجد الفتح والمساجد التي جهة قبلته تعرف كلها بمساجد الفتح والأول المرتفع على قطعة جبل من سلع يصعد إليه بدرج هو المراد بذلك عند الإطلاق ويسمى مسجد الأحزاب ، وصح أنه ﷺ دعا فيه عليهم الاثنين والثلاثاء والأربعاء فاستجيب له يوم الأربعاء بين الصلاتين فعرف البشرى في وجهه قال جابر فم يزل في أمر مهم غليظ إلا توجهت تلك الساعة فادعوه فيه فأعرف الإجابة . وسمى بذلك لقوله ﷺ كما في مغازي ابن عتبة لما صلى فيه ودعا أبشروا بفتح الله ونصره . والقول بأن سورة الفتح أنزلت فيه

لا أصل له . والمحل الذي دعا فيه ﷺ وصلى يقابل اليوم محراب المسجد من الرحبة . وذكر بعضهم أنه ﷺ صلى في المساجد التي حوله وهو ظاهر في أنها ثلاثة وبه صرح غيره ، وأن الذي يلي المسجد الأعلى يعرف بمسجد سلمان الفارسي والذي يلي قبلة سلمان يعرف بمسجد علي رضي الله عنه والثالث كان خراباً وهو مبنى الآن ويعرف بمسجد أبي بكر رضي الله عنه قال السيد ولم أقف على أصل لهذه النسب الثلاثة . وذرع الأول عشرون ذراعاً في سبعة عشر ، والمنسوب لسيدنا علي ثلاثة عشر في ستة عشر (ومنها) مسجد القبلتين لبنى سواد بن سلمة والأرجح أن تحويل القبلة كان وهو ﷺ يصلي به الظهر بعد ما صلى ركعتين وجاء ثم لزيارة امرأة من بنى سلمة فصنعت له طعاماً وقيل لم يكن ﷺ معهم بل أخبروا فاستداروا ونوزع فيه بأن مسجد قباء حينئذ كان أولى بهذه التسمية لما صح من وقوع ذلك به .

(ومنها) مسجد السقيا الآتية في الآبار شامها قريباً منها جانحاً إلى المغرب يسيراً في طريق المار إلى المدرج . ذكره بعض المتقدمين في المساجد التي تزار بالمدينة . روى أنه ﷺ عرض جيش بدر بالسقيا وصلى في مسجدتها ودعا لأهل المدينة أن يبارك لهم في صاعهم ومدهم وأن يأتيهم بالرزق من ههنا وههنا . قال السيد وأرسلت له بعض العمال ليحفروا عن أساسه فظهر تريعه وبقيته محرابه فبنى على أساسه وهو نحو سبعة أذرع في مثلها .

(ومنها) مسجد جبل أحد لاصق به على تخنيك وأنت ذاهب في الشعب للمهراس ويسمى الآن مسجد الفصح ، ويقال أنزل فيه آية ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا ﴾ وأنه ﷺ صلى فيه الظهر والعصر يوم أحد بعد انقضاء القتال .

(ومنها) مسجد مقابل لمشهد سيدنا حمزة رضي الله عنه وهو على الجبل الذي كان عليه الرماة يوم أحد وقد تهدم غالب هذا المسجد ، ويقال إنه الموضع الذي طعن فيه سيدنا حمزة رضي الله عنه . (ومنها) مسجد الوادي على شفيره شامى الجبل المذكور قريب من المسجد الذي قبله كان مبنياً على هيئة البناء العمري يقال إنه مصرع سيدنا حمزة رضي الله عنه لما قتل ثم أمر به ﷺ فحمل وكان به مسن مكتوب فيه بعد البسلة آية ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾ هذا مصرع حمزة بن عبد المطلب ومصلى رسول الله ﷺ . وتسميته بالمصلى إما لكونه ﷺ صلى به الصبح على ما قيل أو صلى حمزة رضي الله عنه به على ما ورد وكان نقل إلى قبر حمزة ثم رد إلى محله . (ومنها) مسجد طريق السافلة وهو طريق اليمنى الشرقية إلى مشهد حمزة رضي الله عنه قرب النخيل المعروفة بالبحير وعن يمين نفق الأسواق وهو صغير طوله ثمانية أذرع يقال إنه مسجد أبي ذر الغفاري رضي الله عنه . وفي شعب البهني أنه ﷺ خرج من الباب الذي يلي المقبرة فدخل حائطا من الأسواق فتوضأ ثم صلى ركعتين فسجد سجدة أطال فيها ثم قال

الآبار التي كان رسول الله ﷺ يتوضأ منها ويغتسل ، فيشرب ويتوضأ وهي سبع آبار .

(الرابعة عشر) من جبال العامة ويدعهم تقرأ بهم بأكل التمر الصيحات في الروضة

لعبد الرحمن بن عوف إن جبريل عليه السلام بشرني أنه من صلى على عليّ صلى الله عليه ومن سلم على سلم الله عليه . قال السيد والأسواق قرية من محل هذا المسجد فلعله محل السجدة المذكورة (ومنها) مسجد البقيع على يمين الخارج من دربه عند مسجد سيدنا عقيل . قال السيد والذي يظهر أنه مسجد أبي بن كعب الذي ورد أنه ﷺ كان يختلف إليه فيصلي فيه وقال لولا أن يميل الناس إليه لأكثرت الصلاة فيه .

(قوله وهي سبع آبار) بتقديم السين على ما اشتهر قيل ويزيد على ذلك وبعضها مشهور عند أهل المدينة (منها) بئر أريس بوزن جليس وهي التي توضأ ﷺ منها وجلس على وسط قفها وكشف عن ساقيه ودلها فيها ثم جاء أبو بكر رضي الله عنه فاستأذن وجلس عن يمينه ﷺ ثم عمر وجلس عن يساره ﷺ ثم عثمان فوجد القف قد ملئ فجلس وجاههم من الشق الآخر، ذكره البخاري . وذكر أيضاً أن خاتمه ﷺ الذي كان في يده ثم في يد أبي بكر رضي الله عنه ثم في يد عمر رضي الله عنه ثم في يد عثمان رضي الله عنه سقط من عثمان فيها فزحها ثلاثة أيام فلم يجده . وفي مسلم سقط من يعقوب بعد ست سنين من خلافته فكان مبدأ الفتنة . وطول قفها الذي جلس النبي ﷺ عليه وصاحبه نحو ثلاثة أذرع ورفع ابن الزمن ثلاثة أذرع وهي عند مسجد قباء ينزل إليها بدرج متحدة . (ومنها) بئر غرس بمعجمة مضمومة أو مفتوحة فراء ساكنة أو مفتوحة وهي شرق مسجد قباء على نصف ميل إلى جهة الشمال وحولها مقبرة . ورد يا عليّ إذا أنا مت فاغسلني من بئر غرس بسبع قرب لم تحلل أوكيتهن ، وأنه ﷺ غسل منها وكان يشرب منها ، وأنه ﷺ قال إني رأيت الليلة أني أصبحت على بئر من الجنة فأصبح على بئر غرس فتوضأ منها وزق فيها وأهدى له غسل فصبه فيها وكانت خراباً فجعلت بعد السبعائة وعرضها عشرة أذرع ثم خربت فاشترها قاوان وحوط عليها حديقة وعمرها وجعل لها درجة ينزل إليها منها من داخل الحديقة وخارجها ونشأ بجانبها مسجد عام اثنين وثمانين وثمانائة . (ومنها) بئر رومة بالضم . ورد نعم القلب قلب الموتى فاشترها عثمان رضي الله عنه فتصدق بها . ولابن عبد البر كانت ليهودي يبيع ماءها للمسلمين فقال رسول الله ﷺ من يشترى رومة فيتصدق بها فيجعلها للمسلمين يضرب بدلوه في دلائهم وله بها شرب في الجنة ؟ فساوم عثمان اليهودي فأبى عن بيع كلها فاشترى منه نصفها بانئ عشر ألف

درهم فجعله للمسلمين ثم خيره بين قسمتها أو يكون لكل يوم فاختر الثاني فكان المسلمون يستقون يوم عثمان ما يكفيهم يومين ، فلما رأى ذلك قال أفسدت على ركبتي فاشترى للنصف الآخر بئانية آلاف درهم . وكانت خربة فأحياها قاضي مكة أحمد بن محمد بن محمد ابن أحمد المحب الطبري في حدود الحسين وسبعائة . (ومنها) بئر بضاعة بموحدة مضمومة وقيل مكسورة فعجمة وقيل مهملة ثم عين مهملة غربي بئر حاء إلى جهة الشمال . صح أنه عليه السلام قال لما قيل له نستقي لك من بئر بضاعة وهي بئر يلقي فيها لحوم الكلاب والحماض وعذر الناس الماء الظهور لا يتجسه شيء . وورد أنه عليه السلام توضأ من دلو منها ورده إليها وبصق فيها . وكان إذا مرض مريض في أيامه يقول اغسلوني منها فيغسل فكأنما نشط من عقال . وقالت أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما : كنا نغسل المرضى منها ثلاثة أيام فيعافون . وهي بالحديقة التي هي فيها وقف الآن . (ومنها) بئر البصة بموحدة مضمومة فهملته مخففة وقيل مشددة من بص المساء رشح والأول من وبص كوعد إذا بلغ أو من وبص لى إذا أعطاني . ورد أنه عليه السلام غسل رأسه منها بماء مع سدر ثم صب غسالة رأسه ومزقة شعره وفيها وهي قريبة من البقيع على طريق قباء في حديقة موقوفة . وثم بئر كبرى وصغرى رجح بعضهم أنها الكبرى ، وميل كلام السيد إلى أنها الصغرى . (ومنها) بئر حاء بموحدة مفتوحة أو مكسورة ثم راء مفتوحة أو مضمومة بالمذ فيهما وبفتحهما والقصر فيعل من البراح وهي الأرض المنكشفة ، وقيل اسم مركب فتعرب الراء على لغة ضعيفة وحاء اسم رجل أو امرأة أو مكان أضيف إليه البئر . وفي الصحيح أنه عليه السلام كان يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب ، وهي بوسط حديقة قريبة من سور المدينة شماليه . قال السيد والظاهر أن بعضها اليوم داخله . (ومنها) بئر العهن بكسر فسكون ، قيل وهو الصوف الملون . قيل وهي معروفة بالعوالى منقورة في الجبل قال السيد والذي ظهر لي أنها بئر البصرة الآتية (ومنها) بئر أنس بن مالك بن النضر رضي الله عنه . قال السيد والمتلخص من كلام ابن شعبة أنها المعروفة اليوم بالرباطية وقف رباط الجنية شأى الحديقة المعروفة اليوم بالرومية . ورد أنه عليه السلام بَرَقَ فيها فلم يكن بالمدينة أعذب منها . (ومنها) بئر الأعواف أحد الصدقات النبوية . ورد أنه عليه السلام توضأ بجانبها فسال الماء فيها . وثم آبار متعددة لا ندرى أى الآبار هي . (ومنها) بئر أبا كنها ، وقيل كحختي ، وقيل بموحدة بدل النون . ورد أنه عليه السلام ضرب قبته عليها حين حاصر بني قريظة وشرب منها وصلى بالمسجد الذي هناك وهي غير معروفة . (ومنها) بئر إهاب تعرف اليوم بزميزم . ورد أنه عليه السلام بَرَقَ فيها ولم يزل أهل المدينة قديماً وحديثاً يتبركون بها وينقل إلى الآفاق من مائها كما ينقل من ماء زمزم وسموها بذلك لبركتها . (ومنها) بئر حاسوم ، وهي غير معروفة ورد أنه عليه السلام شرب منها . (ومنها) بئر جل سميت بجعل مات فيها أو حافرها رجل

الكريمة، وقطعهم شعورهم ورأيها في القنديل الكبير، هذا من المنكرات المستنفة .
(الخامسة عشر) كره مالك رحمه الله تعالى لأهل المدينة كلما دخل أحدكم المسجد وخرج الوقوف بالقبير، قال وإنما ذلك للقباء . قال : ولا بأس لمن قدِم منهم من سَفَرٍ أو خَرَجَ إلى سَفَرٍ أنْ يَقِفَ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ وَيَدْعُو لَهُ وَلَأَنِّي بَكَرْتُ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قال الباجي : فَرَّقَ مَالِكٌ بَيْنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَالْغُرَبَاءِ لِأَنَّ الْغُرَبَاءَ قَصَدُوا لِمَا لَكَ

اسمه ذلك . قيل وهي معروفة بناحية الجرف بآخر العقيق . وقال السيد : الأصوب أنها بناحية الخط المعروف اليوم بنخر الجمل شرق مؤخر المسجد إلى السور . (ومنها) بئر حلو وهي غير معروفة . (ومنها) بئر درع وهي غير معروفة .

(ومنها) بئر السقيا بضم المهملة وسكون القاف تعرف الآن ببئر الأعجام لأن بعض فقرائهم جددوها وهي في آخر منزلة النقا على يسار السالك إلى بئر على بالحرم . ورد أنه ﷺ كان يستقي له الماء العذب منها . (ومنها) بئر العقبة ، قيل هي التي أدلى رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما أرجلهم فيها ، وهو إن صح يكون قصة أخرى غير ما مر في بئر أريس . (ومنها) بئر أبي عتبة بلفظ واحدة العنب وهي على ميل من المدينة . قال السيد ولعلها المعروفة اليوم ببئر ودي . ورد أنه ﷺ ضرب عسكره عليها لما ذهب إلى غزوة بدر فعرض أصحابه ورد من استغفره . (ومنها) بئر القراضة . ورد أنه ﷺ بصق فيها وهي غير معروفة إلا أنها غربي مساجد الفتح . (ومنها) بئر القريضة ورد أنه ﷺ توضأ منها وشرب وبصق فيها وسقط فيها خاتمه فترع وهي غير معروفة لكن شرق المدينة بئر تعرف بذلك فلعلها هي . (ومنها) بئر البيرة من اليسر ضد العسر . ورد أنه ﷺ سماها بذلك لما قيل له إن اسمها عسيرة وبصق فيها وبرك وسبق في العهن أن الظاهر أنها هذه . إذا تقرر ذلك فعدة الآبار المأثورة تسع عشرة ، فحصر المصنف وغيره لما في سبع كأنه للذي اشتهر معرفته وهي بئر أريس وبئر حى وبئر رومة وبئر غرس وبئر بضاعة وبئر بصة وبئر السقيا وبئر العهن (قوله الصيحاني) سبب تسميته بذلك ما أخرجه ابن المؤيد الحموي لكن رد بأنه موضوع عن جابر رضي الله عنه : كتبت مع النبي ﷺ يوماً في بعض حيطان المدينة ويد علي في يده ، فررنا بنخل فصاح النخل هذا محمد سيد الأنبياء وهذا علي سيد الأولياء أبو الأئمة الطاهرين . ثم مررنا بنخل فصاح النخل هذا محمد رسول الله ﷺ وهذا علي سيف الله ، فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي وقال اسمه الصيحاني فسمى من ذلك الصيحاني .

وأهل المدينة مقيمون بها . وقد قال ﷺ : اللهم لا تجعل قبري وثناً يُعبد

(اسدسة عشر) ينبغي له أن يلاحظ بقلبه في مدة مقامه بالمدينة جلالتها وأنها البلدة التي اختارها الله تعالى لهجرة نبيه ﷺ واستيطانه ومدته فيه ، وليستحضر تردد ﷺ فيها ومشية في بقاعها .

(السابعة عشر) يستحب المجاورة بالمدينة بالشرط المتقدم بالمجاورة بمكة ، فقد ثبت في صحيح مسلم عن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم عن النبي ﷺ قال : من صبر على لأواء المدينة وشدتها كنت له شهيداً أو شفيعاً يوم القيامة .

(الثامنة عشر) يستحب أن يصوم بالمدينة ما أمكنه وأن يتصدق بما أمكنه على جيران رسول الله ﷺ فإنه ذلك من جملة بره .

(قوله كره مالك إلخ) قال السبكي هو جار على قاعدته في سد الذرائع ، أى لأن ذلك قد يفضي إلى ملل ، والمذاهب الثلاثة يقولون باستحباب الإكثار منها لأن الإكثار من الخير خير أه . ويؤيده قول الأذكار يسن الإكثار من زيارة القبور وإكثار الوقوف عند قبور أهل الخير والصالح

(فائدة) قال بعضهم : يسن لمن بالمسجد إقامة النظر للحجرة الشريفة ولمن خارجه إدامته للقبلة مع المهابة والحضور قياساً على الكعبة وهو حسن ، ولا ينافي طلب استقبال القبلة ، لأن المدار فيه على الاستقبال بالصدر وإن كان الوجه ملتفتاً لجهة أخرى .

(قوله تستحب المجاورة بالمدينة) روى أيضاً أحمد والترمذي وغيره : من استطاع أن يموت بالمدينة فليمت بها فإن أشفع لمن يموت بها . والأحاديث في فضل المقام والموت بها كثيرة ، ومن ثمة أخذ منها الكمال الترمذي ومن تبعه أن السكنى بها أفضل منها بمكة مع تسليم مزيد المضاعفة بمكة لأنه صح : لا يصبر على لأوائها وشدتها أحد إلا كنت له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة . ولم يرد في سكنى مكة نحو ذلك بل كرهه جماعة ونقل عن أحد القول بملك أه وفيه نظر ، بل الموافق للقواعد أن سكنى مكة أفضل وكفى زيادة مضاعفة الأعمال مرجحاً . وكيف وقد صح أنه ﷺ قال لمكة والله إنك خير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولولا أني أخرجتُ منك ما أخرجت ، فهذا نص صريح قاطع للنزاع في أن السكنى بها أفضل . وقد يرد للمفصول نزاي

(التاسعة عشر) ليس له أن يستصحب شيئاً من الأكر العلوية من تراب حرم المدينة ولا الأباريق والكيزان ولا غير ذلك من ترابه وأحجاره كما سبق في حرم مكة .

(العشرون) يحرم صيد حرم المدينة وأشجاره على الحلال والمحرّم كما سبق في حرم مكة ، وسيأتي بيان ضمانه في الباب السابع إن شاء الله تعالى .
وحدّ حرم المدينة ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما عن عليّ ابن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : المدينة حرم ما بين غير إلى ثور . قال أبو عبيد القاسم بن سلام وغيره من أهل العلم : غير جبل بالمدينة ، وأما ثور فلا يعرف أهل المدينة بها جبلاً يُقال له ثور ، إنما ثور بمكة . قالوا فترى أن أصل الحديث ما بين غير إلى أحد . وقال الحافظ أبو بكر الحازمي في كتابه المؤلف في أسماء الأماكن في الحديث : حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين غير إلى أحد . قال هذه الرواية الصحيحة ، وقيل إلى ثور ، قال وليس له معنى . وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

لا يرد مثلها للفاضل : وكراهة جماعة المجاورة بها ليس إلا خوفاً مما يقع فيها من التقصير ، بل هذا دال على أن سكانها لمن وثق بنفسه أفضل من سكنى غيرها . فكراهة بعض السلف سكنها لكونه ﷺ أخرج منها مذهب له .

(قوله ما بين غير إلى ثور) هما المرادان بمأزمها في رواية : وإني حرمت ما بين مأزمها . .

(قوله وإنما ثور بمكة) هذا الحصر ممنوع فقد قال كثير من المحققين كالزحشرى وغيره ونقله بعضهم عن طوائف من العرب العارفين بتلك الأرض أن ثوراً اسم جبل صغير خلف أحد وبه يعلم أن أحداً من الحرم :

قال لو رايتُ الأطباءَ بالمدينةِ ترشعُ ماذعرُتُها . وقال رسولُ الله ﷺ : ما بين لابَتَيْها حَرَامٌ وكذا رواه جماعةٌ من الصحابةِ في الصحيح . والأبَتانِ الحَرَّتَانِ .

(الحادية والعشرون) إذا أراد السَّكَّرَ من المدينةِ والرَّجُوعَ إلى وطنِهِ أو غيره استحبَّ أن يُودَّعَ المسجدَ برَكعتينِ ويدعو بما أحبَّ ويأتى القبرَ ويُعيدُ نحو السَّلامِ والدعاء المذكورَ في ابتداءِ الزيارةِ ويقولُ : اللَّهُمَّ لا تجعلْ هذا آخِرَ العهدِ بحرمِ رسولِكَ ويسرْ لى العودَ إلى الحرمينِ سبيلاً سهلاً وارزُقنى الصَّفو والغايةَ في الدُّنيا والآخرةِ وردُنا سالمينَ غانمينَ . وينصرفُ تلقاءِ وجهِهِ ولا يمشى قهقري إلى خلفِهِ .

(الثانية والعشرون) في أشياء مهمَّةٍ تتعلق بمسجدِ رسولِ الله ﷺ .

روينا في صحيح البخارى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال :

كان المسجدُ على عهدِ رسولِ الله ﷺ مَبْنِيًّا بِاللَّيْلِ وَمَقْفُهُ الْبَرِيدُ وَعُمْدُهُ خَشَبُ النَّخْلِ ، فلم يَزِدْ فيه أبو بكرٍ رضى الله عنه شيئاً ، وزَادَ فيه عمرُ رضى الله عنه وَبَنَاهُ .

(قوله الحرتان) هما مثنى الحرة بفتح الحاء وهى الأرض ذات الحجارة السود ، وهذا حد الحرم فى العرض ، وما مرَّ حده فى الطول . وإنما لم يأخذ أصحابنا بقضية أحاديث وردت من أن حرم الطير والوحش والقتال وغيرها إلا الشجر ما بين الحرتين وحرم الشجر يريد فى يريد من سائر جوانب المدينة لأنها لم تثبت وإن أخذ بذلك مالك رضى الله عنه .

(قوله ويأتى القبر) أى ثم يأتى القبر خلافاً لمن قال يقدم وداعه ﷺ ، على توديع المسجد برَكعتين .

قُلَى بَنَاتِهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللَّيْنِ وَالْجَرِيدِ وَأَعَادَ مُعَدَّهُ خَشَبًا .
ثُمَّ غَيَّرَهُ عُمَانُ فَرَادَ فِيهِ زِيَادَةٌ كَثِيرَةٌ وَبَنَى جِدَارَهُ بِالْحِجَارَةِ الْمَنْقُوشَةِ وَالنَّصَةِ ، وَجِئَ
مُعَدَّهُ حِجَارَةً مَنْقُوشَةً وَنُقِشَ بِالسَّاجِ . هَذَا لَفْظُ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ . وَقَوْلُهُ النَّصَةُ هِيَ بِنْتُ
الْقَافِ وَتَشْدِيدُ الصَّادِ لِلْهَمْزِ وَهِيَ الْحَصَى .

وَعَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ أَحَدِ قُفَمَاءِ الْمَدِينَةِ السَّبْعَةِ قَالَ : بَنَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسْجِدَهُ سَبْعِينَ ذِرَاعًا أَوْ يَزِيدُ . قَالَ أَهْلُ السِّيَرِ : جَمَلَ عُمَانُ طُولَ

(قَوْلُهُ عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ الْخ) هَذَا ذَرَعَ بَنَاتِهِ الْأَوَّلُ وَأَمَّا بَنَاتُهُ الثَّانِي الَّذِي بَنَاهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ صَرَائِخُ السَّنَةِ بَلْ وَرَدَ مَا يَدُلُّ لَهُ عَلَى أَنَّهُ بَنَاهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَكَانَتِ الثَّانِيَّةُ
بَعْدَ فَتْحِ خَيْبَرَ أَخْلَقًا مِمَّا رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَعَ تَأَخُّرِ إِسْلَامِهِ عَنِ الْبِنَاءِ الْأَوَّلِ قَالَ كَانُوا
يَحْمِلُونَ اللَّبَنَ إِلَى بِنَاءِ الْمَسْجِدِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ فَاسْتَقْبَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَارِضُ
لَبَنَةٍ فَظَنَنْتُ أَنَّهَا شَقَّتْ عَلَيْهِ الْحَدِيثَ فَطَوَّلَهُ مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ إِلَى مَوْخِرِهِ مِائَةَ ذِرَاعٍ وَكَذَا فِي الْعَرَضِ •

(قَوْلُهُ قَالَ أَهْلُ السِّيَرِ الْخ) تَبِعَ فِيهِ بَعْضُ الْمُؤَرِّخِينَ وَفِيهِ أَنْظَارُ شَيْءٍ بَيْنَهُ السَّيِّدُ فِي تَارِيخِهِ
وغيره وَأَعْرَضَتْ عَنْهَا لِاحْتِيَاجِهَا إِلَى بَسْطٍ وَبَيْنَ أَنْ زِيَادَةَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ جِهَةِ الْقَبْلَةِ
الرُّوَّاقِ الْمَتَوَسِّطِ بَيْنَ الرُّوْضَةِ وَرَوَّاقِ الْمِحْرَابِ الْعُمَانِيِّ وَحَدَهُ فِي الْمَغْرِبِ إِلَى الْأَسْطُوَانَةِ السَّابِعَةِ مِنْ
الْمَنْبَرِ وَلَمْ يَزِدْ شَيْئًا مِنْ جِهَةِ الْمَشْرِقِ لِأَنَّ الْحِجْرَةَ كَانَتْ هِيَ الْحَدَّ فِي الْمَشْرِقِ فِي زَمَنِهِ وَأَنَّ عُمَانَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زَادَ فِي الْمَسْجِدِ إِلَى مَوْضِعِ مَحْرَابِهِ الْيَوْمَ وَلَمْ يَزِدْ فِي شَرْقِيهِ وَزَادَ فِي غَرْبِيهِ قُنُورَ
أَسْطُوَانَةٍ ، فَحَدَّ الْمَسْجِدَ فِي زَمَنِهِ مِنْ جِهَةِ الْمَغْرِبِ يَنْتَهِي إِلَى الْأَسْطُوَانَةِ الثَّامِنَةِ مِنَ الْمَنْسِيرِ وَمَا
بَعْدَهَا إِلَى الْحِدَارِ اسْطُوَانَتَانِ فَقَطَّ زَادَهُمَا الْوَلِيدُ ، وَأَنَّ الْخَامِسَةَ مِنَ الْمَنْبَرِ هِيَ نَهَايَةُ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ
بَعْدَ الزِّيَادَةِ الثَّانِيَةِ وَأَنَّ حَدَّهُ مِنْ جِهَةِ الشَّامِ قَرِيبٌ مِنَ الْأَحْجَارِ الَّتِي هِيَ عِنْدَ مِيزَانِ الشَّمْسِ
بِصَحْنِ الْمَسْجِدِ خَلْفَ مَجْلِسِ مَشَائِخِ الْحَرَمِ .

(فَائِدَةٌ) سَوَارَى الْمَسْجِدِ الَّذِي كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ لِكُلِّ مِنْهَا فَضْلٌ إِذْ لَا تَخْلُو مِنْ صَلَاةِ
أَكْبَارِ الصَّحَابَةِ إِلَيْهَا كَمَا يَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ الْبُخَارِيِّ وَالَّذِي وَرَدَ لَهُ فَضْلٌ خَاصٌّ مِنْهَا ثَمَانِيَةً ، الْأَوَّلَى
الَّتِي هِيَ عِلْمُ الْمُصَلِّي الشَّرِيفِ كَانَ جَذَعُهُ ﷺ الَّذِي يُخْطَبُ إِلَيْهِ وَيَتَكَبَّرُ عَلَيْهِ مُدَامَهَا فِي
حُلِّ كَرَمِيِّ الشَّمْعَةِ ، ثُمَّ اسْطُوَانَةُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا صَلَّى إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ ، الْمَكْتُوبَةُ

المسجد مائة وستين ذراعاً وعرضه مائة وخمسين ذراعاً ، وجعل أبوابه ستة كما كانت في زمن عمر . ثم زاد فيه الوليد بن عبد الملك فجعل طوله مائتي ذراعاً وعرضه في مقدّيه مائتي ذراعاً وفي مؤخره مائة وثمانين . ثم زاد فيه المهدي مائة ذراعاً من جهة الشام فقط دون الجهات الثلاث .

فإذا عرفت حال المسجد فينبغي أن تمتنى بالمحافظة على الصلاة فيما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن الحديث الصحيح الذي سبق ذكره : صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد ،

بعد تحويل القبلة بضعة عشر يوماً وهي الثالثة من المنبر ومن القبر ومن القبلة متوسطة للروضة وتسمى اسطوانة القرعة لما في أوسط الطبراني : إن في مسجدى بقعة قبل هذه الاسطوانة لو يعلم الناس ما صلوا فيها إلا أن تطير لهم قرعة . وكان أبو بكر وعمر وغيرهما رضي الله عنهم يصلون إليها والمهاجرون من قريش يجتمعون عندها ، قيل والدعاء عندها مستجاب ، ويلها لناحية القبر اسطوانة التوبة كان عليه السلام إذا اعتكف يخرج له فراشه أو سريره إليها مما يلي القبلة فيستند إليها ، وكان يصلى نوافله إليها ، وسميت بذلك لأن أبا لبابة ربط نفسه بها حتى نزلت توبته . واسطوانة السرير وهي اللاصقة بالشباك اليوم شرق اسطوانة التوبة ، كان سريره عليه السلام يوضع عندها مرة وعند اسطوانة التوبة مرة أخرى . الخامسة اسطوانة على رضى الله عنه كان يجلس في صفحتها التي تلى القبر بحرس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي خلفت اسطوانة التوبة من جهة الشمال وكانت الخوخة التي يخرج منها صلى الله عليه وسلم من بيت عائشة إلى الروضة في مقابلتها ، وخلفها من للشمال أيضاً اسطوانة الوفود كان عليه السلام يجلس عنده لوفود العرب . السابعة اسطوانة مربعة القبر ويقال لها مقام جبريل وهي في حائط الحجرة الشريفة عند منحرف صفحته الغربية الشمال ، وبينها وبين اسطوانة الوفود الاسطوانة اللاصقة بشباك الحجرة وكانت باب فاطمة رضى الله عنها ، وكان عليه السلام يأتي إليه حتى يأخذ بعصا ديبه ويقول السلام عليكم أهل البيت إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً ، وقد حرم الناس التبرك بها وباسطوانة السرير بخلق أبواب الشباك الدائر على الحجرة الشريفة . الثامنة اسطوانة التهجدة كان عليه السلام يصلى إليها ليلاً ، وقبل الحريق كان بها

محراب إذا توجه المصلى إليه كان يساره لباب عثمان المعروف اليوم بباب جبريل ومحلّه الآن دعامة بها محراب مرخم ونوزع في أن ذلك محلها . قال ابن جماعة وغيره ولم يتحرر لنا عرض الروضة أى لاختلاف الروايات الصحيحة فيها كرواية ما بين قبرى ومنبرى روضة من رياض الجنة ورواية ما بين بيتى ومنبرى ورواية ما بين بيتى ومنبرى أو قبرى ومنبرى على الشك . وفي رواية للطبراني ما بين المنبر وبيت عائشة ، وفي أخرى له ما بين حجرى ومصلاى . قيل المراد مصلاه في مسجده ، وقيل مصلى العيد وهو ما فهمه بعض الصحابة ، وفي رواية لأحمد صحيحة ما بين هذه البيوت يعنى بيوته عليه السلام إلى منبرى ، فهذه كرواية بيتى لأنه مفرد مضاف فيفيد العموم يدلان على أن مسجده كله روضة لأنها كانت مطيئة به من القبلة والشرق والشام والمنبر في غربيه . ومن رجح هذا الزين المراغى لكن المشهور أن المراد بيت خاص وهو بيت عائشة لرواية قبرى أى بيتى الذى أقبر فيه وهو بيت عائشة . قال الخطيب بن جملة فعلى هذا تسامت الروضة حائط الحجر الشريفة من القبلة والشمال ولا يزال يقصر أى في العرض إلى المنبر أو تؤخذ المسامطة مستوية فليظنر في ذلك . قال السيد : إن أخذت مستوية دخل مسامت الحجر من جهة الشمال وإن لم تسامت المنبر وسامت طرفه من القبلة وإن لم يسامت الحجر لتقدمه في جهة القبلة فتكون الروضة مربعة وهى رواق المصلى الشريف والرواقان بعده وذلك سقف مقدم المسجد في زمانه عليه السلام لما اتضح لنا في جدار الحجر من جهة الشام عند عمارتها من محاذاته لصف اسطوانة الوفود لكن المنبر كان متأخراً سيراً عن جدار القبلة ، فيخرج مقدار ذلك عن هذه البيئية كما يخرج إن أخذت المسامطة غير مستوية بل يخرج المصلى الشريف أو مقدمه لعدم محاذاته لكل من طرفى المنبر والحجرة إذ تسع الروضة مما يلي الحجر في المشرق ولا تكون مستقيمة لتأخر الحجر إلى ناحية الشام عن المنبر ثم تتضابق الروضة كمثلث انطبق ضلعاها على امتداد المنبر والمنبر النبوى وهو خمسة أشبار ويكون موقف الصف الأول مما يلي الحجر خارجاً عن الروضة . ثم رد السيد هذا الاحتمال بأن السبب في جعل هذا المحل روضة اشتماله على محل الجهة الشريفة أى محل سجوده عليه السلام ، قال ولم يقل أحد بخروج شيء من مسجده عنها بل كلامهم متفق على كونه منها ، وأخذ المسامطة مستوية هو ظاهر ما عليه غالب العلماء والناس . قيل وغالبهم يعتقد أن نهايتها من جهة الشام في مقابلة اسطوانة على رضى الله عنه ، ولهذا جعلوا الداريزين الذى بين الأساطين ينتهى إلى صفها واتخذوا الفرش لذلك فقط ، والصواب ما تقدم من امتدادها إلى صف اسطوانة الوفود اهـ . قيل ويجمع بين الروايات السابقة بأن الروضة تطلق على أماكن متفاوتة في الفضل فأفضلها ما بين القبر والمنبر ثم ما بين بيوته كلها والمنبر

إنما يتناول ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم ، لكن إذا صلى جماعة فالتقدم إلى الصف الأول ثم ما يليه أفضل ، فليتنظروا إلى ما نهت عليه .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال : منبري على حوضي . قال الإمام الخطابي : معناه من لزم العبادة عند منبري بقي من الخوض يوم القيامة . وتقدم الحديث الآخر في الصحيح ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة .

ثم بقية المدينة ثم ما كان خارجها إلى المصلى ، وأما رواية حجرتي وبيتي وقبري وبيت عائشة فهي متحدة إذ قبره ﷺ في حجرته وهي في بيته وهو مسكن عائشة رضي الله عنها . ومعلوم مما مر وغيره أن ما فعله الظاهر بيرس من نصبه الدارين بين الأساطين التي تلي الحجرة الشريفة حجر فيه طائفة من الروضة مما يلي بيت النبي ﷺ ومنع الصلاة فيها مع ما ثبت من فضلها . ولذا أنكر ذلك بعض العلماء . وقول الزين المراغي له سلف في ذلك وهو ما حجره عمر بن عبد العزيز على الحجرة من جهة الروضة لكنه قليل ، قال السيد غلط بل ترك منها طائفة زادها في المسجد من تلك الجهة . وكان منبره ﷺ درجتين ومجلساً يجلس عليه ﷺ ، ويضع رجله على الثانية ، فلما ولي أبو بكر رضي الله عنه جلس عليها ووضع رجله على الأولى ، فلما ولي عمر رضي الله عنه جلس عليها ووضع رجله على الأرض ، فلما ولي عثمان رضي الله عنه فعل ذلك ست سنين ثم علا إلى مجلسه ﷺ وكسا المنبر قبطية . ثم أمر معاوية مروان بالزيادة فيه فزيد من أسفله ست درجات قبل وما زاده تهافت لطول الزمان ، فجدده بعض خلفاء بني العباس واتخذ من بقايا أعواد منبره ﷺ أساساً للنبرك ، ثم احترق ذلك المنبر في الحريق الأول فأرسل المظفر ملك اليمن منبراً محله . ثم الظاهر بيرس ، ثم برقوق ، ثم المؤيد ، فاحترق منبره في الحريق الثاني . قال السيد ولم يكن وضعه من جهة القبلة صحيحاً بل كان مقدماً فيها مما يقرب من ذراع وكذا من جهة الشام ثم ظهر زيادته على موضع المنبر النبوي بنحو ذراع أيضاً فظهر أيضاً انحرافه عن الدكة التي كانت تحته من طرفه الشامي نحو المغرب قدر شبر ، ثم وضع المنبر الرخام الموجود الآن في محله مع مخالفته لموضع المنبر النبوي فجاء مقدماً للقبلة بعشرين قيراطاً من ذراع الحديد وزيد في تحريفه إلى جهة المشرق فأخذ من الروضة خمسة أصابع انتقصها منها .

(قوله إنما يتناول ما كان في زمنه ﷺ أي دون بقية الزيادات كما صرح به في غير

(الثالثة والعشرون) من العامة من زعم أن رسول الله ﷺ قال من زارني وزار ابن إبراهيم في عام واحد ضمت له الجنة . وهذا باطل ليس هو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعرف في كتاب بل وضعه بعض الفجرة . وزيارة الخليل عليه السلام غير منكرة وإنما المنكر ما رَوَاهُ . ولا تعلق لزيارة الخليل بالحج ، بل تلك قرينة مستقلة بمنزلة ذلك قول بعض العامة إذا حج : أقدسُ حجِّي ويذهبُ فيزورُ بيتَ القدسِ ويرى ذلك من تمام الحج . هذا باطل أيضاً . وزيارة القدس مستحبة لكنها غير متعلقة بالحج ، والله أعلم .

(الرابعة والعشرون) لو نذر الذهاب إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إلى المسجد الأقصى قيه قولان

هذا الكتاب ووافقه ابن عقيل والخليل والسبكي ، واعترضه ابن تيمية وأطال فيه والمحب الطبري وغيرهما وأوردا آثراً لا تقوم الحجة بها بأنه سلم في مسجد مكة أن المضاعفة لا تختص بما كان موجوداً في زمنه عليه السلام وبأن الإشارة في قوله ﷺ في مسجدى هذا إنما هي لإخراج غيره من المساجد المنسوبة إليه ، وبأن مالكاً سئل عن ذلك فأجاب بعدم الخصوصية وقال لأنه عليه السلام أخبر بما يكون بعده وزويت له الأرض فعلم ما يحدث بعده ولولا هذا ما استجاز الخلفاء الراشدون المهديون أن يزيدوا فيه بحضرة الصحابة ولم ينكر عليهم ذلك أهـ . وأنت خير بأن مثل هذه الأمور لا تقتضى رد كلام المصنف بل ولا ضعفه لأن له أن يجيب عن الأول بأن الإشارة أقوى في الدلالة على الحضور والتعيين من أل في المسجد الحرام واستثناؤه منه ليس بنص في ذلك ، ومما يدل لما ذكرته جريان خلاف قوى في أن المراد بالمسجد ثم جميع الحرم ولم يقل ههنا بنظيره لما علمت من أن إطلاقه على ذلك كثير شائع في القرآن فأولى السنة ، وعن الثاني بأنه قوله إنما هي إلخ خلاف الظاهر فلا بد له من دليل ، وما احتج به مالك بأن سكوت الصحابة يحتمل أنه إنما كان لما رآه في ذلك من المصلحة لكثرة الناس بالمدينة حينئذ فخشوا من تضررهم بالزحمة فوسعه الخلفاء الراشدون وأقرموا الباقون لذلك وهذا احتمال قريب بل هو الظاهر ، ومثل هذه الواقعة يسقط الاستدلال بها

لثَّانِي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ، أَصَحُّهُمَا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ الذَّهَابُ وَلَا يَجِبُ ، وَالثَّانِي

يبدون هذا الاحتمال . ثم رأيت الولي العراقي في شرح تقريب الأسانيد جزم بما قاله المصنف ثم استشكل بما في تاريخ المدينة عن عمر رضي الله عنه لما فرغ من الزيادة قال لو انتهى إلى الجبانة وفي رواية إلى الخليفة لكان الكل في مسجد رسول الله ﷺ . وعن أبي هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول لو زيد في هذا المسجد ما زيد كان الكل مسجدي . وفي رواية لو بنى هذا المسجد إلى صنعاء كان مسجدي . ثم قال الولي العراقي فإن صح ذلك فهو بشري حسنة . قال غيره ولم يصح من ذلك شيء أي فلا اعتراض على النووي حينئذ : بل ظاهر الحديث يساعده . وفي الإحياء والأعمال في المدينة تتضاعف وذكر حديث صلاة في مسجدي بألف صلاة ثم قال وكذلك كل عمل في المدينة بألف ، وصرح به أيضاً بعض المالكية واستشهد له بما رواه البيهقي عن جابر مرفوعاً والجمعة في مسجدي هذا أفضل من ألف جمعة فيما سواه إلا المسجد الحرام ، وشهر رمضان في مسجدي هذا أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواه إلا المسجد الحرام . وعن ابن عمر نحوه اهـ وفيه نظر ، ولا دليل في الحديث على تعدى المضاعفة إلى ما زيد في المسجد فضلاً عن سائر المدينة ولا يستبعد وقوع الصوم في المسجد لأنه الإمساك من الفجر إلى الغروب وهذا يتيسر وقوعه في المسجد لكل أحد . ولا فرق في مضاعفة الصلاة بين فرضها ونفلها خلافاً لبعض المالكية والحنفية .

(قوله أصحهما أنه يستحب) فارق الوجوب فيما لو نذر إتيان مسجد مكة أو محل من حرماً بأن ذلك يجب قصده بالنسك بخلاف هذا فلم يجب إتيانه بالنذر كغيره ، وإنما وجب الاعتكاف فيه بالنذر لأنه عبادة مستقلة مختصة بالمسجد ، فإذا كان له فضل ولها فيه مزيد ثواب فكانه التزم فضيلة في العبادة الملتزمة والإتيان بخلافه ، ولو نذر زيارة قبره ﷺ لزم الوفاء به لما علمت أنها من القرب المؤكدة ، وكذا زيارة قبر غيره ﷺ مما تسن زيارته لأنها قريبة مقصودة فلزمت بالنذر . ويصح كما مر الاستئجار على الدعاء عند القبر الشريف لأنه مما يقبل النيابة ولا يضر الجهل به ، وكذا على إبلاغ السلام له ﷺ لا على نفس الوقوف عند القبر لأنه لا يقبل النيابة إذ فائدته لا تتعدى إلى المستأجر بخلاف الدعاء ، والجعالة كالإجارة في جميع ذلك .

(فائدة) كره مالك أن يقال زرنا قبر النبي بخلاف زرنا النبي ﷺ . قال القاضي عياض لحديث لا تجعلوا قبري وثناً يعبد بعدى . قال العز بن عبد السلام : وإذا أردت صلاة فلا تجعل حجرتي وراء ظهرك ولا بين يديك . وتأدب معه بعد وفاته أدبك معه في حياته لو أدركتها ، فإن لم تفعل فانصرفت خير من مقامك اهـ واستدبار قبره ﷺ في غير الصلاة

محب. فلي هذا إذا أتاه وجب عليه فعل عبادته فيه ، إما صلاة وإما اعتكاف .
هذه الأصح . وقيل تمنى الصلاة . وقيل صمى الاعتكاف . والمراد اعتكاف ساعة . والمراد بالصلاة ركعتان ، وقيل ركعة . والمراد نافلة . وقيل تكفى الفريضة .

أيضاً خلاف الأدب . وتحرم الصلاة إلى قبور الأنبياء والأولياء تبركاً وإعظاماً كما ذكره الأذرعى وغيره ، ولا ينافيه قول التحقيق تكره الصلاة إلى قبور غيره ﷺ لأنه محمول كما هو ظاهر على من لم يرد تعظيم القبر بذلك بل ربما يكون ذلك كفرأ والعباد بالله ، وينبغي أن يختم فيها القرآن قبل خروجه فقد كان السلف يحبون ذلك .

ومما يدل لعظيم فضل المدينة ما أخرجه ابن الأثير في جامعه عن رسول الله ﷺ ، لما رجع من تبوك آثار من تلقاها غباراً فغطى بعض من معه أنفه ، فكشف رسول الله ﷺ اللثام عن وجهه قال والذي نفسى بيده إن في غبارها شفاء من كل داء . قال سعد وأراه ذكر الجذام والبرص . وفي رواية زرين فأماطه عن وجهه وقال أما علمت أن عجوة المدينة شفاء من السم وغبارها شفاء من الجذام . وفيها حفرة معروفة جربها العلماء وغيرهم بالشفاء من الحمى شرباً وغسلاً لكن الشرب هو الوارد . وفي الصحيحين : من تصبغ بسبع تمرات عمجوة لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر . ولمسلم : من أكل سبع تمرات مما بين لابتيها لم يضره شيء حتى يمسي . وفي رواية صحيحة : على الرقيق . وله أيضاً : إن في عجوة العالية شفاء وإنها ترياق أول البكرة . وصح أيضاً أن الكأنة من المن وماؤها شفاء للعين والعجوة من الجنة وماؤها شفاء من السم . وهى كما قال ابن الأثير ضرب من التمر يضرب إلى السواد . قال السيد وهو هذا النوع المعروف بالمدينة يآثره الخلف عن السلف ، وإطباق الناس على التبرك به يرد ما قيل فيه من غير ذلك .

البَابُ السَّابِعُ

(فيما يجب على من ترك في نسكه مأموراً أو ارتكب محرماً)

اعظم أن من لم يترك مأموراً ولم يرتكب محرماً فلا شيء عليه أصلاً . وأما من ترك المأمور فعلى ضربين ، ضرب لا يفوت به الحج ، وضرب يفوت به . فالذي لا يفوت به ما عدا الوقوف بعرفة وهو أنواع :

(الباب السابع)

هذا الباب يحتاج إلى قاعدة تجمع أطرافه ، فلنشر إلى مهماتها فنقول :

وجوب الدم إما مرتب لا يجوز العدول عنه إلا مع العجز ، وإما غير يجوز العدول عنه مطلقاً ، وكل منهما باعتبار بدله إما مقدار أى قدر الشرع بدله شيئاً محدوداً ، أو معدل أى أمر فيه بالتقويم والعدول إلى غيره ، فلا يجتمع ترتيب وتخيير ولا تقدير وتعديل ، فالخاصل أربعة أقسام :

الأول : فيما يجب مرتباً مقدراً وهو ثمانية : دم التمتع ، والقران ، وترك الإحرام من الميقات أو من حيث لزومه ، وترك المبيت بمزدلفة ، والمبيت بمنى ، وترك الرمي ، وترك طواف الوداع ، ودم القوات ، ويزاد تاسع وعاشر وهو ما لو نذر المشي فركب أو عكسه على ما يأتي بيانه ، وحادي عشر وهو ما لو ترك الجمع بين الليل والنهار في وقوفه فإنه يسن له إراقة دم مرتب مقدراً خروجاً من خلاف من أوجبه كما يعلم مما يأتي في كلام المصنف ، ويقاس به في ذلك فليظهر ركعتا الطواف عند دخول مكة بغير نسك فيسن له دم مرتب مقدراً خروجاً من القول بالوجوب فيها . ومرفى بحث حج الأجير ما عليه أو على المستأجر في صور كثيرة وكلها دم مرتب وترتيب وتقدير ، وكذا في نذر الحلق ونذر نحو الإفراذ والحفاء على ما يأتي فأخلفه وكذا ، فيما لو نسي ما أحرم به ، وبذلك تزيد صور هذا الدم على ما ذكره بكثير فتأمل .

الثاني : فيما يجب مرتباً معدلاً وهو دمان ، دم الجماع المفسد للحج أو العمرة ، ودم الإحصار .

الثالث : فيما يجب غيراً مقدراً وهو ثمانية : دم الحلق والقلم والدهن والطيب واللبس والوطء بعد الوطء المفسد والوطء بعد التحللين ومقدمات الجماع .

(أحدهما) مأذون فيه وهو التمتع والقرآن فإن فيها ترك واجب مأذون فيه فيجب فيها قضي ، وهو شاة فصلياً مما يجزئ في الأضحية وقد سبق بيانه ، فإن لم يجد المذني لعجزه عن الثمن في الحج ، أو لكونه يحتاج إليه في نفقته ومؤنة سفره ، أو لكونه لا يباع إلا بأكثر من ثمن المثل في ذلك الموضع انتقل إلى الصوم ، فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله . وقت وجوب دم التمتع إذا أحرم بالحج ، فإذا وجب جازت إراقته ولم يتوقفت بوقت كسائر دماء الجبرانات ، لكن الأفضل إراقته يوم النحر ، ويجوز إراقته بعد الفراغ من العمرة وقبل الإحرام بالحج على الأصح ،

الرابع : فيما يجب غيرة معدلاً وهو دمان ، دم الصيد ودم قطع أشجار الحرم . ثم إذا تأملت ما مر علمت أن ما كان إتلافاً محضاً كالصيد يجب الدم فيه ولو على ناس جاهل ، وما كان استمتاعاً أو ترفهاً بالطيب واللبس لا شيء فيه على الجاهل والناسي ، وما فيه شائبة كالجماع منهما والحلق والقلم يلحق بأقوامها شيئاً ، فالجماع ملحق بالثاني والحلق والقلم ملحق بالأول .

(قوله فإن فيما ترك واجب) أي وهو ترك الميقات في أحد نسكبه كما مر أوائل الكتاب قدمها دم جبر .

(قوله فإن لم يجد المذني الخ) مثله ما لو وجد الثمن ولم يجد المذني حالاً فله الانتقال للصوم وإن علم أنه يجده قبل فراغه كما في المجموع ، وفيه ولو كان رجوه فله الصوم وهل يستحب التأخير فيه قولان كالتييم ، فإن كان لا يجد هدياً لم يجز تأخير الصوم لأنه يتضيق كمن عدم الماء يصلي بالتييم ولا يجوز التأخير بخلاف جزاء الصيد يجوز تأخيره إذا غاب ما له لأنه يقبل التأخير اهـ . وبه يعلم أنه لو غاب ماله هنا وجب عليه الصوم فوراً ولا يجوز تأخيره إلى حضوره . وربما يتوهم بن قوله وهل يستحب التأخير وقوله لم يجز تأخير الصوم تناف ، ويجاب بحمل الأول على ما إذا اتسع وقت الصوم والثاني على ما إذا تضيق ، وبُرد لذلك تعليقه وقياسه على التيمم ، وسيأتي أنه لا يجب عليه الصوم إلا إذا أحرم وأنه لو وجد الدم بعد الشروع في الثلاثة أو السبعة سن له ذبحه ، ولو وجده قبل الشروع في الصوم أو أحرم موسراً ثم أعسر قبل الإتيان به فالأظهر أن الاعتبار بوقت الأداء دون الوجوب .

هذا إذا كان من أهل الحرم

ولا يجوز قبل التحلل بين الفقرة على الأصح . وأما الصوم فلا يجوز تقديمه على الإحرام بالحج . ولا يجوز صوم شيء من الثلاثة في يوم النحر ولا في أيام التشريق . ويستحب أن يصوم الثلاثة قبل يوم عرفة لأنه يستحب للحاج أن لا يصوم يوم عرفة ، وإنما يمكنه هذا إذا قدم

وحينئذ يقول المصنف لعجزه عن الثن في الحج بيان للأصل وإلا فلما نسب أن يقول لعجزه عن الثن وقت الأداء أى التأدية ، إذ ليس المراد الأداء المقابل للقضاء . والمراد بالمؤنة في قوله ومؤنة سفره مامرف التيمم فيما يظهر ، ويشترط الفضل عن دينه ولو مؤجلاً كما في التيمم والفقرة . وظاهر كلامه أنه يعتبر فضله عن مؤنة سفره وإن نوى الإقامة بمكة سنين ثم السفر بعدها وهو محتمل ، وعليه فهل يشترط فضاه أيضاً عن مؤنة مدة إقامته قبل السفر سيما إذا لم يكن كسواً أولاً لأن السفر محل حاجة وانقطاع فسومح ببقاء ما يحتاجه فيه بخلاف الحضر فإن المون تيسر فيه أكثر . وعلى الثاني فهل يترك له مؤنة يوم وليلة كالفقرة أولاً محل نظر وتأمل ، ويقرب الآن ترجيح الثاني ؛ وعليه فيقرب أيضاً اعتبار يوم وليسلة وهل المراد بغية ما له مطلق الغيبة أو إلى مسافة القصر نظير ما قالوه في قسم الصدقات فيه نظر ، والقياس غير بعيد ؛ وبالسفر السفر لوطئه أو أعم حتى لو أراد السفر لتجارة أو نحوها كان كذلك فيه نظر وظاهر كلامهم العموم ؛ فعليه يشترط أن يكون سفرأ جائزاً . وقوله لا بأكثر من ثمن المثل أى وإن قلت الزيادة كما في التيمم . وقوله في ذلك الموضع أى الزمان اللذين أراد الأداء فهما . (قوله فلا يجوز تقديمه على الإحرام بالحج) هو المذهب وما في شرح مسلم مما يخالفه شاذ بل قيل سهو .

(قوله ولا في أيام التشريق) هذا هو الجديد المعتمد والقديم جوازة واختاره في الروضة من جهة الدليل ، وعلى الجديد يخرج وقت الأداء بغروب شمس عرفة .

(قوله ويستحب أن يصوم الثلاثة قبل يوم عرفة إلخ) عبر بمثله في الروضة والمجموع ؛ وضعف فيه قول الحناطي يجب تقديم الإحرام بالحج على السابغ ليكنه صوم الثلاثة في الحج وتبعه على ذلك أكثر المتأخرين وهو ظاهر سواء أتحقق عدم الهدى أم لا خلافاً لمن توهم فرقا بينهما إذ لا يجب تحصيل سبب الوجوب ويجوز أن لا يبيح في هذا العام . فقول الأذرعى يجب لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ضعيف لأن الصوم قبل الإحرام لا يجب فليس هذا من قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به . وقولهم يجب صوم الثلاثة قبل يوم النحر إنما هو في حق من قدم إحرامه لزم يسعها وإلا صام ما يمكنه وصار الكل أو الباقي قضاء لا إثم

إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ عَلَى يَوْمِ السَّادِسِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ قَالَ أَصْحَابُنَا: وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ تَشَاءَ الَّذِي هُوَ مِنْ أَهْلِ الصَّوْمِ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ السَّادِسِ ، وَأَمَّا وَاجِدُ الْهَنْدِيِّ فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ . وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ هَذَا ، وَإِذَا فَاتَهُ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ بِالْحَجِّ لَزِمَهُ قَضَاؤُهُ .

فيه . وقد لا يتصور صوم الثلاثة في الحج كما في دم ميت مزدلفة ومنى والرمي وطواف الوداع . قال البازري فيجب صوم الثلاثة بعد أيام التشريق في الرمي والمبيت لأنه وقت الإمكان بعد الوجوب ، ومن علته يؤخذ وجوب صوم الثلاثة في طواف الوداع سواء أتركه من تلبس بنسك أم غيره عقب وصوله لحل يتقرر عليه فيه إيجاب الدم . لأنه حينئذ وقت الإمكان بعد الوجوب وأن هذا هو وقت أدائه ، وبه أفقى البلقيني فقال إن صومها في طواف الوداع يكون بعد وصوله لذلك محل فإن صامها كذلك وصفت بالأداء وإلا فبالقضاء ، قال وكذلك كل ما لا يمكن وقوع الثلاثة فيه في الحج فتصوم بالأداء حيث فعلت في الوقت المقدر من نظيره في الحج وبالقضاء حيث فعلت خارجه ، وجعل من ذلك ما لو ترك الإحرام من الميقات في العمرة فوق أداء الثلاثة في حقه قبل التحلل منها أو عقبه ، وفرق بينها وبين الحج حيث لم يجب الصوم فيها مثله بأن التحلل فيه لا يحصل إلا بعد نصف ليلة النحر ، فصوم الثلاثة فيه لا يطول به زمن لإحرامه لأنه لا يكون إلا قبل ذلك بخلافها ، فإن صوم الثلاثة لو وجب إيقاعه قبل تحللها لطال عليه زمن الإحرام بأمر لا يوجد نظيره في الحج فتعذر قياسها عليه . ومن علته يؤخذ أنه لو أحرم بالعمرة وبقى بينه وبين مكة ما يسهل الثلاثة وجب صومها ولا يجوز تأخيرها إلى التحلل لأن الصوم حينئذ لا يطول به زمن الإحرام وهو ظاهر ، وسيأتي قريباً بيان التفريق في هذا الصوم . وقوله لأنه يستحب للحاج أن لا يصوم يوم عرفة هو المعتمد ، فقوله في نسخة لأنه يكره للحاج صوم يوم عرفة ضعيف .

(قوله ويستحب للتمتع) أى والقارن ونحوهما ممن يمكنه إيقاع الثلاثة في الحج .

(قوله لزمه قضاؤها) أى فوراً إن فات بغير عذر وإلا فلا كما يجتهد الزركشي ، وكلامهم

في باب الصيام مصرح به . وظاهر أن السفر عذر في التأخير وإن وجب عليه الفور كرمضان بل أولى ، ويدل له قول الشيخين يجب صوم الثلاثة في الحج وإن كان مسافراً أى على من أحرم مع بقاء زمن يسعها لتعين إيقاعه في الحج بالنص ، وإن كان مسافراً فلا يكون السفر عذراً فيه بخلاف رمضان اهـ فافهم أن سبب كون السفر ليس عذراً هنا لتعين إيقاعها في الحج بالنص وذلك متفق في القضاء فكان السفر عذراً فيه ، أما السبعة فوقها موسع إلى آخر العمر فلا تصير بالتأخير قضاء ولا يآثم بتأخيرها خلافاً للماوردي .

وَأَمَّا السَّبْعَةُ فَوَقْتُ وَجُوبِهَا إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَلَوْ صَامَهَا فِي الطَّرِيقِ لَمْ يَصِحَّ عَلَى الْأَصَحِّ . وَإِذَا لَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ حَتَّى رَجَعَ لَزِمَهُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ بِفَطْرِ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ وَمَدَّةٍ إِمَّاكَ السَّيْرِ إِلَى أَهْلِهِ عَلَى الْعَادَةِ الْغَالِبَةِ ، هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ .

(قَوْلُهُ وَأَمَّا السَّبْعَةُ فَوَقْتُ وَجُوبِهَا إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ مَا فِي الرُّوْضَةِ وَالْمَجْمُوعِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا تَوَطَّنَ مَكَّةَ بَعْدَ فَرَاغِ حَجِّهِ صَامَ بِهَا وَإِلَّا امْتَنَعَ ؛ فَمَنْ عَمَرَ بِالْإِقَامَةِ كَالْإِسْنَوِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ مَرَادُهُ التَّوَطَّنَ وَإِلَّا فَمَا مَشَى عَلَيْهِ وَجْهٌ ضَعِيفٌ ؛ فَعَسَلِمَ أَنْ مَرَادَ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ إِلَى أَهْلِهِ الْوُصُولُ إِلَى وَطْنِهِ أَوْ إِلَى مَا عَزَمَ بَعْدَ الْحَجِّ عَلَى تَوَطُّنِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ أَهْلُهُ . وَمَحَلُّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ وَقْتِ وَجُوبِهَا إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فِيمَنْ طَافَ طَوَافَ الْإِقَاضَةِ وَإِلَّا امْتَنَعَ صِيَامَهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ . وَكَأَنَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ فَلَمْ يَتِمَّ فِيهِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ مِنْ رُجُوعِ الْوُطْنِ ، وَحِينَئِذٍ قِيلَ لِحُجَّتِ بِالطَّوَّافِ مَا إِذَا بَقِيَ عَلَيْهِ سَعْيٌ أَوْ حُلُقٌ . وَالْمَرَادُ بِالرُّجُوعِ لِلْوَطْنِ الْإِسْتِقْرَارُ فِيهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ كَيْجٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ يَحْصُلُ بِوُصُولِهِ لِأَوَّلِهِ الَّذِي يَنْقَطِعُ بِهِ سَفَرُهُ وَتَرْخِصُهُ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمَنْ عَزَمَ عَلَى الرُّجُوعِ إِلَى وَطْنِهِ صَوْمَ السَّبْعَةِ فِي طَرِيقِهِ وَلَا بِمَكَّةَ وَإِنْ مَضَتْ مَدَّةُ السَّيْرِ إِلَى وَطْنِهِ . وَمَنْ بَحَثَ الْجَوَازَ فِيهَا فَقَدْ وَهَمَ لِمُخَالَفَتِهِ لِصَرِيحِ كَلَامِهِمْ مِنْ غَيْرِ مُسْتَنَدٍ وَيُظْهِرُ فِيمَنْ لَا وَطْنَ لَهُ وَلَا عَزَمَ عَلَى تَوَطُّنِ مَحَلِّ لِإِدَامَتِهِ لِلْسَّيْرِ أَنَّهُ كَالْمَكِّيِّ فِي تَفْصِيلِهِ الْآتِي .

(قَوْلُهُ لَزِمَهُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ بِفَطْرِ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ إلخ) وَجْهٌ اعْتِبَارُ الْأَرْبَعَةِ حُرْمَةِ صَوْمِهَا أَمَّا النُّحْرُفَانِ فَاقْتَضَا وَأَمَّا أَيَّامُ التَّشْرِيقِ فَعَلَى الْجَدِيدِ . وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِيمَنْ يَتَصَوَّرُ مِنْهُ صَوْمَ الثَّلَاثَةِ فِي الْحَجِّ كَالْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ وَمَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ إِذْ دَمَهُ إِنَّمَا يَفْعَلُ فِي حُجَّةِ الْقَضَاءِ وَمَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ مَرِيداً لِحَجِّ فَهْوَ لاءِ الْأَرْبَعَةِ إِنْ أَحْرَمُوا لَزِمَ أَنْ يَسْعَ الثَّلَاثَةَ قَبْلَ يَوْمِ النُّحْرِ وَصَامُوا بِهَا فَظَاهِرٌ وَإِنْ أَخْرَوْا صَوْمَهَا حَتَّى رَجَعُوا لَزِمَهُمُ التَّفْرِيقُ بِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ . أَمَّا مَنْ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ صَوْمَ الثَّلَاثَةِ إِلَّا بَعْدَ الْحَجِّ أَوْ قَبْلَهُ كَمَا مَرَّ فِيمَنْ تَرَكَ الْمِيبَةَ وَالرَّمْيَ وَطَوَّافِ الْوُدَاعِ وَالْمِيقَاتِ فِي الْعِمْرَةِ فَإِذَا خَرَّ الثَّلَاثَةَ إِلَى وَطْنِهِ فَإِنْ كَانَ مَكِّيًّا لَزِمَهُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّبْعَةِ بِأَقْلٍ مُمْكِنٍ وَهُوَ يَوْمٌ فَقَطْ إِذْ لَا سَبْرَ مِنْهُ حَتَّى تَعْتَبَرُ مَدَّتُهُ وَصَوْمُهُ لَمْ يَجِبْ قَبْلَ يَوْمِ النُّحْرِ أَضَالَةٌ حَتَّى يَتَعَبَّرَ الْأَرْبَعَةَ وَإِنْ كَانَ آفَاقِيًّا فَرُقَ بِقَدْرِ مَدَّةِ السَّيْرِ فَقَطْ . هَذَا حَاصِلُ مَا أَقْنَى بِهِ الْبَلْقَيْنِيُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَغُفِّلَ عَنْهُ أَوْ لَمْ يَفْهَمْهُ فَبَحَثَ أَنَّ الْمَكِّيَّ فِي الْحَالِ الْأَخِيرِ لَا يُفَرِّقُ بِشَيْءٍ وَنَقَلَ عَنْهُ فِي الْحَالِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ يُفَرِّقُ بِيَوْمٍ . وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْمَكِّيَّ التَّارِكَ لَطَوَّافِ الْوُدَاعِ حَكَمَهُ حَكَمُ الْآفَاقِيِّ لِأَنَّهُ فِيهِ مَدَّةُ سَيْرٍ لَمَّا قَدِمَهُ مِنْ أَنَّ الدَّمَ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِي تَرْكِهِ لَهُ بِوُصُولِهِ لِمَحَلِّ يَتَقَرَّرُ فِيهِ فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى اعْتِبَارِ الْيَوْمِ فِي حَقِّهِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اعْتَبِرَ فِي حَقِّ الْمَكِّيِّ فِي غَيْرِ ذَلِكَ لِضَرُورَةِ التَّفْرِيقِ وَلَا يُمْكِنُ بِأَقْلٍ مِنْ يَوْمٍ وَهَذَا إِمَّاكَ التَّفْرِيقِ حَاصِلٌ بِاعْتِبَارِ مَدَّةِ سَيْرِهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَحَلِّ إِلَى وَطْنِهِ

وهو مكة . وبما ذكر يعلم أن قول بعضهم لا يجب على من ذكر تفريق إذا أخر إلى وطنه كمن فاتته الثلاثة بعذر ليس في محله وكذا ما نظر به بل إذا فاتته بعذر لزمه التفريق أيضاً كما هو ظاهر من كلامهم ويدل له قول الأذرعى وإنما وجب التفريق هنا دون الصلوات لأنها تعلقت بالوقت وقد فات وهذا تعلق بالفعل وهو الحج انتهى . وغاية ما يفارق فيه المعلوم غيره عدم الإثم وإن اشتركا في أن كلاهما قضاء كما اقتضاء إطلاق قولهم يخرج وقت الأداء بغروب شمس يوم عرفة ويخرج بقول إصالة ما قد يتفق من تحلل المكي من عمرته التي ترك الإحرام بها من ميقاتها وفراغه من صوم الثلاثة في تاسع الحجة فهذا وإن لزمه التفريق بالأيام الأربعة إلا أنها ليست متأصلة بل لمروض فراغ عمرته قبيلها فلم يعتبر في جنس المتمتع المكي بل اكتفى في تفريقه بيوم لأنه أقل ما يمكن وإنما لم تجز له الموالاة لأن التفريق في المقيس عليه مقصود فلم يجز إلغاؤه في المقيس وحيث صام الثلاثة في حال سفره اعتد به ووجب مراعاة حصّة المدة التي يجب التفريق بها بين صومه المذكور وبين السبعة . ثم قول المصنف بفطر أربعة أيام ومدة إمكان السير ليس المراد تعاطى مفطر بل عدم صومه في تلك المدة بنية نحو المتمتع كما قاله في فطر يوم الشك والعيد خلافاً لمن قال ثم يجب تعاطى مفطر ولو صام عشرة ولاء بنية المتمتع حسب له ثلاثة وبطل الباقي إلا أن يكون جاهلاً فيقع له نفلاً كما قاله فيمن أحرم بالصلاة قبل وقتها جاهلاً به .

(تنبيه) قال بعضهم من أقام بمكة فرق بين الثلاثة والسبعة بمدة السير المعتاد إلى وطنه انتهى . وهو سهو لأنه إن أراد مجرد الإقامة من غير توطن لم يجز الصوم بها على الأصح أو التوطن لم تعتبر مدة سيره إلى وطنه إذ لا وطن له غير مكة حينئذ . نعم يحتمل أن يريد بمدة السير لوطنه يوماً قدر سيره من متى إلى مكة مع جسر المنكسر فيلزمه التفريق به وإن وجب الصوم بعد الحج وإلا فباربعة . وقال أيضاً قال البلقيني يفرق المكي بأقل ما يمكن التفريق به وهو يوم والقياس بأربعة انتهى . وليس كما أطلق تقيلاً ولا بحثاً لما علمت من التفصيل السابق من أنه إن وجب قبل الحج فأربعة وإلا فيوم .

(تنمّة) لو أخر التحلل عن أيام التشريق فصامها صارت قضاء وإن صدق أن صومه وقع في الحج لأن تأخيره نادر فلا يكون مراداً من الآية ؛ ولا يسقط هدى عن متمتع موسم بموته ولو قبل فراغ الحج كسائر الديون المستقرة ؛ وكذا صوم تمكن منه المعسر قبل موته فيصام عنه على القديم المعتمد أو يطعم عنه لكل يوم مد ، فإن تمكن من بعض العشرة فبقسطه ويحصل التمكن من صوم الثلاثة بأن يحرم بالحج ليلة السابع سلباً من مرض ونحوه لامن سفر لما روى الشيخين خلافاً للإمام ومن تبعه ، ومن ثم قال في المحبوع إن ما قاله ضعيف ، وأما

وَيُسْتَحَبُّ التَّبَاعُ فِي صَوْمِ الثَّلَاثَةِ وَكَذَا فِي صَوْمِ السَّبْعَةِ وَلَا يَجِبُ . فَإِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ
فَشَرَعَ فِي صَوْمِ الثَّلَاثَةِ أَوْ السَّبْعَةِ ثُمَّ وَجَدَهُ لَمْ يَلْزَمُهُ الْهَدْيُ بَلْ يَسْتَمِرُّ فِي الصَّوْمِ ،
لَكِنْ يُسْتَحَبُّ الرُّجُوعُ إِلَى الْهَدْيِ .

(النوع الثاني) تَرْكُ غَيْرِ مَأْذُونٍ فِيهِ ، وَهُوَ تَرْكُ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ ،
أَوِ الرَّئْيِ ، أَوِ الْجَمْعِ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ بِعَرَفَةٍ ، أَوِ اللَّيْلِ بِمُرْدَلَفَةٍ أَوْ بَعْنَى ، أَوْ
طَوَافِ الْوُدَاعِ ، فَالْأَوَّلَانِ مِنْ هَذِهِ السُّنَنِ مُتَّفَقٌ عَلَى وَجْهِمَا ، وَالْأُخْرَى
مُخْتَلَفٌ فِي وَجْهِهَا كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ ، فَمَنْ تَرَكَ وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ لَزِمَهُ دَمٌ شَاةٍ
فَصَاعِدًا ، فَإِنْ عَجَزَ فَلَا صَحَّ أَنَّهُ كَالْمُتَمَتِّعِ فَيَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ
إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ . وَقِيلَ إِذَا عَجَزَ قُوَّتِ الشَّاةُ دَرَاهِمَ وَاشْتَرَى بِهَا طَسَامًا
وَتَصَدَّقَ بِهِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الطَّعَامِ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا .

السبعة فلا يتمكن من صومها قبل الرجوع إلى الوطن مع مدة التفريق إن وجب ويؤى بهذا
الصوم نحو التمتع أو القران قاله في المجموع ، وظاهره وجوب التعيين وبه صرح المتولي
وتبعه القمولى لكن قال القفال لو كان عليه صوم نذر من جهات مختلفة أو كفارات لم يجب
تعيين نوعه لأنه كله جنس واحد ، وقياسه هنا أنه تجزئه نية الصوم الواجب وهو ظاهر ، ويدل
له قولهم تجب في الكفارات النية لا التعيين ، فكلام المجموع محمول على الأولوية وقد مر فيمن
ترك حصة أو ليلة حكم ما لو لزم مستأخرين صوم تمتع .

(قوله ويستحب التتابع في صوم الثلاثة) أى إن أحرم قبل السادس وإلا تعين التتابع لضيق
الوقت لا لنفس التتابع . (قوله أو الجمع بين الليل والنهار بعرفة) تقدم أنه مستحب لا واجب
فيكون دمه كذلك كما مر .

(قوله فإن عجز فالأصح أنه كالمتمتع فَيَصُومُ ثَلَاثَةَ فِي الْحَجِّ إِلَى آخِرِهِ) مَا ذَكَرَهُ فِي
صَوْمِ الثَّلَاثَةِ فِي الْحَجِّ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا فِي تَرْكِ الْمِيقَاتِ فِي الْحَجِّ بخلاف ما عدها لما علمته قريباً ثم
جعلها كالمتمتع هو المصحح أيضاً في المجموع وغيره كالشرحين ، فما في المنهاج كأصله تبعاً لبعض
من أنه دم ترتب وتعديل ضعيف . ولو نذر الحج ماشياً فركب ولو لعذر لزمه دم قال في الأروضة
هو شاة ولم يذكر له بدلاً . وحكى الماوردى في بدله وجهين أحدهما كدم التمتع والآخر كدم

(النوع الثالث) تَرَكَ طَوَافِ الإِفَاضَةِ أَوْ السَّعْيِ أَوْ الْحَلْقِ ، وَهَذِهِ لَا مَدْخَلَ لِلْجُبُرَانِ فِيهَا وَلَا تَفُوتُ مَا دَامَ حَيًّا ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ هَذَا فِي آخِرِ الْبَابِ الثَّالثِ .

(الضرب الثاني) تَرَكَ مَا يَفُوتُ بِهِ الْحَجُّ وَهُوَ الْوُقُوفُ بِرَقَّةً ، فَمِنْ قَاتِهِ الْوُقُوفُ لَزِمَهُ دَمٌ كَدَّمَ التَّمَتُّعُ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ السَّابِقَةِ ، وَيَلْزِمُهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ وَهُوَ الطَّوَافُ وَالسَّعْيُ وَالْحَلْقُ ، وَلَا يُغَسِّبُ ذَلِكَ عُمْرَةً ، وَعَلَيْهِ قَضَاءُ الْحَجِّ سَوَاءً كَانَ إِحْرَامُهُ بِحَجٍّ وَاجِبٍ أَوْ تَطَوُّعٍ ، وَيَجِبُ الْقَضَاءُ

الْحَلْقُ ، وَالْأَوَّلُ لِأَنَّهُ الْأَقْرَبُ إِلَى تَرْكِ الْمَأْمُورِ كَالْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ وَنَحْوِهِ . أَوْ الْحَجُّ رَاكِبًا فَشَى ، قَالَ فِي الرُّوْضَةِ وَإِنْ قَلْنَا الرُّكُوبَ أَفْضَلُ فَلَزِمَهُ الْوَفَاءُ وَإِلَّا لَزِمَهُ دَمٌ ، وَقَالَ الْبَغَوِيُّ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ لَعْدُولُهُ إِلَى الْأَشَقِّ ، وَعَلَى الْأَوَّلِ فَحْكُهُ مَا مَرَّ فِي عَكْسِهِ فَمِمَّا يَظْهَرُ : أَوْ حَافِيًا فَلَيْسَ فَلَاشَيْءَ عَلَيْهِ . نَعَمْ الْخَفَاءُ فِي دُخُولِ مَكَّةَ أَوْ الْحَرَمِ سَنَةً فَإِذَا نَذَرَهُ ثُمَّ انْتَعَلَ فَالْقِيَاسُ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ دَمٌ لِلذَلِكَ وَيُقَاسُ بِهِ كُلُّ سَنَةٍ مِنْ سَنَنِ النَّسْكِ إِذَا نَذَرَهَا .

(قَوْلُهُ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ السَّابِقَةِ) سَيَأْتِي لَهُ أَنْ وَقْتَهُ لَا يَدْخُلُ إِلَّا بِإِحْرَامِهِ بِحُجَّةِ الْقَضَاءِ . (قَوْلُهُ وَيَلْزِمُهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ) أَيْ اتِّفَاقًا . قَالَ السَّبْكِى إِلَّا رَوَايَةً عَنْ مَالِكٍ : فَلَوْ أَرَادَ الْبَقَاءُ عَلَى إِحْرَامِهِ أَثَمَ وَإِنْ أَوْهَمَ قَوْلُ الرَّافِعِيِّ فَلَهُ التَّحَلُّلُ خِلَافَهُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّحَلُّلُ فَوْرًا كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنِ النَّصِّ : وَمَرَّ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ فِي حَجٍّ صَحِيحٍ : وَمَنْ خَالَفَ وَبَقِيَ مُحْرَمًا إِلَى قَابِلٍ فَحُجَّ بِذَلِكَ الْإِحْرَامِ لَمْ يَجْزِهِ كَمَا حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنِ الشَّافِعِيِّ ، وَمَا ذَكَرَهُ فِي السَّعْيِ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ وَإِلَّا لَمْ يَعُدْهُ كَمَا قَالَهُ الشَّيْخَانُ خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ : وَيَحْصُلُ تَحْلُهُ الْأَوَّلُ هُنَا بِوَاحِدٍ مِنَ الْحَلْقِ وَالطَّوَافِ الْمَتَّبِعِ بِالسَّعْيِ إِنْ تَأَخَّرَ : لِأَنَّهُ لَمَّا فَاتَهُ الْوُقُوفُ سَقَطَ عَنْهُ حُكْمُ الرِّمَى . وَظَاهِرُ هَذَا الْمَذْكُورِ فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ بَلْ صَرِيحُهُ أَنْ لَهُ تَقْدِيمَ أَيْ وَاحِدٍ شَاءَ مِنَ الْحَلْقِ وَالطَّوَافِ وَهُوَ مَتَّبِعُهُ ، وَلَا يَنَافِيهِ قَوْلُهُمْ بِتَحَلُّلِ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ لِأَنَّ الْمُرَادَ عَمَلَهَا صَوْرَةً لِحَاكِمًا وَإِلَّا لَمْ يَتَعَلَّ تَحْلُهُ الْأَوَّلُ بِوَاحِدٍ مِنَ الطَّوَافِ وَالْحَلْقِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ تَحْلُلَانِ .

(قَوْلُهُ وَلَا يُغَسِّبُ ذَلِكَ عُمْرَةٌ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَدُّ أَنْ يَتَوَيَّ بِهَا التَّحَلُّلَ كَالْحَصْرِ وَهَكَذَا (قَوْلُهُ سَوَاءً كَانَ إِحْرَامُهُ بِحَجٍّ وَاجِبٍ أَوْ تَطَوُّعٍ) فِيهِ تَجُوزُ بِالنِّسْبَةِ لِلوَاجِبِ بَيْنَهُ بِقَوْلِهِ فِي الرُّوْضَةِ ثُمَّ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ إِنْ كَانَ حُجَّةً فَرَضًا فَهُوَ بَاقٍ فِي ذِمَّتِهِ كَمَا كَانَ وَإِنْ كَانَ تَضَوُّعًا لَزِمَهُ قَضَاؤُهُ كَمَا لَوْ أَفْسَدَهُ ، وَفِي وَجُوبِ الْقُورِ فِي الْقَضَاءِ الْخِلَافُ فِي الْإِفْسَادِ أَهْدَفَ فَافْهَمْ أَنْ مَا بَاقٍ بِهِ مِنْ حَجِّ الْفُرْضِ

على الفور في السنة المستقبلية على الأصح ، فلا يجوز تأخيرها عنها بغير عذر ،
وسواء في هذا كله كان الفوت بذر كالنوم والنسيان والضلال عن الطريق وغير
ذلك ، أو كان بلا عذر ، لكن يختلفان في الإثم ، فلا إثم على العذور وإثم
غيره ، والله أعلم .

(فصل) وأما ارتكاب المعظور ، فمن خلق الشعر ، أو قلّم الأظفار ، أو

لا يكون قضاء وأنه إذا لم يكن الفرض عند تلبسه به فوراً يبقى على التراخي كما كان من
قبل ، وأنه يجب عليه قضاء التطوع فوراً وهو ظاهر . ونقل عن النص واستشكله السبكي
بقول الروضة أيضاً في الإفساد مع أن المقصود في البابين واحد يجب على مفسد الحج القضاء
بالإتفاق سواء كان الحج فرضاً أم تطوعاً ويقع القضاء عن المفسد ، ثم قال السبكي والقضاء
في التطوع واجب هنا كالإفساد ففي الفرض أولى . وفائدة إلحاقه به الفور والإتيان به على
الوجه الثالث والاستقرار وإن لم تتقدم استطاعة ، وأما إيجاب حجة أخرى فلا انتهى ، وفيه
نظر ، بل الراجح ما في الروضة هنا من بقاء الفرض على حاله ووجوب قضاء التطوع فوراً
والفرق اختلاف مأخذ البابين لأن شرط الإفساد ثم عدم العذر وهنا يحصل الفوت ولو مع
العذر ولأن التعدى ثم أفيح . ولأجل ذلك لزمته بدنة وبطل إحرامه بخلافه هنا فلا يقاس
أحدهما على الآخر لتباينهما في كثير من الأحكام ، فلا يقال المقصد في البابين واحد وإنما
وجب الفور هنا في التطوع لأنه أوجب على نفسه بالشروع فيه فتضيق عليه بخلاف الفرض
فإنه واجب قبل شروعه فلم يغير الشروع حكمه فبقى على حاله . وكلامه في المجموع صريح في
ترجيح ما في الروضة هنا حيث نقل عن الشافعي والأصحاب أن من فاته الحج وتحلل بلزمه
القضاء ثم نقل عبارة الروضة السابقة عن آخرين وقال إنها توافق كلام أولئك في الحكم .
فبين أن مراد من عبر بلزوم القضاء في الفرض بقاؤه كما كان من تراخ أو تضيق فافهم ذلك ،
ولا تغتر بخلافه ومر في محرمات الإحرام أن عمرة القارن تفوت بفوات حجه مع ما يتعلق به
ومنه أن على القارن ثلاثة دماء للقران وللنفوات وثالث في القضاء ، ومر في وجوه الإحرام أن
السبكي وغيره قائلون بتداخل دمي التمتع والقران إذا اجتماعا لتجانسهما فقياسه هنا ذلك
ولكنه ضعيف .

(قوله فمن خلق الشعر إلخ) تكلل القديع لإزالة ثلاث شعرات أو أظفار فأكثر أو جزء
من ثلاثة مع اتحاد الزمان والمكان وفي شعرة أو ظفر أو بعض كل وإن قل على المعتمد في

كَيْسَ ، أَوْ تَلَبَّ ، أَوْ سَقَرَ الرَّأْسَ ، أَوْ دَمَنَ الرَّأْسَ أَوْ اللَّحْيَةَ ، أَوْ بَاثَرَ فِيهَا دُونَ
الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ زَمَهُ أَنْ يَذْبَحَ شَاةً أَوْ يُطْلِمَ يَشَةً مَا كُنَّ كُلُّ مَسْكِينٍ نَصْفَ صَاحِبِهِ أَوْ
بِصَوْمٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ . وَأَمَّا الْجَمَاعُ فَيَجِبُ فِيهِ بَدَنَةٌ فَإِنْ لَمْ
يَجِدْ فَبِتَرَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَتَبَعٌ مِنَ التَّنَمُّ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَوَّمتَ الْبَدَنَةَ دَرَاهِمَ وَالْمَدْرَاهِمَ طَلَامَا
وَقَصَدَتْ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ يَوْمًا .

وَأَمَّا الصَّيْدُ الْحَرَامُ بِالْإِحْرَامِ أَوْ الْحَرَمِ ، فَيَجِبُ فِيهِ لَهُ يَتْلُو مِنْ التَّنَمُّ مِثْلُهُ

الظفر عند الشيخين مد ، وفي اثنين من كل منهما مدان ، ومرتفك ميتة لبلة تقيد جماعة لذلك
بما إذا اختار الدم فإن اختار الصوم فصوم يوم أو يومين أو الإطعام فصاع أو صاعان وإن غيرهم
ردوه واعتمدوا لإطلاق الشيخين وغيرهما ، واستشكل الأول بأن المد بعض الصاع ولا يغير
الشخص بين الشيء وبعضه ، وأجيب بمنع ذلك فإن المسافر مخير بين القصر والإتمام ولو
أخذ من شعرة ثلاثة أجزاء فإن تقطع الزمان فتلاثة أمداد كما لو أزال ثلاثاً في ثلاثة أزمان
وإلا فمد ، ونوشق الشعرة نصفين بلا إزالة فلا شيء كما اقتضاه تعبيرهم بالإزالة وهو ظاهر .
ومر وجوب القدية الكاملة بستر بعض الرأس ودهن بعض الشعر وهو يشمل الشعرة الواحدة
بل وبعضها ورجحه جمع متأخرون ، وعليه يفارق الخلق بلاناطته باسم الجمع . وقد علمت
مما مر أن هذا الدم يجب في ثمانية أشياء ذكر المصنف منها سبعة بتغيير اللبس وستر الرأس
وسنة باتحادهما وهو الأول لاتحاد دمهما إن اتحد الزمان ويزاد عليه الوطء بين التحليل وبعد
الرطبة المفسدة ولو قبلهما وتكرر القدية بتكرره .

(قوله وأما الجماع إلخ) مر فيه أبحاث وتقييدات فراجعها . واعلم أن تقويم البدنة يكون
بالنقد الغالب ، وتعتبر القيمة بسعر مكة في غالب أحوالها كذا نقله ابن الرفعة عن النص
والقاضي أبو الطيب والقاضي حسين ، وخالفه السبكي والإسنوي وابن التقيب فقالوا تعتبر بسعر
مكة حال الرجوب اهـ . ولو قيل يعتبر حال الأداء قياساً على ما مر في نحو دم التمتع وعلى
ما يأتي من قيمة المثل في جزاء الصيد لكان أوجه من المقالتين والقياس منهما الثانية ، والمعتبر
الطعام المخزى في الفطرة ، ولو قدر على بعضه فقط أخرجه وصام عما عجز عنه ، ولو انكسر
بعض الأمداد صام مكانه يوماً .

(قوله فيجب فيها له مثل من التمن مثله) أي خلقة وصورة تقريباً لا تحقيقاً ، وإلا
فأبى التعامة من البدنة ، وعلم من ذلك أنه يجب في نحر التعامة الحامل بدنة حامل إذ الماتلة

من النعم ، فيجب في النعمة بدنة ، وفي حمار الوحش وبقره بقرة ، وفي الضبع كبش ، وفي الغزال عنز ، وفي الأرنب عتاق ، وفي الضب جدى ، وفي الربوع جفرة . وما سوى هذا المذكور إن كان فيه حكم

لا تتحقق إلا بذلك لكن لا يذبحها لردائها بل يقومها بدراهم ويشترى بها طعاماً يتصدق به أو يصوم عن كل مد يوماً . ولو ضرب صيداً فألقى جينياً ميتاً ضمن نقص الأم فقط أو حياً ثم ماتا ضمن كلاهما وحده أو الولد ضمنه وحده ونقص الأم فتجب حصّة النقص من المثل كعشرة ويتخير بين إخراجها والإطعام والصوم ولو جرح مثلياً لزمه الجزاء بنسبة ما نقص من قيمته فلو نقص عشر قيمته أخرج عشر شاة مثلاً لحماً أو اشترى بقيمة عشرها طعاماً ويتصدق به أو صام عن كل مد من ذلك يوماً أو غير مثلي لزمه ما نقص من قيمته فيشترى به أيضاً طعاماً ويتصدق به أو يصوم عن كل مد يوماً ولو أزمته لزمه جزاء كامل وإن اندمل جرحه ثم إن قتله محرم لزمه أيضاً جزاؤه زمناً وكذا لو قتله المزمّن بعد الاندمال فيلزمه جزاء آخر ولو جرحه فغاب وشك هل مات بمجرحته لزمه ما نقص بالجرح فقط ولو أبطل امتناعي النعمة وهما العدو والجناح لزمه جزاء واحد أو أحدهما لزمه ما نقص .

(قوله وفي الضبع كبش) المشهور أن الضبع اسم للأثني ويقال للذكر ضبعان بكسر فسكون . وقال جمع من اللغويين إنه يطلق عليهما ومن ثمة صح في خبر تأنيهاً وفي آخر تذكيراً ولا اعتراض على المصنف لأنه صحح جواز فداء الأثني بالذكر وإن كان الذكر أولى للخروج من الخلاف ، ويدل لذلك ما صح من أنه عليه السلام سئل عن الضبع فقال هي صيد وجعل فيها كبشاً إذا أصابها المحرم إذ هو ظاهر في أن الضبع أثني مع جملة فيها كبشاً .

(قوله وفي الغزال عنز) عبره الشافعي رضي الله عنه في عدة مواضع من الأم وأطبق عليه جمهور الأصحاب ونقلوه عن قضاء الصحابة . قال الأذرعى ومراد الشافعي بالغزال أخذاً من كلامهم الظنية الكبيرة أى لأن الغزال صغير الظباء ما لم يطلع قرناه ثم الأثني ظنية والذكر ظني والعنز الأثني التي لها سنة والكبير لا يجزئ عن الصغير وعكسه فاحتجج إلى حمل كلامهم على أن مرادهم بالغزال الظبي تسمية له باعتبار ما كان . وقول بعض المتأخرين إن إيجاب عنز في الظبي غلط هو الغلط لما صححه المصنف من جواز فداء الذكر بالأثني وعكسه ويدل له الحديث السابق وكلام الشافعي والأصحاب إذ الغزال في عبارتهم يشمل الذكر والأثني وقد أوجبوا فيه عنزاً . وقول الجرجاني يضمن الظبي بكبش قال الصيمري شاذ والإمام وهم .

(قوله وفي الأرنب عتاق وفي الضب جدى وفي الربوع جفرة) فسر في الروضة العتاق بأننى المزمّن حين تولد حتى ترعى وذلك مقدر بأربعة أشهر لكن في المجموع وغيره عن أهل

عَدَلَيْنِ مِنَ السَّلَفِ عَلَيْنَا بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَجَعْنَا فِيهِ إِلَى قَوْلِ عَدَلَيْنِ عَارَفَيْنِ .
فَإِنْ كَانَ قَاتِلَ الصَّيِّدِ أَحَدُ الْعَدَلَيْنِ وَقَدْ قَتَلَهُ خَطَأً أَوْ مُضْطَرّاً جَازَ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَإِنْ
كَانَ قَتَلَهُ عُدُوَانًا لَمْ يَجُزْ لِأَنَّهُ يَفْسُقُ فَلَا يُقْبَلُ حُكْمُهُ .

اللغة إطلاق ذلك عليها ما لم تستكمل سنة ، والظاهر أنه لا منافاة بينهما لأن ما قاله الشيخان بيان لأقل ما يجزىء عن الأرنب وإن أوهمت العبارة عند عدم تأملها خلافه . والجفرة بأننى المرز تفصل عن أمها فتأخذ في الرعى وذلك بعد أربعة أشهر ، والذكر جفر سمي بذلك لأنه جفر جنباه أى عظما . ثم قال يجب أن يراد بالجفرة هنا ما دون العناق فإن الأرنب خير من الربوع وهو ظاهر بناء على ما فسر به في الروضة العناق والجفرة إذ مقتضاه على ما قررته إذا تأملته اتحادهما فمن اعترضه بأنه يقتضى أن الواجب في الربوع غير جفرة لأنها بمقتضى التفسير المذكور أى في الروضة إنما تكون بعد سن العناق وذلك يخالف الدليل والمنقول فقد غفل عما ذكرته . وقول ابن عجيل يجب في الربوع الصغير القيمة مردود بما يأتى من أنه يجب في الصغير صغير فيجب هنا جدى على حسب جسمه .

(قوله عدلين عارفين) أى فقيهين بباب الشبه كما اقتضاه ظاهر كلامه في الروضة وصوبه الإنسانى . فقول المجموع يستحب الفقه محمول على الفقه الزائد على ذلك . وقول الزركشى يحتمل أن لا يعتبر فقه أصلاً لأن المثل الصورى يدركه كل أحد بالمشاهدة يرد بأن أكابر العلماء والصحابة وقع بينهم الاختلاف في المائلة وما المراد بها فكيف بغيرهم . وظاهر كلام المنصف أن المراد بالعدل هنا عدل الشهادة فلا يكفى عبد وامرأة وخشى وهو ظاهر وبه صرح الإنسانى والزركشى . ولو حكم عدلان يمثل وآخران بأنه لا مثل له كان مثلياً كما سيذكره أو يمثل آخر تختبر ولا يلزمه الأخذ بقول الأعلام والأكثر والأعدل . ولا يعتبر بأقرب الحيوان شهاً به كما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما لكن لا يبعد أن يأتى هنا ما مر في اختلاف مجتهدين في القبله على مقلد . فإن قلت يشكك على ذلك ما قالوه في الأطمعة من أن ما لا نص فيه إذا استطابه البعض واستخيه الأكثر اتبع الأكثر وأنه يعتبر بأقرب الحيوان شهاً به ، قلت يفرق بأن الاستطابة والاستخبات يرجع فيهما إلى الطباع السليمة فرجع فيهما بالكثرة لأنها ثمة تغلب على الظن أحد الجانبين ، وكذلك قرب الشبه بما فيه نص يغلب على الظن أنه مثله حلاً وحرمة بخلاف ما هنا ، فإن دقيق الشبه أمر غير منضبط إذ ليس مناطاً لشيء يرجع إليه عند التمهيز فلم يكن نحو الكثرة وقرب الشبه مرجحاً فيه . ولو حكم صحابى بحكم ولم يخالفه غيره من الصحابة كان كحكم جميعهم والمعتبر المثل الصورى تقريباً وإن اختلفا في القيمة .

(قوله لأنه يفسق) صريح في أن ذلك من الكبار وهو ظاهر لشمول ما أحدها به الأصحاب

وَأَمَّا الطَّيُورُ فَالْحَتَامُ وَكُلُّ مَا عَبَّ فِي الْمَاءِ وَهُوَ أَنْ يَشْرَبَهُ مَعَ بَلَا جَرَعٍ يَجِبُ فِيهِ شَاةٌ ، وَمَا كَانَ أَكْبَرَ مِنَ الْحَمَةِ أَوْ مِثْلَهَا فَالصَّحِيحُ أَنْ لَا حَكْمَ .

أَوْ إِمَامَ الْحَرَمَيْنِ لَهُ لُورُودُ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ عَلَى ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ وَلَأنَّهُ يُؤْذَنُ بِقَلَّةِ أَكْثَرِ مَرْتَبَةِ بِالذِّينِ أَوْ رَقَّةِ الدِّبَانَةِ إِذْ هُوَ إِتْلَافُ حَيَوَانَ مُحْتَرَمٍ بِلَا ضَرُورَةٍ وَلَا فَائِدَةٍ . فَقَوْلُ الْقَوْنَوِيِّ الظَّاهِرُ أَنَّهُ صَغِيرَةٌ فِيهِ نَظَرٌ ، وَكَذَا قَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ تَعْبِيرُ الرَّافِعِيِّ بِكَوْنِهِ يُؤْدِي إِلَى الْفَسْقِ أَنْتَهَى وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْجَمَاعَ فِي الْحِجِّ كَذَلِكَ كَالْجَمَاعِ فِي الْحَيْضِ وَإِنْ كَفَرَ بِاسْتِحْلَالِ الْجَمَاعِ فِي الْحَيْضِ فَقَطْ لِأنَّهُ بِمَعْنَى آخَرٍ ، فَإِنْ سَازَرَ عِمْرَاتِ الْإِحْرَامِ صَغَائِرَ لَأَنَّهُمَا لَمْ تَدْخُلْ تَحْتَ حُدُومِ اللَّكْبَائِرِ . فَقَوْلُهُ فَلَا يَقْبَلُ حَكْمَهُ أَيْ لِنَفْسِهِ وَلَا لِغَيْرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

(قَوْلُهُ وَكُلُّ مَا عَبَّ الْمَاءَ) عَطَفَ عَامٌ عَلَى خَاصٍّ لِأنَّهُ يَشْمَلُ الْبِهْمَ وَالْقَمَرِيَّ وَالذَّبْيِيَّ وَالْفَاخِتَةَ وَالْقَطَا وَإِنْ نَارَعَ فِيهِ الطَّبْرِيَّ وَنَحْوَهَا مِنْ كُلِّ مَطْوُوقٍ . وَقَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ وَغَيْرِهِ إِنْ الْحِمَامُ هُوَ مَا لَا يَأْلَفُ الْبُيُوتَ وَهُوَ الْوَحْشِيُّ وَالْبِهْمُ مَا يَأْلَفُهَا وَهُوَ الْأَهْلِيُّ اصْطِلَاحٌ لَمْ يَأْتِ فِيهِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجُوبُ الشَّاةِ فِي الْحِمَامِ الَّذِي يَأْلَفُ الْبُيُوتَ وَلَا يَطِيرُ ، فَقَدْ يَسْتَشْكَلُ أَنَّ الدِّجَاجَ الْبَلْدِيَّ لِأَنَّهُ فِيهِ كَمَا مَرَّ إِلَّا أَنَّ مَجَابَّ أَنَّ جِنْسَ الْحِمَامِ وَحْشِيٌّ بِخِلَافِ جِنْسِ الدِّجَاجِ الْبَلْدِيِّ وَلَا يَنْفَايِهِ مَا مَرَّ فِي الدِّجَاجِ الْحَبَشِيِّ لِأنَّهُ جِنْسٌ آخَرُ الْأَصْلِ فِيهِ التَّوَحُّشُ كَمَا قَدَّمْتُهُ . وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ كَثِيرُهُ عَبٌّ وَهَلْ لَمَّا قَالَهُ فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا مِنْ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهِمَا فَإِنَّهُمَا مُتَلَاذِمَانِ ، وَلِهَذَا اقْتَصَرَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْعَبِّ أَنْتَهَى . وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ جَمْعٌ بَيْنَهُمَا فِي الْبُويَطِيِّ وَالْمُخْتَصَرِ وَأَنَّ قَوْلَهُ فَإِنَّهُمَا مُتَلَاذِمَانِ مَمْنُوعٌ بِلِ الْعَبِّ أَعْمَ مُطْلَقاً فَيَنْبَغِي لَزُومُ لَا تَلَاذِمُ إِذْ بَعْضُ الْعَصَافِيرِ تَعْبُ وَلَا تَهْلِكُ كَمَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنْ بَعْضِ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ ،

(قَوْلُهُ شَاةٌ) أَيْ مِنْ ضُأَنٍ أَوْ مَعَزٍ لِحَكْمِ الصَّحَابَةِ وَمُسْتَدَنَّهُ تَوْقِيفُ بُلْغَمٍ وَإِلَّا فَالْقَبَاسُ إِيْجَابُ الْقِيَمَةِ وَالْقَوْلُ أَنَّ مُسْتَدَنَّهُ الشَّابَّ بَيْنَهُمَا وَهُوَ إِنْ لَفَّ الْبُيُوتَ إِنَّمَا يَأْتِي فِي بَعْضِ أَنْوَاعِ الْحِمَامِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْقَوَاحِثِ . وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ كَمَا فِي الْحَاوِي وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ صَغِيراً فَهَلْ يَجِبُ سَمَلَةٌ أَوْ شَاةٌ وَقَضِيَّتُهُ تَرْجِيحُ شَاةٍ لَكِنْ فِي الْإِمْلَاءِ أَنَّهُ يَجِبُ فِي الصَّغِيرَةِ صَغِيرَةٌ مَعَ الْقَوْلِ أَنَّ الْمُسْتَدَنَّ التَّوْقِيفَ وَنَقْلَهُ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْأَصْحَابِ وَبِهِ كَقَوْلِ الْمُصَنِّفِ هُنَا وَفَمَا يَأْتِي فِي الرُّوضَةِ حَيْثُ أُطْلِقَ الدَّمُ فِي الْمَنَاسِكِ أَرَدْنَا مَا بِهِ يَجْزِي فِي الْأَضْحِيَّةِ إِلَّا فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي الشَّاةِ هُنَا كَوْنُهَا مَجْزُوءَةً فِي الْأَضْحِيَّةِ خِلَافَ مَا أَوْهَمَهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ فِي الدَّمَاءِ وَإِنْ أَقْرَهُ شَيْخُنَا زَكَرِيَا .

(قَوْلُهُ وَمَا كَانَ أَكْبَرَ مِنَ الْحَمَةِ أَوْ مِثْلَهَا) وَجُوبُ الشَّاةِ فِيهِ ضَعِيفٌ وَالْمُعْتَمَدُ مَا رَجَحَهُ فِي الْجَمْعِ كَالرَّافِعِيِّ مِنْ وَجُوبِ الْقِيَمَةِ وَمَا دَقَّعَ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا مِنْ إِيْجَابِ الْقِيَمَةِ فِي الْوُطُوطِ أَيْ الْخَفَاشِ أَوْ الْخَطَافِ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِعَصْفُورِ الْبَيْتَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ مَا كُورٌ وَالْمَذْهَبُ

وما كان أصغرَ ففيهِ القيمةُ ، وكذلك ما لا يَمِثْلُ له مِنَ الطيورِ والجرادِ .
 وَيَبْيَضُ الصَّيْدُ وَلَبَنُهُ وَبعضُ أَجْزَائِهِ كُلُّ هَذَا فِيهِ الْقِيَمَةُ . وَلَوْ حَكَمَ عَدْلَانِ أَنَّهُ
 لَا يَمِثْلُ لَهُ وَآخَرَانِ أَنَّهُ يَمِثْلُ لَهُ مِثْلًا فَهُوَ يَمِثْلِي . وَيَجِبُ فِي الصَّغِيرِ صَغِيرٌ ، وَفِي الْكَبِيرِ
 كَبِيرٌ ، وَفِي الصَّحِيحِ صَحِيحٌ ، وَفِي الْمَرِيضِ مَرِيضٌ ، وَفِي السَّلِيمِ سَلِيمٌ ، وَفِي السَّعِيبِ
 مَعِيبٌ يَجْنِسُ ذَلِكَ الْعَيْبَ ، فَإِنْ اخْتَلَفَ كَالْعَوَرِ وَالْجَرْبِ فَلَا ، وَلَوْ قَدَى الرَّدَى
 بِالْجَبْدِ كَانَ أَفْضَلَ ، وَإِنْ قَدَى عَوَرٌ أَحَدَ الْعَيْنَيْنِ بِأَعْوَرِ الْأُخْرَى جَازَ عَلَى الْأَصَحِّ ،
 وَكَذَا لَوْ قَدَى الذَّكَرُ بِالْأُنْثَى جَازَ عَلَى الْأَصَحِّ .
 (فِرْع) وَأَمَّا مَا كَانَ لَهُ يَمِثْلٌ فَهُوَ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ أَخْرَجَ لِلْمِثْلِ وَإِنْ شَاءَ
 قَوَّمَهُ دِرَاهِمَ وَاشْتَرَى بِهِ طَعَامًا وَتَصَدَّقَ بِهِ ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَنْ كُلِّ مُدَّةٍ يَوْمًا .
 وَإِنْ كَانَ مَا لَا يَمِثْلُ لَهُ فَهُوَ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ أَخْرَجَ بِالْقِيَمَةِ طَعَامًا وَإِنْ شَاءَ صَامَ
 عَنْ كُلِّ مُدَّةٍ يَوْمًا ، فَإِنْ انْكَسَرَ مُدَّةٌ فِي الصُّورَتَيْنِ صَامَ يَوْمًا ، وَالْإِتْبَاعُ فِي الْمِثْلِي
 بَقِيَّةُ مَكَّةَ يَوْمًا وَفِي غَيْرِ الْمِثْلِي بِقِيَمَتِهِ فِي مَحَلِّ الْإِتْلَافِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

خلافه . (قَوْلُهُ وَمَا كَانَ أَصْغَرَ) أَيْ كَالزَّرْزُورِ وَالْبَلْبَلِ وَالصَّعُودَةِ وَالْقَنْبَرَةِ .
 (قَوْلُهُ وَيَبْيَضُ الصَّيْدُ) أَيْ غَيْرِ الْمَذْرُوعِ وَالْمَذْرُوعِ مِنَ التَّعَامِ لِلانْتِفَاعِ بِقَشْرِهِ كَمَا مَرَّ .
 (قَوْلُهُ وَكَذَا لَوْ قَدَى الذَّكَرُ بِالْأُنْثَى) أَيْ أَوْ عَكْسَهُ .
 (قَوْلُهُ وَاشْتَرَى بِهَا طَعَامًا) لَيْسَ بِقَيْدِ بَلِّ إِذَا قَوَّمَهُ بِدِرَاهِمَ وَعَرَفَ مَا يَتَحَصَّلُ بِهَا مِنَ
 الطَّعَامِ تَخَيَّرَ فِي إِخْرَاجِ ذَلِكَ الْمَقْدَرِ مَا يَشْتَرِيهِ أَوْ مَا عِنْدَهُ .
 (قَوْلُهُ وَالْإِتْبَاعُ فِي الْمِثْلِ) أَيْ وَالطَّعَامُ الْمَخْرُجُ عَنْهُ وَعَنِ الْمُتَقَوِّمِ .
 (قَوْلُهُ يَوْمًا) أَيْ يَوْمَ الْإِخْرَاجِ وَإِنَّمَا اعْتَبِرَتِ الْقِيَمَةُ بِمَكَّةَ أَيْ كُلِّ الْحَرَمِ دُونَ مَحَلِّ
 الْإِتْلَافِ . قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَغَيْرُهُ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الذَّبْحِ فَإِذَا عُدِلَ عَنْهُ إِلَى الْقِيَمَةِ اعْتَبَرَ مَكَانُهُ فِي ذَلِكَ
 الْوَقْتِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَتِ الْقِيَمَةُ فِي مَوَاضِعَ فِي الْحَرَمِ فَهَلْ يُعْتَبَرُ مَحَلُّ الْمَخْرَجِ أَوْ الْأَغْلَبُ أَوْ يَتَخَيَّرُ
 أَوْ يَفْرُقُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْإِتْلَافُ فِي الْحَرَمِ فَيُعْتَبَرُ مَحَلُّهُ وَيَبْنَى أَنْ لَا يَفِيَأَيُّ أَحَدُ الْإِحْتِمَالَاتِ الثَّلَاثَةِ
 فِيهِ نَظَرٌ ، وَمِمَّا يَلِيقُ الْإِتْلَافُ إِلَى التَّخْيِيرِ لِأَنَّ كَلَامًا مِنْ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ مَحَلُّ لِلذَّبْحِ .
 (قَوْلُهُ بِقِيَمَتِهِ فِي مَحَلِّ الْإِتْلَافِ) أَيْ فِي يَوْمِهِ دُونَ يَوْمِ الْإِخْرَاجِ قِيَاسًا عَلَى كُلِّ مُتَلَفٍ .
 وَعَلِمَ مَا مَرَّ أَنَّ الطَّعَامَ الْمَخْرُجَ عَنْهُ يُعْتَبَرُ سَعْرُهُ بِمَكَّةَ وَلَا يَبْدُ فِي الْقِيَمَةِ مِنْ عَدْلَيْنِ .

(فرع) وَيُضْمَنُ الْمُحْرَمُ وَالْحَلَالُ صَيْدَ حَرَمِ مَكَّةَ كَمَا يَضْمَنُ صَيْدَ الْإِحْرَامِ ، وَيُضْمَنَانِ شَجَرَهُ . فَنَ قَلَعَ شَجَرَةً كَبِيرَةً ضَمِنَهَا بَيْقَرَةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً ضَمِنَهَا بَشَاةٌ ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْبَقَرَةِ وَالشَّاةِ وَالطَّامِرِ وَالصَّيَامِ كَمَا سَبَقَ

(قَوْلُهُ صَيْدَ حَرَمِ مَكَّةَ) لَيْسَ مِنْهُ صَيْدُ مَمْلُوكٍ دَخَلَ الْحَرَمَ بَلْ لِلْمَالِكِ ذَبْحُهُ فِيهِ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ كَيْفَ شَاءَ لِأَنَّهُ صَيْدٌ حَلٌّ .

(قَوْلُهُ وَيُضْمَنَانِ شَجَرَهُ) أَيْ بِالْقَلْعِ وَالْقَطْعِ سِوَا الَّذِي فِي مَلِكِهِ وَالشَّمْرِ وَالْمُسْنَبِ وَغَيْرِهِ وَلَا يَتَجَدَّدُ حَكْمُ بَقْلِ ، فَلَوْ غَرَسَتْ حَرَمِيَّةٌ فِي الْحَلِّ أَوْ حَلِيَّةٌ فِي الْحَرَمِ لَمْ تَنْتَقِلِ الْحَرَمَةُ عَنْهَا فِي الْأَوَّلَى وَلَا إِلَيْهَا فِي الثَّانِيَةِ بِخِلَافِ صَيْدِ دَخَلَ الْحَرَمَ لِأَنَّ الشَّجَرَةَ مَنِبْتَأٌ فَاعْتَبِرَ حَتَّى لَوْ خَرَجَتْ أَغْصَانُهَا إِلَى الْحَلِّ ضَمِنَهَا دُونَ صَيْدٍ عَلَيْهَا وَلِعَكْسِهِ عَكْسُ حَكْمِهِ بِخِلَافِ الصَّيْدِ فَاعْتَبِرَ مَحَلَّهُ . وَلَا تَضْمَنُ حَرَمِيَّةٌ نَقَلَتْ لِلْحَرَمِ أَوْ الْحَلِّ وَنَبَتَ فِيهِ بَلْ يَجِبُ فِي الثَّانِيَةِ رَدُّهَا إِلَى الْحَرَمِ بِمَحَافِظَةِ عَلَى حَرَمَتِهَا فَإِنْ رَدَّهَا وَلَمْ تَنْبِتْ ضَمِنَهَا . هَذَا مَا فِي الرُّوْضَةِ ، لَكِنْ قَالَ السَّبْكِ وَغَيْرُهُ يَجِبُ الضَّمَانُ وَإِنْ نَبَتَ فِي الْحَلِّ كَمَا صَرَحَ بِهِ جَمْعٌ مَا لَمْ يَعُدَّهَا إِلَى الْحَرَمِ لِأَنَّهُ عَرَضُهَا لِلْإِبْدَاءِ بِوَضْعِهَا فِي الْحَلِّ فَاشْبَهَ إِزَالَةَ امْتِنَاعِ الصَّيْدِ وَقَرَارِ الضَّمَانِ عَلَى قَالِمِهَا مِنَ الْحَلِّ بِإِقْبَاءِ لِحْرَمَةِ الْحَرَمِ ، أَمَّا إِذَا لَمْ تَنْبِتْ فَيُضْمَنُ نَاقِلُهَا مَطْلَقًا ، وَتُحْرَمُ شَجَرَةُ أَصْلُهَا بِالْحَلِّ وَالْحَرَمِ . قَالَ الْقَوْرَانِي وَالْمُسَوْدِيُّ وَلَوْ غَرَسَ بِالْحَلِّ نَوَاطِ شَجَرَةٍ حَرَمِيَّةٍ ثَبَتَ لَهَا حَكْمُ الْأَصْلِ وَهُوَ مُتَجَهٌّ وَكَذَا عَكْسُهُ كَمَا صَرَحَ بِهِ الْإِمَامُ ، وَالتَّقْضِيبُ كَالنَّوَاةِ .

(قَوْلُهُ فَنَ قَلَعَ شَجَرَةً) أَيْ رَطَبَةً غَيْرَ مُؤَذِيَةٍ كَالشُّوكِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الطَّرِيقِ وَالْمُنْتَشِرَةِ إِلَى الطَّرِيقِ حَتَّى مَنَعَتْ الْمُرُورَ بِجَوَازِ قِطْعِهَا وَقَلْعُهَا حِينَئِذٍ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا ، لَكِنْ خَالَفَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَتَصْحِيحِ التَّنْبِيهِ وَتَحْرِيرِهِ تَبَعًا لِلْجَمْعِ أَخَذًا مِنْ خَبَرٍ لَا يَعْضُدُ شُوكَهَا ، وَلَوْ قُبِلَ بِجَوَازِ قِطْعٍ مَا يُوْذَى الْمَارَّةَ دُونَ غَيْرِهِ ، وَبِحَمْلِ الْحَدِيثِ عَلَى الثَّانِي لَكَانَ أَوْجَهُ مِنْ إِطْلَاقِ الْجَوَازِ وَإِطْلَاقِ الْمَنَعِ وَإِنْ كَانَ الْمَذْهَبُ مَا عَرَّأُولًا . وَكَالْقَلْعِ فِي كَلَامِهِ الْقَطْعُ عَلَى الْأَوْجِهِ وَعَلَيْهِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ عَوْدِهَا أَوْ لَا أَخَذًا مِنَ التَّفْصِيلِ الْآتِي فِي الْغَصَنِ . أَمَّا الْيَاسَةُ فَيَجُوزُ قِطْعُهَا وَقَلْعُهَا أَيْ إِنْ فَسَدَ مَنِبْتَأُهَا وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ قَلْعُهَا فَبِمَا يَظْهَرُ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْحَشِيشِ .

(قَوْلُهُ ضَمِنَهَا بَيْقَرَةٌ) أَيْ تَجْزِئُ فِي الْأَضْعِيَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُ الشَّيْخَيْنِ فِي الدَّمَاءِ وَبِهِ سَمَحَ صَاحِبُ التَّعْجِيزِ وَرَجَّحَهُ الزُّرْكَشِيُّ كَالْأَذْرَعِيِّ وَصَوَّبَهُ ابْنُ الْعِمَادِ . فَقَوْلُ صَاحِبِ الْاسْتِقْصَاءِ يَجْزِئُ تَبِيعُ ابْنِ سَنَةَ ضَعِيفٌ . وَبِحَثِّ الْأَذْرَعِيِّ اعْتِبَارِ الْأَنْوَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ ، بَلِ الْأَوْجَهُ عِنْدِي خِلَافُهُ . وَتَجْزِئُ الْبَلَدَةَ هُنَا عَنِ الْبَقَرَةِ وَهِيَ الشَّاةُ ، وَقَدْ صَرَحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فَبِمَا يَأْتِي بِقَوْلِهِ وَكُلٌّ مِنْ لَزَمَهُ شَاةٌ إِلَى آخِرِهِ . وَنَظَرُ فِيهِ السَّبْكِ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَحُوا فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ بِهَا عَنِ الْبَقَرَةِ

فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ . وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً جَدًّا وَجِبَتْ النَّيَّةُ نَحْمَ تَخْيِيرُ بَيْنَ الطَّلَامِ
وَالصَّيَامِ ، وَكَذَا حُكْمُ الْأَغْصَانِ .

ولا بهما عن الشاة . وأجيب بأنهم راعوا المثلية ثم لاهنا لقربها بين الحيوانات بخلافها مع
الشجر ، ومنه يؤخذ لإجزاء سبع شياه عنها أيضاً :
(قوله وإن كانت صغيرة ضمنها بشاة) أى تجزىء في الأضحية أيضاً . وحد الشيخان
الصغيرة بأنها ما قاربت سبع الكبيرة لكن ضبطها المصنف في نكته كالكبيرة بالعرف
واستحسنه الزركشى ثم بحث أن ما جاوز سبع الكبيرة ولم ينه إلى حد الكبر فيه شاة أعظم
من الواجبة في سبع الكبيرة . وقوله الذى يفهم من كلامهم أن الكبيرة هى التى أخذت حدها
في النمو والكبر وانتشار العروق فما دامت تنمو وتزايد فلا تعطى حكم الكبيرة فيه نظر ، وعلى
تسليمه فهو إنما يأتى على ما في الروضة لا على ما في التكت . لأن العرف بعدها وإن لم تصل
إلى هذا الحد كبيرة جزماً . وعلى ما في الروضة فلو كانت صغيرة بالنسبة لنوعها وكبيرة
بالنسبة لشجرة أخرى من غير نوعها فهل تعتبر بنوعها أو بغير نوعها فيه نظر والأقرب الأول
(قوله وكذا حكم الأغصان) أى التى أصلها في الحرم . وإن كانت في هراء الحل كما مر
وهى لا تخلف أو تخلف غير مماثل لها أو مماثل لها لا في سننها فيحرم قطعها ويضمنها ، وسبيل
صمائها سبيل صمان جرح الصيد ، فعلم أنه بعد وجوب صمانه إذا أخلف مثله لا يسقط صمانه
كما لو قلع سن مثغور فنبت وهو ما صرح به في المجموع لكن بحث الزركشى تخصيصه بما
إذا كان الغصن لا يخلف عادة وإلا فهو بسن الصغير أشبه فلا صمان ، ثم استشهد له بما ذكره
الرافعى في الحشيش الآتى وفيه نظر ، فإن شرط الصمان أن لا يخلف في سنته أى في العادة
فتى أخلف فيها على خلاف العادة لم يرتفع الصمان بل لا يأتى كلام المجموع إلا في هذه الصورة
لأنه إن أخلف في غير سنته ضمنه مطلقاً لقوات شرط الإخلاف في سنته وإن أخلف فيها
وعادته ذلك لم يضمنه مطلقاً فلم يبق إلا أن يكون سن شأنه عدم الإخلاف في سنته عادة ثم
أخلف فيها على خلاف العادة ، وهذه هى التى نظير سن المثغور . وقد صحح في المجموع عدم
سقوط الصمان فيحتمه وقياسه على سن الصغير لا يأتى لأن سن الصغير من شأنها العود ، وإذا
كان الغصن كذلك وعاد في سنته بأن لطف كالسواك فلا صمان حتى يقال سقط ولا يبعد أن
يأتى هذا التفصيل في جريد النخل إن تصور فيه الإخلاف وفي المجموع عن اتفاق الأصحاب .
يجوز أخذ الثمر وورد السواك ونحوه وينبغى تقييده بعود سواك لأصمان فيه بأن وجد فيه
شرطه السابق خلافاً لما فهمه بعضهم من عمومهم نقال قضيته أنه لا يضمن الغصن اللطيف
وإن لم يخلف . ثم هل المازد بالسنة في قولهم أخلف في سنته ما بقى من سنة القطع حتى لو كان
آخر الحجة لم يجز زيادة على ذلك أو سنة تحصى من القطع وبالمثل المثل الصورى حتى

وَأَمَّا الْأُذْرَاقُ فَيَجُوزُ أَخْذُهَا ، لَكِنْ لَا يَخْبُطُهَا غَخَافَةٌ أَنْ يُصِيبَ قُشُورَهُ .
وَيَحْرُمُ قَطْعُ حَشِيشِ الْحَرَمِ ، فَإِنْ قَلَعَهُ لَزِمَتْهُ الْقَيْمَةُ وَهُوَ خَيْرٌ بَيْنَ الْعَدَامِ وَالْإِهْيَامِ ، فَإِنْ أَخَذَ
الْحَشِيشَ سَقَطَتِ الْقَيْمَةُ وَإِنْ كَانَ يَابِسًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي قَطْعِهِ ، فَلَوْ قَلَعَهُ لَزِمَتْهُ الضَّمَانُ ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ

لَوْ أَخْلَفَ فِي سَنَتِهِ مِثْلَهُ وَلَمْ يَقَارِبْ صُورَتَهُ لَمْ يَجِبِ الضَّمَانُ أَوْ بَعْدَ الْمِثْلَةِ كُلِّ ذَلِكَ مُحْتَمَلٌ وَلِلنَّظَرِ
فِيهِ مَجَالٌ وَالْأَقْرَبُ الْآنَ الثَّانِي مِنَ التَّرْدِيدِ الْأَوَّلِ ، وَإِنْ كَانَ تَعْيِيرُهُمْ بِسَنَتِهِ أَوْ بِتِلْكَ السَّنَةِ
بِالضَّمِيرِ أَوْ أَلْ دُونَ سَنَةِ بِلْتَنَكُرٍ رِمَا يَتَوَهَّمُ مِنْهُ خِلَافُهُ ، وَالْأَوَّلُ مِنَ التَّرْدِيدِ الثَّانِي لِأَنَّهُ
هُوَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمُ الْمُثْنِيَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ .

(قَوْلُهُ لَكِنْ لَا يَخْبُطُهَا) بَيْنَ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ الْخَبْطَ إِنْ ضُرَّ الشَّجَرَةُ بِحَيْثُ كَسَرَ أَغْصَانَهَا
حَرَمَ وَإِلَّا فَلَا ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَنَعَ التَّمَوُّعِ كَذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَنْكَسِرْ شَيْءٌ مِنْ أَغْصَانِهَا ، وَيَجُوزُ
أَخْذُ الْوَرَقِ الْيَابِسِ وَالْخَافِ وَالْأَغْصَانِ الصَّغِيرِ بِقَيْمَتِهَا السَّابِقِ لِلانْتِفَاعِ بِهَا فِيمَا تَدْعُو الْحَاجَةُ
إِلَيْهِ أَخْذًا مِنْ حَدِيثٍ وَلَا يَخْبُطُ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا لَعْلَفٍ . وَأَخْذُ الزَّرْكُشِيِّ وَأَبْنِ الْعَادِ مِنْ قَوْلِ
الْمَجْمُوعِ وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ حَشِيشٍ لِيَبْعَهُ مَنْ يَلْعَفُ بِهِ حَرْمَةُ أَخْذِ أَغْصَانِ السَّوَاكِ لِيَبْعَهَا مَنْ
يَسْتَاكُ بِهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ ، وَيُؤَيِّدُهُ تَضَعِيفُ الْمُصَنِّفِ قَوْلَ الْقَاضِي أَوْ قَطْعُ الْفُرُوعِ لِسَوَاكٍ أَوْ دَوَا
جَازٍ يَبْعُهَا بِقَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ . وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزُ كَالطَّعَامِ الَّذِي أُبَيِّحَ لَهُ أَكْلُهُ لَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهُ أَه
وَلَوْ قَبِلَ مَحَلُّ الْحَرْمَةِ أَنْ يَقْطَعَهُ بَنِي الْبَيْعِ أَمَّا لَوْ قَطَعَهُ لِحَاجَةٍ ثُمَّ طَرَأَ لَهُ قَصْدُ الْبَيْعِ فَلَا لَمْ يَبْعِدْ
لَكِنْ كَلَامُ الرُّوضَةِ يَنَافِيهِ إِذْ ظَاهِرُهُ بَلْ صَرَّحَ أَنْ أَخْذَهُ لِحَاجَةٍ لَا يَمْلِكُ عَلَيْهِ . وَإِنَّمَا تَمْلِكُ أَنْ
يَنْتَفِعَ بِهِ وَلَوْ بِإِذْهَابِ عَيْنِهِ كَالطَّعَامِ الَّذِي أُبَيِّحَ وَبِهِ يَعْلَمُ أَنَّ هَيْبَتَهُ كَيْبَعِهِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَتَى
قَطَعَهُ لِلْبَيْعِ لَا يَمْلِكُهُ كَمَا ذَكَرَ لِلْمَحْتَاجِ أَخْذَهُ مِنْهُ بِشَرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَا حَرْمَةُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ حَيْثُ
كَوْنُهُ إِعَانَةً عَلَى مَعْصِيَةٍ كَلَعْتُ الشَّافِعِيُّ الشُّطْرُنَجِيَّ مَعَ مَنْ يَتَعَدَّى تَحْرِيمَهُ وَلَوْ جَهْلُ الْبَائِعِ الْحَرْمَةَ
عَذَرٌ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَخْفَى عَلَى الْعَوَامِّ بَلْ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَفَقِّهَةِ فَيَجُوزُ الشَّرَاءُ مِنْهُ لَكِنْ يَجِبُ
عَلَى مَنْ عِلْمُ مَنْ ذَلِكَ بَيَانُ تَحْرِيمِهِ عَلَيْهِ . وَبِمَا تَقَرَّرَ يَعْلَمُ أَنَّ إِطْلَاقَ ابْنِ الصَّلَاحِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ
أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ مَسَاوِيكِ الْحَرَمِ غَيْرَ صَحِيحٍ .

(قَوْلُهُ وَيَحْرُمُ قَطْعُ حَشِيشِ الْحَرَمِ الْخ) ظَاهِرُ كَلَامِهِ إِطْلَاقُ الْحَشِيشِ عَلَى الرُّطْبِ
وَالْيَابِسِ ، وَبِهِ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : لَكِنْ الْمَشْهُورُ اخْتِصَاصُهُ بِالْيَابِسِ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ، فِإِطْلَاقِهِ
عَلَى الرُّطْبِ مَجَازٌ لِعَفْوِ مَا يَثُولُ إِلَيْهِ . ثُمَّ مَحَلُّ كَلَامِهِ فِيمَا لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَسْتَنْتَبَ سِوَا
نَيْتِ بِنَفْسِهِ أَوْ اسْتَنْتَبَ ، أَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ وَإِنْ نَيْتَ بِنَفْسِهِ كَالْحَنْظَلَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْبَقُولِ
وَالْخَضِرَوَاتِ فَيَجُوزُ أَخْذُهُ .

(قَوْلُهُ سَقَطَ عَنْهُ الْقَيْمَةُ) هَذَا إِنْ أَخْلَفَ غَيْرَ نَاقِصٍ وَإِلَّا ضَمِنَ أَرَشَ النِّقْصِ .

يَقْلَعُهُ لَنْبَتَ . وَيَجُوزُ تَرْبِيعُ الْبَهَائِمِ فِي حَشِيرِ الْحَرَمِ لَرَقَى ، فَلَوْ أَخَذَ الْحَشِيرَ لَعَلَفَ الْبَهَائِمُ جَازَ عَلَى الْأَصْحَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِخِلَافٍ مِنْ يَأْخُذُ لِلْبَيْعِ أَوْ غَيْرِهِ . وَيُسْتَفْتَى مِنْ الْبَيْعِ الْإِذْخَرُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلْحَاجَةِ ، وَدَلِيلُهُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ . وَلَوْ أَحْتِجَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ نَبَاتِ الْحَرَمِ لِلدَّوَاءِ جَازَ قَطْعُهُ عَلَى الْأَصَحِّ .

(فرع) اعلم أن الدَّمَّ الواجبَ في النِّسَاسِ سَوَاءٌ قُتِلَ بِتَرَكِّهِ وَاجِبٌ أَوْ لَرْتِكَابِ مَنْهِيٍّ مَتَى أُطْلِقَ أَوْ رُفِيَ بِهِ ذَنْبٌ شَاقٌّ ، فَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ غَيْرَهَا كَالْبَدَنَةِ فِي الْجَلْعِ قَبْضَتَهُ ، وَلَا يُجْزَى فِيهَا إِلَّا مَا يُجْزَى فِي الْأَصْحَةِ إِلَّا فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ فَإِنَّهُ فِيهِ يَجِبُ الْمَثَلُ فِي الصَّغِيرِ صَغِيرٌ وَفِي الْكَبِيرِ كَبِيرٌ ، وَكُلٌّ مِنْ لَزِمَهُ شَاءَ جَازَ لَهُ ذَبْحُ بَقَرَةٍ أَوْ بَدَنَةٍ مَكَانَهَا ،

(قَوْلُهُ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْلَعْهُ لَنْبَتَ) يُوْخَذُ مِنْهُ أَنَّ عَمَلَ مَا ذَكَرَهُ مَا إِذَا لَمْ يَفْسُدْ مِنْبَتُهُ وَإِلَّا جَازَ قَلْعُهُ أَيْضًا كَمَا صَرَحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ . (قَوْلُهُ لَعَلَفَ الْبَهَائِمُ) ظَاهِرُهُ جَوَازُ أَخْذِهِ لَعَلْفَهَا وَلَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَأَنْ مِنْ لَاجِبِيَّةٍ عِنْدَهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَخْذُهُ لِمَا سَيَمْلِكُهُ وَهُوَ مُتَجَهِّ

(قَوْلُهُ لِلْبَيْعِ أَوْ غَيْرِهِ) صَرِيحٌ فِيهِ مَرَّةٌ مِنَ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرُهُ مِنْ حُرْمَةِ أَخْذِهِ لِلْبَيْعِ وَفِيهَا قَدَمَتُهُ مِنْ حُرْمَةِ أَخْذِهِ لِلْهَبَةِ وَأَنْ غَيْرَهُمَا مِثْلُهُمَا . (قَوْلُهُ وَيُسْتَفْتَى مِنْ الْمَنْعِ الْإِذْخَرُ) صَرِيحٌ فِي جَوَازِ أَخْذِهِ حَتَّى لِلْبَيْعِ ، وَأُلْحِقَ بِهِ الْمَحَبَّ الطَّيْرَ مَا يَتَخَذِي بِهِ كَالرَّجُلَةِ وَالنَّبَاتِ الْمُسَمَّى بِالْبَقْلَةِ وَنَحْوَهُمَا ، قَالَ لَأَمَّا فِي مَعْنَى الزَّرْعِ ، وَكَالْإِذْخَرِ غَيْرِهِ إِذَا احتَاجَ إِلَيْهِ وَلَوْ لِلتَّسْقِيفِ كَمَا اعْتَمَدَ الْإِنْسَانُ أَخْذًا مِنْ إِطْلَاقِ الْغَزَالِ وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ ، قَالَ وَقُلْ مَنْ تَعَرَّضَ لِذَلِكَ .

(قَوْلُهُ لِلدَّوَاءِ) أَيْ إِنْ وَجَدَ سَبِيلَهُ كَمَا اقْتَضَتْهُ عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ هُنَا وَفِي الرُّوضَةِ ، وَبَدَلْ لَمْ قَوْلُهُ لِلْحَاجَةِ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ إِلَّا عِنْدَ وَجُودِهَا ، وَحِينَئِذٍ فَلَهُ أَخْذُ مَا يَحْتَاجُهُ لِذَلِكَ الدَّوَاءِ وَلَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى الْأَوْجَحِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ مَوْجُودٍ اسْتِمْرَارُ وَجُودِهِ ، وَبَدَلْ لَهُ جَوَازُ تَرُودِ الْمُضْطَرِّ مِنَ الْمَيِّتَةِ لِلْمُسْتَقْبَلِ وَإِنْ أُمِكنَ الْفَرْقُ بِأَنْ اسْتِغْنَاءَهُ عَنْهُ هُنَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ تَلَفُّهُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُحْتَزِمًا مُخْتَلَفًا مِنَ الْمَيِّتَةِ . وَقَوْلُ الْإِنْسَانِ يَجُوزُ أَخْذُهُ لِلدَّوَاءِ قَبْلَ مَسِيئِهِ لِيَسْتَعْمِلَهُ إِذَا وَجَدَهُ وَرَدَّ الزَّرْعَ وَغَيْرِهِ بِأَنْ مَا جَازَ لِلضَّرُورَةِ أَوْ الْحَاجَةِ يَتَنَبَّرُ بِوُجُودِهَا كَمَا فِي اقْتِنَاءِ الْكَلْبِ .

إِلَّا فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ . وَلَوْ ذَبَحَ بَدَنَهُ وَنَوَى التَّصَدَّقَ بِسُبُعِهَا عَنِ الشَّاةِ الْوَاجِبَةِ وَأَكَلَ الْبَاقِي جَازًا . وَلَوْ نَحَرَ بَدَنَهُ أَوْ بَقَرَةً عَنْ سَبْعِ شِيَاهٍ لَزِمَتْهُ جَازًا .

(فرع) فِي زَمَانِ إِرَاقَةِ الدَّمَاءِ الْوَاجِبَةِ فِي الْإِحْرَامِ وَمَكَانِهَا .

أَمَّا الزَّمَانُ فَمَّا وَجِبَ لَارْتِكَابِ مَحْظُورٍ أَوْ تَرْكِ مَأْمُورٍ لَا يَخْتَصُّ بِزَمَانٍ ، بَلْ يَجُوزُ فِي يَوْمِ النَّحْرِ وَغَيْرِهِ ، ثُمَّ مَا سِوَى دَمِ الْقَوَاتِ يُرَاقُ فِي الشُّكِّ الَّذِي هُوَ فِيهِ . وَأَمَّا دَمُ الْقَوَاتِ فَيَجِبُ تَأْخِيرُهُ إِلَى سَنَةِ الْقَضَاءِ وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ بِالْإِحْرَامِ بِالْقَضَاءِ .

وَأَمَّا مَكَانُهُ فَيَخْتَصُّ بِالْحَرَمِ ، فَيَجِبُ ذَبْحُهُ بِالْحَرَمِ

(قَوْلُهُ إِلَّا فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ) دَخَلَ فِي الْمُسْتَتْنَى مِنْهُ جِزَاءُ الشَّجَرِ وَقَدْ مَرَّ تَنْظِيرُ السَّبْكِ فِيهِ وَجَوَابُهُ . (قَوْلُهُ وَلَوْ ذَبَحَ بَدَنَهُ وَنَوَى التَّصَدَّقَ بِسُبُعِهَا) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى اعْتِبَارِ النِّيَّةِ وَهُوَ كَذَلِكَ فَتَجِبُ عَلَيْهِ فِي سَائِرِ الدَّمَاءِ الْوَاجِبَةِ عِنْدَ الذَّبْحِ أَوْ إعْطَاءِ الْوَكِيلِ كَمَا مَرَّ ؛ وَمَرَّ أَيْضًا أَنَّ لَهُ تَقْوِيضَهَا إِلَيْهِ إِنْ كَانَ مُمِيزًا مُسْلِمًا ، وَتَكْفِي نِيَّةِ الْكَفَّارَةِ هُنَا وَفِي الْإِطْعَامِ وَكَذَلِكَ فِي الصِّيَامِ عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَعْينِ الْجُزْءَ أَوْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْفَرْضِيَّةِ كَسَائِرِ الْكَفَّارَاتِ . وَفِي زَوَائِدِ الرُّوضَةِ عَنِ الرُّوْبَانِيِّ وَفِي الْمَجْمُوعِ عَنْهُ وَعَنْ غَيْرِهِ أَنَّهُ تَلْزِمُهُ النِّيَّةُ عِنْدَ التَّفَرُّقَةِ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِطْعَامِ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ تَقْدِيمُهَا عَلَى التَّفَرُّقَةِ كَالزَّكَاتِ ؛ أَمَّا الذَّبْحُ فَلَا يَدُ مِنْ النِّيَّةِ عِنْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ عَلَى مَا مَرَّ وَإِلَّا لَمْ يَعْتَدِ بِهِ وَإِنْ نَوَى عِنْدَ التَّفَرُّقَةِ ، لِأَنَّ إِرَاقَةَ الدَّمِ قُرْبَةً مَطْلُوبَةٌ بِرَأْسِهَا وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَجِزْ دَفْعَهُ لِلْفُقَرَاءِ حَيًّا ، وَالتَّفَرُّقَةُ إِنَّمَا تَنْشَأُ عَنْهَا فَتَعْنِي قُرْبَانًا بِالنِّيَّةِ .

(قَوْلُهُ لَا يَخْتَصُّ بِزَمَانٍ) أَيُّ مِنْ حَيْثُ الْإِجْزَاءُ أَمَّا مِنْ حَيْثُ الْجَوَازُ فَحَلُّهُ فِيمَا لَمْ يَعْصِ بِسَبَبِهِ وَإِلَّا وَجِبَ إِخْرَاجُهُ فَوْرًا كَسَائِرِ الْكَفَّارَاتِ الَّتِي عَصِيَ بِسَبَبِهَا ، نَبَهَ عَلَيْهِ السَّبْكِ وَغَيْرُهُ .

(قَوْلُهُ فَيَجِبُ تَأْخِيرُهُ إِلَى سَنَةِ الْقَضَاءِ) هُوَ الْمَنْقُولُ الْمُعْتَمَدُ لِأَنَّهُ جَابِرٌ فَأَخَّرَ كَسُجُودِ السُّهُوِ وَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ أَخَذَ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ وَالْقَاضِي يَجُوزُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِالْقَضَاءِ لِأَنَّهُ وَجِبَ بِسَبَبَيْنِ الْقَوَاتِ وَالْإِحْرَامِ بِالْقَضَاءِ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ فَقَوْلُهُ يَجِبُ تَأْخِيرُهُ إِلَى الْقَضَاءِ غَلَطَ رَدُّهُ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّهُ هُوَ الْغَالِطُ فَإِنَّ الرَّافِعِيَّ لَمْ يَقُلْ وَجِبَ بِسَبَبَيْنِ وَإِنَّمَا قَالَ أَوْجِبَ شَيْئَيْنِ بِأَنَّ مَا نَقَلَهُ مُخَالَفٌ لِلْمَجْمُوعِ فَكَيْفَ يَدْعَى تَغْلِيظَ الرَّافِعِيِّ لِأَجْلِهِ . وَأَفْهَمَ تَعْيِيرُ الْمُصَنِّفِ بِسَنَةِ الْقَضَاءِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ الْإِحْرَامَ بِهِ بَلْ دَخُولُ وَقْتِهِ مِنْ قَابِلٍ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا نَبَهَ عَلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ فَقَوْلُ ابْنِ الْمُقَرَّى وَمَنْ تَبِعَهُ وَلَا يَجْزِئُهُ إِلَّا بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِالْقَضَاءِ مُرَدُّدٌ ، لَكِنْ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ هُنَا وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ بِالْإِحْرَامِ بِالْقَضَاءِ ظَاهِرٌ فِيهِ .

وتفرقة لَحْمِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ لِلْجُودَيْنِ فِي الْحَرَمِ ، سَوَاءَ السُّتُوطِيُّونَ
وَالْغُرَبَاءُ الطَّارِقُونَ ، لَكِنِ السُّتُوطِيُّونَ أَفْضَلُ . وَلَوْ ذَبَحَهُ فِي طَرَفِ الْحِلِّ
وَنَقَلَ لَحْمَهُ إِلَى الْحَرَمِ قَبْلَ تَصْيِرِهِ لَمْ يُجْزِهِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَسَوَاءَ فِي هَذَا كُلِّهِ دُمُ التَّمَتُّعِ
وَالْقِرَانِ وَسَائِرِ مَا يَجِبُ بِسَبَبِ فِي الْحِلِّ أَوْ الْحَرَمِ أَوْ سَبَبٍ مُبَالِغٍ كَالْعَلَقِ لِلْأَذَى أَوْ بِسَبَبِ
حَرَمِهِ . وَأَفْضَلُ الْحَرَمِ الَّذِي بَسَحَ فِي حَقِّ الْحَاجِّ يَتَى ، وَفِي حَقِّ الْمُتَعَمِّرِ الْمُرَّةَ كَمَا سَبَقَ فِي الْمُدَّى .

(قَوْلُهُ وَتَفْرِيقُ لَحْمِهِ) أَيْ وَغَيْرِ اللَّحْمِ أَيْضاً وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ الْأَكْبَرُ ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ
أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَقْلُ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِ الْحَرَمِ إِذَا لَمْ يَحْدُ فِيهِ مَسْكِيناً وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ أَوْهَمَ كَلَامُ الرُّوضَةِ
خِلَافَهُ وَمِثْلُهُ الطَّعَامُ ، وَفَارَقَ الزَّكَاةَ بِأَنَّهُ لَا يَسْبِغُ فِيهَا نَصَّ صَرِيحٍ بِتَخَصُّصِهَا بِالْبَلَدِ بِخِلَافِ هَذَا
فَيَجِبُ التَّأْخِيرُ حَتَّى يَجِدَهُمْ وَإِنْ كَانَ مَخْتَصِماً بِوَقْتِ الْأَصْحَبَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ تَأْخِيرُهُ عَنِ الْوَقْتِ
يَجُوزُ لِعَدْرِ بَخْلَافِ النُّقْلِ . وَأَيْضاً فَاعْتِنَاءُ الشَّارِعِ بِتَفْرِيقِهِ فِي الْحَرَمِ أَشَدُّ : أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَهُ
عَنِ الْوَقْتِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَصَى وَاعْتَدَ بِهِ كَمَا يَصْرَحُ بِهِ قَوْلُهُمْ وَتَقْضَى وَاجِبَةٌ أُخْرَتْ عَنْ وَقْتِهَا
بَخْلَافَ مَا لَوْ فَرَّقَهُ خَارِجَ الْحَرَمِ فَإِنَّهُ لَا يَعْتَدُ بِهِ جُزْئاً ، فَمَنْ بَحَثَ أَنَّهُ يَذْبَحُهُ عِنْدَ خَوْفِ فُوتِ
وَقْتِهِ لَمْ يَنْقُلْهُ إِنْ خَشِيَ فُسَادَهُ قَبْلَ وَجُودِهِمْ فَقَدْ شُدَّ وَغُفِّلَ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ . وَتَعْيِيرُهُ بِالْمَسَاكِينِ
يَقْضَى أَنَّهُ لَا يَدُ مِنَ التَّفْرِيقَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَسَاكِينٍ فَأَكْثَرُ وَهُوَ كَذَلِكَ إِنْ وَجَدَهُمْ ، فَإِنْ أُعْطِيَ
لَاثْنَيْنِ غَرِمَ لِلثَّلَاثِ أَقْلُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ ، وَالتَّقْيِيدُ بِوُجُودِهِمْ هُوَ مَا يَفْهَمُهُ قَوْلُ الرُّوضَةِ إِنْ
قَدَّرَ . قَالَ الْبَلْقِينِيُّ وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الثَّلَاثِ يَجُوزُ دَفْعُ الْكُلِّ لِاثْنَيْنِ وَهُوَ نَظِيرُ
مَا سَبَقَ فِي الزَّكَاةِ عَنِ النَّصِّ أَهْ . وَيَجُوزُ الدَّفْعُ لِصَغِيرٍ أَيْ لَوَلِيهِ لِقَبْضِهِ لَهُ وَمِثْلُهُ الْيَحْنُونُ وَالسَّفِيهِ
كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَلَهُ صَرْفُ بَدَنَةٍ عَنْ سَبْعِ دِمَاءٍ لثَلَاثَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذْ لَوْ دَفَعَ لَهُمْ كُلُّ دَمٍ عَلَى
حَدَثِهِ أَجْزَاءُ مَا دَامُوا مُسْتَحِقِّينَ ، وَلِقَوْلِهِمْ فِي بَابِ الْكَفَّارَةِ يَجُوزُ دَفْعُ مَدِينٍ عَنْ كَفَّارَتَيْنِ لِوَاحِدٍ
وَلَا يَتَعَيَّنُ عِنْدَ دَفْعِ الطَّعَامِ لَهُمْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مَدٍّ ، بَلْ يَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ وَالتَّقْصُّ عَنْهُ كَمَا فِي
الْمَجْمُوعِ ، وَقِيلَ يَمْتَنَعَانِ كَالْكَفَّارَةِ وَعُضْدَةُ الْبَلْقِينِيِّ بِالنَّصِّ ، وَعَلَى الْأَوَّلِ فَقِيَ الْفَرْقَ عَسْرَ
إِلَّا أَنْ يُقَالَ فَرْقُ السَّبْكِ بَيْنَ وَجُوبِ اسْتِعَابِ الْمُحْصُورِينَ فِي الزَّكَاةِ لَاهُنَا بِأَنَّ الْقَصْدَ هُنَا
حَرَمَةُ الْبَلَدِ وَثَمُّ سَدِّ الْخَلَّةِ ، وَمَنْهُ يُؤْخَذُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَبَابِ الْكَفَّارَةِ . فَقَوْلُ السَّبْكِ إِنْ
كَانَتْ الْأُمْدَادُ ثَلَاثَةً لَمْ يَجْزِ دَفْعُهَا لِأَقْلَ مِنْ ثَلَاثَةٍ أَوْ اثْنَيْنِ دَفْعَهُمَا لِاثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ إِلَّا قَوْلُهُ فَأَكْثَرُ
مَبْنًى عَلَى الْوَجْهِ الْمَقَابِلِ لِمَا فِي الْمَجْمُوعِ ، هَذَا فِي غَيْرِ دَمٍ نَحْوِ الْخَلْقِ : أَمَّا هُوَ فَقِيهِ ثَلَاثَةُ أَصْعَ
لِسِتَةِ مَسَاكِينٍ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نَصْفُ صَاعٍ وَلَا يَجُوزُ التَّقْصُّ عَنْهُ .

(قَوْلُهُ لَكِنِ السُّتُوطِيُّونَ أَفْضَلُ) مَحَلُّهُ مَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْغُرَبَاءُ أَحْوَجَ وَإِلَّا كَانَ الدَّفْعُ إِلَيْهِمْ
أَفْضَلَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

(فرع) لو كان يتصدق بالطعام بدلاً عن الذبح وجبت تفرقه على المساكين الموجودين في الحرم كاللحم . ولو كان يأتي بالصوم جاز أن يصوم حيث شاء من الحرم ووطنه وغيرهما لأنه لا غرض للمساكين فيه .
(فرع) هذا الذي سبق حكم غير المحصر ، أما من أحصره عدو أو غيره مما يلحق به فله ذبح دم الإحصار وتفرقة لحمة حيث أحصر .

(فصل) يحرّم التعرض لصيد حرم المدينة وأشجاره ، فإن أثلته في ضمانه

(قوله لو كان يتصدق بالطعام إلخ) محله في غير بدل الصوم أما هو كان مات نحو المتمتع العاجز عن الدم بعد تمكنه من الصوم بأن لم يعذر بنحو مرض وقتلنا إن هذا كصوم رمضان وهو الأصح وأنه بطعم عنه من تركته لكل يوم مد فإن لم يصم الولي فلا يتعين صرفه لمساكين الحرم بل يستحب فقط لأنه بدل عن الصوم الذي لا يختص بالحرم فكذا بدله ، وأفهم قوله كاللحم ما مر عن المجموع من أنه لا يتعين لكل مسكين مد . (قوله حيث شاء) أى لكنه في الحرم أفضل . (قوله حيث أحصر) مثله ما لزمه من دماء المحظورات قبل الإحصار وما معه من هدى فيذبحها حيث أحصر أيضاً وإن تمكن وقد أحصر في الحل من فعل ذلك في طرف الحرم كما صححه الشيخان فلا يلزمه بعث ذلك إليه لكنه أولى ، أما من أحصر في طرف الحل فلا يجوز له ذلك بطرف الحل اتفاقاً . واعترض البلقيني كالحجب الطبرى والأذرعى ما صححاه بأن مقابله هو الراجح ونقله عن كثيرين وعن نص الأم ولفظه فإن قدر على أن يكون الذبح بمكة لم يجز إلا بها وإن لم يقدر ذبح حيث تعذر ، ورده الولي العراق بأنه لا ينافي ما صححاه بأنه ليس فيه مطلق الحرم بل مكة خاصة ومتى قدر عليها لزمه الدخول إليها والتحلل بعمل عمرة : ونظر فيه بعضهم بأنه قد يقدر على أن يكون الذبح بمكة ولا يقدر على دخولها وحينئذ ففقتضى كلام الروضة أنه لا يجب الذبح بها ومقتضى النص خلافه فتناقيا . ويجب أن سائر بقاع الحرم متحدة بالنسبة للذبح ، فالنص على مكة بخصوصها وإن كان قد يراد بها كل الحرم ظاهر في أن المراد به ما إذا قدر على دخولها بنفسه أيضاً ، ولو كان محل إحصاره في الحرم لم يتعين ، وموضع الحصر الخاص كالخصر العام . وأفهم قوله حيث أحصر أنه لو أحصر في موضع من الحل وأراد الذبح في غيره منه لم يجز وهو ما في المجموع لأن موضع الإحصار في حقه كنفس الحرم . نعم له بعثه إليه ولا يتحلل حتى يعلم بذبحه فيه كما يأتي أيضاً .

(قوله وأشجاره) أى وإن استنبهها الآدميون وكذا نباته على ما مر في حرم مكة فيأتي

قولان للشافى رحمه الله تعالى ، الجديد لا يضمن ، وهو الأصح عند أصحابنا ،
والقديم أنه يضمن وهو المختار . وعلى هذا في ضمانه وجهان : أحدهما كضمان
حرم مكة ، وأصحهما أخذ سلب الصائد وقاطع الشجر ، والمراد بالسلب ما يسلب القتل من
الكفار ، ثم هو السالب على الأصح ، وقيل لقراء المدينة ، وقيل لبیت المال .

(فصل) ويحرم صيد وج وهو وادٍ بالطائف ، لكن لا ضمان فيه .

هنا جميع ما مر ثم ، فكل ما حرم ثم حرم هنا وإن افرقا في الضمان وفي حل لقطة حرم
المدينة وعدم التغليظ فيه بالقتل وغير ذلك .

(قوله الجديد لا يضمن) أى لكن يندب له القدية خروجاً من خلاف من أوجها .

(قوله وهو المختار) أختاره أيضاً جماعة غيره للأحاديث الصحيحة فيه .

(قوله والمراد بالسلب إلخ) قضيته أنه يأخذ حتى سائر العورة وهو ما عليه الأكثر
لكن الذى صححه فى المجموع وصوبه فى الروضة أنه يترك له سائر العورة وهو الحقيق
بالاعتماد والتصويب لوضوح الفرق بين الحربى المهدر والمسلم المعصوم ، على أن السلب هو
ثياب القتل ونحوها وميتة الحربى يجوز إغراء الكلام عليها فلم يكن لها حرمة تقتضى بقاء
سائر العورة بخلاف عورة الصائد هنا . وعلى الأول فواضح أنه لا يأخذ منه سائر العورة حتى
يجد ما يسر هابه وكذا يقال فى غيرها من سائر البدن لا يجوز له أخذه منه إلا إذا لم يحصل له
بذلك تضرر بالعرى وإلا تركه له إلا أن يجد ما يقيه من الحر والبرد ، إذ لو كان معه ثوب فاضل
عنه واحتاجه غيره لدفع الأذى وجب عليه دفعه إليه لكن لا مجاناً . وقياس هذا أنا وإن
أوجبنا عليه بقاءه عليه لا نوجب مجاناً بل بالأجرة . وبجتمل الفرق بأن الصائد هنا له فيه شبهة
ملك بخلاف غيره . وأيضاً فالظاهر أنه لا يملك السلب إلا بأخذه فقبله لا يستحق له أجرة
ويجوز سلبه بمجرد الاصطياد وإن لم ي تلف الصيد . قال فى المجموع ولو كانت ثيابه مغصوبة
لم تسلب بلا خلاف انتهى . ويلحق بها الموزجة والمستعارة وثياب العبد . نعم إن أمره
المالك بالاصطياد مثلاً أخذت على الأوجه .

(قوله ويحرم صيد وج) أى وشجره وخلاه كما فى المجموع وهو بواو مفتوحة فجعم مشددة
وما فسر به هو ما عليه الفقهاء والنعويون يقولون هو وادى الطائف أى جميع وادى البلد
المسمى بالطائف وقيل حصونه وقيل واحد منها . وسمى الطائف بذلك لطواف جبريل به

وَأَمَّا التَّنْمِيعُ بِالثَّوْنِ وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي حَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِإِيلِ الصَّدَقَةِ فَلَيْسَ بِمَحْرَمٍ وَلَا يَحْرُمُ صِيْدُهُ ، وَلَكِنْ لَا يُتَلَفُ شَجَرُهُ وَحَشِيشُهُ ، فَإِنْ أَتَلَفَهُمَا أَحَدٌ فَلَأَصَحُّ أَنَّهُ تَلَزَمَ الْقِيَمَةُ وَمَصْرِفُهَا مَصْرِفُ نَسَمِ الصَّدَقَةِ وَالْجَزِيَةِ ، وَافَهُ اعْلَمْ .

(فصل) فيما إذا فعل المحرمُ محظورين أو أكثر هل هل يتداخل ؟

هذا الباب واسع لكن مختصره أن المحظورَ قسمان : استهلاك كالخلق ، واستمتاع كالطيب ، فإن اختلف النوع كالخلق واللّبس تعددت القديّة ، وكذا إتلاف الصيود تعددت القديّة فيه ، وكذا إتلاف الصيد مع الحلق أو اللبس ، لكن لو لبس ثوباً مطيباً لم تعدد القديّة على الأصح ، ولو حلق جميع رأسه وشعر

سبعاً حول الكعبة لما اقتلعه من الشام حين قال إبراهيم على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام وارتزق أهله من الثمرات ، قاله الأزرق وغيره .

(قوله بالنون) فيه لغة ضعيفة بالباء ، أما بقيع الغرقد بالمدينة فهو بالباء لا غير اتفاقاً .

(قوله وهو الموضع إلخ) هو في ديار مزينة على نحو عشرين ميلاً من المدينة .

(قوله فإن اختلف النوع) أي كأن كان أحدهما استمتاعاً والآخر استهلاكاً كما يدل له المثال الذي ذكره المصنف .

(قوله تعددت القديّة) أي وإن استند إلى سبب واحد كشجرة احتيج إلى حلق جوانبها وصبرها بضاد فيه طيب .

(قوله تعددت القديّة به) أي مطلقاً اتحد الزمان والمكان ولم يفد عن الأول أم لا .

(قوله وكذا إتلاف التمسيد مع الحلق أو اللبس) أي فتعدد مطلقاً أيضاً لاختلاف نوعيهما ودمهما وإن كان كل منهما استهلاكاً ، ومثلهما الحلق والقلم ولا يتداخل بينهما مطلقاً . ولو اختلف نوع الاستمتاع كطيب ولبس بأن كان بفعلين لم يتداخل أو بفعل كان لبس ثوباً مطيباً أو طلى رأسه بطين مطيب يستر أو باشر بشهوة ثم جامع وإن طال الزمان بينهما على الأوجه تداخلت كما صححه المصنف بما روي الروضة خلافاً للرافعي لانهما الفعل مع تبعة الطيب ونحوه .

بَدَيْهِ مُتَوَاصِلًا عَلَيْهِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَقِيلَ فِدْيَتَانِ ، وَلَوْ حَقَّ
رَأْسُهُ فِي مَكَانَيْنِ أَوْ فِي مَكَانٍ فِي زَمَانَيْنِ مُتَفَرِّقَيْنِ عَلَيْهِ فِدْيَتَانِ . وَلَوْ تَطَيَّبَ
بَأَنْوَاعٍ مِنَ الطَّيِّبِ أَوْ لَبَسَ أَنْوَاعًا كَالْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْخُفِّ

(قَوْلُهُ وَلَوْ تَطَيَّبَ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الطَّيِّبِ إلخ) محل ما ذكره في اتحاد الفسدية ما لم يتخلل
تكفير وإلا احتاج المتجدد بعده لفدية أخرى وإن اتحد الزمان والمكان ونوى بالكفارة الماضي
والمستقبل كما في المجموع . وقول القونوي تخلل التكفير مع اتحاد النوع والزمن مستبعد أو ممتنع
مردود بأن المراد باتحاد الزمن أن يقع الفعلان على التوالي المعتاد لا الاتحاد الحقيقي ، ومن ثم
قال في الروضة لا يقسح في التوالي طول الزمن في مضاعفة القسم أي لبس بعضها فوق
بعض وتكرير العمامة . والذي يظهر لي أن المستنع لو اعتمر ثم أخرج الدم ثم اعتمر ثانياً وثالثاً
ثم حج من عامه لم يجب عليه دم آخر لأن موجب دم التمتع الفراغ من العمرة مع الإحرام
بالحج ، فذبحه عقب العمرة الأولى وقع قبل تمام موجب فلم يجب للعمرة الثانية وما بعدها
شيء ، لأن مجرد العمرة في أشهر الحج لا يوجب شيئاً وإن تكررت ، وبهذا فارق ذلك
وجوب الفدية هنا لما بعد التكفير ، لأن كل فعل هنا مستقل بإيجاب الدم ولو انفرد ، فإذا
وقع التكفير تعذر شموله لما بعده مع استقلاله بالدم فوجب له دم آخر بخلاف العمرة أو
العمرة المتكررة بن التكفير عن العمرة الأولى والإحرام بالحج فإنها غير مستقلة بإيجاب
الدم لو انفردت فلا يجب فيها شيء آخر . والذي يظهر أيضاً أن مرادهم باتحاد المكان أن
يكون المكان الثاني بحيث ينسب للأول عرفاً ، فن كرر اللبس وهو سائر نظر إن جاوز المحل
المنسوب للمكان الذي ابتدأه منه وجبت فدية ثانية لما بعد ذلك المنسوب إلى الأول وهكذا
وإلا فلا ، ولا يبعد ضبط العرف في ذلك بما قاله الماوردي فيما لو ابتدأ الأذان ماشياً من
أنه يجزيه ما لم يبعد عن مكان الابتداء بحيث لا يسمع الآخر من سماع الأول ، ولا يؤثر في
القياس المذكور قول المصنف عقب كلام الماوردي ويحتمل أن يميزه في الحالتين كما يظهر
بالتأمل . ومحل ما ذكره أيضاً في غير تكرار الجماع أما تكرره ثانياً وثالثاً وهكذا فتتعدد به
الفدية وإن اتحد ما ذكر : قال الإمام إن قضى وطره في كل جماع فإن كان ينزع ويعود
والأفعال متواصلة وحصل قضاء الوطر آخر فألجميع جماع واحد بلا خلاف انتهى .
وظاهر أن قوله حصل قضاء الوطر آخراً تصوير لا تقييد وأن المراد بتواصل الأفعال أن
لا يطول الزمن بينها عرفاً وإن اختلف المكان . وبحث الجلال البلقيني أن تكرره بين التحللين
لا تعدد فيه وظاهر أن مراده إذا اتحد ما مر وكأنه أخذ ما يحته من قولهم لو جامع ثانياً فلا
تداخل لاختلاف الواجب أي لأن الواجب الأول بدنة والثاني شاة بخلاف الجماع بين التحللين
فإن الواجب في الأول هو الواجب في الثاني ، لكن يعكر عليه قول المجموع فيما لو وطئه

أو نوعاً واحداً مرةً بعدَ أخرى ، فإن كان ذلك في مكانٍ واحدٍ على التوالي ففديةٌ فديةٌ واحدةٌ ، وإن كان في مكانين أو في مكانٍ وتخلَّلَ زمانٌ فَمَعْلِيهِ فِدَيَتَانِ سواءَ تخلَّلَ بينهما تكفيرٌ عن الأول أم لا .

هذا هو الأصحُّ . وفي قولٍ إذا لم يتخلَّلْ تكفيرٌ كفاؤه فديةٌ واحدةٌ .

مرة ثالثة ورابعة وجب للأولى بدنة ولكل مرة بعدها شاة مع أن الواجب فيهما هو الواجب في الثانية فالأوجه التكرار مطلقاً . ثم رأيت والده السراج البلقيني رجح ذلك في فتاويه ونقله عن الشيخ أبي حامد وابن المقرئ قال في تمشيته فإن جامع مراراً لم يتداخل الجزاء ووجب للأول بدنة ولكل جماع بعده شاة وإن اتحد الزمان والمكان انتهى . وحمل كلامه على ما قبل التحلل الأول لا دليل عليه نقلاً ولا معنىً ، ومحل ما ذكره في تعددها بتعدد الزمان والمكان إذا أفاد الثاني غير ما أفاده الأول كأن لبس السراويل في محل ثم القميص في محل أو زمن آخر ، أما إذا لم ينفذ شيئاً كان لبس قميصاً فوق قميص أو تحته أو عمامة فوق القبع أو القميص أولاً ثم السراويل فلا تتعدد الفدية وإن اختلف الزمان والمكان كما بحثه المحب الطبري وقال لا خلاف فيه ، قال لأنه في المسئلة الأخيرة ستر محل السراويل باخيط ووجبت الفدية فلا تتكرر بسائر آخر مع بقاء الأول كما لو لبس قميصاً فوق قميص فإنه لا يجب بالثاني شيء ولا أثر للمباشرة فيما إذا لبس الثاني تحت الأول بدليل ما لو التف بإحرامه ثم لبس ثوباً فإنه يجب الفدية قطعاً انتهى . ويؤيد قوله ولا أثر إلخ قول القمولى لو أترز بإزار ثم أترز بآخر فوَقَّه مطيب فلا فدية فلم يجعلوا في هذا الإزار الثاني ملبوساً بالنسبة إلى الطيب ، ولا ينافي ذلك وجوب الفدية بلبس قميص فوق إزار لأنه نوع آخر يوجب الفدية بخلاف الإزار الثاني . واعتمد الإسئوي والأذرعى ما بحثه المحب وجعله وارداً على عبارة الروضة وهو أوجه مما نقله الدميري عن إفتاء السبكي وغالب أهل عصره واعتمده من التفرقة بين الرأس والبدن حيث قالوا فيمن زع العمامة ثم لبسها مع بقاء القبع ونحوه على الرأس بعدم التكرار ما دام الرأس مستوراً لأن المحرم فيه إنما هو السر والمستور لا يستر بخلاف البدن فإن الفدية فيه متعلقة باللبس ويقال للابس لبس وقول الزركشي إن ما قاله المحب في كلام الرافعي وابن العماد إن أراد بعدم وجوب شيء للثاني عند عدم تخلل الزمان فصحيح وقد ذكره الرافعي أو مطلقاً ففعلط صريح وقد ذكر الرافعي فيه قولين مردود بأن الذي فيه إنما هو مع اتحاد الزمان والمكان ، وكلام المحب فيما إذا اختلفا . واعتراض الزركشي عليه في لبس القميص ثم

(فصل) في الإحصار . إذا أحصر المدو المحرم عن المضى في الحج من كل الطريق فله التحلل سواء كان وقت التحلل واسماً أو ضيقاً . ثم إن كان الوقت واسماً فالأفضل أن لا يتجمل التحلل فربما زال الإحصار فأنم الحج .

السراويل باختلافهما في الاسم والحكم فيتعدد الاستمتاع ، لأن الصلاة تستحب في قميص وسراويل ولا يكفي عنه قميص آخر مردود بأن هذا لا أثر له في التعدد ، لأن ملحظ ما هنا مجرد السر وقد حصل بالأول وما هناك المبالغة فيه وهي لا تحصل بالقميص الثاني . وقوله يلزم على ما قاله عدم التعدد فيما لو لبس في يده قفازاً وقد لبس قميصاً واستترت يده بكم القميص ولا قائل به رد بأن الأوجه في هذه المسئلة التفرقة بين تقدم لبس القفاز والقميص كالسراويل والقميص وعلم مما محرمة ستر بعض الرأس وتكرر القدية بتكرر ستره ، لكن لو لبس عمامة لضرورة واحتاج لكشف كل رأسه للفصل من الحدث الأكبر أو بعضه لنحو مسحه في الرضوء فالذي يظهر أن القدية لا تتعدد بذلك وإن اختلف الزمان والمكان أخذاً من قولهم لو فقد الإزار جاز له لبس السراويل ولادم عليه ووجهه بأن الأصل في مباشرة الجائز نفى الضمان . وأيضاً فيجيب الكشف عليه يصبره مكرهاً عليه شرعاً وقد صرحوا بأن الإكراه الشرعي كالإكراه الحسي ، فكما أنه لو أكرهه هنا حساً على الكشف لا تتعدد كما هو ظاهر فكذا إذا أكرهه عليه شرعاً . فإن قلت قد جوزوا له اللبس لنحو حر ومرض مع الدم قلت ذلك فيه ترفه وحظ للنفس وهذا ليس فيه شيء منهما وإنما هو لأجل تحصيل الواجب المتوقف عليه صحة عبادته فهو بستر العورة بالسراويل أشبه ، وبهذا يعلم أن شرط عدم التعدد أن لا يكشف إلا المحل الذي يتوقف صحة نحوه وضوئه عليه لأنه هو الذي يضطر إليه فقط . فقول المحب لأنه ستر محل السراويل بالمحيط يعلم به أن محل ما ذكره فيما إذا كان القميص سابقاً وإلا فقد ستر السراويل شيئاً من البدن لم يستره القميص ، وحيث أنه بتكرر القدية لأنه ستر آخر ، قاله الأذرعى ، وظاهر أنه يأتي في ستر الرأس بالقبع والقنطرة ثم بالعمامة .

(قوله إذا أحصر العدو المحرم) ذكره بالهزمة تبعاً لمن يقول إن المهموز وغيره ليستعملان في المرض والعدو وهو خلاف المشهور إذ المشهور كما قاله أن يقال أحصره المرض وحصره العدو فرقاً بينهما (قوله عن المضى في الحج) أى عن إتمام أركانه أو أركان العمرة ولو عن السعى وحده فخرج ما لو منعوا من نحو رمى فإنه يمنع تحللهم لإمكانه بالطواف والسعى والخلق مع جبر نحو الرمي بالدم . (قوله فالأفضل أن لا يجعل التحلل إلخ) يستثنى منه ما لو علم زوال الحصر في مدة يمكن إدراك الحج بعدها أو في العمرة وعلم قرب زواله وهو

وإن كان الوقت ضيقاً فالأفضل أن يسجل التحلل لثلاث بفوت الحج . ويجوز للمحرم بالعمرة التحلل إذا أحصر كالحج . ولو منعوا ولم يسكنوا من الضيق إلا ببذل مالٍ فلهم التحلل ولا يبذلون المال وإن قل ، بل يكره البذل إن كان الطالب كافراً ، لأن فيه صغاراً على الإسلام . وإن احتسبوا إلى قتالٍ فلهم التحلل ولا يلزمهم القتال سواء كان العدو مسلمين أو كفاراً ، قليلاً أو كثيراً . لكن إن كان في المسلمين قوة فالأولى أن يقاتلوا الكفار ، وإن كان فيهم

ثلاثة أيام فإنه يمتنع تحلله كما قاله الماوردي ونقله عنه السبكي وغيره وأقروه . قال ولو صد عن مكة دون عرفة لزمه الوقوف ولم يتحلل إلا بعد الوقوف كما يأتي ولو أمنهم الصادون ووثقوا بقولهم فلا تحلل . وقوله لثلاث بفوت الحج أى فإنه إذا فاتته قبل تحلله يتحلل بالطواف والسعى إن أمكنه وإلا فبما يأتي ثم إن صابر الإحرام متوقفاً زواله حتى فاتته الوقوف فلا قضاء ويتحلل بعمل عمرة ؛ وقبده السبكي وغيره بما إذا تمكن من البيت وإلا تحلل تحلل المحصر . وإن لم يتوقع زواله حتى فات الحج وجب القضاء لشدة تفريطه . وبهذا التفصيل قرر السبكي كلام الشيخين ثم نقل عن العراقيين وجوب القضاء لتمككه من التحلل قبل القوات بخلاف سلوكه أطول الطريقين إذ لا تفريط منه لأنه مأمور بسلوكه ، ويجاب بأن شبهة تشوف النفس إلى الإتيان بما أحرم به على وجهه منع نسبة التفريط إليه فساوى سلوك الأبعد .

(قوله بل يكره البذل إلخ) أفهم به أنه لا يكره بذله للمسلم وأنه لا يحرم بذله للكفار وهو كذلك كما جزم به في المجموع كالمهدية لهم ، ولا ينافيه قوله لأن فيه صغاراً على الإسلام لأن مصلحة تميم النسك اقتضت المسامحة بذلك مع أن الصغار غير محقق . ولا ينافي ما تقرر قول الشيخين أو ائله الحج يكره بذل المال للرصدى ولو مسلماً لأن ما هنا محله بعد الإحرام فإعطائه المال أسهل من قتال المسلمين وما هناك ترجيح تميم الكراهة فقد غفل عما ذكر .

(قوله قليلاً أو كثيراً) صريح في أنه لا فرق بين أن يزيدوا على الضعف أو ينقصوا عنه ولا بين تهىء الحجيج للقتال وعدمه وهو المذهب كما قاله ابن الرفعة وغيره أخذاً من كلام الرافعي ، وكان وجهه أن الغالب على الحجيج جمع أخلاط الناس وعدم الثقة باجتماعهم على قلب واحد ، على أن كلام المجموع ظاهر أو صريح في أن الكلام فيها إذا صدوهم من غير قتال أموالو تقابل الصفات للقتال فالقتال واجب والقرار حرام بشرطه اتفاقاً وحينئذ فلا إشكال . (قوله فالأولى أن يقاتلوا الكفار) مثلهم البغاة فيها يظهر لما في قتالهم من مصلحة اجتماع

صَفَّ فَأَلَوَّلَى أَنْ يَتَحَلَّلُوا ، وَمَتَى قَاتَلُوا فَلَهُمْ لَبْسُ الدَّرْعِ وَالْمُضَارِفِ
وَعَلَيْهِمُ النَّدِيَةُ كَنْ لَبْسٍ لِحَرْبٍ أَوْ بَرٍّ . وَسَوَاءٌ فِي جَوَازِ التَّحَلُّلِ أَحَاطُوا بِهِمْ مِنْ
الْجَوَانِبِ أَوْ مَتَعُوهُمْ مِنَ الذَّهَابِ دُونَ الرُّجُوعِ . ثُمَّ إِنَّهُ يُلْزَمُ التَّحَلُّلَ بِالْإِحْصَارِ ذَبْحُ
شَاةٍ يَفْرُقُهَا حَيْثُ أُخْصِرَ ، وَلَا يَنْدِرِلُ عَنِ الشَّاةِ إِلَى بَدَلِهَا إِنْ وَجَدَهَا فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا فَلَا صَحَّ
أَنَّهُ يَأْتِي بِبَدَلِهَا وَهُوَ إِخْرَاجُ طَعَامٍ بِقِيَمَتِهَا ، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا .

الكلمة ومن ثم وجب قتلهم في بعض الصور .

(قوله أحاطوا بهم من الجوانب) أفهم إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون المانعون فرقاً
متميزة لا تعضد كل واحدة الأخرى أو فرقة واحدة ، فتقيد الإسنى بالأول أخذاً من قول
الرافعي لأنهم يستفيدون به الأمن من العدو الذي بين أيديهم أى وإذا كانوا فرقة واحدة فلا
أمن لأن بعضهم يعضد بعضاً فيه نظر بل قول المجموع أحصهما جواز التحلل لعدم الآفة
والثاني لا إذ لا يحصل به أمن صريح في رد التعليل من أصله لأنه جعله علة للوجه الضعيف .

(قوله ثم إنه يلزم التحلل بالإحصار ذبح شاة) يقتضى أنه لا فرق بين أن يشرط التحلل
عند الإحصار بلا هذى أم لا وهو ظاهر ، ويفارق ما يأتى في التحلل بمرض بأن وضع الإحصار
ذلك فلا يؤثر الشرط في عدمه بخلاف ذلك .

(قوله يفرقها حيث أحصر) أى مع ذبحها فيه كما علم مما مر وله إرساله للحرم وحينئذ
فلا محل إلا بعد علمه بنحره كما قاله الحاملى وهو ظاهر . وبحث الزركشى أنه لو ذبح في محل
لا فقراء به جاز نقله إليهم . وقال ابن العماد ينبغى جواز نقله إلا أن يمكن نقل اللحم إليهم .
والذى ينتجه أخذاً مما مر من الفرق بين الزكاة وهذا الباب أن محل الإحصار كمحل الزكاة فإذا
فقد الفقراء فيه جاز النقل ، وأنه متى أمكن الذبح فيه ونقل لحمه إليهم بلا تغير تعين ، لأن
كلا من الذبح والفرقة فيه واجب برأسه ، فحيث تعلم أحدهما لا يسقط الآخر . وأفهم قوله
حيث أحصر أنه لا فرق بين أن يحصر في الحل أو في الحرم ولا بين أن يمكنه وقد أحصر بالحل
وصول طرف الحرم أم لا وهو ما عليه الشيخان ، واعتراض البلقينى عليه بأن ما قاله مخالف
للنص رده العراقى كما مر .

واغلم أَنَّ التَّحْلُلَ بِحُصْلُ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : ذَبْحٌ ، وَنِيَّةُ التَّحْلِيلِ بِذَبْحِهَا ، وَالْحَلْقُ إِذَا قُلْنَا بِالْأَصْحَ إِنَّهُ نَسَكَ ، وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الشَّاةَ وَكَانَ يَطْعُمُ بِدَلْمَا تَوَقَّفَ التَّحْلُلُ عَلَيْهِ كَتَوَقُّفِهِ عَلَى الذَّبْحِ ، وَكَذَا إِنْ كَانَ يَصُومُ عَلَى الْأَصْحَ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الشَّاةِ وَبَدَلَهَا ثَبَتَ الشَّاةُ أَوْ بَدَلَهَا فِي ذِمَّتِهِ وَجَازَ لَهُ التَّحْلُلُ فِي الْحَالِ بِالنِّيَّةِ وَالْحَلْقِ عَلَى الْأَصْحَ ، وَفِي قَوْلٍ لَا يَتَحَلَّلُ حَتَّى يَأْتِيَ بِالشَّاةِ أَوْ بَدَلَهَا .

(فرع) لَيْسَ لِلْمَحْرَمِ التَّحْلُلُ بِذَنْبِ الْمَرْضِ بَلْ يَصِيرُ حَتَّى يَبْرَأَ سِوَاهُ كَانَ مُحْرِمًا بِحُجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، فَإِذَا بَرَأَ . فَإِنْ كَانَ مُحْرِمًا بِمِرَّةٍ أَمَّهَا ، وَإِنْ كَانَ بِحُجٍّ أَمَّهْ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَاتَهُ تَحَلَّلَ بِمِلِّ عُمْرَةٍ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ، هَذَا إِذَا لَمْ يَشْرُطِ التَّحْلُلَ بِالْمَرْضِ ، فَإِنْ كَانَ قَدْ شَرَطَ عِنْدَ إِحْرَامِهِ أَنَّهُ إِذَا

(قَوْلُهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ) عِلْمٌ مِنْهُ أَنَّ دُخُولَ وَقْتِ التَّحْلِيلِ هُنَا لَيْسَ مِثْلَهُ ، فَإِذَا جَامَعَ قَبْلَهُ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ بِخِلَافِهِ فِي الصَّوْمِ ، إِذْ لَوْ جَامَعَ مَسَافِرًا لَمْ تَلْزِمْهُ كَفَّارَةٌ ، وَكَأَنَّ الْفَرْقَ أَنَّ الصَّوْمَ كَفٌّ وَهُوَ خِصْلَةٌ وَاحِدَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِزَمَنِ مَحْدُودِ الطَّرْفَيْنِ حَيْثُ لَا عَذْرَ ، فَإِذَا انْقَضَى الزَّمَنُ بِالْفُرُوبِ ارْتَفَعَتْ أَوْ وَجَدَ الْعَذْرَ كَانَتْ فِي حَكْمِ الْمَرْتَفَعَةِ لَعَدَمِ إِمْكَانِ تَحْرِيمِهَا بِخِلَافِ الْحُجِّ فَإِنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى أَفْعَالٍ بَعْضُهَا مَحْدُودٌ بِوَقْتٍ كَالْوُقُوفِ وَبَعْضُهَا غَيْرُ مَحْدُودٍ بِوَقْتٍ فَلَمْ يَكُنْ دُخُولُ وَقْتِ التَّحْلِيلِ مِنْهَا مُقْتَضِيًّا لَارْتِفَاعِ جَمِيعِهَا إِلَّا أَنَّهُ يَفْعَلُهُ .

(قَوْلُهُ وَالْحَلْقُ) أَيْ ثُمَّ الْحَلْقُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ ﷺ فِي قِصَّةِ الْحَدِيثِ قَوْمُوا فَانْحَرُوا ثُمَّ احْلِقُوا . وَيَشْرُطُ نِيَّةُ التَّحْلِيلِ عِنْدَ الْحَلْقِ أَيْضًا كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ هُنَا وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوْضَةِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى تَحْلِيلِ الْعَبْدِ ، وَقَتْلَهُ ابْنَ الرِّقَّةِ عَنِ الْأَصْحَابِ ، وَرَجَحَهُ السَّيِّدِي لِتَرْدِّدِهِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ لِلتَّحْلِيلِ أَوْ لغيرِهِ فَاحْتِجَاجٌ إِلَى نِيَّةٍ تُمَيِّزُهُ ، بَلْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْأَشْيَاءُ أَنْ مَنْ أَرَادَهُ لِلْأَذَى حَيْثُ جَازَ احْتِجَاجُ النَّيَّةِ . وَبِحَسَبِ الْجَلَالِ الْبَلْقِينِيُّ أَنَّهُ لَوْ أَحْصَرَ عَنِ الطَّوَافِ بَعْدَ أَنْ حَلَّقَ لَمْ يَلْزِمْهُ لِأَنَّهُ نَسَكَ وَقَدْ وَجَدَ ، وَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ إِنَّمَا يَجِبُ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الذَّبْحِ ضَعِيفٌ . (قَوْلُهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الشَّاةَ الْخ) قَدْ عَلِمْتَ مِمَّا مَرَّ أَنَّ دَمَ الْإِحْصَارِ دَمٌ تَرْتِيبٌ وَتَعْدِيلٌ فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الشَّاةِ أَخْرَجَ طَعَامًا بِدَلْمَا ، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدْيُومًا وَمَرَّ فِي دَمِ التَّمَتُّعِ بَيَانَ الْعَجْزِ . (قَوْلُهُ وَكَذَا إِنْ كَانَ يَصُومُ) الْمُعْتَمِدُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ أَنَّ التَّحْلِيلَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الصَّوْمِ بَلْ لَهُ التَّحْلِيلُ حَالًا بِالْحَلْقِ مَعَ النِّيَّةِ لَطَوِيلُ زَمَنِهِ فَتَعْظُمُ الْمَشَقَّةُ فِي مُصَابَرَةِ الْإِحْرَامِ لِفَرَاغِهِ وَمَرَّ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَمَى حِجْرَةِ الْعَقَبَةِ فَرَاغَهُ . (قَوْلُهُ عِنْدَ إِحْرَامِهِ) بَيْنَ بِهِ أَنَّ شَرْطَ التَّحْلِيلِ بِنَحْوِ الْمَرْضِ لَا يَوْثُرُ إِلَّا إِنْ اقْتَرَنَ بِالْإِحْرَامِ .

مرض تحلل أو شرط التحلل لغرض آخر كضلالٍ عن الطريق أو ضياع النفقة أو الخطأ في العدد أو نحو ذلك فالصحيح أنه يصح شرطه وله التحلل، وإذا تحلل إن كان شرط التحلل بالهدى زِمَهُ الهدى، وإن كان شرط التحلل بلا هدى لم يلزمه الهدى، وإن أطلق لم يلزمه أيضاً على الأصح. ولو شرط أن يقلب حجه عُمرة عند المرض جاز. ولو قال إذا مرضت صيرت حلالاً صار حلالاً بنفس المرض على الأصح ونص عليه الشافعي رحمه الله تعالى.

(فرع) المحصر الخاص الذي يتفق لواحد أو شِرْذِمَةٍ من الرُقعة ينظر فيه ، فإن لم يكن المحرم معذوراً كن حبس في دينه يتمكن من أدائه لم يَحْزَ لَهُ التحلل بل عليه أن يؤدي الدين ويمضي في حجه ، فإن فاته الحج في الحبس زِمَهُ للسير إلى مكة وتحلل بسبل عمرة ويلزمه القضاء كما تقدم . وإن كان معذوراً كن حَبَسَهُ السُّلْطَانُ ظُلماً أو بِدين لا يتمكن من أدائه جازَ لَهُ التحلل .

ترتبه في مر في تصور حجتين في عام واحد عن الزركشي ما سببه الغفلة التامة عما هنا أعني في التحلل بشرط المرض فراجع ذلك فإنه مهم كبير ، وهذا الفقيه مع جلالته غفل عن كلامهم هنا في مبحث المحصر فبحث ما مر عنه ثم ليم له ما زعمه من أنه قد يتصور حجتان في عام واحد ولم يتم له ذلك في صورة كما مر بسط الكلام معه في ذلك أيضاً .

(قوله لغرض آخر) منه الحيض على الأوجه بل هو أشق من كثير من الأعذار .

(قوله ولو شرط أن يقلب حجه عمرة إلخ) مثله كما قاله البلقيني ما لو شرط انقلابه عمرة عند العذر فإذا وجد انقلاب وفي الحالتين تجزئه تلك العمرة عن عمرة الإسلام بخلاف عمرة التحلل بالإحصار لأنها في الحقيقة أعمال عمرة لا عمرة .

(قوله أو بدين لا يتمكن من أدائه) من عطف الخاص على العام لأن حبسه ظم أي إن علم المحبس عدم تمكنه .

(فرع) إذا تحلل الحصر إن كان شكك تطوعاً فلا قضاء عليه ، وإن لم يكن تطوعاً نظر إن لم يكن مستقراً كحجّة الإسلام في السنة الأولى من سيّئ الإمكان فلا حجّ عليه إلا أن تجتمع فيه شروط الاستطاعة بذلك ، وإن كان مستقراً كحجّة الإسلام فيما بعد السنة الأولى وكالقضاء والنذر فهو باقٍ في ذمته ، وسواء في هذا كله الحصر العام والخاص على الأصح ، وقيل يجب القضاء في الخاص .

(فرع) لو صدّ عن طريق وهناك طريق آخر يشكّن من سلوكه بأن يحدّ شرائط الاستطاعة فيه لزّمه سلوكه ولم يُمز له التحلل سواء طال ذلك الطريق أم قصر ، وسواء رجا الإذراك أم خاف لفوات أم تيقنه ، فإن أحصر في ذى الحجّة وهو بالشام أو بالعراق مثلاً فيجب المضي والتحلل بعيل عُمرة ، فإن سلك الطريق الثاني ففاته الحجّ نظر إن كان الطريقان

(قوله إلا أن يجتمع فيه إلخ) أى وإذا لم يجتمع ذلك لم يجب القضاء لكن الأولى أن يحرم من اجتمعت فيه إن بقي من الوقت ما يمكن فيه الحج ويستقر الوجوب بمضى ذلك الوقت . وبحت الأذرعى أن محل إطلاقهم أولوية الإحرام في تلك السنة ما إذا لم يكن بعيد الدار ، فإن كان غلب على ظنه أنه لو أخر لعجز عن الحج فيما بعد لزّمه الإحرام في ذلك العام .

(قوله وكالقضاء والنذر) ربما يتوهم منه من أن النذر لا يتأتى فيه ما ذكره أولاً وليس كذلك لأنه إن كان معيّن في العام الذى أحصر فيه بقى في ذمته مطلقاً وإلا فهو كحجّة الإسلام فإن استقر بأن استطاع قبل عام الحصر بى أيضاً وإلا فحجّ يستطيع بعده .

(قوله وسواء في هذا كله الحصر العام والخاص) صريح في أن حجّ الفرض إذا لم يستقر قبل سنة الحصر بأن كان من أول سنّ الإمكان لا يستقر على ذى الإحصار الخاص بل لا بد

سواءَ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ لِأَنَّهُ قَوَاتٌ مَحْضٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي الطَّرِيقِ الثَّانِي سَبَبٌ حَصَلَ الْقَوَاتُ بِهِ كَطُولٍ أَوْ خُسُونَةٍ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَجِبِ الْقَضَاءُ عَلَى الْأَصَحِّ لِأَنَّهُ مُخَصَّرٌ وَلَمْ يَدْمُ تَقْصِيرُهُ .

(فرع) لا فرقَ في جَوَازِ التَّحَلُّلِ بِالْإِحْصَارِ بَيْنَ أَنْ يَتَّفَقَ ذَلِكَ قَبْلَ الْوُقُوفِ أَوْ بَدْءَهُ ، وَلَا بَيْنَ الْإِحْصَارِ عَنِ الْبَيْتِ قَطُّ أَوْ عَنِ الْوُقُوفِ أَوْ عَنْهَا ، فَإِذَا تَحَلَّلَ بِالْإِحْصَارِ الْوَاقِعِ بَعْدَ الْوُقُوفِ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ كَمَا قَبْلَ الْوُقُوفِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

من الاستطاعة بعد زواله على كلام مر فيه أول الكتاب فراجعه .
 (قوله لا فرق في جواز التحلل بالإحصار إلخ) الإحصار عن السعي فقط كذلك كما مر ويستثنى مما ذكره المحصر عن الوقوف فقط فإنه يمتنع عليه تحلل المحصر بل يجب عليه دخول مكة والتحلل بعمل عمرة ولا قضاء عليه ، والمحصر عما سوى الوقوف فإنه لا يتحلل إلا بعد الوقوف . ومر في طواف الإفاضة الكلام على الحائض إذا عجزت عن الماء .

الباب الثامن

في حج الصبي والعبد والمرأة ومن في معناهما

اغْلَمْ أَنَّ الصَّبِيَّ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ ، وَلَكِنْ يَصَحُّ كَمَا قَدِمْنَاهُ فِي آخِرِ الْبَابِ الْأَوَّلِ . نَحْمُ إِنَّ كَانَ مُمَيِّزًا أَحْرَمَ يَأْذِنُ وَلِيِّهِ ، فَإِنْ أَحْرَمَ بغيرِ إِذْنِهِ ثُمَّ يَصَحُّ عَلَى الْأَصْحَ ، وَلَوْ أَحْرَمَ عَنْهُ وَلِيُّهُ صَحَّ عَلَى الْأَصْحَ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُمَيِّزًا أَحْرَمَ عَنْهُ وَلِيُّهُ ، سِوَاكَ كَانَ الْوَلِيُّ حَلَالًا أَوْ مُحْرَمًا ، وَسِوَاكَ كَانَ حَجًّا عَنْ نَفْسِهِ أَمْ لَا وَلَا يُشْتَرَطُ حُضُورُ الصَّبِيِّ وَمُوَاجَهَتُهُ بِالْإِحْرَامِ عَلَى الْأَصْحَ . وَالْمَجْنُونُ كَالصَّبِيِّ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ يُعْرِمُ عَنْهُ وَلِيُّهُ . وَالنُّعْمَى عَلَيْهِ لَا يُجُوزُ إِحْرَامُ غَيْرِهِ

(الباب الثامن في حج الصبي والعبد الخ)

(قَوْلُهُ وَالْمَرْأَةُ) لَمْ يَذْكُرْ مِنْ أَحْكَامِهَا هُنَا إِلَّا وَجُوبَ اسْتِئْذَانِ الزَّوْجِ وَالنِّبْدِ إِنْ كَانَتْ أُمَةً مُتَزَوِّجَةً وَبَقِيَّةُ أَحْكَامِهَا تَقْدَمَتْ أَوَّلَ الْكِتَابِ .

(قَوْلُهُ لَمْ يَصَحَّ) فَارَقَ صَحَّةَ نَحْوِ صَوْمِهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ بَأَنَّهُ لَا يَفْتَقِرُ لِمَالٍ وَهَذَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ وَهُوَ مُعْجُورٌ عَلَيْهِ فِيهِ . وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى مَالٍ زَائِدٍ عَلَى مَا يَحْتَاجُهُ فِي الْحَضَرِ يَصَحُّ إِحْرَامُهُ بِلا إِذْنٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَصَحُّ إِحْرَامُ السَّفِيهِ بِلا إِذْنٍ ، وَالثَّانِي صَرَحُوا بِخِلَافِهِ ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَالَّذِي يَتَجَهَّ فِيهِ مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ هُنَا مِنْ عَدَمِ صَحَّةِ مَنْ بغيرِ إِذْنٍ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَيْهِ هُوَ مُظَنَّةٌ لَذَلِكَ مَعَ ضَعْفِ عَقْلِهِ وَبِهِ فَارَقَ السَّفِيهِ .

(قَوْلُهُ وَلَوْ أَحْرَمَ عَنْهُ) أَيْ عَنْ الْمُمَيِّزِ وَلِيهِ صَحَّ هُوَ الْمُعْتَمِدُ كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَإِنْ اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ .

(قَوْلُهُ وَلَا يَشْتَرَطُ حُضُورُ الصَّبِيِّ) هَذَا مَا فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا فَهُوَ الْمُعْتَمِدُ وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ وَتَبِعَهُ غَيْرُهُ فَيَصَحُّ إِحْرَامُهُ وَإِنْ كَانَ الْوَلِيُّ بِالْمِيقَاتِ وَالصَّبِيُّ بِمَصْرٍ مُطْلَقًا لَكِنَّهُ

عنه كالمریض . وأما الولی الذی یُحَرِّمُ عن الصبی أو یأذن له فالأب یتولی ذلك ، وكذا الجدُّ عند عدم الأب ، ولا یتولاهُ عند وجوده . والوصی والقسمُ كالأب علی الصَّحیح ، ولا یتولاهُ الأخُ والممُّ والأُمُّ علی الأصحَّ إذا لم یكن له وصیة ولا ولاية من الحاكم .

(فصل) متى صار الصبی مُحَرِّماً فصل ما قَدَّرَ علیه بنفسه ، وفصل به الولی ما عجزَ عنه ، فإن قَدَّرَ عَلَى الطوافِ علیه فطافَ وإلا طیفَ به كما سبق . والسعی كالطواف ، وبصلَّى عنه ولَّیهُ ركعتی الطوافِ إن لم یكن مميّزاً ،

یکره لاحتمال ارتکابه محظور إحرام لعدم علمه به . وصفة إحرامه عنه كما فی المجموع عن الشیخ أبی حامد والأصحاب أن ینوی جعله محرماً فیصیر محرماً بمجرد ذلك ولا ینافی ما فیهِ عن القاضي أبی الطیب من أن صفته أن ینوی الإحرام له . وعن الداری من أنها أن ینوی أنه أحرم له أو عقد الإحرام له أوجعله محرماً . وعن صاحب العدة من أنها أن یخطر بباله أنه عقده له وجعله محرماً فینوی فی نفسه لأن كل ذلك یرجع إلى الأول لأن نية جعله محرماً تشمل جميع ما ذکر . (قوله فالأب یتولی ذلك) أى بنفسه أو مأذونه . ويشترط فی الأب كما قاله الأذرعی شروط ولاية المال من العدالة وغيرها فإن انتفى عنه بعضها انتقلت للجد ثم للحاكم . (قوله عند عدم الأب) أى أو وجوده لا بصفة الولاية . (قوله والأُم) اعترض بما فی مسلم من أن امرأة رفعت للنبي ﷺ صیاً فقالت لهذا حج ؟ قال نعم ولك أجر . ورد بأنه ليس فی الحديث أنها أحرمت عنه . وبتقديره یحتمل كونها وصیة أو قیمة أو أن الأجر الحاصل إنما هو أجر الحمل والنفقة . واعلم أن المراد بالصبی هنا الجنس إذ لا فرق بین الذکر والأنثی .

(قوله وإلا طیف به) أى مع طهرهما أعنی الطائف والمطوف به من الصبی أو المجنون كما ذكره الأذرعی وغيره ، ومر الکلام فیهِ فی بحث الطواف ، ومر ثم أيضاً أن غیر المميز إذا كان راکباً اشترط أن یكون الولی أو مأذونه سائقاً أو قائداً فی جميع المطاف . وأفهم قوله طیف به وقوله فیما یأتی من لا رمی علیه أنه یجوز للولی أن ینیب من یفعل عنه ما عجز عنه كما ینتبه فی الإحرام عنه بل أولى .

(قوله والسعی كالطواف) قضیته أنه لا بد فیهِ إذا كان غیر المميز راکباً أن یكون الولی

فَإِنْ كَانَ مُمَيَّزاً صَلاًمَا بِنَفْسِهِ ، وَقِيلَ بِصَلَّيْهَا الْوَلِيُّ أَيْسَا عَنْهُ . وَيُشْتَرِطُ إِحْضَارُهُ عَرَافَاتٍ . وَيُحْضَرُهُ أَيْضاً الزَّادَةُ وَالْوَاقِفَةُ وَالْمَبِيتَةُ بِمَنْ وَبِنَاوَلُهُ الْأَجْبَارَ فِيرْمِيهَا إِنْ قَدَّرَ وَإِلَّا فِيرْمِي عَنْهُ مَنْ لَا رَمَى عَلَيْهِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَضَعَهَا فِي يَدِهِ أَوَّلًا ثُمَّ يَأْخُذُهَا فِيرْمِيهَا .

(خصل) الزَّائِدُ مَنْ نَفَقَةُ الصَّبِيِّ بِسَبَبِ السَّفَرِ يَجِبُ فِي مَالِ الْوَلِيِّ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَقِيلَ فِي مَالِ الصَّبِيِّ .

(فصل) يُمْنَعُ الصَّبِيُّ الْحَرِيمُ مِنْ مُحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، فَإِنْ تَقَطَّبَ أَوْ لَبَسَ نَاسِياً فَلَا ، فِدْيَةٌ ، وَإِنْ كَانَ عَامِداً وَجِبَتِ الْفِدْيَةُ عَلَى الْأَصَحِّ ، سَوَاءً

أَوْ مَأْذُونُهُ سَائِقاً أَوْ قَائِداً . (قوله الزائد من نفقة الصبي بسبب السفر يجب في مال الولي) قيده الزركشي بحثاً بما إذا لم يبلغ قبل فوات الوقوف ، قال وإلا أجزأه عن حجة الإسلام ، فالنفقة من البلوغ في مال الصبي وقبله محتمل أن يكون في ماله أو على الولي اهـ وفيه نظر ومقتضى قول القاضي حسن أخذاً من مفهوم كلامهم لو خرج بمجنون لم يستقر عليه الفرض لزمه نفقة السفر وإن أجزأه عن حجة الإسلام بأن أفاق فيما بعد الإحرام أو فيه وفيها بعده لزوم نفقة الصبي هنا مطلقاً لأنه لم يستقر عليه الفرض فلا نظر لوقوعه عن حجة الإسلام . وظاهر كلام القاضي المذكور أنه يلزم الولي جميع نفقة السفر ، وإن أفاق المجنون قبل الإحرام وأحرم ولا يبعد اعتياده إن لم يمكن المجنون الرجوع بعد الإفاقة وقبل الإحرام وإلا فيمكن أن يقال بذلك أيضاً أخذاً من قول المصنف عن المتولي في تعليل إلزامه النفقة لأنه ليس له السفر به . ويحتمل أن يقال لا يلزمه إلا الزائد بسبب السفر إلى ما قبل إحرامه لأن تلبسه بالإحرام مع سهولة الرجوع عليه رفع تعدى الولي وهو أوجه . ثم رأيت المتولي قال لو أفاق عند الميقات وأحرم أى لنفسه صح حجه إلا أن ما أنفق عليه بعسد إفاقته يكون من ماله وما أنفق عليه قبل إفاقته بقدر نفقة البلد يكون من ماله والزيادة من مال الولي اهـ .

(قوله يمنع الصبي إلخ) أى يجب على الولي أو مأذونه منع المميز من ذلك .

(قوله وإن كان عامداً وجبت الفدية) محله في المميز أما غيره فلا فدية عليه ولا على

كَانَ بِحَيْثُ يَلْتَذُّ بِالْعَلِيبِ وَاللَّابِاسِ أَمْ لَا . وَإِنْ حَلَقَ الشَّعْرَ أَوْ قَلَّمَ الظَّفَرَ أَوْ أَتَفَّ صَيْدًا وَجِبَتِ الْفِدْيَةُ عَمْدًا كَانَ أَوْ سَهْوًا ، وَمَتَى وَجِبَتِ الْفِدْيَةُ فَهِيَ فِي مَالِ الْوَلِيِّ عَلَى الْأَصْحَى إِنْ كَانَ أَحْرَمَ يَأْذَنُهُ ، فَإِنْ أَحْرَمَ بِنَفْسِهِ وَصَحْنَاهُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ .

(فصل) إِذَا جَامَعَ الصَّبِيُّ أَوْ جُومِتِ الصَّبِيَّةُ إِنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ مُسْكِرَهَا لَمْ يَفْسُدْ حَبُّهُ ، وَإِنْ كَانَ عَامِدًا فَسَدَ عَلَى الْأَصْحَى وَوَجِبَ قَضَاؤُهُ عَلَى الْأَصْحَى ، وَيَجْزِيهِ الْقَضَاءُ فِي حَالِ الصَّبَا عَلَى الْأَصْحَى ، فَلَوْ شَرَعَ فِي الْقَضَاءِ فَبَلَغَ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِرَفَاتٍ وَقَعَ عَنْ حَبَّةِ الْإِسْلَامِ وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ، وَإِذَا فَسَدَ وَجِبَتِ الْكَفَّارَةُ وَهَلْ هِيَ فِي مَالِ الْوَلِيِّ أَمْ فِي مَالِ الصَّبِيِّ ؟ فِيهِ الْخِلَافُ السَّابِقُ .

(فصل) حَكْمُ الْمَجْنُونِ حَكْمُ الصَّبِيِّ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ .

وَلِيهِ كَمَا مَرَّ فِي مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ ، وَيُؤْيِدُهُ قَوْلُهُمْ إِنَّمَا يَكُونُ عَمْدُ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ عَمْدًا إِنْ كَانَ لَهَا نَوْعٌ تَمَيِّزٌ .

(قَوْلُهُ حَكْمُ الْمَجْنُونِ) أَيْ الَّذِي لَا تَمَيِّزُ لَهُ عَلَى كَلَامِ مَرْفِيهِ فِي مَبِثِّ الْجَمَاعِ ، وَمَرَّ ثَمَّ الْفَرْقُ بَيْنَ غَيْرِ الْمُمَيِّزِ وَالْعَاقِلِ النَّاسِيِ وَالْجَاهِلِ ، وَقَوْلُ الْمُجْمُوعِ لَا يَضْمَنُونَ الصَّيْدَ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْهُ تَعَبٌ يَتَعَلَّقُ بِالْمُكَلِّفِينَ اعْتَرَضَهُ الْبَلْقِينِيُّ بِالْمُمَيِّزِ ، وَرَدَّ بِأَنَّهُ تَمَيِّزُهُ أَلْحَقَهُ بِالْمُكَلِّفِينَ فِي أَنَّ عَمْدَهُ وَعَاصِلُ الْمَذْهَبِ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ مَحْظُورًا فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُمَيِّزٍ فَلَا فِدْيَةَ عَلَى أَحَدٍ وَإِنْ كَانَ مُمَيِّزًا فَإِنْ تَطَيَّبَ وَلَبَسَ نَاسِيًا فَكَذَلِكَ وَمِثْلُهُ الْجَاهِلُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَإِنْ تَعَمَّدَ أَوْ حَلَقَ أَوْ قَلَّمَ أَوْ قَتَلَ صَيْدًا أَوْ لَوْ سَهْوًا فَالْفِدْيَةُ فِي مَالِ الْوَلِيِّ لِأَنَّهُ الَّذِي وَرَطَهُ فِي ذَلِكَ بِالْإِذْنِ لَهُ أَوْ بِإِحْرَامِهِ عَنْهُ ، وَفِي ذَلِكَ مَزِيدٌ بِسَطِّ ذِكْرِهِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ فَرَاغَهُ فَإِنَّهُ مَهْمٌ ، وَحَيْثُ وَجِبَتِ عَلَى الْوَلِيِّ فَهِيَ كَالْوَاجِبَةِ بِفَعْلِهِ ، فَإِنْ اقْتَضَتْ صَوْمًا أَوْ غَيْرَهُ وَفَعَلَ أَجْزَأَهُ ، أَوْ فِي مَالِ الصَّبِيِّ فَإِنْ كَانَتْ مَرْتَبَةً أَخْرَجَتْ مِنْهُ أَوْ نَجِيْرَةً امْتَنَعَ الْفِدَاءَ عَنْهُ بِالْمَالِ . وَيُصَحُّ مِنَ الصَّبِيِّ الصَّوْمُ وَيَجْزِيهِ . وَلَوْ طَيَّبَهُ أَوْ أَلْبَسَهُ الْوَلِيُّ أَوْ غَيْرُهُ وَلَوْ لِحَاجَةِ الصَّبِيِّ لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ . وَحَكْمُ دَمِ التَّمَنُّعِ وَالْقِرَانِ حَكْمُ الْفِدْيَةِ بَارْتِكَابِ مَحْظُورٍ ، وَالْمَجْنُونُ كَالصَّبِيِّ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ ، قَالَه الرَّافِعِيُّ .

(فصل) إذا بلغ الصبي في أثناء الحج نظراً إن بلغ بعد خروجه وقت الوقوف أو قبل خروجه وبعد مفارقة عرفات ولم يعد إليها بعد البلوغ لم يجزه عن حجة الإسلام ، وإن بلغ في حال الوقوف أو بعده فعاد ووقف في الوقت أجزاءه عن حجة الإسلام ، لكن يجب إعادة النسي إن كان سمي عقيب طواف القدوم قبل البلوغ ولا دم عليه على الصحيح . والطواف في العمرة كالوقوف في الحج إذا بلغ قبله أجزاءه عن عمرة الإسلام . وعنتق العبد في أثناء الحج أو العمرة كبلوغ الصبي في أثناءها .

(قوله أو بعده فعاد إلخ) ظاهره أنه لو بلغ بعد التحلل فعاد لعرفة قبل الفجر أجزاءه عن حجة الإسلام ولزمه إعادة الطواف والسعي واللقى ورمى جمرة العقبة وهو محتصل . فإن قلت ينافي ذلك قوله في أثناء الحج لأن من بلغ بعد التحلل لا يصدق عليه أنه بلغ أثناء الحج ، قلت ممنوع لأن ما بقي عليه بعض أعمال الحج يصدق عليه أنه في أثناءه ، ويؤيده عام صحة اعتبار حنبل ، قالوا لأنه إلى الآن في الحج لم يخرج منه ، وعلى هذا فلا فرق بين أن يحصل منه جماع وأن لا لأن العود لا يوجب له وقوع نسك مبتدأ بل وقوع دفعة له من إجزائه عن حجة الإسلام ، والجماع بعد التحلل الأول لا ينافي ذلك . ألا ترى أنه لو عاد بعد التحلل الأول والجماع أجزاءه كما سرح به كلامهم ، فإذا أجزاءه العود بعد الإثم بالجماع فع عدم الإثم به أولى .

(قوله والطواف في العمرة كالوقوف في الحج فإن بلغ قبله) أي أو في أثناءه كما دل عليه تشبيهه له بالوقوف وصرح به في المجموع . فتقول الباقين إن البلوغ في أثناءه ليس كهُو أثناء الوقوف لأن مسمى الوقوف حاصل بما بعد بخلاف الطواف مردود مع ما فرعه عليه بتصريح المجموع بخلافه وبأن العلة إنما هي إدراكه معظم العبادة وذلك حاصل بما ذكر . (قوله وعنتق العبد في أثناء الحج أو العمرة كبلوغ الصبي) أي وكذا إفاقة المجنون بعد الإحرام عنه كما قلناه الزركشي عن ابن أبي النديم وحشي عليه ابن الرافعة وجزم به الإسكندر وابن القيم ، ونقل الجلال الباقين عن ظاهر النص ما يوافقه . فتقول الشيخين شرط إجزاء حجة الإسلام لإفاقة عند الإحرام والوقوف والطواف والسعي مؤول بأن استدامة إحرام الولي كإحرامه عن نفسه لكنه لا يؤول بهذا ، ويزاد على ما ذكرناه اشتراط إفاقة عند التحلل

(فصل) إحرām العبد صحيح بإذن سيده وبغير إذنه ، فإن أحرّم بإذنه لم يكن له تحليله ، سواء بقي نكحاً أو أفسده . ولو باعه لم يكن للشترى تحليله ، وله الخيار إن جهل إحرāmهُ . فإن أحرّم بغير إذنه فالأولى أن يأذن له

حيث وجب كما مر عن الرافعي في شروط صحة المباشرة . وقول الغزى لا يشترط في الحلق فعل فلو حلقت رأسه وهو نائم كفاه فيما يظهر مردود ، وقول البغوى لو مات المحرم قبل فعله سن لا يؤيده خلافاً لمن ترومه .

(قوله إحرām العبد صحيح بإذن سيده وبغير إذنه) محله في البالغ فله تحليله كما يصح إحرām السفينة بغير إذن وليه وله تحليله ، أما الصغير المميز فلا يصح إحرāmهُ بغير إذن سيده كالحر المميز بل أولى ، هذا الحكم إحرāmهُ عن نفسه ، وأما إحرām السيد عنه فيجوز عن الصغير مميزاً أو غيره دون الكبير كما أفهمه كلام الإمام وأخذ السبكي من النص وارتضاه الأذرى وهو ظاهر قياساً على الولي ، واعترضه الإسئوى بإطلاق نص الأم الصحة ، وأجيب بأنه مؤول وقول ابن الرغفة القياس أنه كثر ويجه أى فلا يصح مطلقاً رده الإسئوى بأن القاضي والوصى يحزمان عن الصبي وإن لم يزوجاه لما فيه من حصول الثواب فسموع فيه ما لم يسامع في النكاح الذى ليس فيه إلا الغرم ، والبلقينى بأن الأب يجبر البكر البالغ ولا يحرم عنها . وبحث الأذرى أن إذن ولي السيد فيما لو إذن لسنبه في الحج وله عبد يخدمه فأذن له فيه كالسيد ومثله عبد الصبي والخنون إذا جاز إحجاجهما .

(قوله فإن أحرّم بإذنه الخ) إنما يعتبر إذن السيد وعلمه حيث لم تكن منفعته مستحقة لآخر وإلا اشترط إذنه دون السيد فالوقوف على معنى يعتبر إذنه وإلا فله تحليله وعلى جهة يعتبر إذن الناظر ولو حاكماً شرط أن لا ينفوت بعض منافعه إحرāmهُ والمنافع أخر عينه ليعمل في السفر مدة معينة يعتبر إذن المستأجر ، والمنفعة بمنفعته يعتبر فيه إذن الموصى له لا الوارث .

(فرع) إذن له السيد ثم رجع قبل إحرāmهُ ، فإن علم العبد ثم أحرّم كان له تحليله ، وإن لم يعلم إلا بعد إحرāmهُ فوجهان كالقولين في تصرف الوكيل بعد العزل وقبل العلم ، ومقتضاه أنه لا يحلله إلا إن صدقه العبد وإلا احتاج السيد لبينة بتقديم الرجوع على الإحرām وليس ببعيد . قال الأذرى وغيره ولو أسلم قن حربي ثم أحرّم بغير إذنه ثم غنمناه لم يكن لنا تحليله .

فى إتمام نسكِهِ ، فإن حلَّه جازٌ ، ولو أذن له فى الإحرام فله الرجوعُ ما لم يُحرِّم . ولو أذن له فى العمرة فاحترَم الحجَّ كانَ له تحليلُهُ . ولو أذن له فى الحجِّ

(قوله فإن حلَّه جاز) أى حيث لم يأذن له فى الإتمام وإلا لم يملك تحليله بعد وكذا المشتري منه لكن له الخيار ، فإن لم يأذن له أصلاً وباعه جاز للمشتري تحليله ولا خيار له كما نقله فى الروضة عن الرويانى وأقره ، ووجهه ظاهر إذ لا ضرر عليه مع جواز تحليله وليس الإحرام حينئذ عيباً حتى يستشكل بأن العيب يتخير المشتري به وإن قدر على إزالته ، والنص على ثبوته ضعيف أو مؤول ، وكذا قول الأذرعى عن بعضهم لا يملك تحليله وإن جاز ويستثنى من ذلك ما لو نذر الحج فى عام معين بإذن سيده فإن نذره يتعقد ويجزئه فى الرق ، فإذا انتقل لسيد آخر لم يكن له منعه ولا تحليله كما فى الخادم . وأفهم قوله فإن حلَّه جاز أن العبد نفسه ليس له التحلل . ويؤيده قول المجموع عن الأصحاب إن الزوجة لا تحلل إذا أحرمت بغير إذن زوجها إلا إن أمرها ، والقن مثلاً . وأما قول القمولى وحيث جاز للسيد تحليله جاز للعبد التحلل ويجب إذا أمره به فالذى يتجه أنه ضعيف وإن وافقه إطلاق قول المتن الآتى جاز له التحلل وإلا لاحتيج إلى الفرق بينه وبين الزوجة وفيه عسر بل هو أولى منها لذلك لنقصه ، ولأن السيد أقوى استيلاء وولاية من الزوج ، فإذا توقف جواز التحلل على أمر الزوج مع كون الزوجة كاملة والزوج ضعيف الولاية بالنسبة إلى السيد فلا يتوقف فى العبد على أمر سيده بالأولى فالقياس أوجه . ووجهه أن الحج شديد التعلق فاحتيط له بتوقف الخروج منه على أمر السيد والزوج . فإن قلت الخروج عن المعصية واجب فليجب التحلل هنا وإن لم يأمره به السيد ، قلت أجابوا عنه بأنه تلبس بعبادة فى الجملة مع جواز رضا السيد بدوامه .

(قوله ولو أذن له فى الحج والتمتع فقرن الخ) هو المعتمد الذى مشى عليه كالرافعى تبعاً لجماعة منهم البغوى بل حكوا الاتفاق على ذلك كما فى المجموع لكن اعترضه الأذرعى وغيره فيما لو أذن له فى التمتع فقرن بأن العمرة فيه تسبق وقد يرجع السيد عن الإذن بعد فراغها ويقول القاضى ليس الحج مأذوناً فى تعجيله ويقول ابن كعب لأنه كان يقول غرضى من التمتع أنى كنت أمتنع من الدخول فى الحج وبإذنه قد يريد استعماله بعد العمرة فى محظور كصيد أو وطء أمة وغير ذلك فكان القياس جواز التحليل . ويجاب بأن إذنه فى التمتع إذن فى التمكن ، غاية الأمر أن فيه تقديم الإذن فى الحج على وقته ولا ريب أن الحج شديد التعلق وأن الأصل عدم جواز التحليل منه كغيره من العبادات ، وإنما جاز على خلاف الأصل بأسباب لتحقق التعدى بارتكاب شيء منها وهنا لم يتحقق التعدى لما مر من أن إذنه قد يتناول الحج أيضاً فكان ذلك شبهة مانعة من جواز التحليل لعدم تحقق سببه . وأيضاً فالسيد هو المقوت على نفسه ما ذكره

فَأَحْرَمَ بِالْمَرْوِ ثُمَّ يَكُنْ لَهُ تَحْلِيلُهُ . وَلَوْ أُذِنَ لَهُ فِي الْحَجِّ أَوْ التَّمَتُّعِ قَرَنَ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَحْلِيلُهُ . وَلَوْ أُذِنَ لَهُ فِي الْإِحْرَامِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ فَأَحْرَمَ فِي شَوَّالٍ فَلَهُ تَحْلِيلُهُ قَبْلَ دُخُولِ ذِي الْقَعْدَةِ ، وَلَا يُجُوزُ بَدْءُ دُخُولِهِ . وَلَوْ أَفْسَدَ الْعَبْدُ الْحَجَّ لَزِمَهُ قَضَاؤُهُ وَمِجْزَأُهُ قَضَاؤُهُ فِي حَالِ الرَّقِّ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي الْقَضَاءِ سَوَاءَ كَانَ إِحْرَامُهُ الْأَوَّلُ يَأْذَنُهُ أَوْ بَغْيَرٍ إِذْنُهُ . وَكُلُّ دَمٍ لَزِمَهُ بِمَحْظُورٍ أَوْ تَمَتُّعٍ أَوْ قِرَانٍ أَوْ فَوَاتٍ أَوْ إِحْصَارٍ لَا يَجِبُ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى السَّيِّدِ ، سَوَاءَ كَانَ أَحْرَمَ يَأْذَنُهُ أَوْ بَغْيَرٍ إِذْنُهُ ، وَوَجِبُ الصَّوْمِ ، وَلِلَّيِّدِ مِنْهُ مِنْهُ إِلَّا صَوْمَ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ إِذَا أُذِنَ فِيهِ ، وَحَيْثُ جَوَزْنَا لِلَّيِّدِ تَحْلِيلَهُ أَرَدْنَا

المعترضون يَأْذَنُهُ لَهُ فِي الْحَجِّ إِذَا كَانَ عَزَمَهُ أَنَّهُ يَفْعَلُ لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ الْعُمَرَةِ إِذْ كَانَ يُمْكِنُهُ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِيهَا فَقَطْ فَلَا يَدُلُّ عَنْ ذَلِكَ عَلَمُنَا أَنَّهُ إِمَّا مُقَصِّرٌ أَوْ غَيْرُ مُرِيدٍ لِدَلَالَةِ فَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ دَعَاوِي خِلَافَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ إِذْنُهُ . وَلَوْ أُذِنَ لَهُ فِي إِحْرَامٍ مُطْلَقٍ فَعَمِلَ فَأَرَادَ صَرْفَهُ لِنَسْكَ وَالسَّيِّدِ لِغَيْرِهِ فَمَنْ يَجَابُ؟ وَجِهَانِ لَمْ يَرْجَحْ فِي الْمَجْمُوعِ مِنْهُمَا شَيْئاً أَحَدُهُمَا أَنَّ الْأَمْرَ لِلَّيِّدِ وَالثَّانِي أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَأْتِمَرَ فَإِنْ فَعَلَ غَيْرَهُ فَلَهُ ذَلِكَ . وَالَّذِي يَتَجَهَّ بِتَرْجِيحِهِ أَنَّ مَعِينَ الْقَنْ إِنْ كَانَ أَنْقَضَ زَمَاناً مِنْ مَعِينَ السَّيِّدِ أَوْ مَسَاوِيّاً لَهُ قَدَمٌ مَعِينَ الْقَنْ إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَى السَّيِّدِ حِينَئِذٍ وَإِلَّا قَدَمٌ مَعِينَ السَّيِّدِ وَلَيْسَ هَذَا لِإِحْدَاثِ وَجْهِ ثَالِثٍ وَهُوَ لَا يُجُوزُ لِأَنَّ مَحَلَّهُ عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ وَالْفُقَهَاءِ أَنْ يَكُونَ فِي أَحَدِ شَيْءٍ التَّفْصِيلِ شَيْءٌ لَا يَقُولُ بِهِ كُلُّ مِنَ الْوَجْهَيْنِ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنْ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ هَذَا التَّفْصِيلِ يَقُولُ بِهِ أَحَدُهُمَا لِأَنَّ مَنْ قَالَ بِإِطْلَاقٍ تَقْدِيمَ السَّيِّدِ يَقُولُ بِالشَّقِّ الْأَخِيرِ ، وَمَنْ قَالَ بِإِطْلَاقٍ تَقْدِيمَ الْقَنْ يَقُولُ بِالْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلِينَ فَلَمْ يَحْدِثْ بِالتَّفْصِيلِ صُورَةٌ لَا يَقُولُ بِهَا كُلُّ مِنْهُمَا ، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ وَاحْفَظْهُ فَإِنَّهُ مَهْمٌ . ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ رَجَحَ الْأَوَّلَ وَقَدْ رَدَّدَتْ عَلَيْهِ وَبَيَّنَّتْ قَاعِدَةَ إِحْدَاثِ الْقَوْلِ الثَّلَاثِ فِي شَرْحِ الْعَبَابِ بِمَا لَا يَسْتَعْنِي عَنْ مَرَاغَبَتِهِ .

(قَوْلُهُ وَلِلَّيِّدِ مِنْهُ مِنْهُ) أَيْ إِنْ كَانَ أَمَةٌ يَحِلُّ لَهُ وَطُوعُهَا مُطْلَقاً وَكَذَا الْعَبْدُ وَمَنْ لَا يَحِلُّ لَهُ كَحَرَمَةِ وَجُوسِيَّةٍ إِنْ ضَعُفَا عَنْ الْخِدْمَةِ أَوْ نَالَهَا بِهِ ضَرَرٌ لِأَنَّ حَقَّهُ فُورِيَّ وَالْكَفَّارَةُ عَلَى التَّرَاخِي أَصَالَةٌ فَلَا نَظَرَ لِكُونِهَا قَدْ تَجَبَّ فُوراً لِعَصْيَانِهِ بِسَبَبِهَا لِأَنَّهُ عَارِضٌ فَقَدِمَ حَقُّ السَّيِّدِ لِقُوَّتِهِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ اتَّعَنِي مَا ذَكَرَ فَلَا مَنَعَ لَهُ وَلَوْ مِنْ صَوْمِ التَّطَوُّعِ .

(قَوْلُهُ إِلَّا صَوْمَ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ) مِثْلُهُمَا دَمُ الْإِحْصَارِ لِإِذْنِهِ فِي سَبَبِهِ وَلَهُ الذَّبْحُ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ

أَنَّهُ بِأَمْرِهِ بِالتَّحْلِيلِ لَا أَنَّ السَّيِّدَ يَسْتَقِلُّ بِمَا يَحْمِلُ بِهِ التَّحْلِيلُ. وَإِذَا جازَ السَّيِّدُ تَحْلِيلَهُ جازَ لَهُ هُوَ التَّحْلِيلُ، وَعَمَلُهُ يَحْمِلُ بِنَيْزِ التَّحْلِيلِ مَعَ الْحَلْقِ إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ نُسْكٌ. وَأُمُّ الْوَلَدِ وَالذَّبْرُ وَالْمَلْقُ عَقَّةٌ وَالْمَكَاتِبُ وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ لِمَنْ حُكْمُ الْعَبْدِ لِحُرِّهِ. وَالْأَمَةُ لِلزَّوْجَةِ لَا يَحُوزُ لَهَا الْإِحْرَامُ إِلَّا بِإِذْنِ الزَّوْجِ وَالسَّيِّدِ جَمِيعاً. وَلَوْ مِنْهُ الْوَالِدُ أَوْ الزَّوْجُ أَوْ صَاحِبُ الدِّينِ قَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ فِي الْمَلَاةِ الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ.

لِحَصُولِ الْيَأْسِ مِنْ تَكْفِيرِهِ وَالتَّحْلِيلِ بَعْدَ الْمَوْتِ لَيْسَ بِشَرَطٍ، وَلِهَذَا لَوْ تَصَدَّقَ عَنْ مِيتٍ جازَ لَأَنِّي حَيَاتِهِ لَتَضَمَّنَتْهُ تَحْلِيلُكَ وَهُوَ مَمْنَعٌ.

(قَوْلُهُ جازَ لَهُ هُوَ التَّحْلِيلُ) أَيْ إِنْ أَمَرَهُ بِهِ السَّيِّدُ كَمَا قَالَ السَّيِّدُ الْإِنْسَوِيُّ وَغَيْرُهُ، وَكَذَا إِنْ مَنَعَهُ مِنَ الْمَضَى وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ كَمَا أَخَذَهُ الْأَذْرَعِيُّ مِنْ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ وَبَحْثُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ.

(قَوْلُهُ مَعَ الْحَلْقِ) هُوَ الْمَعْتَمِدُ لَكِنْ مَرَّ فِي مَبْحَثِهِ أَنَّهُ يَحْرَمُ عَلَى الزَّوْجَةِ وَالْمَمْلُوكَةِ إِذَا لَمْ يَأْذَنْ لَهَا فِيهِ، بَلْ قَالَ الْإِنْسَوِيُّ الْمَتَجِّهِ مَنَعَ الْأَمَةُ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ وَحِينَئِذٍ فَجَبَ هُنَا عَلَى الْأَمَةِ الْإِقْتِصَارُ عَلَى تَقْصِيرِ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ وَكَذَا الْعَبْدُ إِنْ نَقَصَ الزَّائِدَ عَلَى ذَلِكَ قِيمَتَهُ أَوْ حَصَلَ لَهُ بِهِ شَيْءٌ. وَالْأَمْرُ بِالتَّحْلِيلِ لَا يَقْتَضِي إِلَّا مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وَهُوَ إِزَالَةُ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ فَقَطْ (قَوْلُهُ وَالْمَكَاتِبُ) بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ الْمَكِّيَّ وَنَحْوَهُ إِذَا كَانَ لَهُ فِي سَفَرِ الْحَجِّ كَسْبُ كَأَنَّ كَانَ تَاجِراً وَقَصْدُ مَعَ الْحَجِّ التَّجَارَةَ وَأَدَاءُ النُّجُومِ الَّتِي تَسْتَحِلُّ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ لِلْسَّيِّدِ مَنَعُهُ مِنَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ لِحَوَازِ سَفَرِهِ لِلتَّجَارَةِ قَبْلَ حُلُولِ النُّجُومِ بَلَا إِذْنِ السَّيِّدِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ.

(قَوْلُهُ وَمِنْ بَعْضِهِ حُرٌّ) أَيْ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّيِّدِ مَهَابَةٌ أَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مَهَابَةٌ وَأَحْرَمَ فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ فَإِنْ أَحْرَمَ فِي نَوْبِهِ وَوَسَّعَتِ التَّلْكَ فَكَالْحُرِّ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْأَصْحَابِ وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ لَا يُقَالُ نَحْوُ الطَّوَّافِ لَا آخِرَ لَوْقَتِهِ فَقَدْ يُوْخِرُهُ إِذَا دَخَلَتْ نَوْبَةُ السَّيِّدِ. وَأَيْضاً فَالْحَجُّ يَحْتَاجُ إِلَى سَفَرٍ وَالَّذِي يَظْهَرُ مَنَعُهُ مِنَ السَّفَرِ بَدُونِ إِذْنِ السَّيِّدِ وَإِنْ كَانَ فِي نَوْبِهِ لَأَنَّا نَقُولُ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِيهِ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ قَدْ تَحَلَّلَ التَّحْلِيلَ الْأَوَّلَ فَذَاكَ وَإِلَّا فَلَهُ تَحْلِيلُهُ كَالْفَرَسِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَهُوَ مَمْنُوعٌ لِأَنَّهُ مَقْتَضِي قَوْلِهِمْ إِنَّهُ فِي نَوْبِهِ كَالْحُرِّ أَنَّ لَهُ السَّفَرَ فِيهَا مَدَّةٌ يَنْقُضِي قَبْلَ فَرَاغِهَا مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ وَيُؤَيِّدُهُ جَوَازُ السَّفَرِ لِلْمَكَاتِبِ وَالْمَبْعُوضِ فِي نَوْبِهِ مُسْتَقِلٌّ أَكْثَرَ مِنْهُ فَيَجُوزُ لَهُ بِالْأَوَّلِ.

(فصل في آداب رجوعه من سفر حجه)

اعلم أن معظم الآداب المذكورة في الباب الأول في سفره مشروعة في رجوعه من سفره ، ويزاد هنا آداب :

(أحدها) السنة أن يقول ما ثبت في الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان إذا قفل من حج أو عمره كبر على كل شرف ثلاث تكبيرات ثم يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، آيئون تائبون عابدون راسخون حامدون ، صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده . رواه البخاري ومسلم في صحيحهما .

وفي صحيح مسلم عن أنس رضي الله عنه قال : أقبَلْنَا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بظهر المدينة قال آيئون تائبون عابدون راسخون حامدون . فلم يؤكروا يقول ذلك حتى قدِمْنَا المدينة .

(الثاني) يستحب إذا قرب من وطنه أن يبعث قدامه من مجير أهله كي لا يقدم عليهم بقتة ، فهذا هو السنة .

(الثالث) إذا أسسرف على بَلَدِه فحين أن يقول : اللهم إني

أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ أَهْلِهَا وَخَيْرَ مَا فِيهَا ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ أَهْلِهَا وَشَرِّ مَا فِيهَا .
وَأَسْتَحِبُّ بَعْضَهُمْ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْ لَنَا بِهَا قَرَارًا وَرِزْقًا حَسَنًا . اللَّهُمَّ ارْزُقْنَا جَنَّتَهَا ،
وَاعِزَّنَا مِنْ وَبَائِهَا ، وَحَبِّبْنَا إِلَى أَهْلِهَا ، وَحَبِّبْ صَالِحِي أَهْلِهَا إِلَيْنَا . قَدْ رَوَيْنَا هَذَا كُلَّهُ فِي
الْحَدِيثِ ، وَقَدْ أَوْضَحْتُهُ فِي كِتَابِ الْأَذْكَارِ .

(الرابع) إِذَا قَدِمَ فَلَا يَطْرُقُ أَهْلُهُ فِي اللَّيْلِ ، بَلْ يَدْخُلُ الْبُلْدَةَ غُدْوَةً وَإِلَّا
فِي آخِرِ النَّهَارِ .

(الخامس) إِذَا وَصَلَ مَنْزِلَهُ فَالْتَمَسْتُ أَنْ يَتَدَيَّ بِالْمَسْجِدِ فَيُصَلِّيَ فِيهِ رَكْعَتَيْنِ . وَإِذَا
دَخَلَ مَنْزِلَهُ صَلَّى أَيْضًا رَكْعَتَيْنِ وَدَعَا وَشَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى .

(السادس) يُسْتَحَبُّ لِمَنْ يَسْلُمُ عَلَى الْقَادِمِ مِنَ الْحَسَجِ أَنْ يَقُولَ : قَبِلَ اللَّهُ
حَبْلَكَ وَغَفَرَ ذَنْبَكَ وَأَخْلَفَ نَفَقَتَكَ . رَوَيْنَا ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

(قَوْلُهُ وَأَسْتَحِبُّ بَعْضَهُمْ أَنْ يَقُولَ الْخ) اعْتَرَضَ بَأَن طَلَبَ الْقَرَارِ إِنَّمَا أَثَرٌ فِي الْمَدِينَةِ
الْشَّرِيفَةِ عَلَى سَاكِنِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ لَثَّ عَلَى سَكَنَاتِهَا فَهُوَ مِنْ خَوَاصِهَا ، وَبِجَابِ
بَأَن كُلِّ أَحَدٍ لَا يَتيسَّرُ لَهُ سَكَنَاتُهَا ، وَلَتَنْ سَلَمُ وَرُودِهِ فِيهَا فَلَا يَقْنَضِي أَنَّهُ مِنْ خَوَاصِهَا بَلْ
يُقَاسُ غَيْرُهَا عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ لِأَنَّ النُّفُوسَ تَنْزِعُ إِلَى أَوْطَانِهَا ، فَلِذَا وَصَلَتْ إِلَيْهَا طَلَبَ مِنْهَا أَنْ
تَسْأَلَ الْقَرَارَ بِهَا حَذَرًا مِنْ تَشْتِتِهَا إِذَا انْتَقَلَتْ إِلَى غَيْرِهَا .

(قَوْلُهُ فَلَا يَطْرُقُ أَهْلُهُ فِي اللَّيْلِ) قَضَيْتُهُ مَعَ قَوْلِهِ قَبْلَهُ يَسْتَحَبُّ إِذَا قَرَّبَ مِنْ وَطْنِهِ
أَنْ يَبْعَثَ الْخُ أَنْ طَرُوفَهُمْ لِبَلَاءِ خِلَافِ السَّنَةِ وَإِنْ أُرْسِلَ مِنْ يَخْبِرُهُمْ بِقُدُومِهِ فِيهِ ، وَظَاهِرُ أَنْ
الْإِرْسَالِ خَاصٌّ بِمَنْ لَهُ حَلِيلَةٌ ، وَالطَّرُوقُ نَهَارًا لَا يَخْتَصُّ بِذَلِكَ ، وَأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَنْ لَمْ
يَشُقْ عَلَيْهِ تَأَخُّرُ الْقُدُومِ إِلَى النَّهَارِ .

وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : اللهم اغفر للحاج ولئن استغفر له الحاج . قال الحاكم وهو صحيح على شرط مسلم .

(السابع) يستحب أن يقول إذا دخل بيته ما رواه في كتاب الأذكار عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كان النبي ﷺ إذا رجع من سفره فدخل على أهله قال : توباً توباً رَبَّنَا أُوْبَا لَا يُنَادِرُ حَوْبَا . قلت : توباً توباً سَأَلُ التَّوْبَةَ ، أَى نَسَأَلُكَ تَوْبَةً كَمَلَّةً . وَلَا يُنَادِرُ حَوْبَا أَى لَا يَرْكُ إِثْمًا .

(الثامن) ينبغي أن يكون بعد رجوعه خيراً مما كان ، فهذا من علامات قبول الحج ، وأن يكون خيره مستمراً في ازدياده .

(قوله ولمن استغفر له الحاج) ظاهره أنه لا فرق بين أن يطول الزمن بين استغفاره وفراغه من حجه أو يقرب وهو محتمل . ويحتمل أن المراد به الحاج عرفاً فيشمل ما بعد الفراغ إلى وصول بلده وانقطاع هذا الإثم عنه في العرف .

(قوله نسألك توبة) بين به أن توباً منصوب بفعل مقدر ، ويجوز تقديره أيضاً بتب علينا توباً . وأوباً من آب إذا رجع . والحبب بضم الحاء وفتحها وهو الأحسن للمناسبة قوله أوباً .

(فرع) يسن لنحو أهل القادِم أن يصنع له ما تيسر من طعام ، ويسن له نفسه إطعام الطعام عند قدومه للاتباع فيهما ، وكلاهما كما يفيد كلام القراء وابن سيده سمي تقبلة بفتح التون وكسر القاف وفتح العين المهملة . ويسن معاقة القادم أى غير الأمرد ومصافحته خلافاً لمن كره المعاقة كذاك ومن ثم حجه ابن عينة بأنه عليه السلام عاتق جعفرأ وقبلة حين قدم من الحبشة ، ورد قوله إن ذلك خاص بجعفر فسكت . قال القاضي عياض وسكوته دليل على ظهور قول سفیان وتصويبه وهو الحق اهـ ويؤيده ما صح أنه عليه السلام قبل زيد بن حارثة واعتنقه لما قدم المدينة . قال ابن جماعة وهذا التقبيل محمول عند أهل العلم على ما بين العيينين وكذلك تقبيله عليه السلام عثمان بن مظعون بعد موته . ونص جماعة من الشافعية على كراهة تقبيل الوجه ومعاقة غير نحو القادم والطفل لما صح من نهي عليه السلام عن ذلك . أما معاقة

(فصل) ذكر أفنى القضاة للوردى فى الأحكام السلطانية باباً فى الولاية على الحجيج ، أنا أذكر إن شاء الله تعالى مقاصده ، قال :

ولاية الحج على ضربين : أحدهما يكون على تسيير الحجيج ، والثانى على إقامة الحج . أما الضرب الأول فهو ولاية سياسة وتدير ، وشرط التولى أن يكون مُطاعاً ذا رأى وشجاعة وهداية ، والذي عليه فى هذه الولاية عشرة أشياء :

(أحدهما) جمع الناس فى سيرهم وزولهم حتى لا يفرقوا فيخاف عليهم .

(الثانى) ترتيبهم فى السير والنزول ، وإعطاء كل طائفة منهم مقادراً حتى يعرف كل فرقة مقامه إذا سار وإذا نزل ولا يتنازعوا ولا يضلوا عنه .

الأمرد الجميل ومصافحته من غير حائل فحرام . ويكره مصافحة ذى العاهة .

(قوله والذي عليه) أى يجب عليه حيث أمكنه ولم يعارضه ما هو أهم منه كما هو واضح .

(قوله ترتيبهم فى السير والنزول إلخ) هل يجب عليه وضع كل فيما يليق به من المحال لأن ترك ذلك لا يحتمل فى العادة ومن سبق لحل استحقه ولا يجوز إخراجه منه ، أو الخيرة فى تقديم من شاء وتأخير من شاء ، للنظر فيه مجال . والذي يتقدح فى النفس أن من سبق لحل استحقه فلا يجوز إزعاجه عنه إلا أن تطرد العادة بكونه لمعين فى كل سنة ، فإن لم يكن سبق وجب عليه ترتيب الناس بحسب منازلهم . ولا يبعد أن من معه مال كثير لا يؤمن عليه إلا فى محل مخصوص من الحج ولم يسبق إليه أنه يجب على الأمير وضعه فيه . وهل لمن استحق محلاً أن يربط خطام بعيره فى بعير من هو أمامه بغير إذنه لأن ذلك من مصالح الركب وانتظامهم وقياساً على الاستناد للدار الغير أو يتوقف على إذنه لأنه ربما يضر الدابة أو يتعبها ، الأقرب الثانى والعادة الغالبة أن من بمحل من القطار له محل معلوم إذا نزلوا .

(الثالث) يرفقُ بهم في السيرِ ويسيرُ سيرَ أضعفهم .

(الرابع) يسلكُ بهم أوسعَ طرقٍ وأخصبها .

(الخامس) يرتادُ لهم المياهَ والمراعى إذا عجزوا عنها .

(قلت السادس) يحرسهم إذا نزلوا ، ويحوطهم إذا رحلوا حتى

لا يتخطفهم متلصص .

(السابع) يكفّ عنهم من يصدّم عن السيرِ بقتال إن قَدَّر عليه ، أو يذلّ

مالٍ إن أجابَ الحُجيجَ إليه . ولا يحلّ له أن يجبرَ أحداً على بذلِ الخفارة إن امتنع منها ، لأن بذل المال في الخفارة لا يجب .

(الثامن) يصلح بين المتنازعين ، ولا يتعرض للحكم بينهم إلا أن يكون

قد فُوض إليه الحكم وهو جامع لشرائطه فيحكم بينهم ، فإن دخلوا بلاداً جاز له ولحاكم البلد الحكم بينهم . ولو تنازع واحد من الحُجيج وواحد من البلد لم يحكم بينهم إلا حاكم البلد .

فالظاهر أنه لا يجوز لأحد سبقه إليه وإن كانت الأرض مباحة لأن اطراد العادة بذلك صير ذلك المحل مستحقاً لمن استقر له وإن لم ينزل به ويحتل خلافة ، وكذا يقال في المياه إن اطردت العادة فيها بمثل ذلك وكانت واسعة ، ومر حكم المزاخرة وما فيها أول الكتاب فراجعه فإنه مهم .

(قوله ويسير سير أضعفهم) قد علمت فيما مر أن محله ما لم يعارضه ما هو أهم منه كخوف عطش أو غلو أو فراغ علف ونحو ذلك .

(قوله ولا يحل له أن يجبر أحداً على بذل الخفارة إلخ) مر ما فيه أول الكتاب فراجعه .

(قوله وهو جامع لشرائطه) محله ما إذا لم يتوله ذو شوكة وإلا نفذ حكمه وإن كان فاسقاً أو امرأة قياساً على ما قالوه في القاضى .

(قوله إلا حاكم البلد) محله ما إذا لم يفوض إلى أمير الحُجيج الحكم ثم أيضاً أو حيث حل وإلا فله الحكم بينهم .

(التاسع) أن يؤدب جانبهم ولا يماز التمزير إلى الحد إلا أن يكون قد أذن له في الحد فيستوفيه إذا كان من أهل الاجتهاد فيه . فإذا دخل بلداً فيه من جولى إقامة الحدود على أهله فإن كان الذى من الحجيج أتى بالجناية قبل دخوله البلد فوالى الحج أولى بإقامة الحد عليه ، وإن كان بعد دخوله البلد فوالى البلدي أولى به .

(العاشر) أن يراعى اتساع الوقت حتى يأمن القنوت ولا يلحقهم ضيق في الحث على السير . فإذا وصل لليقات أمهلهم للإحرام وإقامة سنته ، فإن كان الوقت واسعاً دخل بهم مكة وخرج مع أهلها إلى متى ثم عرفات ، وإن كان ضيقاً عدل إلى عرفات مخافة من القنوت . فإذا وصل الحجيج مكة فنم لم

(قوله إذا كان من أهل الاجتهاد) فيه تقييد بنظر ما مر في قوله وهو جامع لشرائطه فإذا ولى مقلد جاز له الحكم بمذهب إمامه .

(قوله فإن كان الذى من الحجيج أتى بالجناية إلخ) يحتمل تقييده بما إذا لم يرفع الأمر إلى أمير الحاج قبل دخول البلد فحينئذ يتمتع على وإلى البلد الحكم ويحتمل خلافه وهو منقذ ثم اعلم أنه يجتمع بمكة حجيج من أقاليم متفرقة ولكل أمير فإذا تخاصم شامى ومصرى مثلاً وكان الحكم مفوضاً إلى كل أمير ثم في أهل ركبته فهل يتخيران في الرفع إلى كل من أميرهما أو يقرع بينهما أو يعتبر سبق الدعوى نظير ما قالوه في الاختلاف في باب الرجعة للنظر فيه مجال ، ويتجه أنه إن كان ثم من له ولاية عامة تعين الرفع إليه وإلا تخير المدعى (قوله وإقامة سنته) يحتمل أن الإمهال له ليس بواجب قياساً على ما يأتى مما يقتضيه كلامه في زيارته بهم للنبي ﷺ ، ويحتمل خلافه فيها أخذاً من قولهم يجب على المحتسب الأمر بنحو صلاة العبد وإن لم تكن واجبة ، ويحتمل الفرق بأن سنن الإحرام من سنن الحج والزيارة سنة خارجة فلا يلزمه من الوجوب في تلك الوجوب في هذه ، ويحتمل عكسه لأن هذه من أعظم القربات وأنجح المساعي كما مر والأفقه الثانى ، فيجب عليه ذلك فيها . وأما دخوله بهم مكة إذا اتسع الوقت فواجب بلا ريب لما فيه من مصالح العامة التى يضطر إليها أكثر الحجيج .

يسكن على عزهم العود زالت ولايةُ والى الحجيج عنه ، ومن كان على عزم العود فهو تحت ولايته وملزم أحكام طاعته . وإذا قضى الناس حجهم أمهلهم الأيام التي جرت العادة بها لإنجاز حوائجهم ، ولا يَجْعَلُ عليهم في الخروج فيضراً بهم فإذا رجعوا صار بهم إلى مدينة رسول الله ﷺ لزيارة قبره ﷺ ورعاية لحرمة ، وذلك وإن لم يسكن من فروض الحج فهو من مندوبات الشرع المستحبة ، وعبادات الحجيج المستحبة . ثم يكون في عودهم ملتزماً بهم من الحفرق ما كان ملتزماً في ذهابه حتى يصل البلد الذي صار بهم منه فتقطع ولايته بالعود إليه .

(الضرب الثاني) أن تكون الولاية على إقامة الحج فيه ، فهو بمنزلة الإمام في إقامة الصلاة . فن شروط هذه الولاية مع الشروط المتبعة في أئمة الصلوات أن يكون عالماً بمناسك الحج وأحكامه ومواقبه وأيامه وتكون مدة ولايته سبعة أيام أو لها من صلاة الظهر في اليوم السابع من ذي الحجة وآخرها اليوم الثالث من أيام التشريق ، وهو فيما قبلها وبمدها أحد الرطايا وليس من

(قوله فن لم يكن على عزم العود) صادق بما إذا عزم على الإقامة وبما إذا لم يعزم على شيء والأول ظاهر والثاني محتمل بقاء الولاية عليه لأن الأصل استمرارها حتى يوجد قاطعها ولم يوجد ، ومحتمل انقطاعها لأن الدخول نفسه قاطع لها إلا أن يوجد مقتضيا وهو العزم على العود ولم يوجد والأول أقرب . ولا نسلم أن الدخول نفسه قاطع .

(قوله من صلاة الظهر إلخ) أفهم به أن عددها سبعة إنما هو بتكليف الطرفين وإلا فقد مر لك أول الكتاب أنها من زوال السابع إلى زوال الثالث عشر فهي في الحقيقة ستة . والذي يظهر أن ولايته لا تنقطع إلا بغروب شمس الثالث عشر إن أخر نفره إليه أخذاً من قول المصنف الآتي ، فإذا حصل النفر الثاني انقضت ولايته .

الولاية . ثم إن كان مطلق الولاية على الحج فله إقامة كل سنة ما يُعزَل عنه ، وإن عُدَّت خاصة على عام واحد لم يَتَمَكَّدْ إلى غيره إلا بولاية . والذي يختص بولايته ويكون نظره عليه مقصوراً خمسة أحكام متفق عليها ، وسادس مختلف فيه .

(أحدُها) إعلامُ الناس بوقت إحرآمهم والخروج إلى مشارمهم ليكونوا تابعين له مقتدين بأفعاله .

(الثاني) ترتيب المناسك على ما استقر عليه الشرع فلا بقْدَم مؤخرًا ولا يؤخرُ مقدِّمًا ، سواء كان الترتيب مستحبًا أو واجبًا لأنه متبوع .

(الثالث) تقديرُ المواقيت بمقامه فيها ومسيره عنها ، كما تقدَّر صلاةُ الأُموم بصلاة الإمام .

(الرابع) اتباعه في الأذكار المشروعة والتأمين على دعائه .

(الخامس) إمامتهم في الصلوات التي شرعت خطب الحج فيها وجمع الحجيج عليها وهي أربع خطب سبق بيانها . الأولى منها بعد صلاة الظهر يوم السابع

(قوله لأنه متبوع) ظاهر كلامه أنه يحرم عليه عكس الترتيب المستحب . وقد يوجه بأن ذلك يوقع في أذهان العامة أن ما فعله هو السنة أو الواجب فربما يتخذون ذلك سنة مستمرة .

(قوله تقدير المواقيت إلخ) من المعلوم أن الحاج يأتون من جميع المواقيت فأنحصار تلك الولاية في واحد متعذر فالذي يتقدح أن يقال إن ولي كل أهل جهة واحد جاز وقد رُحم ميقاتهم وأعلمهم بمناسكهم ولا يتجاوزهم إلى غيرهم ، وإذا لم ينص على تولي أحدهم لخطب الحج خطب كل قومه ، وإن ولي واحد على جميع الحجيج وجب عليه أن يستنبط إن أمكنه فيرسل لكل ميقات من يقيم به ليبين أحكامه لمن مر به .

من ذو الحجة وهى أولُ شروعه فى مناسكه بعد الإحرام فيفتحها بالتلبية إن كان مُحْرِمًا ،
وبالتكبير. إن كان حلالاً ، وليس له أن ينفرَ النفرَ الأولَ بل يُقيمُ بِمَنْى لَيْلَةَ الثالثِ من أيامِ
النشرِيقِ وينفرَ النفرَ الثانى من غَدٍ بعد الرميِّ لأنه متبوع ، فلا ينفرُ إلا بعد كمالِ المناسكِ ،
فإذا حصل النفرُ الثانى انقضت ولايته .

وأما الحكم السادس المختلفُ فيه فثلاثةُ أشياء :

(أحدها) إذا قلَّ بعضُ الحجيجِ ما يقتضى تمزيراً أو حداً فإن كان لا يتعلق
بالحج لم يكن له تمزيُّره ولا حده ، وإن كان له تعلقٌ بالحج فله تمزيُّره ، وهل له
حدٌّ ، فيه وجهان .

(الثانى) لا يجوز أن يحكم بين الحجيجِ فيما يتنازعون فيه مما لا يتعلق بالحج ، وفى التعلق
بالحج كالزواجين إذا تنازعا فى إيجاب الكفارة بالوطء ومؤنة المرأة فى القضاء وجهان .

(قوله وليس له أن ينفرَ النفرَ الأول) ظاهره حرمة ذلك عليه وله وجه ونفسه فى
المجموع عن الماوردى أيضاً . لكن الماوردى خالف ما قاله فى الأحكام السلطانية فقال فى
حاويه الأولى له ذلك : قال بعض المتأخرين والأول غريب قال بعضهم لكنه متجه .

(قوله وهل له حله فيه وجهان) يحتمل ترجيح أن له ذلك لأن جواز التعزير العام
دون الحد نادر جداً ويحتمل خلافه وهو الذى يتجه ، لأن الحدود مبنية على الدرء ما أمكن
فلا بد من تحقق شمول الولاية وإلا لما جاز له التعزير لأن أمره أخف ومن ثم جاز للزوج
والولى والمعلم . وإذا تأملت أنه يجوز له التعزير وأن الحد إنما امتنع لما ذكر ظهر لك أن
الأقرب من الوجهين اللذين ذكرهما بعد أن له الحكم والإلزام فى المتعلق بالحج .

(قوله إلا أن يخاف اقتداء الناس بفاعله) ظاهر كلامه جواز الإنكار حيثئذ وله وجه
ومحتمل ، وجوبه وهو الأقرب لما يترتب على ذلك من المفاسد .

(الثالث) أن يفعل بعضهم ما يقتضى فديةً فله أن يعرف وجوبها وأمره بإخراجها وهل له إلزامه ، فيه الوجهان .

واعلم أنه ليس لأمر الحج أن يُنكر عليهم ما يسوغ فعله إلا أن يخاف اقتداء الناس بفاعله ، وليس له أن يحمل الناس على مذهبه . ولو أقام للناس المناسك وهو حلالٌ غير محرم كره ذلك وصح الحج . ولو قصد الناس التقدم على الأمير أو التأخر كره ذلك ولم يحرم . هذا آخر كلام السارودي رحمه الله تعالى .

(فصل) تحم به الكتاب وإن لم يكن له اختصاص بالمناسك .

يُسْتَحَبُّ المحافظةُ على دعاء الكرب ، كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يقول : ربنا آتنا في الدنيا حسنةً وفي الآخرة حسنةً وفينا عذاب النار . وفي الحديث الصحيح عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله كَثَرُ مِنْ كَثُورِ الْجَنَّةِ .

(قوله) وليس له أن يحمل الناس على مذهبه (أى إلا إن قلنا بجواز حكمه فيما مرَّورُفت إليه قصة فله الحكم فيها بمذهبه وحمل المتداعين على ذلك لأنه حينئذ كالقاضى . (قوله كره ذلك) يظهر أن التعبير بالكراهة هنا جرى على اصطلاح المتقدمين من إطلاقها على خلاف الأولى لأن شرطها عند المتأخرين كالمصنف وغيره أن يرد لها نهى مخصوص أى أو قياس ولم يعرف ذلك . (قوله ولو قصد الناس التقدم إلخ) يشمل التقدم في الزمان والسير والأفعال وله وجه ، وكونه كلاماً للصلاة لا يقتضى لحوقه به في سائر الأحكام (قوله سبحانه الله وعنده سبحانه الله العظيم) الواو إما عاطفة فيفسد للجار والمجرور متعلق بخوف ، وإما زائدة أى أزه الله أى اعتقد تزبه من كل سوء مع حسدى إياه على سائر النعم الظاهرة والباطنة بأفضل الحمد وأجمعها وهو الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك سبحانه لا تحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك .

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله . والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً . وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وأزواجه وذريته كما يحب

وفي الصحيح ، وهو آخر حديث في صحيح البخارى أن رسول الله ﷺ قال : كُتِبَ لِي حَيِّتَانِ لِلرَّحْمَنِ ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ .
فهذا آخرُ الكتابِ والحمدُ لله أولاً وآخراً ، وصلاتهُ وسلامُهُ على سيدنا محمدٍ خيرِ خلقه وعلى مائرِ النبيين والمرسلين أجمعين . واللهُ أسألُ خاتمةَ الخيرِ لى ولسائرِ أحبائى ومائرِ المسلمين . وحسبى الله ونعم الوكيل . ولا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ العلى العظيم .

قال الشيخ الإمام محي الدين : صَنَّفْتُ هذا الكتابَ وفَرَعْتُ من تصنيفه فى صبيحة يوم الجمعة العاشر من رجب القرد سنة سبع وستين وسبعمائة . رحمه الله تعالى .
ورضى الله عنه وأثابه الجنة برحمته ، وجعنا به فى داركرامته بِمَنَّةٍ وَكَرَمِهِ إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، والحمد لله رب العالمين .

بعونه تعالى قد قُتْنَا بالطبعة الثالثة لهذا السفر
المفيد ، وقد بذلنا الجهد فى تصحيحه وتنقيحه ، راجين
من المولى العون والمغفرة إنه على ما يشاء قدير ،
وحسبى الله ونعم الوكيل .

الناشر

محمد صالح أحمد منصور الباز

وترضى وأفضل مما يجب صلاة دائمة مستمرة على توالى الأزمان لا أمد لها ولا انقضاء عدد معلوماتك فى كل ذرة ولحظة وأفضل من ذلك . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ،
ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن . وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ،
وحسبنا الله ونعم الوكيل ، حسبى الله لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم .
(قال مؤلفه) فرغ من تحريره غروب شمس ثامن ذى الحجة سنة ٩٧٩ تسع وسبعين
وسبعمائة . والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

فهرست حاشية العلامة ابن حجر الهيتمي على الإيضاح في مناسك الحج للإمام النووي

صحيفة

- ١٨ (الباب الأول) في آداب السفر
٦٩ فصل إذا جمع في وقت الأول أذن لها إلخ .
٦٩ فصل ويستحب صلاة الجماعة في السفر
٦٩ فصل وتسن السنن الاربعة مع الفرائض في السفر إلخ
٦٩ فصل للمسافر إلى مسافة تبلغ مرحلتين فصاعداً أن يمسح على خفيه إلخ
٧٣ فصل يجوز التنفل في السفر طويلاً كان أو قصيراً على الراحلة إلخ
٨١ فصل إذا عدم الماء طلبه فإن لم يجده تيمم إلخ
٨٥ فصل وإذا لم يجد الماء وجب عليه طلبه ممن يعلمه عنده إلخ
٨٦ فصل ولا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر إلخ
فصل والتيمم مسح الوجه إلخ
٨٧ فصل لا يصح التيمم لفريضة إلا بعد دخول وقتها إلخ
٨٨ فصل إذا صلى بالتيمم لعدم الماء الذي يجب استعماله لم تلزمه إعادة الصلاة إلخ
فصل إذا لم يجد ماء ولا تراباً صلى على حسب حاله إلخ
٨٩ فصل مما تعم به البلوى ويحتاج إلى

صحيفة

- معرفة مالك طريق الحج حكم من يموت معهم
٩٢ فصل ومما يتأكد الوصية به أنه ينبغي أن يحرص على فعل المعروف إلخ
٩٣ فصل مختصر جداً فيما يتعلق بوجوب الحج
١٢٩ (الباب الثاني) في الإحرام فصل في ميقات الحج
١٤٥ فصل في آداب الإحرام
١٥٣ فصل في صفة الإحرام وما يكون بعده
١٦٥ فصل في التلبية
١٦٩ فصل في محرمات الإحرام وهي سبعة أنواع
النوع الأول اللبس
١٧٩ النوع الثاني من محرمات الإحرام الطيب
١٨٩ النوع الثالث دهن شعر الرأس والحية
١٩٠ النوع الرابع الخلق وقلم النظفر
١٩٤ النوع الخامس عقد النكاح
١٩٥ النوع السادس الجماع ومقدماته
٢٠١ النوع السابع إتلاف الصيد
٢١٠ فصل هذه محرمات الإحرام

السبعة وما يتعلق بها والمرأة كالرجل
في جميعها إلخ
٢١١ فصل وما سوى هذه المحرمات السبعة
لا تحرم على المحرم
٢١٤ (الباب الثالث) في دخول مكة
زادها الله تعالى شرفاً وتعظيماً وما
يتعلق به وفيه ثمانية فصول
الأول في آداب دخولها
٢٣٠ الفصل الثاني في كيفية الطواف
٢٨٣ الفصل الثالث في السعي وما يتعلق به
٢٨٦ فرع في واجبات السعي وشروطه
وسننه وآدابه
٢٩٨ الفصل الرابع في الوقوف بعرفات
وما يتعلق به قبله وبعده
٣٣٣ الفصل الخامس في الإفاضة من
عرفات إلى المزدلفة وما يتعلق بها
٣٥٤ الفصل السادس في الدفع إلى منى
٣٥٠ الفصل السابع في الأعمال المشروعة
بمبنى يوم النحر
٣٤٥ الأعمال المشروعة يوم النحر أربعة
الأول رمي جرة العقبة
٣٦٣ الثاني من الأعمال المشروعة بمبنى
يوم النحر ذبح الهدى والأضحية الثالث
من الأعمال المشروعة يوم النحر
بمبنى الحلق الرابع من الأعمال
المشروعة يوم النحر طواف الإفاضة
فصل للحج تحللان إلخ

٣٩٧ فصل في أمور تشرع يوم النحر
وتتعلق به غير ما ذكرنا إلخ
٣٩٧ الفصل الثامن فيما يفعله بمبنى في أيام
التشريق وليالها
٤١٧ فصل أعمال الحج ثلاثة أقسام
أركان وواجبات وسنن إلخ
٤٢٠ (الباب الرابع) في العمرة وفيه
مسائل
٤٢٨ (الباب الخامس) في المقام بمكة
وطواف الوداع وفيه مسائل
٤٨٧ (الباب السادس) في زيارة قبر
سيدنا ومولانا محمد ﷺ وشرف
وكرم وعظم وما يتعلق بذلك
٥٢١ (الباب السابع) فيما يجب على من
ترك في نسكه مأموراً أو ارتكب محرماً
٥٢٩ فصل وأما ارتكاب المحظور فمن
حلق الشعر إلخ
٥٤٢ فصل يحرم التعرض لصيد حرم
المدينة وأشجاره
٥٤٢ فصل ويحرم صيد وج
٥٤٣ فصل فيما إذا فعل المحرم محظورين
أو أكثر
٥٤٦ فصل في الإحصار
٥٥٣ (الباب الثامن) في حج الصبي
والعبد والمرأة ومن في معانهم
٥٥٤ فصل من صار الصبي محرماً فعل
ما قدر عليه إلخ

٥٦٢	فصل في آداب رجوعه من سفر حججه	٥٥٥	فصل الزائد من نفقة الصبي إلخ
٥٦٥	فصل ذكر أقصى القضاة الماوردي	٥٥٥	فصل يمنع الصبي المحرم من محظورات الإحرام
	في الأحكام السلطانية باباً في الولاية	٥٥٦	فصل إذا جامع الصبي إلخ
	على الحجيج أنا أذكر إن شاء الله تعالى مقاصده إلخ	٥٥٦	فصل حكم المجنون حكم الصبي إلخ
٥٧١	فصل نختم به الكتاب وإن لم يكن له اختصاص بالمناسك	٥٥٧	فصل إذا بلغ الصبي في أثناء الحج نظر إلخ
		٥٥٨	فصل إحرام العبد صحيح إلخ

{ تم بحمد الله }